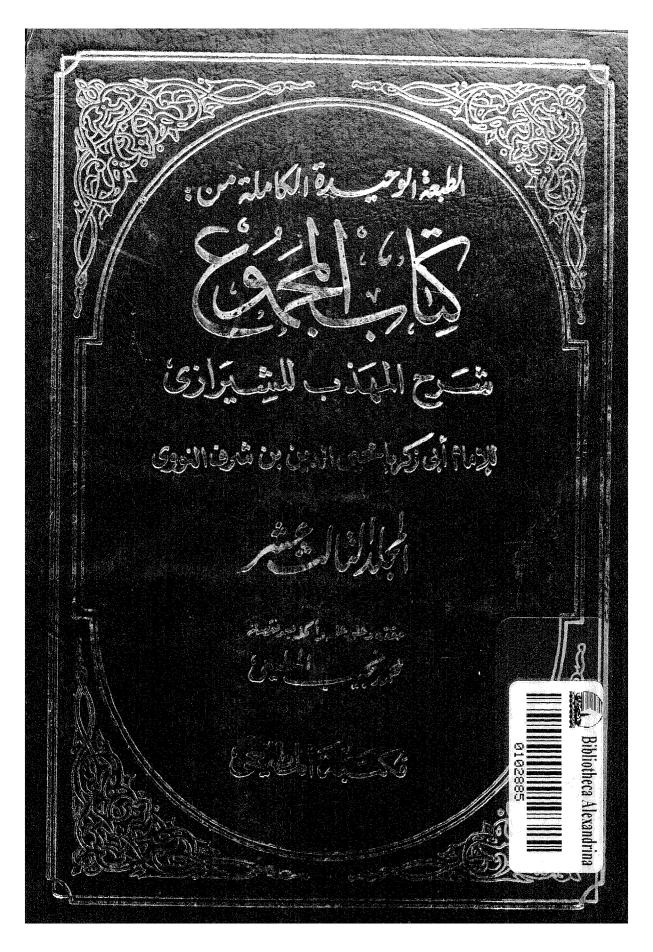
verted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version









onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الطبعة الوحيث و الكاملة من: من المراب المحالي المراب المحالي المحالي المحالي المحالي المحالي المحالي المحالية المحالية

دعاء مستجاب:

اسال الله الكريم اتمامه على احسن الوجوه والعلها واتمها والعجلها ، وانقعها في الاخرة والدنيسا ، واكثرها انتفاعا به واعمها فائدة لجميسع السلمين ..

[الشيخ محيى الدين النووي في القدمة جد 1 ص ١٠٣ إ

الجمزء الثالِث عَشْرُ وهو الجزء الثاني من تكملة هذا الشرح

> بت ار محمدنجیٹ الھیعی

رئيس قسم السنة وعلوم الحديث بجامعة ام درمان الاسسلامية

مَهُلَتُ بِمُلَالِالْمِيْلِالْ فَيَالِثُونَ فَعَلَمُ الْمُؤْدِيَةُ مِنْدَةً السَّعُودَيَةُ



و المنالة الم

قال المصنف رحمه الله تعالى ياب الحجـــر

(اذا ملك الصبى او المجنون مالا حجر عليه فى حاله ، والدليل عليه قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشمسها فادفعوا اليهم أموالهم » (١) •

فعل على انه لا يسلم اليه المال فبل البلوغ والرشد) ٥٠

الشرح الحجر في اللغة المنع والتضييق ، ومنه سمى الحسرام حجراً ، عال الله تعالى « ويقولون حجرا محجورا » (٢) أى حراماً محرماً ، ويسمى العقل حجراً ، قال تعالى : « هل في ذلك قسم لذي حجر » (٢) سمى حجراً لمنعه صاحبه من ارتكاب القبائح ، وما يضر العاقبة، ، وسمى حجسر البيت حجراً لأنه يمنع من الطواف به ، وفي الشريعة منع الانسان من التصرف في ماله بسبب خاص ، وهو اما لمصلحة الغير ومنه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورتة بالنسبة لتبرع زاد على الثلث أو الوارث وللغرماء مطلقاً ، واما لمصلحة النفس وهو مقصود الباب ،

اها الأحكام فالمحجور عليهم تمانية ، ثلاثة حجر عليهم لحق أنفسهم ، وخمسة حجر عليهم لحق أنفسهم : فالصبى وخمسة حجر عليهم لحق أنفسهم : فالصبى والمجنون والسفيه ، والمحجور عليهم لحق غيرهم فهم المفلس الذي يحجر عليه نحق الغرماء ، والمريض لحق الورثة ، والعبد القن ، والمكاتب ، بفتح التاء نحق المكاتب بكسرها ، والمرتد لحق المسلمين .

⁽١) من الآية ٦ من سورة النساء .

⁽٢) من الآية ٢٢ من مسورة الفرقان .

۲) الآیة ه من سورة القجر .

والأصل فى ثبوت الحجر على الصبى ڤوله تعالى : (١) « وابتلوا اليتامي حسى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم ، ولا تأكلوها اسرلفاً وبدارا أن يكبروا » والابلاء : الاختبار • قال تعالى : « هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم أيكم أحسن عملا » (٢٠) أي ليختبركم •

واليتيم من مات أبوه وهو دون البلوغ . قال صلى الله عليه وسلم : « لا يتم بعد الحلم » وقوله تعالى : « اذا بلغوا النكاح » ، فوضع الايناس موضع العلم ، كما وضع الايناس موضع الرؤية في قوله تعالى « آنس مــن جانب الطور نارا » (٢) أي رأى •

روى أنها نزلت في ثابت بن رفاعة وفي عمه « لما توفي رفاعة وترك ابنـــه صغيراً ، أتى عم ثابت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ان ابن أخي يتيم فى حجرى فسا يحل لى من ماله ؟ ومتى ادفع اليه ماله ؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية » •

قال السافعي رضى الله عنه : فلما علق الله تعالى دفع المال الى اليتيم البلوغ ، وايناس الرشد ، علم أنه قبل البلوغ ممنوع من ماله محجور عليه فيه ، والدليل على ثبوت الحجر على السفيه والصبى والمجنون قوله تعالى : « فان كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمال وليه بالعدل » (^{١)} والسفيه يجمع المبذر لماله والمحجور عليه لصغر ، والضعيف يجمع النسيخ الكبير الفاني والصّغير المجنون •

فأخبر الله تعالى بأن هؤلاء ينوب عنهم أولياؤهم فيما لهم وعليهم فدل على ثبوت الحجر عليهم • واختلفوا في الحجر على غير العليم الفاقه بأحكام الحلال والحرام ، فرجح بعضهم وجوب الحجر عليه • قال القرطبي في جامع الإحكام : وأما الجاهل بالأحكام وان كان غير محجور عليه لتنميته لماله وعدم تدبيره فلا يدفع اليه المال لجهله بفاسد البياعات وصحيحها وما يحل وما يحرم

⁽٢) الآية ٢ پين سورة الملك . (١) الآية ٦ من سورة النساء .

⁽٣) من الآية ٢٩ من سورة القصص

منها ، وكذلك الذى مثله فى الجهل بالبياعات ولما ينخاف من معاملته بالربا وغيره ، والله أعلم ، ا هـ .

(فائدة) فى أهلية الأداء: ان الأهلية هى صلحية الشخص المكلف لصدور الفعل عنه على وجه يعتد به شرعاً وتتم به العقود وقد نص القانون المدنى فى مادته ٤٦ « كل من بلغ سن النسييز ولم يبلغ سن الرشد وكان سفيها او ذا غفلة يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون » وقسم الدكتور السنهورى فى الوسيط ص ٢٦٠ العقود من حيث الأهلية الى أربعة أقسام: المعقود اغتناء كالهبة بالنسبة للموهوب له و حسم عقود ادارة ، وهى عقود ترد على الشيء لاستغلاله كالايجار بالنسبة الى المؤجر و سمس عقود تصرف كالبيع وحده تصرف كالبيع و عقود تبرع كالهبة بالنسبة للواهب ، فمن كانت له أهلية أداء كاملة صلح لمباشرة الاغتناء والادارة بمفرده ، ولا يصلح وحده لمباشرة عقود التبرع و وأما اذا لا أهلية منعدمة كالصبى غير المميز ، فانه لا يصلح لشيء من همذه الأوسام الأربعة ا ه و و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وينظر في ماله الأب ثم الجد لانها ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح ، فان لم يكن اب ولا جد نظر فيه الوصى نائب عن الأب والجد فقدم على غيره ، وان لم يكن وصى نظر السلطان ، لأن الولاية من جهة القرابة قد سقطت فثبتت للسلطان كولاية النسكاح ، وقال أبو سعيد الاصطخرى : فان لم يكن أب ولا جد نظرت الأم لانها أحد الأبوين فثبتت لها الولاية في المال كالأب ، والمذهب أنه لا ولاية لها لانها ولاية ثبتت بالشرع فلم تثبت للام كولاية النكاح) .

الشرح الأحكام: اذا ملك الصبى مالا ، فان الذي ينظر في ماله أبوه ان كان عدلا ، فان لم يوجد الأب أو كان من لا يصلح للنظر ، كان النظر الى الجد أبى الأب اذا كان عدلا ، لأنه ولاية في حق الصغير فقدم الأب والجد فيها على غيرهما كولاية النكاح فان مات الأب وأوصى الى رجل

بالنظر فى مال ابنه وهناك جد يصلح للنظر ، ففيه وجهان (المذهب) أنه لا تصلح الوصية اليه ، بل النظر الى الجد ، (الثانى) حكاه فى الابانة ، وبه قال أبو حنيفة : ان النظر الى الوصى لأنه قائم مقام الأب ، وليس بشى ، لأن الجد يستحق الولاية بالشرع فكان أحق من الوصى ، فان لم يكن أب ولا جد نظر الوصى من فبلهما ، فان لم يكونا ولا وصيهما فهل تستحق الأم المنظر ؟ فيه وجهان ، قال أبو سعيد الاصطخرى : تستحق النظر فى مال ولدها، لأنها أحد الأبوين م وقال أحمد بن حنبل : ان عمر أوصى الى حفصة ووائثانى) وهو المذهب : أنه لا وصية لها ، بل النظر الى السلطان ، وروى عن عطاء بن أبى رباح أنه قال فى رجل أوصى الى امرأته قال : لا تكون المرأة وصيا ، فان فعل حولت الى رجل مسن قومه اه ، (قلت) ولأنها ولاية وصيا ، فان فعل حولت الى رجل مسن قومه اه ، (قلت) ولأنها ولاية تعصيبا ، فلم تتضمن ولاية لقرابة الخال ، فان قلنا بقول أحمد والاصطخرى ، والله يستحق أبوها وأمها الولاية عند عدمها ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمى والله تعالى أعلم ،

قال الصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يتصرف الناظر في ماله الا على النظر والاحتياط ، ولا يتصرف الا فيما فيه حظ واغتباط ، فاما مالاحظ فيسه كالمتق والهسة والمصاباة فلا يملكه ، لقوله تمالى « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتى هى احسن » ولقوله صلى الله عليه وسلم : [ولا ضرر ولا ضرار] وفي هذه التصرفات اضرار بالصبى فوجب أن لا يملكه ، ويجوز أن يتجر في ماله ، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص دفى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : [من ولى يتيما وله مال فليتجر له بماله ولا يتركه حتى تاكله الصدقة] .

الشرح حديث عبد الله بن عمرو « من ولى يتيماً له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » رواه عبد الرزاق وابن جرير عنه بسلند صحيح ، وسبق للامام النووى استقصاء رواياته فى كتاب الزكاة .

اما الأحكام فلا يجوز للناظر في مال الصبي أن يعتق منه ، ولا أن

يكاتب ، ولا يهب ولا يجابى فى البيع لقوله تعالى : « (١) ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » •

فسرع قال الشافعي رضي الله عنه : وأحب أن يتجر الوصى بأموال من يلي عليه ولا ضمان • وجملة ذلك أنه يجوز للناظر في مال الصبي أن يتجر في ماله م سواء كان التاجر أبا أو جدا أو وصيا أو ميتاً من قبل الحاكم لما روى عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من ولي ينيما له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » •

(قلت) والأن ذلك أحظ للمواتى عليه لتكون تفقته من الربح • هكذا قال عامة أصحابنا الا الصيمرى ، فانه قال : لا يتجر له فى هذا الزمان لفساده وجور السلطان على التجار ، بل يشترى له الأرض ، أو ما فيه منفعة ، فان اتجر له لم يتجر له الا فى طريق مأمون ولا يتجر له فى البحر فانه مخوف ، فان قيل فقد روى أن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أبضعت أموال بنى محمد بن أبى بكر رضى الله عنهم (قلنا) يحتمل أن يكون ذلك فى موضع مأمون قريب من الساحل أو يحتمل أنها فعلت ذلك وجعلت ضمانه على مقسها ان هلك ، قال الصيمرى : ولا يبيع له الا بالحال ، أو بالدين على ملى ثقة ، ا ه ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويبتاع له العقار لانه يبقى وينتفع بغلته ولا يبتاعه الا من مامون لانه اذا لم يكن مامونا لم يامن أن يبيع مالا يملكه ولا يبتاعه في موضع قد أشرف على الخراب أن يخاف عليه الهلاك لأن في ذلك تغريرا في المال ويبنى له العقار ويبنيه بالآجر والطين ولا يبنيه باللبن والحصى ، لأن الآجر يبقى واللبن يهلك والحصى يجحف به والطين لا ثمن له والجص يتنائر ويذهب ثمنه والطين لا يتناثر ، وأن تناثر فلا ثمن له ولأن الآجر لا يتخلص من الجص أذا أداد نقضه ويتلف عليه ويتخلص من الطين فلا يتلف عليه ولا يبيع له بالعقار في موضعين (احدهما) أن تدعو اليه ضرورة بأن يفتقر الى نفقة وليس له مال غيره ولم

⁽١) من الآية ٢٤٠ من سورة الاسراء .

يجد من يقرضه • (والثانى) ان يكون له فى بيعه غبطة ، وهو ان يطلب منه باكثر من ثمنه فيباع له ويشترى ببعض الثمن مثله ، لأن البيع فى هسلين الحالين فيه حظ وفيما سواهما لا حظ فيه فلم يجز ، وان باع العقار وسال الحاكم ان يسجل له نظر ، فان باعه الأب أو الجد سجل له ، لانهما لا يتهمان فى حق الولد ، وان كان غيرهما لم يسجل حتى يقيم بيئة على الضرورة أو الفبطة لأنه تلحقه التهمة فلم يسجل له من غير بيئة ، فان بلغ الصبى وادعى انه باع من غير ضرورة ولا غبطة ، فان كان الولى أبا أو جداً فالقول قوله وان كان غيرهما لم يقبل الا ببيئة لما ذكرناه من الفرق ، فان بيع في شركته شقص ، فان كان الحظ في اخذه بالشفعة لم يترك ، وان كان الحظ في الترك لم ياخذ ، لانا بيئا أن تصرفه على النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط ، فلا يفعل الا ما يقتضى النظر والاحتياط ، فلا يملك ذلك لان ما فعل الولى مما فيه نظر لا بملك الصبى نقضه كما لو أخذ والحظ في الاخذ فبلغ واراد أن يرد .

ومن اصحابنا من فال: له ان ياخذ ، لانه يملك بعد البلوغ التصرف فيما فبه حظ ، وفيما لاحظ فيه ، وقد بلغ فجاز ان ياخذ ، وان لم يكن فيه حظ وهذا خطأ ، لأن له ان يتصرف فيما لاحظ فيه اذا كان بانيا ، وهنا قد سقط بعفو الولى فسقط فيه اختياره ، فان بلغ وادعى أنه ترك الشفعة من غير غبطة فالحكم فيه كالحكم في بيع العقار وقد بيناه) .

الشرح الأحكام: يجوز أن يبتاع له العقار لأنه أقل غرراً ، لأنه ينتصع بغلته مع بقاء أصله ، قال أبو على فى الافصاح: ولا يشتريه الا من ثقة أمين يؤمن جحوده فى الثمن وحيلته فى افساد البيع لاتباعه فى موضع قد أشرف على الهلاك بزيادة ما أوقعته بين طائفتين ، فان ذلك تغرير مماله ، ويجوز أن يبنى له العقار اذا احتاج اليه الا أن يكون الشراء أحظ له فيشنرى له ذلك ، واذا احناج الى البناء ، قال الشافعي رضى الله عنه : يبنى نه بالآجر والطين ، ولا يبنى له باللبن والحصى ، لأن اللبن يهلك ، والآجر يبقى والحصى يلزق ، فربما احتيج إلى نقض شيء من الآجر فلا يتخلص من الحصى ، ولأن الحصى يجحف به ، والطين لا يجحف به ، قال فى البيان تعليقاً الحصى ، ولأن الحصى يجحف به ، والطين لا يجحف به ، قال فى البيان تعليقاً على قول الشافعى : « وهذا أولى من الآجر ، لأنها أكثر بقاء ، وأقل مؤنة » ،

(قلت) فاذا كان الناظر في مال الصبي عدلا ذا مهارة ورأى أن يبني

فرع وان ملك الصبى عقاراً لم يبع عليه الا فى موضعين و أحدهما) أن يكون له فى بيعه غبطة كأن يكون له شركة مِن غيره ، أو مجاورة لغيره فيبذل الغير فيه بذلك أكثر من قيمنه ، ويوجد له مثل بأقل مما باع به فيجوز له بيع العقار عليه لذلك ، وكذلك اذا كان له عقار فيد أشرف على الهلاك بالغرق أو بالخراب ، فيجوز له بيعه عليه لأن النظر له فى دنك البيع ، فادا باع الأب أو الجد عليه عماراً فرفع ذلك الى الحاكم وسأله امضاء وتسجيله عليه أمضاه وسجله له ، لأن الظاهر من حالهما أنهما لا يبيعان الا ما له فيه حظ .

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟ قال ابن الصباغ : سمعت القاضي أبا الطيب يقول: فيه وجهان (أحدهما) لا يحتاج الى ذلك ، بل يكتفى بالعدالة الظاهرة ، كما فلنا فى شهود النكاح . (والتاني) يحتاج الى الثبوت لولايتهما عنده كما يحتاج الى ثبوت عداله الشهود عنده • وآما اذا رمع الوصى أو أمين الحاكم البيع اليه والتسجيل عليه وامضاءه ففيه وجهان (أحدهما) وهو المتمهور أنه لا يمضى ذلك حتى تقوم عنده البينة على الحظ أو الغبطة له • لأن غير الأب والجد يلحقه التهمة فلم يقبل قول من غير بينة بخلاف الأب أو الجد • (والثاني) ذكر القاضي أبو الطيب في المجرد أنه يقبل قولهما من غير بينة ، كالأب والجد ، قال ابن الصباغ : وهذا له عندي وجه لأنه اذا جاز لهما التجارة في ماله فيبيعان ويشتريان ولا يعترض الحاكم عليهما جاز أيضاً في العقار ، فان بلغ الصبى وادعى أن الأب أو الجد باع عليه عقاراً في غير غبطة ولا حاجة ، فانَّ أقام بينة على ما ادعاه حكم له به ، وان لم تقم بينة فالقول قول الأب أو الجد مع يمينه • وان باع غير الأب والجد عليه كالوصى وأمين الحاكم • فلما بلغ ادعى أنه باع عليه من غير بينة، لأن التهمة تلحقه ، وبهذا لا يجوز له أن يشتري مال الولَّى عليه في نفسه فلم يقبل قوله من غير بينة ، يخلاف الأب والحد . فرع وان يبع شقص فى شركة الصبى، فان كان للصبى حظ فى الأخذ بان كان له مال يريد أن يشترى له به عقاراً ، أخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالنرك بأن كان لا مال له يريد أن ينسرى له به ، أو كان ذلك فى موضع فد أسرف على الهلاك . أو يبع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، وان كان الحظ له بالترك بأن كان لا مال له يريد أن يسترى له به ، أو كان ذلك فى موضع فد أشرف على الهلاك ، أو يبع بأكثر من قيمته لم يأخذ له بالشفعة ، فان أخذ له الولى فى موضع يرى له الحظ فى الأخذ ، فبلغ الصبى وأراد أن يرد ما أخذ له الولى لم يملك ، لأن ما فعله الولى مما فيه الحظ لا يملك الصبى بعد بلوغه رده ، وإذا ترك الولى الأخذ له فى موضع رأى الحظ له فى الترك ، فأراد الصبى بعد بلوغه أن يأخذه ففيه وجهان :

من أصحابنا من قال له ذلك ، لأنه بعد بلوغه يملك التصرف فيما فيه حظ ، وفيما لا حظ له ؛ والمنصوص ليس له ذلك ، لأ نالولى قد اختار الترك بحسن قلره ، فلم يكن له نقض ذلك كما لو أخذ له والحظ فى الأخذ في فانه لا يملك الصبى بعد البلوغ الرد ، فإن ادعى بعد البلوغ أن الولى أخذ والحظ فى الترك والحظ فى الأخذ ، فإن أقام بينة الولى أخذ حكم له به ، وإن لم يقم بينة فإن كان الولى أبا أو جدا ؛ فالقول فولهما مع يمينهما ، وإن كان غيرهما من الأولياء لم يقبل قوله من غير بينة ، كما ذكرنا من الفرق قبل هذا والله تعالى أعلم .

قال على بن عبد الكافى السبكى فى فتاويه: ومن مصالح الصبى أن الولى يصونه عن أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط ماله به، ويحرص على اطعامه الحلال المحض وعلى أن يكون ماله كله منه، وهى مصلحة أخروية ودنيوية، أما أخروية فظاهر لأنه وان لم يكن مكلفاً لكن الجسد النابت من الحلال الطبب أزكى عند الله وأعلى درجة فى الآخرة من غيره ، وأما دنيوية ، فان الجسد الناشى، على الحلال ينشأ على خير ، فيحصل له مصالح الدنيا والآخرة ،

وقد يكون بتركه اجتناب الشبهات يبارك الله له في القليل الحلال فيكفيه

ويرزقه من حيث لا يحتسب ، فهذه المصالح محققة ، والفائدة الدنيوية التى يكتسبها بالمعاملة دنيوية محضة فتعارضت مصلحتان أخروية ودنيوية ، ورعاية الآخرة أولى من رعاية الدنيا ، فكان الأحوط والأصلح لليتيم ترك هسذه المعاملة ، فقد يقال يكون المستحب تركها ، وقد يزاد فيقال يجب تركها لقوبه تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن » (١) فالأحسن في الدنبا والآخرة حلال قطعاً ، وغير الأحسن فيهما يمنع قطعاً ، والأحسن في الآخرة دون الدنيا اذا راعينا مصلحة الآخرة وقدمناها على الدنيا صار أحسن مسن الآخرة ، فهو أحسن مطلقاً ، فان تيسر متجر ابتغي فعله ، والله فلا يكلف الله نهساً الا وسعها ، ويأكل ماله خير من أن يأكله غيره ، والله أعلم ا هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصسل) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين نسيئة فباعها بمائة نسسيئة ، فالبيسع باطل لانه باع بدون الثمن ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة من غير رهن لم يصح البيسع لانه غرر بالمال ، فان باع بمائة نفدا وعشرين مؤجلا واخذ بالعشربن رهنا جاز ، لانه لو باعها بمائة نقدا جاز فلان يجوز وفد زاده عشرين اولى ، وان باعها بمائة وعشرين نسيئة واخذ بها رهنا ففيه وجهان ، (احدهما) لا يجوز لانه اخرج ماله من غير عوض ، (والثانى) يجوز ، وهو ظاهر النص ، وقول ابى اسحاق لانه باع بربح واستوثق بالرهن فجاز ،

(فصـل)ولا يكانب عبده ولو كان بأضعاف القيمة لآنه ياخذ العوض مـن كسبه وهو مال له فيصير كالعثق من غير عوض) .

الشرح الأحكام: ينبغى أن لا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة أى راحة نفس، فان كانت له سلعة يريد بيعها، وهى تساوى مائة نقدا، أو مائة وعشرين نسيئة ، فان باعها بمائة نسيئة لم يصح بيعها، سواء أخذ بها رهنا أو لم يأخذ، لأن ذلك دون ثمن المثل، فان باعها بمائة نقدا وغشرين نسيئة وأخذ بالعشرين رهنا جاز؛ لأنه قد زاد خيرا ووثيقة .

⁽١) من الآية ٣٤ من سورة الاسراء .

وان باعها بمائة وعشرين نسيئة ولم يأخذ بها رهناً لم يجز ؛ لأنه غــرر بماله • وان باعها بمائه وعشرين نسيئة وأخذ بالجميع رهناً ففيه وجهان •

(أحدهما) : لا يجوز ؛ لأن فى ذلك تغريرًا بالمال ، وقد يتلف الرهن •

(والثانى): يصح • وهو قول أبى اسحق وأكثر أصحابنا ، لأنه مأمور التجارة وطلب الربح ولا يمكنه الا ذلك ، فعلى هذا يشترط أن يكون المسترى ثقة مليئاً لأنه ان لم يكن ثقة ربما رهن مالا يملكه ، وإذا لم يكن مليئاً فربما تلف الرهن فلا يمكن استيفاء الحق منه •

ويشترَط أن يكون الرهن يفى بالدين أو أكثر لأنه ربما أفلس أو تلف ما فى يده ، فاذا لم يمكن استيفاء الحقِ من الرهن كان وجود الرهن كعدمه .

وهل يشترط الاشهاد مع ذلك ؟ فيه وجهان حكاهما الصيمرى .

فــــرع قال الصيمرى: ولا يجوز أن يشترى له متاعاً بالدين ويرهن من ماله لأن الدين مضمون والرهن أمانة ، فان فعل كان ضامنا • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يسافر بماله من غير ضرورة لأن فيه تغريرا بالمال ، ويروى « ان المسافر وماله على قلت) اى على هلاك ، وفيه قول الشاعر :

بغاث الطير أكثرها فراخا 🐪 وام البـاز مقلات نزور

(فصل) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف عليه الهلاك في الحضر لحريق او نهب جاز أن يسافر به لأن السفر ههنا أحوط) .

الشرح قوله «قلكت» اذا قلتها بفتح القاف وسكون اللام كانت النفر فى الجبل واذا قلتها بفتح القاف وكسر اللام كانت الهلاك والمقلتة النهلكة ، والمقلات الناقة التى تضع واحداً ثم لا تحمل ، والبيت للعباس ابن مرداس وقال: فى اللسان هو قول كثير أو غيره وآخذ على المصنف استشهاده بهذا البيت فى المعنى الذى أراده ، فان معناه أن بغاث الطير ، وهو طائر دون الرخكمة بطىء الطيران ، وهو طير لايصيد ولا يرغب أحد فى صيده

نحقارة شأنه • ومنه المثل « استنسر البغاث » فيمن يلبس غير لباسه متظاهر أ بالسجاعة وهو جبان ، وعليه فول من فال :

ان البغاث بأرضنا يستنسر .

آى ان الضعيف يصير بأرضنا قوياً نكتر فراخه فى حين أذ أم الصـ فر مقلات نزور •

أهما اللغات وفوله « نزور » أى قليلة الفراخ جداً ، والمقابلة والمشاكلة بين بعاث الطير فى كثرة فراخها ، وبين أم الصقر وهى قلبلة الفراخ واضحة ، وليس فيها معنى أن المقلات هى المهلكة .

أما الأحكام فانه لا يجوز أن يسافر بماله من غير ضرورة ؛ لأن فى ذلك تغريراً بالمال وتعريضاً له للهلاك ، وقد قيل (ان المسافر وماله على قلت) أى هلاك ، ويؤخذ على المصنف قوله (روى) وهو ما يوهم أنها خبر أو أثر والصواب أنها ليست حديثا صحيحا أو غير صحيح الا ما أخرجه السلفى من أخبار أبى العلاء المعرى ، وكذلك الديلمي في مسند الفردوس من هذا الوجه أيضاً والصواب ما قاله ابن منظور صاحب لسان العرب في مادتها : (وقال أعرابي : ان المسافر ومتاعه لعلى قتلت) فان دعت اليه ضرورة بأن خاف من نهب أو غرق أو حريق جاز أن يسافر به الى حيث يأمن عليه ، لأن ذلك أمر تسوغه الضرورة وتدعو اليه ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا بودع ماله ولا يقرضه من غير حاجة ، لانه يخرجه من سده فام مجز ، فان خاف من نهب او حريق او غرق ؛ او اداد سفراً وخاف عليه جاز له الايداع والاقراض ، فان قدر على الايداع دون الاقراض اودع ، ولا يودع الا ثقة ، وان قدر على الاقراض دون الايداع افرضه ، ولا يقرضه الا نقة مليئا ، لان غير الثقة يجحد ، وغير الملىء لا بمكن اخذ البدل منه ؛ فان افرض وراى اخذ الرهن عليه اخذ ، وان ترك الرهن لم ياخذ ، وان قدر على الايداع والافراض فالافراض اولى ، لان القرض مضمون بالبدل والوديعة غير مضمونة

فكان القرض احوط ، فان ترك الاقراض واودع ففيه وجهان (احدهما) يجوز لانه يجوز كل واحد منهما ، فاذا فدر عليهما تخير بينهما (والثانى) لا يجوز لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتى هى احسن » (١) والافراض ههنا أحسن فلم يجز تركه ، ويجوز ان يقترض له اذا دعت اليه الحاجة ويرهن ماله عليه لأن في ذلك مصلحة له فجاز) . . .

الشرح اذا خاف على ماله من نهب أو غرق أو حريق ولم يقدر الولى على المسافرة به ، أو أراد الولى السفر الى موضع لا يمكنه نقل المال اليه ، أو يحتاج فى نقله الى مؤنة مجحفة جاز أن يودعه أو يقرضه فى هذه الأحوال ، فان قدر على الايداع دون الاقراض أودعه ثقة ، وان قدر على الاقراض دون الايداع أفرضه ثقة مليئاً وأشهد عليه ، لأن غير الثقة يجحد وغير المليء لا يمكن اخذ المال منه أو بدله اذا تلف ، فان رأى أن المصلحة والحظ فى أخذ الرهن أخذه ، وان رأى أن « التي هى أحسن » فى ترك الرهن نركه ولم يأخذه بأن يكون الموضع مخوفاً وكان الولى ممن يرى سقوط الحق يتلف الرهن ، لأنه لاحظ له فى أخذ الرهن مع ذلك ، وان قدر على الاقراض ففيه وجهان (أحدهما) يجوز لأن كل واحد منهما يجوز فيمسيز بينها (والثاني) لا يجوز ؛ لأن الاقراض أحظ له ، فاذا نزل الأحظ ضمن ،

فرع فأما الاقراض له فيجوز اذا دعته الى ذلك حاجة للنفقة على عقاره المتهدم اذا كان له مال غائب فتوقع قدومه أو ثمرة ينتظرها يفى بذلك ، وان لم يكن له شيء ينتظر فلاحظ له في الاقراض ، بل يبيع عليه شيئاً من أصوله ويصرف في نفقته .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل)وينفق عليه بالمعروف من غير اسراف ولا اقتار ، لقوله تعالى (فصل انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) (٢) وان راى انخلط ماله بماله في النفقة جاز لقوله تعالى : ((٢) ويسئلونك عن اليتامي قل

⁽I) الآية ٢٤ من سورة الاسراء ·

⁽٢) من الآية ٦٧ من سورة الفرقان .

⁽٣) من الآية ٣٢٠ من مسورة البقرة

اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخواتكم والله يعلم المفسد من المصلح) فان بلغ الصبى واختلفا في النعمه فان كان الولى هو الآب أو الجد فالقول قوله . وان كان غيرهما ففيه وجهان (أحدهما) يقبل ، لأن في افامة البيئة على النفقة مشغة فسبل قوله (والثاني) لا يقبل فوله تما لا يقبل في دعوى الضرر والقبطة في بيع العقار) .

الشرح ينبعى أن ينفق عليه ويكسوه من غير اسراف ولا افتار لقوله تعالى « والذين اذا أنففوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما » وان كان الصبى مكتسبا قال أبو اسحق المروزى: أجبره الولى على الاكتساب لنفقته وحفظ عليه ماله ، لأن ذلك أحظ له .

فروع فاذا رأى الولى أن العظ للمولى عليه يخلط نفقته مع نفقته ، بأن كان اذا خلط دقيقه بدفيق كان أرفق به فى المؤنة وأكثر له فى الخبز ، جاز له الخلط ، لما روى أنه لما نزل قوله تعالى « ان الذين يأكلون أموال انيتامى ظلما انما يأكلون فى بطونهم نارا، وسيصلون سعيرا (١) » تجنباً صحاب النبى صلى الله عليه وسلم اليتامى وأفردوهم عنهم ، فنزل قوله تعالى « وان تخالطوهم فاخوانكم ، والله يعلم المفسد من المصلح، ولو شاء الله لأعنتكم (٢) ، أي لضيق عليكم ، لأن العنت الضيق وان كانت الفائدة والمصلحة فى افراده نم تجز الخلطة لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال النتيم الا بالتي هي أحسن (٦)

فسرع فان بلغ الصبى واختلف هو والولى فى قدر نفقته ، فان كان الولى أباً أو جدا _ فان ادعى أنه أنفق عليه زيادة على المنفعة بالمعروف _ لزمهما ضمان تلك الزيادة لأنه مفرط ، وان ادعيا النفقة بالمعروف فالقول قولهما مع أيمانهما لأنهما غير متهمين •

وان كان الولى غيرهما كالوصى وأمين الحاكم • وادعيا النفقة بالمعروف ، فهل يقبل قولهما من غير بينة ؟ فيه وجهان • (أحدهما) : لا يقبل قولهما من غير بينة ، كما لا يقبل ذلك منهما فى دعوى بيع العقار • (والثانى) : يقبل

⁽١) الآية ١٠ من سورة النساء ٠

⁽٢) الآية ٢٤ من سورة الاسراء .

⁽٢) الآية ٢٢٠ من سورة البغرة

قولهما مع أيمانهما • فال ابن الصباغ : وهو الأصح لأن اقامة البينة على ذلك تتعدر بخلاف البيع فانه لا يتعذر عليه اقامة البينة عليه (قلت) ويجب على الولى اذا كان فى البلد نظام يسود فيه التوثيق والتسجيل ، وكان من السهل على الولى أن يحمل للنفقات والابتياعات وثائق كالفواتير الصادرة عن أطراف البائعين فيجب عليه حينئذ أن يتبع ابتياعاته بوثائقها الدالة عليها لا يختلط ماله بمال الصبى ولا ينسى شيئا يكون قد أنفقه عليه أو ينرك لذاكرته أمر استحضار ما اشتراه له فيضرب فى عمايات الجزاف ، فيقرب مال للتيم بغير التى هى أحسن • وقوله تعالى : « الا بالتى هى أحسن » تفضى ليتيم بغير التى هى أحسن • وقوله تعالى : « الا بالتى هى أحسن » وأضبط وأضبط ومن ثم تكون الآية نصا فى الأخذ بنظام الوثائق المكتوبة ، لأنها هى الأحسن ، والله أعلى •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصسل) وان اراد ان يبيع ماله بماله فان كان ابا او جدا جاز ذلك لانهما لا يتهمان في ذلك لكمال شفقتهما ، وان كان غيرهما لم يجز لما روى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ((لا يشترى الوصى من مال اليتيم)) ولانه متهم في طلب الحظ له في بيع ماله من نفسه فلم يجعل ذلك اليه) .

الشرح حديث: « لا يشترى الوصى من مال اليتيم » لفظه فى سنن الدارمى من قول مكحول: حدثنا محمد بن المبارك حدثنا يحيى بن حمزة عن ابن وهب عن مكحول قال: « أمر الوصى جائز فى كل شىء الا فى الابتياع ، واذا باع يبعا لم يقبل » قال الدارمى: وهو رأى يحيى بن حمزة •

اذا ثبت هذا فانه يجوز للأب والجد أن يبيعا ما لهما من الصببى ويشتريا ما له لأنفسهما اذا رأيا الحظ فى ذلك لأنهما لا يتهمان فى ذلك و فال الصيمرى: فيحتاج أن يقول: قد اشتريت هذا لنفسى من ابنى بكذا ، وبعت ذلك عليه ، فيجمع بين لفظ البيع والشراء ،، قال: وغلط بعض أصحابنا وفال: تكفيه النية فى ذلك من غير قول ، لأنه لا يخاطب نفسه ، قال العمرانى: وليس بشىء ، لأنا قد أقمناه مقام المشترى فى لفظ الشراء ومقام البائع فى

لهظ البيع ، ولو احتاج الى قرض فأقرضه أبواه أو جده وأخذ من ماله رهنا ، قال الصيمرى : فيه وجهان ، الأصح : أنه يجوز الا أن يكون أقرضك متطوعاً ، ثم أحب أن يأخذ بعد ذلك منه رهناً ، فلا يكون له •

وأما غير الأب والجد من الأولياء ، كالوصى وأمين الحاكم (الحارس أو الناظر) فلا يجوز أن يبيع ماله من الصبى ، ويتولى هو وحده طرفى العقد ، ولا يجوز أن يشترى ماله بنفسه وقد استدل المصنف بخبر « لا يشسترى الوصى من مال اليتيم » ولأن غير الأب والجد يتهم فى ذلك فلم يجز •

قال المسئف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اراد ان ياكل من ماله نظرت ، فان كان غنيا لم يجز ، لقوله تعالى : «ومن كان غنيا فليستعفف » (١) وان كانفقي آ جاز ان ياكل ، لقوله تعالى : «(١) ومن كان فقي آ فلياكل بالمعروف » وهل يضمن البدل ؟ فيه قولان :

(احدهما) لا يضمن ، لانه أجيز له الاكل بحق الولاية فلم يضمنه كالرزق الذي ياكله الامام من أموال المسلمين (والثاني) أنه يضمن ، لانه مال لغميره أجيز له أكله للحاجة ، فوجب ضمانه كمن أضطر الى مال غيره) .

الشرح عن عائشة رضى الله عنها فى قوله تعالى: « ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » أنها نزلت فى ولى اليتيم اذا كان فقيراً أنه يأكل منه مكان قيامه عليه بالمعروف • وفى لفظ « أنزلت فى ولى اليتيم الذى يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيراً أكل منه بالمعروف » متفق عليه •

وعن عمرو بن شعیب عن أیه عن جده « آن رجلا أتی النبی صلی الله علیه وسلم فقال : انی فقیر لیس لی شیء ، ولی یتیم • فقال : کل من مال یتیمك غیر مسرف ولا مبذر ولا متأثل » رواه البخاری ومسلم وأحمد فی مسنده ، والنسائی وأبو داود وسكت عنه أبو داود • وقال ابن حجر فی الفتح : اسناده قوی •

⁽۱)) (۲) الآیة ۲ من سورة النساء .

واختلف الجمهور فى الأكل بالمعروف ما هو ؟ فقال قوم هو القرض اذا احتاج ، ويقضى اذا أيسر ، قاله عمر بن الخطاب وابن عباس وعبيده وابن جبير والشعبى ومجاهد وأبو العالية ، وهو قول الأوزاعى ، ولا يتسلف اكثر من حاجته .

قال عبر رضى الله عنه: «ألا انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم ، ان استغنيت استعففت ، وان افنقرت أكلت بالمسروف ، فاذا أيسرت قضيت » ، روى عبد الله بن المبارك عن عاصم الأحول عن أبى العالية « ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » قال : قرضاً ، تم تلا قوله تعالى : « فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم » (١) وقول ثان روى عن ابراهيم وعطاء والحسن البصرى والنخعى وقتادة : لا قضاء على الوصى الفقير فيما يأكل ، والحسن البصرى والنخعى وقتادة : لا قضاء على الوصى الفقير فيما يأكل ، من الله له ، وذلك أنه يأكل ما يسد جوعته ويكسو عورته ، ولا يلبس الرفيع من الكتان ولا الحلل ، وقال زيد بن أسلم : ان الرخصة في هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : « (٢) ان الذين يأكلون أمسوال اليتامي ظلما انسا يأكلون في بطوفهم ناراً » ،

وذهب أبو يوسف الى أنها منسوخة بقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم» (٣) وهذا ليس بتجارة ، وبقول أبى يوسف قال من قبله مجاهد ، ومن بعده الكليسا الطبرى ، وعليه اذا أراد الولى أن يأكل من مال الصبى أو المولى عليه ، فأن كان الولى غنيا لم يجز له أن يأكل منه ، وأن كان فقيراً وقد انقطع عن أى عمل الا على مال المولى عليه ، وليس له مورد للكسب لنفسه ، فقد قال الشافعى رضى الله عنه : فله أن يأخذ من ماله أقل الأمرين من كفايته ، أو أجرة عمله لقوله تعالى : « وابتلوا اليتامى » الى قوله تعالى : « ولا تأكلوها

⁽¹⁾ الآية ٦ من سورة النساء .

⁽٢) الآية . إ من سورة النساء ·

⁽١٦) كاية ٢٦ من سورة النساء

اسرافاً وبداراً أن يكبروا ، ومن كان غنياً فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » (١) •

فمعنى قوله تعالى: (بداراً أن يكبروا) أى لا تأكلوا أموال اليسامى مبادرة لئلا يكبروا فيأخذوها • ولأنه يستحق ذلك بالعمل والحاجة • هكذا ذكر عامة أصحابنا وذكر المصنف أنه اذا كان فقيراً جاز له أن يأكل من غير تفصيل من ولعله أراد باطلاقه ما ذكر غيره • وهل يضمن الولى ما أكله بالبدل؟ قال العمرانى فى البيان: فيه وجهان • (أحدهما) يجب عليه ضمانه فى ذمته ، والثانى) لا يجب لأن الله أباح له الأكل ولم يوجب الضمان • ولأن ذلك استحقه بعمله فى ماله ، فلم يلزمه رد بدله كالمستأجر ، والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يفك الحجر عن الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد ، لقوله تعالى : «حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهــــم اموالهم » فاما البلوغ فانه يحصل بخمسة اشياء ، ثلاثة يشترك فيها الرجل والمراة ، وهي الانزال والسن والانبات وائنان تختص بهما المراة ، وهما الحيض والحبل .

فاما الانزال فهو انزال المنى ، فمتى انزل صار بالفا ، والدليل عليه قوله تعالى : «واذا بلغ الأطفال منكم الحام فليستاذنوا (٢) » فامرهم بالاستئذان بعد الاحتلام ، فعل على انه بلوغ ، وروى عطية القرظى : «عبرضنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن فريظة ، فمن كان محتلماً أو نبتت عانته قتل » فلو لم يكن بالفا لما قتل ، واما السن فهو ان يستكمل خمس عشرة سسنة والعليل عليه ما روى ابن عمر رضى الله عنه قال : «عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يجزنى ولم يرنى بلغت ، وعرضت عليه وانا ابن خمس عشرة سنة فرآنى بلفت فاجازنى » .

واما الانبات فهو الشعر الخشن الذي ينبت على المانة ، وهو بلوغ في حق الكافر ، والدليل عليه ما روى عطية الفرظي قال : « كنت فيمن حكم فيهم سمد

⁽¹⁾ الآية ٦ من سورة النساء ،:

⁽٢) من 21ية ٨٥ من سورة التؤو

ابن معاذ رضى الله عنه ، فشكوا في امن اللرية انا ام من القاتلة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت ، فجعلوني في اللرية ولم افتل » وهل هو بلوغ في نفسه ؟ ام دلالة على البلوغ ؟ فيه فولان (احدهما) انه بلوغ ، فعلى هذا هو بلوغ في حق المسلم ، لأن ما كان بلوغا في حق الكافر كان بلوغا في حق المسلم كالاحتلام والسن (والثاني) انه دلالة على البلوغ ، فعلى هذا هل يكون دلالة في حق المسلم ؟ فيه وجهان (احدهما) انه دلالة لما روى محمد بن يحيى بن حبان «ان غلاماً فيه وجهان (احدهما) انه دلالة لما روى محمد بن يحيى بن حبان «ان غلاماً من الانصار شبب بامراة في شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجسده من الانصار شبب بامراة في شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجسده انبت ، فقال لو انبت الشمر لحددتك » .

(والثاني) أنه ليس بدلالة في حق المسلم وهو ظاهر النص ، لأن المسلمين يمكن الرجوع الى أخبارهم ، فلم يجمل ذلك دلالة في حقهم ، واتكفار لا يمكن -الرجوع الى أخبارهم ، فجعل ذلك دلاله في حقهم ، ولأن الكافر لا يسمستغيد بالبلوغ الا وجوب الحرية ، ووجوب الفتل ، فلا يتهم في مداواة العانة بما ينت الشعر ، والمسلم يستغيد بالبلوغ التصرف والكمال بالأحكام فلا يؤمن أن يدارى العانة بما ينبت الشمر ، فلم يجعل ذلك دلالة في حقه ، فأما الحيض فهو بلوغ ، 14 روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء بنت ابي بكسر الصديق رضى الله عنهما « أن الرأة أذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا » وأشار الى الوجه والكف ، فعلق وجوب الستر بالمحيض وذلك تكليف ، فعل على أنه بلوغ يتعلق به التكليف وأما الحبل فهمو دليسل على البلوغ ، فاذا حبلت حكمنا بانها بالغ ، لأن الحبل لا يكون الا بانزال الماء ، عدل على البلوغ ، فاذا كانت الراة لها زوج فولدت حكمنا بانها بالغ من قبل الوضع بستة اشهر ، لأن ذلك اهل مدة الوضع ، وان كانت مطلقة واتت بولد يلحق الزوج ، حكمنا بانها بالغ من قبل الطلاق . وان كان خنثى فخرج المني مسن ذكره أو الدم من فرجه لم يحكم بالبلوغ ، لجواز أن يكون ذلك من العضــو الزائد ، فان خرج المني من الذكر ، والدم من الفرج فقد بلغ ، لانه ان كان رجِلا فقد امنى ، وان كان امرأة فقد حاضت) .

الشرح قوله تعالى: «حتى اذا بلغوا النكاح » أى الحام لقوله تعالى: « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم (١) » وحال النكاح والبلوغ يكون بخسسة أشياء • ثلاثة يشترك فيها الرجال والنساء ، واثنان يختصان بالنساء ،

⁽۱) من الآية ٨٨ من سورة النور .

وهما الحيض والحبل • فأما الحيض والحبل فلم يختلف العلماء في أنه بلوغ، وأن المرائص والأحكام تجب بهما •

أما حديث ابن عمر « عرضت على السبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن أربع عشرة سنة الحديث » فقد أخرجه البخارى في الشهادات، والمفازي ، ومسلم في الاماره، وأبو داود في الحدود، وابن ماجه في الحدود، وأحمد في مسنده ج ٣ ص ٢٩٤ • وأما حديث عطية القرظى فسياسي بعد قليل ، وأما حديث « اذا بلغت المرأة المحيض » الحديث ففد أخرجـــه أبو داود حدثنـــا يعقوب ابن كعب الانطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني قالا : حدثنا الوليد عن سعيد ابن بشير عن فتادة عن خالد قال يعفوب: ابن دريك عائشة رضي الله عنها أن أسماء دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها وقال لها : « يا أسماء ، ان المرأة ادا بلعت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا • وأشار الى وجهه وكميه » • قال أبو داود : هذا مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها • وأما محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري المدنى فقد توفى سنة احدى وعشرين ومائة وهو ابن أربع وسبعين ومعنى ذلك أن بينه وبين عصر عمر قريبًا من الأربعين سنة ، ولذا جاء الخبر مشوباً بعدم الدقة • اذ الغلام ليس من الأنصار وانما هو عمر بن أبي ربيعــة المغزومي فهو قرشي مكي ، وكانت أكثر تتسبيباته في مكة وهو من أهلها ، فهو ليس من المهاجرين ولا من الأنصار يعني لا في العير ولا في النفير •

واختلفوا فى الثلاث ، فأما الانبات والسن فقال الأوزاعى والشافعى وابن حنبل : خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم ، وهو قول ابن وهب وأصبغ وعبد الملك بن الماجشون وعمر بن عبد العزيز وجماعة من أهل المدينسة واختاره ابن العربى فى أحكام القرآن ، وتجب الحدود والفرائض عندهم على من بلغ هذه السن •

واحتجوا بحديث ابن عبر الذي أخرجه البخاري ومسلم وأحسد وأصحاب السنن الأربعة ، اذ عرض يوم الخندق وهو ابن خسس عشرة سنة فأجيز ، ولم يجز يوم أحد ، لأنه كان ابن أربع عشرة سنة ، قال أبو عبر ابن عبد البر : هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهل مولده وعدم سنه أو

جعده فالعمل فيه بما روى نافع عن أسلم عن عمر بن الخطاب أنه كتب الى أمراء الأجناد « ألا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى » وقال عثمان رضى الله عنه في غلام سرق « انظروا ان كان قد اخضر ميرزه فاقطعوه» وقال عطية القرظى ، وهو من صغار الصحابة ، ولم يعرف له نسب وليس له سوى هذا الحديث: « عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة فكل من أنبت منهم فتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحياه ، فكنت فيمن لم ينبت فتركنى » رواه البخارى ومسلم وأحسد وأبو داود والترمذى وصحعه ،

وقال مالك مرة: بلوغه بغلظ صوته وتنشيق أرنبته ، وعن أبى حنيفة رواية أخرى تسع عشرة وهي الأشهر ، وقال في الجارية: بلوغها لسبع عشرة منة وعليها النظر ، وقال داود الظاهرى: لا يبلغ بالسن ما لم يحتلم ، ولو بلغ أربعين سنة ، فأما الانبات فمنهم من قال: يستدل به على البلوغ ، روى عن ابن القاسم وسالم ، وقال مالك مرة ، والشافعي في أحد قوليه ، وبه قال أحمد واسحاق وأبو ثور ، وقيل: هو بلوغ الا أن يحكم به في الكفار فيقتل من أنبت ، ويجعل من لم ينبت في الذرارى ، قاله الشافعي في القول الآخر لحديث عطية القرظي ، ولا اعتبار في الخضرة والزغب ، وانما يترتب الحسكم على الشعر ،

وقال مالك: العمل عندى على حديث عمر بن الخطاب: « لو جسرت عليه المواسى لحددته » قال أصبغ: قال لى ابن القاسم: وأحب الى " أن لا يقام عليه الحد الا باجتماع الانبات والبلوغ ، قال ابن العربى: اذا لم يكن حديث ابن عمر دليلا فى السن فكل عدد يذكرونه من السنين فانه دعوى ، والسن التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى من سن لم يعتبرها ، ولاقام فى الشرع دليل عليها ، وكذلك اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الانبات فى بنى قريظة ، فمن عذيرى ممن ترك آمرين اعتبرهما النبى صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم لفظا ، وبعتبر ما لم يعتبره النبى صلى الله عليه وسلم لفظا ، ولا جمل الله له فى الشريعة قطراً على أن ابن العربى تبعاً لأمير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز تأول حديث ابن عمر فى الأنفال وأن موجبه الفرق بين مسن

يطيق القتال ويسهم له وهو ابن خمس عشرة سنة ومن لا يطيقه فلا يسمهم له فيجمل فى الميال ، وهو الذى فهمه عمر بن عبد العزيز من العديث والله تمالى أعلم •

وأما سعد بن معاذ الذي حكَّمه الرسول في أمر بني قريظة ورضوا به حكماً فهو أبو عمر سعد بن معاذ بن النعمان بن امرىء القيس بن يزيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث بن الخررج بن عسرو بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسى الأشهلي المدنى سيد الأوس • وأمـ كبشـة بنت رافع أسلمت ولها صحبة أسلم سمعد على يد مصعب بن عمير رضى الله عنه حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهاجراً الى المدينة يعلم المسلمين أمور دينهم ، فلما أسلم سعد قال لبني عبد الأشهل : كلام رجالكم ونسائكم على " حرام حتى تسلموا فأسسلموا ، وكان من أعظم السساس بركة في الاسلام، ومن أنفعهم لقومه ، وشهد بدراً وأحسداً والخسدق وقريظة ، ونزلوا على حكمه ، فحكم فيهم بقتــل الرجال وســــبي الذرية عقال النبي صلى الله عليه وسلم : لقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى ، وتوفى شهيداً عام الخندق من جرح أصابه من قتال الخندق وثبت في صميحيحي البخاري ومسلم عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ) وفي صحيح مسلم عن أنس رضي الله عنه مثله • قال العلماء :اهتزاز العرش فرح الملائكة بقـــدومه لما رأوا من منزلته .

وفى الصحيحين عن البراء بن عازب قال : « أهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه وتتعجب منه فقال النبى صلى الله عليه وسلم : والذى تفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة خير من جمذا وألين » وفى الصحيحين عن أنس مثله وفى رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (والذى تفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ فى الجنة أحسن من همذا) وفى الصخيحين عن أبى سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « حين بعث الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد وسلم « حين بعث الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم • أو قال : خيركم » وفى الترمذي عن أنس قال :

لما خملت جنازة سعد بن معاذ قال المنافقون: ما آخف جنازته وذلك لحكمه في قريظة فقال النبي صلى الله عليه وسلم (ان الملائكة كانت تحمله) فال الترمذي: هذا حديث صحيح ومنافب سعد كثيرة متهوره وأنشدوا ٠

وما اهتـــز عــرش الله مــن مــوت هالك ســــــدو

وروى له البخارى حديثاً من رواية ابن مسعود فيه معجزه من معجزات النبى صلى الله عليه وسلم .

فسرع قال العمرانى فى البيان: فأما الانزال فمتى خرج منه المنى وهو الماء الأبيض الدافق الذى يبخلق منه الولد فى الجماع أو فى النوم أو اليقظة فهو بلوغ لقوله تعالى: « واذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا » فلما أمر الأطفال بالاستئذان اذا احتلموا دل على أنهم قد بلغوا لأنهم قبل ذلك لم يكونوا يستأذنون و وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: « رفع القلم عن ثلاث ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبى حتى يحتلم » رواه أحمد فى مسنده ، وأبو داود فى سننه والحاكم عن على وعمر رضى الله عنهما و

وهل يكون الاحتلام بلوغا من الصبية ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يكون بلوغا لقوله صلى الله عليه وسلم: « وعن الصبى حتى يحتلم » فخص الصبى بالاحتلام (والثانى) وهو طريقة أصحابنا البغداديين أنه بلوغ ، كما روت أم سلمة أم المؤمنين رضى الله عنها قالت: « سألت النبى صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل ، فقالت عائشة رضى الله عنها: فضحت النساء ، أو يكون ذلك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم فيم يشبهها ولدها ؟ » ، وفى رواية « فيم الشبه » ثم قال صلى الله عليه وسلم: « اذا رأت ذلك فلتغتسل » رواه الجماعة فأمرها بالاغتسال ، فثبت أنها مكلفة ، وأما السن فهو أن يستكمل الرجل والمرأة خمس عشرة سنة ،

وحكى المسمودي وجها لبعض اصحابنا أن البلوغ يعصل بالطعن في أول

سنة الخمس عشرة ، والأول أصح ، وبه قال أبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهما الله ، وقال أبو حنيفة لا يبلغ الغلام الا بتسع عشرة سنة وهى رواية محمد رضى الله عنه ، وفى رواية الحسن اللؤلؤى عنه ادا بلغ ثمان عشرة سنه . أما الجارية فتبلغ اذا بلغت تسع عشرة سنة ، وفال مالك كفول داود ليس البلوغ حد فى السن ،

دليلنا حديث ابن عمر رضى الله عنهما : « عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فردنى وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنى فى المقاتلة » ولا يجاز فى المقاتلة الا بالغ ، فدل على ما قلناه ، وروى أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا استكمل الغلام خمس عشرة سنة كتب ما له وما عليه ، وأخذت منه الحدود » رواه البيهقى ، قال فى التلخيص : وسنده ضعيف .

وأما الانبات فهو انبات الشعر القوى الذي يحتاج الى الموسى ، لا الزغب الأصفر حول العانة وحول الفسرج ، ولا يختلف المذهب أنه اذا ثبت ذلك للكافر حكم ببلوغه ، وهل هو بلوغ فيه ؟ أو لا دلالة له على البلوغ ؟ فيه قولان : (أحدهما) أنه بلوغ فى نفسه ، لأن ما حكم به بالبلوغ كان بلوغ بنفسه كالاحتلام (والثاني) أنه ليس ببلوغ فى نفسه ، وانسا دلالة على البلوغ ، لأن العادة جرت أنه لا يظهر الا فى وقت البلوغ ، فاذا قلنا : انه بلوغ فى حق الكافر كان بلوغا فى حق المسلم ، لأن ما كان بلوغا فى حق الكافر كان كذلك فى حق المسلم كالاحتلام ، واذا قلنا : أنه ليس ببلوغ فى حق الكافر وانما هو دلالة على البلوغ فهل يجعل ذلك دلالة فى حق المسلم ؟ لمنهم من قال : فيه وجهان ، ومنهم من قال : فيه قولان : (أحدهما) أنه دلالة على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ فى حق الكافر كان دلالة وعلما على على بلوغه ، لأن ما كان دلالة على البلوغ فى حق الكافر كان دلالة وعلما على البلوغ فى حق المسلم ؟ لأنه مولود بين المسلم ، لأنه يمكن الرجوع الى معرفة سسن المسلم ؛ لأنه مولود بين المسلم ، لأنه يمكن ذلك فى سن الكافر هكذا قال صاحب البيان .

(قلت) وهو دليل على أن النظام عند المسلمين فى عنفوان مجدهم جعلهم في رمن كانت تسود العالم الفوضى والعشوائية حتى في

تحديد سن الذرية بين غير المسلمين ، فمتى يعود المسلمون الى سابق مجدهم فيسبقوا أمم الأرض بنظامهم وعلومهم وقوتهم وايمانهم ؟ وتلك لمعرى عمد المجد الذى تدين الدنيا لهم بها ، فاللهم بصرنا وافتح قلوبنا للايمان ، ولقد رأيت شعوبا وقبائل من المسلمين لا ينعرف الواحد متى ولد ، ولا يعسرف كم مضى من سنى عمره ، وعندما يريد السفر يعلى أى سسن يروقه ، وقد يفتطع من حقيقة سنه بضعة أعوام تجعله فى سن أبنائه ،

وقال أبو حنيفة : الانبات لا يكون بلوغاً ولا دلالة على البلوغ في حق المسلم والكافر .

دليلنا ما روى عطية العوفى أن رسول الله صلى الله عَليه وسلم « حكم سعد بن معاذ رضى الله عنه فى بنى قريظة فحكم بسبى ذراريهم ونسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل من جرت عليه الموسى فأمر أن يكشف عن مؤتزريهم فمن أنبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من الذرارى فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال ; لقد حكمت فيهم بخكم الله من فوق سبعة أرقعة » ،

قال الصيمرى: وكيف يعرف الانبات ؟ قيل: يدفع اليهم شمع أو طين رطب يلزقونه الموضع ، وقيل يلمس ذلك من فوق ثوب ناعم • وقيل يكشف حالا بعد حال وهو الصحيح لأن سعداً رضى الله عنه أمر بكشف بنى قريظة • وأما خضرة الشارب ، ونزول العارضين ونبات اللحية ، وخشونة الحلق ، وفوة الكلام ، وانفراج مقدم الأنف ، ونهود الثدى ، فليس شىء من ذلك بلوغاً لأنه قد يتقدم على البلوغ وقد يتأخر عنه •

وأما الحيض فهو بلوغ لقوله صلى الله عليه وسلم: « لا يقبل الله صلاة المرأة تحيض الا بخمار » فجعلها مكلفة بوجود الحيض ، فدل على أنه بلوغ ، وأما الحمل قانه ليس ببلوغ فى تفسه ، وانما هو دلالة على البلوغ ، فاذا حملت المرأة علمنا أنه قد خرج منها المنى لقوله تعالى : « خلق من ماء دافق يخرج من يين الصلب والترائب » •

فاذا وضعت المرآة الحمل حكمنا بأنها بلغت قبل الوضع بسستة أشهر ،

ان كانت ذات زوج ، لأن ذلك قدر مدة الحمل عندنا ، وان كانت مطلقة فاتت بولد يلحق الزوج حكمنا أنها كانت بالغة قبل الطلاق ، وأما الفسلام الذى شبب فى شعره فهو عمر بن أبى ربيعة وكانت له جولات فى الغزل على عهد عمر ومن بعده ، وقوله (شبب بامرأة فى شعر) التشبيب النسيب يقال هو يشبب بها أى يذكرها قى شعره واشتقاق التشبيب من وجهين (أحدهما) من الشبيبة وأصلها الارتفاع عن حال الطفولية (والآخر) أن يكون من الجلاء من الجارية اذا جلاه وأبدى ما يخفى من محاسنه ،

فرع وأما الخنثى المشكل فاذا استكمل خمس عشرة سنة أو نبت له الشعر الخشن على عانته حكم ببلوغه ، لأنه يستوى فى ذلك الرجل والمرأة ، فان حمل زال اشكاله ، وبان أنه امرأة ، وحسكم بأنه بالنم قبل الوضع ، وان خرج المنى منه من أحد الفرجين لم يحسكم ببلوغه لجواز أن يكون خرج منه الدم من فرج النساء لم يحكم ببلوغه لجواز أن يكون رجلا ، وهذا عضو زائد ، وان خرج منه المنى من الفرجين حكم ببلوغه ، لأن خروج المنى من فروج الرجال والنساء لم بلوغ ،

قال الشافعي رضي الله عنه : وان حاض وأمني لم يبلغ ٠

واختلف أصحابنا فيه فقال الصيمرى: اذا حاض من فرج النساء وأمنى من فرج الرجال لم يحكم ببلوغه و وقال الشيخ أبو حامد وعامة أصحابنا: يحكم ببلوغه ، لأنه ان كان رجلا فقد احتلم ، وان كانت امرأة فقد حاضت ، وما ذكره الشافعي رضى الله عنه فله تأويلان (أحدهما) أنه أراد أمنى وحاض من فرج واحد (والثاني) أراد حاض وأمنى و فان قيل : هلا جعلتم خروج المنى منه من أحد الفرجين ، دليلا على بلوغه ؟ كما جعلتم خروج البول دليلا على ذكوريته وأنوثيته ، فالجواب أن البول لا يخرج الأ من الفرج المعتاد والمنى قد يخرج من المعتاد وغيره و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) فاما الناس الرشد فهو اصلاح الدين والمال ، فاصلاح الدين ان لا يرتكب من المعاصى ما يسقط به المدالة ، واصلاح المال ان يكون حافظا لماله غير مبلد ويختبره الولى اختبار مثله من تجارة ان كان تاجرا او تناء ان كان تانئا او اصلاح امر البيت ان كانت امراة ، واختلف اصحابنا في وقت الاختبار فمنهم من قال : لا بختبر في التجارة الا بعد البلوغ ، لان قبل البلوغ لا يصسح تصرفه ، فلا يصح اختباره ، ومنهم من قال : يختبر قبل البلوغ لقوله تعالى : (وابتلوا اليتامي حتى اذا بلغوا النكاح) فامر باختبار اليتامي وهم الصغار ، فعلى هذا كيف يختبر ؟ فيه وجهان (احدهما) انه يسلم الية المال فاذا ساوم وقرر الثمن عقد الولى لان عقد الصبى لا يصح (والثاني) انه يتركه حتى يعقد لان هذا موضع ضرورة ،

(فصل) وان بلغ مبئرا استديم الحجر عليه لان الحجر عليه انما يثبت للحاجة اليه لحفظ المال والحاجة قائمة مع التبذير فوجب ان يكون الحجسر باقيا ، وان بلغ مصلحا للمال فاسقا في الدين استديم الحجر عليه لقوله تعالى ! « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم » والفاسق لم يؤنس منسه الرشد ، ولان حفظه للمال لا يوثق به مع الفسق لانه لا يؤمن ان يدعوه الفسق الى التبذير فلم يفك الحجر عنه ، ولهذا لم تقبل شهادته وان كان معسرو فا بالصدق لانا لا نامن ان يدعوه الفسق الى الكذب وينظر في ماله من كان ينظر في حال الصغر وهو الاب والجد والوصى والحاكم لانه حجر ثبت من غير قضاء فكان النظر الى ما ذكرنا كالحجر على الصبى والجنون .

الشوح قوله « آنستم » مرً بك بعض معانيه • وقال الأزهرى : تقول العرب : اذهب فاستأنس هل ترى أحداً معناه تبصر • قال النابغة :

كان رحلى وقد زال النهار بنا يوم الجليل على مستأنس وحد

أراد ثوراً وحشيا يتبصر هل يرى قانصا فيحذره ، وقيل آنست وأحسست ووجدت بمعنى واحد ، وقراءة العامة « رشداً » بضم الراء وسكون الشين ، وقرأ السلمى وعيسى الثقفى وابن مسعود « رشداً » بفتح الراء والشين ، وقيل رشداً مصدر رشد وبابه سما يسمو ، ورشداً بفتح الشين مصدر رشد ، وبابه علم ، وكذلك الرشاد ،

واخلف العلماء في نأويل « رشداً » فقال الحسن وفناده وعيرهما صلاحا فى الدين والعمل وفال ابن عباس والسدى والثورى صلاحا فى العقل وحفظ المال ، قال سعيد بن جبير والسعبي ال الرجل ليأخد بلحينه وما بلع رشده . علا يدمع الى اليميم ماله وال كال سميحا حتى يؤنس ممه رشده • وفال مجاهد : (رشـــدا) يعنى في العقــل خاصة ، وقال الضــحاك : لا يعطى الينيه ماله ال بلغ مائه سنة حتى يعلم منه اصلاح ماله • وأكثر العلماء على أن الرشــــ لا يكون الا بعــ البلوغ ، وإذا لم يرشــ بعد بلوغ الحلم وان شاخ لا يزول الحجر عنه . وهو مذهب مالكُ . وفال أبو حنيفه لا يحجر على الحر البالغ ادا بلغ مبلغ الرجال ، ولو كان أفسق الناس وأشدهم سنديرا ادا كان عافلاً • وبه قال زفر بن الهنذيل • وهو مذَّهب كان يبتاع وفي عقله ضعف • فقيل . يا رسول الله احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « لا تبع » فعال : « لا أصبر » فقال : « ادا بايعت فقل : لا خلابة • ولك الخيار ثلاتا » قالوا: فلما سأله القوم الحجر عليه لما كان من تصرفه من الغبن ولم يفعـــل عليه السلام، ثبت أن الحجر لا يجوز . وهذا لا حجة لهم فيه، لأنه مخصوص بذلك على أوجه ساقها سيخنا النووي في أول البيوع •

قال الامام الشافعي رضى الله عنه: (ان كان مفسداً لماله ودينه ، أو كان مفسداً لماله دون دينه حجر عليه) وان كان مفسداً لدينه مصلحاً لماله فعلى وجهين (أحدهما) وهو اختيار أبي العباس بن سريج: يحجر عليه (والثاني) لا حجر عليه ، وهو اختيار أبي استحاق المروزي ، والأظهر من مذهب الشافعي ، قال الثعلبي : وهذا الذي ذكرناه من الحجر على السفيه قسول عثمان وعلى والزبير وعائشة وابن عباس ، وعبد الله بن جعفر رضوان الله عليهم ومن التابعين شريح ، وبه فال من الفقهاء مالك وأهل المدينة والأوزاعي واهل الشام وأبو يوسف ، ومحمد وأحمد واسحاق وأبو ثور + قال الثعلبي: وادعي أصحابنا الاجماع في هذه المسألة ،

فاصلاح الدين يكون بأن لا يرتكب من المعاصى ما ترد به شهادته ، واصلاح المال أن لا يكون مبذرا ، وقال مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى : اذا بلغ الرجل مصلحا لماله دفع اليه ماله ، وان كان مفسداً لدينه ، ا هـ •

دليلنا قول الله تعالى « فان آنستم منهم رشداً » قال ابن عباس: الرشد المحلم والعقل والوقار، والحلم والوقار لا يكونان الا لمن كان مصلحا لماله ودينه، وهكذا قال الحسن البصرى ؛ ولأن افساده لدينه يمنع رشده، والثقة في حفظ ماله ، كما أن الفسق يسقط عدالته ويمنع من قبول قوله وان عرف عنه الصدق في القول .

اذا ثبت هذا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد ، وقال آبو حنيفة : وان صار شيخا ، وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد ، وقال آبو حنيفة : « اذا بلغ غير مصلح لماله لم يدفع اليه ، لكن ان تصرف فيه يبيع أو عتق أو غيره نفذ تصرفه ، فاذا بلغ خمساً وعشرين سنة انفك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، وان كان مفسدا لدينه وماله ، لأنه قد آن له أن يصير جداً لأنه قد بنغ باثنتي عشرة سنة فيتزوج ويولد له ولد ويبلغ ولده لاثنتي عشرة سنة ويولد له ولد ويبلغ ولده لاثنتي عشرة سنة ويولد له ، والد ويبلغ ولده لاثنتي عشرة سنة

دليلنا قوله تعالى «حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم أموالهم » وقد بينا الرشد ما هو ، وهذا لم يؤنس منه الرشد فلم يفك عنه الحجر ولم يدفع اليه ماله كما لو كان ابن أربع وعشرين سنة ، وأما قوله (انه آن له أن يصير جداً ، ألا ترى أن المجنون يستدام عليه الحجر مادام مجنونا ، وان كان جداً) .

اذا ثبت هذا فانه ينظر فى ماله من كان ينظر فيه قبل البلوغ ، لأنه حجر ثبت عليه من حاكم فكان الى الناظر فيه قبل البلوغ ، كالنظر فى مال الصغير .

فسسرع وأما اصلاح المال فلا يعلم الا بالاختبار ، وفى وقت الاختبار وجهان (أحدهما) لا يصح الا بعد البلوغ ، لأن الاختبار أن يدفع اليه المال ليبيع ويشترى فيه وينفقه ، وهذا لا يصح الا بعد البلوغ ، فأما

عبل هدا فهو محجور عليه للصغر (والثانى) يصح لقوله تعالى: «وابنلوا البتامى الخ» وهذا يعتضى أن يكون الاختبار فبال بلوغ النكاح، ولأن تأخير الاختبار الى البلوغ يؤدى الى الحجر على رسيد، لأنه قد يبلغ مصلحا لماله ودينه، فلو قلنا: ان الاختبار لا يجوز الا بعد البلوع لاستديم الحجر على رشيد ومنع من ماله، لأنه لا يدفع اليه الا بعد الاختبار.

فاذا قلنا بهذا فكيف يختبر بالبيع والشراء ؟ فيه ثلاثة أوجه : (أحدها)
إمره الولى أن يساوم فى السلع ويقدر الثمن ، وليس يعقد ، لأن عقد الصبى
لا يصح ، ولكن يعقد الولى ، ومنهم من قال : يشترى الولى سلعة ويدعها
بيد البائع ويواطئوه على بيعها من الصبى ، فان اشتراها منه بثمنها عسرف
رشده ، ومنهم من قال يجوز عقد الصبى لأنه موضع ضرورة ، وأما كيفية
الاختبار فان كان من أولاد التجار واصحاب المهن الذين يخرجون الى السوق
فاختباره أن يدفع اليه شىء من ماله ليبيع ويشترى فى السوق ، أو تترك له
مناسبة يباشر فيها مهنة أبيه مستقلا نحت نظسر الولى واشرافه ، فان كان
ضابطا جازما فى البيع والشراء والحرفة دل على رشسده ، وان عبى عسا

وان كان من أولاد الحكام وأبناء الذين يصانون عن الأسسواق قال الشيخ أبو حامد: فاختبارهم أصعب من الأول ، واختبار الواحد منهم أن يدفع اليه شيء من المال ويجعل اليه نفقة الأسرة مدة شهر مثلا أو ما أشسبه ذلك ، لشراء متطلبات الداز واحتياجاتها ، فان كان ضابطا حافظا يحسن اتفاق ذلك علم رشده ، وان كان غير ضابط لم يعلم رشده ، أو كما قال • قال الصيدلاني : وولد البناء يختبر بالدراعة • هذا اذا كان المختبر غلاما ، فان كان امرأة قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ : لا تختبر بالبيع والشراء ، لأن العادة جرت أنها لا تباشر ذلك ، وانما تختبر في البيت بأن يدفع اليها شيء من المال ويتولى نساء ثقات الاشراف على فعلها ، وتؤمر باتفاق ذلك في الخبز والملح واللحم والخفر ، والوقود واصلاح أدوات المطبخ وصيانة الخبز والملح واللحم والخفر ، والوقود واصلاح أدوات المطبخ وصيانة أثاث البيت ؛ وما الى ذلك ، أو كما قال الصيمرى : ان كانت مبتذلة تعامل الخباز والصباغ اختبرت بالبيع والشراء • وقال الصيغرى : ولا يعلم رشده

حنى يتكرر ذلك منه التكرر الذى يؤمن أن يكون ذلك اتفاقاً (مصادفة) • قال الشافعى فى الأم • وقد رأيت من الحكام من أمر باختبار من لا يوثق بحاله تلك الثقة بأن يدفع اليه القليل من ماله ، فان أصلح فيه دفع اليه ما بقى ، وان أفسد فيه كان الفساد فى القليل أيسر منه فى الكل ، ورأينا هدا وجها من الاختبار حسناً والله أعلم •

فرع فيمن قامت بينة برشده ثم قامت بينة أخسرى بسفهه و كتب السبكى على بن عبد الكافى رحمه الله تعالى رداً على سؤال من ابنه الامام تاج الدين صاحب طبقات الشافعية فى امرأة سفيهة تحت الحجر قامت بينة برشدها ثم حضر وصيها فأقام بينه بسفهها ، فهل تسمع بينته ويعاد الحجر عليها ؟ واختلف ابنه مع غيره من الفقهاء ، فقال على رحمه الله :

أما كون بينة السفه لا تقبل الا مفسرة فينبغي ذلك ، لأن الناس مختلفون في أسباب السفه والرشد ؛ فمن الناس من يرى صرف المال الى الأطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله سفها ، والصحيح أنه ليس بسفه ، ولكن صرفها في الحرام سفه ، ومن الناس من يرى أن الصّبي اذا بلغ وهو يفرط في انفاق المال في وجوه الخير من الصدقات ونحوها يكون سفيها لذلك ، والصحيح أنه لا يكون بذلك سفيها . ومن الناس من يرى أن الرشد هو الصلاح في وخالف فيه بعض أصحابنا وجماعة من العلماء • ومن السفه ما يكون طارئاً ومنه ما یکون مستداماً ، والشاهد قد یکون عامیاً وقد یکون فقیها وبیری سلها ما ليس بسفه عند القاضي • وكذلك الرشد • فكيف تقبل شهادته مطلقة ؟ فينبغي أن لا تقبل الشهادة بالسفه حتى يبين سببه ، ولا بالرشهد حتى يبين أنه مصلح لدينه وماله كما هي عادة المحاضر التي تكتب بالرشد . وقال الماوردى : اذاً أقر الراهن والمرتهن عند شاهدين أن يؤديا ما سمعاه مشرو عا ، فلو أراد أن لا يشرحا بل شهدا أنه رهن بألفين ، فان لم يكونا م أهل الإجتهاد لم يجز ، وكذا ان كان من أهل الاجتهاد في الأصح ، لأن اساهد ناقل ، والاجتهاد الى الحاكم .

وقال ابن أبي الدم : الذي تلقيته من كلام المراوزة وفهمته من مدارج

مباحثاتهم المذهبية أن الشاهد ليس له أن يرتب الأحكام على آسبابها ، بل وظيفته نقل ما سمعه أو شاهده فهو سفير الى الحاكم فيما ينقله من قول سمعه أو فعل رآه • وقد اختلف أصحابنا فى الشهادة بالردة ، هل تقبل مطلقة أو لابد من البيان ، والمختار عندى أنه لابد من البيان وفاقا للغزالى لاختلاف المذاهب فى التكفير ، ولجهل كثير من الناس ، وان كان الرافعى رجح قبولها مطلقة لظهور أسباب الكفر • وهذه العلة لا يأتى مثلها فى السفه والرشد • فيترجح أنه لابد من البيان كالجرح ؛ وليس الرشد كالتعديل حتى يقبل مطلقا، عم هو مثله فى الاكتفاء فى الاطلاق فى صلاح الدين ، والاطلاق فى صلاح المال لعسر التفصيل فيه •

أما اطلاق الرشد من غير يبان الدين والمال فلا يكفى ، وبعد أن أوضح العلامة رحمه الله تقديم بينة الرشد على بينة السفه مقيدة بالتاريخ قال : وأما ما قاله الشيخ تقى الدين أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله في فتاويه في ثلاث مسائل متجاورة في أول كتاب التدليس • احداها فيمن علم يسار شخص فى زمان متقادم هل له أن يشهد الآن بيساره ؟ وهل يسأله الحاكم عن كونه موسرا حال أداء الشهادة • وعليه الشهادة ؟ كذلك أجاب رضى الله عنه يعنى ابن الصلاح ــ أن له أن يشهد الآن بيساره معتمداً على الاستصحاب ٠ الا أن يكون قد طرأ ما أوجب اعتقاده بزواله أو جعله فى صورة التشكيك في بقائه وزواله ،، والاعتماد في هذا على الاستصحاب السالم عن طارىء • فحدثه كالاعتماد على مثله فى الملك ولا يشترط فيه الخبرة الباطنة كما هنالك، وما علل به ذلك من أنه لا طريق له الا الاستصحاب فى الباطن لا دليل له من الاستصحاب موجود هنا • قال : ومما يدل من كلامهم على جريانه في نظائره قولهم في البينة الناقلة في الدين في مسالة الابنين المسلم والنصراني وفي غيرهما أنها ترجح على المنفية ، لأنها اعتمدت على زيادة علم ، والأخرى ربما اعتمدت على الاستصحاب ، وهذا تجويز منهم لذلك ، والا لكان ذلك قد جاء فيها لا من قبيل الترجيح ، بل يكتفى الحاكم بالشهادة أنه موسر ، فانه يتناوله الحال ؛ فان أحوجه الَّى ذكر الحالة الرأهنة فله أن يُشهد لذلك معتمداً على الاستصحاب المذكور ، بل لا ينبغى أن يفصح بذلك في الشبهادة ، فانه لابد من الدين بما شمل الحال الحاضرة • هـكذا نقل السبكى كلام ابن الصلاح ، والله أعلم •

قال المسعودى : ولا يضمن الولى المال الذى يدفعه اليه للاختبار ، لأن ذلك موضع حاجة اليه ا هـ •

فسوع اذا بلغت المرأة مرتبة من الادراك والتصون تجعلها مصلحة لمالها ودينها فك عنها الصجر ودفع اليها مالها ، سواء تزوجت أو لم تتزوج ثم يكون لها التصرف فى جميع مالها بغير اذن زوجها ، وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه ، وقال مالك رضى الله عنه : لايفك عنها الحجر حتى تتزوج ويدخل بها ، واذا تزوجت لم يجز لها أن تتصرف بأكثر من ثلث مالها بغير معاوضة الا باذن زوجها ،

دليلنا ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه خطب فى العيد فلما فرغ من خطبته أتى النساء فوعظهن وقال: « تصدقن ولو من حليكن ، فتصدقن بحليهن » رواه الشيخان ، فلو كان لا ينفذ تصرفهن بغير اذن أزواجهن لما أمرهن النبى صلى الله عليه وسلم بالصدقة ، ولا محالة أنه كان فيهن من لها زوج ومن لا زوج لها ولو أنها حرة بالغة رشيدة فليس تمنع من مالها كما لو تزوجت ،

قال المصنف رحه الله تعالى

فصل وان بلغ مصلحا للدين والمال فك عنه الحجر لقوله تعالى: «فان انستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم » وهل يفتقر فك الحجر الى الحاكم ؟ فيه وجهان : (احدهما) لا يفتقر الى الحاكم ، لانه حجر ثبت من غير حكم فزال من غير حكم كالحجر على المجنون • (والثانى) أنه يفتقر الى الحاكم لانه يحتاج الى نظر واختبار ، فافتقر الى الحاكم كفك الحجر عن السفيه) •

الشرح الأحكام: اذا بلغ مصلحاً لماله ودينه فك عنه الحجر، وهل يفتقر فكه الى الحاكم؟ فيه وجهان: (أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم، لأنه حجر لم يفتقر ثبوته الى الحاكم فلم يفتقر فكه الى الحاكم كالحجر على المجنون، وفيه احتراز من حجر السفيه (والشاني) لا ينفك الا بحكم

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version

الحاكم ، لأنه يفتقر الى نظر واجتهاد فافتقر الى الحاكم كالحجر على السفيه • هذا هو المشهور • وقال الصيمرى : ان كان الناظر فى ماله هو الأب أو الجد لم يفتقر الى الحاكم وان كان الناظر فيه أمين الحاكم (الحارس) لم ينفك الا بالحاكم • وان كان الناظر فيه هو الحاكم ففيه وجهان :

(أحدهما) لا يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه الأب والجد . (والثاني) يفتقر الى الحاكم ، كما لو كان الناظر فيه آمين الحاكم .

قال المصنف رحه الله تعالى

فصــل وان فك عنه الحجر ، ثم صار مبذرا حجر عليه ، لما روى « ان عبد الله بن جعفر رضى الله عنه ابتاع ارضا سبخة بستين الفا فقال عثمان: ما يسرني ان تكون لي بنعلى مما ، فبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعزم ان يسال عثمان أن يحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير ، وذكر أن عليا يريد ان يسال عثمان رضي الله عنهما ان يحجر عليه ، فقال الزبي : انا شريكك فجاء على الى عثمان رضي الله عنهما وسأله أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على من شريكه الزير؟)) فعل على جواز الحجر ولأن كل معنى اقتضى الحجسر اذا قارن البلوغ اقتضى الحجر اذا طرا بعد البلوغ ، كالجنون ، فأن فك عنه الحجر ثم صاد فاسقا ففيه وجهان • قال ابو العباس: يماد عليه الحجر ، لاته معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير . وقال ابو اسحاق : لا يعاد عليه الحجر لان الحجر للفسق لخوف التبذير ، وتبذير الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يماد عليه الحجر ، لأنه معنى يقتضي الحجر عند البلوغ ، فاقتضى الحجر بعده كالتبذير. وقال أبو اسحاق: لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر للفسق لخوف التبذير، وتبذيز الفاسق ليس بيقين ، فلا يزال به ما تيقنا من حفظه للمال ، ولا يماد عليه الحجر بالتبذير الا بالحاكم ، لأن عليا كرم الله وجهه اتى عثمان رضى الله عنه وساله أن يحجر على عبد الله بن جعفر 4 ولأن العلم بالتبسذير يحتاج الى نظر ، فان الفين قد يكون تبذيرا ، وقد يكون غير تبذير ، ولأن الحجر التبذير مختلف فيه فلا يجوز الا بالحاكم ؛ فاذا حجر عليه لم ينظر في ماله الا الحاكم ؟ لاته حجر ثبت بالحاكم فصار هو الناظر كالحجر على المفلس .

ويستحب أن يشهر على الحجر ليعلم الناس بحاله وأن من عامله ضييع ماله ، فأن أقرضه رجل مالا أو باع منه متاعا لم يعلكه ، لأنه محجور عليسه.

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لعدم الرشد ، فلم يملك بالبيع والقرض ، كالصبى والمجنون ، فان كانت العين باقية ردت ، وان كانت تالغة لم يجب ضمانها لأن المالك ان علم بحاله فقد دخل على بصيرة وان ماله ضائع ، وان لم يعلم فقد فرط حين ترك الاسستظهاد ، ودخل في معاملته على غير معرفة ،

وان غصب مالا واتلفه وجب عليه ضمانه ؛ لأن حجر العبد والصبى آكد من حجره ، ثم حجر العبد والصبى لا يمنع من وجوب ضمان المتلف ، فلان لا يمنع حجر المبئر اولى ، فان اودعه مالا فاتلفه ففيه وجهان : (احسدهما) أنه لا يجنب ضمانه ، لانه فرط فى التسليم اليه ، (والثانى) يجب ضمانه ، لانه لم يرض بالاتلاف ، فان اقر بمال لم يقبل افراره لانه حجر عليه لحظه فلا يصح اقراره بالمال كالصبى ، ولانا لو فلنا : يصح اقراره توصل بالاقرار الى ابطال معنى الحجر ، ومالا يلزمه بالاقرار والابتياع لا يلزمه اذا فك عنه الحجر ، لأنا اسقطنا حكم الاقرار والابتياع لحفظ المال ، فلو قلنا : انه يلزمه اذا فك عنه الحجر لم يؤثر الحجر في حفظ المال ، وان طلق امراته صح الطلاق، لأن الحجر لحفط المال ، وانطلاق لا يضيع المال ، بل يتوفر المال عليه وان خالع جاز ، لانه اذا صح الطلاق بغير مال فلان يصح بالمال اولى .

ولا يجوز للمراة أن تدفع اليه المال فأن دفعته لم يصح القبض ، ولم تبرأ المراة منه ، فأن تلف كان ذلك من ضمانها ، وأن تزوج من غير أذن الولى المراة منه يجب به المال ، فأذا صححنا من غير أذن الولى الأوج من غير حاجة ، فيؤدى الى اتلاف المال ، فأن تزوج بأذنه صح ، لأن الولى لا يأذن الاق موضع الحاجة ، فلا يؤدى الى اتلاف ماله ، فأن باع بأذنه ففيه وجهان : (احدهما) يصح ، لأنه عقد معاوضة فملكه بالاذن كالنكاح ، (والشياني) لا يصح ، لأن القصد منه المال ، وهو محجور عليه في المال ، فأن حلف انعقدت يمينه ، فأذا حنث كفر بالصوم ، لانه مكلف ممنيسوع من التصرف بالمال ، فصحت يمينه ، وكفر بالصوم كالعبد ، وأن أحرم بالحج صح أحرامه لآنه من أهل العبادات ، فأن كان فرضاً لم يمنع من أتمامه ، ويجب الانفاق عليه الى أن يفرغ منه لانه مال يحتاج اليه لاداء الفرض فوجب .

وان كان تطوعاً ـ فان كان ما يحتاج اليه فى الحج لا يزيد على نفقته ـ لزمه اتمامه ـ وان كان يزيد على نفقته ـ فان كان له كسب اذا اضيف الى النفقة ، أمكنه الحج ، لزمه اتمامه ، وان لم يمكنه حلله الولى من الاحرام ، ويصير كالمحصر ويتحلل بالصوم دون الهدى ، لانه محجود عليسه فى المال ، فتحلل بالصوم دون الهدى كالعبد ، وان اقر بنسب ثبت النسب ، لانه حسق فتحلل بالصوم دون الهدى كالعبد ، وان اقر بنسب ثبت النسب ، لانه حسق

ليس بمال فقبل اقراره به كالحد وينفق على الولد من بيت المال ، لأن القسر محجور عليه في المال ، فلا بنفق عليه من المال كالعبد ، وان وجب له القصاص فله أن يقتص ويعفو ، لأن القصد منه التشفى ودرك الغيظ ، فأن عفا عسن مال وجب المال ، وأن عفا مطلقاً أو عفا على غير مال ، فأن قلنا : أن القتسل يوجب أحد الأمرين من القصاص أو الدية وجبت الدية ، ولم يصح عفسوه عنها ، وأن فلنا : أنه لا يوجب غير القصاص سقط ولم يجب المال) .

الشرح قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعى فى مسنده عن محمد بن الحسن عن أبى يوسف القاضى عن هشام بن عروة عن أبيه و وأخرجها أيضا البيهقى وقال: يقال ان أبا يوسف تفرد به ، وليس كذلك ، ثم أخرجها من طريق الزهرى المدنى القاضى عن هسام نحدوه ، ورواها أبو عبيدة فى كتاب الأموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: قال عثمان لعلى رضى الله عنه ألا تأخذ على يد ابن أخيك بعنى عبد الله بن جعفر بوتحجر عليه ، اشترى سبخة بال من القصة البيهقى فقال: اشترى عبد الله بن جعفر أرضا سبخة فبلغ ذلك عليا رضى الله عنه ، فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر رضى الله عنه ، فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير: أنا شريكك ، فلما سال على عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر قال: «كيف أحجر على من شريكه الزبير » ؛ الحجر على عبد الله بن جعفر قال: «كيف أحجر على من شريكه الزبير » ؛

وقال الرافعى: الثمن ثلاثون ألفاً • قال الحافظ: لعله من غلط النساخ ، والصواب بستين ألفاً ا هـ • (قلت) وقد ورد التصحيف أيضاً فى قـــول عثمان رضى الله عنه: ما يسرنى أن تكون لى ببغلى فوردت ببغلى ، ووردت بنعلى ، وروى القصة ابن حزم فى المحلى فقال: بستين ألفاً •

اما احكام الفصل فقد استدل بهذه الواقعة من أجاز الحجر على من كان سىء التصرف ، وبه قال على وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله ابن جعفر وشريح وعطاء والشافعي ومالك وآبو يوسف وآبو محمد • قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى : والجمهور على جواز الحجر على الكبير

وخالف أبو حتيفة وبعض الظاهرية ، ووافق أبو يوسف ومحمد • قال الطحاوى : ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ، ولا عن التابعين الا عن ابراهيم وابن سيرين •

وحكى صاحب البحر الزخار عن العترة أنه لا يجوز مطلقاً ، وعن أبى حنيفة أنه لا يجوز أن يسلم اليه ماله الا بعد خمس وعشرين سنة ، ولا يعاد عليه الحجر اذا أسلم اليه ماله بعد خمس وعشرين ، سواء أفسد دينه وماله أو أحدهما ، قال العمرانى فى البيان : اذا بلغ الصبى مصلحاً لماله ودينه فهك عنه الحجر ودفع اليه ماله ، ثم صار مفسداً لدينه وماله أو لماله ، فأنه يعاد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب ، فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد الحجر عليه بلا خلاف على المذهب ، فأما افساد الدين فمعروف ، وأما افساد مثل الزنا وشرب الخمر وغير ذلك ، والثانى أن ينفقه فيما لا مصلحة أله فيه ولا غرض ، مثل أن يشترى ما يساوى درهما بمائة درهم ، فأما اذا أكل الطيبات ولبس الناعم من الثياب ، وأنفق على الفقهاء والفقراء فهذا ليس فيه افساد للمال ا ه .

وأما اذا عاد مفسداً لدينه وهو مصلح لماله فهل يعاد الصجر عليه ؟ فيه وجهان : قال أبو العباس : يعاد عليه الحجر لقوله تعالى : « فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » فأثبت الولاية على السفيه وهذا سفيه • ولأنه معنى لو قارن البلوغ لمنع فك الحجر عنه ، فاذا طرأ بعد فك الحجر عنه ، اقتضى ذلك اعادة الحجر عليه كالتبذير • وقال أبو اسحاق المروزى : لا يعاد عليه الحجر لأن الحجر يراد لحفظ ماله ، فاذا كان مصلحا لماله لم يعد عليه الحجر ، ويخالف اذا قارن افساد الدين البلوغ لأن الحجر اذا ثبت لم يزل عنه الا بأمر قوى ؛ فكذلك اذا فك عنه الحجر لم يعد عليه الا بأمر قوى • هذا مذهبنا ، وأنه اذا عاد مفسداً لماله ودينه عاد عليه الحجر ، وبه قال عثمان وعلى والزبير وعبد الله بن جعفر وعائشة أم المؤمنين وشريح ومالك وأبو يوسف ومحمد • وقد مفى خلاف أبى حنيفة لهم جميعاً •

دليلنا ما مضى فى قوله تعالى : « فان كان الذى عليه الحق ســفيها أو صعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل » •

قال الشافعي رضى الله عنه: والسفيه هو المفسد لماله ودينه، والضعيف هو الصبى والشيخ الفاني، والذي لا يستطيع أن يمل المجنون و والسفيه اسم ذم يتناول المبذر، فأما قوله تعالى: «سيقول السفهاء من الناس» الآية و فأراد اليهود والنصاري وقيل أراد المنافقين و وقيل أراد اليهود والنصاري و

وقوله تعالى: « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » الآية • قيل: أراد به النساء ، وهو قول مجاهد ، وهذا القول لا يصح ، وانما تقول العرب للنساء سفائه أو سفيهات • لأنه الأكثر فى جمع فعيلة •

وروى عن عمر رضى الله عنه: من لم يتفقسه فلا يتجر فى سسوقنا ، قال القرطبى فكذلك قوله تعالى « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم » يعنى الجهال بالأحكام ، وقوله تعالى : «أموالكم » أى أموالهم ، كقسوله تعسالى : «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » أى أموال بعضكم ، ويدل على ما ذكرناه أن حبان بن منقذ أصابه فى عقله ضعف ، فأتى أهله الى النبى صلى الله عليه وسلم فسألوه أن يحجر عليه ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : «لا تبع ، فقال انى لا أصبر ، فقال صلى الله عليه وسلم : من بايعته فقال : لا خلابة فاك الخيار ثلاثا » فلو كان الحجر لا يجوز على البالغ لأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم سؤالهم ، وانما لم يجبهم الى الحجر لأنه يحتمل. أن يكون الذي يغبن به مما يتغابن الناس بمثله ،

ويدل على ما ذكرناه اجماع الصحابة فى قصة عبد الله بن جعفر حين قال عثمان رضى الله عنه: كيف أحجر على من شريكه الزبير ؟ وانما قال هذا لأن الزبير بن العوام رضى الله عنه كان معروفا ببصره فى التجارة ، فدل على أن الحجر جائز عندهم بالاجماع ، وروى أن عائشة رضى الله عنها كانت تنفق نفقة كثيرة ، فقال ابن الزبير لتنهين عائشة أو لأحجرن عليها ، فبلغها ذلك فحلفت ألا تكلمه » فأناها ابن الزبير واعتذر اليها ، فكفرت عن يمينها وكلمته، فلم ينكر عليه أحد ، ويقول : ان عائشة رضى الله عنها بالغة رشيدة ، فكيف

يحجر عليها ؟ والأن كل معنى لو قارن البلوغ منع من تسليم المال اا طرأ بعد البلوغ اقتضى اعادة الحجر عليه كالمجنون .

فسرع بعض الناس يكون شحيحا على نفسه جدا مع وامتلائه ، فهل يحجر عليه ، فيه وجهان حكاهما الصيمرى ، الص لا يحجر عليه ،

فسوع أما فى حالة التبذير والاسراف اذا صار ذلك م فك الحجر عنه، فانه لا يعيد الا الحاكم • وبه قال أبو يوسف • وقال يصير بذلك محجوراً عليه ، وهو قول بعض أصحابنا الخراسانيين •

دليلنا أن عليا رضى الله عنه سأل عثمان رضى الله عنه أن يحجر علم الله بن جعفر بن أبى طالب ، فدل على أنه لا يصير محجوراً عليه الا با ولأن الحجر بالتبذير مختلف فيه فافتقر الى الحاكم ، كالطلاق بالعنقة الا بالحاكم لموضع الاختلاف فيه ، فاذا حجر عليه لم ينظر فى الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم ، فكان هو الناظر فيه كالحجر على الويستحب أن يشهر الحاكم على ذلك ، فيشهر هذا الحجر بوسائل الا العرفية حسب كل زمان ومكان ، ففي القرى مثلا أو في البلاد المتبديا بالمنادى أو الاعلان الملصق ، وفي المدن الكبرى يكون بالنشر في المقروءة ، حتى لا يغتر الناس بمعاملته ،

فسرع فاذا باع أو اشترى بعد الحجر كان ذلك باطلا حصل له فى يد غيره مال استرجعه الحاكم منه ان كان باقيا ، أو استران كان تالفا وان حصل فى يد المحجور عليه مال لغيره ببيع أو غيره الحاكم منه ورد على مالكه وان باعه غيره شيئا أو أقرضه اياه ، ثم تلف أو أتلفه فانه لا يجب عليه ضمانه ، سواء علم بحجره أو لم يعلم ، لأنه بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيا بحجره فقد دخل على بصيرة ، وان لم يعلم بحاله فقد قصر وفرط حيا فلو ألزمناه ذلك بعد الحجر ابطل معنى الحجر ، وهذا فى ظاهر الحكم يلزمه ضمان فيما بينه وبين الله تعالى ؟ فيه وجهان ، حكاهما فى الافصا

(أحدهما) يلزمه ذلك • وبه قال الصيدلاني والعمراني ، لأن الحجر لا يبيح له مال غيره •

(والثانى) لا يلزمه ، قال فى الافصاح: وهو الأصح ، وان غصب فى يده عينا فتلفت فى يده أو أتلفها فى يده أو يد مالكها وجب عليه ضمانها ، لأن السفيه أحسن حالا من الصبى والمجنون لأنه مكلف اذا أتلفا على غيرهما مالا وجب عليهما الضمان ، فكذلك هذا مثله ، وان أودعه رجل عينا فأتلفها ، فهل يجب عليه الضمان ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يجب عليه ضمانها لأن صاحبها عرضها للاتلاف بتسليمها اليه ، (والثانى) يجب عليه الضمان لأن مالكها لم يرض باتلافها ، لأن غير المحجور عليه لا يلزمه ذلك فالمحجور عليه أولى ،

وان أقر لغيره بعين فى يده أو دين فى ذمته لم يلزمه ذلك فى الحال ، ولا بعد فك الحجر ، لأنا لو قبلنا اقراره لبطلت فائدة الحجر ، والحجر يقتضى حفظ ماله .

فسرع وان طلق السفيه أو خالع صح طلاقه وخلعه ، الا أن المرأة لا تسلم المال اليه ؛ بل تسلم الى وليه ، فان سلمته اليه فتلف فى يده أو أتلفه وجب عليها الضمان كما قلنا فى البيع ، ولو أذن ولى السفيه للمسرأة بتسليم المال الى السفيه فسلمته اليه فهل تبرأ ؟ فيه وجهان : (أحدهما) تبرأ كما لو سلمت المرأة المال الى العبد باذن سيده ، (والثانى) لا تبرأ لأنه ليس من أهل القبض ، هذا مذهبنا وبه قال عامة أهل العلم ،

وقال ابن أبى ليلى والنخعى وأبو يوسف : لا يصبح طلاقه وخلعه ، دليلنا قوله تعالى : « الطلاق مرتان ، فامساك بمعروف أو تسريح باحسان » ، ولم يفرق بين السفيه وغيره ، ولأنه يستفيد بالطلاق ، فانه ان كان قبل الدخول رجع اليه نصف المهر ، وان كان بعد الدخول سقطت عنه النفقة والكسوة والمصالح ويحصل له ذلك بالخلع وما بذلت له ،

فسرع ولا يصح نكاحه بغير اذن الولى ، لأن النكاح يتضمن وجوب المال فلم يصح بغير اذن الولى ، وان احتاج الى النكاح فالولى بالخيار

ان شاء زوجه بنفسه وتولى العقد ، وان شاء أذن له ليعقد بنفسه ، لأنه عامل مكلف ، وانما حجر عليه لحفظ ماله بخلاف الصبى .

وان تزوج السفيه بغير اذن الولى ودخل بها فما الذى يلزمه ؟ قال المسعودى : فيه ثلاثة أقوال (أحدهما) لا يلزمه شيء كما لو اشترى شسيئا بغير اذن وليه وأتلفه • (والثانى) يلزمه مهر المثل ، كما لو جنى على غيره • (والثالث) يلزمه أقل شيء يستباح به البضع لأن البضع لا يستباح بالاباحة • وأما البغداديون من أصحابنا فقالوا : هي على وجهين (أحدهما) لا يلزمه شيء • (والثاني) يلزمه مهر المثل

فسرع وان اذن الولى فى البيع والشراء فباع أو اشترى فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح كما يصبح النكاح اذا أذن له فيسه (والثانى) لا يصح لأن البيع والشراء يختلف حكمه ساعة فساعة ، لأنه قد يزيد سعر السوق وينقص ؛ فافتقر الى عقد الولى ، ولأن البيسع والشراء يتضمن المال لا غير ، وهو محجور عليه فى المال بخلاف النكاح .

فروع وان حلف انعقدت يمينه ، فان حنث كمر بالصوم ، ولا يكفر بالمال لأنه محجور عليه في المال ، وان أحرم بالحج صح احرامه لأنه من أهل التكليف ، فان كان فرضاً لم يمنع من اتمامه وأنفق عليه من ماله ما يحتاج اليه وان كان متطوعاً _ فان كانت نفقته على اتمامه لا تزيد على نفقة الحضر _ لم يجز تحليله ، وان كانت تزيد على نفقة الحضر ، فان كان له كسب وقال : أنا أتمم النفقة بالكسب لم يحلل ، وان لم يكن له كسب حلله الولى ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، ويصير كالمحصر ، فيتحلل بالصوم دون الهدى لأنه محجور عليه في المال ، فأشبه المفلس في هذه الأمور كلها ، وبهذا قال أصحاب احمد رضى الله عنه ،

فسرع وان أقر بنسب يلحقه فى الظاهر ثبت النسب ، لأن ذلك لا يتضمن اتلاف المال وان أقر بنسب من يلزمه ثفقته لم ينفق عليه من ماله بل ينفق عليه من يبت المال • وان وجب له القصاص فله أن يقبض لأن الغرض منه التشفى ، وان عفا عنه على مال كان الأمر له • وان عفا مطلقاً أو على غير مال + فان قلنا أن الواجب القصاص لا غير صح عفوه • وان قلنا أن الواجب

أحد الأمرين لم يصح عفوه عن المال ، وان أقر بجناية العمد صح اقراره لأنه غير متهم فى ذلك ، فان أراد المقر له العفو على المال ، قال الطبرى : فان قلنا : ان موجب العمد القود ثبت المال ، لأن الذى ثبت باقراره هو القسل والقطع دون المال ، وان قلنا أن موجبه أحد الأمرين فهل يثبت ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالعبد اذا أقر بالسرقة فانه يقبل فى المال ؟ فيه قولان ، ومنهم من قال : له أخذ المال قولا واحدا ، لأن الواجب أحدهما لا بعينه ، وكل واحد منهما بدل عسن الآخر ، وتعلقهما بسبب واحد ، وأما السرقة ففيها حكمان (أحدهما) القطع لله تعالى لأنه حق الله تبارك وتعالى ، والآخر للادمى فجاز ثبوت أحدهما دون القطع ؟ ولو شهدا على القطع لم يثبتا .

وان دبر السفيه أوصى على ما سنفصله ان شاء الله فى أحكام المدبر ــ فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه قولان كالصبى ، ومنهم من قال : يصفح قولا واحدا ، قال الطبرى : وهو الصحيح ؛ لأن الصغير لا حكم لقوله ولا يصح شىء من اقراره بخلاف السفيه فانه يصح اقراره بالنسب ،

فرع المرتد اذا قلنا: ان ملكيته باقية على ماله فانه محجور عليه • وهل يفتقر الى حجر الحاكم ؟ فيه قولان • واذا زال السه فانه لا ينفك الحجر عنه الا بحكم الحاكم ، لأنه حجر ثبت بالحاكم فلم يزل من غير حكمه • والله تغالى أعلم وهو الموفق للصواب •

فرع ذكر ابن حجر فى تحفته: غاب يتيم فبلغ ولم يعلم رشده لم يجز لوليه النظر فى ماله معتمداً استصحاب الحجر للشك فى الولاية عند العقد وهى شرط وهو لابد من تحققه ، فان تصرف اثم ، ثم أن بان غير رشيد نفذ التصرف والا فلا ، وقد ينافيه ما يأتى من الولى فى دوام الحجر ، لأنه الأصل ، الا أن يقال : محل ذلك فى حاضر لأنه يعرف حاله غالباً بخسلاف الغائب ، وليس قول المولى : قبضت مهرها باذنها ، ولا قوله : اضمنى اقراراً بالرشد فلا ينعزل به والبلوغ فى الذكر والأنثى انما يتحقق فى أحد شيئين :

(أحدهما) يسمى بلوغاً بالسن باستكمال خمس عترة سنة قمرية تحديداً من انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبيرين ، وشذ من قال بخلاف ذلك ، وال الشافعي رضى الله عنه : رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة عشر صحابيا وهم أبناء أربع عشرة سنة لأنه لم يرهم بلغوا ، وعرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم : زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر ، وقصة ابن عمر صححها ابن حبان ، وأصلها في الصحيحين ،

(ثانيهما) ويسمى بلوغا بالاحتلام خروج المنى كما قال النووى: (أو خروج منى) من ذكر أو أتشى لقوله تعالى: (واذا بلغ الأطفال منكم الحلم) مع خبر رفع القلم عن ثلاث: (عن الصبى حتى يحتلم) والحلم الاحتلام، وهو ما يراه النائم وكنى به هنا عن خروج المنى ولو يقظة بجماع أو غيره ويشترط تحققه، فلو أتت زوجة صبى بلغ تسع سنين بولد للامكان لحقه، لأن النسب يكتفى فيه بمجرد الامكان، ولم يحكم ببلوغه لأنه لابد من تحقق خروج المنى، وخرج بخروجه ما لو أحس بانتقاله من صلبه فأمسك ذكره فرجع فلا يحكم ببلوغه كما لا غسل، وبجث بانزال المنى، والغسل على حصوله فى الظاهر بالتحكم أشبه على العلم بانوله أنه منى قبل خروجه ، اذ كثيراً ما يقع الاشتباه فيما يحس بنزوله ثم رجوعه ه

ووقت امكانه فيهما استكمال تسع سنين قمرية تقريباً نظير ما مر فى الحيض ، ونبات العانة الخشن بحيث تحتاج ازالته للحلق ، وظاهره أنها مم للمبت لا للنابت وفيه خلاف لأهل اللغة ، والأشهر أنها النابت ، وأن المنبت شعشرة و بكسر أوله) ووقته وقت الاحتلام يقتضى الحكم ببلوغ ولد الكافر بالسن أو الاحتلام ، ومثله ولد من جهل اسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الأوجه للخبر الصحيح أن عطية القرظى رضى الله عنه كان فى سبى بنى قريظة ، فكانوا ينظرون من أنبت الشعر قتل ، ومن لم ينبت الشعر لم يقتل ، وأنهم كشفوا عن عائته فوجدوها لم تنبت فجعلوه فى السبى ، وخرج بها نبات نحو اللحية فليس بلوغا ، كما صرح فى الشرح الصغير فى

الابط ، وألحق به اللحية والشارب بالأولى • فان البغوى ألحق الابط بالعانة دونهما ، وفى كل دلك نظر ، بل الشعر الخشن من ذلك كالعانة فى دلك وأولى الا أن يفال : ان الاقتصار عليها أمر تعبدى •

وأفهم قوله: يقتضى الحكم أنه أمارة على البلوغ بأحدهما ، نعم ان ثبت أن سنه دون خمس عشرة سنة ولم يحتلم لم يحكم ببلوغه ، ويقبل قـــوله يمينه ، وان لم يحلف الصبى احتياطاً لحقن الدم استعجلته بدواء ان كان ولد حربى سبى لا ذمى طولب بالجزية .

ويحل النظر للخبر ، وأفهم قوله _ يعنى النووى فى المنهاج _ كالروضة ولد ، أنه لا فرق فى ذلك بين الذكر والأنثى ، وهو كذلك ، وان كان قضية المحرر اخراج النساء لأنهن لا يقتلن ، ونقله السبكى عن الجوزى ، والخنثى لابد أن ينبت على فرجيه معا ، لا المسلم فى الأصح لسهولة مراجعة أقاربه المسلمين غالباً ، ولأنه متهم باستعجاله تشوفاً للولايات بخلاف الكافر ، لأنه يفضى به الى القتل أو الجزية أو ضرب الرق فى الأنثى ، وما مر عام فى الذكر والأنثى كما تقرر ، وتزيد المرأة عليه حيضاً فى سنه السابق اجماعاً وحبلا ، لكنه دليل على سبق الامناء ، لأن الولد يخلق من الماءين ، فبالوضع يحكم ببلوغها قبله بستة أشهر ولحظة ، ما لم تكن مطلقة وتأنى بولد يلحق المطلق فيحكم ببلوغها قبل الطلاق بلحظة ،

ولو حاض الخنثى بفرجه وأمنى بذكر حكم ببلوغه، فان وجد أحدهما فلا عند الجمهور ، ولا يشكل عليهم ما مر أن خروج المنى من الزائد يوجب الغسل فيقتضى البلوغ ، لأن محله مع انسداد الأصلى ، وهذا غير موجود هنا ، وخالفهم الامام ما لم يظهر خلافه فيغير ، قالا : وهو الحت ، وقال المتولى : ان تكرر فنعم والا فلا ، قال المصنف : وهو حسن غريب ،

والرشد صلاح الدين والمال معاً كما فسر به ابن عباس وغيره الآية السابقة ، ووجه العموم فيه مع أنه مثبتة وقوعه فى سياق الشرط ، قالوا : ولا يضر اطباق الناس على معاملة من لا يعرف حاله مع غلبة الفست ، لأن الغالب عروض التوبة فى بعض الأوقات التي يحصل فيها الندم ، فيرتفع

الحجر بها ثم لا يعود بعود الفسق ، ويعتبر فى ولد الكافر ما هو صلاح عندهم ديناً ومالا .

قال ابن الصلاح: ولا يلزم شاهد الرشد معرفة عدالة الشهود له باطنا فلا يكفى معرفتها ظآهرا ولو بالاستقامة • واذا شرطنا صلاح الدين فلا يفعل محرماً مما يبطل العدالة بارتكاب كبيرة مطلقاً ، أو صغيرة ولم تغلب طاعاته معاصيه ، وخرج بالمحرم خارم المروءة ، فلا يؤثر فى الرشد ، وانْ حرم ارتكابه لكونه تنحمل شهادة لأن الحرمة فيه لأمر خارج • واذا شرطنا صلاح المال لم يحصل الا أن كان بحيث لا يبذر بأن يضيع المال _ أى جنسه _ باحتمال غبن فاحش ـ وسيأتي في الوكالة ـ بخلاف اليسيد في المعاملة ، كبيسع ما يساوى عشرة بتسعة ، لأنه يدل على قلة عقله ، ومن ثم لو أراد به المحاباة والاحسان لم يؤثر لأنه ليس بتضييع ولا غبسن ، ولو كان بغبسن في بعض التصرفات لم يحجر عليه ، كما رجحه القمولي لبعد اجتماع الحجر وعدمه ، كن الذى مال اليه الأذرعي اعتبار الأغلب أو رميه ولو فلساً ، وظاهر كلامهم آنه لا يلحق به الاختصاص في هذا وهو محتمل ، ويحتمل خلافه في بحسر لقلة عقله ، أو انفاقه ولو فلساً أيضا في محرم في اعتقاده ولو في صــغيره ، والانفاق هنا مجاز عن خسر أو غرم أو ضيع ، اذ هذا هو الذي يقال في المخرج فى المعصية ، والأصح أن صرفه فى الصدقة ووجوه الخير عام بعـــــــ خاص ، والمطاعم والملابس والهدايا التي لا تليق به ليس بتبذير ، لأن له فيه غرضاً صحيحاً هو الثواب أو التلذذ ، ومن ثم قالوا : لا سرف فى الخير ، كما َلا خير في السرف ٠

وفرق الماوردى بين التبذير والسرف بأن الأول الجهل بمواقع الحقوق ، والثانى الجهل بمقاديرها • وكلام الغزالى يقتضى ترادفهما ، ويوافقه قــول غيره : حقيقة السرف مالا يقتضى حمداً عاجلا ، ولا أجراً آجلا ، ولا ينافى ما هنا عد الاسراف فى النفقة معصية ، لأنه مفروض فيمن يقترض لذلك من غير رجاء ، وفاء من جهة ظاهرة مع جهل المقرض بحاله •

و پختبر من جهة الولى ولو غير أصل رشد الصبى فيهما لقوله تعـالى : (وابتلوا اليتامى) أما فى الدين فمبشاهدة حاله من فعــل الطاعات ، وتوقى

المحرمات ومن زاد على ذلك توقى السبهات ، آراد لا الاشتراط كما عرف من شرط الرشد السابق ، وقد جوزا للساهد به اعتماد العدالة الظاهرة ، وأن لم يحط بالباطنة ، وأما فى المال فهدو يختلف بالمراتب ، فيختبر ولد التاجسر والسوقى بالبيع والشراء ، أى بمقدوماتهما ، فعطفه ما بعدهما عليهما من عطف الرديف أو الأخص ، وذلك لما يذكره بعد من عدم صحتهما منه ، فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه ،

والمماكسة فيهما بأن يطالب أنقص مما يريده البائع وأزيد مما يريده المشترى، ويكفى اختباره فى نوع من أنواع التجارة عن باقيها •

وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها ، أى بمصالحها كحــرث وحصد وحفظ أى اعطائهم الأجرة ، وولد نحو الأمير بالاتفاق على أتبــاع أبيه ، والفقيه بذلك ، ونحو شراء الكتب .

والمحترف بما يتعلق بحرفته (يصح جره ، وعليه يرجع ضمير حرفت للمضاف اليه وهو سائغ ، وتكون فائدته أنه تعميم بعد تخصيص) ويؤيده قول الكافى يختبر الولد بحرفة أبيه وأقاربه (ورفعه وهو الأولى ، لافادته أن ما مر فى ولد نحو التاجر محله اذا لم يكن للولد حرفة ، واختبر حيئة نبعرفة أبيه ، لأن الفالب حيث لا حرفة له أنه يتطلع لحرفة أبيه ، والا اختبر الولد بما يتعلق بحرفة نفسه ولم ينظر لجرفة أبيه ، لأنه لا يتطلع اليها ، ولا يحسنها حيئل وتختبر المرأة من جهة الولى أيضاً كما هو ظاهر ، ولا ينافيه النص ، على أن النساء والمحارم يختبرونها ، لأن الولى ينيبهم فى ذلك وعليه قيل يكفى أحدهما وهو الأوجه ، وقيل : لابد من اجتماعهما ، وقضية هذا النص أنه لا تقبل شهادة الأجانب لها بالرشد وبه أفتى ابن خلكان ، لكن خالفه التاج الفزارى ، قال : وانما تعرض الشافعى للطريق الغالب فى الاختبار دون الزيادة ا هر .

ويؤيده ما يأتى فى الشهادة أن الشاهد عليها لا يكلف السؤال عن وجه تحمله عليها الا أن كان عاميا لأنه قد يظن صحة التحمل عليها اعتماداً على صوتها بما يتعلق بالغزل أى بفعله ان تخدرت ، والا فببيعه يطلق على المصدر والمغزول والقطن حفظاً وبيعاً ، كما تقرر .

فان لم يليقا بها أو لم تعتدهما فيما يعتاده أمثالها ، قال الصييمرى : والمرأة المبتذلة بما يختبر به الرجل ، وصون الأطعمة عن الهرة ، لأن بذلك يتبين الضبط وحفظ المال وعدم الانخداع ، وذلك قوام الرشد ، ونحوها أى الهرة _ كالفأرة (والأطعمة) كالأقمشة ، واذا ثبت رشدها نفذ تصرفها بغيره اذن زوجها ، وخبر (لا تتصرف المرأة الا باذن زوجها) أشار السافعى الى ضعفه ، وبفرض صحته حملوه على الندب ، واستدل له بأن ميمونة زوج النبى صلى الله عليه وسلم أعتقت ولم تعلمه فلم يعبه عليها وفيه ما فيه ، اذ فول مالك رضى الله عنه : لا تعطى الرشيدة مالها حتى تتزوج ، وحينئذ لا تتصرف فيما زاد على الثلث بغير اذنه ما لم تصر عجوزاً لا ينافى ذلك ، والخنثى يختبر بما يختبر به النوعان ،

ويشترط تكرر الاختبار مرتين أو أكثر حتى يفلب على الظن رشده ، لأنه قد يصيب مرة لا عن قصد و وقت الاختبار قبل البلوغ ، لاناطة الاختبار في الآية باليتيم ، وهو انما يقع حقيقة على غير البالغ ، فالمختبر همو الولى ، والمراد بقبله قبيله (بالتصغير) حتى اذا ظهر رشده وبلغ سلم له ما له فورا ، وقيل بعده لبطلان تصرف الصبى أى بالنسبة لنحو البيع ، فعلى الأول المعتمد الأصح (بالرفع) أنه لا يصح بيعه ، بل يمتحن في المماكسة ، فاذا أراد العقد عقد الولى ، لعدم صحته من المولى وعلى الوجهين يعطيه الولى مالا قليلا ليماكس به ، ولا يضمنه ان تلف عنده ، لأنه مأمور بالتسمليم اليه ، كذا أطلقوه ، ولو قبل بأن تلزمه مراقبته بحيث لا يكون اغفاله له حاملا له على تضييعه والا ضمنه لم يبعد ،

فيسرع ليس للولى أخذ شيء من مال ان كان غنيا مطلقا ، فان كان فقيراً أو انقطع بسببه عن كسبه أخذ قدر نفقته عند الرافعي ، ورجح المصنف أبه يأخذ الأقل منها ومن أجرة مثله ، واذا أيسر لم يلزمه بدل ما أخذه ، قال الاسنوى : هذا في وصى أو أمين ، أما أب أو جد فيأخذ قدر كفايته اتفاقا ، سواء الصحيح وغيره ، واعترض بأنه ان كان مكتسباً لا تجب نفقته ، ويرد بأن المعتمد أنه لا يكلف الكسب ، فان فرض أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام كفايته ، وحينئذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب مالا يكفيه لزم فرعه تمام

كفايته ، وحيننذ فغاية الأصل هنا أنه اكتسب دون كفايت، فيلزم الولد تمامها ، فاتجه أن له أخذ كفايته ، البعض فى مقابلة عمله ، والبعض لقرابته ، وقيس بولى اليتيم فيما ذكر ، من جمع مالا لفك أسير مثلا فله ان كان فقيرا الأكل منه ، كذا قيل ، والوجه أن يقال : فله أقل الأمرين ، وللأب والجد استخدام محجوره فيما لا يقابل بأجرة ، ولا يضربه على دلك على الأوجه ، خلافاً لمن جزم بأن له ضربه عليه ، واعارته لذلك ، ولخدمة يتعلم منه ما ينفعه دينا أو دنيا ، وان قوبل بأجرة كما يعلم مما ياتي أول العارية .

وبحث أن علم رضا الولى كاذنه ، وأن للولى ايجاره بنفقته ، وهو محتمل أن له فيها مصلحة ، لكون نفقته أكثر من أجرته عادة ، وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده ، وان لم يكرهه لأنه ليس من أهل التبرع بمنافعه المقابلة بالعوض ، ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا ان أكره ، ويجرى هذا فى غير الجد للأم ، قال الجلال البلقينى : ولو كان للصبى مال غائب فاتفق وليه عليه من مال تفسه بنية الرجوع اذا حضر ماله رجع ان كان أبا أو جدا ، لأنه يتولى الطرفين بخلاف غيرهما أى حتى الحاكم ، بل يأذن لمن ينفق ثم يوفيه وأفتى القاضى بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فمات واشتبه على الحاكم أنه أنفق على الطفل من ماله أو مال نفسه حمل على أنه من مال الطفل احتياطاً لئلا يضر باقى الورثة ا هد ،

وبمثله أفتى البلقينى وعلله بأن الوالد ولى متصرف والأصل براءة ذمته ما والظاهر يقتضى ذلك ، والأمين اذا مات وضمناه فذلك حيث لم يظهر ما يسقط التعلق بتركته اه نعم لذى المال أن يحلف بقية الورثة على أن أباه أنفق عليه ما كان له تحت يده ، وأفتى جمع فيمن ثبت له على أبيه دين فادعى اتفاقه عليه بأنه يصدق هو ووارثه أى باليمين ، والبلقينى يقول بجواز الشرب على وجه لا يحتفل به من نحو عين ونهر لقاصر فيه شركة ولقط سنابل من زرعه كسرة له ساقطة ، وخالفه الزركشى فى الثانية ، أى لأنها كالثالثة ، القائل هو بامتناعها ، وخرج بما قيد به شرب يضر نحو زرعه فيمتنع ، وأفتى القاضى فيما لو اشترى ضيعة من قيم يتيم وسلمه الثمن فكمل المولى ، وأفكر كون ذلك القيم وليا له واشترى الضيعة ثم اشستراها منه بأنه لا يرجع

بالثمن على البائع لأنه صدقه على الولاية ، كما لو اشترى من وكيل ودفع له الثمن فأنكر الموكل الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن ، لأنه صدقه على الوكالة وأخذ المبيع فاشتراه منه ، لا يرجع على الوكيل بالثمن لأنه صدقه على الوكالة ، واستشملك الغزى بأنه مخالف لقولهم اذا اشترى شيئاً وصدق البائع على ملكه ، ثم استحق رجع عليه بالشمن لأنه انها صدقه بناء على ظاهر الحال فكذا هنا .

وأجاب شيخنا بأن البائع فى تلك مقصر ببيعه ما هو مستحق ا ه وفيه ظر فان الملحظ انما هو التصديق على الملك وهو موجود فى الكل ، فكما عذر فى هذه باسناد تصديقه الى الظاهر ، فكذا فى تينك ، على أن القيم والوكيل مقصران أيضاً ببيعهما قبل ثبوت ولايتهما ، ومن نم جزمت بخلاف كلام القاضى قبيل الوديعة .

كلام أبى حنيفة وأصحابه فى حجر الفساد من كتاب أدب (١) القاضى للخصاف (٢) وشرحه للجكماً ص (٦)

قال الخصاف: قال أبو حنيفة رحمه الله: الحجر على الحر باطل • وهذا صحيح من مذهب أبى حنيفة لا نعرف عنه خلافاً فى هذا ، سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبذير أو الافلاس • وعند أبى يوسف ومحمد جاز الحجسر عنى الحو فى هذه الوجوه الثلاثة كلها •

أما المفلس فحكمه ما بينا من الخلاف ووجه قولهم • وأما التبذير فهو أن لا يعرف الرجل التصرف فيعين فيه ، وأما السفه فهو آن يفسد ماله ويسرف فيه ويضيعه بما لا ينبغى أن يفعله مع معرفته بالتصرف وقدرته على ضبطه ، فللقاضى أن يحجر عليه ويمنعه من التصرف عندهما • ولا يجوز ذلك عند أبي حنيفة • ووجه قوله ما بينا فى الافلاس من جهة الكتاب والنظر ، ووجه قوله تعالى : « فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو

⁽١) تحقيق فرحات زيادة رئيس قسم دراسات الشرق الادنى جامعة راشنطن .

 ⁽۲) هو الامام أبو بكر أحمد بن همرو بن مهير الشيباتي المروف بالخصاف المتوفي مستنة
 ۲۱۱ م ۱۹۱۷م

⁽٣) هو الامام أبو بكر بن على الرازى المروف بالجماص المتوفى سنة ١٧٠ هـ ٩٨٠ م

لا يستطيع أن يمل هو » (١) الآية • فأخبر الله تعالى أن من كان مسفيها أو صعيفاً في التصرف فلا يحسن الاملاء يتولى ذلك وليه •

ولا يجوز للولى أن يتولى مع بقاء ولايته فى ماله ، وهذا لا يكون الا محجوراً عليه ، ويحتجان أيضاً بالخبر المرذى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أن رجلا كان في عقدته ضعف فجاءوا به الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا: يارسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفاً ، فحجر عليه فقال: يارسول الله ، اني لا أصبر عن البيع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اذا بعت (٢) فقل : لا خلابة » أى لاتفابن ، فلما حجر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك الرجل الأجل التبذير كان لنا أن نحجر على المبذر ، والجواب عن الآية أن نفس الآية تدل على صحة مذهب أبي حنيفة ، وذلك أن الله تمالي أجاز مداينة السفيه والضعيف الذي لا يستطيع أن يمل بقوله تعالى « يأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى » (٢٠) ثم عطف عليه قوله « فان كان الذي عليه المحق سفيها أو ضعيفًا » (٤) الآية • ولو كان السفه يوجب الحجر على الحجر لما أجاز عقد مداينة السفيه كما لا يجموز عقمه مداينمة المجنون ، فلما أثبت الله تعالى عقد مدانية السفية والضعيف والعاجــز عــن الاملاء، ثم عطف عليه قوله « فليملل وليه بالعدل » فنحن نقول : ان المعطوف على العاجز عن الاملاء دون السفيه والضعيف ، وأراد أن الذي عليه الحق اذا كان عاجزاً عن املاء الشرط يملى وليه الشرط •

وقال المخالف فى هذا لأبى حنيفة: هو معطوف على السفيه والعاجز والضعيف جميعاً ، فعليه اقامة الدلالة على صحة دعواه أن المعطوف راجع الى جميع المذكورين فى الآية ، على أنه لو ثبت أن المراد بالمعطوف جميع المذكورين ، لم يكن فى ذلك دلالة على خلاف ما ذهب اليه آبو حنيفة ، وذلك أن الهاء فى قوله تعالى: وليه ، يحتمل أن تكون كناية عن ولى العقد ،

⁽١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة -

 ⁽۲) رواه في المسند ج ٣ ص ٢١٧ بلفظ : « أن كنت غير تارك البيع مثل هوها ولا خلابة ›
 ولاها لاخسلابة » في سسنن أبي داود في كتساب البيساوع « أن كنت غير تارك البيع فقل هاد وهاه ولا خلابة » .

⁽ ٢) ٤)من الآبة ٢٨٢ من سورة البقرة .

ويحتمل أن تكون كناية عن ولى الذى عليه الحق ، فاذا احتمل الأمران لم يكن لهما دلالة فى ظاهر الآية ، ولم يكونا بها أولى بصرفها الى ولى الذى عليه الحق من أبى حنيفة بصرفه الى ولى العقد ، وصار كأنه قال : كان الذى عليه الحق سفيها وضعيفا ولا يحسن آن يملل ، فليملل ولى العقد ، وهو الذى له الحق بالعدل ، وإذا كان كذلك سقط اجتجاج أبى يوسف ومحمد ، فظاهر الآية لأبى حنيفة .

والجواب عن الخبر ، فهو أن الخبر يدل أيضاً على ابطال الحجر على الحجر البالغ ، وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له الرجل : انى لا أصبر عن البيسع لم يمنعه من البيسع ، وأجاز بيعه ، وان كان قال له : « قل لا خلابة » ولو كان غير جائز لم يطلقه النبى صلى الله عليه وسلم فى التصرف لأجل أن لا يصبر عن البيع كما لا يطلق المجنون والصبي الذى لا يحسن أن يتصرف فى المال ، فلما أطلقه دل على أنه لم يحجر عليه حجراً يمنع التصرف وانما قال له : لا تبع ، على وجه الرفق به والشفقة عليه ، لا على وجه المنع من التصرف .

وقال أبو حنيفة : وان كان الرجل غير رشيد ولم يبلغ خمساً وعشرين سنة لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمساً وعشرين سنة ، وعندهما لا يدفعه اليه بعد خمس وعشرين سنة أيضاً حتى يؤنس منه الرشد ، لأبي حنيفة فى منع المال عنه قبل خمس وعشرين سنة قوله تعالى : « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (۱) وهدذا لم يؤنس منه الرشد فلا يستحق أخذ المال ، وهذا العموم يتناول جميع أحواله الا فى موضع تقوم الدلالة عليه ، هذا اعتماد أبي يوسف ومحمد ، وحجتهما على أبي حنيفة بعد خمس وعشرين سنة ، فانما يستحق أخذ ماله ، وان كان غير رشيد لقوله تعالى : « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده » (۲) والأشد عند أبي حنيفة خمس وعشرون سنة ، وقيل دون خمس وعشرين سنة ، فانه قد صح عنده أن بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة ، وان

⁽۱) الآية ٢ من صورة التساء .

⁽Y) الآية Yof من سورة الأنمام .

كان كذلك وجب أن يستحق أخذ ماله اذا بلغ هذا المبلغ بهذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد ، وكذا أونس منه الرشـــد آستحق أخذُ ماله اذا بلغ هــــذاً المبلغ جذه الآية وان لم يؤنس منه الرشد، واذا أونس منه الرشد استحق أخذ ماله قبل هذا المبلغ بقوله « فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » (١) حتى نكون مستعملين للايتين جميعاً ، فان قيل : فما الدليــــل على أنَّ بلوغ الأشد خمس وعشرون سنة حتى تصح المسألة ؟ قيــل له : الكلام في هذا خارج عن مسألتنا اذ كانت في أنه لم يستحق أخذ ماله بعد خس وعشرين سنة ، وهذه المسئلة في أنه لم يسكن بلوغ الأشد خسسا وعشرين سنة ، فاذا كان سلم حجاج المسئلة الأولى والدَّلَيل أن الرجل قـــد يكون جداً لخمس وعشرين سنة ، وغير جائز أن يكون جداً وهو لم يبلغ الأشد ، فيكون في حد الصغر لاستحالة اجتماع حد الشيخوخة وحد الصغر، وانما قلنا انه يجوز أن يكون جداً لخمس وعشرين سنة لأن أقل ما يبلغ فيه الرجل أثنتا عشرة سنة ، وأقل الحمل ستة أشهر ، فان كان كذلك يحتمل أن يبلغ هو استكمال الاثنتي عشرة ، وقد تزوج امرأة فدخل بها فتلد امرأته لستة أَشهر ، ويبلغ ولده في اثنتي عشرة سنة أَيضاً ، ويتزوج امرأة ويدخل بها فتلد أيضاً لستة أشهر فذلك جمال خس وعشرين سنة فبان لك هذا واتضح ••

فصـــل

فان باع هذا المحجور عليه أو اشترى نظر الحاكم فى ذلك ــ فان كانت اجازته خيراً له أجاز ذلك اذا كان فى ذلك توفير عليه وزيادة لماله ، وان كان رد ذلك خيراً له رده ، وهذا على قولهما لأن القاضى انما حجر عليه لئلا يتلف ماله ، فاذا كان فى تصرفه خير له لم يبطل عليه ، وان كان شر له أبطله ،

قال الجصاف : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء الا في آشياء ، أما هذا الذي بلغ فانه يخرج من ولاية الوصى عليه ، ولا يجوز أمر الوصى عليه في

⁽١) الآية ٦ من سورة النساء .

تى، وان أعتى مملوكا جاز عتقه ، ويسعى المعتى فى قيمته له ، وكذلك اذا دبر جاز تدبيره ، فان مات المعتى غير رشيد سعى المدبر فى جميع قيمته ، وتجوز وصاياه فيما يتقرب به الى الله تعالى من قبل آن الذى أوجب عليه الحجر كونه مفسداً للمال فيحجر عليه لئلا يبقى مفلسا ، فيحتاج آن يسال الناس ، ومعنى الافساد والاحتياج الى السؤال معدوم بعد موته ، فيجوز تصرفه بعد موته من الثلث ، وهو القدر الذى يحكم له بالملك بعد الموت ، وأما العبد المدبر فاته يسعى فى قيمته وان كان تدبيره وصية ، لأن حكم التدبير قد استقر فيه قبل موت المحجور عليه ، ألا ترى أنه لا يصح الرجوع فيه ، فاذا كان كذلك صار مثل العتى فيلزمه السعاية ، وانما يسعى فى قيمته مدبرا ، ولم يسع فى قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل فى يد نفسه مدبرا ، ولم يسع فى قيمته عبدا غير مدبر ، لأن المدبر لا يحصل فى يد نفسه الا بعد موت المدبر ، فلا يجب عليه قيمة رقبته غير مدبرة ،

فصــــل

لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يئزل عنه التكليف بالحجر فيلزمه حكم قوله في هذه العقود كلها ، الا أنه يبطل من العقود وغيره ما يلحقه الفسيخ بالاقالة لكونه محجوراً عليه ، فصار كأن القاضى أبطله بعد اثباته ، ولا يبطل ما لا يلحقه الفسيخ ، لأن القاضى لو قصد الى ابطاله بعد ثبوته لم يكن له أن يبطله ، فلذلك لا يبطل بالحجر ، وذلك مثل الطللة والعتاق والتدبير والاستيلاد والنسب ، والنكاح مثل هذا قياساً على هذه العقود وان كان مما يلحقه الفسيخ ، والعلة منع الفسيخ فيسه بالاقالة والرد بالعيب .

فصـــل

قال الخصاف : ولو حنث فى يمين أجزأه الصوم ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ولو ظاهر كان عليه الصوم ، وان أعتق عن الظهار عبداً جاز العتق ولم يجز عن الكفارة وكذلك كفارة القتل ، وذلك لأن هذا محكوم بابطال التصرف فى ماله فصار كلا مالك فيما يلزمه نفسه كالاقرار بالمال للغير _ انه

لا يجوز عليه ، لأنه بقوله أراد اثباته فكذلك الكفارة والنذر مثل هذا ، وكما قلنا فى الهبة والصدقة _ انه لا يجوز عليه ، فكذلك لا يجوز العتق ولا الاطعام ، وانما عليه الصيام فى ذلك كله ، كالعبد اذا آذن له مولاه فى الحج يلزمه الفدية من طعام أو صيام _ ان عليه الصيام دون الاطعام ، وكالعبد اذا حنث أو ظاهر من امراته _ ان عليه الصوم ولا يجوز عنه العتق ، كذلك هذا مثله _ .

وأيضاً لما كان هذا ممنوعاً من التصرف فى ماله غائباً عنه جاز أن يصوم عن الكفارة فى اليمين وأما العتق فانما لم يجز عن الظهار والكفارة لأن العبد يلزمه السعاية بالعتق فصار كالعتق على مال ، ولو أعتق على مال لا يجزى عن الكفارة ، كذلك هذا ، وأما حجة الاسلام وزكاة الأموال فلا نسقط عنه ويلزمه ، لأن لزومه لم يكن من جهته ، وانما هو من جهة الله تعالى فلا يبطل حكمه بالحجر وأما ما لزمه فى الحج من كفارة وجناية فلا يجوز فيه غير الصوم كالعبد ، لأن لزومه ذلك أيضا من جهته فصار مثل هبة يهنها هو .

قال الخصاف: والمرأة المفسدة فى هذا كالرجل قال الجصاص: لأن المعنى الذى يوجب الحجر على الرجل موجود فى المرأة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما •

قال الشيخ : والقاضى انما يحجر على المفسد لماله لكيلا يفتقر فيسال الناس فيتأذون بسؤاله اياهم ، ويحتمل أن يكون حجر عليه لأجل أنه اذا افتقر ولا يكون قادراً على الكسب ولا أحد ينفق عليه يلزمه النفقة من بيت المال ، فللامام أن يمنعه من ذلك لئلا يؤدى اسرافه الى استحقاق النفقة من بيت المال .

مسالة

قال : قال محمد ـ يعنى ابن الحسن الشـيبانى ــ اذا بلغ الغلام مبلغ الرجال وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضى عليه أو لم يحجر • قال الجصاص : ولم يذكر قول أبى يوسف • وعنــد أبى يوسف

لا يكون محجوراً عليه حتى يحجر عليه القاضى و والأصل فى همذا ان آبا بوسف ومحمد قد اتفقا جميعاً أن المفلس لا يعيد محجوراً عليمه بنفس الافلاس و والمريض يكون محجوراً بالمرض عند الجميع ، فقاس آبو يوسف مسئلتنا على الحجر بالافلاس لكونهما مكلفين فى حقوق الله تعالى ، ومحمد قاسها على حجر المريض لوجود السبب الموجب للحجر ، وهو الافساد فى المال هاهنا ، والمريض فى مسئلة المريض ، والجواب عن همذا لأبى يوسف أن المريض ليس محجوراً عليه فى حال المرض ، وانما يصير محجوراً عليه بالموت ، ألا ترى أنه لو برأ من المرض جاز جميع تصرفه ؟ فقد علمت أن المرض لم يوجب الحجر ، ولا يصير به محجوراً عليه ويكون تصرفه موقوفاً على الموت، فإن مات صار تصرفه مثل تصرف وصى الموت فيما أوصى اليه به ، فإذا كان كذلك لم يجز لمحمد قياس مسئلتنا على مسئلة المريض ، وجاز لأبى يوسف قياسها على مسئلة حجر الافلاس •

وأما فرق محمد بين مسئلتنا وبين مسئلة الافلاس ، أن الافلاس انما هو حكم من الحاكم ، ألا ترى أنه يأمره بأداء حق الطالب ، فان امتنع من ذلك حينئذ حجر عليه ويمنعه من التصرف فى ماله ، ويحكم بالافلاس ان كان ماله مستغرقاً بدينه ؟ وليس كذلك حجر المفسد ، لأن الافساد فى المال حاصل حكم عليه الحاكم أو لم يحكم ، فالمعنى الموجب للحجر وهو الافسساد حاصل ، فينبغى أن يصير محجوراً عليه بنفس الافساد ، والأخبار المروية تشهد لأبى يوسف على محمد اذا لم نحملها على مئوافق مذهب أبى حنيفة ، وذلك أن الذي أتى الى النبى صلى الله عليه وسلم وكان فى عقدته ضعف فقيل للنبى صلى الله عليه وسلم فلو ملى الله عليه وسلم فلو كان الافساد نفسه صار حجراً ولم يكن يحجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو وسلم على الرجل ، بمعنى بل كان يقول : أنت قد صرت محجوراً عليه بالاسراف ، وكذلك خبر على "رضى الله عنه مع عبد الله بن جعفر : لو كان الاسراف حجراً لما أمر على رضى الله عنه عثمان بن عفان بحجره على عبد الله فان ،

مسللة

قال الخصاف : ولو أن القاضى أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من من ماله ويشترى ، فباع واشترى وقبض الثمن ، جاز جميع ما صنع من ذلك وكان أمر القاضى اخراجاً له من الحجر ، فان وهب أو تصدق لم يجز ذلك .

قال الجصاص تعقيباً: أما اطلاقه عن الحجر بأمره بالشراء والبيع كان اذنا في التصرف كذلك هذا ، وأما بطلان هبته وصدقته فلأن اطلاقه عن الحجر انما جوز له التصرف في التجارة ولم يوجب جواز الهبة والصدقة كما قلنا في اذن العبد والصبى ، فان قيل : لما كان المانع من الهبة والصدقة في مسئلتنا هو الحجر ، والحجر قد ارتفع باطلاق القاضي فلم لا تجوز الهبة والصدقة ؟ فيل له : من قبل أن هذا الاطلاق انما أوجب له الاذن في التجارة ولم يوجب أكثر من ذلك ، اذ كان المعنى للحجر موجودا ، وانما أذن له في التصرف بهذا الاطلاق لمنفعته ، فلو كان ذلك موجباً لجواز هبته وصدقته لم يكن في ذلك حفظ لماله ، قال الخصاف : ولو أمره القاضي ببيع عبد له بعينه أو شيء بعينه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه لم يكن هذا اخراجاً له من الحجر ، قال الجصاص : كما قلنا في المأذون : انه

مسللة

قال الخصاف: ولو قال له: قد أذنت لك فى التجارة بمحضر من أهل سوقه ولا أجيز عليك من ذلك الا ما كان بمعاينة من الشهود، فأما ما كان من اقرار لم أجزه فهو كما قال القاضى _ وقال الجصاص تعقيباً: فلا يجوز اقراره ولا ما يتصرف به من غير معاينة الشهود، ولا يشبه هذا المأذون من قبل أن القاضى حجر عليه لاستفساده فى ماله لا لمعنى غير ذلك فله أن يمنعه مما يوجب الاستفساد فى المال من الاقرار وغير ذلك ، ولا يمنعه مما يوجب الاستصلاح فى المال ، وأما العبد والصبى فلم يكن الحجر عليهما لأجلل الاستفساد، وانما كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف ، فلا يكون قوله الاستفساد ، وانما كان الصبى محجوراً لأنه غير مكلف ، فلا يكون قوله

قولا فيما يتعلق به من الأحكام، وكذلك العبد لا يكون قوله قولا فيما يلزم المولى، فاذا أذن له فى بعض التجارات صار قوله قولا صحيحاً، فلا يختص بعض التجارات دون بعض .

قال الخصاف: ولو أن غلاما أدرك وهو مصلح لماله فأتجر فى ماله وأقر مديون ووهب وتصدق ثم أفسد بعد ذلك وصار الى حال من يستحق الحجر جاز ما صنع من ذلك فى حال الصلاح ، وقال الجصاص تعليقا: وأما فعله فى حال الفساد ـ يعنى أن القاضى اذا رفع اليه آمره أجاز ما صنع فى حال الصلاح ، ويبطل ما صنعه فى حال الفساد لأن التصرف فى حال الفساد لم يصح على قول أبى يوسف ، بل تصرفه واقع الا أن القاضى ينظر فيه ، فما كان رده غيراً له رده ، وما كان امضاؤه خيراً له أمضاه ، وأما ما صنعه فى حال الصلاح فهو ماض ليس لأحد عليه الاعتراض ، وأما على قول محمد فما صنعه فى حال الفساد باطل لأنه يصير محجوراً عليه بنفس الافساد عنده ، فلا يجوز تصرفه بعد ذلك ،

الخصاف: والفساد الذي يستحق الحجر كل من كان مفسداً لماله مضيعاً لا يبالى بما صنع به ، سواء كان ذلك الاسراف في المال في الفجور والملاهي أو في غير ذلك من الاسراف والتبذير • فأما من كان فاسداً في دينه فاجراً في نفسه الا أنه حافظ لماله لم يستحق الحجر •

الجصاص : لأن الحجر وجب ههنا لأجل تلف المال لا لغير ذلك ، فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السفه والتبذير .

الخصاف : ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسد لماله فجاء قاصد آخر فأطلقه عن حَجْره وأجاز ما صنع فى ماله قبل الاطلاق فهو جائز ، الا أن تكون عقوداً رفعت الى القاضى المعزول فأبطلها ، فلا يجوز للثاني أن يجيزها ويبطل حكم الأول .

الجصاص: وذلك لأن ما لم يبطله القاضي الأول من التصرف كان موقوفاً

لم يجز عليه الحكم بالجواز ، ولا بالبطلان ، فللثانى أن يجيزه اذا كان ذلك فبله الاجتهاد ، وأدى اجتهاده الى جوازه ، ولم يكن فى ذلك ابطال حكم ، وأماما أبطله الأول فانما لم يجز للثانى انفاذه ، لأن القاضى الأول قد حكم بابطاله فى موضع يسوغ الاجتهاد فيه ، اذ كانت مسألة الحجر مما يسسوغ فيها الاجتهاد ، فلا يجوز لأحد أن يتعقبه بابطاله ذلك الحكم بالاجتهاد كما أن الصلاة اذا أدريت باجتهاد لا يجوز أن تبطل باجتهاد .

الخصاف : فأن لم ينفذ هذا الثانى قضاء الأول بابطال تصرف المحجور عليه وأجاز تصرفه ، ثم جاء قاض آخر ـ فأن القاضى الثالث ينبغى أن ينفذ حكم الأول بابطال العقود التي أبطلها ، ويبطل حكم الثاني •

الجصاص: لأن حكم الأول قد وقع باجتهاد منه فى موضع يسوغ له الاجتهاد فيكون صحيحا ، وحكم الثانى كان فاسدا ، لأنه حكم بما لا يسوغ فيه الاجتهاد ، اذ ليس بين الناس خلاف أن حكم الحاكم اذا وقع باجتهاد في موضع يسوغ الاجتهاد فيه لا ينقص أبدا .

الخصاف : فان باع هذا المفسد المحجور عليه شيئًا من ماله وقبض ثمنه نم يكن للذى دفع اليه المال أن يرجع عليه بماله ٠

الجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو في يدى المسترى أو في يدى البائع المفسد، أو هو قائم أو هالك، وأن الثمن في يدى البائع أولا ؟ وقال محمد في كتاب الحجر في المفسد لماله: اذا باع شيئاً ببينة ثم رفع ذلك الى القاضى نظر فيه _ فأن رأى ما باع رغبة أجازه ان كان الثمن قائماً ، وان كان ضاع في يده لم يجزه القاضى _ قال: لأنه اذا أجازه جاز قبضه الثمن قال: وكذلك لو كان قبض الثمن بدفع المشترى اليه واستهلكه بين يدى الشهود، فانه ينقض بيعه ، ولا يلزم المحجور عليه شيء من الثمن قال: فان كان المحجور عليه حين قبض الثمن أنفقه على نفسه نفقه مثله في مثل تلك فان كان المحجور عليه حجة الاسلام أو أدى منه زكاة ماله ، ثم رفع الى القاضى _ ظر فيه _ فان كان البيع رغبة أو كانت قيمته مثل الثمن الذي أخذه أجاز

البيع وأبرأ المشترى من الثمن ، وان كان فيه محاباة فأبطله القاضى لم يبطل الثمن عن المحجور عليه ، لكن القاضى يقضيه من مال .

فيين محمد بهذا أن الثمن اذا كان مستهلكا بما يجوز للمحجوز عليه أن يفعله كالانفاق على نفسه بنفقه مثله ، وكأداء الحج به ، وأداء الزكاة ، وكأداء مهر المرأة ، ان قبضه للثمن قبض صحيح ، وعلى القاضى أن يرد على المشترى مثله من مال المحجور عليه ، ان أبطل البيع لأجل المحاباة .

وأما اذا لم ينفقه على الوجه الذي بينا ولكنه استهلكه على وجه الافساد فانه قال : ينبغى أن يبطل القاضى بيعه وان لم يكن فيه محاباة للمشترى .

قال: لأنه لو أجاز له البيع جاز قبضه الثمن ، اذ لا يلزمه من ضمان الثمن شيء ، قال: وكذلك لو قبضه واستهلكه بمحضر من الشهود لم يلزمه ضمانه ، قال: وان كان الثمن قائما بعينه » وكان في البيع رغبة أجازه من قبل أنه لا يلزمه ضمان الثمن الذي هو قيمة المبيع الحاصل في يده ، ولم يذكر ادا كان فيه للمشترى والثمن مستهلك على وجه الافساد كيف يكون حكمه ، ينبغى أن لا يضمن شيئا اذا أبطل القاضى بيعه كما قلنا في غير المحاباة ، فصار تحصيل هذا أن المحجوز اذا قبض الثمن واستهلكه على الوجه الذي له فعله كالنفقة في الحج والزكاة والمهر كان قبضه قبضاً صحيحاً ، فان أجاز القاضي البيع ففي ماله مثل ما قبض من الثمن ، وقد بينا وجه هذا ،

وان كان استهلاكه على غير الوجه الذي بينا ، وكان في البيع محاباة أو لم يكن ، فان قبضه الثمن باطل وليس عليه شيء مما استهلكه من الثمن ، ولا للقاضي أن يجيز البيع كان فيه محاباة أو لم يكن • وينبغي أن يكون هـذا على قول أبى يوسف فينبغى أن يضمن مثل ما قبض من الثمن كسا قال فى استقراض الصبى من البالغ الحر، ان الصبى لا يضمن ما استهلك من القرض عند محمد، وهو قول أبى حنيفة، وعند أبى يوسف يضمن، كذلك هذا ينبغى أن يكون على ذلك الخلاف بين آبى يوسف ومحمد، وعلى قول أبى حنيفة هو مثل غير المحجور عليه يجوز تصرفه لأن الحجر عليه باطل، ووجه مول محمد فى مسئلة القرض، وهو قول أبى حنيفة، أن قول الصبى كلا قول اذا كان محجوراً، فصار كأنه قبض المال المستقرض، ولم يضمن له رد مثله فلا ضمان عليه، اذ قد سلطه القرض على استهلاكه، لأن القسرض يوجب التمليك وجواز التصرف فيه و واذا كان القرض فد سلط الصبى استهلاله ولم يكن من الصبى قول يوجب ضمان مثله اذ قوله كلا قول، لم يلزم الصبى شيء ، كرجل دفع مالا الى صبى قاصر وأمره بالانفاق على نفسه من غير ايجاب الضمان عليه ، فلا يجب على المدفوع له شيء للدافع ، فاذا صبح عليه كلا قول فيما يلزمه من الضمان فى ماله وقد وجد من المشترى تسليطه على الثمن ،

واذا استهلكه بأمره من غير ايجاب قول يوجب الضمان عليه لم يلزمه شيء ، وعند أبى يوسف : لما كان الصبى ضامناً لما استهلكه على وجه القرض كذلك هذا ، ما استهلكه على وجه البيع يكون ضامناً اذ الدافع لم يوجب تسليطه عليه الاعلى وجه البدل ، فاذا لم يحصل له البدل رجع عليه بالمدفوع ، وآما اذا كان الثمن قائماً بعينه فان المشترى يأخذه متى ما أبطل القاضى البيع وان أجاز القاضى البيع سلم القاضى المبيع للمشترى ، وسلم الثمن للمحجور عليه ، لأن العقد اذا ارتفع عاد ملك كل واحد منهما أن يرجع على صاحبه بما قبضه منه ، فهذه الوجوه كلها داخلة تحت مسألة الكتاب ، وقد أجمسل الخصاف جوابها وقال : (لا ضمان عليه فيما قبض من الثمن) وهذا غلط على هذا الاجماع والجواب على ما فسرنا ،

الخصاف : وقال محمد فى المحجور عليـــه يزوج ابنتـــه أو أختـــه وهما صغيرتان ، قال : تزويجه باطل ٠ الجصاص: من قبل أن عندنا كل من لا يملك ولاية نفس في التصرف لا يلى على غيره بدلالة المجنون والصبى لما لم يليا التصرف في ماليهما لم يليا عقد النكاح على غيرهما • فان قيل: ان هذا يلى عقد النكاح بدلالة أن له أن يتزوج فلذلك ينبغى أن يزوج ، قيل له: ان يجر عقده للنكاح فهو ليس لأنه يلى عقد النكاح • ألا ترى أنه لو تزوج بأكثر من مهر مثلها لم يجنز عليه الفضل ؟ فاذا كان كذلك قلنا: ان جواز عقد النكاح بمهر المثل بمنزل شراء شيء بمثل القيمة ، ان للقاضى أن يجوزه ، وان لم يكن ذلك دليلا على جواز التصرف في ماله • كذلك جواز النكاح لنفسه بمهر المثل لا يدل على خونه وليا في ايقاع عقد النكاح على غيره •

الخصاف : ولو اختلف المحجور عليه والمشترى فى البيع فقال المحجور عليه : اشتريته منى فى حال الحجر ، وقال المشترى : اشتريته منك فى حيال الصلاح فالقول قول المحجور عليه .

الجصاص : لأن المشترى يدعى تاريخاً متقدماً ، ولا يعلم ذلك الا بقوله ، والمحجور عليه يدعى الحال ، فالقول قوله لكون الظاهر معه •

الخصاف: فان أقاما البينة على دعواهما فالبينة بينة المسترى •

الجصاص : لأنه قد أثبت تاريخاً متقدماً ببينته تنكر بينة المحجور عليه فتكون بينة الاثبات أولى •

الخصاف: ولو أطلق عنه الحجر ثم اختلفا كذلك ، فقال المحجور عليه: اشتريت في حال الحجر، كان القول المحجور عليه . قول المحجور عليه .

الجصاص : للعلة التى ذكرناها وهى أن المشترى يدعى اثبات تاريخ متقدم للحجر ، والمحجور عليه ينكر ذلك فالقول قوله .

الخصاف : ولو اختلفا فقال المحجور عليه : اشتريته منى فى حال الحجر ، وقال المشترى : اشتريته منك بعد ما أطلق عنك الحجد ، فالقدول.قول المشترى •

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الجصاص: ولا تشبه هذه المسئلة الأولى من قبل أن المشترى هاهنا لم يدع اثبات تاريخ قبل الحجر، وانها ادعى شراءه بعد اطلاق الحجر عنه ، والمحجور عليه ادعى اثبات تاريخ قبل الاطلاق ولا يتعمل هذا التاريخ، فصار الظاهر ها هنا مع المشترى، وصار المحجور عليه هو المدعى بخلاف الظاهر فعليه البينة على دعواه، والقول قول المشترى على نفى تاريخ متقدم للاطلاق، وفى المسئلة الأولى ادعى المشترى الشراء قبل الحجر، وادعى ذلك اثبات تاريخ متقدم للحجر، والمحجور عليه ينكر ذلك وادعى أنه لم يقع العقد الافى حال الحجر، والقول قوله اذا الظاهر معه انتهى من كتاب أدب القاضى،



قال المصنف رحه الله تعالى كتــاب الصــلح

اذا كان لرجل عند رجل عين في يده ، أو دين في ذمته ، جاز أن يصالح منه والدليل عليه ما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « المسلمون على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين » فأن صالح عن المال على مأل ، فهو بيع يثبت فيه ما يثبت في البيع من الخياد ، ويحرم فيه ما يحرم في البيع من الغرد ، والجهالة ، والربا ، ويفسد بما يفسد به أنبيع من الشروط الفاسدة ، لانه باع ماله بمال ، فكان حكمه حكم البيسع فيما ذكرناه ، وأن صالحه من دين على دين وتفرقا قبل القبض لم يصح ، لانه بيع دين بدين تفرقا فيه قبل القبض ، فأن صالحه من دين على عين ، وتفرقا فيل القبض ، ففيه وجهان :

(احدهما) لا يصح الآنهما تفرقا والعوض والمعوض فى ضمان واحسد الفائسبه اذا تفرقا عن دين بدين و (والثانى) يصح الآنه بيع عين بدين فصار كبيع العين بالثمن فى النمة وان صالح عن المال على منفعة فهو اجارة يثبت فيه ما يثبت فى الاجارة من الخيار ويبطل بما تبطل به الاجارة من الجهالة الأنه الستاجر منفعة بالمال فكان حكمه فيما ذكرناه حكم الاجارة و

فصل وان صالح من دار على نصفها ففيه وجهان (احدهما) لا يصح ، لانه ابتاع ماله بماله (والثاني) يصح ، لانه لما عقد بلغظ الصلح صار كانه وهب النصف واخذ النصف ، وان صالحه من الدار على سكناها سنة ففيه وجهان : (احدهما) لا يصح لانه ابتاع داره بمنفعتها ، (والثاني) يصح ، لانه لما عقد بلفط الصلح صار كما لو اخذ الدار وأعاره سكناها سنة ، وان صالحه مس الف درعم على خمسمائة ففيه وجهان (احدهما) لا يصح ، لانه بيع الف بخمسمائة (والثاني) انه يصح لانه لما عقد بلفظ الصلح جعل كانه قال : ابراتك من خمسمائة واعطني خمسمائة) .

الشرح حديث أبى هريرة أخرجه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة • قال الحاكم: على شرطهما وصححه ابن حبان • ورواه الترمذي وحسنه بزيادة « المسلمون على شروطهم الا شرطاً حرم حلالا أو أحل حراماً » عن عمرو بن عوف • وقال الترمذي:

هذا حديث حسن صحيح ، ورواه أبو داود وابن ماجه والترمذي أيضاً عن عمرو بن عوف بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً حرم حلالا أو أحل حراماً » وأخرجه الحاكم وابن حبان في اسناده عند هؤلاء جميعاً كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عسن أيه وهو ضعيف جداً ، قال فيه الشافعي وأبو داود : هو ركن من أركان الكذب ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن حيان : له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، وتركه أحمد ، وقد نوقش الترمذي في تصحيحه لهذا الحديث ، قال الذهبي : فروى من حديثه « الصلح جائز بين المسلمين » وصححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيحه ،

وقال ابن كثير فى ارشاده: قد نوقش أبو عيسى الترمدنى فى تصحيحه عندا الحديث وما شاكله وقد اعتذر له الحافظ ابن حجر العسقلانى فقال فى بلوغ المرام: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه، وقد صححه ابن حبان من طريق أبى عريرة، وقال فى الفتح: وكأنه اعتبره بكثرة طرقه، وذلك لأنه رواه أبو داود والحاكم من طريق كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبى هريرة ا هـ ،

وأخرجه أيضاً الحاكم من طريق أنس ، وأخرجه أيضاً من حديث عائشة ، وكذلك الدارقطنى ، وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسلا ، وأخرجه البيهةي موقوفا على عمر كتبه الى أبي موسى الأشعرى ، وقد صرح الحافظ ابن حجر بأن اسناد حديث أنس واسناد حديث عائشة واهيان ، وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة الذي ساقه المصنف ، وكذلك ضعفه عبد الحق ،

وقد روى من طريق عبد الله بن الحسين المصيصى ، وهو ثقة ، وكثير بن زيد المذكور قا لأبو زرعة : صدوق ، ووثقه ابن معين ، والوليد بن رباح صدوق أيضاً ، ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة ، والطرق يشهد بعضها لبعض • قال الشوكانى : فأقل أحوالها أن يكون المتن الذى اجتمعت عليه حسنا •

وقال العافظ في التلخيص الحبير :

حدیث أبی هریرة « الصلح جائز بین المسلمین الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا » أبو داود وابن حبان والحاكم من طریق الولید بن رباح عنه بتمامه ، ورواه أحمد من حدیث سلیمان بن بلال عن العلاء عن أبیه عن أبی هریرة دون الاستثناء ، وفی الباب عن عمرو بن عوف وغیره كما سسیاتی قریباً ، قوله : ووقف هذا الحدیث علی عمر أشهر ، البیهقی فی المعرفة مسن طریق أبی العوام البصری قال : كتب عمر الی أبی موسی فذكر الحدیث وفیه : « والصلح جائز » فذكره بتمامه ، ورواه فی السنن من طریق أخری الی سعید این أبی بردة قال : هذا كتاب عمر الی أبی موسی فذكره فیه ، وسیاتی فی كتاب القضاء والله أعلم كتاب القضاء والله أعلم

اما لغات الفصل فالصلح هو التوفيق ، ومنه صلح الحديبية ، والصلاح هو الخير والصواب وفلان صالح للأمر أى له أهلية القيام به وفى الدين أقسام: صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئتين الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضين ، والصلح في الجراح كالعفو على المال ، والصلح لقطع الخصومة أذا وقعت المزاحمة أما في الأملاك أو فى المشتركات وهذا الصلح الأخير هو الذي يتكلم فيه أصحابنا من أهل الفروع،

أما أحكام الفصل فان الأصل في جواز الصلح الكتـــاب والسنة والاجماع •

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائَفَتَانَ مَسَنَ المُؤْمِنَيْنَ اقْتَتَلُوا فَأَصَلَحُوا يَنِهُما ﴾ الآية فأمر الله تعالى بالصلح بين المؤمنين • وقوله تعالى: ﴿ وَانَ امرأَة خَافَتُ مِنْ بِعَلَهَا نَسُوزاً أَوَ اعراضاً فلا جَنَاحِ عليهما أَنْ يَصَلّحا بينهما صلحا والصلح خير ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَانْ خَفْتُم شَقَاقَ بينهما فَابِعثُوا حَكُما مَسْنَ أَهُلُهُ وَحَكُما مِنْ أَهُلُهَا انْ يُرِيدا اصلاحا يُوفِق الله بينهما ﴾ فدلت هذه الآيات على جواز الصلح •

اما السنة: فقد روى البخارى واحسد والتزمذي وصححه عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون

دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » لفظ البخارى هكذا ، أما الآخران فقالا فيه « مظلمة من مال أو عرض » •

وحديث أبى هريرة الذى ساقه المصنف وأحاديث أخرى تأتى فى فصول الصلح الآتية ان شاء الله تعالى •

وأما الاجماع فاذ الأمة أجمعت على جوازه ٠

اذا ثبت هذا فان الصلح فرع على غيره ، وهو ينقسم على خمسة أقسام: قسم هو فرع على البيع ، وهو أن يدعى عليه عيناً فى يده فيقر له بها فيصالحه من ذلك على عين أو دين ، فهذا حكمه حكم ما لو اشترى منه عينا بعين أخرى أو بدين ، فيعتبر فيه ما يعتبر فى البيع من الربا ، ويبطل بما يبطل فيه البيع من الغرر وثبت فيه ما ثبت فى البيع من الخيار ، لأن ذلك مع تلفظ الصلح ،

وان ادعى عليه دينا فى ذمته فأقر له به ثم صالحه منه على ذمت و تفرقا فبل القبض ، لم يصح الصلح ، كما لا يصبح فى بيع الدين بالدين ، وان صالحه منه على عين وقبض العين قبل التفرق صح الصلح له اذا كان الدين مما يصح أخذ العوض عنه وان افترقا عهن المجلس قبل قبض العين فهل يصح ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يصح لأنهما افترقا والعوض فى ضهمان واحد فلم يصح ، كما لو صالحه مهن دين على دين وتفرقا قبل القبض (والثانى) يصح كما يصح فى بيع العين بالدين ،

(القسم الثانى) صلح هو فرع على الاجارة ، وهو أن يدعى عليه عينا في يده أو دينا في ذمته فيقر له به ، ثم يصالحه من ذلك على سكنى داره شهرأ، أو استعمال سيارته مدة معلومة ، ويملك المقر ما ادعى عليه به ، ويملك المقر له منفعة الدار والسيارة ، كما لو استأجر منه ذلك ، ويشترط فيه ما يشترط في الاجارة على ما يأتى بيانه في موضعه ان شاء الله تعالى .

(القسم الثالث) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهو أن يدعى

عليه ألفا فى ذمته فيقر له بها فيصالحه على بعضها • قال الشيخ أبو حامد : فهذا ينقسم قسمين (أحدهما) أن يقول الذى عليه الحق لمن له الحق : أدفع اليك خمسمائة بشرط أن تسقط عنى الخمسمائة الأخرى ، أو يقول صاحب الحق : ادفع الى خمسمائة على أن أسقط عنك الخمسمائة الأخرى فهذا لا يجوز • فاذا فعلا ذلك كان باطلا ، وكان لصاحب الألف المقر له أن يطالب بالخمسمائة الأخرى ، لأنه دفع اليه بعض حقه وشرط شرطاً لا يلزمه ، فسقط الشرط ، ووجب الألف بالافرار (والثانى) أن يقول أدفع اليك خمسمائة وأبرئنى من خمسمائة أو يقول الذى له الحق : أدفع الى خمسمائة فقد أبرأتك من الخمسمائة الأخرى ، فان هذا يجوز ، اذا لم يدخل فيه حرف الشرط • وهو قوله على أن تبرئنى ، أو بشرط أن تبرئنى لأنه كان له حق فاخذ بعضه وأبراً من البعض • ا ه •

وقد قال المصنف: وان صالحه من ألف على خمسمائة ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح كما لو باع ألفاً بخمسمائة (والثانى) يصح لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كأنه قال أبرأتك من خمسمائة وأعطنى خمسمائة .

وقال المسعودى: اذا ادعى عليه ألف درهم حالة فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مؤجلة صح الصلح ولا يلزم الأجل و وان ادعى عليه ألف درهم مؤجلة فأقر له بها ثم صالحه عنها على خمسمائة حالة لم يصح ، لأنه جعل الخمسمائة التي تركها عوضاً للحلول و وذلك لا يجوز أخذ العوض عليه و وان ادعى عليه ألف درهم صحاحا فأقر له بها ثم صالحه على خمسمائة مكسرة قال المسعودى : صح الصلح ، ولا يلزمه أخذ المكسرة ، بل يجب له خمسمائة صحاح ، لأن الصحة صفة فلا يصح الابراء منها و اه و

(القسم الرابع) صلح هو فرع على الهبة ، وهو أن يدعى عليه داراً فيقر بها • فقال المقر : أدفع اليك نصفها ووهبتك النصف الآخر صحت الهبة ، لأنها مجردة غير معلقة على شرط ، وان كان بلفظ الصلح بأن قال المقر للمقر له : صالحنى من هذه الدار بنصفها فذكر المصنف أنها على وجهين (أحدهما) لا يصح ، لأنه باع ماله بماله (والثانى) ولم يذكر ابن الصاباغ غيره أنه

يصح ، لأنه لما عقد بلفظ الصلح صار كما لو قال : ادفع الى نصفها ووهبتك النصف الثانى •

(القسم الخامس) صلح هو فرع على العارية بأن يدعى عليه دارآ فى يده فأقر له بها ثم قال المقر له للمقر: صالحنى عن هذه الدار بسكناها سنة ، فقال المقر صالحتك ، صح الصلح ، ويكون كأن المقر له أعار المقر أن يسكنها سنة قال المسعودى « وللمقر له أن يرجع فى عاريته » وذكر المصنف أنها على وجهين ، (أحدهما) هذا (والثانى) لا يصح لأنه ابتاع داره بمنفعتها ،

فسرع قال الشافعي رضى الله عنه « فان صالح الرجل أخاه من مورثه ، فان عرفا ما صالحه عليه بشيء يجوز في البيع جاز • وهذا كما قال اذا ورث اثنان من ابنهما أو أخيهما مالا فصالح أحدهما الآخر عن نصيبه ، فاذ شاهد التركة وعرف العوض صح الصلح كما لو اشتراه بلفظ الشراء » •

فسرع وان صالحه عن الدراهم على دنانير أو على الدنانير على دراهم ، فان ذلك صرف ، ويشترط فيه قبض العوض فى المجلس كما قلنا فى الصرف .

فــــوع اذا أتلف عليه ثوباً أو حيوانا قيمته دينار فأقر له به ، ثم صالحه من ذلك على أكثر منه ، لم يصح الصلح .

دليلنا أن الواجب فى ذمته قيمة المتلف فلم يصح الصلح على أكثر منه ، كما لو غصب منه ديناراً ثم صالحه على أكثر منه ، وان صالحه عن قيمة الحيوان بعوض وجعله مؤجلا لم يتأجل العوض ولم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح ،

دليلنا أن الواجب هو دين حال فى ذمته ، فاذا كان العوض عنه مؤجلا كان بيع الدين بالدين • وذلك لا يجوز • وان ادعى عليه مالا مجهولا فأقر له به وصالحه عليه بعوض لم يصح الصلح ، وقال أبو حنيفة : يصح •

دليلنا : أن ذلك معاوضة ، ولهذا ثبت بالشقص فيه الشفعة ، فلم يصــح فى المجهول كالبيع •

قال الشافعى رضى الله عنه « اذا ادعى على رجل شيئاً مجملا فأقر له به ثم صالحه منه على شيء صبح الصلح » قال الشيخ أبو حامد أراد اذا كان المعقود عليه معلوما فيما بين المتعاقدين فيصح وان لم يسمياه ، كما اذا قال : بعت منك الشيء الذي أعرفه أنا وأنت بكذا فقال : ابتعت فانه يصح والله تعمالي أعلم •

وقد أجمل الخرقى من الحنابلة الصلح الجائز عندهم بقوله: والصلح الذي يجوز هو أن يكون للمدعى حق لا يعلمه المدعى عليه فيصطلحان على بعضه ، فان كان يعلم ما عليه فجحده فالصلح باطل • ا ه • وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والثورى أن الصلح على الانكار صحيح ، ولكن الشافعى قال: لا يصح لأنه عاوض على ما لم يثبت له ، فلم تصح المعاوضة كما لو باع مال غيره ، ولأنه عقد معاوضة خلا عن العوض فى أحد جانبيه ، فبطل كالصلح على حد القذف •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه عينا في يده او دينا في ذمته فاتكر المدعى عليه فصالحه منه على عوض لم يصح الصلح ، لأن المدعى اعتاض عما لا يملكه فصار كمن باع مال غيره ، والمدعى عليه عارض على ملكه ، فصار كمن ابتاع مال نفسه من وكيله ، فان جاء اجنبى الى المدعى وصدقه على ما ادعاه وقال : صالحنى منه على مال لم يخل اما ان يكون المدعى عينا او دينا ، فان كان دينا نظرت فان صالحه عن المدعى عليه صح الصلح ، لأنه ان كان قد وكله المدعى عليه فقد قضى دينه بغير اذنه ، وذلك عليه فقد قضى دينه بغير اذنه ، وذلك يجوز فان صالحه عن نفسه وقال : صالحنى عن هذا الدين ليكون لى في ذمسة المدعى عليه ، ففيه وجهان بناء على الوجهين في بيع الدين من غير من عليه .

(احدهما) لا يصح ، لانه لا يقدر على تسليم ما في ذمة المدعى عليه .

(والثاني) يصح كما لو اشترى وديعة في يد غره ، وان كان المدعى عينا ، فان صالحه عن المدعى عليه وقال: قد اقر لك في الباطن ووكلني في مصالحتك،

فصدقه المدعى صح الصلح ، لأن الاعتبار بالمتعاقدين وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فجاز ، ثم ينظر فيه فان كان قد اذن له في الصلح ملك المدعى عليه العين لانه ابتاعه له وكيله ، وان لم يكن اذن له في الصلح لم يملك المدعى عليه العين لانه ابتاع له عينا بغير اذنه فلم يملكه ، ومن اصحابنا من قال : يملسكه ويصير هذا الصلح استثقاذا لماله ، كما قال الشافعى رحمه الله في رجل في يده دار فجعلها مسجدا ، ثم ادعاها رجل فاتكر فاستنقده الجيران من المدعى بغير اذن المدعى عليه انه يجوز ذلك ، وان صالحه لنفسه فقال : أنا أعلم أنه لك فصالحنى فأنا أقدر على اخذه ، صح الصلح لانه بمنزلة بيع المصوب ممن يغدر على اخذه استقر الصلح ، وان لم يقدر على اخذه فهسسو بالخيار بين أن يفسخ ويرجع الى ما دفع وبين أن يصبر إلى أن يقدر ، كمن ابتاع عبداً فابق قبل القبض) .

الشرح الأحكام: اذا ادعى عليه عيناً فى يده او دينا فى ذمت ه فانكره المدعى عليه ثم صالحه على عين أو دين فى ذمته لم يصبح الصلح بلا خلاف على المذهب ، لأنه ابتاع ملكه ، وان ادعى عليه ألف درهم فى ذمته ، فأنكره ، ثم صالحه على خمسمائة منها وقلنا: يصبح صلح الحطيطة فهسل يصح هذا الصلح ؟ فيه وجهان حكاهما فى الابانة ، (أحدهما) لا يصح ، لأنه صلح على الانكار فلم يصح ، كما لو ادعى عليه عينا فأنكره (والثانى) يضح ، والفرق بينهما أن فى صلح المعاوضة يحتاج الى ثبوت العوضين برضى المتعاقدين وليس العين المدعى بها ثابتة للمدعى حتى يأخذ عليها عوضاً ، وههنا هو ابراء فلا يحتاج الى رضاء صاحبه ، هذا مذهبنا ، وأن الصلح على الانكار لا يصح ، وقال ابن أبى ليلى: أن أنكره لم يصح الصلح ، وان سكت صح الصلح ،

دليلنا: قوله تعالى « لا تأكلو! أموالكم بينكم بالباطل » والصلح على الانكار من أكل المال بالباطل ، لأن من ادعى على غيره داراً فى يده فأنكر ذلك المدعى عليه ثم صالحه عنها بعوض فقد ابتاع ماله بماله ، وهذا لا يجوز ، وروى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لبلال ابن الحارث « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما » .

وهذا المدعى لا يخلو اما أن يكون كاذبا أو صادمًا ، فان كان كاذباً فهذا

الصلح الذي يصالح به يحل له ما هو حرام عليه ، وان كان صادقاً فانه يستحق جميع ما يدعيه ، فاذا أخذ بعضه بالصلح فالصلح حرم عليه الباقي الذي كان حلالا له ، فوجب آن لا يجوز ، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، ولأن البيع لا يجوز مع الانكار وهو أن يدعي عينا في يد غيره فينكره فيبيعها من غيره ، فان البيع لا يصح فكذلك الصلح .

اذا ثبت هذا فادعى على رجل ألفا فى ذمته فأنكره عنها ، ثم ان المدعى أبرأه منها صحت البراءة ، وهل يشترط فى صحة البراءة القبول ؟ على وجهين يآتى ذكرهما بعد ان شاء الله تعالى •

وانما صحت البراءة على الانكار لأنها ليست بمعاوضة ، والذي جعل المالكية والحنفية والحنابلة يجيزون الصلح مع الانكار ، ولا يفرقون بين الابراء والشرط قاعدتهم فى أن الصلح يبيح لكل واحد منهما ما كان محرما عليه وبله ، كالصلح بمعنى الهبة ، فانه يحل للموهوب له ما كان حراماً عليه ، والاسقاط يحل له ترك أداء ما كان واجباً عليه ، وقالوا : ان هذا لا يدخل فى حديث « الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا » لأن الصلح الفاسد لا يحل الحرام وانما معناه ما يتوصل به الى تناول المحرم مع بقائه على تحريمه ، كما لو صالحه على استرقاق حر ، أو احلال بضع محرم ، أو صالحه بخمر أو خنزير ، وليس ما نحن فيه كذلك ،

(قلت) فان ادعى عليه ألفاً فى ذمته فأنكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وأبرأه عن الحق الذى عليه • قال الشافعى رضى الله عنه : فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لأنه صلح على انكار وعلى المصالح رد ما أخذه ، وأما البراءة فلا تلزمه لأنه انما أبرأه براءة قبض واستيفاء وهو أن يسلم له ما أخذه ، فاذا لم يسلم له ذلك لم تلزمه البراءة •

هذا اذا لم يعلم المدعى بفساد الصلح ، وأما اذا علم بفساد الصلح فأبرأ صحت براءته وهذا كما تقول فى رجل اشترى عبداً شراء فاسدا ، فقال البائع للمشترى : اعتق هذا العبد ولم يعلم البائع بفساد البيع فأعتقه ــ قال الشيخ أبو حامد : لم يصح العتق ، لأن البائع لم يأمره باعتاقه عن نفسه ، وانما أمره

أن يعتقه فظن أنه قد ملكه بالشراء ؛ وان علم البائع بفساد البيع فأمر المشترى باعتاقه فأعتقه صح العتق ، وان علم أن عليه ألفاً فى ذمته فأقر له بها فصالحه عنها صلح حطيطة ، وأبرأه على خمسمائة فان قبض منها خمسمائة ، وأبرأه عن الباقى ثم خرجت الخمسمائة التي قبض مستحقه ـ قال الشيخ أبو حامد فانه يرجع عليه بالخمسمائة التي أخذها والابراء صحيح ، لأنه لم يبرئه ليسلم له ما قبض بل أبرأه عن حق هو مقر له به زالابراء صادف حقه المقر به فنفذ ذلك وليس يتعلق بسلامة ما قبضه وعدم سلامته .

فسرع واذا ادعى عيناً فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى: انما صالحت منها على الانكار فالصلح باطل ، ولى الرجوع الى أصل الخصومة ، وقال المدعى عليه: لا ، بل كنت أقررت لك بها ثم أنكرت ثم صالحت منها ، قال الشيخ أبو حامد: فالقول قول المدعى لأن الأصل هو الصلح على الانكار الذي قد عرف الى أن تقوم البينة باقراره لها قبل ذلك ،

فروع وقال: أنت صادق في دعواك فصالحنى عليه ـ فلا يخلو اما أن يكون المدعى وقال: أنت صادق في دعواك فصالحنى عليه ـ فلا يخلو اما أن يكون المدعى دينا أو عينا ، فان كان المدعى دينا نظرت ، فان صالحه عن المدعى عليه صحح الصلح لأنه ان كان أذن له في ذلك فهو وكيله والتوكيل في الصلح جائز ، وان لم يكن وكيله ولم يوكله المدعى عليه ، فقد قضى عن غيره دينا ، ويجوز للانسان أن يقضى عن غيره دينا بغير اذنه ، فاذا أخذ المدعى المال ملكه وانقطعت دعواه ، وهل للأجنبى أن يرجع على المدعى عليه بما دفع ؟ ينظر فيه، فان صالح عنه باذنه ودفع باذنه رجع عليه ، وان صالح عنه باذنه ، ودفع بغير اذنه لم يرجع عليه بشيء لأنه متطوع بالدفع ، وان صالح الأجنبى ليكون الدين له ، فإن الشيخ أبا اسحاق (المصنف) قال : هل يصح الصلح ؟ فيه وجهان بناء على جواز بيع الدين من غير من هو عليه ، وقال ابن الصباغ : لا يجوز وجها واحدا ، واليه أشار الشيخ أبو حامد ؛ لأن الوجهين في يسع الدين مع الاقرار ، فأما مع الانكار فلا يصحح وجها واحدا كبيع العين المغضوبة ممن لا يقدر على قبضها ،

وفال أصحاب أحمد: وان صالح عند المتكر أجنبي صح ، سواء اعترف للمدعى بصحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان باذنه أو بغير اذنه ، لأن عليا وأبا فتاده رضى نق عنهما فضيا عن الميت فأجازه النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا وفي الموسعين لله أعنى ان كان باذنه أو بغير اذنه لم يرجع عليله بشيء ؛ لأنه أدى عنه مالا يلزمه أداؤه ، أما اذا أذن له بالأداء عنه رجع اليه ، وهذا كله كقولنا في المذهب .

(قلت) وان كان المدعى عيناً ، فصالح عن المدعى عليه بأن يقول للمدعى: المدعى عليه مقر لك بها فى الباطن ، وقد وكلنى فى مصالحتك ، فصالحه عنه صح الصلح ، لأن الاعتبار بالمتعاقدين ، وقد اتفقا على ما يجوز العقد عليه فاذا صالحه ملك المدعى ما يأخذه وانقطع حقه من العين ، وهل يملك المدعى العين المدعى بها ؟ ينظر فيه ، فان كان قد وكل الأجنبى ملك العين : فان كان الأجنبى قد دفع العوض من مال تقسه باذن المدعى عليه رجع عليه فان كان دفع بغير اذنه لم يرجع عليه كالدين ، لأنه متطوع ، لأنه انما أذن له في العقد دون الدفع .

وان كان المدعى عليه لم يوكل الأجنبى فى الصلح فهل يملك العين ؟ فيه وجهان المنصوص أنه لا يملكها ، وحكى أبو على فى الافصاح أنه يملكها كما قال السافعى رضى الله عنه : اذا اشترى رجل أرضاً وبناها مسجداً ، وجاء رجل فادعاها ، فان صدفه لزمه قيمتها ، وان كذبه فجاء رجل من جيران المسجد فصالحه صح الصلح لأنه بذل مال على وجه البر ، قال العمرانى فى البيان : وهذا ليس بصحيح لأنه لا يجوز أن يملك غيره بغير ولاية ولا وكالة ، قال : فعلى هذا يكون الصلح باطلا فى الباطن ، صحيحاً فى الظاهر ،

(قلت) وأما المسألة المذكورة فى المسجد فلا تشبه هذه ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويجوز الصلح عما فى دمة غيره بغير اذنه كما سبق أن بينا ذلك وان قال الأجنبى للمدعى : المدعى عليه منكر لك ولكن صالحنى عما ادعيت لتكون العين له • فهل يصح الصلح ؟ قال المسعودى : فيه وجهان • وأما اذا قال الأجنبى : أنت صادق فى دغواك ، فصالحنى لتكون هذه العين الى فانى قادر على انتزاعها فيصح الصلح كما

صح أن تبتاع شيئاً فى يد غاصب، فان قدر الأجنبى على انتزاعها استقر الصلح ، وان لم يقدر كان له الخيار فى فسخ الصلح ، كمن ابتاع عيناً فى يد غاصب ولم يقدر على انتزاعها .

اذا ثبت هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف فهل يصح هذا التوكيل وهذا الصلح فيما بينه وبين الله تعالى ؟ اختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس : لا يجوز له الانكار لأنه كاذب ، الا أن يجوز له بعد ذلك أن يوكل ليصالح عنه على ما ذكسرناه ، قال المصنف : لا يجوز له ذلك بل يلزمه الاقرار به لصاحبه ، ولا يجوز له الوكالة للمصالحة عنه اذا غصب العين أو اشتراها من غاصب وهو يعلم ذلك ،

فأما اذا مات أبوه أو من يرثه وخلف له هذه العين ، فجاء رجل فادعاها وأنكره ولا يعلم صدقه وخاف من اليمين ، وخاف ان أقر بهما للممدعى أن يأخذها فيجوز أن يوكل الأجنبى فى الصلح على ما بيناه ، لتزول عنه الشبهة .

فسوع اذا صالح الأجنبى عن المدعى عليه بعوض بعينه ، فوجد المدعى بالعوض الذى قبضه من الأجنبى عيباً كان له الرد بالعيب ، ولا يرجع بيدله عليه ولكن ينفسخ عقد الصلح ويرجع الى خصومة المدعى عليه ، وكذلك اذا خرج العوض مستحقاً ، كما لو ابتاع من رجل عيناً فوجد فيها عيباً فردها أو خرجت مستحقة ، فانه لا يطالبه ببدلها ، وان صالحه على دراهم أو دنانير فى ذمته ، قال العمرانى : ثم سلم اليه دراهم أو دنانير فوجد بها عيباً فردها أو خرجت مستحقة فله أن يطالبه ببدلها كما قال النووى رضى الله عنه فى المجموع ،

فسرع وان ادعى عيناً فى يد رجل فانكره المدعى عليه ، فقال المدعى: أعطيك ألف درهم على أن تقر لى بها ففعل لم يكن صلحاً ولا يلزم الألف ، وبدله حرام ، وأمده حرام ، وهل يكون اقراراً ؟ فيه وجهان حكاهما الطبرى فى العدة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) أذا أقر المدعى عليه بالحق ثم أنكر جاز الصلح فأن أنكر فصولح ثم أقر كان الصاح باطلا ، لأن الافرار المتقدم لا يبطل بالانكار الحادث فيصمح الصلح أذا أنكر بعد أقراره لوجوده بعد لزوم الحق ، ولم يصح الصلح أذا كان عفيب أنكاره وقبل أقراره لوجوده قبل لزوم الحق .

(فصل) فلو أنكر الحق فقامت عليه البيئة جاز الصلح عليه للزوم الحق بالبيئة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما لو نكل المدعى عليه فحلف المدعى من طريق الاولى ، اذ اليمين المردودة كالاقرار على احد القولين) ،

الشرح اذا أقر المدعى عليه بالحق فقد لزم الحق فاذا أنكر جاز أن يعقدا عقد الصلح على ما مر من أمر المنكر ابتداء ؛ فاذا عقد الصلح بينهما بعد الانكار ثم أقر بأن عاد الى اعترافه الأول كان الصلح باطلا لأن الاقرار تقدم على الانكار وكان الانكار حادثا ، فيصح الصلح اذا أنكر بعد الاقرار لحدوث الانكار بعد لزوم الحق ، ولأن الصلح على الاقرار هضه للحق ، ولأن الحدوث الانكار بعد لزوم الحق ، ولأن الصلح على الاقرار هضهم للحق ، ولأن الحق ثبت قبل انكاره والصلح من بواعثه وأسبابه وقدوع النهزاع بالانكار ،

فسرع اذا أنكر المدعى عليه ثم قامت البينة فقد لزم العسق كلزومه بالاقرار ومن ثم يجوز الصلح ، ومثله لو نكل المدعى عليه عن اليمين فحلف المدعى فقد لزم الحق وثبت للمدعى • لأن اليمين المردودة كالاقسرار وكالبينة ، ومن ثم جاز الصلح • والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان ادعى عليه مالا فاتكره ، ثم قال : صالحتى عنه لم يكن ذلك اقرارا ، القرارا له بالمال ، لانه يحتمل انه اراد قطع الخصومة ، فلم يجعل ذلك اقرارا ، وهو قول فان قال بعنى ذلك ففيه وجهان : (احدهما) لا يجعل ذلك اقرارا ، وهو قول الشيخ ابى حامد الاسفرايني ، لان البيع والصلح واحد ، فاذا لم يكن الصلح اقرارا لم يكن البيع اقرارا ، (والثاني) وهو قول شيخنا القاضى ابى الطيب اقرارا لان البيع تمليك ، والتمليك لا يصح الا ممن يملك) .

الشرح اذا ادعى على رجل ديناً فى ذمته أو عيناً فى يده فأنكره المدعى عليه ثم قال : صالحنى عن ذلك بعوض لم يكن ذلك اقراراً من المدعى عليه به لأن الصلح قد يراد به المعاوضة وقد يراد به قطع الخصومة والدعوى ، فاذا كان الأمر يحتملهما لم نجعل ذلك اقراراً • وان قال المدعى عليه للمدعى : بعنى هذه العين أو ملكنى اياها ، فحكى المصنف وابن الصلحاغ فى ذلك وجهين :

(أحدهما) وهو قول الشيخ أبى حامد أنه لا يكون اقراراً لأن الصلح والبيع بمعنى واحد • فاذا لم يكن قوله صالحنى اقراراً ، فكذلك قوله بعنى •

(والثانى) يكون اقراراً ، وهو قول القاضى أبى الطيب ، ولم يذكـــر الشيخ أبو حامد فى التعليق غيره ، وهو قول أبى حنيفة رضى الله عنه ، لأن قوله : بعنى أو ملكنى يتضمن الاقرار له بالملك ،

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان اخرج جناحا الى طريق لم يخل ، اما أن يكون الطريق نافذا او غير نافذ ، فان كان الطريق نافذاً نظرت فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز ، ولم يعترض عليه ، واختلفوا في علته ، فمن اصحابنا من قال يجهوز ، لانه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير اضرار فجاز كالمشى في الطريق ، ومنهم من قال يجوز لأن الهواء تابع للقرار ، فلما ملك الارتفاق بالطريق مسن غير اضرار ، فان وقع الجناح أو نقضه في اضرار ملك الارتفاق بالهواء من غير اضرار ، فان وقع الجناح أو نقضه وبادر من يحاذيه ، فأخرج جناحاً يمنع من اعادة الجناح الأول جاز ، لأن الأول ثبت له الارتفاق بالسبق الى اخراج الجناح ، فاذا زال الجناح ، جاز لغيره أن يرتفق ، كما لو قعد في طريق واسع نم انتقل عنه) .

الشرح قوله « جناحا » فعله جنح أى مال ، وبابه خضع ودخل والجوانح الأضلاع التى تحت الترائب ، وجناح الطائر يده ، وقد شبه به البناء الناتىء البارز من جدار البيت معلقاً فى الهواء ،

اما الأحكام فانه اذا أخرج جناحا أو روشناً ، وهو نافذة تشمسبه الشرفة (أو البلكونة) الى شارع نافذ نظرت فان كان لا يضر بالمسلمين جاز

ولم يمنع من ذلك • وبه قال مالك والأوزاعى وأحمد واسحاق وأبو يوسف ومحمد • وقال أبو حنيفة له اخراجه الى أن يمنعه المسلمون أو واحد منهم ؛ فاذا منعه واحد من المسلمين لم يجز اخراجه فان أخرجه أزيل أو قلع •

دلیلنا ما روی أن أمیر المؤمنین عمر بن الخطاب رضی الله عنه « مر بمیزاب للعباس رضى الله عنه فقطر عليه فأمر بقلعه فخرج اليه العباس رضى الله عنه فقال له : خلعت ميزاباً ركبه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ، فقـــال عمر : والله لا يصعد من ينصبه الا على ظهرى ، فصعد العباس على ظهــره ونصبه » • فاذا ثبت هذا في الميزاب ثبت في الروشن مثله لأن الميزاب خشبة واحدة ـ على عهدهم أو قضيب مجوف على عهدنا ـ أما الروشن أو الجناح فهو بناء متكامل مركب من قطع كثيرة ، فشغله لحيز أكبر من الميزاب لاشكُّ فيه ولا فرق بيّين ولأن الناس يخرجون الرواشن من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من غير انكار اللهم الا ما تحتمه قواعد النظام الذي تأخذ بأسبابه مؤسسات الاسكان والمجالس البلدية في المدن والحواضر في عصرنا هذا الذي يجعل للجناح المتمارض أو البارز من البيت تناسبا مع اتساع الشارع ، فأن كأن الشارع عريضاً أو كأن ميدانا فسيحا سمح لصاحب البناء من واقع الرسم المرخص به أن يكون الجناح أو الروشن مترا ونصف المتر ، وان كان الشارع ضيقا كان البروز أقل ، وذلك حتى يتسنى للناس ممارسة شئونهم وانتقالاتهم بأسباب الانتقال الكهربية أو البخارية أو غيرها بدون أن تعترضهم الرواشن والشرفات فتعيق مصالحهم •

فدل ذلك كله على أن الاجماع منعقد على جواز ذلك فى الحـــدود والصفات التى يرسم بها الامام أو الحاكم ، ولأنه ارتفاق بما لم يتعين عليه ملك أحد من غير أضرار فجاز ، كما لو مشى فى الطريق .

قال العمرانى فى البيان: اذا أخرج جناحا أو روشنا فى شارع نافذ فانه لا يملك ذلك المكان وانما يكون أحق به لسبقه اليه ، فان انهدم روشنه أو هدمه فبادره من يحاذيه فمد خشبة تمنعه من اعادة الأول لم يكن للأول منعه من ذلك ، لأن الأول كان أحق به لسبقه اليه ، فاذا زال روشنه سقط حقه وكان لمن سبق اليه ، كما تقول فى المرور بالطريق ، ثم قال: وان أخسرج

من يحاديه روشنا تحت روشنه الأول جاز ولم يكن للأول منعه من ذلك ، لأنه لا ضرر عليه فى ذلك فان أراد الثانى أن يخرج روشناً فوق روشن الأول قال ابن الصباغ فان كان الثانى عاليا لا يضر بالمار فوق روشن الأول جاز ، وان كان يضر بالمار فوق روشن الأول منع من ذلك ، كما لو أخرج روشان يضر بالمار فى الشارع ، فأنه يمنع من ذلك ، ا هـ .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) فان صالحه الامام عن الجناح على شيء لم يصح الصلح لمنيين : (احدهما) ان الهواء تابع للقرار في العقد فلا يغرد بالعقد كالحمل (والتساني) ان ذلك حق له فلا يجوز ان يؤخذ منه عوض على حقه كالاجتياز في الطريق ، وان كان الجناح يضر بالمارة لم يجز ، واذا اخرجه وجب نقضه ، لقوله صلى الله عليه وسلم ((لا ضرر ولا ضرار)) ولانه يضر بالمارة في طريقهم فلم يجسسز كالقعود في المضيق ، وان صالحه الامام من ذلك على شيء لم يجز لمنيين (احدهما) ان الهواء تابع للقرار فلا يفرد بالعقد (والثاني) ان ما منع منسه للاضرار بالناس لم يجز بعوض كالقعود في المضيق والبناء في الطريق) .

الشرح حدیث « لا ضرر ولا ضرار » رواه احمد فی مسنده وابن ماجه عن ابن عباس رضی الله عنه ، وأخرجه أیضا ابن ماجه من حدیث عبادة بن الصامت رضی الله عنه ، وقد مضی شرحنا له .

الها أحكام الفصل فانه اذا صالحه الامام على هذا الجناح الذى لا يضر بعوض أو برسم من المال يؤديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع ، وتيسير الارتفاق على المسلمين فانه يجوز ذلك ، أما اذا صالحه الامام أو أحد المسلمين على مال يؤديه بدون ذلك لم يجز أن يؤخذ عليه عوض لأن الهواء تابع للقرار ، كما لا يجوز أن يؤخذ منه عوض على المرور في الطريق ، الا اذا كان يمر في طريق غير مسموح بالمرور فيه في وقت تنظيم المرور لما يؤدى هذا الى الاضرار به أو بغيره بأن كان يركب سيارة تسير بسرعة زائدة عن الحد المعقول أو المعتاد في شوارع تزدحم بالمارة ووقع الحاكم عليه عقوبة المخالفة حتى لا يعود الى تعريض سلامته وسلامة غيره فرار » •

فسرع وان آراد اخراج روشن آو جناح الى شارع نافذ يضر بالمنار منه لم يجز ؛ فان فعل ذلك آزيل للحديث الشريف ، وليس له الانتفاع بالعرصة • وهى ما أمام بيته بما فيه ضرر على المسلمين ، بأن يبنى فيها دكة أو يتخذ منها مجلسا له يشغل طريق المارة ويعيقهم فيؤذيهم بذلك ، وكذلك ليس له الانتفاع بالهواء بما يضر به عليهم ، فان صالحه الامام آو بعض الرعية على ذلك بعوض لم يصح الصلح لأنه افراد الهواء بالعقد ، ولأن فى ذلك اضرارا بالمسلمين ، وليس للامام أن يفعل ما فيه الحاق الضرر بهم ، همكذا قال العمراني فى البيان •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر الى حال الطريق ، فان كان الطريق لا تمر فيه الفوافل ، ولا تجوز فيه الفوادس ، لم يعز اخراج الجناح الابحيث يمر الماشى تحته منتصباً لأن الضرر يزول بهذا القدر ولا يزول بمسا دونه وان كان الطريق تمر به القوافل وتجوز فيه الفوادس لم يعز الا عاليسا بمقدار ما تمر العمارية تحته ويمر الراكب منتصبا .

وقال ابو عبيد بن حربوية: لا يجوذ حتى يكون عاليا يمر الراكب ورمحه منصوب ، لأنه ربما ازدهم الفرسان فيحتاج الى نصب الرماح ، ومتى لم ينصبوا تاذى الناس بالرماح والأول هو المذهب ؛ لأنهم يمكنهم ان يضمعوا اطرافها على الاكتاف غير منصوبة فلا يتاذوا) .

الشرح الأحكام: أما كيفية الضرر، فان ذلك معتبر بالعادة فى ذلك الشارع، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان أو التروللي أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عالياً بحيث يسر الماشي تحته منتصباً، فان كان الشارع تمر فيه الجيوش أو القهوافل أو الركبان أو المركبات الكهربية والبخارية اشترط أن يكون الجناح أعلا بحيث يمر الركبان في السكة بدون عوائق تصطدم بسطح المركبات.

وقال أبو عبيد بن حربويه : يشترط أن يمر الفارس تحته ورمحه منصوب بيده لأن الفرسان قد يزدحمون فيحتاجون الى نصب الرماح ، قال المصنف رداً على ابن حربويه ما يفيد أن هذا ليس بسحيح لأنه يمكنه أن يحط رمحه على كتفه ، ولأن الرمح لا غاية لطوله .

قوله « العمارية » من وسائل الهجوم فى الجيوش الاسلامية فى عصر المصنف وهى أشبه بعربة تجرها الجياد مصنوعة من الخشب السميك ومصفحة بالفوذ يتترس بها المهاجمون وقد ترتفع الى حد يتسلق منها المقاتلون الى أسوار الحصون • والعمارة القبيلة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اخرج جناحا الى دار جاره من غير اذنه لم يجز ، واختلف اصحابنا في تعليله ، فمنهم من قال : لا يجوز لأنه ارتفاق بما تعين مالكه فلم يجز بغير اذنه من غير ضرورة ، كاكل ماله ، ومنهم من قال : لا يجوز ، لأن الهواء تابع للقرار والجار لا يملك الارتفاق بقرار دار الجار ، فلا يملك الارتفاق بهواء داره ، فان صالحه صاحب الدار على شيء لم يجز لأن الهواء تابع فلا يفرد بالعقد) .

الشرح الأحكام: اذا أراد أن يخرج جناحا أو روشنا فوق دار غيره أو شارع جاره بغير اذنه لم يجز لأنه لا يملك الارتفاق بقرار أرض جاره الا باذنه فكذلك الارتفاق بهواء أرض جاره ، فان صالحه صاحب الدار أو الشارع على ذلك بعوض لم يصح لأنه لا يجوز افراد الهواء بالعقد •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اخرج جناحا الى درب غير نافذ نظرت فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجز ، لما ذكرناه في دار الجار ، وان كان له فيه طريق ففيسه وجهان (احدهما) يجوز ، وهو فول الشيخ أبى حامد الاسفراينى ، لأن الهواء تابع للقرار ، فاذا جاز أن يرتفق بالقرار بالاجتياز جاز أن يرتفق بالهـــواء باخراج الجناح (والثانى) لا يجوز ، وهو قول شيخنا القاضى أبى الطيب رحمه الله لانه موضع تعين ملاكه فلم يجز اخسراج الجناح اليسه كدار الجسار ، فأن قلنا يجوز اخراج الجناح على الجنساح النا يجوز اخراج الجناح على الجنساح الخارج الى الشارع ، وأن قلنا لا يجوز اخراجه لم يجز الصلح على الجنساح الخارج الى دار الجار) ،

الشرح وان أراد أن يخرج جناحا أو روشنا الى درب غير نافذ وله طريق في هذا الدرب، فان كان يضر بالمارة لم يجز من غير اذن أهـــــل

الدرب، كما لا يجوز اخراج جناح يضر الى شـــارع نافـــذ الا اذا استأذنوا بذلك أهل الدرب •

وقال القاضى أبو الطيب: لا يجوز له ذلك بغير اذنهم لأنه مملوك لقوم معينين فلم يجز له اخراج الجناح اليهم بغير اذنهم ، والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان اراد ان يعمل ساباطآ ويضع اطراف اجداعه على حائط الجاد المحاذى لم يجز ذلك من غير اذنه ، لأنه حمل على ملك الفير مسن غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه كحمل المتاع على بهيمة غيره ، فان صالحه منه على نيء جاز اذا عرف مقدار الأجذاع ، فان كانت حاضرة نظر اليها ، وان لم تحضر وصفها فان اراد أن يبنى عليها ذتر سمك البناء ، وما يبنى به فان اطلق كان ذلك بيعا مؤبداً لمفارز الاجذاع ومواضع البناء وان وفت كان ذلك اجهارة تنقضى بانقضاء المدة) .

النسرح ان آراد أن يعمل ساباطاً ... وهو سقيفة بين حائطين تحتها طريق والجمع سوابيط وساباطات ... على جدار جاره وصفته أن يكون له جدار وبحذائه جدار جاره وبينهما شارع ، فيمد جذوعا من جداره الى جدار جاره ، فلا يجوز له ذلك الا باذن جاره ، لأنه حمل على ملك غيره بغير اذنه ، من غير ضرورة فلم يجز كما لو أراد أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه ،

وقولنا: من غير ضرورة احتراز من السقيف على الحائط الرابع لجاره على ما يأتى بيانه ، فان صالحه على ذلك بعوض صح الصلح ، ولابد أن تكون الأخشاب معلومة اما بالمشاهدة أو بالصفة ، فيقول : صالحنى على أن أضع هذه الأخشاب بكذا ، قال الشيخ أبو حامد : وهكذا اذا قال : خذ منى مالا وأفر لى حقا فى أن أضع على جدارك جذوعى هذه أو نصفها ، فاذا أقسر له بذلك وأخذ العوض جاز ، فان أراد أن يبنى عليها ذكر طول البناء وعرضه وما يبنى به ، لأن الغرض يختلف بذلك ، فان أطلقا ذلك ولم يقدراه بسدة كان ذلك تبعاً لمغارز الجذوع ، وان قدرا ذلك بمدة كان اجارة تنقضى بانقضاء المدة ، هكذا ذكر الشيخان أبو حامد وأبو اسمحاق والقاضى أبو الطيب أيضاً ،

وقال ابن الصباغ: لا يكون ذلك بيما بحال، لأن البيع ما يتناول الأعيان، وهذا الصلح على وضع الخشب لا يملك به الواضع شيئاً من الحائط الذى يضع عليه لأنه لو كان بيما لملك جميع الحائط ولكان اذا تهدم يملك أخذ الأنقاض، وهذا لا يقوله أحد، قال فان قيل: انما يكون بيما لموضع الوضع خاصة فيل: لا يصح ذلك لأن موضع الوضع محمل بقية الحائط الذى لغيره وتلك منفعة استحقها، وادا بطل أن يكون تبعا كان ذلك اجارة بكل حال وتلك منفعة استحقها، وادا بطل أن يكون تبعا كان ذلك اجارة بكل حال فان قيل: فكيف يكون الاجارة الى مدة غير معلومة ؟ فالجواب أن النعمة يجوز أن يقع العقد عليها فى موضع الحاجة غير مقدرة كما يقع عفد النكاح على منفعة غير مقدرة، والحاجة الى ذلك، لأن الخشب وما يسبهه مما يراد للتأبيد، ويضر به التقدير، بخلاف سائر الاجارات، ولأن سائر الأعيان لو جوزنا فيها عقد الاجارة على التأبيد بطل فيها معنى الملك، وهاهنا وضع الختس على الحائط لا يمنع مالكه أن ينتفع به منفعة مقصودة، والأول أصح، لأن السافعي رضى الله عنه ، فال فى المختصر: ولو اشترى علو بيت على أن يبنى على جدرانه ويسكن على سطحه اجزت ذلك اذا سميا منتهى البنيان، لأنه ليس كالأرض فى احتمال ما يبنى عليها ،

اذا ثبت هذا فان أقر صاحب الحائط لصاحب الخشب أن له حــق الوضع على جداره لزم ذلك فى الحكم • فان تقدمه صلح لزم ظاهرا وباطنا وان لم يتقدمه صلح لزم فى الظاهر دون الباطن • والله تعالى أعلم •

فسرع فى مذاهب العلماء • قلنا : ان مذهبنا أنه يجوز الوضع على جدار جاره اذا لم يضر بالمارة وبه قال مالك والأوزاعى وأبو يوسف ومحمد وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة وبه قلنما فكان جائمزا كالمشى فى الطريق والجلوس فيها •

وقال أصحاب أحمد: لا يجوز أن يشرع الى طريق نافذ جناحا ، وهو الروشن سواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر ، وسواء أذن الامام أو لم يأذن ، ولا يجوز الساباط من باب الأولى ، ولو كان الحائط ملكه ، وقال ابن عقيل من الحنابلة: ان لم يكن فيه ضرر جاز باذن الامام لأنه نائبهم فجرى اذنه مجرى اذن المشتركين في الدرب الذي ليس بنافذ وهذا القول

ضعيف عندهم لأن الضرر لابد أن يتحقق ولو بحجب الفسوء عن الطريق . أو الهواء ، وليس كالجلوس أو المرور فانهسما طارئان . وقال أبو حنيفة : يجوز من ذلك مالا ضرر فيه ، وان عارضه رجل من المسلمين وجب قلعه .

قال المصنف رحمه ألله تعالى

(فصل) ولا يجوز ان يفتح كوة ، ولا يسمر مسمارا في حائط جاره الا باذنه ، ولا في الحائط المسترك بينه وبين غيره الا باذنه ، لان ذلك يوهي الحائط ويضر به ، فلا يجوز من غير اذن مالكه ، ولا يجوز ان يبنى على حائط جاره ولا على الحائط المسترك شيئا من غير اذن مالكه ولا على السطحين المتلاصقين حاجزا من غير اذن صاحبه ، لانه حمل على ملك الغير فلم يجسئر من غير اذن كالحمل على بهيمته ، ولا يجوز ان يجرى على سطحه ماء من غير اذنه ، فان كالحمل على عوض جاز ، اذا عرف السطح الذي يجرى ماؤه لانه يختلف ويتغاوت) .

الشرح الأحكام: لا يجوز أن يفتح كوة ، ولا يدق وتدا فى حائط الجار ولا فى الحائط المشترك بينه وبين غيره بغير اذن ، لأن ذلك يضعف الحائط ، ولا يجوز أن يبنى عليه من غير اذن كما لا يجوز أن يحمل على بهيمة غيره بغير اذنه .

فسرع ولا يجوز أن يجرى الماء فى أرض غيره ولا على سطحه بغير اذنه ، هذا قوله فى الجديد ، وقال فى القديم : اذا ساق رجل عينا أو بئرا فلزمته مؤنة ودعته الضرورة الى اجرائه فى ملك غيره ولم يكن على المجرى فى ملكه ضرر بين فقد قال بعض أصحابنا يجبر عليه ، فأوما الى أنه يجبر لما روى أن الضحاك ومحمد بن مسلمة اختلفا فى خليج أراد الضحاك أن يجريه فى أرض محمد بن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال : والله لأمر بنه ولو على بطنك ، قال العمرانى : والأول هو المشهور فى المهذب للشيخ أبى اسحاق ، لأنه حمل على ملك غيره فلم يجز من غير اذنه ، كالحمل على بهيمته قال : وأما الخبر فيحتمل أنه كان له رسم اجراء الماء فى أرضه فامتنع منه فلذلك أجبره أمير المؤمنين على ذلك ،

(قلت) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من أرضه يجرى فيها ماء وبينا

موضعها وعرضها وطولها جاز ، لأن ذلك بيع موضع من أرضه ، ولا حاجة الى بيان عمقه ، لأنه اذا ملك الموضع كان له الى تخومه ، فله أن يترك فيه ما شاء ، وان صالحه على اجراء الماء فى ساقية من أرض رب الأرض مع بقاء ملكه عليها فهذا اجارة للارض فيشترط تقدير المدة لأن هذا شأن الاجارة .

فرح اذا كانت الأرض فى يد رجل باجارة جاز آن يصالح رجلا على اجراء الماء فيها فى ساقية محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، فأما ان كانت الأرض فى يده وقفاً عليه فهو كالمستأجر ، له أن يصالح على اجراء الماء فى ساقية محفورة فى مدة معلومة ، وليس له أن يحفر فيها ساقية لأنه لا يملكها انما يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة سواء وقال أصحاب أحمد: يجوز له حفر الساقية لأن الأرض له ، وله التصرف فيها كيفما شاء ما لم ينقل الملك الى غيره ، بخلاف المستأجر فانه انما يتصرف فيها بما أذن له فيه ، فكان الموقوف عليه بمنزلة المستأجر اذا أذن له في الحفر ، فان مات الموقوف عليه بمنزلة المستأجر اليه فسخ الصلح فيما بقى من المدة ؟ على وجهين ،

فرع اذا ادعى على رجل مالا فأقر له به ثم قال: صالحنى فيه على أن أعطيك مسيل ماء فى ملكى ، قال الشافعى رضى الله عنه « فان بينا الموضع وقدر الطول والعرض صح ، لأن ذلك بيع لموضع من أرضه ولا يحتاجان أن يبينا عمقه لأنه اذا ملك الموضع كان له النزول الى تخومه » وهل يملك المدعى عليه هذه الساقية ؟ فيه وجهان حكاهما الصيدلانى (أحدهما) بملكها. تبعاً للأرض (والثانى) لا يملكها فعلى هذا لا يمنع مالك الأرض من بناء فوق المسيل •

قال ابن الصباغ: وان صالحه على أن يجرى الماء فى ساقية فى أرض للمتصالح قال فى الأم: فان هذا اجارة يفتقر الى تقدير المدة ، قال أصحابنا: انما يصح اذا كانت الساقية محفورة ، فاذا لم تكن محفورة لم يجز لأنه لا يمكن المستأجر من اجراء الماء الا بالحفر ، فليس له الحفر فى ملك غيره ، لأذ ذلك اجارة لساقية غير موجودة ، فان حفر الساقية وصالحه جاز قال

العمرانى: وان كانت الأرض فى يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فيها محفورة مدة لا تجاوز مدة اجارته ، وان لم تكن الساقية محفورة لم يجز أن يصالحه على ذلك ، لأنه لا يجوز له احداث ساقية فى أرض فى يده باجارة ، وكذلك اذا كانت الأرض وقفاً عليه جاز أن يصالحه على اجراء الماء فى ساقية فى أرض فى يده وان أراد أن يحفر ساقية لم يكسن له ذلك لأنه لا يملكها ، وانها له أن يستوفى منفعتها كالأرض المستأجرة ، وان صالحه على اجراء الماء على سطحه جاز اذا كان السطح الذى يجرى ماؤه فيه معلوما ، لأن الماء يختلف بكبر السطح وصغره .

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج الى ذكر المدة ، ويكون ذلك فرعا للاجارة لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفى منفعتها فكانت مدتها مقدرة ولأنهما يختلفان أيضا فان الماء الذي يجرى في الساقية لا يحتاج الى تقدير لأنه لا يجرى منه لأنه يجرى فيها أكثر من ملئها ، ويحتاج الى ذكر السطح الذي يجرى منه لأنه يجرى فيه القليل والكثير ، وان صالحه على أن يسقى زرعه أو ماشيته من مائه سقية أو سقيتين لم يصح ، لأن القدر من الماء الذي يسقى به الزرع والماشية مجهول ، فان صالحه على ربع انعين أو تلئها صح كما فلنا في البيع ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وفي وضع الجذوع على حائط الجار والحائط الذي بينه وبين سريكه فولان، فأل في القديم (يجوز) فإذا امتنع الجار او الشريك اجبر عليه اذا كان الجذع خفيفا لا يضر بالحائط، ولا يقدر على التسقيف الا به، لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم فال: «لا يمنعن احدكم جاره أن يضع خشبة على جداره» فأل أبو هريرة رضى الله عنه «انى لاراكم عنها معرضين، والله لارمينها بين اظهركم» ولأنه اذا وجب بدل فضل الماء للكلا لاستغنائه تنه وحاجة غيره وجب بدل فضل الماء للكلا لاستغنائه تنه الجديد: لا يجوز بفير اذن، وهو الصحيح: لقوله صلى الله عليه وسلملا الجديد: لا يجوز بفير اذن، وهو الصحيح: لقوله صلى الله عليه وسلملا المرىء مسلم الا بطيب نفس منه» ولانه انتفاع بهلك غيره مس غير ضرورة فلا يجوز بفير اذنه كالحمل على بهيمته، والبناء في ارضه، وحديث أبى هريرة نحمله على الاستحباب، وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أبى هريرة نحمله على الاستحباب، وأما الماء فانه غير مملوك في قول بعض أصحابنا، والحائط بخلافه.

فان كان الجذع تقيلا يضر بالحائط لم يجز وضعه من غير اذنه فولا واحداً لان الارتعاق بحق الغير لا يجوز مع الاضرار ، ولهذا لا يجسود أن يحرج الى الطريق جناحاً يضر بالمارة ، وأن كان لا حاجة به اليه لم يجبر عليسه ، لان الفضل أنما يجب بدله عند الحاجة اليه ، ولهذا يعبب بذل فضل الماء عند الحاجة اليه لكلا ولا يجب مع عدم الحاجة (فأن فلنا) يجبر عليه فصالح منه على مأل لم يجز ، لأن من وجب له حق لا يؤخذ منه عوضه ، وأن فلنا : لا يعبر عليه فصالح منه على مأل خصالح منه على ما بيناه في اجذاع الساباط .

(فصسل) اذا وضع الخشب على حائط الجار او الحائط الشترك ، وقلنا: انه يجبر في قوله القديم ، او صالح عنه على مال في قوله الجديد فرفعه جساز له ان يميده ، فان صالحه صاحب الحائط عن حقه بعوض ليسقط حقه من الوضع جاز لأن ما جاز بيعه جأز ابتياعه كسائر الأموال) .

الشرح حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم وأحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه: وقد آخرجه آيضاً ابن ماجه والبيهقى وأحمد والطبرانى وعبد الرزاق من طريق ابن عباس بلفظ: قال رسسول الله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار ، وللرجسل أن يضع خشبة فى حائط جاره: واذا اختلفتم فى الطريق فاجملوه سبعة آذرع » وأخرجه أحمسد وابن ماجه أيضاً من حديث عكرمه بن سلمة بن ربيعة « أن أخوين من بنى المنيرة اعتق أحدهما أن لا يفرز خشباً فى جداره ، فلقيا مجمع بن يزيد الأنصارى ورجالا كبيرا فقالوا: نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يمنع جار جاره أن يغرز خشباً فى جداره فقال الحالف: أى أخى قسد علمت أنك متضى لك على ، وقد حلمت فاجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ، ففرز فى الاسطوان خشبة » وهو أيضاً عند ابن ماجه والحاكم والبيهقى مسن حديث أبى سعيد ، وعند البيهقى من طريق عبادة ، وعند الطبرانى فى الكبير وأبى نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظى ، وما جاء فى بمض ألفائله مسن جمل الطريق سبعة آذرع ثبت فى الصحيحين من حديث أبى هريرة ، وعكرمة ابن سلمة بن ربيعة مجهول ،

وقوله « لا يمنع » بالجزم على النهى ، وفى رواية لأحمد « لا يمنعن ، وفى لفظ للبخارى بالرفع على الخبرية المقدمة ، وهى فى معنى النهى ، وقوله ه خشبة » قال القاضى عياض رويناه فى مسلم وغيره من الأصــول بصــينة

الجمع والافراد ، ثم قال : وقال عبد الغنى بن سعيد : كل الناس تقوله بالجمع الا الطحاوى ، فانه قال عن روح بن الفرج : سألت أبا زيد والحرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه ، فقالوا كلهم : خشبة بالتنوين ، ورواية مجمّع تسهد لمن رواه بلفظ الجمع ، ويؤيدها أيضا ما رواه البيهقى من طريق شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ «اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه » قال القرطبى : وانما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية فى هذا الحرف ، لأن أمر الخشبة الواحدة يخف على الجار المسامحة به بخلاف الأخشاب الكثيرة ،

أما أحكام الفصل فان هذه الأحاديث تدل على أنه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب فى جداره ، ويجبره الحاكم اذا امتنع وبهذا قال الشافعى فى القديم وأحد قولى الجديد ، وأحمد واسحاق وابن حبيب من المالكية وأهل الحديث .

وقال الشافعى فى أحد قولى الجديد والحنفية ومالك والجمهور من الفقهاء: انه يشترط اذن المالك ، ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع ، وحملوا النهى على التنزيه جمعاً بينه وبين الأدلة القاضية بأنه « لا يحل مال امرىء مسلم الا بطيبة من نفسه » •

وأجيب بأن هذا الحديث أخص من تلك الأدلة مطلقاً فيبنى العام على الخاص قال البيهقى: لم نجد فى السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عمومات لا يستنكر أن يخصها ، وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار ، كما وقع فى رواية لأبى داود بلفظ « اذا استأذن أحدكم أخاه » وفى رواية لأحمد « من سأله جاره » وكذا فى رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم ، وبهذا يصح الجمع بين الأحاديث العامة والخاصة ، والمطلقة والمقيدة والله تعالى أعلم .

والمذهب أنه اذا أراد رجل أن يضع أجذاعه على حائط جاره أو حائط مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه ، فان كان به الى ذلك حاجه ، مثل أن يكون له براح من الأرض ويحيط له بالبراح ثلاثة جدر ولجاره أو شريكه جدار

رابع ، أو أراد صاحب الجدر الثلاثة أن يضع عليها سقفاً فهل يجيز صاحب الجدار الرابع على تمكينه من ذلك ؟ فيه قولان :

قال فى القديم: يجبر اذا كان ما يضعه لا يضر بالحائط ضررا بينا و وبه قال أحمد وغيره ممن مضى ذكرهم لحديث أبى هريرة الذى نكس فيه القوم رءوسهم ، فقال أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين ؟ والله لأرمينها بين أظهركم ، يعنى هذه السنة التى أنتم عنها معرضون و فاذا قلنا بهذا فلم يبذل الجار له أجبره الامام أن يضع خشبه على جداره و

وقال فى الجديد: لا يجبر على ذلك • قال العمرانى: وهو الصحيح ، وبه قال أبو حنيفة لحديث « لا يحل مال أمرىء مسلم الا بطيب نفس منه » ولأنه انتفاع بملك من غير ضرورة فلم يجز من غير اذنه ، كزراعة أرضه والبناء فى أرضه •

(قلت) قد ذهب المصنف الى أن للخبر تأويلين (أحدهما) أنه محمول على الاستجاب (والثاني) أن معناه اذا أراد الرجل أن يضع خشبه على جدار له لاخراج روشن أو شرفة أو جناح الى شارع نافذ فليس لجاره المحاذى له أن يمنعه من ذلك ، لأنه قال: « لا يمنع أحدكم جاره أن يضع على جداره » والضمير يرجع الى أقرب مذكور وهو الجار •

قاما اذا آراد أن يبنى على حائط أو يضع عليه خشباً يضر به ضرراً بينا أو جداراً آخر يمكنه أن يسقف عليه ، لم يجبر الجار قولا واحداً ، فاذا قلنابقوله في الجديد فأعاره صاحب الحائط فوضع الخشب عليه لم يكن لصاحب الحائط أن يطالبه بقلعه ، لأن اذبه يقتضى البقاء على التأييد فان قلع المستعير خشبة أو سقطت فهل له أن يعيد مثلها ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأنه قداستحق دوام بقائها (والثاني) ليس له بغير اذن مالك الحائط وهو الصحيح ، لأن السقف اذا سقط فلا ضرر على المعير في الرجوع و وان أراد صاحب الحائط هدم حائطه ، فان لم يكن مستهدما لم يكن له ذلك ، لأن المستعير قد استحق تبقية خشبه عليه وان كان مستهدماً فله ذلك وعلى صاحب الخشب نقله ، فاذا آعاد صاحب الحائط حائطه ـ فان بناه بمادة أخرى - لم يكن لماحب الخشب العاحب الخشب اعادة خشبه من غير اذنه ، لأن هذا الحائط غير الأول و

وقالت الحنابلة: يجوز اعادة وضعه بغير اذنه ، وأن بناه بسادته الأولى بعينها بأن كانت عضادته خشباً فأقامه أو حجراً فرصه ، فهل له أن يعيد خشبه بغير ادن ؟ على الوجهين الأولين ، فأن صالحه بمال ليضع أجذاعه على جداره في قوله الجديد أو فلنا: يجبر الجار على تمكينه من وضعها على القسديم عصالح مالك الجدار مالك الخشب ليضع عن جداره الخشب صح الصلح ، لأن ما صح بيعه صح ابتياعه كسائر الأموال ، والله أعلم ،

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وان كان فى ملكه شجرة فاستعلت وانتشرت اغصانها وحصلت فى دار جاره جاز للجار مطالبته بازاله ما حصل فى سلسكه ، فان لم يزله جر للجار ازالته عن ملكه ، كما لو دخل رجل الى داره بغير اذنه ، فان له ان يطالبه بالخروج ، فان لم يخرج اخرجه ، فان صالحه منه على مال فان كان يابسالم يجز لانه عقد على الهواء ، والهواء لا يفرد بالعقد ، وان كان رطبا لم يجسز لما ذكرناه ولانه صلح على مجهول ، لأنه يزيد فى كل وقت ،

الأشرح الأحكام: اذا كانت له شجرة في ملكه فانتشرت أغصانها فوق ملكه فوق ملكه خوق ملك جاره فللجار أن يطالب مالك الشجرة بازالة ما انتشر فوق ملكه لأن الهواء تابع للقرار، وليس له أن ينتفع بقرار أرض جاره بغيير اذنه، فكذلك هواء أرض جاره، فان لم يزل مالك الشجرة ذلك فللجار أن يزيل ذلك عن هواء أرضه بغير اذن الحاكم كما لو دخلت بهيمة لغيره الى أرضه فله أن يخرجها بنفسه وقال أصحاب أحمد: اذا امتنع من الملك له من ازالته كان لم يجبر لأن ذلك ليس من فعله، وعلى كلا الأمرين اذا امتنع من ازالته كان لصاحب الهواء ازالته مع عدم الاتلاف، فاذا أتلف شيئاً ضمنه كما لو دخلت البهيمة داره فعليه اخراجها بغير اتلاف فاذا أتلفها ضمنها، فان لم يمكنه ازالتها الا بالاتلاف فلا شيء عليه لأنه لا يلزمه اقرار مال غيره في ملكه وازالتها الا بالاتلاف فلا شيء عليه لأنه لا يلزمه اقرار مال غيره في ملكه و

قال العمرانى فى البيان: ينظر فيه فان كان ما انتشر لينا يمكنه أن يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع ، لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه أرش ما نقصت ذلك عن ملكه من بذلك لأنه متهم بالقطع ، وان كان يابسا لا يمكنه ازالة ذلك عن ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضيمان عليه إ هر ، (قلت) فان صالحه على ملكه الا بقطعه فله ذلك ولا ضيمان عليه إ هر ، (قلت) فان صالحه على

اقرارها بعوض معلوم ، فإن كان غير معتمد على حائطه لم يجز ذلك لأنه افراد للهواء بالعقد ان كان يابسا ، وإن كان رطبا لم يجز أيضاً لهذه العلمة ، ولأنه يزيد فى كل وقت بنمو الأغصان .

وقال أصحاب أحمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة : يجوز ذلك رطبا كان الغصن أو يابسا ، لأن الجهالة فى المتصالح عنه لا تمنع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى العلم لوجوب تسليمه ، لأن الحاجة داعية الى الصلح عنه لكون ذلك يكثر فى الأملاك المتجاورة وفى القطع اتلاف وضرر قالوا : والزيادة المتجددة يعفى عنها كالسمن الحادث فى المستأجرة للركوب (قلت) والصلح لا يجوز عندنا الا فى حالة ما اذا كان الغصن يابسا معتمداً على حائط الجار ، كما لو صالحه على وضع خشبة على حائطه ، وأما الرطب فانه يمكن ليه ، ويمكن تهذيبه ،

فسرع اذا كان سطح داره أعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة • وقال أحمد رضى الله عنه : يجبر من علا سطحه على بناء سترة ، لأنه اذا صعد سطحه أشرف على دار جاره ، والانسان ممنوع من الانتفاع بملكه على وجه يستضر به غيره ، كما لا يجوز أن يدق في ملكه ما يهتز به حائط جاره •

دليلنا: أنه حاجز بين ملكيهما فلا يجبر أحدهما على سترة كالأسفل وما ذكره فغير صحيح ، لأن الأعلى ليس له أن يشرف على الأسفل ، وانما يستضر الأسفل بالاشراف عليه دون انتفاعه بملكه ، ويخالف الدق ، لأنه يضر بملك جاره ، قاله في البيان .

فرع قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى: يجوز للانسان أن يفتح فى ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر عليه ، ولا يجوز للجار منعه لأنه لو أراد رفع جميع الحائط لم يمنع فكذلك اذا رفع بعضه لم يمنع اه. (قلت) الا اذا ترتب على ذلك اضرار بجاره وازالة للجدار الفاصل بين المسكنين مما يترتب عليه كشف سوءات البيت أو تعريض المال للضياع أو زوال صفة الصلاحية للسكنى أجبر على ازالة ذلك فان كان كوة سدها ، وان كان جدارا أقامه ، وسيأتى مزيد لذلك والله تعالى أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ران كان لرجل في زفاق لا ينفذ دار ، وظهرها الى الشسارع فعاز فنتح بابا من الدار الى الشارع جاز ، لان له حق الاستطراق في الشارع فعاز ان يفتح اليه بابا من الدار ، وان كان باب الدار الى الشارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابا من الدار الى الزفاق نظرت ، فان فتحه ليستطرق الزفاق لم يجز لاته يجعل لنفسه حق الاستطراق في درب معلوك لاهله لا حق له في طريقه ، فان قال : افتحه ولا اجعله طريقا ، بل اغلقه واسسمره ، ففيه وجهان ; فان قال : افتحه ولا اجعله طريقا ، بل اغلقه واسسمره ، ففيه وجهان ; احدهما) ان له ذلك ، لانه اذا جاز له ان يرفع جميع حائط الدار ، فلان بجوز ان يفتح فيه بابا اولى ، (والثانى) لا يجوز ، لان الباب دليل على بطريق ولا دليل عليه ، وان فتح في الحائط كوة الى الزقاق جاز ، لانه ليس بطريق ولا دليل عليه ، فان كان له داران في زقاقين غير نافذين ، وظهر كل واحدة من الدارين الى الاخرى ففيسسه واحدة من الدارين الى الاخرى ففيسسه

(احدهما) لا يجوز ، لانه يجعل الزفاقين نافذين ، ولانه يجعل لنفسه الاستطراق من كل واحد من الزقاقين الى الدار التى ليست فيه ، ويثبت لاهل كل واحد من الزقافين الشفعة في دور الزفاق الآخر على قبول من يوجب الشفعة بالطريق (والثاني) يجوز ، وهو اختيار شيخنا القاضى رحمه الله ، لان له أن يزيل الحاجز بين الدارين ، ويجعلهما دارا واحدة ، ويترك البابين على حالهما ، فجاز أن ينفذ احداهما إلى الأخرى) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجل دار فى زقاق غير نافذ وظهر الدار الله شارع عام فأراد أن يفتح بابا فى ظهر بيته الى الشارع فان فتحه وسدالباب الذى فى الزقاق جاز له ذلك قولا واحداً ، أما اذا أبقى الباب الذى فى الزقاق ظرت فاذا جعله لاستطراق المارة من الشارع الى الزقاق لم يجز له ذلك ، لأن الدرب مملوك لأهله لا يعبر أحد آجنبى من زقاقهم ، فاذا استأذن أصحاب الزقاق وقال لهم : أفتحه ولا أجعله طريقاً ، بل أجعل بابى ذا أقفال وترابيس لا يمر فيه الا أهل بيتى وضيفانى ففيه وجهان :

(أحدهما) يجموز ، لأنه اذا جاز أن يهدم الحائط جاز له أن يهدم بعضه .

(والثانى) لا يجوز ، لأن الياب ثغرة يمكن أن يستدل منها المارة على الاستطراق الى الزقاق فمنع منه ، وقالت الحنابلة : يجوز له ذلك قولا واحداً، ولأنه يرتفق بما لم يتعين ملك أحد عليه ،

وعلى القول بالجواز ان قيل: في هذا اضرار بأهل الدرب ؛ لأنه يجعله نافذا يستطرق اليه من الشارع (قلنا) لا يصير نافذا ، وانما تصير داره نافذة، وليس لأحد استطراق داره ، فأما ان كان باب داره الى السارع ، وليس له باب الى الدرب فأراد أن يفتح بابا في ظهر داره الى الزقاق للاستطراق لم يكن له ذلك ، لأنه ليس له حق في الدرب الذي قد تعين ملك أربابه ، ويحتمل الجواز كما ذكرنا في الوجه الذي تقدم .

فسرع اذا أراد أن يفتح الى الدرب كوة أو شباكاً لم يمنع منه، لأنه يتصرف فى ملكه ، وربما أراد ذلك للهواء أو النور أو الشمس •

فروع الفذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى ، فان أراد صاحب الدارين غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى ، فان أراد صاحب الدارين رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة جاز ، وان آراد أن يفتح من احداهما بابا الى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ، ويدخل من كل واحدة من الدارين ففيه وجهان حكاهما الشميخ أبو حامد وأكثر أصحابنا انه لا يجوز ، لأنه يجعل لكل واحدة من الدارين طريقا من كل واحدة من الدارين ، ويجعل الدار كالدرب الواحد ، ولأنه يثبت الشفعة لكل واحد من الدربين لأهل الدرب الآخر في قول من يثبت الشفعة في الدار لاشتراكهما في الطريق ، وهذا لا يجوز ، وقال القاضي أبو الطيب الطبرى شيخ المصنف رحمهما الله : يجوز ، لأنه يجوز له أن يرفع الحائط كله ، فجاز له أن يفت ح

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) اذا كان لداره باب في وسط درب لا ينفذ ، فاراد ان ينقل الباب نظرت فان اراد نقله الى اول الدرب جاز له لانه يترك بعض حقه من الاستطراق وان اراد ان ينقله الى آخر الدرب فنيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، لانه يريد ان يجعل لنفسه حق الاستطراق في موضعلم يكن له (والثاني) يجوز ، لأن حقه ثابت في جميع الدرب ، ولهندا لو ارادوا فسمته كان له حق في جميعه ، فان كان بابه في آخر الدرب واراد ان ينقل الباب الى وسطه ، ويجعل الى عند الباب دهليزاً — ان قلنا : ان من بابه في وسط الدرب — يجوز أن يؤخره الى آخر الدرب ، لم يجز لهذا أن يقسمه ، لانه مشترك بين الجميع ، فلا يجوز أن يختص به ، وان قلنا : لا يجوز جساز لهذا أن يقدمه لأنه يختص به) .

الشرح الأحكام: اذا كان لرجلين داران فى زقاق غير نافذ وباب دار أحدهما قريب من أول الدرب ، ولداره فناء يمتد الى آخر الدرب ، وباب دار الآخر فى وسط الدرب ، فان أراد من باب داره قريب من أول الدرب أن يقدم بابه الى أول الدرب جاز لأنه يترك بعض ما كان له من استحقاق ، وإن أراد أن يؤخر بابه الى داخل الدرب الذى له فناء داره هناك ففيه وجهان:

(أحدهما) له ذلك لأن فناء داره يمتد فكان له تأخير بابه الى هناك ، ولأن له يدا في الدرب ، فكان الجميع في يدهما .

(الثانى) ليس له ذلك وهو الصحيح ، لأنه يريد أن يجعل لنفسه الاستطراق فى موضع لم يكن له ، وان آراد مكن وباب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه ، قال الشيخ أبو جامد : فان أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لا فناء لصاحبه فيه كان له ذلك وجها واحدا وان أراد أن يقدمه الى الموضع الذى لصاحبه هناك فناء فهل له ذلك ؟ يبنى على الوجهين الأولين ،

(فان قلنا) ليس لمن باب داره فى أول الدرب أن يؤخر بابه فلمن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه وهو الصحيح • وان قلنا لمن باب داره فى أول الدرب أن يؤخر بابه الى وسط الدرب ، فليس لمن باب داره فى وسط الدرب أن يقدم بابه الى فناء دار جاره • وقال ابن الصباغ : ينبغى له أن يقدم بابه فى فناء صاحبه وجها واحداً لأنه إنما يفتح الباب فى فناء تفسه ، ولا حق له فيما جاوز ذلك •

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وقال أصحاب أحمد: اذا كان لرجلين بابان فى زقاق غير نافذ أحدهما قريب من باب الزقاق والآخر فى داخله ، فللقريب من الباب نقل بابه الى ما يلى باب الزقاق ، لأن له الاستطراق الى بابه القديم ، فقد نقص من استطراقه ، ومتى أراد رد بابه الى موضعه الأول جاز لأن حقه لم يسقط ، وان أراد نقل بابه تلقاء صدر الزقاق لم يكن له ذلك ، قال ابن قدامة : نص عليه أحمد ،

قال المصنف رحه الله تعالى

رفصل) اذا كان بين رجاين حائط مشترك فانهسستم ، فدعا احدهما صاحبه الى العمارة وامتنع الآخر ، ففيه قولان ، قال في القديم : يجبر لأنه انفاق على مشترك يزول به الضرر عنه وعن شريكه فاجبر عليه كالانفاق على العبد ، وقال في الجديد : لا يجبر لآنه انفاق على ملك لو انفرد به لم يجب ، فاذا اشتركا لم يجب كزراعة الأرض ، فان قلنا بقوله القديم اجبر الحساكم الممتنع على الانفاق ، فان لم يفعل وله مال باعه وانفق عليه ، فان لم يكن له مال افترض عليه وانفق عليه ، فاذا بنى الحائط كان بينهما كما كان ، ومسن له رسم خشب او غيره اعاده كما كان .

وان اراد الشريك ان يبنيه لم يمنع منه ، لانه يعيد رسما في ملك مشترك فلم يمنع منه ، كما لو كان على الحائط رسم خشب فوقع ، فان بنى الحائط من غير اذن الحاكم نظرت فان بناه بآلته ونقضه معا عاد الحائط بينهما كمساكان برسومه وحقوقه لان الحائط عاد بعينه وليس للبانى فيه الا اثر في تاليفه ، وان بناه بغير آلته كان الحائط للبانى ، لا يجوز لشريكه ان ينتفع من غير اذنه ، فان اراد البانى نقضه كان له ذلك لانه ملكه لا حق لغيره فيه فجاز له نقضه فان قال له المتنع : لا تنقض وانا اعطيك نصف القيمة لم يجسز له نقضه ، لان على هذا القول يجبر على البناء ، فاذا بناه احدهما وبنل له الآخسسر نصف القيمة وجب تبقيته وأجبر عليه ، كما أجبر على البناء .

وان قلنا بقوله الجديد فاراد الشريك أن يبنيه لم يمنع ، لآنه يميد رسما في ملك مشترك وهو عرصة الحائط فلم يمنع منه ، فأن بناه بآلته فهو بينهما ، ولكل واحد منهما أن ينتفع به ويعيد ما له من رسم خشب ، وأن بناه بآلة اخرى قالحائط له ، وله أن يمنع الشريك من الانتفاع به ، وأن أراد نقضه كأن له ، لأنه لا حق لفيه ، فأن قال له الشريك : لا تنقضه وأنا أعطيك نصف القيمة لم يمنع من نقضه ، لأن على هذا القول لو أمتنع من البناء في

الابتداء لم يجبر . فاذا بناه لم يجبر على تبقيته . وان فال : قد كان لى عليه دسم خشب واعطيك نصف القيمة واعيد رسم الخشب ، فلنا للبانى : اما ان تمكنه من اعادة رسمه وتأخذ نصف القيمة . واما ان تنقضه ليبنى معك ، لان القرار مشترك بينهما ، فلا يجوز ان يعيد رسمه ، ويسقط حق شريكه) .

الشرح الأحكام: اذا كان بينهما حائط مشترك فانهدم أو هدماه ، فدعا أحدهما الى بنائه وامتنع الآخر ، فهل يجبر الممتنع ؟ فيه قولان وهكذا لو كان بينهما نهر عظيم أو بئر ، فاجتمع فيه الطين ، فهل يجبر الممتنع من كسحها على ذلك ؟ فيه قولان ، وقال أبو حنيفة : لا يجبر الممتنع على بناء الحائط ، ويجبر على كسح النهر والبئر ، وقال أحمد لا يجبر على البناء لأنه اذا كان الممتنع مالكه لم يجبر على البناء في ملكه المختص به ، وان كان الممتنع الآخر لم يجبر على بناء ملك غيره ولا المساعدة فيه ، وقال مالك وأبو ثور ، وهو أحد القولين عندنا : يجبر ،

قال العمراني فى البيان: وعندنا الجميع على قولين ــ وهو يعنى بالجميع الحائط والبئر والنهر فى البناء وكسح الطين • قال فى القديم: يجبر الممتنع منهما • وبه قال مالك رحمه الله تعالى • واختاره ابن الصباغ لقوله صلى الله عليه وسلم « لا ضرر ولا ضرار » •

فاذا لم يجبر المتنع أضررنا بشريكه ، ولأنه انفاق على ملك مشترك لازالة الضرر فأجبر المتنع منهما ، كالانفاق على الحيوان المشترك ، وقال في الجديد : لا يجبر الممتنع ، لأنه انفاق على ملك لو انفرد بملكه لم يجبر عليه • فاذا كان مشاركا لغيره لم يجبر عليه كما لو كان بينهما براح من الأرض لا بناء عليه فدعا أحدهما الآخر الى البناء فامتنع فانه لا يجبر ، وعكس ذلك البهيمة والعبد المشتركين ، لما لزم صاحبه الانفاق عليه عند الانفراد بملكه ، أجبر على الانفاق عليه اذا شارك غيره •

وأما الخبر فلا حجة فيه ، لأنا لو أجبرنا الشريك لأضررنا به ، والضرر لا يزال بالضرر ، فاذا قلنا بقوله القديم فطالب الشريك شريكه بالبناء لزمه الاتفاق معه بقسط ما يملك من الحائط ، فأن امتنع أجبره الحاكم ، فان كان

له مال أخذ الحاكم منه وأنفق عليه ما يخصـه ، وأن كان معسرا اقترض له الحاكم من الشريك أو من غيره .

وان بناه الشريك باذن الحاكم الممتنع كان الحائط ملكا بينها كما كان ويرجع الذي بناه على شريكه بحصته من النفقة ، وان بناه بغير اذن شريكه ولا اذن الحاكم لم يرجع بما أنفق ، لأنه متطوع بالانفاق ، ثم ينظر فان بئى الحائط بآلته ومادته الأولى كان ملكا بينهما كسا كان ، لأن المنفق انسا أنفق على التأليف ، وذلك أثر لا عين يملكها ، وان أراد الذي بناه نقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملك لهما ، وان بنى له بآلة أخرى كان الحائط للذي بناه ، وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به ، فان أراد الذي بناه نقضه كان له ذلك لأنه منفرد بملكه ،

وان قال له الممتنع: لا تنقض وأنا أدفع ما يخصنى من النفقة أجبر الذى بناه على التبقية بناه النفقة وان كان بينهما نهر أو بئر وأنفق أحدهما بغير اذن شريكه أو اذن العاكم فانه لا يرجع بما أنفق ، وليس له أن يمنع شريكه من نصيبه من الماء لأن الماء ينبع في ملكيهما ، وليس له الا نقل الطين ، وذلك أثر لا عين بخلاف العائط وان قلنا بقوله الجديد ، لم يجبر الممتنع منهما ، فان أراد أحدهما بناءه لم يكن للآخر منعه من ذلك لأنه يزول به الضرر عن الثاني فان بناه بناءه لم يكن الحائط ملكا لهما كما كان ، فلو أراد الذي بناه أن ينقضه لم يكن له ذلك لأن الحائط ملكهما ، فهو كما لو لم ينفرد ببنائه ،

وان بناه بآلة له فهو ملك الذي بناه وله أن يمنع شريكه من الارتفاق به، فان أراد الذي بناه أن ينقضه كان له ذلك لأنه ملك له ينفرد به ، فان قال له المتنع : لا تنقض وأنا أدفع اليك ما يخصني من النفقة لم يجبر الذي بني على التبقية في الابتداء لم يجبر على التبقية في الابتداء لم يجبر على التبقية في الابتهاء .

فان طالب الشريك الممتنع بنقضه لم يكن له ذلك الا أن يكون له خشب

فيقول له : اما أن تأخذ منى ما يخصنى من النفقة وتمكننى من وضع خشبى أو تقلع حائطك لنبنيه جميعاً فيكون له ذلك لأنه ليس للذى بناه ابطال رسوم شريكه ، هذا اذا انهدم أو هدماه من غير شرط البناء • فأما اذا هدماه على أن يبنيه أحدهما ، أو هدمه أحدهما متعديا • قال الشافعى رضى الله عنه : أجبرته على البناء • واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : هى على قولين ، كما لو هدماه من غير شرط والذى نص عليه الشافعى رضى الله عنه انما هنو على القول القديم ، وهو اختيار المحاملى ، لأن الحائط لا يضمن بالمثل ، ومنهم من قال : يجبر قولا واحدا • قال الشيخ أبو حامد : وهو الصحيح ، لأن الشافعى رضى الله عنه نص على ذلك فى الجديد ، ولأنه هدمه بهنذا الشرط فلزمه الوفاء به •

فسرع وان كان الحائط بينهما نصفين فهدماه أو انهدم ثم اصطلحا على أن يبنياه وينفقا عليه بالسوية ويسكون الأحدهما ثلث الحائط وللآخر ثلثاه ، ويحمل عليه كل واحد منهما ما شاء فلا يصح هذا الصلح ، الأن الصلح . هو أن يترك بعض حقه بعوض ، وههنا قد ترك أحدهما لصاحبه سدس الحائط بغير عوض فلم يصح كما لو ادعى على رجل دارا فاقر له بها نم صالحه المدعى منها على سكناها فلا يصح الأنه ملكه الدار والمنفعة ، ثم مصالحته على منفعتها ترك حق له بلا عوض كذلك ههنا مثله ، والأن هذا شرط فاسد ، الأن كل واحد منهنا شرط أن يحمل عليه ما شاء والحائط لا يحمل ما شاء فلم يصح ، كما لو صالحه على أن يبنى على حائطه ما شاء فانه لا يصح الأن ذلك مجهول ،

وان اصطلحا على أن يبنيا وينفق عليه أحدهما ثلث النفقة ، وينفق عليه الآخر ثلثى النفقة ، ويحمل على الحائط خشباً معلومة ، فقد قال الشيخ أبو حامد فى دراسة أولى يصح الصلح ، لأنه لما زاد فى الاتفاق ترك الآخر بعض حقه بعوض ، وقال فى درسه مرة ثانية : لا يصح هذا الصلح لأن النفقة التى تزيد على تفقة حقه مجهولة ، والصلح على عوض مجهول لا يصح ، ولأنه صلح على ما ليس بموجود ، لأن الحائط وقت العقد معدوم ،

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) وإن كان لأحدهما علو والآخر سفل والسقف بينهما ؛ فانهسم حيطان السفل لم يكن لصاحب السفل ان يجبر صاحب العلو على البناء فولاً واحداً لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر صاحب العلو على بنائه ، وهل لصاحب العلو اجبار صاحب السفل على البناء ؟ فيه فولان • فان قلنا : يجبر الزمه الحاكم ، فان لم يفعل وله مال باع الحاكم عليه ماله وانفق عليه ، وان لم يكن له مال اقترض عليه ، فاذا بني الحائط كان الحائط ملكا لصاحب السفل لأنه بني له وتكون النفقة في ذمته ويعيد صاحب العلو غرفته عليســه وتكون النفقة على الغرفة وحيطانها من ملك صاحب العلو دون صاحب السفل لانها ملكه لا حق لصاحب السفل فيه وأما السقف فهو بينهما وما ينفق عليه فهو من مالهما ، فان تبرع صاحب العلو وبني من غير اذن الحاكم لم يرجع صاحب العلو على صاحب السفل بشيء ، ثم ينظر فان كان قد بناها بآلتها ـ كانت الحيطان لصاحب السفل لأن الآلة كلها له وليس لصاحب العلو منعه من الانتفاع بها ولا يملك نقضها لأنها لصاحب السهفل وله أن يميد حقه من الفرفة ، وان بناها بغير آلتها كانت الحيطان لصاحب العلو وليس لصــاحب السفل أن ينتفع بها ولا أن يتد فيها وتدا ولا يفتح فيها كوة من غير اذن صاحب العلو ، ولكن له أن يسكن في قرار السعل لأن القرار له ولصاحب العملو أن ينقض ما بناه من الحيطان لأنه لا حق لغيره فيها ، فان بنل صاحب السهفل القيمة ليترك نقضها لم يلزمه قبولها ، لأنه لا يلزمه بناؤها قولا واحداً فلا يلزمه تبقيتها ببذل العوض • والله اعلم) •

الشرح قوله « يتد » مثل يعد ويزن ، وهو الفعل المسمى عند النحاة بالمثال تحذف فاء مضارعه .

اما احكام الفصل فان كان حيطان العنو لرجل وحيطان السفل لآخر، والسقف بينهما فانهدم الجميع فليس لصاحب السفل أن يجبر صاحب العلو على البناء قولا واحداً ، لأن حيطان السفل لصاحب السفل فلا يجبر غيره على بنائها ، وهل لصاحب العسلو المطالبة باجبسار صاحب السفل على بنساء السفل ؟ على القولين في الحائط ، فان قلنا بقوله القديم أجبر الحاكم صاحب السفل على البناء ، وان لم يكن له مال اقترض عليه من صاحب العلو ومسنى أسفل على البناء ، وكان ذلك ديناً في ذمته الى أن يوسر ، وهكذا اذا بنى صاحب العلو حيطان السفل باذن صاحب السفل أو باذن الحاكم جا ز، وكانت

حيطان السفل لصاحب السفل ولصاحب العلو أن يرجع بما أنفقه على حيطان السفل على صاحب السفل ، ثم يعيد علوه كما كان •

فان آراد صاحب العلو آن يبنى من غير اذن الحاكم واذن صاحب السفل لم يمنع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطان السفل ، ولا يرجع بما أنفق عليها لأنه متطوع ، فان بنى السفل بآلته كان ملكا لصاحب السفل كما كان ، ويرجع لصاحب العلو نقضها ، ولكن يعيد علوه عليها ، وان بناه بآلة آخرى كانت الحيطان ملكا لصاحب العلو ، وليس لصاحب السفل أن يضع عليها شيئا ، ولا يتد فيها وتدا ، ولكن له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك كان له قرار السفل ، لأن ذلك كان له ذلك لأنه له أن يسكن فى قرار السفل ، لأن ذلك قرار ملكه ، فان أراد صاحب العلو نقض ذلك كان له ذلك لأنه له أن يحبر صاحب العلو على التبقية فى الابتداء فلم يجبر على التبقية فى

هسالة: قال الشافعي رضى الله عنه: ولو ادعى على رجل بيتاً في يده فاصطلحا بعد الاقرار على أن يكون الأحدهما سلطحه ، والبناء على جدرانه بناء معلوما فجائز ، واختلف أصحابنا في صورة هذه المسألة ، فقال أبو العباس بن سريج: وصورتها أن يدعى رجل على رجل داراً في يده علوها وسفلها فيقر له بها ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل والعلو للمقر له ، ويبنى المقر على العلو بناء معلوما ، فيصح الصلح ، ويكون ذلك فرعا للعارية وليس بصلح معاوضة ، الأن صلح المعاوضة اسقاط بعض حقه بعوض ، وهذا ترك بعض حقه بلا عوض ، الأنه ملك العلو والسفل بالاقرار ، ثم ترك المقر له للمقر العلو بغير عوض فيكون عارية ، له الرجوع فيها قبل البناء ، وليس له الرجوع بعد البناء ، كما قال الشافعي رضى الله عنه : اذا ادعى على رجل داراً فأقر له بها ثم صالحه منها على سكناها فلا يكون صلحا وائما يكون عاوية ،

ومنهم من قال : صورتها أن يدعى رجل على رجل سفل بيت عليه علو

ويقر أن العلو للمدعى عليه فيقر المدعى عليه للمدعى بالسفل ، ثم اصطلحا على أن يكون السفل للمدعى عليه ، على أن المدعى يبنى على العلو غـرفة معلومة البناء فيصح .

قال الشيخ أبو حامد الاسفرايني : وهذا أصح التأويلين ، وقال ابن الصباغ : الأول أشبه بكلام الشافعي رحمه الله تعالى •

مسالة ثانية اذا ادعى رجل داراً فى يد رجلين فأقر له أحدهما بنصفها، وأنكر الآخر وحلف له ، فصالح المقر للمدعى عن نصف الدار على عـوض وصار ذلك النصف للمقر ، فهل لشريكه المنكر أن يأخذ ذلك بالشفعة ؟

قال الشيخ أبو حامد: ان كان ملكا بجهتين مختلفتين ، مشل أن كان أحدهما ورث ما بيده والآخر ابتاع ما بيده ، فللشريك المنكر الشفعة ، لأن الجهتين اذا اختلفتا أمكن أن يكون نصيب أحدهما مستحقا ، فيدعيه صاحبه فبعطيه ثم يملكه بالصلح فتثبت فيه الشفعة .

وان اتفقت جهة الملك لهما بالارث مثلا أو الابتياع ، ففيه وجهان •

(أحدهما) ليس للمنكر الأخذ بالشفعة ، لأنه يقر بأن أخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالصلح ، وهذا يمنعه من المطالبة بالشفعة •

(والثانى) له المطالبة بالشفعة وهو الصحيح ، لأنه قد حكم بنصفها للمقر له وحكم بأنه انتقل الى المقر له بالصلح ؛ مع أنه يحتمل أن يكسون قد انتقل اليه نصيب المقر من غير أن يعلم الآخر ، وأما ترتيب ابن الصباغ فيها فقال : ان كان انكار المنكر مطلقاً ، كأن أنكر ما ادعاه فله الأخذ بالشفعة ، وجهان وان قال : هذه الدار لنا ورثناها عن أبينا ، فهل له الأخذ بالشفعة ؟ فيه وجهان وان قال : هذه الدار لنا ورثناها عن أبينا ، فهل له الأخذ بالشفعة ؟ فيه وجهان وان قال المناهد المناهد وان قال المناهد وان المناهد وان قال المناهد وان قال المناهد وان المناهد وان المناهد وان المناهد وان قال المناهد وان وان قال المناهد وان المناهد

مسالة ثالثة قال الشافعي رضي الله عنه: اذا أقر أحد الورثة في دار في أيديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصلح جائز ، والوارث المقر متطوع ولا يرجع على اخوته بشيء ، واختلف أصحابنا في صورتها ، فمنهم من قال: صورتها أن يدعى رجل على جماعة ورثة لرجل داراً في أيديهم

كان أبوهم قد غصبه اياها فأقر له أحدهم بذلك وقال صدقت فى دعواك • وقد وكلنى شركائه على مصالحتك بشىء معلوم ؛ فحكم هذا فى حق شركائه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه عينا مع الانكار ، على ما مضى بيانه •

وقال أبو على الطبرى: تأويلها أن يدعى رجل على جماعة ورثة ديناً على مورثهم ، وإن هذه الدار رهن عنده بالدين ، فيقر له أحدهم بصحة دعواه ويصالحه عن ذلك بشىء فحكمه حكم الأجنبى اذا صالح عن المدعى عليه بالدين مع انكاره ، قال : لأن الشافعى رحمه الله قال : وأقر أحد الورئة فى دار فى أيديهم بحق ، ولو أقر بالدار يقال : أقسر بالدار ، وانما أراد رهن الدار ، وأيهما كان فقد مضى حكمه ، قال الشيخ أبو حامد : والتأويل الأول أصح ، وقد بين الشافعى رحمه الله ذلك فى الأم ،

مسالة رابعة قال الشافعي في الأم: ولو ادعى رجل على رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز ، وهذا كما قال: اذا ادعى رجل على رجل زرعا في أرض فأقر له به فصلاحه منه بعوض ، فان كان بشرط القطع صبح الصلح ، وان كانت الأرض للمقر كان له تبقية الزرع ، لأن الزرع له ، والأرض له ، فان قيل : هلا كان للمدعى اجباره على القطع ، لأن له عوضا في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته جائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك ؟

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكون اذا لم يشرط القطع فاما مع شرط القطع فلا يضمن البائع الجوائح، وان صالحه من غير شرط القطع، فان كانت الأرض لغير المقر لم يصح الصلح، وان كانت الأرض للمقر فهل يصح الصلح؟ فيه وجهان مضى ذكرهما فى البيع، وان كان الزرع بين رجلين؛ فادعى عليهما رجل به فأقر له أحدهما بنصفه وصالحه منه على عوض، قان كانت الأرض لغير المقر لم يصح، سواء كان مطلقاً أو بشرط القطع، لأنه ان كان مطلقاً فلا يصح لأنه زرع أخضر فلا يصح بيعه من غير شرط القطع، وان كان شرط القطع لم يصح آيضاً لأن نصيبه لم يتمين عن نصيب شربكه، ولا يجبر شريكه على قلع زرعه، هكذا ذكر الشيخ آبو حامد وابن الصباغ،

وقد مضى ذكر أقوالهما فى البيوع • وذكر القاضى أبو الطيب أن ذلك يبنى على القولين فى القسمة ، هل هى بيع أو افراز حق ؟ وان كانت الأرض للمقر فان قلنا : من اشترى زرعاً فى أرضه يصح من غير شرط القطع ، صح الصلح ههنا ، وانقلنا : لا يصح أن يشترى زرعا فى أرضه الا بشرط القطع لم يصح ههنا .

فرع على رجل زرعا فى أرضه فاقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض لم يجز، لأن من شرط بيع الزرع قطعه و وذلك لا يمكن فى المشاع ؛ وان صالحه منه على جميع الأرض بشرط القطع على أن يسلم اليه الأرض فارغة لأن قطع جميع الزرع واجب نصفه بحكم الصلح والباقى لتفريغ الأرض فأمكن القطع وجرى مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك مجرى من اشترى أرضا فيها زرع وشرط تفريغ الأرض فانه يجوز ، كذلك

وان أقر له بجميع الزرع وصالحه من نصفه على نصف الأرض ليكون الزرع والأرض بينهما نصفين ، وشرط القطع فى الجميع ، فان كان الزرع زرع فى الأرض بغير حق جاز الصلح لأن الزرع يجب قطع جميعه ، وان كان الزرع زرع لحق لم يصح الصلح ، لأنه لا يمكن قطع الجميع .

وذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايني في التعليق أن أصحابنا قالوا: اذا كان له زرع أرض غيره فصالح صاحب الزرع صاحب الأرض من نصف الزرع على نصف الأرض بشرط القطع جاز ، لأن نصف الزرع قد استحق قطعه بالشرط ، والنصف الآخر قد استحق أيضاً قطعه لأنه يحتاج الى تفريغ الأرض نيسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، فيسلمها فوجب أن يجوز قال: وهذا ضعيف أما النصف فقد استحق قطعه ، وأما النصف الآخر فلا يحتاج الى قطعه ، لأنه يمكن تسليم الأرض وفيها زرع وقال ابن الصباغ: ولأن باقى الزرع ليس يمنع فلا يصح شرط قطعه في العقد، ويفارق ما ذكرناه اذا أقر بنصف الزرع وصالحه على جميع الأرض. لأنه بشرط تفريغ المبيع ، والله أعلم وبه التوفيق ومنه العون سبحانه ،

كتــاب العـــوالة

الحوالة في عرف الفقهاء في القانون الوضعي هي انتقال الحق من ذمة الى أخرى ، وفي اصطلاح فقهاء الشرع الحنيف نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى مشغولة بمثل ذلك نقلا تبرأ به الذمة الأولى ، وهذا التعريف هو الذي اتفق عليه جمهور العلماء من أصحابنا ، وبه قالت المالكية والحنابلة وأهل الظاهر وقال أصحاب الرأى : هي نقل الدين من ذمة المدين المحيل الى ذمة أخرى وهو المحال عليه ، ويعرض الشيعة الحوالة بأنها عقد شرع لانتقال الحق من ذمة الى أخرى و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(تجوز الحوالة بالدين لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مطل الفني ظلم فاذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع ») •

الشرح الحول: الحيلة أو القوة آو السنة ، وحال الغلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت القوس اعوجت ، وحال اللون تغير ، والحال الطين ، والتحول التنقل والاسم الحول ، ومنه قوله تعالى (لا يبغون عنها حولا) وذكر الأزهرى عن الزجاج أن الحول مصدر كالصغر ؛ وأحال الرجل أنى بالمحال ، وأحال عليه بدينه ، والاسم الحوالة بفتح الحاء ، المحسالة فى قولهم : لا محالة ، أى لا بد ، والملىء : الغنى الواسع الثراء ، ومسن هنا تكون الحوالة نقل حق من ذمة الى ذمة من قولهم : حولت الشىء من موضع الى موضع اذا نقله اليه ، وسيأتى بقية البحث ،

أما حديث أبى هريرة رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلّم وأبو داود والنسائى والترمذى وابن ماجه باللفظ الذى ساقه المصنف، ورواه أحمـــد بلفظ « مطل الغنى ظلم ، ومن أحيل على ملىء فليحتل » وعند ابن ماجه من حديث ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم واذا أحلت

على ملى، فأتبعه » واستاده: حدثنا اسماعيل بن توبة ثنا هشيم عن يونس ابن عبيد عن نافع عن ابن عسر ، واسماعيل بن توبة قال ابن أبى حاتم: صدوق وبقية رجاله رجال الصحيح ، وقد أخرجه الترمذي وأحمد أيضاً ،

اما الأحكام والحوالة لا تتم الا بثلاثة أنفس ، محيل ، وهو من يحيل بما عليه ، ومحال عليه وهو من يحتال بما له من الحق ؛ ومحال عليه وهو من ينتقل حق المحتال اليه ، واختلفوا هل هي بيسع دين بدين ؟ ورخص فيسه فاستثنى عن بيع الدين بالدين ، أو هي استيفاء ؟ أوجه ، وفيل هي عقسد ارفاق مستقبل ، ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف ، والمحتال عند الأكثر ، والمحال عليه عند بعضهم ، ويشترط أيضاً تماثل التقدير في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ، ومنهم من خصها بالنقدين ومنعها في الطعام لأنها بيع طعام قبل أن يستوفى ،

فروع في لغات الفصل وغريبه والحوالة في اللغة بمعنى التحول والانتقال من مكان الى مكان وفي الحديث: « من أحال دخل الجنة » يريد من أسلم لأنه تحول من الكفر والحوالة أيضاً تحويل ماء من فهر الى فهر والحائل المتغير اللون يقال: رماد حائل ونبات حائل ورجل حائل اللون اذا كان أسود متغيرا والحول الحركة ومنه « لا حول ولا قوة الا بالله » وفي الحديث « اللهم بك أصول وبك أحول » وحالات الدهر وأحواله صروفه ، وأحال الغريم زجاه عنه الى غريم آخر والاسم الحوالة ويقال: أحلت فلانا على فلان بدراهم أحيله احالة واحالا ويقال للذي يحتال عليه بالحق (حيل) و

قوله « مطل الغنى » الجمهور على أنه من اضافة المصدر الى الفاعل ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يمطل صاحب الدين ، بخلاف العاجز ، وقيل : هو من اضافة المصدر الى المفعول ، أى يجب على المستدين أن يوفى صاحب الدين ، ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطله ظلم ، فكيف اذا كان فقيرا ، فانه يكون ظلما بالأولى ، ولا يخفى بعد هذا ، كما قال الحافظ ابن حجر ،

والمطل في الأصل المد ، وقال الأزهري : المدافعة يقال : مطل الحديدة

يمطلها وأنشد الأصمعى لبعض الرشجَّاز: كأن صاباً آل حتى أمطلا ، والمطل فى الحق والدين مأخوذ منه وهو تطويل العدة التى يضربها الغريم للطالب يقال: مطله وماطله بحقه .

قال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى: والمراد هنا تأخير ما استحق أداؤه بغير عذر و قوله « واذا أتبع » بهمزة القطع المضمومة واسكان التاء المثناة الفوقية على البناء للمجهول قال الامام النووى : هذا هو المشهور فى الرواية واللغة وقال القرطبى : أما أتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبنيا لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبع فالأكثر على التخفيف و وقيده بعضهم بالتشديد ، والأول أجود، وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابى : ان أكثر المحدثين يقولونه و يعنى اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف و والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع فى الرواية الأخرى و

قوله «على ملىء » قيل هو بالهمز ، وقيل بغير همز ، ويدل على ذلك قول الكرمانى : الملى ً كالغنى لفظا ومعنى • وقال الخطابى : انه فى الأصل بالهمز • ومن رواه بتركها فقد سهله • قوله (فاتبعه) قال الحافظ ابن حجر : هذا بتشديد التاء بلا خلاف •

اها الأحكام فان حديث أبى هريرة وحديث ابن عمر يدلان على أنه يجب على من أحيل بحقه على ملىء أن يحتال ، والى هذا ذهب أهل الظاهر وأكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير ، وحمله الجمهور على الاستحباب • قال ابن حجر : ووهم من نقل فيه الاجماع •

وقد اختلف فى المطل من الغنى هل هو كبيرة آم لا ؟ وقد ذهب الجمهور الى أنه موجب للفسق ، واختلفوا هل يفسق بمرة آو يشترط التكرار ؟ وهل يعتبر الطلب من المستحق آم لا ؟ قال فى فتح البارى : وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذى عليه حاضراً عنده ؛ لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلا ؟ قولان عندنا (أولهما) عدم الوجوب (والثانى) الوجوب مطلقاً ، وفصل أصحاب قول ثالث بين أن يكون أصل الدين بسبب يعصى به فيجب والا فلاه

قال الشوكاني: والظاهر الأول لأن القـــادر على التكسب ليس بملى، ، والوجوب انما هو عليه فقط ، لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية .

أفاد الدكتور السنهوري في الوسيط لمحة في التطور التاريخي لأنتقال الالتزام كذلك أفاده الدكتور محمد سلم مدكور في رسالته في الفقه الاسلامي ، قد يتصور أحد أنه بالموت ينتقل الالتزام مسن ذمة المورث الى ذمة الورثة لكن بالتأمل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد موته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقه من التركة اذ حق الورثة لا يتعلق بها الا بثلثى الباقى بعد سداد الدين • ان كان هناك وصايا والا فيكل الباقي لأن الله تعالى يقول (من بعد وصية توصون بهــا أو دين) ولذا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعد سداد الدين وهي قاعدة عادلة لكن بالنسية للدائن اذا مات فان حقه قبل المدين بنتقل الى ورثته ويكون الموت سبباً من أسباب انتقال الحق بلا شك وعلى هذا يمكن للالتزام أن ينقسم اذا نقل الحق الى ورثة الدائن ــ ولقد كأن القانون الروماني يجبر انتقال الالتزام من الوارث الى المورث سواء مسن ناحية الدائن أو المدين • اذ كان يعتبر شخصية الوارث أستمرارا لشخصية المورث وكان القانون الفرنسي والقوانين التي تدور في فلكه على هذا غمير أنه لما تبين للمشرع عندهم عدم عدالة هـ في القاعدة جنح الى ناحية قاعدة الفقه الاسلامي •

قال المصنف رخه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا على دين يجوز بيعه ، كعوض القرض ، وبدل المتلف ، فاما مالا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا تجوز الحوالة به ، لأن الحوالة بيع في الحقيقة ، لأن المحتال يبيع ماله في ذمة المحيل بما له في ذمة المحال عليه والمحيل يبيع ماله في ذمة المحال عليه بما عليه من الدين ، فلا يجوز الا فيما يجوز بيعه) .

الأحكام: تجوز الحوالة بعوض القرض وبدل المتلف، لأنه حق ثابت مستقر فى الذمة، فجازت الحوالة به كبيعه • قال الشيخ أبو حامد الاسفرايينى: وتجوز الحوالة بثمن المبيع لأنه دين مستقر • وهــل

تجوز الحوالة بالشمن فى مدة الخيار؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ (أحدهما) وهو قول القاضى أبى حامد: لا تصع الحوالة به لأنه ليس بثابت .

(والثاني) يصح لأنه يؤول الى اللزوم • ولا تجوز الحوالة بالمبيع لأنه غير مستقر ، لأنه قد يتلف قبل القبض فيبطل البيع فيه •

فسرع لا تجوز الحوالة بدين السلم ولا عليه ، لأن دين السلم غير مستقر لأنه بعرضه للفسخ انقطاع المسلم فيه ، ولا تصح الحوالة به لأنها لم تصح الا فيما يجوز أخذ العوض عنه ، والسلم لا يجوز أخذ العوض عنه وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من أسلم فى شيء فلا يصرفه الى غيره » •

وأما المكاتب اذا حصلت عليه ديون لغير سيده من المعاملة ، وله ديون جاز أن يحيل بعض غرمائه على بعض ، وجاز لغرمائه أن يحيلوا عليه بما لهم في ذمته + لأن الحق ثابت في ذمته • وأما ما في ذمته من مال الكتابة فلا يجوز لسيده أن يحيل به عليه ، لأنه غير مستقر ، لأن له أن يعجز نفسه متى شاء ، فلا معنى للحوالة به ، وان أراد المكاتب أن يحيل سيده بمال الكتابة الذي عليه على غريم للمكاتب قال ابن الصباغ : صحت الحوالة •

(قلت) وقد قال أصحاب أحمد كقولنا فى كل ما ذكرنا وفى الدين على المكاتب وله حكمه حكم الأحرار ، وكذلك ما فى ذمته من مال الكتابة له أن يحيل سيده على غرمائه وتبرأ ذمته من مال الكتابة بهذه الحوالة ، ويكون ذلك بمنزلة القبض ، ولا يصح لسيده أن يحيل مال الكتابة الى غرمائه لأنه يستطيع أن يعجز نفسه .

واشترط المنحاملي صاحب المجموع أن يكون النجم قد حل لأنه بمنزلة أن يقضيه ذلك من يده ، وان كان لسيده عليه مال من جهة المعاملة فهل يجوز للسيد أن يحيل غريماً له عليه ؟ فيه وجهان حكاهما الطبسري (أحدهما) يصح • ولم يذكر ابن الصباغ غيره ، لأنه دين لازم (والثاني) لا يصبح

الوسيط للدكتور السنهوري جر ٣ ص ٢٤٤ (١٤ ٠

لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما في ذمته لنفسه من دين المعاملة وغيرها ، لأن السيد لا يثبت له مال على العبد قال الصيمرى : وان أحاله رجل على عبده فان كان مأذونا له في التجارة _ جاز ، وان كان غير م ون ففيه وجهان ، الأصح لا تصح الحوالة .

فسسوع اذا أحالت المرأة على زوجها بصداقها قبل الدخول لم يصح الأنه دين غير مستقر ، وان أحالها الزوج به صح ، لأنه له تسليمه اليها وخوالته به تقوم مقام تسليمه ، وان أحالت به بعد الدخول صح لأنه مستقره

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصسل) واختلف اصحابنا في جنس المال الذي تجوز به الحوالة ، فمنهم من قال : لا تجوز الا بهاله مثل ، كالأثمان والحبوب وما اشبهها ، لأن القوسد بالحوالة اتصال الفريم الى حقه على الوفاء من غير زيادة ولا نقصان ، ولا يمكنه ذلك الا فيما له مثل ، فوجب أن لا يجوز فيما سواه ، ومنهم من قال : تجوز في كل ما يثبت في الذمة بمقد السلم كالثياب والحيوان ، لانه مال تابت في الذمة يجوز بيمه قبل القبض ، فجازت الحوالة به كذوات الامثال .

(فحسل) ولا تجوز الا بمال معلوم ، لأنا بينا انه بيع فلا تجوز في مجهول واختلف اصحابنا في ابل الدية ، فمنهم من قال : لا تجوز وهو الصحيح لانه مجهول الصفة فلم تجز الحوالة به كغيره ، ومنهم من قال : تجوز لانه معلوم العدد والسن فجازت الحوالة به) .

الأشرح الأحكام: تجوز الحوالة بالدراهم والدنانير وبما له مثل كالطعام والأدهان، وما استحدث في عصرنا هذا من صناعات بخارية وكهربية كالسيارة والثلاجة والفسالة والمرناة (التلفزيون) والمذياع بشرط آن تكون جديدة محددة الصفات حتى تتحقق المثلية، فاذا كانت مستعملة وأمكن تحديد الأرش من حيث زمن الاستعمال وقدر الأرش وضبطه ووجد المثيل بشهادة الخبير الأمين من غير زيادة أو نقصان جازت الحوالة، لأن القصد بالحوالة ايفاء الغريم حقه من غير زيادة ولا نقصان، وذلك يحصل بما ذكرناه

وهل تصح الحوالة بما لا مثل له مما يضبط بالصفة كالثياب والحيوان والعروض التى يصح السلم عليها ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يصح ، لأنه مال ثابت فى الذمة مستقر فصحت الحوالة به ، كالدراهم والدنانير .

(والثانى) لا يصح ، لأن المثل فيه لا ينحصر ، ولهذا لا يضمن بمثله فى الاتلاف ، فاذا قلنا بهذا لم تجز الحوالة بابل الدية ، واذا قلنا بالأول فهل تصح الحوالة بابل الدية ؟ فيه وجهان مخرجان من القولين للشافعى رضى الله عنه : اذا جنت امرأة على رجل موضحة فتزوجها على خمس من الابل فى ذمتها له أرش جنايتها عليه ، وكذلك قال فى الصلح : اذا كان له فى ذمته أرش جناية خمس من الابل فصالح عنها ، فهل يصح ؟ فيه قولان (أحدهما) يصح جناية حين مستقر فى الذمة معلوم العدد والسن ، (والثانى) لا يصحح وهو الصحيح ، لأنها مجهولة الصفة ، لا يتعين على من وجبت عليه أن يسلمها بخصوصها ،

وقال أصحاب أحمد: لا تصح الحوالة فيما لا يصح السلم فيه ، لأنه لا يتبت فى الذمة ، ومن شرط الحوالة تساوى الدينين ، فأما ما يتبت فى الذمة أسلما غير المثليات كالمذروع والمعدود ، ففى صحة الحوالة به وجهان (أحدهما) لا يصح لأن المثل فيه لا يتحرر ، ولهذا لا يضمنه بَمْثله فى حالة الاتلاف ، (الثانى) يصح ، ذكره القاضى أبو بكر من الحنابلة ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تجوز الا أن يكون الحقان متساويين في الصفة والحساول والتاجيل ، فأن اختلفا في شيء من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن الحوالة ادفاق كالقرض ، فلو جوزنا مع الاختلاف صار المطلوب منه طلب الفضل ، فتخسرج عن موضوعها ، فأن كان لرجل على رجلين الف على كل واحد منهما خمسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه خمسمائة ، فأحال عليهما رجلا له عليسه الف ، على أن يطالب من شاء منهما بالف ففيه وجهان (احدهما) تصح ، وهو قول الشسيخ أبى حامد الاسفرايني رحمه الله ، لأنه لا ياخذ الا قدر حقه . . (والثاني) لا تصح ، وهو قول شيخنا القاضي أبى الطيب رحمه الله لأنه يستفيد بالحوالة زيادة في المطالبة ، وذلك لا يجوز ، ولان الحوالة بيع فأذا خيرناه بين الرجلين صار كما لو قال : بعتك احد هذين العبدين) .

الشرح ولا تصح البحوالة الا أن كان البحقان من جنس واحد ، فان كان عليه لرجل دنانير فأحاله بها على رجل له عليه دراهم ، أو حال من له عليه حنطة على من له شعير أو ذرة أو حال من له عليه ريالات سعودية على من عنده جنيهات مصرية أو غيرها من صنوف النقد لم تصح الحوالة ، لأن موضوع الحوالة أنها لا تفتقر الى رضى المحال عليه ، فلو صححناها بغير جنس الحق لاشترط فيها رضاه ، لأنه لا يجبر على تسليم غير الجنس الذي عليه ، ولأن الحوالة تجرى مجرى المقاصة ، لأن المحيل سقط ما فى ذمته بما له في ذمة المحال عليه ، ثم المقاصة لا تصبح من جنس بجنس آخر ، وكذلك الحوالة ، ولا تصح الحوالة الا ان كان الحقان من نوع واحد لما ذكرناه في البجنس ، فان كان له على رجل ألف صحاح فأحاله بها على من له عليه ألف مكسرة ، أو كان بالعكس من ذلك لم تصح الحوالة ، لأن اله رالة في الحقيقة بيع دين بدين ، وبيع الدراهم بالدراهم صرف من شرطه القبض في المجلس الا ان جوزنا تأخير القبض في الحوالة ، لأنه عقد ارفاق معروف ، فاذا دخل ِ ميه الفضل صار بيعاً وتجارة ، وبيــع الدين بالدين لا يجــوز • ألا ترى أن القرض في الحقيقة صرف ، لأنب يعطى درهما بدرهم ، ولكن جبوز تأخير القبض فيه لأنه ارفاق • ولو قال أقرضتك هذه الدراهم المتكسرة لتردها على صحاحاً لم يصح • وكذلك هذا مثله • واذا قال : أقرضتك هذه البجنيهات لتردها على دولارات لم يصح القرض ٠

فسرع وان كان لرجل على رجلين آلف درهم كل واحسد خسمائة ، وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فأحاله أحدهما على آخر بألف برئت ذمتهما مما له عليهما وان أحال عليهما رجلا له عليه ألف ليأخذ من كل واحد منهما خمسمائه صح ، وان أحاله عليهما على أن يطالب من شاء منهما بالألف فهل تصح الحوالة ؟ فيه وجهان حكاهما أبو العباس بن سريج (أحدهما) تصح الحوالة ، وهو اختيار الشيخ أبى حامد الاسفرايين، لأن المحتال لا يأخذ الا قدر حقه ، لأن الزيادة انما تكون في القسدر أو الصفة ، ألا ترى أنه يجوز أن يحيل على من هو أملا منه (والثاني) لا تصح الحوالة ، وهو اختيار القاضى أبى الطيب لأنه يستفيد بهذه الحوالة زيادة في الحوالة ، وهو اختيار القاضى أبى الطيب لأنه يستفيد بهذه الحوالة زيادة في

المطالبة ، لأنه كان يطالب واحداً فصار يطالب اثنين ، ولأن الحوالة بيع فاذا كان الحق على اثنين كان المقبوض منهما مجهولا فلم يصح والله تعالى أعلم ٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز الحوالة الا على من له عليه دين ، لانا بينا أن الحوالة بيع ما في الذمة بما في الذمة ، فاذا أحال من لا دين له عليه كان بيع معسدوم فلم تصح ، ومن اصحابنا من قال تصح اذا رضى المحال عليه ، لأنه تحمل دين يصح اذا كان عليه مثله فصح ، وأن لم يكن عليه مثله كانضمان فعلى هسدا يطالب الحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه ، فان فضاه باذنه رجع على المحيل ، وأن قضاه بفي اذنه لم يرجع) .

الأشرح الإحكام: اذا كان لرجل على رجل حق فأحاله على من لا حق عليه ؛ فان لم يقبل المحال عليه الحوالة لم تصبح الحوالة ولم يبرأ المحيل لأنه لا يستحق شيئاً على المحال عليه • وان قبل المحال عليه الحوالة فهل تصح الحوالة ؛ فيه وجهان (أحدهما) لا تصح • وهو قول أكثر أصحابنا ، وهو ظاهر كلام المزنى لأن الحوالة معاوضة ، فاذا كان لا يملك شيئاً في ذمة المحال عليه لم يصح ، كما لو اشترى شاة حية بشاة ميتة • ولأنه لو أحال على من له عليه دين غير لازم أو غير مستقر أو مخالف لصفة دينه لم يصح ، فلأن لا تصح الحوالة على من لا دين له عليه أولى (الثاني) تصح الحوالة • وهو قول أبى حنيفة وأصحابه ، لأن المحال عليه اذا قبل الحوالة صار كأنه قال لصاحب الحق : أسقط عنه حقك وأبرئه وعلى عوضه • ولو قال ذلك للزمه لأنه استدعى اتلاف ملك بعوض فكذلك هذا مثله فاذا قلنا بهذا فللمحال عليه أن يطالب المحيل بتخليصه ، كما يطالب الضامن المضمون عنه بتخليصه •

وان قبض المحتال الحق من المحال عليه باذن المحيل ، ثم وهبه المحتال المحال عليه فهل يرجع المحال عليه على المحيل بشيء ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه بشيء ، لأنه لم يغرم شيئا ، لأن ما دفع اليه رجع اليه (الشاني) يرجع عليه وهو المذهب ، لا أنه قد غرم ؛ وانما يرجع عليه بسبب آخر ، وان كان عليه حق مؤجل فأحال به على رجل لا شيء له عليه ، وقبل المصال عليه الحوالة سه وقلنا : تصح سفان قضاه المحال عليه الحق في محله باذن المحيل عليه الحوالة سه وقلنا : تصح سفان قضاه المحال عليه الحق في محله باذن المحيل

رجع عليه ، وان قضاه قبل حلول الحق لم يرجع على المحيل قبل محل الدين ، لأنه منطوع بالنقديم •

فان اختلف المحيل والمحال عليه فقال المحال عليه : أحلت على ولا حق لك على ، فأنا ،ستحق الرجوع عليك لأنى قضيت باذنك ، وقال المحيل : بل أحلت بحق لي عليك ، فالقول قول المحال عليه مع يمينه ، لأن الأصل براءة ذمته من الدين ، والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا تصح الحوالة من غير رضا المحتال ، لأنه نقل حق من ذمة الى غيرها فلم يجز من غير رضا صاحب الحق ، كما لو أداد أن يعطيه بالدين عينا ، وهل تصح من غير رضا المحال عليه ؟ ينظر فيه فان كان على من لا حق له عليه وقلتا : انه تصح الحوالة على من لا حق له عليه لم تجز الا برضاه ، وان كان على من له عليه حق ففيه وجهان (احدهما) وهو قول أبى سمعيد الاصطخرى واختيار المزنى أنه لا تجوز الا برضاه لآنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه في الحوالة كالمحتال (والثانى) وهو المذهب أنه تجموز ، لانه تغويض فبض فلا يعتبر فيه رضى من عليه ، كالتوكيل في قبضمه ، ويخالف المحتال فان الحق عليه فلا يعتبر رضاه كالعبد في البيع) .

الشرح الأحكام: اعتبار رضى المحتال ، هو مذهبنا ومذهب مالك رضى الله عنه وقال أصحاب أبى حنيفة : اذا لزم المحال عليه بالحق بغير التزام منه كان مكرها فاذا قبلها مع الاكراه فسدت الحسوالة آلا ترى أنه سيصبح المدين والملتزم ؟ وقد اشترط كذلك الامام جعفر بن محمد أنه لابد من تحقيق رضاء المحال عليه في مجلس عقد الحوالة وقد يكون المحال عليه غير مدين ففي جوازه بغير رضاه نظر ، أما المدين للمحيل ففي جوازه وجهان ، وسيأتي ، أما ما ابتدأ المصنف به فصله من أنه لا تصح الحوالة من غير رضا المحتال فصحيح ، لأن بعض ذوى المروءات تأبى عليهم هممهم أن يتحمل غيرهم دينهم ، وقال أحمد وأصحابه وداود وأهل الظاهر : لا يعتبر الرضا ، قال الخرقي : ومن أحيل بحقه على ملىء فواجب عليه أن يحتال ،

وفال ابن قدامة فال أحمد فى تفسير الملى، «كأن الملى، عنده أن يكسون مليئاً بماله » وقوله : وبدنه ونحو هذا فاذا أحيل على من هذه صفته لزم المحتال والمحال عليه الفبسول ولم يعتسبر رضاهما وقال : أبو حنيفة : يعتبر رضاهما لأنها معاوضة فيقتضى الرضى من المتعاقدين •

(قلت) ودليل أحمد وداود وأهل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا أحيل على ملىء فليحتل » وهذا أمر ، والأمر يقتضى الوجوب •

أما دليلنا فان الحق قد تعلق بذمة المحيل فلا يملك نقله الى غير ذمته بغير رضى من له الحق ، كما لو تعلق بعين فليس له أن ينقله الى عين أخرى بغيير رضى من له الحق ، وأما الحديث فمحمول على الاستحباب وأما المحيل فان البغداديين من أصحابنا قالوا يعتبر رضاه لأن الحق عليه فلا يتعين عليه جهة قضائه ، كما لو كان له دراهم فى كيسه فليس لصاحب الحق أن يطالب باجباره على أن يقضيه حقه من كيس معين ،

وأما الخراسانيون فقالوا: هل يعتبر رضى المحيل ؟ فيه وجهان وصورتها أن يقول المحتال عليه لرجل أحلتك على نفسى بالحق الذى لك على فلان ، فاذا قال: قبلت فهل يصبح ؟ على الوجهين بناء على الوجهين فيما لو قال:ضمنت عنه بشرط أن تبرئه و وعندى أن هذين الوجهين انما يتصوران في المحال عليه اذا لم يكن على المحيل عليه حق للمحيل وقلنا: تصبح الحوالة على من لا حق له عليه برضاه فل فاما اذا كان عليه حق للمحيل فهل يعتبر في صحة الحوالة ؟ فيه وجهان و

(أحدهما) وهو قول ابن القاص وأبى سعيد الاصطخرى أن الحوالة لا تصبح الا برضاه وهو قول الزهرى ، لأنه أحد من تتم به الحوالة فاعتبر رضاه كالمحيل والمحتال ٠

(والثانى) وهو المذهب أن الحوالة تصبح من غير رضاه لأن المحيل أقام المحتال مقامه فى القبض فلم يعتبر رضى من عليه الحق ، كما لو وكل من له الحق وكيلا فى القبض فانه لا يعتبر رضى من عليه الحق .

وقال أبو حنيفة وأصحابه: ان الحوالة تصرف على المحال عليه بنقسل المحق الى ذمته فلا يتم الا بقبوله ورضاه ، بخلاف التوكيل بقبض الدين لأنه ليس تصرفا عليه بنقل الواجب اليه ابتداء ، بل هو تصرف باداء الواجب فلا بشترط قبوله ورضاه ، ولأن الناس فى اقتضاء الديون والمطالبة بها على التفاوت بعضهم أسهل مطالبة واقتضاء ، وبعضهم أصعب ، فلا بد من فبوله ليكون لزوم ضرر الصعوبة مضافا الى التزامه ، هكذا أفاده الكاسانى فى البدائم ومنه نقلته والله الموفق والمعين ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) اذا احال بالدين انتقل الحق الى المحال عليه وبرئت ذمة المحيل، لأن الموالة اما ان تكون تحويل حق او بيع حق ، وايهما كان وجب ان تبرا به ذمة المحيل .

(فصل) ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لانه لم يبن على المفابنة فلا يثبت فيه خيار الشرط ، وفي خيار المجلس وجهان (احدهما) يثبت لانه بيع فيثبت فيه خيار المجلس كالصلح (والثاني) لا يثبت ، لانه يجرى مجرى الابراء ولهذا لا يجوز بلفظ البيع ، فلم يثبت فيه خيار المجلس) .

الشرح الأحكام • قال الشيخ أبو حامد الاسفراينى: اختلف أصحابنا فى الحوالة هل هى بيع أو رفق ٤ على وجهين ، فمنهم من قال: انها رفق لقوله صلى الله عليه وسلم « فاذا أحيل أحدكم على ملىء فليحتسل » فندب الى الحوالة • والبيع مباح لا مندوب اليه ، وانما المندوب اليه الرفق لقوله صلى الله عليه وسلم فى القرض: «قرض درهم خير من صدقة » ولأن الحوالة لو كانت بيعاً لدخل فيها الفضل ، ولما صحت بالدين ، ومنهم من قال: ان الحوالة بيع ، لأن البيع ضربان: ضرب بلفظ البيع فيدخله الربح والفضل والمغابنة ، وضرب منه بغير لفظ البيع القصد منه الرفق فلا يدخله الفضل والمغابنة ولا يقتضى التمليك كالبيع ، لأن المحيل يملك المحتال ماله فى ذمة المحال عليه الا أنهما اختلفا فى الاسم ليعرف به المطلوب من كل واحد منهما •

فاذا قلنا : انها رفق لم يدخلها خيار المجلس كالقرض • واذا قلنا : انها يبع دخلها خيار المجلس في الصرف وآما خيار الثلاث فلا يدخلها بالاجماع •

وعندى أن الوجهين فى الحوالة على من لا حوالة عليه برضى المحار ماحودان من هذا (فاذا قلنا) ان الحوالة رفق صحت (وان قلنا) انها بيع لم تصح وقد ذهب أبو حنيفة وأصحابه الى القول بأن الحوالة فيها معنى المعاوضة وعلى هذا لا تصح بغير رضى المحيل لأن الحوالة ابراء فيها معنى التمليك فلا تصح بغير رضاه أو بالاكراه كسائر التمليكات والله أعلم و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان احاله على ملىء فافلس او جحد الحق وحلف عليه لم يرجع الى المحيل ، لأنه انتقل حقه الى مال يملك بيعه فسقط حقه من الرجوع ، كما لو اخذ بالدين سلعة بم تلفت بعد القبض ، وان احاله على رجل بشرط انه ملىء فبان انه معسر فقد ذكر المزنى آنه لا خيار له ، واتكر ابو العباس هسدا وقال : له الخيار ، لانه غره بالشرط فثبت له الخيار ، كما لو باعه عبداً بشرط أنه كانب تم بان أنه ليس بكاتب ، وهال عامة اصحابنا : لا خيار له لأن الاعسار نقص فلو ثبت به الخيار لثبت من غير شرط كالعيب في المبيع ويخالف الكتابة فان عدم الكتابة ليس بنغص ، وانما هو عدم فضيلة فاختلف الامر فيه بين ان يشرط وبين الا يشرط) ،

الشرح الأحكام ، اذا احال بالحق انتقل الحق من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ، وبرئت ذمة المحيل ، وهو قول العلماء كافة ، وقال زفر: لا ينتقل الحق من ذمة المحيل ، وانما يكون له مطالبة آيهما شاء كالضمان وقال: الحوالة لا توجب براءة المحيل والحق فى ذمته بعد الحوالة على ما كان عليه قبلها كالكفالة سواء ، قال الكاسانى: وجه قوله آن الحوالة شرعت وثيقة للدين كالكفالة وليس من الوثيقة براءة الأول فى مطالبة الثانى مع بقاء الدبن على حاله فى ذمة الأول من غير تغيير كما فى الكفالة سواء ،

ولنا أن الحوالة مشتقة من التحويل وهو النقل فكان معنى الانتقال لازما فيها • والشيء اذا انتقل الى موضع لا يبقى فى المحل الأول ضرورة ، ومعنى الوثيقة يحصل بسهولة الوصول من حيث الملاءة والانصاف واختلف مناخرو الحنفية فى كيفية النقل مع اتفاقهم على ثبوت أسله موجباً للحسوالة ، قال بعضهم : انها نقل المطالبة والدين جميعاً ، وقال بعضهم انها نقل المطالبة في فدمة المحيل .

قلت: ان الحوالة مشتقة بن تحويل الحق، والضمان مشتق من ضبم دمة الى دمة فيجب أن يعطى كل لفظ ما يقتضيه • اذا ثبت أن الحق انتقل من دمة المحيل الى ذمة المحال عليه ، فان الحق لا يعود الى ذمة المحيل بافلاس المحال عليه ، ولا بموته ولا بمحوده ويمينه ، وبه قال مالك والليث وأحمد رضى الله عنهم ، وروى ذلك عن على كرم الله وجهه •

وقال أبو حنيفة : يرجع اليه فى حالين اذا مات المحال عليه مفلساً ، واذا جحد الحق وحلف وقال آبو يوسف ومحمد : يرجع اليه فى هذين الحالين ، وفى حالة ثالثة اذا أفلس المحال عليه وحجر عليه وقال الحكم : يرجع عليه فى حالة واحدة اذا مات المحال عليه مفلساً وأيس من الوصول الى حقه لقوله صلى الله عليه وسلم « مطل الغنى ظلم ، واذا أتبع على ملىء فليتبع » •

وقد حمل الامام ابن حزم حملة قاسية على هذا الرأى بقوله: قال أبو محمد : هذا قول فاسد (وهو يعني قول أبي حنيفة مع قــول أبي يوسف ومحمد) لمخالفته أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة اذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المُحيل ، واذ قد أقسروا بسقوطه فمن الباطل رجوعه ، ومن الباطل رجوع حق سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا اجماع يوجب رجوعه ، فإن قالوا : قد روى عن عثمان أنه قال ف الحوالات إليس عن مسلم تو) (١) ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن على بن أبي طالب أنه قال في الذي أحيل لا يرجم على صاحبه الا أن يفلس أو يموت وهو قول شريح والحسن والنخمي والشعبي كلهم يقول : ان لم ينصفه رجع على المحيل ، وعن الحكم : لا يرجع على المحيل الا أن يموت المحال عليه قبل أن ينتصف فانه يرجع الى المحيل ، قلنا : لا حجة فى أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم. فكيف وقد رويناه منا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن على بن عبيد الله عن سعيد ابن المسيب « أنه كان لأبيه المسيب دين على انسان ألف درهم ولرجل آخر على على بن أبي طالب الف درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على وأحلني أنت على فلان ففعل فانتصف المسيب من على وتلف مال الذي

⁽١) التو الهلالم .

أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبى طالب فقال له على : أبسه الله » فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذى ذكرنا عن على وهذه موافقة لقولنا و واذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعنس باتفاقكم معنا فى ذلك ولسنا نرى احالة من لا حق للمحال عنده لأنه أكل مال بالباطل ، وانما يجوز عندنا مثل فعل على والمسيب رضى الله عهما على اللهمان ، فاذا ضمن كل واحد من الغريمين ما على الآخر من شرط جاز ذلك ولزم وتحول الحق الذى على كل واحد منهما على الأخر وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة ، واحتجوا فى ذلك بأن قالوا : نو وجب اجباره لوجب أيضاً اذا أحاله المحال عليه على آخر أن يجبر على اتباعه ثم اذا أحاله ذلك على آخر يجبر أيضاً على اتباعه وهكذا أبداً ، تاا، ومحمد : هذه معارضة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى هذا ما فيه، فكيف والذى اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، فكيف والذى اعترضوا به فاسد لأنه مطل من غنى ، أو حوالة على غير ملى ، هو ومطل الغنى ظلم » والحوالة على غير ملى ، لم يؤمر بأن يقبلها ا هه ،

وقال أصحاب أحمد رضى الله عنه : لأنه شرط ما فيه المصلحة للعقد في عقد معاوضة • فيثبت الفسخ بفواته ويرجع على المحيل ، كما لو شرط صفة في المبيع وقد يثبت بالشرط مالا يثبت باطلاق العقد ، بدليل اشتراط صفة في المبيع ، وقال الشافعي رضى الله عنه : فلما ندب المحتال الى اتباع المحال عليه بشرط أن يكون المحال عليه مليئا علم أن الحق يتحول عن المحيل الى ذمة المحال عليه تحولا يمنع المحتال من الرجوع الى المحيل ، اذ لو كان له الرجوع اليه لم يكن لعقد هذا الشرط ضرورة ، وقال الربيع بن سليمان : أخبرنا الشافعي في الاملاء قال : والقول عندنا _ والله أعلم _ ما قال مالك أخبرنا الشافعي في الاملاء قال الرجل على الرجل بحق له ، ثم أفلس المحسال عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبدا ، فان قال قائل : ما الحجة فيه أ عليه أو مات لم يرجع المحال على المحيل أبدا ، فان قال قائل : ما الحجة فيه أ عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مطل الغني ظلم ، وإذا أتبسع على المع على ملى وأيت على المحال على تقوية أحدكم على ملى فليتبع » فان قال قائل : وما في هذا مما يدل على تقوية قولك ؟ قيل : أرايت لو كان المحال يرجع على المحيسل كما قال محمد بن قولك؟ قيل : أرايت لو كان المحال يرجع على المحيسل كما قال محمد بن الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على الحسن اذا أفلس المحال عليه في الحياة أو مات مفلساً ، هل يصير المحال على

من أحيل ؟ أرأيت لو أحيل على مفلس وكان حقه نائباً عن المحيل هل كان يزداد بذلك الاخيرا ان أيسر المفلس ، والا فحقه حيث كان ؟ ولا يجوز الا أن يكون في هذا • ثم قال : أما قولنا : اذا برئت من حقك وضمنه غيرى فالبراءة لا ترجع الى أن تكون مضمونة ، واما آلا تكون الحوالة جائزة ، فكيف يجوز أن أكون بريئاً من دينك اذا أحلتك لو حلفت وحلفت ما لك على حق بررنا ، فان أفلس عدت على بشىء بعد أن برئت منه بأمر قد رضيت به جائزاً بين المسلمين •

واحتج محمد بن الحسن بأن عثمان قال فى الحوالة والكفالة : يرجمع صاحبه لا توى على مسلم ، وهو فى أصل قوله يبطل من وجهين ، ولو كان لابتاً عن عثمان لم يكن فيه حجة انما شك فيه عثمان ، ولو ثبت ذلك عسن عثمان احتمل حديث عثمان خلافه .

واذا أحال الرجل على الرجل بالحق فأفلس المحال عليه أو مات ولا شيء . له لم يكن للمحتال أن يرجع على المحيل ، من قبل أن الحوالة تحول حق من موضعه الى غيره ، وما تحول لم يعد ، والحوالة مخالفة للحمالة ، ما تحسول عنه لم يعد الا بتجديد عودته عليه ، ونأخذ المحتال عليه دون المحيل بكل حال ، ا هـ .

قال اصحابنا: ولأن عموم الخبر يدل على أنه يتبسع أبداً ، وان مات مفلساً أو جحد فحلف ، فروى أن جد سعيد بن المسيب كان له على على " بن أبى طالب رضى الله عنه حق فسأله أن يعيل به على رجل فأحاله به عليسه فمات المحال عليه فعاد جد سعيد يسأل عليا رضى الله عنه حقه فقال له على : « اخترت علينا غيرنا أبعدك الله » وقد سبق نقلها فى كلام ابن حزم فثبت أنه اجماع لأنه لم ينكر على على رضى الله عنه أحد من الصحابة رضى الله عنهم ، ولأنه لا يخلو اما أن يكون بالحوالة سقط حقه من ذمسة المعيسل ، أو لم يسقط ، فإن لم يسقط حقه عنه كان له الرجوع عليه ، سواء مات المحال عليه أو لم يمت ، وسواء أفلس أو لم يغلس وان كان قد سقط حقه عنه فكيف يرجع بالاعسار والجحود ؟ لأن الحوالة كالقبض للحق فلم يرجع على المحيل، كما لو قبض عن حقه عوضاً فتله، في يده ،

فسرع اذا كان عليه دين لرجل فأحاله على من له عليه دين ؛ نم ان المحيل قضى المحتال صبح القضاء ، ولا يرجع المحيل على المحال عليه بشى ما اذا قضى بغير اذنه • وقال أبو حنيفة رضى الله عنه واصحابه : يكون له الرجوع عليه •

دليلنا أن الحوالة قد صحت ، وانما يتبرع بالقضاء ، فلم يرجع عليــــه بشىء ، ولأنه لا يملك ابطال الحوالة فكان بدفعه متبرعا ، كما لو قضى عنه أجنبى .

فسرع فان أحاله على رجل ولم يشترط أنه ملى أو معسر فبان أنه معسر لم يرجع المحتال على المحيل سواء علم باعساره أو لم يعلم ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : اذا لم يعلم باعساره كان له الرجوع على المحيل.

دليلنا أن الاعسار لو حدث بعد الحوالة وقبل القبض لم يثبت للمحتال الخيار فكذلك اذا ثبت أنه معسر حال العقد ، وأما اذا أحاله على رجل بشرط أنه ملىء قال الشيخ أبو حامد : فان قال أحلتك على فلان الموسر أو على فلان وهو موسر فقبل الحوالة ، ثم بان أنه معسر فقد روى المزنى عن الشافعى أنه لا يرجع على المحيل أبدا ، سواء كان المحال عليه غنيا أو فقيرا أفلس أو مات معدما ، غره أو لم يغره ،

واختلف أصحابنا فيه ، فقال أبو العباس بن سريج : له أن يرجع على المحيل كما لو باعه سلعة بشرط أنها سليمة من العيب فبانت بخلافها ، قال : وما نقله المزنى فلا أعرفه للشافعى رحمه الله فى شىء من كتب ، وقال اكثر أصحابنا : ليس له أن يرجع عليه كما نقله المزنى ، لأن الاعسار لو كان غنيا فى الحوالة لثبت له به الخيار من غير شرط كالعيب فى المبيع لأن التفريط فى البيع من جهة البائع حيث لم يبين العيب فى سلعته ، فاذا لم يبين ثبت للمشترى الخيار ، والتفريط ههنا من جهة المحتال حيث لم يختبر حال المحال عليه ، ولأن السلعة حق للمشترى فاذا وجدها ناقصة كان له الرجوع الى الثمن ، وليس كذلك ذمة المحال عليه لأنها ليسنت بنفس حق المحتال وانما هي محل لحقه فوجود الاعسار بذمة المحال عليه ليس بنقصان فى حقه ، وانما يتاخر

حقه ، ألا ترى أنه قد يتوصل الى حقه من هذه الذمة الخربة • بأن يوسر أو يستدين فيقضيه حقه بخلاف المبيع اذا وجده معيبا • والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان اشترى رجل من رجل شيئا بالف ، واحال الشترى البائع على رجل بالالف ، ثم وجد بالمبيع عيبا فرده فقد اختلف اصحابنا فيه ، فقال ابو على الطبرى : لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجم المسترى على البائع بالثمن لانه تصرف في احسد عوضى البيع فلا يبطسل بالرد بالميب كما لو اشترى عبدا بثوب وقبضه وباعه ، ثم وجد البائع بالثوب عيبا فرده .

وقال ابو اسحاق: تبطل الحوالة ، وهو الذى ذكره المزنى فى المختصر ، فلا يجوز للبائع مطالبة المحال عليه ، لأن الحوالة وقعت بالثمن ، فاذا فسيخ البيع خرج المحال به عن أن يكون ثمنا فاذا خرج عن أن يكون ثمنا ولم يتعلق به حق غيرهما وجب أن تبطل الحوالة ويخالف هذا أذا اشترى عبدا وقبضسه وباعه لأن العبد تعلق به حق غير التبايعين وهو المسترى الثانى ، فلم يمكسن ابطاله ، والحوالة لم يتعلق بها حق غيرهما ، فوجب ابطالها ، وأن أحال الزوج زوجته بالمهر على رجل ، ثم أربدت المراة قبل الدخول ففى الحوالة وجهان بناء على المسئلة فبلها ، وأن أحال البائع رجلا على المسترى بالإلف ، ثم رد المسترى المبيع بالعبب لم تبطل الحوالة وجها واحدا ، لانه تعلق بالحوالة حق غير المتعاقدين ، وهو الاجنبى المحتال ، فلم يجز ابطالها) .

الشرح الأحسكام: اذا اشترى رجل من رجل سيارة بألف ثم الحال المشترى البائع بالألف على رجل عليه للمشترى آلف ، ثم وجد المشترى بالسيارة عيبا فردها ، فان ردها بعد قبض البائع مال الحوالة الفسخ البيسع ولم تبطل الحوالة بلا خلاف على المذهب ، بل تثبت فى ذمة المحال عليه ويرجع المشترى على البائع بالثمن ، وان رده قبل قبض البائع مال الحوالة فقد ذكر المزنى فى المختصر أن الحوالة باطلة ، وقال فى الجامع الكبير: الحوالة ثابتة ، واختلف أصحابنا فيها على اربع طرق ، فقال أبو العباس بن سريج وأبو على ابن أبى هريرة: تبطل الحوالة كما ذكر فى المختصر ، لأن الحسوالة وقعت بالثمن فاذا رد المبيع بالعيب انفسخ البيع فسقط الثمن فبطلت الحوالة ، وقال أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة ، وقال أبو على فى الافصاح لا تبطل الحوالة كما ذكر فى الجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة الحوالة الحوالة الحوالة كما ذكر فى الجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة الحوالة كما ذكر فى الجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة كما ذكر فى الجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المجامع الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المجام الكبير ، لأن الحوالة كما ذكر فى المجام الكبير ، الأن الحوالة كما في المؤبير ، إلى المحالة كما ذكر فى المجام الكبير ، الأن الحوالة كما ذكر فى المحالة كما في المؤبير ، إلى المحالة كما في المؤبير المحالة كما في المؤبير المحالة كما في المحالة

كالقبض فلم تبطل برد المبيع ، كما لو قبض المحتال مال الحوالة ثم وجسد المشترى بالمبيع عيباً فرده ولأن المبتاع دفع الى البائع بدل ماله فى ذمته وعاوضه بما فى ذمة المحال عليه ، فاذا انفسخ العقد الأول لم ينفسخ الثانى ، كما لو أعطام بالثمن ثوباً وسلمه اليه ثم وجد بالمبيع عيباً فرده فان العقد لا ينفسخ فى الثوب ،

ومنهم من قال: هي على حالين و فحيث قال: الحوالة باطلة أراد اذا رد المبيع قبل أن يقبض البائع مال الحوالة وحيث قال: الحوالة لا تبطل أراد اذا رد المبيع بعد قبض البائع مال الحوالة ومنهم من قال: هي على حالين أخريين و فحيث قال تبطل الحوالة أراد اذا ادعى المسسترى وجود العيب فصدقه البائع ولأن الحوالة تمت بهما جميعاً فانحلت بهما وحيث قال: لاتبطل أراد دعوى المشترى أن الغيب كان موجوداً حال المقد وقال البائم: بل حدث في يدك وكان مما يمكن حدوثه فلم يحلف البائع وحلف المشترى وفان الحوالة لا تنفسخ وكان الحوالة تمت بهما فلم ينفسخ باحدهما وهذا اذا كان الرد بغير مدة الخيار و

فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسخ بأحدهما ، هذا اذا كان الرد بغير مدة الخيار ، فأما اذا كان الرد فى مدة الخيار فان البيع ينفسيخ والحوالة تبطل وجها واحدا ، سواء كان قبل القبض أو بعده ، لأن البيع لا يلزم قبل انقضاء الخيار ، واذا لم يلزم لم تلزم الحوالة لأنها متعلقة بالثمن، هكذا ذكر الشيخ أبو حامد ، وهذا بدل من قوله : ان الحوالة بالثمن فى مدة الخيار تصبح ، وقد مضى فيها وجهان ،

فرع وان أحال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبل الدخول، أو وجد أحدهما بالآخر عيباً ففسخ النكاح، فاذا كان ذلك بعد أن قبضت المرأة مال الحوالة لم تبطل الحوالة، وأن كان ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور في البيوع.

فسسرع وان أحال البائع رجلا بالثمن على المشترى ثم وجد المشترى بالمبيع عيباً فرده لم تنفسخ الحوالة وجها واحداً ، لأنه تعلق بالحوالة

حق غير المتعاقدين وهو الأجنبى فلم يبطل حقه بغير رضاه ، ومكذا لو أحالت الزوجة بمهرها على الزوج رجلا ثم ارتدت قبل الدخول لم تبطل الحوالة ، لأنه تعلق بالحوالة حق أجنبى وهو المحتال فلا يبطل من غير رضاه ، والله تعالى أعلم .

قال المصنف رجه الله تعالى

(فصل) وان احال البائع على المسترى رجلا بالف ثم اتفقا على ان العبد كان حرآ فان كنبهما المحتال لم تبطل الحوالة ، كما لو اشترى عبدآ وباعسه ثم اتفق البائع والمسترى انه كان حرا فان اقاما على ذلك بيئة لم تسمع لانهما كنبا البيئة بدخولهما في البيع ، وان صدقهما المحتال بطلت الحوالة لانه ثبتت الحربة وسقط الثمن فبطلت الحوالة) .

الشرح الأحكام: لو اشترى رجل عبداً بألف ثم أحال البائم رجلا له ألف على المسترى ثم صادف البائع والمشترى أن العبد كان حسرا وقت البيع فان صدقهما المحتال على حرية العبد وقت البيع وأن الحسوالة وقعت بالثمن حكم ببطلان الحوالة وكان للمحتال أن يطالب البائع بما له عليه لأن الحوالة وقعت بالثمن وقد صدقهما أنه لا ثمن للبائع على المشترى و وان كذبهما المحتال ولم يكن هناك يينة فالقول قول المختال مع يمينه لأن الحوالة تمت بالمحيل والمحتال فلا يتحلل الا بهما و كما أن البيع لما تم بالبائع والمشترى لا ينفسنخ البيع الا بهما ولأنه قد تعلق بالثمن حق غير المتعاقدين فلا يبطل حقه بقول المتبايعين كما لو اشترى عبدا فقبضه وباعه من آخس ثم اتفق المتبايعان الأولان أن العبد كان حرا فانهما لا يحيلان على المبتاع الثانى والمتبايعان الأولان أن العبد كان حرا فانهما لا يحيلان على المبتاع الثانى والمنابعات المعتال قبض المال من المسسترى وهل يرجع المسترى على البائع بذلك ؟ فيه وجهان و

قال صاحب الفروع: يرجع عليه • لأن المشترى قضى عن البائع دينه باذنه فرجع عليه • وقال الطبرى فى العدة: لا يرجع عليه لأن المسسترى يقر أن المحتال ظلمه بأخذ ذلك منه فلا يرجع به على غير من ظلمه وأن أقام البائع والمشترى بينة فهل تسمع ؟ فيه وجهان •

قال الشبيخ أبو استحاق: لا تسمع ، لأنهما كذبا البينة بدخولهما في

البيع ، وقال الديخ أبو حامد وصاحب الفروع: ان شهدت البينة أن العبد حر الأصل ، وأن الحوالة وقعت بالثمن أو شهدت بأنه حر الأصل وأقر المحتال بأن الحوالة وقعت بالثمن بطلت الحوالة ، لأنه اذا ثبت أنه حر نبينا أنه لم يتعلق بذمة المشيرى عيء فحكم ببطلان الحواله ، وان أيمام العبد بينة بحريته ، قال ابن الصباغ: تثبت حريته وبطلت الحوالة ، ولم يذكر له وجها والذي يقنضي المذهب أن الحوالة لا تبطل بذلك فكذلك اذا أفام العبد بينة ولأن المتبايعين اذا كانا مقرين بحريته فلا حاجة به الى اقامة البينة فلا تبطل الحوالة باقامته البينة ،

وان صدقهما المحتال أنه كان حرا وادعى أن الحوالة وقعت بغير الثمن وقالا: بل وقعت بالثمن أو أقاما البينة أن العبد كان حرا ، ولم يذكر البينة أن الحوالة وقعت بالثمن ، فالقول قول المحتال مع يمينه ، لأنهما يدعيان ما يفسدها ، والأصل صحتها ، قال الشيخ أبو حامد : ويحلف على العلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) اذا أحال رجل رجلا له عليه دين على رجسل له عليسه دبن نم اختلفا فقال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتنى نظرت ، فان اختلفا في اللفظ فقال المحيل وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال: بل احلتنى ؛ بلفظ الحوالة ، فالقول قول الحيل ، لانهما اختلفا في لفظه ، فكان القول فيسه قوله ، وان اتفقا على لفظ الحوالة ثم اختلفا فقسال المحيل: وكلتك ، وقال المحتال: بل احلتنى ففيه وجهان .

قال أبو العباس: القول قول المحتال ، لأن اللفظ يشهد له ، ومن أصحابنا من قال: القول قول المحيل ، وهو قول المزنى ، لانه بدعى بقاء الحق في الذمة والمحتال يدعى انتقال الحق من الذعة ، والأصل بقاء الدي في الذمة . فان قلنا بقول أبى العباس ، وحلف المحتال ببتت الحوالة وبرىء المحيل وببتت له مطالبة المحال عليه ، وأن قلنا بقول المزنى فحلف المحيل ثبتت الوكالة فأن لم يقبض المال انعزل عن الوكالة باتكاره فأن كان قد فبض المال اخذه المحيل وهل يقبض المال انعزل عن الوكالة باتكاره فأن كان قد فبض المال اخذه المحيل وهل يرجع هو على المحيل بدينه ؟ فيه وجهان: (احدهما) لا برجع ، لانه اقسر ببراءة ذمته من دينه ، (والثاني) له أن يرجع لانه يقول: أن كنت محتالا فقد استرجع منى ما أخذته بحكم الحوالة ، وأن كنت وكيلا فحقى بأق في ذمته فيجب أن يعطينى ، وأن هلك في يده لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لانه يقسر فيجب أن يعطينى ، وأن هلك في يده لم يكن للمحيل الرجوع عليه ، لانه يقسر

بأن ماله تلف في يد وكيله من غير عدوان ، وليس للمحتال أن بطالب المحيسل بحقه لانه يقر بأنه استوفى حفه و للف عنده ، وأن قال المحيل: احتك ، وقال المحتال : بل وكلنني ، قفد قال أبو العباس : القول قول المحيل ؛ لأن اللفظ بتبعد له .

وفال المزنى: الفول فول المحتال ، لانه يدعى بقاء دينه فى ذمة المحيسل ، والاصل بفاؤه فى ذمته ، فان قلنا بقول ابى العباس فحلف المحيل برىء من دين المحتال ، وللمحتال مطالبة المحال عليه بالدين ، لأنسه ان كأن محتالا فله مطالبته بمال الحوالة ، وان كان وكيلا فله المطالبة بحكم الوكائه ، فاذا فبض المال صرف اليه ، لان المحيل يقول: هو له بحكم الحوائة ، والمحتال يقسول: هو لى فيما لى عليه من الدين الذى لم يوصلنى اليه ، وان فلنا بقول المزنى وحلف المحتال ، نبت انه وكيل ، فان لم يقبض المال كان له مطالبه المحيل بماله فى ذمته ، وهل يرجع المحيل على المحال عليه بشىء لا فيه وجهان ،

(احدهما) لا يرجع ، لانه مفر بان المال صاد للمحتال ، (والتاني) يرجع، لانه ان كان وكيلا فدينه تابت في ذمة المحال عليه وان كان محتالا فقد فيض المحتال المال منه ظلما ، وهو مفر بان ما في ذمة المحال عليه للمحتال فسكان له فيضه عوضا عما اخذه منه ظلما ، فان كان قد فيض المال سد فان كان باقيا سرف اليه ، لانه قبضه بحوالة فهو له ، وان قبضه بوكالة فله ان ياخذه عماله في ذمة المحيل ، وان كان تالعا نظرت ، فان تلف بتفريط لزمه ضسمانه ، ونبت للمحيل ، وان كان تالعا نظرت ، فان المف بتفريط لزمه ضسمانه ، ونبت للمحيل عليه مثل ما سبت له في ذمته فتفاصا ، وان تلف من غسب تفريط لم يلزمه الضمان ، لانه وكيل ، ويرجع على المحيل بدينه ، ويبرا المحال عليه ، لانه ان كان محتالا فقد وفاه حقه وان كان وكيلا فقد دفع اليه) .

الأحكام: قال أبو العباس بن سريج: اذا كان لرجل عند رجل ألف فقال من له الدين لرجل لا شيء له عليه: احلتك على فلان بألف ، فهذا توكيل منه في القبض ، وليس بحوالة ، لأن الحوالة انسا تكون عمن له حق ، ولا حق للمحتال همنا فشبت أن ذلك توكيل ،

وان كان لزيد على عمرو ألف درهم ولعمرو على خالد ألف ، فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد : أحلتنى بالألف التى عليك لى بالألف التى لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو : بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلفظ الوكالة ، فالقول قول عمرو لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو أعلم بلفظه ، ولأنه قد ثبت استحقاق عمرو الألف في ذمة خالد ، وزيديدعي أن ملكها قد انتقل اليه بالحوالة ، والأصل بقاء ملك عمرو عليها ، وعدم ملك زيد ،

فان قال عمرو لزيد: أحلتك على خالد بالألف التى لى عليه ، فقبل زيد ثم اختلفا فقال عمرو: وكلتك لتقبضها لى منه ، ومعنى قولى أحلتك أى سلطتك عليه وقال زيد: بل أحلتنى عليه بدينى الذى لى عليك ، فاختلف اسحابنا فقال المزنى: القول قول المحيل وهو عمرو ،

وقال الشيخ أبو حامد والطبرى: وبه قال المصنف وأبو العباس بن سريج وآكثر أصحابنا ، وهو قول أبى حنيفة • لأنهما قد اتفقا على ملك عمرو للالف التى فى ذمة خالد ، واختلفا فى انتقالها الى زيد وهو المحتال كان القول قول عمرو لأن الأصل بقاء ملكه عليها ، وان كان الظاهر مع زيد ، كما لو كان لرجل سيارة فى يد آخر فادعى من هى بيده أن مالكها وهبها منه • وقال المالك : بل أعرتكها فالقول قول المالك •

وكما لو كانت دار فى يد رجل فادعى رجل أنه ورثها من آبيه أو ابتاعها ، وأقام على ذلك بينة ، وادعى من هى بيده أنها ملكه فانه يحكم بها لصاحب البينة لأنه قد عرف له أصل ملك ، وان كان الظاهر مع صاحب اليد .

(والوجه الثانى) حكاه المصنف وابن الصباغ عن أبى العباس بن سريج أن القول قول زيد وهو المحتال ، لأن اسم الحوالة موضوع لتحويل الحق من ذمة الى ذمة ، فكان اللفظ يشهد له ، كما لو تنازعا داراً وهى في يعد أحدهما فوجهان فذهب بعض أصحابنا الى أنه لا يرجع عليه (والثانى) له أن يرجع عليه ، لأن المحتال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ، فاذا قلنا : يرجع عليه لأن المحال ان كان صادقا فالذى فى ذمة المحال عليه للمحيل ، وان كان المحتال كاذبا فقد استحق المحيل على المحتال ما أخذه منه ظلما ، وللمحتال حق على المحال عليه يمكنه أخذه عن حقه ،

فاذا قلنا: يرجع عليه ، فالذى يقتضى المذهب أنه يرجع عليه بأقل الأمرين مما أخذ منه المحتال أو الدين الذى على المحال عليه لأنه ان أعطى المحتال أكثر من حقه فلم يستحق الرجوع على المحال عليه بأكثر مما عنده ، وان أعطى المحتال أقل من حقه فهو يقر أن جميع ما على المحال عليه يقر به المحتال ، وانما يرجع من ماله بالقدر الذى آخذه منه ، وما زاد عليه يقر به المحتال .

وان قلنا: القول فول المحيل فحلف هبرىء من دين المحتال ، وكان للمحتال مطالبة المحال عليه اما بحكم الحوالة أو الوكالة فاذا أخذ منه المال أمسكه بحقه لأن المحيل يقول : هو له بحق الحوالة ، والمحتال يقول : هو للمحيل ولى عليه مثله وهو غير فادر على حقه من جهة المحيل ، فكان له أخذه .

مسمالة اذا كان لزيد على عبرو ألف درهم ، ولخالد على زيد ألف درهم فجاء خالد الى عبرو وقال : قد أحالنى زيد بالألف التى عليك له فان صدقه وجب عليه دفع المال اليه ثم ينظر فى زيد فان صدقه فلا كلام ، وان كذبه كان القول قوله مع يبينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف رجم زيد بالألف على عبرو ، ولا يرجع خالد على زيد بشىء ، لأنه ان كان قسد فبض حقه من عبرو فقد استوفى ، وان لم يقبضه فله أن يطالبه بحقه ، لأهما متصادقان على الحوالة ،

وان كذب عمرو خالداً ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ؛ لأن الأصل عدم العوالة فاذا حلف سقطت دعوى خالد ، ولم يكن لخالد الرجوع على زيد بشىء لأنه يقر أن ذمته قد برئت من حقه ، ثم ينظر فى زيد فان كذب خالداً كان له مطالبة عمرو بدينه ، وان صدق خالداً ففيه وجهان .

. قال عامة أصحابنا: يبرأ من دين زيد لأنه قد أقدر بذلك • وقال ابن الصباغ اذا قلنا: ليس من شرط الحوالة رضى المحال عليه ، فان الحوالة ثبتت بتصادق المحيل والمحتال •

فسرع اذا كان لرجل على رجل ألف درهم فطالبه بها فقال من عليه الدين أحلت بها على فلان الفائب ، فأنكر المحيل فالقول قوله مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فان أقام من عليه الدين بينة بالحوالة ، قال ابن الصباغ : سمعت البينة لاسقاط حق المحيل عليه ، ولا يثبت بها الحق للفائب، لأن الفائب لا يقضى له بالبينة فاذا قدم الفائب وادعى فانما يدعى على المحال عليه دون المحيل وهو مقر له بذلك فلا يحتاج الى اقامة البينة ، ولو ادعى رجل أنه أحاله على فلان الفائب ، وأنكر المدعى عليه فالقول قوله مع يمينه ، وان أقام المدعى بينه ثبتت فى حق الفائب ، لأن البينة يقضى بها على الفائب،

فان شهد للمحتال ابناه لم تقبل شهادتهما لأنهما يشهدان لأبيهما ، وأن شهد له ابنا المحال عليه أو ابنا المحيل قبلت شهادتهما لأنهما يشهدان على أبيهما ، والله تبارك وتعالى أعلم •

فرع في مذهب الحنفية في تعريف الحوالة

سبق فى أول الكتاب أن قلنا: ان الحوالة معناها لغة النقل من محل الى محل ، والمعنى اللغوى هنا عام يشمل نقل العين كنقل الكتاب من مكان الى مكان ، ونقل الدين من ذمة الى ذمة والحوالة فى حقيقتها عندنا عشرة أوجه أصحها: بيع دين بدين جو "ز للحاجة ، وقيل: عين بعين وقيل: عين بدين ، وقيل ليست بيعا ، بل استيفاء وقرض ، وقيل: لا يمحض واحد وانما الخلاف فى المغلب فان غلب البيع جرت الأوجه السابقة ، فهذه تسميحة ، والعاشر: ضمان بابراء ، أفاده فى الأشباه والنظائر ،

والحوالة اسم مصدر أحال يحيل احالة ، واسم الفاعل محيل واسم المُغول محال ومحتال عليه أو محتال عليه والمال محال به .

وأما المعنى الشرعى فهو نقل الدين من ذمة الى ذمة آخرى بدين مماثل له ، فتبرأ بذلك النقل الذمة الأولى وضرب الجزيرى مثلا لذلك فقال : فاذا كان لزيد مائة جنيه على عمرو يحل موعد دفعها بعد ثلاثة أشهر مثلا ، ولعمرو مثل هذه المائة على خالد يحل موعدها فى ذلك الوقت ، فأحال عمرو زيدا على خالد بالشرائط الآتية فان ذمة عمرو تبرأ من دين زيد وتشغل ذمة خالد به بدل عمرو .

ونأتى الى شرح مفهوم الحوالة عند أبى حنيفة وأصحابه فى هذا البحث قالوا:

فى تعريف الحوالة رأيان (أحدهما) آنها نقل المطالبة فقط من ذمة المديون الى ذمة الملتزم ، فاذا كان لشخص دين عند آخر فأحاله على آخر وقبل المحال عليه ذلك الدين والتزم به ، فان مطالبة الدائن بدينه تنتقل من ذمة المديون الأصلى الى ذمة المحال عليه الذى التزم بسداده عن المديون ، وأما الدين فهو باق بذمة المدين الأصلى .

(ثانيهما) أنها نقل المطالبة ونقل الدين معا بمعنى أن ذمة المدين الأصلى تبرأ بحوالة الدائن الى الشخص الملتزم بدفع الدين •

وقد يوجد من يقول بأنها نقل المطالبة فقط بأمور :

(منها) أن المدين الأصلى وهو المحيل اذا أراد أن يسدد الدين بنفسه فان صاحب الدين يجبر على قبوله ، ولو انتقل الدين الى ذمة المحال عليه لم يجبر صاحب الدين على قبوله منه ، لأن المديون الأصلى في هذه الحالة يكون متبرعاً بالسداد ولا يجبر شخص على قبول التبرع من غيره .

(ومنها) أن صاحب الدين وهو المحال ، لو برأ المحال عليه بالدين فأنه لا يصح له أن يرد ذلك بخلاف ما اذا وهبه ذلك الدين فان له أن يرد هذه الهبة ، ولو كان الدين قد انتقل الى ذمته لكان له حق الابراء والهبة ، ولكنه لما لم ينتقل الدين وكان باقيا بذمة المحيل ، لم يكن من حق المحال عليه رد الابراء منه بخلاف هبته ، فانه صاحب الحق فى عدم قبولها ، وتغلير ذلك ما اذا كفل شخص آخر فى دين فأبرأ الدائن الكفيل فانه ليس له أن يرد ذلك الابراء ، لأن الدين متعلق بالأول على الصحيح كما سيأتى .

أما اذا وهبه الدين فان له أن يرد هبته ، لأن الهبة مقصورة على الكفيل ، فهو صاحب العق في قبولها أو ردها (ومنها) أن صاحب الدين وهو المعال اذا أبرأ المحال عليه فان ذمة المدين الأصلى تبرأ ، وليس للمحال العق في مطالبته ثانيا ، أما اذا وهبه الدين فان للمحال عليه العق في أخذ الدين من المدين الأصلى الأصلى أن لم يكن للمدين الأصلى دين عليه يقع في مقابلته قصاصاً ، (ومنها أن صاحب الدين المحال) اذا وكل المدين الأصلى وهو المحيل على أن يقبض الدين من المحال عليه فانه لا يصبح ، ولو كان الدين قد انتقل من ذمته لصبح وكيله بالقبض ، لأنه يكون أجنبيا في هذه العالة ،

(ومنها) أنه يصبح فسنخ الحوالة ، فلو انتقل الدين من ذمة الى ذمة لكانت المحوالة لازمة فلا يصبح لأحدهما فسخها (ومنها) اذا اشترى سلعة ولم يدفع ثمنها وأحال البائع بالثمن على شخص آخر ، فان البائع أن يحبس السلعة عن المشترى ولا يسلمها اياه الا اذا أعطاه ثمنها ، فلو كان الدين قد انتقال

الى ذمة المحال لما صح للبائع حبس السلعة عن المشترى وقد استدل مسن بقول: انها نقل المطالبه والدين معا بان صاحب السلعة وهوالمحال اذا أبر المحال عليه من الدين فانه لا يصح ، فلو كان الدين باقياً بذمة المدين الأصلى وهسو المحيل لصح ابراؤه منه وهبته اياه .

وقد اتفقوا على هذه الأحكام فكيف التوفيق بينها وبين التعريف على القولين ؟

(والجواب) أن الحوالة تارة تعتبر تأجيلا للدين فتكون نقلا للمطالبة كما فى الأحكام التى تفيد أنها نقل المطالبة فقط ، وتارة تعتبر ابراء للمدين الأصلى ، فتكون نقلا للدين والمطالبة ، كما فى الصورة الأخيرة ، وعلى هدا فيصح أن يقال : انها نقل المطالبة فقط ، ولا ضرر من التنويع فى مثل هذه المنهومات الاصطلاحية لأنها ليست حدوداً حقيقية .

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن أركان الخوالة ستة ، وأن شروطها ستة فأما أركانها السستة فهى : محيل ، ومحال ، ومحال عليه ، ودينان : دين للمحال على المحيل ، ودين للمحيل على المحال عليه ، وصيغة ، وهى الايجاب والقبول ، كأن يقول : احلتك على فلان بالدين الذي لك على ، أو احلتك على فلان بعشرين جنيها ولم يذكر الدين ، أو يقول : نقلت حقك الى فلان أو جعلت ما استحقه على فلان لك ، أو ملكتك الدين الذي لى عليك بحقك أو نحو ذلك ، مما يؤدى معنى الحوالة فلا يشترط أن يكون بلفظ الحوالة ولا تصح الحوالة بلفظ البيع ، ولا تدخلها الاقالة ،

وأما الشروط الستة فبيانها هكذا وهى خلاصة ما تقدم فى شرح فصول الكتاب :

(الأول) رضا المحيل الذي عليه الدين فان لم يرض فلا تصبح الحوالة ، ثم ان أريد بالرضا عدم الاكراه كان عده شرطاً ظاهراً أما اذا أريد به الايجاب وهو قوله أحلتك ونحوه فيكون عده شرطاً تسامحاً ، لأن الايجاب جزء من الصيفة وقد عرفت أن الصيفة ركن لا شرط .

(الثانى) رضا المحال ، وهو صاحب الدين فاذا لم يقبل الحوالة لا يجبر عليها ، ولا تصبح بدون رضاه ٠ أما المحال عليه فلا يشترط رضاه لأن صاحب الدين له أن يستوفيه بنفسه وبغيره ، كما اذا وكل عنه من يستوفى دينه فليس للمحال عليه أن يمتنع عن أداء الحق الذي عليه للمحال ، وهذا القول هسو الاصبح ، وقيل : يشترط رضا المحال عليه أيضاً ٠

(الثالث) أن يكون الدين المحال به معلوماً قدراً أو صفة ، فلو كان الدين مجهولا عند العاقدين أو أحدهما فان الحوالة اكون باطلة .

(الرابع) أن يكون الدين المحال به لازماً في الحال أو في المآل ، فالدين اللازم هو الذي لا يسقط عن المدين في وقت من الأوقات ، كصداق المرأة بعد الدخول بها ، وثمن المبيع بعد انقضاء مدة الخيار ، أما الدين الذي يؤول الى اللزوم كصداق المرأة قبل الدخول بها وثمن المبيع قبل انقضاء مدة الخيار ، فكل ذلك تصبح به الحوالة ،

واذا شخص سلعة بالخيار وقبل أن نمضى مدة الخيار أحال ذلك المشترى بائع السلعة بثمنها على شخص آخر بطل خياره ، لأن عقد العسوالة لازم لا يقبل الاقالة ، فمتى رضى البائع والمشترى بالاحالة فقد اتفقا على لزوم البيع ، فاذا بقى الخيار بطل ما تقتضيه العسوالة من اللزوم ،وكذا لو باع شخص سلعة بالخيار ولم يقبض ثمنها ثم أحال شخصاً آخر على المشترى ليأخذ منه الثمن سه فانه يبطل خياره ،

آما المسترى فانه لا يبطل خياره الا اذا رضى بالحوالة ، فاذا لم يرض بها لم يبطل خياره على المعتمد ، وتصبح الحوالة بدين الكتابة ، اذا كانت مسن العبد ، فمن كاتب عبده بمال يدفعه أقساطاً فأحاله العبد المكاتب على شخص ثالث ، فانه يصبح ، لأن الكتابة لازمة في حق السيد ، فلا يصبح له الرجوع عنها .

أما اذا أحال السيد شخصاً على العبد فان الحوالة لا تصبح وذلك دين الكتابة غير لازم بالنسبة للعبد .

(الخامس) أن يساوى الدين الذى على المحيل بالدين الذى على المحال عليه فى البعنس والقدر والحلول والتأجيل والصحة والتكسير ، فلا تبصح الحوالة بالجنيهات على القروش والريالات لاختلاف الجنس ، ولا تصحح الحوالة بخمسة على عشرة ، أو بعشرة على خمسة لاختلاف القدر ، نعم نصح بخمسة من العشرة التي على فلان ، وكذا لا تصح بدين حل موعده على دين لم يحل موعده وبالعكس ، وكذا لا تصح بقروش مكسرة على ريالات صحيحة وعكسه ،

ولا يشترط التساوى فى التوثق ، فاذا كان لزيد دين على عمرو ، وكان عند زيد رهن على دينه ، أو كان له كفيل به ، وكان لعمرو دين على خالد بدون رهن وكفيل ثم أحال عمرو زيدا على خالد ، فان الحسوالة تصسح ، وينتقل الدين بدون رهن أو كفيل ، وينفك الرهن ويبرأ الكفيل ، لأن الحوالة بمنزلة القبض ، ألا ترى أنه لو اشترى شخص من آخر سلعة ولم يعطه ثمنها فلم يسلم البائع للمشترى لعدم قبض الثمن ، فاذا أحاله المشترى بالثمن على آخر ورضى به فانه لا يكون له حق فى منع السلعة لأن الحوالة بمنزلة القبض

وكذا اذا أحال الزوج زوجه بالصداق على آخر ورضيت بذلك ، فانه لا يكون لها حق منع نفسها عنه ، واذا شرط المحال ــ وهو صاحب الدين ــ أن يأتى له المحيل برهن أو كفيل لم تصبح الحوالة ، لأن المحيل يبرأ بمجــرد الحوالة ، فلا معنى لاشتراط ما يكفل الدين •

(السادس) أن يكون دين المحيل ودين المحال عليه من الديون التي يصح بيحها واستبدالها بغيرها ، فلا تصح الحوالة بدين السلم ، سواء كان رأس المال أو كان المسلم فيه ، فاذا قال شخص لآخسر اسلمت اليك عشرين جنيها في عشرين اردبا من القمح فانه لا يجوز للمسلم وهو صاحب رأس المال أن يحيل المسلم اليه وهو صاحب السلعة على شخص آخر ليقبض منه رأس مال السلم ، لأنه لا يمكن أن يستبدل بغيره ، فان المحال عليه اذا دفع

المبلغ للمحال فانما يدفعه عن تفسه وهو غير صاحب رأس مال السلم وهمو المسلم •

نعم يجوز أن يحيل المسلم اليه وهو ساحب السلعة شخصا له عليه دين لياخذ رأس مال السلم من المسلم في المجلس لأن المسلم في هذه الحالة يدفع رأس مال السلم عن نفسه .

ومثل دلك المسلم فيه وهو السلعة ، لأنه لا يصح بيعها واسستبدالها ، ومثال مال المسلم مال الزكاة ، فانه لا يصح لرب المال أن يحيل الفقير على عيره . ليأخذ منه مال الزكاة ، لأن الزكاة لا يصح بيعها .

اما اركان الحوالة عند مانك واصحابه فهى : محيل ، ومحال عليسه ، وسبغة ، ولا تنحصر صيغة الحوالة فى لفظ مشتق من الاحالة ، فتصح بكل ما يدل على نفل الدين كقوله : خد حقك من فلان وأنا برىء منه ، كسا مصح بفوله : أحلنك على فلان وحولت حقك عليه ، أنت محال على فلان ، ونحو دلك ، وتكفى الاشارة الدالة على الحوالة من الأخرس لا من الناطق .

وأما شروطها فسنة أذا اعتبرنا الصيفة ركنا ، وأذا اعتبرنا الصيفة شرطا مسيعة ، أما السنة فهي :

(اولا) رضا المحيل والمحال ، أما المحال عليه فلا ينسترط رضاه على المدال عليه أن بينه وبين المحال عداوه فان الحوالة لا تصبح على المشهور . فاذا طرأت المداوة بعد الاحالة فان المحال يسم من الحذ الدين من المحال عليه في هذه الحالة ، حتى لا يتفاقم الشهور ، ونزيد الخصومة الني نهى عنها الشارع .

(ثانیا) أن بكون للمحال دین على المحیل ، وأن بدون للمحیل دین على المحال علبه . عادا لم یدن للمحال دین على المحیل ، كان عقد وكالة لا حوالة، لأنه طلب مسن لیس له دین علیه أن یتقاضى له من المحال علیه ماله عنده ودلك هم معنى الوكالة ، وادا لم یكن للسحیل دبن على المحال علیه كان عقد محالة ، لأن المحال علیه احسل سداد الدین عن المحیل للمحال ، ولى هسذه الحالة لو أفلس المحال علیه لأنه ترك حقه باختیاره ، و معنسسهم یقول : اذا

أفلس المحال عليه أو مات فان للمحال أن يرجع على المحيل حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل ليأخذه منه ؟

(والجواب) أنه اذا قامت قرينــة على أنه متبــرع به لم يكن له حــق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكــون قد دفعــه بطريق القرض للمحيل ٠

(ثالثاً) أن يكون أحد الدينين حالاً ، فان كان الذي على المحيل مؤجلاً والدين الذي على المحال عليه مؤجلاً مثله ، فان الحوالة لا تصح لما يترتب عليه من بيع الدين بالدين المنوع .

أما اذا كان كل منهما معجلا أو كان الحدهما معجلا والآخر مؤجلا فانه يصبح لعدم بيع الدين بالدين ٠

(رابعاً) أن يكون الدين لازماً فلا تصبح المحوالة بدين غير لازم كما اذا أحال السيد دائنه على عبده المكاتب لأن الدين غير لازم على المكاتب • أما أذا أحال المكاتب سيده على من يقبض له دينه فانه يصبح •

(خامساً) أن يساوى الدين الذى على المحيل الدين الذى على المحال عليه فى القدر والصفة (ومعنى التساوى فى القدر) أنه لا يجوز أن يأخف من المحال عليه أكثر مما يستحقه عند المحيف و فاذا كان لشخص دين عند آخر قدره خمسة ، فأحاله المدين على شخص عنده عشرة ، فيجب أن يحيله بالخمسة فقط بحيث لا يأخذ أكثر منها ، لأنه اذا كان الدين فرضا كانت الزيادة فى الحوالة ربا ، واذا كان الدين ثمن سلعة باعها له فانه وان كان يصح أن يعطيه أكثر من ثمنها ولكنه يكون من باب بيع الدين بالدين ، الذى لم يرخص فيه ، وكذا لا يصح أن يختلف الدينان فى الصعة فلا تصل الاحالة بالجنيهات المتساوية فى القيدر المختلفة فى الجنس مثلا كالجنيف الاسترلينى والمصرى اذا فرض تساويهما فى القيمة ،

(سادساً) أن لا يكون الدينان (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب ونحوها ، فاذا أسلم زيد الى بكر عشرين جنيها ف

قمح ، وأسلم بكر الى خالد مثلها عشرين جنيها فى قمح أيضاً ، فانه لا يجموز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه القمح المسلم فيه ، أما اذا اقترض بكر من زيد عشرين اردبا من القمح ، واقترض خالد من بكر عشرين اردبا كذلك فانه يجوز لبكر أن يحيل زيداً على خالد ليأخذ منه قمحه ،

ففى الصورة الأولى كان الدينان من بيع سلم ، وفى الصورة الثانية كان الدينان من قرض ، والأول ممنوع لما يلزم عليه من بيع الطعام قبسل قبضه وهو ممنوع فى الطعام المستبدل ، والثانى جائز ، فاذا كان أحد الدينين من بيع والآخر من قرض فانه يجوز ، فاذا أسلم زيد لبكر عشرين اردبا وأقرض مكر خالدا مثلها أو أكثر أو أقل فانه يجوز لبكر أن يحيل زيدا على خالد نياخذ منه حقه من الغلة بشرط أن يكون الذي عنه بكر حالا لا مؤجلا ، ومثل ذلك ما اذا كان الدينان من قرض فانه يشترط أن يكون الدين المحال به حالا ،

وبعضهم يقول: انه لا يجوز مطلقاً اذا ترتب عليه ييع طمام المقاوضة قبل فبضه ، فلا تجوز الحوالة في صورة ما اذا كان أحدهما دين قرض والآخر دين سلم ، فليس لبكر أن يحيل زيداً بدين الطمام الذي أسلم فيه لياخه دين القرض الذي أقرضه بكر لخالد ، لأن فيه بيع طمام القرض الذي يستحقه بكر عند خالد لزيد قبل قبضه ، نعم يجوز احالة صاحب القرض على دين البيع ، فاذا أقرض زيد عشرين اردباً لبكر وأسلم بكر لخالد عشرين جنيها في عشرين اردبا فانه يصبح لبكر أن يحيل زيداً على خالد لياخذ منه حقه ، وذلك لأنه لا يجوز القرض بطمام البيع ، اذ ليس فيه بيع الطمام قبل قبضه بل فيه سداد القرض ، هذا ما ورد من شروط الحوالة عند المالكية ،

أما أركان الحوالة عند أحمد بن حنبل وأصحابه رضى الله عنهم فهى : ما تتحقق به من محيل ومحال به وعليه وصيفه النخ .

ولا يشترط في الصيغة أن تكون بلفظ الحوالة ، بل تصبح بمعناها كما اذا قال شخص لآخر : أتبعك بدينك على زيد وشروط الحوالة خمسة : (أحدها) أن يتفق الدين المحال به مع دين المحال عليه فى الجنس والصفة والحلول والأجل، فيلزم أن يحيل الدين من ذهب على مشله فاذا أخال ذهبا على فضة فانه لا يصح، لاختلاف الجنس، وكذا لا يصح أن يحيل بدين مكسور على دين صحيح لاختلاف الصفة ولا يحيل ديناً حل دفعه مؤجل وبالعكس،

(ثانيها) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوماً قدره فاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة ٠

(ثالثها) أن يكون الدين المحال به مستقرا فلا تصح أن تحيل المرأة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر ، وكذا لا يصح للسيد الذي يكاتب عبده أن يحيل دائنه على العبد ليأخذ منه دين الكتابة ، لأن دين الكتابة غير لازم اذ للعبد أن ينقضه •

(رابعها) أن يكون الدين المحال عليه يمكن ضسبطه بأن يكون مما يوزن أو يكال أو يعد أو يقدر بالذراع .

(خامسها) رضا المحيل ، أما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحسال عليه قادراً على السداد وغير مماطل لحديث النبى صلى الله عليه وسلم «لى الواجد ظلم » وكذلك المحال عليه فانه يشترط رضاه .

(فرع) في مذاهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

مذهبنا أنه يترتب على الحوالة براءة ذمة المحيل من دين المحال عليه ،وبراءة ذمة المحال عليه للحيل الى ذمة المحال فليد دين المحيل الى ذمة المحال عليه من دين المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل العوالة على عليه للمحال ، وليس للمحال الحق في الرجوع الى المحيل بعد الحوالة على عليه للمحال ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر ما عليه من الدين ، ومثل أي حال ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر ما عليه من الدين ، ومثل

ذلك ما اذا أنكر الدين قبل الحوالة ، سواء علم المحال بذلك أو لم يعلم ، وذلك لأن قبول المحال عليه الحوالة اقرار ضمنى بالدين ، فانكاره لا يضر المحال ، وكذا اذا كان المحال عليه مفلساً قبل الحوالة ، فانه لاحق للمحال فى الرجوع .

نعم آذا أنكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعد ذلك فللمحال أن يحلف المحيل بأنه لم يكن يعلم ببراءة ذمة المحال عليه بيمينه فان حلف المحيل فلا حق للمحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحال وبطلت الحوالة ، وكذا لو قامت بينة على أن المحال عليه قد أعطى المحيل دينه .

أما الحنفية فانهم يبرئون المدين باحالة الدائن براءة مؤقته ، ومعناه أن المحال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حالة أن يفلس المحال عليه أو يموت ففي هذه الحالة يصح للمحال أن يرجع على المديون الأول ــ المحيل ــ ويترتب على براءة المحيل أنه اذا مات لا يأخذ المحــال الدين من ورثته بل له الحق في المطالبة بكفيل من الورثة يحفظ له حقه مــن الضياع ، فاذا أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر بعسد الحسوالة لا يكون للمحال الحق بذلك في الرجوع على المحسل _ المدين له الأصلى _ أما اذا أنكر المحال عليه الدين الذي للمحيل عنده قبل الحوالة ولا بينة عليه ، فإن الحوالة لا تصح أصلا ، لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتاً ، فاذا كان المحال عليه مفلساً قبـــل الحوالة ولا بينـــة عليه ، فان الحوالة لا تصح أصلا لأن من شروط صحتها أن يكون الدين ثابتًا ، فاذا كان المحال عليه مفلسًا قبل الحوالة فان الحوالة تكون صحيحة ، ولكن اذا كان المحال ــ صاحب الدين ــ عالمًا بافلاسه وقبل الحوالة ، فلاحق له فى الرجوع على المحيل سواء كان المدين عالمًا بافلاس المحال عليه أولا ، فاذا نم يعلم صاحب الدين بذلك الافلاس وعلم به المديون ، كان لصاحب الدين الرجوع عليه بدينه لأنه غره ، واذا اختلفاً في العلم فقال المحال : ان المحيل بعـــلم بأفلاســـه ، وأنكر ، فانه يحلف ان كان ممن يظن فيـــه الكذب والا فلا يحلف ، وإن اتهمه المحال .

اما المالكية فقد قالوا: يتحول حق المحال على المحال عليه بمجسرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين •

اما الحنابلة فعندهم أنه متى توفرت شروط الحوالة التى أشرنا اليها آنها وأتينا عليها تفصيلا فان المحيل يبرأ من الدين بمجرد الحوالة ، سواء أفلس المحال عليه أو مات أو أنكر الدين ــ أما اذا لم تتوفر الشروط فان الحوالة لم تصح وتكون وكالة حكمها حكم الوكالة ، ومثل ذلك ما اذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص مدين له ، فان ذلك وكالة وان كان بلفظ الحوالة .

واذا أحال شخصاً لا دين له عليه على شخص غير مدين له ، فان ذلك _ وان كان بلفظ الحوالة _ كان وكالة في اقتراض منه •

قال المصنف رحمه الله تعالى كتـــاب الضـــمان (۱)

الشرح اللغة: الضمان مشتق من ضم ذمة الى ذمة • وقال فى البسيط: هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين فى ذمة من لا دين عليه • وقد غلط من قال: هو مأخوذ من الضم ، فان النون أصلية فيه ،وهذا لام فعل منه ميم وأصله ضمم والضمان لام فعل منه نون • ويسمى حمالة وكفالة • واصطلاحاً هو التزام مكلف عاقل غير محجور عليه لسفه على ما سياتى:

اما الأحكام فالأصل في جواز الضمان الكتاب والسنة والاجماع •

اما الكتاب فقوله تعالى « قالوا ففقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم » (٢) ، قال ابن عباس : الزعيم الكفيل ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « أنا زعيم ببيت في رَبض الجنة لمن ترك المراء وهو محق » ونمة ست مسائل :

(الأولى) قال علماؤنا: آية يوسف نص فى جواز الكفالة وقال القاضى أبو اسحق المرجوذى: ليس هذا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن منها وذلك جائز لغة ، لازم شرعا قال الشاعر:

فلست بآمر فيهما بسلم ولكني على نفسي زعيم

^{. (}۱) الضمان عندنا كتاب مُستقل وبعض المالكية يجعله بابا من كتاب الغصب كما صنع ابن رشد في بداية المجتهد .

⁽٢) الآية ٢٢ من سورة يوسف ،

وقال غيره :

وانی زعیم ان رجعت مملکا بسیر تری منه الغرانق أزورا

فال الامام أبو بكر بن العربى : هــذا الذى قاله القــاضى أبو اسحق صحيح ، بيد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال : أنا زعيم فمعناه انى ملتزم ، وأى فرق بين أن يقول : ألتزمه عن نفسى أو التزمت به عن غيرى ؟

(الثانية) قولة : (وأنابه زعيم) (١) انما يكون فى الحقوق التى تجوز النيابة فيها ، وأما كلّ حق لا يقوم فيه أحد عن أحد كالحدود فلا كفالة فيها ، وتركب غلى هذا مسألة وهى :

(الثالثة) اذا قال :أنا زعيم لك بوجه فلان • قال مالك : يلزمه وقال الشافعي : لا يلزمه لأنه غرر اذ لا يدرى هل يجحده أم لا ؟ والدليل على جوازه أن المقصود بالزعامة تنزيل الزعيم مقام الأصل ، والمقصود من حضور الأصل أولا المال ، فكذلك الزعيم •

(الرابعة) كما أن لفظ الآية نص فى الزعامة فمعناها نص فى الجعالة، وهى نوع من الاجارة، لكن الفرق بين الجعالة والاجارة أن الاجارة يتقدر فيها العوض والمعوض من الجهتين، والجعالة يتقدر فيها الجعل والعمل غير مقدر .

ودليله أن الله سبحانه شرع البيع والابتياع فى الأموال لاختلاف الأغراض وتدل الأحوال ، فلما دعت الحاجة الى انتقال الأملاك شرع لها سبيل البيع وبن أحكامه ولما كانت المنافع كالأموال فى حاجة الى استيفائها اذ لا يقدر كل أحد أن يتصرف لنفسه فى جميع أغراضه نصب الله الاجارة فى استيفاء المنافع بالأعواض لما فى ذلك من الأغراض .

(الخامسة) فاذا ثبت هذا فقد يمكن تقدير الغفل بالزمان كقوله : تخدمنى اليوم • وقد يقول : تخيط لى هذا الثوب فيقدر العمل بالوجهين ، وقد يتعذر تقدير العمل كقوله : من جاءنى بضالتى فله كذا ، فأحد العوضين

⁽۱) من الآية ۷۲ من سورة يوسف .

لا يصح تقديره والعوض الآخر لابد من تقبديره فان ما يستقط بالضرورة لا يتعدى سقوطه الى مالا ضرورة فيه والأصل فيه الحديث الذى ورد مسن أخذ الأجرة على الرقبة ، وهو عمل لا يتقدر ،، وفد كانت الاجارة والجعالة قبل الاسلام فأقرتهما الشريعة ، ونفت عنهما الغرر والجهالة •

(السادسة) فى حقيقة القول فى الآية: أن المنادى لم يكن مالكاً ولكن كان نائباً عن يوسف ورسولا له ، فشرط حمل البعير على يوسف لمن جاء مالصواع ، وتحمل هو به عن يوسف فصارت فيه ثلاث فوائد:

(الأولى) الجمالة • وهي عقد يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه المثمن •

(الثانية) الكفالة • وهي ههنا مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط ، وقد اختلف الناس فيها اختلافاً متبايناً تقريره فى المسائل قال المالكية: وهذا دليل على جوازه فانه فعل نبى ولا يكون الا شرعاً • وقد اختلف الأئمة فى الكفالة ، فجوزها أصحاب أبى حنيفة محالة على سبب كقوله : ما كان لك على فلان فهو على • أو اذا أهل الهلال فلك على عنه كذا بخلاف أن تكون تمعلقة على شرط محض ، كقوله : ان قسدم فلان ، وان كلمت زيداً • وقال المشافعي رضى الله عنه : لا يجوز بشيء من ذلك ، وهدده الآية ، نص على جوازها محالة على سبب الوجوب •

(الثالثة) جهالة المضمون له ، فقالت المالكية : هي جائزة وتجوز عندهم أيضاً مع جهالة الشيء المضمون أو كليهما وهذا يخالف ما ذهب اليه أصحابنا الشافعية ووافقنا فيه الحتقيون من أنهم لا تجوز عندهم الكفالة مع جهالة المكفول له ، وادعى أصحاب أبي حنيقة أذ هذا الخبر منسوخ من الآية خاصة

وقال الأصحاب من أئمة مذهب الشافعى: هذه الآية دليل على جسواز الجعل وهى شرع من قبلنا وقالوا أيضاً: ان معرفة المضمون عنه والمضمون له قيه ثلاثة أقوال :

(أحدها) أنه لابد من معرفتهما ، أما معرفة المضمون عنه فليعلم هل هو أهل للاحسان أم لا ؟ وأما معرفة المضمون له فليعلم هل يصلح للمعاملة أم لا؟

(الثاني) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصة ، لأن المعاملة معـــه خاصة .

(الثالث) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما وهو الصحيح فى حديث أبى قتادة « أنه ضمن عن الميت » ولم يسأله النبى صلى الله عليه وسلم عن المضمون له ولا عن المضمون عنه ، والآية نص فى جهالة المضمون له ، وحمل جهالة المضمون عليه أخف .

وقال القرطبى : ان قيل : كيف ضمن حمل البعير وهو مجهول ، وضمان المجهولة لا يصبح ؟ قيل له :

حمل البعير كان معيناً معلوما عندهم كالوسق فصح ضمانه ، غير أنه بذل مال للسارق ولا يحل للسارق ذلك ، فلعله كان يصح فى شرعهم ، أو كان هذا جعالة ، وبذل مال لمن يفتش ويطلب ثم قال :

قال بعض العلماء: في هذه الآية دليلان (أحدهما) جواز الجعل وقد أجيز للضرورة ثم ساق كلام الشافعي الذي سبق ايراده (الثاني) جـواز الكفالة على الرجل لأن المؤذن الضامن هو غير يوسف ، قال: قال علماؤنا: اذا قال الرجل: تحملت أو تكفلت أو ضمنت أو أنا حميل لك أو زعيم لك أو كفيل لك أو ضامن أو قبيل ، أو هو لك عندي أو على أو الي أو قبلي ، فذلك كله حمالة لازمة ، والزعامة لا تكون الا في الحقوق التي تجوز النيابة فبها مما يتعلق بالذمة في الأموال وكان ثابتاً مستقرآ فلا تصــــــ الحمالة ، بالكتابة لأنها ليست بدين ثابت مستقر ، لأن العبد ان عجز رق وانفسخت بالكتابة ، وأما كل حق لا يقوم به أحد عن أحـــد كالحدود فلا كفالة فيه ، ويسجن المدعى عليه الحد عتى ينظر في أمره ،

وشذ أبو يوسف ومحمد فأجازا الكفالة فى الحدود والقصاص وقالا :اذاقال المقذوف أو المدعى القصاص : بينتى حاضرة كفله أيام ، واحتج الطحاوى لهم بما رواه حمزة بن عمرو عن عمر وابن مسعود وجرير بن عبد الله والأشعث أنهم « حكموا بالكفالة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم » •

واها السعنة ففي حديث أبي هريرة عند أبي داود والترمذي وقال: حديث حسن وأن النبي صلى الله عليه وسلم خطب يوم مكة فقال: «ألا ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعم غارم » فلولا أن الضمان يلزمه اذا ضمن لم يجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم غارما ، وروى قبيضة بن المخارق الهلالي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « لا تعل المسألة الا لثلاثة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة فحلكت المسألة قد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى فد لزمته وروى عن سلمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل ليصلى عليه فقال: هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران قال: هل ترك برجل ليصلى عليه أقال : هل عليه دين ؟ قالوا: نعم ديناران قال: هل ترك وذمته مرهونة الا ان قام أحدكم فضمنه فقام أبو قتادة فقال : هما على يارسول وضححه ، والنسائي وابن ماجه وقالا : فقال أبو قتادة : « أنا أتكفل به » .

وقد آخرجه أحمد وأبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله وأخرجه أيضا ابن حبان والدار قطني والحاكم فيه: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه فمن تركدينا فعلى ، ومن ترك مالا فلورثته » وفي معناه عند الدار قطني والبيه قي عن أبي سعيد الحدري رضى الله عنه وفيه أن عليا قال: «أنا ضامن ، من ثم دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم ثم قال: « ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » قال الحافظ ابن حجر: في اسناده ضعف ، وعن سلمان عنسد الطبراني بنحو حديث أبي هريرة رضى الله عنه وزاد: « وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين » وفي اسناده عبد الله بن سعيد الأنصاري متروك ومتهم ، وعن أبي أمامة عند ابن حبان في ثقاته وفيه ضعف ،

والحكمة فى ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليسه دين تحريض الناس على قضساء الديون فى حياتهم والتوسل الى البراءة ، وقد توسع أمامنا النووى رضى الله عنه فى كتاب الجنائز من المجموع فارجم اليه واشدد به يديك ،

واما الاجماع فان أحداً من العلماء لم يخالف فى صحة الضمان، وان اختلفوا فى فروع منه على مابيناه فى إفوالهم فى الكتاب ويسمى هـدا ق القوانين الوضعية بالالتزام ولها كتب تسمى (نظرية الإلتزام) على ما يأتى

اذا ثبت هذا فانه يقال: ضمين وكفيل وقبيل وحميل وزعيم وصبير كلها يمعنى واحد •

ولابد فى الضمان من ضامن ومضمون عنه ومضمون له ولابد من رضى النضامن ، فاذا أكره على الضمان لم يصحح ، ولا يعتبر رضى المضمون ، لا نعلم فى ذلك خلافا ، لأنه لو قضى الدين بغير اذنه ورضاه صح ، فكذلك اذا ضمن عنه ولا يعتبر رضى المضمون له ، وقال أبو حنيفة : يعتبر الرضى لأنه اثبات مال لآدمى فلم يثبت الا برضاه أو رضى من ينوب عنه كالبيم والشراء والله تعالى أعلم بالصواب ،

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الضمان

مذهبنا أن الضمان شرعاً عقد يقتضى التزام حق ثابت فى ذمة الغير أو احضار عين مضمونة ، أو احضار بدن من يستحق حضوره .

ومعنى التعزيف أن الضمان ثلاثة أقسام :

(القسم الأول) ضمان الدين ومعناه أن الضامن يلتزم ما فى ذمة المديون من حق ، بحيث تشغل به ذمته ، كما شغلت ذمة المديون ، واذا دفع أحدهما برئت ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله : التزام حق ثابت .

(القسم الثانى) ضمان رد العين المضبونة كالعين المفصدوبة ، والعين المستعارة ، فاذا اغتصب زيد من عمرو سلعة فانه يصبح لخالد آن يضمن زيدا الماصب فى رد تلك السلعة المفصوبة ، ويكون ملزما بردها مادامت ياقية ، أما اذا هلكت فلا شيء عليه ، ومثل ذلك ما اذا استعار منه عينا .

- (القسم الثالث) التزام احضار شخص ضمنه فى ذلك ، فان كان لزيد عند عمرو دين فانه يصح لخالد أن يضمن احضار نفس المدين عند الحاجة ، وهذا الضمان يسمى كفالة ، فالكفالة نوع من الضمان وهى خاصة بضمان الأبدان .
- (وقال مالك وأصحابه) : الضمان والكفالة والحمالة بمعنى واحد ، وهو أن يشغل صاحب الحق ذمة الضامن مع ذمة المضمون سواء كان شغل الذمة متوقفاً على شيء أو لم يكن متوقفاً ، وبيان ذلك أن الضمان عندهم ينقسم الى ثلاثة أقسام :
- (القسم الأول) ضمان المال ، فاذا ضمن شخص آخر فى مال فان ذمت مسغل بذلك المال نما شغلت به ذمة الأصيل بدون أن يتوقف على أمر آخر ، (القسم الثانى) ضمان الوجه وهو التزام الاتيان بالفريم الذى عليه الدين عند الحاجة ، فهذا الضمان لم يصح فى غير المال ، ولا تشغل ذمسة الضمان بالمال الا اذا لم يحضر المديون ، أما اذا أحضره فلا يلزم بالدين ، فهذا القسم يتوقف فيه شغل الذمة بالحق على عدم احضار المضمون ،
- (القسم الثالث) ضمان الطلب ، وهو أن يلتزم الضامن طلب الغريب والتفنيش عليه ، وهذا القسم يصح فيه ضمان غير المال ، ولا تشغل ذمة الضامن بالمال اذا ثبت تفريطه فى الاتيان بالمضمون أو فى الدلالة عليه بأن علم موضعه وتركه فشغل ذمة الضامن فى هذا القسم تتوقف ويتوقف على عدم الاتيان بالمضمون فى ضمان الوجه ، ويتوقف على تفريط الضامن فى ضمان الوجه ، ويتوقف على تفريط الضامن فى ضمان الوجه الذى ذكر يشمل أقسام الضمان الثلاثة
- (وقال احمد واصحابه) : الضمان هو النزام ما وجب أو يجب على الغير مع بقائه على المضمون أو النزام احضار من عليه حق وهو أربعة أقسام :
- (القسم الأول) ضمان الديون الثابتة فاذا ضمن شخص آخر فى دين فقد شفلت ذمته بذلك الدين كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل الدين من ذمة المضمون الى الضامن ، بل هو باق مع شغل ذمة الضمامن ولصاحب الدين

الحق فى مطالبة الاثنين ، فاذا برئت ذمة المضمون الأصلى بقضاء أو حوالة فقد برئت ذمة الضامن لأنه تابع للمضمون .

أما اذا برئت ذمة الضامن من الضمان فان المضمون لم تبراً ذمته ، مثلا اذا قضى الحاكم ببراءة ذمة الضامن أو أحال الضامن صاحب الدين بدينه ، فان المديون الأصلى لا تبرأ ذمته بذلك ، ويكون لصاحب الدين حق مطالبته ،

أما اذا قبض دينه من أحدهما فعلا فان ذمتهما تبرأ من دينه ثم اذا دفع الضامن ونوى الرجوع على المضمون صح له أن يرجع على المضمون لله عنى الرجوع •

(القسم الثانى) ضمان ما يؤول الى الوجوب وان لم يسكن واجباً بالفعل وذلك كالأعيان المفصوبة والمستعارة ، فان مثل هذه الأعيان وان لم نكن واجبة فى ذمة الغاصب أو المستعير بالفعل ولكنها تؤول الى الوجوب لأنها ينجب ردها أو ضمان قيمتها عند هلاكها .

ومثل الأعيان المغصوبة والمستعارة الأعيان المقبوضة على سوم الشراء ، ومعنى الأعيان المقبوضة على سوم الشراء هو أن يسسساوم شخص فى شراء سلعة ولم يتعاقد معه نهائيا سواء قطع معه ثمنها وقبضها ولم يسلمه الثمسن أو لم يقطع معه ثمنها ، ولكن قبضها ليتطلع عليها أهله أو أصحابه ، فمشل هذه السلعة تكون مضمونة كالعارية والعين المغصوبة بحيث اذا هلكت وجب عليه رد قيمتها والا ردها بعينها ،

أما اذا أخذ العين بغير مساومة الأعيان غير المضمونة كالوديعة ومال الشركة والعين المستأجرة فانها لا يصح فيها الضمان ، وذلك لأنه لا يجب على من وضع عليها يده أن يردها ، فكذا لا يجب على ضامنه ، نعم لا يصحح ضمان التعدى عليها بمعنى أنه ان تعدى عليها من كانت بيده فانها تجب عليه فكذا ضامنه ،

(القسم الثالث) ضمان الديون التي تجب في المستقبل بأن يفسمن

ما يلزمه من دين ، مثلا : اذا كان شخص يعامل تاجرا فان له أن يأتى بضامن يضمنه فيما يلزمه من دين التجارة التي يأخذها شيئاً فشيئاً •

(القسم الرابع) أن يضمن احضار من عليه حق مالى عند الحاجة وهى الكفالة ، فالتعريف قد شمل كل هذه الأقسام .

(اما اصحاب ابى حنيفة) فان لهم فى تعريف الكفالة رآيان مع العلم بأن الحنفية لا يفرقون بين الكفالة والضمان .

(احدهما) انها ضم ذمـة الى ذمة فى المطالبـة بنفس أو دين أو عين ، فالأقسام ثلاثة : كفالة بالنفس وكفالة بالدين وكفالة بالعين .

(ثانى الرابين) أنها ضم ذمة الى ذمة فى أصل الدين ، ولكن التعريف الأول أصبح من الثانى ، وذلك لأنه عام يشمل أقسام الكفالة الثلاثة .

أما الأول فانه مقصور على الكفالة في الدين فقط ، بيان ذلك أنه اذا كان لشخص عند آخر دين فان له أن يطالبه بكفيل موثوق به عنده ليضمه الى المدين الأصلى ، وهنا اختلفت آراء علماء الحنفية فمنهم من يقول : ان ضم الكفيل الى الأصيل يجعل لصاحب الدين الحق في مطالبته بالدين من غير أن تشغل ذمته بذلك الدين ، لأن الدين مشغولة به ذمة الأصيل فقط .

وساحب هذا الرأى يستدل عليه بأننا اذا قلنا : ان ضم ذمة الكفيل الى الأصيل يترتب عليها شغل ذمة الكفيل ، لا يكون التعريف جامعاً لكل أقسام الكفالة ، فان الضمان بالنفس ليس فيه شغل لذمة الكفيل بلا خلاف ، فليس نصاحب الدين الا أن يطالبه باحضار الشسخص المدين بذاته ، ومشل ذلك الكفالة بالأعيان وهي ثلاثة أقسام :

- (الأول) الأعيان المضمونة بنفسها .
- ﴿ الثاني ﴾ الأعيان المضمونة بغيرها
 - (الثالث) الأعيان غير المضمونة .

فأما الأعيان المضمونة بنفسها فهى التى يجب على من أخذها أن يردها بعينها ان كانت موجودة ، فان هلكت كان عليه أن يأتى بمثلها ان كان لها مثل ، والا فعليه قيمتها ، وذلك كالمغصوب والمبيع بيعا فاسدا ، فاذا غصب شخص من آخر بقرة مثلا فانه يجب على الغاصب أن يرد البقرة مادامت موجودة ، فاذا ماتت وجب عليه أن يشترى مثلها لصاحبها واذا اغتصب جوهرة ليس لها مثل وفقدت فان عليه أن يرد لصاحبها قيمتها متى ثبت ضياعها ببينة أو اقرار ، وكذلك اذا اشترى سلعة بعقد فاسد كما سيأتي في مبحث شروط الكفالة ان شاء الله تعالى .

أما الأعيان المضمونة بغيرها فهى الأعيان التى يجب تسليمها مادامت موجودة ، فاذا هلكت لا يجب تسليم مثلها ولا قيمتها فانه مضمون بغيره وهو الثمن ، فاذا اشترى سلعة واعطاه ثمنها ولم يقبضها وكفلها شخص للمشترى فان الكفيل لا يلزم برد مثلها ولا قيمتها ، ومثل ذلك الرهن ، فانه مضمون بغيره وهو الدين ، فاذا كان لشخص عند آخر دين وأعطاه سلعة رهنا عن ذلك الدين ثم كفل السلعة آخر وهلكت السلعة لا يلزم الكفيل بثمنها ولا قيمتها، فالأعيان المضمونة بنفسها والمضمونة بغيرها تصح كفالتها ، ولكن ذمة الكفيل لا تشغل بها اتفاقا ، فليس لصاحبها الا أن يطالب الكفيل باحضارها في حال وجودها ، وبدفع قيمتها أو رد مثلها اذا هلكت في الأعيان المضمونة بنفسها، ولا يطالب بشيء عند هلاك الأعيان المضمونة بغيرها فمن أجل ذلك قلنا : ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في المطالبة ليشمل التعريف أقسام الكفالة الثلاثة ،

أما الأعيان غير المضمونة لا بنفسها ولا بغيرها فانها لا يعجب تسليمها ، ولا تصبح كفالتها ، وهى الأمانات ، كالوديعة ، ومال المضاربة ، والشركة ونحوها .

وقد اعترض على التعريف الثانى ، وهو : ضم ذمة الى ذمة فى الدين ، بأن هذا التعريف يستلزم تعدد الدين ومضاعفته ، فاذا كان لشمخص دين عند آخر قدره ألف ثم كفله فيه غيره ، وشغلت ذمة الكفيل به كان فى ذمة كل منهما ألف ولكن هذا الاعتراض ليس بشىء ، لأن الدين وان شغلت به ذمة الكفيل الا أنه ليس لصاحبه أن يأخذ دينه الا من أحدهما فقط ، ومتى

دفعه أحدهما فقد برئت ذمة الآخر منه فلا يلزم من شغل الذمتين به أن يأخذه من اثنين ، ونظير هذا الغصب من الغاصب ، فان كلا من زيد الغاصب الأول ، وخالد الفاصب الثانى منه ، يكون ضامنا لتلك السلعة لا يتعدد حقه بذلك ، فليس له الا أن يستوفى حقه من أحدهما ، الا أنه فى مسألة الغاصب تبرأ ذمة أحدهما اذا اختار صاحب السلعة الثانى وضمنه سلعته ، بخلاف الكفالة فى الدين فانه لا تبرأ الذمة لمجرد اختيار واحد منهما الا ليضمن له دينه ، بل لا تبرأ الا بالقبض فعلا ،

فوجهة نظر من يقول: ان الكفالة ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة فقط، هى جعل التعريف عاماً يشمل الأقسام الثلاثة .

أما من قال : انها ضم في نفس الدين مع المطالبة أيضاً فقد استدل بأدلة منها :

أن صاحب الدين اذا وهبه للكفيل فانه يصح ، ويكون للكفيل الحق فى أن يرجع به على الأصيل ، فلو لم تكن ذمة الكفيل مشغولة بالدين لما صحح أن يهبه له الدائن ، لأن الدين لا تصح هبته لمن ليس عليه الدين الا اذا أمره بفيضه كما يأتى فى الهبة ، فدل ذلك على أن ذمة الكفيل مشغولة بالدين ، وأيضا فان صاحب الدين اذا اشترى من الكفيل سلعة بدينه ، فانه يصح مع أن الشراء بالدين لا يصح الا ممن عليه الدين ، وأيضا فان الكفيل اذا مات يؤخذ الدين من تركته ولو كانت ذمته غير مشغولة بالدين ، فان المطالبسة تسقط عنه بموته ،

وهذه المسائل متفق عليها فكيف تقولون أنها ضم في المطالبة فقط ؟

والجواب عن ذلك أن من قال: ان الكفالة هم الضم فى المطالبة ، لا ينفى أنها قد تكون ضما فى أصل الدين وتعريفها بذلك نقص لأنه لا يشمل أقسامها الثلاثة التى ذكرناها ، وذلك لأن الذى يتصور فيه ضم ذمة الى ذمة فى أصل الدين هو الكفالة فى الدين فقط .

أما القسمان الآخران فانه لا يتصور فيهما ذلك اتفاقاً ولا يقال : ان مسن

عرفها بأنها ضم ذمة فى نفس الدين لاحظ تعريف قسم واحد ، فان ذلك لا يمنع كون التعريف ناقصاً ، وأن الأصح التعريف بما يشمل الأقسام الثلاثة وعلى هذا يكون الخلاف فى التعريف لا ثمرة له .

أما كون ثمرته تظهر فى اليمين لأن من حلف أن لا دين عليه يحنث على القول بأن ذمته مشغولة بالمطالبة ، فهذا مما لا معنى له •

هذا والمراد بالذمة العهد المتعلق بالانسان ، فقولهم فى ذمته كذا أى فى نفسه باعتبار عهدها المتعلق بها فقولهم : ضم ذمته الى ذمة ، معناه ضبيم شخص الى شخص فى التعهد بالحق ، وبعضهم يقول : انها وصف شرعى تتحقق به الأهلية لوجوب ماله وعليه ، والأول أوضح وكما سبق أن قلنا : ان الكفالة والضمان بمعنى واحد عند الحنفية .

اذا ثبت هذا فان الكفالة لا تصح الا اذا أمر بها المدين كما سيأتى ، واذا كانت الكفالة بالأمر فانها توجب ديناً ومطالبة للكفيل على المدين بعد أن يدفع دينه ، ومطالبة فقط لصاحب الدين على كفيل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات ، والله تعالى أعلم ،

(فرع) في اركان الضمان

أركان الضمان عندنا خمسة قال في الروضة:

الركن الأول: المضمون عنه ، ولا يشترط رضاه بالاتفاق لأن قضاء دينه بغير اذنه جائز ، فضمانه أولى • وكما يصح الضمان على الميت اتفاقاً سواء خلف وفاء أم لا • ولا يشترط معرفة المضمون عنه على الأصح •

قلت : وسواء كان المضمون عنه حرا أم عبداً أم معسراً والله أعلم ٠

الركن الثانى: المضمون له ، ويشترط معرفته على الأصبح ، وعلى هذا لا يشترط رضاه على الأصح وقول الأكثرين ــ فان شرطناه ــ لم يشترط قبوله لفظاً على الأصح ، وان لم نشرطه ، جاز أن يتقدم الرضا على الضمان ،

ما بين الايجاب والقبول فى سائر العقدود ، فان شرطناه فليكن بينه وبين الضمان ما بين الايجاب والقبول فى سائر العقود وان لم نشترطه ، جاز أن يتقدم الرضى على الضمان ، فان تأخر عنه فهو اجازه ان جوزنا وقف العقود ، قاله الامام ، وفرع على قولنا : لا يشترط رضاه ، فقال : اذا ضمن بغير رضاه نظر ، ان ضمن بغير اذن المضمون عنه للفيمون له بالخيار ، ان شاء طالب الضامن وان شاء تركه ، وان ضمن باذنه فحيث قلنا : يرجع الضامن على المضمون عنه يجبر المضمون له على قبوله ، لأن ما يؤديه فى حكم المضمون عنه وان قلنا : لا يرجع فهو كما لو قال لغيره : آد دينى ، ولم يشترط الرجوع ، وقلنا : لا يرجع ، وهل لمستحق الدين والحالة هذه آن يمتنع من القبول ؟ وجهان بناء على آن المؤدى يقع فداء أم موهوباً لمن عليه الدين له ان قلنا وجهان بناء على آن المؤدى يقع فداء أم موهوباً لمن عليه الدين ان قلنا عنه ، وله أوجه ، أصحها يشترط معرفة المضمون فقط ، والثانى : يشترط معرفته المضمون فقط ، والثالث : لا ، والرابع حكاه الامام : يشترط معرفة المضمون عنه فقط ، وهو غرب ضعيف ،

قلت : واذا شرطنا قبول المضمون له ، فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله ، قاله في الحاوى لأنه لم يتم الضمان فأشبه البيع والله أعلم .

الركن الثالث: الضامن وشرطه: صحة العبارة وأهلية التبرع وأما صحة العبارة فيخرج منه الصغير والمجنون والمبرسم الذي يعذى فلا يصح ضمانهم ولو ضمن انسان ، ثم قال: كنت صبيا يوم الضمان ، وكان محتملا، قبل قوله مع يمينه ، وكذا لو قال: كنت مجنونا ، وقد عرف له جنون سابق، آو أقام بينة ، والا فالقول قول المضمون له مع يمينه ، وفي ضمان السكران المخلاف المذكور في تصرفاته ، قلت: هذا في السكران بمعصية ، فأما السكران بمباح فكالمجنون والله أعلم ،

وأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ولا كتابة لم نعرف ضممن حتى تصحيح أو تبطل ، وان كانت له اشارة مفهومة صبح ضمانه بها كبيعه وسائر تصرفاته ، وفي وجه : لا يصبح ضمانه ، اذ لا ضرورة اليه بخسلاف

سائر التصرفات • ولو ضمن الكتابة فوجهان ، سواء أحسن الاشارة أم لا أصحهما :) الصحة ، وذلك عند القرينة المشعرة ويجرى الوجهان فى الناطق وفى سائر التصرفات •

وأما أهلية التبرع فلا يصح ضمان المحجور عليه لسفه ، وان أذن الولى ، لأنه تبرع ، وتبرعه لا يصح باذن الولى ، كذا قال الامام والغزالى: ان الضمان تبرع ، انما يظهر هذا حيث لا رجوع ، وأما حيث ثبت الرجوع فهو قرض محض ، ويدل عليه نص الشافعى رضى الله عنه أنه لو ضمن فى مرض موته بغير اذن المضمون عنه حسب من ثلثه ، وان ضمن باذنه فمن رأس المال لأن للورثة الرجوع على الأصيل ، وهو _ وان لم يكن تبرعا _ فلا يصح لسفه كالبيع وسائر التصرفات المالية ، فان أذن فيه الولى فليكن كما لو كان في البيع ،

قلت: الذى قاله الامام هو الصواب ، وقد صرح الأصحاب بأنه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه ، وقول الرافعى: انه ليس تبرعاً فاسد ، فانه لو سلم أنه كالقرض كان القرض تبرعاً ، وقول البيع اذا أذن الولى كان كالبيع ، يعنى فيجرى فيه الوجهان ، فاسد أيضاً ، فان البيع انما صح على وجه ، لأنه لا يأذن الا فيما فيه ربح أو مصلحة ، والضمان غمرر كله بلا مصلحة ،

وأما ضمان المريض ، فقال صاحب الحاوى : هو معتبر من الثلث لأنه تبرع ، فان كان عليه دين مستغرق فالضمان باطل ، وان خرج بعضه من الثلث صح فيه ، فلو ضمن في مرضه ثم أقر بدين مستغرق قدم الدين ، ولا يؤثر تأخر الاقرار به ، والله أعلم ،

فــــرع ضمان المرأة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ، ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها .

الركن الرابع: الحق المضمون ، وشرطه ثلاث صفات: كونه ثابتاً ، لازماً ، معلوماً •

الصفة الأولى : الثبوت وفيها مسائل :

(احداها) : اذا ضمن ما لم يجب ، وسيجب بقرض أو بيع وشبهما ، فطريقان • (أحدهما) القطع بالبطلان ، لأنها وثيقة ، فلا تسبق وجوب الحق كالشهادة ، وأشهرهما على قولين : الجديد البطلان ، والقديم الصحة ، لأن الحاجة قد تدعو اليه • ونقل الامام فروعاً على القديم :

(أحدها): اذا قال: ضمنت لك ثمن ما تبيع فلاناً ، فباع شيئاً بعسد شيء ، كان ضامناً للجميع ، لأن (ما) من أدوات الشرط ، فتقتضى التعميم ، بخلاف ما اذا قال: اذا بعت فلاناً ، فأنا ضامن ، لا يكون ضامناً الا تعسن ما باعه أولا ، لأن اذا ليست من أدوات الشرط .

(الثانى) : ان شرطنا معرفة المضمون له عند ثبوت الدين فهنا أولى ، والا موجهان . وكذا معرفة المضمون عنه .

(الثالث): لا يطالب الضامن ما لم يجب الدين على الأصيل، وليس له الرجوع بعد لزومه، وأما قبله، فعن ابن سريج آن له الرجوع، وقال غيره: لا، لأن وضعه عند اللزوم، وأما اذا قلنا بالجديد، فقال: آقرض فلانا كذا وعلى ضمانه، فأقرضه فالصحيح؛ أنه لا يجوز، وجوزه ابن سريج.

(المسألة الثانية): ضمان نفقة المدة الماضية للزوجة صحيح، سسواء كانت تفقة الموسرين أو المعسرين، وكذا ضمان الأدم وتفقة الخادم وسائر المؤن ولو ضمن نفقة اليوم فكمثل، لأنها تجب بطلوع الفجر، وفى ضمان نفقة الغد والشهر المستقبل قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد أم بالتمكين سان قلنا بالأول وهو القدم صح، وان قلنا بالثاني وهو الجديد الأظهر فلا، هكذا نقله عامة الأصحاب وأشار الامام الى أنه على قولين مع فولنا: ضمان ما لم يجب باطل، لأن سبب وجوب النفقة ناجز وهو النكاح، فان جوزنا ضمان نفقة المستقبل، ناه شرطان:

(احدهما) : أن يقدر مدة ، فان أطلق لم يصبح فيما بعد الغد ، وفيسه وجهان كما لو قال : أجرتك كلشهر بدرهم ، هل يصبح فى الشهر الأول ؟

(الشرط الثانى) : أن يكون المضمون نفقة المعسر ، وأن كان المضمون عنه موسراً لأنه ربما أعسر ، وفي التتمة وجه أنه يجوز ضــــان نفقة الموسر والمتوسط ، لأن الظاهر استمرار حاله .

فسرع لا بجوز ضمان نفقة القريب لمدة مستقبلة ، وفى نفقة يومه وجهان ، لأن سبيلها سبيل البر والصلة ، ولهذا تسقط بمضى الزمان وبضيافة الغير .

(المسألة الثالثة): باع شيئا فخرج مستحقا ، لزمه رد الثمن ، ولا حاجة فيه الى شرط والتزام ، قال القفال: ومن الحماقة اشتراط ذلك في القبالات وان ضمن عنه ضامن ليرجع المشترى عليه بالثمن لو خرج المبيع مستحقا ، فهذا ضمان ويسمى ضمان الدرك وسيأتي تفصيل في فصول صحة ضمان الدرك ان شاء الله تعالى ،

(الركن الخامس): الصيغة وفيه مسائل:

(الأولى): لا بد من صيغة دالة على التزام ، كقوله: ضمنت لك مالك على فلان ، أو تكفلت ببدن فلان ، أو أنا باحضار هذا المال أو هذا الشخص كفيل أو ضامن أو زعيم ، أو حميل ، أو قبيل ، وفي (البيان للعمراني) وجه أن لفظ القبيل ليس بصريح ويطرد هذا الوجه في الحميل ، وما ليس بمسهور في العقد ، وقال: خل عن فلان ، والدين الذي لك عليه عندى ، فليس بصريح في الضمان ، ولو قال: دين فلان الى قوجهان ،

قلت : أقواهما : ليس بصريح والله أعلم •

ولو قال : أؤدى ألمال ، أو أحضر الشخص ، فهذا ليس بالتزام ، والما هو وعد ، ولو تكفل فأبرأه المستحق ثم وجده ملازماً للخصم فقال : خسله وأنا على ما كنت عليه من الكفالة ، صار كفيلا .

(الثانية) : لو شرط الضامن أو الكفيل الخيار لنفسه لم يصبح الضمان ، فلو شرط للمضمون له لم يضر ، لأن الخيار في المطالبة والابراء له أبدا .

﴿ الثالثة ﴾ : لو علق الضمان بوقت أو غيره فقال : اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت ، أو ان لم يؤد مالك غدا فأنا ضامن ، لم يصح على المذهب ، كما لا يصح مؤقتا ، كقوله : أنا ضامن الى شهر ، فاذا مضى وُلم أغرم فأنا برى.٠٠ وعن ابن سريج أنه اذا جاز على القديم ضمان المجهمول وما لم يجب جاز التعليق • قال الامام : ويجيء في تعليق الابراء القولان ، لأنه اسقاط ، فاذا قلنا بالقديم فقال : اذا بعت عبدك بألف فأنا ضامن للثمن ، فباعه بألفين ، قال ابن سريج: لا يكون ضامناً لشيء ، وفي وجه يصير ضامناً لألف ولو باعــه بخمسمائة ففي كونه ضامناً لها الوجهان • ولو قال : اذا أقرضته عشرة فأنا ضامن لها ، فأقرضه خمسة عشر فهو ضامن للعشرة على الوجهين ، لأن من أقرض خمسة عشر فقد أقرض عشرة ، والبيع بخمسة عشر ليس بيعاً بعشرة ، وان أقرضه خمسة _ فعن ابن سريج تسليم كونه ضامناً لها _ قال الامام: وهو خلاف قياسه ، لأن الشرط لم يتحقق ولو علق كفالة البدن بمجيء الشهر ــ فان جوزنا تعليق المال ــ فهي أولى ، والا فوجهان ، كالخلاف في تعليق الوكالة ، والفرق أن الكفالة مبنية على المصلحة والحاجة • ولو علقهــــا بحصاد الزرع فوجهان مرتبان ، وأولى بالمنع لانضمام الجهالة وان علقها بقدوم زيد فاولى بَالْمَنْعُ ، للجهل بأصل حصول القدوم ، فان جوزنا فجوجد الشيرظ. المعلق صار كفيلا •

(الرابعة:) لو وقت كفالة البدن فقال: آنا كفيل به الى شهر، فاذا مضى برئت فوجهان، وقيل قولان أصحهما: البطلان كضمان المال، ولو نجز الكفالة وشرط التأخير فى الاحضار شهراً جاز للحاجة كمشله فى الوكالة، وتوقف فيه الامام، وجمل الغزالى فى الوسيط هذا التوقف وجهاً، فاذا صححنا فأحضره قبل المدة وسلمه، وامتنع المكفول له من قبوله نظر، هل له غرض فى الامتناع بأن كانت بينته غائبة أو دينه مؤجلا أم لا ؟ وحسكم القسمين على ما سبق فيمن سلمه فى غير المكان المعين، ولوشرط لاحضاره أجلا مجهولا كالحصاد ففى صحة الكفالة وجهان أصحهما: المنع المنع والمناه فى غير المكان المعين المنع المنع المناه فى فيماه فى المناه فى المناه

(الخامسة :) لو ضمن الدين الحال حالا ، أو أطلق لزمه حالا ، وان ضمن المؤجل بأجل أو أطلق لزمه لأجله ، وان ضمن الحال مؤجلا بأجل معلوم فوجهان، أحدهما: لا يصح الضمان للاختلاف، وأصحهما: الصحة للحاجة، وعلى هذا فالمذهب ثبوت الأجل فلا يطالب الاكما التزم، وبهذا قطع الجمهور، وشذ امام الحرمين فادعى اجماع الأصحاب على أن الأجل لا يثبت، وأن فى فساد الضمان لفساده وجهين، أصحهما: الفساد، أما لو ضمن المؤجل حالا، والتزم التبرع بالتعجيل مضمونا الى التبرع بأصل الضمان فوجهان كعكسه، أصحهما: الصحة، وعلى هذا، هل يثبت الأجل فى حقه مقصودا، أم تبعا ؟ فيه وجهان وفائدتهما فيما لو مات الأصلى والحالة هذه، ولو ضمن المؤجل الى شهرين مؤجلا الى شهر، فهو كضمان المؤجل حالا،

(السادسة) : لو تكفل ببدن رجل أو نفسه أو جسمه أو روحه صح ، وان تكفل بعضو منه فأربعة أوجه :

(أحدها): أنه باطل كالبيع والاجارة بخلاف العتق والطلاق ، لأن لهما توة وسراية ، وبهذا قال الشيخ ابو حامد ، والقاضى أبو الطيب ، واختـاره ابن الصباغ .

(والثاني): يصنح •

(والثالث) : ان كان عضواً لا يبقى البدن دونه كالرأس والقلب والكبد والدماغ صح ، وقال فى التهذيب : هذا أصح ،

(والرابع): ما عبر به عن جميع البدن كالرأس والرقبة يصبح ومالا كاليد والرجل فلا ـ قال القفال: هذا أصح ، وللوجه حكم سائر الإعضاء ، كذا قاله الجمهور ، وقال الامام: يصح قطعاً لشهرة هذا العقد بكفالة الوجه، وأما الجزء الشائع كالنصف والثلث ، فكالجزء الذي لا يبقى البدن دونه ، فيكون فيه وجهان ،

قلت : قطع صاحب الحاوى بصحة الكفاله فيما لو كفل برأسه أو وجهه او عينه أو قلبه وفؤاده وغيرهًا مما لا يحيى ذونه أو جزء شائع والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

يصح ضمان الدين عن الميت لما روى ابو فتادة فال : ﴿ اقبل بَحِنَازَةَ عَلَى عَهِد رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم فقال : هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا : عليه ديناران قال صلى الله عليه وسلم : صلوا على صاحبكم فقال ابو قتادة : هما على يا رسول الله فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » ويصبح عن الحى لائه دين لازم قصح ضمائه كالدين على الميت .

الشرح الحديث مضى تخريجه آنفا في شرح الترجمة •

أما الأحكام فانه يصح ضمان الدين عن الميت سواء خلف وفاء بدينه أو لم يخلف . وبه قال مالكُ وأبو يوسف ومحمد . وقال الثورى وأبو حنيفة: لا يصبح الضمان عن الميت ادا لم يخلف وقاء بماله أو بضمان ضامن ، دلیلنا ما روی آبو هریرة رضی الله عنه قال : « كان النبی صلی الله علیه وسلم بۇنى بالمرت وعلىيە دىن فىيقول : هل خلص لدىنيە قضاء ١ وروى : وقاء ١ فاذاً تيل له : لم يخلف وفاء فال للمسلمين : صلوا عليه . فلما فتح الله الفتسوح قال : من خلف مالا فلورثته . ومن خلف ديناً فملى قضاؤه » فضمن النبي صلى الله عليه وسلم القضاء • وكذلك حديث جابر رضي الله عنه الذي أشرنا الى تغريجه في شرح ترجمه هذا الكتاب ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى على رجل مات عليه دين فاتي بميت فسأل : هل عليه دين ؟ قالواً : نعم ديناران قال : سلوا على ساحبكم » • الحديث • وهي أحاديث إ تدل على جواز الضمان عن الميت ، ولأنه لم يكن يمتنع من الصلاة الا على من مات وعليه دين ، ولم يخلف وفاه ، ولأن صلاة رسول الله صلى الله عليـــه وسلم رحمه والدين يحجبها بدليل ما روى أنس رضى الله عنه قال : « من استطاع منكم أن يموت وليس عليه دين فليفعل ، فابي شهدت النبي مسلى الله عليه وسلم وقد اتى بجنازة فقالوا : صل عليها فقال : أليس عليه دين ٢ فقالوا : بلى فقال : ما ينفمكم صلاتي عليها وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه ، •

قال في البيان بعد آن ساق هذا الحديث: « فكانت صلاتي تنفعه » لأن

كل من صح الضمان عنه اذا كان له وفاء بما عليه صح الضمان عنه وان لم يكن له وفاء كالحي .

فسرع قال أبو على الطبرى: لو قال: تكفلت لك بما لك على فلان صح، وان قال: أنا به قبيل لم يكن صريحاً فى أحد الوجهين خلافاً لأبى حنيفة ، لأن القبيل بمعنى قابل كالسميع بمعنى سامع ، وايجاب الضمان لا يكون موقوفاً على قبوله فلم يصح ، وان قال: الى "دين فلان ، لم يكن صريحاً فى الضمان فى أحد الوجهين خلافاً لأبى حنيفة ، دليلنا أنه يحتمل قوله: الى " بمعنى اذن عنه ، ويحتمل مرجعه الى " بحق أستحقه ، ولو قال : خل عن فلان والدين الذى عليه لك عندى لم يكن صريحاً فى الضمان خلافاً لأبى حنيفة ، لأن كلمة عندى تستعمل فى غير مضمون كقولهم : الوزير عند الأمير ،

(قاعدة) ما صح الرهن به صح ضمانه ، وما لا فلا .

ويستثنى من الثانى :

ضمان العهمدة ، ورد الأعيان المضمونة ، يصبح ضمانها الا الرهن بها . (ضابط): ليس لنا ضمان دين بعقد في عين لا يتعدى الى غيرها ، الا فيما أعاره شيئًا ليرهنه .

(قاعدة) من ضمن بالاذن رجع ، وان أدى بلا اذن ، ومن لا فلا ، وان أدى باذن ، ويستثنى من ذلك صور :

احداها: أن يكون الضمان بالاذن قد ثبت بالبينة وهو منكر ، كما اذا ادعى على زيد وعلى غائب ألفاً ، وأن كلا منهما ضمن ما على الآخــر ، فأقام المدعى بينة بذلك ، وأخذ من زيد ، فلا رجوع لزيد على الفائب فى الأصح لأنه مظلوم بزعمه فلا يطالب غير ظالمه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

ر فصسل) ويصح ذلك من كل جائز التصرف في ماله ، فاما من يحجر عليه لصغر او جنون او سفه فلا يصح ضمانه ، لانه ايجاب مال بعقد فلم يصح من الصبى والمجنون والسفيه كالبيع ، ومن حجر عليه للفلس يصح ضمانه ، لانه أيجاب مال في الذمة بالعقد فصح من المفلس كالشراء بثمن في الذمة ، واما العبد فانه ان ضمن بغير اذن المولى ففيه وجهان ، فال ابو اسحاق : يصبح ضمانه ويتبع به اذا عتق لانه لا ضرر فيه على المولى ، لانه يطالب به بعسب العتق ، فصح منه كالافسرار باتلاف ماله ، وقال ابو سسعيد الاصسطخرى : لا يصح لانه عقد تضمن ايجاب مال فلم يصح منه بغير اذن المولى كالنكاح ، فان ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لان الحجر لحقه فزال باذنه ، ومن اين فان ضمن باذن مولاه صح ضمانه ، لان الحجر لحقه فزال باذنه ، ومن اين اقضه مما في يعلد للتجارة فضاه منه لان المال له ، وقد اذن له فيه ، وان لم بذكر الفضاء ففيه وجهان (احدهما) يتبع به اذا اعتق لانه اذن في الضمان دون الاداء .

(والثانى) يقضى من كسبه ان كان له كسب او مما في يده ان كان ماذونا له في التجارة ، لأن الضمان يقتفى الفرم كما يقتفى النكاح المهر ، ثم اذا اذن له في النكاح وجب فضاء المهر مما في يده فكذلك اذا اذن له في الضمان وجب قضاء الفرم مما في يده ، فان كان على الماذون له دين وهلنا : ان دين الضمان يقضيه مما في يده ، فهل يشارك فيه الفرماء ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يشارك به > لأن المال للمولى وقد اذن له في القضاء منه ، اما بصريح الاذن او من جهة الحكم فوجب المساركة به .

(والثاني) انه لا يشارك به لأن المال تعلق به الغرماء فلا يشهراد بعال الفسمان كالرهن ، واما المكاتب فانه ضمن بغير اذن المولى فهو كالعبد التن ، وان ضمن باذنه فهو تبرع ، وفي تبرعات المكاتب باذن المولى قولان نذكرهما في المكاتب ان شاء الله تعالى) .

الشرح الأحكام: يصح الضمان من كل جائز التصرف في المال ، فاما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصبح ضمان آحد منهم لأنه إيجماب مال بعقد فلم يصح كالبيع فقوله: بعقد احتراز من ايجاب لمال عليه بالجناية ومن نفقته من تجب عليه نفقته والزكاة ـ وهو التزام مكلف ـ من اضافة المصدر لفاعله ، وأما المحجور عليه للافلاس فيصح ضمانه لأنه ايجاب مال في الذمة بالعقد فصح من المفلس كالشراء بشن في ذمته كما منهي في التفليس ، وأما بالعقد فصح من المفلس كالشراء بشن في ذمته كما منهي في التفليس ، وأما

المرأة فانه يصح الضمان منها اذا كانت جائزة التصرف • وقال مالك : لا يصح الا أن يكون باذن زوجها • دليلنا أن كل من لزمه الثمن فى البيع والأجرة فى الاجارة صح ضمانه كالرجل •

فسرع ولا يصح الضمان من المبرسم على ما لم يسم فاعله والبرسم علة تصيب الأعصاب الذي لا يعقل لأنه لا حكم لكلامه ، فأما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة وكناية معقولة أو كتابة مقروءة لم يصح ضمانه ، وان كانت له اشارة مفهومة وكناية معقولة لأنه حصل مع الكناية اشارة مفهومة ، والا فالكتابة المقروءة تنفرد مكانهما أو مكان النطق مادام ذلك يؤدى الى فهم قصده من الضمان على أحد القولين ، وان انفردت اشارته المفهومة بالضمان صح ، وان انفردت الكتابة فى الضمان عن اشارة اشارته المفهومة بالضمان قال ابن الصباغ : لم يصح الضمان ، لأن الكتابة في معردها، يقهم بها أن قصده الضمان قال ابن الصباغ : لم يصح الضمان ، لأن الكتابة قد تكون عبئاً أو تجربة للقلم أو حكاية للخط ، فلم يلزمه الضمان بمجردها،

فسرع اذا ضمن العبد دينا لغير سيده فان كان غير ماذون له فى التجارة ـ نظرت فان كان بغير اذن سيده ـ فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان : (أحدهما) يصح ضمانه لأنه مكلف له قول صحيح ، وانما منع من التصرف فيما فيه ضرر على السيد ولا ضرر فى ضمانه ، فهو كما لو أقر لغيره بمال ، فعلى هذا يثبت فى ذمته الى أن يعتق (والثانى) لا يصح لأنه اثبات مال لآدمى بعقد ، فلم يصح من العبد بغير اذن سيده كالمهر ، فقولنا : لآدمى ، احتراز من النذر ، وقولنا : بعقد احتراز من الاقرار لأنه اجبار ، ومن الجناية على غير سيده وان ضمن باذن سيده صح ، لأن المنع منه لحق السيد ، وقد أذن فيه ، فان أذن فيه أن يؤديه من كسبه قضاه منه ، وان أطلق الاذن ففيه وجهان :

(أحدهما) يقضيه من كسبه كما لو أذن له سيده فى النكاح ، فان المهر والنفقة يقضيان من كسبه .

(والثناني) لا يقضيه من كسبه ، ولكن يتبع به اذا أعتق ، لأن السيد انما أذن في الضمان دون القضاء فيعلق ذلك بذمة العبد لأنهسا

محل للضمان ، ويفارق المهر والنفقة فانهما يجبان عوضاً من الاستمتاع المعجل ، وكان ما فى مقابلهما معجلا ، وحكى أبو على السنجى وجها آخر أنه ينعلق برقبته وليس بشىء وان كان العبد مأذوناً له فى التجارة فلا يخلو اما أن يضمن باذن السيد أو بغير اذنه ، فان ضمن بغير اذنه نظرت فان قال : ضمنت لك حتى أؤدى من هذا المال لم يصح الضمان • لأن السيد انما أذن له فى التجارة فيما ينمى المال لا فيما يتلفه ، وان ضمن له مطلقاً فهل يصح ضمانه ؟ على الوجهين فى غير المأذون ، فاذا قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح فانه يجوز له أن يقضى مما فى يده من مال التجارة ، ولكن شبت فى ذمته الى أن يعتق ، وان ضمن باذنه صح الضمان ،

فان كان اذن السيد بالضمان مطلقاً فمن أين يقضى العبد دين الضمان ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) من كسبه (والثانى) يثبت فى ذمته الى أن يعتق وان أذن له السيد بالضمان فى المال الذى فى يده فقال: ضمنت لك حقك الذى لك على فلان حتى أودى من المال الذى فى يدى صح الضمان ولزمه أن يؤدى من المال الذى فى يده للتجارة ، لأن المنع منه لأجل السيد ، وقد أذن فجاز و فاذا قال الحر: ضمنت لك دينك على فلان فى هذا المال لم يصح الضمان والفرق بينهما أن العبد ضمن الحق فى ذمته ، وانما علق الأداء فى مال بعينه ، والحر لم يضمن الحق فى ذمته ، وانما ضمنه فى المال بعينه ، فوزانه أن يقول الحر: صمنت لك دينك على فلان ، وأزنه من هذا المال ، فيصح الضمان ، فان كان على المأذون له (العبد) دين يستغرق ما بيده ثم أذن له السيد بالضمان والقضاء مما فى يده من مال التجارة ، أو قلنا : يلزمه القضاء منه ، على أحد الوجهين ، فهل يشارك المضمون له الغرماء ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يشاركهم لأن المال للسيد، وقد أذن بالقضاء منه اما بصريح القول أو من جهة الحكم و (والثانى) لا يشاركهم لأن حقوق أصحاب الديون متعلقة بما فى يده فصار ذلك كالمرهون بحقوقهم، نرى أن السيد لو أراد أخذ ذلك قبل قضاء الغرماء لم يكن له ذلك •

فسرع وان كان فى ذمة العبد دين فضمن عنه ضامن سبح الضمان لأن الدين فى ذمته لازم ، وانما لا يطالب به لعجزه فى حال رقه فصح الضمان عنه كالدين على المعسر • قال الصيمرى : لو ثبت على عبده دين بالمعاملة فضمنه عنه سيده صح ضمانه كالأجنبى •

في حرع وأما المكاتب فانه اذا ضمن ديناً على سيده من فان كان بغير اذنه من فهل يصح ؟ فيه وجهان كما قلنا في غير المكاتب ، وان قلنا : لا يصح فلا كلام ، وان قلنا : يصح كان ذلك فى ذمته الى أن يعتق • وان ضمن باذن سيده ، فان قلنا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً من ماله باذن سيده على ما مضى من بياننا لحكمه ، وان قلنا : لا يجوز للمكاتب أن يهب شيئاً لغيره بغير اذن سيده فالذى يقتضى المذهب أن يصح الضمان ويتبع به اذا عتق ولا يقضى من المال الذى بيده قبل أداء الكتابة والله أعلم •

فسرع فى رأى فقهاء القانون الوضعى (وهم يزعمون اقتباسه من الشريعه السمحة الاسلامية) ويسمون هذا بنظرية الالتزام وهو ينقسم إلى ايجابي وسلبي •

Obligation Positive et Obligation Négative

الالتزام باعطاء ويقصد به التزام بنقل الملكية أو أي حق عيني •

وهناك أحوال يتعين فيها الكلام فى الالتزام باعطاء حق فى العقود التى أعدت لنقل الملكية وذلك عندما يوجد ما يحول دون تحقق هذا الالتزام من تلقاء نفسه ، ويُشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفى مالكا للشيء الذي وفى به (المادة ٣٢٥ مدنى مصرى) .

ويقولون: اذا كان الأداء قيمياً فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيذ الحاصل من غير المدين وتقول المادة ٢٠٨ اذا نص الاتفاق أو استوجبت طبيعة الدين أن ينفذ المدين بنفسه جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين •

أما الالتزام السلبي فهو التزام يقتضي ألمدين أن يمتنع عن اتيان عمـــن

كان يجوز له أن يقوم به لولا وجود هذا الالتزام كما ينقسم الى التزام عينى وشخصى .

ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة سواء في علاقة المدين بالدائن ، أو في علاقة الغير بالدائن ، وتنص المادة ٣٥٩ من التقنين المدى المصرى على ما يأتى :

ا ـ تتم الانابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص أجنبى يلتزم بوفاء الدين مكان المدين وهذه المادة تقتضى اشـــتراك ثلاثة أشخاص: المنيب Déléguat والمناب لديه Déléguat والمناب لديه Délégant المنيب المنيب وهذا العقد يعتبر بنص المادة ٢٥٩ تصرفا واحدا متعدد الأطراف ، الا أنه يتبين عند التحقيق أن دور المنيب ليس ضروريا أو منشئا في العلاقة التي يمكن أن تنشأ العلاقة دون تدخل أن تنشأ بين المناب والمنيب لديه بمعنى أنه يمكن أن تنشأ العلاقة دون تدخل المنيب ويعتبر القانونيون المنيب احتياطيا والمناب مدينا أصليا ، لأنهم يعتبرون الانابة انتباء التزام جديد وفي نظرية الالتزام بحوث مكانها كتاب القرض ، وفقهنا أغنى وأعدل وأقوم من هذا الفقه الذي يعتبر النائب مدينا أصليا والمنوب عنه مدينا احتياطيا وفي نظرية الالتزام من البحث ما يتصل بكتاب القرض والله تعالى أعلم ٠

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح الضمان من غير رضى المضمون عنه لانه لما جاز قفسساء دينه من غير رضاه جاز ضمان ما عليه من غير رضاه ، واختلف اصحابنا في رضى المضمون له ، فقال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه لانه اثبات مال في اللمة بعقد لازم ، فشرط فيه رضاه كالثمن في البيع ، وقال أبو العباس : لا يعتبر ، لان أبا قتادة ضمن الدين عن الميت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم » ولم يعتبر النبى صلى الله عليه وسلم رضى المضمون له .

(فصل) وهل يفتقر الى معرفة المضمون له والمضمون عنه لا فيه ثلاثة اوجه (احدها) أنه يفتقر الى معرفة المضمون عنه ليعلم انه هل هو مهن يسمدى اليه الجميل ويفتقر الى معرفة المسمون له ليعلم هسل يصملح الماملتيم ام لا يقسدر لا يصلح لا كما يفتقر الى معرفة ما تضمنه من المال هل يقدر عليه ام لا يقسدر

عليه (والثانى) انه يغتقر الى معرفة المفهون له ، لأن معاملته معه ، ولا بفتقر الى معرفة المضدون عنه لانه لا معاملة بينه وبينه (والثالث) انه لا يفتقر الى معرفة واحد منهما لان أبا فتادة ضمن عن الميت ولم يسأله النبى صلى الله عليه وسلم عن المضمون له والمضمون عنه) .

ألشرح حديث وفاء أبى قتادة أخرجه البخارى والنسائى من حديث سلمة بن الأكوع وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة: صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » وأورده الترمذي وأبو داود •

أما الأحكام فانه يصح الضمان من غير رضى المضمون عنه ، لأن عليا رضى الله عنه وأبا قتادة ضمنا عن الميت بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم والميت لا يمكن رضاه ، ولأنه لما جاز له أن يقضى الدين بغير اذنه جاز أن يضمن عنه الدين بغير اذنه ، وأما المضمون له فهل يعتبر رضاه ؟ فيه وجهان فال أبو على الطبرى : يعتبر رضاه ، وهو قول أبى حنيفة كما سبق فى شرح نرجمة الباب الا فى مسألة واحدة ، وهو اذا قال المريض لبعض ورثته : اضمن عنى دينا لفلان الغائب ضمن عنه بغير اذن المضمون له وان لم يسم الدين اسنحسانا لأنه اثبات مال لآدمى فلم يصح الا برضاه أو من ينوب عنه كالبيع والشراء .

فقولنا: لآدمى ، احتراز كما قلنا من النذر ، وقال أبو العباس بن سريج : يصح من غير رضاه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، وبه قال أبو يوسف لأن عليا وابا قتادة ضمنا فى حضرة النبى صلى الله عليمه وسلم بغير رضى المضمون له ولأن الضمان وثيقة بالحق فلم يفتقر الى رضى من له الوثيقة كما لو أشهد من عليه الدين بنفسه فصحت الشهادة وان لم يرض المشهود له •

أما ضمان أبى قتادة فقد مضى تخريجه آنفا وأما ضمان على فقد أخرجه البيهقى من طرق ضعيفة من حديث أبى سعيد الخدرى وفيه قوله صلى الله عليه وسلم « جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة » •

وأما معرفة الضامن للمضمون له والمضمون عنه فهل يفتقـــر البي ذلك ؟ فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) أنه لا يفتقر الى معرفة واحد منها وانما يضمن بالاسم والنسب ، ووجهه ضمان أبى قتادة وعلى ولم يسأل النبى صلى الله عليه وسلم هل يعرفان عين المضمون له والمضمون عنه أم لا ، ولو كان الحكم يختلف بذلك لبينه النبى صلى الله عليه وسلم ولأن الواجب آداء الحق فلا حاجة الى معرفة ما سوى ذلك .

(والثاني) أنه لا يصبح حتى يعرف الضامن عينهما • لأن معاملته المضمون له فلا بد من معرفته بعينه ليعلم هل هو أهل لأن يسدى اليه الجميل أم لا ؟ •

(والثالث) أنه يفنقر الى معرفة عين المضمون له لأن معاملته معه،ولا يعتقر الى معرفة المضمون عنه لأنه لا معاملة بينه وبينه • قال المحاملى: فاذا قلنا بهذا افتقر الى قبوله ، فان قيل: لزم الضامان وان رد بطل ، وان رجع الضامن قبل قبول المضمون له صح رجوعه •

(فرع) في مذاهب العلماء في شروط الضمان

مذهبنا أن شروط الضمان تنقسم الى أربعة أقسام :

(القسم الأول :) يرجع الى الضامن فيشترط فيه شروط :

أحدها : أن يكون عاقلا فلا يصح ضمان المجنون بخلاف الذي غماب عقله بسبب السكر فان ضمانه يصح ·

ثانيها : أن يكون بالغا فلا يصح ضمان الصبي .

ثالثها: ألا يكون محجوراً عليه لسفه ، فلا يصح ضمان المحجور عليه بسبب الافلاس فان ضمانه يصح ، وكذا ضمان السفيه الذى لم يحجر عليه .

رابعها : أن لا يكون مريضاً مرض الموت وهو لا يصح ضمانه بشرطين :

(الأول) أن يكون عليه دين يستغرق كل ماله ، فان لم يكن عليه دين مستغرق فان ضمانه يصح •

(الثانى) أن لا يطرأ له مال جديد بعد الموت فلو ظهر أن له استحقاقاً فى مال بعد موته فانه يصح الضمان بالنسبة له ، ويؤخذ المضمون من ذلك المال • أما الذي يبرأ من مرضه فان ضمانه يصح •

(القسم الثانى:) يرجع الى المضمون له وهو صاحب الحق ، ويسترط أن يكون معروفاً للضامن بشخصه فلا تكفى معرفة اسمه لتفاوت الناس فى المطالبة شدة وليناً ، وهل تكفى معرفة شخص وكيل المضمون له ؟ نعم تكفى على المعتمد .

ولا يشترط رضاء المضمون له ، لأن الضمان لا يضره اذ هو التزام يزيد دنه تأكيداً .

وكذا لا يشترط معرفة المضمون عليه ، وهو الذي عليه الحق ، ولا رضاه ، ويجوز للانسان أن يضمن دين الميت الذي لا يعرفه ، وهذأ فى غير ضمان النفس ، فانه يشترط فيه رضاء المكفول ، لأنه لا يلزمه أن يذهب معه للتسليم الا اذا أذنه بأن يكفله ، ومن ضمن بغير اذن كان متبرعاً فلا رجوع له •

(القسم الثالث :) يرجع الى الصيغة فيشترط شرطان :

أحدهما: أن يكون لفظا يشعر بالالتزام كأن يقول: ضمنت دينك الذى لك على أو تكلفت لك ببدن فلان و نحو ذلك مما يدل على أنه قد التزم بالشىء الذى ضمن به •

أما اذا أتى بصيغة لا تشعر بالالتزام كما اذا قال : أؤدى المال الذى لك عند فلان أو أحضر الشخص الذى لك عنده كذا فمثل هذه الصيغة لا تكون ضماناً وانما تكون ضماناً •

ثانيهما : أن لا تكون معلقة أو مؤقتة ، فاذا قال : ان جاء الغد ضمنتك أو قال : أنا ضامن من مال فلان شهرا أو كافل بدنه أسبوعا فانه لا يصح ، نعم اذا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، نعم اذا كفل دين فلان الحال أن يدفعه مؤجلا بعد شهر مثلا فانه يصح ، فاذا كان لشخص دين عند آخر أجل موعد دفعه ثم كفله شخص على أن يدفع ذلك

الدين بعد شهر صحت الكفالة ويثبت الأجل للكفيل لا للأصيل ، حتى لو مات الأصيل لم يحل الدين على الكفيل .

أما اذا كان الدين مؤجلا ثم ضمنه على أن يدفعه حالا ، فان الضامن لا يلزم بدفعه حالا ، لأن الأجل تابت في حق الأصيل استقلالا ، وفي حق الكفيل تبعا ، فلا يطالب أحد منهما قبل حول الأجل ، فاذا مات الأصيل حل الدين عليهما معا .

(القسم الرابع): يرجع الى المضمون به سواء كان دينا أو عينا أو نفساً فيشترط فى الدين أن يكون لازما فى الحال أو المآل • ومثال الدين اللازم فى الحال القرض ، وثمن السلعة المبيعة ونحو ذلك •

والدين الذي يؤول للزوم ثمن السلعة في مدة الخيار ، فانه _ وان لم يلزم في الحال ولكنه يلزم مآلا _ فيصح ضمانه _ وكذا يشترط أن يكون الدين معلوما فلا يصح ضمان المجهول قدرا أو جنسا أو صفة ، فلابد من بيان ذلك ، كأن يقول : ضمنت مالك على زيد من دين قدره عشرون جنيها مصريا أو استرلينيا أو نحو ذلك ، فلو قال : ضمنت مالك على زيد من دين وسكت أو قال : ضمنت لك العشر من الذي عند زيد ولم يبين ، أو قال : ضمنت لك العشرين جنيها ولم يبين صفتها فانه لا يصح ، ويستثنى من ذلك ابل الدية ، فانه يصحضمانها مع عدم ذكر صفتها ، لأنها معروفة السن والعدد، ويرجع في صفتها الى غالب ابل البلاد فلا حاجة الى ذكر صفتها .

أما الأعيان فانها تنقسم الى قسمين مضمونة كما تقــــدم فى التعريف ، فيشترط لصحة ضمان الأعيان أن تكون مضمونة يجب ردها ألى مالكها فمعنى ضمانها ضمان ردها الى مالكها .

أما ضمان قيمتها اذا تلفت فانه لا يصح لأنها لم تتلف وقت الضمان لتثبيت قيمتها في الذمة ، فان تلفت بالنعل فانه يصح ضمان قيمتها بعد تلفها لثبوته في الذمة حينئذ .

ومثال العين المضمونة العين المغصوبة والمستعارة • ومثال العين غير المضمونة المودعة والموصى بها والمؤجرة ، فهذه الأعيان لا يصح ضمان ردها ،

لأن ردها لا يجب على واضع اليد ، وانما الذي يجب هو أن يخلى بينها وبين مالكها ، وأما كفالة النفس فيشترط لصحتها أن يكون على المكفول ببدنه حق لآدمي مالا كان أو عقوبة ،

(اما مذهب المالكية): فانهم قالوا: يشترط للكفالة شروط بعضها يتعلق بالمكفول عنه ، وبعضها يتعلق بالكفول به وبعضها يتعلق بالمكفول به وبعضها يتعلق بالصيغة ، فيشترط فى المكفول عنه الا يكون محجورا عليه بسفه فى الشيء الذي يضمن فيه ، وذلك لأن تصرف السهية ينقسم الى قسمين :

أحدهما: أن يشترى أو يبيع أو ينفق شيئاً لازماً له لابد منه فى ضروريات أموره ٠

ثانيهما: أن يتصرف كذلك فيما ليس بلازم له ، بل يمكنه الاستغناءعنه . فاذا انصرف شيء لازم له فانه يصح كفالته فى ذلك الشيء ، واذا دفعه الكفيل يرجع به على المحجور عليه ، ويؤخذ من ماله على الراجح ، آما اذا تصرف فى شيء مستغنى عنه فان الكفالة فيه لا تصح ، ولا يرجع على المحجور عليه .

وهل يلزم الكفيل أن يدفع المال الذى ضمنه لصاحب الدين أولا ؟ فى ذلك تفصيل هو أن الضامن اذا كان يعلم أنه محجور عليه ثم ضمنه بعد ذلك وكان المضمون له لا يعلم فان الضامن يدفع المال الذى ضمن به اتفاقاً ويضيع ما دفعه عليه ، فلا حق له فى الرجوع على المحجور عليه ،

أما اذا كان العكس، وهو أن الضامن لا يعلم بأن المضمون له، ـ وهو صاحب المال ـ يعلم أنه محجور عليه أو كانا لا يعلمان شيئا فان فى ذلك خلافا، فبعضهم يقول: يلزم الضامن أن يدفع ما ضمن به وبعضهم يقول: لا يلزمه شيء، فاذا ضمن بحق بغير أمر وليه صحح الضمان، ويرجع الضامن بما دفعه فى مال الصبى، ومثل ذلك ما اذا كسر الصبى زجاجا ونحوه أو أتلف شيئا فدفع أحد قيمته لصاحبه، فان له أن يرجع بمادفعه فى مال الصبى الا اذا كان الصبى صغيرا جداً مثل ابن ستة اشهر لا ينزجر بالزجر، لأن ما يتلف فى هذه الحالة لا يلزم به به

ولا يشترط فى المكفول عنه (المديون) أن يكون قادراً غلى تسليم المكفول به فيصح كمالة الميت المفلس ، بمعنى حمل الدين عنه ، لا بمعنى ضم ذمنه الكفيل الى ذمة الميت ، لأن ذمة الميت قد انتهت ، ثم اذا كان الضامن يعلم أنه لا مال ثم طرأ للميت مال لم يكن فى الحسبان فليس للضامن أن يأخذ منه لأنه دفع متبرعا ، أما اذا كان يظن أن له مالا أو يشك ثم ظهر أن له مالا ، فانه يرجع عليه ، والقول فى ذلك للكفيل الا اذا قامت قرينة على أنه متبرع ،

ويشترط فى ألكفيل أمور:

أولا : أن يكون بالغا فلا يصح للصبي أن يضمن غيره •

ثانيا : أن يكون عاقلا فلا يصح كفالة المجنون •

ثالثاً : أن لا يكون محجوراً عليه لسفه فلا يصح للسفيه أن يضمن غيره •

رابعاً: أن لا تكون امرأة متزوجة اذا أرادت أن تضمن فى مقدار يزيد عن ثلث مالها بغير اذن زوجها ، فاذا تكفلت المرأة بشىء أكثر من ثلث مالها فان فلزوجها الحق فى رد الكفالة ، أما اذا تكفلت بمقدار يساوى ثلث مالها فان كفالتها تصح ، ولو لم يأذن زوجها ، ومثل ذلك ما اذا تصدقت أو وهبت أو أعتقت أو نحو ذلك ، فان تصرفها ينفذ فى مقدار الثلث فقط ، فان فعلت أكثر من ذلك بدون زوجها فان له الحق فى رد كل ما تصرفت فيه ،

خامساً : أن يكون مريضاً ﴿ خطراً ﴾ اذا أراد أن يضمن فى أكثر من ثلث · ماله ، فاذا ضمن المريض فى أكثر من ثلث ماله بشىء يزيد على الدينار ، فان ضمانه لا ينفذ الا اذا أجازته الورثة .

واعلم أن الشرطين الرابع والخامس من شروط النفاذ لا من شروط الصحة، فان الكفالة بدونهما تصح ، ولكن لا تنفذ الا بأذن الزوج والورثة •

أما الأول والشانى والثالث فهى شروط صحة ، ومن شروط النفساذ أيضاً أن لا يكون رقيقاً ، فاذا ضمن العبد بغير اذن سيده فان ضمائه يصح ولا ينفذ الا اذا إجازه السيد ، واذا عتق العبد فان الضمان يلزمه بعد العتق . سادساً: أن لا يكون الضامن عليه دين يستغرق جميع ماله فان كان عليه دين يستغرق جميع ماله فان كفالته لا تصح ، ولا يكون آهلا للتبرع ويشترط في المال المكفول به أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات كالعين المستعارة ، والعين المودعة وكذا مال المضاربة والشركة ، فاذا استعار أحد سلعة من آخر وأتى له بضامن يضمنه في رد تلك السلعة فانه لا تصح ، وكذا اذا أودع عند آخر وديعة أو مالا يعمل به مضاربة ، نعم يصح أن يأتى بضامن يضمن قيمتها له اذا فقدت بسبب تعد أو تفريط في المحافظة عليها ، واذا فرط المستعير في العاربة أو الشريك في مال شريكه أو أتلفه بتعديه لزم الضامن قيمة ما أتلفه المضمون .

ويشترط فى الدين أن يكون لازما أو يؤول الى اللزوم فمشال اللازم الذى يصح ضمانه دين القرض ، وثمن السلعة المبيعة ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر بثمن مؤجل وأتى بضامن ثمنها فانه يصح ويلزم مشل ذلك ما اذا استأجر أرضا بأجرة معلومة وأتى بضامن فانه يسح الضمان ويلزم ،

ومثال الدين غير اللازم الذي لا يصح ضمانه دين الصبى بغير اذن وليه والسفيه المحجور عليه على التفصيل المتقدم ، ودين الرقيق بغير اذن سيده ، ودين المكاتب فاذا أتى بضامن فانه لا يصح لأن دينه غير لازم ، اذ يجوز له أن يبطل عقد الكتابة ، فهذا الدين لا يصح ضمانه لأنه لا يلزم المدين ان بقى به ،

ومثال الدين الذي لا يلزم في الحال ولكن يلزم في المآل دين الجعل ، فان من جعل لآخر جعلا على عمل يعمله فان الجعل يلزم بعد الفراغ من ذلك العمل ، فيصح ضمانه ، لأنه _ وان لم يلزم في الحال لكن _ يلزم في المآل ، فاذا قال شخص لآخر : ان جئتني بابلي الضالة فلك عشرة جنيهات ، وأتي له بضامن يضمنه فيها ، يصح وان لم يشرع في العمل ، لأنه إن جاء بها ثبت له المبلغ في ذمة الأصيل ، فكذلك في ذمة الكفيل ، وان لم يأت بها لم يثبت له شيء وهذا هو الراجح ، وبعضهم يقول : دين الجعل قبل الشروع في العمل كدين الكتابة لا تصح كفالته ،

ويصح ضمان الدين الحال مؤجلا كمآ اذا كان لزيد عشرة جنيهات عند

عمرو وحل موعد سدادها فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد أجل له الدفع شهراً أو نحو ذلك ، وأنا ضامن لك ذلك الدين ، وانما يصمح ذلك اذا تحقق واحد من أمرين :

احدهما : أن يكون المدين موسراً وقت الضمان بحيث يمكن لصاحب الدين أن يأخذ منه •

أما اذا كان معسرا حين الضمان فانه لا يصبح وذلك لأنه يكون التأجيل سلفا جر نفعاً وهو ممنوع ، وذلك لأن صاحب الدين فى الحالة الأولى ضامن لحقه وقادر على أخذه فاذا أجله بضامن لا تكون له فائدة من الضامن، فرضاؤه بمد الأجل يكون بمنزلة القرض بدون منفعة تعود عليه .

أما اذا كان المدين معسرا فان صاحب الدين لم يكن قادراً على أخسد دينه ، فاذا أجل له الدين نظير انتفاعه بالضامن فانه يكون قد أسلفه بفائدة ،

ثانيهما : أن لا يكون المدين موسراً وقت الضمان ،ولكن الضامن ضمنه مدة لا يتصور أن يطرأ عليه فيها يسر بل يظلل معسراً الى انتهائها ، وذلك لأن صاحب الدين يجب عليه أن ينتظر المدين الى ميسرته بطبيعة الحال ، فالضمان لم يفده شيئاً •

• أما أذا أيسر في آثناء المدة فأنه لا يجوز ، فأنه أذا كان لشخص عند آخر عشرة حل موعد دفعها اليوم فطلب منه أن يؤجلها له ثلاثة أشهر بضمانة الغير ما فأن كان للمديون ما يسد به العشرة قبل حلول الأجمل عادة ما فأن الضمان يصح •

أما اذا أيسر بعد شهر أو شهرين كأن كان مستحقا فى وقف ينتظر الحصول على غلته أو موظفا بوظيفة ينتظر قبض راتبها فأن الضمان لا يصبح ، وذلك لأن صاحب الدين فى هذه الحالة يكون قد أجل دينه فى نظير آنه ينتفسم بالضامن المدة التي يكون فيها معسرا ، رقد يقال : أنه قد انتفع فى العسورة الأولى بالضامن فى مدة الاعسار جميعها فاى فرق ٢٠

وكذا يصمح ضمان الدين المؤجل حالا كما اذا كان لشخص دين عند آخر

مؤجلا الى شهرين مثلا فقال له المدين: انه تنازل عن الأجل وصار الدين حالا، ثم جاء له بضامن يضمنه ، وهذه الصورة غير عملية ، اذ لا يعقل آن يتنازل المدين عن المدة التى يحل فيها دينه ، ثم يأنى بضامن يضمنه خوفاً من المماطلة ، ولهم فى ذلك تفصيل لا فائدة من ذكره .

ولا يسترط فى المضمون به أن يكون معينا ، فاذا قال شخص لآخر : داين فلانا وأنا ضامن له ، فانه يصح الضمان فيما داينه به ببينة ، واقراره لا يكون حجة على الضامن ، وهل يلزمه ضمان جميع ما استدانه مهما بلغ قدره ؟ أو يلزمه ضمان ما يعامل به مثله فقط ؟ قولان وللضامن فى هذه الحالة أن يرجع عن الضمان ـ قبل المعاملة لا بعدها ـ فان عامله فى البعض لزم الضمان فيما عامل به فقط .

وأما الصيّغة فيشترط فيها أن تدل على الحفظ والحياطة عرفاً مثل قوله: أنا حميل بفلان أو زعيم أو وكيل أو قبيل أو هو لك عندى أو الى او قبلى أو أنا قبيل به أو أذين أو عوين أو صبير أو كوين ونحو ذلك فهذه كلها ألفاظ ينعقد بها الضمان •

ولاستعمال الصيغة ثلاثة أحوال:

(الحالة الأولى) أن يذكر لفظ الضمان مطلقاً غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عن المال أو النفس ، كما اذا قال : أنا ضامن لفلان ، ولم يقل : في المال الذي عليه ، أو في احضاره بنفسه ، وفي هذه الحالة خلاف ، فبعضهم يقول : الله تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول : بل تحمل على الضمان بالمال ، وبعضهم يقول .

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ الضمان مقيداً بما يدل على المضمون به لفظاً كأن يقول له : أنا ضامن لما على فلان من الدين أو ضامن لنفس فلان ، وهذه الحالة لا خلاف فى معاملة الضامن بما قيد به الصيّغة من ذلك .

 الحالة أن الضامن يعامل بما نواه ويصدق فى ذلك لأنه متبرع ، والأصل براءة دمته والله أعلم .

(اما مدهب الحنابلة): فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيسترط فيه أن يكون أهلا للتصرف ، فلا يصح ضمان المجنسون والصغير والسفيه ، ويصح ضمان المفلس ، لأن الضمان يتعلق بالذمة ، وكذا يشترط رضاء الضامن ، فلا يصح ضمان المكره ولا يشترط في الضامن أن يعرف المضمون له ، وهو صاحب الحق ، كما لا يشترط أن يعرف الضامن عيه ، وهو الدى عليه الحق ، فيجوز أن يضمن من لا يعرفه حيا كان أو ميتا،

ومنها ما ينعلق بالمضمون به وهو الدين أو العين أو النفس فيشترط لصحة الضمان بالدين أن يكون الدين لازماً حالاً أو ما لا ، والأول : كالقرض ودمن المبيع الذى لا خيار فيه ، والثانى : كثمن المبيع قبل مضى مدة العنيار فانه يئول للزوم ، فلا يصبح الضمان بالدين غير اللازم كدين الكتابة ، فان للمكاتب أن ينقض العقد ويمتنع عن الأداء فدينه ليس بلازم لا حالا ولا مآلا

ويشترط لصحة ضمان العين أن تكون مضمونة على من هي في يده كالعين المفصوبة والمستعارة .

ومعنى ضمان هذه الأعيان ضمان ردها أو قيمتها عند تلفها ، أما الأعيان غير المضمونة فانه لا يصبح ضمانها كالوديعة والعين المؤجسرة ومال الشركة والمضاربة والعين المدفوعة الى الخياط والصباغ ونحو ذلك ، نعم يصمح ضمان التعدى عليها كما تقدم في التعريف مفصلا ،

ومنها ما يتعلق بالصيغة ويشترط فيها أن تكون بلفظ يفهم منه الضحان عرفاً كقوله : أنا ضمين وكفيل وحميل وصبير وزعيم ونحو ذلك ٠

ويصبح الضمان بلفظ معلق ومنجسز كقسوله: ان أعطيت فلانا كذا فأنا ضامنه كقوله: وأنا ضامن لفلان ، وكذلك يصبح أن يتكون بلفظ مؤقت كان بفول: اذا جاء رأس الشهر فأنا ضامن لفلان . ويصح أن يضمن شخص ديناً حالا الى أجل معلوم ، فاذا كان لزيد عند عمرو دين حل موعد دفعه فضمنه خالد على أن يدفعه بعد سنة فانه يصـــــح ويثبت الأجل فى حق الضامن بحيث لو مات المضمون لا يحل موعد دفعـــه .

(اما مذهب ابى حنيفة): فان شروط الكفالة عندهم تنقسم الى خمسة أقسام:

(القسم الأول) يرجع الى الكفيل، فيشترط فى الكفيل أن يكون عاقلا بالغا، فلا تنعقد كفالة المجنون ولا الصبى أصلا الآ فى حالة واحدة، يصح للصبى أن يكفل ذلك المال لا بالنفس، وهى ما اذا كان الصبى يتيما واستدان وليه، سواء كان أبا أو غيره لينفق على دلك الصبى فيما لا بد له منه، فانه يجوز للصبى أن يكفل ذلك المال بأمر وليه، وتصح كفالته فى هذه الحالة ويطالب بالمال كما يطالب وليه بذلك ،

اما اذا أمره أن يكفل نفس الولى لصاحب المال بمعنى أن الصبى يحضر الولى عند الحاجة ، فان الكفالة لا تصح ، لأن الصحبى فى كفالة المال الذى أفق فى ضرورياته ملزم به ، فكفالته للولى فى ذلك المال تزيد فى تأكيده ، بخلاف كفالته فى النفس ، فانها محض تبرع منه ، وهو ليس أهلا للتبرع ، وكذا يشترط فى الكفيل أن يكون حرا ، وهذا شرط نفاذ لا شرط انعقاد ، فان كفالة العبد تصح ، ولكن لا تنفذ الا باذن السيد أو بعد عتقه ، فاذا عتق كان ملزماً بما كفل به وهو رقيق ، وكذا تشترط الصحة فيما زاد عن ثلث المال ، فار يصح للمريض أن يكفل دينا يزيد عن ثلث ماله ، واذا كان عليه دين فلا يصح للمريض أن يكفل دينا يزيد عن ثلث ماله ، واذا كان عليه لوارئ يستغرق جميع ماله بطلت كفالته ، ولا يصح للمريض آن يكون كفيلا لوارئ أو عن وارث أصلا ، ولو كان الدين أقل من ثلث ماله فيشترط فى الكفيل البلوغ والعقل شرطا انعقاد ، والحرية وهى شرط نفاذ ، والصحة وهى شرط فيما زاد عن الثلث من ماله ،

(القسم الثانى): يرجع الى الأصيل وهو المدين، فيشترط فيه آن يكون قادراً على تسليم المكفول به بنفسه أو نائبه، فاذا كفل ميتاً مفلساً لا تصــح كفالته، لأن الميت المفلس عاجز عن تســليم المكفول به بنفســه وبنائبه من

الورثة لأنه مفلس ، فاذا ترك الجيت مالا فانه يصح الكفالة عنه بقـــدر ذلك المال ، وهذا القول هو الصحيح .

وكذا يشترط فى الأصيل أن يكون معلوماً ، فلا تصح كفالة المجهدول ادا كانت الكفالة فى المستقبل ، وتسمى مضافة ، فاذا قال شخص لآخر . كفلت لك ما تبيعه للناس بالدين فان الكفالة لا تصح ، وقد يقع هذا فيما اذا أراد شخص أن يعلم ولده التجارة ويجلب له الناس الذين يشترون منه فيقول له : بع للناس ولو بالدين وآنا أضمن لك ما تبيعه من ذلك ، فهده الكفالة غير صحيحة ، لأن الناس الذين كفلهم مجهولون ،

ومثل ذلك ما اذا قال له: ان غصب منك أحد شيئاً فأنا كافل ، وتسمى هذه كفالة معلقة بالشرط ، وهى فى معنى الكفالة المضافة فالمراد بالمضافة والمعلقة ما يقع فى المستقبل ، ويقابلهما الكفالة المنجزة الواقعة فى الحال ، وهذه لا يشترط فيها أن يكون الأصيل الذى يراد كفالته معلوما ، ومشال ذلك أن يقول له: كفلت لك بما ثبت لك على الناس فهذه صحيحة ، ويلزمه أن يقوم بما ثبت له فى الماضى على الناس الذين يعينهم المكفول له صاحب الدين ، لأن بذلك يكون له الحق فى تعيين من له عليه الدين ،

ولا يشترط فى الأصيل المكفول عنه أن يكون حرا بالغا عاقلا ، فتصمح كفالة الصبى بالمال والنفس سواء كان مميزا اولا ، وسواء كان ماذونا له فى التجارة أولا ، ثم ان كانت الكفالة بأمر الولى يجبر الصبى على الحضسور. مم الكفيل فى الكفالة بالنفس ، ويرجع الكفيل بما غرم على مال الصبى .

أما اذا لم تكن بأمر الولى فان كانت بأمر الصبى وكان ماذوناً بالتجارة غير محجور عليه ـ فان الكفيل يرجع بما غرم على مال الصبى فى كفالة المال، ويجبر الصبى على الحضور معه فى كفالة النفس والا فلا .

(القسم الثالث): يرجع الى المكفول له وهو صاحب الدين ، فيشترَط ان يكون بعلوماً فلا يصبح للشخص أن يكفل شخصاً لمن يجهله ، وأن يكون عاقلا فلا تصبح الكفالة عند المجنون ومثله الصبى الذى لا يعقل ، لأن المكفول

له لا تتم له الكفالة الا بقبوله على الصحيح ، فيجب أن يكون من أهـــــن القبول ، ولا تصح الكفالة بقبول وليهما عنهما • أما حرية المكفول له فانها ليست بشرط •

(القسم الرابع): يرجع الى المكفول به سواء كان ديناً أو عيناً أو نفساً فيشترط لصحة الكفالة في الدين شرطان:

(الشرط الأول): أن يكون ديناً صحيحاً ، والدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بأدائه لصاحبه ، و بالبراءة منه ، بأن يسامح فيه صاحبه ، ويقوم مقام الابراء منه أن يفعل صاحبه ما يستلزم سقوطه ، مثال ذلك : مهر الزوجة فبل الدخول ، فانه يسقط اذا رضيت لابنه البالغ أن يقبلها بشهوة ، فهى وان لم تبرئه حقيقة ولكنها بفعلها هذا أبرأته حكماً .

فالدين الصحيح هو الذي لا يسقط الا بقضائه أو الابراء منه حقيقة أو حكماً ، وهذا هو الدين الذي يصح ضمانه ، أما غيره فانه لا يصح كدين الكتابة ، فان للمدين وهو العبد المكاتب ان يفسيخ عقد الكتابة متى شهاء ، ويستثنى من ذلك الدين المشترك بين اتنين فانه هو وان كان صحيحا هولكن لا يصح لأحد الشريكين أن يضمنه .

مثلا: اذا اشترى شخص من تاجرين شريكين سلعة بعشرين جنيها الى آجل فانه لا يصح لأحد الشريكين أن يضمن المشترى فى الثمن لأنه ان ضمنه مع بقاء الشركة بأن ضمنه فى نصف شائع كان ضامناً لنفسه ، لأن كل جسزء يؤديه الكفيل أو يؤديه الأصيل يكون له فيه نصيب ، وان ضمنه فى نصف صاحبه بدون شيوع كان معناه قسمة الدين قبل قبضه ، وهى لا تجوز ، لأن معنى القسمة هى أن يفرز كل منهما نصيبه ويحرزه ، وذلك لا يتصسور فى الدين قبل قبضه لأنه شغل ذمة المدين ، وهو أمر معنوى ، فاذا كان الضامن اجنبيا فانه يصح مع بقاء الشركة ، فمن اشترى سلعة من تاجرين وآنى لهما بضامن فانه يصح ، ويكون ما يدفعه الضامن بمنزلة ما يدفعه الأصيل ، وكذا استثنى النفقة المقررة بالقضاء أو بالتراضى ، فانها دين غير صحيح ، لأنها تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة تسقط بالموت أو بالطلاق ، ومع ذلك يصحح ضمانها ومحل كون النفقة

نسقط بالموت أو الطلاق اذا لم تكن مستدانة بامر الفاضى ، والا فهى دين مستدانة بامر الفاضى ، والا فهى دين مستعلم لا يسقط أصلا .

(الشرط الثانى): أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً أن يكسون باقياً غير ساقط ، فاذا كان له دين على ميت مفلس فانه لا يصح ضمانه لان الميت المفلس سقط عنه الدين ، ولا يشترط أن يكون الدين معلوماً بل تصح الكفالة بالمجهول ، ولم يدفع ثمنها ، ثم كفله شخص فيها ومثال الدين الصحيح القرض وثمن المبيع بعفد صحيح ، فاذا اشترى شخص سلعة من آخر ودفسم نمنها ثم ظهر فساد العقد بعد ذلك كان الكفيل مخيراً بين أن يرجع بما دفعه على البائم أو على المشترى .

أما اذا كان عقد البيع صحيحاً وقت الكفالة ، ثم أضيف اليه شرط أفسده بعد ذلك ، فان الكفيل يرجع بما دفعه على المشترى فقط ، والمشترى يرجع على البائع ، والفرق أن البائع في الحالة الأولى قبض ما يستحقه لأن العقد وقت الكفالة كان فاسداً ، فيصح للكفيل أن يرجع عليه ،

أما الحالة الثانية فان البائع فد قبض ما يستحقه ، لأن المقد كان صحيحاً، والكفيل يرجع على المشترى لا على البائع •

ويشترط فى كفالة الأعيان أن تكون مضمونة بنفسها أو بغيرها كما ذكرنا فى تعريف الكفالة ، ومن الأعيان المضمونة بنفسها المبيع على سوم الشراء، هاذا ساوم شخص آخر على سلعة سمى له ثمنها ثم استلمها على أن ينظسر اليها أهله مثلا قبل أن يبت فى شرائها ، فان كفالتها تصبح .

أما اذا لم يسم ثمنها فانها تكون آمانة ، ولا تصبح بما ليس مضمونا كالوديعة ومال المضاربة والشركة ، فان هذه لا يجبر على تسليمها فلا تصح فيها الكفالة ، وهناك قسم آخر وهو الأعيان التي يجب تسليمها ولكنها آمانة كالعارية ، والمستأجر (بالبناء على المفعول) في يد المستأجر (بالبناء للمعلوم كاسم فاعل) وهذه تصبح كفالتها ، ولكن اذا هلكت لا يجب على الكفيس قيمتها ، فاذا استأجر شخص دابة من آخر وضمنه فيهسا شخص ثم هلكت

الدابة فى يد المستأجر فان الكفيل لا تلزمه قيمتها ، ثم ان الكفالة وان كانت لا تصح بنفس الأعيان غير المضمونة كما ذكرنا ولكنها تصح بتسليمها ، فاذا كفل شخص لآخر تسليم الوديعة التى عند فلان فانها تصح ، ومثل ذلك ما اذا كفل له بتسليم العارية التى عنده ، ويشترط فى الكفالة بالنفس أن تكون النفس مقدورة التسليم ، فلا يصح أن يكفل شخصا غائباً لا يدرى مكانه لأنه لا يقدر على احضاره وتسليمه ، ومثل ذلك ما اذا اتفق شخص مع آخر على أن يبنى له داراً بشرط أن يتولى بناءها بنفسه ، فانه لا يصح كفالة الشخص الذي يتولى العمل بنفسه لأنه ليس فى قدرة الكفيل أن يرغمه على العمل ، هم تصح كفالته بنفسه بحيث يتولى الكفيل احضاره عند الحاجة ،

ومن الشروط التى ترجع الى المكفول به أن لا يكون حدا أو قصاصاً ، فلا تصح الكفالة بهما ، لأنهما لا يمكن تسليمهما ، وانما تصح كفالة الشخص الذى وجب عليه حد أو قصاص بمعنى احضاره عند اللزوم .

(القسم المخامس): يرجع الى الصيغة ، فيشترط لها أن لا تكون معلقة على شرط غير موافق للكفالة كأن يقول له أكفل لك مالك على فلان من دين ان نزل المطر أو هبت الربح و نحو ذلك فمثل هذه الصيغة لا تصبح بها الكفالة ، لأنها معلقة على شرط غير محقق الوقوع والغرض من الكفالة التأكيد ، فهذا الشرط لا يناسبها ، أما المعلقة على شرط موافق فهى صحيحة، ويكون الشرط موافقا للكفالة بواحد من أمور ثلاثة:

(الأول): أن يكون الشرط سبباً للزوم الحق ، كأن يقول له أكفل لك هذه السلعة المبيعة ان ظهر أنها ملك لغير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا للبائع سبباً للزوم الحق المكفول به ، وهو وجوب الثمن للبائع على المشترى •

ومثل ذلك ما اذا قال له: أكفل لك السلعة المودعة عند فلان ان أنكرها ، وذلك لأن انكارها سبب لوجوب ثمنها عليه وهكذا • بخلاف ما اذا قال له: امش فى طريق كذا ، وان أكلك سبع فأنا ضامن فانه ضمان غير صحيح ، لأن فعل السبع غير مضمون •

(الأمر الثانى): أن يكون سبباً لسهولة نمكن الكفيل من استيفاء المال من الأصيل، كقوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين، فالشرط فى هذا المثال وهو قدوم زيد سبب فى تسهيل استيفاء صاحب الدين حقه مسن القادم الذى عليه الدين وهو زيد، ويشترط أن يكون زيد القادم مديناً للمكفول له كما ذكرنا أو مضارباً أو غاصباً أو نحو ذلك، أما اذا كان أجنبيا كأن يقول: ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فائه لا يصح كأن يقول: ضمنت لك ما على زيد عند حضور عمرو من سفره فائه لا يصح كأن عمراً الأجنبي الذى ليس مديناً ولا علاقة له بالدين لا يصح التعليق على حضوره.

(الأمر الثالث) : أن يكون سبباً لنمذر الاستيفاء نحو ان غاب زيد عن البلد فعلى "، فالشرط وهو غياب زيد سبب لتعذر استيفاء الدين منه ، فيصمح أن يكفله فيه .

ومثل ذلك ما اذا قال : ضمنت لك ما على فلان من الدين ان مات ولبم يترك شيئاً ونحو ذلك •

وحاصل هذا المقام أن تعليق الكمالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما اذا قال له : أكفل لك نفس زيد عند هبوب الربح ، أو نزول المطر ، وفي هذه الحالة تثبت الكفالة وبيطل الأجل .

أما اذا أجل الى أجل مجهول جهالة يسيرة كما اذا قال له : كفلت لك زيدا الى الحصاد أو الى موسم النيروز وفعو ذلك فانه يصبح ، وثبتت الكفــــالة والأجل .

أما اذا أجل الكفالة الى وقت معين كما اذا قال له : أكفل لك زيداً أو ما على زيد من هذه الساعة الى شهر فانه يكون كفيلا مدة شهر يلا خلاف أما اذا قال له : أكفله لك شهراً بدونان يذكر (من و الى) ، فان فيه خلافا، فيعضهم يقول : انه كفيل فى المسدة التى يكون كفيسلا دائماً ، وبعضهم يقول : انه كفيل فى المسدة التى ذكرها ، ولا يكون كفيلا بعد ذلك ، أما اذا قال : أكفل الى شهر فقط بدون

ذكر : (من) فكذلك فيها الخلاف فبعضهم يقول : انها كالأول وبعضهم يقول: انها كالثاني :

والتحقيق فى ذلك أن صيغ الكفالة مبنية على العرف ، فاذا كان العسرف جاريا على أن هذه الصيغ لا يقصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فانها نحمل عليه ، ولا فرق بين أن يذكر (من والى) أو لم يذكر شيئا منهما ، فلو قال : كفلته لك شهرا يكون كفيلا له فى هذه المدة فقط ولا يكفله بعد ذلك الا اذا قامت قرينة على خلاف العرف فيعمل بها .

وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم ، فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علقت على شرط غير ملائم ، فاذا قال صاحب الدين للكفيل: ان جاء الغد فأنت برىء من الدين لا تصح البراءة ، ويكون لصاحب الدين مطالبة الكفيل كما كان من قبل ، والمراد بالشرط غير الملائم هنا هـو كل شرط لا يستفيد منه صاحب الدين شيئا كما مثقلنا ، وكقوله ان دخلت النار فأنت برىء من الكفالة ونحو ذلك من الشروط التي لم يتعارف عليهاالناس ، أما الشروط المتعارفة التي يستفيد منها صاحب الدين فأنه يصح تعليق البراءة من الكفالة عليها ، كقوله : ان دفعت لى بعض الدين فأنت برىء من الكفالة في الباقي ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان باعه بشرط ان يضمن الثمن ضامن لم يجل حتى يسين الضامن ، لأن الغرض يختلف باختلاف من يضمن ، كما يختلف باختلاف ما يرهن من الرهون ، وان شرط ان يضمنه ثقه لم يجز حتى يعين ، لأن الثقات يتفاوتون ، فان لم يف له بما شرط من الضمين ثبت للبائع الخيار ، لانه دخل في العقد بشرط الوثيقة ولم يسلم له الشرط فثبت له الخيار ، كما لو شرط له رهنا ولم يف له بالرهن .

وان شرط ان يشهد له شههدين جاز من غير تعيين ، لأن الأغراض لا تختلف باختلاف الشهود ، فان عين له شاهدين فهل يجوز ابدالهما بفيهما ؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يجوز ، كما لا يجوز في الضمان (والثاني) يجوز لأن الغرض لا يختلف) .

الشرح الأحكام: اذا باع رجل من غيره شيئا بثمن فى ذمت بشرط آن يضمن له بالثمن ضامن معين صح البيع والشرط ، لأن الحاجة تدعو الى شرط الفسين فى عقد البيع لأنه انسا دخل فى البيع بهذا الشرط ، فاذا الم يف له المنسرى بالسرط تبت للبائع الخيار ، وان اتاه المسترى بفسمين غير الفسين المعين لم يلزم البائع قبوله ، بل يثبت له الخيار : وان كان الذى جاءه به أملا من المعين لأنه قد يكون له غرض فى ضمانة المعين ، وان شرط فى البيع أن يضمن له بالشن معه لم يصح الشرط وبطل البيع لأن النفات ينفاوتون ، واذا كان الشرط مجهولا بعلل البيع ،

فسرع وان باعه سلعة بثمن بشرط أن يشهد له شاهدين جاز من غير تعيين وان كان عليه أن يشهد له شاهدين معينين فأشهد له شاهدين عدلين غير المعينين ، فهل يسقط خيار الاخر ٢ فيه وجهان :

(أحدهما) لا يلزم الآخر تبول ذلك بل يثبت له الخيار فى فسخ البيع ، كما قلنا فى الضمين المعين (والثانى) يلزم قبول ذلك ولا خيار له لأنه لا غرض له فى أعيان السهود اذا حصلت العدالة ، ولهذا قلنا : لابد فى شرط الفسمين من تعيينه وفى السهادة يجوز شرط شاهدين عدلين وان كانا غسير معينين ، والذى يقتضى المذهب أن هذا الشرط فى الشهادة يصمح أن يكون وثيقة لكل واحد من المتبايعين ويثبت لكل واحد منهما الخيار اذا شرط ذلك على الآخر ولم يف الآخر له بذلك ، لأن للبائع غرضاً فى الاستيثاق بالشهادة خوفا آن يستحق عليه المبيع فيرجع بالثمن على البائع ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصح ضمان كل دين لازم كالثمن والاجرة وعوض القسرض ودين السلم وارش الجناية وغرامة المتلف لانه وثيقة يستوفى منها الحق فصح في كل دين لازم كالرهن ، واما مالا يلزم بحال وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لانه لا يلزم الكاتب اداؤه فلم يلزم ضمانه ، ولان الضمان يراد لتوثيق الدين ، ودين الكتابة لا يمكن توثيقه لانه يملك اسقاطه اذا شاء فلا معنى لضمانه ، وفي مال الجمالة والثمن في مدة الحيار ثلاثة اوجه .

(احدها) لا يصح ضمانه لانه دين غير لازم فلم يصح ضمانه كدين الكتابة (والثانى) يصح لانه يؤول الى اللزوم فصح ضمانه (والثالث) يصح ضسمان الثمن في مدة الخيار ولا يصح ضسمان مال الجعالة لان عقسد البيع يؤول الى اللزوم وعقد الجعالة لا يلزم بحال . فاما المال المشروط في السبق والرمى ففيه فولان (احدهما) أنه كالإجارة فيصح ضمانه (والثاني) أنه كالجعالة فيكون في ضمانه وجهان) .

الشرح الأحكام: قال أصحابنا: الحقوق على أربعة أضرب: (أحدها) حق لازم كالثمن فى الذمة بعد قبض المبيع، والأجرة فى الذمة بعد انقضاء الاجارة ومال الجعالة بعد العمل، والمهر بعد الدخول أو نصمه بعد العقد وقبل الدخول وعوض القرض وقيم المتلفات فهذا يصبح ضمانه لأنه دين لازم مستقر.

(الضرب الثانى) دين لازم غير مستقر كالمهر قبل الدخول وثمن المبيع قبل قبض المبيع والأجرة قبل انقضاء الاجارة ودين السلم. ، فهذا يصح ضمائه أيضاً • وقال أحمد بن حنبل فى احدى الروايتين : لا يصح ضمان المسلم فيه • لأنه يؤدى الى استيفاء المسلم فيه من غير المسلم عليه فهو كالحوالة ودليلنا أنه دين لازم فصح ضمانه كالمهر بعد الدخول •

(الضرب الثالث) دين ليس بلازم ولا يشول الى اللزوم وهو دين الكتابة فلا يصح ضمانه لأن المكاتب يملك اسقاطه بتعجيز نفسه فلا معنى لضمانه ، ولأن ذمة الضامن فرع لذمة المضمون ، فاذا لم يلزم الأصل لم يلزم الفرع ، ومن حكم الضمان أن يكون لازما ، وان كان على المكاتبة دين لأجنبى صحح ضمانه لأنه دين لازم عليه ، وان كان عليه لسيده دين من غير جهة الكتابة فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان (أحدهما) يصح ضمانه ، لأنه يجبر على أدائه (والثاني) لا يصح ضمانه لأنه قد يعجز نفسه فيسقط ما فى ذمته لسيده ، قال العمرانى : وأصلهما الوجهان ، هل يستدام ثبوت الدين فى ذمته لسيده بعد أن يصير ملكا له ؟ فيه وجهان (فان قلنا) يستدام ثبوته صح ضمانه ، وان قلنا) يستدام ثبوته صح ضمانه ،

(الضرب الرابع) دين غير لازم الا آنه يتول الى اللزوم وهو مال الجعالة

قبل العمل بآن يقول: من رد ضالتي فله دينار، فان أضمن عنه غيره ذلك فبل رد الضالة هل يصح ؟ هيه وجهان (أحدهما) يصح لقوله تعالى: (قالوا تفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وآنابه زعيم (١)) فضمن المنادى مال الجعالة وحمل البعير معلوم (والثاني) لا يصح لأنه دين غير لازم فلا يصحح ضمانه كمال الكتابة ، ومنهم من قال: لم يضمن المنادى وانما أخبر عن الملك أنه بذل لمن رده حمل البعير، وآن الملك قال: وأنابه زعيم م

وأما ضمان ثمن المبيع في مدة الخيار فاختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : فيه وجهان كمال الجمالة قبل العمل ، ومنهم من قال : يصح ضمانه وجها واحداً لأنه يثول الى اللزوم ، ولأن الثمن قد لزم ، وانما له اسقاطه لأنه دين لازم مستقر ، فهو كالمهر بعد الدخول ، وأما قبسل العمسل - فان كان المخرج للسبق أحدهما أو آجنبيا - فهل يصح ضمانه ؟ فيه وجهان كمال الجمالة - وان كان مال السبق منهما وبينهما محلل - فان قلنا : ان ذلك كالإجارة - صحح ضمانه ، كضمان الأجرة قبل انقضاء مدة الإجارة ، وان قلنا : انها كالجمالة كان في ضمان المال عنهما أو عن أحدهما وجهان كمال الجمالة .

فسرع وأما أرش الجنابة والدية ... فان كان دراهم أو دنانير مثل أن جنى على عبد أو كانت الابل معدومة ، أو قلنا يجب ألف مثقال أو اثنا عشر ألف درهم صبح ضمانها ، وأن كان الواجب الابل فهل يصبح ضمانها ، وأن كان الواجب الابل فهل يصبح ضمانها ، فيه وجمان بناء على القولين في جواز بيعها .

فسرع وأما ضمان نفقة الزوجة لل فلمن عنه نفقة مدة قد مضت لل صمح ضمانها ، لأنه دين لازم مستقر فهى كالمهر بعد الدخول ، وان ضمن عنه نفقة يومه الذي هو فيه صمح أيضاً لأنه دين لازم فصمح ضمانه ، وان كان غير مستقر كضمان المهر قبل الدخول لم يصمح ، وان ضمن عنه نفقة مدة مستقبلة معلومة فهل يصمح ٢ فيه قولان بناء على أن النفقة تجب بالعقد

⁽¹⁾ الآية ٨٢٪ من سورة يوسف .٠٠

آو بالعقد والتمكين من الاستمتاع ، فقال فى القديم : يجب بالعقد وانمسا يجب استيفاؤها يوما بيوم ، فعلى هذا يصح أن يضمن تفقة مدة معلومة ، ولكن لا يضمن الا نفقة المعسر ، وان كان الزوج وقت الضمان موسرا ، لأن نفق المعسر متحققه وما زاد على ذلك مشكوك فيه ، وقال فى الجديد : لا تجب النفقة الا بالعقد والتمكين من الاستمتاع فعلى هذا لا يصح أن يضمن نفقة مدة مستقبلة بحال ، وقد مضى تفصيل ذلك آنفا فى فرع أركان الضمان فى المسألة الثانية من مسائل الركن الرابع من روضة الطالبين للامام النووى رضى الله عنه ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يجوز ضمان المجهول لانه اثبات مال في الذمة بعقد لآدمى فلم يجز مع الجهالة كالثمن في البيع ، وفي ابل الدية وجهان (احدهما) لا يجوز ضمانه ، لانه مجهول اللون والصفة (والثاني) أنه يجوز لانه معلوم السسن والعدد ويرجع في اللون والصفة الى عرف البلد .

(فصلَ) ولا يصح ضمان ما لم يجب وهو ان يقول : ما تداين فلانا فانا ضامن له ، لانه وبيقة بحق فلا يسبق الحق كالشهادة) .

الشرح الأحكام: لا يصح ضمان مال المجهول، وضمان ما لم يجب، وقال أبو العباس بن سريج: وهو قول الشافعي في القديم كما قال الشافعي في القديم: يصح ضمان نفقة الزوجة عن مدة مستقبلة ، وهذا ضمان ما لم يجب وضمان مجهول، وهو طريقة الخراسانيين أنها على قولين، قال الشيخ أبو حامد: خالف سائر أصحابنا ذلك وقالوا: لا يصح قولا واحدا، وما قاله الشافعي رحمه الله في القديم انه يصح ضمان نفقة الزوجة مسدة مستقبلة، فانما أجازه لأن النفقة تجب على هذا بالعقد فقد ضمن ما وجب، ولا يصح منها الا ضمان شيء مقدر وليس بمجهول.

دليلنا على أنه لا يصبح ضمانها : أنه اثبات مال فى الذمة بعقد لازم فلم يصح مع جهله ، ولا قبل ثبوته كالثمن فى البيع والمهر فى النكاح ، فقولنا :

فى الذمة احتراز ممن غصب من رجل شيئاً مجهولاً ، وقولنا : بعقد ، احتراز ممن أتلف على غيره مالا أو وطىء امرأة بعقد فاسد ، فان ذلك يثبت فى ذمته مالا وان كان لا يعلم قدره .

فسرع عال فى الابانة: فلو جهل مقدار الدين الا أنه قال: ضمنت لك من درهم الى عشرة وقلما: لا يسمح ضمان المجهول فهل يصمح هذا ٢ فيه قولان (أحدهما) قال: وهو الأشهر: يصمح ، لأن جملة ما ضمن معلومة (والثانى) وهو الأقيس: انه لا يصمح ، لأن مقدار الحق مجهول .

فسرع فأما اذا قال الرحل لغيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى وما يأخذ منك فانه يلزمه ذلك لا من جهة الضمان ولكن من جهة التوكيل ، وذلك أن يد الوكيل يد الموكل .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصسل) ولا يجوز تعليقه على شرط ، لانه ايجاب مال لادمى بعقسه فلم يجهز تعليقه على شرط كالبيسع ، وان قال : الق متاعك في البحر وعلى ضمانه صبح ، فاذا القاه وجب ما ضمنه ، لانه استدعاء اتلاف بعوض لغرض صحيح فاشبه اذا قال : طلق امراتك او اعتق عبدله على الف س وان قال : بع عبدله من زيد بخمسمائة ولك على خمسمائة اخرى فباعه ففيه وجهسان (احدهما) يصبح البيع ويستحق ما بدله لانه مال بدله في مقابلة ازالة اللك فاشبه اذا قال : طلق امراتك او اعتق عبدله على الف (والثاني) لا يصسح لانه بدل مال لغرض غير صحيح فلم بجز ، ويخالف ما بدله في الطلاق والمتق ، فان ذلك بدل مال لفرض عير صحيح وهو تخليص المراة من الزوج وتخليص العبد من الرق) .

الأسرح الأحكام: لا يصبح تعليق الضمان على شرط بأن يقول: اذا جاء رأس الشهر فقد ضمنت لك دينك على فلان ــ وحكى المسعودي أن أبا حنيفة قال: يصبح •

دليلنا أنه ايجاب مال لآدمى بعقد فلم يصبح تعليقه على شرط كالبيسم .

وقوله (لآدمى) احتراز من النذر كما سبق تقريره ، وقولنا : بعقد ، احتراز من وجوب النفقة للقريب والزوجة فانه معلق بشرط .

فسرع اذا قال لغيره فى البحر عند هيجان الموج وخوف الغرق: ألق متاعك فى البحر وعلى" ضمانه فألقاه وجب على المستدعى ضمانه • وقال أبو ثور: لا يصح ضمان ما لم يجب •

دليلنا أنه استدعاء اتلاف ملك لغرض صحيح فصح ، كما لو قال : طلق امرأتك بمائة درهم على وكان الغرض صحيحاً لحسم نزاع أو درء مضارة صح الضمان ، وكذا لو قال : اعتق عبدك بمائة على فان ذلك غرض صحيح لأن فيه فكاكا لآدمى من الرق وهو قربة الى الله تعالى ومقصد من مقاصد الشريعة السمحة .

فان قال لرجل بع عبدك من زيد بألف وعلى محسسمائة فباعه ، قال الصيدلانى : وقاله فى العقد فهل يصح العقد ؟ فيه وجهان لأبى العباس بن سريج (أحدهما) يصح البيع ويستحق البائع على المشترى خمسمائة وعلى المستدعى خمسمائة ، لأنه مال بذله فى مقابلة ازالة ملكه فيصح (والثانى) لا يصح ولا يستحق على الباذل شيئاً لأن الثمن يجب أن يكون جميعه على المشترى ، فاذا شرط بعضه على غيره لم يصح .

واذا قال: بع سيارتك من فلان بألف على " ان آذن منه خمسمائة ـــ جاز وينظر ــ فان ضمن قبل المبيع ــ لم يلزمه ، لأنه ضامن قبل الوجوب • وان ضمنه بعده لزمه •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويجوز أن يضمن الدين الحال ألى أجل لأنه رفق وممسروف فكان على حسب ما يدخل فيه وهل يجوز أن يضمن الؤجل حالا ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يجوز ، كما يجوز ان يضمن المال مؤجلا .

(والثاني) لا يجوز لأن الضمان فرع 14 على المضمون هنه ، فلا يجوز ان يكون الفرع ممجلا والأصل مؤجلا) . الشرح الأحكام: اذا كان لرجل على غيره دين حال فضمنه عنه ضامن الى أجل معلوم صبح الضمان وكان معجلا على المضمون ، مؤجلا على الضامن ، لأن الضمان رفق ومعروف ، فكان على حسب الشرط ، وكذلك اذا كان الدين مؤجلا الى شهر فضمنه عنه ضامن مؤجلا الى شسسهرين كان مؤجلا على المضمون عنه الى شهر وعلى الضامن الى شهرين ، فان قيل : فعندكم الدين الحال لا يتأجل فكيف تأجل على هذا الضامن .

فالجواب: أن الدين لم يثبت على الضامن حالا _ وانما ثبت عليه مؤجلا، والدين يتأجل فى ابتداء ثبوته ، وان كان الدين على رجل مؤجلا فضمنه ضامن حالا أو كان مؤجلا على من هو عليه الى شهرين فضمنه عنه ضامن الى شهر ففيه ثلاثة أوجه حكاها المحاملي وابن الصباغ:

(أحدها) يصبح الضمان ويلزم الضامن تعجيل الدين دون المضمون عنه، لأنه ضمن له دينا بعقد فكان على حسب ما ضمنه كما لو ضمن المعجل مؤجلا .

(والثاني) لا يصح الضمان ، لأن الضامن فرع للمضمون عنه ، فلا يجوز أن يستحق مطالبة الضامن دون المضمون عنه .

(والثالث) يصبح الضمان ولا يلزمه التعجيل كاصله .

اذا ثبت هذا فضمن الحالة مؤجلا فمات الضامن ، حل عليه الدين ووجب دفع ذلك من تركته ، ولو لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه حتى يعمل الأجل ، وقال زفر : يرجمون عليه فى الحال ، لأنه أدخله فى ذلك مع علمه أنه يحل بموته .

دليلنا: أن المضمون عنه لم يأذن فى الضمان عنه الا الى أجل ؛ فلا يستحق الرجوع عليه فى الحال ، وان مات المضمون عنه ــ فان اختار المضمون له الرجوع على الضامن لم يطالبه قبل حلول الأجل ، وان اختار المطالبة من تركة المضمون عنه كان له ذلك فى الحال وبه قال أحمد وأصحابه .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيسار لدفع الغبن وطلب الحظ والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مغبسون ، وأنه لاحظ له في العقد ، ولهذا يقال الكفالة أولها ندامة ، وأوسطها ملامة ، وآخرها غرامة) .

الشرح قوله: الكفالة أولها النخ لعلها من الكلام الذي يعبر به الانسان المكروث بسبب قيامه بالمعونة والرفق لمن لا وفاء عنده ، وليس هذا الكلام على اطلاقه بصحيح .

أما أحكام الفصل فانه لا يجوز شرط الخيار في الضمان، فاذا شرط فيه أبطله .

لأن الخيار يراد لطالب الحظ • والضامن يعلم أنه مغبون لا من جهـة المال بل من جهة الثواب • ولهذا يقال : الكفالة أولهـا ندامة ، وأوسـطها ملامة وآخرها غرامة ، واذا ثبت أنه لا وجه لشرط الخيار فيه • قلنا عقـد لا يدخله خيار الشرط فابطله كالصرف والسلم •

فسرع ف مذاهب العلماء • يتضح مما سبق أنه لا يدخسل الضمان والكفالة خيار لأن الخيار جمل ليعرف ما فيه الحظ والضمين والكفيل على بصيرة أنه لا حظ لهما ، ولأنه عقد لا يفتقر الى القبول فلم يدخله خيار كالنذر وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد قال فى المغنى من الحنابلة : ولا نعلم عن أحد خلافهم والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويبطل بالشروط الفاسدة ، لانه عقد يبطل بجهالة المال فبطل بالشرط الفاسد كالبيع ، وان شرط ضمانا فاسدا في عقد بيع فهل يبطل البيع ؟ فيه قولان كالقولين في الرهن الفاسد اذا شرطه في البيع ، وقد بينا وجه القولين في الرهن) .

الشرح الأحكام: يبطل الضمان بالشروط الفاسدة ، لأنه عقد

يبطل بجهانة المال فبطل بالشروط الفاسدة كالبيع ، وفيه احتراز من الوصية ، وان قال : بعتك سيارتى بألف على أن يضمن لى فلان عليك على أنه بالخيار ، فهذا شرط يفسد الضمان ، وهل يفسد البيع فى السيارة بذلك ؟ فيه قولان كالقولين فيمن شرط رهنا فاسدا فى بيع ، وقد سبق توجيههما فى الرهن .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ويجب بالضمان الدين في ذمة الضامن ولا يسقط عن المضمون عنه ، والعليل عليه ما روى جابر رضى الله عنه فال (توفى رجل منا فاتينا النبى صلى الله عليه وسلم ليصلى عليه ، فخطا خطوة بم فال : اعليه دين ؟ فلنا : ديناران فتحملهما ابو قتادة ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟) قال : « انما مات امس ثم اعاد عليه بالغد ؛ فال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت عليه جلده) ولانه وثيقة بدين في الذمة فلا يسقط الدين عن النمسة كالرهست ، ويجهوز للمضمون له مطالبة الفسامن والمفهون عنه ، لان كالرهست في ذمتهما فكان له مطالبتهما ، فان ضمن عن الضامن ثالث جاز لانه ضمان دين ثابت في ذمتهما فكان له مطالبتهما ، فان ضمن عن الضامن ثالث جاز الضامن لم يجز لان المضمون عنه اصل والشامن فرع ، فلا يجوز ان يصيم الصل فرعا والغرع اصلا ، ولانه يضمن ما في ذمته ولانه لا فائدة في ضمانه وهو ثابت في ذمته) .

الشرح حديث جابر رضى الله عنه ولفظه « توفى رجل فغسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبى سلى الله عليه وسلم فقلنا : تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال : أعليه دين ٢ قلنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة، فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على " ، فقال النبى سلى الله عليه وسلم : فد أوفى الله حق الغريم وبرى ، منه الميت ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم : ما فعل الديناران ؟ انما مات أمس ، قال فعاد اليه من الغد فقال : فد قضيتهما ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم الآن بردت عليه جلده » رواه أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى وصححه ابن حبان والحاكم ،

وفى قوله. « أتينا به النبى صلى الله عليه وسلم » زاد الحاكم « ووضعناه حيث توضع العجنائز عند مقام جبريل عليه السلام » قوله « فانصرف » لفظ

البخارى فى حديث أبى هريرة : فقال النبى صلى الله عليه وسلم « صلوا على صاحبكم » •

قال الحافظ في التلخيص : حديث « أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي بجنازة ليصلى عليها فقال: هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا: نعم ديناران فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله قال ؛ فصلى عليه صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع مطولاً ، وفيه « أن الدين كان ثلاثة دنانير » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث جابر وفيه : « أن الدين كان دينارين » وزاد أحمد والدارقطنى والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له لما قضى دينه : «الآن بردت عليـــه جلَّاه » وفي رواية « قبره » ورواه النسائي والترمذي وصححه من حديث أبي قتادة بدون تعيين الدين، وابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديثه بتعيينه : سبعة عشر درهما ، وفى رواية لأبن حبان: ثمانية عشر ، وروى ابن حبان أيضما من حديث أبي قتادة : « أن الدين كان دينارين » وروى فى ثقاته بن حديث أبي أمامة نحو ذلك،وأبهم القائل قال: « فقام رجل من القوم فقال:أنا أقضيهما عنه » قوله. انه لما ضمن أبو قتادة عن الميت قال النبي صلى الله عليه وسلم « هما عليك حق الغريم وبرىء الميت ؟ وقال : نعم فصلى عليه » رواه الدارقطني بنحوه والبيهقى بلفظه وفى آخره عنده « الآن بردت عليه جلده » ثم قال : ثم نقل العلماء أن هذا كان أول الاسلام فلما فتح الله الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من أتفسهم » •

قلت: وفى حديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ما يعضد حديث أبى قتادة ويشهد له: « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وسلم: هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان وقال : صلوا على صاحبكم فقال على: يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك » رواه الدارقطني والبيهتي من طرق بأسانيد ضعيفة ، وفى آخره « ما من مسلم فك رهان آخيه الا فك الله

رهانه يوم الفيامة « وفي جميعها « أن الدين كان دينارين » وفيه زيادة فقال بعضهم : « هدا لعلى خاصة أم للمسلمين عامة ؟ فقال : للمسلمين عامة » م

اما الاحكام فانه ادا نسس عن غيره دينا تعلق الدين بذمة الفسامن ولا يبرأ المضمون عنه بالضمان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم ، وقال ابن أبى ليلى وابن شبرمة وداود ، وأبو ثور : تبرآ ذمة المضمون عنه بالضمان وبنحول الحق الى ذمة الضامن ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم لأبى فتادة رضى الله عنه : « حسق الغريم عليك والميت منه برىء ؟ قال نعم » ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه : « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » ودليلنا ما روى جابر رضى الله عنه الحديث الذى سقناه وفيه « الآن بردن عليه جلده » فلو كان قد نحول الدين عن المضمون عنه بالضمان لكان قد برد جلده بالضمان ، ولأن الضمان وثيقة بدين ، فلم يتحول الى الوثيقة ويسقط عن الذمة كالرهن والشهادة ،

وأما قوله صلى الله عليه وسلم لأبى قتادة رئى الله عنه « والميت منسه برى ٢ » يريد به من الرجوع فى تركته ، وأما فوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك » أراد به لامتناعه صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه لأجل ما عليه من الدين فلماضمنهما عنه فك رهانه لصلاة النبى صلى الله عليه وسلم لأن صلاته رحمة ،

161 ثبت هذا فيجوز للمضمون له مطالبة من شاء من الضامن والمضمون عنه وبه قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا يطالب الضامن الا اذا تعذرت مطالبة المضمون عنه ، دليلنا أن العق منعلق بذمة كل واحد منهما ، فكان له مطالبة كل واحد منهما كالضامنين ،

فسسوع قال العمراني في البيان: فان ضمن عن الضامن ضامن أجنبي سعح الغسمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول ، وان ضمن عمن الضامن المضمون عنه لم يصمح ضمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة ، ولا فائدة في هذا الضمان لأن العق ثابت في ذمته قبل الضمان ، ولأن الضامن فرع المضمون عنه فلا يجوز أن ينقلب الأصل فرعا والفرع أصلا ، اهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان ضمن عن رجل دينا بغير اذنه لم يجز له مطالبة المضمون عنه بتخليصه ، لأنه لم يدخل فيه باذنه فلم يلزمه تخليصه ، وان ضمن باذنه نظرت ، فان طالبه صاحب الحق جاز له مطالبته بتخليصه ، لانه اذا جاز ان يغرمه اذا غسرم جاز ان يطالبه بما طولب ، وان لم يطالب ففيسه وجهسان : (احدهما): له ان يطالبه ، لانه شغل ذمته بالدين باذنه فجاز له المطالبة بتفريغ ذمته ، كما لو اعاره عينا ليرهنها فرهنها (والثاني): ليس له ، وهو الصحيح ، لانه لما لم يغرمه فبل ان يغرم لم يطالبه قبل ان يطالب ، ويخالف اذا اعاره عينا ليرهنها فرهنها لان عليه ضررا في حبس العين والمنع من التصرف فيها ولا ضرر عليه في دين في ذمته لا يطالب به ، فان دفع المضمون عنه مالا الى الضامن وقال : خذ هذا بدلا عما يجب لك بالقضاء ، ففيه وجهان :

(احدهما) يملكه ، لأن الرجوع يتعلق بسببين : الضمان والغرم ، وقد وجد احدهما فجاز تقديمه على الآخر ، كاخراج الزكاة قبل الحول ، واخراج الكفارة قبل الحنث ، فان قضى عنه الدين استقر ملكه على ما قبض ، وان ابرىء من الدين قبل القضاء وجب رد ما اخذ ، كما يجب رد ما عجل مسن الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحول ،

(والثاني) لا يملك لانه اخذه بدلا عما يجب في الثاني فلا يملكه ، كمسا لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقده فعلى هذا يجب رده ، فان هلك ضسمنه لانه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع) .

الشرح الأحكام: اذا نسن الرجل دينا عن رجل آخر بغير اذنه لم يكن للضامن مطالبة المضمون عنه بتخليص ذمته لأنه لم يدخل فيه باذنه فلزمه تخليصه ، وان ضمن عنه باذنه ، فان طالب المضمون له الضامن بالحق كان للضامن أن يطالب المضمون عنه بتخليصه لأنه دخل فى الضمان باذنه وان نم يطالب المضمون له الضامن فهل للضامن أن يطالب عنه لا قال الشيخ ابسوحامد: قلرت فان قال: أعطنى المال الذى ضمنته عنك ليكون عندى حتى اذا طالبنى المضمون له أعطيته ذلك ، لم يكن له ذلك ، لأنه لم يغرم .

وان قال : خلصنى من حق المضمون له وفك ذمتى من حقه ، كما أوقعتنى فيه فهل له ذلك ؟ فيه وجهان (أحدهما) له ذلك لأبه لزمه هذا الحق من جهته وبأمره فكان له مطالبته بتخليصه كما لو استعار كتاباً ليرهنه فرهنه فللمعير أن يطالب المستعير بقضاء الدين وفك الرهن عن الكتاب . (والثانى) ليس له

ذلك ، لأنه اذا لم يطالبه المضبون له ، فلا ضرر عليه فى كون الحق فى ذمته ، فلم يكن له مطالبته بذلك ، وبفارق الكتاب المرهون لأن على صاحب الكتاب بغم الضرر فى كون الكتاب مرهونا .

قال المسعودى : وأصل هذين الوجهين ما قال ابن سريج : هل ينعقب بين الضامن والمضمون عنه حكم بنفس الضمان ؟ على قولين • ولهذا خمس فوائد : (احداهن) هذه المسألة المتقدمة •

(الثانية) اذا دفع المضمون عنه الى الضامن مال الضمان عوضاً عسا ميغرم فهل يملكه الضامن ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يملكه لأن الرجوع يتعلق بسببين بالضمان والغرم، وفد وجد أحدهما فجاز تقديمه على الآخر، كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول، فعلى هذا اذا قضى الحق استقر ملكه على ما قبض، واذ أبرأه من الدين قبل القضاء وجب رد ما آخذ،

(الثانى) لا يملك ما قبض لأنه أخذه بدلا عما يجب فى الثانى فلا يملكه، كما لو دفع اليه شيئاً عن بيع لم يعقد ، فعلى هــذا يجب رده ، وان تلف صمنه لأنه قبضه على وجه البدل فضمنه كالمقبوض بسوم البيع .

(الفائدة الثالثة) لو أبرأ الضامن المضمون عنه عما سيفرم ، هل يصح ت على الوجهين .

(الفائدة الرابعة) لو ضمن الضامن ضامن عن المضمون عنه ، هل يصح فيه وجهان وعلى قياس هذا اذا رهن المضمون عنه الضامن بما ضمن عنه ٠ هل يصمح ٢ على الوجهين ٠

(الفائدة الخامسة) لو ضمن فى الابتداء بشرط أن يعطيه المضمون عنب ضامناً معينا بما ضمن هل يصبح ؟ على الوجهين .

وعلى قياس هذا اذا ضمن عنه باذنه بشرط آن يرهنه رهنا معلوما هـــل يصمح ٢ على الوجهين ، والله تعالى الموفق للصواب .

فسسرع فى مذاهب العلماء قال الأمام آبو جعفر الطحماوى فى

مختصره: ولا تجوز الكفالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب فى قول أبى حنيفة الا بعد قبول المكفول له والمضمون له والمتحمل بها له كان ذلك مسن الضامن أو من الحميل أو من الكفيل مخاطباً له بذلك الا فى خصلة واحدة فان أبا حنيفة كان يجيز الضمان فيها بغير قبول ممن ضمن له وهى أن يحضر رجلا الوفاة فيقول لورثته ان على ديونا فاضمنوها عنى فيضمنونها بغير محضر من أهلها ثم يمسوت الذى هى عليه لهم فيكون الضسمان عنسده بذلك جائزا استحسانا وأما أبو يوسف ومحمد رضى الله عنهما فكانا يجيزان الضمان والكفالة والحمالة بغير قبول من المكفول له ومن المضمون له ومن المتحمل له جميع ما ذكرنا قال الطحاوى: وبه نأخذ م

قال المستف رحمه الله تعالى

(فصل) وان فبض المضمون له الحق من المضمون عنه ، برىء الضامن لأنه وتيقة بحدق فانحلت بقبض الحدق كالرهدن ، وان فبضه من الضامن برىء المضمون عنه ، لأنه استوفى الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الدبن ، تما لو فضى الدين من تمن الرهن ، وان ابرىء المضمون عنه برىء المضامن ، لأن الضامن ونيفة بالدين ، فاذا ابرىء من عليه الدين انحلت الوثيقة ، كما ينحل الرهن اذا أبرىء الراهن من الدين ، وان أبرىء الضامن لم يبرا المضمون عنه لأن أبراءه اسقاط ونيقة من غير فبض ؛ فلم يبرا به من عليه الدين كفسنع الرهن) .

الشرح الأحكام: اذا قبض المضمون له حقه من المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضمان وتيقة بالحق فانحلت باستيفاء الحق ، كما او استوفى المرتهن الحق من غير الرهن فان قبض الحسق مسن الضمامن برىء المضمون عنه لأنه قبض الحق من الوثيقة فبرىء من عليه الحق كالمرتهن اذا استوفى حقه من ثمن الرهن ، وان أبرا المضمون له المضمون عنه ، برىء المضمون عنه وبرىء الضامن ، لأن المضمون عنه أصل والضامن فرع ، فاذا برىء الأصل برىء الفرع .

وان أبرأ الضامن برىء الضامن ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن اذا أسقط حقه من الرهن فان الراهن لا يبرأ • قال المسعودى : وان قال المضمون له

للضامن : وهبت الحق منك ، أو تصدقت به عليك كان ابراء منه للضامن ، وفال أبو حنيفة : يكون كما لو استوفى منه الحق ،

دليلنا أن الاستيفاء منه هو أن يفرم الضامن ولم يغرم شيئا هنا •

فسرع وان ضمن عن الضامن ثم ضمن عن الثانى ثالث ثم رابع عن انثالث صح ذلك ، فاذا قبض المضمون له الحق حقه من أحدهم برىء الجميع ، لأنه قد استوفى حقه ، وان آبراً المضمون له المضمون أولا برئوا جميعا ، وان أبراً أحد الضمناء برىء وبرىء فرعه وفرع فرعه ، ولا يبسراً أحدله ، لما ذكرناه فى المسألة قبلها ، ولأنه وثيقة انحلت من غير استيفاء الدين منها نلم تبرأ ذمة الأصل كالرهن اذا اتفسيخ من غير استيفائه ، وأى الضامنين فضى الحق برىء الباقون من المضمون له لأنه حق واحد ، وبهذا كله قال أصحاب أحمد والله تعالى أعلم ،

قال المصنف رجه الله تعالى

(فصل) وان فضى الضامن الدين نظرت ، فان ضمن باذن المسلمون عنه و فضى باذنه رجع عليه ، لانه اذن له فى الضمان والقضاء ، وان ضمن بغير اذنه وقضى بغير اذنه لم يرجع لانه تبرع بالقضاء فلم يرجع ، وان ضمن بغير اذنه وقضى باذنه ففيه وجهان ، من اصحابنا من فال : يرجع لانه فضى باذنه (والثانى) لا برجع وهو المذهب ، لانه لزمه بغير اذنه فلم يؤثر اذنه في فضائه ، وان ضمن باذنه وقضى بغير اذنه فالمنصوص أنه يرجع عليه ، وهو قول أبى على بن أبى هريرة ، لانه اشتفلت ذمته بالدين باذنه فاذا استوفى منه رجع ، كما لو اعاره مالا فرهنه في دينه وبيع في الدين ،

وقال ابو استحاق: ان امكنه ان يستاذنه لم يرجع لانه قضاه باختياره وان لم يمكنه رجع لانه قضاه بغير اختياره وان احاله الضامن على دجل له عليه دين برئت ذمة المضمون عنه ، لان الحوالة بيع فصار كما لو اعطاه عسن الدين عوضا ، وان احاله على من لا دين له عليه وقبل المحسال عليه وقلنا : يصح برىء الضامن ، لان بالحوالة تحول ما ضمن ، ولا يرجع على المضمون عنه لانه لم يغرم ، فان قبضه منه ثم وهبه له ، فهل يرجع على الله سامن ؟ فيه وجهان بناء على القولين في الراة اذا وهبت الصداق من الزوج ثم طلقها قبل الدخول .

(فصل) وان دفع الضامن الى المضمون له ثوباً عن الدين في موضيع

ينبت له الرجوع رجع بافل الأمرين من فيمة الثوب او قدر الدين ، فان كان قيمه الثوب عسرة والدين عشرين لم يرجع بما زاد على العشرة ، لابه لم يعرم ، وان كان فيمه الثوب عشرين والدين عشرة لم يرجع بما زاد على العشرة لابه تبرع بما زاد فلا يرجع به ، وان كان الدين الذي ضعنه مؤجلا فعجل فضاءه لم يرجع به قبل المعن لآنه برع بالتعجيل ، ،

الشرح الاحكام: اذا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه • فيه أربع مسائل:

(الأولى) ان فال: اضمن عنى هذا الدين أو أنفذ عنى رجع عليه ، وان قال: اضمن هذا الدين أو أنفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا أن يكون بينهما خلطة ، مثل آن كان يودع أحدهما الآخر أو يستقرض أحدهما من الآخر ، أو يكون ذا فرابة أو مصاهرة فالاستحسان أن يرجع عليه ،

لانه ضمن عنه بأمره ، وقضى عنه بأمره ، فرجع عليه ، كمــــا لو قال : اضن عنى أو كان بينهما قرابة ٠

(الثانية) أن يضمن عنه بغير أمره ويقضى عنه بغير اذنه فانه لا يرجع عليه وبه قال أبو حنيفة • وقال مالك وأحمد رضى الله عنهما : له أن يرجع •

دليلنا أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلى على من عليه دين ، وقد ضمن على وأبو قتادة عن الميتين بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم بغير اذبهما فصلى عليهما النبى صلى الله عليه وسلم ولأن النبى صلى الله عليه وسلم قال لأبى قتادة « الآن بردت عليه جلده » فلو كان اذا قضى عنه يستحق عليه الرجوع لم يبرد عليه جلده ، ولأنه ضمن عنه بغير اذنه وقضى عنه بغير اذنه ولم يرجع ، كما لو علف دوابه أو أطعم خادمه .

(الثالثة) اذا ضمن بغير اذنه ثم قضى باذنه فهل يرجع عليه ؟ فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع عليه وهو المذهب ، لأنه لزمه بغير اذنه وأمره بالقضاء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان (والثانى) يرجع عليه لأنه أدى عنه بأمره فرجع عليه كما لو ضمن عنه باذنه ، وأصل هذين الوجهين من قال لغيره: اقض

عنى دينى ، فقضى عنه فهل له أن يرجع عليه ؟ فيه وجهان • قال المسعودى والصيمرى : الا أن الأصح ههنا أن يرجع ، والأصح فى الأولى أن لا يرجع ، والفرق بينهما أن فى الضمان وجب فى ذمته بغير اذنه ، وفى القضاء لم يتعلق الحق بذمته ، بل حصل القضاء باذنه • وان قال : افض الدين ولم يقل : عنى فان قلنا : لا يرجع عليه فها هنا أولى ان لا يرجع ، وان قلنا هناك : يرجسع فها هنا فيه وجهان حكاهما الصيمرى الصحيح لا يرجع •

وان قال : اقض عنى دينى لترجع على ققضى عنه رجع عليه وجها واحداً لفوله صلى الله عليه وسلم « المؤمنون عند شروطهم » وان قال اقض عن فلان دينه فقضى عنه ؛ قال المسعودى : لم يرجع عليه وجها واحداً لأنه لا غرض عليه في ذلك .

(الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بغير أمره ، فهل له أن يرجع عليه وهو يه ثلاته أوجه _ حكاها التسيخ أبو حامد : (أحدها) يرجع عليه وهو المذهب ، لأنه دين لازم باذنه ، فرجع عليه كما لو ضمن باذنه وقضى باذنه (والثانى) لا يرجع عليه لأنه أسقط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضمن بغير ادنه وقضى بغير اذنه (والثالث) وهوقول أبى اسحاق ان كما لو ضمن بغير ادنه وقضى بغير اذنه (والثالث) وهوقول أبى اسحاق ان كان الضامن مضطرا الى القضاء مثل أن طالبه المضمون له والمضمون عنه غالب أو حاضر معشر فقضى المضمون له رجع الضامن لأنه مضطر الى القضاء وان كان غير مضطر الى القضاء ، مثل أن كان المضمون عنه حاضراً موسراً مكنه أن يطالبه بتخليصه من الضمان ، فقضى لم يرجع لأنه متطوع بالأداء ، وكل موضع ثبت للضامن الرجوع على المضمون عنه م فأحال الضامان الرجوع على المضمون عنه م فأحال الضامان الرجوع على المضمون عنه م فاحال الضامان الرجوع على المضمون عنه في الحال، الحوالة كالقبض ٠

وان أحاله على من لاحق له عليه وقبل المحال عليه وقلبا : يصبح برىء الضامن والمضمون عنه ولا يرجع الضامن على المضمون عنه بشىء فى الحال لأنه لم يغرم شيئا ، فان قبض المحتال من المحال عليه ورجع المحال عليه على الضامن رجع الضامن على المضمون عنه ، وان أبرأ المحتال المحال

عليه من مال الحوالة لم يرجع المحال عليه على المحيل وهو الضامن بنى ، ولم يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يغرم واحد منهما شيئاً • وان فبض المحتال الحق من المحال عليه ثم وهبه منه ؛ أو قبض المضمون له الحق من الضامن ثم وهبه منه فهل لهما الرجوع ؟ فيه وجهان ، بناء على القولين في المرأة اذا وهبت صدافها من الزوج ، ظلقها قبل الدخول •

فرع اذا كان لرجل على رجلين ألف دينار على كل واحسد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض من أحدهما ألفا برئا جميعاً ، وكان للدافع أن يرجع على صاحبه بخمسمائة ان ضمن باذنه وقضى باذنه ، وان قبض من أحدهما خمسمائة ، فان فال الدافع : خذها عن الني على "لك أصلا لم يرجع الدافع على صاحبه بسيء ، وان قال : خذها عن التي ضمنت برئا منها وكان رجوعه على صاحبه على ما مضى ،

وان دفعها اليه وأطلق ، فاختلف الدافع والقابض فقال الدافع دفعتها وعينتها عن التى ضمنتها أو نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أؤ بويتها عن التى هى أصل عليك ، فالقول قول الدافع مع يمينه لأنه أعلم بفوله ونيته وان اتفقا أنه لم يعينها عن أحدهما ولا نواها ، ثم اختلفا فى جهة صرفها ، ففيه وجهان .

(أحدهما) يصرف اليهما نصفين ٠

(والثانى) للدافع أن يصرفها الى أيهما شاء ، وقد مضى دليل الوجهين فى الرهن ، وار أبرأه المضمون له عن خمسمائة واختلفا فيما وقعت عليه البراءة ، ففى هذه المسائل القول قول المضمون له فيما أبرأ عنه اذا اختلف فى تعيينه أو نيته وان أطلق ففيه وجهان (أحدهما) ينصرف اليهما (والثانى) يعينه المضمون له فيما شاء ،

فسرع اذا ضمن عن غيره ألف درهم • قال العمراني في البيان: وكانت هذه الألف مكسرة فدفع اليه ألفاً صحاحاً في موضع يثبت له الرجوع على المضمون عنه فانه لا يرجع عليه بالصحاح لأنه تطوع بتسليمها وانما يرجع

بالمكسرة ، قال : وان ضمن عنه ألف درهم صحاحا فدفع ألفاً مكسرة لم يرجع الا بالمكسرة لأنه لم يغرم غيرها ، وان صالح الضامن عن الألف على ثوب ففيه وحهان :

(أحدهما) وهو المشهور أنه يرجع على المضمون عنه بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو الألف ، لأنه ان كانت قيمة الثوب أقل لم يرجع بما زاد عليه لأنه لم يغرم غير ذلك ، وان كانت قيمة الثوب أكثر من الألف لم يرجع بمازاد على الألف لأنه متطوع بالزيادة عليه ،

(والوجه الثانى) حكاه المسعودى والشيخ أبو نصر المربُّوذى أنه يرجم بالألف وهو قول أبى حنيفة رحمه الله ، كما لو اشترى رجل شقصا بألف ثم أعطاه عن الألف ثوباً يساوى خمسمائة فان المسترى يرجع على الشفيع بألف ا

وأما اذا صالح الضامن المضمون له عن الألف على خمسمائة ؛ وقلنا : يصح ، فان الضامن والمضمون عنه يسقط عنهما الألف كما لو أخذ بالألف نوبا يساوى خمسمائة ، قال المسعودى : ولا يرجع الضامن على المضمون عنه الا بخمسمائة وجها واحداً ، لأنه لم يغرم غيرها .

فسرع اذا كان على مسلم لذمى ألف درهم فضمن عنه ذمى ، ثم ان الضامن صالح المضمون له عن الدين الذى ضمنه على المسلم على خمر أو خنزير • فهل يصح الصلح ؟ فيه وجهان •

(أحدهما) لا يصح ولا يبرأ واحد منهما عن حق المضمون له لأنه متصل بحق المسلم .

(والثناني) يصبح لأن المعاملة بين ذمتين ، فاذا قلنا بهدا فبماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ ان قلنا انه اذا صالحه على ثوب يرجع عليه بأقل الأمرين، لم يرجع ها هنا بشيء ، وان قلنا : يرجع بالألف رجع ها هنا فيها أيضاً .

فسرع اذا ضمن غيره ديناً مؤجلا باذنه ثم ان الضامن عجل الدين المضمون له قبل أجله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجل

لتطوعه بالتأجيل ، فاذا ضمن رجل صداق امرأة فأداه اليها الضامن فارتدت عبل الدخول سقط مهرها .

قال المسعودى : وترد المرأة ما قبضت من الصداق الى الزوج ثم ترده الى الضامن •

فسرع ادا ضمن رجل عن غيره ألف درهم باذنه ، ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له وأنكر المضمون له ذلك ولم يكن هناك يبنة فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل عدم القبض ، فاذا حلف كان له أن يطالب أيهما شاء ، لأن حقه ثابت فى ذمتهما ، فان أخذ الألف من المضمون عنه برئت ذمته وذمة الضامن وهل للضامن أن يرجع بالألف الأولى على المضمون عنه ؟ لا يخلو اما أن يكون دفع بغير محضر المضمون أو بمحضره فان دفع بغير محضره فلا يخلو اما أن يشهد على الدفع أو لم يشهد على الدفع ، فان لم يشهد نظرت فى المضمون عنه ، فان صدق الضامن أنه دفع ، فهل له الرجوع عليه ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباغ ،

(أحدهما) وهو قول أبى على بن أبى هريرة: انه يرجع عليه لأنه فد صدقه أنه أبرأ ذمته بدفع الألف فكان له الرجوع عليه • كما لو كان دفع بحضرته •

(والثانى) وهو قول أبى اسحاق أنه لا يرجع عليه بشى، وهو المشهور ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد الاسفرايينى غيره ، لأنه يقول : ان دفعت فلم تدفع دفعاً يبرئنى من حقه ، لانك لم تسقط عنى بذلك المطالبة ، فلم تستحق على بذلك رجوعا .

قال صاحب البيان: ويخالف اذا كان بحضرته، فان المفرط هو للمضمون عنه، وان كذبه المضمون عنه فهل عليه اليمين ، ان قلنا: لو صدقه كان له الرجوع كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا لو صدقه لا رجوع له عليه ، فلا يمين عليه ،

وان اختار المضمون له أن يرجع على الضامن فيرجع عليــه برئت ذمة

للضمون عنه والضامن ، وهل اللضامن أن يرجع عن المضمون عنه اذا صدقه في دفع الأولة ، ان قلنا بقول أبي على بن أبي هريرة أن للضامن أن يرجع بالأولة على المضمون عنه اذا رجع المضمون له على المضمون عنه رجع الضامن همنا بالألف الأولة على المضمون عنه ، ولا يرجع عليه بالثانية لأنه يعتسرف أن المضمون له ظلم بأخذها فلا يرجع بها على غير من ظلمه ،

وان قلنا بالشهود وأنه لا يرجع عليه فى الأولة فهل يرجع ها هنا بشىء ؟ فيه وجهان حكاهما ابن الصباع: (أحدهما) لا يرجع عليه بشىء • أما الأولة فقد ذكرنا الدليل عليها • وأما الثانية فلا يرجع بها ، لأنه يعترف أن المضمون له ظلم بأخذها ، فلا يرجع بها على غير من ظلمه (والثانى) يرجع عليه ، ولم يذكر الشيخ أبو حامد غيره ، لأنه قد أبرأ المضمون عنه بدفعه عنه ظاهراً وباطناً فكان له الرجوع عليه كما لو دفع بالبينة ، فاذا قلنا بهذا فبأيتهما يرجع ؟ فيه ثلاثة أوجه :

(أحدها) وهو قول أبى حامد الاسفراييني أنه يرجع عليه بالثانية ، لأن المطالبة عن المضمون عنه سقطت بها في الظاهر .

(والثاني) يرجع بالأولة لأن براءة الذمة حصلت بها في الباطن •

(والثالث) وهو قول ابن الصباغ : أنه يرجع بأقلهما لأنه ان كان قد ادعى أنه دفع فى المرة الأولة ثوباً قيمته دون الألف وفى الثانية دفع الألف ، فقد أقر بأن الثانية ظلمه بها المضمون له فلا يرجع بها على غير من ظلمه ، وان كان يدعى أنه دفع فى المرة الأولة ألف درهم ، وفى المرة الثانية ثوباً قيمت دون الألف لم يرجع الا بقيمة الثوب ، لأنه لم يستحق الرجوع بالأولة فلم يستحق الا قيمة الثوب ، فان كان الضامن حين دفع الألف الأولة بغير محضر المضمون عنه قد أشهد على الدفع ، فان كانت البيئة قائمة حكم على المضمون له ولم يقبل يمينه ويكون للضامن أن يرجع على المضمون عنه .

وان كانت البينة غيرقائمة وصدقه المضمون له أنه قد دفع وأشهد تظرت، ذان كان قد أشهد شاهدين عدلين الاأنهما غابا أو ماتا أو فسقا فان المفسون له ادا حلف كان له أن يرجع على أيهما شاء ، فان رجع على المضمون عنه كان للضامن أن يرجع أيضاً على المضمون عنه بالألف الني فد دفعها عنه ، لأنه فد اعترف أنه دفع عنه دفعاً يبرئه ولا صنع له فى نعذر التهادة ، وان رجع المضمون له على الضامن لم يرجع بالثانية لأنه ظلمه بها ، وانما يرجع بالأولة لما ذكرناه ، وان أتهد شاهدين كافرين أو فاسقين ظاهرى الفسق فهو كما لو لم يشهد ، هل له أن يرجع على المضمون عنه ؟ على الوجهسين ، اذا صدقه على الدفع ولم يشهد على ما مضى فى الأولة من التفريع ،

وان أشهد شاهدين ظاهرهما العدالة ثم بان أنهما كانا فاسقين فعيه وجهان :

(أحدهما) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأنه لم يفرط فى الاشهاد، وليس عليه ألمعرفة فى الباطن ، فعلى هذا حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا .

(والثانى) حكمه حكم ما لو لم يشهد لأنه أشهد من لا يثبت الحقوق شهادته وان أشهد شاهدا واحداً عدلا حراً ، فان كان موجوداً حلف معه ، وكان كما لو أشهد عدلين وحكم بسهادتهما • وان كان ميتاً أو غائباً أو طراً الفسق عليه ، ففيه وجهان : (أحدهما) حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجته ، وانما عدمت كالشاهدين •

(والثاني) حكمه حكم ما لو لم يشهد ، لأنه فرط حيث اقتصر على بينة مختلف فى قبولها ؛ فهو كما لو لم يشهد .

وأما اذا دفع الضامن الألف الأولة بمحضر من المضمون عنه ؛ فان أشهد على الدفع فان كانت البينة قائمة أقامها وحكم بها ، وان كانت غير قائمة فعلى ما مضى وان لم يشهد فحلف المضمون له رجع على من يشاء منهما وهل للضامن أن يرجع على المضمون عنه ؟ فيه وجهان • من أصحابنا من فال : حكمه حكم ما لو لم يشهد ، فكان الدفع بعين المضمون عنه على ما مضى ، لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار الدفع بعين المضمون عنه • لأنه فرط فى ترك الاشهاد فصار كما لو دفع فى عين المضمون عنه •

(والتاني) وهو المنصوص آنه يرجع عليه ، لأن المفرط فى رك الاشهاد هو المضمون عنه .

وان ادعى الضامن أنه دفع الحق الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له، والمضمون عنه • ولم تكن هناك بينة فالقول فول المضمون له مع يمينه ، فأن لم يحلف ردت اليمين على الضامن ، فأن حلف بنينا على القولين في يمين المدعى مع نكول المدعى عليه • فأن قلنا : أنه كالبينة برىء الضامن والمضمون عنه • وكأن للضامن أن يرجع على المضمون عنه •

وان قلنا: ان يمين المدعى مع نكول المدعى عليه كاقرار المدعى عليه ، فهو كما لو صدق المضمون له الضامن على الدفع ، وأنكر المضمون عنه الدفع ، فامه لا مطالبة للمضمون له على أحدهما ، لأنه قد استقر باستيفاء الحق .

وهل للضامن أن يرجع بشىء على المضمون عنه ؟ فيه وجهان لأبى العباس ابن سريج (أحدهما) القول قول المضمون عنه مع يمينه ، ولا يرجع الضامن عليه بشىء ، لأن الإضامن يدعى القضاء ليرجع ، فلن يقبل ، لأن الأصل عدمه ، والمضمون له يشهد على فعل نفسه فلم يقبل ، (والثاني) يرجع الضامن على المضمون عنه ، لأن قبض المضمون له يثبت مرة بالبينة ومرة بالاقرار ، والله تبارك ولو ثبت القبض بالبينة لرجع عليه ، وكذلك اذا ثبت بالأقرار ، والله تبارك وتعالى أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) ويصع ضمان الدرك على المنصوص ، وخرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لآنه ضمان ما بستعتن من المبيع ، وذلك مجهول ، والصحيح أنه بصح قولا واحداً ، لأن الحاجة داعية اليه لأنه يسلم التمن ولا يأمن أن يستعق عليه المبيع ، ولا يمكنه أن باخذ على الثمن رهنا ، لأن البائع لا يعطيهمع المبيع رهنا ولا بمكنه أن يستونق بالله قد يفلس البائع فلا تنفعه الشهادة ، فلم يبق ما يستونق به غير الضمان ، ولا يمكن أن يجعل القدر الذي يستحق معلوما فعفى عن الجهالة فيه ، كما عفى عن الجهل باسساس الدين م يضمنه ، الحيطان ، ويخالف ضمان المجهول لانه يمكنه أن يعلم قدر الدين ثم يضمنه ، وق وفت ضمانه وجهان :

(أحدهما) لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما رجب له شيء ؟ وضمان ما لم تجب لا بصح .

(وائثانى) يصبح قبل قبض الثمن ، لأن الحاجه داعية الى هذا الضمان فى عقد البيع فجاز قبل قبض الثمن ، وان استرى جارية وضمن دركها فخرج بد فيها مستحقا لله فان قلنا ان البيع يصح في الباقى لله رجع بثمن ما استحق ، وان قلنا يبطل البيع في الجميع رجع على الضامن بثمن ما استحق ، وهل يرجع عليه بثمن الباقى ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يرجع عليه ، لانه بطل البيع فيه لأجل الاستحقاق ، فضسمن كالمستحق .

(والشانى) لا يرجع لانه لم يضمن الا ما يستحق فلم يضمن ما سواه ، وان ضمن الدرك فوجد بالمبيع عيباً فرده فهل يرجع على الضامن بالسن؟ فيه وجهان:

(احدهما) لا يرجع ، وهو قول المزنى وأبى العباس ، لانه زال ملكه عنه بأمر حادث فلم يرجع عليه بالثمن ، كما لو كان سقصا فاخذه الشفيع .

' (والثانى) يرجع لأنه رجع اليه الثمن بمعنى قارن العقسد ، فثبت له الرجوع على الضامن ، كما لو خرج مستحقآ ، وان وجد به العيب وقد حدث عنده عيب فهل يرجع بأرش العيب ؟ على ما ذكرناه من الوجهين) .

الشرح قوله « الدرك » التبعة بفتح الراء وسكونها ، قال ف الصحاح : يقال ما-لحقك من درك فعلى خلاصه •

أما الأحكام فانه يصح ضمان العقد على المنصوص في الأم ، وهو أن يسترى رجل عيناً بثمن في ذمته فيضمن رجل عن البائع الثمن ان خسرج المبيع مستحقا ، وخرج أبو العباس بن سريج قولا آخر أنه لا يصح ، وبه قال ابن القاص ، لأنه ضمان ما لم يجب ، ولأنه ضمان مجهول لأنه لا يعلم هل يستحق المبيع أو بعضه ، والصحيح أنه يصح ، لأن البائع لا يعلمه مع المبيع رهنا ، والشهادة لا تفيد لأن البائع قد يفلس فلا تفيد الشهادة ، فلم يستق ما يستوثق المسترى به غير الضمان ، وأما قول ابن القاص : انه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول فغير صحيح ، لأنه ان لم يكن المبيع مستحقا فلا ضمان أصلا ، وان كان مستحقا فقد ضمن الحق بعد وجوبه ، وانما صح الضمان ما هاهنا مع جهالة ما يستحقه المشترى لأن الحاجة تدعو الى ذلك ،

وفال أبو يوسف: اذا ضبن له العهد كان ضامنا للكبات الابتياع و الله الماوردى فى الحاوى: وهذا ليس بصحيح لأن العرف فد صار فى العهد عبارة عن الدرك وضمان الثمن فانصرف الاطلاق اليه ، فادا قلنا: يصحح ضمان العهد صح بعد قبض الثمن وجها واحدا ، لأنه ضمان الحق بعد وجوبه ، وهل يصح ضمانه فبل أن يقبض البائع الثمن الخيه وجهال . (أحدهما) يصح لأن الحاجة تدعو الى هذا الضمان قبل قبض الثمن كما تدعو اليه بعد قبضه (والثانى) ولم يذكر ابن الصباغ غيره أنه يصح لأنه ضمان الحق قبل وجوبه فلم يصح و

قال ابن الصباغ: وألفاظه أن يقول: ضمنت عهدته أو ثمنه أو دركه او يفول للمشترى: ضمنت خلاصك منه أو يقول: متى خرج البيع مستحف فقد ضمنت لك الثمن ، فان قال: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصمح لأن التفدير على ذلك متى خرج مستحقاً ، قال ابن سريج: لا يضمن درك المبيع الا أحمق ،

it ثبت هذا فانه ادا ضمن له عهدة دار اشتراها أو خلاصها فاستحقت رجع بالثمن على الضامن ان شاء الخلاص الحال يسلم اليه ، فتأول أصحابنا دلك تأويلين (أحدهما) أنه أراد خلاصك به (والثاني) أنه أراد وخلاصها ، وقد جاءت (أو) بمعنى الواو قال تعالى (وأرساناه الى مائة ألف أو يزيدون) () وفال تعالى: (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) () •

وأما (ما) فتكتب فى الوثائق: ضمن فلان البائم لفلان بن فلان المنسرى قيمة ما أحدث فى المبيع من غراس أو بناء أو غير ذلك اذا خسرج مستحقا ، قال أصحابنا: فان هذا ضمان باطل بلا خلاف على المذهب ، لأنه ضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، فان قيد ذلك وقال: من درهم الى درهم الى يجب وضمان ما لم يجب وضمان مجهول ، فان قيد ذلك وقال: من درهم الى أنه ضمان ما لم يجب وضمان ما لم يجب ،

⁽١) الآية ١٤٧ من سورة الصافات ،

⁽٢) الآية)٢ من سورة الانسان .

وقال أبو حنيفة رحمه الله: يصح ضمان هذا • وقال الامام أبو جعفر الطحاوى من أصحابه فى المختصر: ومن ضمن لرجل عهده فى دار ابتاعها فان أبا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال: ضمان العهدة عندى انما هو ضمان الصحيفة • وقال أبو يوسف ومحمد: الضمان فى ذلك جائز وهو ضمان الدرك فى الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها أن يرجع بثمنها على بائعها، وبقيمة بناء أن كان أحدثه فيها قائمة على بائعه ، فاذا قضى له بذلك عليه كان له أن يطالب به كل واحد من بائعه ومن الضامن له المهدة على بانعه، وبه نأخذ •

قال محمد نجيب المطيعى بن الشيخ ابراهيم بن عبد الرحمن بن أحمد ابن بخيت غفر الله له ولآبائه: وضمان العهدة فى كلام الطحاوى هو سان الصحيفة يعنى ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به • فان ضمن خلاص المبيع أو ضمن قيمة ما يحدث فى المبيع مسن بناء أو عراس فان كان فى غير عقد البيع نظرت فان أفرد ذلك عن نسمان العهدة لم يبطل البيع ولا ضمان العهدة ، بل يبطل ضمان خلاص المبيع وضمان ما يحدث فيه من بناء أو غراس • وان قرنه مع ضمان العهدة بطل خلاص المبيغ وما يحدث فيه ، وهل يبطل ضمان العهدة ؟ فيه قولان بناء على القولين فى تفريق الصفقة •

وان شرط ذلك فى البيع بأن قال: بعنى هذه الأرض بمائة دينار بشرط ان يضمن لى فلان خلاصها وقيمة ما أحدثته فيها من بناء أو غراس اذا استحقت فقال : بعتك ، أو كان هذا الشرط فى زمان الخيار فسد البيع لأنه بيع بنه ط فاسد ، قال الشيخ أبو حامد : ويجىء فيه قول آخر أنه لا يبطل البيع اذا شرط ضمان قيمة ما يحدث فى الأرض كما قلنا فيمن شرط رهنا فاسدا فى البيع ، والأول أصح ،

فسرع اذا ضمن رجل لرجل العهدة واستحق جميع المبيد على المضمون له وقد دفع الثمن الى البائع فالمشترى بالخيار ان شاء طالب البائع بالثمن ، وان شاء طالب به الضامن ، وان خرج بعضه مستحقاً بطل البيسع فيما خرج منه مستحقاً وكان للمشترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى فيما خرج منه مستحقاً وكان للمشترى أن يطالب الضامن بثمن القدر الذى

خرج منه مستحقاً ، وهل يبطل البيع فى الباقى؟ فيه قولان ، فاذا فلنا : يبطل البيع أو قلنا : لا يبطل الا أن المتسرى اخنار فسخ البيع فيه فهل للسسسرى ان يرجع بثمن دلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) يرجع عليه ، لأنه ثبت له بسبب الاستحقاق ٠

(والثانى) لا يرجع عليه لأنه لم يضمن الا ثمن ما استحق، وانما بطل البيع فيه لأنه لا يعرق الصفقة ، ويفسخه المسترى .

وان وجد المتسترى بالمبيع عيباً فرده فهل له أن يطالب الضامن بالشمن ؟ قال أصحابنا: ان قال الضامن: ضمنت لك درك ما يلحقك فى المبيع ، أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجد فيه ، فله أن يرجع بالثمن على الضامن وجها واحدا ، وكذلك ان حدث عند المشترى عيب وقد وجد به عيباً فله أن يرجع بالأرش على الضامن ، لأن ضمانه يقتضى ذلك .

وان ضمن درك المبيع أو عهدته لا غير ، فهل له أن يرجع بالشمن على الضامن اذا وجد به عيباً ؟ أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان (أحدهما) يرجع عليه بالثمن ، لأن الثمن رجع اليه بمعنى قارن عقد البيم بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع .

(والثانى) لا يرجع به عليه بل يرجع به على البائع وهو فول المزنى وأبى العباس بن سريج، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالثمن على الضامن ، كما لو كان المبيع شقصاً فأخذه الشفيع •

فسرع فان ضمن العهدة فبان أن البيع كان باطلا بغير الاستحقاق فهل للمشترى أن يرجع بالثمن على الضامن ؟ فيه وجهان حكاهما في الابانة .

(أحدهما) يرجع به عليه ، لأنه رجع اليه الثمن لمعنى قارن عقد البيع ، فصار كما لو استحق ، (والثانى) لا يرجع عليه به لأنه يمكنه أن يمسك العين المبيعة الا أن يسترجع ما دنع من الثمن ، فلم يرجع به على الضامن ، بخلاف ما لو استحق المبيع في يد البائع قبل القبض أو فسخ المبيع ، أو كان شقصاً فأجذه الشنيع بالشفعة ، فان المشترى لا يرجع بالثنن على الضامن ،

لأن الثمن رجع اليه بمعنى حادث بعد العقد ولم يضمن الضامن الا الثمن عند استحقاق المبيع وسيأتى لهذه الفروع مزيد فى فرع فى مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة فاشدد به يديك والله الموفق •

فسرع قال المسعودى: لو اشترى رجل شيئاً بثمن وسلمه وضمن رجل للبائع نقصان الوزن أو رداءة الثمن ، فخرج الثمن ناقصا أو ردينا أو معيباً فله أن يطالب الضامن بما نقص من الثمن ، وله أن يرد الردى، والمعيب على المشترى ويطالب الضامن بالثمن ، اهم .

فسرع ف مذهب أبي حنيفة فيما تقدم • قال الامام على بن محمد الاسبيجاني في شرح منختصر الطحاوى : ولو أن المشترى بني في الدار ثم استحقها رجل بالبينة ونقض عليه بناءه فللمشترى أن يرجع على البائع بالثمن وبقيمة بنائه مبنياً اذا سلم النقض الى البائع ، وان حبس النقض ولم يسلمه الى البائم لا يرجع عليه الا بالثمن خاصة . وروى عن أبي يوسف انه قال : يرجع عليه بالثمن وبقيمة بنائه مبنيا •قال الطحاوى : أن يأخذ بهما جميعـــا أهِماً شاء ان شاء أخذهما من البائع وان شاء أخذهما من الكفيــل بالدرك ويرجع الكفيل على البائع ان كانت كفالته بأمره ، وجعل الطحاوى هذا غير سديد . وذكر محمد في ظاهر الرواية أن قيمة البناء على البائع خاصــة ولم يُؤاخذ بها الكفيل الخ ا هـ • وقال في موضع آخر بعد هذا : وبيان ذلك أنْ من ضمن لرجل عن رجل بما ذاب له عليه أو ما قضى له عليه أو ضمن ثمن ما بايعه أو ما أقرضه أو ضمن له ما اسمتهلك من ماله فان هذه الكفالة صحيحة ، وان لم يكن الضمان ما ينافئ الحال ، لأنه أضيف الى سبب مضمون مه والمضمون له وعنه معلوم مقدور على الايفاء ، فان قال الكفيل : ما بايعت فلانا قيمته على ، أو قال : كلما بايعت فلانا أو قال : الذي بايعت فانه يقسم ذلك في جميع ما بايعه ولو لم تكن الكفالة بهذه الألفاظ الثلاثة ولكنه قال : الكفيل بشمن أول المبايعة ولا يؤاخـــذ بشمن ما بايعه بعـــدها • ولو قال له : ما ذاب لك على أخذ من الناس فهو على؟ فانه لا يصبح لجهالة المضمون عنه ٠ وكذلك لو قال : ماذاب عليك لأحد من الناس فهو على فانه لا يصح لجهالة المضمون عليه ٠

(فرع) في مسائل تتعلق بضمان الدرك من الروضة

(احداها): من ألفاظ هذا الضمان أن يعول للسسرى: ضمنت لك عهدته أو دركه ، أو خلاصك منه ، ولو قال: ضمت لك خلاص المبيع ، لم يصح لأنه لا يستقل بتخليصه ادا استحق ، ولو ضمن عهدة النمن وخلاص المبيع معا لم يصح ضمان الخلاص ، وفي العهدة قولا الصففة ، ولو شرط ني البيع كفيلا بخلاص المبيع بطل ، بخلاف ما لو شرط كفيلا بالثمن •

(الثانية) : يشترط أن يكون فدر الثمن معلوماً للضامن ، فان لم يكن قدر الثمن في المرابحة معلوماً •

(الثالثة): يجوز ضمان المسلم فيه للمسلم اليه لو خرج رأس المال مستحفا بعد نسليم المسلم فيه مستحقا ، لأن المسلم فيه في الذمة ، والاستحقاق لا ينصور فيه ، وانا ينصور في المقبوض ، وحينئد يطالبه المسلم بمثله لا برأس المال .

(الرابعة) اذا ظهر الاستحقاق فالمشترى يطالب من شهاء من البائع والضامن ، ولا فرق فى الاستحقاق بين أن يخرج مسنحفا ، أو كان شقصا ثبت فيه شفعة ببيع سابق ، فأخذه الشفيع بذلك البيع ، ولو بان فساد البيع أو غيره ففى مطالبته الضامن وجهان :

(أحدهما) نعم كالاستحقاق • (والثانى): لا ، للاستغناء عنه بامكان حبس المبيع حتى يسترد الثمن ، ولو خرج المبيع معيباً فرده المسترى ففى مطالبته الضامن بالثمن وجهان ، وأولى بأن لا يطالب ، لأن الرد هنا بسبب حادث ، وهو مختار فيه ، فأشبه الفسخ بخيار مجلس أو تقايل ، هذا اذا كان العيب مقرونا بالعقد •

أما اذا حدث فى يد البائع بعد العقد ففى (التتمة) أنه لا يطالب الضامن بالثمن وجها واحداً ، لأنه لم يكن سبب رد الثمن مقروناً بالعقد • ولم يكن من البائع تفريط فيه ، وفى العيب الموجود عند العقد سبب موجود عند العقد البائع مفرط بالاخفاء ، فالتحق بالاستحقاق على رأى •

قلت : أصح الوجهين الأولين : لا يطالب • ولو خرج معيبا وقد حـــدث عند المشترى عيب ففي رجوعه بالأر ش على الضامن الوجهان • والله أعلم •

فسرع ولو الله المبيع قبل القبض بعد قبض الثمن وانفست العقد ، هل يطالب الضامن بالثمن لا ان قلنا : ينفسخ من أصله فهو كظهور الفساد بغير الاستحقاق ، وان قلنا : من حينه فكالرد بالعيب وا، خرج بعض المبيع مستحقا ففي صحة البيع في الباقي قولا الصفقة ، وان قلنا : يصح وأجاز المسترى _ فان قلنا : يجيز بجميع الثمن _ لم يطالب الضامن بسيء ، وان قلنا بالقسط ، طالبه بقسط المستحق من الثمن ، وان فسلط طالبه بالقسط ، ومطالبته بحصة البافي من الثمن ، كمطالبته عند الفسلخ بالعيب ، وان فلنا : لا يصح ففي مطالبته بالثمن طريقان :

(أحدهما) أنه كما لو بان فساد العقد بشرط ونحوه .

(والثانى) القطع بتوجه المطالبة لاستناد الفساد الى الاسنحقاق ، هذا كله اذا كانت صيغة الضمان كما ذكرنا فى المسألة الأولى ، أما اذا عين جهة الاستحقاق فقال : ضمنت لك الثمن متى خرج المبيع مستحقا ، فلا يطالب بجهة أخرى ، وكذا لو عين جهة غير الاستحقال ، لم يطالب عند الاستحقاق .

(الخامسة): اشترى أرضاً وبنى فيها أو غرس ثم خرجت متسحقه ، فقلع المستحق البناء والغراس ، فهل يجب أرش النقص على البائع وهو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً ؟ وجهان: الأصح المنصوص وجوبه ، فعلى هذا لو ضمنه ضامن _ نظر ، ان كان قبل ظهور الاستحقاق أو بعده وقبل القلع _ لم يصح ، وان كان بعدهما ، صح ان كان قدره معلوماً ، ولو ضمن رجل عهدة الأرض وأرش نقص البناء والغراس فى عقد واحد لم يصح فى الأرش ، وفى العهدة قولا الصفقة .

ولو كان المبيع بشرط أن يعطيه كفيلا بهما فهو كما لو شرط فى البيع رهناً فاسداً • وقال جماعة من الأصحاب : ضمان نقص البناء والغراس ، كمــــا لا يصح من غير البائع ، لا يصح من البائع ، وهذا ان أريد به أنه لغو ، كما لو ضمن العهده لوجوب الأرش عليه من غير التزام ، فهو جار على ظاهمـــر المذهب ، والا فهو ذهاب منهم الى أنه لا أرش عليه •

الصفة الثانية : اللزوم • والديون الثابتة ضربان :

(أحدهما): ما لا يصير الى اللزوم بحال ، وهو نجوم الكتابة ، فلايصح صمانها على الصحيح ، ولو ضمن رجل عن المكاتب غير النجوم ... فان ضمن لأجنبى ... صح ، واذا غرم رجع على المكاتب ان ضمنه بادنه ، وان ضمنه لسيده ، بنى على أن ذلك الدين هل يسقط بعجزه ؟ وفيه وجهان ... ان قلنا : نعم وهو الأصح ... لم يصح كضمان النجوم ،

(الضرب الثانى): ماله مصير الى اللزوم، فان كان لازماً فى حال الضمان صح ضمائه سواء كان يستقر أم لا كالمهر قبل الدخول، والثمن قبل قبض المبيع، ولا نظر الى احتمال سقوطه، كما لا نظر الى احتمال سقوط المستقر بالابراء والرد بالعيب وشبههما وان لم يكن لازماً حال الضمان فهو نوعان:

أحدهما: الأصل فى وضعه اللزوم ، كالثمن فى مدة الخيار ، وفى ضمانه وجهان (أصحهما) الصحة ، قال فى (التتمة): هذا الخلاف اذا كان الخيار للمشترى أولهما ،أما اذا كان للبائع فقط ، فيصح قطعاً ، لأن الدين لازم فى حق من عليه ، وأشار الامام الى أن تصحيح الضمان مفرع على أن الخيار لا يمنع نقل الملك في الثمن الى البائع ، أما اذا منعه فهو ضمان ما لم يجب ، النوع الثانى: ما الأصل فى وضعه الجواز كالجعل فى الجعالة ، وفيه وجهان كما سبق فى الرهن به ، وموضع الوجهين بعد الشروع فى العمل وقبل نمامه كما سبق هناك ، وضمان مال المسابقة ـ ان جعلناها اجارة ـ صح والا كالجعل ،

الصفة الثالثة : العلم وفيه صور :

(احداها) : ضمان المجهول فيه طريقان ، كضمان ما لم يجب فان صححناه في فشرطه بأن يمكن الاحاطة به ، بأن يقول : أنا ضامن ثمن ما بعته

ولاناً ، وهو جاهل به ، لأن معرفته متيسرة ، أما اذا قال : ضمنت لك شيئاً مما لك على ولان ، فباطل قطعاً ، والقولان فى صحة ضمان المجهول يجريان فى صحة الابراء عنه ، وذكروا للخلاف فى الابراء مأخذين :

أحدهما : الخلاف فى صحة شرط البراءة عن العيــوب ، فان العيــوب مجهولة الأنواع والأقدار .

والثانى: آن الابراء هل هو اسقاط كالاعتاق ؟ أم تمليك المديون ما ق دمته ثم اذا ملكه سقط ؟ وفيه رأيان _ ان قلنا : اسسقاط _ صحح ، والا فيشترط علمه كالمتهب ، ومنها : لو كان له دين على هذا ، ودين على هذا فقال : أبرأت أحدكما _ ان قلنا : اسقاط _ صح ، وأخذ بالبيان ، والا فلا ، كما لو كان له في يدكل واحد عبد ، فقال : ملكت أحدكما العبد الذي في يده ومنها : لو كان لأبيه دين على رجل فأبرأه منه وهو لا بعلم موت الأب ، ان فلنا : اسقاط صح ، كما لو قال لعبد أبيه : أعتقك ، وهو لا يعلم موت الأب _ ان فلنا : تمليك ، فهو على الخلاف فيما لو باع مال أبيه على ظن أنه حى ، فبان ميتا ، ومنها : أنه لا يحتاج الى القبول ان جعلناه اسقاطاً • وان جعلنا تدليكا لم يحتج اليه على الصحيح المنصوص ، فان اعنبرنا القبول ارتد بالرد والا فوجهان •

قلت: أصحهما: لا يرتد والله أعلم •

وهذه المسائل ذكرها فى (التتمة) مع أخوات لها ، واحتج للتمليك بأنه لو قال للمديون : ملكنك ما فى ذمتك صح وبرئت ذمته من غير نية وقرينة ، ولولا أنه تمليك ، لافتقر الى نية أو قرينة ، كما اذا قال لعبده : ملكتك . وبتك ، أو لزوجته : ملكتك نفسك فانه يحتاج الى النية ،

فسرع لو اغتابه فقال: اغتبتك فاجعلنى فى حل ففعل ، وهـو لا يدرى ما اغتابه به ، فوجهان ، أحدهما: يبرأ لأنه اسقاط محض ، كمـن فطع عضوا من عبد ثم عفا سيده عن القصاص ، وهو لا يعلم عين المقطوع ، فانه يصح .

والثانى : لا ، لأن المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضى بالمجهول ، ويخالف الفصاص ، فانه مبنى على التغليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم .

(الصورة الثانية): ضمان أروش الجنايات، صحيح ان كان دراهم أو دنانير، وفى ضمان ابل الدية ـ اذا لم نجوز ضمان المجهول ـ وجهان، ويقال: قولان، أصحهما: الصحة، وقيل: يصحح قطعاً كما يصحح الابراء عنها، واذا دفع الحيوان وكان الضمان يقتضى الرجوع، فهمل يرجع بانحيوان ؟ أم بالقيمة ؟ قال الامام: لا يبعد أن يجرى فيه الخلاف المذكور في اقراض الحيوان ولا يجوز ضمان الدية عن العاقلة فبل تمام السنة، لأنها غير ثابتة بعد،

(الصورة الثالثة): اذا منعنا ضمان المجهول ، فقال: ضمنت مما لك على فلان من درهم الى عشرة ، فوجهان • وقيل: قولان •

أصحهما : الصحة لاتتفاء الغرر ، فعلى هذا يلزمه عشرة على الأصسح ، وقيل : ثمانية ، وقيل : تسعة .

قلت : الأصبح تسمة ، وسنوضحه فى الاقرار ان شاء الله تعالى والله أعلم.

فسوع وان قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة ، قان عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صبح وكان ضامناً لثمانية ، والا ففى صحته في الشمانية القولان أو الوجهان ، ولو قال: ضمنت لك الدراهم التي لك على فلان ، وهو لا يعرف مبلغها ، فهل يصبح الضمان في ثلاثة لدخولها في اللفظ على كل حال ؟ وجهان ، كما لو أجر كل شهر بدرهم ، فهل يصبح في الشهر الأول ، وهذه المسائل بعينها بجارية في الابراء ،

فسسرع يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح ، وقيل : لا ، لأنها حق لله تعالى ، ككفالة بدن الشاهد لأداء الشهادة فعلى العسميح يعتبر الاذن عند الأداء على الأصح .

فـــرع يجوز ضمان المنافع الثابتة في الذمة كالأموال • أفاد هذا كله النووي رحمه الله في الروضة •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز كفالة البدن على المنصوص في الكتب، وقال في الدعاوى والبينات: ان كفالة البدن ضعيفة، فمن اصحابنا من فال: تصح قولا واحداً، وفوله ضعيفة اراد من جهة القياس، ومن اصحابنا من فال: فيه قولان: (احدهما) انها لا تصح، لاته ضمان عين في الذمة بعقد فلم بصح كالسلم في لمرة نخلة بعينها (والثاني) يصح، وهو الأظهر لما روى أبو اسحاق السبيعى عن حارثة بن مضرب قال (صليت مع عبد الله بن مسعود الفداة فلما سلم قام رجل فحمد الله والني عليه وفال: أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسي على احد احنة، واني كنت استطرقت رجلا من بني حنيفة وكان أمرني أن تبه بغلس فانتهيت الى مسجد بني حنيفة ، مسسجد عبد الله بن النواحه ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله ، وأن مسيلمة رسول الله ، فكنبت سمعي وكففت فرسي حتى سمعت أهل المستجد فد تواطأوا على ذلك فقال سمعي وكففت فرسي حتى سمعت أهل المستجد فد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود: على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له : تب عبد الله : أن ما كنت تقرأ من القرآن ؟ فال : كنت اتقيكم به ، فقال له : تب فامر به فأخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد عليات في بقية القوم ، فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه) ، في بقية القوم ، فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه) ،

وقال جرير بن عبد الله والأشعت بن قيس: « استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا ، وكفلهم عشائرهم » ولأن البدن يستحق تسليمه بالعقد فجاز الكفالة به كالدين ، فان فلنا: تصح جازت الكفالة ببدن كل من يلزمه الحضور في مجلس الحكم بدين ، لأنه حق لازم لآدمي فصحت الكفالة به كالدين ، وان كان عليه حد فان كان لله تعالى لم تصح الكفالة به ، لأن الكفالة للاستيثاق وحق الله تعالى مبنى على الدرء والاسقاط ، فلم يجز الاستيثاق بمن عليه ، وان كان فصاصا أو حد قذف ففيه وجهان:

(احدهما) لا تصح ، لانه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصح الكفالة به ، كمن عليه حد لله تعالى ، (والثانى) تصح لانه حق لآدمى فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين ، ومن عليه دىن غير لازم كالكاتب لا نتروز الكفالة ببدنه ، لأن الحضور لا يلزمه فلا نجوز الكفالة به كدين الكتابة) .

الشرح حديث أبى اسحاق السبيعى أخرجه أبو داود من طريق حارثة بن مضرب وهو بتشديد الراء المكسورة _ العبدى الكوفى ، وهو ثقة

من الطبقة الثانية ، وفد غلط من نقل عن المدينى أنه تركه ، هكذا فى التهذيب لابن حجر ؛ آنه أتى عبد الله بن مسعود فقال « ما بينى وبين أحد من العرب احنة ، وانى مررن بمسجد لبنى حنيفه فاذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله فجيء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لولا أنك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست ، برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه فى السوق ، نم قال : من أراد أن يضر الى ابن النواحة قتيلا فى السوق » .

وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبى صلى الله عليه وسلم حين أرسله مسيلمة مع آخر هو تمامة بن أتال بضم الهمزة بعدها مثلثة ففال لهما رسول الله عليه وسلم « أتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت السنة آن الرسل لا تقتل » رواه أحمد وأبو داود والحاكم والنسائى مختصراً من حديث عبد الله بن مسعود ، وليس فى رواية من الروايات أن ابن النواحة قد أسلم ، وانما كان هناك من الصحابة عندما أعلن مسيلمة أكذوبته من انضم اليه وارتد عن الاسلام ، مع أنه كان من حفظة القرآن وهو الفقية الخوان الأثيم ، القارىء للفرآن الرجاً لل بن عنفوة ، وقد كان على مقدمة جيش مسيلمة حين هاجمهم المسلمون بقيادة خالد بن الوليد ، وقد قتل فى هذه المعركة وعجل الله به الى النار ،

أما ابن النواحة فلعله كان قد أسلم ثم ارتد مع مسيلمة ثم ظل على ولائه لمسيلمة عصبية جاهلية لأنهم كانوا يقولون : كذاب ربيعة خير من صادق مضر •

فلما لم يقتل النبى صلى الله عليه وسلم الرسولين وفيهما ابن النواحة، وبعد حروب الردة « ذهب عبد الله بن مسعود يستطرق لفرسه ذكراً من بنى حنيفة وقد اتفق مع صاحب الفرس الذكر أن يأتيه بغلس فانتهى الى مسجد للقوم وكان الذى بناه عبد الله بن النواحة ، فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حنى اذا استيقن عبد الله من هذه المفاجأة المذهلة واستوضحه فاعترف «وكان

رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر _ والثؤلول بضم الثاء واسكان الهمزة والثآليل أورام خبيثة تظهر كالدرن فى الجسم _ قد أطلع رأســـه ويجب أن يحسم •

قوله (عدى بن حاتم الطائى) كان ممن ثبت على الاسلام فى الردة وحضر فتوح العراق ، وحارب مع على ومات سنة ثمان وستين ، وكان أبوه مضرب المثل فى الكرم ٠

قوله (جرير بن عبد الله) هو ابن جابر البجلى صحابى مشهور ويكنى أبا عمرو ، ويقال له : التبليل بن مالك من ولد أنمار بن نزار ، ولم يختلف النسابون أن بجيلة أمهم نسبوا اليها ، وهى بجيلة بنت صعب ، وكان جرير سيد قبيلته ، وكان اسلامه فى العام الذى توفى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال هو عن نفسه أنه «أسلم قبل موت النبى صلى الله عليه وسلم بأربعين يوما » وفيه فال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أماكم كريم قوم فأكرموه » وفى جرير قال الشاعر :

لولا جرير هلكت بجيلة نعم الفتى وبئست القبيلة

فقال عمر بن الخطاب رضى الله: « ما مدح من هجمى قومه » وكان عمر يقول: « جرير بن عبد الله يوسف هذه الأمة » يعنى فى حسنه • وكان جرير رسول على بن أبى طالب الى معاوية فحبسه مدة طويلة روى عنه أنس ابن مالك وقيس بن أبى حازم وهمام بن الحارث والشعبى • وروى عنه بنوه عبيد الله والمنذر وابراهيم •

ونذكر هنا ما قاله الحافظ النووى فى تهذيب الأسماء واللغات قال رضى الله عنه: جرير بن عبد الله الصحابى تكرر فى المختصر والمهذب، هو أبو عمرو جرير بن عبد الله بن جابر-بن مالك بن نصر بن تعلبة البجلى الأحمس بالمهملتين الكوفى وبجيلة هى بنت صعب بن سعد العشيرة أم ولد أنمار ابن أراش نسبوا اليها • نزل جرير الكوفة ثم تحول الى قرقيسيا وتوفى بها منة احدى وخمسين ، روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

مائة حديث اتفقا منها على ثمانية وانفرد البخارى بحديث ومسلم بستة ، وروى عنه أنس بن مالك وقيس بن أبى حازم والشعبى وبنوه الثلاثة ، عبيد الله وابراهيم والمنذر ، بنو جرير وآخرون ، فال ابن قتيبة : «قدم جرير على النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى شهر رمضان فبايعه وأسلم »وقال: «وكان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : جرير يوسف هذه الأمة لحسنه » قال : وكان طويلا يصل ألى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعاً ويخضب لحيته بزعفران بالليل ، ويغسلها اذا أصبح ، واعتزل عليا ومعاوية وأقام بالجزيرة ونواحيها حتى توفى سنة أربع وخمسين رضى الله تعالى عنه ،

روينا فى صحيحى البخارى ومسلم عن أنس قال : «خرجت مع جرير فى سفر فكان يخدمنى فقلت له : لا تفعل فقال : انى رأيت الأنصار تصنع برسول الله صلى الله عليه وسلم أشياء آليت ألا أصحب أحداً منهم الا خدمته »•وكان جرير أكبر من أنس رضى الله تعالى عنهما •

وروينا فى صحيحهما عن جرير قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم» وفى صحيحيهما عن جرير قال: «ما حجبنى ١١ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ أسلمت ولا رآنى الا تبسم فى وجهى ، ولقد شكوت اليه أنى لا أثبت على الخيل فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هادياً مهديئاً » وفى صحيحيهما عن جرير قال (كان فى وفى صحيحيهما عن جرير قال (كان فى الجاهلية بيت لختهم يقال له: ذو الخلصة والكعبة اليمانية فقال لى رسول الله البمائية ، فنفرت اليه فى مائة وخمسين فارساً من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس) وفى رواية قال: (انطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يبشره فرات) ومناقبه كثيرة ، ومن متستكاش كاتها « أنه اشترى له وكيله فرسا

⁽۱) اى رآه بحاجبه وهو كناية هما بجاور الحاجب وهو المين ٠

بثلاثمائة درهم فرآها جرير فتخيل أنها نساوى أربعمائة درهم فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة درهم قال: نعم تم تخيل أنها تساوى خمسسائة فقال: أتبيعها بخمسمائة فال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائه درهم فاستراها بثمانمائة رضى الله عنه » •

(أما الأشعث بن قيس)فقد قال الحافظ النووى في التهذيب: الأشعث ابن قيس مذكور في كتاب المهذب في كفالة البدن ، وذكره في الوسيط في أول النكاح هو أبو محمد الأشعث بن فيس بن معديكرب جد معاوية بن جبلة ابن عدى بن ربيعة بن الحارث بن معاوية بن الحارث الأصغر بن معاوية بن الحارث الأكبر بن معاوية بن ثور بن مرتع (بضم الميم وفتح الراء وكسر التاء المتناة فوق المنددة) بن معاوية بن تور بن عفير الكندى وثور بن عنسير هو كنده وانما فيل له كندة لأنه كند أباه النعمة أى كفرها . ومنه قول الله سبحانه وتعالى: (ان الانسان لربه لكنود)(١) وفد الأشعث الى النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندة ، وكانوا ستين راكباً ، فأسلموا ورجع الى اليمن وكان الأشعث ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسسلم وبعث أبو بكر رضى الله عنه الجنود الى اليمن فأسروه فأحضروه بين يديه فأسلم وقال : استبقنى لحربك وزوجنى أختك فأطلقه أبو بكر وزوجه أخته ، وهي أم محمد بن الأشعث ، وشهد الأشعث اليرموك بالشام ثم بالقادسية بالعراق والمدائن وجلولا ونهاوند ، وسكن الكوفة وشهد صفين مع على " رضى الله عنه ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان عثمان استعمله على آزربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته •

روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أحاديث اتفق البخارى ومسلم على حديث منها • روى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل والشعبى وآخرون • نزل الكوفة وتوفى بها بعد قتل على بن أبى طالب بأربعين ليلة وقيل : بعده ، سنة ثنتين وأربعين •

وقد ساق نسبه ابن منده وأبو نعيم هـــكذا: الأشعث بن قيس بن

⁽١) الآية ٦ من سورة الماديات .

معدیکرب بن معاویه بن ثعلبة بن عدی بن ربیعة الکندی وکنیته أو محمد، ثم قال:

وفد الى النبى صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فى وفد كندة وكانوا ستين راكبا فأسلموا • وقال الأشعث لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت منا فقال : « نحن بنو النضر بن كنانه لا نقفو أمنا ولا ننتفى من أبينا » فكان الأشعث يقول : « لا أوتى بأحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الا جلدته » • ولما أسلم خطب أم فروة أخت أبى بكر الصديق رضى الله عنه ثم عاد الى اليمن •

شهد اليرموك وفقئت عينه ، ثم سار الى العراق فشهد القادسية والمدائن وجلولاء ونهاوند ، وسكن الكوفة وشهد صفين مع على ، وكان ممن ألزم علياً بالتحكيم ، وشهد الحكمين بدومة الجندل ، وكان عثمان قد استعمله على أذربيجان وكان الحسن بن على تزوج ابنته ، فقيل هى التى دست السم له فمات منه ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أحاديث وروى عنه قيس بن أبى حازم وأبو وائل ،

وقد نزل فى الأشعث بن قيس قوله تعالى « ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلا » (١) الآية • لأنه خاصم رجلا فى بئر ، توفى سنة ثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن على • وقال ابن منده : هسذا وهم ، لأن الحسن لم يكن بالكوفة ، وانما كان قد سلم الأمر الى معاوية ثم رجع الى المدينة • ولكن أبا نعيم يؤكد أنه توفى بعد على بأربعين ليلة وصلى عليه الحسن •

أما أحكام الفصل فان المنصوص للشافعي رضى الله عنه في أكثر كتبه أن الكفالة بالبدن تصبح • وقال في الدعوى والبيئات : كفالة الوجه عندي ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : تصح الكفالة بالبدن قسولا واحدا ، وقوله في الدعوى والبيئات ضعيف ، يريد في القياس ، وهو قسوى في الأثر ، وذهب المزنى وأبو اسحاق الى أن المسألة على قولين (أحدهما)

⁽۱) الآية ۱۷ من سورقبال عمران .

لا يصبح لأن الكفالة بعين فلم تصح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد ، ولأنه ضمان عين فى الذمة بعقد فلم يصح . كما لو أسلم فى نسرة نخله بعينها .

فقوله (فى الذمة) احتراز من البائع فانه يضمن العين المبيعة فى يده لا فى دمته فلو تلفت قبل القبض لم يضمنها فى ذمته • وقوله (بعقد) احستراز من الغاصب ، فانه يضمن العين المغصوبة فى يده وفى ذمته •

(والقول الثانى) أن الكفالة بالبدن صحيحة ، وهو قول شريح والشعبى ومالك وأبى حنيفة والليث بن سعد وعبد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم • وهو الصحيح لقوله تعالى : « فخذ أحدنا مكانه انا نراك من المحسنين » (١) ولحديث عبد الله بن مسعود الذى استشار فى الذين كانوا بضجون فى مسجدهم بمسيلمة استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأشار عليه جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس أن يستتابوا ويتكفل بهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن بهم عشائرهم ، فاستقابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم فدل على أن الكفالة بالبدن بكانت سائغة عند الصحابة رضوان الله عليهم ؛ اذ لم ينكر عليه أحد مس الصحابة ذلك ، وان كان هذا الموضع لم يتوجه عليهم فيه حتى فلم يكن موضعا تصح فيه الكفالة بالبدن ، الا أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وأصحابه الذين معه أرادوا بهذا الاستظهار على هؤلاء المارقين .

فاذا قلنا: لا تصح الكفالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا تصح ، فانما تصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين ، لأن لازم فصحت الكفالة بها ببدن من عليه كالدين ،

فـــوع وأما الكفالة ببدن من عليه جلد _ فان كان لله تعالى كحد الزنا وحد شرب الخمر وما أشبههما _ لم يصح لمعنيين :

(أحدهما) أنه لما لم تصح الكفالة بما عليه من الحق لم تصح الكفالة ببدن من عليه ٠

(والثاني) لا ، لأن الكفالة وثيقة وحدود الله لا يستوثق بها لأنها تسقط

⁽۱) الآية ۷۸ من سورة يرسف ،

بالشبهات وان كان الحد للادمَى كحد القذف والقصاص ، فهل تصح الكماله يبدن من عليه ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) لا تصح ، لأنها لا تصح الكفالة بما عليه من الحق ، فلم تصح الكفالة ببدئه ، كمن عليه حد الزنا ،

(والثانى) تصنح الكفالة ببدنه لأن عليــه حقــاً لآدمى فصحت الكفالة ببدنه • كما لو كان له عليه دين •

فسرع وان تكفل ببدن مكاتب السيدة لأجل مال الكتابة لم يصح ، لأن الحق الدى عليه غير لازم له فلم تصح الكفالة ، قال ابن الصباغ: وان تكفل ببدن صبى أو مجنون صحت الكفالة لأن الحق يجب عليهما ، وقد محتاج الى احضارهما للشهادة عليهما للاتلاف ، وان رهن رجل شيئاً ولم يسلمه فتكفل رجل عليه بتسليمه لم يصح ، لأن تسليمه غير لازم له فلم تصح الكفالة به ، وان ادعى على رجل حقاً فأنكره جازت الكفالة ببدنه ، لأن عليه حق الحضور ، والكفالة واقعة على احضاره ،

فسرع اذا فال رجل لرجل: تكفيل بفلان لفلان ففعيل كانت الكفالة لازمة على الذي باشر الكفالة دون الآسير • لأن المتكفل فعل ذلك باختياره ، والأمر بذلك حث على المعروف • وهكذا في الضمان مثله • والله تعالى الموفق للصواب •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان كان عليه دين مجهل ففيه وجهان ، قال ابو العباس: لا تصح الكفالة ببدنه لانه قد يموت الكفول به فيلزمه الدين ، فاذا كان مجهولا لم تكن المطالبة (والثاني) انه تصح ، وهو المذهب ، لأن الكفالة بالبدن لا تعلق لها بالدين .

(فحسسل) وتصح الكفالة ببدن الكفيل كمايصح ضمان الدين عن الضمين).

الشرح الأحكام ، اذا تكفل ببدن رجل لرجل له عليه دين فسات الكفول به من الدين المكفول به من الدين الكفول به من الدين المكفول به من المكفول به بمن المكفول به بمن المكفول به من المكفول به من المكفول به من المكفول به بمن المكفول بمن المكفول به بمن المكفول ب

وبه قال أبو حنيفة رضى الله عنه • وفال مالك رضى الله عنه وأبو العباس ابن سريج: يلزم الكفيل ما كان على المكفول به من الدين المكفول له ، لأن الكفالة وثيقة بالحق ، فاذا تعذر الحق من جهة من عليه الدين استوفى مسن الوثيقة كالرهن •

دليلنا: أنه تكفل ببدنه لا بدينه فلم يلزمه ما عليه من الدين ، كما لو غاب ، ويفارق الرهن لأنه علق به الدين فاستوفى منه وها هنا لم يتكفل الا باحضاره ، وقد تعذر احضاره بموته ، فاذا قلنا بالمذهب صحت الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل ، وان قلنا بقول أبى العباس لم تصح الكفالة ببدن من عليه دين مجهول عند الكفيل ،

فسرع وان تكفل ببدن رجل وشرط أنه منى لم يحضر فعليه البحق الذى عليه أو قال : على كذا وكذا لم تصح الكفالة ولم يجب عليه المال المضمون به ، وبه قال محمد بن الحسن • وقال أبو حنيفة وآبو يوسف: ان لم يحضره عليه المال •

دليلنا: أن هذا حظر فلم يجز تعليق الضمان عليه ، كما لو قال: ال جاء المطر فأنا ضامن ببدنه • وان قال: تكفلت لك ببدن زيد على" ان جئت به ، والا فأنا كفيل لك ببدن عمرو ، لم يصح ، لأنه لم يلتزم باحضار أحدهما فصار كما لو تكفل بأحدهما لا بعينه • وان تكفل ببدن رجل بشرط الخيار لم تصح الكفالة • وقال أبو حنيفة: يفسد الشرط وتصح الكفالة •

دلیلنا :أنه عقد لا یجوز فیه شرط الخیار ، فاذا شرط فیه الخیسار أفسده كالصرف ، ولو أقر رجل فقال : انما تكفلت لك ببدن فلان على آن لى الخیار ، ففیه قولان -: .

(أحدهما) يقبل اقراره فى الجميع فيحكم ببطلان الكفالة، كما لو قال: له على ألف درهم الا خمسمائة •

﴿ وَالنَّانِي ﴾ يَقْبَلُ افْرَارُهُ فَى الْكَفَالَةُ وَلَا يَقْبُلُ فَى أَنْهُ كَانَ بَشَرَطُ الْخَيَارُ ،

لأنه وصل اقراره بما يسقط فلم يصح ، كما لو قال : له على ألف درهم الا ألف درهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز الكفالة حالا ومؤجلا ، كمسا يجوز ضمان الدين حالا ومؤجلا ، وهل يجوز الى اجل معلوم ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يجوز ، لانه تبرع مسن غير عوض فجساز في المجهسول كاباحة الطمام .

(والنانى) لا يجوز لانه اتبات حقى فى الذمة لادمى فلا يجوز الى اجسل مجهول كالبيع ، ويخالف الاباحة فانه لو اباحه احد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن احد الرجلين لم يجز) .

الأحكام: اذا تكفل ببدن رجل ـ نظرن ، عان شرط احضاره حالا ـ لزمه احضاره فى الحال ، كما لو تكفل ببدنه وأطلق اقتضى ذلك احضاره فى الحال ، كما قلنا فيمن باع بثمن وأطلق فان ذلك يقتضى الحلول ، وان تكفل ببدنه الى أجل معلوم صحت الكفالة ، ولا يلزمه احضاره فبل ذلك ، كما اذا ضمن الدين الى أجل معلوم .

وان تكفل ببدنه الى أجل مجهول فهل يصح ؟ فيه وجهاذ :

﴿ أحدهما ﴾ يصح ، كما تصح العارية الى أجل مجهول .

(والثانى) لا يصح وهو الصحيح ، لأنه اثبات حق فى الذمة لآدمى فلم يصح الى أجل مجهول ، كضمان المال ، ويخالف العارية فانها لا تلزم ، ولهذا لو أعاره الى مدة كان له الرجوع فيها قبل انقضائها ، ولو تكفل له ببدنه الى أجل معلوم لم تكن له المطالبة به قبل حلول الأجل ، ولأن العارية تجوز من غير تعيين ، ولهذا لو قال : أعرتك أحد هذين الكتابين جاز ، ولو قال : تكفلت لك ببدن أحد هذين الرجلين لم يجز والله أعلم ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وتجوز الكفالة به ليسلم في مكان معين ، وتجوز مطاتا ، فان

اطلق وجب التسليم في موضع العفد كما تجوز حالا ومؤجلا ، واذا أطلق وجب التسليم في حأل العقد) .

الشرح الأحكام: وتجوز الكفالة ببدن رجل ليسلمه في مسكان معيى ؛ كما يصح السلم بشرط أن يسلم المسلم فيه في موضع معين ، وتجور الكفالة ببدن رجل وان لم يذكر موضع التسليم ، فعلى هذا في موضع العقد ، كما تصح الكفالة بالبدن حالا ومؤجلا ، واذا أطلق اقتضى الحلول ، فاذا تكفل له ببدن رجل ليسلمه اليه في موضع معين ، فسلمه اليه في غير ذلك البلد لم يلزم المكفول له قبوله لأن عليه مشقة في تسلمه في غير ذلك البلد ، وقد يكون له غرض بتسليمه في ذلك البلد ، وان تكفل له ببدنه ليسلمه في موضع معين من البلد ، بأن يقول في مجلس القاضي أو في مسجده : سلمه اليه في ذلك البلد في غير ذلك الموضع المعين ، فهل يلزمه قبوله ؟ فيه وجهان اليه في ذلك البلد بن سريج :

(أحدهما) لا يلزمه قبوله ، كما لو سلمه فى غير ذلك البلد •

(والثاني) يلزمه قبوله ، لأن العادة أنه لا مؤنة عليه فى نقله من موضع فى البلد الى موضع فيه والله الموفق والمعين .

قال المصنف رحه الله تعالى

(فصل) ولا تصح الكفالة بالبدن من غير اذن الكفول به ، لأنه اذا تكفل به من غير اذنه لم يقدر على تسليمه ، ومن اصحابنا من قال : تصح كما نصح الكفالة بالدين من غير اذن من عليه الدين) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن رجل باذن المكفول به صحت الكفالة فاذا سأل المكفول له لكفيل احضار المكفول به وجب على الكفيل أن يحضره ووجب على المكفول أن يحضر لأنه يكفل به باذنه ، وان لم يطالب المكفول له ، فقال الكفيل للمكفول به : احضر معى لأردك الى المكفول له لتبرىء ذمتى من الكفالة ، كان عليه أن يحضر معه ، لأنه قد تعلق عليه احضاره بأمره ، فلزمه تخليصه منه .

وان تكفل رجل لرجل يبدن رجل بغير اذن المكفول به ، فهل يصح ؟ فيه وجهان : فال عامة أصحابنا : لا يصح ، لأن المقصود بالكفالة بالبدن احضار المكفول به عند المطالبة • فاذا كان ذلك بغير اذنه لم يلزمه الحضور معه فلا تفيد الكفالة شيئاً • فعلى هذا اذا تكفل ببدن صبى أو مجنون لم يصح ذلك الا باذن وليه ، لأن الصبى والمجنون لا اذن لهما •

وقال أبو العباس بن سريج: تصح الكفالة بانبدن من غير اذن المكفول به كما يصح الضمان عليه بالدين من غير اذنه • قال أبو العباس: فعلى هذا اذا قال المكفول له للكفيل أحضر المكفول به ، وجب على الكفيل أن يطالب المكفول به بالحضور من غير جهة المكفول به بالحضور من غير جهة الكفالة بل لأن صاحب الحق قد وكل الكفيل باحضاره •

وان قال المكفول له للكفيل: أخرج الى من كفالتك ، أو رد على كفالتى، فهل يلزم المكفول به الحضور ؟ فيه وجهان (أحدهما) يلزمه ، لأن ذلك يتضمن الاذن فى احضاره • فهو كما لو كلفه باحضاره (والثانى) لا يلزمه الحضور • لأنه انما طالبه بما عليه من الاحضار • قال أبو العباس: فعلى هذا للمكفول له حبس الكفيل ، قال ابن الصباغ: وهذا يدل عندى على فساد ما قاله ، لأنه يحبس على مالا يقدر عليه • والله تعالى أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان تكفل بعضو منه ففيه ثلاثة أوجه:

(احدها) انه يصح لأن في تسليمه تسليم جميمه .

(والثانى) لا يجوز ، لأن افراد العضو بالعقسد لا يصح ، وتسريته الى البافى لا تمكن لانه لا سراية له فيطلت .

(والثالث) ان كان العضو لا يبقى البدن دونه كالراس والقلب جاز لانه لا يمكن تسليمه الا بتسليم البدن ، وان كان عضوا يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لانه قد يقطع فيبرا مع بقائه) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل بعضو رجل كيده أو رجله أو رأسه أو بجزء مناع منه كنصفه ، أو ثلثه ، أو ربعه ، ففيه ثلاثة أوجه:

(أحدها) يصبح لأنه لا يمكن تسليم نصفه أو ثلثه الا بتسليم جميع البدن ، ولا يسلم اليد والرجل الا على هيئتها عند الكفالة ، وذلك لا يمكن الا بتسليم جميعه .

(والثانى) وهو قول القاضى أبى الطيب، وحكاه ابن الصباغ عن النسيخ أبى حامد ، أنه لا يصح لأن مالا يسرى اذا خص به عضو أو جزء مشاع لم يصح كالبيع منه ، والاجارة والوصية ، وفيه احتراز من العتق والطلاق .

(والثالث) ان تكفل بمالا يبقى البدن الا به كالرأس والقلب والكبد ، والنصف والثلث ، فانه يصح لأنه لا يمكن تسليم ذلك الا بتسليم جميع البدن ، وان نكفل بما يبقى البدن دونه كاليد والرجل لم يصح ، لأنه قد يقطع منه ويبقى البدن ، ولافائدة فى تسليمه وحده ، والله تعالى أعلم .

قال المسنف رحه الله تعالى

(فصل) وان احضر الكفول به قبل المحل او فى غير الوضع الذى شرط فيه التسليم ، فان كان عليه فى قبوله ضرد ، او له فى رده غرض ، لم يلزمه قبوله ، وان لم يكن عليه ضرد ولا له فى رده غرض وجب قبهوله ، فان لم يتسلمه احضره عند الحاكم ليتسلم عنه ويبرا كما فلنا فى دين السلم ، وان احضره وهناك يد حائلة لم يبرأ ، لأن التسليم المستحق هو التسليم من غير حائل ، ولهذا لو سلم البيع مع الحائل لم يصح تسليمه ، وان سامه وهو فى حبس الحاكم صح التسليم ولان حبس الحاكم ليس بحائل ، ويمكن احضاره ومطالبته بما عليه من الحق .

وان حضر المكفول به بنفسه ؛ وسلم نفسه برىء الكفيل كما يبرا الضامن اذا ادى المضمون عنه الدين ، وان غاب المكفول به الى موضع لا يعرف خبره ، لم يطالب به حتى يمضى زمان لم يطالب به حتى يمضى زمان يمكن فيه النهاب والمجىء ، لان ما لزم تسليمه لم يلزم الا بامكان التسليم .

فان مضى زمان الامكان ولم يفعل حبس الكفيل الى ان يحضره ، فان ابراه الكفول له من الكفالة برىء كما يبرأ الضامن اذا ابراه المضمون له ، فان جاء دجل وقال ابرىء الكفيل وأنا كفيل بمن تكفل به ، ففيه وجهان :

قال ابو العباس: يصح ع لانه نفل للضمان الى نفسه فصار كما لو ضمن رجل مالا فاحال الضامن المضمون له على آخسر و وال السسييخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب الطبرى رحمهما الله لا يصح لأنه تكفل بشرط ان يبسرا الكعيل و ذلك شرط فاسد فمنع صحة العقد .

وان نكفل ببدن رجل لنفسين ، فسلمه الى أحدهما لم يبرا من حق الآخر . لأنه ضمن تسليمين علم يبرا باحدهما ، كما لو ضمن لهمسا دينين فادى دين أحدهما ، وان تكفل اتنان لرجل ببدن رجل فأحضره أحدهما ، ففسد قال شيخنا الفاضى ابو الطيب رحمه الله : أنه لا يبرأ الآخر ، لأنه لو ابرىء أحدهما لم يبرأ الآخر ، وعندى أنه يبرأ ، لان المستحق احضاره وقد حصل فبرنا ، كما لو ضمن رجلا دينا فأداه احدهما ، ويخالف الدين عوضا ، وان أحاله على من لا دين له عليه وقبل المحال عليه وقلنا : الابراء فان الابراء مخالف للأداء ، والدليل عليه أن في ضمان المال لو أبرىء احد الضامنين لم يبرأ الآخر ، ولو ادى احد الضامنين برىء) .

الشرح الأحكام: اذا تكفل ببدن ليحضره الى أجل ، فأحضره الكفيل قبل الأجل حفان قبل المكفول له برىء الكفيل و وان امتنع المكفول له من القبول حفارت ، فان كان عليه فى قبوله ضرر ، بأن كان حقه مؤجلا ، أو كان حقه حالا الا أن له بينة غائبة لل يلزمه قبوله لأن عليه ضرراً فى قبوله ، فان امتنع من تسلمه ، قال الشيخ أبو حامد: رفعه الكفيل الى الحاكم وسلمه الى المكفول له ليبرأ ، وان لم يجد حاكما أحضر شاهدين يشهدان بتسليمه أو امتناع المكفول له .

وذكر القاضى أبو الطيب أنه يشهد على امتناعه رجلين ، قال ابن الصباغ: وهذا أقيس لأنه مع وجود صاحب الحق لا يلزمه دفعه الى من بنوب عنه من حاكم أو غيره ، وان أحضره الكفيل وهناك يد سلطان لا يقدر عليه يمنع منه لم يبرأ الكفيل بذلك ، لأن المستحق تسليمه من غير حائل ، وان سلمه وهو فى حبس الحاكم لزمه تسليمه ، لأن حبس الحاكم لا يمنعه من استيفاء حقه ، فان كان حقه قد ثبت عليه بالبينة وطلب احضاره ، فان الحاكم يحضره ليحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق ليحكم بينهما ، فان ثبت عليه وطلب حبسه فان الحاكم يحبسه به وبالحق

فاذا سقط حق أخدهما لم يجز تخليته الا بعد سقوط حق الآخر • وان

جاء المكفول به الى المكفول له وسلم نفسه اليه برى، الكفيـــل كمـــا يبرأ الضامن اذا دفع المضمون عنه مال الضمانة •

فسرع اذا تكمل ببدن رجل تم ارتد المكفول به ولحق بدار الحرب به او حبس بحق لزم الكفيل احضاره فيخرج الى دار الحرب الاحضاره، والمحبوس يمكنه أن يقضى عنه الحق ويطلق من الحبس .

فرع معلوم _ فعلى الكفول به _ نظرت ، فان كانت غيبت الى موضع معلوم _ فعلى الكفيل أن يحضره • فاذا مضت مدة يمكنه فيها الذهاب اليه والمجىء به ، ولم يأت به حبسه الحاكم ، هذا قولنا • وقال ابن شبرمه : يحبس فى الحال ، لأن حقه قد توجه عليه ، وهذا ليس بصحيح لال الحق وان كان قد حل ، فانه يعتبر فيه امكان التسليم • وانما يجب عليك احضار الغائب عند امكان ذلك وان كان غائبا غيبة منقطعة ، لا يعلم مكانه لم يطالب الكفيل باحضاره وان أبرأ المكفول به من الحق برىء المكفول به كما فلنا فى المضمون له اذا أبرأ الضامن •

فسرع اذا تكفل ببدن رجل تم جاء رجل الى المكفول له وهال تكفلت لك ببدن فلان المكفول به على أن تبرىء فلانا الكفيل ففيه وجهان : قال أبو العباس: تصح كفالة الثانى ويبرأ الأول ، لأن الثانى قد حول الكفالة الى نفسه فبرىء الأول كما لو كان له حق فاحتال به على آخر ، وقال الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب: تصح الكفالة الثانية ، ولا يبرأ الأول لأن الكفالة والضمان لا يحول الحق ، فكفالة الثانى لا تبرىء الأول من كفالته ، واذا لم يبرأ الأول فلم يتكفل به الثانى الا بهذا الشرط ، واذا لم يصح الشرط لم تصح الكفالة .

فرع وان تكفل رجل لرجلين بعقد فرد على أحدهما برىء من حقه ولم يبرأ من حق الآخر حتى يرد عليه ، لأن العقد مع اثنين بمنزلة العقدين فهو كما لو تكفل لكل واحد منهما بعقد منفرد • وان تكفل رجلان لرجل ببدن رجل فأحضره أحدهما الى المكفول له برىء الذى أحضره • وهل يبرأ الكفيل الآخر ؟ فيه وجهان :

(أحدهما) وهو قول المزنى والشيخ أبى اسحاق هنا فى المهذب أنه يبرأ كما لو ضمن رجلان لرجل دينا على رجل فأداه أحدهما ، فان الآخر يبرأ .

(والثانى) وهو قول أبى العباس والسيخ أبى حامد والقاضى أبى الطيب وابن الصباغ أنه لا يبرأ الآخر ، لأن الحق باق لم يسقط ، والكفيلان وثيقتان فلا تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك الأخرى ، كما لو كان الحق مرهونا فانفك احدها مع بتاء الحق فانه لا ينفك الباقى منها ، ويفارق اذا قضى أحد الضامنين المال المضمون به ، فان الحق هناك قد سقط ، فانفكت الوثيقة ، وههنا الحق لم يسقط ،

فــــوع اذا تكفل رجل لرجل ببدن رجل فقال المكفول له: مالى فبل المكفول به حق • قال أبو العباس: ففيه وجهان:

(أحدهما) يبرأ المكفول به مما عليه • وتبطل الكفالة لأن قوله لا حق لى قبله نفى فى سياق نكرة فاقتضى العموم •

(والشانى) يرجع اليه ، فان قال : أردت به لا شىء لى عليه بطلت الكفالة ، وبرىء المكفول ، وان قال : أردت به لا حق لى عليه من عارية أو وديعة ، وصدقه الكفيل والمكفول به قبل قوله ، وان كذباه أو أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه أعلم بنيته ، وان قال لا حق لى فى ذمته ولا فى يده برئا جميعا ، قيل للشيخ أبى حامد : فاذا كان لرجل على رجل دين ، فقال : لا حق لى قبله ، فقال : هو على هذين الوجهين ،

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فصل) وان تكفل بيدن رجل فمات الكفول به برىء الكفيل ، وفال ابو العباس : يلزمه ما على الكفول به من الدين لأنه وثيقة ، فاذا مات من عليه الدين وجب ان يستوفى الدين منها كالرهن ، والمذهب الأول ، لأنه لم يضمن الدين فلا يلزمه .

(فصل) وان تكفل بعين ـ نظرت ، فان كان امانة كالوديعة ـ لم يصح، لانه اذا لم يجب ضمانها على من هي عنده ، فلأن لا يجب على من يضمن عنه

اولى ، وان كان عينا مضمونة كالمفصوب والعارية والبيع قبل القبض ففيه وجهان ، بناء على الفولين في كفائه البدن ، فأن فلنا أنها تصح فهلك العين فعد مال أبو العباس : فيه رجهان (أحدهما) يجب عليه ضمامها ، (والنانى) لا يجب ، وقال الشيخ أبو حامد : لا يجوز بناء ذلك على كفائة البدن ، فأن البدن أو للف لم يضمن بدله ، ولو هنكت العين ضمنها) .

ألشرح الأحكام • ادا تكفل رجل ببدن رجل لرجل فابرأ المكفول له الكفيل تم رآء ملازماً له فعال له : خل عنه وأنا على ما كنت عليه مسن الكفالة ، أو على مثل ما كنت عليه ، قال أبو العباس بن سريج : صحت كفالته لأنه اما أن يكون هذا اخباراً عن كفالته ، أو اقراراً به ، أو ابتداء كفالة في الحال ، وأنها كانت فوجب أن يصح •

وان تكفل رجل ببدن رجل ، ورابع بالثالث ؛ فيصح الجميع ، فان أحضر المكفول به الأول نفسه أو أحضره الكفيل برىء جميع الكفلاء ، وان مان المكفول به الذى عليه الدين برىء الكفلاء على المذهب ، فان مات الكفيل الأول برىء جميع الكفلاء ، وان مات الكفيل الثانى برىء الثالث والرابع ، وان مات الثالث برىء الرابع ولم يبرأ الأولون ، وان مات الرابع بطلت كفالته وحده وحكم البراءة حكم الموت ، وان مات المكفول به سقطت الكفالة ولم بلزم الكفيل شىء وبهذا قال شريح والشعبى وحساد بن أبى سليمان وأبو حنيفة وأحمد ،

وقال الحكم ومالك والليث : يجب على الكفيل غرم ما عليه م

وحكى ذلك عن ابن سريج ، لأن الكفيل وثيقة بحق ، فاذا تعذرت مسن جهة من عليه الدين استوفى من الوثيقة كالرهن ، ولأنه تعذر احضاره فلزم كهيله ما عليه كما لو غاب .

دليلنا :أن الحضور سقط عن المكفول به فبرىء الكفيل ، كما لو برىء من الدين ولأن ما التزمه من أجله سقط عن الأصل فبرىء الفرع ، كالضامن ادا قضى المضمون عنه الدين أو أبرىء منه ، وفارق ما اذا غاب ، فان الحضور لم يسقط عنه ، ويفارق الرهن فانه علق به المال فاستوفى منه ،

فسسرع اذا ضمن الرجل فى مرض موته عن غيره ديناً ، فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه تبرع ، فهو كما لو ذهب لغيره مآلا .

اذا ثبت هذا فادا ضمن رجل في مرض موته عن غيره اسمين درهما بادنه ومات الضامن ، وخلف نسعين درهما لا غير ومان المضمون عنه ، ولا يملك غير خمسة وأربعين درهما ، فان طالب المضمون له بحق من تركة الضامن وقع فى هده المسألة دور ، والعمل فيه أن يقول : يذهب بالضمان من السعين شيء ، ولكنه يرجع اليهم نصف شيء ، لأن ما خلفه المضمون عنـــه مثل نصف تركة الضامن فيعلم أنه ما ذهب عنهم بالضمان الا نصف شيء ، ويجب أن تكون هذه التسويةُ الا نصف شيء الباقية معهم تعدل شيئًا كاملا مثلى ما ذهب عنهم بألضمان فآجبر التسعين بنصف الشيء الناقص عنها ، ثم رده على الشيء الكامل ، فيكون تسعون تعدل شيئًا ونصف شيء ، ثلثاهاً وهو ستون ، فيأخذ المضمون ستين من تركة الضامن ، ويسمستحق ورثة الضامن الرجوع في تركة المضمون عنه بها ، لأن الضمان باذنه ويبقى للمضمون له من دينه ثلاثون ، فيرجع بها فى تركة المضمون عنه وتركته أقل من ذلك فيقاسم المضمون له ورثة الضامن الخمسة والأربعين على قدر حقهم ، فيكون لورثة الضامن ثلثاها ، وهو ثلاثون، وللمضمون له ثلثها ، وهو خمسة عشر ، فيجتمع لورثة الضامن ستون ، وخرج منهم بالضمان ثلاتون ، فقد بقي معهم مثلا ما خرج عنهم •

فاذا تقرر هذا ، وعرف ما يستحقه المضمون له من تركة الضامن بالعمل فهو بالخيار ، ان شاء فعل ما ذكرناه ، وان شاء أخذ من ورثة الضامن خمسة وسبعين ورجع ورثة الضامن بجميع تركة المضمون عنه ، فان كانت بحالها الا أن المضمون عنه خلف ثلاثين درهما لا غير ، فالعمل فيه يخرج من التسعين شيء بالضمان ، ويزجع اليهم ثلث شيء ، لأن تركة المضمون له ثلث تركة المضامن ، فيبقى مع ورثة الضامن تسعول الا ثلثى شيء يعدل شيئاً وثلث شيء .

فاذا أجبرت التسعون عدلت شيئين الشيء نصفها وهو خمسة وأربعون م فبأخذها من تركة البضامن ويرجع المضمون له وورثة الضامن في تركة المضمون عنه ينصفين لاستواء حقهما فيرجع الى ورثة الضامن خمسة عشر فيجتمع لهم ستون ، وخرج منهم تلاثون ، ويجتمع للمضمون له ستون ، ويسقط من دينه ثلاثون ، فإن شاء فعل ما ذكرناه ، وإن شاء آخذ الستين كلها من تركة الضامن ورجع ورئة الضامن بجميع تركة المضمون عنه ، وإن شاء المضمون له أخذ جميع تركة المضمون عنه وهو ثلاثون ، وأخذ من تركة الضامن من ثلثها ، وهو ثلاثون ، ويبقى لهم ستون مثلا ما خرج منهم ، فإن خلف المضمون عنه ستين فإن المضمون له لا ينقص شيء من دينه ههنا . والعمل فيه على قياس ما مضى والله تبارك وتعالى المستعان .

هسسالله اذا ادعى رجل على رجل حاضر أنه ابتاع منه ههو ورجل غائب سيارة بألف دينار على كل واحد منهما خمسمائة ، وقبضاها وكل واحد منهما ضامن عن صاحبه فان أقر الحاضر بذلك لزمه أن يدفع الى المدعى ألفا ، فاذا قدم الغائب فان صدق الحاضر رجع عليه الحاضر بما قضى عنه ، وههو خمسمائة ، وان كذبه فالقول قوله مع يمينه ، فاذا حلف سقط حق الحاضر ، وان أنكر الحاضر المدعى فان لم يكن للمدعى بينة ، فالقول قول الحاضر مع يمينه فاذا حلف سقطت عنه المطالبة ،

فاذا قدم الغائب فادعى عليه البائع _ فان أنكره _ حلف له أيضاً ولا كلام وان أقر بما ادعاه عليهما لزم القادم الخمسمائة التي أقر أنه اشترى هو بها وهل يلزمه الخمسمائة التي أقر شريكه أنه اشترى بها وضمن هو عليه ؟ فيه وجهان و قال القاضى أبو الطيب: لا يلزمه لأنا قد حكمنا بستقوطها عن الحاضر بيمينه و

وقال ابن الصباغ: يلزم القادم لأن اليمين لم تبرئه من الثمن ، وانسا سقطت عنه المطالبة فى الظاهر ، فاذا أقر أنه الضامن لزمه ، ولهذا لو أقسام بينة عليه بعد يمينه لزمه الثمن ، ولزم الضامن فثبت أن الحق لم يسقط عن المحاضر وعن الفائب .

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتريا منه السيارة بألف وقبضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن يطالب الحاضر

بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك ، وهل للحاضر أن يرجع بنصفها على الغائب اذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الغائب و واختلف أصحابنا فى ذلك ، فمنهم من قال : لا يرجع عليه بشىء ، ولم يذكر ابن الصباغ غيره و لأنه منكر لما شهدت له البينه ، مفر أن المدعى ظالم له فلا يرجع على عين من ظلمه ، ومن قال بهذا تأول ما نقله المزنى أربع تأويلات:

(أحدها) يحتمل أن يكون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال : وأنا أقيم البينة أيضاً فأقامها ، فيرجع ههنا ، لأنه ليس فيه تكذيب البينة ،

(الثاني) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت ، فأقام المدعى البينة فليس فيه تكذيب •

(الثالث) أن يكون الحاضر أنكر شراء نفسه ، ولم يعرض لشراء شريكه فقامت عليه البينة •

(الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شريكه وضمانهما الا أن الحاضر لما قامت البينة وأخذ من المدعى الألف ظلما ثبت على الغائب خمسمائة بالبينة ، وقد أخذ المدعى من الحاضر خمسمائة ظلماً فيكون للحاضر أن يأخذ ما ثبت للمدعى على الغائب .

ومن أصحابنا من وافق المزنى وقال: يرجع الحاضر على الفائب بخمسمائة وان أنكر الشراء والضمان لأنه يقول: كان عندى اشكال فى ذلك، وقد كشعت هذه البينة هذا الاشكال وأزالته، فهو كمن اشترى شيئاً وادعاه عليه آخر بأنه له وأنكر المشترى ذلك، وأقام المدعى بينة وانتزع منه فان له أن يرجع على البائع بالثمن، ولا يقال: ان باقراره أن المدعى ظالم يسقط حقه من الرجوع.

وقال الشيخ أبو حامد فى التعليق: ينظر فى الحاضر فان تقدم منه تكذيب البينة مثل أن قال من يبيع منك شيئاً ولا يستحق علينا شيئاً ثم قامت البينة بذلك فانه لا يرجع على صاحبه بشىء لأنه قد كذب البينة بما شهدت وأن

هذا المدعى ظالم قيل له: فان قدم الغائب واعترف بصدق المدعى وقال: لا يرجع عليه بشىء لأنه يقر له بسالا يدعيه وان لم يتقدم منه تكذيب البينة مثل أن فال: مالك عندى شىء و فانه يرجع على صاحبه بخمسمائة لأنه ضمن عه باذنه ودفع عنه (قلت) ولعل صاحب الوجه الأول لا يخالف تفصيل التسيخ أبى حامد فى جواب الحاضر وأن الحكم يختلف باختلاف جوابه كما ذكر والله الموفق والمعين و

قال المصنف رحمه الله تعالى

(فعسل) وان ضمن عنه دينائم اختلفا فقال الضامن : ضمنت وانا صبى، وقال المضمون له : ضمنت وانت بالغ ، فالقول قول الضامن ، لأن الأصسل عدم البلوغ ، وان قال : ضمنت وانا مجنون ، وقال : بل ضمنت وانت عافل ، فان لم يعرف له حالة جنون فالقول فول المضمون له ، لأن الأصل العقسل وصحة الضمان ، وان عرف له حالة جنون فالقول فول الضامن ، لانه يحتمل أن بكون ألف الضمان في حالة الافاقة ، ويحتمل أن يكون في حالة الجنون ، والأصل عدم الضمان وبراءة الذمة .

وان ضمن عن رجل شيئا وادى المال ثم ادعى انه ضمن باذنه وادى باذنه أي جع ، وانكر المضمون عنه الاذن لم برجع عليه ، لأن الأصل عدم الاذن ، وان تكفل ببدن رجل تم ادعى انه تكفل به ولا حق عليه فالقول قول المكفول له لان الكفيل قد اقر بالكفالة ، والكفائة لا تكون الا بمن عليه حق فكان القول قسول المكفول له ، فان طلب الكفيل يمين المكفول له على ذلك ففيه وجهان :

(احدهما) يحلف ، لأن ما يتعيه الكفيل ممكن ، فحلف عليه الخصم .

(والثانى) لا يحلف ، لأن اقراره بالكفالة يقتضى وجوب الحق وما يدعيه يكنب افراره ، فلم يحلف الخصم ، وأن ادعى الضامن أنه قضى الحق عسسن المضمون عنه ، وأقر المضمون له ، وأنكر المضمون عنه ، ففيه وجهان :

(احدهما) ان القول فول المضمون عنه ، لأن الضامن يدعى القضياء ليرجع فلم يقبل قوله ، والمضمون له يشديد على فعل نفسه انه قبض فلم تقبل شهادته ، فسقط قولهما وحلف المضمون عنه (والثاني) أن القول قسول المضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالافرار مرة وبالبيئة اخرى ، ولو ثبت قبضه بالبيئة رجع الضامن ، فكذلك اذا ثبت بالاقرار) .

الشرح الأحكام أ اذا ضمن عن رجل دينا ثم اختلفا ، فقال الضامن:

ضمنت وأنا صبى و وفال المضيمون له: بل ضمنت وأنت بالنع فان آفام المضمون له بينة أنه صمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وان لم نكن بينة فالفول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ وان قال الضامن : ضمنت وآن مجنون ، وقال المضمون له: بل ضمنت وأنت عاقل ، فان أقام المضمون له بينة أنه ضمن له وهو عاقل حكم له بصحة الضمان وان لم تكن له بينة لم فان لم يعرف للضامن حال جنون فالقول قول المضمون له مع يمينه ، لأن الأصل صحة الضامن وان عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه لأن الأصل صحة الضامن وان عرف له حال جنون فالقول قول الضامن مع يمينه لأن الأصل براءة ذمته والأفاقة ، والأصل براءة ذمته و

فسرع وان ادعى الضامن أن المضمون له أبرأه عن الضسمان وآنكر المضمون له البراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهما المضمون عنه • قال الصيمرى : فأن لم يأمره بالضمان عنه قبلت شهادته ، وأن أمره بالضمان عنه قبلت شهادته ، وأن أمره بالضمان عنه لم تقبل شهادته •

فسرع وان ادعى على رجل آنه ضمن له دينا على غائب معين وأنكر الضامن وأحضر المضمون له بينة تشهد بالضمان ، فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البينة بذلك حكم بها ، وان ادعى الضمان بمال معلوم والمضمون مجهول وشهدت له بينة بذلك فهل تسمع بينته ؟ فيله وجهان

(أحدهما) لا تسمع هذه البينة ولا يحكم له على الضامن بشيء ، لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولا لم يثبت حقه ، واذا لم يثبت على الأصل لم يثبت على الضامن .

(والثانى) يبحكم له على الضامن لأن البينة قد قامت عليه بذلك ، ألا ترى أنها لو شهدت بأن عليه ألفاً من جهة الضامن سممت ؛ فكذلك هذا مثله .

فسرع اذا ضمن الرجل لغيره ديناً وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون منه أنه ضمن باذنه وقضى باذنه فليرجع عليه ، وأنكر المضمون عنه

الادن ، فان أقام الضامن بينة حكم له بالرجوع على المضمون عنه ، وان لم يفم بينة فالقول قول المضمون عنه مع يمينه لأن الأصل عدم الاذن .

فسرع فان قال: تكفلت لك ببدن فلان مؤجلا ، وقال المكفول له: تكفلت به معجلا ، واقام كل واحد منهما شاهداً واحداً بما قال ، فهيه فولان حكاهما الصيدلاني (أحدهما) لا يلزمه الا مؤجلا لانه لم يقر بغيره (وألثاني) يحلف كل واحد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الشمان معجلا ،

فسرع اذا ادعى الكفيل أن المكفول به برىء من الحق ، وأن الكفالة فد سقطت ، وأنكر دلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قسول المكفول له مع يمينه لأن الأصل بقاء الحق ، لأنه لا يبرأ بيمين غيره ، وأن قال الكفيل : تكفلت به ولا حق لك عليه فالقول قول المكفول له لأن الظاهر صحة الكفالة ، وهل يحلف ؟ قال أبو العباس : فيه وجهان (أحدهما) لا يحلف ، لأن دعوى الكفيل تخالف ظاهر قوله ،

(والثانى) يحلف لأن ما يدعيه الكفيل ممكن ، فان حلف فلا كلام ، وان نكل رد اليمين على الكفيل لأنه لا يجوز أن يعلم أنه لا حق للمكفول له بافراره ، والله تعالى أعلم •

(فرع) مذاهب العلماء في احكام تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مذهبنا من أحكام ما هي :

منها: أنه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى ، فاذا قال شخص: ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص: ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة ذمته ، فانه لا يصح لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة المدين والضامن معا ، ومثل ذلك الكفالة ، فاذا كان لشخص كفيل فجاء آخر وقال اننى أكفله بشرط براءة الكفيل الأول ، فانه لا يصح ،

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معاً ، آو مطالبة أحدهما برئت دمه الآخر كما فقدم لأن الذمتين قد شعلتا بدين واحد ، فالدين بمنزله فرض الكفايه يتعلن بذمة المتعدد ، ويسقط بأداء البعض •

ومنها: أن براءة المدين الأصلى تستلزم براءة الضمامن ، فادا برىء الضامن بآن أدى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان ذمت تبرأ مذلك .

أما براءة الكفيل بغير دفع الدين ، فانها لا تستلزم براءة الأصيل ، أما اذا برئت ذمة الضامن _ فأن لائت البراءة بدفع الدين فانها تسنلزم براءة دمة المديون الأصلى ، أما اذا كانت بغير الدفع كأن أبرا صاحب الدين _ فأن كانت براءته من الضمان فقط فأنها لا تستلزم براءة دمة المدين ، أما أن كانت من المدين فأنها تستلزم براءة الأصيل أن فصد صاحب الدين ابراءه أيضا والا فلا ،

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو موت الضامن ، فان مات المدين الأصلى فلصاحب الدين أخذ دينه من تركته قبل حلول أجل الدين ، فان تأخر عن أخذ دينه فللضامن الذي أمره المدين بأن يضمنه أن يطالبه بأخذه من تركته أو ابرائه من الضمان اذ يجوز آن تبدد التركة ، فلا يجد ما يرجع عليه ان دفع .

أما الضامن الذى ضمن بدون أمر المدين فليس له أن يعث صاحب الدين على أخذ دينه من التركة ، لأنه لا حق له فى الرجـــوع كما تقدم فى الشروط •

واذا مات الضامن قبل حلول أجل الدين فان لصاحب الدين أن يأخــذ دينه من تركته حالا ، وليس لورثته الحق فى مطالبــة المدين الأصلى الذى أذن بالضمان قبل حلول الأجل ٠

ومنها : أن الكفيل اذا عقد صلحاً مع صاحب الدين بأن يأخذ أقل مسن

الدين فلا حق له أن يأخذ أكثر مما صالح عليه ، فاذا كان ضامناً لمئة فصالح على سبعين منها رجع على المدين بالسبعين فقط ، وكذا لو كان الدين أتواباً جيدة فصالح على أثواب رديئة نانه لا يستحق الا الأثواب التي دفعها .

واذا كان لصاحب الدين مائة جنيه مثلا فباعه الضامن بها أثوابا فانسه يرجع على المدين الأصلى بالمائة التي باع بها لا بقيمة الثوب سواء كان أقل من المائة أو أكثر ٠

ومنها : أن الحوالة بالدين كأدائه ، فاذا أحال الضامن صاحب الدين بدينه على آخر فان كان الضامن مأذوناً بالضامان من المدين كان له حق مطالبته والرجوع عليه والا فلا •

وأما مذهب الحنابلة فقد مضى تفصيل مذهبه وبالجملة :

فاذا قال شخص لآخر: اضمن عن فلان أو اكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذى ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بسىء ، ومنها غير ذلك مما تقدم فى تعريف الضمان وشروطه .

أما الحنفية فان الأحكام العامة التي تناولت الكفالة فكما يلي (١): يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

منها: أن الكفالة تصح بدون أمر المدين ، فاذا كمل شخص آخر بدون أمره كان متبرعاً ، فليس له أن يرجع عليه بما أداه من الدين ، ومثل ذلك ما اذا كفله بأمر أجنبى ، فاذا قال زيد لعمرو: اضمن خالداً فى الدين الذى عليه لبكر ، ففعل ، فانه يكون متبرعاً ، وليس له الرجوع لا على المدين ولا على زيد الأجنبى .

أما اذا كفل المدين بأمره فانه يرجع عليه بشرطين:

⁽١) الفقه على المذاهب الأربعة للشيخ عبد الرحين الجزيري جه ٣

(الشرط الأول): أن ينص على أن الحق الذي يفسنه عيه يكون ملرما به ، كأن يقول له: اضمن لفلان مائة جنيه على أن ما تضميمه يكون على مداده فهذه الصيغة تجعل للضامن الحق في الرجوع على المدين بلا خلاف وفي حكم دلك ما اذا قال له: اضمن لفلان مائة جنيه على "، أو عنى ، لأن التصريح بكلمة (على "أو عنى) معناه الالتزام بالدين الذي يدفعه عه ،

وبعضهم يقول: ان هذه الصيغة مختلف فيها ، ولكن التحقيق أنه لا خلاف فى أن للضامن حق الرجوع فيها .

آما الصيغة التي فيها الخلاف فهي آن يفول له: اضمن لفلان مائه جنيه ، ولم يصرح بكلمه (عني) او (علي) ولم يس على أنه يكون ملزماً بهـــا فبعضهم يقول: ان له حق الرجوع مطلقاً ، وبعضهم يقول: ليس له الرجوع الا اذا كان الضامن الذي قال له دلك خليطه ، كأن يكون والدا او زوجه أو جيراً أو شريكاً شركة عنان أو نحو ذلك .

(الشرط الثانى): أن لا يكون الأمر صبيا محجوراً عليه أو رقيقاً فان أمره صبى بأن يضمنه فليس له حق الرجوع فى ماله ، كما تقدم فى مبحث الشروط • أما اذا كان رقيقاً فانه لا يرجع عليه الا اذا أعتق •

ومنها: أنه اذا كان للضامن الدين ، فان ذمة المدين الأصلى تبرآ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحق للكفيل الذى دفع ، وقد يبرأ الضامن ولا يبرأ الأصيل ، وذلك فيما اذا كان للضامن دين عند آخر ، نم أحال الضامن صاحب الدين على مديونه ، وشرط براءة نفسه فقط ، فان ذمة الضامن تبرأ في هذه الحالة ، ولصاحب الدين أن يطالب الأصيل أو المحال عليه ، بشرط أن يكون المحال عليه مفلساً أو منكراً للدين ولا بينه عليه ،

أما اذا كان المحال عليه مقرآ بالدين ، وكان ذا مال فان ذمة الأصيل تبرآ أيضاً ، ويكون المطالب هو المحال عليه فقط ٠

وكذا اذا دفع الأصيل الدين فان الكفيل يبرأ ببراءة ذمة الأصيل ، ومثل ذلك ما اذا أبرأ صاحب الدين المدين أو مد له فى أجل الدين ، فان الكفيل

يتبعه فى ذلك الا اذا كفله بشرط أن يبرئه ، فلو قال الضامن لصاحب الدين أضمن لك دينك بشرط أن تبرىء المدين منه وفعل فان ذمه المدين تبرأ ونبقى ذمة الضامن مشغونة بالدين وحده ، لأنها فى هذه الحالة تكون حوالة لا كفالة ، واذا مات صاحب الدين وكان المدين وارثه ، فان ذمة الضامن تبرآ .

واذا أبرأ صاحب الدين المدين فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرآ لأنه يشترط قبوله ابراء صاحب الدين ، وهل تبرأ ذمة الكفيل ولا يعود الدين عليه ؟ خلاف ،أما اذا أبرأ صاحب الدين الضامن فانه يصحح ولو لم يقبل الضامن ، لأنه ليس مدينا ، وانما هو مطالب ، ولا يشترط ى سقوط المطالبة القبول ، كما تقدم فى تعريف الكفالة ، ولا يلزم من أبراء الضامن ابراء المدين الأصلى ، ولكن ليس للكفيل أن يرجع عليه بالمال الذى كفله بعد ذلك ، بل لصاحب الدين مطالبة المدين الأصلى ،

أما اذا تصدق صاحب الدين على الكفيل فلا يلزم منه تأجيله للأصيل ، فاذا حل أجل الدين فمد صاحبه الأجل للضامن شهرآ مثلا فليس له الحق فى مطالبته ، ولكن له الحق فى مطالبة المدين الأصلى لأنه انما أجل مطالبة الكفيل لا مطالبة المدين .

ومنها : أن الضامن بالمال اذا ضمن بألف تم صالح صاحب الدين على خمسمائة فانه يرجع بخمسمائة لا بالألف التي ضمنها •

أما اذا ضمن عيناً جيدة ، ثم دفع لصاحبها عيناً رديئية فانه يرجع على المضمون له بالعين الجيدة ، وذلك لأن حكم الكفالة أن الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصاعا بالجودة ، فكذلك الكفيل يملك الدين بأدائه ، فهو يحل محل صاحب الدين الجيد ، ويملك المطالبة به متصفا بالجودة ، فكذلك الكفيل الذي حل محله ، الجيد ، ويملك المطالبة به متصفا بالجودة ، فكذلك الكفيل الذي حل محله ، ولا يضره أنه دفع الدين رديئاً ورضى به صاحب الدين مثلا اذا اسستدان شخص من آخر ثياباً من القماش (١) الجيد وضمنه فيها آخر ثم دفع الضامن

⁽۱) يطلق المامة على الثياب المنسوجة لفظ (القماش) وكان الفقهاء قديما كمسا سترى في مواضع أخرى من هذا الكتاب يطلقون على بقايا المحلفات المتناثرة في الدار بعد احلائها ، ورفع الامتمة منهافيقال : اشتريت الدار بقماشها أو احرت الدار بما هيها من اتماش ، أو اشترت قماش الدار وهكذا (المطيمي) .

لصاحبها ثياباً من القماش الردىء ورضى بها ، فان للضامن الحق فى أخسف الضاش الجيد الذى ضمن هيه لأنه أصبح مالكاً للدين الجيد ، وتنازل صاحب الحق للصامن عن بعض حقه لا يلزم منه تنازله للمدين الأصلى ، ألا ترى أنه يصح لصاحب الدين أن يهدد الكفيل ، فادا وهب صاحب الدين دينه للكفيل فان الكفيل يملكه ، ويطالب به المدين على أن يدفعه له بعينه .

أما اذا أمر شخص آخر بأن يدفع عنه السلعة الجيدة التي استدانها مسن فلان فدفع له سلعة رديئة ورضى بها صاحبها ، فانه لا يرجع على المدين الأصلى الا بالسلعة الرديئة ، وذلك لأن المأمور بسداد الدين لا يملك الدين بالأداء كما يملكه الضامن ، فلا يأخذ الا ما دفعه .

ومنها : أنه ليس للضامن الحق فى مطالبة المدين الأصلى قبل أن يدفع عنه الدين الذى ضمنه فيه ، لأنه لا يملك الدين الا بعد أدائه كما تقدم .

ومثل ذلك ما اذا دفع الدين قبل وجوب دفعه على الأصيل ، فاذا استأجر شخص منزلا بأجرة يدفعها فى آخر الشهر وضمنه فيها شخص ، ثم دفعها الضامن ، فان الضامن لا يرجع بها ، وذلك لأن الأجرة لا تجب على المستأجر بمجرد العقد ، ولا تملك بالعقد أيضاً كما تقدم فى الاجارة ، فالضامن دفع مالا يملكه صاحب الدين أيضاً .

واذا دفع المدين الأصلى الدين ولم يعلم الكفيل بذلك فدفعه الكفيك لصاحب الدين مرة أخرى فانه لا يرجع على المدين الأصلى، وانما يرجع على صاحب الدين حيث أخذ حقه مرتين •

وهذا بخلاف ما اذا حل الدين على المدين قبل أن يكفله أحد ثم أتى بكفيل يضمنه اذا مدله صاحب الدين الأجل فقبل ، فان التأجيل يكون للأصيل والضامن معاً في هذه الحالة .

والفرق بين الحالتين ظاهر ، لأن الكفالة فى الحالة الأولى كانت مقررة من قبل ، فكان لصاحب الدين الحق فى مطالبة الضامن والكفيل ولا يلزم من مد المطالبة للكفيل تأجيل الدين للأصيل .

أما فى الحالة الثانية فان الكفالة لم تكن موجودة ، وليس لصاحب الدين حق يصح تأجيله الا نفس الدين ، ومتى تأجل الدين فقد نأجل بالنسبة للمدين وللضامن •

ومع ذلك فان صاحب الدين اذا اشترط أن يكون التأجيل خاصاً بالضامن لا بالأصيل ، فانه يعمل بشرطه ويكون له الحق فى مطالبة الأصيل بسداد دينه متى شاء ، ومثل ذلك ما اذا قال الكفيل أجلنى أنا فأضاف الأجل الى نفسه خاصة .

ومنها: أن الدين المؤجل يحل بموت المدين أو بموت الضامن ، فاذا مات الضامن وأخذ صاحب الدين حقه من ورثته فليس له الحق فى مطالبة المدين الا عند حلول أجل الدين ، وكذلك اذا مات المدين وحل دينه فليس لصاحب الدين مطالبة الضامن الا عند حلول الأجل ، واذا مات اثنان معا كان صاحب الحق مخيراً بين أن يأخذه من تركة أيهما شاء •

ومنها: أنه اذا صالح الكفيل صاحب الدين على نفسه بأن كان دينــه ألها فرض بأن يأخذ خمسمائة ويترك الباقى ، فان الصـــلح ينفـــذ بالنســـبة للأصيل والوكيل فى ثلاثة أحوال .

- (الحالة الأولى) : أن يشترط الكفيل براءتهما معا .
- (الحالة الثانية): أن يشترط براءة الأصيل ويسكت عن نفسه •

(الحالة الثالثة) : أن يسكت ولم يشترط شيئاً ، أما اذا اشترط براءة نفسه فقط فان ذلك يكون فسخاً للكفالة ، ويبقى الدين فى ذمة الأصيل فيأخذ منه صاحب الدين الخمسمائة الباقية له ، ويأخذ الكفيل الخمسمائة التى دفعها لصاحب الدين •

ومنها : أن المدين اذا دفع الدين للكفيل قبل أن يدفعه الكفيل لصاحب الدين فان ذلك يحتمل ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن يدفعه تعجيلا لفضاء الدين كأن يفول له: خذ ما على من الدين الدى ضمنتنى فيه قبل أن تؤديه ، وفى هذه الحالة يصبح ذلك الدين ملكا للضامن ، فليس للمدين أن يسترده منه نانيا ، ولو لم يسلمه لصاحبه ، لأنك فد عرفت فى تعريف الكفالة أن الكفالة تقتضى ديناً ومطالبة للدائن فى دمة المدين مؤجلين الى أن يدفع الدين لصاحبه ، فاذا عجل المدين دفع الدين للضامن فقد ملكه ملكاً صحيحا ، فاذا اتجر فيه وربح كان له ربحه حلالا طيباً ، واذا هلك فى يده كان ضامناً له ومسئولا عنه .

الأمر الثانى: أن يدفعه له على وجه الرسالة ، كأن يقول له : خذ دين فلان الذى ضمنتنى فيه وادفعه له ، فان الدين يكون أمانة فى يده ، وللمدين أن يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه لصاحبه على التحقيق ، واذا أتجر فيه وربح لا يحل له أن يأكل ربحه ، بل عليه أن يتصدق به كالغاصب ، واذا هلك الدين فى يده بدون تفريط فانه لا يضمنه ولا يكون مسئولا عنه ، لأنه أمين عليه .

الأمر الثالث: أن يدفعه له بدون أن يذكر أنه على وجه الرسالة أو على وجه تعجيل قضاء الدين ، وفى هذه الحالة يحمل على وجه القضاء • وعلى أى حال فاذا دفع المدين لصاحبه بعد أن أعطاه للضامن فانه يرجع على الضامن بما أعطاه له •

ومنها: أن الكفالة فى الضرائب ونحوها جائزة سواء كانت عادلة أو ظالمة، فبجوز للشخص أن يضمن غيره فى عوائد الاملاك المقررة سنويا ، وفى الخراج المقرر كذلك ونحو ذلك [مما يأخذه الحاكم من مكوس واتاوات ورسوم وغيرها لينفقه فىأوجه حفظ الأمن وانشاء المصالح العامة والمرافق النافعة من شق الأنهار وبناء القناطر وتعبيد الطرق وتعيين الشرط ومطاردة اللصوص واقامة الحدود] وغير ذلك من المصالح العامة م

وبعضهم يقول: ان المكوس والاتاوات والضرائب الجائرة والظالمة لا يصح فيها الضمان، والرأيان مصححان ولكن الأول أرجح، ويرجع الكفيل بما دفعه على المضمون ان كانت الكفالة بأمره .

ومنها: أن الخبر المبنى على غلبة ظن الشخص واجتهاده لا يكون ضماناً ملزماً للمخبر به مثلا: اذا قال شخص لآخر: اسلك هذه الطريق فانها أمن فسلكها فلقيه لص سلبه ماله ، فان المخبر الذي قال له: انها أمن لا يضمن لأن عبارته هذه مبنيه على ما يظنه ، وقد يكون مخطئاً أو يكون فد عرض عليها خلل الأمن وهو لا يدرى •

نعم اذا كانهذا القولبان قال له: اسلك هذا الطريق فان كان مخوفاً ونهب مالك فأنا ضامن ، ففعل ونهب ماله ، فقد اختلف فيه ، فقال بعضهم : انه يضمن ما فقده من المال ، وبعضهم قال : لا يضمن ، وذلك لأنه يشترط لصحة الضمان أن يكون المضمون معلوماً ، وأمن الطريق مجهول ، فكيف يصبح الضمان ؟

وقد أجاب القائلون بصحة الضمان فى مثل هذا مع جهل المكفول عنه بطريقة استثنائية زجراً للناس عنه ، فان خطورة هذه الأمور تستدعى احتياطاً خاصاً ، فاذا عرف الناس عدم المؤاخذة فيما يقولونه من ذلك يقدمون عليه بلا مبالاة وان كان مجهولا ولكن الضمان صحيح لأن فيه تغريراً ، والغرر يوجب الرجوع على من غرر اذا كان بالشرط ، فانه جواب لا يجدى ، لأن ضمان الغرر هو فى الحقيقة ضمان الكفالة ، فيشترط له ما يشترط لها •

ومنها: أنه اذا قال زيد لعمرو: ضمنت لك خالداً بما يقضى لك به عليه القاضى ثم غاب خالد المضمون ، فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الفائب وبرهن على ذلك ، فانه لا يقبل منه ، وذلك لأنه لا يمكن القضاء على الغائب الا اذا ادعى حقا على الحاضر لا يمكن اثباته الا على الغائب ، وليس للمدعى حق على الكفيل ، لأنه انما كفله بما يقضى به القاضى على الغائب ، فاذا أقام البينة على أن القساضى قضى على المضمون عليه بكذا قبل غيام وبعد الكفالة ، فاذا كانت الكفالة بأمر الغائب ، فانه يقضى له على الكفيل قصداً وعلى الغائب ضمناً ، وان حضر الغائب وأنكر فلا يلتفت لانكاره ، أما اذا كانت الكفالة بغير أمره قضى على الكفيل دون الغائب .

أما المالكية فقالوا: (١) تتعلق بالكفالة أحكام كثيرة:

منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين ، وهو المضمون عنه ، فادا كان لتسخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فاذا كان لتسخص دين على آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدين صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول : لا يصح الضمان بدون اذن المدين ، والا فلا يلزمه الدفع ، وكذا يصح لشخص أن يؤدى دين آخر بدون اذنه ، ويجبر صاحب الدين على قبوله بشرط أن يكون الغرض من ذلك الشفقة والرفق بالمدين .

أما اذا كان الغرض سداد دينه ليشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينته اياه لعداوة بينهما فانه لا يصح ، وليس لمن سدد دين غيره بقصد الاضرار به مطالبة عليه مطلقاً .

ومثل ذلك ما اذا اشترى شخص دين آخر ليغيظه بالمطالبة ، ويشهر به لعداوة بينهما فان ذلك الشراء لا يصح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذى باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه ـ فان كان من الأشياء المثلية ـ فعليه رد مثله ، وان كان من الأشياء التي لها قيمة ـ فان مات قبل أن يرد الشمن أو غاب عن البلد _ فليس للذى اشترى منه الدين أن يطالب المدين ، بل الذى يتولى مطالبته الحاكم ليأخذ منه المبلغ ، ويدفعه للمشترى ، ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذى قبضه ، الا اذا علم أن غرض الشيرى هو الاضرار بالمدين والتشهير به ،

أما اذا لم يعلم بذلك ، فان البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن ، وفى هذه الحالة لا يكون للمشترى الحق فى أن يتولى مطالبة المدين ، بل يبيع الدين لغيره ، وبعضهم يقول : يفسيخ الذين مطلقاً علم أو لم يعلم ، والأول أظهر .

⁽١) المرجع السابق .

ومنها: أنه اذا ادعى شخص أن له دينا على غائب فقال آخر: أنا ضامن الدلك الدين ثم حضر الغائب وأنكر الدين ولم يثبت الدين ببينة ونحوها ، فان الضمان يسقط ، فاذا أقر الغائب بالدين وكان موسرا فان الضمان يلزم • أما اذا كان معسرا فان الضمان يسقط لاحتمال أنه قد تواطأ مع المدعى على أكل مال الضامن •

ومنها : أنه يلزم من براءة المضمون براءة الضامن ، ولا يلزم من براءة الضامن براءة المدين ٠

مثلا: اذا ضمن شخص ديناً فى ذمة آخر فتنازل صاحب الدين عن دينه كأن وهبه للمديون أو أبرأه منه أو أحاله على دين ثابت لازم فان ذمة الضامن تبرأ • ومثل ذلك ما اذا مات المدين عن مال ، وصاحب الدين وارثه ، فان ذمته تبرأ ، وذمة الضامن تبعاً ، بخلاف ما اذا مات المدين مفلساً فان ذمة الضامن لا تبرأ بموته ، فهذه أمثلة براءة الضامن ببراءة المضمون •

أما اذا برىء الضامن ؛ فان المضمون قد لا يبرأ ، فالأول كما اذا دفع الضامن الدين فان ذمة كل منهما تبرأ من الدين ، فلا يكون لصاحبه حق فبلهما • والثانى : كما اذا وهب صاحب الدين للضامن الا اذا قبض الدين قبل أن يحصل لصاحب الدين مانع يمنع من الهبة •

وكذا أذا كان الضمان مؤقتاً بمدة كأن يقول الضامن ضمان دين فلان على في مدة شهرين مثلا ، بحيث أذا مات أو أفلس فيهما كنت ملزماً بدينه • ــ فلزمه الضامن تبرأ بعد انقضاء الشهرين ، وتبرأ ذمة المدين الأصلى ــ ومن ذلك تعلم أنه يجوز أن يكون الضمان مؤقتاً بمدة معينة •

ومنها أنه لا يجوز لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا فى أربعة أحوال: الحالة الأولى : أن يكون المضمون الأصلى مفلساً .

الحالة الثانية : أن يكون موسراً ، ولكنه مماطل معروف باللدد في الخصومة والشدة فيها .

الحالة الثالثة: أن يكون المدين الأصلى غائباً ، وليس له مال يمكن سداد الدين منه ، أما اذا كان له مال يستطيع صاحب الدين أن يأخذ منه بدون صعوبة ولا مسقة فليس له فى هذه الحالة مطالبة الضامن .

الحالة الرابعة: أن يشترط صاحب الدين أن يأخذ دينه من أيهما جاء ، فال له فى هذه الحالة أن يطالب ، ومثل ذلك أن يشترط مطالبة الضامن فى حالة معينة كعسر المضمون أو موته أو نحو ذلك هو الراجح ، وبعضهم بقول: ان صاحب الدين مخير بين أن يطالب الضامن أو يطالب المضمون على حال ،

ومنها أن الدين المؤجل يصح في ثلاثة أحوال :

الحالة الأولى: موت الضامن اذا ترك مالا يكفى لسداد كل الدين أو بعضه ، فاذا ترك كل الدين كان لصاحب الدين الخيار فى أن يأخذ دينه من بركة الضامن أو أن يتبع المضمون الأصلى ، فاذا أخذ دينه من تركة الضامن ، فليس لورثته مطالبة المضمون ، الا بعد حلول أجل الدين ، ولو كان المضمون حاضرا أو موسرا ، لأن الدين فى هذه الحالة يعجل بالنسبة للضامن فقط ، بسبب موته موسرا ، فاذا مات الضامن معسرا فلا حسق لصاحب الدين فى المطالبة الا عند حلول الأجل ، واذا ترك بعض الدين كان له الحق فى أخذه ويصر بالبعض الآخر الى حلول الأجل ،

الحالة الثانية: أن يفلس الضامن ، وفي هذه الحالة يكون صاحب الدين مخيراً بين أن يدخل مع الدائنين في تصفية مال الضامن ، ويأخذ الحصة التي يستحقها معهم ، وليس للضامن أن يطالب بها الا بعد أن يحل الأجل •

الحالة الثالثة: أن يموت المدين موسراً وفى هذه الحالة لصاحب الدين أن يأخذ دينه من تركة الميت ولو لم يحل أجل الدين • أما اذا مات معسراً فليس لصاحب الدين أن يطالب الضامن الا بعد حلول الأجل ، لأنه لا يلزم من حلول الدين على الأصيل حلوله على الضامن •

ومنها أن الضامن اذا دفع الدين يرجع به على المضمون بعد أن يثبت أنه

دمعه ببينة أو اقرار من صاحب الدين بأنه استلم دينه أو نحو ذلك ، فاذا لم يثبت ذلك فليس له الحق فى الرجوع على المضمون • ثم ان كان الدين من الأشياء التى تقوم كالثياب _ فان كان الضامن قد دفع الدين ثياباً من جنس الثياب التى أخذها المدين _ فانه يستحق أن يأخذ من المدين ثياباً مثلها •

أما اذا كان قد دفع قيمة الثياب فانه يلزم بالقيمة ان كانت القيمة أقل من الثياب ، فان كانت أكثر فان الذي يلزم المضمون بدفعه هو الثياب لا القيمة • هدا اذا كان الضامن قد دفع الثياب عنده ، أما اذا كان قد استراها من الغير لفان كان بثمن المثل بدون محاباة لله فان المدين يلزم به بدون خلاف •

أما اذا كان قد اشتراها بغبن ومحاباة ، فليس على المديون الا ثمن المثل فقط ، فاذا اشترى ثياباً بعشرة وهى تساوى خمسة كان على المدين خمسة لا عشرة .

أما الكفالة بالحياة والكفالة بالتعويض على الحروادث أو الآفات أو المصائب التى قد تقع للانسان أو لسيارته أو لتجارته فسنبحثها فى كتراب الشركة ان شاء الله تعالى •

عقد التامين واعتباره عقد كفالة وحكم الشرع في هذه العقود والفرق بين التأمين وبين كفالة المعاش الحكومي لمن يبلغ سسن التقاعد

لا شك أن صورة عقد التأمين لم يكن له مثيل فى عصور الاسلام الأولى، الأمر الذى فتح الباب على مصراعيه فى تناول هذه العقود من الفقهاء والباحثين فكانوا بين مؤيد لها باطلاق ، وبين مؤيد لبعضها منكر للبعض الآخر ، وبين منكر لها باطلاق .

وقد كان من شأن المحلين أن يسخروا غقولهم لالتماس الأدلة المبيعــة،

وسنرى من تفصيل هذه العقود بما يمكن تبين مكان الغرر والجهالة والجزاف فيها مما لا يسع المنصف الا الحكم بحرمها ، لما فيها من عنصر الربا وبيسع المعدوم .

ولهم ادعاء أن التأمين تعاون على البر والتقوى ، وأنه يحقق أهدافا ندب اليها الدين وحث عليها ، ويصبون أدلتهم فى هذا القالب : « عقود التأمين التى تبرمها شركات التأمين المساهمة تحقق التعاون والتضامن ، والتعاون والتضامن مقصودان للتمارع ، وما كان من مقاصد الشرع فلا يصادر » ويقول الدكتور حسين حامد حسان : (ونحن نوافقهم على المقدمة الثانية ونخالفهم فى الأولى ، لأن مشروعية الغاية والمقصد لا تستلزم بالضرورة مشروعية وسيلة معينة توصل اليها) .

وبداية صناعة عقود التأمين الذي كان يسمى بالسيكورتاه قام على أيدى اليهود فى أوربا وأمريكا ثم انتقل بعد أن اجتاحت السرق جيوش الغـــرب ونظمه وقوانينه وأعرافه بفسادها وشططها وعــدم ملاءمتها ، وما فيها مــين مجافاة للاسلام وتعاليمه • ولقد توهم بعض المشتعلين بالفقه ويميلون الى كل شيء عصري حديث أن التأمين لا يوجد دليل شرعي على حرمته باعتبار كونه ظاماً مستحدثاً ليس للشارع نص في حرمته فضلا عن أنه بالنسبة للافراد: « انضمام الى اتفاق تعاوني ظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس يتعرضون جميعاً للخطير » « وأن ما يدفع الى شركات التأمين من أقساط فمركزها ووضعها بالنسبة اليه مركز المالُ الذي يوضع تحت وصايتها وولايتها » وأن المعاوضة في عقد التأمين « انما هي بين القسط الذي يدفعه المؤمن له ، والأمان الذي يحصل عليه بمقتضى العقد » « وأن المستأمن يحصل على هذا العوض بمجرد عقد التأمين دون توقف على وقوع الخطر » ويصل بعضهم فى الاغراق فى تسويغ عقد التأمين وحله الى القــول بأن العقــد الذى يربط بين شركة التأمين والمؤمن له في التأمين على الحياة لحالة البقاء ، هو عقد مضاربة بجانب عقد التأمين ، وأن الأقساط التي يدفعها المؤمن في هذه الحالة هي مال المضاربة وأن الشركة لا تملكها ، بل تتجر له فيها والربح بينها وبين المؤمن له ، وأن مبلغ التأمين الذي تدفعه الشركة للمؤمن له عند بقائه حيا في المدة المتقـق عليها ، هو رأس مال المضاربة مضافا اليه الربح ، وأنه لا مانع يمنع فى الشرع من أن يسكون الربح فى عقد المضاربة محدداً بنسسبة من رأس المال لا من الربح ، فهذه كلها افتراضات غير قائمة ، وليس لها سند من نصوص القانون ولا آراء الشراح ، ومن ثم يحكم على معاملة غير موجودة فى حين أنه يترك الحكم فى المعاملة القائمة التى طلب منه بيان حكم الشرع فيها •

وقال هؤلاء: ان تظرية التأمين ليست الا تعاوناً منظماً تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد حتى اذا تحقق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع فى مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم ، يتلافون بها أخطاراً وأضراراً جسيمة ، تحقيق بمن نزل به الخطر منهم لولا هذا التعاون ، فالتأمين اذن تعاون محمود ، تعاون على البر والتقوى ، يبر به المتعاونون بعضهم بعضاً ، ويتقون جميعاً شر المخاطر التى تهددهم .

ويقول هؤلاء أيضاً: انه _ أى التأمين _ ليس الا انضماماً الى اتفاق عاونى منظم تنظيماً دقيقاً بين عدد كبير من الناس الذين يتعرضون جميعاً للخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضهم تعاون الجميع على رفعه أو تخفيف ضرره ببذل ميسور لكل منهم يتلافون به ضرراً عظيماً نزل ببعضهم .

ثم يقولون أيضاً: ان المفهوم الماثل فى أذهان علماء القانون لنظام التأمين أنه نظام تعاونى يؤدى الى تفتيت أجزاء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذى يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة أقساطهم، بدلا من أن يبقى الضرر على عاتق المصاب وحده ، ويقولون: ان الاسلام فى جميع تشريعاته المتعلقة بتنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية يهدف الى اقامة مجتمع على أساس التعاون والتكافل المطلق فى الحقوق والواجبات ،

وهذا الكلام فيه من التجاوزات والمفالطات ما يدعو الى الغفلة عن الوسائل المحظورة لغاية ليست مطابقة لغايات الشارع فى تنقيلة الكسب والمعاوضات من الجهالة والضرر والربا • ولكن الذين يصفون التأمين بالصيع

النى سقناها آنفا يقولون: ان التأمين باعتباره فكرة ونظاماً غير منظور الى الوسائل العملية لتحفيق الفكرة وتطبيق النظام يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه أدلتها الجزئية .

ولو كان عقد التأمين عقد معونة ورفق كما يزعمون لما جاز لهم أن يأكلوا أكثر ما دفعه اذا انقطع عن سداد الأقساط لمرض أو عجز أو عمد ، فأين المعونة وأين الرفق ؟ • •

والأصوليون يقولون: « التصرفات (١) ثلاثة أقسام: طرفان وواسطة • فالطرفان أحدهما: معاوضة صرفة فيتنجنب فيها ذلك ــ أى الجهـــالة والغرر ــ لا ما دعت الضرورة اليه •

وثانيهما: ما هو احسان صرف لا يقصد به تنمية المال ، كالصدقة والهبة والابراء ، فان هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال ، بل ان فاتت على من أحسن اليه بها فلا ضرر عليه ، فانه لم يبذل شيئاً ، بخلاف القسم الأول اذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول فى مقابلته ، فاقتضت حكمة الشرع منع الجهالة فيه ، أما الاحسان الصرف فلا ضرر فيه ، فاقتضت حكمة الشرع وحثه على الاحسان التوسعة فيه بكل طريق ، بالمعلوم وبالمجهول ، فان ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً ، وفى المنع من ذلك الى تقليله ، فاذا وهب له يعير شارد جاز آن يجده فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه ان لم يجده ، يعير شارد جاز آن يجده فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه ان لم يجده ، بين الطرفين فهو النكاح » •

وأصحابنا الذين يرفضون عقد التأمين ينكرون أن يكون هذا العقد مقصوداً به التعاون وبذل الاحسان ، بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب ، فهو غقد معاوضة وليس عقد تُبرع باتفاق فقهاء القانون الوضعى

⁽أ) أَالْفَرْوْق لِلقَرَاق جِهُ أَمْ سَ وَالْ

وعلماء الشريعة اذ ليس بين المتعاملين مع الشركة علاقات أو اتفاق على التعاون أو بذل الاحسان ، ولا ذكر لهذا فى العقود المبسرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين .

الضمان الاجتماعي ، والتامين التعاوني

وما يقال فى شركات التأمين وعقدودها لا يقدال بالضرورة فى الضدان الاجتماعي الذى ترتبه وزارة الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجدز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقاً تجرى عليهم مقابل نسبة محتملة تقتطع من رواتبهم ، وهذه من الأمور التي لا يقصد منها الربح أو الكسب التجارى ، وقد تتبرع الحكومة بالفرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفقات والأرزاق والرواتب التي التزمت بها ، وقد تمنح مسن تتوفر فيهم صفات العجز أو الشيخوخة أو المرض دون أن يكون منهم اشتراك بأقساط دفعوها .

وقد أصدر المجمع الفقهي برابطة العالم الاسلامي فتواه الآتية :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اهتدى بهداه ٥٠ أما بعد:

فان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ،وبعد ما اطلع أيضاً على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السحودية في دورته العاشرة المنعقدة بعدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من التحريم بأنواعه وبعد الدراسة الوافية وتداول الرأى في ذلك قرر المجلس بالأكثرية تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك.

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار

العلماء من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجارى المحرم والمنوه عنه آنفا ، وعهد بصياغة القرار الى لجنة خاصة .

تقرير اللجنة الكلفة باعداد قرار مجلس المجمع حول التامين

بناء على قرار مجلس المجمع المتخذ بجلسة الأربعاء ١٤ شعبان ١٣٩٨ هـ المتضمن تكليف كل من أصحاب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السبيل بصياغة قرار المجمع حول التأمين بشتى أنواعه وأشكاله ، وعليه فقد حضرت اللجنة المشار المها وبعد المداولة أقرت ما يلى:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصبحابه ومسن الهتدى بهداه • • أما بعد :

فان مجمع الفقه الاسلامي في دورته الأولى المنعقدة في ١٠ شعبان ١٣٩٨ هـ بمكة المكرمة بمقر رابطة العالم الاسلامي نظر في موضوع التأمين بأنواعه المختلفة بعد ما اطلع على كثير مما كتبه العلماء في ذلك ، وبعد ما اطلع أيضاً على ما قرره مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة بمدينة الرياض بتاريخ ٤-٤-٧٧ هـ بقراره رقم (٥٥) من التحريم للتأمين التجاري بأنواعه •

وبعد الدراسة الوافية وتداول الرأى فى ذلك قرر مجلس المجمع الفقهى بالاجماع عدا فضيلة الشيخ مصطفى الزرقا تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك للأدلة الآتية:

أولا : عقد التأمين التجارى من عقود المعاوضات المالية الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش ، لأن المستأمن لا يستطيع أن يعرف وقت العقد مقدار ما يعطى أو ياخذ فقد يدفع قسطا أو قسطين ثم تقبع الكارثة فيستحق ما التزم به المؤمن ، وقد لا تقع الكارثة أصلا فيدفع الأقساط ولا يأخذ شيئاً ، وكذلك المؤمن لا يستطيع أن يحدد ما يعطى ويأخذ بالنسبة لكل عقد بعفرده؛

وفد ورد فى الحديث الصحيح عن النبى صلى الله عليه وسلم النهى عن بيـــع الغرر .

الثانى: عقد التأمين التجارى ضرب من ضروب المقامرة لما فيه من المخاطرة فى معاوضات مالية ، ومن الغرم بلا جناية أو تسبب فيها ، ومن الغنم بلا مقابل أو مقابل غير مكافى ، فإن المستأمن قد يدفع قسطا من التأمين ثم يقع الحادث فيغرم المؤمن كل مبلغ التأمين، وقد لا يقع الخطر ، ومع ذلك يغنم المؤمن أقساط التأمين بلا مقابل ، وإذا استحكمت فيه الجهالة كان فمارا ، ودخل فى عموم النهى عن الميسر فى قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا انما الخمور والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) (١) والآية بعدها ه

الثالث: عقد التأمين التجارى يشتمل على ربا الفضل والنساء ، فان الشركة اذا دفعت للمستامن أو لورثته أو للمستفيد أكثر مما دفعه من النقود لها فهو ربا فضل ، والمؤمن يدفع ذلك للمستأمن بعد مدة ، فيكون ربا نساء ، وكلاهما واذا دفعت الشركة للمستأمن مثل ما دفعه لها يكون ربا نساء فقط ، وكلاهما محرم بالنص والاجماع .

الرابع: عقد التأمين التجارى من الرهان المحرم ، لأن كلا منهما فيمه جهالة وغرر ومقامرة ، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام ، وظهور لأعلامه بالحجة والسنان ، وقد حصر النبى صلى الله عليه وسلم رخصة الرهان بعوض في ثلاثة بقوله صلى الله عليه وسلم :

« لا سبق الا فى خف أو حافر أو نصل (٢) » وليس التأمين من ذلك ولا شبيها به ، فكان محرماً ٠

الخامس : عقد التأمين التجارى فيه أخذ مال الغير بلا مقابل ، وأخذ بلا مقابل في عقود المعاوضات التجارية محرم لدخوله في عموم النهي في قوله

⁽١) الآية ٦٠ من مسورة المائدة ين

 ⁽۱) رواه أبو داود الطيالسي وأحمد في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي وأبن ماجه والبيهتي .

تمالى: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون للجارة عن تراض منكم » (١) .

السادس: فى عفد التأمين النجارى الالزام بما لا يلزم شرعاً ، فان المؤمن لم يحدث الخطر منه ، ولم يتسبب فى حدوثه ، وانما كان منه مجرد التعاهد مع المستأمن على ضمان الخطر على تقدير وفوعه مقابل مبلغ يدفعه المستأمن له ، والمؤمن لم يبذل عملا للمستأمن فكان حراماً وأما ما استدل به المبيحون للتأمين التجارى مطلقاً أو فى بعض انواعه فالجواب عنه ما يلى :

(أ) الاستدلال بالاستصلاح غير صحيح ، فان المصالح في الشريعية الاسلامية ثلاثة أقسام:

قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة .

وقسم سكت الشرع عنه فلم يشهد له بالغاء ولا اعتبار فهو (مصلحة مرسلة) وهذا محل اجتهاد والمجتهدين ٠

والقسم الثالث ما شهد الشرع بالغائه ، وعقود التأمين التجارى فيها جهالة ، وغرر ، وقمار ، وربا ، فكانت مما شهد الشرع بالغائه لغلبة جانب المصلحة .

(ب) الاباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التأمين التجمارى قامت الأدلة على مناقضتها لأدلة الكتاب والسنة ، والعمل بالاباحة الأصلية مشروط بعدم المنافى بينها أو المنافى لها ، وقد وجد فبطل الاستدلال بها ،

(ج) ـ الضرورات تبيح المعظورات ـ لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافاً مضاعفة مما حرمه عليهم فلبس هناك ضرورة معتبرة شرعاً تلجىء الى ما حرمته الشريعة من التأمين .

(د) لا يصح الاستدلال بالعرف فان العرف ليس من أدلة تشريع الأحكام وانما يبنى عليه في تطبيق الأحكام وفهم المراد من ألفاظ النصوص ، ومن

⁽١) من الآية ٢٩ من سورة النساد،،

عبارات الناس فى ايمانهم وتداعيهم وأخبارهم وسائر ما يحتاج الى تحديد المقصود منه من الأفعال والأقوال ، فلا تأثير له فيما تبين أمره ، وتعيين المقصود منه ، وقد دلت الأدلة دلالة واضحة على منع التأمين فلا اعتبار به معها .

- (ه) الاستدلال بأن عقود التأمين التجارى من عقود المضاربة أو فى معناها غير صحيح ، فان رأس المال فى المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه ، وما يدفعه المستأمن يخرج بعقد التأمين من ملكه الى ملك الشركة حسبما يقضى به نظام التأمين ، وان رأس مال المضاربة يستحقه ورثة مالكه عند موته، وفى التأمين قد يستحق الورثة للورثة للمنام عبلغ التأمين أو مبلغاً غير محدود ،
- (و) قياس عقود التأمين على ولاء الموالاة عند من يقول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق بينهما أن عقود التأمين هدفها الربح المادى المشوب بالغرر والقمار وفاحش الجهالة بخلاف عقد ولاء الموالاة ، فالقصد الأول فيه التآخى فى الاسلام والتناصر والتعاون فى الشدة والرخاء وسائر الأحوال ، وما يكون من كسب مادى فالقصد اليه بالتبع ،
- (ز) قياس عقد التأمين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الوعد بقرض أو اعارة أو تحمل خسارة مثلا من باب المعروف المحض ، فكان الوفاء به واجبا أو مسن مكارم الأخلاق ، بخلاف عقود التأمين فانها معاوضة تجارية باعثها الربح المادى ، فلا يفتقر فيها ما يفتقر في التبرعات من الجهالة والغرر ،
- (ح) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب ، قياس غير صحيح ، لأنه قياس مع الفارق أيضا ، ومن الفروق ال الضمان نوع من التبرع يقصد به الاحسان المحض ، بخلاف التأمين فانه عقد معاوضة تجارية يقصد منها أولا الكسب المادى فانترتب عليه معروف فهو تابع غير مقصود اليه ، والأحكام يراعى فيها الأصل لا التابع مادام تابعاً غبر تصود اليه ،
- (ط) قياس عقود التأمين التجارى على ضمان خطر الطريق لا يصــح، فانه قياس مع الفارق كما سبق في الدليل قبله .

(ى) قياس عقود التأمين التجارى على نظام التقاعد غير صحيح ، فانه قباس مع الهارق أيضاً ، لأن ما يعطى من النفاعد حق الترم به ولى الأمر باعنباره مسئولا عن رعيته ، وراعى فى صرفه ما قام به الموظف من خدمة الأمه ووضع له نظاماً يراعى فيه مصلحة آقرب الناس الى الموظف ، ونظر الى مظله المحاجة بهم • فليس نظام التقاعد من باب المعاوضة المالية بين الدولة وموظفيها، وعلى هذا لا شبه بينه وبين التأمين الذى هو من عقود المعاوضات الماليسة التجارية التى يقصد بها استغلال الشركات للمستأمنين والكسب من ورائهم بطرق غير مشروعة ، لأن ما يعطى فى حال التقاعد يعتبر حقا التزم به مسن حكومات مسئولة عن رعيتها ، وتصرفها لمن قام بخدمة الأمة كفاء لمعسروفه ونعاونا معه جزاء تعاونه ببدنه وفكره ، وقطع الكثير من فراغه فى سسبيل النهوض معها بالأمة .

(ك) قياس نظام التأمين التجارى وعقوده على نظام العاقلة لا يصبح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن الفروق أن الأصل فى تحمل العاقلة لدية الخطأ وشبه العمد ما بينهما وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التى تدعو الى النصرة والتواصل والتعاون واسداء المعروف ولو دون مقابل ، وعقود التامين تجارية استغلالية ، تقوم على معاوضات مالية محضة ، لا تمت الى عاطفة الاحسان وبواعث المعروف بصلة .

(ل) قياس عقود التأمين التجارى على عقود الحراسة غير صحيح لأنه قياس مع الفارق أيضاً • ومن الفروق أن الأمان ليس محلا للعقد فى المسألتين، وانما محله فى تأمين الأقساط ، ومبلغ التأمين وفى الحراسة الأجرة وعمل الحارس • أما الأمان فغاية وتتيجة والالما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس •

(م) قياس التأمين على الايداع لأ يصح لأنه قياس مع الفارق أيضاً فان الأجرة فى الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء فى حوزته يحوطه بخلاف التأمين ، فان ما يدفعه المستأمن لا يقابله عمل من المؤمن ، ويعود الى المستأمن بمنفعة ، انما هو ضمان الأمن والطمأنينة ، وشرط العوض عن

الضمان لا يصح ، بل هو مفسد للعقد ، وان جعل مبلغ التأمين فى مقابلة الأقساط كان معاوضه تجارية جعل فيها مبلغ التأمين أو رهنه (!) فاختلف على عقد الايداع بأجر .

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة لا يصح ، والفرق بينهما أن المقيس عليه من التأمين التعاوني وهو تعاون محض والمقيس تأمين تجاري وهو معاوضات تجارية فلا يصح القياس .

كما قرر مجلس المجمع بالاجماع الموافقة على قرار مجلس هيئة كبار العلماء فى المملكة العربية السعودية رقم (٥١) وتاريخ ٤-٤-١٣٩٧ هـ من جواز التأمين التعاوني بدلا من التأمين التجارى المحرم ، والمنوه عنه آنف للأدلة الآتية :

الأول: ان التأمين التعاوني من عقود التبرع التي يقصد بها أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاوني لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر

الثانى: خلو التأمين التعاوُنى من إلربا بنوعيه: ربا الفضل، وربا النساء، فليس عقود المساهمين ربوية، ولا يستغلون ما جمع من الأقساط فى معاملات ربوية .

الثالث: أنه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود عليه من النفع لأنهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ، ولا مقامرة بخلاف التأمين التجارى فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جماعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع مسن الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعساون، سسواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين •

ورأى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونيه مضلطة للأمور الآتية :

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للافراد مسئولبة القيام بمختلف المتروعات الاقتصادية ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به ، وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هدء المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ، ومسئولية اداره المشروع •

ثالثاً: تدريب الأهالي على مباشرة التأمين التعاوني وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة يجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالي مصلحة لهم في انجاح التامين النعاوني ، اذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل في المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم على أقساط أكبر في المستقبل ،

رابعاً: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم ، باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ولا يعفيهم فى نفس الوقت مسن المسئولية .

ويرى المجلس أن يراعى فى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاونى على الأسس الآتية :

اسس التامين التعاوني كما وضعها الفقهاء

الأول: أن يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فرع في كافة المدن، وأن يكون بالمنظمة فرع في كافة (١) المدن، وأن يكون بالمنظمة أقسام تتوزع بحسب الأخطار المراد تغطيتها، وبحسب مختلف فئات ومن المتعاونين، كأن يكون هناك قسم للتأمين الصحى، وثان للتأمين ضد العجز والشيخوخة ٥٠ اللخ ٥٠

الثانى : أن تكون منظمة التأمين التعاوني على درجـة كبيرة من المرونة والبعد عن الأساليب المعقدة •

الثالث : أن يكون للمنظمة مجلس أعلى يقرر خطط العمل ، ويقترح ما يلزمها من لوائح وقرارات تكون نافذة اذا اتفقت مع قواعد الشريعة .

الرابع: يمثل الحكومة فى هذا المجلس من تختاره من الأعضاء ، ويمثل المساهمين من يختارونه ليكونوا أعضاء فى المجلس ليساعد ذلك على اشراف الحكومة عليها واطمئنانها على سلامة سيرها وحفظها من التلاعب والفشل .

الخامس: اذا تجاوزت المخاطر موارد الصندوق بما قد يستلزم زيادة الأقسام فتقوم الدولة والمشتركون بتحمل هذه الزيادة •

ويؤيد مجلس المجمع الفقهي ما اقترحه مجلس هيئة كبار العلماء في

⁽۱) يرامى أن كافة لم ترد فى الكتاب العزيز الا حالا ، ولم تسمع من العرب مضافة قال تعالى (وتاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة) وقال تعالى (وما أرسلناك الا كافة للنسساس يشيرا ونذيرا) وقال تعالى (وما كان المؤمنين لينفروا كافة) وعلى هذا كان ينبغى أن يقسسال (وأن يكون بالمنظمة فروع في المدن كافة) واقه أعلم (المعلمي)

قراره المذكور بأن يتولى وضع المواد التفصيلية لهذه الشركة التعاونية جماعة من الخبراء المتخصصين في هذا الشأن .

والله ولى التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه ..

نائب الرئيس محمد على الحركان الأمين المام لرابطة المالم الاسلامي الرئيس عبد الله بن حميد رئيس مجلس القضاء الأعلى

عبد العزيز بن عبد الله بن باز الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية

الأعض____ا:

محمد محمود الصواف محمد بن عبد الله السبيل صالح بن عثيمين محمد رشيدى محمد رشيدى عبد القدوس الهاشمى أبو بكر جومي

مخالفة الاستاذ الدكتور مصطفى الزرقا :

اخواني الأساتذة الفضلاء أعضاء المجمع الفقهي:

انى أخالف ما ذهبتم اليه من اعتبار التامين الذى اسسيتموه تجاريا بمختلف أنواعه وصوره حراماً ، وميزتم بينه وبين ما أسميتموه تعاونيا ، وأرى أن التأمين من حيث انه طريق تعاونى منظم لترميم الأضرار التى تقع على رءوس أصحابها من المخاطر التى يتعرضون لها وهو فى ذاته جائز شرعاً بجميع صوره الثلاث ، وهى التأمين على الأشياء ، والتأمين من المسئولية ، المسمى بلتأمين ضد الغير ، والمسمى خطأ بالتأمين على الحياة جائز شرعاً ،

وان أدلتي الشرعية من الكتاب العزيز والسنة النبوية ، وقواعد الشريعة ومقاصدها العامة ، والشواهد الفقهية بالقياس السليم عليها ، ودفع توهم أنه

يدخل فى نطاق القمار أو الرهان المحرمين ، ودفع شبهة أنه ربا ، كل موضح نمام الايضاح فى كتابى المنشور بعنوان (عقد التأمين ، وموقف الشريعة الاسلامية منه) وأنتم مطلعون عليه مع بيان حاجة الناس فى العالم كله اليه .

وقد بينت لكم فى هذه الجلسة أيضاً أن التمييز بين تأمين تعاونى وتجارى لا سند له ، فكل التأمين قائم على فكرة التعـــاون على تفتيت الأضرار ، وترميمها ونقلها عن رأس المصاب ، وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الرءوس لقاء كلفة بسيطة .

ولكن التأمين البدائى لما كان بين عدد قليل من الأشخاص الذين تجمعهم حرفة صغيرة أو سوق ، ويتعرضون لنوع من الأخطار فيساهمون فى تكوين صندوق مشترك حتى اذا أصاب أحدهم الخطر والضرر عوضوه عنه من الصندوق الذى يسمى فى الاصطلاح الصندوق الذى هو أيضاً مساهم فيه ، وهذا النوع الذى يسمى فى الاصطلاح تبادليا ، وسميتموه (تعاونيا) لا تحتاج ادارته الى متفرغين لها ولا الى نفقات ادارة وتنظيم حساب الخ ،

فاذا كثرت الرغبات فى التأمين وأصبح يدخل فيه الألوف _ عشراتها أو مئاتها أو آلافها من الراغبين ، وأصبح يتناول عدداً كبيراً من أنواع الأخطار المختلفة _ فانه عندئذ يحتاج الى ادارة متفرغة ، وتنظيم ونفقات كبيرة من أجور محلات وموظفين ووسائل آلية وغير آلية النح • • وعندئذ لابد لمن يتفرغون لادارته وتنظيمه من أن يعيشوا على حساب هذه الادارة الواسعة كما يعيش أى تاجر أو صانع أو محترف أو موظف على حساب عمله •

وعندئذ لابد من أن يوجد فرق بين الأقساط التي تجبى من المستأمنين وبين ما يؤدى من نفقات وتعويضات للمصابين عن اضرارهم لتربح الادارة المتفرغة هذا الفرق وتعيش منه كما يعيش التاجر من فرق السعر بين ما يشترى ويبيع .

ولتحقيق هذا الربح يبنى التأمين الذى أسميتموه تجاريا على حساب احصائى دقيق لتحديد القسط الذى يجب أن يدفعه المستأمن في أنواع من

الأخطار • هذا هو الفرق الحقيقي بين النوعين ، أما المعنى التعاوني فلا فرق فيه بينهما أصلا من حيث الموضوع •

كما أنى أحب أن أضيف الى ذلك أن هذه الدورة الأولى لهذا المجمع المتقهى الميمون الذى لم يجتمع فيه الا نصف أعضائه فقط ، والباقون تخلفوا أو اعتذروا عن العضوية لظروفهم الخاصة لا ينبغى أن يتخذ فيها قرار بهذه السرعة بتحريم موضوع كالتأمين من أكبر الموضوعات المهمة اليوم خطورة وشانا ، لارتباط مصالح جميع الناس به فى جميع أنحاء المعمورة ، والدول كلها تفرضه الزاميا فى حالات كالتأمين على السيارات ضد الغير ، صيانة لدماء المصابين فى حوادث السيارة من أفئدة تذهب هدراً اذا كان قائد السيارة أو مالكها مفلساً ،

فاذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا ، وفى موضوع اختلفت فيه آراء علماء العصر اختلافاً كبيراً فى حله أو حرمته يجب فى نظرى أن يكون فى دورة يجتمع فيها أعضاء المجمع كلهم أو الا تليلا منهم ، وعلى أن يكتب لغير أعضاء المجمع من علماء العالم الاسلامى الذين لهم وزنهم العلمى ثم يبت فى مشل هذا الموضوع الخطير فى ضوء أجوبتهم على أساس الميل الى التيسير على الناس عند اختلاف آراء العلماء لا الى التعسير عليهم .

ولابد لى ختاماً من القول بأنه اذا كانت شركات التأمين تفرض فى عقودها مع المستأمنين شروطاً لا يقرها الشرع ، أو تفرض أسعاراً للاقساط فى أنواع الأخطار عالية بغية الربح الفاحش ، فهذا يجب أن تتدخسل فيه السلطات المسئولة ، لفرض رقابة وتسعير لمنع الاستغلال ، كما توجب المذاهب الفقهية وجوب التسعير والضرب على آيدى المحتكرين لحاجات الناس الضرورية ، وليس علاجه تحريم التأمين ،

لذلك أرجو تسجيل مخالفتي هذه مع مزيد الاحترام لآرائكم. •

دكتور مصطفى الزرقا

المملكة العربية السعودية رياسة ادارة البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد الأمانة العامة لهيئة كيار العلماء

ملخص قرار هيئة كبار العلماء في جواز التامين التعاوني

وبعد الدراسة والمناقشة وتداول الرأى قرر المجلس جوازه ، وامسكان الاكتفاء به عن التأمين التجارى فى تحقيق ما تحتاجه الأمة من التعاون على وفق قواعد الشريعة الاسلامية للأمور الآتية :

الأول: ان التأمين التعاونى من عقود التبرع يقصد بها أصالة التعماون على تفتيت الأخطار والاشتراك فى تحمل المسئولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق اسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، فجماعة التأمين التعاونى لا يستهدفون تجارة ولا ربحاً من أموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون على تحمل الضرر •

الثانى: خلو التأمين التعاونى من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة، فليس عقود المساهمين ربوية ولا يستغلون ما جمع من الأقساط فى معاملات ربوية .

الثالث: انه لا يضر جهل المساهمين فى التأمين التعاونى بتحديد ما يعود عليهم من النفع ، لأنهم متبرعون فلا مخاطرة ولا غـرر ولا مقامرة بخـلاف التأمين التجارى ، فانه عقد معاوضة مالية تجارية .

الرابع: قيام جناعة من المساهمين أو من يمثلهم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعاون سواء كان القيام بذلك تبرعاً أو مقابل أجر معين •

وراى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة نأمين تعاونيه محتلطة الأمور الآتية :

أولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذي يترله للأفراد مسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به ، ولا يأتى دور الدولة الاكعنصر مكمل لما عجز الأفراد عن القيام به وكدور موجه ورقيب لضمان نجاح هذه المشروعات وسلامة عملياتها .

ثانياً: الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الدى بمقتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشعيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسئولية ادارة المشروع •

ثالثاً: تدريب الأهالى على مباشرة التأمين ، وايجاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالى فى الادارة تجعلهم أكثر حرصاً ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التى يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها مما يحقق بالتالى مصلحة لهم فى انجاح التأمين التعاونى اذ أن تجنب المخاطر يعود عليهم بأقساط أقل فى المستقبل ، كما أن وقوعها قد يحملهم أقساطاً أكبر فى المستقبل ،

رابعا: ان صورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم ، فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موقف أكثر ايجابية ليشعر معه المتعاونون بدور الدولة ، ولا يعفيهم فى نفس الوقت من المسئولية .

هذا وقد نص القرار على أن يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاونى جماعة من الخبراء المختصين فى هذا الشأن تختارهم الدولة ، وبعد انتهائهم من ذلك يعاد ما كتبوه الى مجلس هيئة كبار العلماء لدراسته وتطبيفه على قواعد الشريعة ، وبالله التوفيق م الخاتم والتوقيع .

عقد التامين على العياة

عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنها أن عقد التأمين هدو أن يدفع المستأمن للشركة قسطاً معيناً لمدة مسماة ، فاذا توفى فى أثناء هدفه المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتفق عليسه ، بين الميت وبين الشركة ، ويتوقف دفع الأقساط من حين الوفاة ، وتكون الوفاة ايذانا بحلول دفع المبلغ المؤمن به ، ولو لم يدفع منه الاقسطا واحدا ، وقد ينص فى العقد على أنه اذا توقف عن دفع الأقساط لعذر أو عسزة وهو حى يخسر كل ما دفعه أو بعضه ، ويصمى المقد بخسارة باهظة على المستأمن ، وإذا استمر على قيد الحياة وأدى الأفساط جميعاً حتى الأجل المسمى أخذ القدر المتفق عليه ، أو آخذ ما دفعه مضافاً اليه فوائد تقدر بحسب الشروط المتفق عليها في العقد ،

ولا شك فى بطلاِن هذا العقد وحرمته لما يأتى :

أولاً: لأنه عقد قمار في حقيقته ومعناه •

ثانياً : لأنه تسليم نقود منجمة فى نقود أكثر منها مؤجلة ، قد يتحصل عنيها وقد تفوت عليه .

ثالثاً: ليس له ضرورة تلجىء اليه ولا حاجة يسوغ معها مثل هذا العقد ولا تقتضيه مصلحة وحتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فاننا نقول بحرمته .

ادلة الجيزين لعقود التامين قالوا:

أولا: ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي اذ الفكرة الأساسية فيه هي التعاون على رأب آثار الكوارث الواقعة على الانسان في نفسه أو ماله عن طريق تجزئتها وتوزيعها على مجموع المستأمنين بدلا من أن يتحمن أضرارها الشخص المصاب وحده ، تأسيساً على أن التعاون على الخير أمسر تدعو اليه الشريعة .

تانيا: ان عقد التأمين يمنح الأمان والاطمئنان للنسستأمن على ماله ومستقبل حياته ، هذا الأمان من أعظم نعم الله وهو الذي من به على قريش بقوله: ((١) فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم مسن خوف) •

ثالثاً: ليست العقود في الشريعة محددة محصورة ؛ بل يجوز استحداث صور جديدة من العقود كلما دعت الحاجة ، والأصل في العقود الاباحة عند أكثر العلماء ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العلماء القطعية ، وعقد التأمين لم يرد نص يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزاً ،

رابعاً: ثم ان فى أحكام الشريعة وأصول فقهها ونصوص الفقهاء ما يصلح أن يكون مستنداً قياسيا واضحاً فى جواز التأمين من ذلك:

(أ) عقد الموالاة فى مذهب أبى حنيفة رحمه الله تعالى يتم بين شخص غير عربى مجهول النسب ، وشخص عربى يقول الأول للثانى: (أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت) فاذا قبل الآخر ، يصبح وليا للأول ، يرثه ادا مات من غير وارث ، وذلك فى مقابل أن يتحمل الدية عن صاحبه ، اذا ارتكب جناية خطأ توجب عليه الدية ، وهذا معنى : (تعقل عنى اذا جنيت) .

قالوا: وعقد الموالاة هذا الذي أجازه الأحناف فيه شبه كبير بعقب التأمين من المسئولية المدنية ، أي الضمان المالي الذي يترتب على المولى نتيجة نجناية الخطأ الصادرة عنه ، وذلك بسبب العقد رغم أن الولى المتعاقد لم يجن شيئا ، وفي مقابل هذا التحمل ـ الاحتمالي غير المحقق ـ يستفيد الولى الارث من المولى اذا مات من غير وارث ، وهو أيضاً عوض غير محقق .

قالوا: والتأمين من المستولية يشبه عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة أو سائقها مستول ماليا عما تلحق السيارة بالغير مسن الأضرار ، وشركة

⁽۱) سورة كريش م

التأمين تحل محله فى تعمل هذه المسئولية ، كما يحل الولى محل المولى من الأرث عند وفاة المولى بدون وارث .

(ب) نظام العاقلة في الاسلام:

وهو ظام وردت به السنة الصحيحة وأخذ به أئمة المذاهب ، وخلاصته أنه اذا جنى أحد جناية قتل غير عمد فوجبت عليه الدية فان الشريعة تفرض الديه على أفراد العاقلة (عاقلة القاتل) الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة وهم الرجال البالفون من عشيرته ، ويسمون العاقلة ، فتقسط عليهم الدية فى ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحدا منهم ما هو فوق طاقته .

ولقد كانت عاقلة القاتل تتحمل عنه قبل الاسلام تبرعاً منها ، فجاء الشرع وجَعله لازماً • ويقول هؤلاء : ان نظام المواقل في الاسلام يهدف الى غايتين:

(الأولى) تخفيف أثر المصيبة على الجاتي المخطىء •

(والثانية) صيانة دماء ضحايا الخطأ من أن تذهب هدراً ، لأن الجانى المخطىء قد يكون فقيراً لا يستطيع التادية فتضيع الدية .

واذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟!! لكي تخفف آثار الكوارث بتوزيعها على كثيرين ؟!!

وهل المصلحة التى يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية بحكم الشرع تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطريق التعاقد والمعاوضة التى يدفع فيها القليل لصيانة الكثير ؟!! لازلنا ننقل كلام المجيزين ٠

(ج) نظام التقاعد:

وهو يقوم على اقتطاع جزء من الراتب الشهرى للموظفين ، حتى اذا بلغ

أحدهم سن الشيخوخة القانونية وأحيل الى التقاعد أخذ راتباً شهريا يبلغ أضعافاً مضاعفة عن المبلغ الذى كان يقتطع منه شهريا ، ويستمر هذا المرتب التقاعدى مادام حيا ، مهما طالت حياته ، وينتقل الى أسرته التى يعولها من زوجة واولاد وغيرهم بشروط معينة بعد وفاته ، فما الفرق بين هذا النظام وبين التأمين على الحياة ؟

ان فى كليهما يدفع المرء قسطا ضئيلا دوريا أيضاً فى التقاعد، وفوريا ى التأمين على الحياة يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط وهذا المبلغ لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق بينما هو محدود معلوم المقدار فى التأمين على الحياة،

ان نظام التقاعد يقره علماء الشريعة ، ويعملون به ، ويرونه أساساً ضروريا في نظام وظائف الدولة وموظفيها ، ولا يجوز نظيره تعاقداً ملزماً بين الناس •

(د) قاعدة الوعد الملزم عند المالكية :

وخلاصتها : أن الشخص اذا وعد غيره هــل يلزم قضــاء بالوفاء بوعده أم لا ؟

الرأى الراجح فى مذهب المالكية ... من بين أربعة آراء ... أن الواعد لا يلزم بوعده الا اذا بنى الوعد على سبب ، ودخل الموعود فى ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المهر ليتزوج فتزوج .

أما عند الشافعية والحنفية فان الوعد لا يكون ملزماً بحال • قالوا : وبناء على الرأى الراجح من مذهب مالك يمكن تخريج عقد التأمين على أساس آنه النزام من الشركة للمستأمن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد ، بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره •

(ه) ضمان خطر الطريق عند الأحناف:

نص الحنفية فى باب الكفالة أنه اذا قال شخص لآخر : (اسلك هـــــذا الطريق فهو آمن ، وان أصابك فيه شيء فأنا ضامن) فسلكه وسرق ماله

وجب على الضامن أن ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق ــ وهذا دليل في كلام الأستاذ الشيخ مصطفى الزرقا يعد نصا استثنائيا قويا في اباحــة التأمين على الأموال من الأخطار .

(و) عقد الاستئجار على الحراسة:

بالمقارنة بين عقد الاستئجار على الحراسة وعقد التأمين يجد الأسستاذ الشيخ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيراً ، ذلك أن الحارس وان كان يقوم بعمل هو الحراسة الا أن عمله هذا ليست له أية تتيجة سوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها ، ويناقش الشيخ فيصل مولوى هذه الأدلة في صحيفة الأمان فيقول :

أولاً : يقول الأستاذ الزرقاً : ان عقد التأمين عقد تعاون وتضامن اجتماعي وان التعاون على الخير أمر تقره الشريعة وتدعو اليه •

ونحن نسجل هنا الملاحظ التالية :

أولا _ اذا سلمنا أن فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي موحودة في نظام التأمين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الأساس والغاية من هذا التأمين، وفي رأينا أن الفكرة الأساسية التي دفعت وتدفع لانشاء شركات التأمين النجارية انما هي الأرباح الباهظة الخيالية من أقصر الطرق، ثم ان جماهير الفقراء ومتوسطي الحال أقبلوا على التعاقد مع هذه الشركات التجارية دون أن تخطر على بالهم فكرة التعاون والتضامن، بل ان كل واحد منهم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى أنه يدفع القليل ليأخذ الكثير عندما يتعرض لحادث معين، وفي هذا ربح فوق أنه اطمئنان للمستقبل وقد قال الله تعالى في الخبر والميسر «قل فيهما اثم كثير ومنافع للناس (١) » •

ولو كانت فكرة التعاون والتضامن الاجتماعي هي الأساس لدى مجموع المؤمنين (بتشديد الميم) لأقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التأمين التعاوني

⁽١) من الآية ٢١٦ من سورة البقرة .

أو التبادلي حيث لا يتحقق أى ربح لأى واحد منهم على حساب الآخــرين ، بل يتعاونون فعلا وبتــكل منظم على ترميم آثار الحوادث التي تنزل بأحدهم

ثانيا: ان التعاون على الخير أمر تتشوف اليه الشريعة وتحض عليه وهذه أمور لا ريب فيها ، ولكن الخير لا يكون فى الغايات والمقاصد وحدها ، ولكن فى الوسائل والوسائط المفضية الى الغايات ، والخلاف حول التأمين ليس خلافا حول (تعاون الناس مع بعضهم لتلافى آثار المصائب والنكبات) ولكنه فى هذه الوسائل المؤدية الى ذلك وكونها وسائل غير مشروعة ، ومسن ذلك التأمين التجارى كوسيلة ، تؤدى الى هذه الغاية ولكن تكتنفها الشبهات وتنتج عنها المنكرات ، وعند هذا يكون من حق المسلمين _ بل من الواجب عليهم كفائيا _ البحث عن وسائل أخرى تحقق الغاية المقصودة دون الوقوع فى الشبهات أو ارتكاب المنكرات ،

واذا كان هناك أسلوب شرعى يحقق التعاون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة ، وهو مبرا من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين ، فهل يجوز في هذه الحالة استحداث أسلوب جديد تحوم حوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن أدلة شرعية تبرره المسلمين الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن أدلة شرعية تبرره المسلمين وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن أدلة شرعية تبرره المسلمين المسلمين

ثم يقول الأستاذ مصطفى الزرقا :

ان الأصل فى العقود الاباحة ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العامة ، وعقد التأمين لم يرد نص بخصوصه يمنعه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن أن حاجة الناس تقتضيه فيكون جائزا شرعا ، ونحن مسلمون بأن الأصل فى العقود الاباحة وان خالف فى ذلك كثير من الفقهاء ــ ونسلم بأنه لم يرد نص من الشارع بتحريم التأمين بعينه لأنه أصلا لم يكن معروفا عند نزول الشريعة ، ولكنا نناقش فى مسألتين اثنتين :

(الأولى) القول أنه لا يوجد فى عقد التأمين ما يخالف الشريعة العامة ، وسنأتى على ذلك فيما يعد . (الثانية) القول أن جاجة الناس تقتضى ايجاد حل لمسكلة الحوادث المفاجئة وما يترتب عليها سواء كان هذا الحل بالتأمين أو بغيره، واذا كان التأمين التجارى هو النظام الشائع فليس ذلك لأن حاجة الناس تقتضيه بل لأن أنظمة الحكم الجاهلية متواطئة مع أصحاب شركات التأمين مسن الرأسماليين المحتكرين حيث أبعدت أسلوب الاسلام الأصيل في معالجة هذه القضية، وقيدت وحجمت فكرة التأمين التعاوني، ولم تترك للناس الا التأمين التجارى، فلجأوا اليه ووقعوا فيه لعدم وجود البديل الأفضل ه

وقد يمكن اعتبار هذا الوضع دليلا على قيام حالة ضرورة تبيح للناس الوقوع فى الشبهات أو المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ، ولكنه لا يمكن أن يصبح دليلا على اباحة نظام التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس ليست اليه بذاته ، وانما حاجتهم الى أسلوب معين يخفف عنهم آثار المصائب المفاجئة .

عقد الموالاة والتأمين

يرى الأستاذ مصطفى الزرقا شبها كبيرا بين عقد الموالاة _ عند مذهب أبى حنيفة _ وبين عقد التأميل من المسئولية ففى عقد الموالاة يتحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى وذلك بسبب العقد كما نتحمل الشركة المسئولية المالية عن صاحب السيارة الناتجة أحداثها بسبب العقد أيضاً علما بأن الولى لم يرتكب خطأ كما إن الشركة لم ترتكب خطأ ، وفى مقابل هذا التحمل يكون للولى الحق فى أن يرث المولى اذا مات بغير وارث ويكون الحق فى العقد أها هذا الحق فى القسط الذى يدفع لها و

وهنا يجب أن نقف أمام هذا التصور بالأعتراضات التالية :

أولا: ان عقد الموالاة مختلف فيه ، وان أكثر المذاهب يرون عدم جوازه الا فقهاء الأحناف .

ثانياً: _ ان عقد الموالاة كان بمثابة حل استثنائي لمشكلة انسان غير

عربى فى الاسلام ويراد التجاقه بالمجتمع الاسلامى وليس له فى هذا المجتمع عاقلة (أى ذوو عصبات من أقربائه يحملون مسئولية الجنايات الخطأ اذا وقعت منه) فكان الحل فيما رآه الامام أبو حنيفة رضى الله عنه وأصحابه جواز هذا العقد بحيث يتفق هذا الانسان المسلم مع مسلم آخر فى عقد موالاة صيغته أن يقول له: أنت مولاى ترثنى اذا مت وتعقل عنى اذا جنيت •

وقد اشترطوا أن يكون صاحبه غير عربى وليست له عاقله • فلا يجـوز لاثنين من العرب أن يعقدا عقد موالاة كما لا يجوز لعربى أن يعقد عقد موالاة مع غير عربى اذا كان لغير العربى هذا عاقله دخلوا معه فى الاسلام •

ان هذه الشروط تجمل عقد الموالاة جاء حلا استثنائيا على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هى القاعدة المشهورة (ما جاء على غير قياس فلا يقاس عليه غيره) •

وأقول حتى ما جاء مقيسا على غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون على الأصل المقيس عليه ، وليس على الفرع الذى لا نص فيه أصلا فيه واجتمع مع الأصل فى علة ، فلا يتخذ هذا الفرع الذى لا نص فيه أصلا يقاس عليه بحال من الأحوال •

ثالثاً : نعم انه يوجد بين عقد الموالاة وعقد التأمين من المسئولية فروق أساسية تعتبر أقوى من وجوه التشابه وهذه الفروق هي :

(أ) ان عقد التشابه أساسه التناصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجارى بين طرفين غير متكافئين ٠

(ب) ان عقد الموالاة يقصد منه انتماء هذا المسلم الغريب الى مجموعة من المجتمع الاسلامى (أنت مولاى) وأن الواجبات المالية تنتج عن هذا الانتماء ، بينما يكون القصد الأول من عقد التأمين المال ، ولا يطلب الانتماء الني الشركة الالتحقيق هذا القصد .

(ج) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمسئولية المالية المترتبة على

جناية الخطأ أمرا احتماليا كما أن اكتساب الارث أمر احتمالي أيضاً فينعدم التعادل بين الطرفين •

بناء على هذه المناقشة نقول: ان عقد الموالاه لا يصلح دليلا قياســيا ولا أصلا ينبنى عليه جواز عقد التأمين •

نظام العاقلة في الاسلام

العاقلة هم أقرباء الانسان البالغون الذين يكون بينه وبينهم التناصر عادة _ كما سيأتى فى الجنايات _ وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية فى القتل الخطأ _ وهذا النظام يفيد أمرين ، الأول : _ تخفيف أثر المصيبة على الجانى المخطىء • الثانية : _ عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ان كان القاتل المخطىء فقيراً ، فى حين أنها تجب على العافلة سواء كان الجانى غنيا أو فقيراً فيكون أداؤها فى حالة فقره عنصر ضمان لأولياء المجنى عليه ألا يهدر دم وليهم •

والأستاذ مصطفى الزرقا يقول:

اذا كان الشرع قد قرر هذا النظام التعاوني ابتداء أفلا يجوز اقرار مثله بطريق التعاقد كما في صورة عقد التأمين ؟ وهل المصلحة التي يراها الشارع بالغة من القوة درجة توجب جعلها الزامية ، تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطاق واسع بطرق التعاقد والمعاوضة التي يدفع فيها القليل لصيانة الكثير؟

فال التسيخ فيصل مولوى فى الأمان مجيباً على هذه التساؤلات:

أولا: ان نظام العاقلة نظام تعاونى بحت ، وأنه يجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكون أيضاً نعاونيا ، فاذا صار تجاريا فلا يعود مثله ، وأن الاعتماد على نظام العاقلة لاباحة التأمين التعاونى صحيح ، لأنهما متشابهان تماما. ولا يختلفان الا من حيث ان نظام العاقلة الزامى بحكم الشرع ونظام التأمين التعاونى لا يقوم الا بتراض واتفاق فئة من الناس ، ويستمد الزامية من تعاقدهم .

أما فياس التأمين التجارى على نظام العاقلة فهو قياس مع الفارق فى كل اركانه فى الأصل وفى المقيس وفى المفيس عليه • ثم انه اذا كان نظام العاقله نظاماً شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه الزاميا فى حدوده الشرعية ، واختياريا فيما تتعاقد عليه ، بدل أن نلجأ الى نظام جديد ليس أفضل منه ولا أيسر فى التطبيق ، وليس له من ميزة الا أنه نظام قائم موجود وفد الينا مع سائر الأنظمة الغربية •

ثانيا: ان المصلحة التى قدرها الشارع وجعلها الزامية فلا يمكن أن تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق التعاقد والمعاوضة ــ ويمضى النسيخ مولوى هنا فيقول: ولكن الناس فى نظام التأمين التجارى لم يستطيعوا أن يحققوا المصلحة المقصودة الا مختلطة مع مضرات أفسدتها ، ومن هنا كان التوقف فى اباحة الوسيلة التى اتبعها الناس لما يترتب عليها من الضرر والظلم الذى سنشرحه قريباً .

أما المصلحة القائمة على التعاون لدرء آثار المصائب فليست موضع خلاف ولا يسكن لاحد أن يعنبرها مفسدة ٠

نظام التقاعد

ويرى المجيزون لنظام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون أى فرق بينهما ، ففى كلا النظامين يدفع التسخص قسطا ضئيلا دوريا لا يدرى كم يستمر به دفعه ، وكم يبلغ مجموعه عند التقاعد أو الوفاة وفى كليهما يأخذ الشخص أو أسرته مبلغاً كبيراً ـ دوريا فى التقاعد وفوريا فى التأمين على الحياة _ يتجاوز كثيراً مجموع الأقساط .

والفرق بين النظامين ـ كما يرى المجيزون ـ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره حتى ينقضى الاستحقاق، بينما هو محدد معلوم المقدار في التأمين على الحياة ، فالضرر والجهالة ، في نظام التقاعد أعظم منها في التأمين على الحياة .

ونقول : ان الفرق الوحيد بين النظامين أن نظام التقاعد تقوم به الدولة

بينما التأمين على الحياة تقوم به شركة تجارية ، وهذا العرق فى رأينا ينقض التأمين على الحياة تماماً ، ذلك أن الأساس فى نظام التقاعد شعور الدولة بواجبها فى حماية موظف عمل فى خدمتها حتى بلغ سن الشيخوخة والعجز عن العمل ، وأنه حين يبلغ هذه السن لا يستطيع العمل لكسب رزقه فكيم بعيش ؟ ثم ان مسئولياته العائليه تزداد فكيف يقوم بها ؟

ان واجب الدولة هنا فى نظر الاسلام أن تقدم له كل حاجاته الفردية والعائلية سواء اقتطعت من راتبه أيام عمله أم لم تقتطع ، ولكن عندما لا تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها هذه خاصة فى هدا العصر ، وبعد ما كثرت وتنوعت هذه الالتزامات هنا فقط أباح لها العلماء أن تقتطع من راتب الموظف نسبة ضئيلة لتتمكن من تنفيذ الالتزامات ، ففكرة المعاوضة ليست قائمة هنا ، ولكنها فكرة اسهام الموظف بنسبة مما سيتلقى من الدولة بعد نهاية خدمته ، وفكرة قيام الدولة بواجبها نحو موظفيها وتجاه سسائر رعاياها هو واجب لا يجوز لها التخلى عنه ، كما أنها عندما تقوم به لا تكون غايتها الربح ، بل مجرد أداء الواجب ،

ثم اننا ننتهز الفرصة لنتساءل هنا : اذا كان نظام التقاعد نظاماً مشروعاً فلماذا لا نظالب بتعميمه ليسمل جميع الناس ، وهل الشركات التجارية أقدر على تأمين الناس من الدولة ؟ ثم ألا يكون تبنى الدولة لهذه الضمانات أقل كلفة على الناس من شركات التأمين التجارية ؟ واذا كان الرأسماليون في الدول الغربية منعوا الدولة من القيام بهذا العمل ليظلوا يمتصون دماء الناس ، ويسيطرون بقدرتهم المالية والاقتصادية على مسيرة الدولة ، فهل يجوز لنا كمسلمين أن نتبعهم في كل شيء ؟ (حتى لو دخلوا حجر ضب لدخلناه) .

قاعدة الوعد الملزم عند مالك

ويرى المجيزون لعقد التأمين أنه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض له خسائره • فاذا وقع الحادث وجب علينا الوفاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي ، وهو موجود عندنا في الضمان فيما مضى من فضول الضمان

ولا ندرى ما وجه الشبه بين الوعد الملزم وبين عقود التأمين والضمان قائم على المعونة والرفق والتبرر ، وليس فيه استشراف للابتزاز-والربح والاثراء من طريق وعود البر والرفق والمعونة ، وهم في هذا أشبه بمن يسلك الصدقة في عقود البيوع •

عقد الاستئجار على العراسة

ويرى المجيزون شبها كبيرا بين عقد التأمين وعقد الاستئجار على الجراسة حيث ان عمل الحارس ليست له أى نتيجة سوى تحقيق الأمان لصاحب الشيء المحروس ، وفى عقد التأمين يحصل المستأمن على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها مقابل القسط الذي يدفعه ونقول:

أولا _ ان عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول فى معركة دفاعاً عن الشيء المحروس ، وربما لحق بسبب هذه المعركة ضرر فادح أو ربما مات .

أما فىعقد التأمين فان الشركة لا تقوم بأى عمل لمنع الخطر من الوقوع ولكنها فقط تنتظر وقوعه لتدفع ما اتفق عليه ٠

ثانيا _ ولذلك فان عقد الحراسة يقوم على عمل معين بينما عقد التأمين لا يقوم على أى عمل ، واذا كان الأمان والاطمئنان هــو النتيجة الأسـاسية وربما الوحيدة لعقد التأمين ، فانه احدى النتائج لعقد الحراسة .

التامين ليس بعقد تعويض

يقول المغفور له الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا في الجزء السابغ من الوسيط ص ١٤١٣ :

« فالتأمين على الأشخاص ليس بعقد تعويض ، بمعنى أنه لا يقصد به التعويض عن ضرر ، سواء كان تأميناً على الحياة أو تأميناً من المرض أو الاصابات ، بل قد لا يلحق المؤمن له أى ضرر فى بعض صور التأمين على

الحياة ، كالتأمين لحالة البقاء حيث يؤمن نفسه من حادث لا ضرر منه بل مرغوب فيه ، وهو أن يبقى على قيد الحياة ، ومشل ذلك بعض أنواع التامين على الأشخاص ، كتأمين الزواج وتأمين الأولاد ، ولذلك اسستقر رأى شراح القانون على أنه لا يشسترط فى التامين على الأشخاص أن يكون للمؤمن له مصلحة فى التأمين أى مصلحة فى عدم تحقق الحادث المؤمن منه » وهذا الكلام يرد الزعم بأن « المعاوضة فى التأمين بأقساط انما هى بين القسط الذى يدفعه المستأمن وبين الأمان الذى يحصل عليه ، وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد دون توقف على الخطر المؤمن منه بعد ذلك ، لأنه بهذا الأمان الذى حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة له فرق بين وقوع الخطر وعدمه ، فانه ان لم يقع الخطر ظلت أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، وان وقع الخطر عليها أحياها التعويض ، فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئان الذى منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد فى مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » منحه اياها المؤمن نتيجة للعقد فى مقابل القسط ، وهنا المعاوضة الحقيقية » من بحث للأستاذ مصطفى الزرقا ،

وقد ارتضيت في هذا ما ذهب اليه الدكتور حسين الحامد من أن القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنه محض تصور وخيال يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوفف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص في قد يكون مرغوبا فيه ولأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما قلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقسلط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر ، ولا يمكن القول والحال كذلك في أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح لأن الفرض أن وقوع الخطر وعدم الخطر لا يترتب عليه ضرر بهذه الأموال والحقوق و فوقوع الخطر وعدم

وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يمقده هذا المبلغ ويجعل الأفساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة ، وبناء على هذا التصوير المصحيح لا يكون وفوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهدذه بعض نتائج الاغراق في التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين ،

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هو العوض الذي تمنحه شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن ، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في نظر هذا المستأمن – بعد حصوله على الأمان – سواء ، ما يصرح به شراح القانون من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأموال ، لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وفوعه ضرر ببدنه وأمواله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساويا للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هدو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا تكوين رأس مال ، بل ان المسئمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمال ، ان وقع كسب مبلغ التأمين – وهو مبلغ كبير بالنسبة لما دفعه من أقساط – وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شيئاً أو يطمئن الى شيء ، لأن الفرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه والطمأنينة على عدم وقوعه ،

عقد التامين عقد غرر لا عقد لحقه غرر

وقد أورد القانون المدنى المصرى هذا العقد فى الباب الذى خصصه لعقود الغرر بعد المقامرة والرهان والايراد المرتب مدى الحياة ، وكلها عقود احتمالية أو عقود غرر ، ومعنى أن عقد التأمين احتمالي أن كلا من طرفيه المؤمن والمؤمن له لا يعرف وقت ابرام العقد مقدار ما يعطي ولا مقدار ما يأخذ ، اذ

أن ذلك متوقف على الخطر المؤمن منه أو عدم وقوعه ، وهذا لا يعرفه الا الله والغرر حاصل من الجهالة بالخطر الذي قد يقع وقد لا يقع •

واذا قدر وجود التزام المؤمن بوقوع الكارثة ، واستحق المؤمن له مبلغ التأمين فان المؤمن له لا يدرى عند العقد مقدار ما يحصل عليه من تعويض فى التأمين من الأضرار ، ولا قدر ما يدفع من الأقساط للمؤمن قبل وقوع الخطر واستحقاقه لمبلغ التأمين ، فقد يدفع قسطا واحدا ، ثم تقع الكارثة ، فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يدفع أكثر من ذلك ،

وبالنسبة للمؤمن فانه لا يدرى وقت ابرام العقد مقدار الأقساط التى يحصل عليها قبل وقوع الحادث الذى علق تعده بدفع مبلغ التأمين عليه ، فقد يقع الحادث بعد أن يدفع المستأمن قسطاً واحداً فيغرم المؤمن مبلغ التأمين ، وقد يأخذ الأقساط كلها ولا تقع الحادثة خلا يلتزم بمبلغ التأمين ، وهذا كله غرر واحتمال لا يعرفه العاقدان وقت الدخول في العقد ،

وتعريفات الغرر كلها منطبقة على عقد التأمين التجارى بلا مراء •

فقد عرف الحافظ ابن حجر فى الفتح الغرر بأنه (كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك مالا يصح غالباً) •

وعرف عبد الكريم الرافعى الغرر بأنه (التردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما) أو (ما الذى ملك بازاء ما بذل) وعرف قليوبى فى حاشيته على المحلى على المنهاج : (أنه ما لا يوثق بحصول العوض فيه) •

والتأمين انما يجمع الآفات الآتية :

أولا ــ الضمان فيه التزام ما لا يلزم

ثانياً _ فيه أكل أموال الناس بالباطل •

ثالثًا ــ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل

رابعا _ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود

خامساً _ يخالف قواعد الميراث والوصية

سادسا _ يتضمن ربا

سابعا ــ معظم شروطه

ثامنا ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجبه

التامين التبادلي البديل من التامين التجاري

يقوم هذا التأمين على اتفاق جماعة على التعاون فيما بينهم لمجابهة الخطر الذي يتعرض له واحد منهم ، فيوزعوا المال اللازم لدرء هذا الخطر وعلاجه على عدد رءوسهم ، ويدفع كل منهم حصته من المال ، واذا كان أكبر مسن طاقتهم ساهموا بما يطيقون وهو سيخفف العبء على من تصيبه جائحة أو يلحقه ضرر ، فيعينونه على استئناف حياتة من الأقساط التي دفعوها على سبيل التبرر والتبرغ ، وما عساهم يقدمونة له زيادة على ما يأخذ مما تجود به أربحيتهم .

فقد يقوم أهل حرفة واحدة أو أهل نمط واحد من أنماط العيش كأصحاب السيارات الخاصة مثلا ، أو أصحاب السيارات الأجرة أو أهل النقابة حيث تضمن هذه الفئة أو هذه النقابة درء الخطر النازل على أحد المشتركين فيها ، وتعريفه أنه اتحاد فيما بين المؤمن لهم أنهسهم يأخذون على عاتقهم دفع الاشتراكات الدورية ـ وفق جدول متفق عليه ـ تستخدم حصيلتها فى تعطيه الخسائر التي يتعرض لها واحد منهم ،

ومعنى أن يكون المستأمن – أو المؤمن بالميم المشددة المكسورة – فهو يؤمن غيره ونفسه ، وغيره يصنع صنيعه ، ولذلك سمى بالتأمين التبادلي التعاوني ، ويكون جميع المشتركين هم أصحاب الجمعية أو الاتحاد أو الشركة فيحافظ كل منهم عليها ، ويعمل على تقويتها ، وقد يتبرع الرجل بعمله في تنظيم الدفاتر وقيد الحسابات ، وهذا المناخ يمنع التحايل على الابتزاز وأخذ مال غير مستحق كما يحصل في شركات التأمين التجارى •

ويقول الدكتور الجمال رحمه الله تعالى فى كتابه ﴿ التَّأْمِينَ بَيْنَ الشريعـــةُ وَالْقَانُونَ ﴾ :

ان الخط البارز فى التأمين التبادلى هو أن المؤمن له تتمثل فيه مصلحة الجهاز التبادلى نفسه ، ولذلك يبذل قصارى جهده لنجاح هذا الجهاز ، ويستبعد اندماج معدومى الضمير والمتآمرين ، ومفتعلى الكوارث من مجال التأمين التبادلى • ا هـ

ويمكن أن يقوم هذا التأمين فى كل موقع عمل أو تجمع بين الزراع أو بين مالكى المصانع أو بين العمال أو التجار أو أصحاب العقارات وهمكذا ، بحيث يؤلف كل جاعة فيما بينهم اتحاداً يؤمنهم تأميناً شاملا ، حسب النظام الذى يرتضونه .

ويمكن ان تقتصر جمعيات أو اتحادات التأمين التبادلي على جمع الأقساط وسداد التعويضات ، ويمكن استثمار المال المتجمع في عمليات مشروعة مربحة وهذا الربح يمكن أن يمد رواقه على جميع آفاق تحتاج الى التأمين ، فيغنى غناء كاملا عن التعامل مع شركات التأمين التجاري ، وقد رأى العالم من غير المسلمين فوائد التأمين التعاوني فصار يمثل ٧٠ / مسن عمليات التأمين في سويسرا والمانيا والولايات المتحدة هذا والله تعالى الموفق الى الصواب ومنه نستمد العون وحسن الثواب م

ويظص الشبيخ فيصل مولوى فيذهب الى ما ذهب اليه الاستاذ يوسف كمال في رسالته أضواء على الاقتصاد الاسلامي فيقول:

أولا: مزأيا التامين الاسلامي:

١ ــ ان الجهة التي ترعى قضية التأمين والامان في الاسلام انما هي بيت مال المسلمين • بيت المال هذا ينظم التكافل فيأخذ من الأغنياء ليعطى الفقراء ، وهو يقوم بواجباته دون قصد الربح والمتاجرة بآلام الناس ومصائبهم •

حسوان من أهم الفوارق بين التأمين الاسلامي الذي يرعاه بيت المال وبين التأمين التجاري الذي تقوم به الشركات التجارية أن التأمين الاسلامي يشمل جميع المواطنين سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين يعيشون في ظل دولة الاسلام ، وهو يسمل بالذات الفئة من الناس التي لا تستطيع ان تدفع أقساط التأمين ، وهذه بالتأكيد أشد حاجة للتأمين من القادرين على دفع القسط، بينما التأمين التجاري محصور بالمتعاملين مع الشركة دون سواهم ولو كانوا أحوج منهم ، لان هدف الشركة الاول انما هو الربح بينما هدف بيت المال الاول انما هو تنظيم التكافل وسد حاجات الناس .

٣ ـ وان من أهم الفوارق أيضا ان التأمين الأسلامي يهدف الى رفع الضرر لا الى تحقيق الارباح والمكاسب • ان مبادىء الاسلام ترفض فكرة التأمين على الحياة التى يكسب بها بعض الناس أموالا طائلة لا لرفع ضرر نزل بهم ولكن احتياطا ومحافظة على مستوى معين من البذخ والترف • ان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر الواقع ، أما جمع الأموال وتحقيق الارباح فهذا له طريق آخر مشروع هو طريق العمل في التجارة أو الصناعة أو الزراعة أو الخدمات أو أى عمل مشروع آخر •

٤ _ وان من مزايا التأمين الاسلامي أنه يضمن حاجات الناس في شيخوختهم،

ويضمن حاجاتهم اذا عجزوا عن العمل والانتاج لاى سبب من الاسباب ، فهو أشمل بكثير من تأمين التركات التجارية الذى ينحصر ببعض الاموال أو ببعض الحوادث ، فاذا هلك المال المتفق على تأمينه نال صاحبه التعويض ، واذا سلم هذا المال وهلك غيره لم ينل أى تعويض ، واذا وقع حادث معين شروط معينة نال الانسان التعويض فاذا وقع حادث لا يخضع للشروط المتفق عليها لم يكن للانسان أى تعويض بينما نجد التأمين الاسلامي الشامل يتناول كل أنواع الأموال وكل أنواع الحوادث عندما تؤدى الى ضرر لا يستطيع صاحبه أن بتحمله ،

وان من مزايا التأمين الاسلامي آنه يشمل ضمان حاجات الاولاد والميال بعد وفاة معيلهم • وهو يضمنها بدون أن يدفع المعيل أي قسط ،
 ويضمنها في حدود الحاجات الاساسية فقط ، أما الغني فطريقه المشروع هو لمبادرة والعمل المنتج من الانسان •

ثانيا: نصوص خالدة:

وحتى لا يتبادر الى الظن أن هذا الكلام الذى سقناه ليس له أصل فى الاسلام فاننا نقتطف بعض النصوص التى تؤكد كل ما ذكرناه من مزايا التأمين الاسلامى:

ا ـ فالزكاه ـ وهى أحد أركانالاسلام الخمسة ـ انما شرعت لتأمين حاجات الفقراء ، وقد بين الله تعالى مصارفها فى القرآن الكريم فجعلها (للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل) وهمى سما اذا :

- ــ الفقراء والمساكين بغض النظر عن سبب فقرهم .
 - ـ تحرير الارقاء، ومساعدة المنقطعين .

مساعدة الغارمين الذين تكاثرت عليهم الديون لاى سبب كان (مصيبة _ حُسارة _ حوادث ١٠٠٠الخ) • وفى سبيل الله • • باطلاق وبغير تحديد ، وان كان آكثر العلماء قد جعلوا هذا الباب خاصا بالقتال ونفقاته •

كل ذلك بالاضافة الى نفقات الموظفين العاملين لجباية الزكاة وتوزيمها • والمؤلفة قلوبهم مما لا يدخل فى موضوعنا الخاص عن التأمين •

٢ ــ وحتى تظهر لنا بوضوح مسؤولية بيت مال المسلمين عن كل فرد من
 أفرادهم نذكر قصة الاعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيل فى
 ظل شجرة وهى لا تعرفه فقالت له :

(انی أمرأة مسكينة ، ولی بنون ، وان أمير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعيا ـ أی جابيا وموزعا للزكاة ـ فلم يعطنا ، فلعلك ـ يرحمك الله ـ أن تشفع لنا اليه) •

انها تعرف حقها فى بيت مال المسلمين ، وتطلب من عمر وهى لا تعسرفه أن يشفع لها عند محمد بن مسلمة ليعطيها حقها ، ولكن عمر صاح بخادمه (يرفأ) وطلب منه أن يدعو محمد بن مسلمة اليه ، والاعرابية حتى الآن لم تعرف شخص عمر فقالت له : انه أنجح لحاجتى أن تقوم معى اليه ، .

فقال عمر: انه سيفمل ان شاء الله •

فلما جاء محمد بن مسلمة قال : السلام عليك يا أمير المؤمنين .

فاستحيت الاعرابية ، وقال عسر:

والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل اذا سألك الله عز لوجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشا يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة (١) .

⁽۱) كتاب الأموال لأيي عييد .

انها أرملة مسكينة ولها بنون • مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم نكن ضائعة لأن حقها فى بيت المال ثابت • ولم يكن هذا مجرد اجتهاد مسن عمر ، ولكنه كان تطبيقا صحيحا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنا أولى بكل مسلم من نفسه • من ترك مالا فلورثته • ومن ترك دينا أو ضياعا فالى وعلى) رواه الشيخان • والضياع : هم الاولاد الضائعون الذين لا مال لهم •

هل التأمين على الحياة لمصلحة الاولادلدى الشركات التجارية المستحدثة يعالج مشكلة هؤلاء الاولاد كما عالجها الاسلام ؟

٣ ـ وعندما دخل خالد بن الوليد الحيرة بالعراق صالحه أهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم ، فكتب لهم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التأمين يعنبر أول ضمان اجتماعي في التاريخ ، ولا يزال يعتبر أشمل أنواع الضمان والتأمين ، يقول خالد:

(وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أوكان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم) (٢) .

أى تأمين تجارى يقف أمام هذا التأمين الاسلامى؟ انه يضمن شيخوخة الناس عندما يعجزون عن العمل والانتاج • • ويضمن الحوادث الطارئة التى نصيبهم بآفة تقعدهم عن العمل •

ويضمن الافتقار مهما كان سببه ، ويجعل على بيت مال المسلمين واجب اعالة هِذا الإنسان مع عياله ، وهو لا يزال على دينه .

انها قمة شامخة • • يتطلع الانسان اليها • • ثم ينظر الى المسلمين وهم

⁽٢) كتاب الخراج لابي يوسف ,.

يتناقشون فى صور ممسوخة من التأمين التجارى ٥٠ فلا يكاد ينقضى منه العجب ٠

ولكنها الهزيمه النفسية غابت علينا ء

٤ ـ وروى المؤرخون عن عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه أن زوجت فاطمة دخلت عليه يوما وهو جالس فى مصلاه ، واضعا خده على يسده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : ما لك ؟ قال : (ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ، ففكرت فى الفقير الجسائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمغلوم المقهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذى العيال الكثير والمال القليل وأشباههم فى أقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسألنى عنهم يوم القيامة ، وان خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم ، فخشست أن لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسى وبكيت) (١) .

انها اذا مسؤولية ولى الأمر المسلم ، ومسؤولية بيت مال المسلمين فى جعل التأمين شاملا كل محتاج من أبناء الامة جميعا • هكذا شرعها محمد رسول الله عليه وسلم ، وهكذا طبقها من بعده أصحابه رضوان الله عليهم •

ثالثا: اسس التكافل الاسلامي

مما تقدم نستطيع أن نستلخص أسس التكافل الاسلامي الذي نسسميه تجاوزا « التأمين الاسلامي » وهي :

ا ــ أن ولى الأمر المسلم أو بيت مال المسلمين هو الجهة التي يجب عليها تنظيم التأمين •

٢ ـــ وان بيت المال حين يقوم بهذه المهمة انما يهدف الى تنظيم التكافل
 يين الناس على أفضل وجه ممكن لا الى تحقيق الربح •

⁽٣) البداية والنهاية لاين كثير .

٣ ــ وان التـــآمين الاســـــلامى يشـــمل كل الحـــالات التى تؤدى الى ظهور الحاجة ، فيشمل تأمين الحوادث وتأمين الأموال وما يسمى التأمين على الحياة وفق أصوله الخاصة .

٤ ـــ وان التأمين الاسلامي يهدف الى رفع الضرر اللاحق بالانسان لا الى تحقيق الغنى • فهو وسيلة تكافل وليس وسيلة كسب •

رابعا: التامين التعاوني:

واذا كان بيت مال المسلمين غير موجود ، أو أنه موجود ولكنه لا يقوم بواجبه فى مجال التأمين كما ذكرنا ، فماذا يفعل المسلم ؟ وهل يظل يعيش تحت ضغط الخوف من كل مفاجأة ؟ وهل كتب على المسلم اذا أراد أن يكون ملتزما بالاسلام أن يظل فى قلق دائم حتى اذا حلت به مصيبة لم يستطع التغلب عليها وعاش فى ضيق شديد ، وربما شغلته عن عبادته فضلا عن وأجباته الاسلامية الأخرى ٠٠

ولا زيد الاستطراد في وصف حالة المسلم الذي يعيش في مجتمع جاهلي فيتحمل كل سيئاته لأنه لا يستطيع التخلص منها ، ولا يستفيد من حسناته لأنها حرام فيعيش في ضيق كامل ٥٠ ولا نريد أيضا أن نذكر بالأسس التي تحكم حياة المسلم في مجتمع جاهلي ليعيش مسلماً بدون أعنات وبدون تشنج وبدون تميع ، فان هذا الموضوع له مجال آخر ، ولكننا نريد أن نتحدث في هذا المجال عن التأمين التعاوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ اليه المسلمون في مجتمع غير اسلامي ، ولكن أيضا باعتباره وسيلة من وسائل تنظيم التكافل الاسلامي يمكن أن يلجأ اليها المسلمون حتى في ظهل حكم اسلامي لأنها تقوم على أسس تتوافق تماما مع الأسس الشرعية للتكافل والتعاون ٠

فالتأمين التعاوني هو اشتراك مجموعة من الناس فى انشاء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهم ، ويأخذ كل منهم من هذا الصندوق نصيبا معينا اذا أصابه حادث معين ، والفارق بينه وبين التأمين التجارى أن الأموال المتجمعة من الأقساط تبقى ملكا للجميع بدل أن تؤولالى أصحاب الشركة ، فهو بهذا التسكل نوع من أنواع التكافل المحض • ولكنه تكافل منظم بدل أن يكون متروكا للظروف •

وتنظيم التكافل ليكون أقدر على مجابهة الحوادث والمصائب والاضرار التى تنزل بالناس أمر مشكور • والزكاة فى حفيقتها تعتبر نوعا من أنواع التنظيم للتكافل • ولكنها تقوم على الاخذ من الغنى لاعطاء الففير • بينما التأمين التعاوني ليس مقيدا بهذا المبدأ • ولكنه يشبه نوعا آخر من أنواع تنظيم التكافل فى الاسلام وهو نظام العاقلة ، حيث يشترك أفراد العائسلة جميعا فى دفع دية القتل الخطأ عن القاتل المخطىء أو بالاشتراك معه • وهدا نوع من أنواع تنظيم التكافل بين أبناء العائلة الواحدة فرضته الشريعة ، وهو يؤكد جواز اقدام مجموعة من المسلمين على تنظيم التكافل فيما بينهم مع مراعاة أسس التكافل الاسلامي التي ذكرناها سابقا •

فالتأمين التعاوني لا يهدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا يهدف لتحقيق الغنى لأعضائه ، بل مجرد رفع الضرر اللاحق بهم ، واذا لم يمكن أن يكون شاملا لكل الحالات فلا بأس أن يشمل بعضها لأن القاعدة الشرعية أن إلضرر يزال ما أمكن) ، واذا تعذر وجود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل فان فكرة التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصغر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهم ، فيمكن أن يتفق بعض أصحاب السيارات على تأمين تعساوني فيما بينهم ، فيمكن أن يتعاقد بعض التجار على نوع من التأمين التعاوني فيما بينهم ، ان هذا التأمين تجيزه القوانين المدنية القائمة ولا يتعارض مع مبادىء الاسلام هذا التأمين اللجوء اليه باطمئنان كامل ، بل ان دولة الاسلام يمكن أن لتكافل ، فيمكن اللجوء اليه باطمئنان كامل ، بل ان دولة الاسلام يمكن أن هتمد هذا النوع من تنظيم التكافل فيهما اذا لم تف الزكاة في وقت مهن الأوقات بكل نفقات التكافل .

خامسا: التامين التجارى:

واذا لم يظهر الى الوجود هذا النوع من التأمين التعاوني فهل يبــــاح لمسلم أن يشترك في التأميز، التجاري ؟

وجوابنا ما يلى:

١ ــ الاصل فى رأينا أن التأمين التجارى بكل أنواعه حرام ، وان المسلم
 يجب عليه أن يحرص على الابتعاد عنه ما أمكن .

٢ ــ فاذا قررت الدولة الزام الناس على التأمين فى مجال من المجالات
 فهى حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطيع التهرب من التعامل فى ذلك
 المجال بدون أن يلحق به عنت أو مشقة .

س فاذا بقى التأمين اختياريا ، ولكن المسلم كان فى وضع خاص يتعرض معه الى ضرر كبير لا يستطيع احتماله ، فانه يجوز له عند ذلك الوقوع فى التأمين لأن (الضرورات ترفع المحظورات) • الا أن هذا الرأى ليس حكما عاما لجميع المسلمين بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينطبق على آخر ، اذ لا بد من التحقق من الضرر الكبير المحتمل ، ومن عدم قدرة المسلم على احتماله •

على الأموال وعلى المسؤولية من الحوادث • أما التأمين على الحياة فتصور على الأموال وعلى المسؤولية من الحوادث • أما التأمين على الحياة فتصور الضرورة فيه مستبعد أصلا ، فضلا عن أنه فى أصله انما يهدف الى الكسب لا الى رفع ضرر حاصل • وهذا بالاضافة الى أنه لا يجوز اطعام الأولاد من مال خرام بناء على احتمال الحاجة والفقر ، اذ ربعا لا يتعرضون لهـــا ولا يحتاجون بالتالى الى أكل الحرام •

ما قلناه في كتاب الشركات من الطبعة السابقة

عقسود التامين وشركاتها

فعندهم مثلا عقد يسمى عقد المهر وهو ت على مبلغ معين يعطى للابن اذا البنت اذا بلغت أو بلغ سن الزواج فيكون هذا المبلغ من المال معد القبضة لمينغق فى صلاح حال المؤمن له ، ويؤدى المؤمن عليه نجوماً سنوية بغير فوائد ، فاذا أراد أن يحولها الى أقساط شهرية أضيف اليها نسبة مئوية بصفة فوائد ، ويكون التأمين لمدة نسمح حالة المؤمن عليه الظاهرة فى صحته وسلامة اعضائه بحيث تطمئن الشركة الى أن أقساطها ستؤدى كاملة على غالب الظن والا فان الآجال بيد الله تعالى فاذا مات المؤمن عليه ولو بعد قسط واحد من كتابة العقد فان الاقساط تحط عن ورثته وتوقف فوراً ويأتى المستحق وهو المؤمن له فى موعد القبض ليقبض قيمة البوليصة كاملة ، واذا أراد أن بسترد ما دفعه فانه لا يحصل الا نحو نصفه أو أقل حسب جدول موضح فى العقد ، ان هذه الصورة فيها بعض الخلل الذى ترفضه الشريعة السمحة ولكى يكون عقدا صحيحا يجب مراعاة ما يأتى :

- ١ ــ أن يخلو من الفوائد الربوية على الأقساط الشهرية ٠
- ٣ ــ أن يسترد من يريد الفسخ ما بذله من الأقساط حتى ينتفى الغرر •
- ٣ ــ أن يصرف للمؤمن له ما دفعه المؤمن عليه فوراً ، الا اذا أراد أن يستأنف العقد فيتولى بنفسه سداد الأقساط فانه يبنى على ما بذله المؤمسن عليه .
- ٤ ــ أن يكون عقد ادخار فالأقساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بغير زيادة أو نقصان .

وبذلك تنتفى الجهالة من حيث عمر المؤمن عليه وينتفى الغرر من حيث الخذ المؤمن عليه أكثر مما بذله ، ويوقف دفع الأقساط بزيادة ربوية مع رد

ما عساه يكون قد دفعه من ذلك (فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون دلا تظلمون) (١) ٠

ومن عقود التأمين ما كان على الحياة ، وصورته أن يعقد عقداً على مبلغ ومن عقود التأمين ما كان على الحياة ، وصورته أن يعقد عقداً على مبلغ حتف أنفه وفى هذه الصورة من القمار الصريح ما يتضح فى جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله تعالى والغرر القائم فى العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على حياته .

ومن صور التأمين أن يؤمن صاحب المصنع أو صاحب السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة من اصابات تنجم أثناء العمل عنه أو من سيارنه أثناء سيره بها فانه يعد بمثابة إيجاد ما ينوب عن العاقلة فى أداء ما عليه من الدية ، وذلك نظير مبلغ متعاقد عليه يؤديه منجماً سنوياً أو شهريا ، على أن تتولى المسركة دفع الضمان أو قيمة التأمين وهو بمثابة الدية أو التعويض لمن وقع عليه هذا القضاء وهذه الصورة جائزة من حيث ان المستفيد مسن العقد _ أعنى المؤمن له _ شخص آخر مشاعاً فى الناس غير متعين ، وفى القسامة نوع من التضامن بين أهل حيى أو ربع في بذل الدية بعد أن يحلفوا انهم لا يعرفون له قاتلا ، وفى الساب بحث سنوفيه فى العمرى والرقبى ان شاء الله وأعان ،

وقد أفتى ببطلان عقد التأمين على الحياة من فقهاء العصر جدنا فى العلم والأرومة الشيخ محمد نجيب المطيعى مفتى الديار المصرية رحمه الله والشيخ أحمد ابراهيم من كبار فقهاء الشريعة فى عصره • وقد أجاز الشديخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى عقد التأمين التعاونى أو الاجتماعى وحرم ما عدا دلك من صور التأمين • ويقول الدكتور محمد سلام مدكور فى بحث له (٣) عن آراء الفقهاء فيقول « ومنهم من أجاز كل أنواع عقود التأمين التى تدعو الحاجة اليها ، ورأى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ، ومسن هؤلاء الأساتذة الحجوى • ولما تفشت هذه العقود بأنواعها بين الناس

1

⁽١) من الآية ٢٨٩ من سورة اليقرة م

⁽٢) مجلة المربى الكويتية ألعدد ١٩٥

وفى مختلف الأوساط وألفها الناس واعتادوها دون أن يترتب عليها بذاتها وبالنسبة لجوهرها أى نزاع ومن هنا ظهرت آراء آخرين يجيزون عفود التأمين بأنواعها ومن هؤلاء الأستاذ مصطفى الزرقا (الأستاذ بجامعة دمشق) وفضيلة الشيخ على الخفيف رئيس قسم الشريعة بكلية الحقوق الذى قال في بحثه المقدم للمؤتمر الثاني بمجمع البحوث الاسلامية « ان حكم التأمين شرعا هو الجواز ، لأنه عقد جديد لم يشمله نص حاضر ، وهو يحقق مصلحة دون أن يكون من ورائه ضرر ، فأصبح بعد أن تفشى وشاع عرفا عاما دعت اليه كل من المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن المصلحة التي تدعو اليه تقارب الضرورة ومعها لا يكون للاشتباه فيها موضع اذا فرض وكان فيه شبهة » .

الشبه التي يستند اليها المحرمون

تتلخص الشبه التى أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين فى أنها تقوم على الجهالة والغرر وهما يمنعان من صحة التعاقد شرعاً لنهى الشارع عن بيع الغرر ، وقالوا أيضاً: ان الضمان فيه من قبيل البر والخير فلا يجوز أخذ العوض عنه ، كما أنه ضمان لشىء معدوم وقت العقد وان كان على خطر الوجود ، كما أن هذه العقود من قبيل المقامرة وهى ممنوعة شرعا فضلا عن أنها أكل لأموال الناس بالباطل ــ وأنها تتصل بالمعاملات الربوية من ناحية استغلال الشركة لأموالها أو لبعض منها فى القروض الربوية ، ومن ناحية رد الأقساط المدخرة مع فائدة ربوية لها فى بعض أنواع العقود .

وقد أخذ فى رد الشبه بأجوبة لا تقوى على دفعها فضلا عن اقرار الكاتب بأن بعض شروط شركات التأمين تقوم على التعسف والاستغلال ، وقد أقر بأن الشركات تتعامل بالربا فى أموال المؤمنين مما يجعل أرباحها من ثمرات ذلك التعامل المحظور •

أعمال شركات التأمين نوعان (١) •

 ⁽۱) من البحوث المقدمة لمؤتمر علماء المسلمين السنابع الذي عقده مجمع البحوث الإسلامية
 عن القاهرة للدكتور عبد الرحمن تاج رحمه إلى تعالى .

الأول: تأمين على الحياة •

الثاني: تأمين على الأموال •

والتأمين في كلا النوعين مقتضاه ضمان السلامة • ولكن ذلك ليس معناه منع المخاطر والحيلولة دون أسباب التلف والهلاك ، فانه ليس في مقدور أحد أن يصد طارق الموت اذا حل ، أو يمنع النوازل السماوية اذا عرضت ، فيكون من أكبر العبث وأعظم الحماقة أن تضمن السلامة في شيء من ذلك أو يقبل هذا الضمان ممن يزعمه •

ان ضمان السلامة فى مثل هذه الحالات ليس الا ضربا من المراهنات . على معنى أن شركة التأمين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة أو المال على أنه ان وقع عطب أو تلف أو هلاك للشخص أو للشىء المؤمن عليه كان عليها تعويض تلك الخسارة بدفع ما التزمت دفعه من المال •

وصورة التأمين على الحياة أن يعقد شخص مع الشركة عقدا على مقدار معين من المال لمدة محدودة من الزمن ، كخمسة آلاف جنيه لمدة عشرين سنة، يلتزم الشخص بهذا العقد للشركة دفع ذلك المقدار على أقساط شهرية مثلا ، وتلتزم الشركة له دفع هذا المال كله ان تمت له السلامة الى نهاية المدة المحددة ، تدفع له هذا المال مع أرباحه الربوية أو من غير أرباح على حسب الشرط المتفق عليه ، وكذلك تلتزم دفع المال كله لورثته أو لمن يعينه خلف اله في هذا المال اذا مات في أثناء المدة ، ولو لم يدفع من مال التأمين الا قسطا واحدا ، ويلحق بالتأمين على الحياة التأمين ضد اصابة جزء من أجهزاء الجسم ،

أما التأمين على الأموال فصورته أن يعقد شخص مع الشركة عقدا تضمن له به سلامة داره ، أو سيارته ، أو أثاث منزله ، أو بضاعته التى فى متجره ، أو التى يريد نقلها من جهة الى أخرى فى البر أو البحر أو ما الى ذلك من مختلف الأموال ، ويلتزم صاحب المال المؤمن عليه أن يدفع للشركة ضريبة معينة من المال كل سنة أو كل شهر على حسب الشرط .

ويختلف مقدار هذه الضربية على حسب المال المؤمن عليه الذي يتفق الطرفان على مقدار قيمته •

وهذه الضريبة لا يستردها صاحب المال على كل حال ، وانما تكسون خالصة لشركة التأمين على خلاف الحكم فى أقساط التأمين على الحياة ، ثم تلتزم الشركة لصاحب المال المؤمن عليه بأن تدفع له قيمة هذا المال كلها اذا هلك أو تلف بحرق أو غرق أو غير ذلك ما دام عقد التأمين قائماً ، ولو لم يدفع صاحب المال من الضريبة الا دفعة واحدة •

الحكم الشرعي في نوعي التامين

راجع البحث الموسع فى آخر الجزء الثالث عشر

لم يؤثر عن المتقدمين من علماء الاسلام كلام فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ، فلم يعرف لهم فيه قول بالحل أو الحرمة ، لأن هذا الضرب من التعامل لم يكن معروفا فى زمنهم فى المحيط الاسسلامى ولا فى المحيطات القريبة منه ولكنه ... فى ظل قواعد الشريعة ومبادئها وعلى ضوء ما استنبطه العلماء المجتهدون من مصادرها من قيود وشروط ... يمكن أن يوقف على حكم التأمين بنوعيه ، من وجهة نظر الشريعة الاسلامية ، بعد أن تعرف أوضاع هذا التأمين وآثاره القانونية ، وشروطه وقيوده العرفية التى تنبير عليها شركات التأمين ، وبعد أن يوزن ذلك كله بموازين الشريعة فى نصوصها التفصيلية ، وعموماتها الكلية ، وما استقاه الأئمة المجتهدون من مصادر الفقه الاسلامي من ضوابط وقوانين ، فان ذلك اذا أخذ على وجهه الصحيح ، وفهم فهما جيدا عميقا مستوعبا ، أمكن أن يستخرج منه حكم التأمين ، وكذلك حكم غير التأمين من كل ما يعرض فى الحياة من شسئون لم يكن للفقهاء السابقين عهد بها من قبل ،

وعلى هذا الأساس نقول: ان عقود التأمين على الصورة التي قدمناها ___ ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية ، حتى في الحالة التي لا يشترط فيها على الشركة _ في عقد التأمين على الحياة _ دفع فوائد ربوية

من أصل مبلغ التأمين المتفق عليه لصاحب العقد على فرض بقائه حيا الى هاية المدة المعينة ، فإن العقد ذاته فاسد مستمل على شروط فاسدة ، وعلى طريقة يستباح بها أكل أموال الناس بالباطل • ومثل ذلك يقال فى حسكم النامين على الأموال كما سيأتى بيان ذلك بالتفصيل •

هذا وقد أورد ابن عابدين _ فى حاشيته على الدر المختار (١) _ بحث فيما استخرج به حكم الشريعة فى التأمين على الأموال ، لأنه هو الذى كثر السؤال عنه فى زمنه معبراً عنه باسم (السوكرة) وقد قال فى صورتها : « انه جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ويدفعون أيضاً مالا معلوما لرجل حربى مقيم فى بلاده ، يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهما هلك من المال الذى فى المركب بحرق أو غرق أو نهب أو غيره فذلك الرجل ضامن له بمقابلة ما يأخذه منهم وله وكيل عنه مستأمن فى دارنا يقيم فى بلاد السواحل الاسلامية باذن السلطان يقبض من التجار مال السوكرة ، واذا هلك من مالهم فى البحر شىء يؤدى ذلك المسستأمن للتجار بدله تماما » •

قال ابن عابدين : « والذي يظهر لي آنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » •

أى أن ما لا يلزم شرعاً لا يصح التزامه ولا الالزام به ، فلا يحــل لمسلم أخذه ، ولا يجوز التعاقد عليه ، فان العقد حينتذ يكون فاسداً .

واذا كان هذا هو حكم عقد التأمين الذي يجرى بين مسلم ومستأمن ، من حيث ان المستأمن قد التزم أحكام الاسلام فى التعامل مدة بقائه فى دار الاسلام ، وأنه لذلك قد صارت أمواله كأموال الذميين فلا يجوز أخذ شىء من ماله بغدر أو بعقد فاسد _ اذا كان الأمر كذلك بين المسلم والمستأمن

⁽۱) حاشية « رد المحتار على الدر المختار » في [فصل استثمان الكافر] من يابع المستامج (الجزء الثالث ص ٣٤٥ ـ ٣٤٦) .

وأبن عابدين هو من علماء القرن الثالث عشر الهجرى أى أنه لم يكن من المتقدمين اللأبين قررنا أنه لم يؤثر عنه كلام في موضوع التأمين .

﴿ وَلَى أَن يَكُونَ الْمَقَد (عقد التأمين) فاسدا ولا يحل أن يؤخذ به شيء من
 المال اذا جرى بين مسلم وذمى ، أو بين مسلم ومسلم .

وخلاصة القول أن المسلم ممنوع من الغدر ومن الاستيلاء ، على مال أحد بغير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أم مستأمنا • ولا يحل له أن يعقد في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين •

هذا _ وان وضع مسألة التأمين على الأموال على الصورة التي عرضها (ابن عابدين) واضح منه أن عنصر المستأمنين قام وسيطا بين التاجر المسلم والحربي الذي هو الطرف الآخر في عقد التأمين • وقد علم أنه لا يجوز للمسلم مباشرة عقد فاسد في دار الاسلام مع أحد من المستأمنين ولا يحل له أن يأخذ بهذا العقد شيئاً من مال حربي أو مستأمن • فاذا لم يكن في المسألة ذلك العنصر الوسيط المستأمن ، وأجرى عقد التأمين في دار الاسلام بين المسلم والحربي مباشرة بطريق المراسلة ، أو أجرى بينهما في دار الحرب بعد دخول المسلم مستأمنا في تلك الدار أو أجرى بين الحربي وبين حربي تخر شريك للتاجر المنهم فماذا يكون الحكم من حيث صفة العقد ؟ ومن حيث استيلاء المسلم به على مال التأمين من الحربي ؟ • •

و (الجواب) أنه فى دار الاسلام لا يحل للمسلم أن يعقد عقداً فاسداً مطلقاً كما قدمنا ٥٠ وعلى هذا اذا عقد المسلم عقد التأمين وهو فى بلد الاسلام بطريق المراسلة مع الحربى فلا يحل له أن يأخذ مال التأمين ولو كان القبض قد حصل فى بلاد الحرب لأنه انما يأخذه بناء على عقد فاسد وقع فى بلد الاسلام ٠

واذا كان العقد قد أجرى فى دار الحرب بين الحربى والتاجر المسلم الذى دخل تلك الديار مستأمنا فان هذا العقد لا يأخذ أحكام الاسلام هنالك، لأن دار الحرب ليست دار أحكام • فاذا تم قبض المال هناك أيضاً جاز للمسلم أخذه لأنه يكون أخذ مال لحربى برضاه وأخذ مال الحربى برضاه جائز بكل

حال ، وبكل وجه وسبيل ، حتى من طريق الربا والقمار ، مادام ليس فى ذلك غدر فان الفدر ممنوع على كل حال •

أما اذا اتفق على أن يكون القبض فى بلد الاسلام بعد تمام العقد فى بلد الحرب فان تم القبض بتراض من غير خصومة جاز للمسلم أخذ المال ، كما جاز ذلك فى بلد الحرب ٥٠ وان كان هناك تناكر وخصومة فلا يسع القاضى المسلم أن يحكم بذلك المال الذى لم يكن التزامه الا لعقد فاسد ١٠ هـ

ومن هذا يعلم أيضاً حكم المسألة اذا كان للتاجر المسلم شريك فى التجارة حربى هو الذى أجرى عقد التأمين مع حربى آخر وقبض منه مال التأمين بعد هلاك التجارة وبعث به الى شريك المسلم فانه يحل له أخذه ، لأنه مال حربى أخذ برضاه بناء على عقد أجرى فى دار الحرب وتم فيه القبض هنالك •

* * *

مما تقدم يعلم أن الأصل فى الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جواز أخذ المال الذى يدفع تعويضا عن الهالك أو التالف هو أن الشركة التى يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها فى ذلك التلف أو الهلاك ، ولم يكن منها غدر ولا تغرير بالشخص المتعاقد معها فى نفس أو مال ، فيكون الزامها بمال التعويض أكلا لأموال الناس بالباطل وذلك منهى عنه أشدد النهى ٠٠

(قد يقال) ان عقود التأمين تجرى دائما مع شركات مساهمة يمكن أن تعتبر شركات تعاونية على الخير والبر، يتعاون أصحاب الأسسهم فيها على تعويض الخسارة _ التى تلحق أحدهم فى نفسه أو ماله _ مما يدفعونه من أفساط شهرية أو سنوية ، تجمع وتستثمر لينفق منها فى مثل هذا الغرض • وحينئذ تكون هذه الشركات شبيهة شبها قويا بجمعيات البر التعاونية التى يتكون صندوقها من اكتتابات شهرية مثلا لينفق منها على المحتاجين من أعضاء الجمعية بسبب توقف عن الكسب ، أو بسبب المرض أو غيره من الطوارى التى يحتاج فيها الى المعونة •

والجواب عن هذا أنه لا يمكن قياس شركات التأمين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا القياس أن يكون فى كلا الطرفين اكتتاب من الأعضاء المشتركين فى المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور ، فان الأمر فى جمعيات البر التعاونية لا يخرج عن نطاق التبرع المحض من جميع المكتتبين ، والاتفاق من المال المجموع فى الوجوه المخصوصة هو تبرع أيضا مبنى على تبرعات أعضاء الجمعية بتلك الأقساط ، فليس هناك الزام بواجب ولا التزام بحق يصحح أن يكون محلا للتقاضى والخصومة والحكم به ممن يحكم بالشريعة الاسلامية ، وليس الأمر كذلك فى التعويض الذى تدفعه شركة التأمين لمن يصاب فى نفسه أو ماله فان عقد التأمين يوجب له بحكم القانون حقا على الشركة يستطيع أن يقاضيها عليه ، ويطلب من أجله ب الحكم عليها بجميع ما التزمت به تعويضا عن الخسارة التى لحقته ، وذلك الزام بشىء لا يلزم شرعا ،

قد يقال أيضاً: اذا كان التأمين غير جائز شرعا للمعنى الذى بين هنا وهو أن فيه التزاما والزاما بشىء لا يلزم شرعا ، وفيه أيضاً استباحة لأكل أمـوال الناس بالبـاطل ، فكيف يتفـق ذلك مع ما اشـتهر عن المرحـوم الشـيخ (محمد عبده) من أنه أجاز عقد التأمين على الحياة مع اشـتماله على ذلك المعنى عينه:

« التزام لما لا يلزم شرعا وأكل للأموال بالباطل » •• ؟

نعم ، قد اشتهر عن الشيخ محمد عبده (رحمه الله) أنه قد أفتى فى موضوع التأمين على الحياة فتوى أصدرها حينما كان مفتيا للديار المصرية ، ولم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شئون الاسلام (١)

وقبل الجواب عن ذلك يحسن أن نورد نص الســـؤال الذي تقـــدم به

⁽۱) بالرجوع الى السجلات الرسمية لدار الافتاء يعلم أن هذه المفتوى صفرت في شهور صفر من سنة ١٣٢١ بناء على طلب من يدى الخواجة (هور روسل) ويعلم أيضا أن شخصا آخر له مصلحة من وراء هذه الفتوى تقدم الى دار الافتاء يطلب صورة منها ، وأنه أجيب ألى طلبه من قيل ترقف ، وكان ذلك في شهر ذي القمدة من سنة ١٣٢٥ (مايو سنة ١٩٢١)) على ههد مفتى الديار المصرية المرحوم الشيخ عبد المجيد سليم . . .

المستفتى الى دار الافتساء ونتبعه بنص الفتسوى التى أصدرها الشسيخ (محمد عبده) ثم ننظر فى هذه الفتوى ومبلغ ما تدل عليه وما يمكن أن يتمسك به من منطوقها أو مفهومها ، لتقر الأمور فى نصابها ، وليهدأ بال الناس ويطمئنوا الى أحكام الشريعة وما ينبغى أن يقال فى موضوع التأمين على الحياة أو على الأموال .

وهذا هو نص ما ورد في صوغ السؤال :

«سأل جناب المسيو هور روسل ، فى رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة) مثلا على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه اذا قام بما ذكر وانتهى أن الاتفاق المعين بانتهاء الأقساط المعينة ، وكانوا قد عسلوا فى ذلك المال وكان حيا فيأخذ ما يكون له من المال مع ما يخصه من الأرباح ، واذا مات فى أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية فى ماله أن يأخذوا المبلغ تعلق مورثهم مع الأرباح ، فهل مثل هذا التعاقد الذى يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعا ٠٠ ؟ نرجو التكرم بالافادة » ٠٠

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بما يلى وهمو نص الفتوى المشهورة :

« لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة كان ذلك جائزاً شرعا ويجوز لذلك الرجل بعد انتهاء الأقسساط والعمل فى المال وحصول الربح أن يأخذ ولو كان حيا ما يكون له من المال مع ما خصه فى الربح وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو مسن له ولاية التصرف فى ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما أنتجه من الربح والله أعلم » (١) .

هذه هي الفتوى التي اشتهرت عن الشيخ محمـــد عبده في موضـــوع

⁽۱) وقد جردت صورة من حده العنوى بادن من مفتى الدياد المعرية المرحسوم الشسيئع عبد المجيد سليم وأعطيت للخواجة (جورج قوشيه) وكيل شيركة التأمين على الحياة. (لا چنفوران) بناء على طلبه .

التأمين والتى كان يستخدمها أصحاب المصالح فى الترويج لشركات التأمين وهى التى يستند اليها من يستنكل عليه الحكم بفساد عقود التأمين من وجهة التسريعة الاسلامية وأن أخذ مال التأمين من قبيل أكل أموال الناس بالباطل •

والمطلع على السؤال وعلى جوابه لا يرى فيهما شيئًا يتعلق بموضوع التأمين على الحياة أو على الأموال ولا يجد فى الســــؤال ولا فى جوابه أثراً للأركان الأساسية التى يشتمل عليها كل عقد من عقود التأمين والتى بسببها يكون الحكم على تلك العقود بالفساد •

ان هذا السؤال لا ينطبق الا على نوع من الشركات الشرعية التى يكون المال فيها من جانب والعمل فيه بطرق الاستثمار التجارية أو الصناعية منجانب آخر، وهو ما يسمى في عرف الفقهاء (بالمضاربة) كما يسمى بالقراض •

لم يعرض السؤال للعناصر الجوهرية في عقود التأمين ، مثل اشتراط أن تدفع شركة التأمين جميع المال المؤمس به ولو كان عشرات آلاف أو مئات آلاف الجنيهات اذا حصل هلاك أو عطب لصاحب التأمين ولو لم يدفع من الأقساط المنجمة على عدة سنوات الاقسطا واحدا ، فان هذا الشرط هو صلب المخاطرة ، وهو الذي يلتزم به ما لا يلزم شرعاً ويستباح به من المال ما ليس بحق ، وتؤكل به أموال الناس بالباطل •

ليس فى سؤال المستر (هور روسل) الذى تقدم به الى دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذى يفسد به التعاقد ، ولم يعرض السؤال أيضاً لنوع الربح الذى ينتج من استثمار المال ولا لطريقة هذا الاستثمار (١) .

⁽۱) نعم لم يعرض السؤال لنوع الربح ولم يبين هل هو جزء نسبى من الارباح الحامسلة من عمل المشركة ، كمشرة او خمسة في المائة مثلا من هده الارباح أو جزء نسبى من المالي المدنوع للشركة لتعمل فيه ، كأن يشترط لمساحب المال من الارباح ما يساوى عشرة في المائة مثلا من المال الذي دفعه للشركة ، وفرق كبير بين الامرين هو الفرق بين الحلال والحرام .

هذا ولا شبك أن الجارى فى مقود المتامين هو النوع الثانى الذى يكون فيه الربح المشروط جوءا نسبيا من راس المال المدفوع للشركة وهو المحرم باجماع المسلمين لكن السؤال قد اخفى هذه الحقيقة الواقعة ليلقى بذلك الإبهام ستارا على النقط المحرمة التى توجب فسعاد العقسد شرعا .

والمفتى لا يسعه الا أن يجيب عما يعرض عليه من سؤال وليس عليه ذنب ولا تسعة اذا كانت فتواه تستخدم فى غير ما وضعت له الا اذا أعلم بذلك بعد وقوعه فلم ينكره أو كان يعلم من قبل أن فتواه الصريحة فى تجويز شركة المضاربة والقراض مثلا ستتخذ ذريعة للترويج لسركات التأمين •

واجب على المفتى فى هذه الحالة الثانية أن يسد طريق الفساد على من يريده ، فيبين فى نص فتواه الحكم الشرعى ــ وان لم يكن مسئولا عنه ــ في الموضوع الذى يظن استخدام فتواه فيه ، كموضوع التأمين .

قد يقال: ان أبوابا كثيرة فى الفقه الاسلامى _ مثل أبواب الوديعة والاجارة والكفالة قد اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها ، وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لأحد المتعاقدين على الآخر وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسائلة التأمين على الأموال فيحكم فيها بصحة العقد ووجوب ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك .

ففى باب الوديعة قال الفقهاء: « انه اذا أودع شخص غند آخر وديعة وجعل له أجراً على حفظها فان المودع المشروط له الأجر يضمن هذه الوديعة ادا هلكت و فينبغى أن تكون مسالة التأمين على الأموال كذلك ، فان ما يدفعه صاحب البضاعة مثلا من مال لشركة التأمين يعتبر بمنزلة الأجرة على حفظ هذه البضاعة ، كأجرة المودع على حفظ الوديعة و فاذا هلكت البضاعة كلها أو بعضها كان على شركة التأمين ضمان ذلك » و

وفى باب الاجارة قال الفقهاء فى الأجير المشترك ، وهو الذى لا يقصر نفسه على العمل فلل بشخص بعينه كالخباز والطحان والكواء والخياط فلا مسئول عن سلامة ما فى يده من مال للمستأجر فاذا تلف شىء منه كان عليف ضمانه وعلى هذا يمكن اجراء هذا الحكم فى مسألة التأمين على الأموال فتكون شركة التأمين بمنزلة الأجير المشترك الذى يضمن المال لصاحبه ادا تلف أو هلك و

وفى بابالكفالة قال الفقهاء أيضاً : «انه اذا كان رجل معه ماليريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق ولا يدرى أى الطرق المأمونة وأيها المخوفة فأشار عليه رجل بسلوك طريق معين » وقال له : « اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ، ولو أخذ مالك فيه فأنا ضامن له فانه يجب عليه ضمان ذلك المال اذا أخذ من صاحبه فى ذلك الطريق » •

فهذه مسألة يمكن أن تكون من المسائل أو أقرب المسائل التي ينبغي أن تحمل عليها مسألة التأمين على الأموال التي يراد نقلها بالبر أو البحر أو التي يؤمن عليها في المتاجر أو المصانع أو المنازل خشبية الحرائق أو السرقات أو ما شابه ذلك •

هذه هي المسائل التي يمكن أن يتعلق بها من يريد اباحة عقود التأمين على الأموال ممن يأخذون الأمور أخذا ظاهريا من غير بحث ولا تمحيص •

لكن هذه المسائل جميعها لا يصح التمسك بشىء منها لاباحة التأمين اذاً أخذت على أصولها وفهم فهما جيداً ما قاله العلماء فيها •

وذلك أن مسألة الوديعة على الصورة التي قدمناها وهي ما تكون بأجر على الحفظ لل يثبت فيها ضمان المال بالتلف أو الهلاك في كل حال والما ذلك في الأحوال التي يمكن فيها الاحتراز عن أسباب الهلاك أو التلف فأما اذا كان السبب مما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت والغرق فلا يجب فيها ضمان على المودع و واذا لا يفيد شيئا حمل عقود التأمين على هذه الوديعة، فان مقتضى عقود التأمين وجوب ضمان المال في كل حال وبكل سبب من أسباب الهلاك ، من غير فرق بين ما يمكن الاحتراز منه وما لا يمكن وبل ان الغالب في هذه العقود أنها مقتضية للضمان في الأحوال التي لا يمكن فيها الاحتراز من أسباب الهلاك ، كما هو معروف و

على أنه لا يمكن اعتبار المال المؤمن عليه وديعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هذه الشركة أجيرة على حفظه حتى يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة ، فان المال المؤمن عليه ليس في يهد الشركة ولا تعلق للشركة به ،

فليست المتاجر والمخازن والمصانع التي فيها المال المؤمى عليه أماكن لشركان التأمين ، وليست البضائع المنقولة فى البحر محمولة فى مراكب هذه الشركات، فلا علاقة لهذه التركات بالمال المؤمن عليه بحال من الأحوال ، واذا لا يبكون هناك وجه شرعى لا يجاب الضمان عليها فى حالات العطب أو الهلاك ، فانها ليست جهة مودعة عندها الأموال ، ولا أجيرة على حفظها .

ثم اذا كانت شركة التأمين هي صاحبة المراكب التي تنقل عليها البضائع في البحر مثلا فانه يمكن اعتبارها أجيرة على النقل وعلى الحفظ من قبيب الأجير المشترك الذي تقرر في الفقه الاسلامي حكمه ، وهبو أنه لا يجب الضمان عليه في حالات التلف أو الهلك اذا كان سبب ذلك مما لا يمكن الاحتراز عنه ٥٠ وليس كذلك الحال في عقود التأمين كما علمنا ٠

بقى الكلام فى المسألة الأخيرة التى قلنا انها أقرب المسائل التى قد يتعلق بها من يريد اباحة التأمين على الأموال ، وهى مسألة الكفالة وضمان سلامة الطريق ، والحكم الذى قرره الفقهاء فيها هو أن مسن أشسار على صاحب مال بسلوك طريق معين ملتزماً ضمان المال اذا هلك من صاحبه فى ذلك الطريق لا يجب عليه ضمان شىء الا اذا كان صاحب المال لا يعلم حقا ما فى الطريق من خطر وكان المرشد لسلوكه ذلك الطريق يعلم جيداً ما فيه من معاطب ومخاوف فانه اذا كان الأمر كذلك كان المرشد للطريق غاشا غارا صاحب المال ، فيغرم ما ضاع منه ، أما اذا كان المرشد لا يعلم ما فى الطريق من خطر ، بل كان يعتقد آمنه وأنه ليس فيه ما يخاف ويحذر فليس الطريق من خطر ، بل كان يعتقد آمنه وأنه ليس فيه ما يخاف ويحذر فليس الملك يعلم ذلك أيضاً فانه لا ضمان على المرشد يعلم بخطر الطريق وكان صاحب المال يعلم ذلك أيضاً فانه لا ضمان على المرشد ، لأن صاحب المال فى هذه الحالة يكون هو الذى عرض ماله للضياع ، فانه ليس أحد أحرص على المال ولا أحفظ له من صاحبه ، فارشاد المرشد فى هذه الحالة لم يأت بشى، المال ولا أحفظ له من صاحبه ، فارشاد المرشد فى هذه الحالة لم يأت بشى، حديد ولم يحصل شيئاً كان غير حاصل ، فلا يكون موجباً لضمان ،

(وبعد) فان استقصاء قواعد الشريعة وأحكامها وما بنيت عليه هــذه القواعد والأحكام من نصوص خاصة وعمومات شاملة يثبت أنه لا يجب على أحد ضمان مال لغيره بالمثل أو بالقيمة الا اذا كان قد استولى على هذا

ال بغير حق أو أضاعه على صاحبه ، أو أفسد عليه الانتصاع به بطريق باشرة أو التسبب ، ولا شيء من ذلك بمتحقق في شركة التأمين التي يقضى نماقد معها أن تضمن لصاحب المال ما يملك أو يتلف أو يضيع بغرق أو ق أو بفعل اللصوص وقطاع الطريق أو ما الى ذلك ، سواء أكان ذلك مما كن الاحتراز عنه أم لا ٥٠ وتضمين الأموال بهذه الصورة شي، لا تعرفه شريعة الاسلامية العادلة التي لا تقر الغبن والحيف ولا تبيح أكل أموال ناس بغير المحق ٠

شركات التأمين لا علاقة لها مطلقا بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها المكون من أقساط التأمين ـ التى تجمعها من المتعاقدين معها أصحاب لك الأموال رأس مال كبير توجهه للاسترباح فى قروض وغير قروض ثم مع من أرباحه العظيمة ما يجب عليها قانونا من تعويضات عن الخسائر تى لحقت الأموال المؤمن عليها ، وليس للشركة دخل فى أسباب هذه خسارة لا بالمباشرة ولا بالتسبب فعطالبتها بتعويض الخسارة ليس لهجه شرعى ، كما أن الأقساط التى تجمعها من أصحاب الأموال بمقتضى عقد تأمين ليس لها وجه شرعى أيضا ، وهذه اشتراطات والتزامات فاسدة ، العقد اذا اشتمل على شرط فاسد كان فاسدا ،

ان شركات التأمين هي شركات استرباح بارعة ، رأس مالها في أغلب بأمر هو ما تجمعه من أقساط من أصحاب عقود التأمين ، تستغل هذه الأموال تستشرها ، والأرباح التي تستفيدها منها أعظم بالضرورة مما تخسره في بالات التعويض لمن تلحقهم خسارات في الأموال المؤمن عليها ، وذلك أن عمال شركات التأمين مبنية على دراسات دقيقة واحصاءات شاملة لوسائل لنقل في البر والبحر وحالات السلامة وحالات العطب في الظروف العادية أوقات السلم والأمن ، هذه الدراسات والاحصاءات تثبت أن مرات العطب التأمين أن تموض من كسبها الواسع عن خسارة هذه الحالات النادرة ، ثم كون لها الباقي ربحا خالصا ،

هذا شيء واضع ومعهود في شركات التأمين على الأموال • ومثله يقال

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ف شركات التأمين على الحياة مهما اختلفت الأسناليب وتنوعت الطرائق والتبروط •

وحلاصة القدول أن تعافد شركات التأمين على الأرواح أو الأمسوال لا يمكن أن يدخل فى باب صحيح من أبواب المعاملات الترعية ، وغاية ما يمكن تصويره به أنه من قبيل النوع الثالث الذى أشرنا اليه وهو ضمان أمن الطريق فيكون ضمانا لسلامة الأنفس والأمسوال ، وقد قلنا فى ذلك النوع الثالث: « انه لا يثبت فيه الضمان شرعا الا اذا كان هناك نغرير من هذا الضامن بأن كان يعلم ما فى الطريق من مخاوف ومعاطب ، وكان صاحب المال الذى يسلك به الطريق بناء على ذلك الارشاد للا يعلم أصلا بهذه المخاوف والمعاطب ، فضامن السلامة حينت في يجب تضمينه المال الهالك ، المخاوف والمعاطب ، فضامن السلامة حينت في يجب تضمينه المال الهالك ، بسبب التغرير الذى كان منه لا بسبب آخر ، والتغرير منتف فى موضوع عقود التأمين ،

* * *

التعاون لا الاستفلال أساس عقد التسامين الاسسلامي

قدم أحد الاساتذة المصريين المشتغلين بالشئون الاقتصادية الأكاديميه مه الدكتور شوقى الفنجرى بحثا بهذا العنوان لهيئة كبار العلماء بالمملكه معودية يفول بين يدى بحثه يقول عبد السميع المصرى: أعجبها قوله: الا نتعرض لمختلف المسائل الفقهية التى يثيرها عقد التأمين الا بالقدرى نراه ضروريا لمجرد الربط وبايجاز شديد» نم يقول: «الشرع أسلامى حاكم وليس محكوما، فهو الأصل الذى يجب أن نطوع حياننا ضوء تعاليمه، لا أن نطوع الشرع لنبرر به الأوضاع القائمه» دنم نتم تمهيده بعوله: « ان الضرورات التى تبييح المعظورات والحاجات ني بيح المستبهات تفدر بقدرها بعيث لا يصح استخدام المعظور او شتبه الا اذا لم نجد سبيلا غيره » •

وهدا القول انها يراد به ساب الشريعة حاكميتها على شئون المال حتى سكن تعطيل الحكم السرعى لمجرد سميمة حاجة تقف بازاء هذا الحسكم ، صوصاً الزعم بأنه سراعنى النامين سرايس حاجة فقط تدعو الى نسويغه انها الضرورة أيضاً •

بين الزكاة والتامين

ضم المسنف البحث أفسام اربعه أو فصول اربعة أولها بهذا العنوان بين الزكاة والتأمين) يقول :

« الاسلام دين النكافل الاجتماعي بمعنى كفاله الحياة الكريمة لكل رد في المجتمع الاسلامي بحيث يعيس حياه آمنة مطمئنة ، فكل فرد ملنزم عول أخيه المختاج ، وعامين حاجنه على أساس من حق القرابة ، وحق الجوار، رحق المنافة وواجب الصداقة ••

وعلى مستوى الدولة يتمثل التكافل المادى فى الزكاة ، الركن الشبانى مد الصلاة ، ونعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسلام مد فهى مكفل لكل فرد حد الكفاية لا حد الكفاف .

ويطلق على بيت مال الزكاة اسم (مؤسسة الزكاة) ويقول :

سبق الاسلام منذ أربعة عشر قرنا أحدث التشريعات المنقدمة فى النامين والضمان الاجتماعى ، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور أخرى عديدة مثل:

- ١ _ تأمين الأطفال .
- ٢ ــ تأمين الطالة •
- ٣ ــ تأمين السيخوخة والمرض •

بل لقد شمل تأمين الزكاة المنصوص عليه فى القرآن والسنة صوراً آخرى أم تصل اليها أحدث التشريعات ولن تصل اليها أحدثها تقدماً ومن قبيل ذلك

ر أ) نأمين الغارمين لمن تنزل به جائحة أو جريق أو دين فى غير معصيه ، وكذا كل من يتعرض لاملاق أو فأقة بعد غنى ويسر يآخذ من سهم الغارمين بقدر ما يعوض خسارته ، ويوفى به دينه ويذهب به ضائقته .

وما أروع ما فعله أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، اذ اعتبر من لديه المسكن والأتاث والفرس والخادم غارماً يقضى عنه دينه ، وكأنه ينبه الى أن مسئولية الحاكم فى الاسلام نفرض عليه أن يحقق لكل فرد ما يسمى بالرخاء أو الرفاهية الاقتصادية ، أو ما عرف « بتمام الكفاية » •

(ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت موارده بسبب خارج عن ارادته.

ويخلص الباحث الى أن الزكاة لو جمعت بحسب ثروات كل مجتسم اسلامى لبلغت بلايين البلايين من الدنانير أو الجنيهات ، باعتبار النسب التى تبلغ ٢٠ / على الركاز وما فى حكمه ٠٠ بحيث ينعدم ــ اذا جمعت ــ وجود

جائع واحد أو محتاج ، وتتحقق الحياة الآمنة المطمئنة لكل مواطن ، بل يعيض منها للانفاق من أجل الدعوة الاسلامية ، واقامة دين الله فى العــــالم بالحسنى •

لكنه يعود ناقضا ما قاله في الزكاة فيتول:

١ _ ان الأمر _ مع الأسف _ ما يزال في حيز الأماني ٠

ان ضمان الزكاة لا يكون الا للمحتاجين ، فلا يستفيد منه الأفراد الذين تلحقهم كوارث وأضرار لا تصل بهم الى حد الفاقة ، هذا فضلا عن أن آداء الزكاة للمستحقين لها يكون بدون مقابل ، بخلاف ضمان التأمين الذي لا يكون الا للمشتركين ولو كانوا أغنياء .

٣ _ فلا تعارض بين التأمين والزكاة ولكل منهما مجاله ٠

٤ ــ ان انشاء مؤسسات تأمينية على أساس التعاون لا الاستغلال يكون
 احدى وسائل تحقيق التكافل الاجتماعى الذى يفرضة ويستهدفه الاسلام •

وكأن الدكتور نسى ما قاله فى أسطر قلائل سابقة من أن جمع الزكاة ينعدم ممه وجود جائع واحد أو محتاج ، وتتحقق فيه الحياة الآمنة المطمئنة لكل مواطن ٠٠ فما الذى يمنع جمعها ؟

التامين وانواعه

ثم راح يمتدح عقود التأمين المبنية على أصول فنية تقوم على قواعد الاحصاء الدقيق ، ويحث على تشجيع الاحصاء الدقيق ، ويحث على تشجيع التأمين والتوسع فيه باعتباره وسيلة للائتمان ــ الاقراض ــ ووسيلة للادخار تؤدى الكثير للاقتصاد القومى •

لكنه تغافل عن شرح الكيفية التي يحقق بها التأمين كل هذه الأغراض .

وهل يكون الائتمان بفوائد أو على أساس القرض الحسن ؟ وهل مجسيع المدخرات سيكون بفوائد أو بماذا ؟

بل انتقل سريعاً بعد هذا الاجمال ليخلص فى الفصل الثاني عن التأمين التعاوني ، والتأمين التجاري والـأمين الحـكومي :

« الفكرة الأساسيه فى التأمين التعاونى : هو أن تتولاه جمعيات معاونية يجمع أعضاءها الأخطار التى ينعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلجعه الضرر منهم ، وذلك من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو ، وهو اشتراك متغير يزيد أو ينقص بحسب قيمة النعويضات التى تلتزم الجمعية بأدائها فى خلال السنة ، وقد لا يدفع العضو اشتراكه الا عند وقوع الخطر ، وبقدر نصيبه من التعويض ٥٠ وهى جمعيات لا تستهدف الربح وانما التعاون لجبر الخطر أو الضرر الذى يلحق بأحد الأعضاء بتوزيعه عليهم جميعاً ١٠ هـ

اذن يكون القسط أو الاشتراك فى هذه الجمعيات التعاونية من قبيل التبرع ، وهو عقد تبرع يقره الاسلام ، وهذه الجمعيات هى الصورة الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ م وضرب المثل فيله بصناديق الزمالة التي يقوم بها موطفو شركة أو مصلحة لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة العضو المتوفى مثلا ٠

لكن الفنجرى يقفز من هذا التعريف وبلا مقدمات ليقول «كما سمى أيضاً هذا التأمين بالتأمين التبادلي ، لأن الأعضاء أنفسهم مؤمننون ومؤمس لهم (مستأمنون) في وقت واحد ، فليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون أرباحاً » وكانت هذه القفزة ليسبغ على التأمين التبادلي المعروف في أوربا وأمريسكا اسم (التأمين التعساوني) وليقسدم مشروعه بعد ذلك لهيئة كبار العلماء على أسس التأمين التبادلي بعد أن سسماه (التأمين التعساوني) وذلك بعد أن عرض للتأمين التجاري وقال عنه : (انه تتولاه شركات منبتة الصلة عن مجموع المستأمنين اذ تقتصر علاقتها بكل مستأمن على حدة ، فهي ليست الا وسيطاً لتنظيم التعاون بين الستأمنين المشتركين لديها والكسب من وراء ذلك ، أو هي بعبارة صريحة

(تاجر أمين) يبيع الأمن للناس بقصد الربح ، ويترتب على ذلك ارتفاع نسط التأمين التجارى ، لأنه لا يقصد به مجرد تغطية المخاطر المحسوبة أو كاليف الادارة ، وانما أيضاً وأساساً تحقيق أكبر قدر من الأرباح لمساهمي الشركة .

ويؤخذ على التأمين أمران :

ر أولهما) فرض شروط تعسفية على المستأمنين استغلالا لحاجة الناس الى التآمين و فضلا عن مطالبة شركات التأمين بأقساط تأمين مبالغ فيها جرياً وراء الكسب ، بالاضافة الى استئثارها وحدها بكافة الأرباح الناجمة عن استثمار مدخرات المستأمنين ، مما يهدر حقوق هؤلاء المستأمنين ويجعف بهسم •

(ثانيهما) سيطرتها على الاقتصاد القومى بما ينجمع لدها من رءوس أموال ضخمة بلغت فى الولايات المتحدة عشرة بلايين من الدولارات به مضلا عن جنوحها الى استغلال أموالها فى الكسب السريع ، مما يضر بصالخ المجتمع .

وكم كانت خيبة المستأمنين الذين ظروا للتأمين على أنه وسيلة ادخار على المدى الطويل ، وكم كانت خسارتهم عند قبضهم مبالغ التأمين المتفق عليها عند الاستحفاق أو الوفاة ، اذ يقبضونها بقيمة مخفضة للغاية ، وذلك بسبب التضخم وارتفاع القيمة للسلع ، مع المخفاض قيمة العملة الورقية المتعامل بها ، فوجدوا بدلا من راوس الأموال المرتقبة سراباً وضياعاً ، في الوقت الذي أدوا أقساط هذه الوثائق في سنوات سابقة بقيمة حقيقية مرتفعة ،

توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي

يرى المؤتمر أن التأمين التجارى فى هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية المتعاون والتضامن ، لأنه لم تتوافر فيه الشروط الشرعية التي تقتضى حله ، ويقترح المؤتمر تأليف لجنة من ذوى الاختصاص من علماء الشريعة وعلماء الاقتصاد المسلمين لاقتراح صيغة للتأمين خالية من الربا والغسرر ، وتحقق التعاون المنشود بدلا من التأمين التجارى •

وجاء فى البيان : ان هناك أقلية من علماء الشريعة ترى عقد التأمين جائز مطلقاً ، وأغلبية ترى التفرقة بين أنواع التامين ، فتجيئز بعضها كالتأمين التعاوني ، والتأمينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتامين التجارى ، لاسيما اذا كان فى صورة التأمين على الحياة ، لأن فيه :

۱ ــ معنى القمار والرهان والميسر ، لأنه تعلق على خطر قد يقع وقـــد لا يقع ٠

٣ ــ ولأن فيه أيضاً تحديا للقدر الالهي لاسيما عقد التأمين على الحياة .

٣ ــ والأن فيه غرراً وجهالة ، اذ لا يدرى أى من طرقى العقد عند انشائه
 ما نستأخذ وما سيعطى .

٤ ــ ولأن فيه غبناً وذلك باعتباره عقداً احتماليا من عقود الفرر •

ولأن فيه ربا من جهة أن المستأمن قد يبذل قسطاً ضئيلا ويأخذ اذا وقع الخطر تعويضاً كبيراً بلا مقابل ، ومن جهة اعطاء فوائد في بعض أنواعه ، فضلا عن أن شركات التأمين قد تستغل ما تحصله من أقساط في معاملات يومية محرمة .

لكن الباحث المقدم للتوصيات للمؤتمر المسار اليه يمضى في توضيح ٢١٢.

حجج المؤيدين للتأمين ، وقد ركز على أنه عقد معاوضة قد بنى على أسس عنية وحسابات دقيقة ، مما تنتفى معه صفات الاحتمال أو الغبن ، علما أن كون عقد التأمين هو عقد معاوضة يجعله من أكبر مفاسد التأمين بصسورته الراهنة .

لأننا اذا حاولنا تحديد طبيعة هذه العقود وخصائصها الجوهرية التى تميزها عن غيرها ، بعيداً عن الاغراق فى الفروض والتقديرات ، وعلى ضوء واقع المعاملة كما تقع ، لا كما يتوهم بعض الناس من وجسود اتفاقات على التعاون والبر تقوم فيها شركات التأمين بدور الوسيط بين المستأمنين الذين يضعون أموالهم لدى الشركة التى تقوم مقام الشريك المضارب الذى يتجر فى أموالهم وينميها ، لوجدنا أن عقد التأمين هو (عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أز يؤدى الى المؤمن له أو الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو ايرادا مرتبا أو أى عرض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث ، أو تحقيق الخطر المبين فى العقد ، وذلك نظير قسط أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن ، وذلك ما جاء بالمادة ٧٤٧ من القانون المدنى المصرى ،

اركان عقد التامين

وبذلك تكون أركان عقد التأمين هي الخطر المؤمن منه ، ومبلغ التأمين وقسط التأمين ، واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين ، وأصلا للركنين الآخرين _ قسط ومبلغ التأمين _ كان الغرر ملازما لمقد التأمين لا ينفك عنه ، بل ان ذلك جعل عقد التأمين ذاته غرراً لأن المستأمن والشركة كلاهما لا يدري شيئاً عن وقوع الحريق مثلا ، لأنه قد لا يقع ، ولا متى تحدث الوفاة في تأمين الحياة ، وبالتالي استحقاق مبلغ التأمين غير معلوم ، وكلاهما جهل فاحش يبطل المعاوضة باتهاق الفقهاء م

موالتزام المستأمن فى العقد بدفع الأقساط النزام محقق ، أما النزام المؤمن فهو النزام غير محقق ، أى قديكون أو لا يكون ، لأنه مقترن بوقوع الحادث، وهذه أعلى درجات الغرر فى الشدة والفحش ، لأنه غرر فى حصول العوض وقدره ، أو فى أجله م ، فاذا حرمت الشريعة شيئاً من الغرر لكان هو الغسرر

فى عقد التأمين ، لأنه لا يقل عن الفرر فى المعاوضة على الحمل فى البطن ، أو السمك فى الماء أو ضربة القانص مما أجمع العلماء على تحريمه (١) ويقول عبد السميع المصرى :

وأضح مما تقدم أن عقد التأمين بمواصفاته وشروطه الحالية وبنص القانون هو عقد معاوضة بينما الصيغة المقبولة للتعاون المنشود من عمليات التآمين لا تكون الا بعقود التبرع ٠

لكن الدكتور الفنجرى يزعم فى بحثه أن الخلاف بين مؤيدى التأمين ومعارضيه من فقهاء السريعة هو خلاف ظاهرى وليس خلافاً حقيقيا أو جوهريا ٥٠ رغم ما نقلته من بوصيات مؤتمر مكة العالمي للاقتصاد لسنة ١٩٧٦ م من استنكار للصيغة الحالية للتأمين التجارى ٠

ويلح الدكتور على فكرة أن التأمين يقوم جنباً الى جنب مع الزكاة محققاً أهدافها ، لأن الزكاة للفقراء والتأمين يؤمن القادرين .

واذا كانوا قادرين فما حاجتهم الى التأمين وما فيه من شبهات ؟

ومع هذا التناقش في أقوال الدكتور نراه يعود ليقرر في صفحة ٣١ من بعثه :

« لقد سبق أن أوضحنا فى الفصل الأول من هذا البحث أن الزكاة هى مظلة التأمين الكبرى فى الاسلام ، وأن سندها الشرعى هو النص » كسا بتفق معنا فى أن التعاون على البر لا يكون الا فى صيغة التبرع ، فيمى خالية ص ٣٧ « فالتأمين التعاونى هو معاملة أساسها التعاون والتبرع ، فهى خالية من معنى المعاوضة البتة ، وإذا انعدم فى هذا النوع من التأمين معنى المعاوضة فقد اتنفت عنه مفاسد الجهالة والغرر والغين وشبهة الربا .

وهو نفس الأساس الذي قام عليه نوع التأمين الذي أقره مؤتسر مجمع

⁽۱) من كتاب التأمين الاسلامي من ۲۱ ، ۲۲ لعبد السميع المعرى من التضامع الاسسسلامي التي تصدرها وزارة الحج والأوقاف المسعودية ومنها نقلته عدد رجبه ۱۶۰۹ الجزء الأوقاف المسعودية ومنها نقلته عدد رجبه ۱۶۰۹ الجزء الأوقاف

انبحوث الاسلامية بالقاهرة عام ١٩٦٥ م أى صناديق الزمالة التي تنشسلًا بين عمال أى مؤسسة لدفع معونة عاجلة لأسرة من يتوفى من أعضاء الصندوق أو يعجز عن العمل •

عقد التامين التبادلي

لكنه يتخذ هذا القرار حجة ليهاجم معارضى التأمين التجارى ، ويزعم أن ما يدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية من أجل معاش الشيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم فيه رب العمل مثله مثل عقد التأمين التجارى ٥٠ فهل هذا يتفق مع الواقع يا دكتور ؟!

أليس ما يدفعه العامل قسطاً مدخراً له ولأولاده ، وما يدفعه رب العمل هو تبرع أو هبة منه يجيزها الشرع ؟ وانصافاً للدكتور الفنجرى فان مسن بقرأ بحثه يحسب أنه متعاطف بشدة مع معارضى التأمين التجارى ، لكن يبدو أن هذا التعاطف مظلة يخفى تحتها حقيقة المشروع أو الفكرة التى يتقدم بها الى هيئة كبار علماء المملكة العربية السعودية وقد مهد لهذا المشروع بفوله : ان الفكرة الأساسية فى التأمين النعاونى الحديث ، هى اتباع جميع الأساليب الفنية الحديثة ، التى تتبعها شركات التأمين التجارية ، بما فى ذلك الأقساط الثابتة المحسوبة والعقود الفردية ، ولا تختلف عن التأمين التجارى الا فى استبعاد قصد الربح والاتجار بالتأمين ، ومن ثم كانت أقساطه مخفضة ، ولا يعرف الاستغلال أو الشروط التعسفية •

والتأمين التعاونى الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبى جميع طلبات التأمين من مختلف الأخطار ، وهو بجمع أعداداً غفيرة معرضة لنفس الأخطار دون أن يعرف بعضهم بعضاً ٠

كسا تنولى الادارة فى التأمين التعاونى ، منظمة متفرغة ومتخصصة بأسلوب علمى وفنى دقيق ، وتحصل أقساطاً ثابتة نسبياتدفع مقدماً وبانتظام، وهى فى هذا العمل تنوب عن المستأمنين وتعمل لحسابهم دون استغلال ويدلل على صدق هذه الأقوال أن الاحصاءات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية

تشير الى أن التأمين التعاوني ــ وهو يقصد هنا التأمين التبادلي ــ قد أصبح يفطى أكثر من ٧٠ / من نشاط التأمين ٠

والتأمين التبادلي الذي عرف في أوربا وأمريكا كان فعلا أول صـــور التأمين ظهوراً في تاريخ التأمين الحديث ، وكان ينشأ على هيئة جمعية تعاونية بين تجار يشتركون في مخاطر موحدة ، كمن يستوردون سلعة معينة من الهند مثلا .

وكانت الأقساط متغيرة حسب حجم الأخطار التي يتعرض لها الأعضاء أتناء العام • وكانت هذه الجمعيات موجودة على نطاق ضيق ، وفي حسدود صغيرة اذا قيست بالتأمين التجاري المنتسر •

لكن حدث أثناء الحرب العالمية الثانية أن لجأت شركات التأمين التجارى الى رفع رسوم التأمين أضعافاً مضاعفة حتى وصلت الى ١٢ / عن الرحسلة الواحدة •

ثم لما توالت أحداث غرق سفن الحلفاء فى البحار بفعل غواصات الألمان أضافت شركات التأمين الى بنود وثائقها شرط المحرب الذى يعفيها من دفع مبالغ التعويض اذا كان الضرر ناتجاً عن النزاع المسلح •

ثم أضيف هذا الشرط أيضاً الى أضرار الحرب التى تقع داخل البلاد ، بسبب الغارات الجوية التى ندمر البيوت والمتاجر والمصانع ، فوجد الناس أنسسهم فجأة فى عام ١٩٤٠ يقابلون الأخطار بلا تأمين ، وفقد الأمن الذى طالما دفعوا الى شركات التأمين الملايين من أجل شرائه ...

فازدهرت حركة التأمين التبادلي ، وتضخمت شركاته ، بل ان بعضها صار يملك أيضاً بعض شركات التأمين التجاري المساهمة .

وكان من نتيجة تضخم شركات التأمين التبادلي أن أصبحت تدار بمجالس ادارة فنية ــ مديرون محترفون ــ يحددون الأقساط وفق القواعد الاكتوارية الفنية المعروفة في التأمين التجارى .

ولما كان الهدف من التأمين التبادلي هو تحقيق الأمن لحسلة الوثائق لا بوزيع الأرباح . فان فوائض هده السركان تحتفظ لمواجهة المطالبات المقبله . وهي الزامات لا تنحفق الا اذا فيست بمفاييس التجربة والاحتمالات ولدلك بنحول هذه الموائس لي اصول . بقي صمن أصول الشركة النبادليه الي ما ساء الله ، مما أدى الي زيادة بضخم الشركات التبادلية ، مما اضطر الحكومة السويدية الى انتدخل ، واصدار فانون يلزم هده الشركان بنوزيع بعض فوائض الأرباح على حملة الوثائق التي لا تتسع بحق المنسلاكة في الأرباح .

كما تدخل هذا القانون لسنة ١٩٤٨ لتحديد رسوم التأمين المختلفة ، حسى لا نزيد عن الحدود المناسبة الني لا نصيب المستأمن أو حامل الوثيقة بالغبن كما تدخل في تحديد احتياطيات الشركة وأنواعها .

وهكذا تحول التأمين التبادلي ــ الذى نشــاً تعاونيا ــ فى ظل النظم الرأسمالية الى صورة ممسوخة من شركات التأمين التجارى ، وأصبح خاضعاً للحسابات الاكتوارية وأنظمة الفوائد فى عمليانه .

هدا هو التأمين التبادلي المعروف في العالم الغربي ، والذي يرى الدكنور الفنجرى بعد أن أسماه التأمين التعاوني انه الصيغة المناسبة للتأمين ، والتي لا تتعارض مع الشريعة .

ويعترف الدكتور صراحة فى الصفحة ٤٧ من بعشه بذلك اذ يقول: (لقد أصبح التأمين التعاونى فى صورته الحديثة المتطورة _ كما رأيسا _ علما رياضيا يقوم على الاحصاءات الدقيقة والأرقام ، وأصبح قوة اقتصادية مؤثرة من ناحية جمع مدخرات المستأمنين ، ومن ناحية استثمارها ، وأصبح صناعة يتطلب أجهزة متخصصة فنية ومالية وادارية) •

التامين الحسسكوهي

ثم ينتقل بعد ذلك فيخطو خطوة أخرى ليعرض فى الفصل الرابع من البحث الشكل الذى يقترحه للمشروع الذى يطالب هيئة كبار علماء السعودية بتبنيه واخراجه الى حيز التنفيذ كشىء لا يتعارض مع أصول المال فى الاسلام •

فيشير بأن يتم التأمين التعاوني على شكل مؤسسة عامة ملك للدولة ، أو شركة تأمينات تعاونية خاصة ، انما تكون معانة أيضاً من الدولة . وفي كلتا الحالتين يعمل هذا الجهاز باسم المستأمنين ولحسابهم . ومعسونة الحسكومة تكون كالآتي :

- ١ _ بمثابة رأس مال للصندوق ٠
 - ٣ ــ اعانة مقطوعة أخرى
 - ٣ ــ قروض عند الحاجة •

٤ ــ وتلزم الدولة فى جميع الأحوال بتعطية خسائر الصندوق فيما در معرض لذلك فى ظروف استثنائية أو غير عادية .

والدكتور يفضل شكل الشركة المختلطة لا المؤسسة العامة، حتى لا يكون التأمين منحة أو هبة من الدولة للستفيدين ٥٠ (بل مشاركة منها معهم فقط لحمايتهم ومساندتهم باعتبارهم هم أصحاب المصلحة الفعلية ، وهذا موفف أكثر ايجابية يشعر معه المستأمنون بدور الدولة ، ولا يعفيهم فى نفس الوقت من المسئولية) ٠

ويرى قيام مؤسسة أو شركة التأمين التعاونية فى المجسع السعودى نسد حاجة المواطنين الى التأمين بطريقة مفبولة شرعاً ، بل وحاجه الحكومة نفسها التى تلجأ خطوط طيرانها للاستعانة بشركات التأمين التجارى الإجنبية

بل انه يضيف الى ذلك ضرورة أن يكون هذا التأمين التعاوني الزاميا لاسيما بالنسبة لرجل الأعمال وأصحاب المصانع .

ثم ينطلق ليصور الملامح الرئيسية لمنظمة التأمين التعاوني المقترحة ، كشركة ينقسم العمل فيها الى أقسام ، كل قسم يعطى أحد المخاطر المطلوب التأمين منها كالعجز والتجارة والباعة المتجولين وكل المهن وجميع الأخطار وهذه المنظمة يكون لها مجلس أعلى ، ويتصف عملها بالمرونة والتحرر من الأساليب والروتين الحكومي • كما يجب على هذه المؤسسة أن تكتنن الاحتياطيات تحسباً للخسائر المستقبلة، وأن تقوم باستثمار هذه الاحتياطيات .

ويكرر القول بالنسبة لجداول التأمين التعاوني وأنه (ليس هناك ما يمنع الاستعانة بجداول النامين المتعارف عليها لدى منظمات التأمين التعاوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكافية) .

ادن فهذه الخبرة ستتربى فى أحضان جداول التأمين التجارى الذى يعارضه الدكتور الباحث ظاهراً ٥٠ وهو يدعو الى الأصول الهنية الحديثه الى بنيت عليها عقود التأمين ٥٠ فما هى هذه الأصول الهنية ؟ وما هى هذه الجداول ٠٠٠؟

أليست هده الجداول هي التي تحدد القسط على أسس :

- ١ _ الاحتمالات •
- ٢ _ جداول الحياة والوفاة •
- ٣ _ نظرية الأعداد الكبيرة •
- ع _ التحميل بمصاريف الشركة والادارة
 - ه ـ فائدة رأس المال •
 - ٣ ـ نسبة الأرباح المطلوبة ٠٠ ؟

وما معنى العقود الفردية ؟ أليس هو قيام المؤسسة بدور الوسيط بين المستأمنين ، ألا تنتفى مع هذه العقود فكرة التعاون الذي يقتضى المتناركة الجماعية ؟

واذا أصبح التأمين فى ظل هذا النظام وسيلة للائتمان وتجبيع المدخرات، فما هو القرق بينه وبين صيغة التأمين التجارى ؟ وأى ائتمان يعنى ؟ أهو الاقراض بالربا ؟ ولمن تجمع المدخرات ؟ وكيف تجمع ؟ وهو يدعو لأن يكون القسط بقدر ما يتحقق من الخسائر ؟ وألا يرى فى ذلك خروجاً عن الهدف الأول للتامين ، وهو تحقيق الأمن للناس لا تجميع المدخسرات وبذل الائتمان ٥٠٠

وبماذا تسمى مشاركة الدولة فى مؤسسات التأمين التى يقترحها الدكتور الفنجرى والتى تتمثل فى رأسمال ومعونات وتفطية خسائر ٠٠ ؟ أهى منحة من الدولة ٠٠ ؟ أم ستكه ن من مصارف الزكاة ؟ ٠٠

الزكاة . . . وليس التامين

لمل الدكتور الباحث قد نسى فى آخر بحثه ما قاله فى مطلع البحث من أن الزكاة للفقراء ، والتأمين سيكون للقادرين •

واذا كان التأمين للقادرين فلماذا يعمل الباحث الدولة كل هذه الأعباء من أجل القادرين ؟ ٠٠

ولماذا لا تنسحب الزكاة على الجميم اذن ؟ ••

ولماذا لا نعود الى تطام الزكاة المتكامل وتقوم الدولة بجمع الزكاة الزاما ٠٠٠

ولماذا نجفل دائماً من تطبيق النظام الاسلامي في المال ونهرب منه •• ٢

وهل نسى الدكتور أنه قال فى الصفحة الرابعة من بحثه (وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى فى الاسسلام ، فهى تكفل لكل فرد حسد الكفاية لا حسد الكفاف ، بحيث اذا لم تسسعفه ظروفه الخاصسة كمرض أو شيخوخة أو تعطل عن العمل من تحقيق المستوى اللائق للمعيشة ، والذى يختلف باختلاف ظروف الزمان والمسكان ، تكفلت بذلك الدولة عسن طريق صندوق الزكاة) .

وهو يعنى بيت مال الزكاة ٥٠ وهل يريد ابن آدم من الدنيا أكثر مــن ذلك ؟ ٠٠

ولماذا لا تتنادى الى أداء الزكاة كركن من أركان الاسلام الخمسة ، من أم يقمه جحوداً فقد ارتد عن دينه • • ولقد قاتل أبو بكر رضى الله عنه مسن أجل هذا الركن وقال : « والله لو منعونى عقال بعير كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليها » •

أما اذا كان الدكتور مشفقاً على أغنياء الأمة أن تتناقص أموالهم ، فانى أعرض عليه نظاماً غربيا يلجأ اليه بعض رجال الأعمال في الغرب ، ليتحرروا

من استغلال شركات التأمين لتغطية مخاطر المهنة ، بدلا من استغلال التأمين منها لدى شركات التأمين ، ويعرف بالمأمين الذاتى .

ويلجأ اليه المستأمن لأنه يجد من المفيد له ماليا عدم نقل عبء الخطر الى شركات التأمين التبادلي ــ مثلا ــ حتى لا يضطر الى أن يتحمل مع بافى الأعضاء نصيبه فى الخسائر المالية التى تتحقق بين حين وآخر ٠

وقد يجد المستأمن أنه من المفيد ، ألا ينقل عب الخطر الى شركة التأمين التجارى ، حتى لا يضطر الى دفع قسط التأمين المثقل بالأعباء والفوائد ، بينما التأمين الذاتى لن يكلفه الا تجنيب مبالغ مالية لل انشاء مخصص لله مقابل أقساط التأمين ، توضع فى حساب خاص ويقوم باستثمارها بنفسه لمنعوض نفسه منها كلما تحققت له خسارة ،

ألا يرى الباحث أن هذا أولى بالأغنياء بدلا من أن يلجأوا الى الدولة لتعينهم وتتحمل عنهم وهم من غير مستحقى الزكاة •

وبعد فما هو الجديد فى مشروع الدكتور الفنجرى ، اذا كان هــذا المشروع قد بنى على :

١ ــ قسط التأمين وفق الجداول الاكتوارية المثقلة بكل سوءات التأمين التجارى ٠٠

٢ ــ توفير الأمن للقادرين دون الفقراء والمساكين •

٣ ــ تجميع المدخرات وتوجيهها الى الائتمان والاستثمار •

وهل نسى الباحث أنه قال فى مطلع بحثه أن الزكاة لو جمعت لانعـــدم وجود جائع أو محتاج ، ولتحققت الحياة الامنة المطمئنة لكل مواطن ٠٠ ؟

من قرارات المؤتمسر الاسلامى العام المنعقد بمكة الكسرمة (الدورة الثانية) من ١٥ من ذى الحجة ١٣٨٤ الى ٢٢ من ذى الحجة ١٣٨٤ الشئون الاقتصادية والاجتماعية

درس المؤتمر البيانات والدراسات التي قدمت اليه حسول الشسئود الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلي :

١ ـ يقرر المؤتمر أن الاسلام نظام كامل مستقل بذاته ، يكفل حسل المشكلة الانسانية اذ ينظم علاقة الفرد بالمجتمع ويحدد حقوق كل وواجباته ازاء الآخر ، فى شكل يضمن التكافل ويحفظ على الفرد انسسانيته وحريته ككائن كرمه الله ، وكأساس متين للمجتمع الصحيح ، ويرسم معالم المجتمع الاسلامي بما يضمن تطوره ونموه وتقدمه فى مضمار العلم والحضارة .

٢ ــ يرى المؤتمر أن الدول الاسلامية تقف فى الوقت الحاضر على مفترق طرق متعارضة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف الاقتصادى فتولى وجهها تارة شطر المذاهب الاستراكية المختلفة وتارة شطر المذاهب الديموقراطية الرأسمالية ، وواقع الأمر أن هذا الموقف لن يصل بها الى بر الأمان ، فكلا المذهبين لم يعد قادراً على حل المشكلة الانسانية كما أثبتت التجارب قصورهما عن تحقيق السلام العالمي • ويرى المؤتمر ألا محيص عن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الغرض •

٣ ـ يوصى المؤتمر بأنه ظراً لوجود كثير من المسائل الاقتصادية التى ستجابه كل باحث فى الاقتصاد الاسلامى بأن يعين المؤتمر لجنة دائمة من الفقهاء والاقتصاديين تقوم هى أو تعهد الى المتخصصين ببحث موضوعات محددة فى آماد معلومة ، ثم تدعو اللجنة نخبة من الأخصائيين لمناقشة ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخاذ ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخاد ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخاد ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخاد ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخاد ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لاتخاد ما يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا تحديد المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، لا يكتب ، وابداع النظر فيه ، وتحال أعمال اللجنة الى المؤتمر ، وابداع المؤتمر ، وتحال أعمال اللجنة المؤتمر ، وابداع ، وابد

ما يراه من قرارات بشأنها • ويرى المؤتمر أن هـــذا الأمــر ضرورى بحيث لا يتحمل التأجيل •

إلى ونظراً لأن الاقتصاد الحديث يقوم فى صلبه على الانتاج الكبير ،
 وحيث ان الدول الاسلامية غالبيتها دول صغيرة ، تمنعها ظروفها الخاصة
 وامكانياتها المتفرقة عن أن تحقق وحدها هذا الانتاج الكبير وهو انتاج فى مصلحة الانسانية جمعاء .

لذلك يحث المؤتس الدول الاسلامية الى اقرار مبدأ وحدة التخطيط الاقتصادى كما يوصى بأن يكون هذا الأمر ضمن برنامج مؤتمسر رؤساء الدول الاسلامية المرجو انعقاده في القريب ان شاء الله ٠

ه _ يعلن المؤتمر آن الملكية الخاصة والحقوق الفردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة الدماء في حدود ما تقضى به الشريعة الفراء ، وأن الأموال في الأصل هي لله تعالى ، استخلف فيها عباده لينفقوا منها في الوجوء المشروعة لاقامة الحياة ، ويتصرفوا لمصلحتهم بما لا يضر مصالح الجماعة .

٦ ــ لكل فرد فى المجتمع الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة،
 الخارجة عن ارادته ، والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وفى جميع الأحوال
 التى يفقد فيها المرء وسائل معيشته لأسباب لا دخل لارادته فيها ٠

قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من الأربعاء ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ الى الأربعاء ١٦ من صفر سنة ١٣٨٥

والتى حضرها أعضاء المجمع من مصر ومن غيرها من الأقطار ، فقد ألقيت فيها بقية البحوث ، واستكملت المناقشات ، ووصل أعضاء المؤتسر فى بحوثهم ودراساتهم الى القرارات والتوصيات الآتية :

قرارات المؤتمر وتوصياته في الفترة الثانية الشنون المائية والاقتصادية

أولا: التسامين:

قرر المؤتمر بشأن التأمين ما يلي:

۱ ــ التأمين الذي تقوم جمعيات تعاونية يشترك فيها جميع المستأمنين لنؤدى لأعضائها ما يحتاجون اليه من معونات وخدمات ، آمر مشروع وهم من التعاون على البر م

٢ ـ نظام المعاشات الحكومى وما يشبهه من نظام الضمان الاجتماعى المتبع فى بعض الدول ونظام التأمينات الاجتماعية المتبع فى دول أخرى ، كل هذا من الأعمال الجائزة .

٣ ـ أما أنواع التأمينات التي تقوم بها الشركات أيا كان وضعها ، مثل التأمين المخاص بما يقع على مثل التأمين المخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين المنامن من غيره والتأمين المخاص بالحوادث التي لا مسئول فيها ، والتأمين على الحياة ، وما في حكمه .

فقد قرر المؤتمر الاستمرار في دراستها بواسطة لجنة جامعة لعلماء الشريعة وخبراء اقتصاديين وقانونيين واجتماعيين مع الوقوف _ عبل ابداء

الرأى _ على آراء علماء المسلمين في جميع الأقطار الاسلامية بالقدر المستطاع •

ثانيا: المعاملات المصرفية:

قرر المؤتمر بشأن المعاملات المصرفية ما يلى:

الغاء الفائدة على أنواع القروض وكلها ربا محرم ، لا فرق فى ذلك بيز ما يسمى بالقرض الانتاجى ، لأن نصوص الكتاب والسنة فى مجموعها قاطعة فى تحريم النوعين .

٢ ــ كثير الربا وقليله حرام كما يشير الى ذلك الفهم الصحيح فى قوله نعالى: « يأيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة » •

٣ ــ الاقراض بالربا محسرم لا تبيحه حاجسة ولا ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك ، ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه ضرورة ، وكل امرىء منروك لدينه فى تقدير ضرورته .

٤ ـ أعمال البنوك من الحسابات الجارية ، وصرف الشيكات وخطابات الاعتماد ، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل ، كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة ، وما يؤخذ في نظير هذه الأعمال ليس من الربا .

هـــ الحسابات ذات الأجل ، وفتح الاعتماد بفائدة ، وسائر أنواع.
 الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة .

٦ أما المعاملات المصرفية المتعلقة بالكمبيالات الخارجية ، فقد أجمل النظر فيها الى أن يتم بحثها •

٧ ــ ولما كان للنظام المصرف أثر واضح في النشاط الاقتصادي الماصر ،
 ولما كان الاسلام حريصاً على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقساء

أوزاره وآثامه ؛ فان مجمع البحوث الاسلامية بصدد درس بديل اسلامى للنظام المصرفى الحالى ، ويدعو علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد الى أن يتقدموا اليه بمقترحاتهم فى هذا الصدد •

ثالثا: استثمار الأموال:

قرر المؤتمر أن استثمار المال الخاص وما يتبع فيه من الطرق حق خالص لصاحب المال ، على أنه اذا سلك فى هذا مسلكا يؤدى الى ضياع المصلحة العامة ، وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر ، وليصون المصلحة العامة بطريق لا عدوان فيه على الحق المشروع لصاحب المال .

رابعا: الزكاة وصدقات التطوع:

قرر المؤتمر بشأن الزكاة ما يلى:

١ ــ ان ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء
 الزكاة المفروضة •

٢ ــ يكون تقويم نصاب الزكاة فى نقود التعامل المعدنية ، وأوراق النقد ، والأوراق ألنقدية ، وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا ، فما بلغت قيمته من أحدها عشرين مثقالا ذهبيا وجبت فيه الزكاة .

وذلك لأن الذهب أقرب الى الثبات من غيره ، ويرجع فى معرفة قيمة نثقال الذهب بالنسبة الى النقد الحاضر الى ما يقرره الخبراء •

٣ ــ الأموال النامية التي لم يرد نص ولا رأى فقهى بايجاب الزكاة فيها
 حكمها كالآتي :

(أ) لا تجب الزكاة فى أعيان العمائر الاستغلالية والمصنائع والسفن والطائرات وما شابهها • بل تجب الزكاة فى صافى غلتها عند توافر النصاب وحولان للحول •

- (ب) واذا لم يتحقق فيها نصاب وكان لصاحبها أموال أخرى تضم البها وتجب الزكاة فى المجموع اذا توافر شرط النصاب وحولان الحول •
- (ج) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافى الفلة فى نهابه الحول •
- (د) فى الشركات التى يساهم فيها عدد من الأفراد لا ينظر فى تطبيق هذه الأحكام الى مجموع أرباح الشركات وانما ينظر الى ما يخص كل شريك على حدة ٠
- ٤ ــ تجب الزكاة على المكلف فى ماله ، وتجب أيضاً فى مال غير المكلف،
 ويؤديها عنه من ماله من له الولاية على هذا المال .
- تعتبر الزكاة أساساً للتكافل الاجتماعى فى البلاد الاسلامية كلها ،
 وهى مصدر لما تستوجيه الدعوة الى الاسلام ، والتعريف بحقائقه ، واعانة المجاهدين فى سبيل تجرير الأوطان الاسلامية .
 - ٦ _ تترك طريقة جمعُ الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه ٠
 - وبشأن صدقات التطوع يبين المؤتمر ما يلي :
- ١ ــ الاسلام يدعو الى الانفاق فى سبيل الله ، وينهى عن البخل وقبض البد عن بذل الخبر •
- ٢ ــ الاسلام يحذر من السؤال ، ومن قبول الصدقة الا في حالان الضرورة .
- ٣ ــ الاسلام يدعو الى البر بغير المسلمين ، مساواة لهم باخوانهم المواطنين من المسلمين ، ورعاية لكل فرد من الأفراد فى المحتمم الاسلامي ١٠٠ هـ

راينا في مشكلة الضمان المعاصر

يجب أن يعتمد على الأصول التي سلكها سلف هذه الأمة

ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم مناهجهم وضوابطهم فى سد الحاجة لكل فرد تظله حماية الامامة العظمى ويستمتع بوارف خفق راية الاسلام المنيعة •

فقد نظـروا فى حالات الضرورة لكل مسـلم فعرفوا من أدب النبـوة وأهداف الرسالة ، أن الشريعة تقوم على حفظ المسلم فى عقله ودينه وعرضه وماله وتفسه •

هذه هى المناصر الفارهة العظيمة التى هى فى حفظها وصياتها غاية الغايات من الشريعة الاسلامية ولقد بلغ عصر النبوة من السمو مبلغاً جعل الأنصار جديرين بنعت الله تبارك وتعالى لهم أنهم « يؤثرون على أنفسهم وبو كان بهم خصاصة » هذا كان واضحاً زمن الهجرة أولى ثم ظل همذا الإيثار ينمو حتى تجلى فى فيء بنى النضير حين قال صلى الله عليه وسلم للأنصار : « ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم أموال ، فان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وان شئتم آمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة » فقالت الأنصار : « بل تقسم يا رسول الله همذه فيهم ، واقسم لهم ما شئت من أموالنا » وقد أخذ الصحابة اخذا نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم « فقد قدم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى الجابية وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله وأراد قسمة الأرض بين المسلمين ، فقال له معاذ بن جبل رضى الله عنه : والله يبدون ما تكره ، انك ان قسمتها صار الربع العظيم فى أيدى القوم ثم يبيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد أو الرأة ، ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسدًاوهم لا يجدون شيئا ، فاظر آمرا يسع أولهم يسدون من الاسلام مسدًاوهم لا يجدون شيئا ، فاظر آمرا يسع أولهم يسدون من الاسلام مسدًاوهم لا يجدون شيئا ، فاظر آمرا يسع أولهم يسدون من الاسلام مسدًاوهم لا يجدون شيئا ، فاظر آمرا يسع أولهم يسدون من الاسلام مسدًاوهم لا يجدون شيئا ، فاظر آمرا يسع أولهم » •

وكان رضى الله عنه يقول: « لولا أنى أخشى أن يُتُسُّركُ آخر الناس لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهماناً كما قسمت خيبر سهماناً ، ولكنى أخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم » •

وقد قرر أبو يوسف القاضى صاحب أبى حنيفة رضى الله عنهما: « بأن ارآه عمر بن الخطاب من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها عندما رفه الله ما كان فى كتابه من بيان ذلك ، نوفيقاً من الله كان له فيما صنع ، فيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم » •

ولقد أوصى رضى الله عنه بعد أن أجهز عليه عدو الله أبو لؤلؤة فى لمحراب: «أوص الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيراً ، فانهم جباة المال ، عيظ العدو ، وررد عمر المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيئهم بالعدل ، وألا حصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم » •

وقد جاءت فى حد الفقر آراء المذاهب فالفقير عند الشافعى هو الذى بحصل على ما تزول به حاجته من أداة يعمل بها ان كانت به قوة لأنه لا يجد ما يقع موقعاً من كفايته ، فيعطى بضاعة يتجر فيها حتى لو احتاج الى مال (١) كثير للبضاعة التى تصلح له ، ويحسن التجارة فيه ، وجب أن يدفع اليه ، وشرح النووى هذا النص لأبى اسحاق الشيرازى فقال رضى الله عنه :

« فى حقيقة الفقر الذى يستحق سهما من الزكاة ، قال الشافعى والأصحاب: هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته بمال ولا بكسب، وشرحه الأصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلا، أوله ما لا يقع موقعاً من كفايته ، فان لم يملك الا شيئاً يسيراً بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير ، لأن هذا القدر لا يقع موقعاً من الكفاية ، قال البغوى : ولو كان له دار يسكنها أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير ، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته اليه ، قال الرافعى : ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج اليه للخدمة ، وهو فى سائر الأصول ملحق بالمسكن ،

قلت : قد صرح ابن كج ً فى كتابه التجريد بأن العبد الذى يحتاج اليه للخدمة كالمسكن ، وأنهما لا يمنعان أخذ الزكاة لأنهما مما يحتاج اليه كثيابه٠

⁽١) داجع صفحة ١٦٩ من الجزء السادس من المجموع في هذه الطبعة .

وفد أطال النووى فى بحث الفقير والفقيرة التى لها زوج. غنى فارجع اليه فانه يروى علتك ويتنفى غلتك ان شاء الله وقد خلص بأن الفقير يأخذ من المال بقدر ما يخرجه وكذلك المسكين من الحاجة الى الغنى وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام •

أما المسنكين فانه هو الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايت الا أنه لا يكفيه ، فأما الذي لا يجد موقعاً من كفايته فهو الفقير ، وأما الذي يقدر على ما يقع موقعاً من كفايته الا أنه لا يكفيه فهو المسكين ، قال أصحابنا .: مثاله : يحتاج الى عشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية والله تعالى أعلم •

· ويرى مالك رضى الله عنه أن الفقير الذي يعطى ما يغنيه هو الذي لا يملك قوت عامه •

ويرى أبو حنيفة رضى الله عنه أن الفقير الذي يستحق من سهمان الزكاة مو الذي لا يملك نصاب الزكاة .

ويرى أحمد بن حنبل أن الفقير هو ما وصف به الشافعى رضى الله عنهما المسكين « وهو الذى لو ملك من العروض أو الحبوب أو السائمة أو العقار ما لا تحصل به الكفاية ولو ملك نصاباً ، فاذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة ولو لم يملك شيئاً ، وان كان محتاجاً حلت له الصدقة وان ملك نصاباً ، ونقل ابن قدامة فى المغنى عن ميمون قال : ذاكرت أبا عبد الله عنى أحمد بن حنبل رضى الله عنه _ فقلت : يكون للرجل الابل والغنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ، ويكون له أربعون شاة وتكون له الضيعة لا تكفيه فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم .

ويرى ابن حزم الامام الظاهرى رحمه الله تعالى: أن من كان له مال تجب فيه الصدقة كمائتى درهم أو أربعين شاة وهو لا يقوم ما معه بقو لته لكثرة عياله أو لغلا السعر ، فهو مسكين يعطى من الصدقة المفروضة ، وتؤخذ منه فيما وجب فيه من ماله لقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « اذا أغطيتم فأغنوا » •

وقال أبو عبيد (١): « وقد روى عن عمر بن عبد العزيز: « ان اقضوا عن الغارمين » فكتب اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخام والفرس والأثاث فكتب عمر:

« أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته نعم ، فاقضوا عنه فانه غرم » •

فانظر كيف ان الضمان فى الاسلام أعم من هذه الشركات التى تسمى (بالتأمين التعاونى) ذلك لقصوره على أعيان المتعاونين والقائمين بسهمانهم على الشركة ومن عداهم فلأمه الهبل ٠

والأمر يكون ملهاة كبرى لو ظر اليه من جهة الحل والحسرم كسا فى بيانات مجامع الفقهاء والبحوث الاسلامية وهيئات كبار العلماء ، وهى ظرة غير ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط ، دون النظر الى ما فى الاسلام من صور أنبل وأشرف لشموليتها واستيعابها جميع أفراد الأمة وشعوبها مسن عرب وعجم وأبيض وأحمر وأسود وكبير وصغير وذكر وأنثى وحى وميت ، نعم وحى وميت ، فعن أبى هريرة وغيره رضى الله عنهم «أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالميت عليه الدين فيقول : هل ترك لدينه وفاء ؟ فان قيل : انه ترك لدينه وفاء ، صلى عليه ، والا قال : صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال : «أنا أولى بالمؤمنين من أنهسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته » ه

مذهبا أبي بكر وعمر في القسم واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب وغيره (٢) أن أبا بكر كثلتم فى أن يفضل بين الناس فى القسم فقال : فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير » ومن آثاره « ان المسلمين انها هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء فى

⁽١) الأموال صفحة : ٦٦١

⁽٢) الأموال صفحة هـ٣٣ .

الميراث تتساوى فيه سهامهم ، وان كان بعضهم أعلى من بعض فى الفضائل ودرجات الدين والخير »-

ويروى القاضى أبو يوسف فى كتاب الخراج أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عندما تولى الخلافة خطب فى الناس قائلا: « انما آنا ومالسكم كولى" البتيم سالى أن قال: ولكم على "أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذونى بها ؛ لكم أن لا أجتبى شيئاً من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا مسن وجهه ، ولكم على " اذا وقع فى يدى أن لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على "أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم » (١) .

وفى كتاب الأموال لأبى عبيد أن أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه « أمر بجريب من طعام فعجن ثم خبز ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا ، فأكلوا منه غذاءهم حتى أصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئاً ـ كل شهر ، فكان يرزق الناس ، المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر » (٢) .

« وقد مر أمير المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية فسمع الصبى يتضاغى من الجوع فسأل أمه أن ترضعه ، فقالت : انى أريد أن أفطمه ، لأن عبر لا يسجل الصغار فى ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال فى نفسه هاسماً : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ثم بعث فى الأمصار وفى سكك المدينة من ينادى : لا تعجلوا أولادكم على الفطام ، فانا نفرض لكل مولود فى الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود فى الاسلام » •

وفى كتاب الخراج لأبى يوسف: « وقيل: انه كان يعطى الوليد اذا طرحته أمه مائة درهم ، فاذا ترعرع بلغ به مائتين » وفى هذا المرجع أيضا: أن الخليفة عمر عندما أتاه مال كثير قسم لكل رجل نصف دينار اذا كان عزيا وله مع امرأته دينارا » وكان رضى الله عنه يرشد عماله الى حقيقة يجب أن

⁽۱) الخراج ص ۱۲۷

⁽٢) الاموال صفحة ٣٣٧ .

تكون ماثلة أمامهم وهى أن الله تعالى بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً . حنى صارت هذه شعاراً للدولة يؤكد عليها من جاء بعده من صالحى الأمراء والخلفاء : وكان يكتبها عمر بن عبد العريز الى أمراء الأمصار ، حتى لا يتمادوا فى تحصيل الجزية بعد اسلام من كان ذميا .

وقد ورد « ان معاذ بن جبل فى أول تأمير أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه له على اليمن بعث الى عمر بثلث صدقة الناس ، فأنكر ذلك عمر رضى الله عنه وقال له : لم أبعثك جابيا ، ولا آخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها على الفقراء ، فقال معاذ : ما بعثت اليك بشىء ، وأنا أجد أحداً يأخذه منى ، فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ، فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ : ما وجدت أحداً يأخذ منى شيئاً » .

أما فى عهد عثمان رضى الله عنه فقد كانت امرأة تدخل عليه ففقدها يوما فقال لأهله (١): « مالى لا أرى فلانة ؟ فقالت له زوجته انها ولدت غلاما ما فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة » وقال الزبير بن العوام لعثمان رضى الله عنهما بعد ما مات عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه : « أعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفا » (٢) .

وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه الى واليه على العسراق « أن أخرج للناس أعطياتهم » فكتب اليسه الوالى : « أنى قسد أخرجت للنساس أعطياتهم ، وقد بقى فى بيت المال » فكتب اليه : « أن انظر من اداً أن فى غبر سسمكه ولا سسر كف فاقض عنه » فكتب اليه : « أنى قد قضيت عنهم وبقى فى

⁽١) الأموال ص ٢٠٣ .

⁽r) الأموال ص ٣٢٢

بيت مال المسلمين مال » فكتب اليه: «أن اظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فأسئلفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين» وكان قد كتب له قبل ذلك: «أن اظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزور جنه وأصدق عنه » فكتب اليه: « انى قد زوجت كل من وجدت وقد بعى في بيت المال مال » فكتب اليه بعد مخرج هذا بخصوص من ضعف على الجزية من أهل الكتاب •

وقد ورد فى صحيح مسلم والسنن مرفوعاً : « من كان له فضل ظهـــر فليعد به على من لا فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا فى فضل » •

بل لقد ورد الضمان فى الماشية والسائمة والغنم ، فقد أوصى والى الحمى بقوله : « اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها مجابة ، وأدخل رب الصرر كيمة والغننكيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما أن هلكت ماشيته هلكت ماشيتهما رجعا الى نخل وزرع ، وان هذا المسكين ان هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ : يا أمير المؤمنين _ أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب والورق » ،

ويرسل الى عماله يقول لهم: « ألا وانى لم أبعثكم آمراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم أثمة الهدى يهتدى بكم ، فأ در أوا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم • ولا تغلقوا الأبواب دونهم فيأكل قويهم ضميفهم ، ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم (١) » •

وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هم كل امام عادل في أمة محمد صلى الله عليه وسلم « اذ دخلت عليه وهو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ، ودموعه تسييل على خديه فقالت له مالك؟ فقال : ويحك فاطمة ، لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة

⁽۱) الغراج من ۱۲۷ .

الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم فى أفطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسألنى عنهم يوم القيامة ، وأن خصمى دونهم محمد صلى الله عليه وسلم فخشيت ألا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسى فبكيت ،

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه يشرح موقفه من المال :

« انى أنزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم ، ان استغنيت استعففت وان افتقرت أكلت بالمعروف ثم أنا باد بأصحابى ـ يعنى المهاجرين ـ أخرجنا من مكة » (١) سنن البيهقى ٠

ويقول: « والذي لا اله الا هو (تلاثاً) ما من الناس أحد الا له في هذا المال حق ، أرَّعُطيهُ أو مُنبعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كاحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجت ، والته لئن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه (٢)» .

ولما رأى ابنة ولده عبد الله تطيش هزالا سأل عنها وهو لا يعرفها ، فقال أبوها : انها ابنتك ، ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك انك لا تنفق عليها ، أو قال له : منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك فى المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بينى وبينكم (٢) » •

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة فى المدينة وما حولها رأى فى يد بعض أولاده بطيخة فقال: « بخ بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلى ؟ » فخرج الصبى هارباً وبكى ، « وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بكف من نوى » •

⁽۱) جزء ٦ من ٣٤٩ .

⁽٢) الطبقات الكبرى لابن سعد والخراج لابي يوسف .

⁽٣) عمر بن الخطاب لابي الغرج بن الجوزى •

« وكان رضى الله عنه قد اسود لونه لشدة ما عانى فى هذا العام مسن الجوع والاستمرار على الأكل بالزيت ففط ، وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن فى هذا العام حتى يحيى الناس » ويقول أسلم مولاه : كنا نقول . لو لم يرفع الله المحثل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين » .

عمر بن الخطاب أول من فرض العطاء وفاضل فيه في الاسلام

لما كان عمر رضى الله أول من أنشأ بيت المال وأول من دون الدواوين وترتب على هذا أن وزع الأموال على المسلمين :

- ١ ــ حيث جعل العطاء دوريا .
- ٧ ــ فاضل بين الناس وجعلهم درجات ٠
 - ٣ ــ قد و العطاء لكل فئة ٠٠

قد حدث أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يفرق بين الناس فى قسمة المال وكان صلى الله عليه وسلم يقول: « يا سعد انى لأعشى الرجل وغيره أحب الى بمنه خشية أن يكبه الله فى النار » •

ولكن أبا بكر رضى الله عنه كان يقسم بالسوية ويقول: «أما ما ذكرتم من السوابق والفدم والفضل فما أعرفنى بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة ».

واتخذ الفاروق سياسة جديدة فى تقسيم الأموال العامة (١) حيث فرض العطاء وجعله دوريا ، وقد كان من قبل يصل المال فيقسم فى حينه ، فأعلن غير رأيه للصحابة فى فرض العطاء دوريا حيث قال : فانى آرى أن أجعل عطاء الناس فى كل سنة ، وأجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت ، فانك _ ان شاء الله _ موفق ففرض الأعطيات وانتهــــج نيجاً حديداً فى المفاضلة بين الناس أعلن ذلك بقوله : ان أبا بكر _ رضى الله عنه _

⁽١) (أدليات الفاروق السياسية) عالب عبد الباتي القرشي .

رأى فى هذا المال رأيا ولى فيه رأى آخر ، لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم كمن قاتل معه » •

وكانت الأقسام على النحو التالي:

(القسم الأول) : ذووا السوابق الذين حصل المال بسابقتهم ٠

(القسم الثانى) : من يغنى عن المسلمين فى جلب المنافع لهم كولاة الأمور والعلماء الذين يجلبون لهم منافع الدين والدنيا •

(القسم الثالث) : من يبلى بلاء حسناً فى دفع الضرر عنهم كالمجاهدين فى سبيل الله من الجنود والعيون من القصاد والناصحين ونحوهم •

(القسم الرابع) : ذووا الحاجات •

قسم الفاروق الناس الى درجات كما رأينا ولكنه لم يسو بين أصحاب كل درجة فى العطاء ، بل انه فرق بين السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والمهاجر البدرى غير المهاجر بعد بدر ، والسابقون من المهاجرين غير السابقين من الأنصار وقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استثناهم من القاعدة ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة ، فالعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن بدريا ولا من السابقين الأولين قد جعله فوق مستوى البدرين السابقين فى العطاء ، والحسن والحسين لم يكونا بدريتين ولا من السابقين المهاجرين قد ألحقهما بأبيهما ، وأزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فضلهن فى العطاء على المهاجرين والأنصار لمنزلتهن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما مقادير العطاء إلتى فرضها رضى الله من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أما مقادير العطاء التى فرضها رضى الله عنه ، فقد روى البخارى فى صحيحه عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنهما قال : « كان فرض للمهاجرين الأولين آربعة آلاف وفرض لابن عمر عن عمر من المهاجرين فلم نقصته من أربعت ثلاثة آلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعت آلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعت آلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعت آلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعت آلاف وخمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين فلم نقصته من أربعت آلاف؟

⁽۱) فتع البادى شرح صحيع البخارى جـ ٧ ص ٢٥٣ طبعة السلفية .

وقد ورد عن قيس بن أبى حازم _ وهو مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام له رؤية وليست له صحبة _ قال كان عطاء البدريين خمسة آلاف ، وقال الماوردى : « فرض لكل من شهد بدرآ من الأنصار أربعة آلاف درهم ، وقال، أبو يوسف : « ففرض لأهل السوابق والقدم خسسة آلاف » •

وقد ألحق العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبدرينين ، وألحق انحسن والحسين بأهل بدر لمكانهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرض لهما خمسة آلاف ، وفضل أزواج النبى صلى الله عليه وسلم على أهل بدر ففرض لكل واحده منهن عشرة آلاف درهم الا عائشة فانه فرض لها اثنى عشر ألف درهم ، وألحق بهن جويرية بنت الحارث وصفية بنت حيى ، وفيل . بل فرض لكل واحدة منهن ستة آلاف درهم .

أما من نأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم، وفرض لمن أسلم بعد الفتح ألفى درهم وفرض لأبناء غلمان أحداث من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمى الفنح ٠

ثم فرض للناس على قدر منازلهم وقراءتهم للقرآن وجهادهم ، وفرض لأهل اليمن وقيس بالتسام والعراق لكل رجل منهم ألفين الى ألف الى خمسمائة الى ثلاثمائة ٠

وفرض للنساء ، فرض لصفية عمة النبى صلى الله عليه وسلم ستة آلاف درهم ، ولأسماء بنت عميس زوجة أبى بكر الصديق وأم كلثوم بنت عقبة وأم عبد الله بن مسعود ألف درهم ، وفرض لنساء المهاجرين والأنصار ستمائة وأربعمائة ، أربعمائة وثلاثمائة ، ثلاثمائة ومائتين ، مائتين ،

ولما تولى على يعده سوسى بين الناس •

الفاروق اول من فرض العطاء لكل مولود في الاسبلام

قد سبق آن ذكرنا أن بعض الأمهات كن يعجلن الفطام ليستفدن من العطاء وذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجارية فنزلوا المصلى ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق ، فذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر وقال له : هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان

ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه : اتقى الله وأحسنى الى صبيك ، تم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال : ويحك انى لأراك أم سوء ، مالى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله فد أبرمتنى منذ الليلة (أى اضجرتنى) انى أريعه عن الفطام _ أى أريده أن يفطم _ فيأبى قال : ولم ؟

قالت: لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكدا شهرا ، قال: ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته مسن غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام » وبعث بذلك الى الأمصار •

الفاروق أول من جعل نفقة اللقيط في بيت المأل

قال ابن سعد : وكان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مائة درهم وفرض له رزقاً يأخذه وليه كل شهر بما يصلحه ، ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خيراً ويجعل نفقتهم ورضاعتهم من بيت المال .

هذا فالى الذين يتبارون بتقديم البحوث وترصيف الفصول ، وعقد الندوات والمؤتمرات ، ونشر المقالات الضافيات ، أقول لهم : على رسلكم فلقد كان يكفيكم سيرة الصحابة فى منهج الضمان والتأمين بدلا من هذا العناء الذى ناء بكم أو نؤتم بها فما التأمين التعاونى بمغن فتيلا ولايصلح الالمن كان معه فضل مال يبذله ليدخل فى هذه اللعبة ، ولا التأمين التبادلي حتى ولا التأمين الحكومي يؤخذ مقدما من المستركين من العمال والا فانه يفتقر الى أن يسعى قبل أن تقعده الشيخوخة أو المرض عن اسماع صوته الى من يدهم منحة معاش الشيخوخة ممتنين عليه باسم الزعيم أو الرئيس فيسمى معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو ألرازق المائح المائع ، وما سمى السلف معاش فلان ، وكأن فلانا هذا هو ألرازق المائح المائع ، وما سمى السلف أو الديوان المعرى أو التاريخ العمرى ، وليرجع من شاء مرة أخرى لقراءة ما مضى والله جل ثناؤه له المنة وله الحمد على ما أولى وهو أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ،

شركات التامين عند عبد الله آل محمود

كان للأخ العلامة الشيخ عبد الله بن زيد آل محسود رئيس المحاكم الشرعية والتسئون الدينية بدولة قطر بحث في مجموعة رسائل أهديت الينا في مؤتمر السيرة الثالث الذي عقد بالدوحة عام ألف وأربعمائة في شهر المحرم فكان مما وقع نظرى عليه بعد الانتهاء من بحث التأمين ما جاء في رسالته مما يلفت النظر من تجويز بعض صور التأمين كالتأمين على السيارات وتحريم صور أخرى كتحريم عقد التأمين نفسه وتحريم عقد التأمين على الحياة ويعزو ذلك الى أنه لما كثرت الخيرات واتسعت التجارات وفاض المال على الناس من جميع الجهات ، اخترع الناس لهم فنوناً من المعاملات والشركات لم تكن معروفة في سالف السنين ، ولم يقع لها ذكر عند الفقهاء المتقدمين .

من ذلك شركات التأمين على اختلاف أنواعها ، وهى قضية ذات أهمية وليدة هذا العصر ، وقد راجت بين العالم وصارت حديث القوم فى سمرهم ومجالسهم ، وأخد بعض الناس يموج فى بعض فى موضوعها بالتجهيل والتضليل وبالتحريم والتحليل .

وأسبق من رأيناه طرق موضوع الكلام فيها من علماء المسلمين هــو الشيخ ابن عابدين المتوفى عام ١٣٥٢ هـ فقد ذكــرها فى كتــابه (الرد على المختار) ونصه :

« انها جرت العادة أن التجار اذا استأجروا مركباً من حربى يدفعون له أجرته ، ثم يدفعون أيضاً مالا معلوماً لرجل مقيم فى بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة) على أنه مهمًا هلك المال الذى فى المركب بغرق أو حرق أو نهب أو غيره ، فذلك الرجل ضامن له بشمنه فى مقابلة ما يأخذه منهم ، فاذا هلك من مالهم شىء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً ٥٠ قال : والذى يظهر لى . أنه لا يحل للتاجر أخذ بدل الهالك ، لأن هذا التزام ما لا يلزم » انتهى .

وظهر أن مبدأ عملية التأمين هو الخـوف من الحـوادث والكوارث

التمديدة التى تفاجئهم فتجحف بذهاب أنفسهم وأموالهم ، فأراد بعض التجار بهذا التأمين التحفظ على ضمان أموالهم كما أراد الآخرون التأمين على بدل حياتهم ، وهذا كله لم يكن معروفاً فى بلدان المسلمين قبل هسذه السنين • ثم أخذ علماء هذا العصر يتكلمون فى موضوعها ، حيث دعت الحاجة والضرورة الى البحث فيها ، « لأن لكل حادث حديث ، ولكل مقام مقال » •

فمنهم من قال بتحريم عقد التأمين بكل أنواعه ، ومنهم من أباحه بكل أنواعه ، ومنهم من توسط فيه فقال باباحة شيء ومنع شيء منه ولسنا مسن المجازفين القائلين باباحته بكل أنواعه ، ولا من الجافين القائلين بتحريمه بكل أنواعه ،

وانما موقفنا منه موقف التفصيل لأحكامه ، ثم التمييز بين حلاله وحرامه، والذى ترجح عندنا هو أن التأمين على حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع والمتاجر أنه مباح لا محظور فيه ، اذ هو من باب ضمان المجهول ومالا يجب ، وقد نص الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازه .

وهذا نوع منه يقاس عليه لالحاق النظير بنظيره ، كما سيأتى بيانه •

أما التأمين على الحياة ، فانه غير صحيح ولا يباح لأننا لم نجد له محملا من الصحة ، لأن وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته ، فهو نوع من القمار ، ويدخل في بيع الغرر ، كبيع الآبق الذي لا يدري أيقدر على تحصيله أم لا ، ويدخل في مسمى الربا الذي هو شراء درهم بدراهم مؤجلة ، ويدخل في يع الدين بالدين ، حيث ان المؤمن يدفع قيمة التأمين مقسطة في سبيل الحصول على دراهم أكثر منها مؤجلة أضف اليه أنها لا تقتضيه الضرورة ولا توجبه المصلحة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

التامين على السيارات

ان الله سبحانه وتعالى فى كتابه وعلى لسان نبيه بيئن الحلال والحــرام بياناً واضحاً فقال تعالى : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم

اليه » (۱) وقال : « ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب » (۲) وقال : « أرأيتم ما أنزل الله لكم مسن رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا ، قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون » (7) •

وفى البخارى ومسلم عن النعمان بن بشير ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع فى الشبهات وقع فى الحرام ، كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه ألا وان لكل ملك حمى ألا وان حمى الله محارمه ، ألا وان فى الجسد مضغة اذا صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب » •

فأخبر النبى صلى الله عليه وسلم فى هذا الحديث أن الحلال المحض بيتن واضح لا مجال للشك فيه وأن الحرام المحض بيتن لا يختلج فى القلب الجهل به ولكن بينهما أمور مشتبهات لا يعلم أكثر الناس حقيقة الحكم فيها ، هل هى من الحلال أو من الحرام ، ومفهوم الحديث أن القليل من الناس وهم أهل العلم والمعرفة يعرفون حكم الله فى هذه المشتبهات فيلحقون الحلال بنظيره من الحرام ، والحرام بنظيره من الحرام ،

فالذى يخاف عليهم من الوقوع فى الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ويتجاسرون على الأشياء المستبهات بدون سؤال عن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغى أن يتركوا المشتبهات عندما يخفى عليهم الخكم فيها لحديث: « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » •

ثم ان هـذه المشتبهات تقع فى العقـود والشروط والمبايعات والأنكحة والأطعمة والرضاع ، وقد ترجم البخارى فى صحيحه فقال : « باب تفسير المشتبهات » ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث أنه تزوج امـرأة

⁽¹⁾ mece الانعام: 119

⁽٢) سورة النحل : ١١٦

⁽٣) سورة يونس : ٩٠

هى أم يحيى بنت أبى اهاب ، فجاءت امرأة سوداء فقالت : انى أرضعتكما ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قيل ؟ ، ففارقها عقبة ، ونكحت زوجا غيره نم ذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وفاص ، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبى منه يا سودة » فأمر سودة أن تحتجب عنه مع أنه محكوم بكونه أخاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبى وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من ال اتقاء الشبهات .

فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من بخرجه من حيز الاشتباء والغموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصير واضحاً جليا ، لا مجال فيه للاشتباء .

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وان أشكل على الكثير من الناس حكمها ، من أجل تجدد حدوثها ، وغموض أمرها ، وعدم سبق الحكم من الفقهاء باسمها ، فان لها فى الفقه الاسلامى أشباها ونظائر بنبغى أن ترد اليها ، ويؤخذ قياسها منها ، كما يرد الفرع الى أصله ، والنظير الى نظيره .

وهذا يعد من القياس الصحيح الذي نزل به الكتاب والسنة وعمل به الصحابة رضى الله عنهم ، فانهم كانوا يمثلون الوقائع بنظائرها ويشبهونها بأمثالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها ، ففتحوا للعلماء باب الاجتهاد، ونهجوا لهم طريقه ، وبينوا لهم سنة للحقيقه وتطبيقه ، كما سيأتى بيانه .

الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله الى أن الأصل فى العقود والشروط الخطر الى أن يقوم دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية ، وعليه تمال نصوص الشافعي وأصوله ، وذهب الامام مالك الى أن الأصل فى العقود الاباحة : الا ما دل الدليل على تحريمه وعليه تدل نصوص الامام أحمد وأصوله ، وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى .

فقد قال شيخ الاسلام _ رحمه الله _ : « ان الأصل فى العقود الصحة والجواز ، ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل الترع على ابطاله وتحريمه بنص صحيح أو قياس صريح » فال : « وأصول الامام أحمد المنصوصة عنه تجرى على هذا القول ، ومالك فريب منه » (١) اننهى وقد نهج العلامة ابن القيم _ رحمه الله _ قال فى الاعلام:

« الخطأ الرابع: فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملتهم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة ، فاذا لم يقم عندهم دليل على صحة عقد أو شرط أو معاملة ، استصحبوا بطلانه فأفسدوا بذلك عقودا كثيرة من معاملات الناس وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل ، وجمهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة ، حنى يقوم الدليل على البطلان ، وهذا القول هو الصحيح ، فانه لا حرام الا ما حرم الله ورسوله ، ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » ولا دين الا ما شرعه الله ورسوله » و

اذا ثبت هذا فان صنعة عقد التأمين على حوادث السيارات ، وهـو ان يتفق الشخص الذى يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سـوا، كان التأمين كاملا أو ضد الغير ، فيدفع قدرا يسيرا من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان ، كعام كامل بشروط وقيود والتزامات معروفة عند الجميع، من أهمها :

كون السائق يحمل رخصة سواقة ، فمهما أصيبت هذه السيارات أو أصابت غيرها بشىء من الأضرار فى الأنفس والأموال خلال المدة المحدودة ، فان الشركة ملزمة بضمانه بالغاً ما بلغ .

ويستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان على نفسه وعلى سيارته التى يسوقها بنفسه أو يسوقها رجل فقير لا مال له ولا عاقلة ، فيستفيد عدم المطالبة والمخاصمة في سائر الحوادث التي تقع بالسيارة ، متى

⁽۱) ج ۲ من الفتارى القديمة ص ٣٢٦

كان التأمين كاملا ، وتقوم شركة التأمين باصلاحها عند حدوث شيء من الأضرار بها ، ومثل هذا الأمان والاطمئنان يستحق أن يبذل في حصور له نفيس الأثمان وليس فيه من المحذور سوى الجهالة بالأضرار التي قد تعظم في بعض الأحوال ، فتقضى بهلاك بعض النفوس والأموال وقد لا تقع بحال ،

وهذه الجهالة مغتفرة هيه كنظائره من سائر الضمانات · فقد ذكر الفقهاء صحة الضمان عن المجهول ، وعما لا يجب ·

قال فى المغنى: ويصح ضمان الجنايات ، سواء كانت نقوداً كقيم المتلفات أو نفوساً كالديات ، لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بالالتزام وقال : ولا يشترط معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه بالمضمون به لصحة ضمان ما لم يجب ا هر و

وهذه هى نفس قضية التأمين على ضمان حوادث السيارات ، ثم ان هذه الجهالة فى عقد التأمين لا تفضى الى نزاع أبداً لتوطين الشركة أمرها فى عقدها على التزام الضمان بالما ما بلغ ، فلا تحس بدفع ما يلزمها من الغرامة فى جنب ما تتحصل عليه من الأرباح الهائلة ،

وفى هذا التأمين مصلحة كبيرة أيضاً ، وهى أن المتصرفين بقيادة السيارات هم غالباً يكونون من الفقراء الذين ليس لهم مال ولا عاقلة فمتى ذهبت أرواح بعض الناس بسببهم وبسوء تصرفهم فلن تذهب معها دياتهم لورثتهم ، بل يجب أن تكون مضمونة بهذه الطريقة ، اذ من المعلوم أن حوادث السيارات تقع دائماً باستمرار ، وأن الحادثة الواحدة تجتاح هلاك العدد الكثير من الناس ، ومن الحزم وفعل أولى الحزم ملاحظة حفظ دماء الناس وأموالهم ،

وهذا التأمين وان كان يراه الفقير أنه من الشيء الثقيل فى نفسه ، ويعده غرامة مالية عليه ، حال دفعه ، لكنه يتحمل عنه عبئاً ثقيلا من خطر الحوادث، أمما يدخل تحت رحمته وعهدنه ، ومما يتلاشى معها ما يحس من الغرامة لكون المضار الجزئية تغتفر فى ضمن المصالح العمومية •• والله أعلم •

ازالة الشبهات اللاحقة لتامين السيارات

ان العقود والشروط عفو حتى يثبت تحريمها بالنص أو بالقياس الصحيح والتحريم هو حكم الله المقتضى للترك اقتضاء جازما ، كما جققه أهل الأصول ، وهذه الشركة المنعقدة للتأمين ان رأت فى تفسها من مقاصدها أو رآها الناس تجارية استغلالية ، لكن حقيقة الأمر فيها والواقع منها أنسه يتحصل منها اجتماع المنتفعين منفعتها فى نفسها فى حصول الأرباح لها ومنفعة الناس بها ، فهى شركة تعاونية محلية اجتماعية تشبه شركة الكهرباء والاسمنت وغيرهما ، فكل هذه الشركات تدخل فى مسمى التعاون بين النساس ، لأن الشخص غنى باخوانه ، قوى بأعوانه ، ويد الله مع الشريكين ما لم يخس أحدهما صاحبه ، فهى من جنس المشاركات بالوجوه ، ومشاركة الأبدان ومشاركة المفاوضة و وقد حصل الخلاف قديما بين الفقهاء فى جواز هذه المشاركات ، فمنهم من قال بجوازها ، ومنهم من قال بمنعها ، كما حصل الخلاف فى شركة التأمين على حد سواء ، ثم زال الخلاف عن هذه الشركات الغلاف فى شركة التأمين على حد سواء ، ثم زال الخلاف عن هذه الشركات كلها واستقر الأمر على اباحتها على اختلاف أنواعها .

ووجه الاشكال دعوى دخولها فى مسمى الجهالة والغرر الدى نهى عنه الشارع .

كما روى مسلم فى صحيحه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر » وفسر هذا الغرر المنهى عنه بثلاثة أمور :

﴿ أحدها ﴾ المعدوم ، كبيع حبل الحبلة ، وبيع ما فى بطون الأنعام ، وبيع ما ليس عندك ونحوه .

(الثاني) بيع المعجوز عن تسليمه ، كبيع الآبق .

(الثالث) المجهول المطلق ، كبعتك عبداً من عبيدى أو ما في بيتى ٠

ومنه بيع الحصاة ، وبيع الملامسة ، والمنابذة ، وضربة الغائص ، وبيع الحظ ، والنصيب المسمى باليانصيب ، فكل هذه داخلة في بيع الغرر المنهى عنه شرعاً ، لكونها يقع فيها النزاع غالباً نظير ما يقع فى القمار ، فان هذا العبد الآبق انما يبيعه صاحبه بدون ثمن مثله مخاطرة ، فان تحصل عليه قال البائع : غبنتنى ، فان لم يجده قال المشترى : غبنتنى رد على " ثمنى .

وهذا المعنى منتف فى هـذه المشاركة التى مبناها على التعـاون الاجتماعي ، الصادر عن طريق الرضاء والاختبار بدون غرر ولا خداع ٠

فجواز المشاركة هذه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعده عن كل محذور اذ هي مصلحة محضة للناس بلا فساد ٠

غير أن فيها تسليم شيء من النقود اليسيرة في توطيد تأمين السيارة ، ومن السهل أن يختصرها الشخص من زائد نفقت كذبيحة يذبحها لأدنى سبب أو بلا سبب ، لأن كل عمل كهذا فانه يحتاج بداعى الضرورة الى مال ينظمه ، ويقوم بالتزام لوازمه ، وليس عندنا ما يمنع بذل المال في التزام الضمان ، كما قالوا بجواز : اقترض لى ألفاً ولك منه مائة ، وأنه جائز ، ومنه ضمان الحارس بأجره ،

فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه يتمشى على نصوص الامام أحسد وأصوله .

قال فى المعنى: « دلت مسألة الخرقى على ضمان المجهول كقوله: ما أعطيته فهو على ، وهذا مجهول ، فمتى قال: آنا ضامن لك ما على فلان ، أو ما يُقْضَى به عليه ، أو ما تقوم به البينة ، أو ما يقربه لك ، أو ما يخرجه الحساب ، صح الضمان بهذا كله ، وبهذا قال أبو حنفة ومالك »:

قال : « وفيه صحة ضمان ما لم يجب ، وصحة الضمان عن كل من وجب

علمه حق ، وفى سحة الضمان فى كل حق من الحقوق المالية الواجبة أو التى تؤول الى الوجوب » • • انتهى •

وفال فى المغنى أيضاً :

« ويصح ضمان الجنايات ، سواء كانت نقوداً كقيم المتلفات أو تفوساً كالديات ، لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف فلم يمنع جوازه بالالتزام » فال : « ولا يتسترط معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا العلم بالمضمون به » وهذه هي نفس قضيه ضمان التأمين على السيارات ، فان شركة التأمين تلتزم ضمان الديات وأروش الجنايات وقيم المتلفات ، كما ذكر جوازه صاحب المغنى والشرح الكبير والافناع ، ولا يقدح في صحته جهل الضامن للمضمون به ، ولا المضمون عنه ، فنصوص الامام أحمد وأصوله تتسمع لقبولها كنظائرها من الضمانات ، وكذلك الامام مالك وأبو حنيفة كما ذكرنا موافقتهما على ذلك ،

غير أن الامام أحمد أكثر تصحيحا للعقود والشروط من سائر الأئمة ، ونصوص مذهبه تساير التطور في العقود المستحدثة .

وانما وقع اللبس على من قال بتحريمها من علماء هذا العصر ، كابن عابدين وغيره من جهة أنهم اعتقدوها قماراً أو جهالة أو غرراً ، أو التزام مالا يلزم أو كونها على عمل مجهول قد يفضى الى غرامات باهظة .

ويتمسكون بما بلغهم من العمومات اللفظية ، والقياسات الفقهية التى اعتقدوا شمولها لمثل هذا العقد بظنونها عامة أو مطلقة ، وهي لا تنطبق فى الدلالة والمعنى على ما ذكروا • أو يعللون بطلان مثل هذا العقد بكونه لم يرد به أثر ولا قياس •

والله سبحانه قد أمر عباده بالوفاء بالعقود فى قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود » (١) وهو شامل لكل عقد يتعاقده الناس فيما بينهم ويلتزمون الوفاء به ، ولم يكن قماراً ولا ربا ولا خديعة .

⁽١) سورة المائدة : ١

اد الأصل فى العقود الصحة ، والاباحة ، الا ما فام الدليل على تحرسه . لكون العفود والسروط والمتباركات من باب الأفعال العاديه التى يفعلها المسلم مع الكافر ، وليست من العبادات الشرعية التى تفنف الى دليل التشريع .

فمن أعطى النبركة مالا على حساب التزام ضمان سياريه بطيب نفس منه، والمزمت الشركة لوازمه ، فان مقتضى الشرع يحكم بصحة هذا الضمان . أخذا من قوله تعالى : «أوفوا بالعقود » ومن قوله : «لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (١) وفى الحديث : «لا يحل مال امرىء مسلم الا عن طيب نفس منه » فثبت بذلك اباحته وفواعد التبرع لا تمنعه ، لأنه عمل مقصود للناس يحتاجون اليه ، وربمن يجبرون بطريق النظام عليه . اد لولا حاجتهم اليه لما فعلوه ، لأن المال عزيز على النفوس لا تسخر ببذله الا فى سبيل منفعتها ، وفى هذا المقام هو فى حاجة الى تأمين سيارته لحصول الاطمئنان والأمان ، عما عسى أن ينجم عنها من حواث الزمان ،

وبيا أن هذه الشركة هي من ضمن العقود التي أمر الله بالوفاء بها ، ومن جنس التجارة الواقعة بين الناس بالتراضي ، ومن جنس المشاركة بالأبدات والوجوه والمفاوضة ، فانها أيضاً من جنس الصلح الجائز بين المسلمين ، لما روى أبو داود والدارقطني من حديث سليمان بن بلال حدثنا كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالا » والمسلمون على شروطهم ، الا شرطا أحل حراماً أو حرم حلالا » قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : ان هذا الحديث يترقى الى الصحة بتعدد طرقه ، مع العمل عليه باجماع أهل العلم ،

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد للضمان في تأمين حوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهه

⁽۱) سورة النساء : ۲۹

فيه أشبه بشركات الكهرباء والأسمنت ونحوها ، ويدخل فى عموم الصلح الجائز بين المسلمين واباحته نتمشى على ظاهر نصوص مذهب الامام أحمد .

قال فى الاقناع (١): ويصح ضمان أروش الجنايات نقوداً كانت كقيم المتلفات أو حيواناً كالديات ، لأنها واجبة أو تؤول الى الوجوب وسسسبق فول صاحب المغنى .

وهذه تشبه قضية ضمان التأمين على السيارات ، حيث تلتزم الشركة ضمان الديات وأروش الجنايات وقيم المتلفات ، كأضرار ونحوها من كل ما هو واجب بالضمان أو يؤول الى الوجوب ولا يشترط معرفة المضمون على عنه ولا المضمون به ، ولا يقدح فى صحة هذا الضمان كون المؤممين على سيارته يدفع شيئاً من المال ، فان هذا لا يقدح فى صحة الضمان والحالة هذه، اد ليس عندنا ما يمنعه .

ولا يقدح فى صحة هذا الضمان تبرع الشركة بدفع الديات وقيم الأضرار والمتلفات بدون رجوع فيه الى أحد ، فان هذا كله جائز على قواعد المذهب، اذ من المعلوم شرعاً وعرفاً أن الجناية تتعلق بالجانى المباشر لها فى خاصــة العمد ، وعلى العافلة فى قتل الخطأ فيما زاد على الثلث من الدية ، غير أن التزام الشركة بضمان هذه الجناية ، وان عظم أمرها وعدم الرجوع منها على أحد فى غرمها أنه صحيح جائز ، وهو مما يجعل الجانى الذى لم يتعمد وكذا عاقلته فى راحة عن المطالبة والغرامة ، وهو خير من كونهم يتكففون الناس فى سؤال هذه الغرامة ، أعطوهم أو منعوهم .

وغاية ما يدركون عليها هو الجهالة عن قدر الغرامة ، وهي مغتفرة فيها كسائر أمثالها من الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة ، فان فيها كلها شيئاً من الجهالة • وقد تبكلم بعض الفقهاء المتقدمين بعدم جوازها من أجله ثم استقر الأمر على أن مشن هذه الجهالة مغتفرة •

⁽١) هو من الكتب المعتمدة عند الحنابلة لمؤلعه موسى الحجاوى .

قال فى الاقناع: « ويصح ضمان ما لم يجب ، وضمان المجهول كضمان السوق ، وهو أن يضسن ما يجب على التاجر للناس من الديون ، وهو جائز عند أكتر أهل العلم كمالك وأبى حنيفة وأحمد » اننهى •

وقال فى الاختبارات: « ويصح ضمان المجهول ، ومنه ضمان السوق وهو أن يضمن ما يلزم التاجر من دين ومايقضة من عين مضمونه وتجوز كتابته والشهادة به لمن لم ير جوازه ، لأن ذلك محل اجتهاده » ا.هـ •

فهذه المساركات وما يترتب عليها من الالتزامات التي هي بمعنى الضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يجب أن يقاس بعضها على بعض في الاباحة كشركة الأبدان وشركة الوجوه ، وشركة المفاوضة ، ومثله شركة الكهرباء والاسمنت ، ولأن حمل معاملة الناس وعقودهم وشروطهم على الصحة حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان والله أعلم .

تسامح مذهب الحنابلة في تقبل التامين على السيارات وكثير من العقود والشروط والمعاملات

ان كل مختص فى فقه الأئمة الأربعة ، فانه سيعرف تمام المعرفة أن نصوص الامام أحمد وأصوله تستصحب الحكم بصحة عقد التأمين وأن جوازها يتمشى على مذهبه كما يوافقه مذهب الامام مالك وأبى حنيفة .

ولا نعنى بذلك أن الحنابلة ذكروا هذا العقد باسمه وصفته فى كتبهم ، بل ولا غيرهم من ســـائر المذاهب لكونهـــا حديثة الاختـــراع ولكل حادث حديث .

وانما نعنى أن نصوص الامام أحمد ، تتسع لقبولها كسائر ظائرها من الشركات والضمانات ويبع اسهم الشركات .

لكون الامام أحمد أكثر تصحيحاً للعقود للعقود والشروط من سائر

الائمة ، ونصوص مذهبه تساير التطور فى العقود المستحدثة • لأن نصوصه وان لم تنص على كل عقد أو شرط باسمه لكنها كافية لحل جميع مشاكل العقود والسروط والشركات بالنص أو الاقتضاء أو التضمن ، غير أنهسا تحتاج الى فهم ناقب وتطبيق سليم وتبحر فى فقه النصوص والقصود •

وقد اشتهر عند المتأخرين تسامح مذهب الامام أبى حنيفة في مسايرة التطور في العقود المستحدتة ، من أجل أذ أصحابه نشروا عنه ذلك وهو صحيح ، غير أن مذهب الامام أحمد يمتاز في كثير من المسائل التي تقتضيها الحاجة وتوجبها المصلحة ، من ذلك أن نصوص الامام أحمد وأصوله تدل على أن الأصل في العقود والسروط الصحة ، الا ما دل الدليل على التحريم خلاف ما ذهب اليه الامام أبو حنيفة من أن الأصل في العقود والشروط الخطر الا ما دل الدليل على الاباحة وهو قول الظهاهرية ، وهو مذهب الشافعي .

ومنها عقد المساقاة على النخل والشجر بالثلث أو النصف أو بشىء مسا يخرج منها أو من غيرها بالنقود • فقد أنكرها الامام أبو حنيفة والامام التمافعي وقالا: انها بيع ما لم يخلق ، وانها من الاجازة المجهولة وتفضى الى الغرر •

أما الامام أحمد فقد أجازها عملا بعديث خيبر ، وكما أن الضرورة والحاجة وعموم المصلحة تقتضى ذلك وعليه العمل فى هذا الزمان ومنها شركة المفاوضة ، وهى أن يفوض كل واحد منهما الى شريكه التصرف فى ماله مع حضور صاحبه وغيبته ، فقد قال الامام الشافعى : لا يجوز واتفق الامام أحمد ومالك وأبو حنيفة على جوازها .

ومنها شركة الأبدان فقد قال الامام الشافعي بمنعها ، واشترط الامام مالك لصحتها اتحاد الصنعة بين الشربكين •

أما الامام أحمد فقد أجازها مع اختلاف الصنعة واتفاقها ، كما أجاز الاشتراك على الدابة له نصف وللدابة النصف الثاني .

وسها شركة الوجوه ، نقد قال الامامان مالك والشافعي ببطارتها لكون الاشتراك الصحيح ينعلق على المال وعلى العمل وكلاهما معدومان في هذه المتداركة مع ما فيه من الغرر ، لأن كل واحد منهما عاوض صاحبه بكسب غير محدود ، لا بصناعة ولا بعمل مخصوص ، هذا حجة من قال بمنعها كمالك والشافعي ،

أما الامام أحمد فقال بجوازها لأنها عمل من الأعسال فجاز انعقاد الاشتراك عليها • وهذا هو الظاهر من مذهب الامام أبى حنيفة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية •

ومنها شرط الخيار فى البيع ، فقد قال الأئمة مالك والشامعى وأبو حنيفة: لا يجوز الخيار فوق ثلاثة أيام ، الا أن الامام مالكاً قال : لا يزاد الخيار على ثلاثة أيام الا بقدر الحاجة ، كأن يصل الى البلد وهو لا يصل اليها الا فوق نلاتة أيام •

أما الامام أحمد فانه فال بجواز شرط الخيار على ما يتفقان عليه ، زادت المدة أو قصرت ، حتى ولو زاد على الشهر ، لأنه حق ثابت بالنسرع فرجع فى تقديره الى مشترطه كالأجل ، ويحكم بالملك فى مدة الخيار للمشترى له غنمه وعليه غرمه .

ومنها اذا باع شيئاً واستثنى نفعه المباح مدة معلومة غير الوطء ودواعيه، كما لو باع بيتاً واستثنى سكناه حولا أو أكثر . فقد قال الامامان آبو حنيفة والشافعى: لا يصح هذا الشرط ، لأنه ينافى مقتضى البيع ، أشبه ما لو اشترط أن لا يسلمه اليه .

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولازم ما يترتب عليه لقصة جابر حين « باع بعيره على النبى صلى الله عليه وسلم واستثنى حملانه الى المدينة » وتأخير تسليم المبيع الى المدة المحدودة لا ينفى صحة البيع كالدار المؤجرة ، فانه يصح البيع فيها مع تأخير تسليمها .

ومنها بيع التلجئة وهي اذا خشى انسان سلطاناً أو ظالماً أن ينتزع ملكه

منه قهرا ، فاتفق مع انسان بأن يظهر للناس أنه اشتراه منه ليحتمى بذلك من هذا الظالم ، ولا يريد بيعه على الحقيقة ، فان هذا يسمى بيع التلجئة •

وقد قال الامامان أبو حنيفة والشافعى : هو بيع صحيح ، تم بأركانه وشروطه فلزم العقد فيه ٠

أما الامام أحمد فقال بعدم لزوم البيع ، لأنهما لم يفصدا البيع الحقيفى الذي هو انتقال المبيع الى المشترى ، فلم يصح بناء على ما اتفقا عليه قبل العقد ، لكون العقود محمولة على القصود .

ومنها بيع العربون وهو أن يشترى شيئًا فيسلم بعض ثمنه ويقول: ان جئتك ببقية الثمن ، والا فالعربون لك •

فقد قال مالك والشافعي وأبو حنيفة : هذا لا يصح لأنه بمثابة الخيار المجهول .

أما الامام أحمد فقد قال: لا بأس به ، وفعله عمر وأجازه ابن عمر ، وضعَّف حديث النهى عن بيع العربون •

ومنها لو اشترطت الزوجة فى صلب العقد بأن لا يتزوج عليها أو أن لا يتسرى عليها أو أن لا يخرجها من دار أهلها أو بلدها أو نحو ذلك • فقد قال أبو حنيفة ومالك والشافعى: هذا شرط باطل لحديث « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط » وحديث « الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا » وهذا الشرط يقتضى تحريم الحلال من التزوج بغيرها أو التسرى أو السفر •

أما الامام أحمد فقد قال بصحة هذا الشرط ولزومه ، وأنه ان لم يف يه فلها الخيار بين البقاء أو فسخ النكاح ، لما روى البخارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ان أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج » وحديث « المسلمون على شروطهم » •

والقول بصحة هذا التسرط ولزومه يروى عن عمر وسعد بن أبي وقاص وسعاويه وعمرو بن العاص ، ولا يعرف لهم مخالف فى عصرهم فكان اجماعاً .

« وتزوج رجل بامرأة واشترطت عليه دارها فأراد نقلها بغير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال : لها شرطها ، فقال الرجل : اذن يطلقـُنــَنــُا يا أمير المؤمنين فقال عمر : مقاطع الحقوق عند الشروط » •

فهذه العقود والمشاركات والشروط وما يترتب عليها من الالتزامات والضمانات كلها من الأشباه والأمثال والنظائر التي يقاس بعضها على بعض في الأباحة لملاءمتها للمعاملات المستحدثة في هذا العصر والتي لا توجد عند غيره من الأئمة •

وكل ما يصححه من العقود والشروط فان لديه دليلا خاصاً من أثر أو قياس لكونه يستنبط دلائل مذهبه من مستنده وقد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة ما لم يبلغ غيره من الأئمة فقال به •

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد لضمان تأمين السيارات والطائرات والسفن ونحوها ، يعتبر من التعاون المباح ، ويدخل في حدود التعامل الجائز ، وما ينتج عنه من الأرباح فحلال لا شبهة فيه ، أشبه شركة الكهرباء والأسمنت ونحوهما .

لأن حمل معاملة الناس على الصحة ، حسب الامكان أولى من حملها على البطلان بدون دليل ولا برهان ، لكون العقد الصحيح عند أهل الأصول هو ما يتعلق به النفوذ من بلوغ المقصود ويعتد به ، والباطل بخلافه وهو ما لا يتعلق به النفوذ ولا يعتد به ، وهذا الاشتراك وما يترتب عليه مستكمل لشروط الصحة شرعاً .

ومن تأمل هذا تبين له أن جواز هذا الاشتراك واباحة ما يترتب عليــه من الربح أنه أشبه بأصول الشريعة ، وأبعد عن كل محذور • لكون الأصل

فى العقود والشروط الاباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وأصول الامام أحمد ونصوصه وقواعد مذهبه تقبل هذا العقد وتنافى تحريمه ، لكن بعض العلماء فى هذا العصر العائلين بمنعه انما أخذوه من العسوميات اللعظيم والقياسات العقهيه الى اعتقدوا شمولها لمتل هذا العقد ظنا منهم أنه جهانة أو غرر ، وما عارضوا به لم يصح عن التمارع القول بموجبه ، ولم يدخل فى عموم المنهى عنه فى أصل النمرع ، ولا فى نصوص أحمد وأصوله ، لكون الجهالة فيه مغتمرة ، وليست من الغرر المنهى عنه ، بل هى من الموع الجائز كسائر أمثاله من الضمانات والسركات .

وبهذا تندفع الاعتراضات وتبقى الأدلة الترعية كافية للاقتاع العلمى الذي تزول به التكوك والشبهات •

لهذا يجوز للقاضى السرعى أن يحكم بصحة هذا العقد ولزوم ما يترتب عليه من الضمان •

ومتى صدر الأمر به من الحكومة يتمحض للحتم والالزام ..

وهو يدخل فى ضمن عقد الضمان الذى ذكره الفقهاء من الحسابلة والمالكية والأحناف ، حيث قالوا بصحة ضمان ما لم يجب ، وضمان أروش الجنايات ، سواء كانت نقوداً أو ديات ، وكونه لا يشترط لصحة مثل هذا الضمان معرفة الضامن للمضمون عنه ، ولا قدر المضمون به ، فمتى قابل العاقل بين هذا الضمان الموصوف بما ذكر وبين ضمان التأمين على السيارات وجده منطبقاً عليه بجميع صفاته ، وان اختلفت مسمياته وفواعد الشرع تعطى الشيء حكم نظيره ، والله أعلم ،

مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه

نعم مناقشة السيخ فى كل ما استخلصه من مذهب أحمد مدعيا تفرده بما لم يشاركه فيه غيره ونلخص العناصر التى بنى عليها حكمه فيما يلى :

أولا: تمهيده لعقد التأمين على السيارات بمقدمة عامة طويلة لا علاقة لها بالموضوع كقوله: ان الله تعالى بيئن الحلال والحرام بياناً واضحاً فقال تعالى: « وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه » (١) وقال : « ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب (٢) وقال : « أرايتم ما أنزل الله لكم من رزن فجعلتم منه حراماً وحلالا قل آلله اذن لكم أم على الله تفنرون » (٦) وأطال فى المقدمة وآبى بأحاديث تسبيه بالآيات فى عموماتها وعدم مباشرتها للقضية التى محل البحث (التأمين على السيارات) وبذكر حديث عقبة بن الحارث فى الرضاع ، ويذكر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبة بن أبى وفاص فى ولد زمعة الذى أمر النبى صلى الله عليه وسلم سودة أن تحتجب منه لتسبهه بعتبة بن أبى وقاص ، مما لو صرف الى محاجته به لكان ابطال عقد التأمين على السيارات هو الأحوط والأقيس فى أخذ الأحاديث التى ساقها بعين الاعتبار ولكن الشيخ حفظه الله وأثابنا واياه وهدانا واياه للحق قال ــ وذلك عقب قوله : وهو من باب اتقاء الشبهات ــ: « فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور ، حتى يصير وضحاً جليا لا مجال فيه للاشتباه و

فمن هذا النوع قضية التأمين على السيارات ، فهى وإن أشكل على الكثير من الناس حكمها من أجل تجدد حدوثها وغموض أمرها وعدم سبق الحكم من الفقهاء فيها ماسمها ».

وهذا الكلام برده أن فقيها كبيراً صنف آكبر حاشية فى فقه أبى حنيفة هو الشيخ محمد بن عابدين فقد سبقنا جميعاً الى الحكم على (السيكورتاه) وكان اليهود حديثى عهد باختراعها ، ولم يتخلف منها شرط من شروط الغرر، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت ، فكانت هى الآن بالنسبة لما كانت عليه فى عهد الامام ابن عابدين كقذيفة الصيد الى جانب قنبلة عنقودية ساحقة ماحقة لا تبقى ولا تذر وكان مقتضى التجاوب من الشيخ مع ما ساقه من تشوف الشارع الى ترك الشبهات والتحذير من الوقوع فى

⁽۱) سورة الاتعامُ : ۱۱۹

⁽٢) سورة النحل : ١١٦

⁽۲) سورة يونس: ۵۹

المحرمات بسبب الوقوع فيها أن ينسجم منطقه انسجاماً تاما فيقف أمام التأمين على السيارات فلا يحاول تحليله وتسويغه بهذا النكلف الواضح ولى عنق العبارات الواردة هنا وهناك مستدلا بها على الاباحة ، وهى فى حقيقتها أجنبية عن موضوع البحث •

ونقل الشيخ أحاديث المشتبهات وتوسع فيها ولكنه بدأها بداية خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ، وحض على التفلت منها بقوله : فالذى يخاف عليهم من الوفوع فى الحرام عند مقاربتهم للمشتبهات هم العوام الذين تخفى عليهم غوامض الأحكام ، ويتجاسرون على الأشياء المشتبهات بدون سؤال عسن الحلال والحرام ، كما أن العلماء ينبغى أن يتركوا المشتبهات عندما يخفى عليهم طريق الحكم فيها لحديث « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » ثم يقول :

فمن هذه المشتبهات ما يقع مشكلا مشتبها فى وقت الى أن يتصدى له من يخرجه من حيز الاشتباه والغموض الى حيز التجلى والظهور حتى يصير واضحاً جليا لا مجال فيه للاشتباه • ا هـ

ولعمرى كيف ينهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نرتع فى المستبهات ثم نخالفه فنقتحمها حتى تصير واضحة لنا وتخرج من حيز الغموض الى حيز التجلى والظهور ، وكيف وصل الشيخ الى هذه النتيجة الخطيرة أبمخالفته للحديث ؟ فأنعم الله عليه بنعمة تجلى المشتبهات وظهورها ، حتى استأنس بها، وتحالف معها ، وصارت عنده مساوية لما هو يينن من الحلال لا من الحرام ؟ أم ماذا ؟ ثم يقول : فمن هذا النوع قضية النامين على السيارات .

ويتكلم الشيخ عن القياس الصحيح ورد الشيء الى تظيره ، ولا ندرى أين الأصول التي هي أحكام من الشارع اعتبرت أصولا في مناط النزاع فقسنا عليها ما هو معلول بعلتها ، ولكن أن يأتي بجمل فقهية في ضهان المجهول وضمان المعلوم ويريد أن يطبقها على التأمين على السيارات ، وكأن هذه القاعدة لم تصغ الا من أجل التأمين على السيارات ، وكأن التأمين على السيارات كان لائحا في خاطر أحمد وأصحابه كأنهم يرونه من حجب الغيب فجاءت أحكامهم في هذه النازلة ماضية لا شك فيها ، ولا تتزحزح عن مكانها،

فكان الشيخ فى هذا أشبه بمن يتكلم عن شىء مستدير مفرغ من وسطه موضع له الخاتم بين يديه فقاس على الخاتم حجر الرحى وحجر الطاحون ، أنيس يجمع الجميع الاستدارة وفراغها جميعاً من داخلها ؟؟!! والا ما العلاقة بين التأمين وسركة المفاوضة وشركة الأبدان وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء؟

على أن القياس الذي يتوسعون فيه أحياناً ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصا من الشارع أي من الوحي كتاباً أو سنة أما أن يقاس على مقيس يعنى أن نأتى على أمر أجزناه قياساً على شبيهه بجامع العسلة بينهما فنأتى على أمر آخر لا يجتمع مع الأصل المقيس عليه في علته ، ولكن له شبه من بعض الوجوه بالمقيس فنجعل هذا المقيس أصلا ونقيس عليه مقيساً آخر لوجه شبه بينهما لا يكفى ولا يرقى الى مستوى العلة الجامعة بن المقيس الثانى وبين المقيس عليه الأول .

ومع ذلك فان بحث الشيخ خلا من أصول يقاس عليها وتجتمع مع النازلة التي نحن بصددها من التأمين على السيارات بعلة واحدة •

يقول الشيخ الأصل فى العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ، ونحن ننازعه فى هذا الأصل الذى استعان على تأصيله بكلام العلامة ابن القيم وشيخ الاسلام ابن تيمية •

والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وأبو حنيفة وداود بن على وأبو محمد على بن حزم وغيرهم أن الأصل في الأبضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الشارع ، فالنساء جميعاً محرمات على الرجال الا ما كانت معقوداً عليها عقداً صحيحاً لا فساد فيه ، والأموال جميعها لحائزيها والربابها الا ما كان مسوقا الى آخذه بهبة أو هدية أو صدقة أو معاوضة فيتحقق ملكها بالقبض و والعقود المفضية الى الملك وانتقاله من يد الى يد ينبغى أن تكون صادرة عن اباحة الشارع واجازتها ، فكل عقد ليس في كتاب الله فهو باطل وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل و

وعقد التأمين على السيارات يشبهه الشيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المعاوضة وشركة الحديد والصلب وشركة الأسمنت وشركة الكهرباء!!

وهكذا يأخذ النبيخ شغفه بتسويغ عقد التأمين على السيارات وكلفه بالتماس كل ما هب ودب من أسماء لا علاقة لها من قريب أو بعيد بالموضوع ، وليس هناك وجه شبه بحال من الأحوال أن يذهب الى ما ذهب اليه ونفول للشيخ ولمن يذهب مذهبه هدانا الله تعالى جميعاً الى السداد والصواب :

ان الشركات تنقسم الى قسمين شركات انتاج كالحديد والصلب والأسمنت والزراعات والصناعات والى شركات خدمات كسركات النظافة وشركات النقل والتليفونات وبرامج الاذاعة والرائى (التلفاز) وغيرها، وشركات التأمين ليست من شركات الانتاج الا من حيث كونها شركات ابتزاز وتجميع للمال وتكديس للأرصدة، وامتلاك أكبر العمارات وليست هذه العمارات الفارهة الضخمة بالتى يمتلك فيها أحد المؤمنين قيد أنملة، واننا قد جمعت من أقساطهم ونجومهم التى كبلتهم بها هذه العقود الجائرة، ولو أن الشيخ ذهب الى شركة التأمين وراى الربا المركب الذى يجتاح المتأخرين فى دفع قسط من الأقساط وكيف يصل هذا الربا الى الانتقاص من قدر التأمين المؤمن به عند القبض مما يجعله يفيق من غفلته، لقد كان يظن أن القسط الذى تأخر فيه سينقص من المبلغ المؤمن به بقدره اذا به يتضاعف ويتضاعف حتى يقتطع مبلغاً يتضح فيه الغبن الفاحش والربا المركب، وتكون هذه المذبحة هى العمل الدائم ليلا ونهاراً لشركات التأمين ، لا تأخذهم شفقة بمعسر ، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذى أمن به مع نقص يسير فى احتساب بمعسر ، ولا رحمة بمفتقر الى القدر الذى أمن به مع نقص يسير فى احتساب ما اقترضه ه

شركات التأمين ، هي شركات خلت منها الرحمة التي بثها الله بين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشأة والفكرة والاختراع .

واذا ادعى الشيخ بغير برهان ولا مثل ولا دليل على أن الامام أحسد مذهبه مسنده فليطالع المغنى لابن قدامه عمدة المذهب فانه سيجد أن الأذلة التي يستدل بها على الأحكام ليس من مسند أحمد منها واحد في المائة وكلها من الصحيحين أو من السنن وكثير منها من مسند سعيد بن منصور ، فمن أين أتى الشيخ بأن مذهبه مسنده ، وفي المسند كثير من الأحاديث التي لا علاقة

لها بمذهبه ثم ان النسيخ يقول: ان الامام أحمد بلغه من الأحاديث والآثار والأخبار ما لم يبلغ الأئمة الآخرين لهذا كان يحكم بما وصل اليه منها ، والوافع أنه لا يوجد دليل عند أحمد يجهله غيره من الأئمة ، وانما يكون الاختلاف فى فهم الدليل ، وتوجيه المعنى بحسب اجتهاد كل امام ، وكلهم بحمد الله أولوا آفاق رحبة وعقول مدركة ، وعلم بالسنة متقارب ، وفى مسئلتنا هذه لو أخذنا بقاعدة من حفظ حجة على من لم يحفظ ومن كان عنده زيادة فهو حجة على من كان أقل منه ، أقول: لو أعملنا هذه القاعدة فى مسئلتنا هذه لقلنا: ان القائلين بالتحريم أو بعدم الاباحة عندهم زيادة على من قال بالاباحة فقولهم حجة على غيرهم ،

وقول المغنى : ويصح ضمان الجنايات فهذا لا علاقة له بشركات التأمين، لأنه لم يقل يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض •

ان شركات التأمين ، لم تأت لكل سيارة وفعت فى جناية فضمنت جنايتها، انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع أقساط سواء أكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان أو كان باختيار العاقد فيكون عقد غبن وخداع ، وهذا مجال واسع لفشو الرشاوي ونهب الأموال بالباطل، فهذا تحدث لسيارته بعض الكدَّمات فيكون له من يحابيه من القائمين على المعاينة أو تقدير التلف، فيقدر له مبلغًا كبيرًا لا يتناسب مع الخدوش الظاهرة في السيارة • وهـكذا تكون شركات التأمين حقلا لغرس المساوىء والأباطيل والنهب ، وهنـــاك سيارة اذا لم يبلغ عاماً عن حادث لها ينقص قسطه في العام القابل عشرين في المائة ، فيرى أن الحادث اذا بلغ عنه سيكون المقبوض أقل من المقدر له اذا نم يبلغ بمعنى أن التصليح يتكلف عشرين جنيها ، اذا أصلحها بنفسه فاذا لم يبلغ سيأخذ ثلاثين جنيها فهو يفضل اصلاحها بنفسه عن التبليغ لما يعود عليه من الفرق في تخفيض القسط أما عقد التأمين الرسمي الذي لا تصدر رخصة تسيير السيارة الا به ، فهذا ربما يكون في الوقت الراهن ضروريا حتى لا تهدر حقوق المجنى عليهم ، ولا يفلس المخطىء بسبب خطئه . وحبذا لو كانت هذه الأموال التي تجمع من أصحاب السيارات يكون لها صندوق مستقل ، ويشرف على هذا الصندوق فئة لا علاقة لها بصناعة التأمين ولا بشركات

التأمين ، ينتخبهم كل عام أصحاب هذه السيارات ويستثمرون هذه الأموال ، ويدفعون منها بدل الجوائح والديات والتعويضات ، واصلاح الطرق وتعبيدها واصلاح الاشارات وانشاء ورش لاصلاح السيارات ، وحظائر لمبيت السيارات على نمط القائم في السعودية وجميع أنحاء العالم ، فان هذه الهيئة (هيئة حراس السبيل) تغني الناس عن العقدود المحسرمة ، وتكون بمتابة جمعية تعاونية حقيقية تسهر على رعاية أعضائها وحفظ كرامتها وليعلم التسيخ أن كل امام من الأئمة له مسائل تفرد بها عن غيره ، فلا يقال انه عنده من الأدلة ما ليس عند غيره ، لأن الحديث قد يكون واحداً وهو في الوقت عينه دليل للجميع على اختلاف مذاهبهم مشل حديث: (ذكاة م الجنين ذكاة أمه) فإن الثلاثة قالوا بأن الأم أذا ذكيت كانت ذكاتها ذكاة لجنينها ، وهم يعسربون ذكاة فى المبتدأ والخبر بألرفع ويقسول أبو حنيفة رحمه الله: بل يجب تذكية الجنين عملا بهذا الحديث نفسه ولكنه يعرب ذكاة الأولى بالرفع على الابتداء وينصب الثانية على أنها منصوب بحذف الخافض ، والخافض المحذوف هو أداة التشبيه وهو الكاف ، ويعنى (كذكاة أمه) فيذكى كما تذكى أمه ، والأمر كله يدور على نص واحد والحكم متباين ، فلماذا اذن نقضى بجهل بعض الأئمة بأدلة البعض الآخر ، وقد خلف من بعدهم من الحفاظ والمحدثين وأهـل الحديث مـن تقصى أدلة شـيخه وصنفوا لها مصنفات فى تخريج هذه الأدلة وبيان طرقها وشواهدها ومتابعاتها كالتلخيص الحبير للحافظ ابن حجر فى تخريج أحاديث فتح العزيز للرافعي على الوجيز للغزالي في مذهب الشافعي ، وكُتــاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي على مذهب أبي حنيفة ، وكتاب (منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار) للامام الحافظ أبى البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيمية الحنبلي الذي شرحه الشوكاني بكتابه نيل الأوطار .

والخلاصة أننى لم أر فيما ساقه الشيخ دليلا واحداً على جواز التأمين على السيارات بواسطة شركات التأمين هذه وأكمل هذا البحث فى التامين بما كتبه التمييخ وهو عبد الله بن زيد آل محمود أطلل الله بقاءه ونفع بعلمه الناس كافة:

التامين على الحيساة

ان الله سبحانه فى كتابه وعلى لسان نبيه نصب أعلاماً وحدوداً للحالل يعرف بها الحلال ، وأعلاماً وحدوداً للحرام يعرف بها الحرام فقال : « تلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه » (١) وحدود الله محرماته ، وقال : « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (٢) .

وقد أنزل الله الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، فالكتاب هو الهادى الى الحق ، والميزان هو الذي توزن به أعمال الخلق فيعرف عدلها من عائلها ، وصحيحها من فاسدها ، فترد الفروع الى أصولها ، ويلحق النظير بنظيره ، ويعطى حكمه فى الجواز والمنع ، كما فى رسالة عمر بن الخطاب الى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما حيث قال : « ثم الفهم الفهم فيما أدلى اليك مما ورد عليك مما لم يكن فى كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمثال والنظائر وقيس الأمور على ذلك ، ثم اعمد فيما ترى الى أحبها الى الله وآشبهها بالحق » اتهى .

لهذا يعتبر من الجور وعدم العدل الحاق الحرام بالعلال ، وكذا عكسه بحجة رواجه بين الناس أو مسايرته للتطور الجديد ، أو حكم الأنظمة بموجبه « ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن » (٣) •

لأن كل تعامل أو اشتراك أو اشتراط ينافيه السرع الهــو باطل ، وان كان مائة شرط .

ان التأمين على اختلاف أنواعه لا ينبغي أن ينظر اليه بنظرات سلبية سطحية ليس لها غرض الا فى المادة والحصول على المادة والتشـــجيع على كسب المادة بشتى الطرق الملتوية والحيل المنحرفة عن المكاسب الصحيحة الى المكاسب الخبيثة •

اسورة الطلاق : إ

⁽Y) سورة الأنعام : 114

⁽٢) سورة المؤمنون : ٧١

وربما تحاملوا بالملام والانحاء بالمذام على من قال فى الحرام هو حرام ، كأن همهم توسيع الطرق لكسب المال من حلال أو من حرام ، كما فى البخارى أذ النبى صلى الله عليه وسلم فال : « يأنى على الناس زمان لا يبالى الرجل من أبن أخذ 'لمال أمن حلال أو حرام » .

صفة عقد التأمين على الحياة

هو أن يأتى من يريد التأمين على حياته الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاماً أو أقل أو أكثر ، فى مقابلة شىء معلوم من النقود، كأربعة آلاف أو أقل أو أكثر ، يدفعها مقسطة بين عشر سنين كل سنة يدفع مثلا أربعمائة ريال ، على أنه ان مات فى خلال هذه المدة المحدودة فان شركة التأمين ملزمة بدفع أربعين ألفا أو خمسين ألفا على حسب ما يتفقان عليه حتى ولو لم يكمل دفع الأقساط كلها فاذ دفع بعض الأقساط ثم عجز عن دفع الباقى ذهب عليه كل ما دفعه ، وفيه شروط ومصطلحات بينهما ، منها كون الشركة تشترط على نفسها أن تدفع ربحاً خمسة فى المائة فى حسالة استمرار عقد التأمين .

ولا شك أن هذا العقد بهذه الصفة باطل قطعاً ، ولن تجد له محملا من الصحة ، وان حذلقه من يحتال لاباحته ، فان وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته .

منها أنها تسليم دراهم مقسطة فى دراهم أكثر منها مؤجلة قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه فى حالة عجزه عن بعض الأقساط ، فحقيقتها أنها شراء دين بدين ، وشراء دراهم بدراهم أكثر منها ، وتتبه يبع الآبق المنهى عنب فى حالة جهالة الحصول على العوض المشروط ، وقد يفوت عليه من وأس ماله ومع ما فيه من الربا وسائل وسائل البطلان ، فانها لا تقتضيه الحاجة ، ولا توجبه المصلحة ، ويمجه العقل فضلا عن الشرع ، والحاصل أن قضية التأمين على الحياة هى من المعاملات المستحدثة الفاسدة لمشابهتها لعقد الميسر حقيقة ومعنى ، من باب اجتماع الفرع بالأصل ومساواته له فى المعنى والحكم،

لان الصحابة رضى انه عنهم كانوا يشلون الوقائع بنظائرها ، ويشبهونها أمتالها ، ويردون بعضها الى بعض فى أحكامها .

لأنه بمقتضى تحقيق النظر فى حكم هذا العقد ، ثم فى تطبيقه على ما يشاكله من نظائر ، ثم الحكم فيه بالميزان العادل غير العائل على ضحوء النصوص الصحيحة ، المبنية على حفظ الدين والنفس والمال ، بدراسة عميقة سليمة من الأهواء النفسية ، والأغراض الشخصية ، دراسة تبين الأحكام وعللها وشمول مصالحها ، وترد الأشياء الى أصولها بدون اطسراد عرف ، ولا اقتضاء عقلى ، فانه حينئذ يتبين بذلك فساد هذا العقد ، وخروجه عن حدود ميزان العدل والحق ، لأن الحلال هو ما أحله الله ورسوله ، والحرام ما حرمه الله ورسوله « وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه » (۱) وانما حرم الله الميسر من أجل أنه أكل للمال بغير حق ، مع كونه يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حتى ، والله يقول : يورث العداوة والبغضاء على أثر سلب المال بغير حتى ، والله يقول : من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون » (۲) ،

والنبى صلى الله عليه وسلم قد فصل ما أجمله الله فى كتابه من أسئون نحريم بعض العقود والمعاملات صيانة للأموال عن التلاعب بها بغير حق ، فنهى عن بيع الغرر ، وهو المجهول العاقبة وغير الموثوق بالحصول عليه كبيع الآبق ، وبيع ما فى بطون الأنعام ، وبيع حبل الحبلة ، وبيع الحصاة والملامسة والمنابذة وضربة الغائص ، وبيع ما ليس عندك ، كما حرم الربا والميسر وهو القمار ، وكما حرم الخمر شربه وبيعه وأكل ثمنه كما حسرم الخداع والغش والكذب ،

كل هذه حرمها الشارع من أجل أنها تفضى الى مفسدة الميسر الذى يثير العداوة والبغضاء بين الناس ، والذى هو أكل أموال الناس بالباطل .

وقد أخذ الناس تتجارى بهم الأهواء في تأمين الحياة حتى أُخذوا يؤمنون

⁽۱) سورة الانعام : ۱۱۹

⁽٢) سورة البقرة: ١١٨

على أعضاء الانسان ، فبعضهم يؤمن على يده ، وبعضهم يؤمن على رجله ، وبعضهم يؤمن على الحياة من وبعضهم يؤمن على صوته (١) ، وحيث قلنا ببطلان التأمين على الحياة من أصله فانه مفض للبطلان فى أبعاضه من باب الأولى والأحرى ، كما قلنا ببطلان الميسر بكل أنواعه •

وقضية عقد التأمين على الحياة هي من نوع ذلك بمقتضى المطابقة والتضمن ، فان المؤمن على حياته يدفع نقوداً قليلة مقسطة فى نقود كثيرة مؤجلة ، وغير موثوق بالحصول عليها ، فقد تفوت عليه بعجره عن دفع بقية الأقساط ، وقد يفوت عليه معظمها ببقائه حيا الى نهاية المدة المحدودة .

والفرق بينه وبين التأمين على السيارات والطائرات ونحوهما واضح جداً فان المؤمن على سيارته لا يريد بتأمينها الحصول على نقود أكثر مما دفع ولا أقل ، لا في حياته ولا بعد مماته ، وانما يريد الأمان والاطمئنان عبسن الحوادث منها أو عليها ، بحيث تتكفل الشركة بضمان ما وقع عليها فقط ، وهذا الأمان والاطمئنان هو مما يستوعب أن يدفع فيه نفيس الأثمان ، والضامن غارم ، كما ثبت بذلك الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم : « الزعيم غارم والعارية مؤداة » •

فدعوى المبيحين له بأن عقد التأمين على الحياة يقع بالتراضى ، وأن شركة التأمين تدفع العوض المتفق عليه بحالة الاختيار بدون اجبار وأنه لن يثير العداوة والبغضاء كما يثيرها القمار ، وأنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف الذين قد تحيط بهم الحاجة والفقر بعد موته ، فهذا ليس على اطلاقه ولا يبرر انعقاده ، فدعوى انعقاده بالتراضى يبطله كون العقود المحرمة كلها تقع بالتراضى ولا يحللها رضى المتعاقدين ، وقد سبق حكم الله بتحريمها وبطلانها .

⁽۱) أن شركة التأمين على الحياة في حالة أبرام العقد مع من يريد تأمين حياته تقوم بعملية الفحص عن صحته وسلامته ، فأن كان جسمه غير سليم امتنعوا من التعاقد معه ، أو هرفوا الله سكير يشرب الخمر امتنعوا عن التعاقد معه على تأمين حياته ، لعلمهم أن أدمان السكر يقصم العمر مل أنتهاد العمر المعتاد ، ومن صفة الخمر أنها تقصي الاعمار ، وتولد في الجميم أنهاع المضاد يد هامش البحث ومنه نقلته (ط) 20

وأما دفع السركة للعوض بمقتضى الرضاء بدون أن يقع فيه عداوة ولا بغضاء فهذا ليس على اطلاقه ، فمتى أردت أن تعرف عدم صحته فافرض أن رجلا اتفق مع شخص آخر على تأمين حياته لكون عقد النامين على الحياه يصح من الفرد مع الفرد ، كما يصح مع الشركة ، اذ الحكم واحد ، فاتفق معه على أن يدفع المؤمن على حياته فدر أربعة آلاف أو أقل أو أكثر مقسطة ، بحيث يدفع فى كل سنة جزءاً منها على حساب تأمين حياته عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم عشرين سنة أو عشر سنين ، ان مات فى خلال هذه المدة المضروبة لزم الملتزم المؤمن لحياته ، بحيث يدفعها لورثة المؤمن لحياته ، فبعد ابرام المقد ودفع أول الأقساط توفى المؤمن لحياته ، أفتراه يدفع هذا القدر الذى التزمه أى أربعين ألفاً أو خمسين ألفاً الى الورثة بطريق الرضى والاختيار ، أم تراه يتهرب عن الدفع ويعمل ألف حيلة فى الامتناع وعدم السماح بالدفع ، وعلى أثره يقع النزاع بينه وبين خصصه فى حال امتناعه ، ثم ينعقد بينهما العداوة والبغضاء أعظم مما يقع بين أهسل القمار ،

وفى حالة الاصرار على الامتناع تستدعيهما الحاجة والضرورة الى الترافع الى قاضى الشرع ليقطع عنهما النزاع ويريحهما من مشقة الخصام بالحكم بالعدل و أفترى هذا القاضى يحكم بالتزام الملتزم بدفع ما التزم به على نفسه سواء كان أربعين أو خمسين ألفا الى ورثة المؤمن على حياته ؟ أم تراه يرد الأشياء الى أصدولها والفروع الى نصوصها ، فيحكم بارجاع ما قبض كل واحد منهما ، ثم التحاسب فيما لكل منهما أو عليه ، لا وكس ولا شطط ، عملا بقوله تعالى : « وان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون و الله على وجوب رد المال على صاحبه عند تعذر أخذ الله صلى الله عليه وسلم وقضاءه فى وجوب رد المال على صاحبه عند تعذر أخذ عوضه كما روى مسلم فى صحيحه عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لو بعت على أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق » •

⁽۱) البقرة : (۲۷۲

فهذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا العقد الواقع صحيحاً فى بداية الأمر ، وبطريق الرضى والاختيار من كل منهما ، ولكنه لما لم يقبض عوض ما اشتراه القبض النام الذى يحصل به الانتفاع حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم برد الثمن على صاحبه ، وكونه لا يحل للبائع أن يأكل مال أخيه بغير حق ، والذى لا يحل هو الحرام لكون الأمسوال محترمة لا يحل أخذها الا عن طريق الحق .

أفترى شرع الاسلام المبنى على المصالح للخاص والعام وعلى حفط الدماء والأموال ، أفتراه يحكم بفساد هذا العقد ووجوب رد الثمن على المشترى كاملا لما لم يتحصل على قبض ما اشتراه ، ثم يبيح أخذ هذا المال الكبر بدون مقابل من العوض ، ما عدا الالتزام على نفسه به ، فلا يقول بصحة هذا العقد واباحة ما يترتب عليه من العوض ما عدا الالتزام على نفسه به . فلا يقول بصحة هذا العقد ، واباحة ما يترتب عليه من العوض الا مر, يقول بصحة عقد الميسر ، أى القمار ، واباحة ما يترتب عليه من المال ، اد سا فى الحكم سواء ، والكل واقع بالتراضى بينهما .

ثم ان العقود المحرمة مقرون بها الشؤم والفشل ، ومحق الرزق وانتزاع البركة ، يقود بعضها الى بعض فى السركما قيل من أن المعاصى بريد الكفر .

لهذا يظهر من مساوىء مثل هذا العقد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تأمين حياته بهذا المال العظيم ، أى قدر خمسين ألف أو أربعين وخشوا فوات هذا المال بطول حياته وتجاوزه للمدة المحدودة فانهم سيعملون عملهم مباشرة أو بالتسبب بالقضاء على حياته حرصاً على الحصول على هذا المال ، وحذراً من فواته بطول حيانه ، لكون المال مغناطيس النفوس يسيل لعابها على حبه والنحيل على فنون كسبه ، مع العلم أن الناس قد ساءت طباعهم وفسدت أوضاعهم ، وضعف ايمانهم ، وفاض الغدر والحيانة بينهم .

وقد قص الله علينا خبر من كان قبلنا ليكون لنا بمثابة العظة والعبرة ، وخير الناس من وعظ بغيره ٠ قال نعالى : « واذ قتلتم نفساً فادَّاراًتم فيها ، والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون » (١) فمعنى ادَّاراًتم ، أى تدافعنم فى الخصام •

وذكر ابن كثير في التفسير عن ابن أبي حاتم ، حدثنا الحسن بن محمد ابن الصباح ، حدثنا يزيد بن هارون ، أنبأنا هتمام بن حسان عن محمد ابن سيرين عن عنبيدة السكائماني قال : كان رجل من بني اسرائيل عقيما لا يولد له ، وكان له مال كئيسير ، وكان ابن أخيسه هو وارثه ، فاستبطأ موته فقتله ، ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويقول : أتتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ، فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا بيي الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السسلام فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك بعثه الله حيا سويا ، فقال : قتلنى ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ، ورواه ابن جرير بنحوه ،

وتاريخ هذا العصر يحكى عن مثله ، وهو أن رجلا أمَّن حياة والدته لدى شركة التأمين ، فبعد ابرام العقد وتسليم بعض الأقساط صنع له قنبلة ووضعها تحت كرسى ثم أمر والدته أن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبلة حتى جعلتها قطعاً ، فذهب الى شركة التأمين يطالبهم بعوض حياة والدته ، فبعد اجراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة أنها خيانة ومكيدة من الولد على والدته حرصاً منه على الحصول على عوض حياتها ، وقد اعترف لهم بذلك بعد تحديده بالأمارات والدلائل ،

وأما قولهم: انه قد يخلف هذا إلمال لأولاده الضعاف، فان حسن المقاصد لا يبيح المحرمات « ان يكن غنياً أو فقيزاً فالله أولى بهما » (٢) فكم من غنى خلف أموالا كثيرة فاجتاحتها أيدى الظلمة وأجلسوهم على حصير

⁽١) سُورة البقرة : ٧٣

⁽٢) سورة الساء: ١٣٥

الفقر ، أو صار هذا المال سبباً فى فسقهم وفسادهم ، وكم من رجل نشــــا فقيراً فرزقه الله مالا كثيراً ، وفى الحديث : « من أحب أن يحفظ فى عقب وعقب عقبه فليتق الله » فاحفظ الله يحفظك أى فى دينك ودنياك ، وفى أهلك وعبالك .

ثم أن القائلين باباحة النامين على الحياة لما لم يجدوا نصوصاً يعتمدون عليها ، ولا قياساً يستندون اليه ، أخذوا يركبون التعاسيف في الصحدر والورد ، ويستدلون بما يعد بعيداً عن المقصود ، شأن العاجز المبهوت ، يتمسك في استدلاله بما هو أوهى من سلك العنكبوت ، أشبه من يحاول اقتباس ضوئه من نار الحباحب ، والتماس ريه من السراب الكاذب ، من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء ، وهو أجنبي عن البحث في الحقيقة ، والمعنى ، فلا يمت اليه بصلة ولا صفة .

وصفته عند الأحناف هو أن يضع الرجل عقاره الني تساوى فيمت الفا أو ألفين ، فيضعه عند رجل في خمسمائة أو أكثر ويكتب عليه بيع وفاء ، يريدون من هذه التسمية أن يستحل المرتهن غلة هذا العقار مادام باقياً في يده بدون أن يرجع عليه مالكه في شيء من قيمة غلته في مقابلة ما ينتفع صاحبه بالدراهم ، واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقساره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بأنه باق على ملك صاحبه .

وقد حدث هذا التعامل بهذه الصفة فى بلدان فارس • قيل فى القرن الخامس ، وأفتى الكثير من الفقهاء بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره ، وان سموه بيعاً لكون الاعتبار فى العقود بالمقاصد ، وهما لم يقصدا التبايع الحقيقى ، وهذا هو الصحيح ، لأنهما انما قصدا بهذه التسمية محض التوثقة، واستباحة الغلة فقط ، والأسماء لا تغير الأسياء عن حقائقها ، ثم انه على فرض صحة ماذكروا من أنه بيع مستقل بحالته وعلى صفته فانه مخالف للقياس فى صيغ البيوع الصحيحة ، وما خالف القياس لا يقاس عليه عند أهل

الأصول ، مع كونه بعيداً فى القياس عن متسابه النامين على الحياة (۱) ثم استشهدوا أيضاً على جوازه بقضية عقد الموالاة عند الأحناف ، وصفته أن يقول رجل لآخر :أنت مولاى ترثنى اذا مت ، وتعقل عنى ، فيصبح ذلك عندهم ، ويرثه ان لم يوجد من يرثه بفرض أو تعصيب أو ذى رحم ، ويستدلون عليه بما روى عن تميم الدارى قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عمن أسلم على يد رجل ؟ ففال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو أحق الناس به محياه ومماته » وفسروا محياه بالعقل ومماته بالميراث ، هو أحق الناس به عن على وابن عمر وابن مسعود ، وهذا الحديث ضعيف جدا ، قال فى المغنى : انه ضعيف لا يصح ، وقال الشافعى : الموالاة ليست بشىء ،

والامام أبو حنيفة يعترف على نفسه بأنه مزجى البضاعة من الحديث (٢) وقد ظنه صحيحاً ، فبنى على ظنه القول به ، وأخذه عنه أصحابه ، كما فى الهداية وبدائع الصنائع وغيرهما ، وكان أصل الحديث صحيحاً فى بداية الأمر ثم نسخ الحكم به وانقطع العمل بموجبه .

وأصل الموالاة فى بدء الاسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والأنصار وكانوا تسعين رجلا نصفهم من المهاجرين ونصفهم من الأنصار ، فآخى النبى صلى الله عليه وسلم بينهم على المواساة ، ويتوارثون بعد الموت دون ذوى أرحامهم ، الى حين وقعة بدر ، قال ابن عباس : كان المهاجرى يرث الأنصارى دون قرابته وذوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما

⁽۱) نقل مصطعى الزرقا في كتاب (التأمين) عن محمد يوسف موسى ص ٢٩ قال : ولا أجلا في تاريخ الفقه الاسلامي واقمة أشبه بواقمة التأمين من بيع الوقاء في أول ظهوره ، وقال أيضا ص ٢٢ : أن التأمين بكل أنواعه ضرب من ضروب التماون التي تفيد المجتمع ـ قال : والتأمين على الحياة يفيد المؤمن كما يفيد الشركة ، قال : وأرى شرعا أنه لا بأس به أذا خلا من الربا أ هد وأخد الشيخ مصطفى الزرقا يصوب استجادة هذا الاستنباط ، وكانه راه عين الصواب والسداد وجمله بمثابة المدة والمهدة في القياس والاستناد ولا شبك أن مشابهة التأمين على الحياة بييع الوفاء أنه بعيد جدا ، قلا مداناة فضلا عن المساواة وكيف يقول : أنه لا بأس بالتأمين على الحياة الوفاء أنه بعيد جدا ، قلا مداناة فضلا عن المساواة وكيف يقول : أنه لا بأس بالتأمين على الحياة الذا خلا من الربا والبطلان محيطة به من جميع جهانه .

⁽٢) لا أدرى من أين أتى الشيخ بهذا ولا دليل عليسه ، بل أن لأبى حنيفة سسبعة عشر مستدا ف الحديث سد المطيعي،

رسول الله صلى الله عليه وسلم • ولهذا يقول الزبير بن العوام: انا معشر فريس لما قدمنا المدينة قدمناها ولا مال لنا ، فوجدنا الأنصار ، نعم الاخوان ، فواخيناهم ووارثناهم ، فآخى أبو بكر خارجه بن زيد ، وآخى عمر فلانا وآخى عثمان رجلا من بنى زريق بن سعد ، قال الزبير : وآخيت أنا كعب ابن مالك ، فوالله يابنى لو مات عن الدنيا ما ورته غيرى حتى أنزل الله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين ، الا أن تفعلوا الى أوليائكم معروفا ، كان ذلك فى الكتاب مسطوراً » (١) نرجعنا الى مواريثنا ، وبقيت المناصرة الدينية • ذكره ابن كثير فى التفسير عن أبى حاتم •

فما ينسب عن عمر وعلى وابن مسعود فمحمول على ذلك فى بداية الاسلام ، والا فقد أجمع الصحابة على نسخه ، فلم يحفظ عن أحد منهم القول به ولا الحكم بموجبه .

والوصية بماله كله ممن لا وارت له جائزة فى ظاهر مذهب الامام أحمد، ولهذا قالوا : وتجوز الوصية بماله كله ممن لا وارث له .

والحكم فى الموالاة على العقل هو الحكم فى الارث ، على حسب ما ذكرنا وأنه منسوخ ، وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على المعاقلة كما فى الصحيحين عن أبى هريرة قال : « اقتتلت امرأتان مسن هذيل فرمت احداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها ، فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية الجنين غرة عبد ، أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلى فقال : يا رسول الله ، كيف نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انما هذا من اخوان الكهان » من أجل سجعه الذى سجعه ، فمضى الأمر على هذا وانعقد عليه الاجماع .

⁽١) سورة الاحراب ١٠ ٢١

فكانت القبيلة تجلس لتوزيع الدية بينهم فيحملون كل شخص مايستحقه على حسب مقدرته وقربه ، وهذا من التعاون الواجب بحكم الشرع •

ومن محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد فى المعاش والمعاد أن أوجب الله دية الخطأ على من عليه موالاة القاتل ونصرته ، فحيث أن هذا القاتل هو قريبهم ورحمهم ، ولم يتعمد القتل ، وانما وقع بغير اختياره وقصده ، فوجب عليه فى خاصة نفسه عتى رقبة مؤمنة ، فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، كما أوجب الدية على العاقلة .

ومن المعلوم أن الجناية فى الأصل تتعلق بالجانى ، فلا يجنى جان الا على نفسه ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، أى لا يحمل أحد ذنب الآخر ، وكانت الدية فى الأصل مائة من الابل ، وفى الغالب أن القاتل لا يستطيع حملها بجملتها ، فايجابها مع الكفارة عليه فى ماله فيها ضرر عليه لعدم قدرته عليها ، واهدار دم القتيل من غير ضمان فيه ضرر على ورثته .

فكان من محاسن الشريعة أن أوجب دية الخطأ على أقارب القاتل ، أى عاقلته ، كما أوجب الله النفقة على الأقارب ، فايجاب الدية على العاقلة من حبس ما أوجبه الشرع من النفقة على المضطرين ونحوهم ، والأقربون هم أحق بالمعروف .

لأن المؤمن كثير باخوانه ، غنى بأعوانه « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » (١) وهذه هي حقيقة التعاون بين الأرحام الواجبة في دين الاسلام ٠

ولا تحمل العاقلة العمد المحض ولا المال من قيمة عبد ونحـــوه، ولا ما دون ثلث الدية .

والحاصل هو أن الأمة التي يبذل أغنياؤها المال ، وتقــوم بفريضــــة

⁽۱) سورة المائدة: ۲

التعاون على الأعمال ، فيكفل أغنياؤهم فقراءهم ، ويعول أقوياؤهم ضعف عهم، وبعودوا بفضل ما أوتوا الى اخوانهم المعوزين ، ويعطفوا على البائسين والمنكوبين أنها لابد أن تنسع تجارتها وأن تتوفر سعادتها ، وأن تدوم على أفرادها النعمة ما استقاموا على هذه الفضيلة ، ثم يكونون مستحقين لسعادة الدنا والآخرة .

ثم نزید البحث هذا التقسیم الذی یستوعب أمر التأمین آتم استیعاب فلا یدع زیادة لمستزید و نرتضی فی صلبه ما ارتضاه أخوى الاستاد الدكتور حسین الحامد حسان والدكتور مصطفی كمال الصیاد فنقول:

أقسام التأمين من حيث الصيغة التي يتم بها

اولا: التسامين الاجتماعي

وهو تأمين تقوم به الدولة لمصلحة طبقة العمال التى تعتمد فى كسب رزقها على العمل ، ويقصد بهذا التأمين تأمين هؤلاء العمال من اصابات العمل ، ومن المرض والعجز والتسيخوخة ، ويساهم فى حصيلته العمال وأصحاب الأعمال والدولة ، وقد تستعين الدولة فى تنظيم هذا التأمين وادارته بعض هئاتها العامة كالهئات العامة للنأمينات الاجتماعية فى مصر،

ثانية: التامين التبادلي

وتقوم به جمعيات تعاونية تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار انتى يتعرضون لها ويتفقون جميعاً على تعويض من يتحقق الخطر بالنسبة اليه منهم فى سنة معينة من الاشتراك الذى يؤديه كل عضو •

ومن ثم يكون الاشتراك متغيراً يزيد وينقص بحسب قيمة التعويضات التى تدفعها الجمعية فى خلال السنة ، ويدفع العضو الاشتراك فى البداية مقداراً معيناً ، وفى نهاية السنة تحسب قيمة التعويضات التى دفعت لمن تضرر بوقوع الخطر من الأعضاء ، فاذا كان المقدار الذى دفعه العضو أقل من الواجب لزمه اكماله ، وان كان أكثر رد اليه ما زاد ، ولقد وجد الى جانب هذه الجمعيات جمعيات نأمين ذات شكل تبادلى باشتراكات متغيرة أو ثابتة ويكون لها مال يقدمه المؤسسون ، ويقوم مقام رأس المال فى شركات التأمين المساهمة ، والذى يميز جمعيات التأمين التبادلية سواء كانت جمعيات تبادلية أو جمعيات ذات شكل تبادلى عن الشركات المساهمة أن الأولى لا تعمل الربح ، فليس لها رأس مال ، وليس فيها مساهمون يتقاضون أرباحاً على أسهمها ، ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمنين لهم ، بل ان أسهمها ، ويكونون هم المؤمنين ، ويكون العملاء هم المؤمنين لهم ، بل ان أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم أعضاء جمعيات التأمين التبادلية يتبادلون التأمين فيما بينهم ، اذ يؤمن بعضهم

بعضاً ، فهم فى وقت واحد مؤمتنون ومؤمَّن لهم ، ومن هنا وضعت هـــذه الجمعيات بأنها تبادلية •

والأصل فى الجمعية التبادلية أن تتغير فيها الأقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعه الجمعية كل سنة لأعضائها من تعويضات ، ومن ثم تكون الأقساط انسى يدفعها الأعضاء اشتراكات متغيرة ، وان كان هناك اتجاه واضح فى العهود الأخيرة الى جعل الأفساط اشتراكات ثابتة .

أما شركات التأمين المساهمة ، فانها تسعى للربح ، ويكون لها رأس مال نضع القوانين عادة حداً أدنى له ، وأقساط التأمين فى الشركات المساهمة دائماً أقساط ثابتة ، ولذلك سميت بالشركات ذات الأقساط الثابتة .

ثالثا: التسامين بقسط ثابت

وتقوم بهذا التأمين شركات التأمين المساهمة ، وهي شركات تنشأ برأسمال يقدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من ورائه ، وشركة التأمين مستقلة تمام الاستقلال عن المؤمن لهم ، وهي التي تتعاقد معهم ، فلمساهمون في هذه الشركات هم المؤمنيون والعملاء ، الذين يبرمون عقود التأمين مع هذه الشركة هم المؤمنين لهم ، ومصالح الطائفتين في علاقاتهم تختلف وتتعارض ، وواضح مما تقدم أن المؤمن اذا كان شركة فان السبب الدافع لها الى هذا التعاقد هو الحصول على المال الذي يدفع اليها أقساطاً لاستثماره بوسائل الاستثمار المتعددة التي تختارها الشركة ليكون لها في النهاية ما يفضل منها بعد قيامها بأداء جميع التزاماتها للمؤمن لهم ، تعربضا عما حل بهم من ضرر ، وفي هذا الفاضل يكون أجرها على العمل وربحها لرأس المال ،

أما اذا كان المؤمن جمعية تعاونية كونها المشتركون أو كان هبئة أقامتها الدولة فان السبب الدافع لها الى هذا التعاقد هو الفصد الى تحقيق التعاون والتضامن بين المشتركين المؤمن لهم ، وذلك بتوزيع عبء الأخطار

والأضرار التى تنزل بأحدهم عليهم جميعاً فيعوض المضرور من الأقساط النى جمعت ، وهى فى واقع الأمر مال الجميع بما يدفع عنه سوء الأتر الذى ينوء بحمله .

وفى ذلك تفتيت الضرر أو تجزئته الى درجة تذهب الشعور به ، دون أن يصحب ذلك رغبة فى جمع المال من أجل الربح والثراء ، ولا قصد الى تثمير رأس مال أعده صاحبه للتنمية والاستغلال ، واذا كان شىء من ذلك فمن غير قصد وهدف ، وسنرى أن هذا الفرق فى الغرض والهدف والتأمين الاجتماعى والتبادلي من جهة ، والتأمين الذى تقوم به شركات التأمين المساهمة من جهة أخرى ، يؤثر فى الحكم السرعى على عمليات التأمين الني تباشرها كل منها ،

ذلك أن عقود التأمين معاملة تقوم على الضرر والخطر دائماً ، ومشل هذا الضرر والخطر يصح فى التبرعات دون المعاوضات ، والعقود التى تبرمها شركات التأمين مع عملائها معاوضة لا تبرع قطعاً ، ومن ثم وجب القول ببطلانها .

أما التأمين الاجتماعي والتبادلي فان يأخذ صفة النبرع لأنه لا مجال فيه للربح ، فكل عضو في الجمعية التبادلية يتبرع بقسط ليكون من مجموع المال المتبرع به رصيد يكفى لتعويض من نزل الضرر به من جراء وقدوع الخطر .

نعود الى حكم التامين في الشريعة الاسسلامية

قلنا فى بداية هذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التى لم يكن لها وجود فى عصور الاجتهاد ، فذكرنا أن حداثة هذا العقد كانت سببا لاختلاف علماء هذا العصر فى حكمهم • فرأى بعض هؤلاء العلماء أن عقد التأمين جائز مباح ، لأنه لم يثبت لديهم دليل يفيد التحريم فحملوه على القاعدة الشرعية المعروفة ، وهى أن الأصل فى كل شىء الاباحة • وأن الحظر استثناء يحتاج الى دليل • ورأى فريق آخر من العلماء أن هذا العقد باطل

حرام ، لأن دليل التحريم والبطلان قد ثبت لديهم ، وليس هناك فى تظرهم دبيل آخر يمنع من العمل بهذا الدليل ، وهناك فريق ثالت من الباحثين فرق بين أنواع التأمين بدليل اقتضى هذا التطبيق فى تظره ، ولقد رأيت أن أقسم هذا الى مباحث ثلاتة ، أخصص المبحث الأول منها لأهم نقطة يجب التركيز عليها عند بيان حكم الشرع فى متل هذا النوع من العقود ، وهى تجديد محل النزاع ، أو بيان نقط الوفاق والخلاف بين الباحثين فى عقود التأمين وفان هذا التحديد كما قلت من قبل يحصر انتقاش فى نطاق ضيق ، ويعين الماحثين على الوصول الى وجه الحق فى هذه العقود ،

وأما المبحث الثانى (١) فسوف أعرض فيه الرأى الذى انتهيت اليه فى محل الخلاف الذى حددته فى المبحث الأول ، وأذكر أدلة هذا الرأى ، ثم أدفع ما قد يرد فى هذه الأدلة من اعتراضات .

وأما المبحث الثالث فقد خصصته لعرض شبه المخالفين ، فيما توصلت اليه من رأى فى عقود التأمين ، ثم رد هذه الشبه بالحجة والدليل •

اولا: نظرية التسامين

لا نظن أن أحداً من الباحثين فى عقود التأمين يخالف فى شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاماً يسعى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين، ذلك أن كلا من التعاون والتضامن بين أفراد الجماعة الاسلامية أمر يتفق مع مقاصد السريعة العامة وتدعو اليه نصوصها •

وأرى أن هذا الأمر من الظهور بحيث لا نحتاج الى عرض الحجة وبيان الدليل ، ولعله من الأمر البين أيضاً أن شرعية الغاية والمقصد شيء ، وشرعية الوسيلة التي تؤدى الى هذه الغاية وتحقق ذلك المقصد شيء آخر ، فالشريغة الاسلامية اذ حددت الغايات وبينت المقاصد رسمت الطرق التي توصل الى هذه الغايات ، وتحقق تلك المقاصد ، ومن ثم لزم أن يكون المقصد مشروعا

⁽۱) الدكتور حسين حامد ص ٤٣٨ من بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الاسلامي .

والوسيلة التى تؤدى اليه مشروعة أيضا ، فليس للمبدأ القائل بأن الغاية نبرر الوسيلة عمل فى الاسلام الا بالنسبة للوسائل المسكون عنها فى النبرع، أى التى لم يرد فى المنع منها دليل ، وسنرى أن العقود التى نبرمها شركات التأمين قد قام الدليل الشرعى على المنع منها ، فليست من الوسائل المسكوت عنها بيقين ، وأنه لا يجوز فى منهج الاستدلال الصحيح أن يستدل بشرعية الغاية على جواز كل ما يوصل اليها من وسائل مع اهمال الأدلة الشرعية المانعة من بعض هذه الوسائل وسوف نرى عند رد شبهات القائلين بجواز عقود التأمين أن بعض هذه الشبهات ليست الا استدلالا بشرعية التعاون والتضامن والتنمية الاقتصادية على شرعية هذه العقود مع تسليمهم بقيام هذه العقود على الغرر والمخاطرة •

والنهج الصحيح أن يقال: ان عقود التأمين اذا تضمنت الغرر كانت عقوداً باطلة ، وان زعم زاعم أنها تحقق النعاون والتضامن ، واذا لم تتضمن الغرر كانت صحيحة ، دون حاجة فى الحكم بصحتها الى القول بأنها تؤدى الى التعاون والتضامن لأن الأصل فى العقود والتصرفات الحل والجواز ، والمنع والحظر هو الاستثناء الذى لا يثبت الا بالدليل ،

والخلاصة اذن هي أن الغايات والأهداف التي تتضمنها فكرة التأمين غايات وأهداف شرعية فالتعاون والتضامن يتفق مع مقاصد الشريعة العامة ، وتدعو اليه أدلتها الجزئية .

فالتأمين بمعنى الفكرة والنظرية اذن ليس داخلا فى محــل الخلاف ، وشرعيته بهذا المعنى لا تستلزم بالضرورة شرعية ما تضمن الغرر من العقود التى يقصد بها تحقيق الفكرة وتطبيق النظرية .

ثانيا: التامين الاجتسماعي

عرفنا أن التأمين الاجتماعي هو الذي تقوم به الدولة نفسها أو تعهد بادارته الى احذى هيئاتها العامة ، ويقصد به تأمين بعض طبقات الشعب ضد أخطار معينة ، كتأمين العمال ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة ،

والذى نراه أن هذا النوع من التأمين جائز لا لشىء فيه ويشاركنا فى هذا الرأى جميع الباحثين فى عقود التأمين من علماء السريعة ، ذلك أن دليل المنع من التأمين هو الغرر وهذا الدليل يقتصر على عقود المعاوضات دون التبرعات على رأى الامام مالك رضى الله عنه ممن نرتضى رأيهم من المجنهدين ، وواضح أذ نظام التأمينات الاجتماعية على النحو الذى قدمناه لا يدخل فى عقود المعاوضات ، فليست الدولة فى مركز المعاوض الذى يطلب مقابلا لما بذل ، ويسعى فى تحديد هذا المقابل الى طلب الربح الذى يتمثل فى زيادة ما يأخذ على ما يعطى ، بل على العكس من ذلك ، فان الدولة تساهم مع العمال وأرباب الأعمال بجزء فى مال النظام ، وبهذا النظر يكون التأمين الاجتماعى خارجاً عن محل البحث ، وموضوع النزاع •

ثالثا : التامين التيادلي

اتفق الكاتبون فى التأمين من الوجهة الشرعية الذين اطلعت على أبحاثهم على جواز التأمين التبادلى الذى تمارسه الجمعيات التعاونية ونحن نوافق هؤلاء الباحثين فى هذا الحكم • ودليلنا على الجواز ما تقدمت الاشارة اليه غير مرة من أن أساس المنع فى التأمين هو اشتماله على الغيرر الذى نهى النمارع عنه ونهى الشارع عن الغرر كما قدمنا ينطبق على العقود التى يقصد بها المعاوضة لأن النهى عن الغرر ورد فى عقد البيع وهو عقد معاوضة فكأن حكم النهى شاملا لجميع المعاوضات أما التبرعات فقد بقيت على أصل الحل والجواز وان دخلها الغرر عند من يعتد برأيه من الفقهاء •

وواضح مما قدمناه من بيان طبيعة التأمين الذي تمارسه جمعيات التأمين النبادلي أن هذا التأمين لا يقصد به المعاوضة بل أنه بحق تعاوني يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضون لأخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تفادى آثاره بدفع مبلغ مما تعاون الجميع في جمعه ، يكفى لجبر ما لحقه من ضرر هذا الخطر فهذه الجمعيات لا تهدف من وراء عملية التأمين الى الربح فليس فيها كما قلنا مؤمن ومستأمن بل جميع أعضاء هذه الجمعيات مؤمنون ومستأمنون في نفس الوقت ، وما يدفعه

كل عضو فى هذه الجمعيات من اشتراك يقصد به التبرع لمن لحقه ضرر من جراء خطر معين من أعضاء جمعيته .

ولا شك أن المتبرع اذا تبرع لجماعة وصفت بصفة مغينه فانه يدخل فى الاستحقاق مع هذه الجماعة اذا توافرت فيه هذه الصفة كمن تبرع لطلاب العلم فانه يستحق نصيبا فى هذا التبرع اذا طلب العلم ومن تصدق أو وقف على فقراء مكة دخل فيهم واستحق معهم اذا صار بعيراً وعلى ذلك فياذل القسط أو الاشتراك فى هذه الجمعيات يعد متبرعا وقد يقال بأن المشتركين فى هذه الجمعيات لا يعرفون على وجه التحديد عند دفع الأفساط مقدار ما يخصهم من مبالغ تلزم لجبر من وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية لأنهم يدفعون اشتراكا محدداً فى أول العام ثم تحسب التعويضات التى دفعت لمن وقع عليه الضرر من أعضاء الجمعية فى نقص من قيمة اشتراك العضو عما خصه من هذه التعويضات طول به وما زاد رد اليه وهذا غرر و

فالجواب على ذلك القول هو ما قدمناه من أن هذه الجمعيات تقوم على مبدأ التعاون والبذل والتبرع وليس بشرط فى جواز التبرع أن يعرف المتبرع عند التبرع مقدار ما يتبرع به على وجه التحديد وهذا هو معنى القول بأن الغرر والجهالة يغتفران فى التبرعات تشجيعا على فعل الخير من جهة ولعدم تضرر المتبرع اليه بالغرر والجهالة من جهة أخرى لأنه لم يبذل عوضاً فى مقابل هذا التبرع •

رابعاً: التامين بقسط ثابت

التأمين بقسط ثابت هو ما تقوم به شركات التأمين ووسيلتها فى ذلك هى عقد التأمين وهو عقد يتم بين شركة التأمين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ من المال يسلمي مبلغ التأمين لهذا المستأمن عند وقوع خطر معين فى مقابل التزام المستأمن بدفع مبلغ مالى يسمى بقسط التأمين ٠

وهذه الشركة تسعى من وراء عقود التأمين الى تخفيق ربح هو الفـرق بين ما تأخذه من المستأمنين من أقساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطر من معويضات وهى تحاول دائما بواسطة الوسائل العلمية المناحة لها أن تجعل مجموع هذه الأقساط أكبر مما نتوقع دفعه من تعويضات وانفاقه من مصروفات حتى يكون لها فى هذا الفرق ما تريد من ربح توزعه على الشركاء المساهمين •

فالوسيلة الوحيدة فى هذه الشركان للوصول الى تحقيق فكرة التأمين هى عقد التأمين الذى يتم بين الشركة وكل مستأمن وهذا العقد يننىء علاقة ويرتب التزامات وحقوها بين الشركة والمستأمن المعين وليست هناك عقود تبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستأمنين كما أنه ليس هناك اتفاق أو عقد ينشىء علاقة بين جميع المستأمنين لدى شركة معينة من شركات التأمين •

ولقد ذهب بعض الباحثين فى عقود التأمين الى التدليل على جواز هذه العقود بأنها اتفاق على التعاون والتضامن بين المستأمنين وأن دور المستأمن المعين انما هو فى الانضمام الى هذا الاتفاق التعاونى المنظم ولما كان مثل هذا الاتفاق التعاونى بين جماعة من الناس على ترميم الأخطار النى فد تلحق بعضهم جائز وأن الانضمام اليه مباح ومشروع وهذا مسلم به غير آنه لا يفيد المطلوب لأن عقد التأمين ليس اتفاقا تعاونياً بين جماعة من الناس ، بل هو عقد معاوضة بين الشركة والمستأمن لا ذكر فيه للتعاون والتضامن .

ان مثل هذا الاتفاق التعاونى الذى يتم بين عدد من الناس بقصد تخفيف آتار الأضرار التى قد تلحق بعضهم والذى ببذل فيه كل واحد منهم تضحيه مالية يتكون من مجموعها ما يكفى لتعويض هذه الأضرار ، ان متل هذا الاتفاق لا يدخل ضمن نشاطات شركات التأمين المساهمة ولا مكان له فيها بل هو محض تصور وافتراض وما تقوم به شركات التأمين غير ذلك وهو عقود مع الأفراد مقصود بها الربح كما قلنا .

واذا فرضنا وجود مثل هذا الاتفاق لكان حكمنا عليه بالجواز بل ان هذه الصورة من التعاون هي التي يقصدها الشارع وتدعو لها أدلته اذ يتجلى فيها التعاون والبذل والنضحية والتبرع فى أوضح صــوره وأبعــدها عن المحظور •

ولقد رأينا بعض الباحثين يصور الدور الذي تقوم به شركات التأمين بأنه دور الوسيط والنائب الذي يقوم بتنظيم عمليات التأمين نيابة عن المستأمنين الذين يكونون الاتفاق التعاوني المنظم وهذا أيضا تصور بعيد عن الواقع لأن مثل هذا الاتفاق التعاوني غير قائم ولو أنه قام ووجد وكان دور السركة فيه هو دور الوسيط والنائب الذي يقوم بادارة الاتفاق التعاوني نيابة عن أعضاء هذا الاتفاق لما رأينا مانعا شرعيا مسن ذلك ولأن دور السركة في هذه الحالة يكون دور الأجير الذي يقوم بالادارة والتنظيم ، مقابل الأجر الذي يحدده عقد العمل فهي في هذه الحالة تتقاضي أجراً لا ربحاً وما يدفعه كل عضو في هذا الاتفاق لا يدفعه لشركة التأمين وانما يتبرع به للجماعة التي حددت الطرق التي تتبع في صرف مبالغ التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي حددت الطرق التي تتبع في صرف مبالغ التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي حددت الطرق التي تتبع في صرف مبالغ التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي حددت الطرق التي تتبع في صرف مبالغ التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي عددت الطرق التي تتبع في صرف مبالغ التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي عددت الطرق التي تتبع في صرف مبالغ التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي التعويض لمن نزلت بهم الأخطار والتي التعويف المن التي التعويف لمن نزلت بهم الأخطار والتي التعويف المن المنابق التعويف لمن نزلت بهم الأخطار والتي التعويف المن التعويف المنابق التعويف المن المنابق التعويف المنابق التعويف المن نزلت بهم الأخطار والتي التعويف المنابق التعويف المنابق التعويف المنابق التعويف المنابق المنابق التعويف المنابق المنابق التعويف المنابق المنابق المنابق التعويف المنابق التعويف المنابق المنابق المنابق المنابق التعويف المنابق التعويف المنابق التعويف المنابق التعويف المنابق المنابق التعويف المنابق المنا

وشركة التأمين بوضعها الحالى لا تصلح نائباً ولا وسيطا ذلك أن النائب في حكم الشريعة يعمل لمصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم من التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه وليس له أن يبرم مسن التصرفات ما تتعارض فيه مصلحته مع مصلحة المنوب عنه ولا شك أن شركة التأمين بوضعها الحالى لا تعمل الا لحساب نفسها ومصالحها تتعارض دائما مع مصالح المستأمن فهى تسعى للحصول على أكبر ربح وتحدد قدر الأقساط على النحو الذي يمكنها من ذلك وتحاول التخلص من تعهداتها بأسباب وعلل تعص بها ساحات القضاء •

وسوف نرى كذلك أن بعض الباحثين فى عقود التأمين يؤسس حكمه لا على العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن له المعين هذه العلاقة التى أنشأها عقد التأمين الذى عقدته الشركة مع هذا المستأمن من جهة ومجموع المستأمنين من جهة أخرى وظاهر أن مثل هذه العلاقة غير قائمة والعقد الذى ينشئها غير موجود وسنرى أن هؤلاء الباحثين يقصدون من وراء هذا الغرض والتقدير الى القول بأن شركة التأمين فى علاقتها مع مجموع المستأمنين تستطيع بما أتيح لها من امكانيات هائلة وباستخدام حساب الاحتمالات أن

نعرف على وجه يقرب من الدقة والتحديد مقدار ما تعطى وما تأخذ أى ما تعطى لمن نزل بهم الخطر من المستأمنين فى مجموعهم وما تأخذ من أفساط من هذا المجموع •

وسوف نرى عند الكلام فى الرد على شبهات الذين يجوزون التأمين ان هذا المسلك فوق أنه ينافى الواقع ويجنح الى العرض والتقدير لا يؤدى الننائج التى يقصدها منه أصحابه ذلك أننا لا نسلم بفدره لشركة على معرفة ما تأخذ وما تعطى فى مدة معينة مهما تقدمت وسائل حساب الاحتمالات وفواعد الاحصاء فهذه كلها لا تمنع احتمال الربيح والخسارة واحتمال تفاوت الأرباح من سنة لأخرى وأكبر دليل على ذلك ما حدث من افلاس بعض الشركات فى أوروبا وفى انجلترا بالذات •

واذا سلمنا بقدرة الشركة على معرفة ما تعطى لمجموع المستأمنين وما تأخذ منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الغرر ذلك أن المؤمس له المعين وهو الذي يبرم عقد التأمين مع الشركة ليست لديه الوسائل التي توافرت لشركات التأمين حتى يتمكن بها هو الآخر من تحديد مقددار منا يعطى وما يأخذ وبذلك تبقى المعاملة غررا ويحكم عليها بالمنع لأن الغرر فى أحد جانبى المعاوضة يبطلها كما سنراه مفصلا •

والخلاصة : أن البحث يجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستأمن المعين تلك العلاقة التي أنشأها عقد النأمين الذي عقد يينهما فهذه العلاقة وحدها هي الأمر الواقع وأما العلاقة بين شركة التأمين والمستأمنين في مجموعهم والعلاقة بين مجموع المستأمنين الذين توسطت شركة التأمين بينهم أو نائب عنهم فليست موضوع بحث ولا محل جدال لأن هذه العلاقات فضلا عن عدم وجودها في الواقع فان الحكم عليها بالجواز لا ينطبق على ما تقوم به الآن شركات التأمين ٠

ادلة بطلانُ العقـود التي تبرمها شركات التـامين

والدليل الأول على بطلان عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين مع المستأمن هو أن هذه العقود عقود معاوضات مالية ، تضمنت غررا كثيراً أو فاحشاً فبطلت ، فهاتان مقدمتان لابد منهما لاثباتهما حتى ينتج الدليل الدعوى ، وهي بطلان عقود التأمين التي تبرمها هذه الشركات ،

أما المقدمة الأولى: فهى أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأما المقدمة الثانية: فهى أن هذه العقود تضمنت الغرر الكثير •

المقدمة الاولى: عقود التامين معاوضات مالية:

أما أن عقود التأمين معاوضات مالية فلا نظن أن أحداً يخالفنا فيه ، لا من شراح القانون ولا من علماء الشريعة الذين تصدوا لبيان حكم الشرع فى هذه العقود ، وذلك اذا نظر الى هذه العقود من جانب العلقات بين المؤمسن والمستأمن ٠

ولقد رأينا عند تعريف القانون لعقد التأمين أن المعاوضة فى هذا العقد تتم بين القسط الذى يدفعه المستأمن ومبلغ التأمين الذى تتعهد شركة التأمين بدفعه عند وقوع الخطر المؤمن منه ٠

وسوف نرى أن بعض علماء الشريعة يجادلون فى هذه الحقيقة ، ويقولون: أذ هذه المعاوضة انها هى بين القسط الذى يدفعه المستأمن من جهة ، والأمان الذى تمنحه له شركة التأمين من جهة أخرى ، ويزيدون على ذلك قولهم بأن هذا الأمان حاصل للمستأمن بمجرد العقد ، دون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه • وسوف نرد على هذه الشبهة مع ردنا على بقية الشبه التى قد ترد على هذا الدليل •

المقدمة الثانية: عقود التأمين تتضمن الغرر الكثير

جاء النهى عن بيع الغرر عاما ، واتفق المجتهدون على الحاق المعاوضات الخالصة بالبيع فى هذا النهى ، ثم خصوا منه الغرر اليسمير بقيود وشروط حدودها .

وسوف نذكر تعريفات للفقهاء فى الغرر ، لنثبت دخول عقـود التأمين تحت هذه التعريفات أولا ، ثم نبين المقصود بالغرر اليسير الذى يغتفر فى المعاوضات المالية ، ونحدد شروطه ، ونذكر أمثلته لنثبت عدم دخول عقود التأمين تحته ثانيا ، ونقدم لذلك بمقدمة فى بيان أهمية الرضا بالمعاوضة فى صحتها ، وأن هذا الرضا لابد أن ينصب على أمر يعرفه الراضى •

الرضى منساط صسحة التصرف

اتفق المجتهدون على أن الرضى مناط صحة العقدود والتصرفات ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما البيع عن تراض » فاذا عدم الرضى بالتصرف كان هذا التصرف باطلا لا يحل به أخذ مال الغير باتفاق الفقهاء •

العسلم مناط صحة الرضي

اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل التصرف شرط فى صحة الرضى ، لأن الرضى بما لا يعلمه الراضى غير متصور والعلم بمحل التصرف يقتضى أن يعرف كل متعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض فى مقابل ما بذل للمتعاقد الآخر وأن يعرف الأجل الذى يحصل فيه على هذا العوض ، وآن يكون ـ فوق ذلك كله ـ واثقاً من حصوله على هذا العوض .

ويقول الرافعي في فتح العزيز شرح الوجيز معللا لوجوب معرفة محـــل

البيع للحكم بصحته: « لأن الرضى قبل حقيقة المعرفة لا يتصور » الجسزء الثامن من المجموع طبعه المشايخ المصول بينه وبين فتح العسزيز بجدول صفحة ١٥٣٠.

ويقول ابن حزم فى المحلى ج ٩ ص ٣٧٢: « وبالضرورة يدرى كل أحد أنه لا يمكن ألبتة وجود الرضى على مجهول وهو أكل مال بالباطل » •

واذا انتفى العلم عند التعاقد بمحل المعاوضة لعدم وثوق أحد عاقديها بحصوله على العوض أو لعدم معرفته بقدر هذا العوض ، أو أجل الوفاء به ، فان المعاوضة تبطل لانتفاء الرضى بها ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال المعاوضة على الجهالة والغرر ، ويعنون بذلك أن الرضى بالمعاوضة لا يترتب عليه حكمه شرعاً ، اذا اشتملت هذه المعاوضة على الجهالة والغرر .

وسوف نرى بعد قليل أن عقود التأمين تنطوى على الغرر بأنواعه الثلاثة السابقة: الغرر فى حصول العوض ، والغرر فى قدره ، والغرر فى أجله ، وكل واحد من هذه الثلاثة يكفى وحده لبطلان المعاوضة ، فما بالك اذا اجنمعت معا وأما الغرر فى حصول العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وهدو العوض الذى بذل أقساط التأمين فى مقابلته ،

وأما الغرر فى قدر العوض ، فلأن المستأمن فى التأمين من الأضرار لا يدرى وقت التعاقد مقدار ما يحصل عليه من عوض اذا قدر حصوله عليه بوقدوع الحادث المؤمن منه ، وكذا شركة التأمين لا تدرى وقت التعاقد مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وهذه الأقساط هى العوض الذى تعهدت بدفع مبلغ التأمين فى مقابلته ، فكانت بذلك غير عارفة بمقدار هذا العوض وقت التعاقد ،

وأما الغرر فى الأجل فواضح فى التأمين على الحياة لحالة الموت ، فان المؤ ممّن على حياته لا يدرى عند التعاقد الوقت الذى يحصل ورثته فيه على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، والتأجيل بموت انسان جهالة فاحشة تبطل المغاوضة باتفاق الفقهاء كما نرى ذلك فيما يلى :

أولا: دخول عقود التأمين تحت تعريفات الغرر

نريد هنا أن نعرض أهم تعريفات الغرر عند الفقهاء نم نثبت دخول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، ويجب أن نلاحظ أن التعريفات التى يذكرها الفقهاء هي تعريفات للغرر الفاحش أو الكثير الذي تبطل به المعاوضات •

أما الغرر اليسير الذي لا يؤثر فى المعاوضة ، فهو استثناء حددوا ضابطه وبينوا شروطه ، وسوف نثبت أن هذا الضابط وتلك الشروط لا تتوافر فى عقود التأمين •

(فرع) في مذاهب العلماء في تعريف الغرر

عرف المالكية الغرر بتعريفات كثيرة نذكر أهمها ، ثم نثبت دخول عقود التأمين تحتها .

عرف ابن عرفة المالكي الغرر بأنه: « ما شك في حصول أحد عوضيه ، أو مقصود منه غالباً » $^{(1)}$ ونقل عن مالك رضى الله عنه أنه عرف الغرر بأنه: « ما لا يدرى أيتم أم لا $^{(7)}$ » وعرف الشيخ الدسوقي الغرر بأنه: « ما يحتمل حصوله وعدم حصوله » $^{(7)}$ وعرف المازرى الغرر بأنه « ما تردد بين السلامة والعطب » $^{(1)}$ •

وهذه التعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين ، فعقد التأمين يشك فى حصول أحد عوضيه • وهو مبلغ التأمين ، ذلك أن المستأمن يشك عند

⁽۱) مواهب البجليل ؟ : ٣٦٢ -

⁽٢) الرجع السابق ٤ : ٣٦٨ ..

⁽٢) حاشية النسوتي على الشرح الكبير ٣: ٢٥

⁽۱) حاشية الدسوقى الرجع السابق فى موضعه أيضا وهذا كله من مختارات المؤتمر المالى الأول للاقتصاد الاسلامى المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ،

التعاقد فى حصوله على مبلغ النامين وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، لأن حصوله على ذلك يتوقف على خطر احتمال قد يقع وقد لا يقع ، فان وقع حصل على العوض ، والا فلا •

وبالمثل فان عقد التأمين يرتب التزاماً فى ذمـة شركة التأمين وهو دين احتمالى باتفاق لا يدرى المستأمن عند النعاقد ان كان هذا الدين يتم أم لا ، ذلك أن تمامه وعـدم تمامه يتوقف على حادث احتمالى ان وقع تم التـزام الشركة والا فلا .

وأما أن العوض الذي تتعهد بدفعه شركة التأمين للمستأمن ، يحتمل حصوله له وعدم حصوله ، فأمر ظاهر لا يحتاج الى بيان ، وآما التردد بين السلامة ، أي سلامة العوض والعطب أي فوات هذا العوض فظاهر انطباقه على مبلغ التأمين الذي تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر ،

ومما مثل به المالكية للغرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه يم الطير في الهواء ، والسمك في الماء ، والحيوان بشرط الحمل ، لأن المشترى يدفع الثمن في هذه الأشياء ، وهو لا يدرى عند التعاقد هل تحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، نان المستأمن يدفع أقساط التأمين في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد ، هل يحصل له أم لا ، فهو يشك في الحصول ، وهذا هو الحال في عقد التأمين تماما ، فان المستأمن يدفع الأقساط في عوض ، هو مبلغ التأمين ، لا يدرى عند التعاقد هل يحصل عليه أم لا ؟ فهو يشك في حصول المستأمن وتمامه وسلامته ، ويزيد التأمين على ذلك أنه على فرض حصول المستأمن على العوض فانه لا يدرى عند التعاقد مقدار هذا العوض في التأمين من الأضرار .

وهذه الأمثلة التى قدمناها يحكى فقهاء المالكية الاجماع على بطلاف المهذا يعنى أن المالكية وهم أكثر الناس تساهلا فى ابطال العقود بالغرر يرون أز الغرر الواقع فى الحصول وعدم الحصول غرر فاحش يبطل المعاوضة اجماعاً •

وقد رأينا أن الغرر فى عقد التأمين أشد وأفحش من الغرر فى هذه الأمثلة، لأنه غرر فى الحصول انضم اليه غرر فى المقدار على فرض الحصول •

ومما مثل به المالكية للغرر الفاحش الذى تبطل به المعاوضة عندهم اتفاقاً شراء الدين على الرجل الغائب أو الحاضر غير المقر ، أو الميت وان علم الذى تركه ، لأن المشترى لهذا الدين لا يدرى عند الشراء أيتم له الحصول عليه أم لا ؟ وعلى فرض الحصول فانه لا يدرى مقدار ماسيحصل عليه ، فقد يحصل له منه كثير وقد يحصل له منه قليل ، فشراء دين الميت فيه نوعان من الغرر : الغرر فى الحصول ، والغرر فى مقدار الحاصل ، فان من يشترى دين الميت وان عرف مقدار تركته ، لا يعرف ما يحصل عليه منه ، لأن ذلك يتوقف على عدد دائنى الميت ومقدار ديونهم ، وهو لا يعرف ذلك عند التعاقد ، بالتالى لا يعرف مقدار ما يصيبه فى قسمة الغرماء .

تعريف الحنفية للفسرر

جاء فى بدائع الصنائع للكاسانى أن « الغرر هو الخطر الذى استوى فيه طرفا الوجود والعدم » (١) وواضح أن هذا التعريف يصدق على عقد التأمين فهو عقد ركنه الأساسى وعنصره الجوهرى ومحله الأصلى هو الغرر، كما يقول شراح القانون بحيث لا يتصور لعقد وجود بدون هذا الخطر، وهذا الخطر هو الحادث الاحتمالي الذي يستوى فيه طرفا الوجود والعدم كما يقول شراح القانون أيضاً ، وعلى هذا يكون تعريف الحنفية للخطر مطابقاً لتعريف شراح القانون له ، حتى لكأنك تحس أن الكاساني يعرف الخطر في عقد التأمين •

وانك اذا تتبعت المعاوضات التي اتفق الأحناف على بطلانها للغرر لوجدت فيها هذا المعنى ، وهو أن الملك أو الالتزام فيها قد علق أو توقف على خطر يستوى فيه طرفا الوجود والعدم ، فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد ، وضرية القانص ، وهو أن يقول المنسترى : اشتريت منك ما يخرج من القاء هذه

⁽١) جـ ٦ ص ٣٠٥٣ طبطة القلعة (مطبعة الامام) .

انتبكة مرة بكذا أو ما يسقط برمية السهم بكذا • وكذلك بيع الملامسة والمنابذة والقاء الحجر وكل ما علق فيه ملك المشترى للعوض بالخطر ، فان هذه البيوع فى معنى : اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعت بكذا ، أو اذا بنذته أو لمسته فقد بعتكه أو بعتنيه بكذا » (٢) فالمعاوضة فى هذه الأمشلة علقت أو توقف التزام العوض فيها ، على خطر قد يوجد وقد لا يوجد ، فمن يشترى رمية الصائد ، يعلق حصول العوض له على خروج سمك فى شبكة الصائد فى الرمية المستراة ، وهو خطر احتمالى ، قد يكون وقد لا يكون •

واذا كان فان قدر ما يحصل عليه من الملك غير معروف ، وكذا الأمر فى ضربة القانص وغوصة الغائص • وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد ، فانه يعلق حصوله على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل الأقساط بازائه ، على خطر احتمالي قد يكون وقد لا يكون •

فمن يدفع أقساطاً لشركة التأمين فى مقابل تعهدها بدفع مبلغ التأمين فى مقابل هذه الأقساط ، اذا بقى حيا الى سن الخمسين مثلا ، يعلق حصوله على هذا المقابل ، على أمر احتمالى يستوى فيه جانبا الوجود والعدم ، فقد يعيش المؤممّن على حياته الى هذه السن فيستحق مبلغ التأمين ، وقد يموت قبلها فتبرأ ذمة شركة التأمين من هذا المبلغ وتضيع الأقساط عليه تماماً كما يضيع الشمن على من اشترى رمية الصائد اذا لم يخرج فى الشبكة شىء •

وبالمثل فان وجه التطابق ظاهر بين من يدفع الأقساط فى مقابل تعهد الشركة باعطائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن فى ثوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسه المشترى ، فكلاهما يبذل مالا فى مقابل عوض ، قد يكون وقد لا يكون ، واذا كان ، فقد يكون قليل القيمة وقد بكون كثيراً ، واذا قيل بوجود الفارق بين الحالين ، وهو أن الخطر فى عقد التأمين حادث يترتب على وقوعه الضرر ، ويقصد بعقد التأمين جبره وترميمه، بخلاف الخطر فى رمية الصائد وضربة القانص والملامسة والمنابذة والقاء بخلاف الخطر ، وهو خروج السمك ، وموت الصيد ، ووقوع اللمس والنبذ ،

⁽٢) حاشية أبن عابدين ج ؟ : ١٠٩١

فان هذه الأخطار ليست كوارث يخشاها المشترى ويلحقه بوقوعها ضرر يقصد بالمعاوضة جبره ٠

قلنا: هذا الفارق غير مؤثر ، اذ لم يفرق أحد من المجتهدين عند الحكم على بطلان المعاوضة التي علقت بالخطر بين خطر يحبه المتعاقد أو يكرهه ، يخشى وقوعه أو يحبه ، يترتب على ذلك الضرر أم لا اذ مناط البطلان هو الغرر ، أى عدم الوثوق بحصول العوض أو عدم معرفة الحاصل منه •

واذا تركنا فقهاء الشريعة وذهبنا الى شراح القانون لوجدناهم يصرحون بعدم تأثير هذا الفارق ، ذلك أن الخطر عندهم ليس هو الكارثة التى يكرهها المؤمن له ويصيبه من جراء وقوعها الضرر ، وهو معنى الخطر فى عرف الاستعمال الدارج ، بل ان معناه الفنى فى مجال التأمين أعم وأشمل ، فيدخل فيه باتفاق شراح القانون الحادث السعيد الذى يحب المؤمن له وقوعه ، ولا يترتب على وقوعه ضرر ، بل قد يكون وقوعه مصدر ثراء للمؤمن له أو لورثته كما تقدم ، وذلك كالتأمين على الحياة لحالة البقاء ، وتأمين الأولاد وتأمين الأزواج ،

تعريف الفسرر عند الحنابلة

جاء فى شرح منتهى الارادات ، أن القاضى وجماعة فسروا الغرر بأنه « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » ثم مثل له بشراء الجمل الشارد ، والسمك فى الماء ، والطير فى الهواء ، والمغصوب من غير غاصبه ، اذ أن هذه المعاوضات تتردد بين أمرين هما : حصول المشترى على ما بذل فيه العوض وعدم حصوله عليه ، وليس أحد هذين الأمرين أظهر فى الحصول ، ذلك أنه لو كان أظهر كبيع المغصوب من غاصبه لصحت المعاوضة عليه عندهم ،

ولا خفاء فى دخول عقد التأمين فى هذا التعريف ، فان مبلغ التأمين الذى بذل المستأمن بازائه الأقساط ، يتردد بين أمرين : هما الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقوعه ، وليس الحصول على مبلغ

النامين أظهر ، لأن ذلك يتوقف على الحادث المؤمن منه ، وليس وقوع هذا الحادث بأظهر من عدم وقوعه .

وأما الأمثلة التي مثل بها الحنابلة للغرر الذي يؤثر فهي جميعاً تسارك عقود النامين في التردد بين حصول العوض فيها وعدم حصوله ، لأن ذلك يتوقف كما رأينا على أمر يحتمل الوجود والعدم ، فقد يتمكن المشترى من العصول على البعير الشارد وقد لا يتمكن ، وقد يستطيع صيد السمك من الماء والطير من الهواء ، وقد لا يستطيع ، وقد يمكنه تخليص المغصوب وقد لا يمكنه ، ويترتب على ذلك كله أنه قد يحصل على المقابل الذي بذل فيه الثمن وقد لا يحصل ، كالشأن في المستأمن تماماً ، فانه قد يحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه العوض ، وقد لا يحصل ، لأن الحصول وعدمه في جميع هذه الحالات يتوقف على أمر لا دخل لارادته في نوعه أو وجوده ، ولا قدرة له على ايجاده ،

تعريف الغسرر عند الظاهرية

يعرف ابن حزم الغرر بأنه « ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد » ومثل له ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء المجهول أو بالثمن المجهول .

والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدرى مقدار العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته عند التعاقد فى التأمين من الأضرار ، لأن هذا العوض يتحدد بقدر ما أصاب المال المؤمن عليه بسبب وقوع الخطر من ضرر ، ولذا فالمعاوضة على مبهول القدر ، وكذلك الحال بالنسبة نشركة التأمين فانها لا تدرى عند ابرامها لعقد التأمين مقدار ما تحصل عليه من أقساط قبل وقوع الخطر ، وقد تحصل أكثر من ذلك ثم يقع الضرر، وبالمثل فان شركة التأمين فى التأمين على الحياة لحالة الوفاة لا تعرف عدد الأقساط التى تحصلها قبل موت المؤمن على حياته لمدة معينة ، والتزامها بسبب ذلك بدفع مبلغ التأمين ، فقد تحصل قسطا واحدا ثم تحدث الوفاة فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على فتغرم مبلغ التأمين كله ، وقد تحصل جميع الأقساط ولا يموت المؤمن على

حياته خلال المدة المعينة ، فهى لا تدرى عند التعاقد اذن مقدار ما تحصل عليه من عوض فى مقابل التزامها بدفع مبلغ التأمين ، وهذا دون شك جهل بمقدار العوض حين العقد •

وبعد كل ما ذكرنا من تعريفات الغرر الذي يبطل المعاوضة المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقيناً أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفي كل حالاته وصوره من عقود الغرر ، وأن ما فيه من غرر هو أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأنه غرر في الوجود والحضول والمقدار والأجل .

ولقد رأينا أكثر من مرة أن شراح القانون وعلماء الشريعة الذين ينازعون فى حرمة عقود التأمين يؤكدون أن هذه العقود تنطوى على غرر فاحش تبطل المعاوضة بمثله ، غير أنهم يقولون : ان هذا الحكم قاصر على العلاقة بين شركة التأمين ومؤمن له معين .

أما علاقة هذه الشركة بمجموع المؤمن لهم ، فهى علاقة خالية من الغرر من جانب شركة التأمين التى لجأت الى الوسائل العلمية لتحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم ، وما تأخذ منهم ، ولقد لاحظنا مراراً أن هذا حكم على علاقة ورابطة لا وجود لها ، لأن عقد التأمين لا ينشئها ، فهو لا يفرض التزامات ولا يرتب حقوقاً لغير عاقديه ، شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واهمال لرابطة قائمة وعلاقة موجودة ، وهى علاقة شركة التأمين بالمستأمن المعين ، تلك العلاقة التى أنشأها عقد التأمين ورتب آثارها ، وبين ما تمنحه هذه الرابطة من حقوق وما ترتبه من التزامات بالنسبة لطرفها .

تعريف الغرر عند اصحابنا الشافعية

عرف أصحابنا الشافعية الغرر الذي يبطل العقود عندهم بعدة تعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين • واليك بعض هذه التعريفات وبيان وجه انطباقها عليه ونحن مع حسين الحامد اذ يقول:

(جاء فى فتح العــزيز شرح الوجيز أن الغــرر هو « التردد بين جانبين

الأغلب منهما أخوفهما » وأنه « الذي تنظوى على الشخص عاقبته » وجاء فيه أيضاً أن الغرر لا ينتهى عن المعاوضة الا اذا عرف المتعاقد فيها « ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجاء في فتح البارى « أن الغرر هـو كل ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، وكذلك ما لا يصح غالباً » وجاء في حاسية « قليـوبى وعميرة على شرح المنهاج » أن عقد الغرر هو « ما لا يوثق بحصول العوض فيـه » •

وواضح أن هذه التعريفات تنطبق على عقد التأمين ، فتعريف الغرر بأنه ما تردد بين جانبين الأغلب منهما أخوفهما ينطبق على عقد التأمين ، فان فى هذا العقد ترددا بين جانبين هما جانب الحصول على العوض ، وجانب عدم الحصول عليه ، فاذا وقع الحادث المؤمن منه حصل المستأمن على العوض ، وهو مبلغ التأمين الذى دفع الأقساط فى مقابلته واذا لم يقع هذا الحادث نم يحصل عليه ، والمستأمن عند التعاقد لا يدرى أى الجانبين يكون ، وان كان جانب حصوله على مبلغ التأمين أغلب ، لأن التأمين يكون عادة من أخطار الغالب فيها عدم الوقوع ، وعدم الوقوع أخوف الاحتمالين بالنسبة للمستأمن ، لأنه يفوت مبلغ التأمين عليه فى بعض أنواع التأمين وهو التأمين على الحياة لحالة البقاء ،

وتعريف الغرر بأنه « ما انطوت على الشخص عاقبته » ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فكل من شركة التأمين والمستأمن قد انطوت عليه عاقبة هذا البند عند التعاقد ، فهو لا يدرى عند هذا الوقت مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، لأن هذه العاقبة تتوقف على حادث احتمالي قد يقع وقد لا يقع ، واذا كان الحادث محققاً كالموت في التأمين على الحياة لحالة الموت فان أحداً منهما لا يعرف عند التعاقد وقت الوقوع •

وتعريف الغرر بأنه ما لم يعرف فيه التعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بذل » هو تعريف لعقد التأمين ، فان كلا من شركة التأمين ومن تعاقد معها لا يعرف وقت التعاقد « ما الذي ملك بازاء ما بذل » فالمستأمن يبذل الأقساط وهو لا يدرى ما يملك بازائها ، فقد لا يملك شيئاً ما بازاء ما بذل اذا لم يقع المخطر ، وقد يملك القليل ، وقد يملك الكثير ، اذا وقع ، فهو لا يجهل قدر

ما يملكه من العوض فقط ، بل يجهل ان كان سيملك هذا العوض أسلا أم لا • ولذا كان الغرر في عقود التأمين دائماً من أشد أنواع الغرر وأفحشه ، لأن الضرر الواقع للمسنأمن بجهالة قدر العوض لا يقاس بالضرر الواقع عليه بجهالة حصوله على هذا العوض بالكلية •

وظاهر كذلك دخول عقد التأمين تحت تعريف الغرر بأنه « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد ، أو ما كان عدم وجوده غالباً » لأن التزام المؤمن بمبلغ التأمين الذي بذل المستأمن من الأقساط في مقابلته ، قد يوجد وقد لا يوجد، فهو على حد قول شراح القانون التزام غير محقق الوجود عند التعاقد ، اذا وجد الحادث المؤمن منه وجد ، واذا انتفى هذا الحادث لم بوجد .

أما تعريف الغرر بأنه « ما لا يوثق بحصول العوض فيه » فائه ينطبق على عقد التأمين تمام الانطباق ، فان هناك اجماعاً بين الشراح للقانون الوضعى وعلماء الشرع الحنيف على أن العوض فى عقد التأمين لا يوثق بحصوله فالمستأمن لا يثق عند التعاقد مع الشركة _ شركة التأمين _ فى حصوله على مبلغ التأمين ، وهو العوض الذى بذل الأقساط بازائه ، لأن حصوله على مبلغ التأمين وهو العوض الذى بذل الأقساط بازائه ، يتوقف على وقوع على مبلغ التأمين وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحصل ، فان حصل الخطر المؤمن منه وهو حادث احتمالي قد يحصل وقد لا يحصل ، فان حصل حصل له العوض ، والا فات عليه ، وهذا غيب لا يعلمه المستأمن وقت ابرامه لعقد التأمين .

أنواع الغرر في عقد التأمين

ويمكننا بعد ما قدمنا من تعريفات الغرر والأمثلة التى سقناها لما اتفق المجتهدون على تأثير الغرر فيها ، أن نلخص أنواع الغرر التى تضمنها عقد التأمين ، والتى اتفق المجتهدون على تأثيرها فى المعاوضة ، وسوف نركز على انفقه المالكى فى هذا الخصوص لأن أكثر القائلين بجواز التأمين يحتجون لرأيهم بفقه مالك رضى الله عنه ، فان هذا الفقه قد اشتهر عنه تضييق دائرة البطلان فى المعاملات بسبب الجهالة والغرر .

يقول الامام القرافى المالكى: ان الغرر والجهالة يقعان فى سبعة أشياء ، نم يذكر منها الغرر فى الوجود كالآبق ، وفى الحصول كالطير فى الهسواء ، وفى المقدار كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة وفى الأجسل » الفسروق للقسرافى جب ٣ ص ٣٥٥ والغرر فى هذه الأمور الأربعة التى ذكرها القرافى تبطل عقود المعاوضات لا عند المالكية وحدهم ، بل عند جميع المجتهدين كما رأينا ، وهذا يعنى أن الغرر الواقع فيها من باب الغسرر الفاحش أو الكثير ، واذا عرضنا عقد الأمانة على هذه الضوابط الأربعة وأخذنا فى اعتبارنا الأمثلة التى ذكرت بازائها ، ثبت لنا يقينا أن عقد التأمين يندرج تحت كل واحد منها ، ويزيد على ذلك أن يجمع بينها ، وبيان ذلك :

اولا: الغسرر في الوجبود

لا خلاف بين علماء الأمصار أن الغرر فى الوجود هو أشد أنواع الغرر على الاطلاق، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة التى تضمنت هذا النوع من الغرر، ولم يختلف أحد منهم فى الحكم ببطلان المعاوضة على المعدوم، بل يلحقون به ما احتمل الوجود والعدم، فالبعير الشارد الذى بشك فى وجوده لا تجوز المعاوضة عليه، لأن حصول المشترى عليه معلق على خطر وجوده، فاذا لم يجده فقد فات عليه العوض الذى بذله فى مقابلته فهو اذن يخاطر على واقعة غير محققة، هى وجود ما بذل العوض فى مقابلته

وهذا ينطبق تماماً على عقد التأمين ، فان مبلغ التأمين وهو دين فى ذمة شركة التأمين غير محقق الوجود • لأن وجوده يتوقف على وجود الخطــر المؤمن منه ، ان وجد وجد ، وان انتفى لم يوجد ، ولقد رأينا شراح القانون يسلمون بذلك ويرونه خاصية التأمين التي لا يتصور وجوده بدونها •

ثانيا: الفسرد في الحصول

ولقد اتفق الفقهاء على أن الغرر في الحصول يبطل المعاوضة ، ولقد نواترت عباراتهم في ذلك المعنى ، ومعنى الغرر في الحصول أن العاقد _ في عقود المعاوضات _ لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على المقابل الذي بذل فيه العوض أم لا ؟ فيكون دخوله على هذا مخاطرة على الحصول ،

وادا نتبعنا الأمثلة التي ذكرها الفقهاء للغرر فى الحصول ، تبين لنا أن هذه الأمتلة مما أجمع الفقهاء على بطلانها بسبب الغرر فى الحصول ، فدل ذلك على أن هذا النوع من الغرر يبطل المعاوضة باتفاق • ومما مثل به الفقهاء للغرر فى الحصول المعاوضة على الطير فى الهواء والسمك فى الماء ، فان من يدفع التمن فى هذا يخاطر به على الحصول ، فهو لا يدرى عند التعاقد أن كان سيحصل على ما بذل فيه الثمن أم لا ، وهو ما بذل الثمن الا فى مقابل هذا الحصول .

واذا طبقنا هذا الضابط على عقد التأمين ظهر لنا بما لا يدع مجالا للشك أنعقدالتأمين يتضمن الخطر فى الحصول ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ، وهو ما بذل فيه الأقساط أم لا ؟ لأن حصوله عليه يتوقف على حادث احتمالي قد يكون وقد لا يكون .

واذا كان هذا النوع من الغرر مما أجمع الفقهاء على بطلان العقد به ، وجب القول ببطلان عقد التأمين ، لأن الغرر فى الحصول هو ركنه الأساسى، وعنصره الجوهرى ، ومحله الذى لا ينفك عنه ، بحيث لا يتصور لعقد التأمين وجود باتفاق شراح القانون بدون وجود عنصر الخطر ، أى احتمال الحصول وعدم الحصول .

ويحكى الامام النووى الشافعى اجماع الفقهاء على بطلان ما تضمن الغرر فى الوجود أو الحصول من المعاوضات بيقول: «أجمعوا على بطلان بيع الأجنة فى البطون والطير فى الهواء» •

ويقول القرافى المالكى فى بيان أقسام الجهالة والغرر وحكم كل قسم « الغرر والجهالة ثلاثة أقسام : كثير ممتنع كالطير فى الهواء والسمك فى الماء » (١) •

فبيع الأجنة في بطون الأمهات ، والطير في الهواء ، والسمك في الماء باطل

⁽١) القروق ٢ % ه ٢٦٥

باجماع الفقياء ، لما ينطوى عليه من غرر فى الوجود أو الحصول ، بمعنى أن المبيع فد يوجد وقد لا يوجد ، وقد يحصل للمشترى على فرض وجدوده ، وقد لا يحصل ، فالمنشرى يبذل العوض فى مقابلة الحصول على المبيع ، غير أن وجوده وحصوله عليه مجرد احتمال ، قد يكون وقد لا يكون .

ومما يدخل تحت الغرر فى الحصول وعدم الحصول المعاوضة على ضربة القانص ، ورمية الصائد ، فهو عقد باطل باجماع المجتهدين ، وعله هذا البطلان هو الغرر فى الحصول ، فقد يحصل للمشترى شىء وقد لا يحصل وعلى فرض حصول شىء فانه لا يدرى مقداره عند التعاقد ، وما أشبه هذا بعقد التأمين الذى يعقده المستأمن مع احدى شركات التأمين ، فان المستأمن لا يدرى عند ابرامه هل سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ؟ وعلى فرض حصوله عليه فانه لا يدرى مقداره فى أهم أنواع التأمين ، وهى التأمين من الأضرار ٠

ثالثة: الغرر في مقدار العوض

اتفق الفقهاء على أن الغرر فى مقدار العوض كالغرر فى وجوده ، وحصوله يبطل المعاوضة ، ما لم يكن ذلك من الغسرر التسافه الذى نذكر ضابطه فيما بعد .

ولقد رأينا فقهاء المالكية يصرحون بذلك فى مواضع كثيرة من كتبهم ، فقد نص القرافى كما تقدم على أن الغرر فى مقدار العوض كالبيع الى مبلغ رمى الحصاة مما نص الفقهاء على تأثيره فى المعاوضة (١) .

ويقول ابن قدامة الحنبلى فى المغنى (٢) « بيع الملامسة والمنابذة باطـل لعلتين : احداهما الجهالة • والثانية كونه معلقاً على شرط • وبيع الحصـاة باطل لما فيه من الغرر والجهل ، وبيع الخمل فى بطن أمه فاسد لجهالته ، فانه لا تعلم صفته ، ولا حياته ، وعدم القدرة على تسليمه » •

⁽١) الفروق رجه ٣ من ١٦٥ اه

⁽٢) المغنى شرح متن الخرقي جـ ٤ ص ١٨٦ ٠

ولم يفرق الفقهاء في اشتراط العلم بالعوض بين العوض المعين ، والعوض الذي يثبت في الذمة كالعوض في عقد التأمين .

جاء فى فتح العزيز (١) من كتب الشافعية : « وأما القدر فالجهل به فيما فى الذمة ثمناً أو مثمنا مبطل » وجاء أيضاً « فما كان فى الذمة من العوضين فلابد وأن يكون معلوم القدر » (٢) ٠

وجاء فيه أيضا « أن العلم بقدر العوض لايد منه اذا كان في الذمة » (٣)

وجاء فى الحطاب: «أنه متى حصل الجهل بأحد العوضين من المتبايعين أو أحدهما فسد البيع » (٤) وجاء فى بداية المجتهد: «أن الغرر لا ينتفى عن الشيء الا اذا كان معلوم القدر » (٥) وقال مالك فى المدونه (٢): «لا تجوز شراء أشياء بعينها بقيمتها أو على حكمه أو حكم البائع أو رضاه أو رضا البائع ، أو على حكم غيرهما أو رضاه لأنه غير » وقال أيضيا: «من اشترى داراً على أن ينفق على البائع حياته لم يجز لأن أجل حياته مجهول فهو غرر » •

وجاء فى الفروع: « ان من شروط صحة البيع معرفة الثمن ، فلا يصح برقم مجهول ، أو بما ينقطع سعره ، أو كما يبيع الناس ، وجاء فى منتهى الارادات « أن معرفة العوض حال العقد شرط فى صحة المعاوضة ، سواء كان العوض ثمناً فى بيع أو أجرة فى اجارة ومن ثم فقد حكى بطلان بيع السلعة بما يبيع به الناس ، وبما باع به زيد ولا يعلمان ذلك » (٩) •

وجاء في الفتاوي الهندية (١٠) أن « جهالة البدل تبطل مبادلة المال بالمال

⁽١) فتح العزيز شرح الوجيز ج ٨ ص ١٣٩

⁽٢) فتح العزيز شرح الوجيز جـ ٨ ص ١٤٠

⁽٣) فتح العزيز شرح الوجيز جـ ٨ ص ١٤٣

⁽٤) مواهب الجليل للحطاب ج ٤ ص ٢٧٦

⁽٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ٢ ص ١٧٢

⁽١) نقله الحطاب في مواهب الجليل جو ٤ ص ٢٦٢

⁽۷) منتهی الارادات ج ۱ ص ه ۲۶

⁽٨) العتاوى الهندية جه ٤ ص ٢٥٥

كالبيع والاجارة والقسمة والصلح على مال » وجاء فى بدائع الصنائع: (١) « ولو قال بعت هذا العبد بقيمته فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه قيمته ، وأنها تختلف باختلاف تقويم المقومين ، فكان الثمن مجهولا ، وكذا اذا باع بحكم فلان لأن الثمن مجهول » •

وجاء فى حاشية ابن عابدين (٢٠): « أن معرفة قدر الثمن شرط فى صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمته ، ورأس ماله أو بمثل ما اشتراه هو أو فلان ، وبمثل ما بيع للناس ، كان البيع باطلا » •

فهذه النصوص تفيد أن العوض الذي يلتزم به المعاوض ولو فى ذمت به بمقتضى عقد المعاوضة يجب أن يكون معلوم القدر ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة باتفاق الفقهاء ، ولقد رأينا بعض الفقهاء يعلل ذلك البطلان بالغرر في قدر العوض ، وبعضهم يعلله بجهالة العوض ، والمعنى فى العبارتين واحد ، وهو يرجع كما بينا من قبل الى بطلان الرضى شرعا ، لأن الرضى بالمعاوضة شرط فى صحتها ، والرضى بالمجهول لا يتصور ، فكان الجهل بالعوض مؤثراً فى صحة الرضى بالمعاوضة ، فلم تصلح سببا شرعيا لجواز أخذ العوض ، فيكون أخذه أكلا للمال بالباطل ، كما نصت عليه الآيات والأحاديث ،

ولا خلاف بين شراح القانون الوضعى ولا بين علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين أن عقد التأمين ينطوى على الغسرر في مقدار العسوض وفالمستأمن في التأمين من الأضرار ، يجهل وقت التعاقد مقدار العوض الذي تدفعه له شركة التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ذلك أن هذا النوع من التأمين لا يمنح المستأمن الا مقدار ما أصابه مسن ضرر بسبب وقسوع الحادث المؤمن منه ، ولو كان مبلغ التأمين الذي اتفق عليه آكبر من ذلك ،

وبالمثل فان شركة التأمين التى تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر تجهل عند التعاقد مقدار العوض الذى تحصل عليــه مــن

⁽۱) بدائع الصنائع للكاساني طبعة الامام جد ٦ ص ٣٠٤١

⁽٢) حاشية ابن عابدين جه ٤ ص ٢١

المستأمن في مقابل ما تعهدت به ، فقد تحصل على قسط واحد ثم تقع الكارثة فتغرم مبلغ التأمين ، وقد تحصل أكثر من ذلك ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا يقع الخطر ، فتبرأ ذمتها قبل المستأمن مما تعهدت بأدائه له •

وهذا النوع من الغرر فى مقدار العوض أو الجهالة من النوع الذى اتفق الفقهاء على تأثير مثله فى المعاوضة ، لأنه غرر كثير دون شك ، أما فى جانب شركة التأمين فواضح ، لأنها تحصل قسطا واحدا ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التامين كله ، أو مقدار الضرر ، وقد تحصل عددا كبيرا من الأقساط قبل وقوع الحادث المؤمن منه ، وبين الحالين فرق كبير قد يصل الى بضعة آلاف من الجنيهات ، وأما بالنسبة الى المستأمن فانه يدفع قسطا ثابتاً فى مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ معين تحدد القسط على أساسه ، غير أن الشركة قد تدفع هذا المبلغ بتمامه ، وقد تدفع نصفه ، وقد تدفع عشره حسب جسامة ما أصاب المؤمن عليه من ضرر ،

وقد يقال: ان شركة التامين تستطيع بما لديها مسن وسسائل حسساب الاحتمالات ، وقواعد الاحصاء ، وقانون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التحديد مقدار العوض الذي تحصل عليه من مجموع المسستامنين في مدة معينة ، كما تستطيع باستعمال هذه الوسائل نفسها أن تعسرف مقدار ما تدفعه لبعضهم من تعويضات عند وقوع الخطر .

ولقد قلنا ردا على ذلك أكثر من مرة ان مثل هذه المعرفة غير ممكنة ، ويبقى معها الاحتمال قائماً ، وذلك ما يفسر التفاوت بين شركات التأمين فى الربح ، بل قد يكون ربح الشركة الواحدة فى سنة معينة أكثر أو أقل منه فى سنة أخرى ، واحتمال الخسارة احتمال غير بعيد ، فقد أعلنت بعض شركات التأمين فى أوربا الافلاس على الرغم من توافر هذه الوسائل العلمية لديها ،

واذا سلمنا ذلك فانه لا يفيد فى محل البحث وموضوع النزاع • لأن البحث والخلاف فى العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع المستأمن المعين ، وفى حدود العلاقة التى ينشئها هذا العقد ، والحقوق والواجبات التى ترتبها بين طرفيه ، شركة التأمين والمستأمن •

أما العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المستأمنين فليست أمرا قائساً ، اد لا بنشىء عقد التأمين مثل هذه العلافة ، ولو أن مثل هذه العلاقة موجودة لبحثنا فى طبيعة العقد الذى ينشئها ثم بينا الحكم الشرعى بناء على ذلك .

ومن جهة ثالثة فان التسليم بقدرة شركة التأمين على معرفة مقدار ما تحصل عليه من أقساط ، وما تغرمه من تعويضات لا يفيد حل عقد التأمين ، ذلك أن المستأمن لازال عاجزاً عن معرفة مقدار ما يبذل وما يأخذ من عوض ، لأن قانون الكثرة لا يعمل فى حقه ، ولأن وسسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء ليست متوفرة لديه ، واذا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفى المعاوضة كانت باطلة ، وان كان الطرف الآخر على علم يه كما تقدم مثله فيما نقلناه آنها من كلام الفقهاء .

رابعة : الفسرر في الأجسل

اتفق الفقهاء على أن الجهالة بالأجل فى عقود المعاوضات تبطل المعاوضة ، فاذا كان أحد العوضين فى عقود المعاوضات دينا مؤجلا وجب أن يكون أجله معلوماً ، فان كان مجهولا بطلت المعاوضة .

ويقول ابن رشد فى كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) (١): «والغرر ينتفى عن الشيء اذا كان معلوم الأجلل ان كان بيعاً » وجاء فى البدائع للكاسانى الحنفى (٢): « ان من شروط البيع آن يكون هذا الأجل معلوماً ، فان كان مجهولا كقدوم زيد ومجىء المطر فهو فاسد » وجاء فى فتح البارى أن علة النهى عن حبل الحبلة والحكم ببطلانه وهو البيع الى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التى فى بطنها ، انما هو جهالة الأجل » •

فالذى يؤخذ من هذه النصوص أن جهالة الأجل فى العوض المؤجل تبطل المعاوضة ، ولا أعرف خلافا بين المجتهدين فى أن التأجيل بموت انسان يعد من الجهالة الفاحشة التى تبطل المعاوضة .

⁽١) الجزء الثاني ص ١٧٢.

⁽٢) الجزء السابع من بدائع المنائع جـ ٧ ص ٣٠٠١٣

ولا خلاف فى أن بعض عقود التأمين تتضمن الغرر فى أجمل العوض ، فشراح القانون الوضعى يصرحون بأن مبلغ التأمين وهو التزام فى ذمسة المؤمن ، قد يكون مضافا الى أجل غير معين ، وذلك فى بعض صور التأمين على الحياة وهو التأمين العثمشرى .

ذلك أن شركة التأمين تلتزم فى هذه الصورة من التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له ، وهو أجل مجهول يبطل المعاوضة باتفاق الفقهاء ، فكان مثل هذا العقد باطلا •



ثانيا: الفرر في عقود التامين ليس من الفرر اليسير (١)

قلنا: ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ، وجاء النهى عاما مطلقا ، وان بعض الفقهاء خصوا منه الغرر اليسير وقد حدد هؤلاء الفقهاء المقصود من الغرر اليسير وبينوا شروطه ، وضربوا له الأمثلة الكائسفة عن حقيقته ، واذا أراد الباحث أن يعرف حكم الشرع فى معاوضة معينة ، فعليه أن يبحث عما اذا كانت هذه المعاوضة تدخل تحت الغرر بالمعنى الذى قدمناه أم لا؟ فاذا لم تكن داخلة تحته أجازها والا فعليه أن يبحث عما اذا كانت تدخل تحت ضابط الغرر اليسير الذى استثناه المجتهدون من حكم النهى أم لا ، فان لم تكن داخلة تحت ضابط الغرر اليسير حكم عليها بالمنع والبطلان ، والا فهى من الغرر اليسير الذى لا يؤثر فى صحة المعاوضات ،

ولقد أثبتنا فيما سبق أن عقود التأمين تدخل تحت معنى الغرر كما عرفه الفقهاء وضربوا له الأمثلة ، ويبقى علينا الآن أن نتبت أن الفسرر فى هسذه العقود ليس من الغرر اليسير الذي عفى عنه ٠

(فسرع) في التمريف بالغرر الذي يفتغر في الماوضات

لعل المالكية هم أكثر الفقهاء تيسيراً فى موضوع الغرر ، ولذلك رأينا الذين يقولون بجواز التأمين يجنحون الى الاستدلال دائماً برأيهم على هذا الجسواز ، ولذلك كان من المفيد أن نحسدد المقصود بالغرر اليسير الذي لا يؤثر فى صحة المعاوضات عند المالكية ، حتى اذا ثبت أن مثل هذا النوع من المفرر لا ينطبق على عقود التأمين ، كان الحكم بذلك عند غير المالكية من المجتهدين أولى •

⁽١) راجع أولا : يدخول عقود التامين تحت تعريفات الغنور .

يحدد الشيخ الدردير الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، ويبين شروطه فيقول : « واغتفر في غرر يسير للحاجة ، أى للضرورة لم يقصد ، أى غير المقصود ، فخرج بقيد اليسارة الكثير ، كبيع الطير في الهواء والسمك في الماء ، فلا يغتفر اجماعاً ، وبقيد عدم القصد بيع الحيوان بشم ط الحسل ، أى فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غرر اذ يحتمل حصوله وعدم حصوله ، وعلى تقدير حصوله فهل تسلم أمه أم لا ؟ » •

ثم يضرب الأمثلة التى توضح هذا النوع من الغرر ونكشف عن طبيعته فيقول: « كأساس الدار فأنها تشترى من غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا متانته ، وكاجارتها مشاهرة ، مع احتمال نقصان الشهور ، وكجبة محشوة أو لحاف ، والحشو مغيب ، وشرب من سقاء ودخول الحمام مع اختلاف الشرب والاستعمال .

ويقول العطاب (١) « واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد • ابن عرفة : زاد المازرى كون متعلق الغرر اليسمير غير مقصدود ، وضرورة ارتكابه ، وقرره بقوله : منع بيع الأجنة ، وجواز بيع الجبعة المجهدول قدر حشدها الممنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم فيه ، والشرب مسن السقاء اجماعاً ، دليل على الغاء ما هو يسير غير مقصود دعت اليه الضرورة » •

(فرع) في عناصر الفرر المفتفر

والذي يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات عند المالكية ثلاثة ، اذا اجتمعت في الغرر كان معفوا عنه ، وكانت المساملة معه صحيحة ، وان فقد واحد منها كان الغرر مؤثراً وحكم على المعاوضة بالبطلان ، وهذه العناصر الثلاثة هي أن يكون الغرر يسيراً وغير مقصدود ودعت اليه الضرورة ،

⁽۱) مراهب الجليل ج ٤ ص ٣/١٥

المنصر الأول: يسسارة الفسرر

اتفق فقهاء المالكية وغيرهم على أن الغرر الذي يغنفر في المعاوضات يجب أن يكون يسيرا أو تافها ، والذي يؤخذ من عبارات الفقهاء يعنون بيسارة الغرر أن تكون الزيادة أو النقص المحتمل في قيمة العوض عما قدره المتعاقدان قليلة أو تافهة بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة ، وهذا يعرف بمقارنة قيمة الزيادة أو النقص المحتمل فيما يحصل من العوض بالقيمة الكلية لهذا العوض، فان كانت النسبة بينهما قليلة تافهة كان الغرر في مقدار العوض يسسيرا ، ففي مثال بيع الجبة المحشوة مع جهالة نوع حسوتها ، اذا كان الثمن الذي اتفق عليه العاقدان مائة ، وكانت قيمة الجبة على أعلى الاحتمالات ، وهو احتمال أن حشوها من أجود الأنواع تساوى مائة وعشرة ريالات مثلا، فان مثل مذه الزيادة تكون يسيرة يتسامح الناس في ملكها عادة ، وبالمشل فاذا كانت الجبة على أدنى مستوى من الاحتمالات ، وهمو احتمال أن خشوها من أردأ الأنواع ، تساوى تسمين فان همذا النقص يعد يسميرا يتسامح الناس في مثله عادة ، ونسبة الزيادة أو النقص في الحالين تكون عشرة في المائة ،

ولقد رأينا أن هسذه النسبة بلغت وإصداً على ثلاثين زيادة أو نقصاً تقريباً فى ايجار الدار لمدة شهر ، وكذلك الدار مع الأساس والشرب من السقاء ، ودخول الحمام ، فان الفرق فى القيمة فى هذه المعاوضات ، زيادة على أو نقصاً عما توقعه العاقد فرق تافه يسير اذا ما قورن بقيمة العوض فى تقديره .

الغرد في الحصول ليس يسيرا

واذا كان ما تقدم على معنى يسارة الغرر ، فان الغرر فى الحصول ليس من الغرر اليسير قطعاً ، لأن هذا الغرر غير واقع فى قيمة العوض ، وانما فى حصوله وعدم حصوله بالكلية ، ومما يؤكد أن الغرر فى حصول العرض لا يدخل البتة فى مفهوم الغرر اليسير أمران :

(اولهما): قول الشيخ الدردير السابق « فخرج بقيد اليسارة الكثير كبيع الطير فى الهواء والسمك فى الماء ، فلا يغتفر اجماعاً » فهسو يحكى الاجماع على أن الغرر الموجود فى بيع الطير فى الهواء والسمك فى الماء مما لا يغتفر ، ولقد رأينا القرافى المالكي يدخل هذين المثالين فى الغرر فى الحصول، وهذا يجعلنا نؤكد أن الغرر فى الحصول ليس من الغسرر الذى يغتفسر فى المعاوضات ، بل انه أشد صور الغرر وأفحشها مما جعل المجتهدين يجمعون على بطلان ما اشتمل عليه من المعاوضات ،

والغرر فى عقود التأمين غرر فى الحصول ، باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا؟ ، وهو العوض الذى بذل الأقساط فى مقابلته ، فهذا غرر واحتمال فى حصول العوض ، لا فى قدره فقط ، وبهذا لا يكون الغرر فى عقد التأمين من الغرر اليسير .

(وثانيهما): أن جميع الأمثلة التي ضربها الفقهاء للغرر اليسير ليس فيها غرر في الحصول على العوض ، فجواز بيع الدار من غير رؤية أساسها ، وجواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوها ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء المستعمل ومدة اللبث فيه ، والشرب من السقاء مع اختلاف قدر المشروب ، كل ذلك ليس غررا في الحصول على العوض ، لأن العوض في هذه المعاملات حاصل على كل حال ، غير أن الحاصل منه قد يزيد وقد ينقص قليلا عما قدره المتعاقدان ،

ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن فوق الغرر فى حصول العوض ، غررا فى مقدار الحاصل منه ، على فرض الحصول فى أهم أنواع التأمين وهو التأمين من الأضرار ، والغرر فى المقدار فى عقود التأمين غرر كثير فاحش ، لا يقاس ألبتة بالغرر اليسير بالمعنى المفهوم من الأمثلة التى وضح بها المالكية المقصود من هذا الغرر ـ فمن يؤمن على منزله ضد الحريق أو بضاعته ضد الغرق بلزم بدفع أقساط تتناسب مع قيمة هـ ذا المنزل أو تلك البضاعة ، غير أن

الحريق أو الغرق قد يأتى على الشيء المؤمن عليه كلية ، وهنا تدفع شركة التأمين قيمة المنزل أو البضاعة كاملة ، مادامت هذه القيمة ، حدود مبلغ التأمين ، الذي حددت الأقساط بناء عليه ، وقد تؤدى الكارثة الى تلف جزئى يقدر بالنصف أو بالثلث ، فيستحق المؤمن له من مبلغ التأمين بهذه النسبة ، والفرق بين الاحتمالين كبير جدا ، اذ قد يكون العوض الذي تدفعه شركة التأمين في الحالة الأولى عشرة آلاف ريال ، وفي الحالة الثانية ألف ريال فقط ، وقد تقع الكارثة ولا تدفع شركة التأمين شيئا ، لوجود مسئول عن الحريق أو الغرق ، فقد قدمنا أن المستأمن في التأمين من الأضرار ، ومبلغ التأمين الذي دفع الإقساط في مقابلته ،

وأما فى جانب شركة التأمين فان الغرر فى مقدار ما تحصل عليه من عوض غرر كثير أيضاً ، لأنها قد تحصل على قسط واحد قدره ألف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملة ، وقد تحصل عشرة أقساط بعشرة آلاف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر الكاملة ، وقد تحصل الأقساط كلها ولا تقع الكارثة فى مدة التأمين فلا تخسر شيئا ، وواضح أن التفاوت فى مقدار ما تحصل عليه شركة مسن فلا تخسر شيئا ، وواضح أن التفاوت فى مقدار ما تحصل عليه شركة مسن عوض تبعاً لوجود هذه الاحتمالات كبير ، لا يقاس ألبتة بالتفاوت التافه فى القيمة الذى يترتب على الاحتمالات الموجودة فى الصور التى مثل بها المالكية للغرر اليسير ،

فالفرق فى قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصا تبعاً لأعلى الاحتمالات وأدناها فى عقود التأمين كبير جداً اذا قيس بنظيره فى الأمشلة التى مثل بها المالكية للغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات ، ومن هذا يبدو أن اختلال التعادل المحتمل بين الالتزامات المتبادلة بسبب الغرر فى عقود التأمين أكبر بكثير من الاختلال المحتمل ، ودخول الحمام والشرب من السيقاء مع جهالة قدر الماء المستعمل ومدة اللبث ، فمن يشترى جبة دون معرفة صفة حشوها بمائة ريال ، يتوقع أن يكون الحشو من النوع الممتاز أو النوع الردى، أو من النوع الوسط ، والفرق بين هذه الاحتمالات الثلاثة تاف القيمة ،

ذلك أن الجبة مع الحشو الممتاز قد تساوى مائة ريال وعشرة ، ومع الحشو الردىء قد تساوى تسعين ، ومع الوسط قد تساوى المائة ، والفسرة بين أعلى احتمال وأدناه فرق يتساهل الناس فى مشله عادة ، فكان غسراً يسيراً لا يؤثر ، وكذلك غرر الماء المتروب أو المستعمل فى الاستحمام ، اذ أن قيمة الماء بالنسبة الى قيمة منفعة دخول الحمام تافهة جداً لا تكاد تذكر .

العنصر الثاني: ان يكون متعلق الفرر غير مقصود

العنصر الثانى من عناصر الغرر الذى يغتفر فى المعاوضات هو « أن يكون متعلق الغرر اليسير غير مقصود » ومعنى هذا أن لا ينصب الغرر على أصل محل المعاوضة ، أى العوضين أو احدهما ، ولا على أمر تابع للموض يقصد من المعاوضة عادة ، بل ينصب فقط على أمر تابع لمحل المعاوضة ، غير مقصود للمتعاقدين غالبا ، وعلى ذلك فالغرر فى بيع الثمار قبل أن تخلق ، وفى بيسع العائر فى الهواء والسمك فى الماء ليس غررا فى أمر تابع عير مقصود ، لأن الغرر ينصب على محل المعاوضة نفسه ، فهو غرر فى الوجود أو الحصول ، الغرر ينصب على محل المعاوضة نفسه ، فهو غرر فى الوجود أو الحصول ، وبالمثل فان الغرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل الماوضة هدا وان كان هـ و الحيوان وهو لا غرر فى أمر تابع مقصود ، فمحل الماوضة هدا وان كان هـ و الحيوان وهو لا غرر فيه ، الا أن الحسل الذى تعلق به الغرر تابع لمحسل المعاوضة ، وهو مقصود للمعاوض .

والأمثلة التي يتوافر فيها هذا العصر هي ما ذكرها فقهاء المالكية ، وهي يعم الدار من غير معرفة اساسها ، والجبة من غير معرفة حشدوها ، واجارة الدارة لشهر مع احتدال نقص الشهر و تمامه ، والشرب من السقاء ، ودخول الحسام مع اختلاف فدر الماء ، واللبث ، ذلك أن الغسرر في هذه المعاوضات لا ينصب على أصل العوض بحبث يكون هذا العوض محتمل الوجود والعدم ، أو الحصول وعدم الحصول ، ولا آمر تابع ينصل بهذا المحل ويقصده المتعاقدان عادة ، ان الغرر في هذه الأمثلة يتغلق يأمر تابع لا يتجه اليه قصد المتعاقدين عند الدخول في العوض الأصلى تبعاً لل قصدا .

فالغرر فى بيع الدار مع جهل أساسها لا ينصب على محل المعاوضة ذاته وهو الدار ، اذ الدار لا غرر فيها ولكن الغرر فى أساسها وهو لا يقصد عادة عند ابرام عقد البيع ، بل يدخل فيه تبعا ، والغرر فى بيع الجبة مع الجهسل بحشوها ليس غررا فى أصل العوض وهو الجبة ، بل فى أمر تابع لها لا يقصد فى المعاوضة أصلا بل يدخل فيها تبعا ، والغرر فى دخول الحمام مع الجهسل بقدر الماء المستعمل ليس غررا فى أصل العوض وهو دخول الحمام نفسه ، وهو ما دفع فيه الأجرة ، بل فى أمر تابع وهو قدر الماء المستعمل ، وهسو لا يقصد عند دخول الحمام عادة ، وكذلك الغرر فى اجارة الدار شهراً فالغرر ليس منصبا على أصل المدة لأن أصل الشهر لا غرر فيه ، بل فى عدد الأيام وهو أمر لا يقصد عادة ،

والغرر فى عقد التأمين يتعلق بأصل العوض ، لا بأمر تابع غير مقصود ، فلقد تبين لنا مما سبق أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله ، وهذه كلها أمور مفصودة للمتعاقد ، فالمستأمن ما بذل الأقساط الا فى مقابل الحصول على مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وحصوله عليه أمر احتمالي قد يكون وقد لا يكون ، وكذا قدر العوض ، وأجل الوفاء به من الأمور المقصودة باتفاق الفقهاء .

والخلاصة أن الغرر فى عقد التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه ، وهو مبلغ التأمين ، ومقدار الأقساط ، فالمستأمن لا يدرى عند التعاقد ان كان سيحصل على مبلغ التأمين أم لا ، والمؤمن لا يدرى مقدار ما يحصله مسن أقساط التأمين قبل وقوع الخطر المؤمن منه ، وبالتالى فان كلا من المؤمسن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد أن يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، فى حين أن الغرر فى الأمثلة المذكورة لا يتعلق بمحل التعاقد أو مقصود المعاوضة الأصلى ، وهو الدار والجبة واللحاف ودخول الحسام والشرب والانتفاع فى اجارة الدار شهرا اذ المحل أو المقصود فى هسذه المعاوضات لا غرر ولا احتمال ، بل الغرر فى أمور تابعة للمحل لا تقصد عند التعاقد .

العنصر الثالث : أن يكون ارتكاب الغسرد ضرورياً

العنصر الثالث من عناصر الغرر الذي يغتفر في المعاوضات هو أن تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هـذا الغرر فان لم تدع الضرورة الى ارتكاب الغرر لم يكن من الغرر الذي يغتفر في المعاوضة ، وهذا يعنى أن تكون هناك معاوضة مشروعة أصلا ، كالبيع والاجارة وغيرهما مما يحتاج الناس اليه ، وفي منعهم منه كلية حرج شديد ومشقة زائدة ، ويكون هناك غرر يسير في أمر تابع غير مقصود ، لا تنفك عنه المعاوضة غالبا ، بحيث اذا شرطنا نفيه في صحة المعاوضة نكون منعنا الناس منها ، وقد مثل المالكية لذلك ببيع منع الحبل بصفة أساسها ، وبيع الحبة واللحاف المحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مشل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، اليها ، وبيع الدر والمجلس والحشو ، فلو شرطنا منع الغرر في مثل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، فلو شرطنا منع الغرر في مثل ذلك تكون قد منعنا بيع الدور والملابس المحشوة ، أو كلفناهم باخراج الحشو والحفر على أساس الدار ، وهذا متعذر لما فيه من اتلاف المال ،

واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الغرر فيه ليس من الغرر الذي تدعو الضرورة الى ارتكابه لأمرين :

(اولهما): أننا لسنا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعبة بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحرج الشديد والمشقة الزائدة ، بل ان موضوع البحث الآن هو مشروعية التأمين ، فان التأمين اذا كان يحقق التعاون والتضامن فليست الوسيلة الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وتحقيق ذلك المقصد هي التأمين الذي تقوم به الشركات المساهمة ، بل هناك أخرى يمكن أن يتم بها التأمين .

(وثانيهما): أننا لسنا أمام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الغرر فيه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هو نفسه غرر ، فلا يقال : ان الضرورة قد اقتضت ارتكاب الغرر فيه ، وهذا يؤخذ من الأمثلة ، التي ضربها

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المالكية للغرر الذي توافرت فيه عناصر الغرر الذي لا يؤثر في المعاوضات ، فهناك معاوضة محلها الذار اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها ، لأن الحفر يهدم الدار ، وهناك معاوضة محلها الجبة ، اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لأن اخراج الحشو يفسدها ، وهناك اجارة على دخول الحمام اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيها لمشقة التقدير لمدة اللبث وقدر الماء المستعمل ، أما عقد التأمين فليس معنا عقد مشروع أصلا ثم اقتضت الضرورة ارتكاب الغرر فيه ، بل ان العقد نفسه غرر ،



الدليل الثاني (١): عقود التأمين تتضمن الرهان والمقامرة

الدليل الثانى على تحريم العقود التى تبرمها شركات التأمين أن هـــذه العقود تعد قماراً ومراهنة ، والقمار والمراهنــة حرام شرعاً باتفاق والشريعة ، فيكون التأمين حراماً باتفاق و

وكون التأمين قماراً ومراهنة يبدو واضحاً من تعريف كل من القسار والمراهنة وبيان خصائصها الجوهرية ، ثم اثبات دخول عقد التامين سحت هذا التعريف وتوافر هذه الخصائص فيه ٠

اولا: تعريف المقامرة والرهان:

المقامرة أو الرهان عقد يتعهد فيه كل من العاقدين (المقامرين أو المتراهنين) أن يدفع الى الآخر مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى آخر يتفق عليه ، اذا حدثت واقعة معينة (خسارة اللعب فى المقامرة ،وعدم سدق قول المراهن فى واقعة غير محققة فى الرهان) .

والذى يظهر من تعريفهما أن المقامرة توافق الرهان فى أن حق المتعاقد فى كل منهما يتوقف على واقعة محققة ، هى أن يكسب المقامر اللعب فى المقامرة ، أو أن يصدق قول المتراهن فى الرهان .

ثانياً: خصائص القامرة أو الرهان:

يتفق شراح القانون الوضعى على أن خصائص عقود المقامرة والرهان هى نفسها خصائص عقود التأمين ، وهى أنها عقود ملزمة للجانبين ، فلأن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة المعينة ، أى خسارة المقامرة أو الرهان .

⁽١) راجع : أدلة بطلان المقود التي تبرمها اشركات االتأمين : الدليل الأول . النع

وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الغرر فلأن « كلا من المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه كل من المقامرين أو المتراهنين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ، ولا يتحدد ذاك الا في المستقبل تبعاً لحدوث أمر غير محقق ، هو الكسب ، فيعرف القدر الذي أخذ ، أو الخسارة ، فيعرف القدر الذي أعطى ،

وأما أن عقد المقامرة أو الرهان من عقود المعاوضات ، فلأن كلا من المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فهذا الاحتمال فى الكسب أو الخسارة هو الأساس الذى يقوم عليه العقد ، هكذا أفاده فى الوسيط فى العزء السابع ص ٩٨٦ ، ٩٨٨ الدكتور عبد الرزاق السنهورى رحمه الله ،

ثالثاً : دخول عقد التامين تحت تعريف القمار والراهنة :

وواضح من تعريف عقدى المقامرة والرهان ، وبيان الخصائص التى تحدد طبيعة العقدين ، أن هذا التعريف يبطبق ، وتلك الخصائص توجد فى عقد التأمين تماماً ، ذلك أن عقد التأمين عقد يتعهد بسوجبه أحسد العاقدين (شركة التأمين) أن يدفع الى المتعاقد الآخر المستأمن مبلغاً من النقود أو أى عوض مالى يتفق عليه ، اذا حدنت واقعة معينة (الخطر المؤمسن منه) فى مقابل تعهد العاقد الآخر بدفع مبلغ آخر هو أفساط التأمين مدة عدم وقوع الحادث ، فعلبيعة عقد التأمين هى طبيعة عقدى القمار والمراهنة ، وان اختلفت أسساء عناصره وأطرافه .

رابعا: وجود خصائص القمار والمراهنة في عقد التامين:

أما من حيث الخصائص فلا أظن أحداً من شراح القانون أو علماء الشريعة الذين كتبوا فى عقود التامين يخالف فى أن الخصائص الشلاثة السابقة توجد فى عقد التأمين كما جاء ذلك فى عباراتهم ، وأن كان بعض علماء الشريعة يرى أن القمار والمراهنة تنضمن عناصر أخرى لا توجد فى عقد التأمين ، ونحن نخالفهم فى ذلك كما سنرى .

ويبان ذلك أن كلا من المقامرين أو المتراهنين يلتزم نحو الآخرين بدفع المال المتفق عليه اذا وقعت الحادثة خسارة المقامرة أو الرهان ، وهذا هسو الحال فى عقد التأمين وهى وقوع الخطر المؤمن منه ، فى مقابل تعهد المستأمن بدفع أقساط التأمين مدة عدم وقوع هذه الحادثة .

واذا كان كل من المقامر والمتراهن لا يعرف عند عقد المقامرة أو الرهان مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لنوقف ذلك على أمر غير محقق ، فكذلك كل من شركة التأمين والمستأمن لا يعرف عند ابرام عقد التأمين ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ لتوقف ذلك أيضاً على حدوث أمر غير محقق ، هو الخطر المؤمن منه .

واذا كانت عقود المقامرة والرهان من عقود المعاوضات لأن كلا مسن المقامر أو المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك فى مقابل تعرضه للخسارة ، واذا خسر شيئاً فذلك فى مقابل احتمال الكسب ، فان هذا المعنى بعينه موجود فى عقود التأمين ، فشركة التأمين اذا كسبت الأقساط فى حالة عدم وقوع الخطر المؤمن منه فذلك فى مقابل تعرضها للخسارة فى حالة وقوع هذا الخطر ، واذا خسرت شيئا فى حالة وقوع الحادث ، فذلك فى مقابل احتمال الكسب فى حالة عدم وقوعه ، فهذه العقود كلها فى هذا الأمر سواء ،

واذا قيل بأن الاحتمال فى الكسب أو الخسارة هو الأساس الذى يقوم عليه عقد المقامرة أو الرهان ، فان هذا الأساس نفسه يوجد فى عقود التأمين بلا نزاع .

والواقع أننا لم نكن بحاجة الى بيان أن تعريف عقود القمار والمراهنة ينطبق على عقد التأمين ، ولا الى بيان أن خصائص هذين العقدين موجودة في عقود التأمين ، ذلك أن يخالفوننا في حرمة عقود التأمين من شراح القانون وعلماء الشريعة لا ينكرون أن هذه العقود قمار ومراهنة اذا نظر اليها مسن جانب العلاقة بين التأمين والمستأمن المعين ، وهذا يعنى في نظرهم أن تغريف وخصائص عقود التأمين له دخل في نفى الغرر ، وسلب صفة الرهان والمقامرة عن هذه العقود ٠

وسوف نرى أن هذا قول باطل لا يستند الى دليل ، فعقد التأمين الذى نريد الحكم عليه بالحل والحرمة لا ينشىء الا علافة واحدة ، هى العالقة بين شركة النأمين والمستأمن المعين الذى أبرم هذا العقد معها •

أما العلاقة بين شركة التأمين ، ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومة ، اذ العقد لا ينسئها كما ذكرنا ، وليس هناك عقد أو انفاق آخر ، يطلب الحكم عليه بالمنع أو الجواز ، ينسىء مثل هذه العلاقة ، وعلى فرض وجود مشل هذا العقد الذى ينشىء علاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم ، فانه يجب الحكم عليه وفقاً لما اشتمل عليه من حقوق والتزامات متبادلة تعرف من قصد العاقدين كما يظهر من صيغة العقد وشروطه .

وسوف نرى فوق ذلك أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين لا ترفع الغرر كلية ، ولا تنفى وصف الرهان والمقامرة من عقد التأمين ، بل يبقى كل ذلك معها ، واذا سلمنا انتفاء الغرر فى جانب شركة التأمين لتوافر الوسائل العلمية لحسابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها من هذا الحساب من قانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، فقد بقى الغرر والقمار والمراهنة فى جانب المستأمن الذى لم تتوافر لدبه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء فى حقه ، وبقاء وصف الغرر والقمار والمراهنة فى أحد جانبى المعاوضة يبطل المعاوضة .

واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة التى تسلم بأن عقد التأمين قمار ومراهنة ، اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن اله المعين ، مع ملاحظة ما سبق أكثر من مرة ، أن هذه العلاقة هى العسلاقة الوحيدة التى ينشئها عقد التأمين ، ولا ينشىء غيرها ، وأنه لا يجوز الحكم على عقد ما بالحل والحرمة بالنظر الى علاقة موهومة لا ينشئها هذا العقد ولا يوجد لها مصدر غيره .

١ _ عبارة شراح القانون:

يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط: « فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، أو مع عدد قليل من المؤمّن لهم ،

ولو أنها فعلت لكان عقد التأمين مقامرة أو رهاناً ، ولكان عقداً غير مشروع، اذ تكون الشركة قد تعاقدت مع مؤمن له على أنه اذا احترق منزله مثلا دفعت له قيمته ، واذا لم يحترق كان مقامل التأمين الذي دفعه المؤمن له حقا خالصا. وهذا هو الرهان بعينه » •

٢ ـ عبارة علماء الشريعة:

ويقول المرحوم الشيخ على الخفيف « اذا اقتصر التعاقد في التأهين على فرد مثلا فانه يكون عقد رهان ومقامرة ، لا يقره قانون ولا شريعة لمسكان الغرر والمقامرة الظاهرين فيه حينئذ لانتهاء الأمر فيه الى خسارة لأحد الطرفين وربح للطرف الآخر » والذي يؤخذ من عبارة مصطفى الزرقا أن عقد التأمين اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين يكون قسارا ومراهنة أينسا ، لأنه وضيح في بحثه أن مناط الحل في عقد التأمين تعدد عقود التأمين التي تبرمها شركاته فهو يقول : « فالتأمين فيه عنصر احتمالي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدى التعويض الى المستأمن ان وقع الخطر المؤمسن عنه ، فان لم يقع لا يؤدى شيئا ، على أن هذا الاحتمال انما هو بالنسبة الى كل عقد تأميني على حدة ، لإ بالنسبة الى مجموع العقود التي يجريها المؤمن ، ولا بالنسبة لنظام التآمين في ذاته ، لأن النظام وكذا مجموع السقود يرتكزان على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكزان على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكزان على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكزان على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكزان على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكزان على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكران على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكران على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكران على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكران على أساس احصائي ينفي عنصر الاحتمال بالنسبة الى المؤمن عادة » و يتكران على أساس احتمال يتفر المؤمن عادة » و يتكران على المؤمن عادة » و يتكران على المؤمن عادة » و يتكران على المؤمن عادة » و يتكران و يتكران عادة » و يتكران عادة » و يتكران عادة » و يتكران المؤمن عادة » و يتكران المؤمن

فنحن نراه فى هذا النص يسام بوجود الاحتمال فى عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأمينى على حدة ، وهذا هو الواقع الموجود كما قلنا ، أما اذا نظرنا الى مجموع العقدود ونظام التأمين فى ذاته ، فان الاحتمال يزول مع ملاحظة ، قلناها آكثر من مرة ، وهى أننا نحكم على كل عقد على حدة ولا نحكم على نظام التأمين ولا على علاقة الشركة بمجموع المؤمن لهم ، لأننا نحكم على الموجود القائم ولا نحكم على المتصور المفروض و



الدليل الثالث: عقسود التأمين تتضمن الربا بنوعيه

ان عقود التأمين تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة ، وذلك لأمور ثلاثة :

(اولهما): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن ، بمقتضاه يتعهد المستأمن بأن يدفع مبلغاً من المال ، دفعة واحدة ، أو على أقساط دورية ، في مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً كنا أمام ربا المال قد يكون مساوياً لما دفعه أو أكثر أو أقل منه ، فأن كان مساوياً كنا أمام ربا النقساء ، وأن كان أكثر كنا أمام ربا الفضل والنساء معا ، ذلك أن الفقهاء متفقون على أن بيع النقد بالنقد الى أجل هو ربا النقساء عند التساوى ، فأن كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النساء ربا الفضل أيضاً ، وهذا ينطبق على عقد التأمين ، لأن مقتضى هذا العقد _ كما ذكرنا _ أن يتعهد المستأمن بدفع مبلغ من المال ، دفعة واحدة عند العقد ، وعلى أقساط دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى دورية تدفع بعده ، في مقابل تعهد الشركة بأن ترد اليه أو الى ورثته أو الى أكبر أو أقل ، والمستأمن لا يدرى عند التعاقد مقدار ما يأخد ، فيكون جاهلا بالتماثل ، والجهل بالتماثل كالعلم بالتفاضل يحقق الربا باتفاق .

ولقد وجدنا الشارع يشترط قبض العوض فى عقد الصرف قبل التفرق من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء ، لأن تأجيل أحد العوضين فيما يجرى فيه الربا ومنه النقود غير جائز شرعا ، وان تساوى العوضان واختلف نوع النقد ، ولا شك أن أحد العوضين فى عقد التأمين وهو مبلغ التأمين ، فقد تأخر دفعه عن دفع الأقساط ، وهى العوض النقدى الآخر ، فكان ربا نساء ان تساوى مبلغ التأمين مع الأقساط ، وربا نساء وفضل ان زاد مبلغ التأمين عليها .

واليك من عبارات الفقهاء ما يدل على صحة ما نقــول : جاء في تحفــة المحتاج (١) في مذهب الشافعي :

« اذا بيع النقد بالنقد ، ان كان جنسا اشترط الحلول والمسائلة والتقابض، فمتى اقترن بأحدهما تأجيل ولو للحظة وهما فى المجلس لم يسح ، والتقابض يعنى القبض الحقيقي قبل التفرق ، أو جنسين كذهب وفنسة جاز التفاضل واشترط الحملول والتقابض » وجاء فى حاشية الدسوقى على الشرح الكبير (٢٠): « ربا النساء يحرم فى النقود مطلقاً » وهو مسن كتب المالكية وجاء فى المبسوط (٣٠): « ان الزيادة الخالية عن عوض هو مال مسن الربا الذى لا يخفى على أحد » •

وجاء فى بداية المجتهد لابن رشد المالكى: «أجمع العلماء على أن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة (أى النقد بالنقد) لا يجوز الا مثلا بمثل ، يدا بيد » ٠

(وثانيه ا): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن فى حالة بقائه حيا الى المدة المحددة فى العقد ، الأقساط التى دفعها مدة العقد مضافا اليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد حراماً .

(وثالثهما): ١ن أكثر العمليات التي تقوم بها شركات التأمين تقوم على أساس الربا ، فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة .

النامين بيع دين بدين فيحرم

ومما يتصل بهذا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل ، لأن بيع الدين بالدين باطل باتفاق الفقهاء ، ومما يدل على بطلانه ما جاء أن النبى صلى الله عليه وسلم « نهى عن بيع الكالىء » وفسره جميع المجتهدين

⁽١) تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٤ ص ٢٧٣

⁽٢) الجزء الثالث س ٢٥

⁽٣) المبسوط للامام السرخس العثقي جد ١١ س ١١٧

بأنه بيع الدين بالدين ، ولذلك تجدهم يشترطون فى عقد السلم أن يتم قبض رأس مال السلم فى مجلس العقد خروجاً من بيع الدين بالدين ، لأن المسلم فبه دين مؤجل أيضاً فاذا لم يقبض رأس مال السلم فى مجلس العقد كان العقد باطلا ، لأنه بيع دين فى دين ، وقد نهى الشارع عنه ،

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين ، لأن المستأمن فيه يتعهد بدفع أقساط التأمين ، وهي دين في ذمته ، لأنه لا يدفعها في مجلس العقد ، بل يدفعها بعد العقد على أقساط دورية ، في مقابل تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين ، وهو دين في ذمة شركة التأمين أيضاً ، فكان هذا العقد بيع دين في دين فبطل شرعاً .

وشراح القانون الوضعى يسلمون بهذه الحقيقة ، يقول الدكتور عبد الرزاق السنهورى فى الوسيط ١١٤٨/٢/٧ : « فمبلغ التامين وهو التزام فى ذمة المؤمن هو المقابل لقسط التأمين ، وهو التزام فى ذمة المؤمن له » فقسط التأمين هو التزام اذن ، أى دين فى ذمة المؤمن له ، وهو العوض المقابل لمبلغ التأمين الذى هو التزام ، أى دين أيضاً فى ذمة المؤمن .

وجاء فى مواهب الجليل عند بيان البيوع المنهى عنها « وكالكالىء بمثله ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن بيسع الكالىء بالكالىء » ابن عرفة : تلقى الأئمة هذا الحديث بالقبول ، يغنى عن طلب الاسناد فيه ، كما قالوا فى : لا وصبه لوارث قال ابن المنذر : آجمعوا على أن بيع الدين لا يجوز ، وحقيقته بيع شىء فى ذمة بشىء فى ذمة أخرى غير سابق تقرر أحدهما على الآخر ، وهو معنى قولهم : ابتداء الدين بالدين ، وما تقدم فيه تقرر الدين ، يسمى فسخ الدين فى الدين ، وفسسخ ما فى الناجز على مؤخر » .

وجاء فى مواهب الجليل أيضاً : وان تأجلا ــ أى العوضان ــ معا ابتداء فهو الدين بالدين ، وهو ممنوع .

وجاء فى مطالب أولى النهى : « واذا لم يقبض رأس مال السلم فى المجلس المتنع لأنه بيع دين بدين » •

ومما يجب التنبيه عليه فى هذا المقام أن معاوضة الدين بالدين لا تجوز ، وان لم يشترك الدينان فى علة الربا ، بأن كان أحد الدينين ربويا والآخر ليس كذلك ، أو لم يكن واحد منهما من أموال الربا ، فبيع الدين بالدين باب آخر غير باب ربا النساء الذى تقدم ذكره .

فقد ذكرنا أن عدم قبض رأس المال فى السلم فى مجلس عقده يجعله باطلا، بعلة بيع الدين بالدين ، مع أن أحد العوضين نقد والآخر غير نقد ، عرضاً أو غيره ، فيدخل فيه عقد التأمين من باب أولى .



رد شبه المخالفين في حرمة التامين

سبق أن قلنا ان فكرة التأمين باعتبارها نظاماً يسعى الى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس لا غبار عليها يبد أن الذى لا نقره فى بعض صوره التطبيفية • فالتعاون بين جمع من الناس وتضامنهم أمر يتفق مع مقاصد الشريعة العامة وأصولها الكلية ، ولقد قلنا ان التطبيق العملى والممارسة الفعلية لفكرة التأمين وتحقيق أهدافه قد ظهرت فى صور ثلاث:

(الاولى): التأمين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة ، أو تعهد بادارته وتنظيمه الى احدى هيئاتها العامة .

(الثانية) : التأمين التبادلي الذي تقوم به جمعيات التأمين التعاونية •

(الثالثة): التأمين التجارى ذو القسط الثابت، وهو الذي تقوم به شركات التأمين .

ولقد قررنا أن كلا من التأمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه ، لأن أساس الحرمة في عقود التأمين ــ كما رأينا ـ هو الغرر ، والغرر يؤثر فى المعاوضات دون التبرعات ، عند من يعتد برأيه من الفقهاء ، وهذان النوعان من التأمين يقومان على التبرع وعدم قصد الربح ، فارتفع مناط التحريم فيهما •

وأما العقود التي تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا بحرمتها وبطلانها للادلة التي سقناها في المبحث الثاني من هذا الفصل ، وسنعرض في هذا المبحث الثالث شبه المخالفين في حرمة العقود والتي تبرمها شركات التأمين ثم ندوم هذه الشبهات ، وسوف نقسم هذا المبحث الي مطالب نجمع في كل مطلب منها الشبهات الواردة على كل دليل من الأدلة التي قدمناها للحكم بحرمة عقود التأمين التي تبرمها شركات التأمين •

فقد أقمنا على حرمة هذه العقود أدلة ثلاثة ، ولقد أورد المخالفون فى هذا الحكم بعض الشبهات على كل دليل من هذه الأدلة ، وسوف أذكر الدليل بايجاز ثم أذكر ما ورد عليه من شبهة وأوردها فى كل مطلب ٠

المطلب الأول: الشبه الواردة على دليل الغسرد:

ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الغرر ، وحاصل هـــذا الدليل أن عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الغرر الفاحش أو الكثير ، وعقود المعاوضات اذا دخلها الغرر الكثير تكون باطلة باتفاق .

أما المقدمة الأولى من هذا الدليل ، وهى أن عقود التأمين معاوضات مالية فقد تقدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين ، كما ينظمها قانونه وتباشرها شركاته ، ولقد رأينا أن شراح القانون الوضعى وعلماء الشريعة يسلمون بأن عقود التأمين معاوضات مالية ، اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم ، فهم يرون أن صفة المعاوضة ، تنتفى عسن هذه العقود ، وتأخذ صفة البذل والتضحية والتعاون والتضامن ، أى تأخذ صفة النبرع .

ولقد قلنا مراراً ان العلاقة بين المستأمنين محض فرض وتقدير لا يسنده دنيل ، ولا يؤيده واقع ، ذلك أن القول بوجود مثل هذه العلاقة يقتضى أولا وجود عقد أو اتفاق يكون مصدرها ، ثم يقتضى ثانيا أن يكون ظاهرياً من هذا العقد أو الاتفاق قصد المتعاقدين في البذل والتضحية والتعاون والتضامن، وهذا كله محض افتراض لا وجود له ، ومن ثم يتعذر الحكم عليها .

وعقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المؤمثان له المعين ، لا ينشىء علاقة بين جماعة المستأمنين أساسها أو القصد منها التعاون والتضامن والبذل والتضحية ، فكيف يحكم على عقد ، على أساس علاقة لم ينشئها ، وقصد لا وجود له فيه ، وحقوق والتزامات متبادلة لم ينظمها ، ان مثل هذا ان جاز في القانون فانه يتعذر في الشرع .

أما المقدمة الثانية : وهي أن عقود التأمين قد اشتملت على الغرر الفاحش الذي يؤثر في عقود المعاوضات بالخطر والمنع فقد قدمنا عليها دليلين :

(اولهما): دخول الغرر الذي تتضمنه عقود التأمين تحت تعريف الغرر عند جميع المجتهدين ، فلقد ذكرنا تعريفات الغرر عند الأئمة أصحاب المختلفة ، ثم أثبتنا أن كل تعريف من هذه التعريفات ينطبق تمام الانطباق على عقد التأمين ، فكان هذا العقد داخلا في الغرر المنهى عنه .

(وثانيهما): عدم دخول الغرر الذي يتضمنه عقد التأمين تحت ضابط انفرر المستثنى الذي لا يؤثر في المعاوضات، فلقد ذكرنا حقيقة الغرر الذي يغتفر في المعاوضات، وبينا عناصره، وعرضنا أمثلته، ثم أثبتنا أن هذا الضابط، وتلك العناصر لا توجد في الغرر الذي حواه عقد التأمين.

ومن مجموع هذين الدليلين ، دليل دخول غرر التأمين في الغرر الذي ورد الشرع بمنعه ، ودليل عدم انطباق ضابط الغرر المغتفر في المعاوضات عليه ، يتم اثبات المقدمة المشار اليها ، وهي أن عقود التأمين قد تضمنت الغرر الفاحش أو الكثير .

وأما المقدمة الثالثة ، وهي أن ما تضمن الغرر الكثير أو الفاحش مسن المعاوضات يحكم ببطلانه وحرمته ، فلا أظن أن أحداً يجادل فيها ، لأنها من الأصول المسلمة في الشريعة الاسلامية ،ودليلها « نهى النبى صلى الله عليسه وسلم عن الغرر » واتفاق المجتهدين على الحاق جميع المعاوضات المالية بالبيع في هذا الحكم ، ولما كان النهى عن الغرر في الحديث قد جاء عاما مطلقا ، فانه يكون دليلا على المنع من كل معاوضة تضمنت الغرر ، حتى يثبت بالدليل دخولها تحت ضابط الغرر المعتفر الذي استثناه المجتهدون من هذا العسوم والاطلاق .

والشبه التي أثارها القائلون بجواز عقدود التأمين واردة على المقدمة الأولى والثانية من هذا الدليل ، وهما أن عقود التأمين معاوضات مالية ، وأن ما اشتملت عليه هذه العقود من الغرر فهو من باب الغرر الكثير ، واليك هذه الشبه والرد عليها .

الشبيية الأولى: التامين ليس من عقود المعاوضات:

يماول بعض الباحثين في عقود التأمين نفي صفة المعاوضة عن هذه العقود وادخالها في دائرة النبرع بسقولة أن هذه العقود تعماون وتفسامن وبذل وتضحية ، ويطبقون هذا القول على العقود التي تبرمها شركات التأمين ، وغرضهم من نفي صفة المعاوضة المالية عن العقود وسبغها بصبغة التعماون والبذل والتضحية والتبرع هو الوصول من ذلك الى القول بعدم تأثير الغرر الفاحش في هذه العقود ، لأن الغرر الفاحس يؤثر في المعاوضات دون التبرعات ، ومن جهة أخرى فانهم يرتبون على هذا القول نفى دخول عقود التأمين تحت القمار والمراهنة ، أو المسنوع لأنه لا مجال للقمار والمراهنة من والربا في عقد أساسه من يقولون ما تعبود به نفسه من تضحيات ليكون في الناس على أن يبذل كل واحد منهم ما تعبود به نفسه من تضحيات ليكون في مجموع هذه التضحيات ما يفي بعبر الضرر الذي ينزل باحد أفراد الجماعة من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون من جراء وقوع خطر معين ، واليك العبارات التي عرض بها هؤلاء الباحثون

اولا : عبارات القائلين بان عقود التامين ليست معاوضة بل تعاونا وتبرعا :

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: ان الوقوف عند أحد جانبي عقد التامين والنظر اليه وحده ، وهو جانب العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن له بالذات دون نظر الى جانبه الآخر ، وهو العلاقة بين المؤمن ومجموع المؤمن لهم ، حيث لا يكون المؤمن حينه الا وسيطا يجمع اقساطهم وينظم تعاونهم جميعاً على مواجهة المخسارة التى تحيق بقلة منهم ، هو الذى دعا كثيراً من الذين تصدوا للافتاء في مشروعية التأمين الى القول بعدم جوازه ، لأنه وقف عند هذه النظرة دون تجاوزها ، ويبدو أن عفد التامين عقد مقامرة أو رهان غيرمشروع في الفقه الاسلامي ، بل وفي الفقه الوضعي ، ولكن النظر الى جانبه الآخسر هو الذي يظهر عقد التأمين في صورته الحقيقية ، ويبرز طبيعته ويحددها ، ويبين أنه ليس الا انضماما الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقا بين عدد كبير ويبين أنه ليس الا انضماما الى اتفاق تعاوني نظم تنظيماً دقيقا بين عدد كبير من الناس ، معرضين جميعاً للخطر ، حتى اذا حاق الخطر ببعضسهم تعاون

الجميع على رفعه أو تخفيف ضرر ببذل ميسور لكل منهم ، يتلافون به ضررا عظيماً نزل ببعضهم » ويقول : « أما ما يدفع اليه ــ أى المؤمن ــ من أقساط التأمين فسركزه ووضعه بالنسبة اليه . مركز المال يوضع تحت وصايته وولايته التي تنظمها القوانين الصادرة في شأن ذلك » •

ويقول: «أما المستأمن فانه لا يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة : وانما يريد أن يتوقى به مغبة الحظ والمصادفة لهمم جميعاً بحيث لا ينال آيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحمله فى غير عناء ولا مشقة » •

ويقول: « ان كلا منهما ــ أى التأمين التعاونى والتأمين التجارى الذى تقوم به شركان التأمين ــ فائم على التعاون بين المستأمنين والتضامن بينهم جميعا فى دفع ما يصيب أحدهم من ضرر أصابه لخطر معين نزل به ، وذلك بو اسطة ما يجنع منهم من مال يقوم على جمعه واستغلاله وحفظه هيئة تنوب عنه في العالمين » •

ويقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « أن الأسس الفنية للتأمين تستند كلها الى محور واحد تدور عليه ، وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تنهددها مخاطر واحدة ، وهذا التعاون تختلف درجة ظهوره بحسب شكل التأمين » •

ويقول أيضا (١): « وآما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفع قسطا ضئيا وينلقى سه اذا وفع الخطر المؤمن منه سه تعويضاً لضره قد يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذي التزم به ، فهي شههة في ظاهرها ، موهمة ، وفي الحقيقة واهية لا تنهض وذلك متى تذكرنا أن موضوع التأمين التعاقدي فائم من أساسه على فكرة النعاون على جبر المصائب ، والأضرار انناشئة من مفاجآت الأخطار ، واذا صبح إن يعتبر هذا فيه ربا أو شبهة ربا وجب القول أيضاً بحرمة التأمين التبادلي ، لأن المستأمن فيه أيضاً يدفع

 ⁽۱) بحث معدم للمؤلمر المالى للاقتصاد الاسلامى بمكة المكرمة بعنوان : نظام التأمين ، مرتمه لى المبدان الانتصادى بوحه عام وموقف الشريعة منه ص ٣٥

قسطا ضئيلا ، ويتلقى فى مقابلة تعويضاً أكبر قيمة بكثير عند وقوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت نسبهة الربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة » •

ويقول أيضاً: « فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفاق على تقديم معونة محددة بجبر من يصاب المستأمن بعض الجبر ، فلا فرق أصلا فى الفكرة ينه وبين سائر النوعين الآخرين ، أعنى التأمين على الأشياء ، والتأمين مسن المسئولية » •

ويقول: «ان الموضوع الأصلى الذي تقوم عليه عقوده _ أي عقود التأمين الذي تقوم به السركات _ هو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى رءوس كثيرة جدا هي رءوس بقية المستأمنين عن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل بأحدهم من الأقساط التي يدفعونها، وهذا هو عين التعاون » +

ثانية : رد هسله الشسبهة

الامر الاول: أن عقد التأمين « ليس الا انضماماً الى عقد تعاونى منظسم بين عدد كبير من الناس يتعرضون لخطر معين ، وأن موضوع هذا الاتفاق هو تعاون الجميع على رفع أو تخفيف الضرر الذى ينزل بأحدهم ، من جراء وقوع خطر معين ، وأن هذا التعاون يتحقق ببذل ميسور لكل منهم » .

وهذا التصوير يخالف الواقع من جهتين :

(اولهـــما) : أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من الناس على تخفيف آثار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر .

(وثانيهما): أن عقد التأمين يمثل انضماما من المستأمن لهذا الاتفاق ،

وكلا الانفاقين غير قائم ، وقصد التعاون مع عدم قيامها غير موجود ، ولا بثبت النعاون والتبرع شرعاً ، بحيث يترتب عليه أثره من جواز الغرر الواقع فيه ، الا اذا وجدت نية التبرع ، وهذه النية تعرف من صيغة العقد وعبارته ، فأين العقد أو الانفاق حتى نتعرف على قصد العاقدين فبه ؟

ان الأحكام الشرعية لا تبنى على مثل هذه الفروض البعيدة ، وانما تبنى على الواقع الذي يدل عليه الدليل ،

فعقد التأمين ، وفقاً لنصوص القانون ينظمه ، ولما يجرى عليه العمل ، ليس اتفاقاً بين عدد كبير من الناس على التعاون والتضامن على تفتيت آثار المخاطر وجبر الأضرار ، لأن طرفين اثنين فقط ، هما شركة التأمين والمؤمن له المعين ، فأين اذن ذلك العدد الكثير من الناس الذين اتحدت ارادتهم واتفقت على البذل والتعاون والتضامن ؟ ،

ان أحداً من المتعاملين مع شركة التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكوسن معه اتفاقاً تعاونيا على البر والتقوى •

وأما الانضمام الى هذا الاتفاق فغير موجود فى عقود التأمين ، والموجود فبها هو تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر المؤمن منه فى مقابل تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، فأين التعاون وقصد التبرع من جانب شركة التأمين والمستأمن المعين .

ولقد قلنا مراراً: ان عقد التأمين ينشىء علاقة واحدة ، هى العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن المعين ، وأن ما يترتب على هذه العلاقة من أحسكام وحقوق والتزامات ، فانما تسرى فى حق طرفى هذه العسلاقة فقط ، وفقسا لنسبية آثار العقود ، وهى قاعدة مسلمة فى الفقه والقانون ، ولم يقل أحسد قط: ان العقد الذى تبرمه شركة التأمين مع مستأمن معين يرتب حقوقا أو بفرض التزامات على غيره من المستأمنين .

وتشبيه العقود التي تبرمها شركات التأمين بالتأمين التبادلي الذي تقوم

به الجمعيات التعاونية ، أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشبيه للشيء بنقيضه ، اذ التأمين التبادلي ليس فيه درر دن ومستأمن ، بل فيه نعاون وترع من جميع أعضاء الجمعية لغرض معين ، وهو جبر آثار الأضرار التي تقع لاحدهم من جراء خطر معين ، فاذا وقع هذا الخطر لأحدهم أخذ ما يعوضه عنه من المال المتبرع به ، لأن شرط الاستحقاق أو الصفة التي على بها هذا الاستحقاق قد وجدت فيه ، وليس ما يأخذه عوضاً عن الاشتراك أو القسط، وكذلك الحال بالنسبة للمعاشات ونظامها ، فانه نظام يقوم على التبرع لمن تواورت شروط معينة ، وليس فيه فصد للربح ، ومع ذلك ذاننا نقول بوجوب النص في أنظمة التأمين التعاوني والمعاشات وغيرها على هذه الصفة ، وهي قيامه على التبرع للغرض المعين ،

الامر الثانى: أن دور شركة التأمين فى عفود التأمين التى تبرمها مع المستأمنين انما هو (دور الوسيط) الذى يجمع أقساطهم وينظم تعاونهم وينوب عنهم •

وهذا كما نرى لا يقل اغراقا فى الفرض والتقدير عن سابقه ، فشركة التأمين طرف أصيل فى عقد التأمين ، وطرفه الآخر هو المستأمن ، وعقد التأمين لا يتم بين عدد من المستأمنين تتوسط شركة التأمين بينهم حتى يبرموا العقد ، وتكون العلاقة التى ينشئها العقد قائمة بينهم ، وما ترتبه هذه العلاقة من حقوق والتزامات بين شركة التأمين ومن تعاقدت معه وهو المستأمن ، ولا تنفذ آثار هذا العقد فى حق غيره من المستأمنين +

الامر الثالث: أن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركز الوصى أو الولى الذي يوضع المال تحت وصابته وولايته، فشركة التأمين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين ، بل يكون أمانة تحت يدها باعتبارها وصياً أو وليا يتصرف لمصلحة القاصر أو المولى عليه .

ولا شك أن هذا نوع بعيد من الفرض والتقدير ، اذ المعروف أن الولاية أو الوصاية تفرض على تاقص الأهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ،

وبين أحكامها ثم ان الولى والوص لا يثبت من التصرفات ما تنعارض فيسه مصلحته مع مصلحة المولى عليه ، فأين هذه الأحكام فى عقد النامين ؟ ان عقد النامين لا فكر فيه لولاية أو وصاية ، وانما تعبد من جانب السركة بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعبد يقابله من جهة المستأمن بدفع أقساط التأمين فى مدة عدم وقوعه ، ثم ان مصالح شركة التأمين متعارضة تماماً مع مصالح المؤمن لهم ، فهى تسعى الى أكبر ربح ، وتحاول الافلات من التزاماتها بكل طريق ، والمستأمن يعمل من جانبه على حماية نفسه ، وحفظ حقوقه قبل هذه الشركة ، فكيف يقال : ان الشركة وصى وولى ؟ وهل يعمل الوصى أو الولى لمصلحة نفسه ضد مصلحة القاصر أو المولى عليه ؟

وأما القول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من أقساط ، بل تضعه أمانة تحت يدها بوصفها وليا أو وصيا على المستأمنين فقول ينافى أبسط القواعد الشرعية ، ويتجاهل واقع المعاملة وما يرتبه عليها القانون من أحكام، فهناك اجماع بين شراح القانون ، على أن شركة التأمين تتمتع على هذه الأقساط بحق ملكية كاملة تمنح الشركة جميع حقوق المالك ، فاذا كانت هذه هي حقيقة المعادلة كما قصدها العاقدان ، وكما نظمها القانون ، فكيف يحق لعالم الشريعة أن يتجاهل كل ذلك ويؤسس حكمه على أحكام وهمية للمعاملة و آثار غريبة لم يرتبها القانون عليها ؟

وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها فى هــذا الونســع، وهى أن بعض الباحثين كما بدا من عبارته ، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى أن عقود التآمين التى تبرمها شركات التأمين تعد من قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصد الحصول على الربح فيها •

وهذا فهم غريب للفقه الاسلامي ، أن التعاون الذي يعد تبرعاً ولا يضر فيه الغرر ، ولا يدخل فيه الربا ، أي لا يعد دفع القليل وأخذ الكثير فيه ربا ، هو التبرع بالمعنى الذي بينه فقهاء الاسلام ، وهو بعنى أن باذل المال لا ينتظر عوضاً مقابلا ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دفع المتعاقد العوض في مقابل عوض آخر ، وقصد من المعاملة الحصول على الربح فليست

نبرعاً ولا تعاوناً ، لأن القول بذلك جمع بين النقيضين ، اللهم الا اذا فهسم التعاون بمعنى آخر غير معنى التبرع فى الاصطلاح الشرعى ، وفى هذه الحال لا يفيد هذا الباحث القول بوجود التعاون فى عقود التأمين ، لأن الغرر يفتقر فى التعاون بالمعنى الشرعى دون غيره ، ولأن اعطاء القليل وأخذ الكثير لا يعد ربا فى التعاون بمعنى التبرع السرعى ، لا التعاون الذى يجتمع مع القصد للربح وطلب العوض •

الشبهة الثانية: يسارة الغرر في عقود التأمين لعدم ادائه الى نزاع وخصومة:

يرى بعض الباحثين فى عقود التأمين أن الغرر الذى تتضمنه هذه العقود هو من نوع الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه بطلان المعاوضات المالية ، وقد أسس هؤلاء الباحثون القول بيسارة الغرر على ضابط غريب للغرر اليسير ليس له دليل فى الشرع ، ولا سند فى اقوال أحد المجتهدين ، واليك عرض هذه الشبهة ثم ردنا عليها :

اولا: عرض هسده الشبهة

يقول المرحوم الشيخ على الخفيف: « وما فى عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع ، بدليل كثرة تعامل الناس به ، وشميوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى ، وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد اتفق الفقهاء على أن اليسير من الغرر لا يترتب عليه منع ولا حظر » •

ثانيا : الرد على هذه الشبهة

تقوم هذه الشبهة على مقدمتين ، احداهما أن الغرر فى عقود التأمين لا يؤدى الى نزاع ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة « بكثرة تعامل الناس به التأمين و شيوعه فيهم ، وانتشاره فى كل مجال نشاطهم الاقتصادى » اذ « ما يظن أنهم يتعارفون عقدا يعنوى غررا يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه ، بل المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » •

وهذه المفدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، أما عدم نسليمها فدليله ما تغص به المحاكم من فضايا تتعلق بسنازعات فى عقود التأمين، أما الفول بأن «هده المنازعات لا نرجع الى الخلاف فى عنصر من عناصره المجوهرية التى تقوم عليها هذه العقود ، وانعا ترجع الى خلاف فى قيام المستأمن بما اشترطه عليه المؤمن من شروط تضمنتها هذه العقود » فهو قول يخالف الواقع ، فالمنازعات التى ترجع الى عدم قيام شركة التأمين بما اشترط عليها القيام به ، وتعسفها فى تفسير بنود العقد ، ومحاولاتها التهرب عليها القيام به ، وتعسفها فى تفسير بنود العقد ، ومحاولاتها التهرب نرجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط عليه من شروط ،

وأما عدم صحة ما استدل به على هذه المقدمة ، فلأنه استدلال غريب يخالف الواقع من أحوال الناس • فأداء المعاملة الى النزاع لا يلزم منه حتماً ترك الناس لها حتى يستدل بكثرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم ، وانتشارها فى كل مجال نشاطهم على أنها لا تتير خلافاً ولا تؤدى الى نزاع ، فان بيوع الغرر المجمع على تحريمها قد كثر تعامل الناس فى الجاهلية بها ، وشاعت فيهم وانتشرت بينهم ، مع أن الغرر فى هذه المعاملات يؤدى الى النزاع حتماً حتى فى رأى هؤلاء الباحثين •

واذا كان لا يظن بالناس فى حياتهم «أنهم يتعارفون عقداً بيحوى غرراً يؤدى الى نزاعهم ثم ينسيع بينهم ولا يتركونه » وأن «المقبول أنهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه » فلماذا جاءت الشريعة بنصوص آمرة تمنع ما حوى غرراً من المعاملات ؟ ان الحاجة الى هذه النصوص لا تكون قائمة مادام الناس لا بقبلون الا على ما لا يؤدى الى نزاع منها •

المقدمة الثانية : ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير :

المقدمة الثانية التي تقوم عليها هذه الشبهة هي أن ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير ، لا يترتب عليه منع ولا حظر ، وقد استدل أصحاب هذه الشبهة على هذه المقدمة بما روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أنه قال :

«كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار فاذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع: انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت عنده هذا الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر » وقالوا في وجه دلالة هذا الحديث على المقدمة التي ادعوها « فقد نبت أن سبب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ما أفضت اليه من الخصام » وأخذوا من ذلك قاعدة عامة مضمونها أن « ما يؤدى الى نزاع من الغرر يسنم ، وما لا يؤدى الى نزاع من الأربعة الآتية:

الامر الاول: أن جسيع تعريفات الغرر المؤثر التي قدمناها عن الفقهاء لم تجعل لوقوع النزاع بسببه دخلا في التعريف فليس أداء الغرر الى النزاع جزءاً من ماهية الغرر ، الذي نهى السرع عنه ، ولا شرطاً في وجوده .

فالغرر عند أهل اللغة « هو الخلس الذي لا يسدري آيكون أم لا يكون » (۱) وعند فلهاء الشريعة هو « ما لا يدري هل يحصل أم لا » (۲) أو « ما طوى عنك وخفي عليك باطنه وسره » ($^{(7)}$ أو « ما تردد بين السلامة والعطب » أو « ما شك في حصول أحد عوضيه » ($^{(3)}$ أو « ما لا يدري أيتم أم لا يتم » ($^{(9)}$ أو « الذي استوى فيه طرفا الوجود والعدم » ($^{(7)}$ أو « الذي فد يحصل وقد لا يحصل » ($^{(9)}$ أو « التردد بين جانبين الأغلب منهما » ($^{(4)}$ أو « الذي ينطوى عن الشخص عاقبته » ($^{(9)}$ أو « الذي لا يعرف كل طرف أو « الذي ينطوى عن الشخص عاقبته » ($^{(9)}$ أو « الذي لا يعرف كل طرف

⁽۱) معجم مقابیس لاین فارس جد) س ۳۸۰

⁽٢) الفروف للقراق جد ٢ من ٣٦٥

⁽٣) شرح مختصر سنن أبي داود جد ٥ ص ٧٧ .

⁽٤) مواهب الجليل جي ٤ سي ٣٦٢

⁽٥) مواهب البجليل بد ؟ ص ٣٦٨

⁽٦) مواهب الجليل ج ، من ٣٦٨

⁽۲) مطالب اولی النهی جه ۳ می ۳۰۵

⁽A) التلخيص الحبير في تخريم احاديث الشرح الكبير جد ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم اليماتي بالمدينة المنورة ،

⁽١) التلخيص الحبير في تخريح احاديث الشرح الكبير جـ ٣ ص ٦ طبعة عبد الله هاشم اليمائي بالمدينة المنورة .

فيه ما الذي ملك بازاء ما بذل » (١) أو « ما لا يوثق بحصول العموض فيه » (٢) أو « ما تردد بين أمرين ليس أحدهما أظهر » (٣) .

فالذي يؤخذ من هذه التعريفات أن أداء الغرر الى النزاع ليس جـزءًا من حقيقة الغرر الذي ورد النهي عنه ، ولا عنصراً جوهريا فيه ، ولا شرطاً في تحقيقه ، فيكون القول بأن عدم أداء الغر, الى المنازعة يجعله من باب الغرر الذي لا يؤثر قولا غير صحيح ، لأن هـذه التعريفات كما قدمنا تعريفات للغرر الذي يؤثر في عقود المعاوضات ما لم يثبت أن الغـرر الذي اشتملت عليه المعاوضة من الغرر المغتفر ، وهو ما لا ينطبق كما سنري على عقد التأمين .

الامر الثانى: أن الغرر اليسير الذى لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفاق الفقهاء هو ما توافرت فيه العناصر الثلاثة التى قدمناها ، يسارة الغرر ، وعدم فصده ، وضرورة ارتكابه ، فمناط تحقق الغرر الذى لا يؤثر فى المعاوضات هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة فيه ، وليس عدم ترتب النزاع عليه ، كها يدعى هؤلاء الباحثون ،

ولقد أثبتنا عند ضابط الغرر الذي يغتفسر في المعاوضات ، أن هذا الضابط لا ينطبق يقيناً على ما في عقود التأمين من غرر ، ذلك أن الغرر في عقود التأمين غرر في الحصول على العوض تفسه ، ولا يمكن القول بأن مثل هذا الغرر يسير غير مقصود ، دعت الضرورة الى ارتكابه ، ولقد رأينا فقهاء المالكية الذين وضعوا ضابط الغرر المغتفر وبينوا عناصره يخرجون منه ما انطوى على غرر في الحصول من المعاوضات ، كبيسم الطير في الهسواء ، والسمك في الماء ، والحيوان بشرط الحمل .

ولقد رأينا أن ما انطوى عليه عقد التأمين من غرر فى مقدار العوض وأجل الوفاء به ، لا يدخل كذلك تحت ضابط الغرر المغتفر ، لأنه غرر فاحش

⁽١) فسح العزيز طبعة المشايخ مع المجموع جد ٨ ص ١٣٤

⁽٢) حاشية قليوبي ومعيرة على شرح المنهاج جد ٢ من ١٨٥

⁽٣) شرح منتهی الارادات ب ۲ ص ه۱۱

فى القيمة والأجل ، فلا يوجد فيه شرط اليسارة ، ويتعلق بأمر مقصود ، فلايقال والحال كذلك أن متعلقه غير مقصود ، وفوق ذلك كله ، فان مشل هذا الغرر لا تدعو ضرورة المعاوضة الى ارتكابه ، لأن مثل هذا القول لا يصح كما سبق البيان ، الا اذا كنا أمام عقد مشروع فى الأصل يترتب عليه من المصالح ثم عرضت ضرورة تقتضى ارتكاب غرر يسير غير مقصود فيه ، وعقد التأمين ليس كذلك ، لأنه غرر فى نفسه ، فالخطر ركنه الأساسى وعنصره الجوهرى ومحله الذى لا يوجد بدونه ،

الامر الثالث: أن كثرة النزاع والخصومات الواردة في الحديث الذي احتجوا به ليس هو العلة في منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها عند القائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن أحدا منهم لا يقول بجواز بيع الثمار قبل بدو الصلاح اذا لم يؤد هذا البيع الى خصومة أو نزاع ، بل انهم متفقون على المنع في كل حال ، ومن جهة أخرى فان أحدا من المجتهدين لا يقول بمنع المعاملة التي لا تنطوى على غرر أو جهالة اذا كثر بشأنها الخصام والنزاع ، فثبت أن وقوع النزاع والخصام ليس علة المنع ولا مناط الحظر في المعاوضات،

فالمعاوضة تجوز اذا خلت من الغرر ، وان أدت الى نزاع ، وتمنع اذا الطوت على غرر وان لم يثر بشأنها نزاع ولا خصام .

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه أصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيع الشمار قبل بدو صلاحه وحكمته ، فعلة المنع التي يدور معها الحكم وجودا وعدما ، وهي ما يتضمنه بيع الثمار قبل بدو الصلاح من غرر، وهو غرر يؤثر في المعاوضة ، لأنه من باب الغرر في الحصول ، أما حكمة هذا المنع فهي ما قد يترتب على هذه المعاملة من نزاع وخصام ، ومن المقرر في أصول الفقه أن الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ، فاذا وجدت الملة ترتب عليها الحكم ، وان انتفت الحكمة ،

واذا انعدمت العلة لم يترتب الحكم ، وان وجدت الحكمة ، فترتب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة فى جعل الغرر الذى تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعلة العلة هي الحكمة ،

ولا يجادل أحد أل الببوع التي وردت كالسنة بسنعها واتفق المجتهدون على أن علة المنه فيها هي الغرر. هي بيوع يحكم بسنعها وبطلانها سواء وقع نزاع بسأنها أم لم بقع ، وذلك كبيم الطير في الهواء ، والسيمك في الماء ، والحمل في النطن ، وبيع المسار قبل أن يخلق ، وبيع الملامسية والمنابذة وغيرها ، نهذه البيوع بائلة باجماع المجتهدين ، ولا خلاف بينهم في أن علة البطلان هي الغرر ، ومع ذلك فانها تبنلل يقيناً ، ولو لم يترتب عليها نزاع ، ونم تثر بشانها خصومة بين المتعاملين بها ، ولو كان لوقوع النزاع دخل في العلية لدار الحكم معه وجوداً وعدماً .

الامر الرابع: أننا اذا سلمنا التعليل بالحكمة فليس أداء الغرر الى النزاع والخصام هو الحكمة ، أى العلة الوحيدة للنهى عن بيع الغرر ، بل ان هناك حكمة أخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء ، وهى تحصين الأموال من الفسياع : وبذلك يكون وقوع النزاع بشأن بيوع الغرر جزء علة وليس علة كاملة .

والحكم يدور مع العلة الكاملة ، لا مع جزئها ، وجوداً وعدماً ، وعلى ذلك فان المنع من بيع الفرر لا يرتفع بارتفاع النزاع بشأنه فقط لبقاء ضياع الأموال بسببه ، فقد جاء فى بعض روايات حديث النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح « أرايت ان منع الله الثمرة فيم يستحل أحدكم مال صاحبه ؟ » فهذه الرواية تدل على أن الحكمة فى النهى عن بيع الثمر قبل بدو العسلاح هى أنه أكل لمال أخيه بالباطل ، على تقدير عدم حصول الثمر للمشترى بصفة الصلاح التى تم الشراء على أساسها ،

يقول الخطابى: « أصل الغرر ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره ، وكل بيع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزاً عنه غير مقدور عليه فهو غرر ، وذاك مثل أن يبيعه سمكاً فى الماء أو طيراً فى الهواء أو لؤلؤا فى البحر أو جملا شاردا أو ولد بهيمة لم يولد ، أو ثمر شجرة لم تشمر ونحوها من الأمور التى لا يعسام ولا يدرى هسل تكون أم لا ، فان البيسع يكون مفسوخا فيها ، وانعا نهى النبى صلى الله عليه وسلم بمن هذه البيوع تحصيناً

للأموال من أن تضيع ومنعا للخصومة والنزاع أن يقعا بين الناس فيهــــا . وأبواب الغرر كثيرة ، وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل » •

والنتيجة التى انتهينا اليها فى الرد على هذه الشبهة أن الغرر فى عقود التأمين ليس من الغرر اليسير بل من الغرر الكثير الذى يترتب عليه الحغلسر والمنع فى المعاوضات ، لأنه يدخل فى تعريف الغرر الذى ورد النهى بمنعسه من جهة ، ولعدم انطباق ضابط الغرر اليسير عليه ، من جهة أخرى ، ذلك أن ضابط هذا النوع من الغرر هو يسارته وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه ، والغرر فى عقد التأمين لا توجد فيه هذه العناصر ، والقول بأن ضابط الغرر اليسير الذى لا بترتب عليه منع ولا حظر فى المعاوضات هو عدم أدائه الى نزاع وخصومة قول لا سند له فى الشرع ، ولم يقل به أحد من المجتهدين ، وقد ظهر فساده بالدليل .

الشبهة الثالثة: يسارة الغرر في جانب الشركة لكثرة العقود اولا: عرض هذه الشبهة

ذكر بعض القائلين بجواز العقود التي تبرمها شركات التأمين أن لعقد التامين جانبين (أحدهما) جانب العالقة بين الشركة ومؤمن له معين (وثانيهما) جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم، وأن الحكم على عقد التأمين شرعاً يجب أن ينظر فيه الى الجانب الثاني دون الأول م

ثم أضاف قوله: « اذا نظرنا الى عقد التأمين من جانب العلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان هذا العقد غررا ، بل قساراً ومراهنة ، أما اذا نظرنا اليه من جانب العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغرر فيه يسيرا ، ان لم يكن منتفيا ، وقد بنى ذلك على أن كثرة العقود التى تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التى تلجا اليها لحساب الاحتمالات تمكنها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم من تعويضات ، وما تأخذه منهم من أقساط فى مدة معينة ، تحديدا يقرب من الدقة ، فينتفى بذلك الغرر أو يقل فى جانب الشركة ،

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه ثلاثة :

(اولها): أن عقد النامين انذى تبرمه الشركة مع مؤمن له بالذان ، لا ينشىء علاقة بين هذه الشركة ومجموع المؤمن لهم ، بل انه ينشىء فقط علاقة بين هذه الشركة والمؤمن له المعين ، وفقاً لقاعدة نسبية آثار العقود . فالعلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم علاقة مفترضة لا وجود لها فى المواقع .

واذا فرضنا أن مثل هذه العلاقة موجودة لوجب علينا البحث عن مصدرها أو العقد الذي ينشئها ، ثم الحكم على هذا العقد أساس هذه العسلاقة وما ترتبه من حقوق ، وما تفرضه من واجبات على طرفيها ، فعقود التأمين اذن ليس لها الا جانب واحد هو جانب العلاقة التي تنشئها هذه العقود بين شركة التأمين والمؤمن له المعين ، واذا كان الأمر كذلك وجب على الفقيه أن ينظر عند الحكم على عقد التأمين بالجواز أو المنع الى ما ينشئه هذا العقد من علاقة بين طرفيه ، وما يترتب على هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة وليس فى أصول الاجتهاد الاسلامي ما يجيز لهذا الفقيه أن يؤسس معرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها ، هذه العرفة التي تعد لازمة لمثل هذا الحكم .

(ثانيها): اذا سلمنا وجود مثل هذه العسلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانون الكثرة، وقواعد الاحصاء، تمكن هذه الشركات من تحديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم ، وما تأخذه منهم في مدة معينة ، تحديداً يمنع الغرر والاحتمال ، فقد تحدث كوارث لا تتوقعها شركات التأمين كانحروب والفيضانات والأوبئة وغيرها مما يعرض شركات التأمين للافلاس كما حدث في حالات كثيرة ،

(ثالثها): اذا سلمنا أن الغرر في عقد التأمين غرر يسسير في جانب شركة التأمين بسبب كثرة العقود التي تبرمها ، وبفضل ما توافر لديها مسن وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخذه منهم ، فان هذا لا يميد جواز عقد التأمين لخلوه من الغرر ، بل يجب أن يبقى هذا العقد غرراً وقساراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن ، كمساكان ، ذلك أن الوسائل العلمية التي فضت على الاحتمال والغرر ، أو خففت منه في جانب السركة ، لم تتوافر للمستأمن المعين ، فلم يقدر والحال كذلك على تحديد ما يعطى هو للسركة وما يأخذ ، فلم يتغير موقفه ، وبقى العقد في حقه قماراً ومراهنة كما كان : ذلك أن الغرر في عقود المعاوضات يبطل المعاوضة ، ولو كان في جانب واحد ، فان المستأمن اذا حرم عليه بذل العوض في هذه الحالة حرم على الشركة أخذه ه

واذا حرم عليه أخذ العوض حرم على الشركة بذله له ، وفقـــاً لقاعدة : « أن ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وبالعكس •

والخلاصة أن أصحاب هذه السبهة اذا سلموا أن العقد يعد غرراً وقماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن فى علاقته بشركة التأمين ، فان الحكم يجب أن يبقى كذلك فى حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لمجموع المستأمنين •

وما تأخذه منهم باستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات ، واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء ، لأن مثل هذه الوسائل لم تتوافر في جانب المستأمن وبقى بالتالى على حكم علاقته الأصلية مع شركة التأمين ، وقد كانت باتفاق هؤلاء الباحثين غرراً وقماراً ومراهنة .

الشبهة الرابعة : يسارة الغرر ، لأنه متوقع غير مغاجىء : اولا : عرض هذه الشبهة

يرى بعض القائلين أن الغرر فى عقود التأمين غرر يسير بالنسبة لشركة التأمين ، فلا يؤثر فى العقد بالبطلان والمنع ، واستدل هؤلاء الباحثون على

سارة العرر بأن شركة التأمين تتوفع هذا الغرر وتقدره ، وتحسب حسابه ، تعد له ما يكفى لازاله آثاره ، ورفع ضرره عند وقوعه ، فلم يكن مسن لعرر المربك المفاجىء •

وظاهر من عرض هذه الشبهة أنها تقوم على أساس التفرقة بين الغــرر لمفاجىء والغرر المتوقع ، واعتبار الأول من الغرر الفاحش الذى يترتب عليه لمنع والحظر بخلاف الثانى ، فانه لا يؤثر فى صحة المعاملة .

ثانيا: رد هسنه الشسبهة

وردنا على هذه الشبهة من وجهين :

(اولهما): أن اعنبار المفاجأة أو التوقع مناطأ للتفرقة بين العمرر الفاحش والغرر اليسير أمر لا دليل عليه في الشرع ولا سند له في أقــوال المجتهدين ، فهو قول غريب على الفقه الاسلامي • فلقد ذكرنا تعريفات الفقهاء للغرر الكثير الذي يؤثر في المعاوضات ، ثم بينا ضابط الغرر اليسير الذي بعتفر فيها ، ولم نجد أحداً من المجتهدين يجعل المفاجأة والتوقع مناطأ للتفرقة بينهما ، فقد قدمنا عن فقهاء المالكية وغيرهم أن ضابط الغرر الذي يغتفر في المعاوضات ، هو اليسارة وعدم القصد ،وضرورة ارتكابه • فسا وجدت فيه هذه العناصر الثلاثة من الغرر ، كان غرراً يسميراً ، لا يؤثر في صحة المعاوضة وان كان مفاجئًا مربكاً • أما ما لا توجد فيه هذه العناصر من الغرر فهو الغرر الفاحش الذي يترتب عليــه المنع والحظــر ، وان ثبت أن المتعاقد قد توقع هذا الغرر وحسب حسابه ، وأعد له مايكفي لازالة ضرره، ودمع آثاره ، فبيوت القمار ومحلات الرهان تتوفع الأخطار التي تقدم عليها، وتحسب حسابها ، وتعد لها ما يفي بجبر الخســـارة المترتبــة على وقوعهـــا بوسائل تشبه تلك الوسائل التي تلجئاً اليها شركات التأمين في حسباب الاحتمالات ، ولا يقول أحد بجواز عقد المراهنة والقمار ، ثم ان قصد الدخول فى عقد يعلم المتعاقد ما فيه من غرر وجهالة بحجة أنه قد حسب حساب هذا الغرر وأعد العدة لتلافى آثاره قصد مناقض لقصد الشارع فيبطل ولا يترتب عليه أي أثر . (ونانيهما): على فرض تسليم أن الغرر فى عقد النامين غرر يسير فى جانب السركة ، لأنها منوقع هذا الغرر وتحسب حسابه وتعد له ما يفى بجبر ضرره ومحو آباره ، اعتماداً على حساب الاحتمالات ، والاستعانة فى هدذا بفانون الكنرة وقواعد الاحصاء . اذا سلمنا ذلك فى جانب السركة لهدا السبب ، فانه يبقى الغرر الفاحت فى عقد النامين فى جانب المستأمن الذى لا يعمل فى حقه قانون الكثرة ، ولا تفيده الوسائل العلميسة لحسساب الاحتمالات ، وبالتالى لا يدرى عند التعافد مع شركة التأمين مقدار ما يعطى ولا مقدار ما يأخذ ، ومن المعلوم أن الغرر فى أحد جانبى المعاوضة يبطلها كما فدمناه عند جميع الفقها ،

واذا كان أصحاب هذا القول يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة بالنسبة للمستأمن المعين في علاقته بشركة التأمين ، لأنه لا يدرى مقددا ما يعطى وما يأخذ ، فإن هذا الحكم يبقى لعقد التأمين بالنسبة للمستأمن ، حتى بعد التسليم بقدرة شركات التأمين على توقع الغرر وحسابه ، واعداد ما يفي بمفاجاته ويذهب بضرره ، ذلك أن الوسائل العلمية لتقدير التوقعات وحساب الاحتمالات التي استعانت بها شركة التأمين ، وهي سبب نفي الغرر وعلة تقليله ، لا تعمل في حق المستأمن ، وليست متوفرة لديه ، فلم تكن علة وغي الغرر في حق المستأمن المعين ، والحكم لا يوجد بدون وجود علته ،

الشبهة الخامسة : عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لحصوله على الأمان مقابل الأقساط :

أولا: عرض هذه الشببهة

يقول بعض المجيزين للتأمين: ان عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ، ويفسرون ذلك بقولهم: ان المعاوضة في التأمين بأقساط ، انما هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه بعد العقد ودون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، فالمستأمن على هذا التصوير يحصل على العوض دائماً ، لأنه عوض محقق

الوجود عند التعاقد ، وليس احتماليا يتوقف على وقوع الخطر المؤمن منه ، ثم يستدلون على جواز بدل المال بطريق التعاقد فى مقابل العصول على الأمان بفياس عقد التأمين عقد الاجارة للحراسة ، فان المسستأجر يبذل الأجرة فى مقابل الحصول على الأمان ، فكذلك المستأمن يبذل الأفساط فى مقابل العصول على الأمان ،

يقول الأستاذ مصطفى الزرقا: « أنَّ الغرر المنهى عنه هو نوع فاحش ، بحيث يجعل العقد كالقمار المحض ، اعتماداً على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل » ثم يستطرد قائلا « فاذا طبقنا هذا المقياس على ظام وعقده ، وجدنا الفرق كبيرا ، أما بالنسبة الى المستأمن فان الاحتمال فيه معدوم ، ذلك لأن المعاضة الحقيقية في التأمين بأقساط انسا هي بين القسط الذي يدفعه المستأمن ، وبين الأمان الذي يحصل عليه ، وهذا الأمان حاصل للمستأمن بمحرد العقد ، دون توقف على الخطر المؤمن منه بعد ذلك، لأنه بهذا الأمان الذي حصل عليه واطمأن اليه لم يبق بالنسبة اليه فرق بين وقوع الخطر وعدمه ، فانه ان لم يقع الخطر ظلت أمواله وحقوقه ومصالحه سليمة ، وان وقع الخطر أحياها التعويض ، فوقوع الخطر وعدمه بالنسبة اليه سيان بعد عقد التأمين ، وهذا ثمرة الأمان والاطمئنان الذي منحه اياهما المؤمن تتيجة للعقد في مقابل القسط » ثم يستدل سيادته على جواز بـ ذل المال في مقابل الأمان فيقول: « اننا نجد في بعض النقود القديمة المتفق بين جميع المذاهب الفقهية على شرعيتها ما يشهد لجواز بذل المال بطريق التعاقد بغية الأمان والاطمئنان على الأموال ، ذلك هو عقد الاستئجار على الحراسة، فالأجير الحارس هنا ، وإن كان مستأجراً على عمل يؤديه هو القيام بالحراسة، نجد أن عمله المستأجر عليه ليس له أي أثر أو نتيجة سموى تحقيق الأمان للمستأجر على الشيء المحروس ، واطمئنانه الى استمرار سلامته من عدوان شخص أو حيوان يخشى أن يسطو عليه ، فالحارس ليس لعمله أية نتيجــة سوى هذا الأمان الذي بذل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا الحال في عقد التأمين يبذل فيه المستأمن جزءاً من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الأخطار التي يخشاها » •

تأنيا : الرد على هذه الشبهة

وهذه الشبهة باطلة من وجوه نسعة:

الوجه الأول: لا نسلم أن الغرر المنهى عنه هو الذى يجعل العقد كالقمار المحض يعتمد على الخطر المجرد ، فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فان هذا نوع من الغرر الذى ورد فيه النهى ، وهو الغرر فى الحصول، أى فى حصول أصل العوض ، وقد تقدم أن الغرر المنهى عنه كما يقع فى حصول أصل العوض ، يقع كذلك فى قدره ، وفى أجله ، وأن الكل مؤثر فى بطلان المعاوضة باتفاق الفقهاء ، وعلى ذلك فاننا اذا سلمنا جدلا خلو عقد التأمين من الغرر فى حصول أصل العوض ، فاننا لا نسلم خلوه من الغرر فى مقداره وأجله كما سنبينه •

الوجه الثانى: القول بأن المعاوضة فى التأمين تحصل بين الفسط الذى يدفعه المستأمن والأمان الذى يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول يخالف الوافع من جهتين:

(اولهما): أن الذي يظهر من نص القانون وقصد العاقدين ، أن العوض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في مقابل الأقساط هو مبلغ التأمين ، عند وقوع الخطر ، وليس الأمان المدعى ، وعلى هذا اتفقت كلمة شراح القانون الوضعى ، وجرى العمل في شركات التأمين .

ومن القواعد المسلمة فى مناهج الاجتهاد أن الحكم على عقد ما بالحل أو بالحرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا العقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقوق والتزامات متبادلة ، لا على أمور مفروضة لا سند لها من نصوص القانون ، ولا دليل عليها من قصد العاقدين .

واذا كان للفقيه أن يفترض ما ينافى قصد العاقدين فى عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الغرض ، فانه يكون قد حكم فى عقد غير قائم ، موهما أن هذا الحكم ينطبق على العقد الموجود .

تانيهها: أن نصوص القانون صريحة فى أن النزام المؤمن بدفع مبلع المأمين التزام احتمالى غيرمحق : بمعنى أن تحفقه ينوفف على وقوع الخطر المؤمن منه : وهذا ما اتفق عليه نبراح القانون وجرت عليه شركات التأمين. فى عقودها مع المستأمنين فكيف يحق للفقيه وهو يتصدى لبيان حكم الشرع فى عقد النامين أن يفترض أن تعهد السركة تعهد محقق لا احتمال فيه، وأن المستأمن قد حصل على العوض بمجرد العقد دون توفف على وقوع الخطر ، أليس محض تصور وافتراض يناقض نص القانون وعبارة العقد ، وفصد العاقدين ؟

الوجه الثالث: القول بأن العوض الذي منحته الشركة للمستأمن في مقابل الأقساط هو الأمان والطمأنينة قول يجانب الصواب. ذلك أن فواعد الشريعة ومبادىء القانون تؤكد أن العوض الذي يجوز أخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتعاقدين ، ودخل في ذمة الآخر ، أو عملا قام به أحد العاقدين لنفع الآخر ، كالحراسة والبناء والتعليم والرعى ونقل البضائع مثلا • وواضح أن الأمان الذي قيل بأن شركة التأمين قد تعهدت ببذله للمستأمنين ليس مالا خرج من ذمة الشركة ودخل في ذمسة المستأمن ، وليس عملا قامت به الشركة لمصلحة المستأمن ، ترتب عليه نفع المستأمن ، وليس عملا قامت به الشركة لمصلحة المستأمن ، ترتب عليه نفع مثلا • كالحراسة للأموال المؤمن عليها ، أو الرعاية الطبية للمؤمن على حياتهم مثلا • ذلك أن المتعاقد اذا لم يخرج من ذمته مالا ولم يكلف نفسه عملا ، لا يستحق مقابلا ماليا من المتعاقد الآخر لأنه لم يخسر شيئاً يستحق أخذ العوض عنه •

الوجه الرابع: القول بأن شركه التأمين هي التي تمنح الأمان والطمأنينة للمستأمن في مقابل الأقساط قول غير صحيح لأن الأمان والطمأنينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشعور لا يستطيع أحد من البشر منحه لغيره ، فيكون التعهد بمنحه تعهدا بما لا يقدر المتعهد على الوفاء به فيبطل باتفاق الفقهاء كالتعهد باسعاد شخص أو بمنحه الثقة أو الرجا أو الأمل •

واذا قيل بأن شركة التأمين تقدر على منح الأمان بقدرتها على فعل سببه،

وهو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر قلنا : نسلم ذلك ولكنا نقول : ان المقابل للأقساط اذن هو ذلك السبب المقدور ، وهو دفع مبلغ انتأمين اذا وقع الخطر •

الوجه الخامس: الغول بأن الأمان هو العوض الذي منحنه شركة التأمين فلمستأجر في مفابل الأقساط التي يدفعها ، وان الترام الشركة بدفع مبلغ التآمين عند وقوع الخطر نتيجة هذا الأمان وثمرته ، قلب للحقائق ، فالواقع أن شركة التأمين قد تعهدت بدفع مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطر ، في مقابل تعهده بدفع الأقساط ، وهذا التعهد من جانب شركة التأمين وان كان احتماليا غير محقق هو الذي منح الأمان للمستأمن ، وجعله يحس بالطمأنينة على عدم وقوع الضرر ، لأن هذا الضرر لو وقع لعوضته شركة التأمين عند ، فالحقيقة هي أن تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر هو سبب الأمان ، وليس نتيجة لمنحه ولا ثمرة للحصول عليه فكان مبلغ التأمين هو مقابل الأقساط ، وكان الأمان نمرته وغايته ،

الوجه السادس: أن قياس عقد التأمين على عقد الحراسة ، فى أن الأمان فى كل منهما يقابل بمال هو الأجرة فى عقد الحراسة ، والأقساط فى عقد التأمين ، قياس فاسد لمسين :

(السبب الأول): أن الأجرة التي بذلها المستأجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل الذي قام به الحارس ، وليس في مقابل الذي أحس به المستأجر في مدة الأجارة •

والحراسة عمل له قيمة مالية يبذلها الحارس وتفوت عليه كسباً كان يمكنه الحصول عليه ولو لم يحبس نفسه لحراسة مال المستأجر مدة الحراسة فاستحق عوضاً عن ذلك •

ومما يدل على أن الأجرة في مقابلة العمل لا الأمان أمور ثلاثة :

(اولها): أن الحارس يستحق الأجرة المتفق عليها اجماعاً ، ولو فات

الأمان بسرفة المال المحروس أو هلاكه : لأن العوض المُنَــابل للأجــرة هو الحراسة وفد فام بها دون تقصير •

(وبانيها): أن الحارس يستحق هذه الأجرة اذا فام بالحراسة ، ولو ادعى المستأجر أنه لم يحس قط بالأمان فى مدة حراسته لأن الأجره فى مقابل انحراسة لا الأمان •

(وثالثها) أن الحارس لا يستحق الأجرة المفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأمان فى جانب المسئأجر وسلم المال المحروس ، ذلك أن الأجرة فى مقابلة عمل الحراسة ولم يقم به ، لا فى مقابلة الأمان •

وبذلك ثبت يقينا أن مناط استحقاق الأجرة هو العمل لا الأمان ، فلم يكن مبذولا فيه ، فاذا طبقنا هذا على شركة التأمين ، تأكد لنا ما فلناه من أن القياس على عقد الحراسة قياس مع الهارف ، فسركة التأمين لم تقم بالعمل قط فى سبيل منح الأمان كما فعل الحارس ، واذا قيل بأنها قامت بعمل هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وفوع الخطر ، قلنا : اذن يكون مبلغ التأمين الذى تعهدت به هو المقابل للأقساط التى تعهد بها المستأمن ، فهناك تعهدان متقابلان فى عقد التأمين : تعهد شركة الأمين بدفع مبلغ النامين عند وقوع الخطر ، وتعهد المستآمن بدفع الأقساط ، فاذا كان مبلغ النامين حوهو محل التزام المستآمن عده العوض من جانبه ، كان مبلغ النامين حوهو محل التزام المستآمن سهو العوض من جانبه ، كان مبلغ النامين حوهو محل التزام شركة التأمين حوه العوض المفابل من جانبه ،

أما الأمان فهو غاية المستأمن من عقد التأمين والثمرة التي يحصل عليها من ورائه ، غير أن ثمرة العقد وغايته ليست هي العوض الذي يقابل بالمال فيه ، بل ترتب عليه الأمان وكان سبباً فيه كما تقدم .

السبب الثانى: أن أصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ، ذلك أن موجبه أن شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه فى مدة العقد ، بسبب لا يد لها فيه ، قياساً على الحارس فانه لا يضمن المال المحروس عند هلاكه فى هذه الحالة ، مادام الأمان هـو العوض الذى تعهد ببذله كل منهما ، وقد وفى بالتزاماته من وقت العقد ، ولا خلاف فى ذلك بالنسبة لنركة النامين عند أصحاب هذه انسبهة ، مانيب بقولون : ان المستأمن قد حصل على الأمان الذى منحته له تركة التأمين من وقت العقد دون توقف على وقوع الخطر ، وأن وقوع الخطر ليس بسبب من جانب الشركة ، غير أنهم لم يقولوا بموجب القياس ، بل ألزموا شركة التأمين بتعويض المستأمن عما لحق المال المؤمن عليه من ضرر نتيجة وقوع الحادث مع أن وقوعه لم يكن بسبب من جانبه ، لأنه وفى بما التزم به مسن حين العقد ، وهو منح الأمان للمستأمن كما قلنا ،

الوجه السابع: اذا سلمنا أن الأمان هو العوض المقابل لأقساط التأمين وأن هذا الأمان حاصل للمستأمن فى الحالين: حال وقوع الخطر وحال عدم وقوعه ، فانه لا يلزم منه نفى الغرر والاحتمال ، بل لازال الاحتمال قائماً والغرر موجوداً ، لأن غاية ما يفيده هو القول بأن المستأمن يعرف عند التعاهد مفدار ما يأخذه فى الحالين ، لأنه يأخذ الأمان فيهما .

اما فى حالة عدم وقوع الخطر فالأمان حاصل له بسلامة أمواله وحقوقه ومصالحه ، واما فى حالة وقوعه فالأمان حاصل له بقيام مبلغ التأمين باحيائها، ويبقى بعد ذلك أن هذا المستأمن لا يعرف عند التعاقد مقدار ما يبذل عوضاً لهذا الأمان ، لأن معرفة هذا المقدار تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه، فأن وقع كان ما بذله من الأقساط فى مقابل الأمان فليلا ، وان لم يقع كان ما بذله منها فى مقابل الأمان كثيراً . ذلك أن الحادث المؤمن منه قد يقع بعد دفع قسط واحد فيقوم مبلغ التأمين باحياء الأموال والحقوق والمصنائح التى أضيرت من جراء وقوعه ، ويكون المستأمن قد دفع فى هذه الحالة مقابلا للأمان قليلا ، واذا لم يقع الحادث المؤمن منه ، فانه يكون قذ دفع مقابل هذا الأمان ، والنتيجة هى أن المستأمن وان استطاع مقابل هذا الأمان في والتنافين فى حالة وقوع الخطر وفى حالة عدم أن يعرف مقدار ما يأخذ من شركة التأمين فى حالة وقوع الخطر وفى حالة عدم وقوعه ، وأن ما يأخذه هو إلأمان فى الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد وقوعه ، وأن ما يأخذه هو إلأمان فى الحالين ، الا أنه لا يعرف عند التعاقد

مقدار ما يبذل من أقساط فى مقابلة هذا الأمان ، وهو غرر من المقدار يمنع صحة المعاوضة باتفاق المجتهدين كما تقدم .

ولقد قال بعض هؤلاء الباحثين: ان المستأمن يعرف مقدار كل فسط فينتفى بذلك الغرر، ويندفع الاحتسال، وهذا غير صحيح؛ فان المقابلة للأمان ليس قسطاً واحداً، بل عدة أفساط، والمستأمن وان عرف عند التعاقد مقدار القسط، الا أنه لا يعرف عدد الأقساط التي سيدفعها في مقابل الأمان، لأن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخطر أو عدم وقوعه •

الوجه الثامن: القول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التأمين ، وأن المستأمن لا يبقى لديه بعد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه ، فوق أنـــه محض تصور وخيال ، يناقضه ما قدمناه من أن وقوع الخطر الذي يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين ، في التأمين على الأشخاص قد يكون مرغوباً فيه ، لأنه يعطى المستأمن الحق في الحصول على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر ، لأنه حادث سعيد كما فلنا ، في حين أن عدم وقوع هذا الخطر غير مرغوب فيه ، لأنه يفوت على المستأمن أقساط التأمين التي دفعها رغبة في الحصول على مبلغ تأمين أكبر منها ، ولا يمكن القول والحال كذلك أن عدم وقوع الخطر في هذه الحالة مصلحة للمستأمن ، لبقاء أمواله ومصالحه وحقوقه سليمة ، فهذا غير صحيح ، لأن القرض أن وقوع الخطر لا بترتب علبه ضرر بهــذه الأموال والحقوق ، فوقوع الخطر وعدم وقوعه سواء بالنسبة لهذه الأمــوال والحقوق والمصالح، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للمؤمن له، لأن وقوعه يمنحه مبلغ التأمين الذي بذل الأقساط في مقابلته ، وأملا في الحصول عليه ، وعدم وقوعه يفقده هذا المبلغ ويجعل الأقساط التي دفعها في مقابلته خسارة محققة •

وبناء على هذا التصوير الصحيح لا يكون وقوع الخطر وعدم وقوعه سواء ، ولا يكفى القول بأن العوض الذي حصل عليه المستأمن في مثل هذه الأحوال هو الأمان من عدم وقوع الخطر ، لأن هذا الخطر على العكس من ذلك ، قد يكون مرغوب الوقوع لما قدمنا ، وهذه بعض نتائج الاغراق فى التصور والخيال عند اصدار الأحكام الشرعية على عقد التأمين الذي تبرمه شركات التأمين مع الأفراد .

ومما يؤكد بطلان القول بأن الأمان هـو العوض الذي تمنحه شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن، وأن وقوع الخطر وعدم وقوعه في نظر هذا المستأمن بعد حصوله على الأمان سواء ، ما يصرح به شراح القانون الوضعي من أن وظيفة التأمين على الأشخاص هي الادخار وتكوين رءوس الأمـوال لأن المستأمن في هذه الحالة لا يؤمن من خطر يترتب على وقوعه ضرر ببدنه أو ماله ، ويريد الحصول على مبلغ التأمين لترميم آثاره ، لأنه لو فعل لكان ما أخذه من مبلغ التأمين مساويا للضرر الذي أصابه دون زيادة ، كما هـو الحال في التأمين على الأشياء ، ولم يؤد التأمين الى ادخار ولا الى تكوين رأس مال ، بل ان المستأمن في هذه الأنواع من التأمين يعلق الحصول على مبلغ التأمين على حادث احتمالي ، ان وقع كسب مبلغ التأمين ، وهو مبلغ كبير بالنسبة لما دفعه من أقساط ، وان لم يقع خسر ما دفعه من الأقساط دون أن يأمن شـيئا أو يطمئن على شيء ، لأن القرض أنه ليس هناك ما يوجب الخوف والجزع حتى يدفع الأقساط في مقابل الحصول على الأمن منه والطمأنينة على عدم وقوعه ،

الوجه التاسع: أن الأمان لو كان هو العوض الذى التزمت شركة انتأمين ببذله للمستأمن فى مقابل الأقساط لاستحال على شركة التأمين الوفاء بهذا الالتزام، عند وقوع الخطر المؤمن منه، وهلاك المال المؤمن عليه واستحالة الوفاء بمحل الالتزام التعاقدى، يترتب عليه فسخ العقد باتفاق شراح القانون الوضعى وفقهاء الشريعة •

ويترتب على هذا الفسخ عدم استحقاق شركة التأمين للأقساط فيـــما يستقبل من الزمان، دون التزامها بتعويض المستأمن عما لحقه من خسارة يسبب هلاك المال المؤمن عليه، لأن فوات الأمان بوقوع الخطر الذي ترتب

عليه هلاك المال المؤمن عليه كان بسبب لا يد للشركة فيه ، فلم تكن مقصرة في عدم الوفاء بالتزامها الناشيء من العقد ، وعلى ذلك يكون الزام شركة انتأمين بتعويض المستأمن عما هلك من ماله بسبب وقوع الخطر لاسند له لا في الفقه ولا في القانون ، اذا جرينا على أن محل التزام شركة التأمين هو منح الأمان فقط ، لأنها منحت المستأمن هذا الأمان بمجرد العقد ، ولم يكن فوات الأمان بسبب وقوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض. •

الشبهة السادسة : عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن لرضاه بالغرر أولا : عرض هذه الشسبهة

يذكر بعض القائلين بجواز التأمين أن عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن ، لأن عملية التأمين بالنسبة له نفع محض ، ان نزل به الخطر ، لأنه يأخذ من شركة التأمين أكثر مما أعطى من الأقساط ، وأما اذا لم ينزل به الخطر فى مدة التأمين فانه يكون قد حصل على الأمن فى مقابل ما دفعه من أقساط يعرف مقدارها ويدفعها طواعية واختياراً ، وبرضا ومسرة بالسلامة التى كان ينشدها طوال مدة التأمين ، وذلك ما لا يجتمع معه غبن ولا غرر •

ثانياً: رد هـنه الشبهة

ويجاب عن هذه الشبهة بأجوبة ثلاثة :

الجواب الأول: ان القول بأن الأمان هو العوض الذي يحصل عليه المستأمن في مقابل أقساط التأمين ، فوق أنه محض تصور وافتراض ينافى ما ظهر من قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ، ويدخل في ذمة المستأمن فيزيد من عناصرها الايجابية ، وليس عملا تقوم به شركة التأمين لمصلحة المستأمن كالحراسة مثلا ، وهو فوق ذلك احساس وشعور لا تملكه شركة التأمين ، ولا تستطيع بثه في نفس المستأمن ، وقد تكلمنا في ذلك مفصلا فيما تقدم .

الجواب الثانى: ان الاستدلال على نفى الغرر فى عقد التأمين بالقول بأن المستأمن يأخذ أكثر مما أعطى فى حالة وقوع الخطر ، ويأخذ الأمان فى مقابل

الأفساط في حالة عدم وقوع الخطر ، مع التسليم بأن الأمان يصلح عوضتًا ماليا في عقد التأمين ، وأنه يقابل الأقساط ويساويها ، استدلال ينتج نقيض المقصود ، ذلك أن المستأمن على هذا القــول لا يدرى عند التعاقد ان كان سيأخذ أكثر مما أعطى أم لا يأخذ الا مقدار ما أعطى فقط ، وهو الأمان من وفوع الضرر ، اذ أن معرفة ذلك تتوقف على وقوع الخُطر أو عدم وفوعه ، فان وقع الخطر أخذ المستأمن أكثر مما أعطى ، وان لم يقع أخذ مقدار ما أعطى فقط (لأننا فرضنا جدلا أن الأمان يقابل الأقساط ويسـاويها) وهـــذا هو الغرر ، وبعبارة أوضح : اذا وقع الخطر بعد أن دفع المستأمن قسطاً واحداً مثلا فانه يأخذ مبلغ التأمين وهو أكثر من القسط قطعاً ، وأما اذا لم يقــم الخطر فانه يكون قد دفع الأقساط كلها في مقابل الأمان من وقوع الضرر بأمواله وحقوقه ومصالحه ، فهو يحصل على الأمان في الحالين ، في حالة عدم وقوع الخطر ، وذلك ببقاء أمواله ومصالحه سليمة ، وفي حالة وقـــوعه ، بقيام التأمين باحياء ما هلك من هذه الأموال والحقوق والمصالح ، غير أن ثمن الأمان أو مقابله ليس واحداً في الحالين ، فهو في حالة عدم وقوع الحادث المؤمن منه أكثر منه في حالة وقوعه ، لأن المستأمن يدفع جميع الأقســـاط فى مقابل الأمان فى حالة عدم الوقوع ، ويدفع قسطاً واحداً أو أكثر فى مقابله فى حالة الوقوع • فيكون مقدار العوض الذَّى يبذله فى الحصول على الأمان غير معروف عند التعاقد ، وهو غرر فى المقدار يبطل المعاوضــة كالغــرر فى الحصولُ على ما قدمنا •

الجواب الثالث: لا نسلم أن الغبن والغرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختيار والمسرة ، فمن المبادىء المسلمة عند جميع المجتهدين أن الرضا بالغرر فى المعاوضة لا يصححها بدليل أن المقامر والمراهن ومن يشترى الحمل فى بطن أمه ، وضربة القانص ، راض بالمعاوضة مختار للغرر والجهالة، ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع ، والصحيح أن صحة المعاوضة تناط بالأمرين معا الرضا بالمعاوضة وخلوها عن الغرر والجهالة ، فاذا انتفى واجد منهما فى المعاوضة بطلت ، وأن وجد الآخر ، ولقد تقدم القول بأن العلم بمحل التعاقد شرط فى صحة الرضا به ، وأن الرضى بما لا يعرفه الراضى الذى يعتد به فى نظر الشرع وان سمى رضى فى الظاهر ،

المطلب الثاني: الشبهة الواردة على دليل القمار والراهنة

قدمنا أن الدليل الثانى على تحريم العقود التى تبرمها شركات التأمين هو أن هذه العقود تتضمن القمار ، والمراهنة ، ولما كان كل من القمار والمراهنة حراماً باتفاق الفقهاء كانت عقود التأمين كذلك .

ولما كانت المقدمة الثانية من هذا الدليل وهي أن عقود القمار والمراهنة حرام مسلمة بالاتفاق عند الفقهاء ، فاننا لم نشغل أنفسنا بالاستدلال عليها • أما المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تتضمن القمسار والمراهنة فقد أثبتناها بأمرين :

(أولهما) : دخول عقود التأمين تحت تعريف كل من القمار والمراهنة، وهذا يعنى أن حقيقة هذه العقود واحدة •

(وثانيهما): توافر الخصائص الجوهرية لعقدود المعامرة والرهان في عقود التأمين ، وقد اعترض القائلون بجواز عقود التأمين على المقدمة الثانية من هذا الدليل ، وهي أن عقود التأمين تعد قمارا ومراهنة ، بعدة شبه تقوم كلها على أساس واحد ، وهو وجود الفارق المؤثر بين عقود التأمين من جهة، وعقود القمار والمراهنة من جهة أخرى ، وسوف نذكر هذه الشبه ثم نجيب عليها واحدة واحدة :

الشببهة الأولى

اولا: عرض هذه الشبهة

حاصل هذه الشبهة هي أن المراهنة كالقمار لعب بالعظوظ تضيع في التلهي به أوقات المقامر والمتراهن ، فيقتل بذلك فاعليته ونشاطه .

ثانيا : رد هـــده الشـــبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هـو الوصف المؤثر فى الحكم • فتحريم الشارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وطهية وضياع للوقت ، فهذه كلها حكم النهى ، أما سبب التحـريم وعلته فهو أن كلا من المتراهنين أو المقامرين لا يعرف عند التعاقد مقـدار ما يعطى وما يأخذ ، لأن ذلك يتوقف على حادث احتمالى فنتيجة العقد اذن خسارة فى جانب وكسب فى جانب آخر •

ومما يدل على أن العلة فى تحريم القمار والمراهنة هى الاحتمال والغرر ، وليس اللعب والتلهى وضياع الوقت أمران :

(أولهما): أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات على أنها فمار ومراهنة وليس فيها مجال للعب والتلهى وتضييع الوقت ، بل لما فيها من احتمال الربح فى جانب والخسارة فى جانب آخر ، أى لما فيها من الغسرر والاحتمال ، فلو كان اللعب والتلهى وضياع الوقت هو العلة أو جزء العلة لما حكموا ببطلان هذه المعاوضات وعللوا البطلان بما فيها من قمار ومراهنة ، واليك بعض هذه العبارات:

يقول ابن عابدين صاحب الحاشية على مذهب أبى حنيفة رضى الله عنه : « وفى الفتح أن البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهالة تمكنت منه فى صلب العقد ، وهى جهالة الثمن بسبب الرفم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذى فيه أنه سيظهر كذا وكذا ، وجوازه فيما اذا علم فى المجلس بعقد آخر هو التعاطى كما قاله الحلوانى » •

ويقول أيضاً عند ذكر البيوع الفاسدة : « وضربة الغائص والملامسة والمنابذة ، والقاء الحجز ومعنى النهى ما فى كل من الجهالة وتعليق التمليك بالخطر ، فانه فى معنى : اذا وقع حجرى على ثوب فقد بعنه منك أو بعتنيه بكذا ، أو اذا لمسنه أو نبدته ، وهى بيوع الجاهلية ، فكانت قماراً بسبب تعليق التمليك بأحد هذه الأفعال » •

وجاء فى فتح البارى بعد ذكر الصور المختلفة لبيوع الجاهلية من الملامسة والمنابذة : فهذا من أبواب القمار •

ويقول ابن رشد المالكى: « وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المسترى: أى ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقد وجب البيع ، وهذا قمار » ثم يقول بعد ذكر بقية بيوع الجاهلية كالملامسة والمنابذة والمضامين والملاقيح ، « فهذه كلها بيوع جاهلية متفق على تحريمها ، وهى محرمة من تلك الأوجه التى ذكرناها ، أى القمار وجهالة الأجل ،

وجاء فى الفروع: « وجوز شيخنا بيع الصفة والسلم حالا ان كان فى ملكه قال: وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: لا تبع ما ليس عندك و فلو لم يجز السلم حالا لقال: لا تبع هذا سواء كان عنده أو لا ، وأما اذا لم يكن عنده ، فانما يفعله لقصد التجارة والربح ، فيبيعه بسعر ، ويشتريه بأرخص ويلزمه تسليمه فى الحال ، وقد يقدر عليه وقد لا وقد لا تحصل له تلك السلعة الا بثمن أعلى مما تسلف فيندم وان حصلت بسعر أرخص من ذلك ندم المسلف ، اذ كان يمكنه أن يشتريه هو بذلك الثمن فصار هذا من نوع الميسر والقمار والمخاطرة ، كبيع الآبق والبعير الشارد يباع بدون ثمنه ، فان حصل ندم البائع وان لم يحصل ندم المشترى، وأما مخاطرة التجارة فيشترى السلعة بقصد أن يبيعها بربح ويتوكل على الله تعالى فى ذلك ، فهذا الذى أحله الله » •

فهذه النصوص جميعها تدل على أن المقامرة تدخل فى البيوع ، وهى جد لا لعب فيه ، لأن مناط التحريم فى المقامرة هو الاحتمال والخطر الذى يجعل أحد المتعاقدين كاسباً والآخر خاسراً ، لا اللعب والتلهى وضياع الوقت، وان كانت هذه مفسدة تترتب على القمار غالباً •

(وتانى الامرين): اللذين يدلان على اللعب والتلهى وضياع الوقت ليس هو مناط النهى فى القمار والمراهنة أن أحداً من المحتهدين لا يقول بأن ما اشتمل على اللعب والتلهى وضياع الوقت من التصرفات التى لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنة أو تحرم حرمة القمار والمراهنة لاشتراكها فى

علة الحكم ، وهى اللعب والتلهى وضياع الوقت ، فالعلة التى يدور معها الحكم فى الرهان والمقامرة وجوداً وعدماً هى ما فيهما من الاحتمال فى كسب أحد العاقدين ، وخسارة المتعاقد الآخر .

الشبهة الثانية : ان القمار والمراهنة آفات خلقية وأدوات اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان :

اولا: عرض هذه الشبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان القرآن الكريم وصف القمار بأنه حبالة من حبائل الشيطان ووسيلة من وسائله ، يوقع بها بين الناس العسلاوة والبغضاء ويلهيهم بها عن ذكر الله وعن الصلاة « وهذه آفات خلقية وأدواء اجتماعية وشلل للقدرة المنتجة في الانسان » وليس في عقد التأمين شيء من ذلك .

ثانياً: الرد على هذه الشبهة

والرد على هذه الشبهة هو أن ايقاع العداوة والبغضاء بين الناس والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ،وشلل القدرة المنتجة في الانسان بضياع أوقاته في القمار ، وغير ذلك من الآفات الخلقية والأدواء الاجتماعية ، كل هذه حكم للنهى عن القمار والمراهنات ، وبيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما ، وليست علة التحريم أو الوصف الذي يناط به النهى ، فالوصف المؤثر في التحريم والنهى هو الغرر ، والاجتماع ، الذي يترتب عليه كسب أحد العاقدين وخسارة الآخر ، فهذا هو الوصف الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدما ، فاذا وجد احتمال الكسب في جانب والخسارة في جانب آخر في المعاملة حرمت ، ولن يترتب عليها عداوة ولا بغضاء ، واذا وجدت العداوة والبغضاء مع معاملة لا غرر فيها ولا احتمال فانها لا تكون قماراً ولا يطبق في شأنها حكم المقمار .

والدليل على ذلك أن المجتهدين متفقون على أن القسار حرام وان لم يصد المقامرين عن ذكر الله وأداء الصلاة ، وهل يجوز القمار اذا نظمت بيوته بطريقة لا تضيع وقت المقامرين كما هو واقع الآن ، بحيث يستطيع المقامر

أو المتراهن أن يدخل فى المقامرة أو الرهان بمكالمة تليفونية (هاتفية) لا تأخذ أكثر من دقيقة واحدة ، فليس على المتراهن الا أن يقول : أراهن على الحصان فلان مثلا بعشرة جنيهات _ اذا أراد المراهنة فى سباق الخيل _ ان هذا المراهن لا يضيع فى ذلك وقته ، ولا يتلهى به عن أذاء عمله أو أعماله ، ولا تصده هذه الكلمة عن ذكر الله وأداء الصلاة ، ومع ذلك فان هذه المراهنة حرام بلا ربب ولا مراء .

ان هذه المفاسد تحصل غالباً فى عقود الرهان والمقامرة ، ولكن التحريم شبت لهما فى الحالات التى تتخلف فيها هذه المفاسد لوجود احتمال الكسب لأحد العاقدين والخسارة للآخر ، وهو أكل لمال الغير بالباطل ، فالنهى عن الزنا وتوقيع العقاب على الزانى لصيانة الأنساب ، لأن الزنا يؤدى الى مفسدة اختلاطها ، ولم يقل فقيه قط بقصر التحريم فى الزنا على الحالات التى يؤدى فيها الى ذلك ، بخلاف الحالات التى يثبت فيها يقيناً عدم اختلاط النحب كأن تكون المزنى بها صغيرة أو كبيرة لا تنجب أو استعملت مانعا من موانع الانجاب .

والربا حرام لما يؤدى اليه من قعود المرابي عن العمل والانتساج ، واستغلال حاجة الفقير والمحتاج ، ولم يقل أحد: ان الحكم يدور مع هذه الحكم وجوداً وعدماً ، بل يدور مع العلة للربا المعروفة المحددة عند جميع الفقهاء ، فاذا كان الله عز وجل يقول: « انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة » (١) فهل يقول مجتهد: ان الخمر تحل اذا اتنفت العداوة والبغضاء ، ولم يحصل بها صد عن ذكر الله وعن الصلاة ؟ ان الخمر تحرم على كل حال ، لما فيها من اسكار يفسد العقول ، سواء ترتب على الاسكار العداوة والبغضاء أم لا ، وسواء صد الاسكار عن ذكر الله وعن الصلاة أم لا ؟ وكذلك الحال في الميسر فانه يحرم لما فيه من أكل أموال الناس بالباطل دون مقابل مسن مال يخرج من ذمة ويدخل في ذمة أخرى ، أو عمل جهد يبذله المقامر أو

⁽١) سورة المائدة : ١٦

المتراهن، ولو نظمت صالات القمار وبيوت الرهان، واستعملت في هذا التنظيم وسائل العلم الحديث، بحيث لا يضيع في الرهان والقمار وقت، ولا توجد بين المتراهنين أو المقامرين عداوة ولا بغضاء لأنه (لا يعرف بعضهم بعضاً حتى يكن له هذه العداوة وتلك البغضاء) فان التحسريم يبقى والنهى يستمر لأن علة التحريم علة اقتصادية وهي الدخول في المعاوضة على أساس الغرر والاحتمال، بحيث تكون نتيجتها ربحاً في جانب، وخسارة في جانب آخر، يترتب عليه عداوة وبغضاء، وكون الاشتغال بها يصد عن ذكر الله وعن الصلاة، ويضيع الوقت بدلا من التوجه الى الانتاج أمر غالب، لكنه نيس المناط الذي يناط به الحل والحرمة ، لأنه ليس وصفاً ظاهراً منضبطاً تدور معه الأحكام ٠

انه أحداً من المجتهدين لا يقول بأن من شرب الخمسر أو لعب الميسر لا يترتب على فعله حرمة ، ولا نحكم عليه بالعقاب فى شرب الخمر ولا بالبطلان فى عقد الميسر الا اذا ثبت أن هناك عداوة وقعت ، أو صلاة تركت أو ذكراً واجباً فات .

والخلاصة أن أداء الميسر الى العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت فى التلهى به ، وعدم أداء التأمين الى ذلك ليس فارقا مؤثراً فى الحكم ، لأنه ليس علة التحريم فى عقود الرهان والمقامرة ، وانما العلة ما فى هذه العقود من غرر واحتمال وخسارة فى جانب وكسب فى الجانب الآخر ، وهذه العلة موجودة فى عقود التأمين كما قدمنا ، ولا يغير من هذا الحكم أن القمار والمراهنة تترتب عليهما مسن المفاسد والآفات والأضرار ما لا يترتب على عقود التأمين ، لأن الاشتراك فى العلة يكفى ، ولا يضر الاختلاف فى الحكمة المترتبة على الحكم ،

الشبهة الثالثة: عقد التأمين يقوم على اساس ترميم آثار الكوارث

اولا: عرض هذه الشبهة

يقول أصحاب هذه الشبهة: ان عقد التأمين يقوم على أسلس ترميم الكوارث التى تصيب الانسان فى نفسه أو ماله فى مجال نشاطه العملى،

ومن ثم فان التأمين يمنح المستأمن الأمان من أضرار هذه الكوارث قبسل وقوعها ، بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآنار المخاطر بعد وقوعها ولا أمان من أضرارها بعد الوقوع .

وهذا الفارق يرجع الى أن الخطر الذى يتوقف عليه حصول المستأمن على مبلغ التأمين كارثة يترتب عليها ضرر ببدن المستأمن أو ماله ، ومن ثم يكون مبلغ التأمين لازماً لترميم آثارها ، أما الخطر الذى يتوقف عليه حصول المقامر أو المتراهن على مبلغ القمار والمراهنة ، فانه لا يترتب على وقوعه ضرر بمال المقامر أو المتراهن أو بدنه ، ومن ثم لم يكن مبلغ القمار أو المراهنة لازماً لترميم آثاره ، فهذا فارق مؤثر يمنع من قياس عقد التأمين على عقدى القمار والمراهنة ،

ثانيا: رد هـــده الشـــبهة

وردنا على هذه الشبهه هو أن الأمان من أضرار الكوارث قبل وقوعها وترميم آثارها بعد الوقوع أمر لا يؤثر فى المعاوضة بالحل والتحريم لأمور:

(اولها): أن توقع الضرر من حادث معين لا يجيز لمن توقع هذا الضرر أن يعقد معاوضة محرمة لما تنطوى عليه من ربا أو غرر أو قمار ، بغية اصلاح هذا الضرر ، لأن الشارع وان أوجب عليه أن يتوقى المخاطر ، وأن يعد العدة لتلافى آثار ما يتوقعه منها ، الا أنه بين الوسائل التي تؤدى الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية ، وهي الأسباب الجائزة ، ولم يبح الوصول الى هذه الغاية محرمة ، كالمعاوضات التي تنطوى على الغرر والقمار .

ان من الأصول المسلمة فى الشريعة الاسلامية ، أن الغايات والمقاصد المشروعة لا يجوز الوصول اليها وتحصيلها بالطرق الحرام ، بل يجب أن يحقق المقصد الشرعى بالوسيلة الشرعية ، دون الوسيلة المحرمة ، فترميم آثار الأخطار وجبر ما تجره على الناس من أضرار أمر يتفق مع مقاصد الشارع العامة ، ولكن هذا الترميم ، وذلك الجبر يجب أن يكون بالوسائل

المشروعة ، وليس عقد التأمين واحدا منها لما ينطوى عليه من غرر وخطر كما سنا آتهاً •

ان سلوك الوسيلة المحرمة لتحقيق المقصد المسروع يفوت مقصداً شرعيا آخر ، والتدارع قاصد تحقيق جميع مقاصده ، ولقد شرع سبحانه مسن المعاملات وسن من الأحكام والطرق ما يكفى لتحقيق جميع مقاصده ، بحيث اذ! منع طريقاً أو سد سبيلا لمقصد شرعى فتح لتحقيق هذا المقصد طروقا ووسائل أخرى جائزة ، وتكون التيجة اذن هى أن الوسائل المشروعة تكفى لتحقيق جميع المقاصد السرعية دون تفويت واحد منها •

فجميع المدخرات واستثمارها مثلا مقصد مباح وهدف حلال ، ولكن لا يجوز تحقيق هذا المقصد ، والوصول الى ذلك الهدف عن طريق المصارف التى تقوم على أساس نظرية الفائدة ، بل على أساس شركات المساهمة ، أو عقود القراض مثلا ، وتبادل الأموال مقصد مشروع ، ولكن هذا التبادل يجب أن يتم بمعاوضات لا تنطوى على ربا أو غرر ، وبقاء النسل ، واشباع الغريزة مقصد مشروع ، ولكن تحقيقه يجب أن يتم بطريق الزواج ، واذا فرض أن مقصداً شرعيا لا يتحقق فى بعض الظروف والأحوال الطارئة غير فرض أن مقصداً شرعيا لا يتحقق فى بعض الظروف والأحوال الطارئة غير مثل هذه الأحوال ، على أن الضرورة تقدر بقدرها ، والرخصة ترتفع بارتفاع أسبابها وهى الظروف والأحوال التى أباحتها .

ومن المقطوع به أن أهداف التأمين ومقاصده من التعاون والتضامن بين الناس على تفتيت آثار المخاطر التي قد تحل بأحدهم وتوزيع الأضرار التي تنتج هذه المخاطر بين عدد كبير من الناس ، يمكن تحقيقها بوسائل مشروعة، كالتأمين التبادلي والاجتماعي ، اذا وسعت دائرة هذين النوعين من التأمين ، واتجهت الوسائل العلمية والعملية الى تنظيمهما على شكل يحقق هذه المقاصد .

ثم ان الشريعة جاءت بنظام محكم وأحكام عادلة فى مجال التضـــامن والتكافل والتعاون • فالدولة فى ظر الاسلام تلتزم بتأمين القادر على العمل

تتوفير فرص العمل الكريمة له ، وبتأمين العاجز عنه باعطائه ما يكفيه مأكلا ومشرباً وملبساً ومركباً ومسكنا ، كما يقول بعض المجتهدين • فليس التأمين الذي تقوم به الشركات في فظرنا هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مقاصد الشرع من التعاون والتضامن ، كما أن هؤلاء الذين يلجأون الى هذه العقود ليسوا في حالة ضرورة تلجئهم الى ارتكاب الغرم الحرام •

(ثانيها): أن الوصف وهو نرميم آتار المخاطر قد يوجد في المعاوضة ويتخلف الحكم بالجواز عنه ، فالمقامرة والرهان يمنعان شرعاً ولو ترتب عليهما ترميم آثار المخاطر ، واصلاح ما تجره هذه المخاطر على المقامر أو المتراهن من أضرار ، فاذا كان الحادث الذي يتوقف عليه استحقاق المقامر أو المتراهن لمبلغ القمار أو المراهنة كارثة تصيب كلا منهما بضرر في بدنه أو ماله ، كالحرق والغرق مثلا ، فان المراهنة على وقوعها وعدم وقوعها تكون حراماً بدون نزاع ، فلو أن شخصاً قال لآخر : اذا غرقت بضاعتك دفعت لك عشرة آلاف ريال ، وان سلمت دفعت لى مثل هذا المبلغ أو أقل ، لكان هذا الاتفاق ريال ، وان سلمت دفعت لى مثل هذا المبلغ أو أقل ، لكان هذا الموق في هذه الحالة ، فهنا يتخلف الحكم ، وهو جواز المعاوضة مع وجود الوصف وهو ترميم آثار الكوارث ،

(ثالثها): ان أصحاب هذه الشبهة من علماء الشريعة وشراح القانون انوضعى يسلمون بأن عقد التأمين يعد قماراً ومراهنة ، اذا عقد مع مستأمن واحد أو عدد قليل منهم ، مع أن العقد فى هذه الحالة يقصد به ترميم آثار الكارثة التى علق عليها استحقاق مبلغ التأمين وهذا يعنى أن ترميم آثار الكوارث ليس وصفاً مؤثراً فى جواز المعاملة اذا وجدت علة التحريم بأن تضمنت الغرر.أو دخلت تحت القمار والمراهنة ، فالوصف وهو جواز المعاملة آثار الكوارث موجود فى هذه المعاملة ، غير أن الحكم وهو جواز المعاملة فد تخلف عنه ، فدل وجوده وتخلف الحكم عنه على أنه وصف غير مؤثر لا يصلح للفرق ، فلم يمنع تبوت حكم الأصل فى الفرع .

(رابعها) : أن أصحاب هذه الشبهة يسلمون بجو از عقود التأمين في حالات

لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث ، بل لا يقصد به فيها الا الادخار، وتكوين رءوس الأموال ، كالتأمين على الأشخاص فى كثير مسن حالاته ، فالمستأمن أو ورثته يستحق مبلغ التأمين كاملا فى حالات التأمين على الحياة، فى جميع الحالات ، أى سواء أصابه ضرر يكون مبلغ التأمين لازماً لاصلاحه أم لا ؟ • بل ان المستأمن يستحق هذا المبلغ ولو كان الخطر المؤمن منه من الحوادث السعيدة التى يحبها الانسان ويتمنى وقوعها ، كالتأمين على الحياة لحالة البقاء وتأمين الزواج والأولاد •

ففي التأمين على الحياة لحالة البقاء مثلا ، يستحق المستأمن مبلغ التأمين اذا بقى حيا في مدة معينة ، وبقاؤه حيا الى هذه المدة أمر يحبه ولا يخسُّاه ، لأنه لا يترتب على وقوعه ضرر ، بل ان هذا الوقوع يفيده ، لأنه يحصل به على مبلغ التأمين ، دون أن يكون هذا المبلغ لازماً لاصلاح ضرر أصابه من جراء وقوع الخطر • فليس للتأمين هنا شــأن بترميـــم آثار الكوارث ، اذ الأضرار بعد الوقوع ، ففي هذه الحالات من التأمين ينتفي وصف ترميم آثار الكوارث بعد وقوعها ، والأمن من ضررها قبل الوقوع ، ويبقى الحكم وهو جواز التأمين على رأى أصحاب هذه الشبهة ، ولذلك وجـــدنا شراح القانون الوضعى يصرحون بأن شرط المصلحة في هذه الأنواع من التأمين ليس للمستأمن مصلحة في عدم وقوع الخطر ، بل ان عقد التأمين يصح ولو كانت له مصلحة في هذا الوقوع ، لأنَّ هذا الوقوع فوق أنه لا يصيبه بضرر ما بل قد يجر له نفعاً ، فانه يمكنه من الحصول على مبلغ التأمين ، وهذا هو القمار والرهان بعينه ، فالحادث الذي يتوقف عليه استحقاق مبلغ التأمين حادث سعيد ، لا يترتب عليه ضرر بالمستأمن بحيث يحتاج لمبلغ التأمين في اصلاحه وترميم آثاره ، فالمستأمن هنا كالمقامر والمراهن يَتمنى وقوع الحادث ولا يخشاه ، لأن وقوعه يسبب له ربحاً خالصاً دون خسارة وعدم وقوعه يسبب له خسارة خالصة دون ربح ٠

(خامسها): ما تقدم من أن الأمان الذي يمنحه عقد التأمين للمستأمن

وصف غير معتبر فى افادة الحل ، لأنه لم ينف عن عقد التأمين وصف الغرر ، فهو وصف غير مؤثر لأن تأثيره يتوقف على اعتباره عوضاً يقابل بالمال ، حتى يصح دفع الأقساط فى مقابلته عند عدم وقوع الحادث المؤمن منه فى مدة العقد ، ولقد تقسدم أن الأمان الذى يدعى أن شركات التأمين تمنحسه للمستأمنين ليس عوضاً ماليا يقابل طالمال ، لأنه ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ويدخل فى ذمة المستأمن ، حتى تعوض عنه بالأقساط ، وليس عملا وجهداً تبذله التركة حتى تكون الأقساط أجراً لهذا العمل ، بل ان الأمان والطمأنينة شعور واحساس لا يقدر على منحه للناس الاخالق الناس ، وكل ما تستطيع شوكة التأمين فعله هو تعهدها بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الكارثة فى مقابل الأقساط ، وقد تقدم أن هذا هو الغرر والاحتمال والقمار بعينه ،

واذا كان مثل هذا الشعور والاحساس يصلح عوضاً يقابل بالمال ، وله تأثير في الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحل والتحريم ، فاننا نقول : ان عقود المراهنة والقمار تبعث في نفس المقامر والمتراهن الأمل في الحصول على ربح دون خسارة ، فهذا الأمل في الربح هو الباعث الدافع له على الدخول في الرهان أو المقامرة ، فاذا لم يكسب الرهان أو المقامرة فقد عاش في هذا الأمل ، ونعم به وقتا من الزمن ، وأن من يشترى القمار قبل بدو الصلاح ، ومن يشترى ضربة القانص ، ورمية الصائد يدفع الثمن في مقل الأمل في أن يحصل على أكثر مما دفع ، لأنه يدفع ثمناً بخساً عادة في مثل هذه المعاوضات، أفلا يكون هذا الأمل عوضاً ماليا ، يقابل بالمال ثم يقال : اذا اجتاحت الثمار أفلا يخرج في الشبكة صيد فقد نعم بالأمل الذي منحه له البائع ،



المطلب الثالث: الشبهات الواردة على دليل الربا

قلنا فى الدليل الثالث على حرّمة العقود التى تبرمها شركات التأمين : ان هذه العقود تتضمن الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة من وجوه ثلاثة :

(الوجه الاول): أن عقد التأمين هو اتفاق بين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفع المستأمن مبلغاً من المال فى مقابل أن ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغاً آخر ، فكان بيع النقد بالنقد الى أجل ، وهو النساء عند التساوى ، فان كان المؤجل أكبر انضم الى ربا النكساء ربا الفضل أيضاً •

(ثانيها): أن عقد التأمين على الحياة لحالة البقاء يتضمن تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن فى حالة بقائه حيا الى المدة المحدد فى العقد الأقساط التى دفعها مدة العقد ، مضافاً اليها فائدة ربوية فيكون رباً •

(ثالثها): أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأمين تقوم على أساس الربا فهي تستثمر أموالها في سندات بفائدة ، وتقرض منها بضمان وثيقة التأمين بفائدة ، وتشترط على تأخير دفع الأقساط فائدة ، والعقد اذا تضمن شرط الربا بطل .

وقد أورد القائلون بجواز التأمين بعض الشبهات على هذا الدليل ، ونحن نوردها كما ذكروها ثم تتولى الاجابة عليها :

الشبهة الأولى

اولاً: عرض هذه الشبيهة

« اننا نتكلم فى التأمين من حيث هو نظام قانونى ، ولا نتكلم فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى مشروعة أو ممنوعة ، واذا وجدنا أن فواعد السريعة ونصوصها لا سفى منع النامين: فانما نحكم بصحنه من حيث كونه نظاماً يؤدى بسعنى فكرمه الأصلية وطريقنه العنية الى مصلحة مسروعة ، وحكمنا بالمسروعية على النظام ذاته ليس معناه افرار جميع الأساليب التعاملية والافتصادية الني ملجأ اليها سركات النامين » •

فصاحب هذه الشبهة يسلم ببطلان عقود التأمين لاشتمالها على الربا لكنه يرى أن هذا الدليل فى غير محل النزاع ، ذلك أن النزاع فى تظره انما هو فى التأمين من حيث هو نظام فانونى ، وليس فيما تقوم به شركات التأمين من أعمال وعقود أخرى ممنوعة أو مشروعة .

ثانيا: رد هـنه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين :

(اولهما): ما تقدم غير مرة من أن الفقيه انما يحكم على التآمين باعتباره عقدا أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ، على أساس ما أنشأه هذا العقد من علاقة وما رتبه من حقوق وواجبات متبادلة بين طرفيه ، ولا يحكم على التأمين من حيث كونه نظاماً يؤدى بمقنضى فكرته الأصلية وطريقته الفنية الى مصلحة مشروعة ، فالتأمين من حيث كونه نظرية ونظاماً يقصد به التعاون والتضامن لا غبار عليه من الوجهة الشرعية ، غير أن هذا لا يستلزم جواز تحقيق هذه النظرية أو تطبيق هذا النظام بعقود ووسائل محرمة لاشتمالها عنى الربا المحرم شرعاً ، فالمصلحة المشروعة لا ينبغى أن تحصل بطريق غير مشروع ، وهل يمكن للفقيه أن يحكم على عقود الربا التي تبرمها المصارف الني تقوم على الفائدة الربوية بالجواز ، لأن النظام المصرفي يؤدى الى تجميع المدخرات واستثمارها فيما يعود على الأمة الاسلامية بالرخاء بحجة أن هذه مصالح مشروعة ، وهل القول بأن تبادل الأموال مصلحة شرعية ، يعنى جواز حقيق هذه المصلحة بالمعاوضة على الثمار قبل أن تخلق ، والحمل قبل أن يولد وضربة القانص ورمية الصائد ؟ .

ان صاحب هذه الشبهة يسلم بحرمة العقود التي تبرمها شركات التأمين

لاستمال هذه العقود على الربا ، وهذا يفيدنا فيما نحن فيه ، وهو بيان حكم الشرع فى هذه العقود باعتبارها فعلا من أفعال المكلفين يراد به حكم السرع فيه ، وأما أن الأهداف التي يقصد بالنظام تحقيقها وهى التعاون والتضامن بين طائفة من الناس ، فنحن نقول باتفاقه مع مقاصد السرع على أن تكون وسائل تحقيقه مشروعة خالية عن الربا والغرر ، وهو ما لا يتوافر في عقود التأمين كما يجرى عليه العسل في هذه الشركات •

(وثانيهها): أن مع التسليم بامكان وجود عقد تأمين لا تقترن به شروط ربوية ، وأن شركات التأمين قبلت ان تخلص عقودها من هذه الشروط، فردت قيمة الأقساط للمستأمن فى التأمين لحالة البقاء دون زيادة ربوية ، ولم تقرض بفائدة على ونائق التأمين ، خلصت جميع العقود من مثل هذه الشروط ، وهو ما يتعذر عليها فعله فى نظام اقتصادى يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العمل بدور كبير فى توزيع الانتاج ، فانه يبقى بعد ذلك كله الربا كامناً فى طبيعة هذه العقود كما قدمنا هو المستأمن لشركة التأمين مبلغاً من النقود قد يدفع مرة واحدة ، أو على العساط دورية فى مقابل تعهد الشركة بأن تدفع له مبلغاً من النقود دفعة أصاط دورية فى مقابل تعهد الشركة بأن تدفع له مبلغاً من النقود دفعة واحدة ، أو مرتبا دوريا عند وقوع الخطر ، أى بعد أجل غير معين ، هى المدة التى تمضى بين دفع القسط أو الأقساط ووقوع الخطر المؤمن منه . وهذا التى تمضى بين دفع القامين ، لأنه جزء من حقيقته ،

الشببهة الثانية

أولا: عرض هذه الشبهة

ان القول بحرمة عقد التأمين بناء على ما نضمنه من الربا من حيث إن المستأمن يدفع قسطا ضئيلا ويتلقى اذا وقع الخطر المؤمن منه، تعويضاً لضرره قد . يكون أكثر أضعافاً مضاعفة من القسط الذى التزم به شبهة فى ظاهرها موهمة، وفى الحقيقة واهية لا تنهض ذلك أن موضوع التأمين التعاقدى قائم من أساسه على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار الناشئة من مفاجآت

الأخطار . واذا صح أن يعتبر فى هذا ربا أو شبهة ربا وجب القول عندئذ بحرمة التأمين التبادلى . لأن المستأمن فيه يدفع فسطا ضئيلا وينلقى فى مقابله تعويضاً أكبر قيمة بكتير عند وفوع الخطر المؤمن منه ، ولو صحت شبهة انربا أيضاً لوجب تحريم نظام التقاعد والمعاشات لموظفى الدولة ، لأن الموطف يفتطع من راتبه نسبة صغيرة ، ويتلقى عند نقاعده ، أو تتلقى أسرته عند وفاته رانباً شهريا يكون حتماً بمجموعه فى النهاية أقل أو أكتر مما افتطع من مربه مدة الوظيفة (١) .

وحاصل هذه الشبهة هو أن دفع مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ أكبر منه بعد مدة يعد ربا فى غير عقود التأمين ، أما فى عقود التأمين فانه لا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التأمين التعاقدى تعاون على جبر الأضرار الناشئة من الأخطار ، كالتأمين التبادلى ونظام معاشات الموظفين سواء بسواء .

ثانياً: الرد على هذه الشسبهة

لا نسلم أن العقود التى تبرمها شركات التأمين مع المؤمن لهم تعاون على جبر الأضرار الناشئة عن الأخطار المؤمن منها لأن التعاون تبرع لا يقصد المتبرع من ورائه ربحاً ولا يننظر عوضاً ماليا ، وعقود التأمين التى تبرمها شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ، فشركة التأمين تتعهد بأن تدفع مبلغ التأمين فى مقابل عوض هو تعهد المستأمن بدفع الأقساط ، والمستأمن يتعهد بدفع أقساط التأمين فى مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين ، ولا قصد فيه للتبرع لا من جانب شركة التأمين ولا من جانب المستأمن ، والحكم على العقد بأنه معاوضة أو تبرع تجب على قصد العاقدين كما يظهر من نصوص العقد ، ولا يمكن فرض نية التبرع فرضاً وذلك لما تقرر في أصول الشريعة من أن الأعمال بالنيات ، والقصود معتبرة فى النصرفات من العادات والعادات والعادات والعاملات ،

والتبرع المدعى في التأمين يقوم على افتراض أن هناك اتفاقاً أو عقداً

 ⁽۱) نظام التأمين موقعه في النظام الاقتصادى وموقف الثبريعة الاسمسلامية منه للاسمستاذ مصطف الزرقا صفحة ٥٠

بين جميع المستأمنين . وأن هذا الانفاق أنسأ علاقة بينهم ، وأن هذه العلاقة ننوم على نية البذل والنضحية والتبرع بما يدفعون من أقساط لغرض جبر الأضرار الناسئة عن الأخطار التي نصيب واحدا منهم ، وأن من يستحق النعويض منهم لا يأخذه من المال المنبرع به عوضاً عماً دفع من أفسساط أو اشتراكات ، وأنما يأخذ ذلك بوصفه أحد المستحقين في المال المتبرع به ، على قاعدة أن من تبرع لجهة أو جماعة تجمعهم صفة ، فان له سهما في المال المتبرع به ، اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الصفة ، كمن وقف على أهل مُكة ، أو أوصى لطلاب العلم ، فانه يستحق سهماً في الوقف أو الوصية اذا كان من أهل الجهة أو وجدت فيه الوصية ، فلا يقال في هذه الحالة ، انه يأخذ مقابلاً أو عوضاً للبدل ، وانما يقال : انه يسنحق نصيباً في المال المتبرع به لتوافر صفة الاستحقاق فيه ، فهو يدفع متبرعاً ، ويأخذ من مال التبرع ، فانتفت المعاوضة تماماً في مثل هذه الحالة وهذا موجود في التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية ، وكذا نظام المعاشات الذي تتولاه الدولة ، فان ما يدفعه المسترك أو المستأمن من قسط أو اشتراك في جمعيات التأمين التبادلي يقصد به التبرع ، وما يأخذه من مال يكفي لجبر الضرر عند وقوع الخطر ، فانه لا يأخذه عوضاً أو مفابلا للأقساط التي بذلها ، وانما يأخـــذ تبرعاً بوصـــفه أحد الذين وجدت فيهم صفة الاستحقاق التي بينت في نظام الجمعية •

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع مسن أفساط ، فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تعويضات فانما يعطى نبرعاً لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق ، وبالتالى فان نية التبرع لا تكون قائمة فى مثل هذه الجمعيات ، قلنا : اننا لا نحكم بجواز هذا النوع مسن التأمين الا اذا كان قصد التبرع واضحاً فى نظام هذه الجمعيات ، والا قلنا بعدم الجواز .

وكذلك الحال فى نظام المعاشات التى تقوم الدولة به ، فانه لا يقصف من ورائه الربح ، وما يتنازل عنه الموظف من أقساط يقصد به التبرع لكل من وجدت فيه صفة معينة ، أو وجد فى ظروف خاصة ، وما يأخذه هو أو ورثته من معاش بعد ترك العمل أو موته ، فانما يأخذه لتوافر شرط الاستحقاق

فيه ، واذا لم يكن قصد التبرع واضحاً فى نظام المعاشات فينبغى أن ينص فيه على ذلك ، واذا قيل بأن الموظف يدفع القسط جبراً قلنا : بل اخياراً ان أراد أن تتوافر فيه صفة الاستحفاق الى نص عليها فى هذا المنام لأنه اذا لم يدفع لم يدخل فى أهل الاستحاق كما نص عليهم فى النظام .

ولقد ذكرنا أكثر من مرة أن عقد التأمين الذي تبرمه شركة التأمين مع المستأمنين ، لا ينشىء الا علاقة واحدة هي العلاقة بين هذا المستأمن والسركة المؤمنة ، وأن هذه العلاقة تقوم على المعاوضة وفصد الربح باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، وأن القول بوجود اتفاق تعاوني ينشىء علاقة أساسها التعاون والتضامن بين جميع المستأمنين الذين يتعاملون مع شركة نأمين معينة ، مجرد فرض لا تبنى على مثله الأحكام الشرعية ، لأن نية التبرع لا تظهر الا من عقد أو اتفاق يقرره ، ولا وجود لمثل هذا العقد أو الانفاق الدى يقرر التعاون وينظمه بين المستأمنين والعقد القائم بين شركة التأمين والمستأمن لا ينشىء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد والمستأمن لا ينسىء مثل هذه العلاقة بحال ، فهذا مجرد فرض لا تقره قواعد واقع وحقيقة ؟

وعلى هذا فعقد التأمين معاوضة خالصة لا أثر فيها للبذل والنضعية والتعاون والتضامن ، كما يقول أنصار التأمين لدى هذه الشركات واذ كان الأمر كذلك فاذ الرما فيه يكون مؤثرا بدون نزاع .

ونخلص بعد هذا الى هذه الخلاصة التى تحتوى على منطق موصل الى عتائج قطعية واستعمال الأرفام الرياضية لعالم الاحصاء الدكتور جلال مصطفى الصياد

لقد شاع التأمين وأصبح يرافق حياة الانسان ويتدخل فى كثير من شئونه، وتنوع وتفرع حتى أصبح الآن أسلوباً تعامليا فى اقتصاديات معظم دول العالم ، وبدأ ينتشر كذلك فى غالبية الدول الاسلامية ويعرف التأمين كالآتى:

التأمين عقد بين طرفين أحدهما يسمى المؤممّن (بكسر الميم المسددة والثانى المؤمن له (بفتح الميم المشددة) ويلتزم فيه المؤمن بأن يؤدى مبلغا من المال الى المؤمن له (مبلغ التأمين) في حالة وقوع حادث ، أو تحقق خطر مبين في العقد ، وذلك في مقابل قسط يؤديه المؤمن له الى المؤممّن .

وينقسم التأمين من حيث الشكل الى نوعين أساسيين وهما :

- (أ) التأمين التبادلي أو التعاوني
 - (ب) التأمين بقسط •

وسوف تكون دراسننا حول النسكل الثانى ، لأنه هو الذى يدور حوله الخلاف ، وهذا النوع من التأمين تقوم به الشركات على أسساس تجارى ، وتقوم الشركة بدور المؤمن ، وتتفق مع عملائها (كل على حدة) المؤمن لهم على تعويضهم ، وذلك بدفع مبلغ التأمين عن الأضرار التى تلحق بهم عند تحقيق خطر معين ظير دفع قسط معين .

وهذا التسكل من التأمين يضم أنواعاً كثيرة تبعاً للأخطار التي يتعرض لها الانسان • ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع رئيسية •

- ﴿ أَ ﴾ التأمين السخصى ﴿ ومنه التأمين على الحياة ﴾
 - (ب) تأمين الممتلكات (التأمين على الأشياء) •
- (ج) تأمين المسئولية المدنية (التأمين من المسئولية) .

ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة اتجاهات حول الحكم على التأمين بأنواعه.

الاتجاه الأول:

تحريم التأمين على أساس:

- ١ ــ الضمان فيه التزام مالا يلزم ٠
- ٢ فيه أكل أموال الناس بالباطل •

- ٣ ــ فيه رهان وقمار أو شبه قمار على الأقل •
- ٤ ـ فيه غرر وجهالة وبهما لا تصلح العقود .
 - ه ـ يخالف قواعد الميراث والوصية .
 - ٦ _ بتضمن الربا ٠
 - ٧ ــ معظم شروطه فاسده ٠
 - ٨ ــ لا توجد ضرورة اقتصادية توجيه ٠

الاتجاه الثاني:

اباحة التأمين على أساس:

- ١ ــ الأصل في العقود الاباحة •
- ٢ ــ التعاون على دفع الضرر •
- ٣ ــ هو تجأرة تتم عن تراض ٠
 - ٤ _ الأخذ بأسباب الحذر
 - ه ــ هو ضرورة وعرف .
 - ٦ _ يقاس على :
 - (أ) ضمان خطر الحريق .
- (ب) الاستئجار على الحراسة ٠
- (ج) نظام العواقل في الجنايات
 - (د) عقد الموالاة •

الاتجاه الثالث :

اباحة بعض أنواع التأمين وتحريم بعضها الآخر.

والآن لن نتدخل فى تفاصيل جميع الشبهات التى تدور حول التأمين والتى سبق مناقشتها هنا ــ قال : ولكنى سوف أركز على الشــبهات التى تتعلق

بالمخاطرة والحظوظ والصدف والتى لها علاقة وثيقة بنظربة الاحتمالات ، وعلم الاحصاء ، وسوف تدور الدراسة حول بيان كيفية حساب القسط الذى يدفعه المؤمَّن له الى المؤمَّن ، ومن ثم نستطيع مناقشة وجسود رههان (أو قمار) ـ ربا ـ غرر فى التأمين •

الرهسان او القمسار

أول ما نبدأ به هو تعريف الرهان المنهى عنه أو القمار • مع العلم أنه أصبح من المتعذر التفرفة بين الرهان والقمار لأنهسما أصبحا متداخلين فى بعضهما البعض ، ولكن نستطيع أن نقول: ان أنواع الرهان والقمار الموجودة فى عصرنا هذا يمكن حصرها فى التعريف الآتى:

الرهان أو القمار اتفاق بين طرفين أحدهما يسمى (المراهن) والشانى (اللاعب) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغاً من المال (مبلغ الرهان) فى حالة وقوع حادث معين ، وذلك مقابل اشتراك يؤديه اللاعب الى المراهن .

المقارنة بين عقد التأمين واتفاق الرهان

الاحظ من التعريف الشبه التام بين عقد التأمين واتفاق الرهان كما هـو موضح بالجدول الآتي :

(تعریف)					
يناظره	التأمين				
يثاظره	المؤمن				
يناظره	المؤمن له				
يناظره	مبلغ التأمين				
يناظره	قسط التامين				
يناظره	يؤخد مبلغ التامين عند تحقق				
:	حدث معين				
_	یناظره یناظره یناظره یناظره				

حساب الاشتراك في حالة الرهان (أو القمار):

حتى لا يخسر المراهن فهو يأخذ اشتراكاً من اللاعبين (كل على حدة) يحدده حسب المعادلة:

الاشتراك = القيمة المتوقع أن يكسبها اللاعب .

= مبلغ الرهان × احتمال وقوع الحادث المعين •

فيما يلى يعطى مثالا بسيطاً يوضح للقارىء كيفية استخدام المسادلة انسابقة ٠

(مشال):

اتفق مراهن مع لاعب على أن يدفع له عشرة دنائير اذا رمى قطعة نقود وظهرت الصورة الى أعلى ، فما هي قيمة الاشتراك الذي يحدده المراهن ؟

(الحــل):

الاشتراك = مبلغ الرهان × احتمال ظهور الصورة الى أعلى = ١٠ × أ = ٥ دينارات

يلاحظ أنه فى حساب قيمة الاشتراك يستخدم المراهن احتمال وقدوع الحدث المتفق عليه ، وكيفية تحديد مقدارهذا الاحتمال يمكن معرفتها بعدة طرق. •

فى هذا المثال أخذنا قطعة النقود كأداة أو آلة • أما فى الحياة العملية ، فأدوات المقامرة كثيرة ومختلفة منها الورقية والرولية والكعاب (الزهــ.) وغيرها •

(الاحتمالات)

السبب من تعریف الاحتمالات فی هذا المجال آن بعض العلماء الذین ناقشوا موضوع التأمین ذکروا أن نظام التآمین برتکز علی أساس احصائی

ينفى عنصر الاحتمال • والحقيقة غير ذلك ، لأن علم الاحصاء مبنى على أساس نظرية الاحتمالات وبدونها ما كان لهذا العلم وجود •

ولقد ظهرت الاحتمالات على موائد القمار فى القرن السابع عشر الميلادى وهى تلعب اليوم دوراً أساسياً فى معظم العلوم وخاصة التأمين ، حيث انب بواسطتها يمكن معرفة :

(أ) احتمالات الحياة والوفاة والمدة المتوقع أن يعيشها المؤمَّن له في حالة التأمين على الحياة ، وتستخدم هذه الاحتمالات في حساب القسط .

(ب) التوزيعات الاحتمالية لقيم موضوع الخطر فى الأنواع الأخرى للتأمين ، فمثلا ، فى حالة التأمين على حوادث السيارات فبواسطة الاحتمالات تعرف شركات التأمين التوزيع الاحتمالي لعدد حوادث السيارات وهو عبارة عن جدول أو صيغة رياضية تبين عدد الحوادث ، واحتمالات وقوعها .

وفيما يلى تعريفان للاحتمالات:

(التعريف الأول)

اذا. كان عدد الطرق التى يمكن أن تقع بها نتائج تجربة ما هو (ن) وكانت هذه الطرق جميعها متساوية فى امكانية وقوعها ، وكان من بينها (س) طريقة يمكن أن تقع بها حادثة ما (أ ـ مثلا) فانه يقال : ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو = س/ن .

اتتعريف الثاني (التعريف التجريبي)

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تجربة ما تحت نفس الظروف هي (ن) وكان عدد المرات (من بينها) التي لوحظ فيها حدث (أ _ مثلاً) هي (س) فيقال : ان احتمال وقوع الحادث (أ) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن/س عندما يزداد عدد مرات اجراء التجربة زيادة كبيرة • من هــذا التعريف يتضح أن التكرار النسبي للحدث (أ) هو س/ن • وقد لوحظ التعريف يتضح أن التكرار النسبي للحدث (أ) هو س/ن • وقد لوحظ

أنه عندما يزداد عدد المحاولات (ن) فان هذه النسبة تستقر الى قيمة معينة هي احتمال وقوع هذا الحادث •

لييان الفرق بين التعريفين نعود الى مثال قطعة النقود السابق •

() باستخدام التعريف الأول:

اذا ألقيت قطعة النقود مرة واحدة ، فسوف يظهر وجه واحد لها على أعلى ، وبفرض أنها مصنوعة من مادة متجانسة تماماً فان كل وجه من وجهيها يمكن أن يظهر الى أعلى ، وعلى ذلك فان الوجهين متساويان فى امكانية ظهورهما • أى أن عدد الطرق التى يمكن أن يظهر بها السطح العلوى :ن=٢

أى أن عدد الطرق التي يمكن أن يظهر بها السطح العلوى صورة :س=١ ... احتمال ظهوره = د

(ب) باستخدام التعريف الثاني:

اذا ألقيت قطعة نقود (ن) مرة وظهرت الصورة (س) مرة فان نسبة ظهور الصورة = ن/س • وهذه النسبة ليست من الضرورة أن تساوى به ولكننا نلاحظ أنه عندما يزداد عدد مرات القاء قطعة النقود فان هذه النسبة تستقر عند به فيكون احتمال ظهور الصورة فى أى رمية يساوى به •

نلاحظ من هذا المثال أن النتيجة واحدة ، ولكن النظرة الى الموضوع هي التي تختلف .

التعريف الأول يستخدمه المقامر لحساب احتمال وقوع الحادث المتفق عليه ، بينما تستخدم شركات التأمين التعريف الثاني .

فمثلا فى التأمين على الحياة اذا أرادت شركة التأمين أن تعرف ما هـو احتمال أن شخصاً عمره الآن (م) سنة يعيش (ل) سنة أخـــ أخــ فـ شركة التأمين مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين يبلغون العمر (م) وليكن

(ن) ثم نرى كم منهم قد بلغ السبن (م + ل) وليكن س • وبذلك يكــون الاحتمال المطلوب هو تقريباً :

جداول الحياة (٢)

التأمين من أهم التطبيقات العملية لنظرية الاحتمالات ، فمثلا التأمين على الحياة مبنى على احتمالات الحياة والوفاة ، والتى يمكن حسابها عن طريق تتبع (أو احصاء) مجموعة كبيرة من المواليد الذين يعيشون فى بيئة واحدة ، وتحت ظروف واحدة من يوم ميلادهم الى أن يتوفى آخر شخص منهم معحساب احتمالات الحياة والوفاة ، وتوقع الحياة (أى المدة المتوقع أن يعيشها الشخص) ثم وضع هذه المعلومات التى تستخدمها شركات التأمين فى جداول الحياة .

قاعدة الأعسداد الكبية

لقد ذكر العلماء الذين ناقتموا موضوع التأمين أن الأساس الفنى للتأمين مبنى على قانون الأعداد الكبيرة ، وقالوا : انه يتلخص فى أن التقلب والتغير الاحتمالي فى حوادث المجموع الكبيرة ، أقل منه فى الأفراد ، وأن عدد الحوادث فى المجموع الكبير أكثر ثباتاً منه فى الأفراد ، فرأيت من واجبى أن أخكر هذا القانون (فى أبسط صورة) حتى لا نحمله أكثر من حقه ٠

هذا القانون له علاقة كبيرة بالتعريف التجريبي للاحتمالات ، فاذا كانت (س) هي عدد مرات ظهور حادث معين في عدد (ن) من المحـــاولات أو التجارب المستقلة ، وكان احتمال ظهور الحادث في أي محاولة هو (.ح) والتكرار النسبي للظهور = س/ن • فقانون الأعداد الكبيرة ينص على :

« احتمال أن يكون الفرق بين ن/س ، ح أقل من أى قيمة صغيرة يؤول الى الواحد كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى مالا نهاية » •

بمعنى آخر كلما زادت عدد المحاولات (ن) الى ما لا نهاية فان التكرار النسب س/ن يؤول الى الاحتمال الحقيقى (ح) لظهور الحادث فى أى محاولة • وعلى ذلك لتعيين القيمة المجهولة لاحتمال ظهور الحادث (ح) فاننا نستخدم التكرار النسبى س/ن كتقدير الاحتمال • وأن هذا التقدير يكون صحيحاً تماما كلما زاد عدد المحاولات (ن) زيادة لا نهائية •

ونظراً لأن عدد المحاولات فى الحياة العملية يكون محدوداً فانه يمكن حد أدنى لعدد المحاولات ، بحيث يكون الفرق بين التكرار النسبى والاحتمال الحقيقي لظهور الحادث فى أى محاولة صغيرة جداً .

فيما يلى نعطى مثالا يبين أن عدد الحوادث فى المجموع الكبير ليس أكثر ثباتاً منه فى الأفراد كما ذكر بعض العلماء •

(مشال):

شركة (أ) تملك ٢٠٠٠ سيارة فى مدينة ما وشركة (ب) تملك ١٠٠ سيارة فى نفس المدينة ، فاذا كان احتمال وقوع حادثة لأى سيارة فى هـذه المدينة فى فترة ما هو ٢٠,٠١، فما هو عدد الحوادث المتوقع للشركتين ؟

(الحــل) :

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (أ) هو:

عدد السيارات imes الاحتمال = imes imes

عدد الحوادث التي تتوقعها الشركة (ب) هو:

= ۱۰۰ × ۱۰۰ = ۱ حادثة ٠

نلاحظ أن نسبة الحوادث في الشركتين = نسبة السيارات في الشركتين.

قسسط التامين

لكى تحدد شركة التأمين قيمة القسط الذى يدفعه المؤمَّن له ، تراعى أن تكون الأقساط واستثمارها بسعر فائدة مركبة كافية للأمور الآتية : ١ ــ تعويض الخسائر (أو دفع مبلغ التأمين) في المستقبل •

٢ _ دفع المصاريف الادارية ٠

٣ ــ تكوين احتياطي لمقابلة الطوارىء اذا حدثت خسائر أكثر من المتوقع

٤ ـ ترك فائض معقول من الربيح •

ويلاحظ أن القسط الذي يكفى لسد هذه المصاريف هو القسط الفعلى (القسط التجاري) الذي يدفعه العميل • أما القسط الذي يكفى فقط لدفع مبلغ التأمين دون أن يغطى أي مصاريف أخرى يسمى القسط الصافي •

ولحساب القسط التجارى يحسب أولا القسط الصافى ثم يضاف اليسه نسب معينة بما يقابل المصروفات أعلاه •

حساب القسط الصافي:

لحساب القسط الصافى فان شركة التأمين تستخدم نفس المعادلة التى يستخدمها المراهن حتى لا تخسر وهى:

القسط الوحيد الصافى _ القيمة الحالية لمبلغ التأمين x احتمال وقوع الحادث المُون ضعده

ويمكن تجزئة القسط الوحيد الصافى على أقساط دورية متساوية بحيث تكون:

القيمة الحالية لجميع الأقساط _ القسط الوحيد الصافي

الفرق الوحيد بين المعادلة التي يستخدمها المراهن والمؤمن ـ هـو أن المراهن يدفع مبلغ الرهان مباشرة عند وقوع الحدث المتفق عليه (بالطبع اذا تأخر عن دفع مبلغ الرهان ، فانه يدفع نظير ذلك فوائد تأخير) ولكسن المؤمن يدفع مبلغ التأمين عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده ، وعادة يسكون بعد مرور مدة زمنية من توقيع عقد التأمين والقيمة الحالية لمبلغ التأمين هي مبلغ يستثمر بسعر فائدة مركبة (يتفق عليها بين المؤمن والمؤمن له) حتى

تكون جملتها فى نهاية مدة التأمين مساوية لمبلغ التأمين ، أى بمعنى آخر فان المراهن لا يستعمل فائدة ولكن يستعملها المؤمّن .

كما يجب ملاحظة أن المؤمن له اذا تأخر عن دفع قسط من الأقسساط فانه يدفع عنه فوائد تأخير بمعدل يزيد عن المعدل المحسوب به هذا القسط اذن لا يحاد قسمة القسط :

- ١ ـ تحسب القيمة الحالية لمبلغ التأمين باستخدام جداول الفائدة المركبة
 ٢ ـ يحسب وقوع الخطر باستخدام:
- (أ) جداول الحياة لايجاد احتمالات الحياة أو الوفاة فى حالة التأمين على الحياة ٠
- (ب) التوزيع الاحتمالي لقيم الخطر المؤمن ضـــده في حالات التأمين الأخرى •

وعلى ذلك فاننا نلاحظ أن :

- (أ) الفائدة الربوية من صميم عمليات التأمين ٠
- (ب) الاحتمالات تلعب دورا أساسيا في التأمين •
- وبدونها لا تستطيع شركات التأمين أن تقوم بمهامها •

(تطبيـــق)

نطبق المعادلة السابقة على مثالين من أمثلة التأمين على الحياة وهما :

المثال الأول: عقد الوقفية البحتة:

« وفيه تتمهد الشركة بدفع مبلغ التأمين الى المؤمسَّــن له اذا عاش حتى بلوغه سنا معينة وفى هذه الحالة :

القسط الوحيد الصافى $_{-}$ القيمة الحالية لمبلغ التأمين $_{\times}$ احتمال ان يعيش المؤمن له حتى بلوغه السن المعينة

الجزء الأول من الطرف الأيسر نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة • أما الجزء الثاني فنحصل عليه من جداول الحياة •

المثال الثاني : عقد التامين لمدى الحيساة

« وفيه تتعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن له » وفى هذه الحالة :

القسط الوحيد الصافى بي القيمة الحالية لمبلغ التامين عن عام :

- 🚜 احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الأول
 - * القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن عامين •
- 🚜 احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الثاني
 - ﴿ القيمة الحالية لمبلغ التأمين عن ثلاثة عوام •
 - 🚜 احتمال أن يموت المؤمَّن له خلال العام الثالث
 - يد وهكذا ..



يعض الملاحظات

التامين والريا

ان استعمال الفائدة الربوية ضرورة مـن ضروريات التــأمين ولوازمه ويـــت شرطاً يشــترط فى العقد وذلك للاتى :

- (۱) فى حساب أى قسط تستخدم شركات التأمين سعر الفائدة ، وبدونه لا يتم حساب القسط .
- (ب) مبلغ التأمين وهو من ضروريات ولوازم ومحل عقد التأمين ، عبارة عن الأقساط مضافاً اليها فائدتها الربوية ، أى أن الفائدة ليست شرطاً يشترط فى العقد ، ولكنها من صميم نظام التأمين ذاته .
 - (ج) شركات التأمين تستشمر احتياطي أموالها بسعر فائدة ،وهذا ربا •
- (د) فى معظم حالات التأمين (فى حالة تحقّق أو عدم تحقق الخطر المؤمن ضده) نجد أن أحد الطرفين يدفع قليلا ويأخذ كثيراً ، وهذا ربا •
- (هـ) اذا تأخر المؤمثن له عن دفع قسط من الأقساط كان ملزماً بدفع فوائد تأخير ، وهذا شرط مقتسرن بالتأمين ويجسرى العمسل به ، وهذا ربا النسيئة وهو حرام .

التامين والرهان والقماد:

من تعریف کل من التأمین والرهان، أو القمار والمقارنة بینهما و کذلك من طریقة ایجاد القسط والاشنراك لکل منهما ، فاننی أعتقد أن التأمین فیمه رهان وقمار ، وذلك للاتی :

١ ــ نلاحظ أن كلا من التأمين والرهان (أو القمار) فيه مخاطرة تعتمد على الحظ والمصادفة والمخاطرة فيهما تعتمد أساساً على نظرية الاحتمالات والمؤمن والمراهن فى توقعه للخطر يبنى كل منهما حساباته على أساس احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده ٠

٢ - « ربما يقال ان المخاطرة فى الرهان هدفها اللعب وكسب الربح الموهوم ، أما المخاطرة فى التأمين فهدفها ترميم الأضرار الناشئة عن الخطر المؤمن ضده » •

ولكن الحقيقة أن المخاطرة في الرهان هدفها كسب مبلغ الرهان كالمخاطرة نماماً في حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، هدفها الحصول على مبلغ التأمين •

٣ ــ « ربما يقال: ان المؤمن والمؤمن له لا يتراهنان على وقوع الخطر،
 فكلاهما لا يرغب فى وقوعه ، بينما يرغب أحد المتراهنين فى وقوع واقعة الرهان ولا يرغب الآخر فى ذلك فاختلف التأمين عن الرهان » •

وهذا غير صحيح ، لأن فى حالة عقد الوقفية البحتة مثلا ، فال المؤمسن يسره ويسعده أن يموت المؤمن له قبل انتهاء مدة التأمين أى قبل بلوغ المؤمن له المدة التى يأخذ بعدها مبلغ التأمين ، وكذلك للمؤمسن له ، فهسو بنمنى أن يعيش حتى يأخذ مبلغ التأمين ولا يموت حزيناً عليه •

٤ ـ « ربما يقال : ان القمار ينطوى على عمل غير مشروع هو ايقاع المتعاقد الآخر فى خطر ليخسر فيربح الآخر وبغير هذا العمال غير المشروع لا يتم القمار »

والتأمين يخلو من ذلك ، حيث لا يسعى كل من المؤمنِّن والمؤمنَّن لهِ الى. أذ يخسر الآخر ليربح هو فافترق التأمين عن القمار » •

ونعتقد أن هذه الحجة داحضة مع ايباننا بأن القمار عمل غير مشروع ، أن لعبة القمار لها قواعدها وعلى المقامر أن يستعمل ذكاءه وخبرته وحساباته المبنية على قواعد اللعبة ، وظرية الاحتمالات كما يفعل بالضبط المؤميّن،فهو يعمل حساباته بطرق تعتمد على احتمالات وقوع الحدث المؤمن ضده .

ه ــ لقد اتضح أن فى كل من التأمين والقمار مخاطرة ناتجة عن عــدم التأكد من تحقق الخطر المؤمن ضده ، وعلى ذلك فان المكسب لا يتناسب مع الخسارة (فى حالة تحقق الخطر قبل المدة المتفق عليها) أى أن أحد الطرفين يغرم بينما يغنم الطرف الآخر .

التامين والفسرر:

يلاحظ أن مبلغ التأمين (فى كثير من حالات التأمين لا يستحق) الاعند وقوع الخطر ، فاذا لم يقع الخطر دفع المؤمن له الأقساط دون أن يقبض شيئاً من مبلغ التأمين •

كما أنه أصبح واضحاً أن عقد التأمين من العقود الاحتمالية ، وعلى ذلك فهو من عقود الغرر ، ولقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الغرر في المعاملات أما كون هذا الغرر فاحشاً أم يسيراً فقد تبين مما بحثه تفصيلا ونقلا وعقلا وفقها وعرفاً الدكتور حسين حامد أنه غبن وغرر فاحشان ••

ونسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يوفق المسلمين الى البدائل الصالحة حتى تتطهر المجتمعات المسلمة من مثل هذه المؤسسات التى استقر الحق على حرمة معاملاتها وله مقاليد كل شيء سيحانه ••

هـــــذا وبالله التوفيــــق ٥٠٠٠

تم الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله: كتــاب الشركة

* * *



فهارس الجزء الثالث عشر من المجموع شرح المهذب

أولا: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً: فهرس الأشعار الاستشهادية

رابعاً: فهرس الأعسلام

خامسة: فهرس الأحسكام



اولا ـ فهرس الآيات القرآنية حرف الألف

73 7_ 767	••		••	••	نرون	ه تفت	أم على الأ	اذن لكم	àt
TTA{_T 0T_ 0T_ T{	• •		••	••	••	• •	رشدا	ستم منهم	انہ
٥٣- ٥٢- ٣٤							•	· •	
{			••	• •	••	نارآ	نب الطور	ں من جا	7نـ
10_ 18									
7-3-117-7									
01-10	• •	• •	كتبوه	ی فاک	، مسم	أجل	بدين الى	تداينتم	121
							زل الله لك		
737_707							أذن لكم ا		
							ارا ان یک		
70	••		••			•••	خير	لاح لهم	اص
777							ً الى أوليا		
TE9_100_ 1A							تجارة عر		
10-18-11-4-7		••	• •	••	• •	••	ن احسن	بالتي هم	וצ
11-70							ن أحسن		
۲٦.	• •	••		•	لير1 -	1 وئا	اس بشيرا	كافة للن	Ŋ
770-777-70Y-Y	13			••	••	• •	ررتم اليه	ما اضط	ሃነ
7.0					••	لون	ب أو يزيا	مائة ال	الى
13	••	••	••	• •	• •	ہریح	وف أو تس	ساك بمعر	امد
737_787	••	• •	••	• •			نفترون ۰۰	على الله ت	آم :
11-10	••	• •					ى ظلماً ٠٠		
717	• •	••	••	• •	••	رد	لربه لكنو	الانسان	ان
.77	••	••	••	••			المحسنين	تراك من	UI .
	ن في	يأكلور	انما	ظلمآ	بتامي	ل ال	كلون أموا(الذين يا	ان
11-10	• •	• •	• •	• •	٠	••	••	ارآ ٠٠	بطونهم ن
717	••	قليلا	1:0	ائهنم ا	الهوايما	هد ۱	سترون بع	الذين يد	ان
•							الميسر والا		
307	• •	••	••	• •	ون	تفلح	وه لعلكم	ن فاجتنب	الشيطان
11-10							يطونهم		

	انما يريد الشبيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء								
Y o }	في الخمر والمسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ٠٠								
77	ان يُريدا اصلاحاً يوفق الله بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
77	أن يصلحا بينهما صلحاً ، والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
771	ان يكن غنيا أو فقيراً فالله أولى بهما ٢٠٠٠٠٠								
13	او تسریح باحسان ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰								
787_78	أوفوا بالعقود ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
777	اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين • •								
	دي و و يون								
•	• •								
11-8	بدارا آن یکبروا ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰								
۲٦.	بشيراً ونذيراً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ بالاثم وانتم تعلمون ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠								
410									
	بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال								
410	الناس بالاثم وأنتم تعلمون ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠								
777	بعضهم أولى ببغض في كتاب الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
	بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا								
, 77	بينهما ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠								
	بفت احداهما على الآخرى فقاتلوا التي تبغى حتى								
77	<i>j</i>								
11733	بلغ الأطفال منكم الحلم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
	بلغوا النكاح								
10	بين ذلك قواما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
410	بينكم بالباطل								
	بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم								
	عن ذكر ألله وعن الصلاة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
77	بينهما صلحاً والصلح خير ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠								
	حرف التساء								
VAV V16	. Now You then You I are the second								
	تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظامون ولا تظلمون ١٠٠ تنا حمد مناه								
	تبغی حتی ُ تفیء الی امر الله ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰								
751 . YAA 14	تبجاره عن تراض منکم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ تراض منکم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰								
112-100-17									
4.1	تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا								
	طف استندم المناب عدا حدل وسدا حرام بتدروا								

wam m_() w()						:
_T77_T0Y_T{7	••	••••	•• ••	• •	• •	على الله الكذب
770	••	n	A.9	_		-11
		•				تلك حدود
٧.١	••	• ••	•• ••	••	او دين	توصون بها
		جيم	رف ال	>		
		, •				
174-141	•••	• ••				جاء به حما
	•••	• ••				جعلتم منه
777	••	• ••	•• ••	وف	م من خ	جوع وآمنه
		لحاء	رف اا	>		
	l an i st		•		16-11-1	حتى اذا بله
v. ri v. 14 c						
3-11-14-17-17 70		••	• • •	•• ••		اليهم أموالهم . حتى يبلغ أ
•						
					-	حجرا محج
				_		حكما من اه
177-179	••	• ••	••	عيم ٠٠	وانابه ز	حمل بعير
		خاء	رف ال	>		
	هما أن				ملها تشو	خافت من د
77		جناح علي	اضاً فلا .	زآ او اعرا		خافت من بـ مصلحا سنهما ه
77 7 7 .		جناح علي 	اضاً فلا . 	زا او اعرا الصلح خير	سلحاً وا	يصلحا بينهما م
77 77.		جناح علي 	اضا فلا 	زا او اعرا الصلح خير نراك من اا	سلحاً وا كانه انا	بصلحا بينهما م خد احدنا م
۲۲.	 نما من	جناح علي هله وحکا	اضاً فلا . لحسنين كما من ا	زا او اعرا الصلح خير نراك من اا فابعثوا ح	سلحاً وا کانه انا بینهما	يصلحا بينهما م خلد احدنا م خفتم شقاق
rr	 دما من دما من	جناح علي هله وحک	اضاً فلا لحسنين كما من ا	زرًا او اعرا الصلح خير نراك من اا فابعثوا ح	سلحاً وا كانه انا بينهما 	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها
.77 FF F7		جناح علي هله وحک سلب وال	اضاً فلا . أحسنين كما من ا بين الد	زرّا أو أعرا الصلح خير نراك من اا فابعثوا ح بخرج من	سلحاً وا كانه انا ، بينهما ، دانق	بصلحا بينهما م خد احدنا ما خفتم شقاق اهلها من ما خلق من ما
rr	كما من	جناح علي هله وحکا سلب وال ن عملا و	اضا فلا لحسنين كما من ا . بين الد كم احس	زرا او اعرا الصلح خي نراك من اا فابعثوا ح يخرج من ليبلوكم اي	سلحاً وا كانه انا ، بينهما والحياة	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت
777 FF F7 3	 كما من تتراثب عمل	جناح علي هله وحک سلب وال سلب وال سس من	اضاً فلا . كما من ا . بين الد كم احسر ازلام رج	زآ او اعرا الصلح خير نراك من اا فابعثوا ح يخرج من ليبلوكم الي نصاب والا	سلحاً وا كانه انا ، بينهما ع دافق والحياة سر والأ	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت الخمر والمير
77. 77 73 3	 كما من تراثب عمل	جناح علي اهله وحک سلب وال ن عملا . س من	اضا فلا كما من ا . بين الد كم احسا ازلام رج	زرا او اعرا الصلح خير فراك من اا فابعثوا ح يضرج من ليبلوكم الي نصاب والا	سلحاً وا كانه انا بينهما د دانق والحياة سر والأ	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت الخمر والمي
777 FF F7 3	 كما من تراثب عمل	جناح علي هله وحك سلب وال ن عملا . س من س الصلا	اضا فلا لحسنين كما من ا كم احسر الا ازلام رج	زا أو أعرا الصلح خير فراك من أا فابعثوا ح يخرج من ليبلوكم أيا لصاب والا لكم عن ذا	سلحاً وا كانه انا بينهما د دانق والحياة سر والأ	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت الخمر والمير
77. 77 73 3	 كما من تراثب عمل	جناح علي هله وحك سلب وال ن عملا . س من س الصلا	اضا فلا كما من ا . بين الد كم احسا ازلام رج	زا أو أعرا الصلح خير فراك من أا فابعثوا ح يخرج من ليبلوكم أيا لصاب والا لكم عن ذا	سلحاً وا كانه انا بينهما د دانق والحياة سر والأ	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت الخمر والمي
77 77 77 307 403	 دما من نترائب عمل د	جناح علي اهله وحک الب وال ن عملا - اس من ن الصلا	اضا فلا لحسنين كما من ا كم احسد ازلام رج كر الله وع ف ال	زآ او اعرا الصلح خير فراك من اا فابعثوا ح يخرج من ليبلوكم الي نصاب والا م تفلحون دكم عن ذا	سلحاً وا كانه انا والحياة سر والأ وه لعلك مر ويص	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت الخمر والمي
777 77 307 307		جناح علي اهله وحکا اسلب وال ن عملا . نس من نن الصلاة مون	اضا فلا	زآ او اعرا الصلح خير نراك من اا فابعثوا ح يخرج من نصاب والا نم تفلحون دكم عن ذا	سلحاً وا كانه انا بينهما د دافق والحياة سر والا وه لعلك مر ويص	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت الخمر والمي الشيطان فاجتنب الخمر والمي
777 FF 307 Y03		جناح علي اهله وحك الله والا ال عملا - ال عملا - الملا الملا الملا المون - مون -	اضا فلا اضا فلا الحسنين ابين الد ازلام رج ارلام رج الله وء كنتم تكت لتراثب	زآ او اعرا الصلح خير نراك من اا فابعثوا ح يخرج من نصاب والا نصاب والا مخلم عن ذا مخرج ما	سلحاً وا كانه انا بينهما د دافق والحياة سر والأ مر ويص ا والله من بين	يصلحا بينهما م خد احدنا م خفتم شقاق اهلها خلق من ما خلق الموت الخمر والمي الشيطان فاجتنب الخمر والمي

حرف الراء

307_403	تفلحون	وه لعلــکم	رجس من عمل الشيطان فاجتنب
737	••	••	رزق فجعلتم منه حراما وحلالا
٣٠١٩١٨١	ξ		رشدا فأدفعوا اليهم اموالهم
08-04-07-48			
797		موڻ ٠٠	رءوس اموالكم لا تظلمون ولا تظل
		السين	حرف
3.47			سبيل الله وابن السبيل
		ان يمل هو	سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع
01-047-4			وليه بالمدل
	تهم التي	هم عن قبلا	سيقول السفهاء من الناس ماولاه
77	••		كانوا عليها ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	•	الشسين	حرف
10			شاء الله
77			شقاق بينهما فابعثوا
Yo.			الشيطان أن يوقع بينكم
307	••	ن …	الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحو
		، الضاد	. حرف
77		نادر ۰۰	الصلب والترائب انه على رجعه لة
77	••		صلحاً والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
		الضاد	حرف
770 <u>-</u> 70Y			اضطروتم اليه ١٠٠٠٠٠
	بكم أياته	الموتى ويري	اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله
771	••	••	لعلكم تعقلون ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
		الطاء	حرف
۲٦.			طائفة ليتفقهوا في الدين
77			طائفتان من المؤمنين .، .،
13	باحسان	او تسم بح	الطلاق مرتان فامساك بمعروف
	•	٠, حي	

حرف الظاء

11-10	• •	••	••					كلون	ما انما يا	ظل
777	• •	••	• •	• •	••	••	••	• •	م نفسه	ظل
			_	**	1					
حرف العين										
Yo3				ر	والم	خمر	في ال	غضاء	بداوة والب	الم
									به الحق م	
۱_0٣٩_٣٨_١										
	••								بهما أن ي	
100-11	• •	••	••		• •	• •	• •	ئكم	، تراض م	عن
Yo3	••	• •	• •	• •	••	بلاة	، الص	، وعن	, ذكر الله	عن
717	• •	••	••	• •	• •	ليلا	منا قا	انهم أ	د الله وأيم	46
				• 66	1 .					
			ىن	ال	ئرو	•				
771	••	••	••	••	ما	, ب	1 4	, 1 قاط	يا او نقي	غذ
		وف	بالمر	ليأكل	يرا فا	ں ان فق	ِمن کا	ى ئۆن ر	با فليسته	غن
								_		•
			فاء	ب ال	حرف	,				
	بر بدا	ا أن ا	ىلهـــا	<u></u> أه	بها مد	و حک	أهله	امرر	بعثوا حكم	فار
77	••	••		••	• •		لما	ة بينه	ا يوقق الأ	اصلاحا
307	••				••		لحون	لكم تقا	جتنبوه لعا	فا۔
									خوانگم وا	
10	•••									
779	• •								داراتم في	
	آ ان								دقعوأ اليه	
-117- 8- 8	••	•	••		••	••	••	••		يكبروا
۸۲۳										
76										
1.8	••		٠٠,						شهدوا عا	
	تاتلوا	ِی فق	-	_			•		سلحوا بين	
77	••	••							غی حتی	
13	• •	••							ساك بمع	
	حتى	تبغى	التي	اتلوا ا					ن بغت اح	
דד	• •	• •	••	• •	• •	• •	• •	• •	ع امر الله	تفىء الم

797	فان تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون
	فان كان الذي عليه الحق سيفيها أو ضيعيفاً أو
3-1-0	لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل ٠٠٠٠٠
	فجعلتم منه حراما وحلالا قل آلله اذن لكم أم على الله
7°V787	تفترون ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
۲۲.	فخذ احدنا مكانه انا نراك من المحسنين ٢٠٠٠٠
410	فريقًا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون ٠٠٠٠٠
-777-407-461	فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ٠٠
770	
75	فقد ظلم نفسه ۲۰۰۰۰ ت
	فقلنا أضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى ويريكم
777	ا ياته لعلكم تعقلون ٢٠٠٠٠٠ ٠٠ ٢٠٠٠٠٠ ٠٠
٣٦1	فقيراً فالله أولى بهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11-17	ففيراً فليأكل بالمعروف ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
77	فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير
411-111	فلكم رءوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ٠٠٠٠٠
۲٦.	فلولًا نفر من كل فرقة منهم طائفة ٢٠ ٠٠ ٠٠
1.8	فليأكل بالمعروف ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
11-37-33	فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم ٠٠٠٠٠٠
11-17	فليسستعفف ومن كان فقيراً فلياكل بالمعروف معمد
	فليعبدوا رب هــذا البيت الذي أطعمهــم من جوع
777	وآمنهم من خوف ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
01-0 47 71-	فليملل وليه بالعدل ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
11-10	فی بطونهم نارآ وسیصلون سعیرآ ۱۰ ۲۰ ۰۰ ۰۰
Yo 3	في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة
٣	في ذلك قسم لذي حجر ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
3.7.7	في الرّقاب والفارمين ١٠ ،٠ ،٠ ،٠ ٠٠ ٠٠
3.7.7	في سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	فى كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى
۳۷۲	اوليائكم معروفا ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
777	في الكتاب مسطوراً ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حرف القاف
	قالوا نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وانابه
171-11-17	
٣	زعيم ٠٠ .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

70Y_7{7	قل آله اذن لكم أم على الله تفترون ١٠٠٠٠٠
	قل اصلاح لهم خير ، وان تخالطوهم فاخوانكم والله
10	يعلم المفسد من المصلح ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲۷.	قل فيهما اثم كبير ومنافع للناس ٢٠٠٠٠٠
	قلوبهم ، وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن
3.77	السبيل ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠
	حرف الكاف
۲٦.	كافة كما يقاتلونكم كافة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
۳۲۸	کان بهم خصاصة ، ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
477	كان ذلك في الكتاب مسلطوراً ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
10-18	كان بين ذلك قواماً ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
471	كذلك يحيى الله الموتى ويريكم آياته لعلكم تعقلون ٠٠
۲٦.	الما يقاتلونكم كافة . أن أن الله الما يقاتلونكم كافة الما الما الما الما الما الما الما الم
	حرف اللام
10	لاعنتكم · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
470	لتأكلواً فريفا من اموال الناس بالاثم وانتم تعلمون .٠٠
70 7	لتفتروا على الله الكذب ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣	لدی حجر ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
717	لرية اكتود ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
771	لمُلْكُم تَعقَلُونَ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
307	لملكم تفلحون ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٣٦٣	لفسدت السموات والأرض ومن فيهن
	لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا قل الله اذن
737_707	لكم أم على الله تفترون ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٨١٦	لكنود وانه على ذلك لشهيد ٢٠٠٠٠٠
	للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى
37,4	الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل ٠٠٠٠٠٠
10-18	لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ٠٠٠٠٠٠
174-141	
	ليبلوكم أيكم أحسن عملاً ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲٦.	لينفروا كافة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حرف الميم
77	ماء دافق بخرج من بين الصلب والترائب ٠٠٠٠٠٠

	ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا
704_787	قل آلله أدَّن لكم أم على الله تفترون من ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ٠٠٠٠٠٠
770	
771	ما کنتم تکتمون ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
10-18-11-4-7	مال اليتيم الا بالتي هي أحسن ٠٠ ٠٠ ٠٠
70	
7.0	مائة الف او يزيدون ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠
779	مخرج ما كنتم تكتمون ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
£1	مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان
	المساكين والماملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب
3 \ \ \ \	والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل نسبيل ٠٠٠٠٠٠
01	مسمی فاکتبوه ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
777	معروفاً كان ذلك في الكتاب مسطوراً ١٠٠٠٠٠
. 10	المفسد من المصلح ولو شاء الله لاعنتكم
77.	مكانه انا نراك من المحسنين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۲۷.	منافع للناس ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	من أهله وحكما من أهلها أن يريدا أصلاحاً يوفق الله
77	بينهما ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	من بعلها نشوزا او اعراضاً فلا جناح عليهـــما أن
77	يصلحا بينهما صلحا والصلح خير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	من بين الصلب والترائب ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
777	من جوع وآمنهم من خوف ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالا ، قل آلله أذن لكم
70Y717	ام على الله تفترون ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
307	من عمل الشبيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ٢٠٠٠٠
111-33	منكم الحلم فليستأذنوا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	من كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فلياكل
1/17	بالمعروف ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
1.6	من كان فقيرا فلياكل بالمعروف ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
77	من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما ٠٠ ٠٠
	من المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	معروفاً ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا

7-3-117-	وبدارا ان یکبروا ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰						
05-01-28-2.							
777	ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ٢٠٠٠٠						
حرف النون							
11-10	نارا وسیصلون سعیرا ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰						
۲۲.	نراك من المحسنين ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠						
۲٦.	نفر من كل فرقة منهم طائفة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠						
14121	نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم						
	النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم						
_{7_7{-71-7.							
07-01	f						
7,-7							
	حرف الهاء						
704-787	هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ٠٠						
	هل في ذلك قسم لذي حجر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠						
	هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم ايكم احسن عملا						
	حرف الواو						
	(الأصلية والزائدة)						
777	و آمنهم من خوف ۱۰ م ۱۰ م م م م						
10	والله يعلم الماسد من المصلح ١٠ ٢٠ ١٠ ١٠ ٠٠						
	وابتلوا أليتامي حتى اذآ بلغوا النكاح فان آنسستم						
7-3-47-17-53	منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم للملك المستحد						
11-17-37-33	راذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا ٠٠٠٠٠٠						
	واذ متلتم نفسا فاداراتم فيها والله مخسرج ما كنتسم						
771	تكتمون ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠						
۲.٥	وارسلناه الى مائة الف أو يزيدون ١٠٠٠٠٠						
	والذين اذا انفقوا لم يسرفوا وَلُمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بِينِ ذَلِكُ						
10-18	قواماً نُد دُدُ دُرُ اللهِ دُدُ دُدُ اللهِ عَلَى اللهِ دَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ						
	وان امراة خافت من بعلها تشوزا أو إعراضا فلا جناح						
77	عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خي						
• • •	وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكما						
77	من أهلها أن يريدا أصلاحاً يوفق الله بينهما						
	وأن تخالطوهم فاخواتكم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠						
	وان طائفتان من المؤمنين افتتلوا فاصلحوا بينهسما						

18179	وانابه زعیم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	واولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من
777	المؤمنين والمهاجرين الا أن تفعلوا الى أوليائكم معسروفا
717	وايمانهم ثمنا قليلا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
778	وتعاونوا على البر والتقوى ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
11-10	وسیصلون سعیراً ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰
۲٦.	وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة ٠٠٠٠٠
137-407-777	وقد فصل لكم ما حرم عليكم الاما اضطررتم اليه
470	
122-123	ولمن جاء به حمل بعير وأنابه زعيم ٢٠٠٠٠٠
	ولو اتبع آلحق اهواءهم لفسدت السموات والأرض
٣٦٣	ومن فيهن ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
10	ولو شـاء الله لاعنتكم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
۸۲۳	ولو کان بهم خصاصة ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
3-27-10	وليه بالعدل ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
۲٦.	وما أرسلناك الاكافة للناس بشيراً ونذيراً ٠٠٠٠٠
٠.٢٢	وما كان المؤمنون لينفروا كافة ٠٠ ٠٠ ٠٠
۲۷.	ومنافع للناس ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
11-17	ومن كَان فقيراً فلياكل بالمعروف ١٠ ٢٠٠٠٠٠
11-14	ومن كان غنياً فليستعفف ٠٠ ٠٠ ٠٠
777	ومن يتمد حدود الله فقد ظلم نفسه
	ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى العكام
470	لتاكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون
	ولا تأكلوها اسرافا وبدارا أن يكبروا ومن كان غنيا
١٨	فليستعفف ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠
	ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ١٠ ٥٠
\$Y \$	ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
10-18-11-4-7	A 4-44 A 11 \ M. A
٥٢	
	ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا
704-754	حرام لتفتروا على الله الكذب '٠٠ .٠
**	ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قيساما
411	ويريكم آياته لعلكم تعقلون
	ويسئلونك عن اليتامي قل اصلاح لهم خسم وان
10	نخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح

٣	••	••	• •		• •	محجورا	حجرأ	ويقولون
		((k)	پ ((ف	>		

حرف الياء

ثانياً _ الأحاديث والآثار والأخبار حرف الألف

	آفة من الآمات أصابته أو كان غنيا فافتقر وصار أهل
	دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال
	المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام
	فان خُرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسكلام فليس
7.\.7	على المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
717	آليت الا اصحب أحداً منهم الا خدمته ٠٠٠٠٠
	آمنت بالله ورسوله ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما
710	قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل
17-11-111	الأن بردت جلده وفي رواية (قبره) ٢٠٠٠٠٠
•	اتوا نبي الله موسى فذكروا له ذلك فأمرهم أن يذبحوا
٨٨	بفرة وان يضربوه ببعضُها ففعلوا فبعثه الله حيًا ٠٠٠٠٠
	اتى بجنازة ليصلى عليها فقال: هل على صاحبكم من
	دين ؟ ففالوا : نعم ، ديناران فقال أبو فتادة : هما على
11.	يا رسول الله . قال : فصلى عليه صلى الله عليه وسلم
	اتي رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: اني فقيرُ
	لیس لی شیء ولی یتیم فقال : کل من مال یتیمك غیر
17	مسرف ولا مبذر ولا متأثل ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ياتي على الناس زمان لا يبالي الرجل من أين أخذ المال
377	من حلال او حرام ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام مسداً ، وهم
۸۲۳	لا يجدون شيئًا فانظر أمرًا يسمع أولهم وآخرهم .٠٠ .٠٠
717	اتينا رسول إلله ﷺ فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس
	اتينا النبي مَالِيُلِكُ ليصلي عليه فخطا خطوة ثم قال:
	أعليه دين ؟ قلنا: ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
	ذلك بيوم: ما فعل الديناران ؟ قال: انما مات أمس ثم
174	اعاد عليه بالفد قال: قد قضيتهما قال: الآن بردت جلده
	اتى رَبِيْكُ بجنازة فقالوا: صل عليها فقال: اليس عليه
	دين ؟ فقالوا : بلى ، فقال : ما ينفعكم صلاتى عليها ، وهو
104	مرتهن في قبره فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه ٠٠٠

أتينا به النبي ﷺ ووضعناه حيث توضع الجنائز عند أتينا به النبي عُرضي فلنا: تصلى عليه ؟ فخطا خُطوة ثم قال: اعليه دين ؟ فقلنا: ديناران ، فقال أبو قتادة: الديناران على؛ فقال النبي ﷺ : قد اوفي الله حق الفريم وبريء منه الميت ؟ قال : نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران؟ قال: انها مات امس، قال: فعاد اليه من الفد فقال: قد قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُ : الآن ردت علیه ر ۱۸۹ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۸۹ اتى ﷺ بميت فسال هل عليه دين ؟ قالوا : نعسم دیناران قال: صلوا علی صاحبکم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۵۷ يؤتى بالميت وعليه دين فيقول : هـل خلف لدينــه قضاء ؟ وروى : وفاء ؟ فاذا قيل له : لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى تضاؤه ٠٠٠٠٠٠ ١٥٧ اتى برجل ليصلى عليه ، فقال : هل عليه دين ؟ قالوا : نمم دیناران ٬ قال : هل ترك لهما و فاء ؟ قالوا : لا ، فتأخر فقيل: لم لا تصلى عليه ؟ فقال: ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه فقام أبو قلابة فقسال: هما على با رسول الله ، فصلى عليه النبي عَلَيْكُ ١٠٠٠٠ ١٤٧ اتى النبي عُراضي النساء فوعظهن وقال : تصدقن واو من حلیکن فتصدقن بحلیهن ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۳۶ ۳۶ ادروا على المسلمين حقوقهم ، ولا تضربوهم ، ولا تفلقوا الابواب دونهم فياكل قويهم ضعيفهم ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣٤ اذا اتاكم كريم قوم فأكرموه ٢١٦ ٠٠ ٠٠ ٢١٦ اذا استأذن احدكم اخاه ان يدعم جذوعه على حائطه فلا بمنعه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۸۸ اذا بلغت المراة المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا اذا باست ففل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثًا ١٠٠٠٠٠ ٢١-١٥ اذا جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع: أنه اصاب التمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله عَلَيْكَ حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى بيدو صلاح الثمر ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٣٤ ٢٣٤

110-118	اذا أحيل أحدكم على ملىء فليحتل ٠٠٠٠٠٠
۸γ	اذا اختلعتم في الطريق فأجعلوه سبعة اذرع ٠٠٠٠٠٠
78	اذا رأت ذلك _ يعنى ماء الاحتلام _ فلتفتسل ٠٠
	اذا سال احدكم جاره ان يدعم جــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٨٨	فلا يمنعه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٣٣.	اذا اعطيتم فاغنوا ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠
	اذا قيل له : لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا
	عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته ،
104	ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اذا كان ولى اليتيسم ففيرا نزلت « ومسن كان غنيسا
17	فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » ·· ··
	اذا استكمل الفلام خمس عشرة سنة كتب ما له
40	وما عليه وأخذت منه الحدود ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
٣٣٣	اذا مرت به سنة رفعه الى مائة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اذن يطلقننا يا أمير المؤمنين ففال عمر : مقاطع الحقوق
400	عند الشروط ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	اذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله
	فجىء بهم فاستتابهم غير ابن النواحة فقسال: سمعت
	رسول الله عَيْنِي يفول: لولا أنك رسول لضربت عنقك ،
	فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب
	عنفه في السوق ثم قا ل: من أراد أن ينظر الى ابن النواحه
110	قتيلا في السوق ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اراد الضحاك أن يجرى خليجا في ارض محمد
	ابن مسلمة فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله
7 {	عنه فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك
	يريد أن يسال عثمان الحجر على عبد الله بن جعفر فقال الزبير: أنا شربكك فجاء على الى عثمان وساله أن
	على الربير ، الا شريعك فجاء على الى عنمان وساله ان يحجر عليه فقال ، كيف أحجر على من شريكه الزبير
40	اسلم جرير بن عبد الله قبل موت النبي عليه الربعين
717	يوماً ١٠٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ يوماً
_ 111	
	اللهم بك أصول وبك أجول وبك أحول الله ثم بك أصول وبك أجول
1 1 4	اللهم ثبته واجعله هادياً مهدياً اللهم ثبته واجعله هادياً مهدياً
	الا تأخذ على يد ابن اخيك ــ يعنى عبد الله بن جعفر ــ وتحجر عليه ، اشترى سبخه ــ اى ارضـــا لا تنبت ــ
**	
1 7	الا ان الله تعالى قد اعطى كل ذى حق حقه ، فلا وصية

	لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئًا من بيتها الا باذن زوجها
	والعارية مرُداة ، والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم
184	غارم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	الا انى انزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال
	اليتيم ان استغنيت استعففت وإن افتقرت اكلت بالمعروف
1.8	فاذا أيسرت قضيت ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد
757	كله ، وأذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب
	الا وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه .
737	الا وان في الجسد مضغة الحديث ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الا وانى لم ابعثكم امراء ولا جبارين لكن بعثتكم ائمة
	الهدى مهتدى بكم ، فادروا على المسلمين حقوقهـــم ،
	ولا تضربوهم ولا تغلقوا الابواب دونهم فيأكل قويهــــم
377	ضعيفهم ، ولا تستأثروا عليهم فتظلموهم
	الا أن قام أحدكم فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال :
188	هما على وارسول الله . فصلى عليه النبي مُرَيِّكُ ٠٠٠٠٠
777	والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم ٠٠
70{-7{9-7{	الا شرطا حرم حلالاً أو أحل حراماً ٠٠٠٠٠٠
VY_Y1_77_70	الا صلحا أحل حراماً أو حرم حلالا ١٠٠٠٠٠
77	الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى ٠٠
	الا قسمتها سهماناً كما قسمت خيبر سهماناً ، ولكني
۳۲۸	اخشى أن يبقى آخر الناس لا شيء لهم ٢٠٠٠٠٠
11178	الا فك الله رهانه يوم القيامة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني
. 19	فىاللرية ولم اقتل ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ من من من الم
	امن اللرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عليه:
	انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه فنظروا فاذا عانتي
19	لم تنبت فجعلوني في الذرية ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	اما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني
	بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش
٢٣٦	فالأسوة فيه خير من الأثرة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اما والله لئن بقيت لارامل أهبــل العراق لادعنهــم
	لا یفتقرون الی امیر بعدی ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	أم للمسلمين عامة لا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
771	امًا هذا المعاش فالتسوية فيه خير ٢٠٠٠٠٠
	امر امير المؤمنين بجريب من طعام فعجن ثم خبز ثم

ثر د رز ت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح او نصفه او يزيد شيئا كل شهر ٤ فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٣٣٢ امر الوصى جائز في كل شيء الا في الابتياع ، واذا باع 17 سمالم بقبل امر عمر بقلع ميزاب العباس رضي الله عنه فقال له : خلعت ميزابا ركبه رسول الله صلى الله عليه وسسسلم فقال عمر: والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهــرى ، فصعد العباس على ظهره ونصبه ٢٨٠٠٠٠٠٠ م امرها أن تلحق به الى خيب حيث أعطاها حملين آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ١٠ ٢٨٥ أمر النبي عَلِيُّ أَن يكشف عن مؤتزريهم ، فمن أنبت منهم فهو من المقاتلين ومن لم ينبت فهو من الذراري ٤ فبلغ ذلك النبي علي الله فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة ۲٦٬ ۰۰ وق أن أخوين من بني المغيرة أعتق أحدهما ألا يفرز خشباً في حداره فلقيا مجمع بن بزيد الانصاري ورجالا كثيرين فقالوا: نشهد أن رسول الله عَلَيْكُم قال: لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبا في جداره فقال الحالف أي أخي قد علمت انك مقضى لك على" وقد حلفت فاجعسل اسسطوانا دون جداري ففعل ففرز في الاسطوانة الخشبة ٠٠ ٠٠ ٨٧ وانًا ابن اربع عشرة سنة عرضت على رسول الله ﷺ عام احد فردونی ، وعرضت وانا ابن خمس عشرة سنة فأَجَازُونِي فِي المَقَاتِلَةِ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ 80 ان ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة وان خصمی دونهم محمد عُرات فخشیت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسی وبکیت ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸۷ أنا شريكك فجاء على الى عثمان رضى الله عنهما وسأله ان يحجر عليه نقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير ٣٥-٣٧ انا احيلك على على واحلني انت على فلان ففعل فانتصف المسيب مسن على ، وتلف مال الذي أحساله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب

	انا أولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك دينا فعلى"
73111-FA7- 177	قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ٢٠ ٠٠ ٠٠
177	أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لن ترك المراء وهو محق
	انا ضامن _ قالها على _ من ثم دعا له الرسول على
	ثم قال : ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه
184	يوم القيامة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
11.	انا اقضيهما عنه مدمد مدمد معالم
	انا لهما ضامن وهما على فقام فصلى عليه ثم أقبل على
11.	على وقال جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهانك كما فككت رهان أخيك
	انا أولى بكل مسلم من نفسه . من ترك مالا فلورثته ،
FAY	ومن ترك دينا أو ضياعا فالي وعلى " ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انا ومالكم كولى اليتيم ـ ولكم على ايها الناس خصال
	اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبى شيئاً من
	خراجكم ولا مما افاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى ان لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على "
777	ان ازید اعطیاتسکم وارزاقکم ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	أنا لا أجد أحداً باخذه منى _ يعنى مال الصدقة _
	فلما كان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا
	بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بمث اليه بها كلها
***	فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك ، فقسال معاذ : ما وجدت احدا ياخد منى شيئا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ان اخرج للناس اعطياتهم فكتب اليه: اني قد اخرجت
	للناس اعطياتهم وقد بقى في بيت المال فكتب اليه: أن
	انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه . فكتب
777	اليه: اني قد قضيت عنهم وبقى في بيت المال فكتب اليه: أن انظر من كانت عليه جزية فأسلفه من الله الله الله الله الله الله الله الل
.,,	انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم بعضاً
	فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل يعضكم بعضا أ
	وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فأتوا نبى الله
	موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فامرهم ان يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، فقعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا
	وان يصربوه ببعضها ، فعقوا دلك فبعنه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله
771	بعد ذلك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

انت منا فقال: نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفو أمنا ولا ننتفى من ابينا . فكان الاشعث يقول : لا أوتى بأحد سفى قريشاً من النضر بن كنانة الا جلدته ٠٠٠٠٠٠ ٢١٩ ان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعاً وان شئتم امسكتم اموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة فقالت الأنصار: بل تقسم هذه فيهم وأقسم لهم ما شئت من أموالنا ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 474 ان استفنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت بالمعروف ثم أنا باد باصحابي ـ بعني المهاجرين ـ أخرجنا من مكة ٣٣٥ ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات اخل من سيئات صاحبه فحمل عليه ٦٦ ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه ٢٠ ٥٠ ٠٠ ٠٠ 77 ان كنت غير تارك السيع فقل: هاء وهاء ولا خلابة ٠٠ 01 ان انظر كل بكر ليس له مال فشاء ان تزوجه فزوجه وأصدق عنه فكتب البه: انى قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت المال مال ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣٣٤ المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيسه بصرخ: يا أمير المؤمنين . افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلأ أيسر على مسن الذهب والورق ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٣٣٤ أن لابد للمرء المسلم من مسكن يسكنه وخادم يكفيه مهنته وفرس بحاهد عليه عسسدوه ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٠٠٠٠٠٠٠ 441 ان أبا بكر رضى الله عنه رأى في هذا المال رأيا ولى فيه رای آخر ، لا اجعل من قاتل رسول الله ﷺ کمن قاتل معه ٣٣٧ ان أبا بكر كلم في أن يفضل بين الناس في القسم فقال: فضائلهم عند الله ، فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير 771 ان أحق الشروط أن توفوا ما استحللتم به الفروج ٢٥٤ ان اخوانكم من المهاجرين ليست لهم اموال فان شئتم قسمت هذه وأموالكم بينكم وبينهم جميعا وان شئتم أمسكتم أموالكم وقسمت هذه فيهم خاصية ، فقالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هــذه فيهــم وأقســم ما شئت من أموالنا ١٠٠٠٠ ما شئت من أموالنا ان حبان بن منقذ كان ستاع وفي عقله ضعف فقيل يا رسول الله : احجر عليه فانه يبتساع وفي عقسله ضعف فاستدعاه رسول الله علي فقال: لا تبع، قال: لا أصبر،

79	فقال : اذا بابعت فقل : لا خالابه ، ولك الخيار ثلاثاً
	ان رجلا كان في عقد ثه ضعف فجاءوا به الى النبي يَهْلِينًا
	فقالوا: يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا
	فحجر عليه فقال يا رسول الله اني لا اصسبر عن البيع
۱۵	فقال النبي عُرضي : اذا بعث فقل : لا خلابة ٠٠٠٠٠٠٠
410	ان الرسل لا تقتل ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۰۰
	ان عليا يريد أن يسسال عثمان رضى الله عنهسما أن
	يحجر عليه فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على ألى عشمان
٣٥	رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر
(0	على من شريكه الزبير ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	ان عقبة بن الحارث تزوج امراة هي ام يحيى بنت. ابي اهاب فجاءت امراة سوداء فقالت: اني ارضعتكما ،
	ابي الهاب عبدات المراه تدوداء فقالت . الى الاصفاعا . فسال النبي على فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة
737	وتكحت زوجاً غيره ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ان غلاماً من الانصار شبب بامرأة في شعره فرفع الى
	عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر
۲.	لحددتك
	ان فاطمة زوجة أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز دخلت
	عليه يوما وهو جالس في مصلاه واضعا خده على بده ،
	ودموعه تسيل على خديه فقالت : مالك ؟ قال : ويحك
	يا فاطمة قد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في
	الفقير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ،
	واليتيم المكسور ، والارملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ،
	والغريب الأسير ، والثسيخ الكبير وذى العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم فى اقطار الارض ، واطراف البلاد ،
	والمان القليل واسباطهم في الطفار الراص واطراعا البلاد و الملك ا
	خصمي دونهم محمد عراق فخشيت أن لا يثبت لي حجة
۲۸۷	عند خصومته ، فرحمت نفسي وبكيت
	انعا أنا ومالكم كولى اليتيم ــ الى أن قال : ــ ولكم
	على أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها ، لكم
	ان لا اجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم
	الا من وجهه ، ولكم على؛ اذا وقع في يدى أن لا يخرج منى
۲۳۲	الا فى حقه ، ولكم على ً أن ازيد أعطياتكم وارزاقكم ٠٠٠
****	انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش
٢٣٦	فالاسوة فيه خير من الأثرة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

	انما مات أمس قال فعاد اليه من الغد فقال: قد
111	قضيتهما ، فقال النبي عليه الآن بردت عليه جلده
777	انما هذا من اخوان الكهان ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش
۲۳٦	فالأسوة فيه خيرٌ من الأثرةُ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
777	انما هاجر به أبواه يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه
	ان المرأة ادًا بلفت المحيض لا يصلح أن يرى منها الا
Y1Y.	هذا وهذا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ان المسلمين اثما هم بنو الاسسلام كاخسوة ، ورئوا
	اباهم فهم شركاء في الميراث تتسساوي فيه سهامهم وان كان
771	بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير
	انها ولدت غلاما فأرسل اليها بخمسين درهما
777	وكسوته ، وذكر لها بانه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة
	انه اصاب الثمر عاهات يذكرونها ويختجون بها فقال
	رسول الله ﷺ حين كثرت عنده هذه الخصـــومات :
3773	لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ٠٠ ٠٠ ٠٠
	انها ابنتك هكذا قال عبد الله لأبيه ، ولما ساله ما بها ؟
	قال له: عملك انك لا تنفق عليها ، أو قال له: منعك
	ما عندك . قال : ومنعى ما عنهدى ، منعك أن تطلب
770	لبناتك ما يطلب القوم لبناتهـــم ؟ ٠٠ ٠٠ ٠٠٠٠٠
	انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك
770	او عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم ٠٠ ٠٠٠٠٠٠
731	انه ضمن عن الميت ـ يعنى أبا قتادة ـ ٠٠٠٠٠
	انه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رأيت فانك ان
٣٣ ٣	شاء الله موفق ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	انه كان لأبيه المسيب دين على انسان الف درهم 6
	ولرجل آخر على على بن أبي طالب الف درهم فقال ذلك
	الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على ، وأحلني أنت على
	فلان ففعل ، فانتصف المسيب من على وتلف مال الذي
	أحاله المسيب عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب
117	فقال له على : أبعده الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	انهم جباة المال وغيظ العدو وردء المسلمين ، وأن
	يقسم بينهم فيتهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل
777	الا بطيب نفس منهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
708	أن توفوا ما استحللتم به الفروج ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	اني أريد أن أفطمه ، لأن عمر لا يسجل الصغار في

ديوان الأرزاق الدين هم دون الفطام ، فقال في نفسسه هامساً ويع عمر ؟ هلك عمر ثم عاد الى دار الخسلافة ؛ ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينة من ينادي: لا تعجلوا اولادكم على القطام قانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، اني لاراكم عنها معرضين ، والله لارمينها بين اظهركم ٧٦ انى ارى ان اجعل عطاء الناس فى كل سنة ، واجمع المال فانه اعظم للبسركة قالوا: اصمنع ما رأيت فانك ان ئساء الله موفق ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 777 اني رايت الانصار تصنع برسول الله علي اشياء آليت الا اصحب احدا منهم الا خدمت ١٧ ٠٠٠٠٠ انى ارضعتكما فسال النبي عَلَيْ فقال : كيف وقد قيل ! ففارتها وتكحت زوجا غيره ٠٠٠٠٠٠ ويا 737 اني لاعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية أن يكبه الله في النار ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 777 انی فقیر لیس لی شیء ولی بتیم فقال : کل من مال بتيمك غير مسرف ولا مبذر ولا متأثل ٢٠ ٠٠ ١٠ ١٧ اني انزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيم ان استُفنيت استعففت وان افتقرت اكلت بالمروف ، ثم انا باد باصحابي ـ يعني المهاجرين ـ اخرجنا من مكة ٠٠٠٠٠ 440 اني لا اثبت على الخيل ، فضرب بيده على صدري وقال : اللهم ثبته واجمله هاديا مهديا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 414 اني لا أصبر ، فقال ﷺ : من بايمته فقل : لا خلابة ولك الخيار ثلاثاً ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٣٩ أى أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت فاجعل اسطواناً دون جداري ففعل الآخر ففرز في الاسطوانة الخشية ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٨٧ ١٠ ٨٧ ايما شيخ ضعف عن العمل او اصلابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه بتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال السلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٨٦ أيها الناس خصال اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم على " أن لا أجتبي شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخرج مني الا في حقه ، ولكم على أن ازيد اعطياتكم وارزاقكم ٢٣٢٠٠٠

حرف البساء

	بخ بخ يا ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمد
	هزلى ؟ فَخْرَج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى
	علم أنه اشتراها بكف من نوى ، وكان رضى الله عنه قد
	استود لونه لشيدة ما عانى في هيذا العام من الجنوع
	والاستمرار على الأكل بالزيت فقط وحرم على نفسه اللحم
٣٣٦	والسمن واللبن في هذا العام حتى يحيى الناس
11111111	بردت عليه جلده ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ بردت
19.	برىء الميت أقال: نعم ، فصلى عليه ٠٠٠٠٠٠
	برُّك رسول الله عَلِي عَلَى خَيْلُ أَحْمَسُ وَرَجَالُهَا خَمَسُ
717	مرات
	استبطا موت عمه ثم حمله فوضعه ليلا على باب
411	رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه فركب بعضهم على بعض
	بعث النبي عليه الى سعد بن معاذ فجاء على حمار ،
	فبلغ قريبا من المسجد قال عَلَيْ : قوموا الى سىدكم
77	او قال: خيركم ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠،
	بعث الى عمر بثلث صدقة الناس فأنكر ذلك عمر
	رضي الله عنه وقال له : لم أبعثك جابياً ولا آخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	ولكن بعثتك لتأخذ من اغنياء الناس فتردها على الفقراء ٤_
	فقال معاذ : ما بعثت اليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخهده
	منى ، فلماكان العام القابل بعث اليه شطر الصدقة فتراجعا
	بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه بها كلها ،
	فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك فقال معاذ:
444	ما وجدت أحداً يأخذ منى شيئًا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	بعث جرير الى رسول الله عَلِيْكُ رجــلا يبشره فبرك
717	رسول الله على خيل احمس ورجالها خمس مرات
	بعثه الله تُحيا فقال : قتلني ابن اخي فلان ، فلم يورث
779	قاتل من قاتله بعد ذلك
	بعد ذلك بيوم قال : ما فعل الديناران ؟ قال : انمأ مات
	امس ، ثم أعاد عليه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	بعد ما مات عبد الله بن مسعود قال الزبير لعثمان:
	اعطنى عطاء عبد الله فعيال عبد الله أحق من بيت المال ،
777	فأعطاه خمسة عشر الفا ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بقى في بيت المال شيء ، فكتب اليه أن انظر من أدان
	في غير سفه ولا سرف فأقض عنه ، فكتب اليه: أني قد

	قضيت وقد بقى في بيت المال مال ، فكتب اليه أن انظر من
	كانت عليه جرية فضعف عن ارضه فأسلفه ما يقوى على
778	ممل أرضه قانا لا تريدهم لعام ولا لعامين ١٠٠٠٠٠
	بلع ذلك النبي عُرَيْتُهُ فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله
77	من فوقّ سيعة أرقعية ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بلع ذلك عليا وعزم أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء
	عبد الله الى الربير وذكر أن عليسا يريد أن يسسسأل عثمان
	أن يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك ، فجاء على الى
	عثمان ، وساله الحجر عليه ، فقال : كيف أحجر على من
40	شریکه الزبیر ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	بلغ قريباً من المسجد قال : قوموا الى سيدكم أو
22	فال: خيركم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	بلغت المراة المحيض 🗕 اذا 🕠 🕠 🕠 ٠٠
	بل تقسم يا رسول الله هــــــــــــــــــــــــــــــــ
<mark>ሞ</mark> ፕሌ	ما شئت من اموالنا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
179	بم تأخذ مال أخيك بغير حق ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
277	بم يستحل أحدكم مال صاحبه ٢٠٠٠٠٠
37	بم يُشبهها ولدها ثم قال عَيْثُهُ : اذا رأت ذلك فلتغتسل
	بيت لخثم يقال له ذو الخلصة والكعبة اليمانبة فقال
	عَلِيْكُمْ لَجرير : هُلَ انت مريحي من ذي الخلصة والكعبة
	اليمانية فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من احمس
	فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا
117	رلاحبس ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
179	ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق
	أبتاع عبد الله بن جعفر ارضا سبخة بستين الغا ،
	فقال عشمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلى معا فبلغ ذلك
	عليا كرم الله وجهه ، وعزم أن يسأل عثمان أن يحجر عليه ،
	فجاء عبد الله بن جعفر الى الزبير وذكر له أن عليا يريد أن
	بسأل عثمان رضي الله عنهما ان يحجر عليه فقال الزبير :
	انا شريكك فجاء على الى عتمان وسأله أن يحجر عليه
40	فقال : كيف أحجر على من شريكه ألزبير ٠٠٠٠٠٠
	ابتاع خبان بن منقل وفي عقله ضعف ، فقيل :
	با رسول الله احجر عليــه فانه يبتاع وفي عقــله ضعف
	فاستدعاه رسول الله عليه فقال: لا تبسع قال:
	لا أصبى ، فقال: إذا بابعت فقل: لا خلابة ولك الخيار

11 باع جَابِر رضي الله عنه بعيره على النبي مُرَاكِم واستثنى بات عمر وعبد الرحمن رضي الله عنهما يحرسان قافلة التجارة ويصليان حتى سمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لأمه: اتقى الله وأحسني الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه غاتى امه فقال : ويحسك اني لأراك ام سسسوء ، مالي ارى ابنك لا يقسر منسف الليسسلة ؟ قالت يا عبد الله قد أبرمتني منذ الليلة إني أربغه عن الفطام فيابي . قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم قال : وكم له : قالت: كذا وكذا شهرا قال: وبحك لا تعجليه ، فصلي الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ثم امر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبيانكم عن القطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 777 بايعت رسول الله عُرِيْتُهُ على اقام الصلاة وابتاء الزكاة والنصح لكل مسلم ٢٠ ٠٠ ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 717 بايع جرير بن عبد الله رسول الله عَيْضَةُ سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان وأسلم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٧ بینی وبینکم کتاب الله ۲۳۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۳۰ يتبايعون الثمار على عهد رسول الله عظي فاذا جدها الناس وحل تعاطيهم قال المبتاع: انه اصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال رسول الله ﷺ حين كثرت عنده هذه الخصومات : لا تتبايعوا حتى يبدو الصلاح ٢٣٤ بنو الاسلام كاخوة ورئوا اباهم فهم شركاء في المراث تساوی فیه سهامهم وان کان بعضهم اعلی من بعض فی الفضائل ودرجات الدين والخير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١

م ف التياء

771

ترك لدينه وفاء ، صلى عليه والا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين ن أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى " قضاؤه ، ومن

أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الذهب

TT8-177-17.	والورق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ترك مالا فلورثته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالي ا
٢٨٢	وعلی* ،، ،، ،، ؛، ،، ،، ،، ،، ،، ،،
114-1-7	اتبع على مليء فليتبع ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	تلف مال الذي احاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب
114	بذلك على بن أبي طالب فقال على: أبعده الله
	تب هكذا امر ابن مسمود لابن النواحة فأبى فأمر به
	فأخرج الى السوق فجز رأسه ثم شاور اصحاب محمد
317	صلى الله عليه وسلم في بقية القوم
	استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا
317	وكفلهم عشائرهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	حرف الشياء
	ثۇلول كفر قد أطلع راسه فاحســمه ، وقال جرير
	ابن عبد الله والأشعث بن قيس: استتبهم فان تابوا كفلهم
718	عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم
707	- 100
	ثم بعث جربر الى رسول الله ﷺ رجلاً يبشره فبرك
717	رسول الله ﷺ على خيل احمس ورجالها خمس مرات
	ثم شاور أصحاب محمد ﷺ في بقية القوم فقال عدى
317	ابن حاتم: ثۇلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ٠٠٠٠٠٠
	ئم تخیل آنها تساوی خمسمائة فقال: اتبیعهــا
	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى ستمائة
	درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم ، فاشتراها
717	بثمانهائة رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثم أعاد عليه بالغد قال : قسد قضسيتهما قال : الآن
171	بردت عليه جلده ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ثم الفهم الفهم قيما أدلى اليك مما ورد عليك ، مما
	لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف الأشباه والأمشال
	والنظائر وقس الأمور عليها ثم أعمد فيما ترى الى أحبهة
777	الى الله وأشبهها بالحق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
anai sa	ثرد بزیت کم دعا علیه ثلاثین رجلا فاکلوا منه غداءهم
የ የ	•
	ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان معرب أدريه من القرس التربية في أدريه من التربية المراد التربية المراد التربية المراد التربية المراد التربية التربي
	وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شمينًا كل
	· شـهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين

٣٣٢	کل شبهر ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	ثم اقبل على على وقال جزاك الله عن الاسلام خيراً ،
11.	و فك رهانك كما فككت رهان أخيك ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثم دعا لها بجمل فاعطاها دقيقاً وزيتاً وأمرها أن تلحق
	به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها
٥٨٢	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠
	ثم قال عَلِيِّكُم : ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله
188	رهانه يوم القيامة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثم قال بعد ذلك : ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات
	أمس ، ثم أعاد عليه بالفد قال : قد قضيتهما ، قال :
171	الآن بردت عليه جلده ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثلاثون رجلا دعاهم فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم
	ثم فعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو
277	نحو اردب من القمح او نصفه ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ثمرا بعته على اخيك اصابته جائحة ، فلا يحل لك
777	ان تأخذ منه شيئاً . بم تأخذ مال أخيك بفير حق ٠٠٠٠٠
	ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش فالاسوة فيه
٢٣٦	خير من الأثرة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	وب جرير جعلنا للمسه ونتعجب منه ، فقال النبي
	رَّيْنِيُّ : والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة أحسن من
77	هذا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠

حرف الجيم

فقالوا: يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفاً ، فحجر عليه فقال: يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع فقال النبي عُرَائِيم اذا بعت فقل لا خلابة ١٠٠٠٠٠٠٠١٥١ جاء عبد الله بن جعفر الى الزبير فذكــر له ذلك ، فقال الزبير: أنا شريكك ، فلما سأل على عثمان الحجر عليه قال: كيف احجر على من شريكه الربير ؟! ٠٠٠ ٥٠ ٣٧-٣٥ جاءت امراة سوداء الى عقبة بن الحارث فقالت : انى ارضعتكما ، فسأل النبي عَلَيْ فقال : كيف وقد فيل ففارقها عقبة ونكحت زوجاً غيره ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٤٢ ٠٠ ٣ جار لا يمنع جاره ان يغرس خشباً في جداره ، وقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على وقد حلفت ٨٧ جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، أوصى أن يقسم بينهم فيؤهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٣٢٩ جدها الناس وحل تعاطيهم ، قال المبتاع: انه اصاب الثمر عاهات يذكرونها ، ويحتجون بها فقال الرسول ﷺ حين كثرت عنده هذه الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۴۳۶ جِدُوع جاره اذا سأله دعمها على حائطه فلا يمنعه ٨٨-٣٣٣ جريب من طعام عجن ثم خبز ثم ثرد ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ٢٠٠٠٠٠٠ ٣٣٢ جرير بن عبد الله بعث الى الرسول مُنْ يَبْ يبشره فبرك رسول الله عَلَيْكُم على خيل احمس ورجالها خمس مرات ٢١٧ جرير بن عبد الله قال : قال لي النبي ﷺ في حجة الوداع : استنصت لي الناس ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٧ جرير بن عبد الله بوسف هذه الأمة لحسنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كما فككت رهان اخیك ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹۰ جز عبد الله بن مسعود رأس عبد الله بن النواحة في السوق ، تم شاور أصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى بن حاتم: ثو لول كفر قد أطلع راسه فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ٢١٤

جزية كانت عليه فضعف على حمل أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه ، فأنا لا نريدهم لمام ولا لمامين ٢٣٦ اجعل اسطوانا دون جدارى ففعل الآخر ففسرز في الاسطوان الخشية ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ۸Y وجعلت لهم : ايما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتفر وصار أهل دنسه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ، فليس على المسلمين النففة على عيالهم ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٢٨٦ فجملوني في الذرية ولم أقتل ٢٠ ٠٠ ٠٠ 11 اجعلوا الطريق ــ اذا اختلفتم فيه ــ سبعة اذرع ٠٠٠ ۸V جعلنا نلمسه ونتعجب منه ، فقال النبي عَلِي الله : والذي اجعل عطاء الناس في كل سنة ، وأجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رأيت فانك أن شساء الله مونق ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۳۲ حلس عمر بن عبد العزيز في مصلاه ، وأضعا خده على بده ؛ ودموعه تسبيل على خديه ؛ فقالت له : مالك ؟ • ما وليت ، ففكرت في الفقير الجائع ، والمريض الضائع والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والغريب والأسير ، وذوى العيال الكثير والمال القليل ؛ وأشباههم في أقطار الأرض واطراف البلاد ؛ فعلمت أن ربى سيسالني عنهم يوم القيامة وأن خصمي دونهم محمد عليه فخشيت أن لا يثبت لى حجمة عند خصومته ، فرحمت نفسی وبکیت ۲۸۷ ۰۰ ۰۰ ۲۸۷ جل ثناؤه ، ذلك شيء توابه عليه ، وهسدا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 777 أجمع المال فانه أعظم للبركة ، قالوا: اصنع ما رأيت فانك ان شاء الله موفق ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 227

حرف الحاء

حيان بن منقذ كان يبتاع وفى عقله ضعف ، فقيل : يا رسول الله احجر عليه ، فانه يبتاع وفى عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله عليه فقال : لا تسع ، قال : لا اصبر ،

	CANA C + 11 + 10 + 11 AI + AI + 11 - 1 1 1 A 11 H
rg_ rg_ rx	فقال : اذا بايعت فقل : لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا
	احب الى غيره منه ، فاعطيه خشيه ان يكبه الله في
777	النار ، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،، ،،
187	حتى يؤديها ــ أى الحمالة ــ ثم يمسك ٠٠٠٠٠
	حتى أصدرهم ثم فعل بالعشــاء ذلك وقال: يكفى
	الرجل جريبان وهو نحو اردب من الفمح أو نصفه أو
	يزيد شيئا كل شهر فسكان يرزق الناس المرأة والرجل
777	والمملوك جريبين كل شهر ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	حتى تســلحوا وركب بعضــهم على بعض ، فقــال
	عقلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ؟
	وهدا نبى الله موسى فيكم فأسألوه ، فأتوا نبى الله موسى
	فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يذبحوا بقرة ، وأن يضربوه
	ببعضها ، فبعثه الله حيا سويا ، ففال : قتلني ابن أخي
779	فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠
	احتجبی منه یا سودة ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	احجر عليه فانه يبتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه
	رسو لالله عَلِيْكُ فقال: لا تبع ، قال: لا أصبر ، فقال:
41-11	اذا بايمت فقّل: لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا
	حجة لا تثبت لي عند خصـــومته ، فرحمت نفسي
7.7.7	وبکیت ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
717	حجة الوداع قال لى النبي ﷺ : استنصت لى الناس
	نحرسهم اللّيلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان
	ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجّه نحوه ،
ፕ ፕአ	فقال لامه: اتقى الله وأحسني الى صبيك ٠٠٠٠٠٠
	حرم على نفسه اللحم والسمن واللبن في هذا العام
	حتى يحيى الناس ، ويقول أسلم مولاه : كنا نفول : لو لم
	يرفع الله المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر
۲۴٦	آلمسلمين ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	حرير جعلنا نلمسه ونتعجب منه فقال النبي ﷺ :
77	والذي نفسي بيده لمناديل سعد في الجنة أحسن من هذا
	احسنی الی صبیك ثم عاد الی مكانه ، فلما كان من
	آخر الليل سمع بكاءه ، فاتى أمه فقال : ويحك أنى لأراك
	ام سوء ، مالَّى ارى ابنك لا يقر منذ ألليلة ، قالت :
	ياً عبد الله قد ابرمتني منذ الليلة ، اني أريفه عن الفطام
	_ أي أحمله على الفطام _ فيابي ، قال : ولم ؟ قالت : لأن
	عمر لا يفرض الا للفطيم ؛ قال : وكم له ؟ قالت : كذا
	وكذا شهرا قال: ويحك لا تعجليه فصلى الفجسر،

وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلمسا سلم قال: يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى : أن لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام فأنا نفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٣٣٨ حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها ، راى في يعض أولاده بطيخية فقيسال: بخ بخ با ابن أمير المؤمنين تأكل الفاكهة وامة محمــــــــ هزلي ؟ فخرج الصبى هارباً وبكى ، وما سكت عمر حتى علم أنه اشتراها بکف من نوی ۲۰۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۲۳۵ ۳۳۵ حضر عبد الله بن النواحة واعترف فقال له عبد الله ابن مسعود: أين ما كنت تقرأ من الفرآن ؟ قال: كنت اتفيكم به ففال له: تب فأبي ، فأمر به فاخرج الى السوق فجز رأسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليه في بفية الفوم فقالوا : استتبهم فان تابوا اكفلهم عشائرهم ٠٠ ٠٠ ٢١٤ احق الشروط أن توفوا ما استطلتم به الفروج ٠٠٠ ٣٥٤ حق حفه ، فلا وصية لوارث ، ولا تنفق المراة شيئًا من بيتها الا باذن زوحها ، والعبارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم ٠٠٠٠٠٠ ١٤٣ حق أعطيه أو أمنعه ، وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله ﷺ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٠٠ ٢٨٧ ـ ٣٣٥ حق الفريم عليك ، والميت منه برىء ؟ قال : نعم 191 حكم فينا سعد بن معاذ ، فشكوا في امن الذربة انا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله عَلَيْكُم انظروا فان كان كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت الحلال بين والحرام بين ، وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كتير من الناس ، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشهات وقسع في الحسرام كالراعي يرعى حسول الحمي يوشك أن يقع فيه ، ألا وأن لكل ملك حمى ألا وأن حمى الله محارمه ، الا وان في الجسد مضفة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۶۳ حلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ٢٠٠٠٠ 111

حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جداري ، ففعـــل الآخر ، ففرز في الاسطوانة الخشبة ، ، ، ، ، ، ٨٧ الحالف قال: أي أخي ، قلد علمت أنك مقضى لك على: ، وقد حلفت ، فاجعل اسمطوانا دون جدارى ، ففعل الآخر ، فغرز في الاسطوانة الخشية ٠٠٠٠٠ ٨٧ ٨٧ حل تعاطيهم ، قال المبتاع: انه أصاب الشمر عاهات يذكرونهما ويحتجون بها ، فقال ﷺ حين كثرت عنده الخصومات: لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ٠٠٠٠٠ ٣٤ تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ١٤٣ حمل بن النابغة الهدلي قال: ما رسيول الله كيف نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومشل ذلك يطل فقال رسول الله عليه انما هذا من اخوان الكهان ٣٧٢ حمله فوضعه على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه ويقول: أنتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ تحملهما _ أي الدينارين _ أبو قتادة فأتيناه فقال ابو قتادة : الديناران على: فقال رسول الله عليه قد اوفى الله حق الغريم برىء منه الميت ؟ ٠٠ ٢٠ ٠٠ ١٨٩ ١٨٩ حمر، الله في أرضه محارمه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٢ حول الحمى يوشك أن يقع فيه ، الا وان لكل ملك حمى الا وان حمى الله محارمه ، الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله ، الا وهي القلب ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٢ حين بعث رسول الله ﷺ الى سعد بن معاذ فجاء على حمار فبلغ قريبا من المسجد قال: قوموا الى سيدكم او قال خميركم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ **7**

حرف الغاء

اخبر عمر عبد الرحمن بن عوف وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبي فتوجه نحوه فقال لأمه اتقى الله وأحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى أمه فقال : ويحك انى لأراك أم سوء ، مالى أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة ، انى أريغه عن الفطام فيأبى قال : ولم ؟ قالت : لان عمسر لا يقرض الا

للفطيم قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شــهرا قال : وبحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراتعه من غلبة البكاء فلما سلم قال : يا بؤساً لعمركم قتل من اولاد المسلمين ثم امر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام ، فأنا نفرض لكل مولود في الاسلام ٣٣٨ خيز حرب من طعام ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم ، ثم قعل بالعشاء ذلك وقال : يكفى الرجل جريبان وهو نحو أردب مسن القمح أو نصفه أو يزيد شمينًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المراة والرجل والمملوك حريبين كل شهر ٢٣٢٠٠٠ خادم یکفیه مهنته وفرس یجاهد علیه عدوه ، ومن أن يكون له الاثاث في بيته نعم فاقضوا عنه فأنه غارم 221 خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه ، فقالت له: مالك ؟ قال : ويحك يا قاطمة ، قد وليت من أمر هــده الأمة ما وليت ، ففكرت في الفقير الجـــائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم المكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهور ، والفريب الأسير ، والشيخ الكبير ، وذي العيال الكثير ، والمال القليل ، وأشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربي عز وجل سيسألني يوم القيامة ، وأن خصمي دولهم محمد عليها فخشيت أن لا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسی ویکیت ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ 440-144 اخرجنا من مكة وانا باد بأصحابي - يعنى الهاجرين - ` واني أنزلت نفسي من مال الله منزلة مال اليتيسم ، ان استغنيت استعففت ، وإن افتقرت اكلت بالمعروف ٠٠ ٣٣٦_٣٣٥ اخرج الى الناس أعطياتهم فكتب اليه الوالى: انى قد أخرجت الناس أعطياتهم ، وقد بقى شيء في بيت المال ، فكتب اليه : أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليه : انى قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت مال المسلمين مال ، فكتب اليه ان انظر من كانت عليه جزية ، فضعف عن أرضه فأسلفه ما يقوى على عمل أرضه فانا لا نرىدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشــاء أن تتــزوج فزوجه ، واصدق عنه ، فكتب اليه أن قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت المال مال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٣٣٤

خرجت مع جرير بن عبد الله في سف فكان يخدمني

	فقلت له : لا تفعل ، فقال : اني رايت الانصار تصسنع
	برسول الله ﷺ اشياء آليت الا أصحب أحداً منهم
414	וע خدمته וע خدمته
	خرج اليه العباس فقال له : خلعت ميزابا ركب
	رسول الله عَيْنَ بيده ، فقال عمر : والله لا يصمعد من
٧٨	ينصبه الا على ظهرى 6 قصعد العباس على ظهره ونصبه
<i>.</i>	خرجوا الى غير دار الهجرة ، ودار الاسلام فليس
٢٨٢	على المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	خرج الصبى هاربا وبكى ، وما سكت عمر حتى علم
	انه اشتراها بكف من نوى ، وكان رضى الله عنه قد اسود
	لونه لشدة ما عانى من الجوع والاستمرار على الأكل
	بالزيت فقط ؟ وحرم على نفسه اللحم والسمن واللبن
	حتى يحيى الناس، ويقول مولاه : كنا نقول : لو لم يرفع الله
777_770	المحل عام الرمادة لظننا أن عمر يموت هنا بأمر المسلمين
	خشباً يغرزه احدهما في جسداره ، فلقيا مجمع
	ابن يزيد الانصاري ورجالا كثيراً فقالوا: بشمهد أن رسول
	الله عَلَيْكُ قال: لا يمنع جار جاره أن يفسرز خشسبا في
	جداره ، فقال الحالف : أي أخي قد علمت أنك مقضى
134	لك على" ، وقد حلفت ، قاجعل اسطواناً دون جدارى ،
٨٧	ففعل الآخر ففرز في الاسطوانة الخشبة من من المنتخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته فرحمت
7,77	تفسی وبکیت ۱۰۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰، ۱۰۰،
777	خشية أن تكيه الله في النار
111	خسيه آن يعبه آمه في آسار ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠ خصال اذكرها لكم أيها الناس ٤ فخذوني بها .
	لكم أن لا اجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله
	علم أن ير البعبي تسيف من حرابهم المورد علم المورد علم المورد المو
	لا يخرج منى الا فى حقه ، ولكم على أن ازيد اعطياتكم
777	وارزاتكم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	اختصموا الى رسول الله عَلِيُّ فقضى أن دية الجنين
-	غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة ،
	وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي
	فَقَالَ : يَا رسولَ الله كيف نغرم من لا شَرِب ولا أكل ، ولا
	نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؛ فقال عَلَيْ : انسا
777	هذا من اخوان الكهان
	خصمي دونهم محمد ﷺ فخشيت أن لا يثبت لي
7,77	حجة عند خصومته ، فرحبت نفسي ويكيت ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

خاصموه الى عمر رضى الله عنه فقال: لها شرطها ، فقال الرجل: اذن يطلفننا يا أمير المؤمنين ، فقال عمر: الخصومات كثرت عنده عليه فال: لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 373 اخضر مبرزه ، فاقطعوه ، قالها عثمان في غلام سرق 77 خطب النبي ﷺ يوم فتح مكة فقال: الا أن الله قد اعطى كل ذى حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امراة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى ، والزعيم غارم · · · · · 184 خطب عليه في العيد فلما فرغ من خطبته اتى النساء فوعظهن وقال : تصدقن ولو من حليكن ، فتصــدقن بحلیهن ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۶ خطب عمر رضى الله عنه في الناس قائلا: انما أنا ومالكم كولى اليتيم _ الى أن قال : _ ولكم على أبها الناس خصال اذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا اجتبى شيئًا من خراجكم ولا منما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على؛ اذا وقع في يدى ان لا يخرح منى الا في حقه ، ولكم على" أن ازيد اعطياتكم وارزافكم ٠٠٠٠٠٠ ٣٣٢ خطا رسول الله ﷺ خطـوة ثم قال: اعليــه دين ؟ قلنا: ديناران فانصرف فتحملهما ابو قتادة فأتيناه ، فقال أبو قتادة: الديناران على فقال النبي عَلَيْكُم: قد أوفى الله حق الفريم وبرىء منه الميت ؟ قال: نعم . فصلى عليه ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ 111 اختلفا في خليج اراد الضحاك ان يجريه في ارض محمد بن مسلمة فامتنع ، فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك ٢٠٠٠٠ ٨٤ خمس عشرة سنة بلغتها فأجازني ﷺ في المقاتلة . . 40 خاف عمر رضي الله عنه على القافلة السرق ، فذهب الى عبد الرحمن بن عوف واخبره الخسير وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه ففال لامه: اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فاتى امه فقال : وبحك اني لاراك ام سوء ، مالي اري ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة

حرف الدال

دار الهجرة ودار الاسمالم ، أعيل من بيت مال المسلمين ما اقام بهما فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠ ٢٨٦ دخلت عليه زوجته يوما وهو في مصلاه ، واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فقالت له : مالك ؟ قال : وبحك با فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الامعة ما وليت ففكرت في الفقسير الجائع ، والمريض الضائع ، والعارى المجهود ، واليتيم الكسور ، والأرملة الوحيدة ، والمظلوم القهور ، والغريب الأسير ، والشيخ الكم ، وذي العيال الكثير والمال القليل ، وأشباههم في أقطار الأرض ، وأطرأف البلاد فعلمت أن ربي عز وجل سسسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دوئهم محمد الله الله الله يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسی وبکیت ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۸۷ ۳۳۵ فرحمت دخلت أسماء على النبي على النبي عليها ثياب رقاق ، فاعرض عنها وقال لها: يا اســـماء أن المرأة أذا بلفت المحيض لم يصلح أن يرى منها الا هذا وهذا ، وأشار الى وجهه وكفيه ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢١ ٢١ ٢١ ٢١ دعنى من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى نخل وزع ، وأن هذا المسكين أن هلكت ماشيته جاءني ببنيه بصرخ با امير المؤمنين افتاركهم انًا لا أبالك ؟ فالكلأ أسر على من الذهب والورق ٢٣٤٠٠٠ درجات الدين والخير بعضهم فيها أعلى من بعض ٢٣١ دع ما بریك الی ما لا بریك = ودع ۱۰۰ ۰۰۰

استدعى رسول الله علي حبان بن منقبذ فقال : لا تبع ، قال : لا اصبر ، فقال : اذا بايعت فقـــل : لا خلابة ، ولك الخيار ثلاثا ١٠٠٠٠٠ ٢٩ ٢٠٣٠ يدعيه عليهم ويقول: انتم قتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقسلاؤهم وذوو الرأى منهم : علام يقتل بعضكم بعضا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 271 دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مثل ذلك ، وقال: يكفى الرجل حربيان وهو نحو اردب من القمح أو نصفه ٣٣٢٠٠٠ دعا لنا رسول الله عليه ولاحمس ٠٠٠٠٠٠ 797 دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا وزبتا وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠ ٢٨٥ دعا رسول الله ﷺ لنا وبرك لخيل أخمس ٢١٧ ٠٠ ٢١٧ دمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر: أن بعثتك فأد اليها صدقة العسمام ، وعام أول وما أدرى لعلى لا أنعثك لا أنعثك دموعه تسيل على خديه ، فقالت له : مالك ؟ قال : ويحك يا فاطمة ، قد وليت من أمر هذه الأمة ماوليت ٠٠ ٢٨٧ ـ ٣٣٥ دىناران دىن عليه ، فانصر ف عليه ابو قتادة قد أوفى الفريم حقه ، وبرىء الميت منه ؟ قال : نعم ، فصلى عليه ، ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال انما مات أمس ، قال : فعاد اليه من الغد فقال : قد قضيتهما ، فقال النبي على : الآن بردت عليه جلده ١٠٠ ١٦٤-١٨٩-17. والدين مقضى ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٤٣ ١٤٣ ادان في غير سفه ، ولا سرف ، فاقض عنه دينه ، نكتب اليه : اني قد قضيت عنهم ، وبقى في بيت المال مال 377 دية الجنين غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على عاقلة القاتلة وورئها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابغة الهذلى فقال: يا رسول الله ، كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل فقال ﷺ ديوان الأرزاق لا يسبجل من كان دون الفطام فقال

حرف الذال

ذات ليلة قدمت رفقة من التجار بقافلة تجاربة ، فنزلوا المصلى ، ولما عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فذهب الى عبد الرحمن بن عوف وأخبره الخبر ، وقال له : همل لك أن تحرسهم الليسلة من السرق ؟ فيساتا بحرسانهم ، ويصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه الى أن قال : يا بؤسا لعمر كم قتل من أولاد السلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادي أن لا تعجيباوا صبياتكم عن الفطام فأنا نفرض لكل مولود في الاسسلام ٣٣٨ ذكاة الحنين ذكاة أمه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 777 ذكر على من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا في فضل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٣ ٣٣٤ ذو الخلصة والكعبة اليمانية كان في الجاهلية بيتا لخثم فقال لى رسول الله على الله على انت مريحى من ذى الخلصة والكمية اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارساً من أحمس فكسرناه ٤ وقتلنا من وجدنا عنده ٤ فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس ١٠٠٠٠٠ ٢١٧ ٢١٧ أذكرها لكم فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبي شيئاً من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ولكم على اذا وقع في يدي أن لا يخرج منى الا في حقه ، ولكم على أن ازيد أعطياتكم وأرزاقكم ١٠٠٠٠٠ من ٣٣٢ ١٠ لذكرون عاهات أصابت الثمر ويحتجون بها ، فقال رسول الله على حين كثرت عنسده هسده الخصومات لا تتباسوا حتى يبدو صلاح الثمر ١٠ ١٠ ٠٠ ٣٤ ٣٤ ذكر لها عشمان بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة TTT درهم ذكرتم من السيوابق والقدم والفضيل فما أعرفني بذلك ، وانما ذلك شيء توابه على الله جل ثناؤه وهذا معاش فالأسوة فيه خم من الأثرة ٢٣٦ ٠٠ ٠٠ ٢٣٦ ذكر عبد الله بن جعفر الزبير أن عليا يريد أن يسأل عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير: أنا شريكك فجاء على

الى عثمان رضى الله عنهما وسأله أن يحجر عليه ، فقال: كيف أحجر على من شريكه الزبير **~~~~** ذكروا ذلك لنبى الله موسى فأمرهم أن يدبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سمونا فقال قتلني ابن اخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد 779 والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 188 ذهب الى عبد الرحمن بن عوف واخبره الخبر وقال له: هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق فباتا يحرسانهم ٣٣٨ ذو العيال الكثير ، والمال القليل واشباههم في اقطار الأرض واطراف البلاد ، فعلمت أن ربى عز وجل سيسالني عنهم يوم القيامة ، وأن خصمي دونهم محمد علي فخشيت الا يثبت لى حجة عند خصومته فرحمت نفسي وبكيت ٣٣٥ ذوو الرأى منهم وعقلاؤهم قالوا : علام يقتل بعضكم بعضاً ؟ وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، قال : فأتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا ١٠٠٠٠٠ م

حرف الراء

رآها جرير أنها تساوى أربعمائة درهم فقسال لصاحبها : أتبيعها بأربعمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة درهم ، نقسال : اتبيعهسا بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تســاوى ستمائة درهم ، فقال : أتبيعها بسستمائة درهم ؟ قال نعم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشهراها بثمانمائة درهم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ أراك أم سوء مالي أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتني منذ الليلة « أي أضجرتني » أني أريغه عن الفطام _ أى أريده أن يقطم _ فيابى ، قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا لعمر ، كم تتسل من أولاد المسلمين ، ثم امر مناديا فنادى ان لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام .. . ٣٣٨٠

	أرأيت أن منع الله الثمرة ؟ فبم يستحل أحدكم مال
177	صاحبه ؛ ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	رای ابو بکر فی هدا المال رایا ولی فیه رای آخر ،
۲۳۷	لا أجعل من قاتل رسول الله مَنْ يَكُمْ كَمَن قَاتَل معه .
	رايت الانصار تصنع برسول لله عَيْضَةُ اشياء آليت
717	الا اصحب احدا منهم الا خدمته
ΓA	اراكم عنها معرضين والله لأرمينها بين اظهرهم
	رأى عمر في يد بعض اولاده بطيخه ، فغال : بخ بخ
	يا ابن أمير المؤمنين ، تأكل الفاكهة وأمة محمد هزلي ؟
***	فخرج الصبى هارباً وبكى ، وما سكت عمر حتى علم أنه
777	اشتراها بكف من نوى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	رضى الله عنها فضحت النساء ، أو يكون ذلك ؟ فقال
	رضى الله على الله على الله الله الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
71	فلتغتسل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
179	ربض الجنة لمن ترك المراء وهو محق ٢٠٠٠٠٠
	ربی عز وجل سیسالنی یوم القیسامة عنهسم ، وان
	خصمی دونهم محمد علی فخشیت آن لا بثبت لی حجه
-440177	عند خصومته ، فرحمت نفسي فبكيت ، ، ، ، ،
	فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث اليه
٣٣٣	بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه قبل ذلك
	رجل اتوا به النبي عُرِيج كان في عقدته ضعف فقالوا:
	يا رسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا فحجر
. שב שה	عليه ، فقال : يا رسول الله انى لا أصبر عن البيع فقال
1- 17- 11	النبي عُلِينَ : اذا بعت فقل : لا خلابة
	رجل توفى ففسلناه وحنطناه وكفناه ، ثم أتينا به
	النبى عَلَيْكَ فقلنا: تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال:
	اعليه دين ؟ قلنا : ديناران فانصرف متحملهما أبو قتادة ، فاتيناه ففال البو قتادة : الديناران على . فقال النبي على المنازات ا
	قد اوفى الله حق الفريم ، وبرىء منه الميت ؟ قال : نعم ،
	فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟
	انها مات امس قال: فعاد اليه من الفهد فقال: قد
11111	
	الرجل وبلاؤه في الأسلام ، والرجل وحاجته ، والله
	لئن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال
. 440	وهو مکانه ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰

11111	رجل قام من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه ٠٠٠٠٠٠
	رجالا كثيرًا لقيا فقالوا : نشهد أن رسول الله عَيْظُهُمْ
	قال : لا يمنع جار جاره ان يفرز خشمها في جداره
	فقال الحالف: أي أخى قد علمت أنك مقضى لك على ،
	وقد حلفت ، فاجعل اسطوانا دون جدوى ففعل الآخر
۸۷	فغرز في الاسطوانة خشبة ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	رجل تحمل بحمالة فحلت له المسألة حتى يؤديها
187	اثم يمسك ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	الرجل يكفيه جريبان وهو نحو اردب من القمح أو
	نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة
444	والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
444	يرزق الناس المراة والرجل والمملوك جربيين كل شهر
	الرسول عَلَيْكُمُ قال : انظروا فان كان قسد انبت ،
	والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني
11	في الذرية ولم أقتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
410	الرسل لا تقتـل بدا مضت السنة
	الراعى يرعى حول الحمى يوشيك أن يقع فيه الا
	وان لكل ملك حمى ، الا وان حمى الله محارمه ، الا وان
	في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا
737	فسدت فسد الجسد كله 6 ألا وهي القلب
ww.	الراعى بجبل صنعاء يأتيه حظه من هذا المال وهو في
440	مكانه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
. 7—33	النائم حتى يستيعظ وعن المجنون حتى يفيق ٠٠٠٠٠
((-) •	رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، وعن
{{-Y{-Y.	المبتلى حتى يبرا ، وعن الصبى حتى يحتلم
(10/10/1	• -
	فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه في خليج اراد الضحاك أن يجريه في أرض محمد بن مسلمة ٤
3A	فامتنع ففال: والله لأمرنه ولو على بطنك
X	رفقة من التجار قدمت بقافلة فنزلوا المصلى ، ولما
	عرف عنهم عمر خاف عليهم السرق فلهب الى
	عبد الرحمن بن عوف واخبره ، وقال له : هل لك أن
	تحرسهم الليلة فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب لهما ،
	فسمع بكاء صبى فتوجه نحوه فقسال لأمه اتقى الله
۳۳۸	واحسنی الی صبیك ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
• • • •	ركب هذا الميزاب رسول الله عليه الله عليه ، فقال عمر:

والله لايصعد من ينصبه الاعلى ظهرى ، فصعد العباس على ظهره ونصبه ٠٠٠٠٠ ٠٠٠٠٠ على ظهره رمت امراة من هذيل امراة اخرى من قبيلتها بحص فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله عَرَيْجُهُم نقضى ان دية الجنين غرة عبد او وليدة ، وتضى بدية الم أة على عاقلة القاتلة ، وورثها ولدها ومن معهم ، فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال : يا رسول الله كيف نغسرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ، فقال عَرْضَةُ : انما هذا من اخوان الكهان ١٠٠٠٠٠ ٢٧٢ رهانك فكه الله كما فككت رهان أخيك ، ما من مسلم فك رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة ٠٠ ٠٠ ١٦٤ مربحي أنت من ذي الخلصـــة والكعبة اليمانية ؟ فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسا من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده ، فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس ٢١٧ اريغه عن الفطام - اى اريده ان يفطم - فيابى قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليمه فصلى الفجر ، وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ؟ ثم امر مناديا فنادى ان لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام 777 فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ٢٠٠٠٠٠ و٠٠ ريثما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠ ٠٠ ٥٠ ٢٨٥

حرف الزاي

محتلماً أو نبتت عانته قتل ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۲-۱۸ ۲۲-۲۲ زرجة عثمان رضي الله عنهما قالت له: أن فلانة ولدت غلاماً ، فأرسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا مرت سنة رفعه الى مائة ٢٠ ٥٠ ٥٠ ٠٠ 777 تزوج عقبة بن الحارث امرأة هي أم يحيى بنت أبي اهاب فجاءت امراة سوداء ففالت: انى أرضعتكما فسأل النبي ﷺ فقال : كيف وقد قيل ؟ فهارقها عقبة ونكحت زوجاً غيره ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٤٣ زوج كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه ، فزوجه ، واصدق عنه ، فكتب اليه : انى قد زوجت كل من وجدت وقد بقي في بيت المال مال ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 377 تزوج رجل بامراة واشترطت عليسه دارها ، فأراد زيت ثرد به الطعام ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فأكلوا منه غداءهم حتى أصدرهم ثم فعل بالعشاء ذلك وقال: يكفي الرجل جريبان ، وهو نحو اردب من القمح أو نصفه ٣٣٢ ازید اعطیاتکم وارزاقکم ، ولکم علی ان لا اجتبی شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على ً اذا وقع في يدى أن لا يخسرج منى الا في حقسه ٣٣٢ يزيد كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٢٠٠٠، ١٠٠، ٠٠ ٠٠ 777

حرف السين

	حيث اعطاها جملين آخرين ، ريشما يصل اليها محمد
710	ابن مسلمة ويعطيها حقها من الركاة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	سألت رسول الله عَلَيْكُ عمن أسلم على يد رجل ؟ ففال
TV1	رسول الله عَيْنِي هو أحق الناس محياه ومماته .٠٠٠٠٠
	اســـالوا نبى الله موسى قال : فأتوا نبى الله موسى
•	عليه السلام ، فذكروا ذلك له ، فأمرهم أن يدبحوا بفرة ،
	وان يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا
	فقال : قتلني ابن أخى فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله
411	بمد ذلك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	سألك الله عز وجل عن هــذه ، كيف أنت قائل ؟
	فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر : ان بعثتك
	فاد اليها صدقة العام وعام اول ، وما ادرى لعلى لا ابعثك
	ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيعا وزيتا وامرها أن تلحق
	به الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ريثما يصل اليها
770	محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠
	سأل عمر أم الصبى أن ترضعه فقالت: أنى أريد أن
	انطمه ، لأن عمر لا يسجل الصلفار في ديوان الأرزاق
	الذين هم دون الفطام فعال في نفسه هامسا : ويح عمر
	هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار
	وفي سكك المدينة من يدادي: لا تعجلوا أولادكم على الفطام،
	فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق
441	بالفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	سال عمر ولده عبد الله عن ابنته التي رآها تطيش
	هزالا ، وهو لا يعرفها ابنته فقال أبوها : أنها أبنتك ،
	ولما سأله ما بها ؟ قال له : عملك أنك لا تنفق عليها أو قال
	له منك ما عندك ، قال: ومنعى ما عندى منعك أن
	تطلب لبناك ما يطاب القوم لبناتهـــم ؟ أنه والله مالك
	عندى غير سهمك في المسلمين وسعك أو عجز عنك ، هذا
770	كتاب الله بيني وبينكم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
۸۸۸۷	سأله جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه
	المدالة لا تحل الا لتلاتة ، فذكر رجلا تحمل بحمالة
157	فحلت له المسألة حتى يؤديها ثم يمسك ٠٠٠٠٠٠
	سال على عثمان أن يحجر على عبد الله بن جعفر
	حيث اتاع ارخ أسب ستين الما فقسال عثمان :
	ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ ذلك عليا كرم الله
	وجهه وعزم أن يسأل عثمان أن يحجــــــر عليه ، فجاء

يسال عثمان ان يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فجاء على الى عثمان وسأله الحجر عليه ، فقال : كيف احجر على من شريكه الزبير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٥-٣٧ سيخة من الأرض اشتراها عبد الله بن جعفر ، قال عثمان لعلى : الا تأخذ على يد ابن أخيك ـ يعنى عبد الله ابن جعفر _ وتحجر عليه ، اشترى سبخة ، اى ارضا لا تنبت بستين الف درهم ما يسرنى انها لى ببغلى٠٠٠ ٢٧ السوابق والقدم والفضل ما أعرفني بذلك ، وأنما ذلك شيء ثوابه على ألله جل ثناؤه وهذا معاش ، فالأسوة فيه خمير من الأثرة ٢٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٣٦ ٠٠ ستون راكبا اسلموا في وفد كندة سيسنة عشر من الهجرة ، وقال الأشعث لرسول الله عُلْظِيد : أنت منا ، ففال : نحن بنو النضر بن كنانة لا نففوا أمنا ولا ننتفى من اسنا ، فكان الأشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشا يسبون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئاً- ٤ فانظر امراً يسع اولهم وآخرهم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٢٨ سعد بن معاذ كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في أمن الذرية أنا ؟ أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله يَرْضَيْنُ : انظروا فان كان قد أنبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ، ولم أقتل ١٠٠ ١٩ سعد بن معاذ لمناديل سعد بن معاذ في الجنة أحسن من هذا او قال : والذي نفسى بيده لمناديل سعد في الجنة احسن من هذا ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۳ سعد بن معاذ بعث له النبي عَلَيْكُ فجاء على حمار فبلغ قريباً من المسجد قال رسول الله عَلَيْنَا : قوموا الى سيدكم سعد بن معاذ حكمه رسول الله عليه في بني قريظة ، فحكم بسبى ذراريهم ونسائهم ، وقسم أموالهم ، وقتل من حرت عليه الموسى ، فأمر أن يكشف عن مؤتزريهم ، فمن انبت منهم فهو من المقاتلة ، ومن لم ينبت فهو من الدراري فبلغ ذلك النبي عَلَيْكُم فقال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ٢٦ ٢٦ سعد بن معاذ حكم على كل من أنيت قتله ، ومن لم ينبت منهم استحياه فكنت فيمن لم ينبت فتركني ٢٢٠٠٠

المسكن والخادم والغرس والأثاث نجدها عند الرجل ، فكتب عمر بن عبد العزيز : أن لابد للمرء المسلم من سكن بسكنه ، وخادم يكفيه مهنته ، وفرس بجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه قانه غارم ٣٣١ تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم ، وذوو الراي منهم علام يقتل بعضكم بعضاً ، وهدا نبي الله موسى فاسألوه ، قال : فأتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقسرة ، وأن يضربوه بمعضها ، فغملوا ذلك فيعثه الله حيا سويا فعال : قتلني ابن اخي فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك ٠٠٠٠٠٠ ٣٦٩ اسلقه ما يقوى على عمل ارضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن أنظر كل بكر ليس له مال فشاء أن يتزوج فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه اني قد زوجت كل من وجدت ، وقد بقي في بيت المال مال ۱۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ مال ممع عمر رضى الله عنه بكاء صبى فتوجه نحوه فقال لامه: اتفى الله واحسنى إلى صبيك ثم عاد إلى مكانه ، فلما كان من آخر الليل ، سمع بكاءه فأتى أمه فقال : وبحك اني لأراك أم سوء ، ما لي أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتني منذ الليلة (أي اضجرتني) اني اريفه عن الفطام .. اي اريده ان يفطم ... فيأبى قال: ولم ؟ قالت: لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهرًا ، قال: وبحك ، لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من اولاد المسلمين ، ثم أمر منساديا فنسادي أن لا تعجسلوا صبياتكم عن الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ٣٣٨ سمعت رسول الله عَيْدَ عَلَيْ الله عَلَيْدُ الله الله رسسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست برسول فأس قرظة ابن كعب فضرب عنقه في السوق ، ثم قال : من اراد ان بنظر الى ابن النواحة فتيلا في السوق ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ سمعت أهل المسجد في بني حنيفة تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود : على بعبد الله بن النواحة ، قحضر واعترف ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ سمع أمير المؤمنين الصبى يتضاعى من الجوع فسأل

أمه أن ترضعه ، فقالت : أني أريد أن أفطمه ، لأن عمر

لا يسجل في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هامسا : ويح عمر ، هلك عمر ثم عاد الى دار الخلافة ، ثم بعث في الامصار وفي سكك المدينة من بنادى: لا تعجلوا أولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسـلام ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 777 410 سنة عشر من الهجرة وفد الأشعث الى النبي عليه في وفد كندة وكانوا ستين راكباً فأسلموا ، وقال الأشعث الرسول الله عَلِيُّكُم : انت منا فقال النبي عَلِيُّكُم : نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا امنا ولا ننتفى من ابيسا ، فكان الأشعث يقول: لا أوتى بأحد ينفى قريشا من النضر سنة عشر من الهجرة قدم جرير على النبي مُراتِينًا فی شهر رمضان فبایعه واسلم ۲۱۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۷ سهمك في المسلمين ، ليس عندي غيره وسعك أو عجز سوقنا ، من لم يتفقه لا يتجر فيه ٣٩ التسوية في المعاش خير من التفضيل بين الناس ، ان المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخـوة ورثوا اباهم ، 771 تتساوی فیه سهامهم ، وان کان بعضهم اعلی من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير 441 سيئات صاحبه اخذ منها فحمل عليه .٠٠ ٠٠ تساوى أربعمائة درهم فقال لصاحبها أتبيعه___ا بأربعمائة درهم قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة فقال: اتبيعها بخمسمائة قال: نعم ثم تخيل انها تساوى ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فانستراها بشمانمائة درهم ۲۱۷

حرف الشين

الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمي يوشك أن يقع هيه ، الا وان لكل ملك حمى، الا وان حمى الله محارمه، الا وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب ٢٤٣٠٠٠ شبب غلام من الأنصار في شعره فرفع الى عمر رضي الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر لحددتك ٢٠ اشترى لجرير وكيله فرسا بثلاثمائة درهم فرآها أنها تساوى اربعمائة درهم ، فقال لصاحبها أتبيعها بأربعمائة درهم ، قال : نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمائة درهم ، فقال : اتبيعها بخمسمائة درهم ؟ قال : نعم ، ثم تخیل انها تساوی ستمائة درهم ، ثم سبعمائة درهم ثم تمانمائة درهم ، فاشتراها بثمانمائة ٠٠٠٠٠٠ 717 اشترى عبد الله بن جعفر ارضا سبخة ، فبلغ ذلك عليا فعزم على أن يسأل عثمان الحجر عليه فجاء عبد الله الى الزبير فذكر له ذلك ، فقال الزبير : أنا شريكك ، فلما سأل على عثمان الحجر عليه ، قال : كيف أحجر على من شربکه الزبیر ؟ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۲۰ ۲۷ ۲۷ اشترى ارضا سبخة - اى لا تنبت - بسستين الف درهم ما يسرني انها لي ببغلي ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٧ اشترى عبد الله بن جعفر ارضا سبخة بستين ألفا فقال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلى معا قبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه وعزم أن يسال عثمان أن يحجر عليه فحاء عبد الله إلى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسأل عثمان الحجر عليه ، فقال الزبير: إنا شريكك ، فجاء على الى عثمان ، وسأله أن يحجر عليه فقال : كيف أحجر على من شربکه الزبیر ۲ من من من من من من من شرط ليس في كتاب الله فهسو باطل ، ولو كان مائة شرط ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ شرط . 408 اشترطت عليه حين تزوجها دارها ، فاراد أن ينقلها بغير اختيارها فخاصموه الى عمر فقال : لها شرطها ، فقال الرحل: اذن بطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط ٢٥٥ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٥٥ شم كاء في الم أث تتساوى فيه سهامهم ، وأن كان بعضهم أعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير ٣٣١ شر بكك أنا فجاء على ألى عثمان وسأله أن يحجر على

عبد الله بن جعفر ، فقال : كيف أحجر على من شريكه {Y_ TY_ TO ·· · شمكوا في أمسن الذرية أنا أم من المقماتلة ؟ قال رسول الله ﷺ: انظروا والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم اقتل٠٠٠٠٠٠ ١٦ شكوت اليه على انى لا اثبت على الخيل ، فضرب بيده على صدرى وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ٢١٧ اتشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلمة رسول الله ، فقال رسول الله عليه : آمنت بالله ورسوله ، ولو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما ، قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١٥ شهدت النبي عظم وقد اتى بجنازة فقالوا: صل عليها ، فقال : اليس عليه دن ؟ فقالوا : بلي ، فقال : مأ ينفعكم صلاتي عليها ، وهو مرتهن في قبره ، فان ضمنه أحدكم قمت وصليت عليه ١٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠١ شهر رمضان فیه قدم جریر علی النبی ﷺ سنة عشر من الهجرة فبايعه وأسلم ١٠٠٠٠٠ من ٢١٧ ٠٠ شبهد أن لا أله ألا ألله ، وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى ، وكففت فرسى ، حتى سمعت أهل المسجد تواطاوا على ذلك . فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله ابن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له عبد الله : ابن ما كنت تقرأ من القرآن عنال : كنت أتقيكم به ، فقال له : تب ، فابي فامر به فاخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور أصحاب محمد عليه في بقية القوم فقال عدى ابن حاتم : ثوءلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس: استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ١١٤ــ١٥ يشهد لمسيلمة الكداب بالرسالة حتى اذا استيقن من سماع هذه المفاجأة المذهلة ، واستوضحه فاعترف وكان رأى الصحابة الذين شاورهم أن ثؤلول كفر قد اطلع ، ويجب حسمه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١٥ . شاور عبد الله بن مسعود اصحاب محمد ﷺ في بقية الفوم ، فقال عدى بن حاتم : تؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس: استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ، فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١٥ ٢١٥ ٢١٥

شيئًا بزيد عن نصف الأردب كل شهر ، فكان يرزق الناس ، المراة والرجل والمملوك جربين كل شهر ٠٠٠ ٣٣٢ شيء ثوابه على الله جل ثناؤه ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٣٦ ٣٣٦ شيء من مظلمة لأخيه عنده فليتحلل منه اليوم ، قبل الا يكون دينار ولا درهم ، ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ٤ وان لم تكن له حسنات اخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢١ شيئًا تأخذه منه ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ٢٦٧٠٠ شيخ ضعف عن العمل او اصابته آفة من الآفات ، او كان غنيا فانتقر ، وصار أهسل دينه بتصدقون عليه طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ؛ فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠

حرف الصاد

اصبح يدعيه عليهم وبقول: ائتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقسال عقلاؤهم وذوو الراي منهم: علام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبي الله موسى فيكم فاسألوه قال: فأتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمسرهم أن يذبحوا بقسرة وأن يضربوه بيعضها ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سوبا فقال: قتلني ابن أخي قلان ، قلم بورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٢٦٩٠٠ الصبي سمعه عمر بتضاغي من الجوع ، فسأل أمه أن ترضعه فقالت : الى أريد أن أفطمه لأن عمر لا يسبجل الصغار في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه هامسا : وبح عمر ، هلك عمسر ، ثم عاد الي دار الخلافة ، ثم بعث في الأمصار ، وفي سكك المدينة من ينادي لا تعجلوا أولادكم على الفطام قانا نقرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣٢ صبى سمع بكاءه فتوجه لحوه ، فقال لأمه اتقى الله واحسنى الى صبيك ، ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال: ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالى أرى أبنك لا يقر منذ الليسلة ؟ قالت :

يا عبد الله قد ابرمتني منذ الليلة (أي أضجرتني) أني اربغه عن الفطام - أي أربد أن يفطم - فيابي قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يقرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهراً ، قال: وبحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : ما بؤسا لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم امر مناديا فنادى ان لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فأنا نفرض لكل مولود في الاسلام ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ **ለ**ፖለ الصبى حتى يحتلم ، ورفع القالم عن النائم حتى 37-33 اصحابی باد بهم ـ یعنی المهاجرین ـ اخرجنا من مکة ٣٣٥ صاحبها قال له جربر: اتبيعها باربعمائة درهم قال: نعم ، ثم انها تساوى اكثر من هـــذا فقال: أتبيعهـا بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل أنها تسساوى ستمائة درهم ، ثم سيبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بشمانمائة درهم رضي الله عنه ٢١٧ ٠٠ ٠٠ ٢١٧ صاحبكم عليه من دين ؟ قالوا : ديناران ، قال : صلوا على صاحبكم فقال على: يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على وقال: جزاك الله عن الاسلام خيرا وفك رهانك كما فككت رهان 11 صاحب الذكر الفرس أن يأتيه بفلس ، فانتهى الى مسجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله بن النواحة فسمع المؤذن يشهد لمسيلمة بالرسالة ، حتى اذا استيقن من هذه المفاحاة واستوضحه فاعترف ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 110 صاحب الفرس باعها لوكيل جرير بثلاثمائة درهم ٤ فرآها جرير فتخيل أنها تساوي أربعمائة درهم ، فقال لصاحبها: اتبيعها باربعمائة درهم ؟ قال: نعم ، ثم تخيل أنها تساوى خمسمالة فقال: أتبيعها بخمسهمالة ؟ قال: نعم ثم تخيل أنها تساوى ستمائة درهم ثم حسيعمائة درهم ثم تمانمائة درهم ، فاشتراها بثمانمائة درهم ٠٠ ٢١٧ الصحابة الذين استشارهم عبد الله أن تؤلول كفر قد 210 صدرى ضرب عليه رسول الله عليه بيده وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهدبا ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 717 بتصدقون عليه أهل دينه ، طرحت جزيته وأعيل من

	بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار
	الاسلام ، فإن خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام
7.7.7	فليس على المسلمين النفقة على عيالهم
	اصدق كل بكر ليس له مال فشاء ان تزوجه فزوجه ،
	فكتب اليه أنى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى في بيت
377	المال مال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يصرخ هذا المسكين ان هلكت مائسسيته: يا امير
	المؤمنين ، افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على مسن
777	الذهب والورق ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
43	تتصرف المرأة باذن زوجها ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	يصعد من ينصب الميزاب على ظهرى ، فصعد العباس
٧X	على ظهره ونصبه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	الصغار لا يسجلون في ديوان الأرزاق الذين هم دون
	الفطام فقال في نفسه هامسا : ويح عمر ثم عاد الى دار
777	الخلافة وبعث من بنادى: لا تعجلوا اولادكم على الفطام
	الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل
31-07-17	حراما آن ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
405-451-A	
	صلح الجسد كله ، واذا فسدت فسد الجسد كله
737	الا وهي القلب ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
17	ويصلح ماله أن كان نقيراً أكل منه بالمعروف .٠٠
	ليصلى النبي عُرَاكِ عليه ، فخطا خطوة ثم قال: أعليه
	دين ؟ قلنا : ديناران ، فتحملهما أبو قتادة ثم قال بعد
	ذلك بيوم ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد
-	عليه بالغد قال: قد قضيتهما ، قال: الآن بردت عليه
141-141	جلده ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : هما على الم
19104	
	ليصلى على الرجل الذي اتى به فقال: هـل عليه
	دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما وفاء ؟
	قالوا: لا ، فتأخر فقيل: لم لا تصلى عليه ؟ فقال:
	ما تنفعه صلاتي و ذمته مرهونة الا أن قام أحدكم فضمنه
	فقام أبو قتادة فقال: هما على با رسول الله فصلى عليه
184	النبي عُيِّ النبي
	يصليان ما كتب الله لهما ، فسمع عمر بكاء صبى
	فتوجه نحوه وقال لأمه: اتقى الله وأحسني إلى صبيك

ثم عاد الى مكانه فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى امه فقال: ويحك ، ائى لأراك ام سوء ، مالى ارى ابنك لا بقر منذ الليلة ؟ قالت : با عبد الله فد أبرمتني منهذ الليلة ، اني أربغه عن الفطام فيأبي ، قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهرا ، قال : ويحك لا تعجليه قصلي الفجر وما يستبين الناس قراءته من البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من أولاد المسلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادى : لا تعجلوا صبيانكم على الفطـــام ؛ فانا نفرض لكل مولود في الاسلام . ٠٠ .٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٣٨ صلوا على صاحبكم ، فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى ا قضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٣٣١-١٥٧ صلوا على صاحبكم ، فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٦١ ١٦٨ ــ ١٦٩ صلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبـــة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر ، كم قتل من أولاد المسلمين ؟ ثم أمر مناديا فنادى : لا تعجلوا صبياتكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ١٠٠٠٠٠ ٣٣٨ اصنع ما رأيت فانك أن شاء الله موفق ١٠٠٠٠ ٣٣٦ أصناف المال يعددها حتى ظننا انه لاحق لاحد منا في نفضل ۱۰ ت ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ 377 أصابته حائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، بم تأخل مال اخيك بغير حق تأخل أصابته أفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعيالة ما اقام بدار الهجسرة ، ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على السلمين النفقة على عيالهم ٢٨٦ اصول بك ، وبك احول ، امول وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت حزيته وأعيل: من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام ، فليس على المسلمين النفقة على.عيالهم ··· ··· *F*\X\—\Y\Y صار الربع العظيم في ايدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد او المراة ثم ياتي من بعدهم قوم

حرف الضاد

الضحاك ومحمد بن مسلمة أختلفا في أرض محمد ابن مسلمة يجري الضحاك فيها خليجا فامتنع فترافعا الى أمير المؤمنين عمر رضى الله عنه فقال: والله لأمرنه ولو على بطنك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٨٤ ٠٠ ١٠ اضحرتني منذ الليلة باعبد الله ، اني أربعيه عن الفطام ــ اي أريده أن يقطم ــ فياني قال : ولم ؟ قالت : لأن عمر لا نفرض الا للغطيم ، قال: وكم له ؟ قالت: كذا وكذا شهرا قال: وبحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال: يا بؤسا لعمر كم. قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى أن لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ٢٠٠٠، ١٠ ١٠ ٢٠٠ ٢٠٠ ٣٣٨ لضربت عنقك لولا أنك رسول ، فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرطة بن كعب فضرب عنقه في السوق ثم قال: من اراد أن ينظنس إلى أبن النواحة قتيلا في السوق ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٥ اضربوه ببعضها ففِعلوا ، فبعثه الله حيا فقسال : قتلنی ابن اخی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 222 فضربوه بمعضها فبعثه الله حيا سويا فقال قتلني ابن أخي فلان ٤ فلم يورث. قاتل من قاتله بعد ذلك ٢٦٩ ٠٠٠ ضرب النبي ﷺ بيده على صدرى وقال: اللهم تبته واجعله هادبا مهدیا ۱۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۲۱۷ ۲۱۷ ضرب قرظة بن كعب عنسق عبد الله بن النواحة في السوق بامر عبد الله بن مسعود ثم قال: من أراد أن ينظر الى ابن النواحة ختيلاً في السوق نُ ١٠٠٠٠٠٠ ٢١٥. اضربوا الجزية على من جرت عليه المواسى ٢٢ ٠٠٠ ضعيفهم يأكله قويهـــم اذا ضربتموهم ، فلا تفلقوا الأبواب دونهم ، فيأكل قويهم ضعيفهم ولا تســـتأثروا عليهم فتظلموهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ضعف كان في عقدة رجل فجاءوا به الى النبي ﷺ

	فقالوا : يارسول الله احجر على هذا فان في عقدته ضعفا
	نحجر عليه فقال : يا رسول الله اني لا اصبر عن البيع
01	فقال عُلِي اذا بعت فقل: لا خلابة ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ضُعف عن العمل او أصابته آفة من الآفات ، او كان
	غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت
	جزيته وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام
	بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجـــوا الى غير دار
	الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على
777	عيالهم ، .٠ .٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ عيالهم
	ضعف عن أرضمه ، وكانت عليه جـزية فأسـلفه
	ما يقوى على عمل ارضه ، فانا لا نريدهم لعسام ولا
	لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس
	له مال نشاء أن تزوجه فزوجه وأصدق عنه ، فكتب اليه
	اني قد زوجت كل من وجدت ، وقـــد بقى فى بيت المال
377	مال ۱۰ ما
	اضمم جناحك عن الناس ، واتق دعوة المظلوم فانها
	مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ودعنى من نعم
	ابن عفان وابن عوف ، فانهما أن هلكت ماشيتهما رجعاً
	الى نخل وزرع ، وإن هذا المسكين أن هلكت ماشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	جاءني ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين ؟ أفتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أبالك ؟ فالكلا أبالك ؟ الله المالك المالك ا
۲۳٤	فالكلا أيسر على" من الذهب والورق
	ضمنه أحدكم ، فقام أبو قتـادة فقال : همـا على الله فصلى عليه النبي ﷺ
124	يا رسول الله فصلى عليه النبي مَرْقِطَة فيامن لدينه أنا يا رسول الله ، من ثم دعا له رسول
	الله عليه الله عليه الله على الله على الله الله الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
188	هانه يوم القيامة (الضامن هنا على)
1 (1	ضامن أنا وهما على يا رسول الله فقام مَلِيَّ فصلى
	› ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الاسلام
11.	فك رهانك كما فككت رهان أخيك
181	ضمن أبو قتادة عن الميت من من من البو قتادة عن الميت
, , ,	ضياعاً تُركها أو ديناً فالي وعلى ، ومين تراخ مالا
۲۸۲	عورثته فأنا أولى بكل من نفسه
,,,,	يتضاغى الصبى من الجوع فسأل امه أن ترضيعه
	فقالت : اني أريد أن انطمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار
	ل ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه
	مامساً : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة
	م بعث في الأمصار ، وفي سكك المدنسة من سيادي :

حرف الطاء

طرحت جزيته وأعيل من بيت المال هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ، ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار . الهجرة ، ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٨٦ أستطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان امرنى ان آتيه بغلس ، فانتهيت الى مسجد بنى جنيفة مسجد عبد الله ابن النواحة فسمعت مؤذنهم يشهد أن مسيلمة رسول الله فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت اهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال ابن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال: ابن ما كنت تقيرا من القسرآن؟ قال: كنت اتقيكم به؟ ففال له: تب فابي فامر به فاخرج الى السوق فجز راسه ١٠٠٠٠٠ ٢١٤ ٠٠ يستطرق لفرسه ذكرا من بنى حنيفة ، وقد اتفق مع صاحب الذكر الفرس أن يأتيب بغلس كانتهى الى مسجد للقوم بناه ابن النواحة فسمع المؤذن يشهد ان مسيلمة رسول الله حتى اذا استيقن واسيستوضحه فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذين استشارهم أن ثؤلول 710 الطريق اذا اختلفتم فيه اجعلوه سبمة اذرع ٠٠ ٨٧ تطلب لبناتك ما بطلب القوم لبناتهم ؟ أنه والله مالك غير سهمك في المسلمين ، وسعك او عجز عنك ، هذا كتاب الله بینی وبینکم ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۵۰ أطلع تُؤلول الكفر رأسه فاحسمه ، وقال جرير ابن عبد الله استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ٢٠٠٠، ١٠٠٠، ١٠٠٠٠ 317-017 انطلق فحرقها بالنار ثم بعث جرير الى رسول الله رجلاً ببشره ، فبرك رسول الله ﷺ على خيل احمس ورحالها خمس مرات ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۷ مس بطيب نفس منهم فانهم جباة المال وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، وان يفسم فيئهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم ... ٢٠٠٠ ٢٠٠ تطيش ابنة ولده هزالا فسأل ابنه وهو لا يعرفها فقال ابوها: انها ابنتك ، ولما سأله: ما بها ؟ قال له : عملك ، انك لا تنفق عليها او قال منعك ما عندك ؟ قال : ومنعى ما عندى ٣٣٥

حرف الظاء

المظلوم له دعوة مجابة فاتق دعوة المظلوم ، وادخل رب الصريمة والفنيمة ، ودعنى مسن نعسم ابن عفسان وابن عوف فانهما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى نخسسل وزرع ، وان هدا المسكين ان هلكت ماشيته جاءنى ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين ، افتاركهسم أنا لا إبالك ؟ فالكلا ايسر على من الذهب والورق من من من من المناه عنده لاخيه من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه من من له خسنات أخذ مظلمة عنده من مال أو عرض (لفظ البخارى آ من ١٦٠ كان له فضل زاد فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال : فذكر من أصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لأحد منا في فضل

حرف العين

	مجمع بن يزيد الانصارى ورجالا كثيرا ، فقالوا : نشهد
	ان رسول الله عَيْنَةُ قال : لا يمنع جار جاره ان يفسرز
	خشبا في جداره فقال الحالف: قد علمت انك مقضى
٨٧	لك على؛ وقد حلفت فاجعل اسطواناً دون جدارى
77	عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ رضي الله عنه
	عرض رسول الله ﷺ بنى قريظة ، فكل من انبت
	منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ومسن لم ينبت استحياه
77	فكنت فيمن لم ينبت فتركني ١٠ ٥٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠
	عرضت على النبي ﷺ وانا ابن اربع عشرة سنة
17	فر <i>دنی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰</i>
	عرضنا على رسول الله ﷺ زَمن قريظــة فمن كان
11	محتلماً أو نبتت عانته قتل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عرضت على رسمسول الله عظم يوم أحد وأنا ابن
	اربع عشرة سنة فلم يجزئي ولمَ يُرنى بلُغت ، وعرضت
11	عليه وانا ابن خمس عشرة سنة فرآني بلغت فاجازني 🕟
	اعترف عبد الله بن النواحة ، وكان رأى الصحابة
	الذين استشارهم أن تؤلول كفر قد اطلع راسه ويجب
317-017	ان يحسم ان يحسم
	اعرف الأشباه والأمثال والنظائر ، وقس الأمور على
٣٦٢	ذلك ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق
	عرف عنهم عمسر خاف عليهسم السرق فذهب الى
	بهد الرحمن بن عوف واخبره الخبر وقال له: هل لك أن
777	حرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ٠٠٠٠٠٠
	عطاء الناس أجعله في كل سنة ، وأجمع ألمال فانه
	عظم للبركة ، قالوا : إصنع ما رايت فانك أن شاء الله
٢٣٦	وفق ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	اعطى الله كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ، ولا
	ننفق امراة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية
iξΥ	وُداة والمنحة مردودة ٤ والدين مقضى والزعيم غارم ٠٠٠
	لاعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية أن يكبه
۲۳٦	الله في النار ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	اعطني عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق به من بيت
777	اعطنی عطاء عبد الله فعیال عبد الله احق به من بیت الله فاعطاه عثمان خمسة عشر الفا عطیة القرظی رضی الله عند قال : کنت فیمن حکم

ويهم سعد بن معاذ فشسكوا في" أمسن الدرية أما أم مسن المماتله ؟ فعال عُرَائِيهِ : انظروا فان كان قد أنبت والا فلا تفتلوه ، فنظروا فاذا عائتي لم تنبت فجملوني في الذريه ولم اقتل ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹ اعطاها دقيفا وزيتا ، وأمرها أن تلحق به الى خيبر حيث اعطاها جملين آحرين ريشما يصل اليها محمد ابن مسلمة وبعطيها حقها من الزكاة ٢٨٥ ٠٠ ٠٠ ٢٨٥ اعطى حفه او منعه وما احد احق به من احد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منادلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله عَلَيْكُ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٠٠٠٠٠٠ ٣٣٥ اعطيات الناس اخرجها لهم ، فكتب اليه الوالى : اني قد أجريت للناس أعطياتهم ، وقد بقى في بيت المال . فكتب اليه : أن أنظر من أدأن في غير منفه ولا سرف فأقض عنه . فكتب اليه : انى قد قضيت عنهم ، وبفى في بيت مال المسلمين مال . فكتب اليه : أن أنظر من كات عليسه حزبة فضعف عن ارضه فأسلفه ما تفسوي على عمسل ارضه ، فأنا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قد كتب له قبل ذلك : أن أنظر كل بكر ليس له مال فشماء أن تزوجه فزوجه وأصدق عليه فكتب اليه أني قد زوجت كل من قد وجدت ، وقد بفي في بيت المال مال ٢٣٠٠ ٢٣٠ استعففت ان استغنیت ، وان افتقرت اکلت بالمعروف ، ثم أنا باد بأصحابي ـ يعنى المهـــاجرين ــ 770- 1A أخرجنا من مكة ١٠٠٠٠ من ١٠٠٠٠ من عقال بعير كانوا يؤدونهـــا الى رســـول الله ﷺ لو منعونيها لفاتلتهم عليها ١٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٢. عقبة بن الحارث تزوج امسسراة هي أم يحيى بنت ابي اهاب ، فجاءت امراة سوداء ففالت : اني أرضعتكما مسأل النبي عَلَيْكُم فقال : كيف وقد قيل ؟ ففارقها عقبة **787** وتكحت زوجأ غيره عقدته فيها ضعف فجاءوا به الى النبي عَلَيْكُم فقالوا: با رسول الله احجر على هذا ، فان في عقدته ضعفا ، محجر عليه ، فقال : يارسول الله اني لا أصبر عن البيع ، ىقال النبي عَلَيْكُ : اذا بعت فقل : لا خلابة ١٠٠ ٢٩-٢٩-١٥ عقله فيه ضعف ، وكان يبتاع فقيل : يا رسول الله

احجر عليه ، فانه ببتاع وفي عقله ضعف ، فاستدعاه رسول الله عَلِيُّ فعال له : لا تبع قال : لا أصبر ففال : اذا بايعت ففل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثا ٢٠ ٥٠٠ ٢٠ ٣٦-٣٦ عقيمه لا يولد له ولد ، وكان له مال كثير ، وكان ابن اخيه هو وارئه ، فاستبطأ موته فعتله ثم حمسله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم أصبح يدعيه عليهم ويفول : انتم قتلتم عمى حتى تسلحوا وركب بعضمهم على بعض ، فقال عقال عقال عقال على بعض ، فقال منها : عسلام يقتل بعضكم بعضا ؟ وهذا نبي الله موسى فيكم فاسألوه فذكروا ذلك له فامرهم أن يذبحوا بقرة وان يضربوه ببعضها ففعلوا فبعثه الله حيا سويا فقال: قتلني ابن اخي فلان ، فلم يرث قاتل من قاتله بعد ذلك ٣٦٩ علمت انك مقضى لك على وقد حلفت فاجعـــل اسطواناً دون جداري ففعل الآخر ، فغرز في الاسطوانة ۸۸ الخشب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ اعلم يا بلال أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراماً ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٢٠ ٧١ علام يقتل بعضكم بعضا ! وهذا نبى الله موسى فيكم فاسالوه ، قال: فاتوا نبي الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخي فلان فلم يورث قاتل من قاتله بمد ذلك ٠٠٠٠٠ ٣٦٩ لعلى هذا خاصة ، أم للمسلمين عامة ، فقسال للمسلمين عامة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ 111 على اقام الصلاة وايتاء الزكاة والنصح لكل مسلم (بایمت) ۲۰۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ ۱۰۰ 414 على شروطهم ، والصلح جائز بين المسلمين ، الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراماً ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٢٠ ٣٥٦_٣٥٦ على الله توابه جل تناؤه ، وهذا معاش فالأسسوة فيه خير من الاثرة ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٣٦ ٢٣٦ على لكم أيها الناس خصال اذكرها لكم ، فخذوني بها ، لكم أن لا أجتبي شهيئًا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدي أن لا يخرج مني الا في حقه ، ولكم على أن ازيد في اعطياتكم 777 على صاحبكم من دين 1 قالوا: نعم ديناران فقال

19119-104	ابو قتادة هما على يا رسول الله قال: فصلى عليه مَنْ الله عليه مَنْ الله عليه مَنْ الله الله عليه مَنْ الله الله الله عليه مَنْ الله الله الله عليه مَنْ الله عليه عليه مَنْ الله عليه مَنْ الله عليه مَنْ الله عليه عليه عليه عليه عليه عليه عليه ع
	على عاقلة القاتلة دية المراة وورثها ولدها ومن معهم
	فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف
44.70	نغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل ومثل هسذا
777	يطل ؟ فقال رسول الله على : انما هذا من اخوان الكهان
3 • 1 7 • 1 1 1 1	على ملىء أحيل فليحتل ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
377	على الناس يأتى زمان لا يبالى الرجل من أين أخذ المال
1 14	من حلال او من حرام
14	عليك حق الغريم وبرىء الميت ؟ قال : نعم ، فصلى
11.	عليه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان ، قال :
	صلوا على صاحبكم فقال على يا رسول الله هما على ا
	وانا لهما ضامن ، فقام عليه ، ثم أقبل على
	على؛ وقال : جزاك الله عن الاسلام خيراً وفك رهائك كما
11.	فككت رهان أخيك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : هل ترك
	لهما وفاء ؟ قالوا: لا فتأخر فقيل: لم لا تصلى عليه ؟
	فقال: ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام أحدكم
	فضمنه نقام أبو قتادة ، فقال : هما على يا رسول الله
731	فصلی علیه النبی ﷺ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
44	على من جرت عليه المواسى اضربوا عليه الجزية .
	على كرم الله وجهه عزم أن يسئال عثمان أن يحجر عليه
4	فجاء عبدالله بن جعفر الى الزبير وذكر أن عليا يريد أن يسال
	عثمان أن يحجر عليه ، فقال الزبير : أنا شريكك فجاء على
	الى عثمان رضى الله عنهما وساله أن يحجر عليه فقال:
40	كيف أحجر على من شريكه الزبير ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	عليه دين ؟ قلنا: ديناران فتحملهما أبو قتادة ثم قال:
	بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران؟ قال: انما مات امس
	ثم أعاد عليه بالغد قال : قد قضيتهما ، قال : الآن بردت
371 — 178	عليه جلده ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	على على ً بن أبي طالب ألف درهم لرجل فقال ذلك
	الرجل للمسيب بن حزن : أنا أحيلك على على ، وأحلني
•	انت على فلان ففعل ، فانتصف المسيب من على ، وتلف
	مال الذي أحاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على
1.14	ابن أبي طالب فقال له على : أبعده الله
	عليه دين ؟ وهل ترك لدينه وفاء ؟ مسلى عليه والا

قال : صلوا على صاحبكم ، فلما فتسح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن توفى وعليه دين فملي تضاؤه ، ومن ترك مالا فلورثته ١٠٠٠٠٠٠٠ 771 على منازلنا من كتاب الله وقسمنا من رسول الله عليه فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هدا المال وهو مکانه ، ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸ على صدرى ضرب بيده وقال: اللهم ئبته واجمله هادیا مهدیا ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۱۷ عند شروطهم (المؤمنون) ۲۰۰۰ من ۱۹۷۰ من عن بيع الكالىء بالكالىء (النهى) ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ عن بيع الغرر (النهى) ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٥٤ ٢٥٠ عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يحتلم (رفع العلم) ٠٠ ٠٠ ٢٤ . ٠٠ عن الصبي حتى يحتلم ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٢٤_}} وعلى الولاة من بعدى من بيت مال المسلمين ٠٠ ٠٠ ١٤٣ اعمد فيما ترى الى احبها الى الله واشبهها بالحق ٣٦٣ عيال عبد الله بن مسعود احق بعطاء عبد الله من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر الفا ١٠ ١٠ ١٠ ٢٣٣ أعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فإن خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٨٦٠٠ عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاء الصبى فأتى أمه وقال - ويحك أنى لأراك أم سوء ، مالى -أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد أبرمتنى منذ الليلة ، اني اريفه عن الفطام (اي اريده أن يفطم)فيابي قال: ولم ? قالت: لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا قال : وبحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ٣٣٨

حرف الغين

غداءُهم اكلوه حتى اصدرهم ، ثم فعل بالعشاء مثل ذلك اذ امر بجريب من طعام فعجن ثم خبر ثم ثرد بزيت ثم دعا عليه ثلاثين رجلا فاكلوا منه غداءهم ثم عشاءهم وقال : يكفى الرجل حريبان ، وهو نحو اردب من القمح أو تصغه أو يزيد شيئاً كل شهر ، فكان يرزق الناس

المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر ٢٠٠٠٠٠ ٣٣٢ غرة عبد هي دية الجنين او وليسندة ، وقضى بدية إلى اة على عاقلة العاتلة وورثها ولدها ومن معهم فعام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يا رسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا اسستهل ومثل ذلك يطل ؟ ففال رسول الله عَيْنَة : انما هذا من اخوان الكهان ٣٧٢ بغرز خشيا في جداره ، فقال الحالف : اي أخي قد علمت أنك مقضى لك على " ، وقد حلفت فاجعل أسطوأناً دون جدارى ففعل الآخر فغرز بي الاسطوانة الخشسية ٨٧ غارم (الزعيم) والعارية مؤداة ٢٦٦ ٠٠ ٠٠ ٢٦٦ الغارمين (اقضوا عن) فكتب اليه أنا نجد الرجل له المسكن والخادم والفسرس والأثاث فكتب عمسر ابن عبد العزيز: أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه وخادم تكفيه مهنته ، وفرس يجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٣٣١ نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل؛ . فقال رسول الله ﷺ : انما هذا من . اخوان الكهان ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٧٢ الفريم حقه عليك والميت منه بريء ؟ قال: نعم ١٩١٠٠٠ غلام سرق قال فيه عشمان رضى الله عنه: انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه ۲۲ ۰۰ ۰۰ ۲۲ ۲۲ غلام من الانصار شبب بامراة في شعره فرفع الى عمر رضى الله عنه فلم يجده أنبت فقال: لو أنبت الشعر · لحددتك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ الفلام اذا استكمل خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه واخذت منه الحدود ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٢٥ غلاما ولدت فلانة ، فارسل عثمان اليها بخمسين درهما وكسوته ، وذكر لها بأنه اذا مرت به سنة رفعه الى مائة الى مائة .. استغنيت استعففت ، وإن افتقرت أكلت بالمعروف ، فاذا أسرت قضيت قال تعالى: « ومن كان غنيها فليستعفف ، ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف » ٠٠ ١٠ ١٧ ــ ١٨ ــ ٣٠٣ ــ بغير اختيارها اراد نقلها فخاصموه الى عمر فقال: لها شرطها فقال الرجل: إذن يطلقننا يا أمير المؤمنين فقال عمر: مقاطع الحقوق عند الشروط ٢٥٥ ٠٠ ٥٠ ٣٥٥ وغيره احب الى منه (انى لاعطى الرجل) خشية أن يكيه الله في النار ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

غير مسرف ولا مبلر ولا متائل (كل من مال يتيمك) ١٧ غير تارك البيع (ان كنت) فقل هاء وهاء ولا خلابة ١٥ غيرنا (اخترت علينا) ابعدك الله من من من ١١٩ غير ابن النواحة ما يسمستتبه ، قال : سمعت رسول الله عليه يقول : لولا انك رسول لضربت عنقك ، فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة بن كعب فضرب عنقه في السوق ثم قال : من أراد أن ينظر إلى ابن النواحة قتيلا في السوق ؟ من من من منهم ، وأن يقسم بينهم فيوهم بالعدل والا يحصل من عندهم فضل

حرف الفاء

فانهم جباة المال ، وغيظ العدو ، وردء المسلمين ، وأن يقسم بينهم فيؤهم بالعدل والا يحصسل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٣٢٩ فتح الله على المسلمين أي قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت خيبر سهمانا ، ولكنى اخشى أن يبقى اخسر الناس لا شيء لهم ٢٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ **ለ**የፖ الفرس الذكرى اتفق عبد الله مع صاحبه أن يأتيه بغلس ، فانتهى الى مستجد للقوم ، وكان الذي بناه عبد الله ابن النواحة ، فسمع المؤلن يشهد لمسيلمة بالرسسالة حتى اذا استيقن من هذه المفاجاة المذهلة واستوضحه فاعترف ، وكان رأى الصحابة الذين استشهارهم أن ثؤلول كفر قد اطلع راسه ويجب ان يحسم ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢١٥ الفرس والأثاث نجد الرجل هذه عنده والمسكن والخادم فكتب عمر: أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه وخادم یکفیه مهنته و فرس بجاهد علیه عدوه ، ومن ان يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه فانه غارم ٢٣١ ٠٠٠ فرض عمر رضى الله عنه للمهاجرين الأولين أربعة آلاف ، و فرض لابن عمر ثلاثة آلاف و خمسمائة فقيل له : هو من المهاجرين الأولين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : انما هاجر به ابواه يقول : ليس هو كمن هاجر 777 نتفسیه در در در در در در در در در فرغ من خطبة العيد ، اتى عَلَيْكُ النساء فوعظهن وقال: تصدَّقن وألو من حليكن فتصـدقن بحلمن ٢٤٠٠

فقير ليس لي شيء ولي يتيم ، فقسال : كل من مال ىتىمك غىم مسرف ولا مبلور ولا متأثل ٠٠٠٠٠٠ ١٧ فلما فتح الله الفتوح ، قال : من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دّينا فعلى تضاؤه ١٠٠٠٠٠ ٥٠٠ ٧٥ ١٠٠ ٣٣١-٣٣١ فلما فتح الله عليه الفتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين من انفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ، ومن ترك 441 مالا فلورثته .. فضل ظهر له فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من اصناف المال حتى ظننا أنه لا حق لاحد منا في فضل ٣٣٤ يفضل بين الناس في القسم ، فقال : فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ 441 قك الله رهانك كما فككت رهان اخيك ، ما من مسلم نك رهان اخيه الا نك الله رهانه يوم القيامة ٠٠٠٠ ١٦١-١٩٠ فلما سلم من صلاته قام رجل فحمد الله واثنى عليه وقال : أما بعد فوالله لقد بت البارحة وما في نفسي على احد احنة ، وانى كنت استطرقت رجلا من بنى جنيفة وكان أمرني أن آتيمه بغلس ، فانتهيت الى مسسجد بنى حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة وسمعت مؤذنهم شهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعي ، وكففت فرسى حتى سمعت أهل المسجد قد تواطاوا على ذلك فقال عبد الله بن مسمود : على بعبد الله ابن النواحة ، فحضر واعترف فقال له عبد الله : أين ما كنت تقرأ من القرآن ! قال : كنت اتقيكم به ، فقال له: تب نابي فامر به فاخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور اصحاب محمد عليه في بقية القوم فقسال عدى ابن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع فاحسسمه ، وقال حرير والأشعث بن قيس: استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ١٠٠٠٠٠ ٢١٤ ٠٠ فوق سبعة ارقة (لقد حكمت فيهم بحسكم الله من نوق سیمة ارقعة) ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲ ۰۰ ۲۲ فى كل سنة ارى ان اجعل عطاء النــاس ، واجمــع · المال ، فانه أعظم للبركة ، قالوا : اصنع ما رايت فائكُ ان شاء الله موفق ۲۰٬۰۰۰ مونق ٢٣٦ في كل شيء أمر الوصى جائز فيه الا في الابتياع ،

حرف القاف

قبل موت النبي علي باربعين يوما اسسلم جرير ٢١٦ اقبل بجنازة على عهد رسول الله عليه فقال: هل على صاحبكم من دين ؟ فقالوا : عليه دينـــاران قال عليه : صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله فصلى عليه رسول الله ﷺ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 104 قتلنى ابن أخى فـــلان ، فلم يورث قاتل من قاتله ىمد ذلك ٠٠٠ 771 وقتل من جرت عليه الواسي ، فامر أن بكشف عن مؤتزريهم فمن أنبت منهم فهو من القاتلة ومن لم ينبت فهو من الذراري فبلغ ذلك النبي عليه فقال : لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦ اقتتلت امراتان من هذبل فرمت احداهما الاخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا الى رسول الله والله الما المنين غرة عبد أو وليسدة ، وقضى بدية المراة على عاقلة القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابغة الهذلي فقال: با رسول الله كيف نغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله عَلِيُّهُ: انما هذا من اخوان الكهان ٣٧٢ قدم جرير على النبي مُراكب مشاهرة في شهر رمضان قبایعه واسلم ۱۰ ۲۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ 414 قدم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه الي الجابية ، وأراد قسمة الأرض بين المسلمين فقال له معاذ ابن جبل رضى الله عنه : والله اذن ليكونن ما تكره ، انك ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدي القوم ثم يبيدون ، فيصير ذلك الى الرجل الواحد او المراة ، ثم يأتي من بمدهم توم يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئًا ، فانظر أمراً يسم أولهم وآخرهم ١٠٠٠٠٠ ٣٢٨ قد أعطى الله كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث ، ولا تنفق امرأة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها ، والعارية مؤداة ، والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم ١٤٣ قد أخرجت للناس أعطياتهم وقد بقي في بيت المال . فكتب اليه : أن انظر من ادان في غير سفه ولا سرف قاقض عنه . فكتب اليه : اتى قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال المسلمين مال . فكتب اليه ؛ أن انظر من كانت

عليه جزية فضعف عن ارضه فاسلفه ما يقوى على عمل ارضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين . وكان قد كتب له قبل ذلك: أن أنظر كل بكر ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه واصدق عنه . فكتب اليه : انى قد زوجت كل من وجدت وقد يقى في بيت المال مال ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 377 قد قضيت عنهم دينهم وبقى في بيت مال المسلمين مال ۱۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ 377 قرض درهم خير من صدقة ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ 110 ترية الا قسمتها سهماناً ، ولكني أخشى أن يبقى آخر 217 قسمت هذه ان شئتم واموالكم بينكم وبينهم جميعا ، وان شئتم امسكتم اموالكم وقسمت هذه فيهم خاصة فقالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم ، واقسم لهم ما شئت من أموالنا ٢٠ ٥٠ ٥٠ ٠٠ ٠٠ 777 يقسم بينهم فيؤهم بالعدل ، وألا يحصل من عندهم فضل الا بطيب نفس منهم ٢٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٠٠ ٠٠ 777 قسمة الأرض بين المسلمين هم عمر بها فقال له معاذ ابن جبل: والله اذن ليكونن ما تكره ، انك ان قسمتها صار الربع العظيم في أيدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل الواحد او المراة ثم ياتى من بعدهم قـــوم يسدون من الاسلام مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر أمرأ يسبع أولهم وأخرهم ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ .٠٠ 777 قسمتها سهمانًا كما قسمت خيبر سهمانًا ، ولكني **77** اتض عمن ادان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه . فكتب اليه : أنى قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال 377 وقضى بدية المسرأة على عاقلة القاتلة وورئها ولدها ٣٧٢ اقضوا عن الغارمين ، فكتب اليه : انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والأثاث فكتب عمر أن لابد للمرء المسلم من سكن يسكنه وخادم يكفيسه مهنشه ، وفرس بجاهد عليه عدوه ، ومن أن يكون له الأثاث في بيته ، نعم فاقضوا عنه قانه غارم ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۳۳۱ قال النبي علي السماء بنت أبي بكر الصديق: أن الراة اذا بلغت المحيض ، لا يصلح أن يرى منها الا هذا

Y. فقال لصاحب الفرس وقد تخيل أنها تساوى اربعمائة: انبيعها باربعمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تساوى خمسمائة فعال: أتبيعها بخمسمائة ؟ قال: نعم : ثم تخیل انها تساوی ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها بثمانمائة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ قال عثمان : ما يسرني أن تكون لي بنعلي معا فبلغ ذلك عليا كرم الله وجهه ، وعـزم ١٠٠٠٠٠ م قال ابن سير بن : قال عثمان لعلى : الا تأخذ على بد ابن اخيك _ يعنى عبد الله بن جعفر _ وتحجر عليه ، اشترى سبخة اى ارضا لا تنبت بستين الفا ما يسرنى انها بیغلی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۷ قل: هاء وهاء ، ولا خلابة ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٥ ١٥ قال الزبي لعثمان بعد ما مات عبد الله بن مسعود: اعطني عطاء عبد الله فعيال عبد الله احق به من بيت المال ، فأعطاه عثمان خمسة عشر ألفا ١٠٠ ٠٠ ٢٣٣ ٠٠ ٢٣٣ قام رجل من القوم فقال: أنا أقضيهما عنه ٠٠٠٠٠٠ قام حمل بن النابغة الهذلي فقال: يارسول الله كيف نفرم من لا شرب ولا أكل ، ولانطق ولا استهل، ومثل ذلك يطل ? فقال رسول الله ﷺ : انما هذا من اخوان الكهان ٣٧٢ قوموا الى سيدكم أو قال خيركم _ يعنى سعد بن معاذ ٣٢

حرف الكاف

كتب عمر الى امراء الأجناد: الا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى من من جرت عليه المواسى واليه على العراق: ان كتب عمر بن عبد العزيز الى واليه على العراق: ان أخرجت للناس اعطياتهم وقد بقى فى بيت المال مال ، فكتب اليه ان انظر من ادان فى غير سفه ولا سرف فاقض عنه ، فكتب اليسه: انى قسد قضيت عنهم وبقى فى بيت مال المسلمين مال ، فكتب اليه أن انظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضه فاسلفه ما يقوى على عمل أرضه ، فانا لا نريدهم لعام ولا لعامين ، وكان قسد كتب له قبل ذلك أن انظر كل بكر ليس له مال فشساء أن تزوجه فزوجه واصدق عنه ، فكتب اليه: انى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى بيت المال مال من وحدت

	عربيا العالف معقباته والا
۲0	کتب علی من اســتکمل خمس عشرة سـنة ماله وما علیه ، واخذت منه الحدود ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
, 5	J
718	کذبت سیمعی وکففت فرسی حتی سیمعت اهمل السید. قد ته اطام ایال ذلك می در تا در
114	استعباد من الدارا على معاد
Y 1.1/	كسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتينا رسول لله عَلَيْكُ
414	فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	يكشف عن مؤتزريهم ، فمن انبت منهم فهو من المقاتلة
. 4	ومـن لم ينبت فهـو مـن الدرارى فبلغ ذلك النبي عَلَيْكُم
77	ففال: لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة ارقعة
	يكفى الرجل جريبان وهو نحو اردب من القمح او
	نصفه او يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة
۲۳۲	والرجل والمملوك جريبين كل شمهر ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	كلم أبو بكر أن يفضل بين الناس في القســم فقال:
	فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير . ان
	المسلمين انما هم بنو الاسلام كاخوة ورئوا أباهم فهسم
	شركاء فی الميراث تتساوی فيه سهامهم ، وان كان بعضهم
441	اعلى من بعض في الفضائل ودرجات الدين والخير ٠٠٠
	استكمل الغلام خمس عشرة سينة كتب ماله وما
40	عليه) وأخذت منه الحدود
	كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، ولو كان مائة
808	شرط ً ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	كل من انبت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن
	لم ينبت فهو من الذرارى استحياه ، فكنت فيمن لم
77	ينبت فتركني ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	كان عمر يقول: لولا أنى أخشى أن يترك آخر الناس
	لا شيء لهم ما فتح الله على المسلمين قرية الا قسمتها
	سهمانا كما قسمت خيبر ، ولكنى اخشى ان يبقى آخر
77	آخر الناس لا شيء لهم ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
717	كان عمر يقول: جرير يوسف هذه الأمة ـــ لحسنه
	كان رأى الصحابة الذين استشارهم أن تؤلول كفر
710	قد اطلع راسه و يجب أن يحسم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
•	كان فرض للمهاجرين الأولين اربعة الاف ، وفرض
	لابن عمر ثلاثة آلاف وخمســمائة ، فقيل له : هــو من
	المهاجرين ، فلم نقصته من أربعة آلاف ؟ فقال : أنما
777	هاجر به ابواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه
	كان النبي عَرِيْكُ يُؤْتِي بالميت وعليه دين فيقول: هل

من وحدثا عنده ، فأتيناه فأخبرناه ، فدعا لنا ولأحمس ٢١٧

كان غنيا فافتقر وصار أهل دىنه يتصدقون عليسه طرحت جزيته واعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما اقام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 777 كنت فيمن حكم فيهم سعد بن معاذ فشكوا في أمن الذرية أنا أم من المقاتلة ؟ فقال رسول الله ﷺ : انظروا فان كان قد انبت والا فلا تقتلوه ، فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم أقتل 11 كنا مع رسول الله عُلِيُّ في جنازة ، فلما وضعت قال ﷺ : هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان قال: صلوا على صاحبكم فقال على: يا رسول الله هما على؛ وأنا لهما ضامن فقام فصلى عليه ثم أقبل على على" وقال : جزاك الله عن الاسلام خيرا ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ وككت 11. كنت استطرقت رجلا من بنى حنيفة ، وكان امرنى ان آتیه بغلس ، فانتهیت الی مسجد بنی حنیفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى وكففت فرسى حتى سمعت اهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسعود على بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف فقال له عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم به فقال له : تب فابي فامر به فاخرج الى السوق فجز راسه ، ثم شاور اصحاب محمد ﷺ فى بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع رأسه فاحسمه ، وقال جرير بن عبد الله والأشعث ابن قیس: استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم 317 كيف أحجر على من شريكه الزبير ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 44 كيف وقد قيل ؟ هــكذا أجاب رســول الله عليه عقبة بن الحارث ، ففارتها عقبة وتكحت زوجا غيره ... 737 فدمعت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول ، وما أدرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وامرها أن تلحق به

الى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين ديشما يصل اليها

محمد بن مسلمة ويعطيها جقها من الزكاة ٠٠٠٠٠٠ ٢٨٥

حرف اللام

	لئن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا
440	المال وهو مكانه مسمون ممسمون مسمون
	لئن بقيت لارامل العراق ، لأدعنهم لا يفتقرون الى
222	امیر بعدی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	لملى لا ابعثك ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا
	وامرها أن تلحق به ألى خيبر حيث اعطاها جملين آخرين
۲۸٥	ربْمًا يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها من الزكاة
	لقيا مجمع بن يزيد الانصاري ورجالا كثيرا ، فقالوا :
	نشهد أن رسول الله عليه قال : لا يمنع جار جاره أن
	يغرز خشبًا في جداره ، فقال الحالف : أي أخي قد
	عَلَمْتَ انْكُ مَعْضَى لِكَ عَلَى ۗ وقد حلَّفَتَ فَاجْعَلَ اسْطُوانَا
۸γ	دون جدارى ففعل الآخر ، ففرز في الاسطرانة الخشبة
۲.	لم يجده انبت فقال: لو انبت الشعر لحددتك
	لكُم عَلَى ابها الناسُ خصال أذكرها لكم فخذوني بها ،
	لكم أن لا أجتبي شيئًا من خراجكم ولا مما أناء الله عليكم
	الا من وجهه ، ولكم على؛ اذا وقع في يدى أن لا يخسرج
777	ىنى الا فى حقه ولكم على ان ازيد أعطياتكم وارزاقكم ﴿ نَ
•	لم نقصته من أربع الاف ؟ وهو مــن المهـــاجرين .
	فقال : انما هاجر به آبواه يقول : ليس هو كمن هاجر
777	ننفسيه المالية المالية المالية المالية
	لم يخلف لدينه وفاء ــ اذا قيل ذلك ــ قال : صلوا
	عليه فلماً فتح الله عليه الفتوح قال : من خلف مالا فلورثته
104	ومن خلف ديناً فعلى قضاؤه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	لو بمت على اخيك ثمرا فاصابته جائحة ، فلا يحل
۳٦٧	لك أن تأخذ منه شميئًا بم تأخف مال أخيك بغمر حق
44	لو جرت عليه المواسى لحددته ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
771	لم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٢٠ ٠٠ ٠٠٠٠٠
٥٨٢	لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه
•	لو كنت قاتلا رسولا لقتلتكما قال عبد الله : فمضت
710	لو لت فالرسل لا تقتل · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
۲.	لو أنبت الشعر لحددتك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
1 *	لو البت السفور لحدد لك الماس لا شيء لهم ما فتح
	لولا انی احسی آن پیرند آخر آنیاس د سیء بهم ساست

	الله على المسلمين قرية الا قسمتها سهمانا كما قسمت
	حبير سهمانا ، ولكنى اخشى ان يبقى آخسر النساس
77	لا شيء لهم ۲۰۰۰ ت ۲۰۰۰ تا
19	لم تنبت عانتي فجعلوني في الذربة ولم أقتل
	لم ابعثكم امراء ولا جبارين ، لكن بعثتكم ائمة يهتدى
	بكم فأدروا على المسلمين حفوقهم ولا تضربوهم ولا تغلقوا
	الأبواب دونهم ، فيأكل قويهم ضعيفهم ولا تستأثروا عليهم
377	فتظلموهم أحمأ مع محمد معامد منا
	ليس له مال فشاء أن تزوجه فزوجه ، وأصدق عنه ،
	فكتب اليه : انى قد زوجت كل من وجدت وقد بقى فى
377	بیت المال مال ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
	لیس لی شیء ولی بتیم فقال : کل من مال بتیمك
17	غير مسرف ولا مبذر ولا متأثل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
7.7.7	ليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٢٠٠٠٠٠
117	ليس عن مسلم تو ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
777	ليس هو كمن هاجر بنفسه ٢٠ ٥٠ ٥٠ ٠٠ ٠٠
177	لي: الواجد ظلم ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

حرف الميم

ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد بن مسلمة ثم قال عمر: ان بعثتك فأد اليها صدقة العام وعام أول وما ادرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بحمل فأعطاها دقيقا وريتاً ، وامرها أن تلحق به الى خيبر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ويعطيها حقها 440 من الزكاة وما أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتـــاب الله ، وقسمنا من رسول الله ﷺ فالرجل وبلاؤه في الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله لئن بقيت لياتين الراعي بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكائه ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 270 ما بینی وبین احد من العرب احته ، وانی مررث بمسجد لبنى حنيفة فاذا هم يؤمنون بمسيلمة ، فأرسل اليهم عبد الله فجيء بهم ، فاستتابهم غير ابن النواحة ، قال: سمعت رسول الله عَرَالِيُّهُ يقول: لولا أنك رسيول

	لخربت عنقك ، فأنت اليوم لست برسول ، فأمر قرظة ابن كعب فضرب عقه في السوق ثم قال : من اراد أن
710	ينظر الى ابن النواحة قثيلا في السوق
	ما حجبنی رسول الله ﷺ منذ اسلمت ، ولا رآنی
	الا تبسم في وجهى ، ولقد شكوت اليه اني لا أثبت على
	الخيل ، فضرب على صدرى وقال : اللهم ثبته واجعله
717	هادیا مهدیا ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني
*****	بذلك ، وانما ذلك شيء ثوابه على الله جل تناؤه وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	ما فعل الديناران ؟ قال : انما مات أمس ثم أعاد
	عليه بالغد 'قال: قد قضيتهما ، قال: الآن بردت عليه
1.1.1	جلده
	فارسل اليها بخمسين درهما وكسوته وذكر لها بأنه اذا
***	مرت به سنة رفعه الى مائة ١٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	ما من مسلم فك رهان اخيه الا فك الله رهانه يوم
731-37111	القيامة أ
	ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة ، الا ان قام أحدكم
	فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله ،
184	فصلى عليه النبي عليها عليه النبي المناسبة النبي عليه النبي النبية الن
	مالك عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز
	ما ينفعكم صلاتي عليه ، وهو مرتهن في قبسسره ،
107	فان ضمنه احدكم قمت وصليت عليه ٠٠٠٠٠٠
•	مررت بمسجد لبنى حنيفة _ ما بينى وبين احد من
	العرب احنة ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	مر أمير المؤمنين رضى الله عنه يتفقد الرعية ، فسمع
	الصبى يتضاغى من الجوع ، فسأل أمه أن ترضعه ،
	فقالت: انى اربد ان افطمه ، لأن عمر لا يسجل الصفار
	في ديوان الأرزاق الذين هم دون الفطام ، فقال في نفسه
	هامسا : ويح عمر ، هلك عمر ، ثم عاد الى دار الخلافة ثم بعث في الأمصار وفي سكك المدينسة من ينسادي :
	لم بعث في الامصار وفي تسلمك المدينية من يستوى الله الله الله المصار في الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في ال
	لاسكام . وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود
777	فى الاسلام
	لامرنه ولو على بطنك ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

مر عمر بن الخطاب بميزاب للعباس رضى الله عنهما فقطر عليه ، فام بقلعه ، فخرج اليه العباس رضي الله عنه ففال له: خلعت ميزابا ركبه رسول الله عليه فقال عمر : والله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى فصصعد العباس على ظهره ونصبه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٧٨ ٧٨ المسلمون على شروطهم ،والصلح جائز بين المسلمين ٦٤ المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا ، أو أحل حراماً ا 117 مضت السنة أن الرسل لا تقتل ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 710 مطل الفنى ظلم ، فاذا أتبع أحدكم على ملىء فليتبع ،١١٨-١١٨-١١٨ مطل الفني ظلم ، ومن أحيل على ملىء فليحتل ١٠٠ ١٠١-١١٨ 188 من ترك دينا فعلي"، ومن ترك مالا فلورثته ٠٠٠٠٠ من ترك مالا فلورئته ، ومن ترك دينا أو ضياعا فالى " وعلی ٔ ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ 777 من احب أن يحفظ في عقبه وعقب عقبه فليتق الله ٠٠ ۲۷. 1.0 من احال دخل الجنة ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ من اسلم في شيء فلا يصرفه الى غيره ٢٠٠٠٠٠ 1.1 من خلف مالا فلورثته ، ومن خلف دينا فعلى تضاؤه ١٥٧ من سأله جاره أن يدعم جذوعه على حائطه فلا يمنعه ٨٨ امتنع محمد بن مسلمة ان بجرى خليجا للضحاك في ارضه فترافعا إلى أمر الومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: والله لامرانه ولو على بطنك ٢٠٠٠٠٠ λ٤ منعك ما عندك ، قال : منعى ما عنــدى منعك ان تطلب لبناتك ما يطلب القسوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك في السلمين ، وسعك أو عجسز عنك هذا كتاب الله بيني وبينكم ٢٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 770 من كان له فضل ظهر فليعد به على مسن لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له قال: فذكر من اصناف المال حتى ظننا انه لا حق لاحد منا في فضل ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ « ومن كان غنيا فليستعفف ، ومين كان فقيم آ فليأكل بالمعروف » نزلت في ولى اليتيم اذا كان فقسيرا انه يأكل بالمعروف مكان قيامه عليه بالمعروف ٢٠٠٠٠ من كانت عنده مظلمة لاخيه من عرض أو شيء فليتحلل منه اليوم ، قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ، أن كان

حرف النون

نادى مناد أن لا تعجلوا صبيانكم عن الغطام ، فأنا نفرض لكل مولود في الاسلام ٢٠٠٠٠ ٠٠ ٣٣٨ ٣٣٨ انيت منهم قتله بحكم سعد بن معاذ ، ومن لم ينبت منهم استحیاه ، فکنت فیعن لم ینبت فترکنی ۲۲ ۰۰۰ نبي الله موسى فيكم فاسالوه ، قال : فاتوا نبى الله موسى عليه السلام فذكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وان يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك ، فبعثه الله حيا سويا . فقال قتلني ابن اخي فـــــلان فلم يورث قاتل من نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ، ولا ننتغى من البينا ، فكان الاشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفي قريشاً من النضر بن كنانة الا جلدته ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ٢١٩ ٢١٩ نحو اردب من القمح او نصفه او يزيد شميئا كل نمهم ، فكان برزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين ول شهر ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۰ ۲۳۲ انزلت نفسى من مال الله منزلة مال اليتيم أن استغنيت استعففت ، وإن افتقرت اكلت بالمسروف ثم أنا باد باصحابي _ يعنى المهاجرين _ اخرجنا من مكة .٠٠ ٢٣٥ انزلت نفسى من مال الله منزلة الولى من مال اليتيم

	ان استفنیت استعففت وان افتقرت اکلت بالمعروف فاذا
١٨	أيسرت قضيت ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
414	استنصت لی الناس ۲۰۰۰ ۲۰۰۰ ۱۰۰ ۲۰۰۰
414	النصح لكل مسلم ٢٠ ٠٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠ ٢٠
	انتصف المسيب من على وتلف مال الذي احساله
•	المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب ،
117	فقال له أبعده الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
77	انظروا ان كان قد اخضر مبرزه فاقطعوه ، ، ، ،
	انظر من ادًان في غيرَ سْفه ولا سرف فاقض عنه فكتب
	اليه : اني قد قضيت عنهم وبقى في بيت مال المسلمين
377	مال ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ مرود ده ۱۰ ۱۰ ۱۰ ا
	انظر من كانت عليـــه جزية فضعف عن أرضـــه
-	فأسلفه ما يقوي على عمل أرضه فانا لا نريدهم العام ولا
377	لعامين ١٠ ٠٠٠ ب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
	انظر كل بكر ليس له مال فشاء ان تزوجه فزوجه ،
	وأصدق عنه ، فكتب اليه أنى قد زُوجت كل من وجدت ،
44.5	وقد بقى فى بيت المال مال ٠٠٠ ٠٠٠ .٠٠ .٠٠
	انظروا فان كان قد انبت ، والا فلا تقتلوه ، فنظروا
19	فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم اقتل `
	نعم درهمان . قال صلوا على صاحبكم ، فقال على :
	يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن 4 فقـــام فصلى
	عليه ، ثم أقبل على على وقال : جزاك الله عن الاسلام
11.	خيراً وفك رهانك كما فككت رهان اخيك ٠٠٠٠٠٠
	نعم ديناران فقال أبو قتادة هما على يا رسول الله
11.	قال: فصلى عليه عليه عليه عليه المالية
11.	نعم ، قصلی علیه ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	نعم ، فصلى عليه تم قال بعد ذلك بيوم ما فعسل
	الديناران ؟ قال انما مات امس قال: فعاد اليه من الغد
177	فقال قد قضيتهما فقال النبي عَلَيْكُ الآن بردت عليه جلده
	نعم ، ثم تخیل أنها تساوی خمسمائة فقال : اتبیعها
	بخمسمائة ؟ قال : نعم ، ثم تخيل انها تساوى ستمائة
	ذرهم ثم سبعمائة درهم ثم ثمانمائة درهم فاشتراها
117	بشمانمائة درهم ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
441	نعم فاقضوا عنه فانه غارم من
	نعم ابن عفان وابن عوف ، فانهما ان هلکت ماشیتهما
	رجعاً الى نخل وزرع ، وأن هذا المسكين أن هلكت ماشيته

جاءني ببنيه يصرخ يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر على من الدهب والورق ٢٠٠٠٠٠ ٣٣٤ نفرت اليه في مائة وخمسين فارساً من أحمس ، فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولأحمس ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ النفقة على عيالهم لا تلزم المسلمين ٠٠٠٠٠٠ ٢٨٦ نقصته من أربعة آلاف ؟ نقال : أنما هاجسس به أبواه) يقول: ليس هو كمن هاجر بنفسه ٢٣٧٠٠٠٠٠٠ نكحت زوجاً غير عقبة بن الحارث ١٠٠٠٠٠ ٢٤٢ نهى ﷺ عن بيع الغرر ١٠٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٥١ ٢٥١ ٢٥٢ ٣٤ ٣٥٥٢ نهي عُرِيعًا عن بيم الكاليء بالكاليء ١٠٠٠٠٠ ٢١-٢١٤ انتهيت الى مسجد بنى حنيفة ، مسجد عبد الله ابن النواحة فسممت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله ، فكذبت سمعى ، وكففت فرسى حتى سمعت أهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فقال عبد الله بن مسمعود على! بعبد الله بن النواحة فحضر واعترف ، فقال له عبد الله : اين ما كنت تقرأ من الفرآن ؟ قال: كنت اتقيكم به فقال له: تب فابي فامر به فأخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور أصحاب محمد عَرَاتُ في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه وقال جربر والأشعث : استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم فاستتابهم فتابوا وكفلهم عشائرهم ١٠٠ ٢١٥-٢١٥

حرف الهاء

هذا کتاب الله بینی وبینکم ۲۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۲۵ هذه ان شئتم قسمتها واموالكم بينكم وبينهم جميعاً وان ثبئتم امسكتم اموالكم ، وقسمت هذه فيهم خاصة ، فغالت الأنصار: بل تقسم يا رسول الله هذه فيهم واقسم لهم ما شئت من أموالنا ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ٣٢٨ هذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه فأتوا نبى الله موسى فذكروا ذلك له فامرهم أن يذبحوا بقسرة وأن يضربوه بعضها فغلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال: قتلني ابن اخى فلان فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ٢٦٩ ٠٠٠ ٣٦٩ هذا معاش ؛ فالأسوة فيه خير من الأثرة ٢٠٠٠٠٠ 441 هذا المعاش التسوية فيه خر ، أن المسلمين أنما هم بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهـــم شركاء في الميراث تتساوی سهامهم ، وان کان بعضهم اعلی من بعض فی الفضائل ودرجات الدين والخير ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ 441 اهتز عرش الرحمن لموت سعد بن معاذ ۲۳ ۰۰ ۲۳ هزال طاش بابنة عبد الله بن عمر ، ولما سأله: ما بها قال له: عملك ، انك لا تنفق عليها ، أو قال له منعك ما عندك ، قال : ومنعى ما عندى منعك أن تطلب لبناتك ما يطلب القوم لبناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين ، وسعك أو عجز عنك ، هذا كتاب الله بيني وبينكم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣٥ هل أنت مريحي من ذي الْخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين فارسيا من احمس ، فكسرناه ، وقتلنا من وجدنا عنده ، فاتيناه فاخبرناه قدعا لنا ولاحمس · · · · · · · · · · · · ۲۱۷ ما النا ولاحمس هل ترك لدينه وفاء ؟ صلى عليه والا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتــوح قال: أنا أولى بالومنين من انفسهم ، فمن توفى وعليه دين فعلى تضاؤه ومن ترك مالا فلورثته ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۳۳۲ هل خلف لدينه قضاء ؟ فاذا قيسل : لم يخلف وفاء قال للمسلمين : صلوا عليه ، فلما فتح الله الفتوح قال : من خلف مالا فلورئته ، ومن خلف دينا فعلى؛ قضياؤه ا ١٥٧ هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا: نعم درهمان ، قال صلوا على صاحبكم فقالعلى: يارسول الله هما على * وأنا لهما ضامن فقام فصلي عليه ثم أقبل على على وقال: جزاك الله عن الاسلام خيراً ، وفك رهانك كمـــا فككت

رهان اخیك ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹۰ هل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم دىنىاران فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله قال : فصلى عليه 19.-107 هل عليه دين ! قالوا : نعم ديناران ، قال : هل ترك لهما و فاء ؟ قالوا : لا ، فتأخر فقيل : لم لا تصلي عليه ؟ فقال : ما تنفعه صلاتي ، وذمته مرهونة الا أن قام احسدكم فضمنه ، فقام أبو قتادة فقال : هما على يا رسول الله فصلی علیه النبی ﷺ ، ، ، ، ، ، ، ۱۲۳ هما عليك حق الغريم وبرىء الميت ! قال : نعم ، فصلی علیه ۱۹۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۹۰ هو من المهاجرين فلم نقصته من اربعة الاف ؟ فقال: انما هاجر به ابواه ، يقول : ليس هو كمن هاجر بنفسه ٣٣٧ هو نحو اردب من القمح أو نصفه أو يزيد شيئًا كل شهر ، فكان يرزق الناس المرأة والرجل والملوك جربين كل شهر ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٣٣٢ هو وعياله ما أقام بدار الهجرة ودار الاسسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسلام فليس على المسلمين النفقة على عيالهم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٨٦ ١٠ هو أحق الناس به محياه ومماته ٢٠٠٠٠٠ هو أحق هو وارثه فاستبطأ موته فقتله ثم حمله فوضعه ليلا على باب رجل منهم ، ثم اصبح يدعيه عليهم ويقول: انتم تتلتم عمى ، حتى تسلحوا وركب بعضهم على بعض فقال عقلاؤهم وذوو الرأى منهم علام يقتل بعضكم بعضا ! وهذا نبى الله موسى فيكم فاسألوه ، فلكروا ذلك له فأمرهم أن يذبحوا بقرة وأن يضربوه ببعضها ، ففعلوا ذلك فبعثه الله حيا سويا فقال : قتلني ابن أخي فلان ، فلم يورث قاتل من قاتله بعد ذلك ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦٩ ٣٦٩

حرف الواو

والذى لا اله الا هو (ثلاثا) ما من الناس أحد الا له فى هذا المال حق اعطيه أو منعه ، وما أحد احق به من أحد الا عبد مملوك ، وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنسا على منازلنا من كتاب الله ، وقسمنا من رسول الله على فالرجل وبلاؤه فى الاسلام ، والرجل وحاجته ، والله كثن بقيت لياتين الراعى بجبل صنعاء حظه من هذا المال وهو مكانه ٣٣٥

	والله ما آلو أن اختار خياركم ، كيف أنت قائل أذا
	سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمسد ثم
	قال عمر : أن بعثتك فاد اليها صدقة العام وعام أول ك
	وما أدرى لعلى لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيمًا
	وزيتا وامرها ان تلحق به الى خيبر حيث اعطاها جملين
	آخرين ريشما يصل اليها محمد بن مسلمة ، ويعطيها حقها
٥٨٢	من الزكاة الزكاة
۲۸	والله لارمینها بین اظهرکم ، انی لاراکم عنها معرضین
	والله لو منعوني عقسال بعير كانوا يؤدونهسا الي
٣٢.	رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليها ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والذى نفسى بيده لمناديل سعد بن معاذ في الجنة
۲۳	احسن من هذا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والله اذن ليكونن ما تكره انك ان قسمتها صار الربع
	العظيم في أبدى القوم ثم يبيدون فيصير ذلك الى الرجل
	الواحد أو المراة ثم يأتى من بعدهم قوم يسدون من الاسلام
777	مسدا وهم لا يجدون شيئا فانظر امرأ يسمع أولهم وآخرهم
	واله لا يصعد من ينصبه الاعلى ظهرى قصعد العباس
٧X	على ظهره وتصبه ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
38	والله لامرنه وِلو على بطنك ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	والله لئن بقيت لارامل أهل العراق لادعنهم لا يفتقرون
٣٣٣	الی أمیر بعدی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
. TOXTET	دع ما يريبك الى ما لا يريبك ١٠ ١٠ ٠٠ ٠٠
	دعنی من نعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان هلکت
	ماشيتهما رجعا الى نخل وزرع ، وان هذا السكين ان
	هلكت ماشيته جاءئى ببنيه يصرخ: يا أمير المؤمنين ،
	افتاركهم أنا لا أبالك ؟ فالكلا أيسر عنسدى من الذهب
445	والورق ٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	نجد الرجل له المسكن والخادم والفرس والاثاث ،
	فكتب عمر : أن لا بد المرء المسلم من سيسكن يسسكنه
	وخادم یکفیه مهنته ، وفرس بجآهد علیه عدوه ، ومن
441	أن يكون له الأثاث في بيته / نعم فاقضوا عنه فانه غارم
	ورد عليك مما لم يكن في كتاب ولا سنة ، ثم اعرف
	الأشباه والامثال والنظائر ، وقس الامور على ذلك تم
474.	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
	اوصى الخليفة من بعدى بأهل الأمصار خيرا فانهم جباة
	المال ٤ وغيظ العدو ٤ وردء السلمين وإن يقسب أريزور

	فيؤهم بالعدل ، والا يحصل من عندهم فضل الا بطيب
411	نفس منهم ۲۰۰۰ د ۲۰۰۰ د ۲۰۰۰ د ۲۰۰۰
	استوضحه فاعتسرف ، وكان رأى الصحابة الذين
110	استشارهم أن ثؤلول كفر قد أطلع رأسه ويجب أن يحسم
	وضعناه حيث توضع الجنائز عند مقام جبريل عليه
1.41	السلام
	تواطأ أهل المسجد على ذلك فقال عبد الله بن مسعود:
	على بعبد الله بن النواحة ، فحضر واعترف ، فقال له
	عبد الله : اين ما كنت تقرأ من القرآن ؟ قال : كنت اتقيكم
	به فقال له : تب فأبي ، فأمر به فأخرج الى السوق فجز
	راسه، ثم شاور اصحاب محمد عَلَيْكُم في بقية القوم فقال عدى
	ابن حاتم : ثؤلول كفر قد اطلع راسه فاحسمه ، وقال
	جرير بن عبد الله والأشعث بن قيس : استتبهم فان تابوا
317	كفلهم عشىائرهم ، فاستتابهم قتابوا وكفلهم عشائرهم ٠٠٠
	وعظهن رسول الله عَلِيْتُهُ وقال : تصْـدُقن ولو مــن
37	حلیکن ، فتصدقن بحلیهن ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
	توفى رجل وعليه دين فعلى وضاؤه ، ومن ترك مالا
771	فلورثته ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
	ي توفى رجل ففسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به النبي
	والله فقلنا: تصلى عليه ؟ فخطا خطوة ثم قال: اعليه دين. ١
	قلنا : ديناران فانصرف ، فتحملهما أبو قتادة ، فأتيناه ،
	فقال أبو قتادة الديناران على ، فقال النبي رَا الله على الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
	اوفی اللہ حق الغریم ، وبریء مبنه المیت ؟ قال : تعــم ،
	فصلى عليه تم قال بعد ذلك بيوم: ما فعل الديناران أبقال
	انما مات أمس قال: فعاد اليه من الفد، فقال: قد
171	قضيتهما . فقال النبي عُلِيُّ : الآن بردت عليه جلده
408.	توفون ما استحللتم به الفروج ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
	اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه فلما
	كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه فقال أ ويحك انى
	لاراك أم سوء مالي أرى أبنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت :
	يا عبد الله قد ابرمتني اني اريغه عن الفطام فيأبي قال :
	ولم ؟ قالت لأن عمر لا يفرض الا للفطيم الى قوله: أنا نفرض
የ ፕለ	لكلُّ مولود في الاسلام ٢٠٠٠، ١٠ ٢٠ ٢٠٠٠٠٠
	وَ اتَّقَ دُعُوهُ الظُّلُومُ فَانْهَا مَجَابَةً ، وأَدْخُلُ رَبِ الصريمة
	والفنيمة ، ودعني من نعم ابن عقان وابن عوف ، فانهما ان
	هلكت ماشمتهما رحما الى نخل وزرع، وأن هذا السكين

ان هلکت ماشیته جاءئی ببنیسه یصرخ با امیر المؤمنین افتاركهم انا لا أبالك ، فالكلأ أيسر على؛ من الذهب والورق 377 الولد لك يا عبد الله بن زمعة ، واحتجبي منه يا سودة 414 ولى نتيما وله مال فليتجر له بماله ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة تأكله الصدقة الولى من مال اليتيم ، إن استغنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت بالمعروف ، فاذا أيسرت قضيت ١٨٠٠ الولاة من بعدى عليهم من بيت مال المسلمين ٠٠٠٠٠ ١٤٣ ويحك اني لاراك أم سوء مالي أرى ابنك لا يقر منذ الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليلة الى أريفه عن الفطام فيابي قال: ولم ؟ قالت : لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال : وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرا ، قال : وبحك لا تعجليه ، فصلى الفجر وما يستبين الناس قراءته من غلبة البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤساً لعمر كم قتل من اولاد المسلمين ، ثم امر مناديا فنادى ان لا تعجلوا صبيانكم عن الفطام ، فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ٠٠٠٠٠٠ ٣٣٨

حرف ((لا))

لا أوتى باحد ينفى قريشا من النضر بن كنانة الا جلدته ٢١٦ لا أثبت على الخيل يا رسول الله فضرب بيده على صدري وقال: اللهم ثبته واجعله هاديا مهديا ١٠٠ ٢١٧ لا مبدر ولا متأثل ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۷ ۲۰ ۱۷ لا تبع قال: لا أصبر ، فقال: اذا بايعت فقسل: لا خلابة ولك الخيار ثلاثاً ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٩ ٣٦-٣٩ لاتبع ماليس عندك ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ 800 لا يبالي الرجل من ابن اخد المال من حلال أو حرام ٢٦٤ ٣٦٠ لا أجتبى شيئًا من خراجكم ، ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى أن لا يخسرج مني الا في حقه ولكم على أن أزيد أعطياتكم وأرزاقكم ٢٣٢ ٠٠ لا تحل المسألة الا لثلاثة فذكر رجلا تحمل بحمالة فحلتِ له المسألة حتى يؤديها ئم يمسك ٢٠٠٠٠٠ 188 لا يحل مال امرىء مسلم الا عن طيب نفس منه ٢٠٠ ٨٦-٨٩ ٣٤٩ لا يحل لك أن تأخذ من ثمر بعته على أخيك فأصابته لا يرجع على صاحبه الا أن يفلس أو يموت ٠٠٠٠٠٠ ١١٧ لا سبق الا في خف او حافر أو نصل ٢٠٠٠٠٠ 307

لا يشتري الوصى من مال اليتيم ٢٠ ٠٠ ١٠ ١١ ١٧-١١ لا يصلى على رجل مات عليه دين ، فاتى بميت فسال هل عليه دين ؟ قالوا : نعم ديناران ، قال : صلوا على صاحبکم ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ماحبکم لا تتصرف المراة الا باذن زوجها ٢٠ ٢٠ ٠٠ ٨ لا يصلح أن يرى منها أذا بلغت المحيض الا هذا وهذا ٢٠ لا ضرر ولا ضرار ، والرجل أن يضع خشبة في حائط حاره ، وإذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع ٨٧ لا تضربوا الجزية الاعلى من جرت عليه المواسى ٢٢٠٠٠ لا بقيل الله صلاة امرأة تحيض الا بخمار ٢٦ ٠٠٠ لا يمنع احدكم جاره أن يضع على جداره ٠٠٠٠٠ ٨٩ لا يمنعن احدكم جاره أن يضع خشبة على جداره _ قال ابو هريرة رضي الله عنهه _ : اني لأراكم عنهها معرضين ، والله لأرمينها بين اظهركم ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨٦ ٢٠ لا تغرز خشبا في جداره فلقيا مجمع بن يزيد الانصاري رضي الله عنه ، ورحالا كثيرا فقالوا: نُشهد أن رسول الله على الله عنه جار جاره أن يغرز خشبا في جداره فعال الحالف: أي اخى قد علمت انك مقضى لك على " ، وقد حلفت ، فاحمل اسطوانا دؤن جداري ففعل الآخر فغرز في الاسطوان الخشبة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨٧ ٢٠ ٨٧ لا نقفو نحس بنو النضر بن كنانة أمنا ، ولا تنتفي مر. ابينا ، فكان الاشعث يقول : لا أوتى بأحد ينفى قريشاً لا وصية لوارث ، ولا تنفق امراة شيئًا من بيتهما الا باذن زوجها والعارية مؤداة والمنحة مردودة ، والدين مقضى والزعيم غارم ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٤٣ ١٤٣ لا يتم بعد احتلام ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠٠٠٠ ١٠ ٢٠

حرف الياء

onverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



ثالثاً _ الأشعار الاستشهادية

الصفحة الشسعر بغاث الطسع اكثرها فراخا وام البساذ مقسلات نسزور ١٢ * * * وما اهتز عرش الله من موت هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو ٢٤ -* * * ن رحلي وقد زال النهار بنا يوم البطيل على مستأنس وحد ٢٨ * * * كان صابا آل حتى امطلا 1.7 * * * فلست بآمر فیها بسِلم 💎 ولکنی علی نفسی زعیسم 177 * * * وانی زعیم ان رجعت مملکا بسیر تری منه الفرانق ازورا ۱٤٠ * * * لو جرير هلكت بجيله نعم الفتى وبنست القبيله ٢١٦

رابعاً _ الأعــــلام حرف الألف

ابراهیم بن جریر بن عبد الله البجلی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۲ ، ۲۱۷
ابراهیم بن یزید بن قیس النخعی ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۸ ۲۸ ۳۸
ابن اتال <u>شمامة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،</u>
احمد ابراهيم (الشيخ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٩٢٠
احمد بن حنبل (احمد بن محمد بن جنبل الشيباني رضي الله عنهم) ٦ ،
(Y1 (Y1 (Y1 () 7)) 7) 0 (7) 7 (Y1 () Y1
: 1.A : 1.0 : 1.E : 17 : 10 : 11 : 1. : A1 : AX : AY : A0 : AT
4 184 4 188 4 188 4 187 4 187 4 118 4 1
الأذرعي ١٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ،٠ ٢٠
الأزهري أبو منصور صاحب الزاهر في غريب مختصر المزني ٢٨ ، ١٠٤ ،
1.0
الاسبيجاني _ على محمد الاسبيجاني ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
اسحاق بن ابراهيم الحنضلي المعروف بابن راهوية ٢٢ ، ٢٩ ، ٨٨ ، ٨٨
ابو اسحاق السبيعي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو اسحاق الشيرازى = الشيرازى مصنف المهذب
ابو اسحاق المروزي ٠٠٠ ١١ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٧ ،
۲۱۹ (۲ (۱۹۷) 109 (171 (AE (AY
ابو اسحاق المرثوذي القاضي في من من من ١٣٩، ١٢٠،
اسلم مولى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
اسماعیل بن توبة (صدوق) اسماعیل بن توبة
أسماء بنت أبي بكر الصديق ذات النطاقين رضي الله عنهما ٢٠ ، ٢١
أسماء بنت عميس رضى الله عنها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
الاسنوى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٨٠٠
الأشعث بن قيس بن معديكرب الكندي ١٤٢ ، ٢١٨ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٠
الأشعرى أبو موسى عبد الله بن قيس رضى الله ٠٠٠٠٠ ، ٦٦، ٦٦٣، ٣٦٣
- 1 11

حرف البساء

حرف التياء

حرف الثاء

ثابت بن رفاعة ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٠ ١٠ ٢٠
ثعلبة بن أبي مالك القرظي أبو يحيى له رؤية ٢٠٠٠٠٠ ٨٧ م
الثعلبي _ أبو اسحاق ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ثمامة بن أثال رضى الله عنه الحنفى اليمامي لم يرتد مع من ارتد من
قومه
ثور بن عفیر هوکندهٔ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۱۸ ۲۱۸
التوری ـ سفیان بن سعید ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ ، ۲۷ ، ۱۵۷
أبو ثور الامام أبراهيم بن خالد بن أبي اليمان ٢٢ ، ٢٩ ، ٢٦ ، ١٠٦ ،
111 6 187
حرف الجيم
(
جابر بن عبد الله بن حرام رضي الله عنهما ٢٣ ، ١٤٣ ، ١٥٧ ، ١٨٩ ،
جابر البجلي والد جرير بن عبد الله ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن جبیر سعید ۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۸
جبريل الأمين عليه السلام ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن جریر محمد الطبری ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲، ۲، ۲ ۱۰۳
جرير بن عبد الله البجلي ١٤٢ ، ٢١٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٠
الجزيرى الشيخ عبد الرحمن صاحب الفقه على المداهب الأربعة ١٢٨ ،
الجصاص 🚅 أبو بكر بن على الرازى ٥٠ ، ٥ ، ٧٥ ، ٨٨ ، ٥٩ ، ٢٣ ، ٣٣
جعفر بن محمد (جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين)
الجلال البلقيني ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
جلال مصطفی الصیاد (الدکتور) ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹
الجمال (الدكتور) ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
جورج خوشیه ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۰۰
الجوري ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠
ابن الجوزي ابو الفرج
جويرية بنت الحارث المصطلقية أم المؤمنين رضى الله عنها ٣٣٨
الجويني = امام الحرمين ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠ م. ١٠٠٠٠٠
الجويني الشيخ أبو محمد والد امام الحرمين ٢٠٠٠ ، ٣٧٠ ، ٢١٨

حرف الحاء

ابو حاتم الرازي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
این ابی حاتم الرازی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الحارث بن بكير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨٨
الحاكم ابو عبد الله بن البيع النيسابوري ٢٤، ٦٥، ٦٥، ٦٦، ٨٧،
ابن حامد صاحب أحمد بن حنبل ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١١
ابو حامد الاسفرايني الشيخ ٢٧ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ،
: 1.7 4 1.8 4 1.7 4 1.7 4 1.4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4 4
· 1A6 · 176 · 107 · 177 · 176 · 177 · 17. · 110 · 111 · 11.
·· ·· ۲۲۹ « ۲۲۸ « ۲۲۷ « ۲۲۲ « ۲۰۰ « ۲۰۰ « ۱۹۷ « ۱۹۲
ابو حامد المروذي القاضي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابن حبان الامام الحافظ ٢٤ ، ٦٥ ، ٢٦ ، ٨٨ ، ١٤٣ ، ١٨٩ ، ١٩٠
حِبان بن منقلُ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۹ ۳۹ ۲۹ ۳۹
اُبن حبيب ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٨٨
ابن حجر العسقلاني الحافظ شهاب الدين ابو الفضل أحمد ١٧ ، ٣٧ ،
·· ·· ·· ٣٦٢ (٢٨. (٢١٥ (١٤٣ (١٠٦ (١٠٥ (٤٣
` ابن حربویة ہے ابو عبید بن حربویة ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ، ،
الحركان $_{-}$ محمد على الحركان $_{-}$ $_{-}$ $_{-}$ $_{-}$ $_{-}$
ابن حزم آبو محمد على بن حزم الظاهرى الاندلسي ٣٧ ، ٦٥ ، ١١٧ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ٣٦٣ · ٣٨٧ · ٣٥٩ · ٣٣٠ · ١١٩
الحسن بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠٠ ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨
الحسن البصرى بن أبي الحسن ٠٠٠٠٠ ١٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ١١٧
الحسن اللؤلؤي (الحسن بن زياد اللؤلؤي) ٢٥٠٠٠٠٠٠٠ ٢٥
الحسن بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٣٧ ، ٣٣٧
الحنن بن محمد الصباح ٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٣٦٩
الحسين بن على رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠ ٢٣٧، ٣٣٧
حـــين حامد حـــان (الدكتور) ٢٤٩ ، ٢٧٨ ، ٣٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٤ ، ٣٨٨
الحسين بن منصور ہے البغوى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
حفصة بنت عمر أم المؤمنين رضي الله عنها 🕟 🕟 🔐 😯
الحكم بن عتيبة ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٣٠
حکیم بن حزام ۰۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۵۶
النحلواني ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٥
حماد بن زید بن درهم ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۳۷
حماد بن سلمة بن دينار ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱۷
حماد دین این سلیمان ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۳۸۱

حرف النفاء

حرف الدال

حرف الذال

الذهبي الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد .. ٦٥

حرف الراء

حرف الزاي

الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى ابن اخي ام المؤمنين خديجة أحد العشرة وأمه صفية عمة النبي عُلِيِّتُهُ فرضي الله عنهم ٢٩، ٣٥، الزجاج أبو القاسم وقد نسب اليه تلميذه أبو القاسم عبد الرحمى الزركشي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٩} ابو زرعة الرازى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٠ زفر بن الهذيل صاحب ابي حنيفة ٢٠٠٠، ٢٠ ، ٢٦ ، ١١٦ ، ١٨٧ الزهرى محمد بن مسلم بن شهاب عالم الحجاز والشام ٠٠٠٠٠٠ ١١٤ الزهري القاضي المدنى ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ الزهري ابو زید ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸ زيد بن أسلم العدوى مولى عمر بن الخطاب ١٨٠٠٠٠٠ زيد بن ثابت الأنصاري البخاري الخزرجي ٠٠٠٠٠٠ }} ، ٣٣ الزيلعي (جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي / ٢٦٠ ٣٦٢

حرف السين

سالم بن عبد الله بن عمر ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲ ۱۳۵۰ السبكى الوالد تقى الدين على بن عبد الكافى ۰۰ ۰۰ ۲۶ ۲۶ ۲۳ ، ۲۵ السبكى الولد تاج الدين عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى ۲۰ ، ۲۰ ، ۳۲ ، ۲۳

السبيعي أبو اسحاق _ أبو اسحاق السبيعي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ السدي (اسماعيل بن عبد الرحمن) وهو السكبير ومحمسد بن مسروان (الصغير) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ٢٩ ابن سریج ہے ابو العباس ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ سعد بن معاذ رضي الله عنه الانصاري ١٠٠ ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٦ ابن سعد صاحب الطبقات الكبرى ١٠٠ ٠٠ ٢٣٥ ، ٣٣٩ ابو سعید الاصطخری 🚐 الاصطخری 🕟 🕟 😶 😶 سعید بن جبیر ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ أبو سعيد الخدري رضي الله عنه ٢٣٠٠ ٢٣١ ، ١٦٤ ، ١٩٠ ، ١٩٠ سعيد بن المسيب ١١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١١٩ ١١٩ ١١٩ سعید بن منصور ، ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۳۲۰ سفیان بن سعید الثوری = الثوری .۰ ۰۰ ۲۹ ، ۷۰ ، ۱۵۷ سلمان الفارسي رضي الله عنه ١٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٤٣ ١٤٣ سلمة بن الاكوع رضي الله عنه ١٠٠ ٠٠ ١٠٠ ١٤٣ ، ١٦٤ ، ١٩٠ السلمي عبد الرحمن المقرى ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٢٨ أم سلمة أم المؤمّنين رضى الله عنها ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠ ٢٤ سليمان بن بلال التيمي ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ٢٥، ١٠٠٠٠٠ ٣٤٩ ، ٣٤٩ سماك بن حرب ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۰ ۲۰ ۱۰ ۸۸ السنجي ابو علي 🚅 ابو علي 🕟 🕟 👵 👵 🔐 🔐 السنهوري الدكتور عبد الرزاق ٥ ، ١٠٧ ، ٢٧٧ ، ١٥ } ، ٢١٤ ، ٢١٤ سودة بنت زمعة أم المؤمنين رضى الله عنها ٢٠٠٠٠٠ ٣٤٣ ٠٠ ابن سيرين محمد مولى انس رضى الله عنه ٠٠٠٠٠٠ ٣٦٩ ، ٣٦٩

حرف الشين

حرف الصاد

حرف الضاد

الضحاك بن سفيان بن عسسوف بن كعب بن أبى بكر بن كلاب السكلابي أبو سعيد صحابي معروف كان من عمال النبي الله على الصدقات ٢٩ ، ٨٤

حرف الطاء

الطبراني أبو القاسم الحافظ صاحب المعاجم الثلاثة ١٠٠ ٨٧ ، ١٢٣ الطبرى أبو على صاحب العدة ٣٠ ، ١٥ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٠٨ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ ، ١٠٠ الطحاوى أبو جعفر صاحب شرح معائى الآثار أحمد بن محمد بن سلامة

nverted by Hir Combine - (no stamps are applied by registered version)

حرف الظاء حرف العين

عائشة (أم المؤمنين الصديقة رضى الله عنها) ١٠ ٧ ، ١٧ ، ١٢ ، ٢٤ ، عاصم الاحول = عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصرى ١٨ ابن عابدين الشيخ محمد صاحب الحاشية الحنفي ٢٩٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٨ ، ·· ·· ·· ·· · · · · · · · (0{ ({.) (\$7) (\$70\$) أبو العالية الرياحي ٢٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ١٠ ١٨ ١٨ عامر بن شراحیل ــ الشعبی ۱۸ ، ۲۹ ، ۱۱۷ ، ۲۱۲ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۳۰ العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه عم النبي عُلِيُّكُ ٧٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ أبو العباس بن سريج ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ١٠٠ ، ١١١ ، ١١١ ، 41 A 7 4 1 A 8 4 1 A 8 4 1 A 8 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 4 1 A 9 عبادة بن الصامت الأنصارى المعقبي رضى الله عنه ٢٠٠٠٠٠ ٧٩ ، ٨٧ عبد البر أبو عمر المالكي الأندلسي ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ عبد الرحمن تاج الدكتور شيخ الأزهر ٠٠٠٠٠٠ ١٠٠ ٢٩٣ عبد الرحمن بن عوف رضى آلله عنه احد العشرة ٢٣٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٨ عبد الرزاق بن همام الصنعاني صاحب المصنف ٢٠٠٠ ٦٠ ١١٧ ، ١١٧ عبدالله بن زمعة ١٠٠٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٥٣٠ ٣٥٧، ٣٥٧ عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٢٥ عبد الله بن زيد آل محمود ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٣٦ عبد الله بن الحسن ١٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٢٠ ٢٠٠ عبد الله بن الحسين المصيصى ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٦٥ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ١٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥٤ ، ٧٩ ، ٨٧ ،

·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما 🕟 🕟 🗠 1
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ١١٠ / ٢١ ، ٢٥ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ٢٤ ، ١٨ ، ١٤٢ ، ٢١٥ ، ٢١٥ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· · · · ·
ام عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما ١٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٣٣٨
عبد الله بن المبارك ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الله بن النواحة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٥ ١٢٥ ٢١٥
عبد العزيز بن عبد الله بن باز سماحة شيخ الاسلام ٢٦١ ، ٢٥٣ ، ٢٦١
عبد الفتی بن سعید ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ م
عبد القدوس الهاشمي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦١
عبد الكريم الرافعي = الرافعي ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
عبد المجيد سليم شيخ الاسلام والجامع الازهر ٠٠٠٠٠ ٢٩٩
عبد الملك الجويني أبو المعالى بي امام الحرمين ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبد الملك بن الماجشون ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عبده هاشم الیمانی ۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۶
ابو عبيد بن سلام صاحب كتاب الأبدال ٢٠٠٠ ٢٨٥ ، ٣٣١ ، ٣٣٢
أبو عبيد بن حربوية ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٨٠ ٨٠ ٨٠
عبيد الله بن جرير ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢١٧
ابو عبيدة ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٧
عبيدة السلماني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عتبة بن أبي وقاص ١٠٠٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠ ٣٥٣ ، ٣٥٧
عدی بن حاتم ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۲۱۲ ۲۱۲
ابن العربي القاضي أبو بكر المالكي ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١١٠ ، ١٤٠
ابن عرفة المالكي ١٠٠٠٠٠ ١٠ ١٠٠ ٢٨٨ ، ٢٦٦
عطاء بن ابی رباح ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۰ ۱۸ ۲۷ ۵۰
عطية الموفى ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٦
عطية القرظى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عفان بن مسلم .٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
عقبة بن الحارث ۲۵۷، ۳۶۲ ، ۲۵۷
ابن عقیل ۱۰ ۸۳ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰
عکرمة مولی ابن عباس ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۸۸
عكرمة بن سلمة بن ربيعة بن ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو العلاء المعرى شاعر معرة النعمان ١٣ ٠٠ ٠٠ ١٣ ١٣
العلاء عن أبيه ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ٢٦ ٢٦

على الخفيف ، ،، ،، ،، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٢٦١ ، ٣٣١ الم
ابو على السنجي ٠٠٠٠٠ ٠٠ ٢١ ١٦١ ١٦١ ١٦١ ١٦١
علَى بن أبي طالب كرم الله وجهه ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٢٠ ، ١٠ ،
4 197 4 191 4 19. 4 178 4 188 4 119 4 11A 4 11A 4 14 4 48 4 67
TYY (TY) (TTX (T)) (T)X (T)Y (T)
أبو على الطبري ٠٠٠٠٠٠٠٠٠١١ ، ١٦١ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٤ ،
على بن عبد الكافي _ السبكي ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
علَى بن عبد الكافى _ السبكى ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١١٠ ١١٧ على بن عبيد الله ١١٧ ١٠ ١٠ ١٠ ١١٧ على بن عبيد الله
على بن محمد الاسبيجاني ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٠٨
ابو على ابن أبي هريرة تنسن ١٦٥ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٥ ، ٢٠١٠
العمراني القاضي يحيى بن إبي الخير سالم صاحب البيان ١٦ ، ١٩ ،
£ 17 (1. (11 (17 (18 (1. (YA (YA (YA (YE (E) (YA (YE
عمر بن الخطاب أمير المؤمنين الفاروق رضي الله عنه ٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١ ،
17 37 37 37 37 3 67 3 77 3 78 3 78 1 78 1 78 1 79 4 78 4 77 4 78 4 78 4 78 4 78 4 78 4
عمر بن أبي ربيعة المخزومي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ابو عمر بن عبد البر _ عبد البر
عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد أمير المؤمنين ٢١ ، ٢٨ ، ٢٨٧ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·
عمرو بن شعیب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ۱۷ ۰۰ ۱۷
عمرو بن عوف ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۲۶ ۱۳ ۲۶ ۲۳
عمرو بن العاص ١٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠ ٥٠
عميرة صاحب الحاشية على المنهاج مع قليوبي ١٠٠٠٠ ٣٩٥ ، ٣٩٥
أبه العوام البصري بي منه بي منه بي بي بي عليه
أبو العوام البصرى · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
عيسى الثقفي هو ابن عمر النحوى ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي صاحب السنن = الترمذي
بو عيسي مصد بن عيسي بن صوره الترسدي صحب السمن المرسدي
حرف الغين
الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي صاحب الوخيسيز
الاحياء وغيرهما ١٠٠٠ ٠٠٠ ٢٠ ٣٣ ، ٣٦ ، ١٥١ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٣
- 1 11 · 1 - 2 · 1 · 1 · 1 · 1 · 1 · 1 · 1 · 1 · 1 ·

حرف الفاء

فاطمة زوج عمر بن عبد العزيز ..

373	• •	••	• •	••	••	••	••	••	• •	••	• •	فارس	اين
0.	••	• •	•	• •	• •	• •		• •			بادة	ات زي	فرح
117	••		• •	- •	• •	٠.		٠.	• •	• •	• •	روة	أم فر
{Y	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	کی	, IUC	نزارى	ناج ال	رى ال	الفزا
6 711	168	106	418	۲۱ ،	٠,	۳.٧	ی	فنجر	قى اا	. شو	لدكتور	جری ا	الفنه
	••	••	••	••	••	••	••	• •	• •	••	••	·- ٣٢	1 6 4.
۳.,	• •	••	••	• •	••	••	• •	••				يه جو	
۲۸۲ (240	6 41	18 6	۲۷.	• •	••	••	••	••	شيخ	وى ال	ل مول	فيص
					_	لقاف	ف 11	حدف	,				
	-							5				•	
**	• •	••	••	••	••	• •	••	••	• •	u	यता	القاسم	أبن
۲.٤ 6	118					•	ب	القام	ں بن	لعباس	أبو ا	الفاص	ابن
188	• •	••	• •	•••		منه	الله	رخی	لالى	ق اله	المخار	ـة بن	قبيه
117													
6 178	()	74 6	10								_		
	• •	••	••										1 6 17
717	• •	••					• •			-		تنيبة	
41	محمد	د بن ا	أحما	الهبن	عبد ا	عمد د							
	••	••		• •		••							1869
٤٠٧ (_	في المال	•
٠ ٨٨	6 49	614	, 6 8	••	اری	لأنص	حمد ا	بن 1-	حمد			لبی ایو	
••	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •	• •					7 6 1.
110	• •	• •	••				••				-	ن ک	-
												ل محم	
		, , ,	Ά٠.	••				لی ۱۱	ىية ء	لحاث	حب ا	ی صا	
13		••	••	••		••		••	••			_	القمو

707	45	(·	لى ٠	الحنب	زعى	، الز	الدين	مس	ام شہ	ועה	جوزيه	تيم ال	ויי
					L	كاف	ے ال	حرف	•				
بو بکر	در. آ	الع الد	ن علا	يعروه	صناة	ئم ال	اعد د	ساحب	د, ص	الحنة	لامام	بانی ۱	الكاب
1.4	٤.١	۲۱	1.	4 11	76	110				٠.	•• .	٠٠ ٠	ن مستمو
22	••	••		••			••	عنها	का	رضي	راقع	ة بنت	ر کبشاً
777	479	(4	۷۷ د	٦٥,	ماعيل	ء اسـ	الفدا	، أبو	الدير	عماد	عا فظ	شر الم	ابن ک
781	••	••	••		• •	• •	•	ي عو ف	رو بن	ن عم	. الله ي	بن عبد	كثير

277	••	• •	• •	• •	• •	• •	ابن کج ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
1.1	••	••	••	• •	• •	• •	الكرماني صاحب شرح البخاري
۲۳۸	• •	• •	••	• •	••		ام كلثوم بنت عقبة رضّى الله عنها
١٨	• •	• •	••	• •	••	••	الكيا الطبرى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
					f	וטכי	حرف
771	••	• •	••	••		• •	أبو لؤلؤة (لحاه الله) ٠٠٠٠٠
40	• •	• •	• •	••	• •	• •	اللؤلوى الحسن بن محمد الصباح
۲۳.	۲۲ ،	. 4	117	• •	• •	• •	الليث بن سعد الفهمي المصري
111	4 41	4 81	•••	• •	• •	• ••	ابن ابی لیلی ۲۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
						الميم	حرف
17		••	••	••	••	••	الماجشون عبد الملك المالكي
6 70	۲ ۲	فظ ۱	, الحا				ابن ماجه القزويني أبو عبد الله محمه
••	• •	• •	• •	• •			108 (14. (188 (1.8 (AV (V9
۲٠3			• •	• •			المازری المالکی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰
							مالك بن أنس الأصبحى امام دار الر
•							YY : YA : YY : YY : XY : LY : LY
							1 (17. (10) (180 (18. (188
د ۳٥	۲	404	٠ ٣٥	1 6 1	" { }	4 46,	V 6 781 6 77. 6 777 6 779 6 701
••			•••		• •		ξ (٣٩٦ (٣٨٨ (٣٨. (٣οξ
يرهما	به وغ	سلطاني	نام ال	إلاحك	وی و		الماوردي أقضى قضاة العراق صاحب
	•	••	• •	•	•		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
80	• •						المتولى أبو سعيد صاحب التتمة
••							مجد الدين أبو البركات عبد السلام ا
۸۸ ۹							مجمع بن يزيد الأنصاري
(1)	غيره	وع (المجم	ساحب	سم ص	العاد	المحاملي أحمد بن محمد بن أحمد بن
• •	• •	• • •	•	• •		• •	٠٠ ٠٠ ١٨٧ ، ١٦٥ ، ١٨٨ ، ١٨٨
••	••	••	••	••	• •	نعی	محمد بن ادريس الشافعي _ الشاف
117	• • •		••		••	*	محمد بن اسحاق ۰۰ ۰۰ ۰۰
= 0	بخاري	في ال	الجعا	ردزبه	بن بر	لمفيره	محمد بن اسماعیل بن ابراهیم بن ا
• •		•	• ••	• •	• •	• • •	البخارى ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
							أم محمد بن الأشعث
717	4	لمصريا	دیار ۱	ر بالا	الا ك	المفتى	محمد بخيت المطيعى الشيخ الفقيه
٧	••	••	• •	••	••	••	محمد بن أبى بكر ﴿ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ أبو محمد الجويني ﴿ ٠٠ الجويني ﴿ ١٠ الْجُويِنِي ﴿ ١٠ الْجُويِنِي ﴿ ١٠ الْجُويِنِي
	••	••	••	• •	• •	• •	ابو محمد الجويني = الجويني

محمد بن الحسن الشيبابي صاحب ابي حنيفه ٢٥ ، ٢٩ ، ٣٠ ،
: AT (VA (71 (7. (of (of (o) (o) (o) (o. ({. (
· \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
محمد رشید قبانی ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۱
محمد رشیدی ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ محمد
محمد أبو زهرة (الشبيخ) ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٢٩٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
محمد سلام مدکور (آلدکتور) ۲۹۲، ۱۰۷ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۲،
محمد بن عبد الله السبيل (الشيخ) ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٢٥٣ ، ٢٦١
محمد عبده (الشيخ) ۲۰۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹۹ ، ۳۰۰
محمد على الحركان ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠ ٢٦١
محمد بن المبارك ١٦ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ١٠ ١٠ ١٠ ١٠
محمد بن مسلمة رضي الله عنه ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ٨٤ ، ٢٨٥
محمد محبود الصواف (الشيخ) ۲۰۱۰ ۰۰ ۲۵۳ ۲۵۱ ۲۲۱
محمد نجيب المطيعى ابن الشبخ ابراهيم بن عبد الرحمين بن احميد
بخیت ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۲، ۲۲، ۲۲، ۲۲۱ ۳۷۱
محمد بن یحیی بن حبان ۱۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۱ ۲۱
محمد يوسف موسى (الدكتور) ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المديني على بن عبد الله المديني ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المراوذي الشيخ أبو نصر ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
المراوذي القاضي أبو اسحاق ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٠
المروزی ابو اسحاق ۲۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۹ ، ۲۸
المزنى صاحب الشافعي وصاحب المختصر اسماعيل بن يحيى ١١٢ ،
·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ·· ··
المسعودي (ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسمعود المروزي) ٢٤ ،
· 7 · 199 · 198 · 198 · 198 · 78 · 79 · 78 · 78 · 78 · 78 · 78 ·
مسلم بن الحجاج القشيرى صاحب الجامع الصحيح ١٧ ، ٢١ ، ٢٢ ،
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
المسيب بن حزن رضي الله عنه والد سنعيد ٢٠٠٠٠٠ ١١٨ ١١٨٠
مستيلمة الكذاب لحاه الله ٢١٥ ٠٠ ٠٠ ٢١٤ ١٠ ٢١٥
مصعب بن عمیر رضی الله عنه ۲۳ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۰۰ ۲۳ ۲۳
مصطفى الزرقا (الدّكتور الفقيه) ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ،
· · · • • • • • • • • • • • • • • • • •
مصطفی کمال الصیاد (الدکتور) ۲۷۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۲۳
معاذ ني حيل رضي الله عنه ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

117		• •	• •		• •		••		• •			ثعلبة	ة بن	معاوي
													ة بن	
400	4	۲۱,	۹ ،	117	4 11	٦ .		عنه.	, الله	رضي	فيان	ابی س	لة بن ا	معا <u>ر ب</u>
													ا ر	
													ین را	
• •		• •	••	••		••	• •	• •	• •		ى	_ يحي	مين ــ	ابن م
													ل الش	
													ىندة	
173		••		• •	• •	• •	• •	• •	••	••	• •	• •	لن ذ ر	ابن اا
													بن ج	
۱۳		. •		• •	• •	·	العرب	سان	ب ل	صاح	ىقى	الأفر	لنظور	ابن م
۳٦٣	4	77	٤٦	· ·	عنه	के।	، رضح	قيسر	، بن	بدالله	ی ع	لأشعر	رسی ا	أبو مو
														موسى
17		• •	• •	• •	• •	• •		••	••	نی	الحرا	ضل ا	بن الف	مۇمل
٣٣.		••		• •	• •	• •	• •	• •		•				ميمور

حرف النون

حرف الهاء

أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر أمير أهل الصفة رضى الله عنه ٦٦ ، ١٩ ، ١١٨ ، ١٠٦ ، ١٠٦ ، ١٥٧ ، ١٢٣ ، ١٧٢ ، ٦٦

•		•	•	•	•	•				•		• •	•	•		• •	۲۷۲	(۲	13	4	221	4
1.7	4	۲.,	4	11	0	4	1	۲1		•			•		•	•	ة .	یر	هر	ابی	بى	عای ا	أبوء
																						ام بن	
۲٧		• •	٠.		٠.		٠.		•	•	•	-		موام	J١	بن	زبير	J١	بن	,وة	عر	م بن	هثا
																						يم	
																						، بن	
۲.۱	٤ '	٣.,	4	۲1	٦													•	٠.		ىل	روس	هور

حرف الواو

حرف الياء

الأحكام	قم الصفحة	را	الإحكام	الصفحة	روم
سع الايناس موضـــع	کما وه		عجر	باب الح	٣
فی قوله تعالی « آئس	الرؤية		الصبي أو المجنون مالا	اذا ملك	٣
انب الطور نارآ »	من جا		لیه لفوله تعالی « وابتلوا	حجر عا	
آية اليتيم في ثابت ابن	نزلت ا	ξ	حتى اذا بلغوا النكاح	اليتامي	
وفي عمه لما توفي رفاعة	رفاعة		ستم منهم رشهها	فان آنہ	
بنه صغيرا	•		اليهم أموالهم » .	فادفعوا	
شافعي : فلما علق الله		ξ	فى اللغة المنع والتضيق	• •	٣
دفع المال الى اليتيــم			مى الحرام حجرا لقوله		
وايناس الرشد علم أنه			« ويقولون حجـــرا		
بلوغ ممنوع			ا » أى حراما محرما	- •	
جاهل بالأحكام وأن كان		ξ	العقل حجـــرا قال		٣
حجور عليه لتنميته لماله			« هل في ذلك قسم لذي		
تدبيره د . د . د . د . د . د . د	•		سمى حجراً لمنعـــه		
ة) في أهلية الأداء : أن		0	من ارتكاب المقابح	-	
هى صلاحية الشخص			مريعة منع الانسان من		٣
لصدور الفعل عنه على			، في ماله بسبب خاص،	_	
متلد به شرعاً وتتلم به			لحة الفير ، ومنه حجر		
حدوالا كتاب المنادي	المقود كلاء ال		لحسسق الفسرماء ،	_	
حوم الدكتور السنهوري ح المادة ٤٦ مدني		0	للمـــرتهن والمريض	-	
ع المادة الم المدنى بي) وينظر في ماله الاب	-		واما لمصلحة النفس		
ن) وينظر في مانه الرب د لانها ولاية في حـــق		0	صود الباب	_	w
نقدم الاب والجد فيها	•		حكام) فالمحجور عليهم لاثة حجر عليهم لحــق		٣
عدم الرب والعجد فيها يرهما كولاية النكاح			ر وخمسة حجر عليهم الحسق . ، وخمسة حجر عليهم		
يرسب وريه التدع اذا ملك الصبي مالا			•	انستهم لحق غی	
د ادا ملك الصبى ماد لدى ينظر في ماله أبوه	1	٥	رسم من مات أبوه وهو دون		{
عدلا ، فان لم يوجد			سن شخص بنوه وسو دون رلقوله « لا يتم بعـــد	•	`
كان ممن لا يصلح للنظر				احتلام ا	
ظر الى الجد أبي الأب أذا			لايناس موضع العلم	•	ξ
سر ای است این ادام			r c= 5 0 1	<u> </u>	-

رقم الصفحة الأحكام

رفى الصفحة الأحكام

كان عدلا

٧

٧

- (فصل) ولا يتصرف الناظر في ٨ ماله الا على النظر والاحتياط، ولا تتصرف الا ما فيه حظ واغتباط
- ويجوز أن يتجر في ماله لحديث ٩ عبد الله بن عمـــرو مرفوعاً : « من ولى يتيمما وله مال ٩ فليتجر له بماله ولا يتسركه حتى تأكله الصدقة »
- قال الشافعي: وأحب أن يتجر ٧ الوصى باموال من يلى عليه ٩ ولا ضمان
- (علت) ولأن ذلك أحظ للمولى عليه لتكون نفقته من الربح قال الصيمرى: لا يتجر له في هذا الزمان لفساده وجسور ٩ الساطان على التجار بل يشترى له الأرض أو ما فيه منفسسة قال الصيمرى : ولا يبيع له الا بالحال أو بالدين على ملىء ثقة ا هـ
 - ويبتاع له العقاد لانه يبقى ٧ وينتفع بغلته
 - ولا يبيع له بالعقار في موضعين ٧ (أحدهما) أن تبعو اليـــه ضرورة بأن يفتقر الى نففة ، وليس له مال غيره
- (والثاني) أن يكون له في بيعه ٨ غبطة ، وهبو أن يطاب منه 11 باكثر من تمنه فيبساع له ويشترى ببعض الثمن مثله ٨
 - (الأحكام) يجوز أن يبتاع له العقار لانه أقل غرراً ، لأنه

ينتفع بفلته مع بقاء اصله (قلت) فاذا كان الناظر في مال الصبى عدلا ذا مهارة ، وراى أن يبنى بالخرسانة المسلحة كان له ذلك بل كان هو الأفضل (فرع) وأن ملك الصبي عقارة لم يبع عليه الا في موضعين (أحدهما) أن يكون في بيعه غبطة كأن يكون له شركة مسن غيره او مجاورة لغيره فيبدل الغير فيه بذلك أكثر من قيمته (التاني) أن يكون له عسار قد أشرف على الهلاك بالفرق او الخراب فيجوز له بيسه عليه لأن النظير له في ذلك البيع

وهل يحتاج الحاكم الى ثبوت عدالتهما عنده ؟

(فسرع) وأن بيع شقص في شركة الصبى فان كان للصبى حظ في الأخذ بأن كان له مال یرید آن پشتری له به عقارآ اخذ له بالشفعة

قال على بن عبد الكافي السبكي في فتاويه : ومن مصالح الصبي ان الولى يصونه على أكل ما فيه شبهة وعن أن يخلط مأله به ويحرص على اطعامه الحلال المحض

(فصل) ولا يبيع ماله بنسيئة من غير غبطة ، فان كانت السلعة تساوى مائة نقدا ومائة وعشرين تسيئة فباعها بمائة نسيئة ، فالبيع باطل لأنه باع

رقم الصفحة

الإحكام

على المسافرة به جاز أن يودعه بدون الثمن ولا بكاتب عيده ولو كان أو يقرضه 11 وان عدر على الاقراض ففيه بأضعاف القيمة لأنه يأخسسك 18 العوض من كسبه وهو مال له وجهان (احدهما) يجوز لأن كل واحد فيصير كالعتق من غير عوض منهما يجوز فيميز بينهما (الشرح) ينبغى أن لا يبيع 11 (والناني) لا يجـــوز لأن ماله بنسيئة من غير غبطه اى ١٤ الاقراض احظ له فاذا تسمرك راحة نفس الأحظ ضمن (عصل) ولا يسافر بماله من 11 فأما الاقراض له فيجوز اذا غير ضرورة لأن فيه تغسسريرا ١٤ دعته الى ذلك حاجه للنعميه بالمال عليه والكسوة أو النفسه على ويروى « ان المسافر ومساله 11 عفاره المتهدم على قلت » (فصل) وينعق عليه بالمعروف بيت العباس بن مرداس ومعناه 18 11 واقحامه في الفصل من المصنف من غير أسراف ولا افتار نفوله تمالى : « والدين اذا العفوا دون ان يكون مسوغ واضح لم يسرفوا ولم يعتروا وكان بين للاستشهاد به ذلك قواما » (أما الأحكام) فانه لا يجسوز 15 أن يسافر بمأله من غسسير ١٤ وأن رأى أن يخلط ماله بماله ضرورة ، لأن في ذلك تفريرا في النفعه جاز لفوله تعالى: يالمال وتعريضاً له للهلاك « ويسمئلونك عن اليتامى بل الخبر اخرجه السلفي من أخبار اصلاح لهم خير 4 وال 18 تحالطوهم فاخوانكم والله يلم ابي العلاء المسسري وكذلك المفسد من المصلح » الديلمي في مسئد الفردوس من وان كانت الفياندة في أفراده هذا الوجه أبضأ 10 والصواب ما رواه ابن منظور لم تجز الخلطة لقوله تعــالي 14 صاحب لسان العرب في مادتها « ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي وقال اعرابي: ان المسافر وماله هي احسن ٣ (فصل) وان اراد ان يبيسع لعلى قلت 17 ماله بماله فان كان ابا أو جدا (فصـــل) ولا يودع ماله ولا 15 يقرضه من غير حاجة ، لأنه جاز ذلك لانهما لا يتهمان في يخرجه من يده فلم يجز ذلك لكمال شفقتهما اذا ثبت هذا فانه يجوز للأب اذا خاف على ماله مين نهب ١٦ 18 · والجد أن يبيعها ما لهما من أو غرق أو حرق ولم يفدر الولى

رعم الصفحة

الإحكام

الإحكام رقم الصفحة رقم الصفحة الأحكام

۲.

۲.

11

11

17

. 11

الصبي ويشتريا ماله لانفسهما اذا رأيا الحظ في ذلك لابهما لا يتهمان في ذلك

وأما غير الأب والجمسد من الأولياء كالموصى وأمين الحاكم فلا يجوز أن يبيع ماله مــن الصبى ويتولى هو وحده طرفي العقد

(فصل) وان أراد أن يأكل من 17 ماله نظرت ، فان كان غنيا لم يجز لقوله تعالى « ومن كان ٢٠ غنيا فليستعفف »

> وان كان فعسم أجاز أن يأكل 17 لقوله تعالى: « ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف »

> واختلف الجمهيور في الأكل ١٨ بالمعروف ما هو ؟

قال عمر: الا اني أنزلت نفسي 18 من مال الله منزلة الولى من مال اليتيسم ، أن اسستفنيت استعففت ، وان افتقرت اكلت ٢١ بالمروف

> (فصل) ولا نقك الحجر عن 11 الصبى حتى يبلغ ويؤنس منه الرشد لقوله تعالى « حتى اذا بلغوا النكاح ، فان آنسستم منهم رشدا فادفوا اليهسم أموالهم ّ»

> فأما الانزال فهو انزال المنى 19 فمتى أنزل صار بالفأ لقوله تعالى : « فاذا بلغ الأطفــال منكم الحلم فليستأذنوا » فأمرهم بالاستئذان بعد الاحتلام

واما الانسات فهمو الشمعر 11

الخشن الذي ينبت على العانة وهو بلوغ في حق الكافر

كنت فيمن حكم فيهم سسعد ابن معاذ رضي الله عنه ، فشكوا في أمسسن الذرية أنا أم مسسن القاتلة 1

قال ﷺ : « انظروا ان كان قد انبت والا فلا تفتـــلوه » فنظروا فاذا عانتي لم تنبت فجعلوني في الذرية ولم يقتلوني وحال النكاح والبلوغ يكون بخمسة أشياء ثلاتة بشسترك فيها الرجال والنساء ، وأتنان يختصان بالنساء

اما حدیث ابن عمر : « عرضت على النبي ﷺ وانا ابن اربع عشرة سنة الحديث نقد أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما .

وأما حديث عطية القسرطي فسيأتي

وأما حديث اذا بلغت المراة المحيض فقد اخرجه ابو داود عن خالد بن دريك قال أبو داود: هذا مرسل خالد بن دریك لم بدرك عائشة

واختلفوا في الشملات ، فأما الانبات والسن ففال الأوزاعي والشافعي وابن حنبل: خمس عشرة سنة بلوغ لمن لم يحتلم قال ابن عبد البر: هذا فيمن عرف مولده ، وأما من جهـل مولده وعدم سنه أو جحــده فالعمل فيه بما روى نافع عن اسلم عن عمر : أن تضربوا

رفم الصفحة رفم الصفحة الأحكام الأحكام وفي الصحيحين أن رسول الله الجزية الا من جرت عليه المواسى ٢٤ وقال مالك: بلوعمه بفلط عَلَيْتُهُ بِعِثِ الى معاد فحاء على 22 حمار فبلغ قريبا من المسجد صوته وتنشق ارنبته قال: قوموا الى سيدكم او وعن أبى حبيعة تسبيع عشرة 17 قال: خيركم » وهى الاتىهر وهل يكون الاحسلام بلوغا من 11 وقال داود: لا يبلغ بالسين 77 الصبية ؟ فيه وجهان: ما لم يحتسلم ولو بلع اربعين (أحدهما) لا يكون لعوله عرائية 78 « وعن الصبى حتى يحتلم » فأما الانبات فمنهم من قال : 21 فخص الصبى بالاحتلام يستدل به على البلوغ (والتاني) وهو طريقه اصحابنا وقال مالك : العمل عندى على 11 77 البغداديين أمه بلوغ حديث عمر بن الخطـــاب: وحكى المسعودى وجها لبعض « لو جــرت عليــه المواسى ٢٤ أصحابنا أن البلوع بالطعن في لحددته ۵ م قال أبن العربي : اذا لم يكسن أول سنة الخمس عشرة والاول 77 حديث ابن عمر دليلا في السن أصح وقال ابو حنيف . لا يبلغ فكل عدد يدكرونه من السنين ٢٥ الفلام الا بتسع عشرة . مانه دعوي على أن أبن العسربي تبعا لأمير ٢٥ دلیلنا حدیت ابن عمر عرضت 22 المؤمنين عمسر بن عبد العسزيز على رسيول الله صلى الله عليه وسلم عام احد وانا تأول حديث ابن عمر في الأنفال وأن موجبه الفرق بين من ابن اربع عشرة سلنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وانا يطيق العتال ومن لا يطقه ابن خمس عشرة فأجازني وأما سعد بن معاذ الذي حكمه 77 وأما الانبات فهو انبات الشعر الرسول في أمر بني قريطه ٢٥ الفوى الذي لا يحتماج الى ورضوا به حکما فهو ابو عمــر سعد بن معاذ بن النعمان النر الموسى ، تخلف المسلمين عسن نظامهم السابق الذي كان يتحلى وفي الصحيحين عن السماء 24 ابن عازب قال : « أهـــدى , به مجتمعهم لرسول الله عَلَيْكُ تُوب حسرير ٢٥ وقال أبو حنيفة: الانسسات فجعلنا نلمسه ونتعجب منه لا يكسون بلوغا ولا دلالة على فقال النبي ﷺ: والذي نفسي البلوغ في حق المسلم والكافر بيده لمناديل سعد بن معاذ في ٢٥ دليلنا تحكيم الرسيول عليه الجنة خير من هذا والين » . لسعد بن معاذ في بني قريظة

فحكم بسبى ذراريهم وسائهم وقسم أموالهم وقتل من جرت عليه المرسى

77 وأما الحمل فانه ليس ببلوع في نفسه وانما هو دلاله على البلوع ٢٧ فاذا حملت المرأة علمنا الله قد خرج منها المنى لغوله تعالى :

« حلق من ماء دافق يخسرج من الصلب والترائب »

۲۲ فاذا وضعت المراة الحمــــل
 حكمنا بانها بلغت قبل الوصع ۲۸
 بستة أشهر

والتشبب اشتفاقه من وجهين: ٢٧ (احدهما) من الشبيبة واصلها الارتفاع عن الطفولية

۲۷ (والآخر) ان یکون من الجلاء یفال شب وجه الجاریة اذا جلاه وابدی ما یخفی مسسن محاسنه

۲۷ (فرع) واما الخنثى المسكل فاذا استكمل خمس عشرة سنة أو نبت له الشعر الخشس ۲۹ على عامته حكم ببلوغه

۲۷ قال الشافعي : وان حاض او امني لم يبلغ واختلف اصحابنا

فيه فقال الصييمرى: ادا حاص من ورح النساء وأمنى من ورج الرجال لم يحسم ببلوعه

و مال الشيع أبو حامد وعامه اسحابنا ، يحكم ببلوعه لاهه أن كان رجلا فقد احتلم ، وأن كانت أمراة فقيد حاضت وما ذكره الشهافعي فله تأويلان : (احدههما) أنه أراد امني وحاض من فرح واحد (والتاني) أراد حاض وأمني. فان قيل : هلا جعلتم خروج

المنى منه من احسد الفرجين دليلا على ذكوريته وانوثيته وانوثيته فهو اصلاح الدين واصلاح المل ان يكون حافظا غير مبسدر ويختبره الولى اختبار مشسله من تجارة ان كان تاجراً

واختلف العلم الماء في تأويل (رشداً) فقال الحسن وقتادة وغيرهما صلاحاً في الدين والعقل وقال الضحاك : لا يعطى اليتيم ماله ان بلغ مائه سسنة حتى يعلم منه صلاح ماله

19

19

19

وقال ابو حنيفه : لا يحجر على الحر البالغ اذا بلع مبلغ الرجال ولو كان افسيق الناس واشدهم تبدير 1 اذا كان عاقلا

حدیث حبان بن منعذ وکان فی عفله ضعف ولا یستغنی عن البیع والشراء ولا یضبر علی ترکه فقال مراید : « اذا بایعت

erted by liff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأحكام	الصفحة	رقم	الإحكام	م الصفحة	رق
هما) يأمسره الولى أن	(احبد	٣1	لا خلابة . ولك الخيار	فقل:	
في السلع ويقدر الثمن	يساوم و		« لار	ثلاته أيا	
مقد عرلان عقد الصبي	وليس ي		ــــافعى: (أن كان	قال الم	17
	لا يصح		لماله ودینسه او کان		
فيمن قامت بينـــة	(فرع)	37	لماله دون دینه حجـر	مفسدا	
ه ثم قامت بینه اخسری	برشــد			علیه)	
	بسقهه		ن مفسدا لدينه مصلحا	وان کار	11
شـــــــــــخ تقى الدين	اجابة ال	77	لی وجهین		
ى على ســـؤال ولده.			ما) وهو اختيسار ابن	(أحده	41
هاب في امراة سفيهة	عبد الوه		يحجر عليه	سريح	
ينه برشهدها وهي	قامت ب		ن) لا حجر عليه ، وهو	(واليام	17
حجر ، وأخرى بسفهها	تحت ال		ابى اســحاق المروزي	اختيار	
مع بينته ويستدام عليها			من مذهب الشافعي	والاظهر	
	الحجر		الك وأبو حنيفه ، اذا	وقال م	۳.
ون بينة السفه لا تقبل		٣٢	ل مصلحاً لماله دفع اليه		
رة فينبغى ذلك ، لان			ن كان مفسداً لدينه	ماله وار	
مختلفون في اسمسباب			ول الله تعمالي : (فان	دليلنا ة	٣.
والرشد	السفه و		منهم رشدآ)	آنستم	
لهه ما یکون طارئا ومنه	ومن الس	44	عباس: الرشد الحلم	قال ابن	۳.
، مستداماً ، والشاهد	ما يكوبن		والوقار ، والنحلم والوقار	والعقل و	
عامیا ، و قد یکون فقیها	قد يكون		ن الا لمن كان مصلحاً	لا يكونا.	
مفها ما ليس بسعه	ویری س		بنه ولأن افساده لدينه	لماله ودي	
، أبى الدم: الذي تلفيته	و قال ابن	٣٢	شده ، والثقة في حفظ	یمنع را	
المراوزة وفهمته مسن	فی کلام			- ماله	
مباحثاتهم المدهبية ان	مدارج		هذا فبلغ غير مصلح	اذا تبت	٣.
اهد لیس له أن برتب	الشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		ينه فانه يستدام عليه	لماله ولد	
على أسبابها بل وظيفته			وان صار شيخا		
سمعه او 'شاه <i>ُد</i> ه فهسو	نقل ما .		و حنيفــة: اذا بلغ		٣.
لى الحاكم فيما ينقله			وعشرين سنة انفك عنه		
سمعه او فعل درآه			ودفع اليه ماله ، وان		
الرشد من غير بيبان		٣٣	سدأ لدينه وماله لأنه		
لمال فلا يكفى			له أن يصير جدا		
اذا بلفت المراة مرتبـــة	_	78	لحتبر بالبيع والشراء أ		۲1
اك والتصون تجعلهما	من الادر		ة اوجه	فيه ثلاث	

٣٧

٣٧

41

13

مصلحة لمالها ودينها فك عنها 77 الحجر ودفع اليها مالها سواء تزوجت او لم تتزوج

> دليلنا أن النبي عُنظة حطب العيد فلما فرغ أتى النساء فوعطهن وقال: « تصدقن ولو مسن حليكن فتصدقن بحليهن » فلو كان لا ينفذ تصرفهن بغير اذن ازواجهن لما امرهن النبي ﷺ بالصدقة

(فصل) وان بلغ مصلحاً للدين والمال فك عنسه الحجر لفسوله تعالى: « فان آنستم منهسم ٣٩ رشدا فادفعوا اليهم أموالهم » وهل يفتقر مك الحجسر الي الحاكم ؟ فيه وجهان :

(أحدهما)لا يفتقر الى الحاكم لانه حجر ثبت من غير حكم عزال من غير حكم

(والثاني) انه يفتفر الى الحاكم لانه يحتاج الى نظر واختسار ξ. فافتقر الى الحاكم كفك الحجر عن السفيه

هذا هو المشهور وقال الصيمري أن كان الناظر في ماله هو الاب او الجد لم يفتفر الى الحال . } (فصل) وان فك عنه الحجر س: صار مبدرا حجر عليه لما روى أن عبد الله بن جعفر ابتسساح ارضا سبخة بستين الغا مقال انا عثمان : ما بسرنی ان تکرر ئی بنعلی معا

> ويستحب أن يشهر على الحجر ليملم الناس بحاله

وأن غصب مالا واتلفسه وحب عليه ضمائه

قصة عبد الله بن جعفر رواها الشافعي في مسنده عن محمد ابن الحسسن عن ابي يوسف العاضى عن هشام بن عمروة عن أبيه

ما في القصية من التصحيف وخطأ النساخ

(أما أحكام العصل) نفسسد استدل بهذه الواقعة من اجز الحجر على من كان سيء التصرف قال الشافعي: والسفيه هـو المفسد لماله ودينه ، والضعيف هو الصبي والنسيح العالى ، والدى لا يسمستطيع أن يمل المجنون ، والسفيه اسسم دم يتناول البذر

قول عمر : من لم يتفعه فلا يتجر في سوتيا

عدم الحجر على المفتسر على نفسه رغم يساره ، فاذا تحول الى مبدر قلا يعيم الحجر عليه الا الحاكم كاعادة الحجر عس فك عنه الحجر

فاذا باع او استرى بعد الحجر كان ذلك باطلا ، ويسمسترجع الحاكم ما حصل في يد غيره من ماله أن كان باقيا

(فرع) وان طلق السفيه أو خالع صح طلاقه وخلعه الا أن المرزة لا تسلم المال اليه ، بل تسلم الی ولیه

اذا سلمت المراة عوض الخلع

الاحكام	الصفحة	رقم	الإحكام	رفم الصفحة
في الولاية عند العقــــد	للشك		و فتلف في يده أو أتلفه	للسفيه
رط وهو لابد من تحقمه			عليها الضمان	
َ فِي الذِّكْرِ وَالأنثَى انمــا	والبلوغ	٤٣	ابن ابی لیای والنحعی	=
في احد شيئين:	_		سف : لا يصع طلاقه	
ما) يسمى بلوغاً بالسن	(اح <i>د</i> ه	ξ ξ	دليلنا قوله تعـــالى :	
ال خمس عشرة سنة	باستكما		ق مرتان فامســـاك	
حديدا من انفصال جميع	قمرية ت		ب أو تسريح باحسان »	يمعرو ف
شهادة عدلين خبيرين ،	الولد بـ		رق بين السُّفيه وغيره	
ن قال بخلاف ذلك	وشذ م) ولا يصح نكاحه بغير	۱) (فرع
۱) ویســــمی بلوغا	(ثائيهم	ξ ξ	لى ، لأن النكاح يتضمن	_
م وهو خروج المنى	بالاحتلا		المال فلم يصح بفير اذن	وجوب
امكانه فيهما تسع سنين	وو قت	٤٤		الولي
نقریباً نظــــیر ما مر فی	قمرية) وان أذن الولى في البيع	۲۶ (فرع
	الحيض		ء فباع او اشتری فهل	والشرا:
ض الخنثى يفرجه وأمنى	و لو حاظ	ξ 0	فيه وجهان	يصح ۽
حكم ببلوغه فان وجــد			مما) يصح كما يصـــح	
فلا عند الجمهور			اذا اذن له فیه	النكاح
صلاح الدين والمال معا	-	ξ٥	ى) لا يصح لأن البيع	
ر ابن عباس وغيره قوله	كما فسر		ويختلف حكمه سياعه	والشرا:
واذا بلغ الاطفال منسكم	تعالى (فساعة
			وان حلف انعفدت يمينه	-
الصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		13	نث كفر بالصــوم ، ولا	
الرشيد معرفة عندالة			لال لانه محجور عليه في	
د له باطنها فلا یکفی	-			NAI
ظاهر1	•) وأن أقر بنسب يلحقه	•
لماوردي بين التبــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	-	٤٦	مسر ثبت النسب ، لأن	
، بأن الأول الجهـــل			يتضمن اتلاف المال	
الحقوق ، والشــــانى) المرتد اذا قلنـــا: أن	
مقاديرها	· -		باقیــهٔ علی ماله ، فانه	
ل تكرر الاختبار مرتين		٤٨		محجور
حتى يفلب على الظــن	•		ذكر ابن حجر في التحفة:	_
الأنه قد يصيب مسرة			يم فبلغ ولم يعلم رشده	-
	الاعن ق		لوليه النظــر في ماله	
الاختبار قبـــل البلوغ	ووقت ا	٤٨	اسستصحاب الحجر	معتمدا

٥٥

00

10

لاناطة الاختبار في الآية باليتيم (فرع) ليس للولى اخذ شيء ٥٤ من مال ان كان كان غنيا مطلعا ويأخد أن كان فقيرا أو الفطع كسبه بسببه أو ياخذ أجرة مثله في قول المصنف تعم لذى المال أن محلف بقيــة

الورثة على أن أباه أنفق عليه ١٥ ما كان له تحت بده

كلام أبى حنيفة وأصحابه في حجر الفساد قال الخصاف قال و أبو حنيفة: (الحجر على الحر باطل) وهذا صحيح من مذهب أبى حنيفة سواء كان الحجر لأجل السفه أو التبسلير أو الافلاس

> ترجمة الامامين الخصـــاف والجصاص الحنفيين

ولا يجوز الولى أن يشولي مع لا يكون الا محجورا عليه وقال أبو حنيف ... وأن كان الرجل. غير رشىيد ولم يبلغ خمسا وعشرين سنة

فان باع هذا المحجور عليه او اشترى نظر الحاكم في ذلك هه فان كانت اجازته خيراً له أجاز ذلك اذا كان في اجمازته توفير لماله وزيادة له ، وأن كان رد ذلك خيرا له رده

> قال الخصاف : والمفسد لماله والذي لم يبلغ سواء الافي أشياء اما الذي بلغ فانه يخسرج مسن ولاية الوصى عليه ، ولا يجود

أمر الوصى عليه في شيء وتجوز وصاياه فيما بتقرب به الى الله تعالى من قبل أن الذي اوجب عليه الحجر كونه مفسدا للمال فيحجر عليه لئلا بقي مفلساً ، فيحتساج ان يسسال الناس

(فصل) لو طلق وقع الطلاق على امرأته ، لأن هذا مكلف لم يزل عنه التكليف بالحجر

(فصل) قال الخصاف : ولو حنث في يمين أجزأه الصدوم ، ولم يكن له أن يكفر من ماله ، ، ولو ظاهر كان عليه الصوم قال الخصاف : والمراة المفسدة في هذا كالرجل

قال الجسساس: لأن المعنم الذي يوجب الحجر على الرجل موجود في المراة ، وهو الاسراف والتبذير فلا فرق بينهما

(مسألة) قال محمد _ يعنى . ابن الحسن الشيباني - اذا بلغ مبلغ الرجال وهو مفسد غير مصلح فهو محجور عليه ، حجر القاضي عليه أو لم يحجر قال الجصاص: قول أبي يوسف وعند أبي بوسف لا يكسسون محجورا حتى يحجر عليسسه القاضي

والأصل في هذا أن أبا يوسف ومحمد قــد اتفقا جميعاً أن المفلس لا بعد محجورا عليه بنفس الافلاس والمريض يكون مححورا بالرض عند الجميع ed by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصنحة الاحكام رقم الصفحة الاحكام

واما فرق محمد بين مسئلتا
 وبين مسئلة الافلاس ان الافلاس
 انما هو حكم من الحاكم ، الا ٨٥
 ترى انه يأمره باداء حق الطالب
 فان امتنع من ذلك حجر عليه ،
 ويمنعه من التصرف في ماله

۷۵ قِال الخصاف: ولو أن القاضي ۵۸ أمر هذا المفسد بعد الحجر عليه أن يبيع شيئاً من ماله ويشترى فباع واشترى وقبض الثمسن ۵۸ جاز جميع ما صنع من ذلك

٥٧ قال الجصاص تعقیبا : اما اطلاقه عن الحجر بأمر بالشراء والبیع كان اذنا في التصرف في ٥٨ التجارة ، ولم يوجب جواز الهبة والصدقة

۷۵ وقال الجصاص تعقیب :
 فلا یجوز اقراره ، ولا مایتصرف ۹۵
 به من غیر معانة الشهود

ب من غير مسيد السهود الخصاف: ولو ان غلاما ادرك وهو مصلح لماله فاتجر في ماله واقرر بديون ووهب وتصدق ثم افسد بعسد ذلك وصار الى حال من يستحق ٥٩ الحجر جاز ما صنع من ذلك

فى حال الصلاح وقال الجصاص تعليقا: واما ما فعله فى حال الفساد بعنى ان ٥٩

القاضى اذا رفع اليه امره اجاز

ما صنع فى حال الصلاح ويبطل ما صنعه فى حال الفساد الذى الخصاف : والفسساد الذى يستحق الحجر كل مسن كان مفسدًا لماله مضيعاً لا يبالى بما صنع به

فاماً من كان فاسداً في ديسه فاجراً في نفسه الا أنه حسافظ لماله لم يستحق الحجر

الجصاص: لأن الحجر هنا وجب لأجل تلف المال لا لغير ذلك فلا يحجر على غير متلف لماله على وجه السفه والتبذير الخصاف: ولو أن قاضيا حجر على رجل مسلم مفسد لماله فجاء قاض آخر فاطلقه عن حجره واجاز ما صنع في ماله قبل الاطلاق فهو جائز

الجصاص: وذلك لأن ما لم يبطله القاضى الأول من التصرف كان موقوفاً لم يجز الحكم عليه بالجواز

واما ما ابطله الأول فانما لم يجز للثانى انفاذه ، لأن القاضى الأول قد حكم بابطاله فى موضــــع يسوغ الاجتهاد فيه اذ كانت مسالة الحجر مما يسوغ فيه الاحتهاد

الخصاف: فان باع هذا المفسد المحجور عليه شهه من الله و قبض ثمنه لم يكن اللى دنع اليه المال أن يرجع عليه بماله المجصاص: كذا قال الخصاف ولم يبين أن المبيع هو في يهد

01

37

70

70

77

77

المشسري أو في يد البائع المفسد أو هو قائم أو هالك ، وأن الثمن في يدى البائع أولا ؟

وأما أذا لم ينفقه على الوجه الذى بينا ولكنه استهلكه على وجه الافساد فاته قال: ينبغى ٦٤ ان يبطل القاضي بيعب وان لم يكن فيه محاياة للمشترى

قال ، لانه لو اجاز له البيع جاز . قبضه الثمن اذ لا يلزمه مـــن ٦٥ ضمان الثمن شيء

وكذلك لو قبضه واسمستهلكه بمحضر من الشمسهود لم يلزمه ضمانه . قال : وان كان الثمن ٦٥ قائما بعيثه

واذا استهلكه بأمره من غيه ايجاب قول يوجب الضمان عليه م لم بلزمه شيء

من لا بملك ولابة نفسيه في التصرف لا يلى على غيره بدلالة المجنون والصبى لما لم يليسا ٥٥ التصرف في ماليهما لم يليسا عقد النكاح على غيرهما

المسلح المسلح

ادًا كان عند رجل عين في يده او دين في ذمته جاز أن بصالح منه لقوله برات : « المسلمون على شروطهم ، والصلح جسائر بين المسلمين »

فان صسالح عن المال على مال قهو بيع يثبت فيسه ما يثبت ٦٦ في البيع من الخيار ويحسرم · فيه ما يحرم في البيغ من الفرر والجهالة والربا

ويفسد بما يفسد به البيع من الشروط القاسدة

فان صالحه من دين على عين وتفرقا قبل العبض ففيسمه وجهان :

حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود والحاكم من طمريق كثير ابن زید عن الولید بن رباح عن أبى هريرة

كثير بن عبد الله بن عوف عن ابيه ضعيف جدا ، قال فيه الشافعي وابو داود : هو ركن من أركان الكذب .

وتسد نوتش التسرمذي في تصحيحه لهذا الحديث وقال: لا بعتمد العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في ارشاده: قد تصحيحه هـــذا الحـــديث وما شاكله

وقد اعتدر له ابن حجر في ناوغ المرام: وكانه اعتبره بكثرة طرقه وكثيم بن زيد قال أبو زرعسة صدوق ووثقه ابن معين

وقال في التلخيص الحبير: حديث أبي هريرة « الصلح حائز بين المسلمين الا مسلحا احل حراماً أو حرم حلالا » ووقفه على عمر أشهر في كتابه لابي موسى: والصلح جائز الخ اما اللفات: فالصلح هو التوفيق ومنه صلم الحديبية ، والصلاح هو الخبر والصواب ونسسلان صالح للأمر أي له أهلية القياميه

رقم الصفحة

77

على جوازه اذا ثبت هذا قان الصلح فسرع على غيره وهو خمسة أقسام

٧r

 $\lambda \Gamma$

79

79

(قسم) هو فرع على البيسع فيعتبر فيه ما يعتبر في البيع من الربا ويبطل مما يبطل فيسه البيع من الغرر ، وثبت فيسه ما ثبت في البيع من الخيار

الأحكام

(القسم الثاني) صلح هو قرع على الاجارة وهو أن يدعى عليه عينا في بده أو دينا في ذمنه فيقر له به ثم يصالحه من ذلك علی سکنی داره شهرا

(القسم الثالث) صلح هو فرع على الابراء والحطيطة ، وهــو أن تدعى علينه ألفا في ذمته فيقر له بها فيصالحه علم،

(القسم الرابع) صلح هو فرع على الهمة وهو أن يدعى عليه دارا فيقر بها

(القسم الخامس) صلح هـو فرع على العارية

(فرع) قال الشافعي : قان صالح أخاه من مورثه ، قان عرفاً ما صالحه عليسه بشيء يحوز في البيع جاز

(فرع) وأن صلالحه عن الدراهم على الدنانير أو على دراهـــه فان ذلك صرف ، ويشترط نيه قبض الموض في المجلس

(فرع) اذا أتلف عليه توبا أو حيوانا قيمته دينار فأقر له به

وفي الدين اقسام: صلح المسلم مع الكافر ، والصلطح ابن ٦٧ الروجين والصلح بين الفدين الباغية والعادلة ، والصلح اين ٦٧ المتقاضيين ، والصلح في الحرا-والصلح لعطع الخصيومة اذا وقعت المراحمة اما في الأملاك أو في المشتركات

> أما الأحكام: فالأصل في جوازه 77 الكتاب والسنة والاجماع

أما الكتاب ففوله تعالى: (وأن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما) وقوله تعالى: ٧٧ (وان امراة خافت من بعلهـــا نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير) وقوله تعمالي : (وأن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يريدا اسكلاحا يوفق الله بينهما)

اما السنة: فقد روى البخاري 77 واحمد والترمدى وصححه عن 79 أبى هريرة رضى الله عنه قال مَلِينَّة : « من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضيه أو شيء فليتحلل منه اليوم قبل ان لا ٢٩ یکون دینار ولا درهم ان کان له عمل صالح أخذ منه بقيدر مظلمته ، وأن لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل علیه »

وأما الاجماع فان الأمة اجمعت

الصفحة

ثم صالحه من ذلك على اكثـر منه لم يصح الصلح

دليلنا أن الواجب في ذمته قيمة ٢٧ المتلف فلم يصح الصلح على اكثر منه كما لا يصح تأجيل العوض خلافا لابي حنيفة دليلنا أنه دين حال في ذمته فاذا كلن العوض عنه مؤجلا كان ٧٧ بيع الدين بالدين وذلك لا يجوز وان ادعى عليه مالا مجهولا فاقر له به وصالحه عليه بعوض

وقال أبو حنيفة : يصح قال الشافعى : اذا ادعى على ٧٣ رجل شيئا مجملا فاقر له به ثم صالحه منه على شيء صبح الصلح

لم يصح الصلح

قال آلشیخ ابو حامد: اذا کان المعقود علیه معلوماً فیسما بین ۷۶ المتعاقدین فیصح وان لم یسمیاه وان ادعی علیه عینا فی یده او دینا فی ذمته فانکر المدعی علیه فصالحه منسه علی عوض لم یصح الصلح

والصّلح على الانكار من أكل المال بالباطل لقوله عَلَيْ لللال ؟٧ ابن الحارث رضى الله عنه : « يا بلال اعلم أن الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً حسرم حلالا أو أحل حراماً »

والذى جمل المالكية والحنفيسة والحنابلة يجيزون الصلح مع الاتكار ولا يغرقون بين الابسراء والشرط قاعدتهم في أن الصلح

يبيح لكل واحد منهما ما كان محرما عليه قبله

قال الشافعى فيمن ادعى على آخر الفا فى ذمته فأتكره عنها ثم صالحه على بعضها وقبض ذلك وابراه عن الحق الذى عليه قال:

فالصلح باطل والابراء لا يلزم ، فأما الصلح فيبطل لانه صلح على انكار وعلى المصالح رد ما اخذه ، وأما البراءة فلا تلزمه لانه انمسا أبرأه براءة قبض واستيفاء

(فرع) واذا ادعى عينا فصالحه منها على عوض ثم اختلفا فقال المدعى : انما صالحت منها على الانكار فالصـــلح باطل ولى الرجوع الى اصل الخصومة

وقال اصحاب احمـــد : وان صالح عند المنكر أجنبى صحح سواء اعترف للمدعى بصـحة دعواه أو لم يعترف ، وسواء كان باذنه أو بغير أذنه لان عليا وأبا قتادة قضــــيا عن الميت فاجازه النبى عليه

قلت: وأن كان المدعى عليه لم يوكل الاجنبى فى الصلح فهل يملك العين ؟ فيه وجهلان المنصوص أنه لا يملكها

اذا اشترى رجل ارضا وبناها مسجدا وجاء رجل فادعاها ، فان صدقه لزمه قيمتها ، وان كذبه فجاء رجل من جسيران السجد فصالحه صح الصسلح

٧٨

۸.

لأنه بدل مال على وجه البر قال العمراني : وهــــذا ليس 71 بصحيح لانه لا يجوز أن يملك غيره بفير ولاية ولا وكاله ، فعلى هذا يكون الصلح باطلا في الباطن صحيحاً في الظاهر

(قلت) وأما المسألة المذكورة ٧٧ 48 في المسجد فلا تشبه هذه ، لأن الواجب على المدعى عليه القيمة ، لأنه قد وقفها ، ويجوز الصلح عما في ذمة غيره بفسير

(فرع) اذا صالح الأجنبي عن ٧٧ ٧٥ المدعى عليه بعوض بعينـــه ٠ فوجمد المدعى بالعوض الذي قبضه من الأجنبي عيباً كان له الرد بالعيب

> (فرع) وأن ادعى عينا في سد 70 رجل فأنكره المدعى عليه فقال المدعى : اعطيك الف درهم على أن تقرلي بها ففعل لم يكن صلحا اذا اقر المدعى عليه بالحق ثم ٧٦ انكر جاز الصلح ، فان انكـر فصولح ثم اقر كان الصلح باطلا

فلو أنكر الحق فقامت عليـــه ٧٦ البينة جاز الصلح عليه للزوم ٧٩ الحق بالبينة كلزومه بالاقرار لفظا ويقاس عليه ما لو نـــكل ٧٩ المدعى عليه فحلف المدعى من طريق الأولى

> وان ادعى عليه مالا فأنكره ثم قال: صالحني عنه لم يكن ذلك اقرارا له بالمال

(فصل) وان أخرج جناحا الى طريق لم يخسل اما أن يكسون الطريق نافذا أو غير نافذ ، فان كان الطريق نافذا نظر ، فان كان الجناح لا يضر بالمارة جاز ولم يعترض عليه

قوله : حناحا فعسله جنح ای مال ، وبابه خضع ودخسل ، والجوانح الأضلاع التي تحت الترائب وجناح الطائر يده. . وقد شبه به البناء النائي البارز من جدار البيت معلفا في الهواء (أما الأحكام) فانه اذا أخرج جناحا أو روشنا وهو نافذة تشبه الشرفة الى شارع نافذ فان كان لا يضر بالمسلمين جاز دليلنا ما روى أن آمي، المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه « مر بميزاب للعباس رضي الله عنه فقطر عليه فامر بقلعه فخرح اليه العباس رضى الله عنه فقال له : خلعت ميزابا ركيه رسول الله عليه بيده نقسال عمر: والله الا يصعد من ينصبه الا على ظهرى فصعد العماس على ظهره وتصبه

(قصل) قان صالحه الامام عن الحناح على شيء لم يصح الصلح (أما الأحكام) فائه اذا صالحه الامام على هــذا الجناح الذي لا يضر بعوض أو برسم من المال بوُديه لينفق من هذا ومثله على تعبيد الطرق ورصف الشوارع (فرع) وان أراد آخراج روش

أو جناح الى شسارع نافذ يضر بالمار منسه لم يجز ، فان فعل ذلك أزيل للحديث « لا ضرر ولا ضرار »

ويرجع فيما يضر وفيما لا يضر الى حال الطريق

اما كيفية الضرر فان ذلك معتبر بالعادة فى ذلك الشارع ، فان كان شارعا لا تمر فيه القوافل والجيوش والركبان او التروللى أو الترام فيشترط أن يكون الجناح عاليا

وقال أبو عبيد بن حربويه:
يشترط أن يمر الفارس تحته ٨٣
ورمحه منصدوب بيده لأن
الفرسان قد يزدحمون
فيحتاجون إلى نصب الرماح
قال المصنف: وهذا غير صحيح
لأن الفارس يمكند أن يحط ٨٤

(فصل) وان اخرج جناحا الى ٨٤ دار جاره من غير اذنه لم يجيز وان صالحه على ذلك بعوض لم يصح لان الهواء تابع فلا يفيرد ٨٤ مالعقد

وان اخسرج جناحا الى درب غير نافذ نظرت ، فان لم يكن له في الدرب طريق لم يجز ، لما ذكرناه في دار الجار

وان اراد ان يعمل ساباطاً وهو ٨٤ سقيفة بين حائطين تحتها طريق ولابد ان تكون الأخشاب معلومة اما بالمشاهدة او بالصفة

فان اقر صاحب الحائط لصاحب ٨٥

الخشب أن له حق الوضع على جداره لزم ذلك في الحكم ، فان تقدمه صلح لزم ظاهرا وباطنا وأن لم يتقدمه صلح لزم في الطاهر دون الباطن

(فرع) فى مذاهب العلماء . قلنا : ان مذهبنا انه يجسوز الوضع على جدار جاره اذا لم يضر بالمسارة وبه قال مالك وقد اشترطوا عدم الضرر بالمارة وبه قلنا فكان جائزا كالمشى فى الطريق والجلوس فيها

وقال أصحاب احمد : لا يجوز أن يشرع الى طريق نافذ جناحا وهو الروشن سسواء كان ذلك يضر بالمارة أو لا يضر وسسواء أذن الامام أو لم يأذن

ولا يجوز أن يفتح كوة ولا يسمر مسماراً في حائط جاره الا باذنه (فرع) ولا يجوز أن يجسرى الماء في أرض غيره ولا على سطحه بغير أذنه

وقال في القديم: اذا ساق رجل عينا او بئرا فلزمته مؤنة ودعته الضرورة الى اجرائه في ملك غيره ولم يكن على المجرى في ملكه ضرر بين فقصله عليه المحابنا: يجبر عليه

(قلت) فاذا صالح رجلا على موضع قناة من أرضه بجرى فيها ماء وبينا موضعهاوعرضها وطولها جاز

(فرع) اذا كانت الأرض في يد

رجل باجارة جاز أن يصالح ٨٦ رجلا على اجراء الماء فيها في ساقية محفورة مدة لا تتجاوز مدة احارته

(فرع) اذا ادعى على رجل مالا ٨٦ فأقر له به ثم قال: صالحني فيه على أن اعطيك مسيل ماء في ملكي _ قال الشافعي : _ فان بينا الموضع وقدر الطول ٦٦ والعرض صح

قال ابن الصباع: وان صالحه 70 على أن يجرى الماء في ساقية في أرض للمصالح _ قال في الأم: ـ فان هذا اجارة يفتقـر الى ٨٨ تقدر المدة

قال العميرائي: وان كانت ۲٨ الأرض في يد المقر باجارة جاز له أن يصالحه على أجراء الماء في ۸٩ ساقية فيها محفورة مسلة لا تجاوز مدة اجارته

وقال ابن الصباغ: ولا يحتاج 77 الى ذكر المدة ويكون ذلك فرعا ٨٩ للاجارة ، لأن ذلك لا يستوفى به منافع السطح بخلاف الساقية فانه يستوفي منفعتها ، فكانت مدتها مقدرة به

(فصل) وفي وضع الجذوع على ۲λ حائط الجار والحائط الذي بينه ٨٩ وبين شريكه قولان

قال في القديم : يجوز ، فاذا ۲٨ امتنع الجار او الشريك اجسر عليه اذا كان الجـــذع خفيعا لا يضر بالحائط ولا يقدر على ٩٠ التسقيف الا به

دليل الفديم ما رواه أبو هريرة مر فوعا: « لا يمنعن أحسدكم جاره أن يضع خشسسبة على حداره »

وقال في الجديد: لا يجوز بفير اذن وهو الصحيح لقوله عَلَيْكُم « لا يحل مال امرىء مسلم الا بطیب نفس منه »

ولأنه انتفاع بملك غيره من غير ضرورة ، فلا يجـوز بفير اذنه كالحمل على بهيمته ، والبناء في أرضه ، وحديث أبي هريرة تحمله على الاستحباب

والمذهب أنه أذا أراد رجل أن يضع اجذاعه على حائط جاره او حائط مشترك بينه وبين غيره بغير اذنه

(قلت) قد ذهب السلف الى أن للخم تأويلين:

(احدهما) محمـــول على الاستحباب

(والثاني) أن معناه أذا أراد وضع خشية على جسدار له لاخراج روشين أو شرفة أو جناح الى شارع ناف فليس لجاره المحاذي له أن يمنعه م ذلك

فأما اذا اراد أن يبنى على حائط او يضع عليه خشب ا يضر به ضررا بينا أو جدارا آخر بمكنه أن يسقف عليه لم يجبر الجار قولا واحدا

فان صالحه بمال ليضع أجذاعه على جداره في قوله الجديد أو

الأحكام سفحة رقم الصفحة الأحكام

95

18

9 4

قلنا يجبر الجار على تمكينه من ٩١ وضعها على الفديم فصالح مالك الجدار مالك الخشب صسح ١١ الصلح

وأن كان في ملكه شنجرة فاستعلت وانتشرت أغصانها وحصلت بي دار جاره جاز الجار مطالبت، ۹۲ بازالة ما حصل في ملكه ، فان لم يزله جاز للجار ازالته عين ملکه ، کما لو دخل رجل الی دار غيره بغير اذنه

> وقال اصحاب احمد: اذا امتنع من الملك له من ازالته لم يجبر، لأن ذلك ليس من فعله

قال العمراني : ينظر فيه فان كان ما انتشر لينا يمكنه أن ٩٣ بزيل ذلك عن ملكه من غير قطم لواه عن ملكه ، فان قطعه لزمه ٩٣ ارش ما تقصت الشجرة بذلك لأنه منهم بالقطع

وان كان بابساً لا يمكنه ازالة ٩٣ ذلك عن ملكه الا بقطعه عله ذلك ولا ضمان عليه

وقال اصحاب احمد كابن حامد وابن عقيل وابن قدامة : يجوز ذلك رطبا كان الفصيدن او يابسا لأن الجهسسالة ١٣ في المصالح عنه لا تمنع الصحة لكونها لا تمنع التسليم بخلاف العوض فانه يفتقر الى 18

العلم لوجوب تسليمه (فرع) اذا كان سطح داره اعلا من سطح دار جاره لم يجبر من علا سطحه على بناء سترة

وقال أحمد : يجسبر من علا سطحه على بناء سترة

(فرع) قال الشيخ أبو حامد : يجوز للانسان أن يفتح في ملكه كوة مشرفة على جاره ، وعلى جسر عليه

(عصل) وان كان لرجــل في زقاق لا ينفذ دار ، وطهرها الى الشارع ، ففتح باباً من الدار الى الشارع جاز

وأن كان باب الدار الى الثمارع وظهرها الى الزقاق ففتح بابا من الدار الى الزقاق نظرت فان متحه ليسمنطرق الزقاق لم يجن

وقالت الحنابلة : يجوز له ذلك قولا واحدا

(فرع) اذا أراد أن يفتــح الى الدرب كوة أو شباكا لم يمنسع منه ، لأنه يتصرف في ملكه

(فرع) اذا كان لرجـل داران وباب كل واحدة منهما الى زقاق غير نافذ وظهر كل واحدة منهما الى ظهر الأخرى فان أراد رفع الحائط بينهما وجعلهما دارا واحدة جاز

وان اراد ان يفتح من احداهما بابا الى الأخرى ليدخل من كل واحدة من الدارين الى الأخرى ففيه وجهان

(فصل) اذا كان لداره باب في وسط درب لا ينفذ فأراد أن ىنقل الباب نظرت

فان أراد نفله الى أول الدرب

فیه ، وقال مالك وأبو ثور وهو حاز له ، وان اراد أن ينقسله احد قولينا : يجبر الى آحر الدرب ففيه وجهان : نفل الطين لحفر النهر أثر لا عين (احدهما) لا يجوز ، لأنه يريد ٩٧ 18 بخلاف الحائط ان يجعل لنفسه حق الاستطراق وان بناه بآلة له فهو ملك الدى في موضع لم يكن له 17 بناه وله أن يمنع شريكه مسن (والتامي) يجوز لأن حقه ثابت 98 في جميع الدرب ولهذا لو ارادوا الارتفاق به فان اراد الذي بناه أن ينقضه قسمته كان له حق في جميعه ٩٧ كان له ذلك لانه ملك له ينفرد وقال اصحاب أحمد: اذا كان 90 فان طالب الشريك المتنسسع أحدهما قرب من باب الزقاق ٩٧ لم يكن له ذلك الا أن يكون له والآخر في داخله فللقريب مــن خئسب فيقول له : اما ان تأخذ الياب نقل بابه الى ما يلى باب منى ما يخصني من النفقسة الز قاق وتمكنني من وضع خشبي أو (فصل) اذا كان لرجلين حائط تقلع حائطك لنبنية جميعسا مشترك فانهدم فدعا احدهما فيكون له ذلك ، لأنه ليس للذي صاحبه الى العمارة وامتنسع بناه ابطال رسوم شريكه الآخر ففيه قولان: (فرع) وان كان الحائط بينهما قال في القديم: يجبـــر ، لأنه ١٨ 90 نصفين فهـدماه او انهدم ثم اتفاق على مشترك يزول به اصطلحا على أن سنياه وينفقا الضرر عنه وعن شريكه فأجبر عليه بالسوية ويكون لأحدهسما عليه كالانفاق على العبد ثلث الحائط والآخر ثلثاه ويحمل وقال في الجديد: لا يجبر ، لأنه 90 عليه كل منهما ما شاء فلا يصبح انفاق على ملك لو انفرد به لم هذا الصلح بجب (فصل) وان كان لأحدهما علو وقال ابو حنيفة: لا يجبر الممتنع ٩٩ 17 وللآخر سفل والسقف بينهما على بناء الحائط ويجسبر على فانهدم حيطان السفل لم يكسن كسح النهر والبثر لصاحب السفل أن يجبر صاحب وقال احمد: لا يجبر على البناء 17 العلو على البناء لأنه اذا كان المتنع مالكه لم وهل لصاحب العلو الطالبنة يجبر على البناء في ملكه المختص ٩٩ باجبار صاحب السفل على بناء السفل ؟ على القولين في الحائط وان كان الممتنع الآخر لم يجبر 17

فان قلنا بالقديم أجير الحاكم

على بناء ملك غيره ولا المساعدة ٩٩

1.1

1.1

1.1

صاحب السعل على البناء وأن لم يكل له مال أقترض عليه من صاحب العلو ومن غيره وبني ١٠١ له سقفه ، وكان ذلك دينا بي ذمته الى ميسرته

فاذا أراد صاحب العلو أن يبنى من غير اذن الحاكم وأذن صاحب ١٠١ السفل لم يمنسع من ذلك لأنه يستحق الحمل على حيطسان السفل ، ولا يرجع بما انفسق عليها لابه متطوع

(مسألة) قال الشافعي : ولو ١٠٢ ادعى على رحل بيتًا في بعده فاصطلحا بعد الاقسرار على أن بكون لأحدهما سطحه والبناء على جدرانه بناء معلوماً فجائز ١٠٢ (مسأله تانية) اذآ ادعى رجل دارا في يد رجلين فأقسس له أحدهما بنصفها وأنكر الآخس وحلف له ، فصالح المر المدعى على نصف الدار على عسوض وصار ذلك النصف للمقر

> ت فهل لشريكه المنكر أن يأخسك ذلك بالشععة ؟

قال الشبيخ أبو حامد: أن كان الملك بجهتين مختلفتين فللشريك المنكر الشيفعة

وان اتفقت جهة الملك لهسسما مالارث مثلا أو الابتياع ففيه ١٠٣ وجهان :

> (احدهما) ليس للمنكن الأخذ بالشيفعة لأنه يفر بأن أخاه أقر بنصف الدار بغير حق ولم يملكه بالصلح

(والثاني) له المطالبه بالشفعة وهو الصحيح

واما ترتيب ابن الصباغ فيها فقال: أن كان أنكار المنكيم مطلقا _ كأن انكر ما ادعاه عله الأخد بالشععة

(مسألة تالثة) قال الشافعي : اذا أقر أحد الورثة في دار في ايديهم بحق لرجل ثم صالحه منه على شيء بعينه فالصحلح جائز

(مسألة رابعة) قال الشافعي: ولو ادعی رجل علی رجل زرعا في الأرض فصالحه من ذلك على دراهم فجائز

فان قيسل : هلا كان للمدعى اجباره على القطع لأن له عوضا في ذلك ، وهو أنه ربما أصابته جائحة فرفعه الى الحاكم ، يرى ايجاب وضع الجوائح فيضمنه ذلك ؟

قال ابن الصباغ: فالجواب أن ذلك انما يكسون اذا لم يشرط القطع فأما مع شرط القطيع فلا يضمن البائع الجوائح

وان صالحه من غير شرط القطع ـ فان كانت الأرض لغير المقر ـ لم يصح الصلح

(فرع) قال ابن الصباغ : وان ادعى على رجل زرعاً في أرضه فاقر له بنصفه ثم صالحه منه على نصفه على نصف الأرض ، لم يجز لأن من شرط بيع الزرع قطعه وذلك لا يمكن في المساع

1.7

١.٤ كتاب الحوالة

الحواله في عرف الفعهساء في العابون الوضعى : هي انتفال الحق من ذمة الى ذمة اخرى مشمفوله بمثل ذلك ، نفلا تبرأ ١٠٥ به الدمة الأولى

> ١٠٤ وهذا التعريف هو الذي اتفق عليه جمهور العلماء من أصحابنا وبه قالت المالكية والحنابلة وأهل الطامر

وقال أصحاب الراى : هي نفل الدين من دمه المحيل الى ذمة اخرى ، وهو المحال عليه

عمد شرع لانتقال الحق من ذمة الی آخری

تحوز الحوالة بالدين لما روى 1.8 ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي ١٠٧ رَهِ عَال : « مطل الغني ظلم : فادا اتبع على ملىء فليتبع » ١٠٧

الحول: الحيلة او القسوة او السمة ، وحال الفلام وحالت الدار أتى عليها الحول ، وحالت ألفرس أعوجت ، وحال اللون تفير ، والحال الطين ، والتحول التنقل ، والاسم الحول ومنــه قوله تعالى : (لا يبغون عنها ١٠٧ **حولا**)

أما حديث أبي هريرة فرواه البخاري ومسلم الخ . ورواه ١٠٧ أحمد بلفظ: « مطل الغنى ظلم، ومن أحيل على ملىء فليحتل »

(أما الأحكام): فالحوالة لا تتم ١٠٧ الا بثلاتة أنفس ، محيل وهـو

من بحيل بما عليه ، ومحتال وهو من يحتال بما له من الحق، ومحال عليه وهو من ينتفل حق المحتال اليه

واختلفوا هل هي بيع دين بدين ورخص بيه فاستثنى عن بيع الدين بالدين ؟ أو هي استيفاء اوجه ، وقیل هی عصد ارفاق مستقل

(اما الأحكام) فان حديثي أبي هربرة وابن عمر يدلان على أنه يجب على من أحيل بحقه على ملىء ان يحتال

وبعرف الشبيعة بأن الحوالة هو ١٠٦ وقد اختلف في المطل من الفني هو كبيرة ؟ أم لا ؟ وقد ذهب الجمهـــود الى أنه موجب للفسق

تعليق الحكم بالوصف مشعر بالملية

بالتأمل يظهر أن ما على المورث من التزامات يبقى بعد مسوته معلقاً بذمته ، وكان لصاحب الحق أن يستوفى حقسه من التركة اذحق الورثة لا بتعاق الا بثلثى الياتي بعد سلداد الدين

ولدا وجدت في الفقه الاسلامي قاعدة وهي لا تركة الا بعسد سداد الدين

(فصل) ولا يجوز الا على دين يجوز بيعمه كعوض القرض ، وبدل المتلف

فأما ما لا يجوز بيعه كدين السلم ومال الكتابة فلا يجوز الحوالة

724

111

الأحكام

١٠٨ (فرع) لا تجوز الحوالة بدبن المسلم ولا عليه لأن دين السلم عير مستقر ، لانه يعرضه للفسح انفطاع المسلم فيه لفوله عني : « من اسلم في شيء فلا يصرفه الي غيره »

(قرع) اذا احالت المراة على ١١٢ زوجها يصداقها قبل الدخول لم يصح لأنه دين غير مستفر وان احالها الزوج به صح

> (فصل) واختلف أصحابنا في 1.1 چنس المال پچوز به الحوالة

> (مصل) ولا تجوز الا بمسال 1.1 معلوم ، لأنا يينا اله يبع سلا تجوز في مجهول

> واختلف اصحابنا في ابل الدية 1-9 فممهم من قال: لا تجوز وهـو الصحيح لانه مجهول الصفة

(الأحكام) : تجوز المحسوالة بالدراهم والدناس وبما له مثل كالطمام والأدهان ، وما استحدث في عصرنا هدا من صلاعات يخاربة وكهربية

وقال اصحاب احمد: لا تصع ١١٣ الحوالة فيما لا يصح السلم

(مصل) ولا تجوز الا أن يكون 11. الحقان متسماويين في الصمعة ١١٣ والحلول والتأجيل ، فان اختلفا في شيء من ذنك لم تصح الحوالة ولا تصح الحوالة الا أن كان 111 الحقان من جنس واحد

(فسرع) وان كان لرجــل على 114 وجلين ألف درهم كل واحد

خمسمائه وكل وأحد منهسما ضامن عن صاحبه (فصل) ولا تجوز المحوالة الا 111

على من عليه دين ، لأنا بينا أن الحوالة بيع ما في الذمة بما في النمة

(الشرح) : اذا كان لرجل على رجل حق فأحاله على من لا حق عليه ، فان لو يقبل المحال عليه الحوالة لم تصح الحوالة ، ولم يبرأ المحيل لانه لا سستحق شيئا على المحال عليه

وان قبض المحتال المحق مسن المحال عليه باذن المحيل ثم وهبه المحتال المحال عليه ٤ فهــل يرجع المحال عليه على المحيل يشيء ؟ فيه وجهان :

(الحدهمة) لا يرجع عليه بشيء) لأنه لم يفرم شيئا لأن ما دسيع اليه رجع اليه

(المثاني) يرجع عليه وهــو للذهب ، لا أنه قد غرم ، وأنمأ يرجع عليه بسبب آخر

(فصل) ولا تصح الحوالة من غير رضا للحتال ، لأنه نفسل حق من ذمة الى غيرها غلم يجز من غير رضا صاحب الحق (الشرح) الاحكام : اعتبار رضى للحتال هو مذهب ا ومذهب مالك وقال أصحاب ابي حنيفة: اذا لزم المحال عليه بالحسق بغير التزام منه كان مكرها ، خاذا قبلها مع الاكراه فسدت الحوالة

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الإحكام	لصفحة	رقم اا	صفحة الإحكام	رفم ال
الله : « مطل الغنى السام على السام على السام على السام على السام على السام السام السام السام السام السام السام			قال أحمد: الليء عنـــدى أن يكون مليئا بماله	118
بن حــزم على رأى ورماه بالفســـاد	-	117	وقال ابو حنيفة واصحابه: ان الحوالة تصرف على المحسال عليه بنقل الحق الى ذمته ، فلا يتم الا بقبوله ورضاه	110
السلف فلیس الذی ی عنهــــم بأولی فاقکم معنا فی ذلك	واذا اختلف بعض ما رو	118	يتم ١٠ بعبوله ورطفة (فصل) اذا احال بالدين انتقل الحق الى المحال عليه ، وبرئت ذمة المحيل	110
ب احمد: لانسه ه المصلحة للعقد في ة ، فيثبت الغسخ	شرط ما فيہ	111	(فصل) ولا يجوز شرط الخيار فيه ، لأنه لم يبن على المغابنة فلا يثبت فيه خيار الشرط	110
يع على المحيل : يرجع صاحبه سلم، وهو في أصل	وعثمان قال	114	وفى خيار المجلس وجهان : (فصل) وان احاله على ملىء فافلس او جحد الحق وحلف	110
، من وجهين ، ولو ن عثمان لم يكسن ما شك فيه عثمان	قوله يبطـــل كان ثابتاً ع		عليه لم يرجع الى المحيل ولنا أن الحوالة مشتقة من التحويل وهو النقل فكان معنى	117
كان عليه دين لرجل من له عليه دين ، , قضى المحتال صح	فاحاله على ثم ان المحيل	17.	الانتقال لازماً فيها قلت: ان الحوالة مشتقة من تحويل الحق والضمان مشتق	117
احاله على رجل ولم لليء أو معسر فبان	يشرط انه م	17.	من ضم ذمة الى ذمة فيجب ان يعطى كل لفظ ما يقتضسيه وقال ابو حنيفة : يرجع اليه	114
يرجع المحتال على المعلم على المعلم	المحيل سوا: لم يعلم		فى حالين : اذا مات المحال عليه مفلسا ، واذا جحد الحسق وحلف	
عسار لو حدث بعد ل القبض لم يثبت بيار 6 فكذلك اذا	الحوالة وقب للمحتال الخ	17.	وقال أبو يوسف ومحمد: يرجع اليه في هذين الحالين ، وفي حالة ثالثة أذا أفلس المحال عليسه	117
ر حال العقد أن اشترى رجل من ألف واحال المشترى جل جل ما يالالف تم وجد	(فصل) وا رجلشیثا با	171	وحجر عليه وقال الحكم: يرجع اليه في حالة واحدة ؛ اذا مات المحال عليه مفلسا وأيس من الوصول الى	

177

بالمبيع عيباً فرده فقد اختلف اصحابنا فيه

۱۲۱ فقال ابو على الطبرى: لا تبطل الحوالة ، فيطالب البائع المحال عليه بالمال ويرجع المتسترى على البائع بالثمن

۱۲۱ وقال ابو اسحاق: تبط لل المحوالة ، وهو الذى ذكره المزئى ١٢٥ في المختصر ، فلا يجوز للبانع مطالبة المحال عليه

۱۲۱ الاحكام: اذا اشترى رجل من رجل سيارة بالف ثم احسال المشترى البائع بالالف على رجل المشترى الف ثم وجد المشترى بالسيارة عيبا فردها ـ فان ردها بعد قبض البائع مسال الحوالة انفست البيع ، ولم تبطل الحسوالة على المذهب ١٢٦ للا خلاف

۱۲۲ (فرع) وان احسسال الزوج زوجته بالمهر ثم ارتدت قبل الدخول او وجد احدهما بالآخر عيبا ففسخ النكاح

المراة مال الحوالة لم تبطلل الحوالة ، وان كان ذلك قبل الحوالة ، وان كان ذلك قبل القبض فعلى الخلاف المذكور القبض على الخلاف المذكور الله قب عال المائع وحلا

۱۲۲ (فرع) وان أحال البائع رجلا بالثمن على المشترى ثم وجلا المشترى بالمبيع عيباً فرده ، لم ۱۲۷ تنفسخ الحوالة وجها واحدا ١٢٣ (فصل) وان أحال البائع على

۱۲۳ (فصل) وان احال البائع على لان الاصل عدم الحواله ، فاذا المشترى رجلا بالف ثم اتفقا حلف سقطت دعوى خالد على ان العباد كان حرا فان ١٢٧ (فرع) اذا كان لرجل على رجل

كذبهما المحتال لم تبطل الحواله (فصل) اذا أحال رجل رجلا له علیه دین علی رجل له علیه دين ثم اختلفا ، فقال المحيل : وكلتك ، بلفظ الوكالة ، وقال المحتال: بل احلتني ، يلفظ الحوالة ، فالقول قول المحيل وان كان لزيد على عمرو الف درهم ولعمرو على خالد الف _ فاختلف زيد وعمرو ، فقال زيد: احلتني بالالف التي عليك لى بالألف التي لك على خالد بلفظ الحوالة ، وقال عمرو: بل وكلتك بأن تقبضها لى منه بلعظ الوكالة ، فالقول قسول عمرو ، لأنهما اختلفا في لفظه ، وهو أعلم بلفظه

فان قال عمرو لزيد: احلتك على خالد بالألف التي لي عليه فقبل زيد ثم اختلفا فعال عمرو: وكلتك لتقيضها لى منه ، ومعنى قولى: احلتك اي سلطتك عليه اذا كان لزيد على عمسرو الف درهم ولخسالد على زيد الف ٠ درهم فجاء خالد الى عمسرو وقال : احالني زيد بالالف التي عليك له ، فان صدقه فلا كلام وان كذبه كان القول قوله مسم بمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة. وان كذب عمرو خالدا ولا بينة فالقول قول عمرو مع يمينه ، لأن الأصل عدم الحوالة ، فاذا حلف سقطت دعوى خالد

verted by Liff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاحكام	لصفحة	رقم 11	. فحة الأحكام	رفم الص
	الهبة		لف درهم فطالبه بها فقال من	i
وهبه الدين فان له أن		177	لميه الدين : أحلت بهــا على	
ته ، لأن الهبة مقصورة			لان الفائب فابكر المحيـــل ،	
فيل ، فهو صاحب الحق	-		االفول قوله مع يمينه	
ها او ردها			فرع) في مذهب الحنفية في	
) أن صاحب الدين وهو		179	مريف الحوالة	
اذا أبرا المحال عليه فان			إما المعنى الشرعى فهو نقسل	
ين الأصلى تبرأ وليس			لدين من ذمة الى ذمة اخــرى	
الحق في مطالبته ثانيا	للمحال		دين مماثل له فتبرأ بذلك النفل	
ا) أن صلاحب الدين		121	لذمة الأولى	
ذاوكل المدين الأصلىوهو	المحالءا		ل تعريف الحوالة رأيان	471
على أن يفيض الدين من	المحيل		احدهما) أنها نقل المطالبــه	
عليه فانه لا يصح	المحال .		عط من ذمه المديون الى ذمــة	
) أنه يصح فسح الحوالة	(ومنها	121	لملتزم ٤ فاذا كان لشبخص دين	
لل الدين من ذمــ الى			نند آخر فأجاله على آخر وقبل	
انت الحواله 4 لازمـــة			لمحال عليه ذلك الدين والتزم	
ح لأحدهما فسخها			ه ، فان مطالبة الدائن بدينه	
) اذا اشتری سلمة		119	نتقل من ذمة المديون الأصلى	
فع ثمنها وأحال البائع	-		لى ذمة المحال عليه	
على شخص آخر ، فان			تمانيهما) أنها نقلِ المطالبة ونقل	
يحبس السلعة عسسن	_		لدين معا بمعنى أن ذمة المدين	
، ولا يسلمها أياه الا أذا	-		لأصلى تبرأ بحوالة الدائن الى	
-	أعطاه د		لشخص الملتزم بدفع الدين	1
نفوا على هذه الأحكام		14-	قد يوجد من يقول : انها نقل	1۲۹ و
لتوفيق بينها وبين			لطالبه ففط بأمور :	7
، \$ على الفولين :	التعريف		منها) أن المدين الأصلى وهو) 111
اب) أن الحوالة تارة	﴿ والجو	17.	لحيل اذا أراد أن يسدد الدين	
أجيلا للدين فتكون نعلا	تعتبر ت		فسسه ، فان صاحب الدين	ب
كما في الأحكام التي			زم على قبوله	ما
با تفل المطالبة فقط	تفيد أنه		ومنها) أن صاحب الدين وهو	
) في مذاهب العلماء في	_		لحال ، لو برأ المحال عليـــه	
	تعريف		لدين فانه لا يصح له أن يسرد	
	•	17.	لك بخلاف ما اذا وهبه ذلك	
وطها ييستة	وأن شر		دين ، فان له أن يرد هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	3

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الاحكام	لصفحة	رقم ا	صفحة الإحكام	رقم ال
لى خالد ، فان الحوالة	زيدا ء		فأما اركانها الستة ممحيل ،	۱۳.
	تصبح		ومحال عليه ، ودينان ، دين	
ذا احال الزوج زوجــه		177	للمحال على المحيال ، ودين	
اق على آخــر ورضيت			للمحيل على المحال عليسه ،	
فانه لا يكون لها حــق	بذلك،		وصيغه ، وهي الايجاب والقبول	
سها عنه			وأما الشروط السنة فهي :	14.
اشترط الرهـــن او	اما اذا	177	(الأول) رضا المحيل الدي عليه	17.
على المحال عليه ، فان	الكفيل		الدين فان لم يرض فلا تصمح	
تصح ، ولا يلزم المال	الحوالة		الحوالة	
ننفيذ الشرط	عليه بت		(الثاني) رضا المحال وهـــو	121
.س) أن يكون دين المحيل		141	صاحب الدين فاذا لم يقبــل	
للحال عليسه من الديون	ودين	•	الحوالة لم يجبر عليها ، ولا تصح	
صح بيعها واسستبدالها			يدون رضاه	
 الحوالة بدين 			(التالث) أن يكون الدين المحال	141
	السلم		به معلوما قدرا أو صعة قلو	
كان الحوالة عند مالك		144	كان الدين مجهولا عند العاقدين	
أبه فهي محيل ومحال			أو أحدهما فان الحوالة تكون	
وصيغة ، ولا تنحصر			باطلة	
الحوالة في لفظ مشمتق			(الرابع) أن يكون الدين المحال	171
عالة ، فتدل بكل ما يدل 			به لازماً في الحال أو في المآل ،	
، المدين د د د د د د د د د د د د د د د د د د د	_		فالدين اللازم هو الذي لا يسقط	
روطها فستة اذا اعتبرنا		177	عن المدين في وقت من الأوقات	
د کنا واذا اعتـــــــــــــــــــــــــــــــــــ			كصداق المراة بعد الدخول بها	
: شرطا فسبعه ستة فهي :		١٣٣	(الخامس) أن يساوى الدين	177
_			الذي على المحيل بالدين الذي	
ا رضا المحيل والمحال ،		177	على المحال عليه في الجنس	
ال عليه فلا يشترط رضاه			والقدر والحلول والتأجيـــــل	
مهور كما لا يشمسترط			والصحة والتكسير	
ه واقراره مرکز کرد از دارد	-		ولا يشترط التسماوي في	111
) أن يكون للمحال دين ما) مأن نكرة الرحا		111	التوثیق ، فاذا کان لزید دین علی عمرو ، وکان عند زید رهن	
عيل ، وأن يكون للمحيل م المحال عليه	_		علی عمرو ، و دان عند رید رهن علی دینه ، او کان له کفیل به،	
ع المحال عليه او مات س المحال عليه او مات	_	140	على دينه ، او مان ته علين به. وكان لعمرو دين على خُالد بدون	
س المعال عليه أو عال حال أن يرجع على المحيل		114	رمن تعمرو دین سی حالد بدون رهن وکفیل تم أحال عمــــرو	
م المراجع المالية			رسن وحیل ہم . دی حسسرر	

177

177

177

حتى ولو شرط عليه البراءة ، ثم انه دفع المحال عليه الدين بالفعل فهل له أن يرجع به على المحيل لياخذه منه ؟

(والجــواب) أنه اذا قامت قرينة على أنه متبرع به لم يكن له حق الرجوع ، والا فله حق الرجوع لجواز أن يكون قد دفعه بطريق القرض للمحيل

(ثالثاً) أن يكون أحد الدينين 148 حالا ، قان كان الذي على المحيل مؤجلا مثله فان الحوالة لا تصح ١٣٦ لما يترتب عليه من بيسع الدين بالدين

(رابعاً) أن يكون الدين لازماً 178 فلا تصح الحوالة بدين غير لازم ١٣٦ كما اذا أحال السيد دائنه على عبده الكاتب

١٣٤ - (خامساً) أن سساوي الدين الذي على المحيل الدين الذي على المحال عليه في القدر والصفة (ومعنى التساوى في القسدر) أنه لا يجوز أن يأخذ من المحال ١٣٦ عليه أكثر مما ستحقه عنسد

> (سادساً) أن لا يكون الدينان (دين المحيل ودين المحال عليه) حاصلين من بيع الطعام كالحبوب وتحوها

المحيل

أما أركان الحوالة عند أحمد وأصحابه فهي ما تتحقق به من ١٣٧ محيل ومحال به وعليه وصيغة

وشروط الحوالة خمسة :

(احدها) ان يتفق الدين المحال به مع دين المحال عليه في الجنس والصفة والحلول والأجل

(ثانیها) أن يكون قدر كل من الدينين دين المحال به ودين المحال عليه معلوما قدره ، فاذا كان مجهولا فلا تصح الحوالة (ثالثها) أن يكون الدين المحال به مستقرآ فلا تصح أن تحيل المراة المدينة دائنها على صداقها قبل الدخول لأنه غير مستقر

(رابعها) أن تكون الدين المحال عليه يمكن ضبطه بأن يكون مما بوزن أو يكال أو يعد أو بقدر بالذراع

(خامسها) رضا المحيل ، أما المحال فلا يشترط رضاه اذا كان المحال عليه قادرا على السداد وغير مماطل لحدث النبي عَيْثُ « لي الواجد ظلم » وكذلك المحال عليمه ، قانه شترط رضاه

(فرع) في مذاهب العلماء في براءة ذمة المدين بالحوالة

مذهبنا أنه بترتب على الحوالة براءة ذمة المحيل من دين المحال عليه ، وبراءة ذمة المحال عليه من دبن المحيل ، ولكن يتحول نظير دين المحيل الى ذمة المحال عليه للمحال

نعم اذا أتكر الدين قبل الحوالة وحلف ثم أحاله بعند ذلك فللمحال أن يحلف المحيل بأنه لم بكن بعلم ببراءة ذمة المحسال

عليه بيمينه ، فان حلف المحيل ١٣٩ فلا حق للمحال في الرجوع ، وان لم يحلف حلف المحسال و هو محق » وبطلت الحوالة

179

18.

(أما الحنفية) فانهم يبرئون ١٣٩ 177 المدين باحسسالة الدائن براءة ١٣٩ مؤقتة ، ومعناه أن المحـــال بالدين ليس له حق الرجوع على المحيل الا في حسالة أن يفلس المحال عليه أو يموت

> (أما المالكية) فقسد قالوا: 171 يتحول حق المحال على المحيل عليه بمجرد الحوالة وتبرأ بذلك ذمة المدين

(أما الحنابلة) فعندهم أنه متى 171 توفرت شروط الحبوالة التي أشرنا اليها آنفا وأتينا عليها تفصيلا ، فإن المحيل ببرا من الدين بمجرد الحوالة ، سُواء افلس المحال عليه أو مات او أنكر الدبن

كتساب الفسسمان 171

اللغة : الضمان مشتق من ضم 171 ذمة الى ذمة وقال في البسيط: هو مشتق من التضمين ومعناه تضمين الدين في ذمة من لا دين عليه

واصطلاحاً: هو التزام مكلف ١٤٠ 177 عاقل غير محجور عليهاسفه (أما الأحكام) فالأصلل في 171 جوازه الكتاب والسنة والاجماع (أما الكتاب) فقوله تعالى : (نفقد صواع الملك ولمن جاء به حمل بغير وأنابه زعيم)

قال أبن عباس: الزعيم الكفيل، ومنه قوله ﷺ « انا زعيم ببيت في ربض الجنة لن ترك المراء

وثمة ست مسائل: (الأولى) قال علماؤنا : الة يوسف نص في جواز الكفاله . وقال القاضي ابو اسمحاق المروذي: ليس هــذا من باب الكفالة فانها ليس فيها كفالة انسان عن انسان ، وانما هو رجل التزم عن نفسه وضمن

فلست بآمر فيها بأمر ولكنى على نفسى زعيم

منها وذلك جائز لغة لازم شرعا

١٤٠ واني زعيم ان رجعت مملكا بسير ترى منه الفرانق أزورا قال الامام أبو بكر بن العربي: 18. هذا الذي قاله القــــاضي ابو اسحق صحيح ، بيلد أن الزعامة فيه نص ، فاذا قال : انا زعيم فمعناه : اني ملتزم (الثانية) قول : وأنابه زعيم. انما يكون في الحقوق التي تجوز النيابة فيها . وأما كل حق لا تقوم فيه أحد عن أحسسد كالحدود فلا كفالة فيها

(الثالثة) اذا قال : أنا زعيم لك بوجه فــلان ، قال مالك طزمه ، وقال الشمانعي ، لا بازمه لانه غرر ، اذ لا يدري ايجحده أم لا ؟ والدليل على حوازه أن القصود بالزعامسة تنزيل الزعيم مقام الأصل

131

131

131

131

. ١٤ (الرابعة) كما أن لفظ الآية نص في الزعامة فمعناها نص في الجمالة ، وهي نوع من الاجارة والفرق بين الجعالة والاجارة ان الاجارة يتقدر فيها العوض والمعوض من الجهتين ، والجعالة يتفدر فيها الجعل والعمل غير مقلو

(الخامسة) فاذا ثبت هذا ففد يمكن تقدير العمل بالزمسان كقوله: تخدمني اليوم ، وقد يقول: تخيط لى هذا الشوب فيقدر العمل بالوجهين ، وقد يتعدر تقدير العمل

(السادسة) في حقيقة القول 131 في الآية أن المنادي لم يكن مالكا ولكن كان نائبا عن يوسف ورسولا له فشرط حمل البعير 731 على يوسف لمن جاء بالصواع، وتحمل هو عن يوسف فصارت فيه ثلاث قواعد:

> تحمل عن يوسف فصارت فيه 131 ثلاث فوائد

> (الأولى) الجعالة . وهي عقد 131 يتقدر فيه الثمن ولا يتقدر فيه المثمن

> (الثانية) الكفالة ، وهي ههنا 131 مضافة الى سبب موجب على وجه التعليق بالشرط ، وقد اختلف الناس فيه اختسلافا متباينا تقرير في المسائل

> (الثالثة) جهالة المضمون له . نقالت المالكية : هي جائيزة ،

وتجوز عندهم أيضا مع جهالة الشيء المضمون أو كليهمما ، وهذا يخالف ما ذهب اليه اصحابنا الشامية ووافقنا الحنفيون من أنهسسم لا تجوز عندهم الكفالة مع جهالةً الكفول له

قلنا: أن معرفة المضمون عنه والمضمون له فيه ثلاثة اقوال: (أحدها) أنه لابد من معرفتهما أما معرفة المضمون عنه فليعلم هل هو أهل للاحسان أم لا ؟ واما معرفة المضمون له فليعلم هل يصلح للمعاملة أم لا ؟

(الثاني) أنه افتقر الى معرفة المضمون له خاصة لأن المعاملة معه خاصة

(الثالث) أنه لا يفتقر ألى معرفة واحد منهما وهو الصحيح في حديث أبي قتادة (أنه ضمن عن الميت) والآية نص في جهالة المضمون له ، وحمل جهالة المضمون عليه اخف

وشد أبو يوسف ومحمد فأجازا الكفالة في الحدود والقصاص ، وقال: اذا قال المقلوف أو المدعى القصاص بينتى حاضرة كفله ايام ، واحتج الطحاوي لهم بما رواه حمزة بن عمسرو: عن عمر وابن مسعود

وجرير بن عبدالله والأشعث أنهم « حكموا بالكف___الة بالنفس بمحضر الصحابة رضى الله عنهم الأحكام

عين مضمونة أو احضار بدن

(فرع) في مذاهب العلماء في

تعریف الضمان مذهبنا ان الضمان شرعاً عقال مدهد بعتفی التزام حق ثابت فی ذمة الغیر أو احضار عین مضلمونة او احضار بدن من یسلستحق

ومعنى التعريف أن الضمان تلاثة

(القسم الأول) ضمان الدين

ومعناه ان الضامن يلتزم ما في ذمة المديون من حق ، بحيث تشفل به ذمته كما شغلت ذمة المديون ، واذا دفع احدهما برئت ذمة الآخر ، وهذا معنى قوله

(التزام حق ثابت)

والعين المستعارة

يستحق حضوره

حضوره

اقسام:

رفم الصفحة

188

111

188

188

180

180

	-
واما السنة ففى حسديث ابى هريرة عنسمد ابى داود والترمدى وقال: حديث حسن وان النبى عَيْضًا خطب يوم مكة فقال ; « الا أن الله تعالى قد اعطى كل ذى حق حقسه فلا وصية لوارث ؛ ولا تنفق امراة شيئا من بيتها الا باذن زوجها، والعارية مؤداة والمنحة مردودة والدين مقضى والزعيم غارم »	181
والحكمة في ترك رسول الله من عليه دين تحريض الناس على قضماء التوساء الديون في حياتهمو التوصل الى البراءة	187
(وأما الاجماع) فان أحداً من العلماء لم يخالف في صلحة الضمان وأن اختلفوا في فروع منه	188
(اذا ثبت هذا) فانه یقسال : ضمین وکفیل وقبیل وحمیسل وزعیم وصبیر کلها بمعنی واحد	188

الإحكام

رفم الصفحة

(القسم الثالث) التزام احضار شخص ضسمنه في ذلك ، فان كان لزيد عند عمرو دين فانه يصح لخالد أن يضمن احضار نفس المدين عند الحاجة

(القسم الثاني) ضمان رد العين

المضمونة كالعين المفصوبة ،

(وقال مالك واصحابه) الضمان والكفالة والحماية بمعنى واحد وهو أن يشفل صاحب الحق ذمة الضامن مع ذمة المضمون سواء

وبيان ذلك أن الضمان عندهم ينقسم ثلاثة أقسام : (القسم الأول) ضسمان المال تعریف الضمان مدهبنا ان الضمان شرعا عقد یقتضی التزام حق ثابت فی ذمة الغیر) او احضار عین مضمونه او احضار بدن من یسستحق حضوره

188

188

ولابد في الضمان من ضلامن .

(فرع) في مداهب العلماء في

ومضمون عنه ومضمون له

۱۲۵ ومعنى التعریف ان الفسسمان ۱۲۵ شرعا عقد بقتضى التزام حـق
 ۱۱۶۵ فابت فى ذمة الغير او احضار ۱۲۵

الاحكام	لصفحة	رقم ا	صفحة الإحكام	رقم ال
يان المضــــمونة	(الأول) الأء	187	فاذا ضمن شخص آخر فی دین	
	بنفسها		فقد شفلت ذمته بذلك الدين	
يان المضـــمونه	(الثاني) الأء	187	كذمة المدين الأصلى فلم ينتقل	
	بغيرها		الدين من ذمة المضمون الى ذمة	
عيان غير المضمونة	(الثالث) الأ	187	الضامن	
المضمونة بنفسسها	قاما الأعيان	188	(القسم الثاني) ضمان ما يؤول	731
ب على من اخذها			الى الوجوب وان لم يكن واجبا	
مینها ان کانت			بالفعل وذلك كالأعيان المفصوبة	
ان هلکت کان علیه			والمستعارة	
ان کان لها مثل ،			ومثل الأعيان المفصـــوبة	731
بمتها	والا فعايه قي		والمستعارة الأعيان المقبوضة على	
لمضمونة بغسسيرها	أما الأعيان ا	188	سوم الشراء	
التى يجب تسليمها	فهى الأعيان ا		(القسم الثالث) ضمان الديون	731
ودة ، فاذا هلكت	مادامت موج		التي تجب في المسستقبل بأن	
بم مثلها ولا قيمنها	لا يجب تسلي		ما يلزمه من دين مثلا اذا كان	
بغيره وهو الثمن	فانه مضمون		شخص يعامل تاجراً فان له أن	
ير المضـــــمونة		188	يأتى بضامن يضمنه	
ا بغيرها فانهـــا			(القسم الرابع) أن يضـــمن	187
مها ولا تصـــح	لا يجب تسلي		احضار من عليه حق مالي عند	
، وهي الأمانات ،			الحاجة وهى الكفاله	
ومال المضاربة ،			(اما اصحاب ابی حنیفة) فان	187
-	والشركة وتح		لهم في تعريف الكفالة رايين مع	
الهاضم في نفس		189	أنهم لا يفرقون بين الكفــــالة .	
لالبة أيضا فقسد			والضمان	
منها:	استدل بأدلة		(أحدهما) أنها ضم ذمة الى	187
الدين اذا وهبسه	ان صاحب ا	189	ذمة في الطالبة بنفس او دين او	
يصح ، ويكــون			عين فأقسامها ثلاثة كفالة بالنفس	
فی أن برجع به علی	للكفيل الحق		وكفالة بالدين وكفالة بالعين	
	الأصيل		(تاني الرابين) أنها ضم ذمة الى	187
لكفيسنل اذا مات		189	ذمة في أصل الدين	
ىن تركته والو كانت			ليس لصاحب الدين الا ان	184
سفولة بالدين فان			يطالبه باحضار الشخص المدين	
ط عنه بموته		_	بذاته ومثل ذلك الكفالة بالأعيان	
أن من قال : ان	(والجواب)	189	وهى ثلاثة أقسام:	

101

108

الكفالة هى الضم فى المطالبة لا ينفى انها قد تكون ضمان فى أصل الدين ، وتعريفها بذلك نقص لانه لا يشمل الاقسسام الثلاثة التى ذكرناها

ومطالبته فقط لصاحب الدين على كفيــل فهى توجب دينين وثلاث مطالبات

١٥٠ فسرع في اركان الضمان

١٥٠ أركان الضمان عندنا خمسة ١٥٢ قال في الروضة:

۱۵۰ (الركن الأول): المضمون عنه، ۱۵۲ ولا يشترط رضاه بالاتفاق ، لان قضاء دينه بغير اذنه جائز

ر الركن الثانى) المضمون له ، ١٥٢ ويشترط معرفته على الاصح وقول الاكثرين المرطناه لم يشترط قبوله لفظاا على ١٥٣ الاصح ، وان لم نشرطه جاز ان

يتقدم الرضا على الضمآن ١٥١ (قلت) واذا شرطنا قبسول المضمون له فللضامن الرجوع عن الضمان قبل قبوله

اه (الركن الثالث) الضــــامن وشروطه: صحة العبارة وأهلية التبرع

ا اما صحة العبارة فيخرج منه الصــفير والمجنون والمبرسم الذي يهذي فلا يصح ضمانهم ١٥٣

اما الأخرس فان لم يكن له اشارة مفهومة ، ولا كتابه لم نعرف ضمن حتى نصحح او نبطل.

۱۵۱ وان کانت له اشارهٔ مفهرومة صح ضمانه

واما اهلية التبرع فلا يصبح ضمان المحجور عليه لسفه ، وان أذن الولى لأنه تبرع وتبرعه لا يصح باذن الولى

(قلت) الذى قاله الامام هـو الصواب ، وقد صرح الاصحاب بانه لا يصح ضمانه من غير فرق بين الاذن وعدمه

وقول الرافعي أنه ليس تبرعاً فاسد

(فرع) ضمان المرأة صحيح مزوجة أو غير مزوجة ولا حاجة الى اذن الزوج كسائر تصرفاتها (الركن الرابع) الحق المضمون وشرطه ثلاث صفات ، كونه ثابتا لازما معلوماً

الصفة الأولى : الثبوت وفيها مسائل

(احداها) اذا ضمن ما لم يجب وسيجب بقرض او بيع وشبههما فطريقان (احدهما) الفطع بالبطلان لانها وثيقة فلا تستق وجوب الحق كالشسسهادة (واشهرهما) على قلولين الجديد البطلان ، والقسديم الصحة ، لأن الحاجة قد تدعو اليه

١٥٢ ونقل الامام فروعاً على القديم

ة الأحكام	الصفحا	رقم
-----------	--------	-----

رقم الصفحة الاحكام

101

101

101

101

109

109

109

رجل أو نفسه أو جسسمه أو روحه صح وان تكفل بعضو منه فاربعة أوجه:

(احدهما) : أنه باطل كالبيع والاجارة بخلاف العتق والطلاق لأن لهما قوة وسراية

(والثاني) : يصح 107 (والثالث) أن كان عضـــوأ لإ يبقى البسدن دونه كالرأس والكبد والدماغ صح

(والرابع) ما عبر عنه عن جميع 107 البدن كالرأس والرقبة يصبح ومالا كاليد والرجل فلا

(قلت): قطع صاحب الحاوي 107 بصيحة الكُمالة فيما لو كفل براسه او وجهه او عینسسه او قلبه

يصح فسمان الدين عن الميت 104 لما روى ابو قتمادة قال : « اقبل بجنازة على عهد رسول الله على على على على على صاحبكم من دين ؟ ففالوا عليه دبناران قال علي على على صاحبكم فقال أبو قتادة : هما على يا رسول الله فصلى عليه ربسول الله عَلَيْهُ »

ويصح عن الحي لأنه دين لازم 161 فصح ضمانه كالدين على الميت (أما الأحكام) فانه يصح ضمان 104 الدين عن الميت سواء خلَّف وفاء ﴿ ار لم يخلف

(فرع) قال أبو على الطبرى : 104 لو قال: تكفلت لك بمالك على فلان صح ، وان قال : أنا به ١٥٩ قبيل لم يكن صريحا في أحـــــ

الوجهين خلافا لابي حنيفية ، لأن العبيل بمعنى قابل (قاعدة) ما صح الرهن به صح 104 ضمانه ومالا فلا

ويستثنى من الثاني ضمان العهدة ورد الأعيان المفصوبه ويصح ضمانها الا الرهن بها (ضابط) ليس لنا ضمان دين بعقد في عين لا يتعدى الى غرها

(قاعدة) من ضمن بالاذن رجع وأن أدى بلا أذن ومن لا فلا ، وان ادى باذن ويستثنى من ذلك صور:

الا فيما أعاره شيئا لم هنه

احداها: أن يكون الضـــمان بالاذن قد تبت بالبينة وهــو منكر ، كما اذا ادعى على زيد وعلى غائب الفا ، وأن كلا منهما ضمن ما على الآخر فأنكر زيد ، فأقام المدعى بينه بذلك

(فصل) ويصح ذلك من كل جائز التصرف في ماله 4 فأما من يحجر عليه لصفر أو جنون أو سفه فلا يصح ضمانه ، لانه ايجاب مال بعفد فلم يصسح من الصبى والمجنون والسفيه كالبيع

فان قال له الولى: اقضه مس .كسبك قضاه منه ، وان قال : اقضه مما في يدك للتجارة قضاه منه ، لأن المال له ، وقد أذن له فيه

وان لم يذكر القضاء ففيه وجهان (أحدهما) يتبع به اذا أعتق

رقم الصفحة الإحكام الأحكام رقم الصفحة

175

175

175

175

لأنه أذن في الضمان دون الأداء 177 (والتاني) أنه لا يشارك به لأن المال تعلق به الفرماء فلا يشارك بمال الضمان كالرهن

> فأما الصبى والمجنون والسفيه فلا يصح ضمان احد منهم لأنه ايجاب مال بعقد فلم يصمح كالبيع

اما المراة فانه يصح الضمان منها 17. اذا كانت جائزة التصرف

وقال مالك : لا يصمح ألا أن 17. یکون باذن زوجها

(فرع) ولا يصح الضمان من 17. المبرسم وهى عملة تصيب الأعصاب ، فهو لا يعفل فلا حكم

177. فأما الأخرس فان لم يكسن له 17. اشارة مفهمة أو كتابة معقولة مفروءة لم يصح ضمانه

(فرع) وان كان في ذمة العبد 171 فضمن عنه ضامن صح الضمان ١٦٢ لأن الدين في ذمته لازم ، وانما لا يطالب به في حال رقه لعجــز فصح الضمان عنه كالدين على

(فرع) وأما المكاتب فانه اذا ١٦٣ ضمن دینا علی سیده فان کان بغير اذنه فهل يصح ؟ فيسه ١٦٣ وجهان كما قلنا في غير المكاتب

> (فرع) في رأى فقهاء الفانون الوضعى ــ وهم يزعمون اقتباسه من الشريعة الاسمالامية ... ويسمون هذا بنظرية الالتسزام وهو ينقسم الى ايجابي وسلبي

و مغولون: اذا كان الأداء قيميا فلا يجوز أن يقوم شخص آخر بالتنفيذ بدلا من المدين وللدائن أن يرفض التنفيد الحاصل من غير المدين المسادة ٢٠٨ مسن الفانون المدنى

والالتزام ينقسسم ألى عيني وشخصى ، ويرتبون على الوفاء الحاصل من الغير آثاراً معينة وتنص المادة ٣٥٩ مسن التقنين المدى المصري على ما يأتى:

١ - تتم الانابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشيخص أجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدىن

وهده المادة تقتضي اشمستراك ثلاتة أشـــخاص: المنيب والمناب والمناب لدبه وهسسذا العقد بعد بنص المسادة ٣٥٩ تصرفأ واحدآ متعدد الاطراف (فصل) ويصح الضمان من غير رضى المضمون عنه لانه لما جاز قضاء دینه من غیر رضاه رضاه

(فصل) وهل يفتقر الى معرفة المضمون له والمضمون عنه ؟ فيه ثلاثة أوجه:

(احدها) أنه يفتقر الى معرفة المضمون عنه ليعلم انه هـــل هو ممن يسدى اليه الجميل ، ويفتقر الى معرفة المضمون له ليعلم هنل يصلح لمعاملته أم لا يصلح

الاحكام	الصفحة	رقم ا	فحة الإحكام	وقم الصا
يصح ا) أن يكون بالغا فلا ضمان الصبى ا) ألا يكون محجوراً عليه فلا يصح ضلمان للله بسبب السفه حجور عليه بسبب السفه حجور عليه عليه بسبب في فان ضمائه يصح وكذا	(ثانيه يصح (ثالثها لسفه المحجو أما الم	170	ديث وفاء ابى قتادة اخرجه بخارى والنسائى من حديث لمة بن الاكسسوع واورده ترمذى وابو داود الما الاحكام) فانه يصح الضمان غير رضى المضمون عنه ، ن عليا رضى الله عنه وابا قتادة سمنا عن الميت بحضرة النبي	11 11 271 (! 27
السفيه الذي لم يحجر با) ان لا يكون مريضا الموت وهو لا يصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ضمان علیه (رایعو	170	لله والميت لا يمكن رضاه الما معرفة الضامن للمضمون والمضمون عنه فهل يفتقر الى الله ؟	۱٦٤ وا له ذا
بشرطين :) ان يكون عليـــه دين	(الأو ل	170	به ثلاثة أوجه: أحدها) أنه لا يفتقر الى معرفة) 170
	علیه د ضمانه		احد منهما وانما يضمن بالاسم النسب والثاني) انه حتى يعسرف	وا ۱۲۵ (
ل) أن لا يطلب الله مال الله مال الله الله مال م التانى) يرجل الله الله وهو صاحب الحق الله الله يكون معلم وفا الله الله الله الله الله الله الله ال	جديد (القسر المضمو ويشتر للضامر معرفة	177	ضامن عينهما ، لأن معاملته ضمون له فلابد من معرفته بينه ليعلم هل هو اهمل لأن سدى اليه الجميل ام لا ؟ والثالث) أنه يفتقر الى معرفه لل المضمون له لأن معاملته معه لا يفتقر الى معرفة المضمون الى معرفة المضمون	الم بم س س ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا
ترط رضاء المضمون له سمان لا يضره وكذا لا	لأن الذ	777	نه لائه لا معاملة بينه وبينه فرع) فى مذاهب العلمشاء فى روط الضمان) 170
ل معرفة المضمون عليسه ذى عليه الحق		ı	دهبنا أن شروط الضمان قسم الى أربعة أقسام:	ه ۱۲ ما
سم الثالث) يرجع الى : فيشترط شرطان		177) 170
ا : أن يكون لفظا يشعر م كان يقول : ضمنت الذي لك على أو تكفلت	احدهم بالالتزا	777	عدها: أن يكون عاقلا علا يصح مان المجنون بخلاف الدى ب عقله بسبب السكر فان	۱٦٥ ا- ض

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

NF1

174

 $\lambda \Gamma I$

179

179

179

لك ببدن فلان ونحو ذلك مما يدل على أنه قد الترم بالشيء الدی ضمن به ،

اما اذا اتى بصيفه لا تشميعر بالالتزام كما اذا قال: اؤدى المال الدى لك عند فيلان او أحضر الشخص الذي لك عده كدا فمتل هده الصيعه لا تكون ضمانا وانما تكون وعدآ

تانيهما : أن لا تكون معلعة أو 177 مؤقته ، فاذا قال : ان حاء الغد ضمنتك أو قال: أنا ضامن من مال فلان شهرا او كافــل بدنه اسبوعا فانه لا يصح

(الفسم الرابع) يرجسع الى المضمون به سواء كان دينا او عينا أو نفسا ، فيشترط في الدين أن يكون لازمآ في الحال او المآل

أما الاعيال فانها تنعسم الي قسمين مضمونة كما تعدم في التعريف

أما ضمان قيمتها اذا تلفت فيبته لا يصح لانها لم تتلف وف ١٦١ الضمان لتثبيت قيمتها في الدمه

لا يجب رد المفصوب على واصع اليد ولكن يجب عليه أن يخي ١٦٩ بينها وبين مالكها

> واما كساله النفس فيشهرط لصحتها أن يكون على المكهول ببدنه حق لآدمي مالا كان ،و عفوية

(أما مذهب المالكية): فانهم ١٦٩ خامساً: أن يكون مريضا قالوا: يشترط للكفالة شروط

بعضها يتعلق بالمكفول منسسه وبعضها يتعلق بالكفيل ، وبعضها يتملق بالمال المكفول به

وذلك لأن تصرف السفيه ينقسم الى قسمين :

(احدهما) أن يشسري أو يبيع او ينفق شيئا لازما له لابدمنه فی ضروریات اموره

(نابيهما) أن يتصرف كدلك فيما ليس بلازم له ، بل يمكنه الاستغناء عنه

وهل يلزم الكفيل أن بد مع من الدى ضمنه لصساحب الدين 1. 8

ولا يشترط في المكفول عنه (المديون) أن بكون قادرا على تسليم المكفول به فيصبح كفاللة الميت المفلس بمعنى حمل الدين عنه ويشترط في الكفيل امور: اولا: أن يكون بالفا فلا يصح للصبى أن يضمن غيره

تابيا: أن يكون عاقلا فلا يصح كفالة المجنون

ىالىا: أن يكون محجوراً عليــه لسفه فلا يصح للسيسفيه ان يضمن غيره

رابعا ١٠ ان لا تكون امراة منزوحة اذا أرادت أن تضمن في مقدار يزيد على ملث مالها بفيم اذن روجها ، فاذا تكفلت المراة باشر من ثلث مالها فلروجها الحق في رد الكفالة

خطرا اذا أراد أن يضمن في أكثر

الصفع	رقم
	الصفع

رفم الصفحة الأحكام

177

175

171

140

من للث ماله فلا ينفذ ضمائه واعسسلم أن الشرطين الرابع 171 والخامس من شروط النفاذ لا من شروط الصحة ، فان ١٧٢ الكفالة بدونهما تصح ولكسن لا تنفذ الا باذن الزوج والورثه أما الأول والثاني والثالث فهي 171 شروط صحة

> سأدسا: أن لا يكون الضامن 17. عليه دين يستغرق جميع ماله فأن كفالته لا تصح ، ولا يكون أهلا للتبرع ، ويشترط في المال المكفول أن يكون دينا ، فلا تصح الكفالة في الأمانات

ويشترط في الدين أن يكون 14. لازما أو يؤول الى اللزوم ويصح ١٧٤ ضمان الدين الحال مؤجلا كما اذا كان لزيد عشرة جنيهات عند عمرو وحل موعد سيستداده فانه يجوز لخالد أن يقول لزيد: أجل له الدفع شهرا أو نحسو ذلك وأنا ضامن لك ذلك الدين واما الصيغة فانه يشترط فيها 175

> عرفا مثل قوله: أنا حميسل بفلان او زعیم او وکیل او قبیل او هو لك عندى او الى او قبلى ولاستعمال المسيغة ثلاثة 177 احوال :

أن تدل على الحفظ والحياطة ١٧٤

(الحالة الأولى) أن بذكر لفظ الضمان مطلقا غير مقيد بما يدل على أنه ضمان عسن المال أو النغس

(الحالة الثانية) أن يذكر لفظ ١٧٦ (القسم الرابع) يرجع الى 177

الضمان مقيدا بمسايدل على المضمون به لعظا كان يعول له: أنا ضامن لما على فلان (الحاله التالثه) أن بدكر لفظ الضمان مقيدا بسا يدل على

المضمون به ميه (أما مذهب الحنابلة) فانهم قالوا: يشترط للضمان شروط منها ما يتعلق بالضمان فيشترط فيه أن يكون للتصرف ، ولا يصح ضمان المجنون والصفير والسفيه ويصح ضمان المفلس ويصح الضمان بلعظ معلق ومنجز كقوله: ان اعطيت فلاما

(أما مذهب أبي حنيقة) فأن شروط الكفالة عندهم تنقسم الى خمسة اقسام:

كذا فأنا ضامنه

(العسم الأول) يرجمع ألى الكفيل ، فيشترط في الكفيل أن يكون عاقلا بالما فلا تنعقد كعاله المجنون ولا الصبى اصلا الا في حالة واحدة

(القسم الثاني) يرجسع الى الأصيل وهو المدين ، فيشترط فيه أن يكون قادرا على تسليم المكفول به بنفسه او نائبه ، فاذأ كفل ميتا مفلسا لا تصح كفالته (القسم الثالث) يرجع الى المكفول له وهو صاحب الدين فيشترط أن يكون معلوما فلا يصح للشخص أن يكفل شخصا

لمن يجهله

179

١٨.

١٨.

۱۸.

11.

المكفول به سواء كان ديساً او عيما او نعسا فيشمسترط لصحة الكفالة في الدين شرطان: (الشرط الأول) ان يكون دينا صحيحا ، والدين الصححح هو الدى لا يسفط الا بادانه لصاحبه او بالبراء منه

۱۷۷ (الشرط الثاني) أن يكون الدين قائماً ، ومعنى كونه قائماً أن يكون باقياً غير ساقط

الصيعه ، فيشسسترط لها أن لا تكون معلفة على شرط غير لا تكون معلفة على شرط غير موافق للكفاله ، كأن يعول له : اكمل لك مالك على فلان من دين أن نزل المطسسر أو هبت الربح ونحو ذلك من ممل هذه لا تصح بها الكفالة ، لانها معلفة على شرط غير محفق الوقوع والعرض ويكون الشرط موافعاً للكفالة

۱۷۸ (الاول) أن يكون الشرط سبباً للروم الحق ، كأن يعول له : اكفل لك هذه السلمة المبيعة أن ظهر أنها ملك لفير بائعها فالشرط هنا وهو ظهور كون المبيع ليس ملكا للبائع سببا للزوم الحق المكفول به ، وهو وجوب الثمن للبائع على المشترى

يواحد من أمور ثلاثة:

۱۷۹ (الامر الثانى) ان يكون سببا لسهولة تمكن الكفيل من استيعاء المال من الاصيل كعبوله: ان قدم زيد فعلى ما عليه من الدين ۱۷۹ (الامر الثالث) ان يكون سببا

لتعذر الاستيفاء للدين منسسه فيصح أن يكفله فيه

وحاصل هدا المقام أن تعليق الكفالة الى أجل مجهول جهالة شديدة كما أذا قال له : أكفل لك نفس زيد عند هبوب الريح أو نزول المطر ، وفي هذه الحالة تثبت الكفالة ويبطل الأجل

اما اذا اجل السكفالة الى وقت معين كما اذا قال: اكفل لك زيدا او ما على زيد من هسده الساعة الى شهر فانه يكسون كفيلا مدة شهر بلا خلاف

والتحقيق في هذا أن صييغ الكفالة مبنية على العرف ، فادا كان العرف جاريا على أن هذه الصيغ لا يفصد منها الا تأجيل الكفالة بأجل معلوم فأنها تحمل عليه

وكما أن الكفالة نفسها لا تصح اذا علفت على شرط غير ملائم فكذلك البراءة منها لا تصح اذا علفت على شرط غير ملائم

فاذا قال صاحب الدين للكفيل:
ان جاء فأنت برىء من الدين
لا تصع البراءة، ويكون لصاحب
الدين مطالبة الكفيل كما كان
من قبل

(فصل) وان باعه بشرط ان يضمن الثمن ضامن لم يجسز حتى يعين الضامن ، لأن الفرض يختلف باختلاف من يضسمن ، كما يختلف باختلاف ما يرهن من الرهون

الأحكام	فم الصفحة	لصفحة الأحكام ٍ ر	رقم اا
لمال المشروط في السيــق	۱۸٬ وأما ا	(الاحكام) اذا باع رجل مــن ٢	141
ي مفيه نُولان		غیره شیئا بشمن می ذمته بشرط	
هما) أنه كالإجارة فيصح	۱۸۱ (احد	أن يضمن له بالنمن ضــامن	
	ضمار	معين صح البيع والشرط	
اني) أنه كالجعانه فيكون	١٨١ (واك	(فرع) وان باعه سلعة بشرط ٢	181
مانه وجهان		أن يشهد له شاهدين جاز من	•
حكام) الحفوق على اربعه			
: (أضرب	وان كان عليسه أن يشسهد له	171
ها) حق لارم كالتمل في	۸، (احل	شاهدين عدلين غير المعينين مهل	
بعد قبص المبيع . والاجرة	الدمه	يسقط خيار الآخر فيه وجهان،	
مة بعد العصاء الاجارد ،		(احدهما) لا يلزم الآخر قبول	
الجعالة بعد العمل والمهر		ذلك ، بل يشبت له الخيار في	
لدخول أو نصعه بعد العمد		فسح البيع كما قلنا في الضمين	
ل العرض وقيم المتلعات ،		الممين ا ذااء لا	
يصح ضـــمانه لانه دين		(والثاني) يلزم قبول ذلك ولا	171
استقر	•	خيار له في فسخ البيع	
رب الثاني) دين لازم غير			IVI
ر كالمهر قبل الدحسول		لازم كالثمن والاجرة وعسوض	
المبيع قبل قبض المبيع	_	الفرض ودين السمسلم وارش	
رة قبل الفضاء الاجاره الماء نظامه مناه		الجنايه وغرامة المتلف لأنبسه	
السلم 6 فهذا يصح ضمانه	ودين انضا	وثيفة يستوفي منها الحق فصع	
احمد في احدى الروايتين:	-	فی کل دین لازم کالرهن	
احمد في اعدى الرزايين. بع ضمان السلم فينه 4	=	وفى مال الجمالة والشمسين فى ١٦ مدة الخيار ثلاثة أوجه	171
دى الى استيفاء المسلم	~	(احدها) لا يصح ضمانه لانه	17.1
ن غير المسلم عليه فهسر	_	دين غير لازم علم يصح ضمانه	17(1
, -	كالحو	كين كروام م ركاني كالمان كالمان كالمان الكتابة	
ا أنه دين لارم نصــح	•		171
، كالمهر بعد الدُخول		اللزوم فصح ضمائه	
رب الشالث) دين ليس	۱۸ (الضم		171
ولا يئول الى اللروم وهو	بلازم	في مدة الخيار ولا يصع ضمان	
كنابة فلا يصح ضمسمانه		مال الجعاله لأن عقد البيسع	
اتب يملك اسماطه بتعجبز	_	يۇول الى اللروم ، وغىسىد	
فلا معنى لضمائه	ىقسىلە	الجعاله لا يلزم بحال	

رقم الصفحة الأحكام رقم الصفحة الأحكام

لك مين دزهم الى عشر _		(الضرب الرابع) دين غير لازم	171
وقلنا: لا يصح ضمان المجهول،		الا آنه پئول الی اللزوم وهو مال	
فهل يصح هذا ؟ فيه قولان		الجعالة قبل العمل بأن يقول:	
(أحدهما) قال: وهو الأشهر:	110	من رد ضالتی فله دینار	
يصح لأن جملة ما ضمن معلومة		واما ضمان من المبيع في مدة	١٨٣
(والثاني) وهو الأنيس: انه	۱۸۵	الخيار فاختلف اصحابنا فيمه	
لا يصح لأن مقدار الحق مجهول		فمنهم من قال : فيه وجهان	
(فرع) فأما اذا قال الرجــل	۱۸٥	كمال الجعالة قبل العمل ، ومنهم	
لغيره ضمنت لك ما تعطى وكيلى		من قال: يصح ضمانه وجها	
وما ياخذ منك فانه يلزمه ذلك		واحداً لأنه يئول الى اللزوم	
لا من جهة الضمان ولكن من		(فرع) وأما أرس الجناية	۱۸۳
جهة التوكيل وذلك أن يـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		والديسة _ فان كان دراهم أو	
الوكيل يد الموكل		دنانیر مثل آن جنی علی عبد	
(فصل) ولا يجوز تعليقه على	١٨٥	أو كانت الابل معدومه أو قلنا:	
شرط ، لانه ایجاب مال لادمی	,	يجب الف مثقال أو أتنا عشرالف	
بعقد فلم يجر تعليقـــه بشرط		ألف متعال أو أثنا عشر الف	
كالبيع		درهم صح ضمائها لأنه دين لازم	
 وأن قال : الق متاعك في البحر	۱۸٥	مستقر فهي كالمهر بعد الدحول	
وعلى ضمائه صح فاذا القاه		وأما ضمان نفقة الزوجة ــ فان	۱۸۳
وجب ما ضمنه ، لانه استدعاء		ضمن عنه نفقية ميدة قيد	
اتلاف بعوض لفرض صحيح		مضت ــ صح ضمانها لآنه دين	
فأشبه أذا قال : طلق أمراتك		لازم مستقر فهي كالمهر بعسد	
على ألف		الدخول	
(الأحكام) لا يصــــع تعليق	۱۸٥	(فصل) ولا يجوز ضـــمان	381
الضمان على شرط بأن يقول:		المجهول لأنه اتبات مال في الدمة	
اذا جاء رأس الشهر فقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		بعقد لآدمى فلم يجز مع الجهالة	
ضمنت لك دينك على فلان		كالثمن في البيع وفي أبل الديه	
وحكى المسعودي أن أبا حنيفة	۱۸٥	وجهان	
قال: يصح		(فصل) ولا يصح ضمان ما نم	188
دلیلنا آنه ایجاب مال لادمی	۱۸۵	يجب وهو أن يقول: ما تداين	
بعقد فلم يصح تعليفه على شرط	1710	فلاناً فأنا ضامن له ، لانه وتيفه	
بسد علم يصلح تقليقه على شرط كالبيع		بحق فلا يسبق الحق كالشهادة	
وتسوله: لآدمی احتسراز مسن	۲۸۱		۱۸٥
	1// /	مفدار الدين الا انه قال: ضمنت	
النذر وقولنا : بعقد احتراز من			

iverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

•	•		
(فصل) ويجوز أن يضمن الدين	7.11	وجوب النفقة للقريب والروجة	
الحال الى اجــــل لانه رىق		فانه معلق بشرط	
ومعسسروف فكان على حسب		اذا قال لفره عند هيجان البحر	ΓλΙ
ما يدخل فيه ، وهل بجــوز		وخوف الفـــرق : الق متاعك	
أن يضمن المؤجل حالا أ فيـــه		في البحر وعلى ضمانه فألقاه	
وجهان :		وجب علىالمستدعى ضمانه	-
(أحدهما) يجوز كما يجوز ان	77.1	وقال أبو ثور: لا يصح ضمان	77.
يضـــمن المال مؤجلا		ما لم يجب	
(والثاني) لا يجوز لأن الضمان	77.1	دليلنا أنه استدعاء ملك لفرض	7.87
فرع لما على المضمون عنيه		صحیح فصح ، کما لو قال :	
فلا يجوز ان يكون الفرع معجلا		طلق أمسراتك بمائة درهم على	
والأصل مؤجلا		وكان الفرض صحيحا لحسم	
(الاحكام) اذا كان لرجل على	۱۸۷	نزاع أو لدرء مضارة صيح	
غيره دين حال فضمنه عنه		الضمان	
ضامن آلی اجل معلوم صـــح		ر وكذا لو قال: اعتق عبدك بمائة	7.
الضــــمان وكان معجلا على		وعلى خمسمائة فبساعه ، قال	
المضمون		الصيدلاني : وقاله في العقــــد	
فان قيل: فعندكم الدين الحال	177	فهل يصح العقد ؟	
لا يتأجل فكيف تأجل على هذا		فيه وجها لابي العباس بن سريج	117
الضامن		(احدهما) يصع البيع ويستحق	
(فالجواب) أن الدين لم يثبت	۱۸۷	البائع على المشترى خمسمائة	
على الضامن حالا ، وانما ثبت		وعلى المستدعى خمسمائة ، لانه	
عليه مؤجلا ، فضمنه ضامن		مال بذله في مقابلة ازالة ملكه	
حالا أو كان مؤجلا على من هو		فيصع	
عليه الى شهرين فضمنه عنه		(والثاني) لا يصح ولا يستحق	77.1
ضامن الى شهر ففيه ثلاثة		على الباذل شيئا لأن الثمسن	
اوجه		يجب ان يكون جميعسه على	
(احدها) يصح الضمان ويلزم	144	الشترى فاذا شرط بعضه على	
الضمان تعجيل الدين دون		غيره لم يصبح	
المضمون عنه لانه ضمن له دينا		واذا قال: بع سيارتك من فلان	77.1
بعقد فكان على حسب ما ضمنه		بالف على" أن أذن منه خمسمائة	,,,,
كما لو ضمن المعجل مؤجلا		جاز وينظر فان ضمن قبـــل	
(والثاني) لا يصح الضمان لأن	۱۸۷	المبيع لم يلزمه لائه ضامن قبل	
الضامن فرع للمضمون عنه فلا	,	الوجوب وان ضمنه بعده لزمه	
- 0		ابوجوب دان ا	

رقم الصفحة الأحكام

رقم الصفحة الاحكام

يحوز ان يستحق مطالبسسة الضامن دون المضمون عنه ١٨٧ (والثالث) يصبح الضمان ولا طزمه التعجيل كأصله

۱۸۷ (آذا ثبت هذا) فضمن الحال ۱۸۸ مؤجلا فمات الضامن حل عليه الدبن ووجب دفع ذلك مسن تركته ، ولو لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه حتى ۱۸۸ يحل الإجل

۱۸۷ و قال زفر : يرجعون عليه في الحال ، لانه ادخله في ذلك مع علمه انه يحل بموته علمه انه يحل بموته

۱۸۷ دلیلنا: ان المضمون عنه لم یاذن فی الضمان عنه الا الی اجل فلا یستحق الرجوع علیه فی الحال وهذا مذهب احمید واصحانه

۱۸۸ (فصل) ولا يثبت في الضمان خيار ، لأن الخيار لدفع الغبن وطلب الحظ ، والضامن يدخل في المقد على بصيرة أنه مغبون الكفالة أولها ندامة وأوسطها

۱۸۸ الفقاله اولها ندامه واوسطها ملامة وآخرها غرامة ۱۸۸ (أما احكام الفصل) فانـــه لا يحوز شرط الخيار في الضمان

لا يجوز شرط الخيار في الضمان فاذا شرط فيه ابطــــله لأن الضامن يعلم أنه مفــون فاذا ١٩٠ دخله خيار الشرط ابطــــله كالصرف والسلم

> ۱۸۸ (فرع) فى مذاهب العلماء : بتضع مما سبق أنه لا بدخل الضمان والكفالة خيار ، لأن الخيار جعل ليعرف ما فيسه

الحظ ، والضمين والكفيل على بصيرة انه لاحظ لهما ، وبهذا قال ابو حنيفة واحمد قال ابن قدامة: ولا نعلم عن احد خلافهم (فصل) ويبطيل بالشروط الفاسدة لانه عقد يبطل بجهالة المال فبطل بالشرط الفاسيد

(الاحكام) يبطل الفسسمان مالشروط الفاسدة لانه عقسد يبطل مجهالة المال فبطسسل بالشروط الفاسدة كالبيع

(فصل) ويجب بالضمأن الدين في ذمة الضامن ، ولا يسقط عن المضمون عنه ، والدليسل عليه ما روى جابر رضى الله عنه موقى رجل منا فاتينا النبي من الله عليه فخطا خطوة ثم قال : اعليه دين الأقلنا : ديناران فتحملها ابو قتادة ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران القال : انما مات امس ثم أعاد عليه بالغد قال : قد قضيتهما قال : الآن بردت عليه جلدته » رواه احمد وابو داود والنسائي والدار قطني وصححه ابن حبان

قال الحسافظ في التلخيص: حديث أن النبي على ألى بجنازة ليصلى عليها فقال: هسل على صاحبكم من دين ؟ فقسالوا: نعم ديناران فقال أبو قتادة: هما على يا رسول الله قال: فصلى عليه على ألى رواه البخاري

من حديث سلمة بن الاكوع مطولا وقيسه : أن الدين كان ثلاثة دنائم

ثم قال: ثم نقل العلماء أن هذا كان أول الاسسلام ثم فتح الله الغتوح قال : أنا أولى بالمؤمنين

من أنفسهم

قلت : وفي حديث ابي سمعيد 11 الخدري ما يعضب حديث ١٩١ ابى قتادة ويشمهد له : « هـــل على صاحبكم من دين ؟ قالوا : نعم درهمان . قال : صلوا على صاحبكم فقسال على : ١٩١ يا رسول الله هما على وأنا لهما ضامن ، فقام فصلی علیه ثم اقبل على على وقال: جــزاك ١٩٢ الله خيرًا عن الاســــلام ، وفك رهانك كما فككت رهان أخيك

وفي آخره: « ما من مسلم فك 11. رهان أخيه الا فك الله رهانه وم القيامة . فقال بعضهم : ١٩٢ هذا لعلى خاصة أم للمسلمين عامة ؟ فقال للمسلمين عامة

(أما الأحكام) فأنه أذا ضممن 191 عن غيره دينا تعلق الدين بلمسة 19٢ الضامن ، ولا يبرأ المضمون عنه بالضمان ، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأهل العلم

> وقال ابن ابی لیلی وابن شبرمة 111 وداود وابو ثور: تبـــرا ذمة المضمون عنه بالضمان ويتحول الحق الى دمة الضامن

(اذا ثبت هذا) فيجــــوز 111 للمضمون له مطالبة من شاء من

الضامن والمضمون عنه ، وله قال أبو حنيفة ، وقال مالك : لا بطالب الضامن الا اذا تعذرت مطالبة المضمون عنه

دليلنا : أن الحق متعلق بذمة كل واحد منهما ، فــكان له مطالبة كل واحد منهمما كالضامنين

(فرع) قال العمراني : فان ضمن عن الضامن اجنبي صح الضمان لأنه دين لازم عليه كالضمان الأول

وان ضمن عن الضامن المضمون عنه لم يصح ضـــمانه ، لأن الضمان يستفاد به حق المطالبة (فصل) وان ضمن عن رجل ديناً يقم اذنه لم يحز له مطالبة المضمون عنه بتخليصه ، لأنه لم يدخل فيه باذنه فلم يلزمه تخليصه

فان دفع المضمون عنه مالا الى الضامن وقال : خد هدا بدلا عما بحب لك بالقضاء ففيسه وجهان :

(أحدهما) يملكه ، لأن الرجوع يتعلق بسببين: الضمان والغرم وقد وجد احدهما فجاز تقديمه على الآخر كاخراح الزكاة قبل الحلول واخراج الكفارة قبل الحنث كما بحب رد ما عجل من الزكاة اذا هلك النصاب قبل الحلول

(والثاني) لا يملك لأنه أخذه بدلا عما يجب في النساس فلا

111

الأحكام رقم الصفحة الأحكام رقم الصفحة

في قول أبي حنيفة الا بعد قبول يملكه كما لو دفع اليه شيئا عن المكفول له والمضمون له بيع لم يعقده فعلى هذا يجب واما أبو يوسف ومحمد فكانا رده ، فان هلك ضمنه ، لانه ١٩٤ بحيزان الضمان والكفيالة قبضه على وجه البدل فضمنه والحمالة بغير قبول من المكفول كالمقبوض بسوم البيع ولهذا خمس فوائد : له ومن المضمون له ومن المتحمل 114 له قال الطحاوى : وبه ناخد (احداهن) هذه المسألة المتقدمة 117 (فصل) وان قيض المضمون (الثانية) اذا دنع المضمون عنه 115 198 له الحق من المضمون عنه برىء الى الضامن مال الضمان عوضا الضامن لأنه وثيقة بحق فانحلت عما سيغرم فهل يملكه الضامن بقبض الحق كالرهن فيه وجهان (الأحكام) اذا قبض المضمون ١٩٣ (أحدهما) يملكه لأن الرجوع 198 يتعلق بسبيين بالضمان والغرم له حقه من المضمون عنه برىء الضامن ، لأن الضمان وثيقة وقد وجد أحدهما فجاز تقديمه بالحق فانحلت باستيفاء الحق على الآخر كاخراج الزكاة بعد النصاب وقبل الحول وان أبرأ الضامن برىء الضامن 198 (الثاني) لا يملك ما قبض لانه ولم يبرأ المضمون عنه كالمرتهن 194 اذا أسقط حقه من الرهن فان أخذه بدلا عما يجب في الشاني فلا يملكه كما لو دفع اليه شيئا الراهن لا يبرأ (فرع) وان ضمن عن الضامن عن بيع لم يعقد 190 (الفــانُدة الثالثـة) لو أبرا ثم ضمن عن الثاني ثالث ثم رابع 115 الضامن المضمون عنه عميا عن الثالث صح ذلك ، فاذا سيفرم هل يصح ؟ على الوجهين قبض المضمون له الحق حقه من احدهم برىء الجميع ، لأنه (الفائدة الرابعة) لو ضـــمن 194 الضامن ضامن عن المضمون قد استوفى حقه عنه هل يصح ؟ فيه وجهان (فصل) وان قضى الضامن 110 (الفائدة الخامسة) لو ضهمن ، الدين _ نظرت ، فان ضمن باذن 195

(فرع) في مداهب العلماء . ١٩٥ وقال أبو استحاق: أن أمكنه أن يستأذنه لم يرجع لأنه قضاه باختياره ، وان احاله الضامن على رجل له عليه دين برئت دمة

المضمون عنه وقضى باذنه رجع

عليه ، لأنه أذن له في الضمان

والقضاء

124

في الابتداء بشرط أن يعطيسه المضمون عنه ضامنا معينا بما

ضمن هل يصح ؟ على الوجهين

قال الامام أبو جعفر الطحاوى

في مختصره: ولا تجوز الكفسالة ولا الضمان ولا الحمالة ولا تجب رفم الصفحة

197

117

197

117

191

111

المضمون عنه

(فصل) وأن دفع الضامن الى المضمون له ثوباً عن الذين في موضع يثبت له الرجوع رجمع

بأقل الأمرين من قيمة الثوب أو قدر الدين

(الأحكام) اذا قضى الضامن الحق فهل يرجع على المضمون عنه 1

فيه اربع مسائل:

(الأولى) أن قال : أضمن عنى هذا الدين او انفذ عنى رجع عليه وان قال: اضمن هــــذا الدين أو أنفذ هذا الدين ولم يقل: عنى لم يرجع عليه ، الا

(الثانية) أن يضمن عنه بغير 11 أمسره ، ويقضى عنسه بغير اذنه فانه لا يرجع عليه

ان مكون بينهما خلطة

وقال أبو حنيفة بهذا وقال مالك 11 وأحمد: له أن يرجع

دلیلنا ان النبی ﷺ لم یکسن 19 يصلي على من عليه دين ، وقد ضمن على وابو قتادة عن الميتين بحضرة النبي ماللك بغير اذنهما فصلى عليهما النبي والمللة

(الثالثة) اذا ضمن بغير اذنه ثم قضى باذنه فهل يرجع عليه؟ فيه وجهان :

(احدهما) لا يرجع عليه وهو 11. المذهب لأنه لزمه بفسير اذنه وامره بالقضاء انصرف الى ما وجب عليه بالضمان

(والتاني) يرجع عليه لأنه اري عنه بأمره فرجع عليه كمــا لو ضمن عنه باذنه

وان قسال : اقض عنى دينى لترجع على ففضى عنه رجسع عليه وجها واحدا لأنه لا غرض عليه في ذلك

(الرابعة) اذا ضمن عنه بأمره وقضى بغير أمره فهـــل له أن يرجع عليه ! فيه تلاتة أوجه :

(أحدها) يرجع عليه وهـــو المذهب لأنه دين لازم باذنه فرجع عليه كما لو ضمن باذنه وقضى ىاذنه

(والثاني) لا يرجع عليه لأنه اسفط الدين عنه بغير اذنه فلم يرجع عليه كما لو ضمن بغير اذنه وقضى يغير اذنه

(فرع) اذا كان لرجـــل على رحلين الف دينار على كل واحد منهما ضامن عن صاحبه ، فلمن له الدين أن يطالب بالألف من شاء منهما ، فان قبض مسن أحدهما الفا برئا جميعا

وان دفعها اليه واطلق فاختلف الدافع والفابض فقال الدافع: دفعتها وعينتها عن التي ضمنتها او نويتها عنها ، وقال المضمون له : بل عينتها أو نويتها عسن التي هي اصل عليك ، فالعول قول الدافع مع يمينه لأنه أعلم بقوله ونيته

وان اتففا أنه لم يعينها عسن 111 هاهنا بشيء

۲..

احدهما ولا تواها ثم اختلفها في جهة صرفها ففيه وجهان : (أحدهما) يصرف اليهمما ١٩٩ نصفين

(والثاني) للدافع أن يصرفها الى ايهما شاء . وقد مضى دليل ١٩٩ الوجهين في الرهن

(قرع) اذا ضمن عن غيره الف درهم ـ قال العمــراني في مكسرة فدفع اليه الفآ صحاحا في موضع يثبت له الرجـــوع ١٩٩ على المضمون عنه ، فانه لا يرجع عليه بالصحاح لأنه تطـــوع بتسليمها وانما يرجمع بالمكسرة وان صالح الضامن عن الألف

199 على ثوب ففيه وجهان: (أحدهما) وهو المسهور أنه

199 يرجع على المضمون عنه باقل الأمرين من قيمية الثوب أو الألف

(والوجه الثاني) حــــكاه 111 المسعودي والشمسيخ أبو نصر المروزى : أنه يرجسع بالألف ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله کما او اشتری رجل شـــقصا بألف ثم أعطاه عن الألف ثوبا يساوى خمسمائة فان المشترى يرجع على الشفيع بالف

ألف درهم قضمن عنه ذمى ثم ان الضامن صالح المضمون له من الدين الذي ضـــمنه على

المسلم على خمر أو خنزير فهل يصح الصلح أ فيه وجهان (احدهما) لا يصمح ولا يبرا واحد منهما عن حق المضمون له ، لأنه متصل بحق المسلم (والثاني) يصح لأن المعاملة بين ذمتين ، فاذا قلنا بهذا فيماذا يرجع الضامن على المسلم ؟ ان قلنا : انه اذا صالحه على ثوب يرجع عليه بأقل الأمرين لم يرجع

(فرع) اذا ضمن غيره دينا مؤجلا باذنه ثم أن الضامن عجل الدين المضمون له قبل أجله لم يرجع على المضمون عنه قبل حلول الأجل لتطوعه بالتأجيل فاذا ادى رجل صداق امراة كان قد ضمنه فارتدت قيـــل الدخول سقط مهمرها . قال المسعودى: وترد المسسراة ما تبضت من الصحداق الى الزوج ثم ترده الى الضامن

(فرع) اذا ضمن رجل عسن ۲.. غيره الف درهم باذنه ثم ادعى الضامن أنه دفعها الى المضمون له وأنكر المضمون له ذلك ، ولم يكن هناك بينة فالقول قــول المضمون له مع يمينسه 6. لأن الأصل عدم القبض

(فرع) اذا كان على مسلم للمي ٢٠٠ ان لم يشهد نظرت في المضمون عنه ، فإن صدق الضامن أنه دنع نهل له الرجوع عليه ؟ نيه وجهان حكاهما ابن الصباغ:

۲۰ (احدهما) وهو قول ابي على -ابن ابي هريرة: أنه يرجع عليه لاته قد صدقه أنه أبرأ ذمته بدنع الألف فكان له الرجوع عليه كما لو كان دفع بحضرته

(والثاني) وهو قول أبي اسحاق انه لا يرجع عليه بشيء وهــــو ۲.۲ المشهور

> قال صاحب البيان : ويخالف اذا كان بحضرته ، فان المفرط هو للمضمون عنه ۽ وان کڏنه المضمون عنه فهل عليه اليمين ؟ ان قلنا: لو مسدقه كان له الرجوع ، كان على المضمون عنه أن يحلف أنه ما يعلم أنه دفع ، وان قلنا : او صلحقه لا رجوع له عليه فلا يمين عليه

وان اختار المضمون له أن يرجع على الضامن فيرجع عليه برئت ذمة المضمون عنه والضامن

وان اشهد شاهدين ظاهرهمسا 7.1 العدالة ثم بان انهمًا كانا فاء قين قفيه وجهان :

(احدهما) يرجع الضامن على 1.1 المضمون عنه ، لانه لم تفسرط في الاشهاد ، وليس عليه المرفة في الباطن ، فعلى هذا حكسمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم ماتا (والثاني) حكمه حكم ما لو لم 7.7 شهد لانه اشهد من لا بثبت

الحقوق شهادته ، وأن أشهد ٢٠٤ شاهدا واحدا عدلا حرا ، قان كان موجودا حلف معه

۲۰۲ وان کان میتا او غائبا او طرا الفسق عليه نفيه رجهان : (أحدهما) حكمه حكم ما لو أشهد عدلين ثم فسقا لأنه دفع بحجتسمه ، وانمسا عدمت كالشاهدين

(والثاني) حكمه حكم ما لو لم يشتهد ، لانه نرط حيث اقتصر على بينة مختلف في قبولها فهو كما لو لم يشهد

٢.٣ وأن أدعى الضامن أنه دفع الحق الى المضمون له فأنكر ذلك المضمون له والمضمون عنه ، ولم تكن هناك بيئة فالقول قسول المضمون له مع يمينه ، فأن لم يحلف ردت اليمين على الضامن (فصل) ويصح ضمان الدرك على المنصوص ، وخسسرج أبو العباس قولا آخر أنه لا يصح لأنه ضمان ما يستحق من المبيع وذلك مجهول ، والصحيح أنه يصح قولا واحدا

7.7

7.8

٢.٣ ومخالف ضمان المجهول ، لأنه لا يمكنه أن يعام قدر الدين ثم بضمنه ، وفي وقت ضمانه وجهان :

(أحدهما) لا يصح حتى يقبض البائع الثمن لأنه قبل أن يقبض ما وجب له شيء ، وضمان ما لم يحب لا يصح

(والثاني) يصح قبل قنض الثمن ، لأن الحاجة داعية الى هذا الضمان في عقد البيع فجاز

\

رقم الصفحة الاحكام

رقم الصفحة الاحكام

4.0

4.0

7.0

7.0

قبل قبض الثمن

- ٢٠٤ وهل يرجع عليه بثمن الباتى ؟فيه وجهان :
- ۲۰۶ (احدهما) يرجع لانه بطــل البيع فيه لاجل الاســتحقاق فضمن كالمستحق
- ۲٤٠ (والثانى) لا يرجع لأنه لم يضمن الا ما يستحق فلم يضمن ماسواه وان ضمن الدرك فوجد بالمبيع على عيبا فرده ٤ فهال يرجع على الضامن بالثمن ٤ فيه وجهان :
- ۲۰۶ (احدهما) لا يرجع وهو قسول المـزنى وابى المباس لأنه زال ملكه عنه بأمر حادث فلم يرجع عليه بالثمن كما لو كان شقصا فأخذه الشفيع
- ۲۰۱ (والثانی ۴ یرجع لانه رجع الیه الثمن بمعنی فان العقد ، فثبت له الرجوع علی الضامن ، کما لو خرج مستحقا ، وان وجد به العیب وقد حدث عنده عیب فهل یرجع بارش العیب علی ما ذکرناه من الوجهین
- ۲۰۶ قوله: (الدرك) التبعة بفتح الراء وسلم كونها عال في الصحاح: يقال: ما لحقك من درك فعلى خلاصه
- ۲۰۶ (اما الاحكام) فائه يصبح ضمان العقد على المنصوض فى الام ، وهو أن يشترى رجل عينا بثمن فى ذمته فيضمن رجل عسسن ٢٠٥ البائع التمن أن خرج الميسمع
 مستحقاً

- ۲.۵ وقال أبو يوسف: اذا ضمن له العهد كان ضامنا لنكبــــات الابتياع . قال الماوردى : وهذا ليس بصحيح لأن العرف قـد صار في العهد عبارة عن الدرك وضمان الثمــــن فانصرف الاطلاق اليه
- قال ابن الصباغ: والفاظه ان يقول: ضمنت عهدته أو ثمنه وادركه أو يقول للمشترى: ضمنت خلاصك منه ، أو يقول متى خرح المبيع مستحقا ففد ضمنت لك الثمن
- (اذا ثبت هذا) فانه اذا ضمن له عهدة دار اشــــتراها او خلاصها فاستحفت رجع بالثمن على الضامن ان شاء الخلاص الحال بسلم اليه
- فتأول اصحابنا ذلك تأويلين (أخدهما) أنه أراد خلاصك به (والثانى) أنه أراد وخلاصها وقد جاءت (أو) بمعنى الواو ، قال تعالى : (وأرسلناه الى مئة الف أو يزيدون) وقال تعالى : (ولا تطع منهم آثما أو كفورا)
- واما (ما) فتكتب فى الوثائق : ضمن فلان البائع لفلان ابن فلان المشترى قيمة ما احسدث فى المبيع من غراس أو بناء أو غير ذلك اذا خرج مستحقا
- قال أصحابنا: فإن هذا ضمان باطـــل بلا خــلاف على المذهب، لأنه ضمان ما لم يجب

رقم الصفحة الإحكام

رقم الصفحة الإحكام

7.7

4.7

1.7

وضمان مجهول

٢٠٦ وقال أبو حنيفة رحمه الله: ٢٠٧ يصح ضمان همذا . وقال أبو جعفر الطحاوي في المختصر: ومن ضمن لرجل عهدة في دار ابتاعها فان أبا حنيفة قال: ضمانه باطل ، وقال : ضمان ۲.۷ العهدة عندى أنه ضــــمان الصحفة

وقال أبو يوسف ومحمسد: الضمان في ذلك جائز وهسسو ضمان الدرك في الدار المبيعة ، فان استحقت كان لمبتاعها أن ٢٠٧ يرجع بثمنها على بائعها

قال محمسد نجيب المطيعي ابن الشيخ ابراهيسم بن عبد ٢٠٧ الرحمن بن أحمسك بن بخيت غفر الله له ولآبائه: وضـــمان العهدة في كلام الطحاوي هـــو ضمان الصحيفة يعنى ضمان الصك وهو غير مضمون على البائع حتى يصح الضمان به (فرع) اذا ضمن رجل لرجل العهدة واستحق جميع المبيع

على المضمون له ، وقد دفسيع

الثمن الى البائع فالمسسسترى

بالخيار ان شاء طالب اليائع

منه مستحقا ، وهل يبطسل

بالثمن ، وأن شهاء طالب به الضامن وان خرج بعضه مستحقا بطل البيع فيما خرج منه مستحقا وكان للمشيتري أن يطالب الضامن بثمن الفدر الذي خرج

البيع في الباتي ؟

فان قلنا: لا يبط لل الا أن المشترى اختار فسسخ البيسع فيه فهل للمشترى أن يرجم بثمن ذلك القدر على الضامن ؟ فيه وجهان:

(أحدهما) يرجع عليه لأنه ست له بسبب الاستحقاق

(والثابي) لا يرجع عليه لأنه لم يضمن الا ثمن ما استحق ، وانما بطل البيع فيه لأنه لا يفرق الصفقة ويفسخه المسسمترى وان وجد بالمبيع عيسا قدرده فهل له أن يطالب الضـــامن بالثمن لأ

قال أصحابنا: أن قال الضامن ضمنت لك درك ما يلحقك في المبيع أو ضمنت لك درك المبيع لكل عيب تجــد فيـه ، فهل له أن يرجع بالثمن على الضامن اذا وجد به عيباً ؟ أو بالأرش ان حدث عنده عيب آخر ؟ فيه وجهان :

(احدهما) يرجع عليه بالثمن، لأن الثمن رجع اليسه بمعنى قارن العقد بتفريط من البائع فرجع به على الضامن كما لو استحق المبيع

(والثاني) لا يرجع به عليسه ، بل يرجع به على البائع وهــو قول المزنى وأبى العبسساس ابن سريج ، لأنه زال ملكه عن المبيع بغير الاستحقاق فلم يرجع بالتمن على الضامن كما لو كان

(احدهما) پرجع به علیه ، ۲۰۹ 1.7 لانه رجع اليه التمن لمعنى قارن عمد البيع فصار كما يو استحق (والتامي) لا يرجع عليه به لامه يمكسه أن يمسك العين المبيعسة ٢٠٩ الا أن يسترجع ما دفع من التمن فلم يرجع به على الضامن

ر فرع) قال المستعودي : لو استرى رجل شيئا بثمن وسلمه وضمن رجل للبابع هصمسان ٢٩ لوزن او رداءه النمن فخسرج التمن بافضا أو ردينا أو معيبا طه ال يطاب الضامن بما نفص ين التمين وله ال يرد الرديء والمعيب على المتسترى ويطسالب الصامن بالممن

ر فرع ، في مدهب ايي حنيفه ، 1.7 الامام على بن محمسد الاسبيجابي في شرح محتصر الطحاوي ، ولو ال المتسرى بى قى الدار تم استحفها رجل بالبينه ونعص عليه بسسساءه فللمشترى أن يرجع على البابع بالنمن وبقيمه بهانه مبنيا ادا سلم النعص الي لبابع

> (فرع) في مسائل تعلق بضمان 1.1 الدرك من الروضة

('احداها): من ألعاط هـــدا 7.9

الضمان أن يقول للمشمستري فيسمنت لك عهسدته أو. درکه او خلاصك منه ولو قال له: ضمنت لك خلاص المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق

(الثانية) يشترط أن يكسون قدر الثمن معلوما للضمامن وأن لم يكن قدر التمسسن في المرابحة معلوما

(الثالثة) يجوز ضمان المسلم ميه للمسلم اليه لو خرج راس المال مستحقا بعد تسليم المسلم ميه مستحفا لان المسلم ميه في الذمة

(الرابعة / اذا ظهر الاستحقاق فالمشترى يطالب من شاء من البائع والضامن ، ولا فسرق في الأستحفاق بين أن يخسرج مستحفا أو كان شهصا ثبت ميه شفعة ببيع سابق فأحذه الشميع بدلك البيع

ما ادا حدث في يد البائع بعدر لعمد ففي التتمه الله لا يطاب الصامن بالتمن وجها واحدا لانه لم یکن سبب رد التمسین مفرونا بالعفد

(فرع) ولو للف المبيع قبل العبض بعد قبض التمن وانفسيع العمد هل يطالب الصـــامن بالثمن ؟

11.

11.

ان قلنا ، ينفسنج من اصله بهو كظهور العساد بعير الاستحقاق وان قلنا من حينيه فكالرد

رقم الصفحة رقم الصفحة الإحكام الأحكام (أحدهما) الأصل في وضبع بالعيب 711 المازوم ، كالثمن في مدة الخيار، وان قلنا: لا يصح ففي مطالبته بالثمن طريقان: وفي ضمانه وجهان (أصحهما) (احدهما) أنه كما لو يان فساد الصحة 11. قال في التتمة: هذا الخلاف اذا 111 العقد بشرط ونحوه . (والثاني) القطع بتوجيه المطالبة كان الخيار للمشترى أولهما . 11. أما اذا كان للبائع ففط فيصح لاستناد الفساد الى الاستحقاق قطعاً ، لأن الدين لازم في حسق هذا كله اذا كانت صيغة الضمان كما ذكرنا في المسألة الأولى من عليه واشار الامام الى أن تصمحيح (الخامسة) أشتري أرضاً ٢١١ 11. الضمان مفرع على أن الخيار وبنی فیها او غرس ثم خرجت لا يمنع نقل الملك في الثمسين مستحقة فقطع المستحق البناء الى اليائم والغراس ، فهـــل يجب أدش (النوع الثاني) ما الأصــل في النقص على البائع وهو ما بين ٢١١ وضعه الجواز كالجعل في الجمالة قيمته قائما ومفلوعا أوجهان وفيه وجهان كما سيسبق في (الأصح) المنصوص وجوبه ، 11. الرهن به فعلى هذا لو ضمنه ضامن نظر الصفة الثالثة: العلم وفيسه ان كان قبل ظهور الاستحفاق ٢١١ صور: او بعده وقبل الفلع لم يصح ، (احداها) ضمان المجهول فيه وان کان بعدهما صح ان کان ۲۱۱ طريقان كضمان ما لم يجب قدره مطرمأ _ فان صححناه _ فشرطه بأن الصفة الثانية: اللزوم ، والديون 111

احداها) ضمان المجهول فيه طريقان كفيسمان ما لم يجب فان صححناه مد فشرطه بأن يمكن الاحاطة به بأن يقول : انا ضامن ثمن ما بعته فيلانا وهو جاهل به ، لان معرفته متيسرة

۲۱۲ اما اذا قال: ضمنت لك شيئا مما لك على فلان فباطل قطعا ٢١٢ (فرع) لو اغتابه فقلل اغتبتك فاجعانى فى حل ففعل وهو لا يدرى ما اغتلاما به فوجهان

(احدهما) تبرا لانه استاط محض ، كمن قطع عضسوا الثابتة ضربان: (احدهما): مالا يصسير الى

اللزوم بحال ، وهـو نجـوم الكتابة ، فلا يصح ضمانها على الصحيح

۲۱۱ (الضرب الثانی) ماله مصیر الی اللزوم ، فان کان لازماً فی ۲۱۳ حال الضامن صع ضمانه سواء کان یستقر ام لا کالمهر قبسل الدخول

71.1 وان لم يكن لازماً حال الضمان ٢١٢ فهو نوعان : من عبد ثم عفا سيده عــــن الفصاص وهو لا يعلم عــــين ٢١٤ المطوع فانه يصبح

۲۱۳ (والتأنى) لا ، لان المقصود رضاه ، ولا يمكن الرضـــا بالمجهول ، ويخالف القصاص فانه مبنى على التفليب والسراية بخلاف اسقاط المظالم

۲۱۳ (الصورة الثانية) ضـــمان اروش الجنايات صحيح ان كان دراهم او دنانير ، وفي ضـمان ابل الديه ـ اذا لم نجوز ضمان المجهول ـ وجهان ويعـال: قولان

 ۲ (الصورة الثالثة) اذا منعنا ضمان المجهول فقال: ضمنت ممالك على فلان من درهم الى عشرة فوجهان وقيل: قولان

٢١٣ (قلت) الأصح تسميمة وسنوضحه في الاقرار ان شاء الله

۲۱۳ (فرع) وان قال: ضمنت لك ما بين درهم وعشرة فان عرف أن دينه لا ينقص عن عشرة ، صح وكان ضامنا للمانية والا ففى صحته فى الثمانية القولان أو الوجهان

۲۱۳ (فرع) يصح ضمان الزكاة عمن هي عليه على الصحيح وقيل: لا ، لانها حق الله تعالى ككفالة بدن الشاهد

٢١٤ (فرع) يجوز ضمان المنافع

الثابتة في الذمة كالأموال (فصل) وتجوز كفالة البدن على المنصوص في الكتب - وفي الدعاوى والبينات : ان كفالة البدن ضعيفة

رقم الصفحة

روى أبو اسحاق السبيعي عن حاربة بن مضرب قال: صليت مع عبد الله بن مسعود العداة فلم سلم قام رجل فحمد الله وأثنى عليه وقال: (أما بعد) فوالله لفد بت البارحة وما في نفسى على أحد احنة وانى كنت استطرقت رجلا من بنى حنيفة وكان امرني أن أتيه بفلس ، فانتهيت الى مسجد بنى حنيفة مسجد عبد الله بن النواحة ، فسمعت مؤذنهم يشهد أن لا اله الا الله وأن مسيلمة رسول الله، فكذبت سمى وكففت فرسي حتى سمعت اهل المسجد قد تواطأوا على ذلك فغال عبد الله ابن مسعود : على بعيد الله بن النواحه فحضر واعترف ففال عبد الله : أين ماكنت تقرأ من الفرآن قال: كنت اتفيكم به ، فقال له: تب فابي فأمر به فأخرج الى السوق فجز راسه ثم شاور اصحاب محمد ﷺ في بقية القوم فقال عدى بن حاتم : ثؤلول كفر قسد اطلع راسه فاحسمه

وقال جـــرير بن عبد الله والاشعث بن قيس: « استتبهم فان تابوا كفلهم عشائرهم ،

317

TIT

717

117

فاستتابهم فتابوا ، وكفلهسم عشائرهم ٧

وان کان علیه حد ـ فان کان 317 لله تعالى ــ لم تصح الكفالة ، ٢١٥ لأن الكفاله للاستيتاق ، وحق الله تعسسالي مبنى على الدرء والاسفاط ، فلم يجز الاستيثاق ٢١٦ بمن عليه

> وان كان قصاصاً أو حد قذف 317 ففيه وجهان:

(أحدهما) لا تصبح ، لأنه لا تصح الكفالة بما عليه فلم تصبح الكفالة به كمن عليه حمد الله تعالى

(والثاني) تصح لأنه حق لآدمي ٢١٦ 317 فجازت الكفالة ببدن من عليه كالدين

> حديث ابي اسحاق اخرجسه 118 ابو داود من طريق حارته بن مضرب العبدى الكوفى وهو ثعة من الثانية

وترجع قصة ابن النواحة هذا الى أيام النبي مُرَيِّكُ حين أرسله مسيلمة مع آخسر هو ثمامة ابن أثال فمال لهما رسول الله ٢١٧ مرايخ : « تشهدان اني رسسول الله ؟ قالا : تشهد أن مسيلمة رسول الله ، فعال رسول الله رَصِيلُهُ آمنت بالله ورسوله ، ولو . كنت قاتلا رسلا لقتلتكما ، قال عبد الله فمضت السيسنة أن ٢١٧

> الرحال بن عنفوة الفقيه الخوان وقد كان على مقسدمة جيش

الرسل لا تقتل »

مسيلمه ، وقبد هاجمهم حالد وقتل الخائن وعجل الله به الى النار

كانوا يعولون عصبيه جاهليه . كداب ربيعه خير من صيادق مضر

عدى بن حاتم الطائي أبــوه مضرب المتل في الكرم وكان ممن ثبت على الاسلام في بني طيء جرير بن عبد الله البجلي لم يختلف النسابون أن بجيله أمهم وهي بجيلة بنت صعب وقد أسلم قبل وفاة النبي ﷺ بأربعين يومآ

قال عمر رصى الله عنه: « ما مدح من هجی قومه » روى له عن رسول الله عَرْضُهُ مائهُ حديث اتففا منها على ثمانيه وانفرد البخارى بحديث ومسلم سىتة

قال ابن قتيبة : قدم جرير على النبي عُرَيْكُ سنة عشر من الهجرة في شهر رمضان ، فبايعه واسلم .

وكان عمر يعول: جرير يوسف هذه الأمة لحسنه وكان طوبلا يصل الى سنام البعير ، وكانت نعله ذراعا ويخضب لحيته بزعفران الليل ويغسلها اذا

وكان لخثعم بيت في الجاهلية بقال له: ذو الخلصة والكعسة اليمانية فقال لى رسسول الله عَلِيْكُ : هل انت مريحي من ذي

الخلصة والكعبة اليمانية ، فنفرت اليه في مائة وخمسين ٢١٩ فارسيا من أحمس فكسرناه وقتلنا من وجدنا عنده فأتيناه فأخبرناه فدعا لنا ولاحمس

ومن مستطرفاته ان وكيسسله ٢١٦ اشترى له فرسا بثلاتمسمائة درهم ، فرآها جرير فتخيسل أنها تساوى أربعمائة درهسم 717 فقال لصاحبها: اتبيمهــــاً باربعمائة درهم ؟ قال : نعــم ثم تخيل أنها تسلاوي خُمسمائة درهم فقسسال: أتبيعها بخمسمائة درهم ؟ قال: نعم ثم تخيل انها تسماوي ستمائة درهم ثم سبعمائة درهم ٢١٩ ثم تمانمائة درهم فاشسستراها بثمانمائة درهم

أما الأشعث بن فيس فقد كان ارتد في اليمن فأرسل اليه أبو بكر رضى الله عنه الجنود ٢٢٠ فأسروه فأحضروه بين يديسه فأسلم ، وقال : استبقني لحربك وزوجني أختك فأطلقه أبو بكر وزوجه أخته وهي أم محمد بن الأشعث ، وشهد الأشعث اليرموك بالشمام ثم القادسية بالعسراق والمدائن وجلولا وتهاوند وسكن الكوفة ۲۲. وشهد صفين مع على رضى الله

> وشهد الأشعث الحكمين بدومة 414 الجندل وكان عثمان استعمله على آذربيجان وكأن الحسين

ابن على تزوج ابنته وقد نزل في الأشنعيث بن قيس: « ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمناً قليلا » الآية لأنه خاصم رجلا في بئر

(اما احكام العصمال) فان المنصوص للشافعي في أكثــــر كتبه أن الكفالة بالبدن تصـح وقال في الدعوى والبينات : كفالة الوجه عنسدى ضعيف واختلف أصحابنا فيه ، فمنهم من قال : تصح الكفالة بالبدن قولا واحدآ ، وقوله في الدعوى والبينات ضعيف يريسله في القياس ، وهو قوى في الأتسر وذهب المزنى وابو اسمحاق الى أن المسألة على قولين:

(أحدهما) لا يصح لأن الكفالة بمين فلم تصح كالكفالة بالزوجة وبدن الشاهد

(والقول التاني) أن الكفسالة بالبدن صحيحه ، وهو قسول شريح والشمسعبي ومالك وأبي حنيفة والليث وعبسد الله بن الحسن وأحمد رضى الله عنهم وهو الصحيح لقوله تعسسالي « فخذ أحدنا مكانه انا نراك من المحسنين »

فاذا قلنا: لا تصح الكفسالة بالبدن فلا تفريع عليه ، واذا قلنا: تصح ، تصح ببدن كل من يلزمه الحضور الى مجلس الحكم بدين ، لأنه لازم فصحتً الكفالة بها بيدن من عليه كالدين

رئم الصفحة الأحكام رقم الصفحة الأحكام

المارية الى أجل مجهول الجميع فيحكم ببطلان الكعالة ، (والتاني) لا يصبح وهو الصحيح كما لو قال : له على ألف درهم لأنه اتبات حق في الذمة لآدمي الا خمسمائة فلم يصح الى أجل مجهــول (والثاني) يقبل اقسراره في كضمان المال الكفالة ، ولا يفيسل في أنه كان (فصل) وتجوز الكفــالة به بشرط الخيار ، لأنه وصــل ٢٢٣ ليسلم في مكان معين ، وتجوز اقراره بما يستقط فلم يصبح مطلقاً فان اطلق وجب التسليم ٢٢٣ (فصل) وتجوز الكفاله حالا في موضع العقد كما تجوز حالاً ومؤجلا كما يجوز ضمان الدين ومؤجلا حالا ومؤجلا ، وهل يجمدوز (فصل) ولا تصح الكفـــاله الى أجل معلوم ؟ فيه وجهان : ٢٢٤ باليدن من غير اذن المكفول به ، (احدهما) يجوز لأنه تبسرع لأنه اذا تكفل به من غير اذنه من غير عوض فجاز في المجهول لم يقدر على تسليمه ، ومن كاياحة الطعام أصحابنا من قال: تصح كما (والتاني) لا يجوز لأنه اتبات 777 تصح الكفالة بالدين من غير اذن حق في الذمة لآدمي فلم يجز من عليه الدبن الى اجل مجهول كالبيسيع ، وان تكفل رجل ببدن رجل بفير وبخالف الاباحة فانه لو أباحه ٢٢٥ اذن المكفول به فهل يصح ؟ فيه أحد الطعامين جاز ، ولو تكفل ببدن أحد الرجلين لم يجز وجهان: قال عامة أصحابنا: لا يصح 770 (الاحكام) اذا تكفل ببدن رجل لأن المقصود بالكفالة بالبدن ـ نظرت فان شرط احضاره احضار المكفول به عند المطالبة، حالا _ لزمه احضاره في الحال، فاذا كان بغير اذئه لم يلزمــه كما لو تكفل ببدنه واطلق اقتضى الحضور معه فلا تفيد الكفالة ذلك احضاره في الحال كما قلناً شيثا فيمن باع بثمن واطلق فان ذلك وقال أبو العباس بن سريج: يقتضي الحلول وان تكفل ببدنه ٢٢٥ تصح الكفالة بالبدن من غير الى أجل معلوم صحت الكفالة؛ اذن المكفول به كما يصم الضمان ولا للزمه احضاره قبل ذلك ، عليه بالدين من غير اذنه كما اذا ضمن الدين الى أجل (فصل) وأن تكفل بعضو منه 440 معلوم ففيه ثلاثة أرجه : وان تكفل بيدنه الى أجل مجهول (احذها) أنه يصصح لأن في فهل يصح ؟ فيه وجهان :

تسليمه تسليم جميعه

(احدهما) يصع كما تصليح

ولا قائدة في تسليمه وحده

ثم جاء رجــل الى الكفول له

nverted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الأحكام

وقال: تكفلت لك ببدن فلان الإخرى (فرع) اذا تكفل رجل لرجل المكفول به على ان تبرىء فلانا 777 ببدن رجل فقال الكفول له:مالي الكفيل ففيه وجهان قال أبو العباس: تصم كعبالة قبل المكف ول به حق ، قال 277 أبو العباس: ففيه وجهان: الثاني ويبرأ الأول ، لأن الثاني (أحدهما) بيرا المكفول به مما قد حول الكفالة الى نفسته فبرىء 277 عليه ، وتبطل الكفالة ، لأن قوله الأول كما لو كان له حق فاحتال لا حق لى قبله نفى في سياق به عل*ی* آخر نكره فاقتضى العموم ٢٢٨ أوقال الشيخ أبو حامد والفاضي (والثاني) يرجع اليسه ، فان 277 أبو الطيب: تصح الكفسالة قال: أردت به لا شيء لي عليه الثانية ، ولا يبرأ الأول لأن بطلت الكفالة ، وبرىء المكفول الكفالة والضمان لا يحول الحق وان قال: اردت به لاحق لي فكفالة الشاني لا تبرىء الأول 277 عليه من عارية أو وديعة وصدقه من كفالته الكفيل والمكفول به قبل قبوله (فرع) وان تكفل رجل لرجاين 777 (فصل) وان تكفل ببدن رجل 777 بعقد فرد على أحسدهما برىء فمات المكفول به برىء الكفيــل من حفه ولم يبرأ من حق الآخر وقال أبو العباس: بازمه ما على حتى يرد عليه وان تكفل رجلان لرجل ببدن المكفول به من الدين لأنه وثيقة 777 (فصل) وان تكفل ببدن رجل رجل فأحضره احدهما الي ٢٢٩ فمات المكفول به برىء الكفيل ، المكفول له برىء الذي احضره ، وهل يبرأ الكفيل الآخر ؟ فيه وقال أبو العباس: يلزمه ما على المكفول به من الدين لأنه وثيقة زجهان : (أحدهما) وهو قسسول المزنى (فصل) وان تكفل بعين نظرت 221 277 والشيخ أبى اسمحاق هنا في فان كان أمانة كالوديعة لم يصبح المهذب أنه يبرأ كما لو ضمن لأنه اذا لم يجب ضمانها على رجلان لرجل دينا على رجـــل من هي عنده ، فلأن لا يجب على فأداه أحدهما فان الآخر يبرأ من يضمن عنه أولى (الأحكام) اذا تكفل رجل ببدن (والتَّاني) وهو قول أبي العباس 74. 779 رجل فأبرأ المكفول له الكفيك والشيخ أبي حامد والفساضي تم رآه ملازما له ففال له خل أبى الطيب وابن الصباغ أنه عنه وأنا على ما كنت عليه من لا برأ الآخر ، لأن الحق باد لم الكفالة أو على مثل ما كنت عليه يسقط والكفيلان وثيقتسان فلأ قال أبو العباس: صحت كفالته تنفك احدى الوثيقتين بانفكاك

رقم الصفحة

رقم الصفحة

الأحكام

777

777

وان تكفل رجل ببدن رجـــل ۲۳. ورابع بالتالث ميصح الجميع فان مات الكفيل الأول برىء 77. جميع الكفلاء ، وأن مأت الثاني برىء الثالث والرابع ، وان مات الثالث برىء الرابع ولم يبرا

الاولون وان مات الرابع بطلت كفالتــه ٢٣٢ 14. وحده وحكم البراءة حكم المون

24.

دليلنا أن الحضور سقط عن المكفول به فبرىء الكفيل كما او برىء من الدين

(فرع) أذا ضمن الرجل في 771 مرض موته عن غيره دنيا فان ذلك معتبر من ثلث ماله لأنه

> تبرع 221

(اذا تبت هذا) فاذا ضمن رجل في مرض موته عن غير تسسعين درهما باذنه ومات الضامن وخلف تسعين درهما لاغسيم ومات المضمون عنه ولا يملك غير خمسة وأربعين درهمـــــأ فان طالب المضمون له بحقه من تركة الضامن وقع في هذه المسألة دور ، والعمل فيه ان يقدول : يدهب بالضمان من التسمين شيء

(مسألة) اذا ادعى رجل على 777 و رجل حاضر أنه ابتاع منه هـو ورجل غائب سيارة بألف دىنار على كل واحد منهما خمسمائة وقبضاها وكل واحد منهما ٢٣٣ ضامن عن صاحبه ، فان أقسر الحاضر بدلك لزمه أن يدفهم

الى المدعى الفا 777

فاذا قدم الفائب فادعى عليه البائع نه فان انكره _ حلف له أيضاً ولا كلام ، وأن أقر بما ادعاه عليهما لرم الفــــادم الخمسمائة التي انسر انسه اشتری هو پها

فاذا أقام المدعى بينة على الحاضر بأنهما اشتريا منه السسيارة بألف وقيضاها وضمن كل واحد منهما عن صاحبه الخمسمائة فللمدعى أن يطالب الحسساضر بجميع الألف ، لأن البينة قد شهدت عليه بذلك

وهل للحاضر أن برجع بنصفها على الفائب اذا قدم ؟ نقل المزنى أنه يرجع بالنصف على الفسائب ومنهم من تأول نقل المسزني اربع تاويلات:

(أحدها) بحتمل أن تكسون الحاضر صدق المدعى فيما ادعى غير أن المدعى قال: وأنا أقيسم البيئة ايضا فأقامها ، فيرجع ههنا ، لأنه ليس فيسه تكذيب البينة

(الثاني) أن يكون الحاضر لم يقر ولم ينكر ، بل سكت فأقام المدعى عليه البينة

(الثالث) أن يكون الحساضر انكر شراء نفسه ولم يعسرض لشراء شريكه نقامت عليه البينة (الرابع) أن يكون الحاضر أنكر شراءه وشراء شريكه وضمائها الا أن الحاضر لما قامت البيئة

377

377

377

وأخذ من المدعى الألف ظلما ست 448 على الفائب خمسمائة بالبينه ، وقد أخذ المدعى من الحساضر خمسمائة ظلما فيكون للحاضر أن بأخد ما تبت للمدعى على الفائب

ومن أصحابنا من وافق المزنى 277 وقال: يرجع الحاضر على الفائب بخمسمائة وان أنكسر الشراء والضمان ، لأنه يفول : كان عندى اسكال في ذلك وقد كشفت هذه البينة هذا الاسكال وقال الشيخ ابو حامـــد في التعليق: ينظر في الحاضر فان 377 تفدم منه تكذيب البينه متل ان قال: من يبيع منك شيئاً ولا يستحق علينا شيئا ثم قامت البينة بذلك فانه لا يرجع على صاحبه بشيء لأنه قلد كلب المدعى ظالم ، قيل له :

فان قدم الفائب واعترف بصدق 377 المدعى وقال: لا يرجع عليه بشيء لانه يقر له بما لا يدعيه (فصل) وان ضمن عنه دناً ٢٣٤ 377 تم اختلفا فقال الضامن: ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: ضمنت وأنت بالغ ، فالفول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ

وان ضمن عن رجل شيئا وادى 748 المال ثم ادعى أنه ضمن بأذنه وادى باذنه ليرجع ، وانكــــر

عليه ، لأن الأصل عدم الاذن فان طلب الكفيل يمين المكفول له على ذلك فعيه وجهان : (احدهما) بحلف ، لأن ما يدعيه الكفيل ممكن فحلف عليه الخصم (والثاني) لا يحلف ٤ لأن اقراره بالكفالة يقتضى وجوب الحقء وما يدعيه مكذب اقسراره فلم يحلف الخصم

وان ادعى الضيامن أنه قضى الحق عن المصمون عنه وأقسر المضمون له ، وانكر المضمون عنه ففيه وجهان :

(أحدهما) أن الفول قسول المضمون عنه ، لأن الضــامن يدعى القضاء ليرجع فلم يقبل قوله ، والمضمون له يشمسهد على نعل نفسه أنه قبض فلم تقبل شهادته فسقط قولهما وحلف المضمون عنه

(والثاني) أن الفول قسول الضامن لأن قبض المضمون له يثبت بالاقرار مرة والبينســة أخرى

(الأحكام) اذا ضمن رجل عن رجل دينا ثم اختلفا فقسسال الضامن : ضمنت وأنا صبى وقال المضمون له: بل ضمنت وانت بالغ ، فان أقام المضمون له بيئة أنه ضمن وهو بالغ حكم بصحة الضمان ، وان لم تكن بيئة فالقول قول الضامن لأن الأصل عدم البلوغ

المضمون عنه الاذن لم يرجمع ٣٣٥ (فرع) وان أدعى أن المضمون

له ابراه عن الضمان وانكـــر المضمون له السراءة ، فأحضر الضامن شاهدين أحدهمسسا المضمون عنه ، قان لم يأمسره بالضمان قبلت شهادته وأن ٢٣٦ أمره لم يقبل شهادته

(فرع) وان ادعی علی رجـل ۲۳۲ أنه ضمن له دينا على غائب معين وانكر الضهامن وأحضر المضمون له بيئة تشهد بالضمان ٢٣٦ فان بين قدر المال المضمون له وشهدت معه البيئة بذلك حكم بها

> وان ادعى الضمان بمال معسلوم 740 والمضمون مجهول وشهدت له البينة بذلك فهل تسمع بينته؟ فيه وحهان

(احدهما) لا تسمع هذه البينة ولا يحكم له على الضامن بشيء ٢٣٦ لأن الذي عليه الحق اذا كان مجهولا لم يثبت حقه

> (والثاني) يحكم له على الضامن 150 لأن البيئة قد قامت عليه بذلك (فرع) اذا ضمن الرجل لغيره 240 دينا وقضاه ، وادعى الضامن على المضمون منه باذنه وقضى باذنه فليرجع عليه ، وانكسس المضمون عنه الاذن

فان أقسام الضسسامن 777 بینة حکم له بالرجـــوع علی ۲۳۷ المضمون عنه ، وأن لم يقسم بينه فالقول قول المضمون عنه مع بمیثه

(قرع) قان قال: تكفلت لك ٢٣٧ ومنها: أن براءة المدين الأصلى

بهدين فلان مؤحلا وقال المكفول له: تكفلت به معجلا ، وأقسام كل واحد منهما شاهدا واحدا بما قال ففيه قولان:

(احدهما) لا يلزمه الا مؤجلا لأنه لم يقر بفيره

(والثاني) يحلف كل واحسد منهما مع شاهده ويتعارضان ويسقطان ويبقى الضمان معجلا (فرع) اذا ادعى الكفيــل ان المكفول به برىء من الحق وأن الكفالة قد سقطت وأتكر ذلك المكفول له ولم تكن بينة ، فالقول قول الكفول مع يمينه ، لأن - الأصل بقاء الحق لأنه لا يبرأ بيمين غيره

٢٣٦ فرع في مذاهب العلماء في أحكام تؤخذ مما مضي

علمنا مما مضى من مذهبنسا من أحكام ما هي:

777

منها أنه لا يصح الضمان بشرط براءة المضمون الأصلى فاذا قال شخص: ضمنت الدين الذي على فلان بشرط براءة المضمون الأصلى أو اذا قال : ضمنت الدين الذي على فالان بشرط ر اءة ذمته فانه لا يصبح ، لأن عقد الكفالة يقتضى شغل ذمة المدين والضامن معآ

ومنها: أن لصاحب الدين أو وارثه مطالبة الضامن والمضمون معا او مطالبة احدهما بسكل الدين أو بيعضه

فليس له أن يرجع عليه بمسا أداه من الدين اما اذا كفل المدين بأمره فانه 777 يرجع عليه بشرطين: (الشرط الأول) أن ينص على أن الحــــق الذي يضمنه فيه يكون ملزما به كأن يقول له: اضمن لفلان مائسة جنيه على أن ما تضمنه يكون على سداده فهذه الصيفة تجعل للضامن 227 الحق في الرجسوع على المدين بلاخلاف (الشرط الثاني) أن لا يكسون 779 الآمر صبيا محجورا عليه أو رقيقا فان أمره صبى بأن يضمنه فليس له حق الرجوع في ماله ومنها: أنه أذا كان للضـــامن الدين فان ذمة المدين الأصلى تبرأ ، ولا يكون لصاحب الدين حق عنده ، بل ينتقل الحسق للكفيل الذي دفع ، وقد يبسرا الضامن ولا يبرا الاصيل واذا أبرأ صاحب الدبن المدين 18. فلم يقبل منه هذه المنة فان ذمة المدين لا تبرأ لأنه يشترط قبوله ابراء صاحب الدين ومنها: أن الضامن بالمال اذا 18. ضمن بألف ثم صالح صاحب الدين على خمسمائة فأنه يوجع بخمسمائة لا بالألف التي ضمنها ومنها: أنه ليس للضامن الحق · في مطالبة المدين الأصلى قبل

أن يدفع عنه الدين الذي ضمنه

تستلزم براءة الضامن ، فساذا برىء الضامن بأن ادى الدين أو أبرأه صاحب الدين أو غير ذلك فان ذمته تبر1 بذلك أما براءة الكفيل بفير دفع الدين ٢٣٩ 227 فانها لا تستلزم براءة الأصل ومنها : أن الدين المؤجل يحل 777 بموت المدين أو موت الضامن ، فاذا مات المدين الأصليلي فلصاحب الدين أخذ دينه من تركته قبل حلول الأجل ومنها: أن الكفيل اذا عقـــد صلحاً مع صاحب الدين بأن بأخذ أقل من الدين فلا حق له ان بأخذ أكثر مما صالح عليه ومنها: أن الحوالة بالدين كأدائه **۲**٣٨ فاذا أحال الضامن صاحب الدين بدينه على آخر ، فان كان ٢٣٩ المضامن مأذونا بالضمان مسن المدين كان له حق مطالبتـــه والرجوع عليه والافلا وأما مذهب الحنابلة ، فقد مضي 777 تفصيل مذهبه وبالجملة : فاذا قال شخص لآخر: اضمن عن فلان أو أكفل عنه كان الضمان والكفالة لازمين لنفس الذي ضمن أو كفل ، أما الآمر فانه لا يلزم بشيء منهسا غير ذلك . أما الحنفية فان الأحكام العامة ۲۳۸ التي تناولت الكفالة فكما يلى : يتعلق بالكفالة أحكام كثيرة : **۲**٣٨ منها: أن الكفالة تصح بــدون ٢٤١ ۲۳۸ امر المدين ، فاذا كفل شيخص آخر بدون أمره كان متبرعاً ،

The by the combine (no samps are applied by registered version)

10-3	1	(4.3	1 3 2
	فيه ، لانه لا يملك الدين الا بعد	737	(الأمر الثاني) أن يدفعه له على
	ادانه		وجه الرسالة ، كان يقول له :
737	ومنها: أن الدين المؤجل يحل		خذ دین فلان الذی ضمنتنی
	بموت المدين أو بموت الضـــامن		فيه وادفعه له ، فان الدين
	فاذا مات الضامن وأخذ صاحب		يكون أمانة في يده وللمدين ان
	الدين حقه من ورثته فليس له		يسترده منه ثانيا قبل أن يدفعه
	الحق في مطالبة المدين الاعنسد		لصاحبه على التحقيق
	حلول أجل الدين	737	(الأمر الثالث) أن يدنعــه له
737	ومنها: انه اذا صالح الكفيل		بدون أن يذكر أنه على وجسه
	صاحب الدين على نفسه بأن		الرسالة أو على وجه تعجيــل
	كان دينه انما فرض بأن يأخذ		قضاء الدين ، وفي هذه الحالة
	خمسمائة ويترك الباتي ، فان		يحمل على وجه القضاء
	الصلح ينفذ بالنسبة للأصيل	754	ومنها: أن الكفالة في الضرائب
	والوكيلُ في ثلاثة أحوال :		ونحوها جائزة سسواء كانت
787	(الحالة الأولى) أن يشـــترط		عادلة أو ظالمة ، فيجوز الشخص
. • •	الكفيل براءتهما معا		أن يضمن غيره في عوائد الأملاك
737	(الحالة الثانية) أن يشترط		المقررة سنويا وفى الخراج المقرر
	براءة الأصيل ويسكت عن نفسه		كذلك ونحو ذلك وهذآ أرجح
737	(الحالة الثالثة) أن يسكت ولم		الوجهين
1 1	يشترط شيئا ، اما أذا اشترط	337	ومنها أن الخبر المبنى على غلبة
	براءة نفسه فقط فان ذلك يكون		ظن الشخص واجتهاده لا يكون
	فسيخا للكفالة		ضمانًا ملزمًا للمخبر به .
737	ومنها: أن المدين اذا دفع الدين	337	مثلا: اذا قال شخص لآخر :
1 .	للكفيل قبل أن يدفعه الكفيــل		اسلك هذه الطريق فأنها أمسن
	المساحب الدين ، فان ذلك	•	فسلكها فلقيه لص سلبه ماله
	يحتمل ثلاثة أمور		فان المخبر الذي قال له: انها
727	(الامر الأول) أن يدفعه تعجيلا		امن لا يضمن لأن عبارته مبنية
141	القضاء الدين كأن يقسول له:		على ما يظنه
	خيد ما على من الدين الذي	788.	نعم أذا كان هذا القول بأن قال
	ضمنتنی فیه قبل آن تؤدیه ،	• • • •	له : اسلك هــذه الطريق فان
	وفي هذه الحالة يصبح ذلك الدين		كان مخـــوفا ونهب مالك فأنا
	ملكا للضامن ، فليس للمدين		ضامن ففعل ونهب ماله ، فقد
	ان يسترده ثانيا منه ، ولو لم		اختلف فيه فقال بعضهم: انه
	ان يسترده داي شد ، وو س		يضمن ما فقده • المال وبعضهم
	سنبه ست		

وقم الصفحة الاحكام رقم الصفحة الاحكام

737

قال: لا يضمن ، لانه يشترط لصحة الضمان ان يكـــون المضمون معلوماً ، وأمن الطريق ٢٤٥ مجهول فكيف يصح الضمان ؟ ومنها: أنه اذا قال زيد لعــمرو ضمنت لك خالدا بما يفضى به عليك القساضي ثم غاب خالد المضمون فادعى عمرو المضمون له على زيد الضامن أن له كذا على خالد المضمون الفيسائب وبرهن على ذلك فانه لا يقبــل منه

> اما المالكية فقـــالوا: تتعلق 450 بالكفالة أحكام كثيرة : ي

منها: أنه يصح الضمان بدون اذن من عليه الدين وهو المضمون عنه ، فأما اذا كان لشخص دين على آخر فضمن الدين ثالث ٢٤٥ بدون أذن من عليه الدين وهو المضـــمون عنه ، فاذا كان لشخص دین علی آخر فضمن الدين ثالث بدون اذن المدس 780 صح الضمان ولزم ، وبعضهم يقول: لا يصح الضمان بدون اذن المدين 4 والا فلا يلزمه الدفع وكذا يصح لشخص أن يؤدى دین آخر بدون اذنه ویجبسر صاحب الدين على قبوله بشرط

> أما اذا كان الفرض سداد دنه ليشهر بمطالبته عند الرجوع عليه أو يؤديه بمداينته اياه لعداوة بينهما فانه لا يصيح

الشفقة والرفق بالمدين

أن يكون الفسسرض من ذلك

وليس لن سدد دين غيره بقصد الاضرار به مطالبةعليه مطلقا ومثل ذلك ما اذا اشسترى دين شخص ليغيظه بالمطالبة ويشهر به لعداوة بينها ، قان ذلك الشراء لا يصمح ، وعلى رب الدين أن يرد الثمن الذي باع به الدين للمشترى ، فان ضاع منه _ فان كان من الأشـــياء المثلية ـ فعليه رد مثله

وان كان من الأشياء التي لها قيمة ــ فان مات قبل أن يرد الثمن أو غاب عن البلد ــ فليس للذي اشترى منهه الدين ان يطالب المدين ، بل الذي يتولى مطالبته الحاكم لياخذ منه المبلغ ويدفغه للمشترى

ولكن لا يجب على البائع أن يرد ثمن الدين الذي قبضه الا اذا علم أن غرض المسترى هو الاضرار بالمدين والتشمير به اما اذا لم يعلم بذلك فان البيع ينفذ ، ولا يجب عليه رد الثمن وفي هذه الحالة لا يكـــون للمشتري الحق في أن يتسولي مطالبة المدين بل يبيسع الدين لفيره ، وبعضهم يقول : يفسخ الدين مطلقاً علم أو لم يعلم

ومنها: انه اذا ادعى شخص ان له ديناً على غائب فقال آخر: إنا ضــامن لذلك الدين ثم حضر الفائب وانكر الدين ولم يثبت الدين ببينة ونحموها فان الضمان يسقط

وكذلك اذا كان الضمان مؤقتا

بمدة كان يقول: ضــمان دين

فلان على في مدة شهرين متلا ،

بحبث اذا مات أو أفلس فيهما

787

704.

الحالة الأولى: موت الضامن

اذا ترك مالا يكفى لسداد كل

الدين أو بعضيه ، فاذا تبرك

كل الدين كان لصاحب الدين

a by the Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصفحة الأحكام رقم الصفحة الأحكام

الخيار من تركة الضـــامن أو شبت أنه دفعه ببينة أو أقرار من صاحب الدين بأن استلم ان يتبع المضمون الأصلى دينه او نحيو ذلك ، فادا لم ناذا اخد دينه من تركة الضامن يتبت ذلك فليس له الحس في فليس لورنته مطالبه المضمون الرجوع على المضمون الا بعد حلول أجل الدين ، ولو عقد النامينواعتباره عقد كفائة **A37** كان المضمون حاضراً أو موسراً ٤ وحكم الشرع في هذه العقود لأن الدين في هذه الحالة يعجل والفرق بين التأمين وبين كفالة بالنسبة للضامن ففط بسبب **437** المعاش الحكومي لمن يبلغ سسن موته موسرآ التقاعد فاذا مات الضامن معسرا فلا حق 787 بداية صناعة ععود التأمين الدى 137 لصاحب الدين في المطالبه الاعند كان يسمى بالسيكورتاه قام على حلول الأجل ، واذا ترك بعض أيدى اليهود في أوربا وأمريكا الدين كان له الحق في أخذه تم انتقل الى الشرق مع اجتياح 137 ويصبر بالبعض الآخر الى حاول جيوش العرب ونظمه وقوائينه الأحل وأعرافه بفسادها نظمنا وتعاليم الحاله التانيـــة : أن يعلس 787 دىننا الضامن وفي هذه الحالة يكون وقد توهم بعض المشتغلين بالفعه 189 صاحب الدين مخيرا بين ان لميلهم الى كل مستحدث عصرى يدخل مع الدائنين في تصفية أن التأمين محمول على أصل مال الضامن ويأخذ الحصة التي الإباحة وهو بالنسبة للأفراد : بستحفها معهم ، وليس للضامن « انضمام الى اتفاق تعاونى نظم أن يطالب بها الا بعد حلول 431 تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الأحل الناس يتعرضون جميعا للخطر الحالة التالثة.: أن يموت المدين « وان ما يدفسع الى شركات موسراً وفي هذه الحالة لصاحب ٢٤٩ التأمين من اقساط فمركزها الدين أن يأخذ دينه من تركة ووضعها بالنسبة اليه مركسن الميت ولولم يحل أجل الدين المال الذي يوضع تحت وصايتها أميا اذا مات معسرا فليس 787 وولايتها » لصاحب الدين أن يطـــالب وأن المعاوضة في عقد التأمين 411 الضامن الا بعد حلول الأجل ، « انما هي بين القسط الذي لأنه لا يلرم من حلول الدين على - يدفعه المؤمن له والأمان الذي الأصيل حلوله على الضامن . يحصل عليه بمقتضى العقد » ومنها أن الضامن أذا دفع الدين ٢٤٩ « وان المستأمن يحصل على هذا يرجع به على المضمون بعد أن

107

101

167

101

707

الموص بمجرد عمد التأمين دون تو قف على و قوع الخطر »

ويفرق بعضهم في تستسويفه 789 فيعتبر عقد التأمين عقد مضاربه وأن الأقساط هي مال المضاربة وان الشركة لا تملكها بل تتجر فيها والربح بينها وبين المؤمن له. و فالوا: أن نطــــرية التأمين ليسبت الاتعاونا منطما تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرضين جميعاً لخطر واحد ، حتى اذا تحفق الخطر بالنسبة الى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحيه قليلة يبذلها كل منهم يتلافون بها أخطارا واضرارا جسيمة

تم تقولون: أن المفهوم الماثسل في اذهان علماء الفانون لنظام التأمين أنه نظام تعاوني يؤدى الى تفتيت اجراء المخاطر والمصائب وتوزيعها على مجموع المستأمنين عن طريق التعويض الذي يدفع للمصاب من المال المجموع من حصيلة اقساطهم ، بدلا من بقاء الضرر على عاتق المصاب وحده

ولكن الذين يصفون التامين بالصيغ التي سفناها يقولون: ان التأمين باعساره فكرة ونظاما غير منظور الى الوسائل العملية 707 لتحقيق الفكرة وتطبيق النظام 707 بتفق مع مقاصد الشريعة العامة وتدل عليه أو تدعو اليه أدلتها الجزلية

ولو كان التأمين عفد معسوبه ورفق لما جار لهم أن يأكلوا أكتر ما دفعه اذا انقطع عن سسداد الأقساط لمرض او عجز أو عمد التصرفات عن الأصوليين تلامه اقسسام:

الأحكام

عرفان وواسطة ، فالطـــرفان أحدهما معاوضة فيتجنب فيها الجهالة والفــرر ، لا ما دعت الضرورة اليه

وتانيهما: ما هو احسان صرف لا تقصد به تنمية المال كالصدقة التصرفات لا يقصد بها تنميسة المال ، بل ان قاتت على مسن أحسن اليه بها فلا ضرر عليه " واصحابنا الذين يرفضون عفد العقد مقصوداً به التعاون وبدل الاحسان بل انه عمل تجارى مقصود به الربح والكسب فهو عقد معاوضة وليس عقد تبرع باتفاق فقهاء الفانون الوضعي وعلماء الشريعة

وليس بين المتعاملين مع الشركات علاقات او اتفاق على التعاون او بذل الاحسان ولا ذكر لهدا في العقود المبرمة بين الشركات وبين آحاد المتعاملين

الضمان الاجتسماعي والتامين التعاوني

وما يقال في الشركات التأمينية وعفودها لايقال بالضرورة في الضمان الاجتماعي بوزارة

الشئون الاجتماعية لمنح العمال عند العجز أو الشيخوخة أو المرض أرزاقا تجرى عليهم معابل نسبة محتمله تفتطع من روابهم ، وهذه أمور لا يفصد منها الربح أو الكسب التجارى وقد تتبرع الحكومه بالفسرق حين عجز ما يجمع من العاملين عن الوفاء بأعباء النفعمسات والأرزاق والرواتب التي التزمت

٢٥٢ فتوى المجمع الفقهى برابطـــة ٢٥٤ المالم الاسلام

۲۵۷ صدور الفتوى فى دورته المنعقدة فى ١٠ شعبان سنة ١٣٩٨ بمكة المكرمة بمقر رابطة العسسالم الاسلامي

٢٥٣ تقرير اللجنة المكلفة باعداد قرار المجلس حول التأمين التعاوني

بناء على قرار مجلس المجمسع المتخد بجلسة الأربعاء ١٤ من شمسسعبان سسنة ١٣٩٨ ٢٥٤ المتضمن تكليف كل مسسن اصحاب الفضيلة الشمسيخ عبد العزيز بن باز والشميخ محمد محمود الصواف والشيخ محمد بن عبد الله السمياغة قرار المجمع حمسول التأمين بشتى انواعه واشكاله

۲۰۳ (اولا) : عقد التأمين التجارى من عفود المعاوضات الماليسة ۲۰۵ الاجتماعية المشتملة على الغرر الفاحش ، لأن المسسستامن لا يستطيع أن يعرف وقت العفد

مقدار ما يعطى او ياخذ دسد يدفع قسطا او مسطين م تفع الكارثة فيستحق ما التسزم به المؤمن ، وقد لا تمع فيسلم الاقساط ولا يأخذ تسيئا

(الثانى) : عمد التأمين ضرب من ضروب المفامرة لما فيه مس المخاطرة في معاوضات مالية ومن الفرم بلا جنايه أو تسبب فيها، ومن الفنم بلا معابل أو مقابل غير مكافىء

(الثالث): عفى التأمين يشتمل على الربا الفضى لل والنساء 4 لانها اذا دومت له أو لورتته اكثر مما دفعه فهو ربا الفضل

(الرابع): ععد التأمين التجارى من الرهان المحرم ، لأن كسلا منهما فيه جهالة وغرر ومقامرة، ولم يبح الشرع من الرهان الا ما فيه نصرة للاسلام

108

(الخامس) : عقد التسامين التجارى فيه اخد مال الغير بلا مقابل واخد بلا مقابل في عفود المعاوضات التجارية يحسرم لدخوله في عموم النهى في قوله تعالى : « يا أيها الدين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم »

(السادس) : في عفد التامين التجارى الالزام بما لا يسلزم شرعا ، فان المؤمن لم يحدث الخطر منه، ولم يتنبب في حدوته

704

وانما كان منه مجرد التعاقد على تقدير وقوعه معابل مبلع يدفعه المستأمن له ، والمؤمن لم يبدل عملا للمستأمن فكان حراما

۲۲٬ والجواب عما استندل به المبيحون للتأمين جميعه او بعضه:

٥٥٧ (١) الاستدلال بالاستصلاح غير صحيح فان المصللح في الشريعة الاسلامية ثلاثة اقسام: ٢٥٦ مدد ألثد عامتياره فعم

٢٥٥ قسم شهد الشرع باعتباره فهو حجة

۲۵۵ وقسم سكت الشرع عنسه فلم
یشهد له بالفاء ولا اعتبسسار
وهدا محل اجتهاد المجتهدین
والقسم الثالث ما شهد الشرع
بالفائه وعقود التأمین التجاری
فیها جهالة وغرر وقمار وربا ۲۵۲

فكانت مما شهد الشرع بالفائه ۲۵۵ (ب) الإباحة الأصلية لا تصلح دليلا هنا ، لأن عقود التأمين التجـــارى قامت الادلة على ٢٥٦

التجـــارى قامت الادله على مناقضتها لادلة الكتاب والسنة والعمل بالاباحة الاصـــلية مشروط بعدم المنافى

۲۵۵ (ج) الضرورات تبيست ۲۵۵ المحظورات لا يسمح الاستدلال به هنا ، فان ما أباحه من طرق كسب الطيبات أكثر أضعافا مضاعفة مما حرمه عليهم فليس ۲۵۷

هنساك ضرورة معتبرة شرعا تلجىء الى ما حرمته الشريعة ٢٥٥ (د) لا يصح الاستدلال بالعرف

فان العرف ليس مسس ادله تشريع الاحكام و واما يبى عليه في تطبيق الاحكام و لهسم المراد من الفاظ النصوص ومن عبارات الناس

۲۵۱ (ه) الاستدلال بأن عقرو التأمين من عفود المضاربة أو في معناها غير صحيح ، فأن رأس المال في المضاربة لم يخرج عن ملك صاحبه

(و) قياس عفود التأمين على ولاء الموالاة عند من يغول به غير صحيح ، فانه قياس مع الفارق ، ومن العروق بينها أن عقود التأمين هدفها الربح المدى المشوب بالغرر والغمار وفاحش الجهالة ، بخلاف عقد ولاء الموالاة

(ز) قياس عقد التأمين التجارى على الوعد الملزم عند من يقول به لا يصح ، لأنه قيساس مع الفارق

(ح) قياس عقى و التأمين التجارى على ضمان المجهول ، وضمان ما لم يجب قياس غير صحيح ، لانه قياس مع الفارق (ط) قياس عفي د التأمين

(ط) قياس عفسود التأمين التجلري على ضمان خطسسر الطريق لا يصح فانه قياس مع الفارق

(ى) قياس عقود التسامين التجارى على نظام التقاعد غير صحيح فانه قياس مع الفارق ايضا ؟ لأن ما يعطى من التقاعد

حق التزم به ولى الامر باعتباره مسئولا عن رعيته ، وراعى فى ٢٥٧ صرفه ما قام به الموظف مسن خدمة الامة ووضعه له نظاما يراعى فيه مصلحة اقرب الناس ٢٥٧ الى الموظف ، ونظر الى مظنة الحاجة بهم فليس نظام التفاعد من باب المعاوضة الماليسة بين الدولة وموظفيها وعلى هسذا لا شسبه بينسه وبين التامين الذى هو من عفود المعاوضات

ر ك) قياس نظيام التأمير ٢٥٧ التجارى على نظام العياقلة لا يصح فانه قياس مع انعاره ومن الفروق أن الأصيل في تحمل العاقلة للدية الخطأ وشبه العمد ما بينها وبين القاتل خطأ أو شبه العمد من الرحم والقرابة التي تدعو الى النصرة والنواصل والتعاون واسداء المعروف ولو ٢٥٨ دون مغابل

'۲۵ وعفود التأمين تجارية استفلالية تفوم على معاوضات ماليـــة محضة لا تمت الى عاطفـــه الاحسان وبواعث المعــروف بصلة

۲۵۷ (ل) قياس عقود التـــامين التجارى على عقود الحراسة ٢٥٨ غير صحيح لآنه قيــاس مع الفارق ايضا ، ومن الفروق ان الأمان ليس محلا للعفــد في المسالتين ، وانما محله في تأمين الاقساط ومبلغ التأمين ، وفي

الحراسة الأجرة وعمل الحارس أما الأمان ففاية ونتيجة والا لما استحق الحارس الأجرة عند ضياع المحروس

(م) قياس التامين على الابداع لا يصح لانه قياس مع العارق ايضاً فان الاجرة في الايداع عوض عن قيام الأمين بحفظ شيء في حوزته يحوطه بخلاف التامين ، فان ما يدفعه المستامن لا يقابله عمل من المؤمن ويعود الى المستامن بمنفعة

انما هو ضمان الأمن والطمانينة وشرط العوض عن الضمان لا يصح ، بل هو مفسد للعقد وان جعل مبلغ التأمين في مقابلة الاقساط كان معاوضة تجارية جعل فيها مبلغ التأمين أو رهنه فاختلف على عقد الايداع بأجو

(ن) قياس التأمين على ما عرف بقضية تجار البز مع الحاكة لا يصح ، والفرق بينها ان القيس عليه من التامين التعاوني وهو تعاون محض والقيس تأمين تجاري وها معاوضات تجارية فلا يصلح القياس

كما قرر مجلس المجمسع بالاجماع الموافقة على قسرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم 10 وتاريخ } - } - ١٣٩٧ هـ من جواز التامين التعاوني بدلا من التجارى المحسسرم للأدلة الآنية:

۲۵۸ الاول: أن التعاون من عقدود ۲۵۹ التبرع التي يقصد بها أصدالة التعاون على تعتيت الاخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث

۲۰۸ الثانی: خلو التأمین التعاونی
من الربا بنوعیه ربا الفضل ، ۲۰۹
وربا النساء، فلیس عقدود
المساهمین ربویة، ولایستغلون
ما جمع من الاقسسساط فی
معاملات ربویة

۲۰۸ الثالث: أنه لا يضر جهـــل المساهمين في التأمين التعساوني بتحديد ما يعود عليه من النفع لانهم متبرعون ، فلا مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخــلاف ٢٥٩ التأمين التجاري فانه عقـــد معاوضة مالية تجارية

۲۰۸ الرابع: قيام جماعة مسسن السساهمين أو من يمثلهسم باستثمار ما جمع من الاقساط الشيء الفرض الذي من أجله الشيء هذا التعاون ، سسواء كان القيام بذلك تبرعا أو مقابل أجر معين

۲۵۹ وراى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية: ٢٥٩ اولا: الالتزام بالفكر الاقتصادى الاسلامى الذى يترك للأفسراد مسئولية القيسسام بمختلف المشروعات الاقتصادية ولا يأتي

دور الدولة الا كعنصر مكمل لما عجر الاوراد عن القيام به . ثانيا : الالتزام بالفكر التماوني التأميني الذي بمفتضاه يستقل المتعاونون بالمشروع كله مسن حيث تشغيله ومن حيث الجهاز التنفيذي ومسمئولية ادارة المشروع

ثالثا : تدريب الأهسالى على مباشرة التأمين التعاولى وايجاد المبادرات الفردية ، والاستفادة من البواعث الشسسخصية ، فلا شك ان مشاركة الأهالى فى الادارة يجعلهم اكثر حرصسا ويقظة على تجنب وقوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلعة تعويضها

رابعا: ان صحصورة الشركة المختلطة لا يجعل التأمين كما لو كان هبة أو منحة من الدولة للمستفيدين منه ، بل بمشاركة منها معهم فقط لحمايتهم

ويسرى المجلس أن يراعى فى وصع المواد التفصيليه للعمل بالتأمين التعاونى على الاسس الآتية:

401

17.

17.

اسس التامين التعاوني كمسا

الأول: ان يكون لمنظمة التأمين التعاوني مركز له فرع في المدن كافــــة ، وان يكــــون بالمنظمة اقسام تتوزع حسب الأخطار المراد تغطيتها

۲۲ الثانى: أن تكون منطمة التامين ٢٦١ التعاونى على درجة كبيرة من المرونة والبعسسد عن الاساليب المفدة

۲۲ الثالث: أن يكون للمنظمه
 مجلس أعلى يفرر خطط العمل ٢٦١
 ويفترح ما يلزمهها من لوائح
 وقرارات تكون نافذة أذا أتعفت
 مع قواعد الشريعة

٢٦٠ الرابع: يمثل الحكومة فى هذا
 المجلس من تختاره من الاعضاء
 ويمثل المساهمين من يختارونه
 ليكوتوا اعضاء فى المجلس ليساعد
 ذلك على اشراف الحكومة عليها
 ٢٦٢

۲٦٠ كافة لا تاتي الا حالا كما ورد ٢٦٠
 ١٥٠ الكتاب العزيز

77. ويؤيد مجلس المجمع الفقهى ما افترحه مجلس هيئة كبار العلماء فى قسراره المذكور بان يتولى المواد التفصيلية لهدف الشركة التعاوئية جماعة مدن ٢٦٣ الخبراء المتخصصين فى هدذا الشان

۲٦٠ التوقيعات من الرئيس ونائبه والرئيس العام لادارة البحوث العلمية والافتاء والدعسوة والارشاد وبفية الاعضاء

انی اخالف ما ذهبتم الیه مسن اعتبار التأمین الذی اسمیتموه تجاریا بمختلف الواعه وصوره حراماً ومیسسزتم بینه وبین ما اسمیتموه تعاونیا

ثم ساق الدكتور الزرقا رايه وادلته من الكتاب والسسسنة وقواعد الشريعه ومعاصسدها العامة والشواهد الففهيسسة بالفياس السليم عليها ودفسع توهم انه يدخل في نطاق الفمار الرهان المحرمين ودفع شبهة انه ريا

واشار الدكتسسور الزرقا الى كتابه (عقد التسامين وموقف الشريعة الاسلامية منه)

ثم بين لهم في هده الجلسسة أن التمييز بين تعاوني وتجاري لاسند له

وتدرح فضيلته في بيان التامين البدائي ثم التامين الذي ينتظم الألوف من الناس ثم قيسام جهاز اداري به يحتاج الى ربح ليستمر في أداء مهمته مسن التنفيذ والاشراف

وبين كيف يحسب القسط وكيف يضيف أن هذه الدورة الاولى لهذا المجمع الفقهى الذى لم يجتمع فيه الا نصف اعضائه والباقون تخلفوا أو اعتسدروا عن العضوية لظروفهم الخاصة ثم بين أنه اذا أريد اتخاذ قرار خطير كهذا وفي موضع اختلفت فيه آراء علماء العصر بجب أن

777

770

470

770

يكون في دورة يجتمع فيهـــا اعضاء المجمع كلهم أو الا قليلا

ثم تاشد الحكومات والسلطات 177 المسمسئولة أن تفرض رقابة شـــدىدة على شركات التأمين لمنع الاستغلال والاحتسسكار لحاجات الناس الضرورية وذلك خير من التحريم

ملخص قرار هيئة كبار العلماء 377 في جواز التامين التعاوني

وبعد الدراسة والمناقشية 171 وتداول الراي قسسرر المجلس ٢٦٥ جوازه وامكان الاكتفاء به عن التأمين التجارى في تحقيسق ما تحتاجه الأمة

الأول: أن التسامين التعساوني ٢٦٥ 178 من عفود التبرع يقصد بهسا اصالة التعساون على تفتيت الأخطار ، والاشتراك في تحمل المسئولية عند نزول الكوارث فجماعة التأمين التعياوني 377 لا يستهدفون تجارة ولا ربحا من اموال غيرهم وانما يقصدون توزيع الأخطار بينهم والتعاون

> على تحمل الضرر الثانى : خلو التأمين التعاوني 377 من الربا بنوعيه ، ربا الفضل وربا النسيئة فليس عقسود المساهمين ربوية

> الثالث: انه لا يضر جهـــل 377 المساهمين في التأمين التعاوني بتحديد ما يعود عليهم مـــن النفع ، لانهم متبرعون ، فلا

مخاطرة ولا غرر ولا مقامرة بخلاف التأمين التجاري ، فانه عقد معاوضة مالية تجاربة الرابع: قيام جماعة مسسن المساهمين او من يمثلهــــم باستثمار ما جمع من الأقساط لتحقيق الغرض الذي من أجله أنشىء هذا التعاون سواء كان تبرعا أو بأجر

وراى المجلس أن يكون التأمين التعاوني على شكل شركة تأمين تعاونية مختلطة للأمور الآتية : اولا: الالتزام بالفكر الاقتصادي الاسلامي الذي يترك للأفسراد مسمسئولية القيام بمختلف المشروعات الاقتصادية به

ثانيا : الالتزام بالفكر التعاوني التأميني الذي بمقتضا سيتقل المتعاونون بالمشروع كله من حيث تشفيله ، ومن حيث الجهاز التنفيذي

ثالثا : تدرب الأهسالي على مباشرة التأمين ، وايجــاد المبادرات الفردية والاستفادة من البواعث الشــخصية ، فلا شك أن مشاركة الأهالي في الادارة تجعلهم أكثر حرصاً ويقظه على تجنب وقسسوع المخاطر التي يدفعون مجتمعين تكلفة تعويضها

رابعا: أن صمحورة الشركة المختلطة لا بجعل التأمين كما لو كان هية أو منحة من الدولة للمستفيدين منه بل بمشساركة

منها معهم

هذا وقد نص القرار على أن يتولى وضع المواد التفصيلية للعمل بالتأمين التعاوني جماعة من الخبراء المختصين ثم يعرض على مجلس هيئة كبار العلماء ٢٦٧ لدراسته ومطابفته على قواعد الثم بعة

> عفد التأمين على الحياة 777 عرفنا من ثنايا ما أثبتناه آنفاً 777 أن عقد التأمين هو أن يدفيع المستأمن للشركة قسطا معينا لمدة مسماة فاذا توفى في هــده المدة فان الشركة تؤدى لورثته القدر المتفق عليه بين الميت وبين

> ولا شك في بطلان هذا العقد 777 وحرمته لما يأتي :

الشہ کة

أولا: لأنه عقد قمار في حقيقته 777

ثانيا : لأنه تسليم نقود منجمة ٢٦٧ 777 في نقود أكثر منها مؤحلة ، قد يتحمل عليها وقد تفوت عليه ثالثا: ليس له ضرورة تلجيء 777 اليه ولا حَاجَة يسوغ معها مثل ٢٦٧ هذا العقد ، ولا تقتضيه مصلحة حتى لو أن حاجة سوغته أو مصلحة اقتضته فاننا نقهول بحرمته

> ادلة المجيزين لعقود التامين : اولا: ان عقد التسامين 777 عقد تعساون وتضامن اجتماعي ، اذ الفكرة الأساسية

الكوارث الذاتية أو الماليــــة بتجزئتها وتوزيعها على جميع المستامنين تأسيسا على ان التعاون على الخير تدعو اليه الشريعة

ثانيا : أن عقد التأمين يمنـح الأمان والاطمئنان للسمتأمن على ماله ومستقبل حياته

محدودة محصورة ، بل يجوز . استحداث صور جديدة من العقود كلما دعت الحاجــة ، والأصل في العقود الاباحة عند اكثر العلماء ما لم ينص على منعها ، أو تكون مخالفة للقواعد الشم عية القطعية . وعقد التأمين لم يرد نص يمنعنه ، وليس فيه ما يخالف قواعد الشريعة فضلا عن حاجة الناس اليه فيكون جائزا

رابعا: ثم في أحكام الشريعية والفقهاء وأصولهم ما يصلح كونه مستندآ قياسيا واضمحا في حوازه من ذلك:

(١) عقد الموالاة عند أبي حنيفة يتم بين شخص غير عربي مجهول النسب ، وشخص عسربي ، يقول الأول للثاني: أنت مولاي ترثنی اذا مت و تعقل عنی اذا جنيت ، فاذا قبل يصبح وليا يرثه اذا مات منغيروارث وبعقل عنه اذا جنى جناية خطأ توجب وهو معنى (تعقل عنى) فيه هي التعاون على رأب آثار ٢٦٧ قالوا: وعقد الموالاة عدا الذي

ሊፖን

177

177

أجازه الأحناف فيه شييبه بالتأمين من المسئولية المدنية ٢٦٨ قالوا: والتامين من المسئولية 177 يشبه عقد الموالاة تماماً ، فمالك السيارة او سائقها مسئول ماليا عا تلحقه السيارة بالغير وشركة التأمين تحل محله في تحميل هذه المستولية كما يحل الولى محل المولى من الارث

(ب) نظام العاقلة في الإسلام: $\lambda \Gamma \gamma$ وهو نظام وردت به السينة 177 الصحيحة وأخذ به أئمة المذاهب وخلاصته أنه أذا جني أحد جناية قتل غير عمد نوجبت عليه الدية ، فإن الشريعية تفرض الدية على أفراد العاقلة الذين يكون بينه وبينهم النصرة وهم الرجال البالفون مسسن ٢٦٩ عشيرته ، فتقسط عليهم الدبة في ثلاث سنين بحيث لا يصيب أحداً منهم ما هو نوق طاقته

ولقد كانت العاقلة تتحمل عنه 171 قبل الاسلام تبرعا منها فجاء الشرع وألزمها لسيسبيين او غاىتىن:

(الأولى) تخفيف أثر المصيبة 777 على الجاني المخطىء

(والثانية) صيانة دماء ضحابا **አ**ፖፖ الخطأ من أن تذهب هدرا ، لأن الجاني المخطىء قد يكون فقيرا فتهدر الدية

واذا كان الشرع قد اقر هــذا 171 النظام التماوني أفلا يجوز أقرار مثله بطريق التعساقد كما في ٢٦٩

صورة عقد التامين ؟ وهل المصلحة التي يراها الشرع بالفة من الفوة درجـة توحب جملها الزامية تصبح مفسدة اذا حققها الناس على نطياق واسبع بطريق التعاقد والمعاوضة التى يدفع فيها الفليل لصيابة الكثير

(حِ) نظام التعاقد: وهو يقوم على اقتطاع جـــزء من الراتب الشهرى للموظفين وفى سن الشيخوخة يتقساعد ويأخذ راتبا يبلغ اضمعافا مضاعفة عن الذي اقتطع منه شهريا ويستمر حال حياته ثم بنتقل بعد وفاته الى زوحته وأولاده

فما الفرق بين هدا وبين التأمين على الحياة ، أن كليهما يدفع جزء أ ضئيلا دوريا في التقاعد وقوريا في التامين على الحياة

(د) قاعدة الوعد الملزم عند 177 المالكية:

وخلاصتها: أن الشخص اذا وعد غيره هل يلزم قضاء بالوفاء يوعده أم لا ؟

الرأى الراجع في مذهب المالكية ــ مـن بين أربعـة آراء ــ أن الواعد لا يلزم بوعده الا اذا بني الوعد على سبب ، ودخــل الموعود في ذلك السبب فعلا ، كما لو وعده أن يدفع له المهسر ليتزوج فتزوج اما عند الشافعية والحنفيسة ۲٧.

۲۷.

۲٧.

177

177

والحنابلة فان الوعد لا يكسون ملزما بحال قالوا: وبنساء على الراجع عند مالك يمكن تخريج عفد التأمين على اسساس انه التزام من الشركة للمسسستامن ولو بلا مقابل على سبيل الوعد بأن تتحمل عنه أضرار الحادث المعين ، وتعوض عليه خسائره

٢٦٩ (ه.) ضمان خطر الطريق عند الاحناف:

۲۲۹ نص الحنفية في باب الكفالة انه اذا قال شخص لآخر: (اسلك هذا الطريق فهو آمسن ، وان اصابك فيه شيء فانا ضامن) فسلكه وسرق ماله ، وجب على الضامن ان ينفذ ضمانه ، ويدفع بدل المال المسروق

۲۷ وهذا دليل في كلام الاستاذ
 مصطفى الزرقا يعد نصا في
 اباحة التامين من الأخطار

۲۷۰ (و) عقد الاسمستئجار على الحراسة:

بالمقارنة بينعقد الاستئجار على الحراسة وعقد التامين يجهد الاستاذ مصطفى الزرقا بينهما تشابها كبيرا ، ذلك أن الحارس وان كان يقوم بعمل هسو الحراسة لله أية نتيجة سوى تحقيق الأمان من نتائج الأخطار التى بخشاها

۲۷۰ ويناقش الشيخ فيصل مولوى
 في صحيفة الأمان فيقول :

. ٢٧٠ اولا _ اذا سلمنا أن فكـــرة

التعاون والتضامن الاجتماعي موجودة في نظام التأمين التجاري فاننا لا نسلم أنها هي الأساس والغاية من هذا التأمين

وفى راينا أن الذى يدفع لانشاء شركات التأمين التجارية أنما هى الأرباح الخيالية من أقصر الطرق

ثم أن جماهير الفقراء ومتوسطى الدخل اندفعوا للتعاقد مع هذه الشركات دون أن تخطس على بالهم فكرة التعاون والتضامن بل أن كل واحد منهسم ينطلق من ظروفه الفردية فيرى أنه يدفع القليل لياخذ الكثير عندما يتعرض لحادث

ولو كانت فكرة التعسساون والتضسامن الاجتساعى هى الاساس لدى مجموع المؤمنين لاقدموا على انشاء مؤسسة تقوم على التامين التعاونى أو التبادلى حيث لا ربح لأحد على حساب الآخرين

ثانيا: ان التعاون على الخير امر تتشوف اليه الشريعية ولكن الخير لا يكون في الغايات والمقاصد وحسدها ، ولكن في الوسائل والوسائط المفضية الى الغايات

والخلاف حول التأمين ليس في تعاون الناس مع بعضهم لتلافي آثار المصائب والنكبات ، لكنه في هذه الوسائل المؤدية الى ذلك

النظام الشائع فليس ذلك لحاجة الناس بل لأن انظمــة

التأمين من الراسيمالين

المحتكرين حيث ابعدت اسلوب

الاسلام في علاج هذه الفضية

تبيح للناس الوقوع في الشبهات

او المحرمات بحسب شروط الضرورة الشرعية ولكنه لا يمكن

أن يصبح دليلا على اباحة نظام

التأمين ابتداء ، لأن حاجة الناس الى أسلوب بخفف عنهم آثار

وكونها وسائل غير مشروعة ، ومن ذلك التأمين التجساري ٢٧٢ الشبهات وتنتج عنها المنكرات واذا كان هناك اسلوب شرعى يحقق التعساون ويرأب آثار المصائب بتوزيعها على الجماعة وهو مبرأ من الشبهات ولكنه غير مطبق لتقصير المسلمين فهل يجوز في هذه الحالة استحداث اسلوب جديد تحوم حسسوله الشبهات وقد تترتب عليه سيئات جديدة والبحث عن ادلة شرعية تبرره ؟

٧٢١ ثم يقول الاستاذ مصطفى الزرقا أن الأصل في العقود الاباحة ما لم يرد نص يمنعها ، أو تكون مخالفة لقواعد الشريعة العامة ٢٧٢ وعقد التأمين لم يسمسرد نص بخصوصه يمنعه وليس فيسه ما بخالف قواعد الشريعة فضلا عن حاجة الناس فيكون جائزا ونحن مسلمون بأن الأصل في 177 العقود الاباحة ، ونسلم بانه لم يرد نص من الشارع بتحريم

> التأمين بعينه ولكنسا نناقش مسألتين (الأولى) القول أنه لا يوجد في 177 عقد التامين ما بخالف الشريعة (الثانية) أن حاجة الناس 777 تقتضي الحاد حل لمسكلة

الحوادث الفاجئة وما يترتب

عليها ، سواء كان هذا الحل

بالتامين او بغيره واذا كان التأمين التجاري هو الجاهلية متواطئة مع شركات وقد یکن اعتبار هذا الوضع 777 دليـــلا على قيـــام حالة ضرورة

777

777

777

777

عقد الوالاة والتامين

الصائب المفاجئة

برى الأستاذ مصطفى الزرقا شبها كبير بين عقد الموالاة - عند ابى حنيفة _ وبين عقد التأمين من المسئولية ففي عقد الموالاة متحمل الولى المسئولية المالية الناتجة عن خطأ المولى الغ وهنا نقف أمام هذا التصور بالاعتراضات الآتية:

اولا: أن عقد الموالاة مختلف فيه ، وإن أكثر المذاهب يرون عدم جوازه الا الاحناف

ثانيا: أن عقد الموالاة كان بمثابة حل استثنائي لشكلة انسان غم عربي في الاسلام ، ويراد التحاقه بالمجتمع الاسمسلامي وليس له في هذا المجتع عاقلة ،

377

347

377

377

له ما ذكر آنفا

777 الموالاة جاء حلا استثنائيا على ٢٧٤ خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره كما هي القاعدة المشهورة: ما جاء على غير قياس فلا يقاس

عليه غيره

وأقول حتى ما جاء مقيساً على 777 غيره فلا يكون هو محل قياس غيره عليه ، وانما القياس يكون 🕙 على الأصل المقيس عليه ، وليس على الفرع الذي لا نص فيه واجتمع مع الأصسل في عله ، فلا يتخذ هذا الفيرع الذي ٢٧٤ لا نص فيه أصلا يقاس عليه

> ثالثاً: نعم انه يوجد بين عقد الموالاة وعقد التأمين ميسين المسئولية فروق اسماسية تعتبر أقوى من وجوه التشابه، وهذه الفروق هي:

> (أ) أن عقد التشابه أساسه 777 التناصر بين طرفين متعادلين بينما عقد التأمين من المسئولية عمل تجاری بین طرفین غیسیر متكافئين

(ب) أن عقد الموالاة تقصد منه 777 انتماء هذا المسلم الغزيب الى مجموعة من المجتمع الاسلامي، وان الواحبات المالية تنتج عن ٢٧٤ هدا الانتماء

فكان الحل فيما رآه أبو حنيفة ٢٧٣ (ج) في عقد الموالاة يكون تحمل الولى للمسلولية المالية المترتبه على حنابة الخطأ أمرآ احتماليا كما أن اكتساب الارث امر احتمالی فینمسدم التعادل بين الطرفين

بناء على هذه المناقشة تقول: ان عقد الموالاة لا يصلح دليلا قياسيا ولا أصلا يبنى عليه حواز عقد التأمين

نظام العاقلة في الاســــلام العاقلة هم أقرباء الانسسان البالفون الذين يكون بينـــه وبينهم التناصر عادة ، وهؤلاء يحملون عنه دية الجناية في القتل الخطأ

وهذا النظام يفيد أمرين : (الأرل) تخفيف أثر المصيبة على الجاني المخطىء

(الثانية) عدم تضييع الدية على أهل المجنى عليه ، ان كان القاتل المخطىء فقيراً في حسين أنها تجب على العاقلة ، سواء كان الجاني غنيا أو فقييم آ ، فيكون أداؤها في حالة فقره عنصر ضمان لأولياء المجنى عليه الاستاذ مصطفى الزرقا يقول: النظام التعاوني ابتسداء افلا يجوز اقرار مثله بطــــريق التعاقد كما في صيورة عقد التأمن ؟

وهل المضنسلحة التي يراها الشارع بالفة من القوة درجة

توجب جعلها الزامية ، تصبح مغسدة اذا حققها الساس على نطاف واسع بطريق التعساقد ٢٧٥ والمعاوضة التي يدفع فيهسا القليل لصيانة الكثم ؟

قال الشميخ مولوى في الأمان 178 مجيباً على هذه التساؤلات

(أولا) أن نظام العاقلة نظام 111 تعاونی بحت ، وأنه بجوز اقرار مثله بالتعاقد على أن يكسون أيضاً تعاونيا ، فاذا صـــار تجاریا فلا یکون مشله ، وان ۲۷۹ الاعتماد على نظام العاقلة لاباحة ٢٧٦ التأمين التعاوني صحيح ، لأنهما متشابهان تماما ولا يختلفان الا من حيث أن نظام العساقلة الزامى بحكم الشرع ونظهام التأمين التعساوني لا مقوم الا بتراض واتفاق فئة من النساس أما قياس التأمين التجاري على 140

نظام العاقلة فهو قيهاس مع ٢٧٧ الفارق في كل أركائه في الأصل ٢٧٧ وفي المقيس وفي المقيس عليه تم انه اذا كان نظام العاقلة نظاما شرعيا بلا خلاف فلماذا لا نطبقه ٢٧٧ الزاميا في حدوده الشرعيسة ، واختياريا فيما نتماقد عليه

(ثانيا) أن المصلحة التي قدرها 270 الشارع وجعلها الزامية فلا يكن أن تتحول الى مفسدة اذا حققها الناس بطريق التعاقد والمعارضة ٢٧٧ وبمضى فيقول : ولكن النساس فى نظام التأمين التجساري لم يستطيعوا ان يحققوا المصلحة

المقصودة الا مختلطة مع مضرات أفسدتها

نظام التقاعد

ويرى المجيزون لنظمام التأمين على الحياة شبها بينه وبين نظام التقاعد ، بل انهم لا يرون اي فرق بينهما

والفرق بين النظامين _ كما يرى المجيزون ـ أن المبلغ الذي يمكن قبضه في التقاعد لا يعرف مقداره

قاعدة الوعد الملزم عند مالك ويرى المجيزون لعقمد التامين أنه يشبه الوعد الملزم لصاحبه حيث تلتزم الشركة للمستأمن وبلا مقابل أن تتحمل عنه اضرار الحادث المعين وتعبوض له خسائره ، فاذا وقع الحادث وجب علينا الوقاء بالوعد بناء على أحد أقوال المذهب المالكي

عقد الاستنجار على الحراسة وبرى الجيزون شبها كبيرا بين عقد التأمين وعقد الاسستئجار على الحراسة ونقول:

أولا ـ أن عمل الحارس لا يعطى فقط الأمان للشيء المحروس ، بل انه ربما اضطر الى الدخول في معركة دفاعاً عسن الشيء المحروس فربما لخقه ضرر فادح او موت

ثانياً ـ ولذلك فان غقهد الحراسة يقوم على عمل معين بينما عقد التامين لا يقوم على أي عمل

رقم الصفحة الاحكام رفم الصفحة الأحكام بلا مراء التأمن ليس بعقد تعويض 177 نفد عرف الحافظ في الفتسح ۲۸. يفول الدكتور السسنهوري في 777 الفرر بأنه (كل ما يمسكن أن الوسيط: يوجد والا يوجد وكذلك ما لا فالتأمين على الأشمخاص ليس 777 يصح غالبا) بمقد تعويض بمعنى أنه لا يقصد وعرف الرافعي الفسرر بأنه به التعويض عن ضرر ، سواء ۲۸. (التردد بين جانبين الأغلب منهما كان تأمينا على الحياة أو تأمينا اخوفهما) أو (ما الذي ملك من المرض أو الاصابات ، بل بازاء ما بذل) قد لا يلحق المؤمن له أي ضرر في بعض صور التأمين على الحياة وعرف قليوبي في حاشيته على ۲۸. وقد ارتضت في هذا ما ذهب المحلى على المنهاج: (أنه ما لا **447** اليه الدكتور حسين الحامد من وثق بحصول العوض فيه) أن القول بأن المعاوضة تتم بين والتامين انما بجمسع الآفات ۲۸. القسط الذي بدفعه المستأمن الآتية والأميان الذي تمنحه شركة اولا _ الضمان فيه التـــزام ۲۸. التأمين ما لا يلزم ثانياً .. فيه أكل أموال الناس تفصيل بطلان القول بأن الأمان 779 ۲۸. بالباطل هو العوض الذي تمنحه شركة ثالثاً _ فیه رهان وقمار أو التأمين ويحصل عليه المستأمن ۲۸. شبه قمار على الأقل عقد التأمن عقد غرر لا عقـــد 277 رابعاً _ فيه غرر وجهالة وبهما ۲۸. لحقه غرر لا تصلح العقود وقد اورد القانون المدنى المصرى 277 خامسا _ يخالف قواعد الميراث 171 هذا العقد في البياب الذي والوصية خصصه لعقبود الغبرر بعبد سادسا ـ يتضمن ربا المقامرة والرهان والايسسراد 171 سابعا _ معظم شروطه فاسدة 117 المرتب مدى الحياة ثامناً _ لا توجـــه ضرورة واذا قدر وجود التزام المؤمن 171 ۲۸. اقتصادية توجيه بوقوع الكارثة ، واستحق المؤمسن له مبلغ التأمين ، فان

المؤمن له لا يدري عند العقد

تعويض في التأمين من الأضرار

وتعربفات الغرر كلها منطبفسة

على عقد التأمين التجـــاري

التامين التبادلي البديل مسن 171 التأمين التجاري مقدار ما يحصل عليه مسسن ٢٨١ بقوم هذا التأمين على اتفااق جماعة على التعاون فيما بينهم لمجابهة الخطر الذي يتعرض له واحد منهم ، فيوزعوا المال

rerted by 11ff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصفحة الأحكام

•	•	•	•
البدح والترف		اللازم لدرء الخطر وعلاجه على	
} - وان من مسزايا التأمين	۲۸۳	عدد رءوسهم	
الاسلامي أنه يضمن حاجات		ويفول الدكتور الجمال رحمه	7.7.7
الناس في شيخوختهم ويضمن		الله في كتابه (التـــامين بين	
حاجاتهم اذا عجزوا عن العمــل		الشريعة والقانون)	
والانتاج لاى سبب من الأسباب		ان الخطر البارز في التسامين	7.7.7
٥ ـ وأن من مزايا التــــأمين	377	التبادلي هو ان المؤمن له تتمثل	
الاسلامى أنه يشمل ضمان		فيه مصلحة الجهاز التبادلي	
حاجات الأولاد والعيال بعسد		تفسه ، ولذلك يبذل قصارى	
وفاة معيلهم ، وهو يضمنهــا		جهده لنجاح هذا الجهاز	
بدون ان يدفع المعيل أى قسط		ويلخص الشيخ فيصل مولوى	ፕ ለፕ
ثانياً : نصوص خالدة	3.77	فيذهب الى ما ذهب اليـــه	
۱ ــ فالزكاة وهي ــ أحد اركان	37,1	الأستاذ يوسف كمال في رسالته	
الاسلام الخمسه _ انما شرعت		(أضواء على الاقتصـــــاد	
لتأمين حاجات الفقراء ، وبين		الاسلامي)	
الله تعالى مصارفها فجعلها		أولاً: مزايا التأمين الاسلامي :	777
تشمل اذا:		١ ـ ان الجهة التي ترعى قضية	777
ــ الفقراء والمساكين بغض النظر	የ ለዩ	التأمين والأمان في الاسلام انما	
عن سبب نقرهم		هى بيت مال المسلمين ، بيت	
ـ تحرير الارقاء ومساعدة	377	المال ينظم التكافل فيأخذ مسن	
المنقطعين		الأغنياء ليمطى الفقراء	
_ مــــاعدة الفارمين الذين	37,7	۲ ــ وان من اهم الغوارق بين	۲۸۳
تكاثرت عليهم الديون		 ۲ - وان من اهم القوارق بين التأمين الاســـلامى الذى يرعاه 	
_ وفى سبيل الله باطلاق وبغير	440	بيت المال وبين التامين التجاري	
تحديد وان أكثر العلماء قسد		الذي تقوم به الشركات التجارية	
جعلوا. هذا خاصاً بالفتـــال		٣ ـ وان من أهم الفوارق أيضا	7,7,7
ونفقاته		أن التأمين الاسلامي يهسدف	
	٥٨٢	الى رفع الضرر لا الى تحقيق	
الموظفين العاملين لجباية الزكاة		الأرباح والكاسب . أن مبادىء	
وتوزيعها ، والمؤلفة قلوبهم معا		الاسلام ترفض فكسرة التامين	
لا يدخل فى موضوع التأمين		على الحياة التي يكسب بهسا	
۲ _ وحتى تظهر بوضـــوح	240	بعض الناس اموالا طائلة لا لرفع	
مسئولية بيت مال المسلمين عن		ضرر نزل بهم ولكسن احتيساطا	
كل قرد من افسرادهم نلكسسر		ومتعافظة على مستوى معين من	

رقم الصفحة الأحكام

قصة الأعرابية التي جاءت الى عمر بن الخطاب وهو يقيسل في ٢٨٦ ظل شجرة وهي لا تعرفه فقالت

۲۸۵ – انی امراة مسكینة ولی بنون وان امیر المؤمنین عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعیا فلم یعطنا فلعلك یرحمك الله ان تشفع لنا الیه

۲۸۵ انها تعرف حقها فی بیت المال و تطلب من عمر وهی لا تعرف ان یشفع لها عند محمدد ابن مسلمه لیعطیها حقها

۲۸۵ ولكن عمر صاح بخادمه (يرفأ)
 وطلب منه أن يدعو ابن مسلمة
 اليه والأعرابية حتى الآن لم
 تعرف شخص عمر فقالت له:
 انه أنجح لحاجتى أن تفسوم
 معى اليه فقال عمر: أنه سيفعل
 أن شاء ألله فلما جاء محمد
 قال: السسلام عليك يا أمير
 المؤمنين فاستحيت الاعرابية
 وقال عمر:

والله ماآلو أن اختسار خياركم كيف أنت قائل أذا سألك الله عز وجل عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ثم قال عمر : أن بعثتك فاد أليها صدقة ألعام وعسام أول ، وما أدري لعلى لا أبعثك ٢٨٧ ثم دعا لها بجمل فأعطاها دقيقا وزيتا وأمرها أن تلحق به الى خيبسسر حيث أعطاها جملين آخرين ريشما يصل اليها محمد أبن مسلمة ويعطيها حقها مسن ٢٨٧

الزكاة

رقم الصفحة

 $\Gamma \Lambda \gamma$

7.7.7

انها ارملة مسكينة ولها بنون ، مات زوجها وليس لها معيل ، ولكنها لم تكن ضـائعة ، لأن حقها ثابت في بيت المال

والحديث ينص عليها « مسن ترك مالا -فلورثته ، ومن تسرك دينا أو ضياعاً فالي وعلى » » رواه الشيخان والضاع هم الأولاد الذين لا مال لهم

٣ ـ وعنسدما دخسل خالد ابن الوليد الحيرة بالمسسراق صالحه اهلها وهم من النصارى وظلوا على دينهم فكتب لهسم وثيقة سياسية ضمنها نوعا من التأمين يعتبر اول ضسمان اجتماعى في التاريخ

يفول خالد: « وجعلت لهم ايما شيخ ضعف عن العمسل او اصابته آفة مسن الآفات ، او كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وأعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ما أقسام بدار الهجرة ودار الاسلام ، فان خرجوا الى غير دار الهجرة ودار الاسسلام فليس على ودار الاسسلام فليس على يتركون القمم الشامخة مسن التأمين ويتناقشون في صور مسوخة من التأمين التجارى ولكنها الهزيمة النفسية غابت

٤ - وروى المؤرخون عن عمر

علىنا

ለለን

ለሊፖ

111

ابن عبد العزيز. رضي الله عنه أن زوجته فاطمة دخلت عليــه يوماً وهو جالس في مصلاه ، واضعا خده على يده ، ودموعه تسيل على خديه فعالت له: مالك ؟ قال:

۲۸۷ ـ ويحك يا فاطمة قد وليت من أمر هذه الأمسه ما وليت ففكرت في الفقير الجائم والمريض الضائع والعارى المجهود ، واليتيم المكسور والارمسلة الوحيدة ، والمظلوم المقهــــور والفريب الأسير والشيخ الكبير وذى العيال الكتير ، والمسال القليل ، واشبأههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربى عز وجل سيسألني عنهم يوم القيامة وان خصمي دونهم محمد عرالي فخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته ٢٨٨ . فرحمت نفسي وبكيت »

> انها اذن مسئولية ولى الأمسر 444 المسلم

> ثالثاً: أسس التكافل الاسلامي 444 ١ ـ ان ولى الأمر المسلم أو 444 بيت مال المسلمين هو الجهسة التى يجب عليها تنظيم التأمين ٢ _ وان بيت المال حين يقوم 777 بهذه المهمة انما بهدف الى تنظيم

> التكافل بين الناس YAX ليشمل كل التحالات التي تؤدي الى ظهور الحاجة فيشمل

> > الحوادث والأموال والحياة

يهدف الى رفع الضرر اللاحق بالاسسان لا ألى تحقيق الفنى فهو وسيلة تكافل وليس وسيلة كسب.

> رابعا : التأمين التعاوني : ۲۸۸

وادا كان بيت المال عير موجود أو أنه لا يقوم بواجبه في هذا فماذا يفعل المسلم ؟ وهل يظل يعيش تحت ضغط الخوف من · كل مفاحأة

۲۸۸ ولا نرید الاستطراد فی وصف حال المسلم الذي يعيش في مجتمع جاهلی فیتحمــل کل سيئاته ، ولكنا نربد أن نتحدث عن التأمين التعب اوني ليس باعتباره حلا بديلا مؤقتا يمكن أن يلجأ البه المسلمون في مجتمع .غير اسلامي

فالتأمين التماوني هو اشتراك مجموعة من الناس في انشساء صندوق لهم يمولونه بقسط محدد يدفعه كل واحد منهسم ويأخذ من يصيبه حادث معين نصيبا معينا

٢٨٩ وتنظيم التكافل ليكون أقشدر على مجابهة الحوادث والمصائب والأضرار التي تنزل بالناس أمر مشكور

فالتأمين التعاوني لا يهسدف لتحقيق الربح للقائمين به ، ولا بهدف لتحقيق الفنى لأعضائه بل مجرد رفع الضرر اللاحق 4 19.

117

117

191

191

واذا تعذر وجسود بيت مال للمسلمين يرعى كل جوانب التكافل ، فإن فكسرة التأمين التعاوني يمكن أن تكون بيت مال مصغر لمجموعة من المسلمين ترعى بعض جوانب التكافل الأكثر ضرورة عندهم

خامساً : التأمن التجاري : 277 واذا لم يظهر الى الوجود هذا 711 النوع من التأمين التعاوني فهل يباح للمسلم أن يشمسترك في التأمين التجاري ؟

وجوابنا ما يلى: 19.

١ ـ الأصل أن التأمين التجارى 19. بكل انواعه حرام وان المسلم يجب عليه أن يحسرص على الابتعاد عنه ما أمكن

٢ _ ماذا قررت الدولة الزام 19. الناس على التأمين في مجال من المجسالات فهي حالة ضرورة مشروعة ، الا اذا كان يستطبع التهرب من التعبامل في ذلك المجال بدون أن يلحق به عنت او مشبقة

٣ ـ فاذا بقى التأمين اختياريا ولكن المسلم كان في وضع خاص يتعرض معسه الى ضرد كبير لا يستطيع احتماله ، فانه بجوز له عند ذلك الوقوع في التأمين (لأن الضرورات ترفـــــع المحظورات) الا أن هذا الراى ليس حكما عاما لجميسيع المسلمين ، بل هو مبدأ مجرد قد ينطبق على انسان ولا ينطبق

على آخر

٤ _ وهــذه الاباحــة لتعاطى التأمين عند الضرورة محصورة بأنواع التأمين على الأموال وعلى المسئولية من الحسوادث أما التأمين على الحياة فتصلور الضرورة فيه مستبعد أصلا ما قلناه في كتاب الشركات من الطبعة السابقة

الأحكام

عقود التأمين وشركاتها 191

عقد المهر وهو مبلغ يعطى للابن او البنت اذا بلغ احدهما سسن الزواج فيكون هذا المبلغ معدا لقبضه لينفى في صلاح حال المؤمن له

لكى يكون عفد التأمين عقدا صحيحا يجب أن يراعي ما بأتى:

١ ـ ان يخلو من الفـــوائد 117 الربوية على الأقساط الشهرية ۲۹۱، ۲ ــ أن يسترد من يريسسه الفسخ ما بذله من الأقسساط حتى ينتفى الفرر

٣ ــ أن يصرف للمؤمسن له ما دفعه المؤمن عليه فوراً ، الا اذا أراد أن يستأنف العقيد فيتولى بنفسه سداد الاقساط فإنه يبنى على ما بذله المؤمن عليه

117 فالأقسساط تحفظها الشركة لتردها عند الطلب بفير زيادة ولا نقصان

وبذلك تنتفى الجهالة من حيث 177

عمر المؤمن عليه وينتمى الفرر من حيث أحذ المؤمن عليه اكثر مما بذله ، ويوقف دمع الأقساط بزيادة ربوية مع رد ما عساه يكون قد دفعه من ذلك ومن عقود التأمين ما كان على الحياة وصورته أن يعقد عقدا على مبلغ ٥٠٠٠ خمسة الاف 414 جنيه مثلا تدفع أورئته بعد و فاته اذا مات بحادث او مات حتف أنفه وفي هذه الصورة من القمار الصريح ما يتضح في جهالة الأجل لتعلقه بعلم الله نعالى والغرر القائم في العقد لجهالة ما سيدفعه المؤمن على

ومن صور التأمين أن يؤمس صاحب المصنع او السيارة على ما عساه يقع للعمال أو المارة 797 من اصابات تنجم أثناء العمل له أو من سيارته فانه يعلد مثابة ايجاد ما ينوب عن العاقلة في أداء ما عليه من الدية

وقد افتى ببطلان عقد التامين على الحياة من فقهساء العصر جدنا في العلم والأرومة الشيخ محمسد بخيت الطيعي مفتي 387 الديار المصرية والشيخ أحمد ابراهيم بك من فقهاء عصره وقد اجاز الشييخ محسد أبو زهرة عقد التأمين التعساوني

٢٩ ويقول الدكتور محمد سلام ٢٩٥ الحكم الشرعى في نوعي التأمين

من صور التأمين

او الاجتماعي وحرم ما عدا ذلك

مدكور في بحث له عسن آراء الفقهاء فيقول: ومنهم من اجاز كل عفود التأمين التي تدعيب الحاجة اليها ، وراى أن عقد التأمين على الحياة لا تدعو اليه الحاجة ومن هؤلاء الأسستاذ الحجوي

من المجيزين لعقسود التأمين الأستاذ مصطفى الزرقا والشيخ على الخفيف

٢٩٣ الشبه التي يستند اليها المحرمون

تتلخص الشبه التي أثيرت حول عدم مشروعية عقود التأمين في أئها تقوم على الجهالة والفرر وهما يمنعان من صحة التعاقد شرعا لنهى الشارع عن بيسع الفرر

وقد أخذ في رد الشبه بأجوبة لا تقوى على دفعها فضـــلا عسن الاقسسرار بأن بعض شروط شركات التأمين تفسوم على التعسف والاستغلال

أعمال شركات التأمين نوعان: الأول: تأمين على الحياة الثاني: تامين على الأموال والتأمين في كلا النوعين مفتضاه ضمان السلامة

798

317

317

ان ضمان السلامة في هسده الحالات ليس الا ضربا أمسسن المراهنات على معنى أن شركة التامين تتفق مع من يتعاقد معها عقد تأمين على الحياة او المال

711

4.1

ان عقود التأمين على الصسورة التى قدمناها ليس لها مسوغ من الوجهة الشرعية الاسلامية؛ حتى م الحالة التي لا يشترط فيها على الشركة دفع فوائد ربوية

هذا وقد أورد ابن عابدين في 797 حاشيته على الدر المختار بحثا استخرج به حكم الشريعة في التامين على الأموال وهسسو ما يعبر عنه بالســـوكرة أو السيكورتاة قال الا

انه جرت العادة أن التجار أذا 797 استأجروا مركبا من حسربي يدقمون له أجرته ، ويدفعون أيضا مالا معلوما لرجل حربى مقيم في بلاده

قال ابن عابدين: والذي يظهر 717 لى أنه لا يحل للتاجر أخسد بدل الهالك من ماله ، لأن هذا التزام مالا يلزم

وخلاصة القول ان المسسلم ممنوع من الغدر ومن الاستيلاء ٣٠٧ على مال أحد بغير حق ، سواء أكان مسلما أم ذميا أو مستأمنا ولا يحل له أن يعقه في دار الاسلام مع أحد من الذميين أو المستأمنين الا ما يحل أن يعقده مع المسلمين

> مما تقدم يعلم أن الأصل في الحكم بفساد عقد التأمين وعدم جوازه أخذ المال الذي يدفع تعويضاً عن الهالك أو التالف

هو أن الشركة التي يطلب منها أن تدفع التعويض لا دخل لها ولا تسبب من قبلها في ذلك التلف أو الهلاك

لا يمكن قياس شركات التامين على جمعيات البر التعاونية ، ولا يكفى لتصحيح هذا الفياس أن يكون في كلا الطرفين اكتتاب من الأعضاء المشتركين في المنشأة بجزء من المال لينفق من المجموع على النحو المذكور

نعم قد اشتهر عن الشييخ محمد عبده أنه قد أفتى في موضوع التأمين على الحياة فتوى أصدرها حينما كان مفتيا للديار المصرية ، ولسم يعقب عليها أحد من العلماء ولا من غيرهم ممن تعنيهم شــــئون الاسلام

ليس في سؤال المستر (هـور روسل) الذي تقدم به الى دار الافتاء تعرض لمثل هذا الشرط الذى يفسد به التماقد

وقد يقال: أن أبواباً كثيرة في الفقه الاسلامي مثل الوديعة ، اشتملت على مسائل وصور عقود قرر الفقهاء الحكم بصحتها وبأنه يجب فيها ضمان ما يتلف أو يهلك من مال لاحد المتعاقدين على الآخر ، وهذه المسائل والعقود يمكن أن تقاس عليها مسَّالة التامين على الأمــوال فيحكم فيه بصحة العقد ووجوب

ضمان المال المؤمن عليه لصاحبه في حالة التلف أو الهلاك

انه أودع شخص وديعة عند ٣٠٤ بقى الكلام في الكفالة وضمان آخر وجعل لها اجرآ على حفظها فان المودع المشروط له الأجر يضمن هذه الوديعة اذا هلكت ٣٠٤ والاجم المشترك كالخسيساز 7.7 والطحان والكواء والخيساط مسئول عن سلامة ما في يده من مال للمستاجر ، فاذا تلف شيء منه کان عليه ضمانه ، ٣٠٥ وعلى هذا يمكن اجسراء هسذا الحكم في مسالة التأمين على الأموال فتكون شركة التأمين بمنزلة الأجير المشسترك الذي يضمن المال لصاحبه اذا تلف أو هلك

رفى باب الكفالة قال الفقهاء 7.7 أيضاً: انه اذا كان رجل معه ٣٠٦ ومثله يقال في شركات التأمين مال يريد الانتقال به من بلد الى بلد آخر وهو يخشى اللصوص وقطاع الطريق وقال له: اسلك هذا الطريق فانه طريق مأمون ٣٠٦ ان تعاقب شركات التأمين على ولو إخسد مالك فيسه فأما ضامن له

لكن هذه المسائل جميعهـــا لا يصح التمسك بشيء منها ٣٠٧ التعاون لا الاستسفلال لاباحة التأمين اذا أخذت على أصولها وقهم ما قاله العلماء

> ٣٠٣ على أنه لا يمكن اعتبار المال . المؤمن عليه ودبعة عند شركة التأمين ولا يمكن اعتبار هــذه الشركة أجيرة على حفظه حتى.

يصح قياس مسألة التأمين على مسألة الوديعة

رقم الصفحة

سلامة الطريق ، والحكم الذي قرره الفقهاء فيها

(وبعد) فان استقصاء قواعد الشريعة وأحسكامها وما بنيت عليه هذه القواعد والأحكام من نصوص خاصية وعمومات شاملة

شركات التأمين لاعلاقة لها اطلاقاً بالأموال المؤمن عليها ، وكل عملها أنها تكون من أفساط التأمين التي تجمعها رأس مال كبير توجهه للاسترباح فيقروض وغير قروض ثم تدفع من أرباحه العظيمة ما هي ملتزمة به قانونا من تعويضات عن الخسائر

على الحياة مهما اختلفت الأساليب وتنوعت الطـــرائق والشروط

الأرواح أو الأموال لا يمكن أن يدخل في باب صحيح من أبواب المعاملات الشرعية

اساس عقد التامين الاسلامي يقول عبد السميع المصرى: أعجبني قبوله: ألا نتعبرض لمختلف المسمائل الفقهية التي شرها عقد التأمين الا بالقمدر

الذي نراه ضروريا لمجرد الربط

وبايجاز شديد

erted by 11ff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رفم الصفحة الاحكام رقم الصفحة الاحكام

۳۰۷ الشرع الاسلامی حاکم ولیس محکوماً ، فهو الاصل الذی ۳۰۸ یجب آن نطوع حیاتنا فی ضوء تعالیمه لا آن نطیعوع الشرع لنبرر به الاوضاع القائمیة حاکمتها ۳۰۸

٣٠٧ ولا نسلب الشريعة حاكميتها ٣٠٨ على شئون المال حتى لا يتعطل الحكم لمجرد شميمة حاجسة تقف بازائه

3.7 بين الزكاة والتأمين·

۳۰۸ الاسلام دين التكامل الاجتماعی بمعنی كفالة الحیاة الكریمة لكل فرد فی المجتمع الاسلامی بحیث یعیش حیاة آمنة مطمئنة فكل فرد ملزم بعون اخیسه المحتاج و تأمین حاجتیه علی ۳۰۸ اساس من حق الفرابة و حق الجوار ٤ و حق الماعون ٤ و حق الضیافة و واجب الصداقة

۳۰۸ وعلى مستوى الدولة يتمثل التكافل المادى في الزكاة الركن التانى بعد الصلاة، وتعتبر الزكاة بمثابة مؤسسة الضمان الاجتماعى في الاسلام فهي تكفل لكل فرد حد الكفاية لاحبد الكفاف

۳۰۸ سبق الاسلام منذ اربعة عشر قرنا احدث التشريعات المتقدمة ٣١٠ في التأمين والضمان الاجتماعي، وتعدى هذا الصندوق ضمان حد الكفاية للمسلمين الى صور اخرى مثل:

ا ـ تأمين الأطفال
 ٢ ـ تأمين البطالة

٣ _ تأمين الشيخوخة والمرض بل لقد شـــمل تأمين الزكاة المنصوص عليه في الفرآن والسبنة صوراً أخرى لم تصل اليها أحدث التشريعات من قبل: (۱) تامين الفارمين لن تنزل به جائحة أو حريق أو دين في غير معصية ، وكذا كل من افتقسر بعد غنى يأخذ من ســـهم الفارمين بقدر ما يعوض خسارته ويوفى دينه ويذهب ضائقته وما اروع ما فعله امير المؤمنين عمر ابن عبد العزيز اذا اعتبر مسن لديه المسكن والأثابث والفرس والخادم غارما يقضى عنه دينه (ب) تأمين ابن السبيل وهو من انقطعت مواردة بسبب خارج عن ارادته فتفرب في بلاد يلتمس مراغما كثيرا وسعة

تناقض فى أقواله بعسد ذلك مخالفا لما سبق تقريره عسن الزكاة

٣.٩

٣١.

(الفكرة الأساسية في التامين التعاوني هو ان تتولاه جمعيات تعاونية يجمع اعضاءها الأخطار التي يتعرضون لها ، ويلتزمون بتعويض من يلحقه الضرر منهم اذن يكون القسط أو الاشتراك في هذه الجمعيات التعاونيسة

الصورة هي الوحيدة التي أقرها مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية لعام ١٩٦٥ ، وضرب المشل ٣١٢ فيه بصناديق الزبالة التي يقوم بها موظعو شركة أو مصلحة · لدفع مبلغ كمعونة سريعة لأسرة ٣١٢ -العضو المتوفي ٣١١ ويؤخد على التأمين أمرأن: (اولهما) فرض شروط تعسفية ٣١٢ استفلالا لحاجة النياس الى التامين . فضلا عن مطالبــة شركات التامين باقساط تامين مبالغ فيها جريا وراء الكسب 717 (ثانيهما) سيطرتها على الاقتصاد القومى بما يتجمسع لديها من رءوس أموال ضخمة

٣١٢ توصيات المؤتمر العالى الأول للاقتصاد الاسلامي ٣١٣ كيرى المؤتمر أن التأمين التجارى ٣١٣ في هذا العصر لا يحقق الصيغة الشرعية للتعاون والتضامن وجاء في البيان: ان هناك أقلية من علماء الشريعة ترى أن عقد

التأمين جائر مطلقا ، وأغلبية ترى التفرقة بين أنواع التأمين ٣١٣ فتحيز بعضها كالتأمين التعاوني والتامينات الاجتماعية ، وتحرم بعضها كالتأمين التجارى لأن نه:

> 411 والميسر لتعلقه على خطر قد يقع وتد لايقع

٢ _ ولان فيه غررا وجهالة ،

اذ لا يدري اي من طرفي العقد عند انشائه ما سياخذ وما سيعطى

٣ ــ ولأن فيه تحديا للقـــدر الالهى لاسيما عقد التأمين على الحباة

} _ ولأن فيه غبنــا وذلك باعتباره عقدا احتماليا من عقود الفرر

ه ـ ولأن فيه ربا من جهــة ان المستأمن قد ببذل قسطا ضئيلا ، ويأخذ اذا وقع الخطر تعويضا كبيرا بلا مقابل

لو تأملنا عقد التأمين التجاري لوجدناه عقدا يلتزم المؤمسسن بمقتضاه أن يؤدي الى المؤمسن له أو الى المستفيد مبلغاً مسن المال ، وذلك نظير قسط يدفعه المؤمن له للمؤمن

اركان عقد التأمين

واذا كان الخطر أو الاحتمال هو الركن الأساسي في عقد التأمين واصلا للركنين الآخرين كان الفرر ملازما لعقمد التأمين لا منفك عنه

والتزام المستأمن في العقسد بدفع الأقساط التزام محقق ، اما التزام المؤمن فهو التزام غير محقق وهذه أعلى درجسات الفرر في الشدة والفحش

١ ـ معنى القمار والرهان ٣١٣ نقد الدكتور الفنجرى فبسما سقط فيه من تناقض

> عقد التامن التبادلي 710

٣١٥ اتخاذ الفنجرى قرار مجمع

44.

البحوث الاسلامية عام ١٩٦٥م حجة ليهاجم معارضي التامين التجاري زاعما أن ما لدفعه العامل للتأمينات الاجتماعية ٣١٩ وانه ليس هناك ما يمنسع من أجل معاش الشيخوخة هو قسط في عقد معاوضة يساهم نيه رب العمل مثله مثل عقد التأمين

> أليس ما يدفعه العامل قسطا مدخراً له ولاولاده وما يدفعــه ٣١٩ رب العمل هو تبرع أو هبة منه يجيزه الشرع ؟

> > والتأمين التعاوني الحديث غير محصور بنوع من المخاطر ، بل يلبى جميع طلبات التأمين من مختلف الأخطار

ولما كان الهدف من التـــامين 417 التبادلي هو تحقيق الأمن لحملة الوثائق لا توزيع الأرباح ، فان فوائض هسذه الشركات تحتفظ لمواجهة المطالبات المقبلة ، وهي ٣٢٠ التزامات لا تتحقق الا اذا قيست ٣٢٠ بمقاييس التحربة والاحتمالات ولذلك تتحول هاده الفوائض الی اصول

> التامين الحكومي riy

ثم ينتقل ليعرض الشكل الذي 414 يقترحه لمشروع يطالب هيئسة كبار علماء السمودية بتبنييه ٣٢٠ واخراجه الى حيز التنفيل كشيء لا يتعارض مع اصــول المال في الاسلام

٣١٨ ثم ينط لق ليصور الملامح ٣٢٢ قرارات المؤتمر الاسلامي الرئيسية لمنظمة التامين التماوني

المقترحة كشركة ينقسم العمل فيها الى اقسام ، كل قسسم يفطى احد المخاطر

الاستمانة بج ـــداول التأمين المتعارف عليها لدى منظمات التامين التمساوني بالدول الأجنبية الى أن تتكون الخبرة الكانية

اذن فهذه الخبرة ستتربى في احضان جداول التأمين التجارى اليست الجـــداول هي التي تحدد القسط على اسس: ١ _ الاحتمالات ٢ ـ جداول الحياة والوفاة

٣ - نظرية الاعداد الكبيرة ٤ ــ التحميل بمصـــاريف الشركة والادارة

ه _ فائدة رأس المال ٦ ـ نسبة الأرباح المطلوبة

الزكاة وليس التامين

لعل الدكتور الباحث قد نسى في آخر بحثه ما قاله مسن أن الزكاة للفقراء والتأمين للقادرين فلماذا لا تنسحب الزكاة على الجميع اذن ؟ ولماذا لا نعود الى نظام الزكاة المتكامل وتقسوم الدولة بجمع الزكاة الزاما ولماذا لا نتنادى الى اداء الزكاة

كركن من أركان الاســــلام الخمسة من لم يقمه جحسوداً فقد ارتد عن دينه

النعقد بمكة من ١٥ ذي الحجة

rted by 11ff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصفحة الأحكام

رقم الصفحة الاحكام

277

222

377

377

377

الى 27 منه

۳۲۲ درسالؤتمر البيانات والدراسات التى قدمت اليه حول الشئون الاقتصادية والاجتماعية وقرر ما يلى:

۳۲۲ ۱ _ يقرر المؤتمر أن الاسلام نظام كامل مستقل بذاته ، يكفل حل المشاكل أذ ينظم علاقة الفرد بالمجتمع

۲۳۲ ۲ ـ يرى المؤتمسر أن الدول الاسلامية تقف فى الوقت الحاضر على مفترق طرق متعارضسة تريد أن تتعدى مرحلة التخلف فتولى شطر الاشتراكية وتارة شطر الديمو قراطية الراسمالية

٣ ويرى المؤتمر الا محيص عــن اتباع التعاليم الاسلامية للوصول الى هذا الفرض

۳۲۲ ۳ _ يوصى المؤتمر بانه نظرا لوجود كثير من المسلسائل الاقتصادية بان يعين المؤتمسر لجنة دائمة من الفقهلساء والاقتصاديين تقوم أو تعهله بيحث موضوعات محددة في آماد معلومة وبرى المؤتمر أن هلذا

277

الأمر ضرورة لا تتحمل التأجيل

3 __ ونظراً لأن الاقتصاد
الحديث يقوم في صلبه على
الانتاج الكبير لذلك يحث المؤتمر
الدول الاسلامية الى اقسرار
مبدأ وحدة التخطيط الاقتصادى
كما يومى بادراج الموضوع
في برامج رؤساء الدول
الاسلامية

ه ـ يعلن المؤتمر أن الملكيسة الخاصة والحقوق الفردية في الاسلام مصونة محترمة كحرمة اللماء في حسدود ما تقضي به الشريعة وأن الأموال في الأصل لله تعالى استخلف فيها عبساده لينفقوا في الوجسوه المشروعة للتامة الحياة

٦- لكل فرد فى المجتمسع الاسلامى حق ثابت فى الضمان فى حالة البطالة الخارجة عن ارادته ، والمرض والمجسن والترمل والشيخوخة

٣٢٤ قرارات مؤتمر مجمع البحوث الاسلامية الفترة الثانية من ٢٥ محرم الى ١٦ صفر ١٣٨٥ ٢٢٤

ا _ التأمين الذي تقوم جمعيات تعاونية بشترك فيها جميسع المستأمنين لتؤدى لاعضائها ما يحتاجون البه من معسونات وخدمات أمر مشروع وهو من التعاون على البر

٢ ـ نظام المعاشات الحكومى
 وما يشبهه من نظام الضمان
 الاجتماعى المتبع فى بعض الدول
 من الاعمال الجائزة

٣ – اما انواع التأمينات التى تقوم بها الشركات أيا كان وضعها مثل التأمين الخاص بمسئولية المستأمن ، والتأمين الخاص بما يقع على المستأمن من غيره ، والتأمين الخاص بالحسوادث والتأمين على الحيساة وما في

رقم الصفحة الأحكام الإحكام رفم الصفحة

حكمه فقد قرر المؤتمر الاستمرار في دراستها والوقوف على آراء يتم بحثها ٧ ـ و لما كان النظام المصرفي اثر 440 علماء المسلمين في جميع الاقطار ثانيا : المعاملات المصرفية : 440 ١ ـ الفاء الفائدة على أنواع 440 القروض وكلها ربا محرم الافرق بين الفرض الاستهلاكي والقرض الانتاجي ، لأن نصوص الكتاب أوزاره وآثامه فان مجمع البحوث الاسلامية والسنة قاطعة في مجموعهـــــا ٣٢٦ بتحريم النوعين

777

277

٢ ـ كثير الربا وقليله حرام كما ُشير الى ذلك الفهـــــــ الصحيح في قوله تعسالي: « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة »

٣ - الاقراض بالربا محسرم 440 لا تبيحه حاجة ولا. ضرورة ، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع اثمه الا اذا دعت اليه ضرورة

٣ - اعمال البنوك من الحسابات ٣٢٦ الجاربة وصرف الشسسيكات وخطابات الاعتماد والكمبيالات الداخلية التى يقوم عليها العمل ٣٢٦ بين التجار والبنوك في الداخل كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة وما يؤخذ في نظيرها ليس من الربا

ه ـ الحسابات ذات الأجــل 440 وفتح الاعتماد بفائدة وسيسائر انواع الاقراض نظير فائدة كلها من المعاملات الربوية وهي محرمة ٣٢٦ ٦ ــ اما المعاملات المصرفيـــة المتعلقة بالكمبيالات الخارجية

نقد اجل النظر فيها الى ان

واضع في النشاط الاقتصادي المعاصر ، ولما كان الإسمالام حريصا على الاحتفاظ بالنافع من كل مستحدث مع اتقااء

بصدد درس بدیل اســـلامی للنظام المصرفي الحالي

> ثالثا: استثمار الأموال: 222

قرر المؤتمر أن استثمار الأموال الخاصة وما يتبع فيها مسن طرق حق خالص لصاحب المال على أنه أذا سلك ما يؤدي إلى ضياع المصلحة العامة وجب على ولى الأمر أن يتدخل ليمنع الضرر

رابعا: الزكاة وصدقات التطوع ١ ــ ان ما يفرض من الضرائب لمصلحة الدولة لا يغنى القيام به عن أداء الزكاة المفروضة

٢ ـ يكون تقويم نصاب الزكاة في نقود التعامل المعدنية وأوراق النقد، والأوراق النقدية وعروض التجارة على أساس قيمتها ذهبا فما بلغت قيمته من أحدها عشران مثقالا وجبت فيه ألزكاة وذلك لأن الذهب أقسرب الى الثبات من غيره

٣ _ الأموال النامية. التي لم يرد نص ولا رأى فقهى بايجاب الزكاة فيها حكمها كالآتي:

777

ፖየአ

777

(١) لا تجب الركاة في أعيان ٣٢٧ الممائر الاستفلالية والمصانع والسنفن والطائرات وما شابهها بل تجب الزكاة في صافي غلتها عند توافر النصاب وحسولان ٣٢٧ الحول

٣٢٧ `(ب) واذا لم يتحقق فيهــــــا نصاب وكان لصاحبها أموال ٣٢٧ اخرى تضم اليها وتجب الزكاة في المجموع اذا توافسيسر شرط النصاب وحولان الحول

> (ح) مقدار النسبة الواجب اخراجها هو ربع عشر صافي الغلة في نهاية الحول

(د) في الشركات التي يساهم 777 فيها عدد من الأفراد لا ينظر في تطبيق هذه الاحكام الي ٣٢٨ مجموع أرباح الشركات وأنمأ ينظر الى ما يخص كل شريك على حدة .

 3 _ تحب الزكاة على المكلف 417 في ماله ، وتجب أيضاً في مال غير الكلف ويؤديها عنه مسن له الولاية على هذا المال .

ه _ تعتبر الزكاة أساسا للتكافل الاجتماعي وهي مصدر لما تستوجبه الدعوة الى الاسلام والتعريف بحقائقه واعسسانة المجاهدين في سبيل تحسرير الأوطان الاسلامية

٣٢٧ ٦ ـ تترك طريق جمع الزكاة وصرفها لكل اقليم بما يناسبه وبشان صدقات التطوع يبين الوتمر ما يلي:

١ - أن الاســـلام يدعو الى الانفاق في سلبيل الله وينهى عن البخل وقبض اليد عن بلل الخير

٢ ـ الاسلام يحذر من السؤال ومن قبول الصدقة الا في حالات الضرورة

٣ _ الاسلام يدعو الى البــر بغير المسلمين مساواة لهسم باخوانهم المواطنين من المسلمين رابنا في مشكلة الضمان المعاصر بحب أن يعتمد على الأصول التي سلكها سلف هذه الأمة ان لهذه الأمة سلفا كانت لهم

هذه العناصر من حفظ المسلم في تفسم ودينه وماله وعرضمه وعقله تهدف الشريعسسة الى صبانتها

مناهجهم وضوابطهم في سلم

الحاجة لكل فرد

وقرر أبو يوسف أن ما رآه عمر من الامتناع من قسمة الأرضين بين من افتتحها كان توفيقاً من الله فيما صنع وفيما رآه من جمع خراج ذلك

وصية عمر بعد أن طعنه عدو الله أبو لؤلؤة في المحسراب « اوص الخليفة من بعسدى بأهل الأمصار خيرا ، فأنهسم حماة المال ، وغيظ العدو، وردء المسلمين وأن يقسم بينهسم فيؤهم بالعدل

٣٢٩ الفقير عند الشافعي هو الذي . يحصل على ما تزول به حاجته

ted by Till Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصفحة الأحكام

رقم الصفحة الأحكام

من اداة يعمل بها ان كانت به قوة لانه لا يقع موقعاً من كفايته ٣٢٩ فان لم يملك من المال الا شيئا ٣٣١ يسيراً بالنسبة الى حاجته بأن يحتاج كل يوم الى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير

۳۳۰ اماً المسكين فانه هسسو الذي يقدر على ما يقع موقعاً مسسن كفايته الا أنه لا يكفيه

٣٣٠ مثاله: يحتاج الىعشرة ويقدر على سبعة أو ثمانية

. ٣٣٠ وقال مالك : الفقير الذي يعطى . . ما يغنيه هو الذي لا يملك قوت . عامه

۳۳ ویری أبو حنیفة أن الفقیی ۳۳ هو الذی لا یملك نصاب الزكاة ویری احمد أن الفقیر هییو ما وصف به الشافعی المسكین ۱۱۰۰ ما دان النافعی المسكین ۱۱۰۰ ما دان النام دان النام ما دان النام دان النام دان النام دان النام دان

٣٣٠ وفى المفنى عن ميمــون قال : ذاكرت أبا عبد الله

٣٣٠ فقلت: يكون للرجـــل الابل والغنم وتجب فيها الزكاة وهو فقير ويكون له أربعون شــاة وتكون له الضيعة لا تكفيــه فيعطى من الصــدقة ؟ قال : نعم

۳۳۰ ویری ابن حزم الظاهری: ان من کان له مال تجب فیسسه ۳۳۱ الصسحدقة کمائتی درهم او اربعین شاة ولا یکفیه لکشرة عیاله او لغلاء الاسعار فهرو مسکین یعطی من الصسحدقة المفروضة وتوخد منه فیسسما

وجب فيه من ماله لقول عمر « اذا أعطيتم فأغنوا »

وقد روى عن عمر بن عبدالعزيز « ان اقضوا عن الفسارمين » فكتب اليه: انا نجد الرجل له المسكن والخادم والفسسسرس والاثاث ، فكتب عمسر: « ان لابد للمرء من سكن يسسكنه ، وفرس وخادم يكفيه مهنته ، وفرس يكون له الاثاث في بيته نعسم يكون له الاثاث في بيته نعسم فاقضوا عنه فانه غارم »

۳۳۱ والأمر يكون ملهاة كبرى لو نظر اليه من جهة الحل والحرم كما في بيانات مجامع الفقه ويئسات والبحوث الاسلامية وهيئسات كبار العلماء ، وهي نظرة غسير ثاقبة لقصرها على الحكم عليها فقط دون النظسر الى ما في الاسلام من أنبل وأشرف صور الشمول والاستيعاب

وانظر الى تول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه ومسن ترك مالا فلورثته »

221

۳۳۱ مذهبا ابی بکر وعمر فی القسم واختلافهما الراشد

فعن يزيد بن حبيب أن أبا بكر كلم فى أن يفضل بين النساس فى القسم فقال : « فضائلهم عند الله ، فأما همسلا المعاش فالتسوية فيه خير » ومسن آثاره : « أن المسلمين أنما هم

377

377

بنو الاسلام كاخوة ورثوا أباهم فهم شركاء في الميراث تتساوي فیه سهامهم ، وان کان بعضهم أعلى من بعض في الفضيسائل ودرجات الدين والخير »

وعندما تولى عمر الخلافة خطب الناس قائلا: « اثما أنا ومالكم كولى اليتيم - الى أن قال -ولكم على أيها الناس خصال اذكرها لكم فخذوني بهسا ، لكم الا اجتبى شــــينا من خراجكم ولا مما أفاء الله عليكم الا من وجهه ، ولكم على اذا وقع في يدى ألا يخرج منى الا في حقه ولكم على أن أزيد اعطیاتکم وارزاقکم »

441

وفي كتاب الأموال لأبي عبيد ما يفيد انه كان برزق الناس المراة والرجل والمملوك جريبين كل شهر وهو نحو اردب من القمح أو يزيد عن نصفه قليلا

777

ونادى مناديه: لا تعجلوا اولادكم على الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسلام ، وكتب بذلك الى الآفاق بالفرض لكل مولود في الاسلام

وكان شعار عمر بن عبد العزيز 777 « أن الله بعث محمداً هادياً

ولم بيعثه جابيا » .

وقال عمر بن الخطاب : « أما 222 والله لئن بقيت لأرامل أهسل المراق لأدعنهم لا يفتقرون الى أمير بعدي »

٣٣٣ وقال الزبير بعسد ما مات اس مسعود: أعطني عطاء عيد الله فعيال عبد الله احق به مــن بيت المال ، فأعطاه عشمان خمسة عشم الفآ

وكتب عمر بن عبد العسزيز: « انظر من اد ان منهم في غير سفه ولا سرف فاقض عنه » فكتب اليه: « انى قد قضيت عنهم وبقى في بيت المسلمين مال فكتب اليه: « أن أنظر من كانت عليه جزية فضعف عن أرضيه فأسلفه ما يقوى على عمــل ارضه فائا لا نريدهم لعام ولا لمامين »

بل لقد ورد الضمان في الماشية والسسائمة والفنم فقمد أوصى والى الحمى بفوله: « اضمم جناحك عن الناس ، واتـق دعوة المظلوم فانها مجسابة ، وادخل رب الصريمة والغنيمة ودعنى من نعم ابن عفان وابن عبوف ، فانهما ان هلكت ماشيتهما رجعا الى تخل وذرع وان هذا المسكين أن هلكت ماشبته حاءني بينيسه يصرخ يا أمير المؤمنين افتاركهم أنا لا أبالك فالكلأ أيسر على مسسن الذهب والورق

وعمر بن عبد العزيز الذي روت عنه زوجته ما يكاد يكون هــم كل امام عادل في امة محمد صلى الله عليه وسلم اذ دخلت عليه وهو جالس في مصلاه

٢٣٦

واضعا خده على يده ودموعه تسيل على خــده فقال له: مالك ؟ فقال: ويحك يافاطمة لقد وليت من أمر هذه الأمـة الجائع والمريض الضائع والعارى المجهود واليتيم المكسور والأرملة الوحيدة ، والمظلوم المقهـور ، والغريب الأسير والشيخ الكبير ٣٣٥ وذى العيال الكثير والمال القليل وأشسباههم في اقطار الأرض وأطراف البلاد ، فعلمت أن ربی عز وجل سیسالنی عنهم يوم الفيامة وأن خصمي دونهم محمل صلى الله عليه وسلم فخشيت الا يثبت لى حجة عند خصومته ، فرحمت نفسي ٣٣٦ فىكىت » .

ويفول عمر بن الخطـــاب: 240 « والذي لا اله الا هو (ثلاثا) ما من الناس أحد الا له في هذا المال حق أعطيه أو أمنعه وما من احد أحق به من احــد ٣٣٦ الا عبد مملوك وما أنا فيه الا كأحدهم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله و قسمنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالرجل وبلاؤه في الاسلام، والرجل وحاجته والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من عدا المال وهو مكانه »

> ولما رأى ابنة ولده تطيش هزالا سأل عنها وهو لا يعرفها ، فقال أبوها: أنها أبنتك ولما ســأله

ما بها ؟ قال: عملك ألك لا تنفق عليها أو قال له: منعك ما عندك قال ومنعى ما عندى منعسك أن تطلب لبناتك ما يطلب الفوم ليناتهم ؟ انه والله مالك عندى غير سهمك في المسلمين وسعك او عجز عنك ، هذا كتــاب الله بيني وبينكم »

ولما حصلت المجاعة عام الرمادة في المدينة وما حولها رأى في يد بعض أولاده بطيخة فقــال: « بخ بخ يا ابن امسير المؤمنين تأكل الفاكهة وأمة محمسد هزلی ؟ » فخرج الصبی هاربا وبکی ، وما سکت عمر حتی علم انه اشتراها بكف من نوى

وكان رضى الله عنه قد اشتد سواد وجهه من شدة ما عاني من الجوع في هذا العسسام والاستمرار على الأكل بالزيت عمر اول من فرض العطــاء

بيت المال وأول مسين دون الدواوين:

وفاضل فيه في الاسلام

 ١ --- حيث جعل العطاء دوريا ٢ ـ قاضل بين الناس وجملهم درحات

٣ _ قدر العطاء لكل فئة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرق بين الناس في قسمة المال حيث نقيه ل: يا سيعد اتى لأعطى الرجل وغيره احب الى منه خشية ان يكيه

الله في النار »

٣٣٠ ولكن أبا بكر كان يعسم بالسويه ويقول: « أما ما ذكرتم مسن ٣٣٧ السوابني والقدم والفضيل ٣٣٧ فما أعرفني بذلك ، وأنما ذلك شيء ثوابه على الله جل ثناؤه، وهذا معاش فالأسوة فيه خير من الأثرة »

۳۳۹ واتخد الفاروق سياسة جديدة في تقسيم الأموال العامة حيث فرض العطاء وجعله دوريا حيث قال : عاني ارى ان اجعل عطاء الناس في كل سنة ، واجمع المال فانه اعظم للبركة قالوا : اصنع ما رايت فانك ـ ان شاء الله ـ موفق

۳۳۷ وكانت الأقسام على النحسو التالى:

٣٣٧ (القسم الأول) ذوو السوابق الذين حصل المال بسابقتهم

٣٣٧ (القسم الثاني) من يغنى عن المسلمين في جلب المنافع الهسم كولاة الأمور والعلمساء الذين يجلبون لهسسم منافع الدين والدنيا

۳۳۷ (القسم الثالث) من يبلى بلاء حسنا في دفع الضرز عنهسم كالمجاهدين في سبيل الله مسن

الجنود والعيون من العصـــاد والناصحين ونحوهم

(العسم الرابع) ذورا الحاجات فرق عمر بين السابفين الأولين من المهاجرين والانصلار والمهاجر البدري غير المساجر بعد بدر والسابقون مسسن المهاجرين غير السابقين مسسن عليه وسلم ولو كانوا من غير السابقين فقد استتناهم من القاعدة ورفعهم الى مستوى السابقين وزيادة

٣٣٨ وقد ورد عن قيس بن حازم وهو مخضرم ادرك الجاهليسة والاسلام ، له رؤية وليست له صحبة قال :

الاف وقال الماوردى: فسرض لكل من شهد بدراً من الانصار اربعة آلاف درهــــم ، وقال الوردى ويسف : ففرض لاهـــل السوابق والقدم خمسة آلاف عمد النبى صلى الله عليه وسلم عم النبى صلى الله عليه وسلم والحسين باهل بدر لمكانهما من وسلم ففرض لهما خمســـــ وسلم ففرض لهما خمســـــ وسلم ففرض لهما خمســـــ الاف

و فضل ازواح النبى صلى الله عليه وسلم على اهل بدر ففرض لكل واحدة منهن عشرة آلاف درهم الاعائشة فانه فرض لها

اثنى عشر ألف درهم ، والحق بهن جويرية بنت الحـــارث وصفية بنت جيي

اما من تأخرت هجرته وهاجر قبل الفتح فانه فرض له ثلاثة آلاف درهم ، وفرض لمن أسلم بعد الفتح الفي درهم

وقرض لأبناء غلمان أحداث **٣**٣٨ من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائض مسلمي الفتح

تم فرض للناس على قـــدر ٣٣٨ منازلهم ، وقراءاتهم للقـــرآن وجهادهم وفرض لأهل اليمسن وقيس بالشام والعراق لكل منهــــم الفين الى الف الى

وفرض للنساء ، مرض لصفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ستة آلاف درهم ، ولأسماء بنت عميس أرملة أبى بكــــر وأم كلثوم بنت عقبة وأم عبد الله ابن مسعود الف درهم

وفرض لنساء المهسساجرين والانصار ستمائة وأربعمائة وثلاثمائة ومائتين ولما تولى على بعده سوى بين

الفاروق اول من فرض العطاء ٣٣٨ لكل مولود في الاسلام

الناس

قدمت ذات ليلة رفقة مــن ٣٣٨ التجار بقافلة تجارية فنزلوا المصلى ولما عسيسسوف عنهم عمر خاف نحليهم السرق فلهب الى عبد الرحمين بن

عوف وأخبره الخبر ، وقال له : هل لك أن نحرسهم الليلة من السرق ؟ فباتا يحرسانهم ويصليان ما كتب الله لهسما ، فسمع عمر بكاء صبى فتوجه نحوه ففال لامه:

٣٣٩ اتقى الله واحسنى الى صبيك ثم عاد الى مكانه ، فلما كان من آخر الليل سمع بكاءه فأتى أمه نقال ويحك انى لاراك أم سوء مالی اری ابنك لا يقر منسل الليلة ؟ قالت : يا عبد الله قد ابرمتنى منذ الليسسلة (اي أضجرتني) اني أريفه عسسن الفطام فيابي قال: ولم ؟ قالت لأن عمر لا يفرض الا للفطيم ، قال: وكم له ؟ قالت : كذا وكذا شهرآ ، قال: ويحك لا تعجليه، فصلى الفجر وما يسسستبين الناس قراءته من غلية البكاء ، فلما سلم قال : يا بؤسا لعمر، كم قتل من أولاد المسلمين ، ثم أمر مناديا فنادى لا تعجــــلوا صبيانكم عن الفطام فانا نفرض لكل مولود في الاسمسلام وبعث بدلك الى الامصان

٣٣٩ الفاروق اول من جعل نفقــة اللقيط في بيت المال

قال ابن سعد: وكان عمر اذا أتى بلقيط فرض له مألة درهم وفرض له رزقا ياخذه وليه كل شهر ثم ينقله من سنة الى سنة وكان يوصى بهم خسيرا ويجعل نفقتهم ورضاعتهم في

قم الصفحة الأحكام

رقم الصفحة الاحكام

727

737

بينت المال

٣٤. شركات التأمين عند عبد الله آل محمود

٣٤. كان للأخ العلامة الشيخ عبد الله ابن زيد آل محمسود رئيس المحاكم الشرعية والشسسئون الدينية بقطر بحث في مجموعة رسائل منوعة

۳۲ تناولت من ذلك شركات التأمين على اختلاف انواعها ، وهى قضية ذات اهمية وليدة هــذا العصر.

۳٤. واسبق من طرق موضـــوع الكلام فيها من العلماء هـــو الشيخ ابن عابدين فقد ذكرها في (الرد على المختار)

۳٤. قال: انها جرت العسادة أن التجار اذا استأجروا مركبا من حربى يدفعون له أجرته ثم يدفعون له معلوماً لرجل مقيم في بلاده يسمى ذلك المال (سوكرة)

على أنه مها هلك المال الذي قل المركب بفرق أو حرق أو نهب أو غيره فذلك الرجالة ضامن له بثمنه في مقابلة ما ياخذه منهم فاذا هلك من مالهم شيء يؤدى ذلك المستأمن للتجار بدله تماماً

قال: والذي يظهر لى انه لا يحل للتاجر اخذ بدل الهالك، لأن هذا التزام ما لا يلزم أحد الما التامين على الحياة فانــه غير صحيح، ولا يبـــاح لأن

وسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته

فالذى يخاف عليهم من الوقوع فى الحرام عند مقاربتهــــم للمشتبهات هم العـوام الدين تخفى عليهم غوامض الاحكام ، ويتجاسرون على الاشـــاء المشتبهات بدون سؤال عــن الحلال والحرام

وقد ترجم البخاري في صحيحه فقال: (باب تفسير المستبهات) ثم ساق الحديث بسنده عن عقبة بن الحارث أنه تزوج امرأة هي أم يحيى بنت أبي أهاب ، فجاءت امراة سوداء فقالت: انى ارضعتكما ، فسأل النبى صلى الله عليه وسلم فقسال: كيف وقد قيل ؟ ففارقها ونكحت زوجا غميره ثم ذكمسر حديث عبد الله بن زمعة مع عتبــة ابن أبي وقاص حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم: الولد لك ما عبد الله بن زمعة واحتجبي منه يا سودة فأمر سيسودة أن تحتجب عنه مع أنه محسكوم بكونه أخاها لكن لما قرب شبهه بعتبة بن أبي وقاص أمرها أن تحتجب عنه وهو من باب اتقاء الشبهات

٣٤٣ الاصل في المقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم

ذهب الامام أبو حنيفة رحمه الله الى أن الأصل فى العقود والشروط الخطر الى أن يقوم

480

480

787

دليل الاباحة ، وهذا هو مذهب الظاهرية وعليه تدل نصوص الشانعي وأصوله

٣٤٢ وذهب مالك الى أن الأصل في العفيود الاباحة الا ما دل الدليل على تحريمه ، وعليسه تدل نصوص الامام احمسد وأصوله وهو اختيار شمسيخ الاسلام ابن تيمية حيث قال: « ان الأصل في العفود الصحة والجواز ، ولا يحرم ويبطل منها الا ما دل الشرع على ابطاله وتحريمه بنص صـــحيح او قياس صريح » وقال. العلامة

ابن القيم في الاعلام: « الخطأ الرابع فساد اعتقاد من قال: ان عقود المسلمين وشروطهم ومعاملتهممم على البطلان حتى يقوم دليل الصحة 337

اذا ثبت هذا فان صيغة عقد التأمين على حوادث السيارات وهو أن يتفق الشخص الذي يريد التأمين على سيارته مع شركات التأمين سيواء كان التامين كاملا أو ضد الفير. ٤ فيدفع قدرا يسيرا من المال على تأمينها مدة معلومة من الزمان بشروط وقيسسود والتزامات

معروفة عند الجميع من أهمها: كون السائق يحمل رخصـة ، فان الشركة ملزمة بضمان ما يقع ٣٤٦ له بالغا ما بلغ

ويستفيد المؤمن على سيارته حصول الأمان والاطمئنان

على نفسه وعلى سمسيارته التى يسوقبا بىسىه أو يسوقها رجل ففير لا مال له ولا عاقله قال في المفنى : ويصح ضمان الجنايات سواء كانت نفسودا كفيم المتلفات او نفوســــا لأن جهل ذلك لا يمنع وجوبه بالاتلاف علم يمنع جسسواره بالالتزام ، ولا يشترط معرفة

الضامن للمضمون عنه ، ولا علمه

بالمضمون به لصحة ضمان ما لم

وفي هذا التامين مصلحة كبيرة وهي أن المتصرفين بفيسسادة السيارات هم غالباً يكونون من الفقراء الذين ليس لهم سال ولا عاقلة فمتى ذهبت أرواح بعض الناس بسسببهم فلن نذهب معها دياتهم أورثتهم

ومن الحزم وفعل أولى الحسزم 480 ملاحظة حفظ دماء النسساس وأموالهم

ازالة الشبهات اللاحقة لتأمين السيارات 787

ان المقود والشروط عفو حتى **737** يثبت تحريمها بالنص أو بالقياس الصحيح

والتحريم هو حكم الله المفتضى للترك اقتضاء جازما

ووجه الأشكال دعوي دخولها في مسمى الجهالة والفرر ااذي نهى عنه الشارع ففي صحيح مسلم : « تهى رسول الله صلى

الأحكام	الصفحة	رقي
---------	--------	-----

رفم الصفحة الإحكام

717

337

789

30.

30.

801

۱۵ ملیه وسلم عن بیع الفرر » وفسر هذا الفرر المنهى بثلاتة 787 أمور :

(أحدها) المعدوم كبيع حبـل الحبلة وبيع ما في بطون الأنعام ٣٤٧ وبيع ما ليس عندك ونحوه

> (الثاني) بيع المجسوز عن 737 تسليمه كبيع الابق

> (والثالث) المجهـول المطلق ، 717 كبعتك عبدا من عبيد او ما في بيتي

ومنه بيع الحصاة وبيع الملامسة 411 والمنابذة وضربة الفـــائص ، وبيعالحظ والنصيب المسمى باليانصيب ، فكل هذه داخاة في بيع الغرر المنهي عنه شرعا

الشركة التي مينياها على التعاون الاجتماعي الصادعير طريق الرضاء والاختيسار بدون غرر ولا خداع

فجواز المشاركة هذه اشيبه TEY بأصول الشريعة وأبعده عين كل محذور اذ هي مصلحة محضة بلا فساد

غير أن فيها تسليم شيء مسن 787 النقود اليسيرة في توطيد تأمين ٢٥١ السيارة ، ومن السهل أن يختصرها الشيخص من زائد نففته كذبيحة لذبحها لادنى سبب أو بلا سبب

فصحة هذا الضمان والتزام لوازمه يتمشى على نصــوص أحيد وأصوله

قال في المغنى: « ليست مسالة الخرقي على ضمان المجهول كعوله: ما أعطيته فهو على ، وهذا مجهول » قال :

« وفيه صحة ضمان ما لم يجب وصحة الصمان عن كل مين وجب عليه حق a

فمسن أعطى الشركة مالاعلى حساب التزام ضمان سيارته بطيب نفس منهه والتزمت الشركة لوازمه فان مفتضى الضمان

فهذا الاشتراك الاجتماعي الأهلى المنعقد الضــــمان في تأمين حوادث السيارات يعتبر من التعاون المباح

ولا يقدح في صحة هذا الضمان تبرع الشركة بدفسع الديات وقيم المتلفات

وغاية ما يدركون عليها هـــو الجهالة عن قدر الغرامة وهي مفتقرة فيها كسائر أمثالها من الضمانات والشركات التي لا تخلو من الجهالة كشركة الأبدان والوجوه والمفاوضة

تسامح مذهب الحنابلة في تقبل التامين على الشهادات وكثير من العقبيبود والشروط والعاملات

نعنى أن نصوص الامام أحمد تتسم لقبولها كسمائر نظائرها من الشركات والضمانات وبيع اسهم الشركات

rted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رفم الصفحة الأحكام رقم الصفحة الأحكام

الصحة حسب الامكان أولى من لكون الامام أحمد أكثر تصحيحا حملها على البطلان بدون دليل للعفود والشروط من ســـائر الأئمة ، ونصوص مذهبه تساير ولا برهان ومتى صدر الأمر من الحكومه التطور في العفود المستحدته ٣٥٦ يتمحض للحتم والالزام اجاز احمد شروط الخيار في مناقشة الشيخ فيما ذهب اليه البيع وقال مالك والشافعي ٣٥٦ اولا: تمهيده لعقد التأمين على وأبو حنيفة: لا يجــوز شرط ٢٥٦ السيارات بمقدمه عامة طويلة الخيار في البيع لا علاقة لها بالموضوع كقوله: ومنها: اذا اشترطت الزوجة 408 ان الله تعالى بين الحلال والحرام في صلب العقد بأن لا يشزوج مليها أو لا يتسرى عليها أو أن بياماً واضحاً فعال: « وقد فصل لكم ما حـــرم لا يخرجها من دار أهلهــا أو ٣٥٧ عليكم الا ما اضطررتم اليه » بلدها أو نحو ذلك ففـــد قال أبو حنيفة ومالك والشافعي : ۲۵۷ وقال: « ولا تقولوا لما تصف هذا شرط باطل لحديث: « كل السنتكم الكذب هذا حسلال. شرط لیس فی کتاب الله فهو وهذا حرام لتفتروا على الله باطل ولو كان مائة شرط » الكذب » ٣٥٤ أما أحمد فقد قال بصحة هذا ٣٥٧ وقال : « قل أرأيتم ما أنزل الشرط ولزومه وان لم يف به الله لكم من رزق فجعلتم منسه حراما وحلالا . قل الله أذن لكم فلها الخيار بين البقاء أو فسخ أم على الله تفترون » النكاح فمن هذا النوع قضية التأمين والفول بصحة هذا الابرط ٣٥٧ على السيارات ، فهي وان أشكل ولزومه يروى عن عمر وسعد على الكثير من الناس حكمها ابن ابى وقاص ومعاوية وعمرو من أجل تجدد حدوثها وغموض ابن العاص ، ولا يعرف لهم أمرها وعدم سبق الحكم مسن مخالف في عصرهم فكان اجماعاً الفقهاء فيها باسمها ٣٥٥ فهذا الاشتراك الاجتماعي وهذا الكلام يرده أن فقيها كبيرا الأهلى المنعقد لضمهان تأمين ٣٥٧ صنف أكبر حاشية في ففسه السيارات والطائرات والسهفن ونحوها يعتبر من النعـــاون ابي حنيفة هو اللسيخ محمد ابن عابدين فقد سبقنا جميعا المباح ، ويدخل في حسدود الى الحكم على السميكورتاه التعامل الجائز وما ينتج عنه وكان اليهسود حديثي عهد من الأرباح فحلال لا شبهة فيه

باختراعها ولم يتخلف منها

٣٥٥ لأن حمل معاملة الناس على

٣٦.

٣٦.

روط من شروط الفرر ، بل استفحلت شروطها المحرمة بعد ذلك وتفاقمت

۳۵، ونعل الشيح احاديث المشتبهات
 وتوسع فيها ولكنه بداها بداية ۳۵۹
 خطيرة فيها اغراء بتعطيلها ،
 وحض على التقلت منها بقوله:
 ۳۵/ قالذي نخاف عليهم من الوقوع

و الذي يخاف عليهم من الوقوع في الحرام عند مقاربتهـــم للمشتبهات هم العسوام الذين عليهم غوامض الأحـــكام ويتجامرون على الأشـــياء المشتبهات بدون سؤال عــن الحلال والحرام

۳۰۸ ولعمری کیف ینهانا رسول الله دسلی الله علیه وسلم آن نرتع فی الشهوات ثم نخالفه فنقتحمها حتی تصیر واضحة لنا وتخرج من حیز الغموض الی حیدز التجلی والظهور

۳۰۸ ويتكلم الشيخ عن القيساس السحيح ورد الشيء الى نظيره ولا ندرى ابن الاصول التى هى احكام من الشارع اعتبرت اصولا في مناط النزاع ففسنا عليها ما هو معلول بعلتها

٣٥٩ على أن الفياس الذي يتوسعون فيه أحياناً ومنهم شيخنا هذا مقيد بأن يكون المقيس عليه نصا من الشارع

٣٥٩ يقول الشيخ: الأصل في العقود الاباحة حتى يقوم دليل التحريم ٣٥٩ والأصل الذي اعتمد عليه الشافعي وابو حنيفة وداود بن

على وابو محمد على بن حسرم وغيرهم أن الاصل فى الابضاع والأموال الحرمة حتى يجيزها الشارع

وعهد التأمين على السسيارات يشبهه الشسيخ بعقد الشركة كشركة الأبدان وشركة المفاوضة وشركة الحديد والصلب وشركه الاسمنت وشركة الكهرباء

٣٦٠ وهكذا ياخذ الشيخ شــــفه
 بتسويغ عقد التأمين وكلفـــه
 بالتماس كل ما هب ودب

.٣٦ ونقول للشيخ ولكل من ذهب مذهبه:

ان الشركات تنقسم الى قسمين مركات التاج كالحديد والصلب والأسسمنت والزراعسسات والصسات خدمات كشركات النظافة والنفل والتليفونات وبرامج الإذاعسة والتلفاز

وشركات التأمين ليست مسن شركات الانساج الا مسن حيث كونها شركات ابتزاز وتجميع المال وتكديس للارصسلة ، وامتلاك اكبر العمارات

۳٦٠ شركات التامين هي شركات خلت منها الرحمة التي بثها الله بين عباده ، شركات التأمين يهودية النسب والنشأة والفكر والاختراع

۳٦. واذا دعى الشيخ أن أحمسك مذهبه مستنده فليطالع المفتى لابن قدامة فانه سيجد أن الأدلة rted by liff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رقم الصفحة الأحكام رقم الصفحة الأحكام

التى يستدل بها ليس للمستدل منها واحد فى المائة وكلها مسن الصحيحين او من ابى داود او سعيد بن منصور فمن اين اتى الشيخ بأن مذهبه مسنده

٣٦٥ وقول المغنى : ويصح ضمان ٣٦٥ الجنايات فهمذا لا عملاقة له بشركات التأمين لانه لم يقل : يصح ضمان الجنايات بعوض مقبوض

۳۲۱ ان شركات التأمين لم تأت لكل ٣٦٦ سيارة وقعت في جناية فضمنت جنايتها انما تضمن ما اشترك في سلكها بدفع اقساط ، سواء اكانت بأمر الحكومة فيكون عقد اذعان أو كان باختيار العاقد فيكون عقد فيكون عقد غين وخداع

٣٦٣ التأمين على الحياة

٣٦٤ وفی البخاری أن النبی صلی الله علیه علیه وسلم قال : « یأتی علی الناس زمان لا یبالی من این اخذ المال امن حلال ام مسن ٣٦٨ حرام »

٣٦٤ صفة عقد التأمين على الحياة ٣٦٤ هو أن يأتى من يريد التأمين على الحياة الى شركة التأمين فيتفق معها على تأمين حياته عشرين عاما أو اقل أو أكثر وفي مفابلة شيء معلوم من النفود

٣٦٤ ولا شك أن هذا العفد بهـذه الصفة باطل قطعاً ، ولن تجد له محملاً من الصحة

٣٦٤ ووسائل البطلان محيطة به من جميع جهاته:

٣٦٤ منها: انها تسسسليم دراهم مقسطة في دراهم اكثر منها مؤجله قد يتحصل عليها وقد تفوت عليه في حالة عجزه عن بعض الاقساط

وقد أخذ الناس تتجارى بهسم الأهواء فى تأمين الحياة حتى أخذوا يؤمنون على الأعضياء فبعضهم يؤمن على يده وبعضهم على صوته فدعوى المبيحين له بأن عقسد التأمين على الحياة يقع بالتراضى وأن شركة التأمين تدفع العوض المبيار وأنه لن يثير العدارة والبغضاء كما يثيرها القمار

۳۲۸ ثم ان العقود المحرمة مفرون ببا الشؤم والفشل ومحق الرزق وانتزاع البركة يقود بعضها الى بعض في الشر كما قيل: ان المعاصى بريد الكفر

لهذا يظهر من مساوىء هــذا العقــد أن الورثة من الأولاد والزوجة متى عرفوا من مورثهم تامين حياته بهذا المال العظيم فانهم سيعملون عملهم بالمباشرة وبالتسبب بالقضاء على حياته وتاريخ هــذا العصر يحكى أن رجلا أمن حياة والدته لدى وتسليم بعض الأقساط صـنع لها قنبلة ووضعها تحت كرسى أمر والدته أن تجلس على الكرسى ، فثارت بها القنبـــلة

471

TY1

۲۷۱

777

حتى جعلتها قطعا ، فذهب الى شركة التامين يطالبهم بعوض حياة والدته ، فبعد اجمراء البحث والتفتيش عرفوا تمام المعرفة انها خيانة من الولد على والدته

٣٦٩ وأما قولهم: أنه قد يخلف هذا المال لأولاده الضعاف فأن حسن المقاصد لا يبيح المحسسرمات « أن يكن غنيسا أو فقيراً فألل أولى بهما »

و القائلين باباحة التأمين على المحياة لما لم يجهدوا نصبوصا يعتمدون عليها ولا قياسها ولا يركبون يستندون اليه اختذوا يركبون التعاسيف في الصدر والورد ويستدلون بما يعد بعيداً عن المصود

٣٧ من ذلك استدلالهم ببيع الوفاء
 وهو بعيد حقيقة ومعنى

۳۷۰ وصفته عند الاحتساف هو ان يضع الرجل عقاره التي تساوي قيمته الف أو الفين فيضمه عند رجل في خمسمائة أو اكثر ويكتب عليه بيع وفاء

ريدون بهذه التسسمية ان يستحل المرتهن غلة هذا المقار مادام باقيا في يده بدون ان يرجع عليه مالكه في شيء من قيمة غلته في مقابلة ما ينتفع صاحبه بالدراهم

۳۷۰ واذا تحصل صاحب العقار على النقود استرجع عقساره بدون منازعة لاعتقاد الجميع بأنه باق

على ملك صاحبه ٣٧٠ وقد حدث هـــ

وقد حدث هسلا التعامل في المدان فارس ، قبل في القسرن الخامس وافتى الكثير من الفقهاء بكونه رهنا لا ينصرف الى غيره وان سموه بيما لكون الاعتبار في العقود بمقاصدها ، وهما لم يقصدا التبايع الحقيقى ، وهذا هو الصحيح

واصل الموالاة فى بدء الاسسلام هو أن النبى صلى الله عليه وسلم آخى بين المهاجرين والانصسار وكانوا تسعين رجلا نصسفهم من المهاجرين ونصسفهم مسن الانصار

آخی النبی صلی الله علیه وسلم بینهم علی المواسساة ویتوارتون بعد الموت دون ذری ارحامهم الی حین وقعة بدر

۳۷۱ قال ابن عباس: كان المهاجرى يرث الانصسارى دون قرابسه وذوى رحمه للأخوة التى آخى بينهما رسول الله صلى الله عليه وسلم

والحكم فى الموالاة على العقل هو الحكم فى الارث على حسب ما ذكرنا وانه منسوخ وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايجاب دية الخطأ على العاقلة كما فى الصحيحين عن أبى هريرة قال « اقتتلت امراتان من هذيل فرمت احداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما فى بطنها فاختصعوا الله مرسيسول الله مرسيسول الله مرسيسول الله مرسيسول الله مرسيسسول الله مرسول ال

لمصلحة طبقة العمال التي تعتمد في كسب رزقها على العمل

وبقصد بهذا التأمين اصابات

العمل والمرض والعجسسسر

فقضى أن دية الجنين غرة عبد او وليدة

وقضى بدية المراة على عاقلة ٣٧٥ ۲۷۲ القاتلة وورثها ولدها ومن معهم فقام حمل بن النابغة الهــ ذلى فقال: يا رسول الله ، كيف نغرم مسن لا شرب ولا اكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك ٣٧٥ يطل ؟ فقال صلى الله عليه ٣٧٥ وسلم: انما هذا من اخسوان الكهان » قال هذا من اجــل سجعه الذى سجعه

ومن محاسن الشرع وقيسامه بمصالح العباد في المعاش والمعاد ٣٧٦ أن أوجب الله دية الخطـــا على ـــ من عليه موالاة القاتل ونصرته ومن المعلوم أن الجناية في الأصل تتعلق بالجاتي فلا يجني جان الا على نفسه « ولا تزر وارزة وزر اخری »

ولا تحمل العاقلة العمد المحض ٣٧٦ أما شركات التأمين المساهمة ۳۷۳ ولا المال من قيمة عبد ونحـوه ولا ما دون ثلث الدية

والحاصل أن الأمة التي يبذل ۳۷۳ اغنياؤها المال وتقوم بفريضة التعاون على الأعمال ، فيكفــل ٣٧٦ أغنياؤهم فقراءهم ويعسول أقوياؤهم ضعفاءهم ، ويعودوا بفضل ما اوتوا الى اخوانه___م المعوزين ، ويعطف على البائسين والمنكوبين

> اقسام التأمين منحيث الصيفة ٥٧٣ أولا: التأمن الاجتماعي 270 وهو تأمين تقـــوم به الدولة 240

والشميخوخة ويسماهم في حصيلته العمال واسسحاب الاعمال والدولة

ثانيا : التامن التبادلي

وتقوم جمعيات تعاونية تتكون من أعضاء يجمع بينهم تماثل الأخطار التي يتمرضون لها ويتففون جميعاً على تعويض من يتحفق الخطر بالنسبة اليه والأصل في الجمعية التبادلية ان تتغير فيها الاقساط سنة عن سنة بحسب ما تدفعيه الجمعية كل سنة لأعضائها من تعویضات ، ومن ثم تکـــون الأقساط التي يدفعها الأعضاء اشتراكات متفيرة

فانها تسمى للربح ويكون لها رأس مال تضع القوانين عادة حدا أدنى له

ثالثا: التأمن بقسط ثابت

تقوم بهـــدا التأمين شركات الساهمة ، وهي شركات تنشا برأسمال يفدمه المساهمون بقصد الحصول على ربح من ورائه

ذلك أن عقود التأمين تقوم على الضرر والخطر دائما ومثل هذا الصرر والخطر يصح في التبرعات دون المعاوضيات اما التأمين

444

رقم الصفحة الأحكام

رقم الصفحة

٣٨.

٣٨.

٣٨١

۲۸۱

የለነ

فحة الاحكام

الاجتماعی والتبادلی فان یاخذ صعة التبرع لانه لا مجال فیه للربح

٣٧٧ نعبود الى حبكم التبامين في الشريعة الاسلامية

۳۷۷ قلبا فى بداية هــذا البحث أن عقد التأمين من العقود الحادثة التى لم يكن لها وجود فى عصور الاحتهاد

٣٧٨ أولا: نظرية التأمين

۳۷۸ لا نظن أن أحداً من الباحثين في عقود التأمين يخالف في شرعية التأمين باعتباره نظرية ونظاما يسمى لتحقيق أهداف التعاون والتضامن بين المسلمين

۳۷۸ وارى ان هذا الأمر من الطهور بحيث لا نحتاج الى عسرض الحجة وبيان الدليل

٣٧٩ وليس للمبدأ القائل بأن الغاية
 تبرر الوسيلة عمل في الاسلام
 ٣٧٩ والنهج الصحيح أن يقال: أن

والبهج الصحيح ال يقال المرر عقود التأمين اذا تضمنت العرر كانت عقدودا باطله ، واذا لم تتضمن الفرر كانت صحيحة والخلاصة اذن هي أن الفايات

٣٧٩ والخلاصة اذن هى ان الفايات والاهداف التى تتضمنها فكرة التأمين غايات واهداف شرعية فالتعاون يتفق مع مفاصليد الشريعة العامة

۳۷۹ فالتأمين بمعنى الفكرة والنظريةاذن ليس محلا للخلاف

۳۷۹ ثانیا : التامین الاجتماعی ۳۷۹ عرفنا آنه الذی تقوم به الدولة او تعهد بادارته الی احسدی

هيئاتها العامة فهذا التامين ضد المرض والعجز والشمسيخوخة وهذا جائز شرعا

والتأمين الاجتماعي لا يدخل في عقود المعاوضات ولكنه يدخسل في عقود التبرعات

٣٨. ثالثا: التامين التبادلي

اتفق الكاتبون من الوجهـــة الشرعية على جـــواز التأمين التبادلي الذي تمارسه الجمعيات التماونية ، ونحن نوافق هؤلاء الباحثين في هذا الحكم

به المعاوضة ، بل انه بحسق به المعاوضة ، بل انه بحسق تعاونى يقصد به التضامن بين جماعة من الناس يتعرضسون لاخطار من نوع واحد في معاونة من تعرض منهم للخطر على تعاون الجميعفي جمعه

رابعا: التأمين بقسط ثابت هو ما تفوم التأمين بقسط ثابت هو ما تفوم به شركات التأمين ووسيلتها فى عقد يتم بين شركة التسمين ومستأمن معين بمقتضاه تتعهد هذه الشركة بدفع مبلغ مسن المال يسمى مبلغ التأمين لهذا المستأمن عندما يلتزم بدفسع مبلغ مالى يسمسمى بقسط التأمين بقسط التأمين

وهذه الشركة نسسعى من وراء عقسود التأمين الى تحقيق ربح هو الفرق بين ما تأخذ مسسن 387.

387

387

440

المستأمنين من أقسساط وما تدفعه لهم عند وقوع الخطس من تعويضات

የለየ الشركات للوصول الى تحقيق فكرة التأمين هي عقد التامين الذى يتسم بين الشركة وكل مستأمن ، وهذا العقد بنشيء عسسلاقة ، ويرتب التزامات وحقوقا بين الشركة والمستامن المعين ، وليست هناك عقسود تبرمها شركة التأمين مع جماعة تسمى جماعة المستأمنين

ولقمد رأينسا بعض الباحثين يصبور الدور الذي تقبوم به شركات التأمين بانسسه دور الوسيط والنائب الذي يقوم بتنظيم عمليات التأمين نيابة عن المستأمنين

٣٨٣ وشركة التأمين بوضعها الحالى لا تصلح نائبا ولا وسيطا ذلك أن النائب في حكم الشريعة يعمل لمسسلحة المنوب عنه. ، وليس له أن يبسرم مسسن التصرفات ما تتعارض فيه مصلحة المنوب عنه مع مصلحته ممه وشركة التأمين لا تعميل الا لحساب نقسها ومصالحها تتعارض دائماً مع مصلال المستامن

وسلسنرى أن شركة التأمين في علاقتها مع مجموع المستأمنين تستطيع بمسا أتيح لها من ٣٨٥ امكانيات هائلة ، وباسستخدام

حساب الاحتمالات أن تعرف على وجه يقرب من الدقـــة والتحديد مقدار ما تعطى وما

وسوف نرى أن هذا المسلك فوق منافاته للواقع وجنوحه للفرض والتقسيدير لا يؤدي النتائج التي يقصدها أصحابه ذلك آننا لا نسلم بقدرة الشركة على ممرفة ما تأخذ وما تعطى في مدة ثمعينة مهميا تقدمت وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصاء

واذا سلمنا للشركة بقدرتها على ما تعطى لمجموع المستامنين وما تأخذ منهم فان هذا لا يدل على خلو المعاملة من الغرر

والخلاصة : أن البحث بجب أن ينصب على العلاقة القائمة بين شركة التأمين والمستأمن المعين تلك العلاقة التي انشاها عقد التأمين فهذه الملاقة هي الأمر الواقع

ادلة بطلان العقود التي تبرمها 440 شركات التامن

والدليل الأول على بطلان عقود التأمين التي تبرمها مع المستامن أنها عقود معاوضات ماليـة ، تضمنت غررا كثيرا أو فاحشا فهاتين مقدمتان لابد منهما

اما المقدمة الأولى: فهي أن عقود التأمين معاوضات مالية

وأما المقدمة الثانية: فهي ان هذه العقود تضمنت غررا كثيرا رقم الصفحة

الإحكام

رقم الصفحة

الأحكام

المقدمة الأولى: عقسود التامين غير متصور معاوضات مالية: ۳۸۷ ويقول في فتح العزيز : « لان الرضى قبل حقيقة المعسرفة لا نطن أحدا بحالفنا لا من شراح العانون ولا من علماء الشريعة لا بتصور » ويقول ابن حسزم في المطي : الذين تعندوا لبيان حسكم ٣٨٧ « وبالضرورة بدرى كل احسد الشرع في هذه العقود أنه لا يمكن ألبتة وجود الرضي ولقد رأينا عند تعريف القانون على مجهول ، وهو اكل مال لعقد التأمين أن المعاوضة تتسم بالباطل » بين القسط الذي بدفعييه المسستامن ومبلغ التامين الذي واذا انتفى العلم عند التعاقد **የ**አየ بمحل المعاوضة لعدم وتسوق تتمهد شركة التأمين بدفعيه أحد عاقدتها بحصيصوله على عند وقوع الخطر المؤمن منه المقدمة الثانية: عقود التامن العوض أو لعدم معرفته بقدر 777 هذا العوض أو أجل الوقاء به تتضمن الغرر الكثير: فان المعاوضة تبطل لانتفساء جاء النهى عن بيع الغرر عاما ، 777 واتفق المجتهدون على الحاق الرضي بها المعارضات الخالصة بالبيع في ٣٨٧ ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتمال هذا النهي ، ثم خصوا منه الغرر المعاوضة على الجهالة والفرر اليسير بقيود وشروط حدودها ٣٨٧ وسوف ترى بعد قليل ان عقود الرضى مناط صحة التصرف التأمين منطوية على انواع الفرر 777 الثلاثة: اتفقوا على أن الرضى منساط الفرر في حصول العوض صحة العقود والتصرفات قال ٣٨٧ تعالى: « يا آيها الذين آمنوا ٣٨٧ الفرر في قدره الفرر في أجله لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ٣٨٧ وأما الغرر في حصول العوض، الا أن تكون تجارة عن تراض ٣٨٧ فلأن المستأمن في التأمين لا يدري منكم » وقال صلى الله عليسه عند التعاقد ان كان سيحصل وسلم « انما البيع عن تراض » على مبلغ التأمين أم لا أ فاذا عدم الرضى بالتصرف كان وأما الفرر في قسدر العوض هذا التصرف باطلا لا يحل به ٣٨٧ فلأن في التامين من الأضرار مالا أخذ مال الغير باتفاق الفقهساء يدرى المستامن مقسسدار العلم مناط صحة الرضى 777 ما بحصل عليه من عوض اتفق الفقهاء على أن العلم بمحل r_{XY} واما الفرر في الأجل فواضح في التصرف شرط في صحة الرضى 387 التامين على الحياة لحالة الموت، لأن الرضى بما لا يعلمه الراضي

77.7

٣٩.

39.

نان المؤمن على حياته لا يدرى عند التعساقد الوقت الذي ٣٨٩ يحصل ورثته فيه على مبلغ التأمين ، وهـو العوض الذي بذل الأقساط في مقابلته

اولا: دخول عقود التأمين تحت 3 تعريفات الفرر

وأهم تعريفات الفرر عند العمهاء ٣٨٨ فسنذكرها ثم نثبت دخسول عقود التأمين تحت كل تعريف منها ، والتعريفات هنا للغرر الفاحش الذي تبطـــل به الماوضات

أما الفرر اليسير الذي لا يؤثر **ፕ**ለአ في المعاوضة فهو اسمستشناء

(فرع) في مذاهب العلماء في 477 تعريف الفرر

عرف المالكية الغرر بتعريفات 3 كثيرة منها تعريف ابن عسرفة المالكي: « ما شك في حصول أحد عوضيه أو مقصود منه غالباً»

وقال مالك : « مالا يدرى أيتم **۳**ለአ « \$ Y p!

وعرف الدسوقي الفرر « بأنه 444 ما يحتمل-حصوله وعسسدم حصوله » وعرف المازري الفرر بأنه « ما تردد بين السللمة والعطب »

وهذه التعريفات تنطيق على عقد التأمين فهو يشميك في ٣٩٠ تعريف الحنفية للفرر: حصوله يتوقف على خطــــــر

احتمال قد يقع وقد لا يقع وبالمثل فان عقد التأمين يرتب التزاما في ذمسه شركة التأمين وهو دبن احتمالي باتفسساق لا يدرى المستامن عند التعاقد ان كان هذا الدين يتم أم لا العوض الذي تتعهد به شركة

التأمين للمستأمن يحتمسل حصوله وعدم حصبوله أمبره ظاهر وأما التردد بين السلامة اي سلامة العوض والعطب أي فوات هذا العوض فظاهسسر انطباقه على مبلغ التأمين الذي تتعهد الشركة بدفعه للمستأمن عند وقوع الخطر

حددوا ضابطه وبينوا شروطه ٣٨٩ ومما مثل المالكية للفرر الذي عرفوه وحكموا ببطلان المعاوضة معه بيم الطير في الهـــواء، والسمك في الماء والحيمسوان بشرط الحمل

وقد رأينا أن الفرر في عقسد التأمين أشد وانحش مسسن الفرر في هذه الأمثلة لأنه غرر في الحصول انضم اليه غرر في المقدار

ومن الفرر شراء دين الميت وان عرف مقدار تركته فانه لا يعرف ما يحصل عليه منه لأن ذلك يتوقف على عـــد الدائنين ومقادير ديونهم ، فهل لا يعرف ما يصيبه من تسمة الغرماء

حصول أحد عوضييه ، لأن ٣٩٠ جاء في البدائع أن الغرر هيو الخطر الذي استوى فيه طرفا

387

367

الوجود والعدم ، وواضمح أن هدا التعريف يصدق على عقد التأمين نهو عقد ركنه الاساسى وعنصره الجوهرى ومحسله الأصلي هو الفرر

وانك اذا تتبعت المعاوضيات ٣٩. التي اتفق الاحناف على بطلانها للفرر لوجدت فيها هذا المعنى ٣٩٣ تعريف الفرر عند الظاهرية وهو أن الملك أو الالترام فيها قد علق او توقف على خطـــر يستوى فيه طرفا الوجسود والعدم فقد مثلوا له بشراء رمية الصائد وضربة القانص

> ٣٩١ وظاهر أن حال المستأمن هو حال من يشترى ضربة الصائد، فانه يعلق حصوله على مبلغ التأمين وهو ما بذل الأقساط بازائه على خطر احتمالي قد تكون وقد لا يكون

ووجه التطابق ظاهر بين مسن يدنع الأقساط في مقابل تعهد الشركة باعطسائه مبلغ التأمين اذا بقى حيا الى وقت معين ، وبين من يدفع الثمن في ثـوب اذا وقع عليه بالحجر أو لمسمه المشترى فكلاهما يبذل مالافي مقابل عوض قد يكون وقسد لا يكون

تعريف الفرر عند الحنابلة: 441

جاء في شرح منتهى الارادات أن 217 القاضي وجماعة فسروا الغسرر بائه « ما تردد بين أمرين ليس احدهما أظهر »

ولاخفاء ان عقد التامين يدخل ٣٩٤ جاء في فتح العزيز للرافعي أن

في هــذا التعريف ، فأن مبلع التأمين الدى بدل المسستأمر بازائه الاقسساط يتردد وبين امرين هي الحصول عليه اذا وقع الخطر ، وعدم الحصول عند عدم وقسسوعه ، وليس الحصول على مبلغ التأمين اظهر

يعرف ابن حزم الغسرر بأنه « ما عقد على جهل بمقــداره وصفاته حين العقد » ومشـــل ذلك ببيع الثمار قبل أن تخلق وبيع الشيء الجهول أو بالثمن المجهول

والتأمين من هذا القبيل ، لأن المستأمن لا يدري مقدار العوض الذي بذل في مقابلتـــه عند التعاقد في التامين من الأضرار وبعد كل ما ذكرنا من تعريعات الفرر الذي يبطل المعاوضية المالية عند جميع الفقهاء ، وبيان أن هذه التعريفات تشمل عقود التأمين ، يثبت يقينا أن عقد التأمين بجميع أنواعه وفى كل حالاته وصوره من عقود الغرر لأنه غرر في الوجود والحصول والمفدار والأجل

٣٤٩ تعريف الغرر عند اصمحابنا الشافعية

عرف اصحابنا الغسرر الذي ببطل العقود عندهم بعسساة تعريفات كلها تنطبق على عقد التأمين

بسبب الجهالة والفرر الفرر هسو « التسردد بين اولا: الفرر في الوجود جانبين الأغلب منهما أخوفهما. 34 وجاء فيه أيضاً « الذي تنطوي لا شك انه أشد أنواع الغيرر ۳۹۷ على الشخص عاقبته » على الاطلاق وهو ينطبق تماما على عقيد ۳۹۷ وأن الغرر لا ينتغي عن المعاوضة التأمين فان مبسلغ التأمين وهو الا اذا عرف المتعاقد فيهــــا دين غير محقق الوجود ، لأن « ما الذي ملك بازاء ما بذل » وجوده يتوقف على وجود الخطر وجاء في فتح الباري « أن الغرر المؤمن منه هو كل ما يمكن أن يوجد والا ثانيا: الفرر في الحصول يوجد وكذلك ما لا يصح غالبا » 717 وجاء في حاشية تليوبي: ان اتفق الفقهاء على أن الفرر في ٣٩٧ عقد الفـــرر هو ما لا يوتق الحصول يبطل المعاوضة واذا طبقنا هـذا الضابط على بحصول العوض فيه » 31 عقد التأمين ظهر لنا أن عقد وواضح أن هذه التعريفيات التأمين بتضممن الخطر في تنطبق على عقد التأمين وتم يف الحصول الفسسرر بأنه ما انطوت على ويقول القرافي: الغرر والجهالة 417 الشخص عاقبته ينطبق على ثلاثة اقسام كثير ممتنع كالطير عقد التأمين تمام الانطباق في الهواء والسمك في الماء وتعريف الفرر بأنه ما لم يعرف ومما يدخل تحت الفسرر في 711 فيسه المتعاقد « ما الذي ملك الحصول وعدم الحصول المعاونة بازاء ما بذل » هو تعریف لعقد على ضربة القانص التأمين وظاهر كذلك دخول عقد التأمين ٣٩٩ ثالثاً: الغرر في مقدار العوض تحت تعريف الفرر بأنسسه اتفق الفقهاء على أن الغسرر في مقدار العوض كالفرر في وجوده « ما يمكن أن يوجد وألا يوجد أو ما كان عدم وجوده غالبا » وحصوله يبطل المعاوضة اما تعریف الغرر بائه « مالا یوثق ۲۹۹ ويفول ابن قدامة : بيع اللامسة : 777 والمنابذة باطل لعلتين : احداهما بحصول العوض فيــه » فانه ينطبق تمام الانطباق هي الجهالة ، والثانية كــونه أنواع الفرر في عقد التامن معلقا على شرط 411 أن أكثر المجيزين لعقد التأمين وجاء في فتح المسزيز : « وأما ξ.. يحتجون لرأيهم بفقه مالك فان القدر فالجهل به فيما في الذمة هدا الفقه قد اشتهر عنه تضيق ثمنا او مثمنا مبطل » دائرة البطلان في المساملات ١٠٠ وجاء فيه : ان العملم بقسدر

العوض لابد منه اذا كان في الذمة

- وجاء في الخطاب « متى حصل الجهل باحسد العوضين من المتبابعين أو أحدهما فسسسد البيع ٢
- وجاء في الفروع « أن مـــــن شروط صحة البيع معسسرفة الثمن فلا يصبح برقم مجهول » ١.٤ وجاء في البدائع: « ولو قال : بعت هذا العبد بفيمته ، فالبيع فاسد ، لأنه جعل ثمنه تيمته، وأنها تختلف باختلاف المقومين، فكان الثمن مجهولا ، وكذا اذا باع بحكم فلان »
- وجاء في حاشية ابن عابدين : « ان معرفة قدر الثمن شرط في صحة البيع ، فلو كان الثمن مجهولا كالبيع بقيمتسه ورأس ماله او بمثل ما اشتراه هو او فلان وبمثل ما بيع للناس كان ٣٠٤ البيم باطلا »
- 1.1 وشركة التأمين التي تعهدت بدفع التأمين للمسستأمن عنسد وقوع الخطر تجهل عند التعاقد ٣٠٦ وقال ابن رشد: « والغرر ينتفى مقدار العوض الذى تحصمل عليه من المستأمن ، في مقابل ما تعهدت به
- وقد بقال: أن شركة السامين تستطيع بما لديها من وسائل حساب الاحتمالات وقواعسد الاحصاء وقائون الكثرة أن تعرف على وجه يقرب من التحديد ٣٠٤ وجاء في فتح البارى: أن جهالة مقدار العوض الذي تحصل

عليه من مجموع المستأسيل في مدة معينة ٠ كما تسسستطيع باستعمال هذه الوسائل معرفة مقدار ما تدفعه ليعضهم مسن تعويضات عند وقوع الخطر

- ١٠٣ ومن جهة ثالثة فان التسمليم بقدرة الشركة على معرفه مفدار ما تحصل عليه من اقسياط، وما تفرمه من تعويضات لا نفيد حل عقـــد التأمين ، ذلك ان المستأمن لا يزال عاجزا عسن معرفة مقدار ما يبذل وما ياخذ من عوض
- ٠٣. لأن قانون الكثرة لا يعمل في حقه ، ولأن وسائل حساب الاحتمالات وقواعد الاحصساء ليست متوفرة لديه ، وادا وجد الغرر والجهالة بقدر العوض من أحد طرفي المعاوضية كانت باطلة

رابعاً: الغرد في الأجل اتفق الفقهاء على أن الجهسالة بالأجل في عقود المعاوضـــات تبطل العاوضة

عن الشيء اذا كان معلوم الأجل ان کان بیما ،

- 7. وقال الكاسساني في البدائع : « ان من شروط البيع أن يكون هذا الاجل معلوماً ، قان كان مجهولا كقسدوم زيسد ومجيء المطر فهو قاسد »
- الاجل في العوض المؤجل تبطل

المعاوضة » ولا اعرب خلافا بين المجتهدين في أن التأجيل ببوت انسان يعد من الجهالة الفاحشة نانيا: الغرر في عقبود التامين ليس من الغرر اليسي

قلنا: أن النبى صلى أنه عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ؛ وجاء النهى عاما مطلعا - وأن بعض الفقهاء خصوا منه الفسسرر اليسير وقد حددوا المقصود من الغرر اليسير وبينوا شروطه الغرر اليسير وبينوا شروطه

الفرد اليسير وبيسوا شروفه .٥ ولفد التبنا ان عقسود التأمين للدخل تحت معنى الفرد كما عرفه الففهاء وضربوا له الأمثلة ويبقى علينا اتبات الفرد في هذه العقود وانه ليس من اليسير

(فرع) في التعريف بالفسرد الذي يغتغر في المعاوضات لمل المالكية اكثر الفقهاء تساهلا في موضوع الفسرر ولذا يجنح الذين يقولون بجواز التامين الى الاستدلال بهم

ه. ٤ ولذلك كان المفيد تحسديد المفصود بالغرر اليسمير الذي لا يؤثر في صحة المعاوضات عند الملكية حتى نثبت عدم انطباقه على عقود التأمين ، وبذا يكون عدم انطباقه عند غيرهم أولى

۱۰۶ يحدد الدردير الفسسرر الذي ۱۰۶ يغتفر في المعاوضات ، ويبين ۱۰۶ شروطه فيقول : واغتفر في غرر يسير للحاجة أي للضرورة لم يقصد ، أي غير المفصسود ، فخرج بقيد اليسسارة الكثير ،

كبيع الطير في البواء والسمك في الماء • مد يغتفسر اجماءا • وبعيد عدم الفصد بيع الحيوان بشرط الحمل • أي فانه يقصد في البيع عادة ، وهو غسرر اذ يحتمل حصوله وعدم حسوله فهل تسلم أمه أم لا ؟ »

7.3 ثم يضرب الامثلة من هذا الغرر:

كاساس الدار فانها تشترى من
غير معرفة عمقه ولا عرضه ولا
متانته ، وكاجارتها مشاهرة ،
مع احتمال نقصان الشهور ،،
وكجبة محشوة أو لحساف
والحشو مغيب ، وشرب من
سقاء ودخول الحمسام مع
اختلاف الشرب والاستعمال

اختلاف الشرب والاستعمال . ويقول الحطاب : واغتفر غرر يسير للحاجة لم يقصد . ابن عرفة . زاد المازرى : كسون متعلق الفرر اليسير غير مقصود وضرورة ارتكابه وقرره بقوله : منع بيع الاجنة وجواز بيسع الجبة المجهول قدر حشوها ، المنوع بيعه وحده ، وجواز الكراء لشهر مع احتمال نقصه وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم مع اختلاف قدر الماء ، ولبثهم

(فرع) فى عناصر الغرد المفتفر والذى يؤخذ من هذين النصين أن عناصر الغرر ألذى يفتفر فى المعاوضات عند المالكية ثلاثة اذا اجتمعت فى الغرر كان معفوا عنه وهذه العناصر:

أن يكون الغرر يسيراً ، وغسير مقصود ، ودعت اليه الضرورة العنصر الأول: يسارة الغرر اتفق الفقهاء على أن الغسسرر المنتفر يسير او تافه ، ويؤخد من عباراتهم أن يسارة الفرر ٨٠٤ أن تكون الزيادة أو النقص قليلة أو تافهة ، بحيث لا تتعلق بها النفوس عادة وهذا ما يعنيه الفقهاء بقولهم : يتغابن الناس يمثله .

> ولقد راينا ان نسبة الـ ١٠ / بلغت ٣١٪ زيادة أو نقصاً تقريباً في ايجار الدار لمدة شهر وكذلك الدار مع الأسهاس والشرب من السقاء

الغرر في الحصول ليس يسيرآ واذا كان ما تقسيدم على معنى يسارة الغرر ، فان الفسرر في الحصول ليس من الغرر اليسير قطعاً ، لأن هذا الفسسرر ليس واقعاً في قيمة العوض ، وانما في حصوله وعدم حصيهوله بالكلية

1.3

٤٠٩

113

ومما يؤكد أن الغرر في حصول العوض لا يدخل البتة في مفهوم الفرر اليسير أمران:

(أولهما) الطير في الهسسواء اجماعا ۵

والغرر في عقود التامين غرر بي الحصول باتفاق شراح القانون وعلماء الشريعة ، لأن المستامن لا يدرى عند التعاقد ان كان

سيحصل على مبلع التأمين لا أوهو العبسوس الذي يدر الاقساط في مقاطنيه ، فهسدًا غرر واحتمال في حصصصول الموض لا في قدره فقط

(وثانيهما ١ أن جميع الأمتسلة التي ضربها الفقهاء للعرر البسبي ليس فيها غرر في الحصيول على الموض ، فجوار بيم الدار من غير رؤية أساسها وجـواز بيع الجبة أو اللحاف مع جهالة حشوهما ، وجواز الكــــراء لشهر مع احتمال نقص الشهر وتمامه ، وجواز دخول الحمام مع اختلاف قدر المشروب

٨.٤ ولقد عرفنا أن التأمين يتضمن نوق الغرر في حصول العوض غررا في مقدار الحاصل منه على فرض الحصيول في أهم انواع التأمين ، وهو التأمين من الأضرار ، والغرر في المقسدار وفي عقود التأمين غرر فاحش وأما في حانب شركة التأمين فان

قدره ألف ريال مثلا ، ثم تقع الكارثة فتدفع مبلغ التأمين أو قيمة الضرر كاملة فالغرر في قدر ما يحصل عليه المتعاقد من عوض زيادة ونقصا تبعا لأعلى الاحتمالات وأدناها

الفرر في الحصول على قسط

في عقود التأمين كبير جدا اذا قيس بنظيره في التي مثل بها المالكية للفرر اليسير

المنصر الثاني: أن يكون متعلق

113

713

الغرر غي مقصود

- العنصر الثاني من عناصر الغرر الذي يفتفر في المعاوضات هو « أن يكون متعلق الغرر اليسير لا ينصب الفرر على أصل محل ١٢٤ المعاوضة أي العوضيين أو احدهما » .
 - والأمثلة التي يتوافر فيها هذا العنصر هي ما ذكرها فقهساء المالكية ، وهي بيع الدار ، من غير معرفة أساسها والجبة من غير معرفة حشوها
- فالفرر في بيع الدار لا ينصب على محل المعاوضة وهو الدار ١٢٤ اذ الدار لا غرر فيها ، ولكسن الغرر في أساسها ، وهو لا يقصد عند ابرام العقد بل يدخل فيه
 - والغرر في عقه التأمين يتعلق بأصل العوض لا بأمر تابع غير مقصود فلقد بين لنامما سبق أن الفرر في عقد التأمين يتعلق بوجود العوض وبقدره وأجله وهذه كلها أمور مقصيودة للمتعاقد
- والخلاصة أن الغرر في عقــــد 113 التأمين يتعلق بمقصود العقد نفسه وهو مبلغ التأمين ومقدار الاقساط ، فالمسستأمن عند التعساقد لا يسدري ان كان سيحصل على مبلغ التأمين ام لا ، والمؤمن لا يدرى مقسدار ١٤ ما يحصله من انساط تبــل

و قوع الخطر المؤمن له ، وبالتالي فان كلا من المؤمن والمؤمن له لا يستطيع وقت التعاقد ان يعرف مقدار ما يعطى ولا مقدار ما بأخذ

الاحكام

العنصر الشالث: أن يكسون ارتكاب الغرر ضروريا

العنصر الثالث من العناصر التي يفتفر في المعاوضيات هو ان تكون الضرورة داعية الى ارتكاب هذا الغرر ، فان لم تسسدع الضرورة الى ارتكاب الفرر لم يكن من الفرر الذي يغتفر في المعاوضة

واذا طبقنا هذا العنصر على عقد التأمين لظهر لنا أن الغرر فيسه ليس من الفرر الذي تدعــو الضرورة الى ارتكابه لأمرين: (أولهما) : أننا لسينا أمام معاوضة وردت الأدلة الشرعية بجوازها بحيث لو منعنا الناس منها أصابهم من ذلك الحسرج الشديد والمشقة الزائدة 🕆

(وكانيهما) : اننا لسينا امام عقد دعت الضرورة الى ارتكاب الغرر فيسه ، بل على العكس من ذلك فان عقد التأمين هـو نفسه غرر ، فلا يقسال : ان الضرورة قد اقتضت أرتكاب الغرر فيه ، وهذا يؤخذ مسن الأمثلة التي ضربها المالكيسة للفرر اليسير

الدليل الثاني: عقسود التامن تتضمن الرهان والمقامرة

الدلیل الثانی علی تحریم الععود
التی تبرمها شرکات التأمین ان
هذه العقود تعد قماراً ومراهنة ۱۰
والقمار والمراهنة حـرام شرانا
باتفاق فقهاء الشریمة فیکون
التأمین حراماً باتفاق
وکون التأمین قماراً ومراهنــة
بده واضحاً من تع یف کل من

وكون التأمين قماراً ومراهضة
يبدو واضحاً من تعريف كل من
القمار والمراهنة وبيسسسان
خصائصها الجوهرية ثم اثبات ١٥٤
دخول عقد التأمين تحت هدا
التعريف وتوافر هذه الخصائص ١٥٤
فيه

١٤ اولا: تعريف المقامرة والرهان:

المقامرة أو الرهان كل منا يتعهد بأن يدفع الى الآخر مبلغا من النقود أو أى عوض مالى آخر
 والذى نظهر من تعريفهما أن

والذى يظهر من تعريفهما أن ١٥٥ المسامرة توافق الرهان في أن حق المتعاقد في كل منهما الهاؤ يتوقف على واقعة محققة هي أن يكسب المقامر أو أن يصدق قول المتراهن

١٤] ثانيا : خصائص القسامرة او الرهان :

۱۱ یتفق شراح القانون الوضیعی ۱۱۶ علی ان خصائص عقود القامرة والرهان هی نفسها خصائص عقود التامین وهی انها عقود ملزمة للجانین

13} وأما أنها عقود احتمالية أو من عقود الفرر فلأن كلا من المقامرة أو الرهان عقد لا يستطيع فيه 17} كل من المقامرين أو المتراهنين

ان يحدد وقت تمام المعد العدر الذي اعطى الله اخد او القدر الذي اعطى واما ان ععد الرهان او المعامرة من عفود المعاوضات فلأن تلا مسن القسامر او المتراهن اذا كسب شيئاً فذلك في مقابل احتمال شيئا فدلك في مقابل احتمال الكسب

ثالثا : دخول عقد التامين تحت تعريف القمار والمراهنة :

وواضع من تعريف عقسدى المقامرة والرهان وبيسسسان الخصائص الذى تحدد طبيعة العقدين أن هذا التعسسريف ينطبق وتلك الخصائص توجد في عقد التامين تماما

رابعاً: وجود خصائص القمار والراهنة في عقد التامين

أما من حيث الخصائص فلا الن أحداً من شراح القائرن أو علماء الشريعة الذين كتبوا في عقود التأمين يخالف في أن الخصائص التلاثة السلسابغة توجد في عقد التأمين

واذا كانت عقود القسسامرة والرهان من عقسود المعاوضات لأن كلا من المقامر أو المتراهسن أذا كسب شيئة فذلك في مقابل التكسب ، فأن هسلا المعنى بعينه موجود في عقسود التأمين

والواقع أثنا لم نكن بحاجة الى بيان أن التعريف لعقود القمار الرهان بعينه

113

K13

٢ - عبارة علماء الشريعة:
 ويقول المرحوم الشميخ على التخفيف: اذا اقتصر التصاقد في التأمين على فسرد مثلا فانه يكون عقد قمار ومراهنمة لمكان لا يفره قانون ولا شريعة لمكان الفرر والمقامرة الظاهرين فيمه الى حينئذ لانتهاء الأمر فيمه الى خسارة لأحد الطرفين وراسح للآخر

والذي يؤخذ من عبارة الاستاذ مصطفى الزرقا ان عقد التأمين اذا نظر اليه من جانب العلاقة بين الشركة والمستأمن المعين كون قمارا ومراهنة ايضا ، فالتأمين فيه عنصر احتامالي بالنسبة الى المؤمن فقط حيث يؤدى التعويض الى المستأمن أن وقع الخطر المؤمن عنه فان لم يقع لم يؤد شيئا

فنحن نراه في هذا النص يسلم بوجود الاحتمال في عقد التأمين بالنسبة للمؤمن اذا نظرنا الى كل عقد تأميني على حدة

الدليل الثالث: عقبود التأمين تتضمن الربا بنوعيه لثلاثة امور (أولها) أن عقد التأمين هبو الفيسات بين شركة التأمين والمستأمن بمقتدماه يتعهسد المستأمن بأن يدفع مبلغا مبن المال دفعة واحسدة أو على المساط دورية في مقابل أن ترد اليه الشركة عند وقوع الخطر

والمراهنة ينطبق على عقد التأمين الما العالقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم فهى علاقة موهومه ، وكثرة العقود التى تبرمها شركة التأمين لا ترفاع الغرر كلية ، ولا تنغى وصف الرهان والمقامرة

واذا سلمنا انتفاء الفسسرر في جانب شركة التأمين لتوافسسر الوسائل العلمية لحسسسابات الاحتمالات لديها ، واستفادتها من قانون الكثرة وقواعسسد ١٨٥ المستأمن الذي لم تتوفر لديه هذه الوسائل ولا يعمل قانون الكثرة وقواعد الاحصاء في حفه الكثرة وقواعد الاحصاء في حفه والمراهنة في احد الجانبين يبطل المعاوضة

١٧ واليك عبارات شراح القانون وعلماء الشريعة

۱۷ ا معبارة شراح القانون: ۱۸ یقول الدکتور السسنهوری: ۱۷ شرکة التأمین لا تبرم عقد التأمین مع مؤمن له واحد، او مع عدد قلیل من المؤمن لهم ۱۹ ولو انها فعلت لکان عقد التأمین مقامرة او رهانا ، ولکان عقدا ۱۹ غیر مشروع اذ تکون الشرکة قد

او مع عدد قلیل من المؤمن لهم
ولو آنها فعلت لكان عقد التأمین
مقامرة أو رهانا ، ولكان عقدا
غیر مشروع أذ تكون الشركة قد
تعاقدت مع مؤمن له علی إنه
أذا احترق منزله مثلا دفعت
له قیمته ، وأذا لم یحترق كان
مقابل التأمین الذی دفعه المؤمن
له حقا خالصا ، وهذا هسو

٤٢.

.73

تقوم على اساس الربا ، فهى تستثمر اموالها فى سسندات بفائدة وتفرض منها بضستمان وثيقة التأمين بفائدة

التامين بيع دين بدين فيحسرم ومما يتصل بهدا الدليل أن عقد التأمين يتضمن بيع دين بدين فيبطل ، لأن بيع الدين بالدين باطل باتفاق والدليل قسسول الراوى: « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالىء » وفسروه بأنه بيع الدين بالدين ولدلك اشترطوا في عقد السلم قبض راس مال السسلم في مجلس المقد خروجا من بيع الدين بالدين

وانما كان عقد التأمين بيع دين بدين لأن المستأمن فيه يتعهد بدفع اقساط وهى دين فى ذمته فى مقابل تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين وهو دين فى ذمة الشركة

رد شبه المخالفين في حرمــة التامين

لقد ظهرت فكرة التأمين في ثلاث صور:

(الأولى) التامين الاجتماعي الذي تقوم به الدولة أو تعهد بادارته وتنظيمه الى احسدي هيئاتها العامة

(الثانية) التسامين التبادلى الذى تقوم به جمعيات التأمين التعاونية

٢١} (الثالثة) التأمين التجارى ذو

مبلغا آخر قد یکون مسساویا او آکثر او اقل مما دفعه ۱۱ فان کان مسساویا کان امام

۱۹ فان كان مسسساويا كان أمام
 ربا النساء وان كان اكثر كان
 أمام ربا الفضل والنساء معا

19} ولقد وجداً الشارع يشسترط قبض العوض في عقد الصرف قبل التغرف من مجلس العقد خروجاً من باب ربا النساء

19} ولاشك أن أحد العوضيين في عقد التأمين وهو مبلغ التأمين قد تأخر دفعه عن دفــــع الاقساط وهي العوض النقدي ٢١} الآخر

۲) قال فى تحفة المحتاج: اذا بيع النقد بالنقد ان كان جنسائلة اشترط الحلول والمسسائلة والتقابض ، فمتى افتسرن باحدهما تاجيل ولو للحظة وهما فى المجلس لم يصح

فى المجلس لم يصع م ٢٠ وقال فى بداية المجتهد: اجمع العلماء على ان بيسع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لا يجوز ٢٠ الا مثلا بمثل بدا بيد

٢٠ (وثانيها) أن عقد التأمين على ٢٧٧ الحياة لحالة البقاء يتضمين ٢٣٥ تعهد الشركة بأن ترد للمستأمن ٢٣٥ في حالة بقائه حيا إلى المسدة المحددة في العقد الاقساط التي دفعها مدة العقد مضافا اليها فائدة ربوية فيكون هذا العقد ٢٢)

۲۱ (وثالثها) أن أكثر العمليات
 التى تقوم بها شركة التأمين ۲۳)

حراماً

840

850

773

173

الفسط الثابت وهو الذي تقوم به سركات التأمين

۱۳۶ وقد قررنا ان كلا من التنمين الاجتماعي والتبادلي لا حرمة فيه وأما العفود التي تبرمها شركات التأمين فقد حكمنا المحرمتها وبطلانها للأدله التي سفناها في المبحث الثاني

٢٤ المطلب الأول : الشعبه الواردة على دليل الغرر :

١٢٤ ان أهم ما يستدل به على عقود التأمين هو دليل الغرر وحاصه ان عقود التأمين معاوضات مالية قد دخلها الفسسرر الفاحش وعقود المعاوضات اذا دخلهسا الغرر الكثير تبطل

اما المقدمة الأولى من هـدا الدليل وهى أن عقد د التأمين عقود معاوضات مالية فقد تعدم أن الدليل عليها هو واقع عقود التأمين فقال بعضهم: انه اذا نظر اليها من جانب العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهـم ثركات التأمين والمؤمن لهـم تنتفى عن هذه العقود وتأخذ صـغة البذل والتضامن اى تأخذ والتماون والتضامن اى تأخذ صغة التبرع

اما المقدمة الثانية: وهى ان عقود التأمين قد اشـــتملت على الغرر الفاحش الذى يؤثــر فى عقود المعاوضات بالحظر والمنع نقد قدمنا عليها دليلين:

٢٥} (أولهما) دخول الغسرر الذي

تتضمنه عنسود التأمين تحت تعريف الغرر عند جميسيع المجتهدين وقد أتبتنا دخنول هذا العقد في الغرر المنهى عنه (وبانيهما) عدم دخول الغرر المنكى تحت الدى يتضمنه ععد التأمين تحت ضابط الغرر المستثنى الذى لا يؤثر في المعاوضات

ومن مجموع هذين الدليلين دليل دخول غرر التأمين في الفسرر الذي ورد الشرح بمنعه ودليل عدم انطباق ضابط الفسسرر المعتفر في المعاوضات عليه يتسم اثبات المقدمة المشار اليها وهي الفاحش أو الكثير

وأما المقدمة الثالثة : وهى ان ما تضمن الفسسرد الكثير أو الفاحش من المعاوضات يحكم يبطلانه وحرمته فلا أظن أن احدا المسلمة ودليلها : « نهى النبى صلى أله عليه وسلم عن الفرد» عام مطلق يدخل فيه كل انواعه عن الفرد الفاحش فتخرج من عن الفرد الفاحش فتخرج من هذا المعوم وهناك شبه :

الشبهة الأولى: التامين ليس من عقود العاوضات

يحاول بعض الباحثين نفى صفة المعاوضة عن هذه العقــــود وادخالها فى دائرة التبــرع بمقولة أن هذه العقود تعـاون **Y7**}

878

173

XY3

173

وتضامن وبذل وتضحية ، ويطبقون هذا القول على العقود التي تبرمها شركات التسامين ولهم عبارات في نغى صفة القمار والمراهنة واليك عباراتهم والرد عليها:

أولا: عبارات القائلين بان عقود التامين ليست معاوضه بل تعاونا وتبرعا

يقول المرحوم الشيخ الخفيف: 173 ان الوتوف عند أحد جانبي عقد التأمين والنظر اليه وحده دون نظر الى العلاقة بين المؤسسين ومجموع المؤمن لهم

وببدو أن عقد التامين عقهد 773 مقامرة أو رهان غير مشروع في الفقه الاسلامي والوضعي ولكن النظر الى جانبه الآخر هو الذي يظهر عقد التامين في صلورته الحقبقية

ويقولون : وأما المستأمن فانه - يريد بتعاقده أن يكون له ربح مادى من وراء الحظ والمصادفة وانما يريد أن يتوقى به مغبسة الحظ والمصادفة لهم جميعسا بحيث لا ينال أيا منهم الا مقدار يسير منها يستطيع تحمله في غير عناء ولا مشقة

٢٧} و مقول الاسماذ الزرقا: ان الأسس الفنية للتأمين تسستند كلها الى محور واحد تدور عليه وهو تحقيق التضامن بين جماعة من الناس تتهددها مخسساط واحدة

وتقول أيضاً: وأما شبهة الربا من حيث ان المستأمن يدفع تسطا ضئيلا يتلقى ـ اذا وقع الخطر الؤمن منه _ تعويضاً لضرره تديكون اكثر أضعافا من القسط الذي التزم به فهي شبهة في ظاهرها موهمة وفي الحقيقة راهية

ويقول: فالتأمين على الحياة موضوعه مجرد الاتفسياق على تقديم معونة محددة بجبر من بصاب من المستأمنين بعض الجير ويقول: أن الموضوع الأصلى الذى تقوم عليه عقوده همسو ازاحة الضرر الذي يحدثه وقوع المخاطر عن رأس من ينزل به الى روءس كثيرة جــــدا هي رءوس بقية المستأمنين عسن طريق تعويض ذلك الضرر الذي ينزل باحدهم من الأقسساط التي بدنمونها وهذا هو عبسين التعاون

> ثانيا: رد هذه الشبهة: 773

ان النصوص السابقة التي عرضت بها هذه الشبهة تدل على أن هذه الشبهة تقوم على أمور ثلاثة :

الأمر الأول: أن عقد التأمين ليس الا انضماما الى عقب تعاونی منظم بین عدد کبیر من الناس يتعرضون لخطر معين، وان موضوع هذا الاتفاق هسو تعاون الجميع على دقسع أو تخفيف الضرر الذى يسمسزل

بأحدهم وهدا ألتصوير يخالف الواقع ۸۲3

من جهتين : (اولهما): أنه يفترض وجود اتفاق تعاوني سابق بين جماعة من الناس على تخفيف آتار الأضرار التي تنزلها بأحدهم المخاطر

(وثانيهما): أن عفد التأمين يمثل انضماما من السستامن لهذا الاتفاق وكلا الاتفاقين غي قائم وقصد التعاون مع عدم ٣٠ قيامها غير موجود ، ولا يثبت التعاون والتبرع شرعا الا اذا وجدت نية النبرع وهذه النية تعرف من صيغة العفه فأين العقد أو الاتفاق حتى نتعرف على قصد العاقدين فيه ؟

> ان أحدا من المتعاملين مع سركة 173 التأمين لا يعرف الآخر فضلا عن أن يكون ممه اتفاقا تعاونيا على البر والتقوى

وأما الانضمام الى هذا الاتفاق 173 ٤٣. ففير موجود في عقود التأمين ، والموجود فيها هو تعهد شركة التأمين بدفسم مبلغ التأمين للمستأمن عند وقوع الخطير ٤٣. المؤمن منه في مقابل تعهــــد المستأمن بدفع الأقساط

> لم يقل أحد قط أن العقد الذي تبرمه شركة التامين مع مستأمن معين يرتب حقوقا او يفرض التزامات على غيره مسن المستأمنين

وتشبيه العقود التي تبرمهسا شركة التأمين بالتأمين التبادلي الذى تقوم به الجمعيـــات التعاونية أو بنظام المعاشات التي تقوم به الدولة تشمسبيه للثىء بنقيضه ، اذ التأمين التبادلي ليس فيه مؤمسسن ومستأمن ، بل فيه تعسساون وتبرع من جميع اعضاء الجمعية لفرض معين ، وهو جيسر آثار الخطر لأحدهم

وليس فيه قصد للربح ، ومع ذلك فاننا نقول بوجوب النص في انظمة التأمين التعـــاوني والمعاشات وغيرها على هسله الصفة ، وهي قيامه على التبرع للفرض المعين

الأمر الشائى: أن دور شركة التأمين في عقسود التأمين التي تبرمها مع المستأمنين انما هو (دور الوسيط) الذي يجمع أقساطهم وينوب عنهم

٤٣.

وهذا لا يقل في الفرض والتقدير عن سابقه فشركة التأمين طرف اصيل في عقد التأمين وطسر فه الآخر هو المستامن

الأمر الثالث: إن مركز الشركة ووضعها بالنسبة للأقسساط التي تجمعها من المستأمنين هو مركب الوصى أو الوصى الذى بوضع المال تحت وصبيايته وولايته ، فشركة التامين على هذا التصوير لا تملك ما يدفع لها من أقساط التأمين بل يكون

773

أمانة تحت يدها باعتبارها وصيا أو وليا يتصرف لمصلحة الغاصر أو المولى عليه

(۳) ولا شك ان هدا بعيد مـــن العرض والتقدير لان الولاية او الوصايه تفبرض على ناقص الاهلية ، وأنها لا تثبت الا بنص شرعى يثبتها ويبين أحكامها

ان شركة التأمين تتعهد بدفسع مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وتعهدها يقابله من جهسسة المستأمن بدقع أقساط التأمين في مدة عدم وقوعه

٣٦٤ واما القدول بأن شركة التأمين لا تملك ما يدفع لها من اقساط ٣٣٤ بل تضعه أمانة تحت يدهدا بوصفها وليا أو وصيا فقول بنافي أسبط القواعد الشرعية

(۳۱) وهناك ملاحظة تجدر الاشارة اليها في هذا الوضع وهي ان (۳۲) بعض الباحثين كما بدا مسن عبارته ، يرى اجتماع التعاون مع الربح فهو يرى ان عقدود التأمين التي تبرمها شركات التأمين تعد عن قبيل التعاون والتضامن مع وجود قصد (۳۲) الحصول على الربح

(۳۱) وهذا فهم غريب للفقه الاسلامی ۲۳۱ ان التعاون الذی يعمد تبسرعا ۲۳۱ ولا يضر فيه الغرر ، و لايدخل فيه الربا ای لا يعد دفع القليل واخذ الكثير فيه ربا هو التبرع بالمنی الذی بينه فقهاء الاسلام وهو يعنی أن باذل المال لا ينتظر

عوضاً مقابلا ، ولا يبغى ربحاً من وراء تبرعه ، فاذا دنسع المتعاقد العوض في مقابل عوض آخر وقصد الحصسول على الربح فليست تبرعا ولا تعاونا لأن ذلك جمع بين النقيضين الشبهة الثانية : يسارة الغرد في عقود التامين لعمام ادائه الى نزاع وخصومة :

يرى بعض الباحثين فى عقدد التأمين ان الغرر الذى تتضمنه هذه العقود هو من نوع الغرر اليسير الذى لا يترتب عليسه بطلان المعاوضات المالية

وقد أسس هؤلاء القول بيسارة الغرر على ضابط غريب للغرر اليسير ليس له دليل في الشرع ولا سند في أقوال أحد المجتهدين أولا: عرض هذه الشمهة:

يقول المرحوم الشيخ الخفيف وما في عقود التأمين من غرر فهو غرر لا يؤدى الى نزاع بدليل كثرة تمامل الناس به ، وشيوعه فيهم وانتشاره في كل مجلا نشاطهم الاقتصادي

٣٢ وعليه فهو غرر يسير لا يترتب عليه منع ولا حظر

ثانيا: الردعلى هذه الشبهة: تقوم هذه الشبهة على مقدمتين احداهما أن الغرر في عقسود التأمين لا يؤدى الى نسسزاع مستدلين بكثرة تعامل النساس بالتأمين وشيوعه فيهسسم . وانتشاره في كل مجال نشاطهم

773

373

373

373

الاقتصادي

٣٣٤ وهده المقدمة غير مسلمة ، وما استدل به عليها غير صحيح ، اما عدم تسليمها فدليله ما تنص به المحاكم من قضايا تتعلن بمنازعات في عقود التأمين

٣٣ اما الفول بأن هـــذه المنارعات
لا ترجع الى الخلاف فى عنصر
من عناصره الجـــوهرية التى
تقوم عليها هذه العقود ، وانمـا
ترجع الى خلاف فى قيــــام
المستأمن بما اشترطه عليـــه
المؤمن من شروط تضمنتها هده
العقود

٣٣ فالمنازعات التى ترجع الى عدم قيام شركة التأمين بما اشترط ٢٤ عليها القيام به وتمسسفها فى تفسير بنود هذا العقسسد ومحاولاتها التهرب مسن دوخ مبلغ التأمين ، تزيد مرات على المنازعات التى ترجع الى عدم قيام المستأمن بما اشترط علية من شروط

٣٣} واما عدم صحة ما اسستدل به على هذه المسدمة ، فلانبه استدلال غريب يخالف الواقع من احوال الناس فأداء المعاملة الى النزاع لا يلزم منه حتما ترك الناس لها حتى يستدل بكشرة تعاملهم بها وشيوعها فيهم

۳۳ واذا کان لا يظن بالنساس في حياتهم « انهم يتعارفون عقدا يحوى غررا يؤدى الى نزاعهم ثم يشيع بينهم ولا يتركونه وان

المتبـــول انهم اذا تعاملوا به فتنازعوا تركوه »

٣٣} فلماذا جاءت الشريعة بنصوص مرة تمنع ما حوى غرراً مسن المعاملات ا

المعدمة الثانية: ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير: المغدمة الثانية التى تقوم عليها مذه الشبهة هى أن ما لا يؤدى الى النزاع من الغرر فهو يسير لا يترتب عليه منع ولا حظر وقد استدل اصحاب هسده الشبهة على هذه المقسدة بما روى زيد بن ثابت رضى الله عنه انه قال:

كان الناس فى عهد رسسول الله صلى الله عليه وسلم يتبايعون الثمار ، فاذا جدها النسساس وحل تعاطيهم قال المبتاع : انه أصاب الثمر عاهات يذكرونها ويحتجون بها فقال صلى الله عليه وسلم حين كثرت عسده الخصومات :

« لا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر »

واخلوا من هذا الحديث قاعدة عامة أن ما يؤدى الى نزاع من الفرر يمنع ، ومّا لا يؤدى الى نزاع لا يمنع

وهذه المقدمة بدورها غسير صحيحة الأمور الآتية .: الأمر الأول : أن جميع تعريفات الفرر المؤثر التي قدمناها لم تجعل لوقوع النزاع بسسيبه

دخلا في التعريف - فليس اداء الغرر الى النزاع جرءا من ماهيه العرر ولا شرطا في وجوده

فالفرر عند أهل اللغة هو الخطر 373 الذي لا يدري أيكون أم لا يكون وعند فقهاء الشريعة هو ما لا يدري هل يحصل أم لا ، أو ما طوى عنك وخفى عليك باطنه وسره ، أو ما تردد بين السلامة والعطب أو الذي ينطوى عسس الثـخص عاقبتـه أو الذي لا بعرف كل طرف فيه ما الذي ملك بازاء ما بدل ، او ما لا يوتق بحصول العوض فيه ، أو ما تردد بین امرین لیس احدهما ۳٦} أظهر

فالذى يؤخذ من هذه التعريفات 140 ان أداء الفرر الى النزاع ليس جزءا من حقيقة الفسرر الذي ٣٦ ورد النهی عنسه ، ولا عنصرا جوهريا فيه ولا شرطا في تحقيفه الأمر الثاني: أن الفرر اليسير الذي لا يترتب عليه منع ولا حظر باتفياق الفقهاء همو ٣٦٤ ما توافرت فيه العناصر التلاثة التى قدمناها يسارة الغسرر ، وعدم قصده ، وضرورة ارتكابه فمناط تحقق الفسسرر الذي 170 لا يؤثر في المعاوضات هو اجتماع هذه العناصر الثلاثة فيه، ٣٧]

> كما يدعى هؤلاء الباحثون ولقد راينا أن ما انطوى عليه عقد التامين من غرر في مقدار

وليس عدم ترتب النزاع عليه

العبوض وأجبل الوفاء به . لا يدخل تحت ضابط العسرر المفتفر ، لانه غسرر فاحش في القيمة والأجل ، فلا بوجد فيه شرط اليسارة

الأمر الثالث: أن كتره الراع والخصيومات الوارده في الحديث الدى احتجوا به ليس هو العلة في منع بيع الثمار قبل بدو صلاحها عند الفائلين بهذا المنع من المجتهدين ، بدليل أن أحدا منهم لا يقول ببيع الثمار عند بدو الصلاح اذا لم يؤد هدا البيع الى خصومة او تزاع

ولعل سبب اللبس الذي وقع فيه اصحاب هذه الشبهة هو الخلط بين علة المنع في بيسع الثمار قبل بدو صلاحه وحكمته فطة المنع التي يدور معهما الحكم وجودا وعسسدما وهي ما يتضمنه بيع الثماد قبل بدو الصلاح من غور وهو غور يؤثر في المعاوضة

واذا انعدمت العملة لم يترتب الحكم ، وأن وجدت الحكمة فترنب النزاع بيع الثمار قبل بدو الصلاح علة في جعل الغرر الذى تضمنه هذا البيع علة المنع ، وعلة العلة هي الحكمـة الأمر الرابع: اثنا اذا سلمنا التعليل بالحسكمة فليس اداء الغرر الى النزاع والخصام هو الحكمة اي العلة الوحيدة للنهي الوحيدة للنهي عن بيع الفرد •

8 47 3

848

بل ان هناك حكمة اخرى جاءت بها السنة ونص عليها العلماء والحكم يدور مع العلة الكاملة لا مع جزئها وجوداً وعدما ، وعلى ذلك فان المنع من بيسع الغرر لا يرتفع بارتفاع النزاع ٣٨ بشأنه فقط ليقاء ضياع الأموال بسبية

وقد جاء في بعض روايات حديث ٣٨ النهى عن بيع الثمار قبل بدو الصلاح: « ارايث ان منعالثمرة فبم يستحل احسسدكم مال صاحبه »

يقول الخطابي : اصل الغسرر ٣٨ ما طوى عنك علمه وخفى عليك باطنه وسره ، وكل بيـــع كان المقصود منه مجهولا غير معلوم ومعجوزا عنه غير مقدور عليه فهو غرر

والنتيجة التي انتهينا اليها في الرد على هذه الشبهة أن الغرر في عقود التأمين ليس مسهن الفرر اليسير ، بل من الفرر الكثير الذي يترتب عليه الحظر والمنع في المعاوضات لأنه يدخل في تعريف الفسسرد الذي ورد النهى بمنعه من جهة ولعـــدم انطباق ضابط الغرر اليسمير ٣٨ عليه من جهة أخرى

> ذلك أن ضابط هذا النوع من **የ**۳۸ الفرر هو يسارته وعدم قصده وضرورة ارتكابه ، والغرر في عقد العناصر ، والقول بأن ضـــابطـــ

الغرر اليسمير الذي لا يترتب عليه منع ولا حظر في المعاوضات هو عدم ادائه الى نــــزاع وخصومة ، قولا لا سند له في الشرع وقد ظهر فساده بالدليل الشبهة الثالثة: يسارة الغرر في جانب الشركة لكثرة العقود أولا: عرض هذه الشبهة

ذكر بعض القائلين بجسواز العقود التي تيرمها شركات التأمين أن لعقد التأمين جانبين

(أحدهما) جانب العلاقة بين الشركة ومؤمن له معين

(وثانيهما) جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمسن لهم ، وأن الحكم على عقب التأمين شرعا يجب أن ينظر فيه الى الجانب الثاني دون الأول ثم اضاف: « اذا نظر الى عقد التأمين من جهة العــــــلاقة بين شركة التأمين والمستأمن كان هذا ألعقد غرراً ، بل قماراً `ومراهنة ، أما أذا نظرنا أليب من جانب العلاقة بين شركة التأمين ومجموع المؤمن لهم كان الغرر فيه يسيرا ان لم يكسن مئتقية

وقد بنى ذلك على أن كشــرة العقود التي تبرمها شركات التأمين والوسائل العلمية التي تلجأ اليها لحساب الاحتمالات تمكنها من تحبسديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم من تعويضات وما تأخذه منهم من اقساط

الأحكام

ξξ.

٤٤.

فى مدة معينة تحديدا يقسرب . } الله قة عينتمى الغرر أو يقل

٣٩٤ تانيا: الرد على هذه الشبهة
 ٣٩٤ وهده الشبهة باطلة من رجوه

ثلاثة:
(أولها): أن عقد التأمين الذي
تبسرمه الشركة مع مؤمن له
باللات لا ينشىء علامة بين هذه

الشركة ومجموع المؤمن لهم وليس في أصول الفقه الاسلامي ما يجيز لهذا العقيه أن يؤسس هذا الحكم على علاقة وهميسه لم ينششها عقسد التامين ، وبالتالي يتعذر عليه معسرفة ما ترتبه مثل هذه العلاقة من حقوق والتزامات متبادلة بين طرفيها

٣٩) (ثانيها) : اذا سلمنا وجسود مثل هذه العلاقة بين شركات التأمين ومجموع المؤمن لهم ، فاننا لا نسلم أن الوسائل العلمية المتاحة لشركات التأمين كحساب الاحتمالات وقانسون الكشسرة وقواعد الاحصاء تمكن هسده الشركات من تحسديد ما تعطى لجماعة المؤمن لهم

۱ آالتها) آذا سلمنا أن الفرر في عقد التأمين غرر يسسير في جانب شركة التسامين بسبب كثرة العقود التي تبرمها وبفضل ما توافر لديها من وسائل علمية لحساب الاحتمالات مكنتها من تحديد ما تعطى لمجموع المؤمن لهم وما تأخذه منهم

فان هذا لا يفيد جواز عقسد التأمين لخلوه من الفسرر ، بل يجب أن يبقى هذا العمد غررا وقمارا ومراهنة بالنسسسسة للمستامن

والوسائل العلميسه التي قضت على الاحتمال والفرر أو خعفت منه في جانب الشركه لم تتوافر للمستأمن المعين علم يعدر على تحديد ما يعطى وما يأخذ ، فلم تغير موقفه وبقى العقد في حقه قماراً ومراهنة

والخلاصة أن أصحاب هسده الشبهة أذا سلموا أن العقد يعد غررا وقعارا ومراهنسسة بالنسبة للمستأمن في علاقت بشركة التأمين فأن الحكم يجب أن يبقى كذلك في حقه حتى بعد التسليم بقدرة شركة التأمين على تحديد ما تعطى لجمسوع الستامنين

وما تأخذه منهم باستعمال الوسائل العلمية المتاحة لها في حساب الاحتمالات واستعانتها في هذا الحساب بقانون الكثرة وقواعد الاحصاء لأن مثل هده الوسسائل لم تتوفر في جانب المستأمن فبقى على حكم علاقته بشركة التأمين وقسد كانت باتفاق هولاء الباحثين غسردا وقمارا ومراهنة

)} الشبهة الرابعة : يسارة الغرر لاته متوقع غير مفاجىء :
)} اولا عرض هذه الشبهة

رقم الصفحة

في جانب الشركة لأنها تتوقع يري بعص الغائلين أن الغرر في الخطر وتحسب حسسابه اذا عفود التأمين عرر يسير بالنسبه سلمنا ذلك في جانب الشركة لشركة التأمين ، فلا يؤنس في فانه يبقى هذا الغرر الفاحش العقد بالبطلان والمنع ، واستدل في جانب المستامن الذي لا يعمل هؤلاء الباحثون على يسارة الفرر في حقه قانون الكثرة بأن شركة التأمين تتوقع هلذا السَّمة الخامسة: عقد التامين الفرر وتقدره وتحسب حسابه 733 وتعدله ما يكفى لازالة آثاره ،

لا غرر فيه بالنسبة للمستأمن حصوله على الأمان مقسسال الأقساط:

اولا: عرض هذه الشبهة نقول بعض المجيزين للتأمين : ان عقد التأمين لا غرر فيسسه بالنبسة للمسسستأمن ، لأن الاحتمال فيه معدوم ويفسرون ذلك بقولهم : ان المعاوضة في التأمين بأقساط انما هي بين الفسط الذي يدفعه المستأمن وبين الأمان الدى يحصل عليه بعد العقسد ودون توقف على وقوع الخطر المؤمن منه

يقول الأستاذ الزرقا: أن الغرر المنهى عنسه نوع فاحش بحيث يجعل العقد كالقمار المحض -اعتمادا على الحظر المجرد في خسارة واحد وربح آخر دون مقابل

المقياس على التأمين وعقدده وجدنا الفرق كبرا ، أما بالنسمة الى المستأمن فان الاحتمال فيه معدوم

ثم يقول: اننا نجــد في بعض العقود القديمسة المتفق على

يكن من الغرر المربك المفاجيء وظاهر من عرض هذه الشبهة ٢٤٤ أنها تفوم على أساس التفرقة 733 بين الغرر المفاحيء والغـــــرر المتوقع ، واعتبار الأول من الفرر الفاحش الذي بترتب عليه المنم والحظر بخسلاف الثاني فانه لا يؤتر في صحة المعاملة

ورفع ضرره عند وقوعه فسلم

١}} ثانياً: رد هذه الشبهة

وردنا على هده الشسيهة من وجهين :

(أولهما) : أن اعتبار المفاحأة 133 أو التوقع مناطأ للتفرقة بين ٣}} الغرر الفاحش والغرر اليسمي امر لا دليل عليه في الشرع . فهو قول غريب على الفقسيه الاسلامي ،

فبيوت القمار ومحلات الرهان 133 تعد للأخطار المتوقعـة ما يفي ٣٤٦ بجبر الخسارة المترتبية على وقوعها بوسائل تشسبه تلك الوسائل التي تلجأ اليها شركات التأمين في حساب الاحتمالات

(وثانيهما) على فرض تسليم. ٣١٦ أن الغرر في التامين غرر يسمير

111

333

{{{}

اصل العوض يقع في قدره رفي الجله ، وأن الكل مؤثر في نطلان الماوضة

(والوجه النائى) الفول نأن المعاوضة تحصل بين المسط الذي يدمعه المستأمن والأمان الذي يحصل بمجرد العقد دون توقف على وقوع الخطر المؤمن فيه قول بخالف الواقع من حمين :

(اولهما) أن الذي يظهر من نص القانون وقصله العاقدين أن الموض الذي تتعهد شركة التأمين ببذله للمستأمن في معامل الأقساط هو مبلغ التأمين عند وقوع الخطر وليس الأمسان المعي

ومن القواعد المسلمة في مناهج الإجتهاد ان الحكم على عقد ما بالحل أو بالحسرمة يجب أن يؤسس على واقع هذا المقد وحقيقته وما قصد العاقدان ترتيبه عليه من حقسسوق والتزامات متبادلة

واذا كان الفقيسة أن يغترض ما ينافى قصسد العاقدين فى عقدهما ثم يصدر حكمه بناء على هذا الفرض فانه يكون قد حكم فى عقد غير قائم موهما أن الحكم ينطبق على العفسد الموجود

(تأنيهما) أن نصوص القانون صريحة أن التزام المؤمن بدنسع مبلغ التأمين الترام احتمالي غير شرعيتها ما يشهد لجواز بذل المان بغية الأمان والاطمئنان على الأموال ذلك هو عمد الاستئجار على الحراسة

۱۶) فالاجير المستأجر هنا على
الحراسة وان كان مستاجرا
على عمل هو الحراسة نجد ان
عمله المستأجر عليه ليس له أى
اثر أو نتيجة سوى تحقيسق
الأمان المستأجر على الشيء
المحروس ، واطمئنسانه الى }}
استمرار سكلامته من عسدران
شخص أو حيوان يخشى أن
يسطو عليه

٣٤) فالحارس ليس لعميله أية نتيجة سوى هدا الأمان الدى بلل المستأجر ماله للحصول عليه ، فكذا إلحال في عقيد التأمين يبدل فيه المسيئة من جزءا من ماله في سبيل الحصول على الأمان من نتائج الاخطار التي يخشاها .

}}} الرد على هذه الشبهة:

}}} وهذه الشبهة باطلة من وجوه تسمة:

(الوجه الأول) : لا نسسلم ان الغرر المنهى عنه هو الذى يجعل العقد كالقمسار المحض يعتمد على الخطر المجسرد فى خسارة واحد وربح آخر دون مقابل ، فان هذا نوع من الفرر الذى ورد فيه النهى ، وهو ٥} الفرر فى الحصول وقد تقدم الفرر كما يقع فى حصول

733

{ { Y }

محقق

(الوجه الثالث) القسول بأن العوض الذي منحت الشركة للمستأمن في مقابل الاقسساط هو الامان والطمأنينة قول يجانب الصواب

ذلك أن قواعد الشريعة ومبادىء الفانون تؤكد أن العوض الذي يجوز اخذ المال في مقابلته يجب أن يكون مالا خرج من ذمة أحد المتماقدين ، ودخل في ذمسة

الآخر (الوجه الرابع) : القــول بأن

شركة التامين هي التي تمنسح ٢٤٤ الامان والطمأنينة كالثقة والأمل والرجاء ، احساس وشمعور لا يستطيع احد من البشر منحه لغمه ، فيكون التعهد بمنحه تعهدا بما لا بقدر المتعهد على الوفاء به افيبطل باتفاق الفقهاء كالتعهد باسعاد شميخص أو بمنحه الثقة أو الرجاء أو الأمل (الوجه الخامس) الفول بأن 133 الأمان هو العوض الذي منحته الشركة للمسستأمن مقابل الاقساط التي يدفعهسا وان ٧٤٤ التزام شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند وقوع الخطـــر نتيجة هذا الأمان وثمرته ، قلب للحقائق

(الوجه السادس) أن قياس 133 عقد التأمين على عقد الحراسة قياس فاسد لسبين:

بذلها المستاجر في عقد الحراسة انما هي في مقابلة العمل الذي قامبه الحارس وليس في مقابل الذي احس به المستاجر في مدة الاحارة

والحراسة عمل له قيمة مالية بذلها الحارس وتفوت عليه كسبآ كان يمكنه الحصول عليه لو لم يحبس نفسه لحراسة مال المستاحر مدة الحراسسة فاستحق عوضاً عن ذلك . ومما يدل على أن الأجرة في مقابل العمل لا الأمان أمور ثلاتة :

(اولها) : أن الحارس يستحق الأجرة المتفق عليها احماعا ولو فات الأمان بسرقة المحروس أو هلاكه لأن العوض المقابل للأجرة هو الحراسية وقد فعل ٔ

(وثانيها) : أن الحــــارس يستحق هذه الأجرة اذا تسام بالحراسة ، ولو ادعى أنه لم يحس قط بالأمان في مسلمة حراسته لأن الأجرة في مقابل الحراسة لا الأمان

(وثالثها) أن الحــــارس ٧٠ يستحق الأجرة المتفق عليها اذا لم يقم بالحراسة على الوجه المتفق عليه ، ولو وجد الأمان في جانب المستأجر وسلم المال . المحروس ، ذلك أن الأجرة في مقابلة عمل الحراسة ولم نقيم به لا في مقابلة الأمان

(السبب الأول) أن الأجرة التي ٤١) وَبِذَلِكُ ثَبِتَ بِقَينَا أَن سبب

{o.

103

103

101

استحفاق الأجرة هو العمسل وليس الأمان ، وعلى هذا يكون القياس على عقد الحراسسسة ٥٠ قياس مع الفارق

- (السبب الثانی) : ان اصحاب هذه الشبهة لم يقولوا بموجب هذا القياس ذلك أن موجبه ان شركة التأمين لا تلزم بتعويض المستأمن عند هلاك المال المؤمن عليه في مدة العقد بسبب لا يد لها فيه قياساً على الحارس
- (الوجه السابع) اذا سلمنا ان الأمان هو العوض المقابل لاقساط التأمين وان هذا الأمان حاصل للمستأمن في الحالين : حال وقوعه، فانه لا يلزم منه نفى الفسرر والاحتمال
- ولقد قال بعض هـــؤلاء: ان المستأمن يعرف مقدار كل قسط فينتفى بذلك الغرر ويندفع الاحتمال وهذا غير صحيح نان المابلة للامان ليس قسطا واحدا بل عدة اقساط
- (الوجه الثامن) القسول بأن المعاوضة تتم بين القسط الذي يدفعه المستأمن والأمان الذي تمنحه شركة التسمامين وأن المستأمن لا يبقى لديه بعسد حصوله على هذا الأمان فرق بين وقوع الخطر وعدم وقوعه، فوق أنه محض تصور وخيال
 (ومما وكد بطللن القول بأن

شركة التأمين ويحصل عليه المستأمن

- (الوجه التاسع ، : ان الامان لو كان هو العوض الذي التزمت الشركة ببدله للمسستأمن في مقابل الاقساط لاستحال على شركة التأمين الوفاء بهسسدا الالتزام
- ويترتب على هدا المسخ عدا استحقاق شركة التسسساءير للاقساط فيما يسستقبل مسن الزمان لانها منحت المستامن حدا الأمان بمجرد العقد ولم يكسن فوات الأمان بسبب وقسوع الخطر بتقصير منها حتى نوجب عليها العوض
- السبهة السادسة: عقد التأمين لا غرر فيه بالنسبة للمستامن لرضاه بالفرد .
 - ١٥٤ أولا: عرض هذه الشبهة
- يقولون: ان عقد التامين لا عرر فيه للمسستأمن لأن التأمين له نقع محض وان نرل به الخطر، لائه يأخذ من الشركة اكثر مما اعطى من اقساط
- واما اذا لم ينزلا به الخطر في مدة التأمين فانه يكون قد حصل على الامن في مقابل ما دفعه من أقساط ، يعرف معدارها ويدفعها طواعيه واختيارا ، وذلك مالا يجتمع معه غبن ولا غرر
 - الأمان هو العوض الذي تمنحه ٥١ ثانية: رد هذه الشبهة

by Hirr Combine - (no stamps are applied by registered version)

رنم الصفحة الاحكام

رفم الصفحة الأحكام

اه ويجاب عن هذه الشبهة بأجوبة ثلاتة :

- الجراب الأول: ان القول بان الأمان هو الموض الذي يحصل عليه المستامن في مقابل اقساط التأمين ، فوق انه محض تصور وافتراض ينافي ما ظهر مسن ٤٥٣ قصد العاقدين في العقد ، فهو قول غير مسلم ، لأن الأمان ٤٥٣ ليس مالا يخرج من ذمة شركة التأمين ، ولا تستطيع بثه في نفس المستأمن
 - الجواب الثائى: ان الاستدلال على نفى الفرد فى عقد التأمين بالقول بأن المستأمن ياخد اكثر مما اعطى فى حالة وقوع الخطر ويأخذ الأمان فى مقابل الاقساط فى حاله عدم وقوع الخطر
 - اه) مع التسليم بان الأمان يصلح عوضاً ماليا في عقد التأمين وانه يقابل الاقساط ويسسساويها استدلا ينتج نعيض المقصود
 - 70} مفدار الموض الذى يبذله ى الحصول على الأمان قد يكون قسطا واحدا وقد يكسون الأقساط جميعا فهو غسيم معروف عند التعاقد وهو غرر في المفدار يبطل المعاوضة كالغرر في الحصول .
 - الجواب الثالث: لا نسام ان الفبن والفرر لا يجتمعان مع الرضى والطواعية والاختيار والمسرة فمن المبادىء المسلمةان الرضا بالغرر فى المعاوضات

لا يصححها بدليل ان المفسامر والمراهن ومن يشترى الحمل في بطن امه وضربة القانص راض بالماوضه مختار للغرر والجهالة ومع ذلك فهذه معاوضات باطلة باجماع

٥٣] المطلب الثاني: النسبهة الواردة على دليل القمار والراهنة:

لا كان كل من العمار والمراهنة حراماً باتفاق العقهـــاء كانت عقود التأمين كدلك وذلك يبت بأمرين:

٥٢ إولهما : دخول عقود التسامين
 تحت تعريف كل من القمسار
 والمراهبة وهو يعنى أن هـذه
 العقود واحدة

٥٣ وتانيهما : توافر الخصمائص
 الجوهرية لعقود المعامرة والرهان
 في عقود التامين

وقد اعترض القائلون بالجواز على المقدمة الثانية من هسدا الدليل بعدة شبه تقوم كلها على اساس واحد ، وهو وجود الفارق المؤتر بين عقود التأمين من جهة وعقود القمار والمراهنة ص جهة اخرى

٥٣ نذكر هذه الشبه ونجيب عليها واحدة واحدة

٥٣ ألثسبهة الأولى

804

204

٢٥٢ أولا: عرض هذه الشبهة

حاصل هـ أده الشـبهة. هي ان المراهنة كالقمار لعب بالحظوظ تضيع في التلهي به اوقات المقامر والمتراهن ، فيغتــــل بذلك

رفم الصفحة الأحكام

رقم الصفحة الإحكام

807

103

807

فاعلبته ونشاطه

تانياً :رد هذه الثسهة 808

وهو أن اللعب والتلهى وضياع 808 الوقت ليس هو الوصف المؤثر في الحكم ، فتحريم الشـــارع للرهان والمقامرة ليس لما فيهما من لعب وتلهية وضياع للوقت والدليل على ذلك أمران:

٤٥٤ (أولهما) أن المجتهدين يقررون بطلان صور من المعاملات لأنها قمار ومراهنة وليس فيها لعب ولا تله بل لما فيها من احتمال الربح والخسارة أي لما فيها من الغرر والاحتمال

يقولابن عابدين : وفي الفتسح 808 ان البيع بالرقم فاسد ، لأن الجهالة تمكنت منه في صلب العقد ، وهي جهالة الثمسين بسبب الرقم وصارت بمنزلة القمار للخطر الذي فيه

ولقمسول: وضربة الغائض ٢٥٦ والملامسة والمنابذة والقاء الحجر ومعنى النهى ما في كل مسن الحهالة وتعليق التمليك بالخطر وقال ابن رشمد: ان قال 800 المشترى: أي ثوب وقعت عليه الحصاة من يدى فقلد وجب البيع ، وهذا قمار

وجاء في الفروع وجوز شيخنا ٢٥٦ 800 بيع الصفة والسلم حالا أن كان في ملكه وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام: ٧٥٤

> « لا تبع ما ليس عندك » 100

(وثاني الأمرين): لم يقل أحد 800

من المجتهدين أن ما أشتمل على اللعب والتلهي وصياع الوقت من التصرفات التي لا ربا فيها ولا غرر قمار ومراهنه أو تحرم حرمتهما لاشتراكها في عله الحكم وهى اللعب والتلهى وضمسياع الو قت

الشبهة الثانية: أن القميسار والمراهنة آفات خلفيه وأدوات اجتماعية وشلل للفدرة المنتجة في الانسان

> اولا: عرض هذه الشبهة 807

يقولون: أن القرآن الكسريم وصف القمار بأنه حبسسالة الشيطان يوقع بين النسساس العداوة والبغضاء ويلهيهم عسن ذكر افك وعن الصلاة وهسده آفات خلقية وشلل للقسدرة المنتجة في الانسان • وليس في عقد التأمين شيء من ذلك

ثانيا : الرد على هذه الشبهة : ان أيقاع العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وشلل العدرة المنتجة وغير ذلك من الآفات بيان للمفاسد والمضار المترتبة عليهما وليس ذلك علة التحسريم أو الوصف الذي به النهى

والاجماع منعقسد على حرمة القمار وان لم يصد عن ذكسر وعن اداء الصلاة

والربا حرام لما يؤديه من قعود المرابى عن العمل والانتساج واستفلال حاجة الفقير والمحتاج

ed by 11ff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رفم الصفحة الأحكام

رقم الصفحة

173

٤٦.

٤٦.

٤٦.

173

173

٥٧ وكذلك الميسر يحرم لما فيه من
 أكل أموال الناس بالباطل

والخلاصه أن اداء الميسر الى المداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة وضياع الوقت في التلهى به وعدم اداء التأمين الى ذلك ليس فارقا مؤثرا في الحكم

٨٥٤ الشبهة الثالثة : عقد التامين يقوم على أساس ترميم الكوارث

١٥٨ أولاً: عرض هذه السيعة :

ان عقد التأمين يقوم على الساس ان عقد التأمين يقوم على الساس ترميم الكوارث التى تصيب الانسان في نقسه او ماله . ومن ثم فان التأمين يمنح الأمان من الكوارث قبل وقوعها بخلاف عقدى القمار والمراهنة فليس فيهما ترميم لآبار المخاطر

٥٩ تانيا : رد هذه الشبهة

٥٩ وردنا أن الأمسسان لا يؤثر في المعاوضة بالحل والتحسسريم لأمون :

۱۹۹ (اولها): ان توقع الضرر من حادث معین لا یجیر لمن توقیع هدا الضرر ان یعفد معاوضیه محرمة لما تنطوی علیه مین ربا او غرر ای قماز نغیة اصلاح هذا الضرر ، ولم یبح الشیارع الوصول الی الفایات بوسیائل محرمة کالمعاوضات التی تنطوی علی الفرر والقمار

۱۵۶ ان ترمیم آثار الاخطار وجبسر ما تجره علی الناس من اضرار

أمر يتفق مع مقاصد الشارع العامة ، ولكن هسدا الترميم وذلك الجبر يجب ان يكسون بالوسائل المشروعة ، وليس عقد التأمين واحدا منها

الأحكام

ان سلوك الوسيلة المحسومة لتحقيق المقاصد المشروعة يفوت مقصدا شرعيا آخر ، والشارع قاصده فجميع المدخرات واستثمارها مئلا مقصد مباح وهدف حلال ولكن لا يجوز تحقيق هسدا المفصد والوصسول الى ذلك المهدف عن طريق المصارف التى تقوم على اساس نظرية الفائدة الم على اساس شركات المساهمة و عقود القراض مثلا

ومن المفطوع به أن اهسداف التأمين ومقاصده من التعاون بين النسساس على تفتيت آثار المخاطر التي تنتج عن هذه المخاطر

ثم ان الشريعة جاءت بنظام محكم واحكام عادلة في مجال التضامن والتكافل والتعاون (ثانيها): ان الوصف وهاو ترميم آثار المخاطر قد يوجند في المعاوضة ويتخلف الحاكم بالجواز عنه ، نالمفامرة والرهان

يمنعان شرعا ولو ترتب عليهما

ترميم آثار المخاطر

173

يعد قمارا ومراهنة ، اذا ععمد من مستأمن واحد او وعسدد 178 قليل منهم فالوصف وهو ترميم آتار الكوارث موجود في هده المعاملة غير أن الحكم وهو جوار المعاملة قد تخلف عنه ، سدل وجوده على أنه وصف غير مؤتر 373 لا يصلح للفرق ، فلم يمنع ثبوت حكم الأصل في الفرع (رابعها) أن أصحاب هسده الشبهة يسلمون بجواز التامين في حالات لا يقوم فيها التأمين بترميم آثار الكوارث

ففي التأمين على الحياة مثلا بي 173 حالة البفاء مثلا ستحق ملع التأمين اذا بقى حيا في مـــدة معننة

(خامسها) ما تقسدم مر ان الأمان الذي بمنحه عقد التأمين للمستأمن وصف غير معتبر في افادة الحل ، لأنه لم ينف عس التأمين وصف الفرر

الطلب الثالث: الشمسيهات 178 الواردة على دليل الربا

قلنا: أن هذه العفود تتضمن 171 الربا بنوعيه ربا الفضل وربا النسيئة من وجوه تلاتة:

(الوحه الأول): أن عقد التأمين 373 170 هو اتف التأمين شركة التأمين والمستأمن على أن يدفسسخ المستامن مبلغا من المال في مقابل ان ترد اليه شركة التأمين عند وقوع الخطر مبلغًا من المال فكان بيع النقد بالنقد الى أجل

رهو السناء شد الشناوي (تابيها أن عصد التامين على الحياه للبعاء يتضمن تعهيد الشركة بأن ترد للمستمن في حانه بعائه حيا الاقسيات المدفزعه مضافا اليها فائدة زيريه ا تالتها ، أن أكثر العمليات التي تمارسها شركات التأميسه تقوم على أسساس الربا فهي تستتمر أموالها في سسندات بفائدة وتقرض منها بضممار وثيقة التأمين بفائدة ، وقسد أوردوا بعض الشببات نسوقها مردودا عليها

أولا: عرض هذه الشبهة

٦٤} الشبهة الأولى

173

(70

انثا تتكلم في التأمين من حيثهو نظام قانونی ، ولا نتکلم فیسما تفوم به شركات التأمين مسس اعمال وعقود اخرى متروعه او ممنوعة

فصاحب هذه الشبهه يسله ببطلان عقود التأمين لاشتماله على الريا لكنه يرى أن هسدا الدليل في غير محل النراع ١٥٥ نانيا : رد هذه الشبهة

والجواب عن هذه الشبهة من وجهين :

(أولهما) أن الفقيه يحكم على التأمين باعتباره عفدا أبرمته شركة التأمين مع المستأمن ولا يحكم على التأمين سحيث أونه نظاما بؤدى الى مصلحه مشروعة ١٥٤ ان صاحب هده السبهة يسلم **{ 7 Y** }

£77

173

NF3

بحرمة العفود التي تبرمهــــا شركات التأمين لاشستمالها على الربا ؛ وهذا يقيدنا فيما نحن

(وتانيهما) أن مع التسمليم بامكان وجود عقد تأمين لا تعترن به شروط ربویة ، وأن شركات التأمين قبلت أن تخلص عقودها من هذه الشروط فردت قيمة الأقساط للمستأمن في التأمين لحالة البقاء درن زيادة ربوية ، ولم تشسترط فوائد ربوية ولم **{7/**} تقرض بفائدة على وثائق التأمين خلصت جميع العقود من مشل 177 هذه الشروط وهو ما يتعبذر ¥77 عليها فعله في نظام اقتصادي يقوم كله على الربا ، وتقوم فيه الفائدة بجانب العمل بدور كبر في توزيع الانتاج

الشبهة الثانية 173

اولا: عرض هذه الشبهة 877

ان فكرة التأمين التعاقدي قائمة 173 من أساسها على فكرة التعاون على جبر المصائب والأضرار من مفاحآت

واذا صح أن يقال : أن في هذا 173 ربا لوجب تحريم بظام التقاعد والمعاشات لموظفي الدولة

وحاصل هذه الشبهة أن دفع 173 مبلغ ضئيل من النقود وتلقى مبلغ أكبر منه يعد مدة بعدد ربا في غير عقود التأمين ، أما في ٦٩ عقود التأمين فانه لا يعد ربا ولا شبهة ربا ، لأن التسامين

التعاقدى تعاون على جبسسر الأضرار الناشئة عن الأخطار كالتأمين التبادلي ونظــــام المعاشات سواء بسواء

ثانيا : الرد على هذه الشسبهة عفود التأمين التي تبرمهـــا شركاته معاوضات مالية يقصد من ورائها الربح باتفاق ، فشركة التأمين تتعهد بدفع مبلغ التأمين في مقابل عوض هو تعهــــد المستأمن بدفع الأقساط

والمستأمن يتعهد بدفع اقساط التأمين في مقابل عوض هو تعهد الشركة بدفع مبلغ التأمين

والتبرع المدعى في التأمين يقوم على افتراض أن هناك اتفاقا أو عقدا بين جميع المسستامنين فتنتفى المعاوضة ، وهذا موجود في التأمين التبادلي

واذا قيل بأن نظام الجمعيات قد لا يتضمن النص على أن ما يدفع من أقساط فانما يدفع بطريق التبرع ، وأن ما يستحق من تعويضات فائما يدفع تبرعا لمن وجدت فيه صفة الاستحقاق وكذلك الحال في نظام المعاشات الذي تقوم الدولة به فانـــه لا يقصد به الربع وما يتنازل عنه الموظف من اقسباط يقصد به التبرع لكل من وجدت به صفة معينة

ونخلص بعد هذا الى هسده الخلاصة التي تحتنوي على منطق موصل الى نتائج قطعية

rted by Till Combine - (no stamps are applied by registered version)

صفحة الأحكام	رفم ال	صفحة الاحكام	رغم الع
 ۲ - فیه اکل اموان النسساس بالباطل 		واستعمال الأرفام لعسسالم الاحصاء الدكتور جلال الصياد	
 ۳ - فیه رهان وقمار او شبه قمار علی الاقل 	173	التأمين عقد بين طرفين احدهما يسمى المؤمن والشاني	٤٧.
 3 - فيه غرر وجهاله وبهما لا تصلح العفود 		المؤمن له ، ویلتزم فیه المؤمس بأن یؤدی مبلف ا من المال الی	
٥ ـ يخالف قواعــــد المياث والوصية		المؤمن له فى حالة وقوع حادث او تحفق حطر مبين فى العقــد	
٦ ــ يتضمن الربا ٧ ــ معظم شروطه فاسدة		وينقسم التــامين من حيث الشكل الى توعين اسـاسيين	٤٧.
 ٨ ـ لا توجد ضرورة اقتصادیة توجیه 		وهما (أ) التأمين التبادلی او التعاونی	
الاتجاه الثاني : اباحة التامين على أساس :	173	(ب) التامين بقسط وسوف تكون دراستنا حـول	
 ١ ــ الاصل فى العقود الاباحة ٢ ــ التعاون على دقع الضرر 		الشكل الثانى ؛ لأنه هو الذى يدور حوله الخلاف ؛ وهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
 ٣ ــ هو تجارة تتم عن تراض ١ ــ الاخذ بأسباب الحذر 		النوع من الشركات تقسوم على اساس تجارى	
ە ــ ھو ضرورة وعرف ٢ ــ يقاس على :		وهذا الشكل من التأمين يضم أنواعاً كثيرة تبعاً للأخطار ويمكن	٤٧٠
(1) ضمان خطر الحريق (ب) الاستئجار على الحراسة	1Y3	حصرها في ثلاثة انواع رئيسية: (1) التأمين الشخصي (ومنه	
(ج) نظام العواقل في الجنايات (د) عقد الموالاة		التامين على الحياة) (ب) تأمين الممتلكات (التأمين	
الاتجاه الثالث: اباحة بعض انواع التأمين وتحريم	(Y)	على الأشياء) (ج) تأمين المسئولية المدينــــة	
بعضها الآخر وساركز على الشبهات التي تتعلق بالمخاطرة	•	(التامين من المسئولية) ولقد انقسمت الآراء الى ثلاثة	٤٧.
والحظوظ والصدف والس لها علاقة وثيقة بنظـــرية	,	ا تجاهات حول الحـــكم على التأمين بأنواعه	
الاحتمالات وعلم الاحصاء الرهان او القمار	743	الاتجاه الأول : تحريم التأمين على أساس :	
الرّهان او الفمار انفــــاق بين طرفين احدهمــــا (المراهن	773	 الضمان فيه التزام ما لا يلزم 	

رقم الصفحة الاحكام

رفم الصفحة الاحكام

والتانى (اللاعب) ويلتزم فيه المراهن بأن يدفع الى اللاعب مبلغا من المال (مبلغ الرهان) ٧٣ في حالة وقدوع حادث معين ، ٤٧ وذلك مقابل اشسستراك يؤديه اللاعب الى الراهن

۷۲ الفارنة بين عقد التامين واتفاق الرهان : يلاحظ من التعريف الشبه التام بين عفد التأمين واتفاف الرهان كما هو موضح بالجدول الآتي

التامين = الرهان
المؤمن = المراهن
المؤمن له = اللاعب
مبلغ التأمين = مبلغ الرهان
قسط التأمين = اشتراك الرهان
يؤخذ مبلغ التأمين عند تحفق
حدث معين = يؤخسد مبلغ .
الرهان عند تحفق
الرهان عند تحفق حدث معين

الرهان عند تحفيق حدث معين ٢٧٣ حساب الاشتراك في حالة الرهان او العمار

٧٣ حتى لا يخسر المراهن فهو يأخذ اشتراكا من اللاعبين (كل على ٧٤)
 حدة) يحدده حسب المعادلة
 ٧٣ الاستراك = القيمة المتوقع أن

V7 الاستراك $_{-}$ القيمة المتوقع أن يكسبها اللاعب $_{-}$ مبلغ الرهان $_{\times}$ احتمال وقوع الحادث المبين $_{\times}$ مثال :

اتفق مراهن مع لاعب على ان یدفیع له عشرة دنانیر اذا رمی قطعة نقود وظهرت الصرورة الی اعلی

ظهــور الصــورة الى أــي = ١٠ x لا = ٥ دينارات

الاحتمالات

السبب من تعريف الاحتمالات في هذا المجال أن بعض العلماء الدين ناقشوا موضوع التأمين ذكروا أن نطام التأمين يرتكز على أساس احصلات والحقيقة غير ذلك

٧٤} وفيما يلى تعريفان للاحتمالات:

إلى (التعريف الأول)اذا كان عدد الطرق

اذا كان عدد الطرق التى يمكن ان تقع نتائج تجربه ما هو (ن) وكانت هده الطرق جميعـــا متساوية في امكانية و قوعها وكان من بينها (س) يمكن أن تقـع بها حادتة ما (ا ـ مثلا) فانه يفال: ان احتمال و قوع الحادث (1) هو ـ س/ن •

التعریف الثانی (التعسسریف التجریبی)

اذا كان عدد المرات التي أجريت فيها تجيربة ما تحت نفس الظروف هي (ن) وكان عدد المرات (من بينها) التي لوحظ فيها حدت (1 مشلا) هي (س) فيقال: أن احتمال وقوع الحادث (1) هو القيمة التي تؤول اليها النسبة ن / س عندما يزداد عدد مرات اجراء التجربة زيادة كبيرة من هذا التعريف يتضح أن التكسرار النسبي للحدث (1) هو س/ن النسبي للحدث (1) هو س/ن

الأحكام	الصفحة	رفم	صفحة الأحكام	رهم اأ
لحانيه جميع الافسات	ا التيمه ا	EVA	وقد لوحط اله عنه ما يرداد	
ط الوحيد الصاق			عدد المحاولات (ن) مان هــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	
لوحيد بين المعادية ابنى		λV	النسبة تستقر الى قيمسة	
ميا المراهن والمؤمن عو			معينة هي احتمال وقوع هدا	
فن يدفسع مبلع الرهار			الحادث	cv.
عبد وقوع الحسيدث	مباشرة		(1) باستخدام التعريف الاول:	ξγο (Υο
لليه ا بالصبع ادا تأحر			(ب) باســـتخدام التعريف الثاني:	{Y0
والد تأحير ،	•		النائي . جدول الحياة (٢)	{Y7
لا يستعمل فائدة ولكن		173	عبدول العياد الكبيرة قاعدة الأعداد الكبيرة	773
ا المؤمن ، اذن لايحد	_		قسط التامين:	{YY
سط:			لكى تحدد شركة التأمين القسط	£YY
صب العيمة الحاليلة			الذي يدفعه المؤمن له تراعي ان	411
مین باستخدام جداول ۱۱ ک	-		تكون الأقساط واسستثمارها	
المركبة ما ما ما قدام الأحدا			بسعر فائدة مركبة كافيسة	
صب وقوع الخطيس ام:			للأمور الآثية :	
ام . بداون الحياء لايجساد			١ ـ تعويض الخسائر او دفع	ξ٧٨
ت الحياة أو الوقاة في			مبلغ التأمين في المستقبل	
ئسين على الحياة			٢_ دفع المصاريف الادارية	٨٧3
وزيع الاحتمالي لفيسم			٣ ـ تكوير احتيـــاطى لمقابلة	443
لؤمن ضده في حالات	الخطر ا		الطوارىء	
الأخرى	التأمين		} _ ترك فائض معقول من الربح	٤٧٨
ك ماننا ملاحظ أن :	وع <i>لى</i> دُل	٤٧٩	ولحساب الفسط التجساري	443
ائدة الربوية من صميم			يحسب اولا القسط الصافي	
التأمين			ثم يضاف اليه نسب معينة بما	
حسمالات تلعب دوراً	-		يقابل المصروفات أعلاه	
في التأمين وبدونها			حساب الفسط الصافي:	
طيع شركات التأمين أن			القسط الوحيد الصلافي =	٤٧٨
	تقوم بمه		القيمة الحالية لمبلغ التامين x	
لثال الأول: عند الوقفية		{ Y 1	احتمال وقوع الحادث المؤمسن	
: ونيه تتعهد الشركة لغ التامين الى المؤمن نه			ضده ،	
عع النامين التي الوسن له. ل السن معينة وفي هذه			ويمكن تجزئة القسط الوحيد	£AY
	ادا عاس الحالة :		الصافي على انسساط دورية	
·	·		متساوية بحيث تكون :	

رقم الصفحة الأحكام الأحكام رفم الصفحة الفسط الوحيد الصلاق = يد احتمال موت المؤمن خلال الفيمة الحاليسة لمبلغ التأمين العام الأول x احتمال عيش المؤمن له حتى * الفيمة الحالية لمبلغ التأمين بلوغه السن المعينة عن عامين الجزء الأول من الطرف الأيسر ﴿ احتمال موت المؤمن له خلال نحصل عليه من جداول الفائدة المركبة ، أما الجزء الشـــاني العام الثاني فنحصل عليه من جداول الحياة الهيمة الحالية لمبلع التأمين * المنال الثانى: عقد التأمين لمدى ٤٨٠ عن ثلاثة أعوام الحياة يد احتمال أن يموت المؤمن له القسط الوحيد الصميافي ع ٤٨٠ خلال العام الثالث وهكذا الفيمة الحالية لمبلغ التامين عن

الإخطاء المطبعية الواردة في هذا الجزء

	J.		
السطر	الصفحة	الصوابرقم	الخطا
10	٣	للغرماء	وللفرماء
٣	٤	والابتلاء	والابلاء
1	Y	يحابى	يجابى
٥	Y	او معينا	او میتا
18	18	تر که	نرکه
18	18	بتلف	يتلف
17	18	ترك	- نزل
1.	10	ان يخلط	بخلط
1.8	1.4	الكيا	الكليا
1	73	عن عائشــة	عائشة
۲.	77	فحدوثه	فحدثه
14	***	ابن حسان	بن حــان
71	71	لتنتهين	.ل لتنهين
80	77	فأتاها	فأناها
Y	٤.	لا يعيد الحجر الا	لا يعيد الا
1	73	- عاقل	۔ . عل <i>م</i> ل
1.	٤o	الجوري	الجوزي
18	rs	حجر	بحر
10	73	صفيرة	. ر صغیرہ
10	01	مداينة	مدانية
٠	97	احتجاج	اجتجاج
77	٥٢	الخصاف	الجصاف
1	77	ننسه	ننس
77	Yξ	، نمة	ىس دمة
٨	1.0	مستقل	د مستقبل
11	178	قرضاً	مستعبن فرضاً

السطر	نم الصفحة	الصوابرة	الخطا
١٣	140	المقارضة	المقاوضة
Y 0	144	يملم	بعلم
1	188	والزعيم	والزعم
8	184	توان	رايان
71	189	هی	هم
11	10.	ومطالبته	ومطالبة
۲	۱۸۳		فبل
1.1	۱۸۳	الجناية	الجثابة
10	114		صمنه
V	۲.۹	وان	فان
*	۲1.	والفسخ	وانغسح
٦	۲۱.	قولا تفريق الصفقة	قولا الصفقة
77	۲۱.	قولا تفريق الصفقة	قولا الصققه
٥	711	ضمانها	صمانها
*	717	القصاص	الفصاص
10	717	هجي	هجمى
77	۲۱۲	الأحسى	الأحمس
1	*11	أبو محمد	أو محبد
1.	77.	يضجون	بضحون
- 11	777	الأصلى فائه لا يصح فاذا	الأصلي فاذا
٥	777	على¹	على:"
1	777	علی ً	على.
1A	737	علی ٔ	على"
		فلزمه الضمان	فلزمه الضامن
11	737	وتبرأ ذمة الضامن بعد	تبرأ بعد
.1	To.	لحيق	تحقيق
٦	401	ذلك يؤدى الى	ذلك الى
77	70Y -	تقع	تقبع
۲.	۲٦.	المؤمنون ِ	المومنين
18	VFŤ	131	ادا

onverted by	r im Combine -	(no stamps are ap	pilea by register	ea version)	

السطر	الصفحة	الصوابرقم	الخطا
17	۲٧.	التجارية	النجارية
11	۲٧.	کبیر	كثير
1	7.0	ابن	بن
Ę	117	معدا لقبضه	معد القبضة
11	717	بخيت	نجيب
r	YI.	بلحقه	يلحفه
٨	717	تری آن عقد	تری عقد
77	771	وابداء	وأبداع
77	777	غير	غبر
14	777	ئۇتم بە	نۇتم بھا
44	727	الحظر	الخطر
18	337	صيفة	صنعة
44	701	للمقود	للعقود للعقود
17	٣٦٣	وقس	و قیس
18	YTY	بينهما من المداوة	بينهما العداوة
11	777	مقضى أن دية	ان دية
Y	TY 0	كالهيئات	كالهبئات
11	۲۷٦	تعويضاً	تعريضا
7	7.1	نقيرا	فقيرا
7	ፕ ለነ	مباذل	فياذل
71	ን ለፕ	او نابت	او تائب
7	۲۸۲	حددوها	حذودها
74	790	المتماقد	التعاقد
10	٨٠٤	حشوهما	حشوها
14	٤١٠	العنصر	العصر
77	113	ان الدين يخالفوننا .	ان يخالفوننا
*	673	بالحظر	بالخطر
VJ	ET3	المؤ"من	المؤامن
£	273		نبه
۲۳	173		فبه بغرض

Converted by	/ Titt Combine -	(no stamps are applied by registered version)	

السطر	م الصفحة	الخطا	
37 7 1 1 1 1	773 733 733 733 033 733	فترتب على النزاع الفرر نظام التامين وعقده العقود وقصد للمستامن المقامرة	فترتب النزاع العرر نظام وعقده النقود و فصد المستأجر المفامرة
11	(0)	J	

طبقاً للقانون رفم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٤ لا يعاد طبع هذا الكتاب ال جبرة من اجزائه الا باذن مؤلفه ومحقق اصله سبواء منها المحقق والمؤلف او باذن من ورثته من بعده ومن اقدم على ذلك فسوف نقدمه للقضاء العادل فان عجزنا عن ذلك لخبث الفاعل ومكره السيء (ولا يحيق الكر السيء الاباهله) فسوف نخاصمه اذا تساوت الأقدام بين يدى الله ويعلم كل امرىء ما قدمت يداه وناخذ حقنا عند احكم الحاكمين ٢٠٠٠

وكتبه الفقير: محمد نجيب الطيعي

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تم بحمد الله الجزء الثالث عشر ويليه الجزء الرابع عشر واوله كتاب الشركة Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مُكِتَبِّ للإنسائق خدة - الملكة العَيْنية السَّعُودية









